



محمد

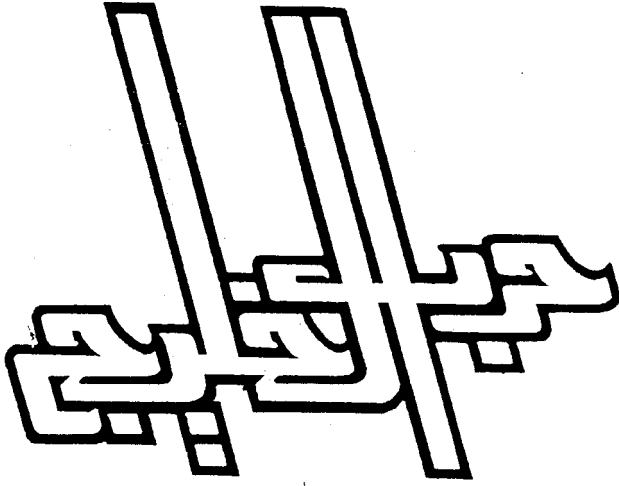
حسين

هيكل



أوهام القوة و

محمد حسنين هيكل



أوهام
القوة
والنصر

HAMDAN.BADER
26/09/2008

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر: مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة

تليفون ٥٧٤٧٠٨٣ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

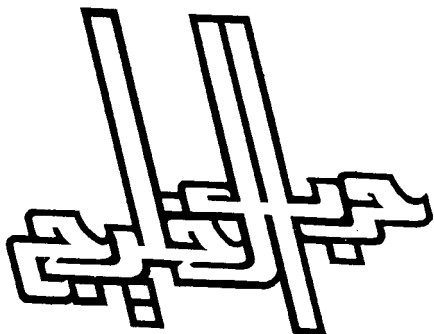
تصميم الغلاف

عبد الغنى أبو العينين

صورة المؤلف

فاروق ابراهيم

HAMDAN.BADER
26/09/2008



المحتويات

صفحة

٦ مقممة ■

الجزء الأول : خليج العواصف

- ٢١ □ الفصل الأول : عالم غريب ... غريب !
- ٥٧ □ الفصل الثاني : حروب البترول
- ٨٧ □ الفصل الثالث : عوالم الوهم
- ١٠٧ □ الفصل الرابع : آفاق من الفراغ
- ١٢١ □ الفصل الخامس : حرب البترول الثانية
- ١٤٧ □ الفصل السادس : تجارة التهديد والحماية !
- ١٥٩ □ الفصل السابع : التجديد بأفكار معلبة
- ١٨١ □ الفصل الثامن : وساوس إسرائيلية
- ١٩٧ □ الفصل التاسع : القرن الواحد والعشرون
- ٢١٥ □ الفصل العاشر : قوة تبحث عن هدف !
- ٢٢٩ □ الفصل الحادي عشر : على طريق تصادم محقق
- ٢٥٣ □ الفصل الثاني عشر : الكويت

الجزء الثانى : حرب البترول الثالثة

- الفصل الأول : نقطة الالعودة ٢٨٥
- الفصل الثانى : على طريق الالعودة ! ٣١٢
- الفصل الثالث : الالزمة عند الذروة ٣٣٣
- الفصل الرابع : ساعات فاصلة ٣٦١
- الفصل الخامس : القطار الأمريكى يتحرك ٣٩٠
- الفصل السادس : ضباب حول القمة ٤٢١
- الفصل السابع : دبلوماسية الإنسارات ! ٤١٩
- الفصل الثامن : الأبواب المغلقة ! ٤٦٢
- الفصل التاسع : خطة الحرب ٤٧٧
- الفصل العاشر : الدقيقة الأخيرد ٥٠٩
- الفصل الحادى عشر : عاصفة الالتمس ٥٣٩
- الفصل الثانى عشر : ما بعد العاصفة ٥٦٧
- البحث عن مستقبل ٦٠٥

مقدمة

لم يكن كل شيء هادئا في الخليج قبل منتصف ليلة ٢ أغسطس ١٩٩٠ - حين تحركت القوات العراقية إلى داخل حدود الكويت ، وفرغت من احتلالها قبل الفجر ، وأيقظت الدنيا عند الصباح على أزمة من نوع لم تعرفه هذه الدنيا من قبل ولا جربته ، ولعلها لم تكن قد حسبت له حسابا أو توقعته !

كان السلام الظاهر على شواطئ المنطقة وهما ، والعمران المتراحم على بعض البقع من هذه الشواطئ سرايا ، والنشاط البادي داخل هذه البقع من العمران - وعلى أطرافها - قلقا وخوفا أكثر منه طمأنينة وأملا .

وتلك حالة طبيعية عندما يكون هناك كنز مدفون ، ويكون لهذا الكنز : صاحب يملكه ، ومطالب به يدعيه ، ومستفيد منه يعرف قيمته ، ثم يجد الثلاثة معا - كل لأغراضه - أن التظاهر أدعى لتحقيق الرجاء :

فصاحب الكنز يتظاهر بالأمان حتى لا يتجرأ عليه غيره إذا استشعر خوفه .
والمطالب بالكنز يتظاهر بالأناة والصبر يدارى بهما العجلة واللهفة .
والمستفيد من الكنز يتظاهر بأنه يعطى أكثر مما يأخذ ، ويحمي الكنز من الطامعين فيه ، وهم محيطون به من كل ناحية .

وهكذا فإن الأجواء حول الجميع مشحونة بالتوتر ، مزدحمة بالشك ، معرضة طول الوقت للمفاجآت - رغم ما يتظاهر به الجميع مع اختلاف أسبابهم .

وواقع الحال أن الخليج تحول منذ حقبة ممتدة ، بامتداد عصر النفط ، إلى منطقة براكين مكتومة لا يوحي ظاهرها بما هو محبوس في باطنها ، وتلك صورة تستعيد أساطير قديمة تحكيها قصص ألف ليلة وليلة ، وتزعم أنها جرت في يوم من الأيام « في سالف العصر والأوان » على سواحل الخليج ذاتها .

وعلى عهدة تلك الأساطير فإن أمواج البحر تلقى على شطآنه بقماقم تغرى بشيء في داخلها ، ثم تكون المفاجأة أن كل قمقم منها مختوم على مارد من نار ، وما أن

ينكسر الختم عن القمقم حتى يندفع خارجا منه عفريت من الجن يسد فضاء الأفق هولا
وشرا مستظيرا .

لكنه - وعلى عهدة الأساطير أيضا - فإن مردة الجن يتحولون إلى خير وبركة
وقصور من ذهب - إذا صادفوا من يعرف فضلة من علم النبي سليمان الذى دانت
وخضعت له مردة الجن !



وصباح يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ كان قمقم الكويت قد انكسر ختمه على غير معرفة
بسر طلسمه ، وانطلق العارد من محبسه دون فرصة حقيقية لتطويعه أو للسيطرة
عليه . ومن يومها إلى الآن ، والخليج سيول حمم ملتبهة ، وشلالات دم مهدور ،
وأكوام أشلاء آدمية ممزقة ومطحونة !

وأمام هذا الهول الشبيه بمشاهد يوم القيامة - وقف « زبجنيو برجينسكى »
مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى الأسبق « جيمى كارتر » - يقول ، وفى قوله
نبرة احتجاج :

- « إن أزمة الخليج أصبحت عاطفية بأكثر من اللازم ، وشخصية بأكثر من
اللازم ، وعسكرية بأكثر من اللازم » .

وكان احتجاج « برجينسكى » سليما ، وفى توقيته . وإنما فات عليه شيء لم
يتنبه له بالقدر الكافى ، ربما لأنه وقف ليقول كلمته وسط الجو المرعب الذى كان مارد
الجن فيه يزعم خارجا من قمقمه .

لم يتنبه « برجينسكى » لحظتها إلى أن العوامل التى أدت إلى التصعيد العاطفى
والشخصى والعسكرى كانت موجودة وقائمة على المستوى الدولى ، وعلى المستوى
الإقليمى ، وعلى المستوى الإنسانى - من قبل صيف ١٩٩٠ .

ولذلك فإن التصعيد أصبح موحيا بنفسه ... دوامة عنف تواصل دورانها !



على المستوى الدولي - قبل صيف ١٩٩٠ - كانت الامبراطورية الأمريكية مرهقة . استنزفتها الأعباء التي تحملت بها منذ تولت قيادة العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وحاولت تأكيد سيادتها فيه كقوة أعظم لا ينازعها طرف آخر مهما كانت دعاويه أو وسائله أو طموحاته .

كان الوعد الذي قطعه الرئيس « جون كنيدي » في اليوم الأول من رئاسته ٢٠ يناير ١٩٦١ قد تحقق كاملا ، ذلك أن « كنيدي » في هذا الخطاب الذي ألقاه تحت الثلج والمطر على شرفة الكونجرس - وعد بأن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على صد انتشار الشيوعية ، وعلى أن تجعل التجربة الأمريكية نجما هاديا لشعوب العالم ، لا منافس له أو بديلا . ومع انهيار الامبراطورية السوفيتية في ١٩٨٩ ، لاح أن وعد « كنيدي » ، أن أوانه بعد صراع تنوعت أساليبه على طول ثمانية وعشرين عاما . ولم تكن التجربة الشيوعية وحدها هي التي تصدعت ، بل إن الامبراطورية السوفيتية بأسرها راحت تتهاوى مثل بناء تآكل أساسه وتضعضت قوامه ، فلما جاءت اللحظة الحرجة تسارع تساقط الطوابق في طرفة عين ، وإذا البقية أنقاض وأكوام حجر !

كان الرؤساء الأمريكيون ، قبل « كنيدي » ، قد ترددوا وتعثروا في اختيار الأسلوب الأمثل الذي تستطيع به الرأسمالية الأمريكية أن تنافس وتقهّر الشيوعية السوفيتية .

واتجه « ترومان » (١٩٤٥ - ١٩٥١) إلى المواجهة العسكرية ، فوَقعت الحروب المحلية في البلقان ، وفي إيران ، وفي كوريا (وكان التورط في كوريا هو الذي قاد فيما بعد إلى فيتنام) .

واتجه « ايزنهاور » (١٩٥٢ - ١٩٦٠) إلى أسلوب الردع النووي الشامل ، ولكن هذا الأسلوب فقد مصداقيته لأن أحدا لم يكن مستعدا للوصول إلى حافته .. حافة الهاوية كما كانوا يسمونها .

ثم جاء « كنيدي » (١٩٦١) واعتمدت إدارته بكل من فيها من كبار المفكرين (« روبرت ماكنمارا » - « ماك جورج باندي » - « آرثر شليزنجر » - « كينيث جالبرايت » - إلى آخره) أسلوبا آخر لا هو الحرب ولا هو الردع ، ولكن سباق التسلح .

وكان « ماكنمارا » وزير الدفاع في عهد « كنيدي » - هو أصرح من عبر عن

سياسة - كيندي ، فى محاضرة أمام أساتذة كلية الدفاع الوطنى فى واشنطن (١٤ سبتمبر ١٩٦١) - بقوله :

- علينا أن نرغم الاتحاد السوفيتى على تغيير أولوياته .
إن النظام الشيوعى يعد جماهيره بمجتمع من الرفاهية ينتفى فيه الفقر ، ومجتمع من المساواة ينتفى فيه التمايز الطبقي .

ولتحقيق هذه الأهداف فإن الاتحاد السوفيتى مطالب بأن يضع التنمية كأولوية أولى قبل الأمن . وعلينا أن نرغمه على أن يرفع أولوية الأمن ويضعها قبل التنمية ، وعلينا أن نشده إلى سباق سلاح يقطع أنفاسه ويرهق موارده ويتركه فى النهاية ترسانة نووية بدون غيف خبز أو قطعة لحم ، وكذلك فإن غلبة الأمن على الأولويات السوفيتية سوف تنعكس من الخارج إلى الداخل ، فيزيد تركيز السلطة فى يد المسؤولين عنه فى أجهزة الحزب والدولة ، مما يبعد بينهم وبين عامة الناس ويعزلهم .
وتحقق الولايات المتحدة ما أرادت .



لكن تمايز النصر كانت فادحة . فالاقتصاد الأمريكى تبنى مرهقا بما تحمل من تكاليف السباق . والمزاج الأمريكى تبنى عصبيا بما تحمل من أعباء وتبعات ، فضلا عن أن فترة الصراع المرير أتاحت لآخرين فى أوروبا الغربية والشرق الأقصى أن يحتفظوا بقوتهم . وأن يزيدوا ويجددوا .

ومن قبل صيف ١٩٩٠ كان الرئيس الأمريكى « جورج بوش » ووراءه الشعب الأمريكى لا يكادون يصدقون أعينهم فيما يرونه جاريا أمامهم لـ : « امبراطورية الشر » ، التى أسسها « لينين » ، وبنها « ستالين » ، وشرخها « خروشوف » ، وربطها « بريجنيف » ، وفكها « جورباتشوف » ، وهدها « يلتسين » .

ومع ذلك فإن الفرحة لم تكن كاملة بسبب الإرهاق الناشء عن الاستنزاف ، وبسبب الهاجس الداخلى لدى الأمريكين بأن هناك أطرافا احتفظت بقوتها وزادت منها وجددت ، انتظارا لفرص تسنح أو ظروف تتاح . وبدا أن ضرورات الأشياء تفرض على الولايات المتحدة أن تعثر لنفسها على عدو جديد تستطيع أمام خطرته الحقيقى أو الموهوم أن تواصل تعبئة شعبها وقواتها المسلحة استعدادا للمتوقع أو المجهول . وفى كل الأحوال فإنها فى حاجة لأن تثبت لنفسها ولآخرين أن السيادة الأمريكية على العالم مقادير يصعب ردها أو دفعها !

ومن ناحية أخرى ، فإن العثور على هذا الخطر الحقيقي أو الموهوم كان حريا بأن يصبح ذريعة ممكنة ومقبولة لجعل الكونجرس الأمريكي يوافق على تخصيص الاعتمادات اللازمة للحفاظ على مستوى القوة الأمريكية بعد تراجع الخطر السوفيتي ، حتى وإن اتجه هذا الاستعداد نحو أنواع أخرى من الحرب غير تلك التي كانت مجهزة من قبل لملاقاة حلف وارسو وقيادته السوفيتية .

ومن ناحية ثالثة ، فلقد كان يقال دواما في التاريخ إن كل زعيم يحتاج إلى « حربه العادلة » ، ينتصر فيها ويحفر بها اسمه على تاريخ أمته . وكان « بوش » شأنه شأن أي زعيم آخر في أمريكا أو خارجها ، يأمل - على الأقل لا يمانع لأن الحروب يصعب اختراعها من الهواء ! - أن توافيه الظروف بحربه الخاصة التي يراها ، ويقنع شعبه كذلك بأن يراها ، عادلة .

وفي هذه اللحظة المشحونة باعتبارات متشابكة ، متناقضة ، ومتضاربة - تقدم العراق إلى وضع نفسه موضع الخطر المطلوب ، والعدو الذي يجري البحث عنه ، والحرب التي يمكن الباسها رداء العدل ويتحقق فيها النصر بأقل التكاليف !



وعلى المستوى الإقليمي كانت منطقة الشرق الأوسط بما فيها العالم العربي في مرحلة فوضى شديدة .

كان العالم العربي في عزلة عن دنياه المتغيرة بسرعة ، وكان في حالة خصام مع قيم عصره ، وكان مشتبكا مع نفسه في حروب أهلية لا يكاد ينجو منها بلد ، وكانت بعض أوطانه تتآكل هويتها ورقعتها ، بينما بعضها الآخر يغرق في مستنقعات طين ودم ، بل إن أوطانا عربية مضت تغيب بسرعة في ظلام النسيان ، ثم إن هذا العالم العربي كان على خلاف مع الجيران حوله في الإقليم ، وقد وصلت بعض هذه الخلافات إلى حد الحرب المسلحة .

وكان الصراع العربي الإسرائيلي مازال دائرا ، تستحضره بالدرجة الأولى انتفاضة الشعب الفلسطيني التي مست وجدان الأمة وحركت كوامن غضبها بصرف النظر عما إذا كان هذا الغضب قادرا على الوصول بشحنته إلى نتيجة أو كان عاجزا عن ذلك . وبدا مع ازدياد معدلات هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل أن المخاطر تتفاقم دون رادع حقيقي يستطيع حصرها فضلا عن استطاعة ردها .

وكانت المشكلة الحقيقية أن قلب العالم العربي وعقله وامكانياته وقدرته على

إدارة الصراع باتت جميعا موزعة وممزقة . فلقد تداخلت أربع مراحل من عملية تطوره مع بعضها ، وسدت عليه مداخله ومخارجه ، فأنحسر ضائعا ومحبطا .

● كانت هناك مرحلة البحث عن شرعية واحدة لأمة واحدة . فقد كانت آخر شرعية واحدة معترف بها هي شرعية الخلافة العثمانية . وبانهيار الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وجدت شعوب الأمة العربية نفسها دون أرضية واحدة وبغير سقف مشترك .

ولقد جرت محاولات لإحياء الخلافة الاسلامية مرة أخرى في إطار عربي ، لكن المحاولة تعثرت مع المنافسة الشديدة على كرسى الخليفة وطليسانه وعمامته بين ثلاث أسر حاكمة : آل سعود في الرياض ، والهاشميون في بغداد ، وأسرة « محمد علي » في القاهرة - ووصلت المنافسة إلى الطريق المسدود .

● ثم كانت المرحلة الثانية هي المرحلة الوطنية التي حاول فيها كل شعب من شعوب الأمة أن يصنع لنفسه دولته ، وأن يحقق ذاته وأمنه ومستقبله في إطارها . لكن هذه المرحلة وصلت بالكل إلى اقتناع بأن الأجزاء المتفرقة لا تستطيع أن تكون بديلا عن شكل من أشكال وحدة الأمة عملا ومصيرا . وانتهت هذه المرحلة بإنشاء جامعة الدول العربية ، لكن الجامعة لم تستطع أن تكون أكثر من ملتقى تتقابل فيه - وتتصادم أيضا - نزعات وتوجهات تختلف أسبابها باختلاف المصالح والرؤى ... ومراحل النمو والتطور .

ومرة ثانية وصلت الأمة العربية إلى نفس الطريق المسدود .

● ثم كانت المرحلة الثالثة هي مرحلة الثورة الاجتماعية التي تفجرت في مصر بعد حرب السويس وفي ظروفها . ولسنوات على الجسر ما بين الخمسينات والستينات بدا أن الثورة الاجتماعية هي تيار المستقبل الذي يستطيع أن يشد إليه جماهير الأمة . إن الأمراء غابوا ، بيد أن الجماهير حاضرة ، وقد تستطيع الجماهير تحقيق وحدة الأمة تحت رايات الحق الاجتماعى ، ومن ثم تنجح في صنع مستقبل يفتح الأبواب ويحل التناقضات .

لكن تلك بالضبط كانت المرحلة التي فاضت فيها ينابيع البترول وتدفقت عوانده . ولم تكن هذه القوة المتوهجة في يد الجماهير المشتاقة إلى الحق الاجتماعى ، وإنما كانت هذه الينابيع وعواندها تحت تصرف عناصر أخرى في الأمة . وتصادمت الثورة مع الثروة .

ومرة أخرى وجدت الأمة نفسها أمام الطريق المسدود .

● وجاءت المرحلة الرابعة مع ظرف لم تتمكن فيه الأمة من المحافظة على مجرد وحدتها الشكلية ، فقد اختارت مصر لأسبابها أن تعقد صلحا منفردا مع إسرائيل . وبتوقيع معاهدة كامب دافيد كانت مصر في جانب ، بينما وقفت معظم شعوب الأمة في جانب آخر . وبهذا التباعد في المسافات داخل العالم العربي نشأ فراغ لم يكن هناك سبيل لتعويضه . ولما كان الفراغ معاديا للطبيعة بالضرورة فإن محاولات متنوعة جرت لملئه . وانتهى الأمر الى ظهور ثلاثة تجمعات إقليمية : مجلس التعاون الخليجي الذي ركز دوره على حماية الأمر الواقع في الخليج ، ومجلس الوحدة المغاربية الذي بدا مهموما بأوروبا على الشاطئ الآخر من البحر الأبيض ، ثم مجلس التعاون العربي الذي خيل له أنه يمثل طموح الأمة ، بينما الواقع أنه لم يمثل غير طموحات فردية لم تلبث أن اختلفت فيما بينها وتنازعت .

ولم تستطع هذه المجالس أن تستوعب أملا أو عملا ، وحتى من ناحية الشكل فإن نصف الأمة جرى حصره في دوائرها المغلقة ، بينما نصفها الآخر شرد في التيه وإن ظل باقيا - بالعدد - داخل جدران الجامعة العربية !

ومرة رابعة وجدت الأمة نفسها أمام الطريق المسدود ، ولم يعد طريقا واحدا هو الذي انسد وإنما أصبحت الطرق كلها مسدودة .



كان العالم الخارجي في حالة ترقب وانتظار ، وتحول وتغير .

وكان الشرق الأوسط ، والعالم العربي في قلبه ، في حالة إحباط وفوضى .

وفي تلك الفترة الحافلة والحرجة ، سواء بالنسبة لأحوال العالم أو أحوال العرب - كانت أهمية المنطقة تزداد مع ازدياد حاجة التقدم ، والمنافسة على بترولها المحبوس تحت شواطئها منذ ذلك الزمان الأسطوري البعيد .

كان البترول هو نفسه مارء الجن الذي يستطيع أن يخلع القلوب بالرعب ، أو يبني قصور الذهب - يتوقف الأمر على مقدرة التطويع .

وكان الكل يريد ، والكل يتمنى ، والكل يتحرق بالرغبة واللهفة .

وفي هذا المناخ وقع الغزو العراقي للكويت ، وانكسر الختم عن قمم مسحور دون معرفة بسر ظلمه ، وانطلق المارد من محبسه يسد فضاء الأفق هولاء وشرا مستطيرا .

ولم يكن غريبا أو مستغربا بعد ذلك أن تصبح أزمة الخليج - على حد تعبير «برجينسكى» - عاطفية بأكثر من اللازم ، شخصية بأكثر من اللازم ، عسكرية بأكثر من اللازم . ثم تجرى وقائعها ونتائجها الأساسية على النحو الذى جرت به .

وتجىء مقدمات القرن الواحد والعشرين ، الألف الثالث من التاريخ الميلادى ، وهى تومىء إلى عصر مختلف تنهياً البشرية لاحتمالاته الضخمة والهائلة ، بينما الأمة العربية فى حال لم ترد عليها من قبل على طول ما عانت وقاست .



بقى فى هذه المقدمة أن أقول إن محاولتى فى هذا الكتاب هى استيعاب لعبارة «برجينسكى» ومحاولة للاستجابة فى نفس الوقت للنداء الكامن فيها :

محاولة لنزع ما هو أكثر من اللازم «عاطفيا» ، و«شخصيا» ، و«عسكريا» ، عن الأزمة - عسى أن يتبقى منها فقط ما هو لازم لفهمها . لعل الأمة عن طريق الفهم تستطيع فتح الطرق المسدودة أو فتح بعضها ، أو لعلها تستطيع تجاوز المغلق والمستعصى ، وأن تجد طاقة أو منفذا إلى الشمس .

ولقد استأذن فى إضافة عدد من الملاحظات :

١ - إن كتابا عن «الحرب فى الخليج» لم يكن من الأصل ضمن خطة عملى أو جدول أولوياتى ، ففى يونيو من سنة ١٩٩٠ كنت قد فرغت من كتاب «الانفجار» - ضمن مجموعة حرب الثلاثين سنة - وأعدته للنشر ، وتم نشره فعلا . وكان تقديرى أننى بعده متجه إلى الجزء الرابع من حرب الثلاثين سنة ، وهو يركز على معركة أكتوبر ١٩٧٣ .

وظننت أننى فى الفاصل الزمنى بين كتاب ظهر وكتاب ينتظر - أستطيع أن أعطى بعض الوقت والجهد للأحداث الجارية ، وخطر ببالى أن زيارة لأوروبا الشرقية - بعد زيارة سبقتها للاتحاد السوفيتى رصدت فيها وسجلت لمحات من ظاهرة الزلزال السوفيتى - قد تكون مناسبة وملانمة . وهكذا رحلت أرتب لرحلة تبدأ من وسط أوروبا فى بون عاصمة ألمانيا وقتها - ثم تمر ببولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، وتنتهى فى روما بوصفها عاصمة اللاتيكان عن اعتقاد بأن الكنيسة الكاثوليكية قامت بدور رئيسى فى ثورة أوروبا الشرقية .

وفى ٢ أغسطس فرقت أزمة الخليج ، وترددت فى مشروعى لاستطلاع أحوال أوروبا الشرقية ، ثم عدلت عنه تماما حين شعرت أن كثيرين من الذين تفضلوا

مشكورين فحددوا الى مواعيد للقائهم ينتظرون منى أن أحدثهم عن أزمة الخليج . وكنت أرتب الرحلة إلى أوروبا الشرقية باحثاً عن الحقيقة وسائلها عما حدث هناك ، ولم أكن أريدها متكلما عن التطورات ومسئولا عما حدث هنا .

٢ - وجريت أن أقرب من أزمة الخليج كتابة ، وبالفعل كتبت ، ولكن الأزمة أصبحت منذ ساعاتها الأولى « عاطفية بأكثر من اللازم » ، « شخصية بأكثر من اللازم » ، و« عسكرية بأكثر من اللازم » .

وفى مثل هذه الأحوال عادة ، فإن الصدور ضيقة والأعصاب متوترة والأمزجة منحرفة ، وليس هناك غير سؤال واحد مطروح على كل الناس بنعم أو لا ؟ .. مع هذا أو ذاك ؟ .. هنا أو هناك ؟

وأعترف أنه طوال أزمة الخليج كان هذا النوع من الأسئلة ، وما يترتب عليه من خيارات - يبدو لى أسهل الحلول وأخطرها فى نفس الوقت . سهل لأنه يعفى أصحابه من حق الاجتهاد ، وخطر لأنه ينقل هذا الحق فى الاجتهاد إلى إرادات أخرى لها أغراضها ، وعندها خططها .

والغريب أن أطراف الأزمة الآخرين ، والذين جعلوها عاطفية وشخصية وعسكرية ، كانوا يتحاورون لتحقيق هدف لم يكن عليه فى النهاية خلاف ، وهو ضرورة خروج العراق من الكويت . وقد ظل الكونجرس الأمريكى على سبيل المثال يناقش كل الممكنات الى يوم ٦ يناير ١٩٩١ ، أى قبل أيام معدودة من بدء الحرب ليلة ١٧ يناير ١٩٩١ - وأما عندنا فقد توقف الحوار بعد ساعات من فجر ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

ومن المفارقات أن نتيجة تصويت الكونجرس على تفويض الرئيس الأمريكى باتخاذ « الوسائل الكفيلة بإخراج العراق من الكويت » كانت ٥٢ - ٤٧ لصالح قرار التفويض فى مجلس الشيوخ ، و٢٥٠ - ١٣٠ لصالح القرار فى مجلس النواب ، مما يقطع بأن تباين الاجتهادات فى تحقيق الهدف - غير المختلف عليه - استمر حتى اللحظة الأخيرة فى الولايات المتحدة ذاتها - فى حين أن صوت الحوار اختنق فى العالم العربى منذ الساعات الأولى ، وكان ذلك مزعجا ومخيفا إلى أقصى حد .

ومهما يكن ، فإن هذا الكتاب يجيء بعد سنة من وقف إطلاق النار فى حرب الخليج ، ومن ثم فأتى أمل أن يكون الفكر العربى قد تجاوز حالة أزمة دهمته على غير انتظار ، وحالة حصار أحاطت به على غير ضرورة !

٣ - واعترافا بالفضل لأصحابه فلعلى أتوجه بالعرفان لصديقين ألح كلاهما على
بفكرة هذا الكتاب . أولهما « أندرو نايت » رئيس مجلس إدارة « نيوز انترناشيونال »
التي تملك مئات الصحف فى أوروبا وأمريكا ، وبينها كل مجموعة صحف « التيمس »
و« الصنداى تيمس » ، وعشرات محطات الإذاعة والتلفزيون ومنها شبكة « سكاي »
الشهيرة .

والحاصل أن « أندرو نايت » ناقش وحضر معى مناقشات طويلة أثناء زيارة عمل
قمت بها إلى لندن فى سبتمبر ١٩٩٠ ، وكانت الأزمة بالطبع شاغل الجميع ومؤرقهم .
وبعد كل مرة كان « أندرو » مصمما أكثر من المرة السابقة على ضرورة أن أكتب .

وكان الصديق الثانى هو « بيير سالينجر » المتحدث باسم الرئيس الأمريكى
الأسبق « جون كيندى » ومستشاره المقرب ، وهو الآن رئيس مكاتب شبكة A. B. C.
فى أوروبا . وكان « بيير » عندما تقابلنا آخر مرة فى لندن - قد أعد هو نفسه كتابا
عن أزمة الخليج ، وكنا نقضى الساعات الطويلة فى مكتبه بشبكة A. B. C. أو فى
فندق « كلاريدج » الذى أقيم فيه - نستعرض بعض فصول كتابه ، وناقش جوانب
الأزمة .

كان رأى « بيير » أنه كتب عن مرحلة واحدة فى الأزمة ، وأن الواجب يقضى
على بأن أكتب عن مجملها .

وبعد تردد طال - نزلت عند رأى الصديقين واقتربت من الفكرة .

٤ - ولقد يكون مناسبا هنا أن أتوقف قليلا لإشارة سريعة إلى المنهج الذى
اقتربت من الفكرة على هديه :

(أ) إن قصة أى حدث سياسى يصعب فهمها ما لم توضع داخل إطارها ،
فإذا سلخت منه أصبحت روايتها بالسكين وليس بالقلم . بل إن كل مسرحية تحتاج إلى
أرضية تجرى فوقها الحركة ، وإلى خلفية تعطى تأثيرات الظروف على أحوالها .

وأرضية السياسة - فى ظنى - هى الجغرافيا ، وخلفيتها - فيما أتصور -
هى التاريخ ، وهكذا توضع الأحداث فى زمانها ومكانها .

(ب) إننى فيما أحاوله من رواية قصة « الحرب فى الخليج » لا أصدر
أحكاما ، وإنما أحاول بناء وقائع . وكان رأى دائما - ولا يزال - أن أى كاتب سياسى

مطالب بالدرجة الأولى بأكبر قدر من الحقائق - وبأقصى ما هو متاح له ، وبأكبر قدر من الاجتهادات - وعلى أوسع دائرة ممكنة . وبهذا الأسلوب فإن القارئ يستطيع تكوين رأيه . ولقد قلت باستمرار « إن الاشتراط الأول لحرية الرأي هو البداية بحرية تداول المعلومات » - وذلك تقديري حتى الآن .

(ج) إننى فى اقترايى من قصة « الحرب فى الخليج » ، كما هو الحال مع أى أزمة كبيرة ، أذكر نفسى دائما بحقائق القوة . ذلك أن عنصر القانون فى أى أزمة ليس هو ضابط إيقاعها ، وإنما ضابط الإيقاع حقائق القوة . وليس ذلك نوعا من الاستهتار أو الاستهانة بالقانون أو مصادره (من العرف ، والتقاليد ، والأخلاق ، إلى آخره) ، وإنما هى طبيعة الأشياء فى السياسة الدولية . فالقانون ليس سيدا فى صراعات العالم ، ولكن حقائق القوة لها السيادة طول الوقت .

والشاهد أن الشرعية الدولية ليست قيمة منعزلة عن حقائق القوة ، والدليل أن « جيمس بيكر » وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هو الذى يقوم الآن بدور مهندس التسوية لأزمة الشرق الأوسط . وأما ممثل الأمم المتحدة صاحبة قرارات « الشرعية الدولية » ، فهو حاضر فى الجلسات ، وليس له الحق فى أن ينطق بكلمة واحدة ، وذلك شرط حضوره الذى قبلته الأطراف - بدون استثناء !

(د) إن أملى فى عرض القصة ، وإعادة بناء الوقائع فى أزمة وحرب الخليج - أن يكون موقفى موقف المستقل ، وليس موقف المحايد . فموقف الاستقلال بحث فى كل ركن حتى وإن كان ملفوما ، والحياد تحرز وتجنب للمحاذير من أى نوع . والحقيقة أننى لا أستطيع أن أزعم لنفسى موقف المتجرد ، وظنى أن وهم التجرد غير إنسانى ، بل هو مستحيل . فكل إنسان له فى النهاية رأيه ، وهى محكومة بموقعه ، محكومة أيضا بمنظوره الفكرى والثقافى .

ولقد كان أكثر ما أثار انزعاجى أثناء أزمة الخليج أن الأمة انقسمت مرة أخرى بعد قرابة أربعة عشر قرنا من الزمان إلى « أصحاب لمعاوية » أو « شيعة لعلى » ، وكان محنة الفتنة الكبرى ، وتعاقب القرون بعدها لم يجعل هذه المنطقة الممتدة من الخليج إلى المحيط تتعلم شيئا ، أو تنسى شيئا !

٥ - إننى فى سبيل إعداد هذا الكتاب التقيت وتناقشت واستمعت إلى كثيرين من رؤساء الدول والقادة السياسيين والعسكريين فى العالم العربى ، كذلك التقيت وتناقشت واستمعت إلى كثيرين من المشاركين فى صنع القرار فى الولايات المتحدة وفى أوروبا .

ولقد سمح لى بعض الكرام بينهم أن أطلع على أوراق وتقارير رسمية ، وسجلات معلومات كانت فى حوزتهم بحكم المنصب والمسئولية .

وإذ أعترف بالفضل لأصحابه ممتنا وعارفا ، فإنى أجد من الضرورى أن أقول إن ما استخلصته مما سمعت منهم أو قرأت بإذنهم - تظل مسئوليته على وحدى ، وليست على أحد منهم .

٦ - ولقد كان هناك رجل واحد تمنيت لو أننى استمعت إليه وناقشته فى الأحداث والتطورات - لكن هذا الرجل ، هذا الصديق : « أحمد بهاء الدين » كان مخطوفا منا جميعا فى وقت الأزمة ، ولا يزال - رهينة فى أسار المرض . أمامنا وهو بعيد ، ومعنا وهو ساكت . وليس ذلك عهدى به - ولا عهد الناس - لكنها تصاريف الزمان ومفارقاته : أن يبتعد من يحق له الاقتراب ، وأن يسكت من يقدر على الكلام . ذلك أن « بهاء » قضى من عمره سنوات فى منطقة الأزمة وتأمل ودرس واستوعب ، وفى لحظة الحاجة إلى علمه كان عطاؤه غانبا وهو الكريم ، وكان قلمه معطلا وهو الكفاء المقتدر .

على أن أملى يظل معلقا بأن يعود إلينا « بهاء » ذات يوم كما عاد غيره من الرهائن المخطوفين بعيدا عن أحبابهم ، ثم نجلس معا ، كما كنا نفعل ، ثم نناقش ولو بأثر رجعى حكايات الحرب فى الخليج ، وما فعلته بنا الأيام ، وما فعلناه نحن بأنفسنا !

بقى أخيرا أن ألفت النظر إلى أننى وضعت أصل هذا الكتاب باللغة الانجليزية لمؤسسة « هاربر - كولينز » وهى أكبر دور نشر الكتب فى العالم ، وقد رأيت أن أقوم بنفسى على ترجمته إلى اللغة العربية ولا أتركه لغيرى يترجمه كما حدث مرات فى كتب سابقة . ومع تقديرى للجهد الذى بذله أصدقاء لى فى ترجمة ما كتبت إلى اللغة العربية ، فقد أثرت هذه المرة ألا يكون الموضوع موضوعى فقط ، ولكن أن تكون كلماته كلماتي أيضا - حتى تتأكد مسئوليتى عما أقول .

والحقيقة أننى فعلت ما هو أكثر من ترجمة الكتاب عن أصله الانجلىزى ، فقد ألحت على حقيقة أن كل لغة عقل متميز ، وكل ثقافة تعبير خاص . ولما كنت مسئولا عن النص الانجلىزى نفس مسئوليتى عن النص العربى ، فلقد سمحت لنفسى أن أتصرف مراعىا أن يظل سياق الكتاب سياقه ، وبنائوه المنطقى بناؤه - فى الحالتين . فضلا عن ذلك فإنه بين الانتهاء من النص الانجلىزى والانتهاء من النص العربى ثلاثة شهور ظهرت واستجدت فيها معلومات وأفكار وجدت مناسبا إضافتها ما دامت الصفحات مفتوحة ، ومحركات المطابع لم تدر بعد !

ولعلنى هنا أضيف أن سعادتى كانت كبيرة حين عرفت أن « الأهرام » بادر إلى احتضان الطبعة العربية من هذا الكتاب ، فاتصل بمؤسسة « هاربر - كولينز » التى تحتفظ بحقوقه فى جميع اللغات - لكى تكون الطبعة العربية صادرة من القاهرة وعن « الأهرام » . ورغم أن عددا من كبار الناشرين العرب - وفيهم أصدقاء - كانوا يحاولون الحصول على الطبعة العربية ، فإن سبق « الأهرام » وافق هواى مع أننى أقدر أنه يضع على ، كما قلت للأخ الكريم الأستاذ « ابراهيم نافع » رئيس مجلس إدارته وتحريره ، عبنا مضافا . ذلك لأنى أمام قارىء « الأهرام » ، ومطبوعاته - أجد أن ولاءتى المعنوية والعاطفية تتداخل مع التزاماتى العملية والمهنية ، لتجعل المسئولية مضاعفة .

بقى أن كل ما أتمناه هو أن يفرغ أى قارىء من صفحات هذا الكتاب ، ثم يطويه ، ويضعه جانبا ، ثم يعطى نفسه وقتا طويلا للتأمل .
ويظل يقينى أننا فى هذه المرحلة من حياتنا أمة تحتاج إلى أن تفكر ، وأن تفكر ، وأن تفكر !

ثم تخطو من بين أطلال حاضرها وأنقاضه إلى أفق مفتوح ومستقبل جديد ، وذلك فى مقدورها إذا استعادت فى يدها حرية وحق الاختيار .

محمد حسنين هيكل

الجزء الأول

فصل في العوائف



الفصل الأول

عالم غريب ... غريب !

« لا أستطيع أن أرسل قوات للقتال معكم إلى الخليج لأنى وعدت الشعب السوفيتى ألا أرسل شبابى خارج حدود الاتحاد السوفيتى - بعد مازق أفغانستان » .

[« ميخائيل جورباتشوف » ،

« جورج بوش » ، فى هلسنكى -

[سبتمبر ١٩٩٠]



كل أزمة لها أجواؤها ولها أصواتها ولها ألوانها ، بل ولها رائحتها ومذاقها الذى يبقى فى الحواس ويستعيدها حية من مخزونات الذاكرة مهما تباعدت السنون . ينطبق ذلك على أزمات العالم الكبرى ، كما ينطبق على أزمات العرب .

فأزمة « ميونيخ » - ١٩٣٨ - عشية الحرب العالمية الثانية تستعيدها إلى الذاكرة صورة « نيفل تشمبرلين » يحمل مظلته الشهيرة فى يده ويهبط من طائرة ذات أجنحة بعد لقاء مع « هتلر » و« موسولينى » ، ليقول لمنتظره فى مطار « كرويدون » : « جئتمكم بالسلام فى عصرنا » .

وأزمة « بيرل هاربر » - ١٩٤١ - تستعيدها إلى الذاكرة صورة الوفد اليابانى ذاهبا

للتفاوض مع وزير الخارجية الأمريكي في نفس الوقت الذي كانت فيه أساطيل الأدميرال «ياماموتو» تطلق طوربيداتها على الأسطول الأمريكي في المحيط الهادى ، وتغرق أكثر من نصفه فى ميناء «بيرل هاربر» بجزر هاواى .

وأزمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا - ١٩٦١ - تستعيدها إلى الذاكرة صورة الرئيس الأمريكى «جون كنىدى» يوجه إنذاره الشهير إلى الاتحاد السوفيتى عند منتصف الليل ، والأمم المتحدة المجتمععة فى نيويورك تائهة لا تدري ماذا تفعل ، بينما المفاوضات الحقيقية دائرة فى أحد مطاعم واشنطن الصغيرة ، لأن «كنىدى» كان يؤمن بنظرية «أن الحكمة الذهبية فى علاج الأزمات هى أن يترك كل طرف لخصمه سبيلا إلى التراجع بكرامة وكبرياء» .



ونفس الشيء فى أزمات العرب . فمعركة السويس تستعيدها إلى الذاكرة صورة كتل عربية تموج بها المدن والعواصم من المحيط إلى الخليج ، ونشيد «الله أكبر» تتجاوب أصدأؤه فى الآفاق على اتساع نفس المنطقة .

ومعركة ١٩٦٧ تستعيدها إلى الذاكرة مشاعر ذلك الصيف الساخن من تلك السنة ، وطعم المرارة فى الحلق ، ثم ذلك الاحساس العميق بالجرح مع الإصرار على أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها .

ومعركة أكتوبر يمكن أن تستعيدها مشاعر ذلك الاحساس الطاغى بالفرح عقب الساعات التى ذاع فيها أن المعركة بدأت ، وأن القوات على الجبهة المصرية ، وعلى الجبهة السورية انطلقت إلى مهامها الأولى ، ونجحت فى تحقيقها .

كل أزمة لها إذن أجوائها وأصواتها وألوانها ، بل ورائحتها ومذاقها . وإلى جانب ذلك ، فإن كل أزمة عاشها العالم العربى فى تاريخه الحديث اتسمت بموقف شعبى جياش يعرف على الأقل أين موقعه ، ويعرف دوره فى هذا الموقع سواء كانت وسائل هذا الدور متاحة له أو محجوبة عنه ، ويعرف ولو بشكل عام ما يريد . لكن أزمة الخليج كانت تجربة من نوع مختلف وغريب : أمة أخذتها المفاجآت ، ثم أفرعتها التدايعات ، ثم قسمتها الخلافات ، ثم ساقتها الفتنة إلى طرق وعرة ليس بينها درب أمان .

أمة مسلحة ولكن للاقتتال وليس للقتال ، وأمة غاضبة لكنه الغضب بغير كبرياء ، وأمة حزينه وليس لديها ما تفخر به وتعلو على أحزانها .

وهناك عالم بأكمله يتفرج ، وبعض قواه النافذة لا تطفئ نارا ، ولكن تزيد النار

اشتعالا ، تلهو بمحنة الأمة ، وتنفذ من خلال صفوفها المبعثرة إلى تحقيق مطالبها وأطماعها .

ولم تكن الأمة منقسمة بالفكر والفعل والدم على نفسها فحسب ، وإنما كان الانقسام في أعماق كل فرد من أفرادها ، فلم يكن هناك من هو مستعد - مهما كانت الأسباب - لقبول احتلال العراق للكويت ، ولا كان هناك من هو مطمئن - مهما كانت الذرائع - إلى نوايا الولايات المتحدة تجاه العراق ، ولا كان هناك من يرضيه ذلك العذر المستسلم للمقادير يريح نفسه بالسؤال عن من هو المسئول ؟ - فحين تكون مصائر الأمم في مهاب الرياح تكون المسؤولية عامة ، ويكون التصدى للفعل واجب كل الناس .

وإلا فهو الاعتراف بالعجز ، والاستسلام لليأس ، والتخبط في الظلام .

وربما كان أكثر ما عكس هذه الخريطة المتداخلة والمربكة والمختلطة في ألوانها هو ما حدث في « حفر الباطن » ليلة الثامن عشر من شهر يناير ١٩٩١ حين أطلق العراق أول صاروخ من طراز « سكود » ليسقط وينفجر على أطراف تل أبيب .

في تلك اللحظة كان بعض الجنود المصريين والسوريين في معسكراتهم يتابعون نشرات الأخبار من أية محطة من محطات الإذاعة يستطيعون التقاط موجاتها . وفور سماعهم النبأ لم يتمالك بعضهم نفسه مع تباعد المواقع من أن يطلق صيحة التكبير والتهليل متكررة عدة مرات . ثم فجأة يتوقف التكبير والتهليل ، فقد تنكر الجنود أين هم ؟ ولماذا ؟ - وكان على بعضهم أن يتوقع لوماً وقد جاءه ، وعلى بعضهم أن يتوقع تأديبا وقد ناله .

كان هذا المشهد الغريب تعبيراً تلقائياً وصادقاً عن حالة أمة بأسرها لا تعرف في أي مكان هي ؟ ولماذا ؟ وإلى أين ؟



كان أغرب ما في الأمر أن الأزمة الطاحنة التي أمسكت بخناق الأمة انقضت فوق رأسها على غير انتظار ، فقد كان مجرى الحوادث في العالم يشير لفترة من السكون قادمة محكومة بضرورات وحقائق وأفدة ومستجدة على كل الجبهات ، تبين جميعها أن بؤر التوتر تتباعد عن الشرق الأوسط مسافرة إلى مواقع أخرى من العالم :

- في العامين السابقين على أزمة احتلال الكويت كان الاتحاد السوفيتي قد أعلن انسحابه من أفغانستان .

- ثم تلا ذلك في أغسطس ١٩٨٨ توقف معارك الحرب بين العراق وإيران .
- ثم تحولت الاهتمامات كلها إلى ما يجري في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا .

- في نفس الوقت نشطت الحركة الوطنية للسود في جنوب أفريقيا تستأنف بصا.
بقيادة « نلسون مانديلا » الذي كان على وشك أن يستعيد حريته .

- بالتزامن مع ذلك كانت أوروبا تتحرك نحو حلم فيدرالي يتحقق لها بعد استكمال
توحيد سوقها المشتركة وموعده ١٩٩٢ .

- بل لقد بدا في بعض اللحظات أن الكوريتين شمالا وجنوبا تتبادلان نظرات الغزل
فيما بينهما .

- ثم إن مستنقع الدم الكمبودي راح يجف بما يجعله قابلا للمشي إلى حل .
كانت المتغيرات الجارية واسعة وعميقة إلى درجة أعادت لذاكرة كثيرين من
المراقبين أجواء مؤتمر « بوتسدام » ١٩٤٥ ، أو ذكريات مؤتمر « قيينا » ١٨١٤ ، وهما
آخر مناسبتين بدا في كل منهما أن هناك ترتيبا جديدا لعلاقات القوى وأوضاعها الدولية قابلا
للاستمرار .

ولم تكن هذه المقارنات دقيقة على إطلاقها . ففي الوقت الذي أحس فيه كثيرون أن
هناك انتقالا من مرحلة إلى أخرى في التاريخ السياسي العالمي ، لم يكن هناك من وصل
بالقدر الكافي إلى توصيف هذا الجديد أو استقرار قواعده ، وبالعكس كانت هناك أطراف
كثيرة مازالت تتخذ في تفكيرها وفي تصرفاتها نفس القواعد والقوالب القديمة ، رغم أن
الحديث عن الوافد وعن الطارئ كان يجري بغير تدقيق على الألسنة .

كان جو العالم معبأ بنوع من الفوران تجاه المستجدات المتوالية على الساحة العالمية ،
خصوصا في أوروبا شرقا وغربا . ولم يتنبه كثيرون بالقدر الكافي إلى سحب تتجمع في
آفاق الشرق الأوسط بل حدث العكس ، فإن انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في يوليو
١٩٨٨ طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ خلق شعورا بالارتياح ، ثم تلاه في نوفمبر
١٩٨٨ قرار المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بقبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كأساس
لتسوية مع إسرائيل ، فأكد الشعور بالارتياح في المنطقة .

ولقد لاحظ الغرب هذا التنازل الذي قامت به منظمة التحرير واعتبره مؤديا إلى
مرحلة أكثر هدوءا في المنطقة ، وودعت واشنطن بجوار مباشر مع منظمة التحرير ، ثم
توارت القضية من دائرة الاهتمام الدولي . وكانت الانتفاضة قد أيقظت كثيرا من انتباه العالم
للقضية الفلسطينية ، لكن هذه الانتفاضة ما لبثت أن ابتعدت عن العناوين الكبيرة بعد أن أحس
العالم أن المشكلة في طريقها بشكل ما إلى تسوية ما .

وفي ربيع ١٩٩٠ ترددت من بعيد أصداة حملة في الغرب على الرئيس « صدام
حسين » ، كما أن العراق عاد يردد شكاويه من الكويت وسياساتها البترولية ، لكن أحدا لم

يعط هذه الأصوات والشكاوى أكثر مما بدا أنها تستحقه . وكان الظن أن ما يجري في المنطقة محدود في مده وأثاره ، وأن ما يجري في العالم غير محدود في نطاقه وتفاعلاته . وبالتالي فإن العالم سوف يحتوى المنطقة بنوع من الانضباط يستوعب ما جرى فيها . وهكذا فإنه عندما وقع الغزو العراقى للكوييت بدا أن الجميع مأخوذ بالدهشة والمفاجأة إلى درجة أن « ابريل جلاسى » سفيرة الولايات المتحدة في بغداد غادرت مقر منصبها في اجازتها السنوية قبل يومين اثنين من زحف الدبابات العراقية على الكوييت ، فقد كانت السفيرة مقتنعة بأنه لن يحدث في غيابها شيء يستوجب تضحيتها باجازتها السنوية . وإذا بدا هذا التصرف غريبا فإن ما تلاه كان أشد منه غرابة .



كما فوجيء الكل بالغزو العراقى للكوييت ، فوجيء الكل بالطريقة التى بدأ بها الاتحاد السوفيتى يتعاون مع الولايات المتحدة منذ الساعات الأولى للأزمة .

كان « جيمس بيكر » وزير الخارجية الأمريكى ونظيره السوفيتى « ادوارد شيفرنادزه » مجتمعين فى « فلاديفستك » يوم ٢ أغسطس (بتوقيت المحيط الهادى) ، وبعد افتراقهما بساعات قليلة كل منهما إلى اتجاه مختلف : « بيكر » إلى « أولان باتور » (منغوليا) فى رحلة صيد ، و« ادوارد شيفرنادزه » إلى موسكو عائدا لمقر عمله - وقع الغزو . واتصل « جيمس بيكر » بتليفونيا من « أولان باتور » بـ « ادوارد شيفرنادزه » فى موسكو يطلب إليه أن يعودا للالتقاء بسرعة بعد « ما حدث » . واكتشف « بيكر » أثناء الحديث التليفونى أن « شيفرنادزه » لم يكن قد عرف بعد بـ « ما حدث » . وكان أول رد فعل لـ « شيفرنادزه » إبداء غضبه على مساعديه الذين لم يخطروراه بالعجلة الواجبة بـ « ما حدث » . وعلى أية حال فقد اتفق الرجلان ، وقد افترقا منذ ساعات ، أن يعودا للاجتماع على الفور . وكانت عواصم العالم التى شهدت من قبل تقاربا شديدا فى العلاقات بين القوتين الأعظم مستعدة لأن ترى هذا التقارب يعبر عن نفسه مرة أخرى . ولكن ما رآه العالم من اجتماع « بيكر » و« شيفرنادزه » بعد « ما حدث » لم يكن مجرد تقارب ، وإنما كان شيئا أكثر يصل إلى الالتصاق والامتزاج - إلى حد الذوبان . كان العالم يتصور أن العراق بلد تربطه علاقة خاصة مع موسكو فى منطقة يعتبرها الاتحاد السوفيتى حساسة بالنسبة له لأنها واقعة وراء ظهره تماما . وبحكم العلاقات المستجدة بين موسكو وواشنطن توقع العالم اقترابا فى الموافق،، ولكن مع وجود مسافة فاصلة تفرضها محاذير وضرورات .

وكان ما تحقق هذه المرة متجاوزا لكل التوقعات . ففي اللحظات الأولى من الاجتماع كان « شيفرنادزه » - وهو يومها المساعد الأول للرئيس « ميخائيل جورباتشوف » فى مجال السياسة الخارجية - قد أقر بنقطتين أساسيتين :

- أن غزو العراق للكويت يعطى الرئيس « صدام حسين » فرصة للسيطرة الكاملة على نصف انتاج العالم من البترول اليوم ، وثلثى احتياطياته المحققة غدا .
- وأن هذا الوضع يمثل تهديدا حقيقيا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة .



وترتب على الإقرار بهاتين النقطتين منذ اللحظة الأولى أن الموقف السوفيتي من الأزمة لم يعد يختلف في صميمه عن الموقف الأمريكي . وترتب عليه أيضا أن أية اجراءات تجدها الولايات المتحدة ضرورية لحماية مصالح « حيوية » لها لن تتسبب في خلاف بين الدولتين فضلا عن أن تؤدي إلى مواجهة (مع العلم بأن الاتحاد السوفيتي رغم كل ما جرى له - كان لا يزال إحدى القوتين الأعظم بسبب حجم ترسانته النووية) .

وكان العالم العربي قد تعود على مواقف سوفيتية تناصره على نحو أو آخر في أي أزمة مع الغرب . ومع متابعة السياسة العربية للمتغيرات الجديدة على مستوى العالم ، ورغم ما وصل إليها من توافق التقديرات في اجتماع « بيكر » مع « شيفرنادزه » فقد ظل بعض الساسة العرب يتصورون أن ما تعودوا عليه سابقا مازال ساريا ، حتى وإن أثرت مستجدات الظروف عليه . أي أن الاتحاد السوفيتي مازال مستعدا للمساندة حتى وإن قلت درجة حرارتها . وحينما بدأ بعض الساسة العرب يذهبون إلى موسكو في أعقاب الأزمة يستوثقون من توجهاتها ، كان الرئيس السوفيتي « ميخائيل جورباتشوف » قاطعا مع من قابلهم من العرب وقتها . وكان قوله لأحدهم : « إن غزو الكويت مخالف لكل الأعراف والمواثيق » . وكان هذا مفهوما ومقبولا - لكن « جورباتشوف » كان يضيف : « إن الأمريكيين قالوا لنا إن لهم مصالح حيوية في بترول الشرق الأوسط ، وسوف يحاربون حماية له مهما حدث ، ونحن نفهم وجهة نظرهم » .

وكان الرئيس « بوش » متفائلا إلى أبعد حد بالموقف الجديد للاتحاد السوفيتي كما سمعه من « بيكر » نقلا عن « شيفرنادزه » ، مضافا إليه ما تلقاه من تقارير سفارته بموسكو عن مضمون تحذيرات « جورباتشوف » للعرب ، كما عبر عنها في مقابلاته مع من التقى بهم في الكرملين بعد الأزمة . وأثناء الاجتماع بين الرئيس « بوش » والرئيس « جورباتشوف » في هلسنكي يوم ٩ سبتمبر ١٩٩٠ سمح « بوش » لنفسه بمد تفاؤله خطوة أبعد . كان « بوش » منذ الساعات الأولى للأزمة قد اتخذ قراره باستعمال القوة المسلحة . وفي هلسنكي كان يعرض على « جورباتشوف » أن تنضم قوات سوفيتية لقوات التحالف التي تتحشد لطرد العراق من الكويت . واعتذر « جورباتشوف » عن قبول العرض . وكان اعتذاره مبنيا على سبب واحد هو أنه « وعد الشعب السوفيتي بعد الانسحاب من أفغانستان

بأنه لن يرسل شبابه للقتال خارج الحدود السوفيتية . وكان معنى الاعتذار بهذا السبب وحده ، كما فهمه « بوش » هو أن الاتحاد السوفيتي وإن لم يشترك في المعارك المنتظرة في الشرق الأوسط بقواته ، فإنه لن يعترض على أى تدخل أمريكي بالقوة المسلحة في المنطقة . ولقد تعزز ذلك المعنى بظهور « بوش » مع « جورباتشوف » في مؤتمر صحفى مشترك في أعقاب اجتماعهما حرصا فيه على إظهار وحدة كاملة في الفكر والاتجاه . وكان هذا المشهد مهما بلغت درجة غرابته - بالقياس إلى ما هو معتاد قبله - واقع حال . فموسكو كانت على وشك أن تتقدم في ظرف أسابيع بطلب مساعدة أمريكية ضخمة .



ولقد عبر التلاقي الأمريكي السوفيتي عن نفسه بعد ذلك بطريقة سافرة - ففي نوفمبر ١٩٩٠ ، وحين كان « بيكر » و « شيفرنادزه » يضعان اللمسات الأخيرة على نصوص مشروع قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذى منح تفويضا باستخدام القوة ضد العراق لإرغامه على تنفيذ قرارات المجلس السابقة - لم يكن « شيفرنادزه » يعترض على مضمون القرار ، وإنما كان اعتراضه على عدد من الكلمات في المشروع ، فقد اقتصر اعتراضه على تعبير « استخدام القوة » صراحة . وكان رجاؤه أن تصاغ العبارة بطريقة أكثر رقة . وكان من الملائم في رأيه استعمال تعبير « الحق في استخدام كل الوسائل الضرورية لتحقيق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠ » بدلا من النص صراحة على « الحق في استخدام القوة » ، ولم يحاول « شيفرنادزه » إخفاء دوافعه . فقد اعترف صراحة أثناء المناقشات بأن استعمال تعبير « استخدام القوة » يمكن أن يؤدي إلى قلق لدى بعض العناصر الداخلية في الاتحاد السوفيتي ، ومنها مثلا القوات السوفيتية المسلحة التي قد يضايقها أن ترى تفويضا رسميا من حكومتها إلى الولايات المتحدة يطلق يدها في القيام بأعمال عسكرية واسعة النطاق قرب الحدود السوفيتية ، في الوقت الذي تستشعر فيه هذه القوات قلقا لسبب آخر هو المفاوضات الجارية في ذلك الوقت لتخفيض درجة التواجد العسكري في وسط أوروبا . إلى جانب أن مثل هذا التفويض بالعمل المسلح قد يؤدي إلى مشكلة في الجمهوريات السوفيتية الاسلامية ، لأنه قد يحرك بعض المشاعر الاسلامية ويوظفها بطريقة تؤدي إلى فلاق .

ولقد وصل « شيفرنادزه » في لعبة الصياغات بصرف النظر عن المضمون إلى حد أنه قال لـ « بيكر » أثناء المناقشات حول نصوص قرار مجلس الأمن ٦٧٨ ما يلي : « حينما ننص في القرار على الحق في استخدام كل الوسائل الضرورية ، فإنك أنت ، وأنا نعرف تماما ماذا تعنى هذه العبارة ، ونحن نوافق على ما تعنيه » .

كان « شيفرنادزه » يعرف الكثير مما يجرى في كواليس الدولة السوفيتية التي تفككت ، وكان يتحسب لخطر انقلاب عسكري حذر منه وإن لم يتوقع حدوثه على النحو

الذى حدث به فعلا فى ظرف عام بالضبط من أزمة الخليج - أغسطس ١٩٩١ - وقد أسفر هذا الانقلاب - أو محاولته - عن فضائح بلا حد للقوة السوفيتية التى كانت فى يوم من الأيام مهيبة وقادرة .

عجز الجيش السوفيتى حتى عن تدبير انقلاب داخل الكرملين .
وعجز زعيم الاتحاد السوفيتى « ميخائيل جورباتشوف » عن أن يحتفظ بأعصابه سليمة ، حتى بعد فشل الانقلاب عليه .

وتجلت المأساة على بشاعتها عندما انتحر المارشال « سيرجى أخراميف » أكثر العسكريين السوفييت مكانة ومنزلة - يوم ٢٥ أغسطس ١٩٩١ .

ولم يكن انتحار الرجل هو نهاية الفضيحة ، وإنما وصلت الفضيحة إلى درجة أنه بعد دفن المارشال « أخراميف » بملابسه العسكرية ، كما تقضى بذلك التقاليد - تسلل لص سوفيتى إلى مقبرته فى الليل ونبشها وخلع عنه رداءه العسكرى ونياشينه ، وباعها لسائح أمريكى من هواة التنكارات الأثرية .

كانت المأساة السوفيتية ضياعا سياسيا ، وهوانا إنسانيا فى لحظة من تحولات التاريخ صعبة وقاسية .

وفى المحصلة فإن الاتحاد السوفيتى تحول بالفشل والحاجة معاً إلى تابع للسياسة الأمريكية . والعرب يرون ولا يصدقون !



والحقيقة أن الدهشة من طبيعة العلاقات المستجدة بين القوتين الأعظم لم يكن لها أن تطلأ أصلا فى نيويورك لو أن أحدا قد أتى له أن يرى محضر اجتماع « طارق عزيز » نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى العراق أثناء زيارته لموسكو ، واجتماعه مع الرئيس « ميخائيل جورباتشوف » ، يوم ٥ سبتمبر . إن « جورباتشوف » لم يحاول فى هذا اللقاء حتى أن يكون دبلوماسيا ، أو أن يصوغ تقديراته للموقف بطريقة مغلقة . لقد بدأ فى هذه المقابلة فتحدث عن « التفكير الجديد » ، ثم أضاف أن « غزو العراق للكويت يتناقض مع هذا التفكير الجديد » ، ثم استطرد بعد ذلك ليقول : « إننا نقر ، وأنتم أيضا يجب أن تقرؤا بأن الأمريكان لديهم مصالح حيوية فى الشرق الأوسط . إننا من جانبنا نعترف بهذه المصالح ، ونعرف أن الولايات المتحدة على استعداد لاستخدام القوة إذا تعرضت هذه المصالح للتهديد . ونحن فى الاتحاد السوفيتى لا نستطيع أن نفعل شيئا فى هذا ، وأنتم فى العراق لا بد أن تجرؤوا حساباتكم لموقفكم على هذا الأساس » . مرة أخرى كان معنى كلام « جورباتشوف » واضحا ومؤداه أن الولايات المتحدة سوف تستعمل القوة ، وأن الاتحاد

السوفيتي لن يعترض على ذلك . وأبدى طارق عزيز ، ملاحظة قال فيها ، لقد كنا نتصور أنكم سوف تقولون معنا معنويا على الأقل للحيلولة دون وقوع حرب ، . ورد جورباتشوف ، على الفور قائلا : (إن ما قمتم به عمل من أعمال العدوان لا نستطيع أن نساعدكم فيه ماديا أو معنويا ، .

ومن اللافت للنظر أن كثيرين في العالم العربي رأوا هذه التوجهات من الاتحاد السوفيتي مبكرا وتوقعوا آثارها ، وفي مقدمتهم الرئيس ، صدام حسين ، نفسه الذي قال في خطاب له في شهر مارس ١٩٩٠ أثناء قمة مجلس التعاون العربي في عمان ، إن السنوات الخمس القادمة سوف تشهد سيطرة قوة أعظم واحدة تنفرد بمصائر العالم ، .



والحاصل أن هذه التوجهات السوفيتية الجديدة لم تظهر فجأة بين يوم وليلة . فقد كانت الشواهد عليها متوالية ، وإن لم يستطع أحد أن يقدر نتيجة حسابها التراكمي . وعلى سبيل المثال ، فإن السيد ، ياسر عرفات ، الذي تقابل سنة ١٩٨٧ مع الرئيس السوفيتي ، ميخائيل جورباتشوف ، تلقى تحذيرا مبكرا من سياسة الاتحاد السوفيتي المستجدة في الشرق الأوسط . كان عرفات ، يشكو له جورباتشوف ، من أن الأمريكيان يستبجحون لأنفسهم عمل أي شيء في الشرق الأوسط . وكان رد جورباتشوف : : نحن الاثنين (يقصد السوفيت والأمريكان) دخلنا كثيرا في منافسات ومواجهات في الشرق الأوسط ، والآن انتهت هذه المرحلة ، .

وبشكل ما ، فإن كثيرين من العرب رغم ما كانوا يرونه ويسمعونه ، كانوا على غير استعداد لتصديق أن الأحوال لم تعد كما كانت عليه من قبل في الاتحاد السوفيتي ، وما عرفوه سابقا لم يعد صحيحا ، وما اعتادوا عليه لم يعد موجودا حتى بالنسبة لحقائق الأمور في الاتحاد السوفيتي نفسه . وكان السوفيت أنفسهم على استعداد للإدلاء باعتراف كامل عما تردت إليه أحوالهم . ولكن بعض العرب لم يكونوا قادرين حتى على تلقي هذا الاعتراف من أصحابه . وعلى سبيل المثال فقد انعقد في الاتحاد السوفيتي في شهر أكتوبر ١٩٨٩ مؤتمر تحت عنوان ، البيريسترويكا والعالم الثالث ، ، وكان بين أهداف السوفيت في هذا المؤتمر وفي غيره من المؤتمرات الشبيهة به ، أن يضعوا أمام أصدقائهم القدامى صورة أمينة ودقيقة لظروفهم ، علمهم يفهمون ويعذرون ويتصرفون طبقا لما تستوجبه الحقائق ، حتى وإن كانت مرة . وفي هذا المؤتمر وقف رئيس أكاديمية الاقتصاد العليا في الاتحاد السوفيتي أمام مجموعة من قيادات العالم الثالث ليتحدث بالتفصيل والأرقام عن فشل تجربة التنمية في الاتحاد السوفيتي . وإذا بسياسي صاحب تجربة طويلة في العالم العربي ، وهو الدكتور ، جورج حبش ، (زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) يقف ليعلق على

ما سمع قائلا : « إنكم تغمطون أنفسكم حقكم . فأنتم أنجزتم الكثير مما يحق لكم أن تفخروا به ، وأنتم الآن تقللون من قيمة ما أنجزتم ، وتفقدون الثقة بقدرتكم وتراجعون عن حقكم في أن تكونوا إحدى القوتين « الأعظم » . وإذا مضيتم في هذا الطريق لآخره ، فإنكم سوف تلحقون الضرر بشعوب العالم الثالث كله » . وكان رأى أحد كبار المفكرين الماركسيين المصريين هو قوله « يظهر أنه قد كتب علينا نحن الماركسيين في العالم الثالث أن نعبد تدریس وشرح الماركسية لجيل جديد من شباب الاتحاد السوفيتي » . وعلى أية حال فإن كثيرين من أفراد الوفود العربية التي شاركت في هذا المؤتمر عادت لبلادها مصابة بصدمة . ومع ذلك فإن وقع الصدمة كان يخف يوما بعد يوم في أجواء المنطقة المفعمة بالتمنى في غياب أمل حقيقى ينبع من أسس موضوعية تستند للذات العربية وطاقاتها وقدراتها بما في ذلك إرادتها .



ولقد جاءت اللحظة الحاسمة في صراحة موسكو أثناء ذلك اللقاء الذى تم بين الرئيس « حافظ الأسد » والرئيس « ميخائيل جورباتشوف » في ٢٤ ابريل ١٩٨٧ . في هذا اللقاء كان الرئيس « حافظ الأسد » يشرح نظريته عن ضرورة المساواة الاستراتيجية بين العرب واسرائيل كمدخل وحيد لحل سلمى .توازن لأزمة الشرق الأوسط . وكان مؤدى رد « جورباتشوف » أن الاتحاد السوفيتى يعتبر نفسه خارج لعبة التوازن الاستراتيجى فى المنطقة . ثم حاول بعد ذلك أن يشرح نظريته فى استبدال « توازنات القوة » بما أسماه « توازنات المصالح » . وعاد الرئيس « حافظ الأسد » من موسكو إلى دمشق وفى خواتمه أن يبدأ سياسة جديدة لبناء جسور مع واشنطن ، وقد كانت هذه الجسور هى التى مشت عليها سوريا بعد ذلك إلى ساحة التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط ، وإلى ساحة الحرب فى الخليج . وكان ذلك أيضا مشهدا غربيا فى المنطقة يضاف إلى ما سبق من غرائب دعت إليها المستجدات - ذلك أن سوريا التى بذلت جهدا فى تحقيق توازن استراتيجى بينها وبين إسرائيل ، وجدت نفسها تضيف إلى الخلل الاستراتيجى فى المنطقة ، ذلك لأن حرب الخليج التى انتهت بضرب الجيش العراقى أزاحت من جانب الجيش السورى أقوى جيش عربى على الجبهة الشرقية .

وكان العرب يدعون أنهم مازالوا على خط اشتباك مع إسرائيل ، ومع ذلك فقد كانوا وراء هذا الخط يتخلون لها عن قارات بأكملها .

وفى يوم من الأيام كان العرب قد أقاموا حاجزا يمنع إسرائيل من أى مدخل إلى آسيا .

وفى يوم من الأيام كانوا قد أقنعوا كل دول افريقيا المستقلة بقطع علاقاتها مع

إسرائيل .

وفى يوم من الأيام كانوا قد فرضوا على دول فى القارة الأوروبية ذاتها أن تمتنع عن إقامة علاقات مع إسرائيل .

وأكثر من ذلك كان الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية جميعها قد قطعت علاقاتها بإسرائيل سنة ١٩٦٧ .

والآن راح كل شىء يتغير ، وينقلب رأساً

بدأت دول أوروبا الجنوبية : أسبانيا والبرتغال و... - فقررت تطبيع علاقاتها مع إسرائيل .

ثم تفتحت أبواب أفريقيا واحدا بعد واحد لعودة إسرائيل على حصان أبيض .

وعلى استحياء تحرك أصدقاء العرب القدامى إزاء إسرائيل . فإذا الصين تنشئ علاقات مع إسرائيل تبدأ من مجال الصناعات العسكرية ، وإذا الهند ذاتها توشك أن تلتحق .

وأما الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية فقد توجهوا إلى إسرائيل بالأحضان ، عناق محب مشتاق .

(وكانت خاتمة المطاف رفع العزل تماما عن العقيدة الصهيونية التى كانت الأمم المتحدة فى مرحلة سابقة قد اعتبرتها نوعا من أنواع التمييز العنصرى) .

(والغريب أنه مع هذا كله لم يكن من حق أحد أن يلوم ، فليس مطلوباً من غير العرب أن يكونوا عرباً أكثر من العرب !!)

والأغرب أن التبرير فى كل الأحوال كان بالإشارة إلى « المتغيرات » ، ولم يقف أحد ليحلل ويدقق بالقدر الكافى فى حقائق هذه المتغيرات ، بما فى ذلك دواعيها وأحكامها ، وأين ؟ وكيف بالضبط ؟)



كانت غرائب المستجدات تفعل فعلها فى كل مكان أمام عالم بدا مأخوذاً بما يرى

ويسمع .

كان ما جرى فى الأمم المتحدة ، وبالتحديد فى مجلس الأمن ، مدعاة للدهشة . إن

بغداد فيما يبدو لم تكن تتوقع مشاكل كثيرة من ذلك المبني الزجاجي الضخم القائم على شاطئ النهر الشرقي في نيويورك . فقد كان مبنى الأمم المتحدة في سوابق التجارب مكانا مأمونا لنزاعات دول العالم الثالث . ففي دهاليزه الطويلة وصياغاته المركبة تخف حدة هذه النزاعات ، وتقل سرعة اندفاعها . إلى جانب ذلك ، فقد كان الظن أن الأمم المتحدة في الأوضاع المستجدة في العالم تاهت هي الأخرى في زحام المتغيرات ، وبالتالي فإن أي قضية تذهب إليها سوف تغيب معها في نفس التيه . لكن الحياة دبت فجأة في الأمم المتحدة وبطريقة لا سابقة لها . فبعد ساعات من بدء الأزمة كان مجلس الأمن قد تحول إلى آلة منظمة ودقيقة لصنع القرارات تتلاحق مع مسار الأزمة مرحلة بعد مرحلة :

● يوم ٢ أغسطس ذاته بعد ساعات قليلة من الغزو ، كان مجلس الأمن قد أصدر القرار رقم ٦٦٠ بإدانة الغزو العراقي للكويت . وتقدمت بمشروع القرار كندا وكولومبيا وساحل العاج وأثيوبيا وفنلندا وفرنسا وماليزيا وبريطانيا والولايات المتحدة . وتمر القرار بإجماع ١٤ ضد لا شيء ، وغابت اليمن التي كانت عضوا في مجلس الأمن عن الجلسة أصلا .

● ويوم ٦ أغسطس أصدر مجلس الأمن قرارا رقم ٦٦١ بفرض عقوبات اقتصادية على العراق ، وأنشأ لجنة خاصة تشرف على تطبيق هذه العقوبات . وتقدمت بمشروع القرار كندا وكولومبيا وساحل العاج وأثيوبيا وفنلندا وفرنسا وماليزيا وبريطانيا والولايات المتحدة وزانير . وتمر القرار بأغلبية ١٣ صوتا لصالحه وامتناع دولتين عن التصويت هما كوبا واليمن .

● ويوم ٩ أغسطس أصدر مجلس الأمن قرارا بالإجماع اتفق عليه كل أعضاء المجلس قبل انعقاد جلسته الرسمية ، وكان إقراره مسألة شكلية ، وكان القرار إدانة لإقدام العراق على ضم الكويت .

وتوالت القرارات على هذا النحو مع مراحل الأزمة حتى كان القرار رقم ٦٧٨ الذي أعطى لقوات التحالف ذريعة استعمال القوة .

كانت سرعة صدور القرارات مفاجئة حتى للسكرتير العام للأمم المتحدة - وقتها - « خافيير بيريز دي كويلار » الذي وجد نفسه مضطرا بطريقته الهادئة والمترددة مرات والساخرة أحيانا أن ينبه إلى « أن قوات التحالف التي صدر لها التفويض عن مجلس الأمن باستعمال القوة - ليست بالضبط قوة تابعة للأمم المتحدة » .

كان « بيريز دي كويلار » يخشى من التفسيرات الواسعة لقرار انبست له سابقة كما كان يخشى من عواقبها على نظام الأمم المتحدة نفسه ، ولذلك أضاف مباشرة « وابتساما » أنه

ليس فى علمه أن الجنرال « نورمان شوارتزكوبف » يرتدى فوق رأسه واحداً من البريهات الزرقاء ، (يقصد تلك التى تضعها قوات الأمم المتحدة فوق رؤوس أفرادها بلون علم الأمم المتحدة الأزرق) . وبرغم ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية راحت تبذل قصارى جهدها الإعلامى لكى يحدث الخلط ويستقر فى فكر العالم أن قوات التحالف هى قوات للأمم المتحدة ، تتمتع بالشرعية والحصانة الكاملة التى يكفلها ميثاق المنظمة الدولية . وراحت كل وسائل الإعلام الأمريكى تستعمل كل كفاءاتها لتصوير قوات التحالف على أنها هى قوات الأمم المتحدة ذاتها .

وفى الوقت نفسه كانت هناك محاولات لتضخيم حجم قوات التحالف ومدى تمثيلها للعالم ، فى حين أن دخائل الأمور كانت مختلفة عن ظواهرها . فقد حسبت دول التحالف على أنها ٢٨ دولة ، ثم زاد العدد إلى ٣٥ دولة ، وكانت الأرقام - كما يحدث أحيانا - خداعة . وعلى سبيل المثال فإن طائرة تحمل عددا من الجنود وصلت إلى مطار القاهرة قادمة من جمهورية أفريقيا الوسطى ، وطلب قائد القوة سرعة نقل جنوده إلى المملكة العربية السعودية لينضموا لقوات التحالف . وقد شرح قائد القوة أهداف مهمته قائلا « إنهم سمعوا فى أفريقيا الوسطى أن المساعدات توزع بسخاء على الدول التى تشترك بقواتها فى التحالف . وقد وجدت حكومة بلاده أنها تحتاج بعض هذه المساعدات ، ولهذا أرسلته مع قواته للانضمام إلى مجموعة قوات التحالف » .

وعندما وصلت القوة القادمة من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المملكة السعودية كانت السلطات هناك فى حيرة بشأن ما يمكن أن تفعله حيالها ، فقد كان مشهد القوة غربيا ، كما أن مطلبها كان أشد غرابة . وفى النهاية ، فإن السعوديين رحبوا بالقوة ضمن إطار التحالف لكى يزيد عدد أطرافه بدولة جديدة .

ولقد تكبد أصغر أطراف التحالف أفدح الخسائر لأسباب أخرى ليس بينها الاشتراك فى القتال . وعلى سبيل المثال ، لسوء الحظ - فإن جزءاً كبيراً من جنود الكتيبة السنغالية قتلوا فى حادث سقوط طائرة . لم تكن الكتيبة السنغالية قد شاركت فى القتال ، لكنه حين جاء موعد عودتها لبلادها رأت السلطات السعودية مجاملة جنودها بترتيب رحلة خاصة لهم يؤدون فيها العمرة ، وسقطت بهم الطائرة وقتل ركابها المائتين ، وهم ثلث قوة الكتيبة .



وكان هناك فى العالم العربى وسط هذا كله من انتظروا الموقف البريطانى من الأزمة ، وحاولوا التنبؤ بحركته . ولقد كان بينهم من توقع أن تبرز « مارجريت تاتشر » (رئيسة وزراء بريطانيا فى ذلك الوقت) لكى تقود مظاهرة الغضب القادمة ، ولكن

« مارجریت تاتشر » بمحض المصادفات كانت بعيدة عن لندن ، ولم يظهر دورها بارزا في الساعات الأولى من الأزمة . كانت تحضر حلقة نقاش مع مجموعة « أسبن » ، وهي مجموعة تضم نخبة مختارة من المشتغلين في السياسة والفكر الاستراتيجي تعقد اجتماعات محدودة يشارك في بعضها عدد من قادة الغرب . وفي تلك الحلقة بالذات كان مقررا أن تشترك « مارجریت تاتشر » والرئيس « جورج بوش » في المناقشات . وكانت رئيسة وزراء بريطانيا قد انتهزت فرصة سفرها إلى الولايات المتحدة لاجتماع « أسبن » وأعطت نفسها أجازة ثلاثة أيام في ضيافة سفير الولايات المتحدة السابق في لندن . ومع أنها كانت تتابع مجريات الحوادث ، إلا أنها كانت بطبيعة الحال بعيدة عن الكاميرات والميكروفونات . وقد ظهرت في اجتماع « أسبن » مساء يوم ٢ أغسطس ، وكان « جورج بوش » قادما من واشنطن بعد أن حضر هناك ساعات الغزو الأولى ، واتخذ من المواقف ما شاء .

وكانت « المرأة الحديدية » بعيدة عن الصورة على غير العادة - غائبة في الساعات التي كانت تتجلى فيها عادة « وتلعلع » !

وكان الملك « الحسن » ملك المغرب أول من بدأ مبكرا بالتنبيه إلى الدور البريطاني المحتمل . كان الملك يرى أن العالم العربي يتابع باهتمام أكثر تصرفات الرئيس « جورج بوش » والاجراءات التي يتخذها . وفي اتصال أولى للملك « الحسن » مع الرئيس « الشاذلي بن جديد » كان رأى الملك أن رد الفعل البريطاني عامل من أهم العوامل التي يجب أن يحسب حسابها في الأزمة . وكان قوله : « إن الأمريكان مثلنا نحن العرب يتكلمون بصوت عال ، ولكن الإنجليز شيء مختلف ، وقد لا يسمع صوتهم في بعض المرات ، ولكن هذا ليس معناه أنهم لا يفعلون شيئا . إن لهم طريقتهم في عمل الأشياء » . ثم روى الملك في التديل على صحة نظريته قصة تذكرها قائلا : « كان هناك مشروع كبير لبناء وصلة ما بين أفريقيا (من المغرب) وأوروبا (من جبل طارق) وجاءوني بخطط للمشروع ، وكان هناك بديلان : أولهما بناء نفق تحت قاع البحر مثلما فعلت انجلترا بينها وبين فرنسا ، وكان الثاني بناء جسر معلق ليصل القارتين . وأحسست أن الاتجاه السائد بين كل من حولي يتجه لاختيار بديل الجسر المعلق . وقلت هذا هو الفرق بيننا وبين الانجليز ، هم يقومون بالعمل ويريدون إخفاءه تحت سطح البحر ، ونحن مثل الأمريكان نريده معلقا في الهواء على مشهد من كل الناس . »

ولم يطل غياب « مارجریت تاتشر » على أية حال ، فقد ظهرت في اجتماع « أسبن » ، وبعد الاجتماع اختلت مع « بوش » لأكثر من ساعة ، ثم خرجت تسمع العالم صوتها لأول مرة بعد أن انقضى على انفجار الأزمة قرابة يوم كامل . ولم تكن تلك عاداتها . وفي أول اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني حضرته بعد رجوعها من الولايات المتحدة

شرحت « مارجريت تاتشر » لزملائها لماذا ألزمت نفسها بتحجيم رد فعلها . وكان تفسيرها أنها رأت « أن تعطى لـ « جورج » فرصته خصوصا وأن الولايات المتحدة هي التي ستقوم بالمجهود الرئيسي في أي حرب قادمة » . ولم تقبل كعادتها السكوت عند هذا الحد وإنما أضافت أنها « وجدت « جورج » وركبه مخلخلة ، وقد أعطته كل تأييدها وتشجيعها لكي يقوم بدوره الضروري في تأديب « صدام حسين » . »

ولم تمض غير أيام إلا وكانت « مارجريت تاتشر » تدق كل طبول الحرب التي عثرت عليها . وكان ذلك مفهوما بحجم المصالح البريطانية في بترول الخليج وفوائضه . ولم يكن البترول وفوائضه هما كل حسابات « مارجريت تاتشر » ، فهي كسياسية محترفة كانت على استعداد للمزج بين العام والخاص ، وبين أزمة الخليج وأزمة حكومتها ، فقد كان حزبها وهو حزب المحافظين - يفقد أنصاره بالجملة بعد « ضريبة الرؤوس » التي فرضتها الحكومة ، وبعد الأخطاء الفادحة في سياساتها الاقتصادية وعواقبها الاجتماعية . وربما راودها الأمل في أن حربا صغيرة في الشرق الأوسط تستطيع أن تؤدي بالنسبة لها ولحزبها انتخابيا نفس ما أدته حرب « الفوكلاند » ، حين استطاع مناخ الحرب مع الأرجنتين سنة ١٩٨٢ أن يحملها في موكب نصر إلى أغلبية في مجلس العموم ، وإلى مقعدها الأثير في البيت رقم ١٠ « داوننج ستريت » - مقر رؤساء الوزارات البريطانية .



كانت باريس أيضا في وضع غريب . فالسياسة الفرنسية لسنوات طويلة ارتكزت على فكرة أن فرنسا هي جسر الاتصالات الاقتصادية والسياسية بين أوروبا الغربية وبين العالم العربي . وكانت فرنسا تحسب هذا الدور لها وتحرص على مقتضياته . ومن هنا أظهرت كثيرا من التفهم للمشاعر والسياسات العربية . ومن الحق أن العرب كانوا هم الذين بدأوا وأعطوا هذا الدور لفرنسا . وكانت البداية مناقشة بين الرئيس اليوجوسلافي « جوزيب بروز تيتو » والرئيس « جمال عبد الناصر » في الخمسينات ، واتفق رأيهما على أن فرنسا باستقلالية « ديغول » تستطيع أن تكون همزة وصل مع الغرب بما فيه الولايات المتحدة بأكثر مما تستطيع ذلك أي قوة أوروبية أخرى . وبالفعل استطاع « عبد الناصر » أن ينشئ خطا مباشرا بينه وبين « ديغول » ، وبالتالي صلة خاصة بين مصر والعرب مع فرنسا . وكان الدور الاستعماري الفرنسي في سوريا ، وفي الجزائر قد شحب ، في حين ظل الدور البريطاني حتى بعد هزيمته في السويس - نشيطا ، وبالتحديد في منطقة الخليج بسبب البترول وفوائضه أيضا . ولقد أقبل العرب ، وأقبلت فرنسا على هذا الدور حتى بعد غياب كل من « ديغول » و« عبد الناصر » . وحين دخل « فاليري جيسكار ديستان » إلى قصر « الاليزيه » في فرنسا بعد « جورج بومبيدو » خليفة « ديغول » المباشر - فإنه بدأ بإعطاء

أولوية خاصة للعلاقات مع العرب تمثيا مع سياسة سلفيه . بل ذهب « ديستان » إلى أبعد من ذلك لأنه مع اقتراب السياسة المصرية من الولايات المتحدة بعد كامب دافيد ، تحول تركيز السياسة الفرنسية إلى العراق . وكانت بغداد قد بدأت تهتم بالسلاح الفرنسي خصوصا في مجال الطيران . وكانت باريس هي العاصمة الأوروبية الوحيدة التي زارها الرئيس « صدام حسين » حينما كان نائبا للرئيس ، وكانت حفاوة فرنسا به بالغة . وتضاعف حجم العلاقات الاقتصادية بين بغداد وباريس ثلاث مرات في ظرف خمس سنوات . وامتد نطاق التعامل من العطور إلى المفاعلات النووية . ورغم مشاكل اعترضت العلاقات بين باريس وبغداد ، فقد كان العراق أهم بؤرة في اهتمامات فرنسا في العالم العربي . وحينما وقعت الأزمة بالطريقة المفاجئة التي وقعت بها يوم ٢ أغسطس ، بدت باريس في موقف حرج . كانت بحقائق الأشياء ضمن المعسكر الغربي ، وكانت بدواعي المصلحة تريد الحفاظ على علاقاتها مع بغداد ، وفي نفس الوقت غير قادرة على تجاهل مصالح لها مع دول النفط الغنية في الخليج . وبدا للرئيس « فرانسوا ميتران » أن في مقدوره القيام بدور الوسيط ، لكن الاستقطاب الحاد الذي طبع الأزمة منذ ساعاتها الأولى جعل مثل هذه المحاولة ضربا من المستحيلات . ولبعض الوقت حاول الرئيس « ميتران » أن يؤدي دور الوساطة داخل الإطار العربي ، أي عن طريق إقناع العرب بأن يجدوا لأنفسهم حلا سلميا يجنبهم مخاطر حل بالحرب راه بفكره وبمعلوماته قادمة ومؤكدا . وكانت المهمة شبه مستحيلة لأن العالم العربي نفسه أصابه نفس الاستقطاب الحاد ، وظل الموقف الفرنسي من الأزمة حائرا لا يستطيع أن يقر على قرار .

وهكذا في مساء يوم الأزمة الأول - ٢ أغسطس - كان المشهد على الساحة الدولية حافلا بالفرائب والمتناقضات .



كانت الساحة العربية بحكم كونها بؤرة الأزمة نفسها ، في وضع أغرب بكثير مما كانت عليه الساحة العالمية .

وكانت بعض المشاهد الحية على الأرض العربية أشد مدعاة للانبياض والكآبة من أي مشهد خطر على خيال « كافكا » ، الكاتب التشيكي الذي اشتهرت مشاهد رواياته في الأدب العالمي بصور الكوابيس المفزعة !

ولم يكن في مقدور كثيرين - جماعات أو أفرادا - اتخاذ موقف قطعى تجاه التطورات ، فقد أدى تداخل الغزو العراقى مع بوادر ومقدمات التدخل الأمريكى إلى نوع من التمزق العميق .

كان الغزو العراقى للكوييت مرفوضا ، وكان التدخل الأمريكى العسكرى فى الأزمة مرفوضا بنفس المقدار .

وإزاء الرفض المزدوج تبدى عجز الأمة حتى عن التفكير فضلا عن الفعل ، وعمت العالم العربى حالة من الفوضى الشاملة .

كانت شعوب ودول العالم العربى تنظر لنفسها دواما على أنها منتمية لأمة واحدة ، وفجأة إذا بهذه الأمة لم تصبح منقسمة على نفسها فحسب ، وإنما وجدت نفسها فى حالة حرب بعضها مع بعض . وكانت الجيوش العربية - إلى جانب القربى - مقيدة بميثاق واحد للدفاع المشترك ، وفجأة وجدت هذه الجيوش نفسها وقد أصبحت فى جبهات متقابلة وبينها خطوط نار وقتال . وكان من المفارقات أن عددا من كبار العسكرين العرب وجدوا أنفسهم فى وضع من يقدم النصيح والمعلومات إلى نظرائهم الأمريكين الذين كانت التهم العسكرية الضخمة تحتشد على الأرض السعودية . ومن الأمور الواردة أن رجلا مثل اللواء « محمد على بلال » عاش أزمة مشاعر متناقضة . ذلك أنه قبل شهور قليلة من انفجار الأزمة كان معارا كـمستشار لرئاسة هيئة أركان حرب القوات العراقية المسلحة . وخلال معركة « الفاو » كان اللواء « بلال » واحدا من الذين قاموا بدور فى التخطيط لتحريرها من القوات الإيرانية . وفجأة بانفجار الأزمة وجد اللواء « بلال » نفسه فى موقع قائد القوات المصرية فى حفر الباطن فى السعودية . ولعل أزمته لم تكن مستعصية حين كانت مهمة القوات المصرية مقصورة على الدفاع عن السعودية ، ولكنه حين تحول هدف المعركة إلى حرب هجومية ضد الجيش العراقى ، فإن الرجل أغلب الظن لم يستطع ملاءمة نفسه مع المهمة المستجدة .

وكان بعض المحللين العسكرين فى واشنطن يرسمون صورة مخيفة ومبالغ فيها لقوات الحرس الجمهورى العراقى . ووصل التهويل إلى حد تصوير هذه القوات وكأنها مثيل فى قوة دروعها وقدرتها على الحركة والاختراق - لقوات « البانزر » الألمانية الشهيرة . ولم يكن ذلك دقيقا بأى معيار . فربما كانت قوات الحرس الجمهورى جيدة الإعداد والتدريب ، ولكن الحقيقة التى لا يمكن إغفالها هى أنها قوات دولة من العالم الثالث بكل ما يعنيه هذا الوصف . وعلى فرض وجود خوارق تستطيع القفز على مراحل التطور فى حياة الأمم ، فإن الجيش العراقى واجه الحرب وهو جيش بلا أسرار .

ولقد انفتحت أسرار الجيش العراقي ، وكأنها صفحات ملف متداول . فالاتحاد السوفيتي أعطى للأمريكيين بعض ما كانوا يحتاجونه عن مفاتيح تشغيل صواريخ « سكود » ، وكان هو الذي باعها أصلا للعراق . ولم يكن في الطائرات الفرنسية التي اشتراها العراق سر على الولايات المتحدة ، سواء في مواصفاتها أو في تسليحها .

ولم يكن هناك سر أيضا في صفقات السلاح أو لوازمه التي حصل عليها العراق من بريطانيا وسويسرا وألمانيا الغربية ، ذلك أن السلاح وما له صلة به يخضع لرقابة تتابع ، وقد تغمض عينها في بعض الأوقات لأسباب سياسية أو اقتصادية - لكنه التجاهل ، وليس الغفلة !

وربما أراد بعض المسئولين المصريين أن يطمئنوا القوات المصرية المشاركة في المعركة عن طريق النفي العلني لوجود أسلحة لا تقاوم لدى الجيش العراقي . فمن إذاعة لندن على سبيل المثال تحدث المشير « محمد عبد الحليم أبو غزالة » عن وهم الصواريخ العراقية قائلا ، « إن هناك مبالغات كثيرة حولها ، وأن الحقيقة أشد تواضعا بكثير عما يقال » . كما أن الرئيس « حسنى مبارك » بنفسه قال في حديث أثناء الأزمة « إنه كقائد سابق لسلاح الطيران المصري يعرف قدرة الطيران العراقي وكفاءة الطيارين العراقيين ، وما يعرفه لا يدعو له ولا يدعو غيره إلى القلق » !

ولم تكن تلك مواقف فردية تستمد قيمتها من علو مكانة أصحابها ، وإنما الواضح أنها كانت تعبيرا عن تيار عريض ، خصوصا في المشرق العربي ، وهو تيار كان يرى أن ما قام به العراق جريمة ، وكل جريمة لا بد لها من عقاب ، كما أن الذي يملك الحق في العقاب هو الذي يملك القوة اللازمة لتطبيقه ، وأى شيء غير ذلك تفصيل .



كان مثل هذا يحدث في ناحية في العالم العربي ، وفي ناحية أخرى كان ما جرى مختلفا عنه . فقد شهدت بعض المدن والعواصم العربية مظاهرات ضخمة تأييدا للعراق في مواجهة التحشدات العسكرية الأمريكية التي تهييء نفسها للانقضاض عليه وضربه . ولقد تكررت مشاهد هذه المظاهرات الضخمة في الجزائر والرباط وتونس وعمان والخرطوم واليمن وغيرها . بل لقد شهدت مدينة طرابلس مظاهرة اشترك فيها نصف مليون مواطن ، وكان الرئيس « معمر القذافي » بنفسه على رأسها . وفي حين عبر بعض الناس عن أنفسهم بالتظاهر ، فإن آخرين اتخذوا لأنفسهم وسائل للتعبير عن آرائهم لم تكن مختلفة فقط وإنما كانت بالغة الغرابة أيضا . ومن ذلك أن سيدة جزائرية وضعت مولودا في نفس الوقت الذي انطلق فيه أول صاروخ عراقي في اتجاه إسرائيل ، وذهب الوالد في الصباح

إلى مكتب السجل المدني يطلب قيد مولوده باسم « سكود » . ورفض موظف مكتب السجل المدني أن يقبل اسم الوليد باعتبار أن هناك قانونا جزائريا يمنع استخدام الأسماء الأجنبية فى تسمية المواطنين الجزائريين . وقام الوالد برفع قضية على مكتب السجل المدني مطالبا بحريته فى اختيار اسم وليده . وبعد أن قطعت إجراءات التقاضى شوطا اقتنع الوالد بأن القانون صريح ، فاختار لابنه اسم « صدام » بدلا من اسم « سكود » . وتحمست إحدى فرق أغانى الراى الجزائرية (وهى الصيحة الفنية العالية فى المغرب والمدوية فى أوروبا الآن) لتقديم أغنية عن « صدام حسين » ، لكن الإذاعة الفرنسية التى كان التسجيل يعد لها رفضت إذاعتها . وتلفت إذاعات كثيرة موجهة للعالم العربى مطالب من مستمعيها بإذاعة أغان بينها أغنية « البيتلز » المشهورة « دعونا نحب بدلا من أن نحارب » ، ولم تستجب أى من الإذاعات لهذا النوع من الطلبات .

وكان المغرب هو الظاهرة الملفتة بين العرب المؤيدين للعراق ، والحاصل أن المغرب العربى كان بصفة عامة مستودع حماسة للعراق تستحق الدراسة .

وربما أن السبب راجع إلى أن المغرب العربى قريب عهد بالعمل القومى ، وفى أيام عز المد القومى العربى فى السويس ١٩٥٦ - كان المغرب العربى بعيدا إلى حد ما ، وكان مشغولا بصراعه مع الاستعمار ، وكانت دوافع مقاومته دينية اسلامية بالدرجة الأولى .

ثم راح المغرب العربى يقترب من المشرق ، ولكن اقترابه كان متأخرا ، ومتوافقا مع ظروف التراجع التى أصابت هذا المشرق ، وأضاعت الكثير من توجهه القديم .

وعندما وقعت أزمة الخليج لم تكن لدى المغرب - ولا لدى المشرق - فرصة كافية لاختبار المقولات والتصرفات . واختلط الغزو العراقى للكوييت بالدخول الأمريكى العسكرى على نطاق واسع دون فرصة للأمة تتذكر أمورها .

ثم كان أن ظهرت على التصرفات الأمريكية والغربية - وبالذات أحزاب أقصى اليمين الفرنسى وإعلامها - إشارات صليبية كان المغرب العربى على استعداد لفهمها من أول لحظة .

وهكذا فإن أزمة الخليج طرحت نفسها فى المغرب العربى كنوع من التحدى - حتى ولو كان يائسا - للإرادة الغربية الغالبة والمتحكمة ، وكنوع من التصدى لروح صليبية - أوروبية أمريكية - لا تخفى تعمدتها إذلال العرب (المسلمين) ونهب مواردهم وسفك نمانهم .

واتخذ المغرب العربى موقفه ، ولم يتراجع عنه .



وكان هناك تحسب لدى حكومات غربية عديدة بأن بعض الجماعات التي تعتبر إرهابية من وجهة النظر الغربية ، سوف تنتهز الفرصة لمساعدة العراق عن طريق القيام بعمليات جريئة تستهدف إشاعة القلق في أوروبا وأمريكا . ولم تحدث مثل هذه الهجمات . وكانت تلك من أكبر مفاجآت الأزمة . ولم يكن غياب أى نوع من هذه العمليات « الإرهابية » المنتظرة تأييدا للعراق مجرد ضربة حظ ، وإنما كان السبب نكاء التنبه والتصرف . من ناحية فإن بعض المنظمات فضلت أن تنتظر لكي ترى ، ومن ناحية أخرى فإن قوى النفط العربى التي كانت تمول معظم نشاط هذه المنظمات لم تنتظر لترى ، وإنما كثفت من دعمها فى هذه اللحظة ، وكان همسها موجها لهذه المنظمات يقول : « إن لكم معركة أخرى تختلف عن هذه المعركة ، وسوف يجيء دور معركتكم بعد أن تتجنى الغيوم الراهنة عن الساحة العربية . ولكم أن تأخذوا الآن ما تطلبون ، وعندما يحين الأوان فسوف تكونون أقدر على خدمة أهدافكم أنتم ، وليس أهداف آخرين . »

وفعل هذا المنطق فعله ، وكان أن قبلت المساعدة وقبلت النصيحة معها . وفى نفس الوقت فإن دمشق ، كانت على علم وثيق بنشاط هذه المنظمات ، وكانت مشورتها فى محاصرة أى عنصر راغب فى الاتفلات مفيدة ومانعة .

ولقد بلغت مرونة البترول العربى فى هذه الأزمة إلى حد أن منظمة مثل منظمة « أبو نضال » سمح لها بإنشاء مكتب لها فى السعودية ، وكانت مكاتبها من قبل مقصورة على بغداد وطرابلس .

ولقد كانت الطامة الكبرى فى قصة « الإرهاب » ، أو العمليات الفدائية ، وما يمكن أن تؤديه فى ساعات المعركة - هى قصة الدكتور « ماركوس وولف » مدير المخابرات فى ألمانيا الشرقية لمدة خمسة وعشرين عاما متصلة . كانت كل جماعات العمل العربى المسلح مغرمة بألمانيا الشرقية واثقة أن برلين تعطىها كل ما عندها وزيادة من تدريب ومعدات تكنولوجية ومعلومات ، وهكذا كانت كل الأسرار مفتوحة ، وكل الأوراق مكشوفة أمام الدكتور « وولف » ، وفى الساعة الحرجة تبين أن الدكتور « وولف » « متصل » من قديم بإسرائيل . وكانت إسرائيل هى التى توسطت له بعد انهيار ألمانيا الشرقية حتى لا يلاحق ولا يطارد ولا يحاكم .



ووصلت حالة الفوضى فى الفكر إلى تقديرات غريبة للمواقف . ومن ذلك أن العقيد « معمر القذافى » راودته فى بعض الساعات نظرية مؤداها أن الأزمة كلها مؤامرة متفق عليها بين واشنطن وبغداد . وفى اجتماع بينه وبين الرئيس « الشاذلى بن جديد » يوم

١٩ أغسطس قال الزعيم الليبي « إن ما يراه أمامه غير قابل للتصديق على علاته ، ويخطر بباله أنه ترتب مدير . فالأمريكان كانوا يريدون احتلال منابع البترول في الخليج منذ وقت الثورة الإيرانية ، وأيامها بدأوا بالفعل في إنشاء قوة الانتشار السريع ، ولكن العرب عارضوا مما أرغم الأمريكان على إبقاء قوة الانتشار السريع وقيادتها بعيدا في فلوريدا . والآن فإن المؤامرة هي أن يقوم العراق باحتلال الكويت ، ويسارع عرب الخليج إلى دعوة الأمريكان الذين يدخلون المنطقة مطلوبين بدلا من أن يكونوا طالبين ، وبذلك تتحقق لهم أغراضهم . ثم بعد ذلك يكون حل مشكلة الكويت سهلا بين الطرفين » . وظلت هذه الفكرة تروح وتجيء على بال « القذافي ، حتى بدأت الصواريخ الأمريكية تنقض على بغداد . ولم يكن « القذافي ، وحده في مثل هذا الموقف ، فإن الجنرال « ميرزا اسلام بيغ » رئيس أركان حرب الجيش الباكستاني ، ورجل باكستان القوي وقتها ، قام بإرسال لواء مدرع لينضم لقوات التحالف في السعودية . ولكنه في اليوم التالي كان يدلى بحديث صحفي يقول فيه « إن هناك مؤامرة لتدمير العراق باعتباره بلدا مسلما » . وكان من الصعب التوفيق بين الفعل والقول خصوصا وأن الجنرال كان يتكلم بحرارة وحدة استنارت حملة شديدة في الصحف الأمريكية عليه . وكان التفسير المنطقي لمثل هذا التناقض ، هو أن العالم الاسلامي يعيش تناقضا بين فكره وفعله ، أو بين خياراته وضروراته .

وكان الرئيس « مبارك » يتصرف في الأزمة بحسابات عملية وواقعية مؤداها :

□ « أن الوضع السياسي العربي كما رآه قبل ، وبعد الأزمة كان وضعاً غير مرض ، وكان محققاً أن ينفجر في أي لحظة من اللحظات .

□ وعندما جرى احتلال الكويت وانفجرت الأزمة فإنها كانت في تقديره واصلة إلى حرب لا شك فيها ، كما أن نتيجة هذه الحرب بدورها ليست موضع شك .

□ وكان حسابه في النهاية أنه إذا جاءت الحرب فإنه لأكثر من سبب لا ينبغي أن يجد نفسه في معسكر المنهزمين ، فهو بذلك يتحمل تبعات لا دخل له فيها ، وإذا كانت مسئولياته تطالبه بعمل شيء لتفادي وقوع كارثة فهو على استعداد للقيام به . لكن هناك حدا لا ينبغي تجاوزه ، فإذا لم تنفع جهوده ، فقد أدى ما عليه . ،

ولقد أعطت هذه السياسة لمصر فرصة أداء دور ظاهر على ساحة الأزمة خصوصا في مراحلها الأولى . وبعد نهاية الأزمة ، فإن مصر أكدت مطالباتها بإسقاط ديونها العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت قيمتها سبعة بلايين دولار . ولكن المفارقة أن الولايات المتحدة حسبت هذا المبلغ ضمن تكاليف الحرب التي دفعها البترول العربي بالكامل .

□

وحتى الكويت التى كانت بؤرة الأزمة ، بدت صباح يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ وهى غارقة فى حالة من الارتباك لا حدود لها . كان الناس قد ذهبوا إلى مضاجعهم مساء يوم أول أغسطس دون تحسب لامكانية غزو . كانوا يتابعون مظاهر التوتر المتزايد بين بلدهم وبين العراق ، وكان ظنهم فى البداية أنها مشكلة فى داخل « الأوبك » (منظمة الدول المصدرة للبتروىل) ، ثم راح التوتر يتصاعد حول الأسعار وحصص الانتاج ، ثم لم يلبث التوتر أن انفلت إلى مجالات السياسة طارحا القديم والجديد فى العلاقات المتشابكة بين الكويت والعراق . ومع الإحساس بتحول التوتر المتصاعد إلى أزمة ، فإن أحدا لم يكن يتوقع أن يصل الأمر إلى حد الغزو . وربما ذهبت ظنون البعض ممن خطر لهم احتمال العمل العسكرى - أن يكون هذا العمل محدودا ، ولكن أن يصل الغزو إلى قلب الكويت . فقد كان الأمر مستبعدا وغير وارد . واستيقظ الناس فى الصباح ، فإذا الدبابات العراقية فى شوارع مدينتهم ، بينما حكومة البلاد الرسمية فى السعودية . وتملكت جموع الناس حيرة عميقة فى الطريقة التى يتصرفون بها . كان الجنود العراقيون فيما يبدو ينتظرون استقبالا وديا وحارا ، فقد تعلموا فى المدارس منذ الطفولة - سواء فى العصر الملكى أو الجمهورى فيما بعد - أن الكويت جزء من العراق فصلته السياسة البريطانية عنوة واقدارا . فإذا جاءت القوات العراقية الآن للكويت ، فهى إذن عملية تحرير أكثر منها عملية غزو . وإلى جانب ذلك ، فقد كان العراقي العادى ، بما فى ذلك أفراد الجيش العراقى ، يتابعون خلافات المعارضة الكويتية مع الأسرة الحاكمة بسبب المطالبة بديمقراطية أكثر . وربما خطر لبعض العراقيين أن الشعب فى الكويت سوف ينظر للقوات العراقية ليس كقوات محررة فقط ، ولكن كقوات مخلصنة من تعنت أسرة « الصباح » . لكن ما بدأ أن العراقيين يتوقعونه ، لم يكن له أثر ظاهر على الشعب الكويتى صباح يوم ٢ أغسطس . كانت هناك وجوه عابسة وملامح مقطبة ، وعيون ترقب ما يتحرك أمامها بدهشة وحيرة . إن الكويت لم تكن واحة من السلام والرخاء ، ولكنها كانت بيقين أكثر استقرارا من كل ما هو محيط بها . فلقد كانت وطننا لأهلها الأغنياء ، وكانت ملجأ لكثيرين ممن قصدوا إليها يبحثون عن فرصة للعمل أو فرصة للثراء . وحتى العمالة الآسيوية الوافدة كانت ترى فى الكويت جنة تعد من فيها على الأقل بأجور كافية . وربما كان عنصر القلق الرئيسى هو جماعات حزب الدعوة الشيعية ، لكنه حتى هذا الحزب لم يكن مواليا للعراق ، وإنما كان معارضا بحكم صلاته بـ إيران . وهكذا فإنه لم تكن هناك على كل المستويات أحضان مفتوحة للترحيب بالجيش العراقى ، كما لعله خطر على بال بعض الجنود العراقيين . ومع ذلك فقد كانت قوة المفاجأة حائلا دون تعبير ظاهر فى مواجهة القوات العراقية . بل إن المشاعر بدت مختلطة لدرجة أن سيدة تنتمى إلى عائلة تجارية عريقة فى الكويت لم تقاوم - ولم تكن ذلك فى وسعها - لكى تمنع استيلاء الجيش العراقى على مخازن تجارة أسرتها التى كانت تشمل ضمن

ما تشمل تجارة المواد الغذائية . ولقد قامت هذه السيدة بتسليم مفاتيح المخازن ، وفيها بضائع تساوي أربعة ملايين دولار لضابط عراقي كبير ، وكان تعليقها فيما بعد : « لقد كان كل ما بدا لي في هذه اللحظات أنني أمام شباب عربي منهك من المشى والسفر ، وأحسست أنهم جوعى وحيارى ، ولم أستطع أن أقنع نفسى فى هذه اللحظة ، أن بينى وبينهم حالة من العداة يصعب اجتيازها . »

لكن الأحوال تغيرت بعد أيام قليلة ، فقد بدأ بعض الكويتيين يستعيدون زمام تفكيرهم ، ومن ثم تتبدى فى تصرفاتهم بعض مظاهر المقاومة . وأحدثت هذه المظاهر ردود فعل ، ثم أصدرت الحكومة الكويتية فى المنفى بيانا تطلب فيه من سكان الكويت وقف أعمال المقاومة . وفيما بعد وأثناء اجتماع المؤتمر الوطنى الكويتى فى جدة فى نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٠ ، أبدى عدد من الشخصيات البارزة فى المجتمع الكويتى عدم موافقتهم على هذا البيان الذى يحرم أهل الكويت من دور فاعل فى تحرير وطنهم ، ومن ثم من حقهم المؤكد فى المشاركة فى توجيه مستقبله فيما بعد .

وكان ظن هذه الشخصيات الكويتية البارزة أن أسرة « الصباح » لا تريد لأهل الكويت أن يشاركوا اليوم فى المقاومة ، لكى لا يتأكد حقهم غدا فى أن يشاركوا فى القرار السياسى . كما أنهم عبروا عن خشيتهم من أن يظهر أهل الكويت أمام الآخرين معتمدين بالكامل على غيرهم لتحقيق خلاصهم دون أن يكون لديهم ما يساهمون به غير المال . ولم تكن المقاومة فى الكويت كبيرة على أى حال فى تلك الفترة . فقد كانت وحدات قوات الجيش العراقى تحت أحكام صارمة بأن تتصرف مع سكان الكويت بأقصى درجات الانضباط والاحترام ، وذلك لترسيخ المقولة العراقية بأن ضم الكويت هو بمثابة جزء من وطن عاد إليه . لكن هذا الوضع لم يقدر له أن يعيش طويلا ، فإن مظاهر الغنى والوفرة فى الكويت كانت إغراء لا يقاوم بالنسبة لجنود جاءوا جميعا من مناطق ريفية بسيطة ، وبدأت الاجتكاكات . ولم يكن أهل الكويت داخل بلدهم يعرفون أن حكومتهم فى المنفى تواجه احتكاكات من نوع مختلف ، فقد بدأت المطالب تلح عليها من الذين تصدروا محاولة استعادتها ككيان مستقل . وفى ظرف عدة شهور من المنفى وجدت حكومة الكويت نفسها وقد صرفت ٣٥ بليون دولار من أرصدها فى الخارج ، وكان ذلك غريبا مع خضوع الأرصدة الكويتية لقرارات بالتجميد أصدرها بنك الاحتياط الفيدرالى فى الولايات المتحدة ، وبنك إنجلترا ، إلى جانب البنوك المركزية فى العالم كله تقريبا . لكن المصالح فوق القوانين كما هى العادة . ولقد أضيف إلى ذلك أن الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية الكبرى كانت تريد أن تأخذ عقود تدمير الكويت بعد الحرب - والحرب لم تقع بعد - كنوع من الغنائم . وفى يوم من الأيام أبدى أمير الكويت الشيخ « جابر الصباح » ضيقه من كثرة المطالب المادية على حكومته فى المنفى إلى الملك « فهد » ، وكان رد الملك « فهد » :

« طال عمرك لا بد أن تواجه الواقع ، فإما أن تطلب المال ، وإما أن تطلب الإمارة » .
وسال المال من الخزائن بغير حساب فى تلك المرحلة .



ولقد كانت حركة الأموال فى هذه الأزمة ظاهرة من أغرب ظواهرها . وطبقا لأرقام اتحاد البنوك العربية ، فإن تسعة بلايين دولار تم تحويلها من بنوك منطقة الخليج إلى بنوك سويسرا فى الأيام الثلاثة من ٣ الى ٦ أغسطس ، أى بمعدل ثلاثة بلايين دولار كل يوم . ومع بداية شهر سبتمبر ، أى بعد قرابة ثلاثة أسابيع ، كان هذا الرقم قد ارتفع الى ٢٢ بليون دولار . وعلى وجه التأكيد ، فإن ما ذهب لسويسرا فى تلك الفترة كان أكبر من ذلك بكثير ، فمن بنوك لندن وباريس ونيويورك كان كثيرون من اغنياء الكويت يحولون أموالهم إلى سويسرا خوفا من قرارات التجميد التى أحدثت التباسا كبيرا بالنسبة لكل مال كويتى . ولقد وصل طوفان الأموال المتدفقة على سويسرا إلى حد أن تاجرا كويتيا ذهب إلى بنك الاتحاد السويسرى يطلب إيداع ثمانية ملايين دولار ، ويطلب أعلى سعر من الفائدة عليها . وكانت دهشته شديدة عندما قيل له فى البنك أنهم لن يتمكنوا من إعطائه حتى سعر الفائدة العادية ، وإنما المتاح له أقل ، لأن البنك لديه ودائع بأكثر مما يستطيع استثماره لإعطاء فوائد عالية . ولقد كان الرجل فى حيرة شديدة ، فقبل شهر كان يستطيع أن يجد عددا من البنوك تتنافس على وديعته بالمزايدة على أسعار فائدتها ، ولكنه الآن يجد أن وديعته الكبيرة قد أصبحت عبئا على البنك أكثر منها مكسبا له .

كانت قصة المال فى الأزمة تمتد لما هو أكثر من ودائع البنوك . إن الغزو وقع ومعظم أهل الكويت الأغنياء خارجها لقضاء اجازة الصيف فى عواصم أوروبا ومغانيها وشواطئها . وحين حدث ما حدث وجد هؤلاء الأغنياء أنفسهم فى موقف لم يتحسبوا له . حسابات بعضهم جمدت بخطأ سحب قرارات التجميد على كل الحسابات الكويتية ، ثم انهارت قيمة الدينار الكويتى مرة واحدة . وكان الغريب أن تظهر فى بعض المحلات الكبرى فى لندن وباريس وكان وفيينا وروما ومدريد لوحات معلقة تقول لكل الزبائن أن الشيكات وبطاقات الانتماء الصادرة عن الكويتيين ، أو لصالحهم لم تعد مقبولة . ووجدت بعض أغنى العائلات الكويتية نفسها مضطرة للالتجاء لسفارات حكومتها فى المنفى لكى تدفع لهم حسابات فنادق ومطاعم . وكان الأمر محرجا إلى درجة أن سيدة من الأسرة الحاكمة فى الكويت لم تجد ما تعلق به غير قولها : « إن هذا الرجل (تقصد « صدام حسين ») قاسى القلب ، لقد قصد أن يقوم بما قام به فى شهر أغسطس بالتحديد عارفا أننا جميعا فى اجازات خارج بلدنا » . ومع ذلك فلم تكن كل تحركات المال منغصة إلى ذلك الحد . ففى « مونت كارلو » ليلة انفجار الأزمة كان الشيخ « حسن عنانى » وهو أحد

أثرياء السعودية والصدىء المقرب من دوائر الأسرة الحاكمة - يخسر ١٢ مليون دولار على مائدة القمار فى سهرة واحدة ، وكانت المفارقة أن الخبر نشر فى الصحف جنباً إلى جنب مع أنباء غزو الكويت . كذلك كانت الصحف ، وبينها جريدة « النىمس » ، تنشر أن طائرة خاصة لا تزال تحمل كل يوم من جزيرة « أوركنى » فى اسكتلندا إلى السعودية خمسمائة كيلوجرام من المحاراء البحرية التى تشتهر بها هذه الجزيرة . وهكذا برغم الأزمة ، فإن بعض المترفين لم يكونوا على استعداد لتغيير نمط حياتهم .



كل هذه الفوضى والعالم العربى منقسم حول نزول قوات أجنبية فى السعودية . كان الغرب قد تصور أن وجود تحالف واسع يمكن أن يغطى وجود قوات مسيحية قرب الأماكن الإسلامية المقدسة ، لكن الانقسام الكامل فى العالم العربى والإسلامى أظهر أن غطاء التحالف لم يكن محكماً . وقد كان من الصعب إحكامه لتحقيق أن القوة العسكرية الأمريكية كانت هى القوة الكبيرة ، الطاغية والغالبة . وضاعف من حدة المشاعر أن الجنود الأمريكيين لم يتصرفوا بانضباط كاف . ففى أثناء الأزمة مثلاً ظهرت على شاشات التليفزيون فى أكثر من بلد عربى وإسلامى صور على شبكة C. N. N. توسطت إطارها طائرة تحمل الصواريخ ، وقد كتب عليها الجنود رسائل بالطباشير الأبيض موجهة إلى أهدافها تقول للعراقيين : « نادوا على « الله » .. فإذا لم يستجب لكم .. نادوا على المسيح » . كما ظهر على عدد آخر من الصواريخ رسائل أخرى بالطباشير تقول : « نادوا على « الله » .. فإذا لم يستجب لكم فنادوا على شوارتزكوف » .

وفى مراحل أخرى تالية من الأزمة كانت حرمة الأماكن المقدسة تنتهك بطريقة مثيرة للمشاعر . فقد تعرضت العتبات المقدسة فى « كربلاء » و« النجف » إلى آثار الضرب الأمريكى ، كما عادت النيران مرة أخرى إلى المواقع المباركة أثناء الاضطرابات التى اندلعت بعد وقف إطلاق النار مباشرة . وفى يوم من الأيام كان دفن أى شيعى قرب هذه العتبات المقدسة يقتضى رسماً يوازى مبلغ ١٧٥ دولاراً ، والآن كان الرصاص يصرخ ، والقنابل تعوى وسط هذه الرحاب التى يعتبرها ملايين من المؤمنين طاهرة وملاًذاً آمناً .

وبالطبع ، فقد كان طغيان وغلبة القوات الأمريكية فى السعودية عاملاً أساسياً فى استئارة المشاعر الدينية . ولقد كانت الحقائق العملية هى التى صنعت هذا الوضع ، فما دام خيار الحرب هو الخيار الوحيد المطروح على ساحة الأزمة فإن القوات الأمريكية والبريطانية معها كانت بالضرورة هى القوة القادرة على تحقيق الهدف المطلوب . وكان ذلك منطقياً فى سياق الموضوع . فإذا كان البترول هو الكثر الذى يجرى الصراع من

حوله ، إن فإن المستفيدين من هذا الكنز هم الذين يعطون أنفسهم حق حمايته مهما كان من شأن أية عناصر أخرى . ومع ذلك فقد بدت هناك رغبة واضحة في تحديد حجم القوات العربية والاسلامية التي يمكن أن تشترك في قتال محتمل . وقد كانت مصر على سبيل المثال على استعداد لإرسال قوات كبيرة . ولكن السلطات في السعودية كان رأيها في البداية ألا يزيد عدد القوات المصرية على مجموعة لواء (حوالى خمسة آلاف جندى) ، ولقد زاد هذا العدد فيما بعد ليصل لقرابة فرقتين (قرابة ٣٥ ألف جندى) . لكن ذلك تم بطلب من الجنرال « شوارتزكوبف » الذى كان يريد ترك مهمة تطهير مدينة الكويت لقوات عربية حتى لا تتحمل قواته المشاكل الناجمة عن قتال داخل مدينة كان الظن وقتها أنه سوف يجرى من بيت إلى بيت . لقد أحس المغاربة مبكرا بمكونات القلب لدى الطرف السعودى ، ومن ثم فإنهم حددوا حجم قواتهم المشاركة بعدد رمزى لم يزد على ألفى جندى . وربما كان الشك الذى دعا السعوديين إلى تحجيم القوات العربية المشاركة فى التحالف هو تحسبهم للمطالبات المالية التى يمكن أن تنهال عليهم بعد الحرب من الدول العربية والاسلامية صاحبة القوات التى يمكن أن تشارك فى القتال . وربما كان هناك عامل آخر هو الخوف من اختلاط القوات العربية والاسلامية بالقوات السعودية . فالقوات الأمريكية والبريطانية مثلا يمكن عزلها عن القوات السعودية وعن المواطنين السعوديين . بل إن هذه القوات الأمريكية والبريطانية هى نفسها التى سوف تعزل نفسها . وأما القوات العربية والاسلامية فوضعها مختلف لأنها تستطيع أن تعيش وتتحرك حاملة معها أفكارها وتصوراتها ، وحتى شواغلها وهمومها ! وبالطبع فإن السعودية كانت دائما مقصدا لكثيرين فى موسم الحج ، لكن الإطار الدينى لهذا الموسم كان يحتوى الجميع ويفرض جوه الخاص على أى اعتبار عداه ، وأما بالنسبة لحالة حرب ، فإن السياسة كانت لا بد مطروحة .

ومع ذلك فإنه حتى اختلاط الحجاج كان فى مقدوره إثارة مشاكل ، وقد حدث مع الحجاج الإيرانيين .



وكان التخطيط لما بعد الحرب نوعا آخر من الخلط والفضى . فقد كان اعتقاد الأمريكين أن انتهاء الحرب بالطريقة التى أعدوا لها ورتبوا - كان مؤيدا لا محالة إلى سقوط الرئيس « صدام حسين » ، وحكومته . وكان أملهم أن يقوم الجيش العراقى بقيادته السنينة بانقلاب عسكري فى اللحظة المناسبة ليأتى بقيادة سياسية جديدة ، حتى وإن ضمت عناصر من حزب البعث العربى الاشتراكى الحاكم . وقد أوكلت هذه المهمة للسعوديين الذين قالوا منذ البداية إنهم على اتصال بعناصر المعارضة العراقية ، ويعرفون كيف يمكن اختيار

حكومة من بينهم . وبالفعل فقد نشط السعوديون لهذه المهمة ، ولكن الأمر أفلت من أيديهم ، وبدأت العناصر التي اختاروها تتهم بعضها البعض وتتناحر فيما بينها قبل أن تتسلم زمام السلطة الجاهزة لها على طبق من الفضة . ولقد كانت العناصر التي تعاونت معهم مزيجا من ضباط وعقائديين سابقين عاشوا في المنفى ، وابتعدوا عن الواقع العراقي سنوات طويلة . بل وكان بينهم تجار سلاح على صلة معروفة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية .



كان العالم العربي في مباراة مع نفسه في لعبة أخطاء الحسابات .

كان كثيرون بين العرب يقرون للعراق بأسباب مشروعة لبعض مطالبه . ولكن العراقيين فقدوا صبرهم قبل الأوان في ظروف لم تكن تحتل نفاد الصبر على الاطلاق . إن العراق بلد له تاريخه الطويل وثقافته ، وهو بلد غني إذ هو ثاني بلد عربي في إنتاج البترول بعد السعودية ، ثم إنه أصبح يملك قوة عسكرية تؤهله مع امكانياته الحضارية والاقتصادية لأن يلعب دورا أساسيا على المستوى الإقليمي . ومن سوء حظه أن الجغرافيا السياسية كانت ضده ، في حين أن الجغرافيا الطبيعية كانت تحاييه . فهذه الجغرافيا الطبيعية أعطته موارد من البترول تغنيه ، كما أعطته موارد من المياه تكفل له توسعا في الزراعة يوفر أرضية اقتصادية حية وخصبة . لكن الجغرافيا السياسية حكمت عليه بحالة من الحصار لم يستطع أن يخرج منها رغم كل محاولاته . لقد سدت خطط السياسة الدولية منافذ العراق إلى الخليج ، وبالتالي فإن هذا البلد المنتج للبترول والمصدر له كان يستطيع أن يرى البحر من بعيد دون أن يصل إليه . ولقد حاول أن يتغلب على هذه المشكلة بإنشاء خطوط للأنايبب تنقل بترول له إلى كل البحار : عبر سوريا إلى البحر الأبيض ، وعبر السعودية إلى البحر الأحمر ، وعبر تركيا إلى بحر مرمرة . وتكلفت هذه الخطوط عشرات البلايين من الدولارات ، ومع ذلك فإنه في اللحظة الحرجة جرى إغلاق هذه الخطوط واحدا بعد الآخر ، وأصبح العراق ، الذي دخل الأزمة خلاصا من الحصار الجزئي ، فريسة لحصار كامل ليس فيه منفذ ، ولا له مخرج .

ولقد تفاقمت مشاكل العراق الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار البترول ، وكانت بغداد تلقى اللوم على سياسة الكويت والإمارات العربية المتحدة لأن كليهما راح يزيد انتاجه ويتجاوز الحصص المقررة له في اتفاقيات « الأوبك » . وكان العراق يرى أن الكويت تتجاهل شكاويه في موضوع البترول ، وكان الاعتقاد السائد في بغداد أن الكويت لا تتجاسر على هذا التجاهل إلا إذا كانت مستندة على ضمانات أمن من الولايات المتحدة . بل إن شكوك بغداد تجاوزت هذا الحد ، لكي تصل إلى درجة الافتناع بأن الكويت تستخدم أداة للضغط

على امكانياتها وعلى نمو قوتها . وبتراكم الشكوك والمشاكل بدأ العراق ينزع إلى الضغط بالقوة . وكان محتملا أن يؤدي ذلك الضغط بالقوة إلى استعمال القوة فعلا .

لكن الخطأ وصل أيضا إلى حسابات القوة . ذلك أن أى طرف فى العالم يريد استخدام القوة لا بد له من ثلاثة اشتراطات أساسية :

● أولها : أن يكون لديه هدف يؤمن به شعبه ، ويكون هذا الشعب مستعدا للتضحية بأى شىء فى سبيله .

● وثانيها : أن تكون لدى هذا الطرف الراغب فى استخدام القوة لتحقيق هدفه - مجموعة من الحجج السياسية والقانونية والتاريخية والأدبية ، وحتى الدعائية - يستطيع بها تغطية وتقديم موقفه إلى الآخرين فى الإقليم ، وفى العالم .

● وثالثها : أن تكون لدى هذا الطرف وسائل القوة العملية والمادية الكفيلة بتحقيق مطلبه . وهذا العنصر هو الاشتراط الرئيسى فى حدود استخدام القوة ، وبدونه - أى بدون وسائل القوة اللازمة - فإن الاشتراطات الأخرى جميعا تفقد مفعولها من الأساس .

ولقد كان العراق يستطيع أن يجادل كما يشاء فى الشرطين الأول والثانى من اشتراطات استخدام القوة . بمعنى أن الكويت كانت مطلبا لشعبه ، وأن حججه فى هذا المطلب من كل الأنواع متوافرة من وجهة نظره . ولكن الذى لم يكن قابلا للجدال هو الشرط الثالث من اشتراطات استخدام القوة ، وهو امتلاك الوسائل القادرة على تحقيق الهدف المطلوب . كان الاقتراب من الكويت بالقوة يعنى الاقتراب من بترول الخليج بالقوة . وبترول الخليج أهم الكنوز الاستراتيجية فى العالم كما عرفه القرن العشرون ، وكما سوف يعرفه القرن الواحد والعشرون أيضا . ومعنى ذلك أن العراق كان خارجا لمواجهة بالقوة لا يملك بالقطع وسائلها .

وقد امتد خطأ الحسابات بعد ذلك إلى افتراضات يصعب البناء فوقها . كان بيننا افتراض أن الولايات المتحدة بعد تجربة فيتنام ، وحتى بعد تجربة بيروت (الانفجار الذى أودى بحياة ٢٦٠ جنديا من جنود البحرية الأمريكية نزلوا فى العاصمة اللبنانية) - لن تغامر بحرب برية يمكن أن تطول فى العالم الثالث . والذى غاب عن الحسابات العراقية أن كلا من فيتنام ، وحتى بيروت لم يكن فيها بترول ، أو فوائض بترول . ثم كان هناك بعد ذلك افتراض أنه لا توجد فى العالم العربى قوة تستطيع مواجهة العراق عسكريا ، وفى نفس الوقت فإن أى بلد فى العالم العربى لن يتجاسر على دعوة قوات أجنبية لمساعدته فى مواجهة القوة العراقية . وهنا أيضا وقع النسيان لأهمية البترول ولأهمية فوائضه .

كان هناك إذن خطأ فى حسابات القوة ، ولحق بذلك أن الحجج التى قدمت لتفسير الغزو وتبريره كانت خطأ بحساب المنطق .

إن استعمال القوة فى العمل العربى - العربى له سوابق بعضها قريب الى حد ما ، وبعضها قريب جدا .

ومن بين القريب إلى حد ما - على سبيل المثال - أن سلطان نجد ، عبد العزيز آل سعود ، هجم على مملكة الحجاز واحتلها كلها وضمها الى سلطانه جاعلا من الاثنتين (نجد والحجاز) مملكة واحدة تحمل اسم أسرته - وهكذا قامت المملكة العربية السعودية !

ومن بين القريب جدا - على سبيل المثال - قيام مصر سنة ١٩٧٧ بغارات جوية مركزة على القواعد العسكرية الليبية ، وأهمها قاعدة جمال عبد الناصر ، (!) (قاعدة « العظم ، سابقا) . وقد كاد القصف الجوى المصرى للقواعد الليبية أن يتحول إلى عملية عسكرية واسعة النطاق موجهة بالدرجة الأولى ضد ولاية بركة لولا تحذير أمريكى للرئيس « أنور السادات ، جعله يعدل فى اللحظة الأخيرة . ولم يكن دافع التحذير الأمريكى فرط الحرص على العلاقات العربية - العربية ، ولا الإعجاب بشخصية العقيد « معمر القذافى ، ، ولكن الدافع كان الخوف الأمريكى من وقوع موارد البترول الليبية فى يد مصر ، وهى لا تزال بحجمها الواقعى وتأثيرها المحتمل ، مكن خطر رئيسى فى المنطقة ينبغى حصره أو حصاره !

ومهما تكن الأسباب والنوايا، فإن النتائج والأفعال أمكن احتواؤها داخل إطار يمكن احتماله ، وإن ظل من الصعب قبوله .

لكن المشكلة فى الغزو العراقى للكويت أنه بدأ أصلا ، ثم أنه مضى الى النهاية ، دون أن يراجع نفسه فى منتصف الطريق ، وبغير أن يحذر أحد ، رغم أن شواهده كانت بادية ، خصوصا فى الثمانى والأربعين ساعة السابقة عليه ، ولعل الأطراف التى كان فى مقدورها أن ترى شكل ما هو قادم . كانت تريده أن يمضى إلى النهاية حتى يتجاوز نقطة اللا عودة .

وكان خطأ حسابات القوة العراقى أنه مضى فعلا إلى النهاية فاحتل الكويت بكاملها . وكانت تلك صدمة .

ثم تلت ذلك أخطاء حسابات المنطق .

ففى ظرف أيام غير العراق حججه للغزو بذريعة مختلفة كل يوم .

فى اليوم الأول كانت الذريعة هى التصدى لمؤامرة أمريكية ترتب ضده على الأرض الكويتية .

وفى اليوم التالى كانت الذريعة هى مساعدة عناصر ثورية قادت انقلابا على أسرة الصباح ، ، وطلبت معونة العراق .

وفى اليوم الثالث كانت الذريعة هى الحق التاريخى وعودة الجزء (الكويت) إلى الكل (العراق) .

وأخيرا جاءت ذريعة الربط بين كل القضايا المعلقة فى المنطقة ، وربط الانسحاب من الكويت مع كل مشاكل الأراضى المحتلة من فلسطين ، ولبنان ، وسوريا ... إلى آخره .

وكان ذلك مثيرا للحيرة بعد الصدمة ، ولم يكن له تفسير سوى أن قرار الغزو الكامل اتخذ على عجل ، فاضطر إلى ترك فراغات سياسية واسعة وراءه .



ولقد شاع فى بعض الأوقات خلال الأزمة والحرب أن الانفجار كله نتج من أن العراق اصطدم بنظام دولى جديد له قوانينه المختلفة وقواعده .

ولقد شاعت مقولة النظام الدولى الجديد ، وكان من المفارقات الغربية أن هذا النظام لم يسفر بوجهه إلا فى الشرق الأوسط وحده دون بقية أرجاء الدنيا ، وذلك شىء يصعب اعتماده ببساطة .

ولعل مقولة ظهور نظام دولى جديد كانت تستحق إعادة النظر والتدقيق ، وربما لزم التمييز بين أربعة أشياء مختلفة :

- عصر عالمى جديد .
- نظام عالمى جديد .
- ترتيبات عالمية جديدة .
- ظواهر عالمية جديدة .

ويمكن أن يقال إن الإنسانية دخلت في عصر جديد هو العصر الرأسمالي ، عندما اكتملت الفتوح الجغرافية الأساسية باكتشاف الأمريكتين شمالا وجنوبا - إلى جانب أستراليا ، وقد تم ذلك بحوافز التجارة . ثم لحقت به حركة الاستعمار ، وما أحدثته من تراكم في رأس المال حولته الثورة الصناعية الأولى إلى عصر له قواعده وقوانينه وحركته ، وله نتيجة لذلك أنظمتها العالمية تتماشى وتتلاءم مع انتقال مواقع القوة في العصر ومتغيراتها .

وهكذا تظهر النظم العالمية .



إن فكرة وجود نظام عالمي جديد تفترض وجود قوة اقتصادية وعسكرية غالبية تملكها دولة واحدة أو تحالف دول ، في عصر بعينه - تستطيع أن تجعل إرادتها فاعلة أو مؤثرة ، أو على الأقل غير قابلة للتجاهل ، في كل قضية وكل بقعة من بقع العالم الداخلة في تفاعلاته .

وقد تحقق هذا الوضع أول ما تحقق في التاريخ بعد الحروب النابوليونية ، ومؤتمر فيينا الذي أعقبها سنة ١٨١٤ وقام بموجبه الحلف المقدس .

قبل ذلك عرف التاريخ امبراطوريات مختلفة ومتعاقبة ، كل منها سادت في منطقة أو في مرحلة ، ولكن أيا منها لم تستطع أن تتخطى حدودا معينة مهما اتسعت . وفي كل الأحوال فإن الحدود كانت محكومة بوسائل المواصلات القادرة على حمل ونقل وسائل القوة وضمان امكانيّة استخدامها .

ومعنى ذلك أنه نشأت امبراطوريات ، ولكنه لم ينشأ نظام عالمي يستحق هذا الوصف إلا بعد هزيمة « نابليون » وبعد قيام الحلف المقدس .

في هذا الحلف كانت بريطانيا هي القوة الرئيسية التي أمسكت بزمام القرن التاسع عشر ، وكانت بقية أطراف الحلف المقدس تتراجع : فروسيا تنسحب إلى داخلها ، والامبراطورية النمساوية الهنجرية تنفك ، ومملكة بروسيا تبحث عن وحدتها وتحلم بالرايخ الأول ، وبريطانيا تنفرد بالساحة ، وتقود الثورة الصناعية الأولى ، وتتحكم في شروط التجارة بما فيها أن يصبح الجنيه الاسترليني هو أساس كل المعاملات ، وتسيطر على منافذ البحار ومسالكها ومضايقتها بواسطة الأسطول البريطاني الذي أصبح رمزا لمرونة تواجد القوة في أي مكان من العالم . وكان الانتشار الامبراطوري البريطاني يغطي خريطة الدنيا كلها بمساحة من اللون الأحمر (ترمز لممتلكات التاج البريطاني ومستعمراته ومحمياته) فوق كل القارات .

واستتبع ذلك بناء فوقى حضارى وسياسى مثله نموذج الديمقراطية البريطانية : كما عاشت فى مجلس العموم ، وكما تبثت فى الصحافة ، وكما تجلت فى مؤسسات العدل البريطانية .

وازدهر معه زمان بأكمله أضاء وتلألأ فى العمارة والمسرح والشعر والقصة وحتى فن كتابة الرسائل - بلغ ذروته فى العصر الفيكتورى (نسبة إلى الملكة « فيكتوريا ») .

ولحق بذلك كله نمط من الحياة يتطلع الآخرون فى العالم إليه ، ويسعون إلى تقليده أو استلهامه فى كل مجال من المجالات ، ابتداء من الكتابة إلى شأى الساعة الخامسة بعد الظهر .

كانت تلك كلها معالم نظام عالمى أطلق عليه وقتها تفاخرا واعتزازا وصف « عصر السلام البريطانى » ، "Pax Britannica" .

وبالطبع فإن هذا النظام البريطانى لم يحقق سيادته دون أن يجد من يتحدها .

فى وقت من الأوقات كانت فرنسا هى المتحدى الأكبر . وفى وقت بعد ذلك ومع توحيد ألمانيا بقيادة « بسمارك » تقدمت ألمانيا للتحدى .

وبسبب هذه التحديات للنظام العالمى البريطانى وقعت الحرب العالمية الأولى ، ثم لحقتها الحرب العالمية الثانية .

ولأن القوة لها تكاليفها ، ولها حساباتها الاقتصادية ، فإن لنظام العالمى البريطانى خرج من الحرب العالمية الثانية منهكا ، وغير قادر على الاستمرار ، وكان إعلان سقوطه الرسمى هو معركة السويس سنة ١٩٥٦ .

ويمكن أن يقال - بصفة عامة - إن النظام البريطانى هو القوة الغالبة التى أفرزتها الثورة الصناعية الأولى فى إطار عصر الرأسمالية (وكانت وسائله هى الفحم ، والحديد ، والبخار ، والسكك الحديدية ... إلى آخره - وأسلحته هى المدفع ، والنبابة ، والبارجة) .



والواقع أنه كان ظاهرا فى مراحل الحرب العالمية الثانية أن النظام العالمى البريطانى ينهاوى ، وأن بديلا له يتحتم أن يبرز .

وخطر للبعض أن النظام العالمى الجديد بعد النصر فى الحرب لا بد له أن يستند إلى ما هو أكثر من دولة واحدة مسيطرة ، وهنا برز حلم الأمم المتحدة ليكون رمز هذا النظام العالمى الجديد . لكن حقائق القوة التى فرضت نفسها بعد هزيمة « نابليون » كانت

هى التى فرضت نفسها بعد هزيمة « هتلر » . ولم ينجح الحلف المقدس فى زمانه ، ولم تنجح الأمم المتحدة فى زمانها ، وكانت الولايات المتحدة - قلعة الثورة الصناعية الثانية - هى الدولة التى آلت إليها مقاليد قيادة النظام العالمى الجديد الذى استحق بدوره وصف « عصر السلام الأمريكى » « Pax Americana » .

وكما فعلت بريطانيا قبلها ، فعلت أمريكا بعدها ، وكما سوف يفعل كل نظام عالمى جديد ، كانت القوة الاقتصادية والعسكرية هى الأساس .

وراحت بقية معالم السيادة العالمية تأخذ مواقعها الطبيعية على الأرض .

برزت القوة العسكرية النووية الأمريكية لتكون حارس الأمن العالمى بدلا من الأسطول البريطانى ، وأخذت القواعد الأمريكية المنتشرة فى كل القارات موضع ممتلكات ومستعمرات ومحميات. التاج البريطانى ، وحل الدولار محل الاسترليني ، وتراجعت المؤسسات الدستورية البريطانية أمام المؤسسات الدستورية الأمريكية ، وفى حين بدت الأولى أقرب إلى متاحف الشمع (بما فيها مجلس العموم) ، فإن المؤسسات الدستورية الأمريكية كانت تملك حيوية هائلة ، وفى المقدمة منها بالطبع الكونجرس بمجلسيه ، إلى جانب المحكمة العليا .

وفى حين بقى للمسرح البريطانى بعض مجده فإن السينما الأمريكية أصبحت فن الزمان الجديد ، كما أن الإعلام الأمريكى (الصحافة والإذاعة والتلفزيون) أصبح هو الذى يضع جدول الأولويات الموجبة للاهتمام على مستوى الرأى العام العالمى كله بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

بل إن الـ « هامبورجر » فى النظام الأمريكى أصبح هو البديل الجديد لشاى الساعة الخامسة فى النظام البريطانى .

وبصفة عامة أيضا ، فإنه يمكن أن يقال إن النظام الأمريكى هو القوة الغالبة التى أفرزتها الثورة الصناعية الثانية فى إطار عصر الرأسمالية (وكانت وسائله هى البترول ، والكهرباء ، وخطوط إنتاج السيارات ، والطائرات ... إلى آخره - وأسلحته هى حاملات الطائرات ، والصواريخ ، والقنابل النووية) .



ولقد كان التحدى الكبير الذى واجهته القوة الأمريكية فى بداية انفرادها بشئون العالم هو الاتحاد السوفيتى الذى لحق بها فى مجال القوة النووية .

وكان محتملا أن تختل الموازين بما لا يسمح للنظام العالمى الأمريكى أن يسود .

وبدا ذلك الاحتمال أقرب ما يكون عندما علا النجم الأحمر فوق الصين فى أواخر الأربعينات .

وكان ذلك معناه أن كتلا حقيقية تعترض انطلاقة النظام العالمى الأمريكى .

فهناك إلى جانب الاتحاد السوفيتى ، ومجموعته فى أوروبا الشرقية - الصين الشعبية ومجموعتها فى آسيا الشرقية .

وتصادف ذلك مع ظهور حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث ، وفوران هذه الحركة على خط يعبر القارات والمحيطات من اندونيسيا إلى الجزائر .

لكن التحدى للنظام الأمريكى توقف فى منتصف الطريق .

وقع الخلاف بين الاتحاد السوفيتى والصين ، بل وتحول إلى صراع .

ووقع الشك بين الاتحاد السوفيتى والعالم الثالث ، وجرت مناقشات فى مواقع كثيرة . وأدار النظام الأمريكى معركة تفوقه بنكاء .

ترك الصين للاتحاد السوفيتى ، والاتحاد السوفيتى للصين .

ثم ركز هو على حركة التحرر الوطنى عارفا أنها الطرف الذى لا يملك سلاحا نوويا يمكن أن تقلت معه الأمور ، فقد كان يريد لها حربا باردة لا تقود إلى جحيم نووى لا يريده أحد ، ولا يحتمله أحد .

ونجحت الولايات المتحدة بالفعل مع أواخر الستينات وأوائل السبعينات فى ضرب وتصفية عدد من المراكز الهامة لحركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث . ومع بداية الثمانينات بدت الشروخ والشقوق تظهر على الستار الحديدى المحيط بالكتلة السوفيتية ذاتها ، وهنا رأَت الولايات المتحدة أن فرصتها الحقيقية حانت ، فتركت كل شيء واتجهت إلى عملية اختراق رئيسية فى اتجاه موسكو ذاتها ، وساعدتها أحلام اليقظة التى ساورت « جورباتشوف » بأن الغرب يمكن أن يساعده على النجاة .

كان « جورباتشوف » ، حالما فى عز النهار عندما تصور أن الغرب يرضى أن يقدم مساعدات لنظام وقف يتحده ويخاصمه أربع حقب متوالية . وفات عليه أن الغرب الرأسمالى ، وقد لاح فجر انتصاره ، لن يقبل بأقل من تعرية التجربة الشيوعية تعرية كاملة ، تصل بها بعد حد الهزيمة إلى حد الفضيحة - وقد كان !

وكانت مشاهد السياسة فى موسكو ، خصوصا مع مطالع التسعينات ، شيئا لم يخطر بعجائبه على فكر أو حتى على خيال ، ولم يكن أمام الطرف غير النووى فى

التحالف - حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث - إلا أن يسلم ما بقى من مراكزه ، ويتابع ما حوله ، ويلحق ما لحق به من جراح !



ومرة أخرى لأن للقوة تكاليفها ، فإن النظام العالمى الأمريكى أصبح مستنزفا ومرهقا ، لكنه كان أحسن حالا من النظام البريطانى الذى سبقه ، وربما كان أكفأ فى إدارته . وفى كل الأحوال ، فإنه لم يجد وريثا قادرا على أن ينتزع منه حق السيادة أو دعواها . ولقد تبدى ظن فى بعض الأحيان بأن ألمانيا واليابان ، إحداهما أو كلاهما ، مرشح كوريث ، ولكنه غاب عن هذا الظن أن ألمانيا واليابان ، وحتى السوق الأوروبية مجتمعة - تملك بعض وسائل القوة ولا تملك بعضها الآخر على الأقل فى هذه الظروف ، وإلى المدى القريب من المستقبل . القوة الاقتصادية ظاهرة ولكن القوة العسكرية غائبة ، إلى جانب عناصر أخرى من عناصر القوة لم تظهر بعد ، وليس فيما يبدو منها حتى الآن مقدره على الانتشار والجذب .

وإن كان يمكن أن يقال - بصفة عامة - إن العصر الرأسمالى مازال مستمرا ، وأن القوة الغالبة فى مستقبله هى الثورة الصناعية الثالثة ، والمقدرة على امتلاك وسائلها .

ونظام القوة الأمريكية يحاول الاحتفاظ بسيطرته ، لكن معركة نظام القرن الواحد والعشرين مازالت فى بداياتها ، وكذلك فإن سلاحه مازال فى المختبرات والمعامل ، وأغلب الظن أنه نوع من العقول الالكترونية لا نار فيه ولا لهب !

ولقد تجلّت كفاءة إدارة النظام الأمريكى فى أنه عند انتصاره ، ومع إحساسه بالإرهاق والضعف ، وفى غيبة وجود وريث جاهز ومستعد - لم يتردد فى البحث عن ترتيبات تكفل له الاستمرار فى ممارسة سيادته .

وإذن فإن ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاما عالميا جديدا ، وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمى قديم يعيد بها تأكيد دوره فى ظروف متغيرة .

إن النظم تنشأ وتظهر وتنمو نتيجة عوامل طبيعية فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والمال والقوة العسكرية والمؤسسات الدستورية والسياسية ، والبنى الفكرية والثقافية ، وأنماط الحياة وأساليبها .

لا تقوم الأنظمة العالمية بإعلان أو بحدث أو باحتفال ، وإنما الذى يقوم بإعلان أو

بحدث أو باحتفال هو الترتيبات الداخلية لأوضاع هذه النظم ، وعلاقات مركزها الرئيسي ببقية الفروع والأطراف .

ولقد كان ما أضاف الخلط في أزمة الخليج أن الفكر العربي لم يستطع أن يفرق بالوضوح الكافي بين نظام عالمي جديد ، وبين ترتيبات جديدة يقوم بها النظام القديم ليلانم نفسه مع الظروف مواصلا تحقيق مطالبه ورغباته ، مستجيبا بذلك - متأفقا في بعض الأحيان أو راضيا - لمتغيرات جارية متداعية .

كان الذي تجلى في أزمة الخليج هو الترتيبات الجديدة لنفس النظام الأمريكي ذاته ، واستطاعت هذه الترتيبات أن تعطى للفروع والأطراف أدوارا في مراحل الأزمة المختلفة ، وكانت البداية دورا للأمم المتحدة ، ثم انتقل هذا الدور إلى قوات التحالف ، ثم انسحب هذا الدور إلى مجموعة الدول السبع الصناعية . وطوال الوقت كان زمام الإدارة العليا في يد واحدة .. أمريكية .

بقى أن الظواهر العالمية شيء ثالث مختلف عن « نظام عالمي » ، وشيء مختلف عن « ترتيبات عالمية » . وعلى سبيل المثال ، فإن وسائل الاتصال الجديدة جعلت العالم كله قرية واحدة ، ويكفي أن نتذكر الدور الذي قامت به شبكة C. N. N. في أزمة حرب الخليج . وعندما يتحول العالم من التفاعل مع الأفكار إلى التأثير بالصور ، فإن آثار ذلك على اتساعها لا تنشئ نظاما عالميا جديدا للقوة ، وإنما قد تساعد على التوصل إلى ترتيبات عالمية جديدة في ممارستها ، ثم إنها قد تجيء بظواهر عالمية جديدة في سلوك الناس ، وأنواقهم ، وربما تطلعاتهم !



وكانت مقادير العالم العربي أن يدخل الى أزمة من أصعب أزوماته وأخطرها وأعنفها وهو لا يعرف نفسه ، ولا يعرف محيطه القريب منه ، ولا يعرف عالمه .

وكانت النتائج مأساوية .

فضلا عن المشاهد الغريبة والكنيية والمتناقضة ، فإن العرب جميعا استسلموا لوهم أن هناك نظاما عالميا جديدا ، وأن هذا النظام يفرض قوانينه على الكل وهم ضمنه ، في حين أن القديم كان يحاول تثبيت مواقعته بترتيبات جديدة وبظواهر مستحدثة هم جميعا - وبدون استثناء - ضحاياها .

الفصل الثالث

حروب البترول

« ما لم يرفع حظر البترول عن الولايات المتحدة - وما لم ترفع القيود الموضوعية على إنتاجه ، فلن يكون في وسعي عمل شيء في أزمة الشرق الأوسط » .

[الرئيس «ريتشارد نيكسون»
في خطاب سري إلى الرئيس
«أنور السادات» بتاريخ ٢٤
يناير ١٩٧٤]

فور قيام العراق باحتلال الكويت انهمر طوفان من بيانات الاستنكار والادانة من داخل العالم العربي والعالم الخارجي .

كان التيار الغالب والتلقائي في الأمة العربية على اختلاف شعوبها - شعورا بالمفاجأة والدهشة والقلق ، كلها في نفس الوقت - مزيج من مشاعر إنسانية ووطنية بسيطة وواضحة .

وكان الموقف الرسمي للدول العربية على تعددها مختلفا درجة أو درجات . فقد تداخل فيه بعض ما ساور جماهير الأمة من مشاعر ، مضافا إليه بعض الخشية من

السوابق ، وبعض العوامل الذاتية ، وبعض من آثار الالتزامات الدولية للأطراف . كثير
تداخل كله في شحنة واحدة مركبة ، ومتحفزة !

وأما في الغرب بصفة عامة ، فإن طوفان البيانات لم يقتصر على الاستنكار والادانة ،
وإنما كانت الاجراءات والاستعدادات أكثر سرعة من الكلمات . ومع التسليم بأن قطاعات
لا يستهان بها من الرأي العام العالمي كانت تصدر في رد فعلها عن مبدأ ، فإن سلطة القرار
في الغرب بصفة عامة لم تكن تتحرك استيحاءً لنفس المصدر . كان هناك كلام كثير عن قوة إقليمية كبيرة
إقدام دولة كبيرة على ابتلاع دولة صغيرة . وكان هناك كلام كثير عن نظام دولي جديد ، إما أن
يؤكد نفسه بالفعل ، وإما أن تسقط مبادئ التعامل الدولي الذي أرسيت قواعده منذ إنشاء
الأمم المتحدة وحتى الآن . وترددت مقارنات بين العراق وألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية
واليابان العسكرية ، ولكن كلمة واحدة هي أكثر ما يشير إلى الحقيقة ظلت غائبة ، وهي
كلمة « البترول » . ولعل المحاولات كانت تجرى باستمرار لتجنب تكرار خصوصاً في
المراحل المتقدمة من الأزمة .

إن واشنطن ولندن اتجهتا إلى خيار الحرب منذ الساعات الأولى ، ولكن هذا الخيار
كان يصعب تقديمه حتى للرأي العام في الولايات المتحدة وبريطانيا على أنه قرار بالحرب
من أجل البترول . فعندما يطلب من الناس أن يعطوا دماءهم لهدف ، فإن هذا الهدف لا بد
أن يتم طرحه على شكل نبيل يساوي أن يدافع الناس عنه بدمانهم . وهكذا اختفت كلمة
البترول ، وانفسح المجال كاملاً لفكرة الدفاع عن النظام الدولي الجديد ، والشرعية الدولية ،
وحق الشعوب في حريتها ومصيرها .

لقد كانت تلك كلها أهدافاً نبيلة ، وأما هدف البترول فلم يكن فيه شيء من ذلك النبيل .



ليس هناك صراع في التاريخ يمكن نسبته بالكامل إلى عنصر واحد ، إلا إذا جرى
النظر إليه بطريقة مسطحة ، والحاصل أن عوامل الصراع في العادة تتراكم ، وعند لحظة
حرجة يحدث الفوران . ولقد كان البترول عنصراً دائماً في كل أزمة كبرى وقعت في العالم
العربي منذ بدأت رياح الاستقلال تهب عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وكان
البترول يطرح نفسه على الأزمات ، أو كانت الأزمات تطرح نفسها على البترول وفق
متغيرات الظروف . ولقد كان « عبد الرحمن عزام » (باشا) صاحب فكرة الجامعة العربية
وأبرز مؤسسيها وأول أمين عام لها - هو الذي خطرت له منذ البداية فكرة أن بترول العرب
يستطيع أن يخدم أهدافهم السياسية بنفس القدر الذي يخدم فيه مطالب غيرهم الاقتصادية .

وفي ظروف معركة قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ توجه « عبد الرحمن غزام » (باشا) لمقابلة الملك « عبد العزيز آل سعود » يعرض عليه فكرة استعمال البترول في الضغط على الغرب كي لا يتجاهل الحقوق العربية في فلسطين . وكان تقدير الملك « عبد العزيز » وقتها أنه لا يرى صلة بين الأمرين . وطالت المناقشة بين الاثنين وختمها الملك « عبد العزيز » بصراحة محارب بدوى عجوز قائلا : « إنني لا أفهم ما تتحدث عنه . إننا لم نكن نعرف أن البترول موجود بأرضنا ، وجاء الأجنبي فقال لنا إنه موجود . ولم نكن نعرف كيف نستخرجه من باطن الأرض ، وجاء الأجنبي فاستخرجه من باطن الأرض . ولم نكن نعرف كيف نذهب للأسواق ونبيعه ، وجاء الأجنبي فأخذه للأسواق وباعه وأخذ نصيبه بعد البيع وأعطانا نصيبنا . فلماذا تطلب مني الآن أن أعاقبه ؟ » - وهكذا كان البترول قرب أول حرب خاضها العرب في تاريخهم الحديث ولكنه لم يدخل فيها .

وفي معركة ١٩٥٦ كان البترول موجودا في المعركة بحكم أن قناة السويس ، وهي أهم معاينه في ذلك الوقت ، كانت مسرحا للقتال . لكن البترول لم يدخل في المعركة كعامل مستقل عن غيره من العوامل .

وفي معركة ١٩٦٧ اقترب البترول أكثر فأدى دورا في دعم الدول التي تأثرت أكثر من غيرها بنتائج المعركة . كانت هناك صيحة أثناء معركة ١٩٦٧ تنادي بقطع إمدادات البترول عن الغرب عقابا له على مساندة إسرائيل . وظلت الدعوة عالية بعد أن انتهت المعركة إلى ما انتهت إليه . وكان لـ « جمال عبد الناصر » - بعد تفكير طويل - رأى مختلف مؤداه أن الدول العربية المنتجة للبترول لن تقبل بوقف إمدادات نبتها ، وإذا كان على العرب أن يواصلوا القتال فإن البترول لابد أن يتدفق خصوصا إذا أمكن تخصيص جزء من موارده لدعم المعركة . وكانت هذه صيغة لحل وسط تلقفها الملك « فيصل » وجرى إقرارها في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم (أغسطس ١٩٦٧) حيث تعهدت الدول العربية المنتجة للبترول بأن تدفع مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه استرليني كل سنة دعما لدول المواجهة مع إسرائيل ، وهي في ذلك الوقت مصر ، وسوريا ، والأردن .

كانت هذه معارك ثلاث عبر فيها ظل البترول من بعيد ، أو قريب على ساحات الصراع .



ثم جاءت بعد ذلك ثلاث معارك يمكن وصفها بالفعل بأنها حروب البترول الثلاث التي يتحتم الوقوف طويلا أمام كل واحدة منها ، لأنها جميعا تمثل خطا متصلا في اتجاه ما وقع في الفترة من ٢ أغسطس ١٩٩٠ حتى أواخر فبراير ١٩٩١ - وإلى الآن ، وإلى مطالع القرن الواحد والعشرين :

● **أولها معركة ١٩٧٣** التي قام البترول فيها بدور شريك كبير للسياسة والسلاح ، والتي تجاسر فيها العرب بعد تردد على استعمال البترول كقوة رئيسية من قوى الصراع ضد مناصري إسرائيل ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية .

● **وثانيها هي الحرب العراقية - الإيرانية** التي دارت رحاها لمدة ثماني سنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ . وكان تأثير هذه الحرب في قضية البترول تأثيرا بعيد المدى ، ويكفي أنها دارت بين الدولة الثانية في إنتاج البترول في الشرق الأوسط (إيران) والدولة الثالثة (العراق)^(١) ، وأن تمويلها كان بعماد البترول على الناحيتين ، ثم إن أول أهداف كل طرف من طرفيها انصب على ضرب منابع البترول ومنشآته لدى الطرف الآخر . وأخيرا فإن هذه الحرب كانت هي الطرف الذي تحشدت فيه الأساطيل البحرية للغرب في منطقة الخليج .

● **وثالثها هي حرب الكويت ...** وهي في المحصلة النهائية قضية بترول الخليج .

كان الغرب دائما على استعداد للحرب من أجل تأمين بترول الشرق الأوسط . في البداية بسبب أهميته الاستراتيجية ، وفي النهاية لنفس هذه الأهمية الاستراتيجية مضافا إليها فوائضه . ولم يكن هذا سرا خافيا حتى على المعسكر الآخر الذي واجه الغرب بامتداد أربع حقب ، فقد كان الاتحاد السوفيتي يعترف للغرب بمصالحه البترولية ، ويدرك بغير لبس أن بترول الشرق الأوسط هو أحد الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي بالفعل إلى حرب نووية . وعندما وقعت ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق ، كان « جمال عبد الناصر » في يوجوسلافيا . وحين ذاع نبا قيام الثورة ، أقدم الرئيس الأمريكي وقتها « دوايت ايزنهاور » على إعلان حالة الطوارئ في القوات المسلحة الأمريكية . وأصدر أمره للأسطول الأمريكي السادس بالتوجه إلى الشواطئ اللبنانية ، وإنزال قواته إليها تحسبا لردود الفعل في ظرف اكفهر فيه المناخ الدولي فجأة . ووجد « جمال عبد الناصر » بمسئوليته القومية عن العمل العربي أيامها أن يستوثق من موقف الاتحاد السوفيتي حيال التطورات ، فقصده إلى موسكو قبل أن يعود إلى المنطقة . وفي موسكو كان له لقاء ممتد بطول ١٨ ساعة مع الزعيم السوفيتي « نيكيتا خروشوف » ، وكان الجزء الأكبر من المقابلة إلحاحا من « خروشوف » على « جمال عبد الناصر » بأن يفعل كل ما في وسعه لتهدئة الأمور في الشرق الأوسط . « فالثورة في العراق وهو منتج رئيسي للبترول ، استفزاز كاف ، وإذا لم يتدارك العرب آثاره بطمأنة الغرب على مصالحه البترولية ، فإن العواقب قد تكون

(١) العراق هي الدولة الثانية في إنتاج البترول ضمن مجموعة الدول العربية بعد السعودية ، وهي الثالثة ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط بعد السعودية وإيران .

خطيرة . « وكان ذلك هو نفس رأى « جمال عبد الناصر » ولكن سماعه بهذا التفصيل ، وبهذا الإلحاح من « خروشوف » كان إضافة مهمة ، وقد وصل « خروشوف » فى حديثه الصريح إلى حد أن قال : « جمال عبد الناصر » : « إننا لن نستطيع عمل أى شىء لمساندتكم إذا تأزمت الأمور بينكم ، وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، فأى تدخل من جانبنا قد يؤدى إلى حرب نووية لسنا على استعداد لمواجهة نتائجها » .



كانت الكويت درة ثمينة فى تاج البترول العربى ، وكانت هذه الدرّة لحقّب طويلاً فى حوزة بريطانيا التى كانت شديدة الحرص على الاستئثار بها إلى درجة من الحساسية عالية . وقبل إعلان استقلال الكويت كان السير « كولين كرو » - المسئول عن شئون الرعايا البريطانيين فى مصر أثناء قطع العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين فى أعقاب معركة السويس - يحاول قصارى جهده لإعادة العلاقات بين البلدين إلى حالتها الطبيعية .

وأثناء إحدى جلسات المفاوضات تقدم السير « كولين كرو » بطلب لفتح خمس قنصليات فى الجمهورية العربية المتحدة (التى كانت تضم مصر وسوريا) .

وطلب « كولين كرو » من مفاوضيه أن تكون القنصليات المطلوبة فى القاهرة والأسكندرية والسويس ودمشق وحلب .

وفوجيء السير « كولين كرو » بالمفاوض المصرى أمامه بطلب بدوره خمس قنصليات فى بريطانيا ، أو فى مناطق تسيطر هى عليها : لندن ، ولينبرول - ثم قنصلية فى دار السلام ، وقنصلية فى عدن ، وقنصلية فى الكويت ، وكان رد فعله السريع والتلقائى : « أنه أى مكان إلا الكويت ! »

لم تكن بريطانيا على استعداد حتى لرؤية قنصلية عربية فى الكويت .

ولعل خشية بريطانيا على الكويت كانت أكثر فى مواجهة العراق الذى اعتبر الكويت جزءاً من قضاء البصرة ، وأصر على هذا الاعتقاد على اختلاف العصور فى تاريخه الحديث من الملوك الهاشميين - إلى قادة الثورات والانقلابات من العسكريين - إلى الزعماء العقائديين لحزب البعث العربى . والشاهد أن الحرص البريطانى على الكويت كان إلى حد كبير جزءاً لا يتجزأ من اهتمام عام وعالمى بمنطقة الخليج التى انتقلت إليها بؤرة الصراع العالمى فى النصف الثانى من القرن العشرين ، بعد أن ظل هذا المركز حكراً لقناة السويس فى النصف الأول من هذا القرن .

وكانت أهمية قناة السويس أنها عقدة المواصلات البحرية والشريان الحيوى للسيطرة

الامبراطورية . وأما أهمية الخليج ، فقد تعدت ذلك وفاقته لأسباب عديدة أهمها أن البترول لم يجعل صراعات العالم حوله مسألة اتصالات أو مواصلات ، وإنما جعلها مسألة حياة أو موت للقوى الغالبة أو المطالبة بالغلبة .

وفي نفس الوقت ، فإن قناة السويس كانت تفقد أهميتها بسبب الغليان الذي أحدثته فوران حركة القومية العربية من حولها ، كما أن الدوران حولها عن طريق رأس الرجاء الصالح جعل تفاديا ممكنا .

وأما الخليج ، فقد كانت شطآنه لا تزال بعد هادئة ، يصل إليها غليان المنطقة من بعيد صدى يمكن استيعابه ، كما أن الدوران من حوله مستحيل لأنه بحر مغلق على نفسه . ثم ، وهذا هو الأهم ، فإن كنز البترول المحيط به يجعل من درره النفيسة كلها - تاجا لا بديل عنه لأى مطالب بسيادة العالم .



إن منطقة الخليج شهدت قبل آلاف السنين مولد وازدهار حضارات غابرة دفنتها رمال الصحراء . كما شهدت أحداثا كبرى غطت عليها رمال الزمان . كما عاشت أيام عز لم يبق لها من أثر بعد انهيار الخلافة العباسية إلا بقايا أساطير متناثرة فى قصص ألف ليلة وليلة عندما كانت البصرة بأمرائها وتجارها ، وجواربها ومغنيها - هى عاصمة الثراء والفن والترف على رأس الخليج .

لكن المنطقة بعد تلك الفترة المضيئة سقطت فى ظلام تحول إلى نوع من العزلة عن مجرى التاريخ العام ، إلى حد بدت فيه العزلة وكأنها نوع من الفراغ التاريخي والحضارى . ولم يكن ذلك دقيقا لأن المنطقة بموقعها بين حضارتين وأمتين (العرب والفرس) - كانت مستعصية على الفراغ وعلى العزلة ، خصوصا وأنها على طريق البحار من الشرق إلى الغرب وبالعكس ، فى مرحلة من التاريخ الانسانى كانت البحار فيها ساحة الصراع التجارى والجغرافى والعسكرى بين القوى المتنافسة فى العالم .

وعندما بدأ الغرب المسيحي (القرن الخامس عشر) يلتف حول القلب العربى الإسلامى ، كان الخليج بعيدا يواجه مصيره دون أن يلتفت إليه بالقدر الكافى أحد .

كان القلب العربي الإسلامي (مصر وسوريا) يقف حاجزا دون الغرب ، ودون تجارة الشرق ، وضاعف من فاعلية هذا الحاجز أن القلب العربي الإسلامي كان مرتكزا في الشرق على الدولة المغولية الإسلامية في الهند ، ومستندا في الغرب على الدولة - أو الدول - الإسلامية في الأندلس .

وحاول الغرب المسيحي في الحروب الصليبية كسر الحاجز عند القلب ، ولكنه فشل ، واستدار إلى الأطراف ، فإذا سقطت في يده أمكن تطويق القلب وكسر الحاجز وإزالته تماما .

وتحقق النجاح في الأندلس ، وبهذا النجاح تمكن الغرب المسيحي من ركوب البحر إلى الشرق بواسطة الطريق الجديد الذي فتحه « فاسكو داجاما » حول رأس الرجاء الصالح واصل إلى مشارف « كلكتا » على شواطئ البنغال .

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت دول الغرب تتسابق إلى نهب آسيا ونزح ثرواتها على نطاق واسع . بدأت البرتغال ، ثم لحقتها هولندا ، ثم فرنسا وبريطانيا .

وأست كل منها شركات للتجارة مع الشرق حمل معظمها اسم الهند بما له من سحر الأسطورة الشرقية المرصعة بالجواهر والمعطرة بالبخور ، فكانت هناك شركة الهند البرتغالية ، وشركة الهند الهولندية ، وشركة الهند الفرنسية ، وشركة الهند البريطانية .

وكانت الأساطيل الحربية للدول المعنية تمخر عباب البحار الجنوبية بحذاء السفن التجارية ، تسبقها أحيانا ، وتلحقها أحيانا أخرى .

واستطاعت بريطانيا أن تسبق الآخرين في تنظيم التجارة وتوفير الحماية ، وأنشأت تلك الظاهرة غير المسبوقة في التاريخ ، وهي ظاهرة حكومة الهند التي أصبحت معقل الامبراطورية ومركزا للنفوذ وللقرار السياسي لا يقل أهمية عن مركز لندن . فقد كانت طبيعة وسائل المواصلات في ذلك العصر ، وحجم الغنائم ، والمنافسة مع امبراطوريات أخرى طامعة - تفرض إعطاء « كلكتا » و « بومباي » و « دلهي » صلاحيات واسعة للتصرف دون انتظار أوامر من المركز الرئيسي بعيدا في الجزر البريطانية .

ومع اتساع المصالح وازدياد النفوذ بدأ التفكير مرة أخرى في الطريق البري عبر العالم العربي إلى الشرق ، وكان الدخول هذه المرة من الشرق إلى الغرب ، من الخليج وليس من البحر الأبيض . وبدأت أساطيل الغرب تظهر في الخليج ، قادمة من المحيط الهندي بنفس الترتيب : البرتغال فهولندا وفرنسا وبريطانيا . واستطاعت الامبراطورية العثمانية لفترة من الزمن أن تصد عن القلب العربي الإسلامي الذي انقضى فيه عهد المماليك العظام من أمثال « قطز » و « بيبرس » - لكن دولة الخلافة في استانبول اعترأها الوهن

ولم تعد حاميا ، وإنما تحولت إلى إرث يطمع فيه الآخرون وينازعونها الحق فيما يملك من الأقاليم في القلب العربي الإسلامي لدولة الخلافة ذاتها .

وكان العراق - بتركيته الشهيرة في التاريخ ، والتي تضم ولايات بغداد والموصل والبصرة - واحدا من أهم هذه الأقاليم ، وكانت بغداد هي مقر الوالي في العراق ، وكانت مسئوليته ممتدة إلى البصرة ، وبعد البصرة إلى ما وراءها جنوبا في الخليج ، وإلى حيث تستطيع قوته أن تمد سلطتها في عمق الصحارى . ولم يكن باقيا في هذه الصحارى إلا بعض قبائل « نجد » التي تصل إلى الشواطئ بين حين وآخر لتبادل منتجاتها مع التجار والصيادين الذين أنشأوا مراكز تجمع صغيرة عند نقاط متباعدة على شطآن الخليج تزورهم فيها أحيانا سفن قائمة من بحر العرب عبر مضيق « هرمز » تحمل إليهم بضائع يحتاجونها كالأقمشة والتوابل وغيرها .

كانت الكويت في ذلك الوقت ميناءً طبيعيا واسعا على رأس الخليج ، وكان من توابع ميناء البصرة ، واستخدم في بعض الأوقات بديلا له ، وقام بجوارحه مركز سكاني صغير ، وبنى فيه حصن أطلق عليه اسم « الكويت » تصغيرا لكلمة « الكوت » ، وهي تعنى الحصن أو نقطة المراقبة والدفاع .



كانت بريطانيا أشد وأقوى الطامعين في إرث الخلافة العثمانية وأهم ما فيه قلبه العربي الإسلامي من وادي الفرات إلى وادي النيل محفوقا بالشواطئ الشرقية للبحر الأبيض . وكانت حكومة الهند البريطانية هي التي بدأت تزحف بسلطتها أكثر من أى قوة أخرى بين القوى المتنافسة على تجارة الشرق وطرقها البحرية والبرية ، وكانت دعواها في ذلك الوقت تتمثل في مبدئين : حماية حرية التجارة أولا ، ثم مكافحة تجارة الرقيق والقرصنة ثانيا . وفي ظل هذين المبدئين تمكن الأسطول البريطاني من تدمير الملاحة التجارية العربية لبعض القبائل التي ظهر دورها في تجارة البحر ، وفي مقدمتها « القواسم » . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الامبراطورى اتصل الوكلاء البريطانيون ، وكان محتما أن يتصلوا ، بعدد من زعماء القبائل الظاهرة في « نجد » وشبه الحاكمة في صحاريها .

وكانت قبيلة « عنزة » واحدة من أقوى قبائل « نجد » ، وإليها تنتمي كل الأسر التي ظهرت فيما بعد وحكمت ، ووصل نفوذها إلى شطآن الخليج ومراكزها السكانية المتناثرة .

وكان فرع « العتوب » من قبيلة « عنزة » واحدا من أهم فروع هذه القبيلة ، وإليه ينتمي « آل الصباح » الذين حكموا الكويت فيما بعد . ولم ينشأ هذا الفرع في الكويت ، وإنما

ظهر في « نجد » وتبدى نشاطه مثل نشاطه غيره في الاغارة على طرق القوافل ، أو حمايتها بإتاوة حسب متغيرات الظروف .

وتشير دائرة المعارف الإسلامية^(٢) إلى أن فرع « الصباح » دخل في عراق مع غيره من فروع « العتوب » و « عنزة » ، وكان أن جرى إبعاده عن « نجد » ومطاردته خارجها ، فرحل بخيامه وأغنامه شمالا إلى منطقة « أم قصر » في العراق ، ولكنه هناك عاد يواصل غاراته على طرق القوافل ، مما دعا الحاكم باسم الخلافة في بغداد إلى طرد « آل الصباح » من « أم قصر » بسبب شكاوى الفلاحين وسكان القرى ، وكان الرحيل من « أم قصر » . ولكن الذين رحلوا لم يكن في مقدورهم أن يعودوا إلى « نجد » بسبب ثاراتهم القديمة هناك ، وتوقفوا في منتصف الطريق أمام الكويت .

وكانت الكويت قد برزت بسبب مينائها الطبيعي كواحد من مراكز التجارة البحرية على الطريق إلى فارس وإلى العراق ، وتكون فيها مجتمع من التجار كانت حياة معظمهم فوق السفن ، وكان قدرهم أن يتركوا عائلاتهم في الكويت ، وأن يذهب الرجال إلى البحر على سفن التجارة ، أو لصيد السمك أو اللؤلؤ . وفي ظرف الغياب وراء البحر فإن عائلات المسافرين (العوائل كما يسمونها) تحتاج إلى الحماية ، ووجد تجار الكويت أن « آل الصباح » يستطيعون القيام بهذا الدور مؤتمنين عليه ، وكان أن تم الاتفاق معهم والتراضي .

لم تكن الأسرة حاكمة بالمعنى المعروف ، ولكنها كانت مختارة لمهمة مقابل جزء معلوم من أرباح التجارة .



وفي ذلك الوقت كانت ردود فعل الصراع الكبير على مقادير الشرق الأوسط تصل إلى المنطقة وتؤثر فيها . ومن مفارقات التاريخ أن الصراع الذي جرى وانتهى بالحملة الفرنسية على مصر ، ثم الاحتلال البريطاني لها - ظهرت بوادره في الخليج .

ف عندما جاء « نابليون » إلى مصر - وهدفه النهائي هو الهند - كان من أول قراراته فيها إرسال مبعوث إلى مشايخ قبائل الخليج ووكلائهم في موانئه الصغيرة . وقد دعم خطوته تلك بأمر إلى قوات من الأسطول الفرنسي لشركة الهند الشرقية الفرنسية بأن ترسل بعض سفنها المزودة بمدافع كبيرة إلى منطقة الخليج . وكان الذي تولى مهمة صد هذه السفن عن

(٢) طبعة سنة ١٩٦٠ والصادرة عن جامعة « لندن » في هولندا ، وهي أهم مراكز الدراسات الإسلامية في أوروبا .

دخول الخليج أسطول بريطاني تتقدمه الفرقاطة "Sea Shore" - «شاطيء البحر» - المعقود لواء قيادتها للكابتين «نلسون» الذي قدر له فيما بعد أن يدمر أسطول «نابليون» في خليج «أبو قير» ثم يهزمه نهائياً في معركة «ترافلجار» (الطرف الأغر)، أي أن المباراة البحرية بين «نابليون» و«نلسون» بدأت أولاً أمام الكويت، ثم تفاقمت أمام الاسكندرية، ثم جرى حسمها قرب الشاطيء الأسباني على مرمى حجر من أوروبا!

وعلى الناحية العربية فإن المصائر اتحدت، فقد كان والى بغداد «سليمان» (باشا) هو الذي تولى في هذه الفترة جمع نصف مليون جنيه من الذهب لتمويل الحملة العثمانية التي كانت تريد إخراج «نابليون» من مصر.

ومما يلفت النظر أن أول إنذار تلقاه «محمد علي» (باشا) والى مصر الكبير من القوى الأجنبية التي ألققتها سياسته - هو الإنذار الذي وجهته إليه بريطانيا سنة ١٨٣٨ بأن يسحب الجيش المصري من الكويت. وكان هذا الجيش قد وصل إلى الكويت في إطار الحرب مع الوهابيين في «نجد»، وبقي هناك مدة أربع سنوات تشغله المخاطر التي تحوم حول الخليج والمطامع التي تتهدده، وقد أدرك «محمد علي» بحسه الاستراتيجي أن هناك صلة وثيقة بين ما يجري هناك في مياهه أمام الكويت، وما يجري هنا في البحر الأبيض أمام الاسكندرية.

ولم تكن بريطانيا على استعداد لتترك «محمد علي» لأفكاره وخططه، وكان أن وجهت إليه إنذاراً بالخروج من الخليج، وكانت تلك مقدمة للإنذار النهائي الذي تجمعت أوروبا فيه لكي تضرب هذا الحالم بتجديد شباب الخلافة، والتمطلع إلى عرشها - وتفرض عليه الاستسلام بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠.

إلى هذه الدرجة كان تداخل الصراعات على مشارف القرن التاسع عشر، وحتى نهايته. وقرب هذه النهاية طراً عنصران:

□ **العنصر الأول:** بؤادر احتمالات لظهور البترول في الخليج.

□ **والعنصر الثاني:** الانهيار الكامل لدولة الخلافة، وقيام كيانات عربية كبيرة تستعيد استقلالها من جديد بعد انقضاء عصر الخلافة.

وتعارض مطلب تأمين البترول للقوى الكبرى المتنافسة على الخليج بكل ما فيه، مع مطلب الكيانات السياسية العائدة، والتي تبدت نزعتها الطبيعية إلى تأكيد ولايتها على ما تعتبره إقليمها.

وكان هذا الصراع أشد ما يكون في الكويت.

وبدأت الحكومة الجديدة فى العراق تطالب ، وفى نفس الوقت فإن بريطانيا مضت ترسم الخرائط ، وكأنها تجرى بالخطوط والألوان على صفحات بيضاء ، أو صفراء بلون الرمال !

وكانت بداية العملية أن شيوخ القبائل النافذة فى المواقع الغنية ، أو المحتملة الغنى أصبحوا حكاما بمقتضى اتفاقيات قاموا بتوقيعها مع ممثلى حكومة الهند ووكلائها . وبمقتضى هذه الاتفاقيات التى تم توقيعها فى فترة الانتقال من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين تعهد الشيوخ بأن يوالوا من يوالى الامبراطورية البريطانية ، وأن يعادوا من يعادىها ، وألا يسمحوا بدخول قوة أجنبية أخرى إلى موانئهم وشواطئهم ، وألا يتنازلوا عن شىء من الأراضي التى وضعت تحت سلطتهم لأى طرف آخر مهما كان .

وكان بسط السيطرة على طرق التجارة إلى الشرق هو البداية ، وتلاه الصراع مع الدول الطامعة فى المستعمرات (وبينها فى ذلك الوقت روسيا وألمانيا أيضا) ، ثم أضيف إلى ذلك عنصر أكثر أهمية ، وأكثر اتصالا بالقرن العشرين ، وهو عنصر : البترول .

كان هذا العنصر الملتهب هو الذى راح يؤدى إلى توترات حادة ليس فقط بين القبائل التقليدية فى الخليج ، وبين الدول الجديدة الناشئة حوله - وإنما أيضا بين الشيوخ أنفسهم . فقد دبت الفرقة بينهم على تعيين حدودهم بعضهم مع بعض ، وفى مرات كثيرة جرى تخطيط الحدود بين المشيخات المختلفة على أساس روايات صيادين عن المواقع التى كانوا ينشرون فوقها شباك الصيد لتجف ، أو المواقع التى مشت فوقها قافلة جمال ، أو صدت عندها غارة بدو على مضرب خيام .

لم تكن المنطقة تعرف الحدود ، وكانت على حد تعبير « روبرت هى » المقيم البريطانى فيها أثناء الخمسينات : « بحار من الرمال تعبرها القوافل مثلما تعبر السفن بحار الماء ، دون أن تترك وراءها أثرا . »

ولم تكن فكرة الحدود من الأساس موجودة تفصل كيانا سياسيا عن كيان سياسى آخر . وكان الفصل فى المنازعات بين شيوخ القبائل من اختصاص حكومة الهند ومفوضها المقيم فى الخليج .^(٣)

وكان مفوض حكومة الهند فى الخليج « برسى كوكس » ، وهو وقتها ضابط برتبة ماجور ، هو الذى أمسك بقلمه الأحمر ، وجرى به على الخرائط خطوطا ليقول بعدها

(٣) الدكتورة ، روز مارى زحلان ، فى كتابها عن « صنع الدول الجديدة فى الخليج ، صفحة ١٧ .

للمشايع : « هذه هي حدودكم الجديدة » . ولم يكن بعضهم راضيا ، خصوصا في رسم الحدود بين الكويت والسعودية . وهنا خرج « برسي كوكس » باختراعه الشهير عن المناطق المتهدنة والمناطق المحايدة ، وغير ذلك من التعبيرات والاصطلاحات .

ووصلت الخلافات والصراعات بين المشايخ وضرورات احتوائها إلى درجة اقتضت أن يجيء نائب الملك في الهند ، اللورد « كيرزون » ، وأن يجمع المشايخ سنة ١٩٠٣ وأن يلقى فيهم خطابا يعتبر من المأثورات في أدب العصر الاستعماري . فقد قال اللورد « كيرزون » :^(٤)

● إن الحكومة البريطانية قامت خلال المائة سنة الماضية بإنشاء نظام لحفظ السلام العالمي ، وقد وافقتم على أحكامه . ونتيجة لهذا قامت بينكم وبين حكومة الهند علاقات ، وأصبحت بمقتضاه الحكومة البريطانية هي السيد والحامي في بلادكم . ولقد قمتم لها ولاءكم دون أية قوى أخرى . وفي بعض الأحيان أشعر أنكم تتعرضون لخطر النسيان . وربما يكون بينكم من يسأل نفسه لماذا تريد الحكومة البريطانية أن تمارس هذه الصلاحيات ؟ إن الجواب على هذا السؤال يظهر أمامكم إذا تذكرتم تاريخ بلادكم وتاريخ عائلاتكم وقارنتم بين ما كان وبين ما هو كائن اليوم . إن بريطانيا العظمى كانت هنا قبل أن تطل أى قوة أخرى على هذه المياه . ولقد كان كل شيء فوضى ، وكنا نحن الذين منحناكم نظاما . وكانت التجارة مهددة ، وكان أمن أسركم مهددا ، وكنا نحن الذين منحناكم الحماية . وهناك رعايا لصاحب الجلالة ملك بريطانيا على هذه الشواطئ يعيشون ويتاجرون . عليكم أن تتذكروا أن امبراطوريتنا الهندية العظمى تقع على مقربة منكم ، وواجبنا أن نحميها ، وأن نحميكم أنتم أيضا . إننا أنقذناكم جميعا من الإبادة على أيدي جيرانكم ، ونحن الذين فتحنا المسالك البحرية لسفن الأمم الأخرى كي تجيء إليكم هنا في سلام . إننا لم نغتصب أرضا لكم ، ولم ندمر سيادتكم ، وإنما حافظنا على ذلك كله ، ولا بد أن تدركوا أننا لا ننوي أن نضيع قرنا كاملا مكلفا من النصر والرخاء لأى سبب . ولن نترك هذه الصفحة من التاريخ لتطوى . إن أمن هذه المياه سوف تجرى المحافظة عليه ، واستقلالكم سوف يضمن طالما بقى نفوذ الحكومة البريطانية فوق أى نفوذ هنا . ●

وكان اللورد « كيرزون » ، في هذا الخطاب يستهدى بالمقولة الشهيرة المأثورة عن الملك « عبد العزيز آل سعود » ، التي وردت في حديثه مع الكاتب والرحالة اللبناني الشهير

(٤) مجموعة وثائق وزارة المستعمرات ، وقد توزعت بعد ذلك على عدد من الوزارات انتقلت إليها العلاقات مع المستعمرات السابقة . ونص هذا الخطاب للورد « كيرزون » ، منقول من مجموعة من هذه الوثائق نشرت في لندن سنة ١٩٧٥ بعنوان : « السياسة البريطانية في الخليج » .

« أمين الريحاني » (١٩٢١) والتي قال فيها « هؤلاء البدو لا يعرفون من الدنيا غير شيتين - سيف والذهب » . وفي حين أن خطاب اللورد « كيرزون » كان تلويحا بالسيف ، فإن الذهب كان حاضرا ، إذ أن الحكومة البريطانية كانت تعطى الملك « عبد العزيز » نفسه خمسة آلاف جنيه من الذهب كل سنة ، كما كان حاكم الكويت يتقاضى مبلغا أقل .

وكان الذهب الأصفر ظاهرا في ذلك الوقت ، لكن الذهب الأسود بدأ يصبح عنصرا أكبر وأخطر في مصائر الخليج منذ ذلك الوقت ، وحتى حرب البترول الكاملة الأولى سنة ١٩٧٣ .



كان استعمال البترول على أساس تجارى قد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر ، وكانت بداية استعماله التجارى كوقود للإضاءة . وعندما ظهرت بوادر اختراع محرك للاحتراق الداخلى أصبح البترول وقود كل حركة . وفي وقت مبكر اكتشف البريطانيون أهمية البترول في العصر الصناعى الجديد . وربما كان ذلك بين الأسباب التى دعت « ديزرائيلى » رئيس وزراء بريطانيا فى السبعينات من القرن الماضى إلى شراء حصة الخديوى « اسماعيل » فى شركة قناة السويس . فقد ظهرت فى ذلك الوقت احتمالات لشحن البترول داخل بعض أنواع من البواخر ، تطورت فيما بعد لتصبح الناقلات . وكان وسيط « ديزرائيلى » فى شراء الحصة المصرية فى شركة قناة السويس هو « روتشيلد » صاحب البيت المالى العتيد الذى كانت له مصالح وقتها فى بترول القوقاز ، وكان ذلك فى الواقع دافعه إلى تمويل الصفقة !^(٥)

كان البحث المحموم عن البترول قد أسفر فى نهاية القرن الماضى عن وجود ثلاثة مراكز رئيسية لانتاجه هى أمريكا الشمالية ، والقوقاز جنوب روسيا ، وجزر الهند الشرقية - اندونيسيا - التى كانت مستعمرة هولندية فى ذلك الوقت . وقبل أن تتطوى صفحة القرن التاسع عشر ليُطل القرن العشرون ، كانت الشواهد فى الشرق الأوسط ، وبالذات

(٥) كتاب ، الجائزة ، ١ ، دانييل بيرجين ، وهو واحد من أفضل وأكمل المراجع عن بترول الشرق الأوسط ، وقد نشرته دار « سيمون وشوستر » سنة ١٩٩١ .

على شطآن الخليج ، مشجعة . وكانت بريطانيا قد أعدت نفسها في هذه المنطقة وأمسكت في حزم بمقاييد الحكم ، ذلك أن مواقع البترول الأمريكية كانت تحت سيطرة الولايات المتحدة ، وهي الدولة التي راح نجمها يعلو في ذلك الوقت . كما أن القوقاز كان في ملكية امبراطور روسيا ، ثم إن اندونيسيا كانت في ملكية هولندا . وبالتالي بدت بريطانيا بعيدة عن المواقع الغالية الصانعة للقوة في القرن العشرين . ولقد تشجعت الحكومة البريطانية عندما تمكن « روتشيلد » من امتلاك حصة مؤثرة في شركة « شل » الهولندية التي تملك امتيازات النفط في اندونيسيا . ثم استغل وضعه في مجلس إدارة الشركة كأحد ملاكها ، وطالب بنقل حمايتها إلى الأسطول البريطاني قائلا : « إن العلم البريطاني أقوى من العلم الهولندي . وعلى البترول أن يجد لنفسه العلم الذي يحميه » . ومع سعادة الحكومة البريطانية بهذا الترتيب الذي أعطاهم نوعا من المشاركة في بترول اندونيسيا ، فإنها كانت مصرة على أن يكون لها بترولها الخاص الذي تملكه تماما بدون شريك . وزادت أهمية ذلك حينما تحول الأسطول البريطاني من استعمال الفحم إلى استعمال البترول سنة ١٩١٢ قبل الحرب العالمية الأولى بسنتين اثنتين . وكان « ونستون تشرشل » هو وزير البحرية وقتها الذي أشرف على هذا التحول الخطير ، وتسجل وثائق البحرية البريطانية خطابا قصيرا موجها منه إلى قائد الأسطول البريطاني اللورد « فيشر » جاء فيه :^(٦)

● عزيزي فيشر

ما هو مطلوب من الأسطول الآن ، وفي المدى المنظور هو ضمان وصول البترول إلى بريطانيا العظمى :

● رخيص في حالة السلام .

● مؤكد في حالة الحرب .

(امضاء)

● ونستون

كانت بريطانيا في ذلك الوقت قد حصلت على بترول إيران (« فارس ») وذلك عن طريق عقد وقعه « ويليام دارسي »^(٧) مع واحد من أواخر ملوك أسرة « كاجار » وهو الشاه « اسماعيل » ، وبمقتضاه أنشئت شركة البترول البريطانية - الفارسية . وفي اليوم الذي انتهت فيه الحرب العالمية الأولى كان اللورد « إدوارد جرای » وزير الخارجية البريطانية

(٦) محفوظات الامبرالية البريطانية - الصندوق الخاص بتحويل الأسطول البريطاني من الفحم إلى البترول . وهو صندوق يحتوي على ١١٧ ملفا من التقارير والمراسلات .

(٧) مغامر وممول بريطاني مولود في استراليا . وقد لعب دوراً كبيراً في عمليات بترول الشرق الاوسط .

يكتب مذكرة لمجلس الوزراء عن السياسة البريطانية بعد الحرب يقول فيها « إن سيادة بريطانيا في الخليج يجب أن تكون مؤكدة ، فهذه السيادة تساوى تماما قوة الأسطول البريطاني ، وقوة هذا الأسطول تعنى قوة بريطانيا » . وفي أثناء مناقشات مجلس الوزراء بعث « ونستون تشرشل » بمذكرة إلى المجلس يقول فيها « إن حكومة صاحب الجلالة يجب أن تتحسب وهى تفكر فى المستقبل وترتب له ، ذلك أنه قد يجيء يوم تصبح فيه منابع البترول المملوكة لنا يباع سخط علينا » . والغريب أن « ونستون تشرشل » كان هو بالضبط وزير المستعمرات الذى أوكلت إليه مهمة رسم الخرائط الجديدة فى المنطقة بما فيها خرائط الاستقلال ، وخرائط التقسيم ، وخرائط الانتداب ، وخرائط الحماية . وكان « تشرشل » فى ذلك الوقت هو صانع العروش فى المنطقة ، وكانت خريطة البترول واحتمالاته مصدر الوحي فيما فعل .



كان الاندفاع الأمريكى إلى عصر البترول أسرع . ففي الحقبة الثانية من القرن العشرين - على سبيل المثال - زاد عدد السيارات فى أمريكا من ١,٨ مليون سيارة سنة ١٩١٤ إلى ٩,٢ مليون سيارة سنة ١٩٢٠ . وبالطبع كانت هذه الحركة واحتمالاتها المتزايدة مع كل يوم تخلق طلبا على البترول يبدو بلا نهاية . وقد عبر الرئيس الأمريكى « وودرو ويلسون » عن ذلك بقوله « إننى أرى أن أمريكا وقعت فى غرام السيارة فى أول لحظة وقعت عينها عليها » ، وكانت الخطوة التالية بضرورات الأمور هى « خروج الولايات المتحدة من حدودها طلبا للبترول » . وفى مؤتمر « سان ريمو » سنة ١٩٢٠ ضغط « وودرو ويلسون » من أجل مشاركة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى بترول العراق الذى جرى وضعه تحت الانتداب البريطانى . ورفضت الحكومة البريطانية هذا الضغط رفضا قاطعا . وتسجل محاضر مؤتمر « سان ريمو » عبارة وردت فى رسالة من الرئيس الأمريكى إلى الحكومة البريطانية يقول فيها « إنكم تريدون ممارسة نوع من الاستعمار أصبح موضة قديمة . »

وبدأت الثلاثينات من هذا القرن ، وقد قررت الحكومة الأمريكية أن تعطى نفسها حق المنافسة على بترول الشرق الأوسط . وتمكن المليونير الأمريكى الشهير « ويليام ميلون » من عقد صفقة مع الشيخ « أحمد الجابر الصباح » شيخ الكويت فى ذلك الوقت . كان الشيخ « أحمد » غاضبا على الشركات البريطانية ، لأن الشركات البريطانية عثرت على البترول فى البحرين قبل العثور عليه فى الكويت . وقال الشيخ « أحمد » لرئيس مجلس إدارة شركة شل (طبقا لوثائق هذه الشركة) : « إن ظهور البترول فى البحرين قبل ظهوره فى الكويت طعنة خنجر فى قلبى . . كان الشيخ متلهفا للبترول لأن موارد بلده فى ذلك

الوقت تدنت فجأة بسبب نجاح « ميكي موتو » الياباني في التوصل إلى تربية اللؤلؤ صناعيا في مزارع بحرية خاصة ، وكان صيد اللؤلؤ الطبيعي أيامها أهم مصادر الدخل في الكويت . وقد حاولت بريطانيا أن تمنع هذه الصفقة بين الشيخ « أحمد » و « ميللون » مالك شركة « جولف » ، ولكن الحكومة البريطانية كانت قد تأخرت ، وكان عليها أن تقع بنصف بتترول الكويت الذي كانت تحسبه ملكا خالصا لها . وقد أبدى المقيم البريطاني في الكويت وقتها أسفه على ما جرى في تقرير ختمه بقوله « إن ميللون اغتصب بتترول الكويت بوضع اليد » !

وفي سنة ١٩٣٣ سارعت شركة شل البريطانية إلى الاتفاق مع الملك « عبد العزيز آل سعود » قبل أن يصل الأمريكيان . وكانت الدفعة الأولى التي تقاضاها الملك هي ٣٠ ألف جنيه استرليني بصفة قرض ، و ٥ آلاف جنيه استرليني بصفة حقوق عن السنة الأولى من عقد الامتياز . ولكن احتمالات البترول في السعودية استعصت على فرق البحث والاستكشاف التابعة لشركة شل . وكان أحد مهندسيها الجيولوجيين ، وهو سويسرى اسمه « كادمان » ، قد كتب تقريرا يقول فيه إنه يشك في احتمالات وجود أى بتترول له قيمة في السعودية . وبدأت شركة شل تفكر في الانسحاب من السعودية ، وكتب رئيسها إلى مجلس إدارتها تقريرا يزكى فيه فكرة الانسحاب بناء على ثلاثة أسباب محددة : « إن طلبات الملك المالية كثيرة - إن بريطانيا لديها الكثير من بتترول الشرق الأوسط على أى حال (فى العراق وإيران) - وإن النفوذ السياسى البريطانى فى العالم العربى قادر فى أى وقت على أن يعود ، ويطلب بما يشاء . »

وكانت نذر الحرب العالمية الثانية قد بدأت تلوح فى آفاق العالم مع صعود نجم « هتلر » فى ألمانيا ، وتحالفه مع « موسولنى » .

كانت أهم المعارك والتحركات فى الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء والمحور من إملاء البترول ، فهو وحده كان أعظم ماريشالات تلك الحرب ومصمى استراتيجياتها .

إن « هتلر » كسر معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء بينه وبين « ستالين » لأنه كان يريد بتترول الفوقاز . قبلها كان قد دخل رومانيا ، وخاض فى عمق البلقان جريا وراء البترول الرومانى .

ثم إن الجنرال « توجو » رئيس وزراء اليابان فى الحرب بادر إلى مهاجمة الولايات المتحدة فى « بيرل هاربر » ابتداء لشدة حاجة « اليابان » إلى بتترول « اندونيسيا » .

ولقد خسر الماريشال « روميل » قائد الفيلق الأفريقى الألمانى - كل أفريقيا بسبب

حصار البترول الذى ضرب عليه ، وركز على ناقلاته العابرة إليه (أثناء معركة العلمين) من أوروبا إلى أفريقيا .

كذلك استمات الحلفاء فى الدفاع عن مصر ، وعن قناة السويس لأنه من ورائها يصبح الخليج مفتوحا على الآخر بكل موارده البترولية أمام ألمانيا .

وبعد الحرب العالمية الثانية خرجت الولايات المتحدة من ميادين القتال ، وهى القوة العالمية الأولى باعتبارها صاحبة أكبر نصيب فى جهد الحلفاء لكسب الحرب . ولم يكن الأمر أمر سلاحها المتقدم ، ولا إنتاجها الصناعى الضخم ، ولا أموالها الطائلة فقط - ولكن قبل هذا كله كان السبب هو بترولها . كانت الطرق قد انقطعت بين بترول الشرق الأوسط (فى إيران والعراق) وبين ميادين الصراع فى أوروبا ، ولم يكن بترول الخليج قد دخل مجال الانتاج بعد ، وأصبح البترول الأمريكى هو عصب الحرب ووقود آتيا الجبارة . وتظهر حقائق الحرب العالمية الثانية أن المعارك التى دارت فى أوروبا لتحقيق النصر النهائى ضد النازية اعتمدت بحجم ٩١% على بترول أمريكى زحفت به الدبابات ، وانطلقت المدافع ، وحلقت الطائرات ، وتحركت الأساطيل . وكان هذا عبئا كبيرا على الموارد الأمريكية التى كانت قبل الحرب متخوفة بالفعل من الضغط الشديد على مخزوناتنا وعلى احتياطياتنا ، وقد أحست أن ضرورات الاقتصاد والأمن تحتم عليها الآن أن تبدأ زحفا منظما على موارد البترول وراء البحار .



كان « هارولد ايكس » وزير الداخلية الأمريكى والمسئول عن شئون البترول ، هو الذى وقف سنة ١٩٤٣ ، والحرب العالمية مازالت دائرة - يلفت نظر الرئيس الأمريكى « فرانكلين روزفلت » إلى أن البترول سلعة استراتيجية : « حيوية فى الحرب ، وضرورية فى السلام ، ولازمة للنفوذ العالمى » - كما جاء فى نص تقريره لـ « روزفلت » . ثم يضيف « ايكس » إلى ذلك قوله : « الولايات المتحدة مهددة بأن تتحول لمستورد للبترول ، وعليها أن تستعد لهذا الوضع » .

ويروى « هارولد ايكس » فى مذكراته أنه وكبار مستشارى « روزفلت » كانوا يجلسون فى البيت الأبيض ساعات يناقشون عالم ما بعد الحرب . ومضى يقول : « كنا نضع البوصلة على أى موقع فوق مائدة الاجتماع ، وحيثما وضعناها فإن إبرتها كانت تنفخ تلقائيا إلى ناحية الشرق الأوسط » .

ومضى « روزفلت » يضغط على « تشرشل » من أجل نصيب أمريكى كبير فى بترول الشرق الأوسط . وكان « تشرشل » يحاول أن يقاوم ، وكانت المقاومة غير مجدية

لأن « روزفلت » كان أيضا مصمما ، وكانت بريطانيا هي الطرف الأضعف . واحتج اللورد « بيغر بروك » وهو وقتها عضو في وزارة الحرب مع « تشرشل » ، وكتب له مذكرة يقول فيها : « إن حقنا في بترول الشرق الأوسط هو الشيء الوحيد الذى تبقى لنا كقوة عظمى ، ويجب أن نمنع الولايات المتحدة من الاستيلاء عليه . » ورد عليه « تشرشل » فى مذكرة قصيرة يقول فيها : « إننى أفهمك ، ولكنى أخشى أن عالم ما بعد الحرب قد ينهار إذا دخلناه ونحن فى معركة مع الأمريكان حول البترول » .

ويبعث « روزفلت » بلجنة رئاسية خاصة لزيارة الشرق الأوسط ، وتقوم اللجنة الرئاسية بزيارة إيران والسعودية والكويت والبحرين وقطر ، وتعود لتقدم للرئيس تقريرا يبدأ بالعبارة التالية : « إن بترول الشرق الأوسط هو أعظم كنز تركته الطبيعة للتاريخ ، والتأثير الاقتصادى والسياسى لهذا الكنز سوف يكون فادحا . ويجلس « جيمس بيرنز » وهو وقتها وزير للخارجية ، يسأل « روزفلت » مباشرة : « سيادة الرئيس ، ما هى الحصة التى ينبغى أن تسيطر عليها الحكومة الأمريكية من بترول الشرق الأوسط ؟ » ويسكت « روزفلت » ويروح يفكر صامتا ، ويطلب التفكير لعدة دقائق طبقا لرواية « جيمس بيرنز » ، وأخيرا يقول موجهها كلامه لوزير خارجيته : « جيم ... لا أقل من ١٠٠٪ » . ويسارع « هارولد ايكس » بعدها ويكتب لـ « روزفلت » يقول له « إن الشرق الأوسط مجرة كونية هائلة من حقول البترول لا يعرف أحد لها نظيرا فى الدنيا » . ثم يضيف « إن السعودية هى بمثابة الشمس فى هذه المجرة ، فهى أكبر بئر بترول فى الشرق الأوسط ، والظروف فيها الآن مناسبة ، وملكها ابن سعود يريد شيئين : مالا يصرف منه ، وضمانا يكفل استمرار العرش فى أسرته . ويجب أن تكون الولايات المتحدة هى التى تمنحه المطلوبين » .

وتحصل الولايات المتحدة على بترول السعودية بموجب اتفاق مع الملك « عبد العزيز » ، وقعه الملك مع مجموعة « أرامكو » المكونة من أربع شركات هى : « نيوجيرسى » و « سوكونى » و « سوكال » و « تكساكو » بنسبة ٢٥٪ لكل منها - ١٠٠٪ لأمريكا . وكان « روزفلت » هو الذى مهد بنفسه للاتفاق مع الملك « عبد العزيز » أثناء اجتماع رتب بينهما على ظهر الطراد الأمريكى « كوينسى » فى مياه البحيرات المرة وسط قناة السويس . وطار « ونستون تشرشل » رئيس وزراء بريطانيا ليلحق بالملك « عبد العزيز » فى مصر لعله يعرقل الاتفاق ، ولحقه فعلا فى الفيوم ، ولم يسمع منه إجابة نافعة . وحين عاد « نشرشل » إلى لندن لأمه بعض وزرائه على أنه لم يقدم للملك أثناء لقائه به هدية طبقا لما تقضى به التقاليد العربية فى رأيهم ، فى حين أن الملك قدم له مجموعة من المجوهرات هدية لأسرته . واحتار « تشرشل » ماذا يفعل ، فلم يكن تحت تصرفه فى رئاسة مجلس الوزراء البريطانى أى اعتماد للهدايا ، وكان الحل الذى وجده هو أن يكلف

مكتبه ببيع المجوهرات التي أهداها الملك إليه ، ثم تشتري سيارة من طراز « رولز رويس » بمبلغ ٩٠٠ جنيه استرليني وترسل هدية منه لملك السعودية .

وعندما بدأت الولايات المتحدة في مشروع « مارشال » لإعادة الحياة لأوروبا المحررة والمدمرة بعد الحرب - كان البترول العربي بالتحديد هو البند الرئيسي في مشروع « مارشال » ، فقد كان الهدف الاستراتيجي للمشروع أن يتحول اقتصاد أوروبا الجديد من اقتصاد فحم إلى اقتصاد بترول . ويمكن تقدير أثر بترول الشرق الأوسط في حقيقة أنه في بداية مشروع « مارشال » سنة ١٩٤٦ ، كانت أوروبا تعتمد على البترول الأمريكي بنسبة ٧٧٪ من احتياجاتها . وبعد خمس سنوات ، أي في سنة ١٩٥١ ، كانت أوروبا تعتمد على بترول الشرق الأوسط بنسبة ٨٠٪ من استهلاكها .

ثم انتهزت الولايات المتحدة فرصة أزمة إيران (١٩٥١ - ١٩٥٣) وتدخلت فيها بتدبير انقلاب ضد الدكتور « محمد مصدق » ، وحققت لنفسها هدف السيطرة على البترول الإيراني ، وبذلك أحكمت قبضتها على بترول الشرق الأوسط كله من العراق إلى إيران ، ومن الخليج إلى السعودية .



وأصبحت الشركات الأمريكية في المنطقة عمالقة بترول وسياسة في نفس الوقت . وقد تجلى ذلك في تشكيل مجالس إدارتها التي عينت بمجموعات من كبار المسؤولين السابقين في وزارة الدفاع ، وهيئة أركان الحرب المشتركة والمخابرات المركزية ووزارتي الخزانة والطاقة . ذلك بالطبع إلى جانب مجموعات من رجال البترول في تكساس وأساطين البنوك في نيويورك .

وهكذا تداخلت السياسة والبترول في كل عناصر القرار في الولايات المتحدة الأمريكية .

وكان حجم هذه الشركات الأمريكية وامكانياتها الاقتصادية والمالية خرافيا . فقد سيطرت على كل عمليات الانتاج والتكرير والنقل والتوزيع ، وأعطت لنفسها مرونة في التصرف ، فبكل تلك الموارد الاقتصادية تحت أمرتها أصبح في مقدورها أن تعاقب دولة بتخفيض انتاجها ومن ثم دخلها ، وهي واثقة من أنها تستطيع زيادة الضخ في بلد آخر ، والمحافظة بالتالي على مستوى أرباحها . وقد كان ذلك هو ما حدث بالضبط أثناء أزمة إيران ، وأدى إلى إفلاسها تمهيدا للانقلاب من الداخل على حكومة « مصدق » تنفيذا للخطة المشهورة باسم « اجاكس » . وقد استطاعت هذه الشركات بفضل هذا النوع من القوة والمرونة أن تحقق لنفسها أرباحا خيالية . فقد كان دخل « أرامكو » على سبيل المثال من

البتترول يزيد ثلاث مرات على دخل المملكة السعودية ، وهي المالك الأصلي لهذا البترول . ومثال آخر ، فإن ميزانية شركة البترول الإيرانية البريطانية لسنة ١٩٥٠ أظهرت أن الشركة حققت أرباحا مقدارها ٢٥٠ مليون جنيه استرليني ، بينما كان النصيب الذي حصلت عليه الحكومة الإيرانية ٩٠ مليون جنيه فقط .



في الفترة ما بين ١٩٤٨ إلى ١٩٧٢ زاد إنتاج بترول الشرق الأوسط بنسبة ١٥٠٠ في المائة .

وفي هذه الفترة كانت بعض الدول الأوروبية الكبرى تحاول الإفلات من القبضة الأمريكية القوية في مجال السيطرة على بترول الشرق الأوسط .

حاولت إيطاليا عن طريق إنشاء مؤسسة « اينى » ، لكن « انريكو ماتيه » رئيس مجلس إدارة « اينى » لقي مصرعه في حادث طائرة غامض - وتعطلت مشروعات إيطاليا .

وحاول الجنرال « شارل ديغول » في بداية الستينات ، وقال مرة في اجتماع لمجلس وزرائه : « لا أريد لفرنسا أن تعتمد في بترولها على بقالين يبيعونه لها . وإذا كان لفرنسا أن تبقى عظيمة كما هي ، فعليها أن تجد لنفسها بترولاً يكون تحت سيطرتها الكاملة » .

وجربت الدول المنتجة للبتترول ذاتها أن تزيد دورها في المشاركة في عمليات البترول ، وكان قائد المحاولة « بيريز ألفونسو » وزير خارجية فنزويلا ، و « عبد الله الطريقي » وزير البترول السعودى . وتقدم « بيريز ألفونسو » بفكرة إنشاء منظمة تنسق جهود الدول المصدرة للبتترول . وجرى اجتماع لهذا الغرض في بغداد يوم ٩ سبتمبر ١٩٦٠ . وبدأت عملية إنشاء مؤسسة « أوبك » . وكان « عبد الله الطريقي » يقول « إن البترول مورد قابل للنفاد ، ودخولنا منه تتبدد ، وفرصة التنمية تضع . » - لكن « أوبك » لم تستطع أن تؤكد نفسها لعدة أسباب ، منها الخلافات بين المنتجين في أمريكا اللاتينية والمنتجين العرب ، كما أن العلاقات كانت متوترة باستمرار بين « فيصل » ملك السعودية ، و « محمد رضا بهلوى » شاه إيران ، ثم إن الشركات راحت تهدد الطرفين بالبحث والتنقيب في مواقع أخرى . وقد كانت تلك هي الفترة التي شهدت اكتشاف البترول في ليبيا والنيجر

والجزائر . ولم تكن القبضة الأمريكية تخف عن البترول ، وإنما كانت تزداد ، ولم يعد منتجو البترول هم فقط الذين وقعوا في قبضتها ، وإنما وقع في قبضتها بعدهم كبار مستهلكي البترول .

- كان استهلاك البترول يتصاعد بطريقة مريعة في كل مكان في العالم : في الولايات المتحدة الأمريكية زاد استهلاك البترول في الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٧٢ - ثلاث مرات . فقد ارتفع من ٥,٨ مليون برميل في اليوم إلى ١٦,٤ مليون برميل في اليوم .
- وفي نفس الفترة زاد استهلاك البترول في أوروبا الغربية ١٥ مرة . فقد ارتفع من ٩٧٠ ألف برميل يوميا إلى ١٤,١ مليون برميل يوميا .
- وفي نفس الفترة في اليابان زاد استهلاك البترول ١٣٧ مرة . فقد ارتفع من ٣٢ ألف برميل يوميا إلى ٤ ملايين برميل يوميا .

وهكذا في بداية السبعينات ، فإن البترول ، منتجوه ومستهلكوه على حد سواء ، كانوا بالكامل تحت السيطرة الأمريكية ، فيما عدا بريطانيا التي قنعت في النهاية بدور الشريك الصغير وراء العملاق الأمريكي الكبير .



وسنة ١٩٧٣ كان الرئيس « أنور السادات » يعد لحرب أكتوبر ، وبين أهم خطط الحرب - على الجانب السياسي - جرى التفكير في الدور الذي يمكن أن يؤديه البترول العربي في المعركة .^(٨)

(٨) كانت قضية استعمال البترول كسلاح في معركة أكتوبر ضمن المسؤوليات التي عهد بها الرئيس ، أنور السادات ، إلى في الجانب السياسي من الإعداد للمعركة . وقد استأذنته أن أستعين في موضوع البحث بوحدة البترول في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في « الأهرام » ، (وكنت رئيسا لتحريره ومجلس إدارته في ذلك الوقت) . وكان رئيس وحدة الطاقة في المركز في تلك الأيام هو الدكتور ، مصطفى خليل ، الذي كان نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمواصلات ثم للصناعة ، ثم ترك الوزارة وقبل مشكورا دعوة منى للانضمام إلى أسرة « الأهرام » . وقد التقيت مع الدكتور ، مصطفى خليل ، صباح يوم ٢٨ أغسطس ١٩٧٣ ، وناقشنا احتمالات استعمال البترول في أي معركة مقبلة مناقشة معمقة وتفصيلية . وكان الدكتور ، مصطفى خليل ، هو الذي أعد تصورا كاملا لمواجهة هذه الاحتمالات ، قدمته إلى الرئيس ، السادات ، يوم ٣٠ سبتمبر . وكان التقرير من ست صفحات .

وكان الرئيس « السادات » يعتقد دواما بقدرته على إقناع الملك « فيصل » بأهمية قيام البترول العربى بدور فى معركة العرب ، لكن الملك « فيصل » لم يكن مقتنعا فى البداية بأن للبترول دورا . كان رأيه أن البترول مورد لدخل ، وليس سلاحا لحرب . وفى الشهور الأولى من سنة ١٩٧٣ كان الرئيس « السادات » يواصل محاولته ، وكان الملك ما زال عند موقفه . وفى مايو من تلك السنة وقعت مفاجأة ، فقد أعلن الرئيس « نيكسون » تخفيض قيمة الدولار بنسبة ١٥ ٪ ، فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تضغط فى اتجاه زيادة الانتاج فى السعودية (وبالفعل زاد انتاج البترول فى المملكة من يوليو ١٩٧٢ إلى يوليو ١٩٧٣ ، من ٥,٤ مليون برميل يوميا إلى ٨,٤ مليون برميل يوميا) - وكانت الولايات المتحدة تدفع بالدولار طبعاً .

كان الملك « فيصل » يشعر بالضيق من تخفيض الدولار الذى كان يحتوى كل دخل السعودية ، كما يحتوى كل فوائدها . وكان تعليقه فى هذه الفترة أمام رؤساء مجالس إدارة شركات « ارامكو » : « ما فائدة أن ننتج أكثر ، وأن نبيع أكثر ، وأن نقبض أوراقا يمكن تخفيض قيمتها فجأة بقرار لا يؤخذ رأينا فيه ؟ » وبدأ الملك يصبح أكثر استعدادا لسبام الحاح الرئيس « السادات » عليه .

وفى مايو ١٩٧٣ اجتمع الملك « فيصل » فى جنيف التى توقف فيها ضمن رحلة رسمية قام بها إلى فرنسا - برؤساء مجالس إدارة شركات « ارامكو » ، وبدأ لأول مرة يلمح أمامهم إلى الارتباط ما بين البترول ، وما بين أزمة الشرق الأوسط . وقد بدأ حديثه معهم بقوله : « نعم .. نحن أصدقاء الولايات المتحدة ، ولكن من المهم أن تثبت لنا الولايات المتحدة بدورها وبسياستها معنا أنها حريصة على علاقتها بنا أيضا » . ثم استطرد الملك يقول : « قبل مجيئى إلى جنيف مررت بالقاهرة ، ولقيت الرئيس « السادات » وكان محبطا جدا من الانحياز الأمريكى لإسرائيل ، والسعودية لا تريد أن تنعزل عن الموقف العربى العام ، ولذلك فأنا أرجوكم أن تساعدونى بما لكم من نفوذ فى البيت الأبيض وفى الكونجرس » .

وبالفعل فإن شركات « ارامكو » بدأت القيام بحملة منظمة عن طريق الصحافة ، وعن طريق الاتصالات المباشرة بالبيت الأبيض . وتضايق « هنرى كيسنجر » الذى كان على وشك أن ينتقل من البيت الأبيض كمستشار للأمن القومى للرئيس ، إلى منصب وزير الخارجية - وقام بدعوة عدد من رؤساء مجالس إدارة شركات البترول الكبرى ، وطلب إليهم تهدئة أعصابهم لأن الطريقة التى يتصرفون بها لا موجب لها من الحقائق السياسية .



ويوم ٢٣ أغسطس ١٩٧٣ كان الرئيس « السادات » فى زيارة للسعودية ، وهناك قال للملك « فيصل » : « إنه يريد أن يشهده على أنه حاول كل ما فى وسعه مع الولايات المتحدة من أجل حل سلمى ، ولم تجد جهوده صدق ، وأنه الآن لا يجد أمامه مخرجا غير القتال » . ثم تطرق الرئيس « السادات » إلى موضوع الدور الذى يمكن أن يقوم به البترول فى المعركة . وكان الملك « فيصل » يبدو لأول مرة مترددا كأنه يزن الأمور فى فكره قبل أن يحدد موقفه . وكان رأيه فى النهاية يرتكز على نقطتين :

« • إن أمرا من هذا النوع يجب أن يكون سرا لا يعلم به أحد ، فلو تسرب من هذا الأمر شيء لفسد بسبب ضياع عنصر المفاجأة من ناحية ، وبسبب الضغوط التى يمكن أن يتعرض لها قبل الأوان من ناحية أخرى .

• وكان الشرط الثانى للملك أن تكون هناك معركة جدية تستغرق وقتا كافيا ، لأن استخدام البترول فى المعركة يحتاج إلى أيام قبل أن يوضع موضع التنفيذ . فلو كانت المعركة القادمة مسألة أيام قليلة ، فإن الأمور قد تحسم قبل أن تتاح الفرصة لسلاح البترول يؤدى دوره . »

ثم كان السؤال الثانى للملك « فيصل » موجها للرئيس « السادات » :

- « هل لديكم أفكار عن الطريقة التى يمكن بها استخدام البترول كسلاح فى المعركة ؟ »

وكان رد الرئيس « السادات » بأنه « هذه اللحظة لا يملك اقتراحات محددة ، فهو لا يتجاسر على بحث الموضوع حتى يتأكد من قبول الملك للمبدأ . ثم إنه يشارك الملك فى أن السرية واجبة . »



ويوم ٦ أكتوبر الساعة الثانية بعد الظهر بدأت المعركة . وفى ساعات قليلة كان الجيش المصرى قد تمكن من عبور قناة السويس ، كما أن الجيش السورى كان قد تمكن من اقتحام المواقع الإسرائيلية زاحفا على هضبة الجولان ومهددا باختراق الجبهة كلها نازلا إلى سهول الجليل الأعلى . واحتدمت المعارك وانقلبت الموازين فى المنطقة ، وبين يوم وليلة أصبح الرأى العام العربى قوة ضغط هائلة تلح على دخول البترول فى المعركة . وبعث الرئيس « السادات » يوم ١١ أكتوبر برسالة إلى الملك « فيصل » من بضع كلمات تقول « أنجز هر ما وعد » . وبعث الملك « فيصل » فى نفس اليوم برسالة للرئيس الأمريكى « نيكسون » يلفت نظره إلى خطورة الموقف وإلى تزايد الضغوط الشعبية فى العالم العربى عليه . وعاد الرئيس « السادات » يتصل بالملك « فيصل » الذى رد عليه

برسالة يقول فيها « إنه في انتظار رد من الرئيس « نيكسون » ، وبعد وصول هذا الرد سوف يكون مستعدا للتصرف على النحو الملائم . »

وتصادف في ذلك الوقت أن كان هناك اجتماع مشترك يضم أعضاء « الأوبك » مع رؤساء مجالس إدارات شركات البترول الكبرى في العالم . وكانت الضغوط المتصاعدة في الشرق الأوسط محسوسة بدرجة مؤثرة في فيينا حيث انعقد الاجتماع المشترك بين « الأوبك » والشركات .

وبدأ وزراء « الأوبك » ينتهزون الفرصة لطلب زيادة الأسعار ، وفي مناخ العصيبة والتوتر عرضت الشركات أن تدفع ١٥٪ أكثر من سعر كل برميل ، متصورة بذلك أنها تعوض نسبة تخفيض الدولار . ورفض وزراء « الأوبك » ، وكان تعليق الوزير الإيراني « اموزيجار » ساخرا حين نظر إلى ممثلي الشركات على الناحية الأخرى من المائدة وقال : « إن ما تقولونه يدعو إلى الضحك ، ولو أنكم قلتم بزيادة ١٠٠٪ لجاز لنا أن نفكر !! - وانتهى الاجتماع بالغسل يوم ١٤ أكتوبر ، وأعلن وزراء « الأوبك » أنهم عائدون إلى الاجتماع في الكويت يوم ١٧ أكتوبر لكي يبحثوا عواقب الوضع الخطير في الشرق الأوسط على عملية البترول كلها .^(٩)

وفي نفس هذا اليوم المحدد - ١٧ أكتوبر - دعا الرئيس « نيكسون » أربعة من وزراء الخارجية العرب يتقدمهم السيد « عمر السقاف » وزير الخارجية السعودي بالنيابة ، وأبلغهم أنه كلف « هنري كيسنجر » بأن يتولى حل الموقف الناشئ عن الحرب ، وعن أزمة الشرق الأوسط كلها . وأحس « نيكسون » أن الوزراء العرب في دهشة من اختياره ، فاستدرك يقول لهم : « قد يخطر على بال البعض منكم أن « هنري » يهودي ، وذلك صحيح ، ولكن تذكروا أنه أمريكي أولا ، وسوف يتصرف في الأزمة وفق تعليماتي . - وكان « نيكسون » واهما لأن فضيحة « ووترجيت » كانت تقترب منه في ذلك الوقت ، وتؤثر على سلطاته بما فيها تعليماته .

واجتمع وزراء « الأوبك » في الكويت يوم ١٧ أكتوبر (نفس اليوم) وكان قرارهم بشأن الدور الذي يمكن للبترول العربي أن يؤديه في المعركة هو خفض إنتاجه بنسبة ٥٪ كل شهر على أساس معدلات شهر سبتمبر - ابتداء من ٥ سبتمبر . ثم أن يطبق حظر

(٩) في يوم ١٦ أكتوبر ، استدعى الرئيس . السادات . لمقابلته المهندس . سيد مرعي . وسلمه التقرير الذي أعده الدكتور . مصطفى خليل . في إطار عمله في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ الأهرام . ، وكلفه بأن يحمله للملك ، فيصل ، في الرياض لكي تكون أية أفكار فيه تحت تصرفه قبل موعد اجتماع وزراء بترول ، الأوبك . .

بترولى على بعض الدول ، وبالتحديد على الولايات المتحدة وهولندا . وكان القرار صدمة . وكانت الصدمة أشد ما تكون وطأة على « هنرى كيسنجر » بالذات الذى كان رأيه أن الإجراء العربى ابتزاز سياسى للولايات المتحدة يصل لدرجة الحرب ، وأن النظام العالمى مهدد بالانهيار .

كان الرأى العام الأمريكى يعيش حتى تلك اللحظة مع حلم أو ظن أن السيطرة الأمريكية على موارد البترول كاملة ، وكانت اليقظة على قرار يفرض حظرا كاملا على تصدير البترول العربى إلى أمريكا . وفى يوم ٢١ أكتوبر اجتمع السيد « زكى اليمانى » وزير البترول السعودى مع « فرانك يونجرز » رئيس مجلس إدارة « ارامكو » ، وخطر لـ « اليمانى » أن يسأله « هل أنت مندهش من قرار الحظر ؟ » وكان رد « يونجرز » : « إننى مذهول » . وكان ذلك الذهول ظاهرة عامة على مستوى العالم ، فقد اخفت من السوق على الفور خمسة ملايين برميل من البترول يوميا . وبدأت دول مثل اليابان تهدد بالخروج من التنظيم الدولى لموارد البترول الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة . وقال « تاكيو ميكى » نائب رئيس وزراء اليابان وقتها ورئيس الوزراء فيما بعد : « لقد ثبت لدينا الآن أن الحصول على البترول لم يعد مسألة مال ، ولكن مسألة سياسة ، ولا بد لليابان أن تؤقلم نفسها على الوضع الجديد » . ثم حمل « تاكيو ميكى » حقائبه فى رحلة للشرق الأوسط بادئا بزيارة مصر شارحا سياسة اليابان الودية تجاه القضايا العربية . وفى باريس كان الرئيس « جورج بومبيدو » يقول لـ « هنرى كيسنجر » : « كفوا عن التلاعب بنا . فأنتم تستوردون ١٠٪ فقط من استهلاككم من مصادر عربية ، وأما فرنسا فإنها تعتمد على البترول العربى بنسبة مائة فى المائة » . وكان « هنرى كيسنجر » فى حالة هياج وغضب وتصميم .



ومع تطورات الموقف فى الشرق الأوسط حتى وقف إطلاق النار يوم ٢٠ أكتوبر ، فإن الرئيس الأمريكى « ريتشارد نيكسون » كان لا يزال عند تكليفه لـ « هنرى كيسنجر » بعلاج الأزمة . وجاء « هنرى كيسنجر » إلى القاهرة ، والتقى بالرئيس « السادات » فى قصر « الطاهرة » يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٣ . كان الاجتماع بين الاثنتين قد بدأ أولا على مستوى وفدين من البلدين ، مصر والولايات المتحدة ، ثم طلب الرئيس « السادات » أن يقتصر الاجتماع عليه و « هنرى كيسنجر » ، وحدهما . وفى هذا الاجتماع المغلق حدث مشهد من أكثر المشاهد أهمية وخطورة فى التاريخ العربى الحديث . فقد قال الرئيس « السادات » لـ « هنرى كيسنجر » بعد أن أصبحا وحدهما ما مؤداه « إننى مندهش من المسائل التى بدأت فى إثارتها فى الاجتماع الموسع . فأنت شغلت نفسك بمسائل من نوع فك الاشتباك وخطوط وقف إطلاق النار وغير ذلك من التفاصيل ، وأنا لا أريد أن أناقش الأمور بهذا

المستوى . إننى أعرض اتفاقا تاريخيا بين مصر والولايات المتحدة ، فأنا على استعداد لإجراء تغيير كامل فى السياسة المصرية فى مقابل حل شامل لأزمة الشرق الأوسط . إنكم تظنون أنى أحب السوفيت . وقد أرسلت إليكم رسالة عندما قمت بطرد خبرائهم فى العام الماضى معناها أننى أكرههم أكثر منكم ، ولكنكم لم تفهموا الإشارة ، ولم تردوا على ، ووصلت الأمور إلى ما وصلت إليه يوم ٦ أكتوبر . وسأله « كينسجر » مستوحشا ما يعنى ؟ ورد الرئيس « السادات » : « إنى أعنى ما قلت لك تماما ، فأنا على استعداد لتغيير توجهات السياسة المصرية ١٨٠ درجة .^(١٠) إذا كنت أنت لا تريد الروس فى المنطقة ، فأنا لا أريدهم أكثر منك ، وإذا كنت تريد إخراجهم ، فأنا أستطيع تحقيق هذا الهدف أحسن منك .. وسوف أخرجهم من المنطقة عرايا كما ولدتهم أمهاتهم . »

وسكت الرئيس « السادات » منتظرا تأثير ما قاله على « هنرى كينسجر » . كان هو يبتسم ، وكان « هنرى كينسجر » مقطب الملامح يفكر فيما سمع .

ثم كانت مفاجأة الرئيس « السادات » شديدة حينما قال له « هنرى كينسجر » : « سيادة الرئيس ، إننى لا أستطيع أن أفكر فى سياسة مشتركة بعيدة المدى مهما بدت مغرية لنا بينما سيف حظر بترولى معلق فوق رؤوسنا . ثم مضى « هنرى كينسجر » يشرح « مدى الضرر البالغ الذى أحدثه فرض حظر على تصدير البترول العربى إلى الولايات المتحدة على هيبة هذا البلد الكبير أولا ، وعلى مصالحه الاقتصادية ، وعلى دوره القائد فى الاقتصاد العالمى . »

وبدأ « هنرى كينسجر » يتحرك لإظهار بوادر توحى بأنه بدأ العمل فعلا لإيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط ، ولكن مراسلاته السرية فى ذلك الوقت كانت توضح أكثر من أى شىء آخر أن موضوع الحظر البترولى العربى هو أكثر ما يشغله .

وفى يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٣ بعث « هنرى كينسجر » بخطاب سرى للرئيس « السادات » ، قال فيه بالحرف الواحد :^(١١)

(١٠) مقابلة مع الرئيس « السادات » ، فى قصر « الطاهرة » ، يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٣ . ولم يستلخص الرئيس « السادات » ، فى حديثه معى عن التغيير الكامل الذى عرضه على « هنرى كينسجر » ، وفيما بعد عرفت التفاصيل .
(١١) ملف عن مراسلات الرئيس « السادات » ، مع الرئيس الأمريكى « ريتشارد نيكسون » ، سنة ١٩٧٣ ، وقد أعده السيد « حافظ اسماعيل » ، مستشار الأمن القومى للرئيس « السادات » ، فى ذلك الوقت .

● عزيزى السيد الرئيس

إننى أريد أن أضيف ملحقاً صغيراً إلى ما سوف يقوله لك الرئيس نيكسون فى خطاب يملك اليوم ٢٨ ديسمبر . إنك تتذكر أننا فى اجتماعنا الأخير ناقشنا كل جوانب الموقف ، بما فى ذلك ضرورة رفع الحظر البترولى على الولايات المتحدة . وحينما تحدثنا فى هذا الشأن فإننى منعت نفسى من أن أسألك مباشرة ، وبشكل قاطع أن تقوموا بالعمل على رفع الحظر . وقد فضلت أن أبدأ أولاً بمناقشة تفاصيل مسألة فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل ، ولقد فعلت ذلك الآن أثناء زيارتى للقدس ، وسوف أقابل ديان فى الأسبوع القادم لمزيد من المناقشات حول هذا الموضوع . ولهذا فأنا أسمح لنفسى أن أعود الآن لأناقش معك موضوع البترول . ●

ثم واصل « كيسنجر » خطابه للرئيس « السادات » فقال :

● إننى أريد أن أقول لك بمنتهى الصراحة إن استمرار الحظر على الولايات المتحدة يدعونى للتساؤل عما إذا كان فى استطاعتى أن أقوم بالدور الذى يمكن أن أقوم به فى المسائل التى ناقشناها أنت وأنا باستفاضة . إن الشعب الأمريكى ، وهو على حق فى تقديرى ، لن يقبل تأييد سياسة أمريكية جديدة إذا كان يجد نفسه محلاً لمعاملة تميز ضده فى موضوع البترول . إن السياسة الأمريكية كما ترون نشيطة ، ولكنها لا تستطيع أن تستمر فى نشاط إذا استمر الحظر والقيود على إنتاج البترول كما هو الآن ولم يرفع فوراً . ●

ثم خلص « هنرى كيسنجر » فى ختام رسالته :

● إننى أعتقد أنه فى مصلحتنا المشتركة أن نبدأ سويًا السير على الخط السياسى الجديد الذى ناقشناه معاً فى اجتماعنا . وأنا على استعداد لذلك ، ولكنى لا أستطيع طالما أن الحظر قائم يمس بالمصالح الجوهرية للسياسة الأمريكية وبهيبه الرئيس نيكسون . ●

وفى نفس اليوم وصل خطاب الرئيس « نيكسون » الذى أشار إليه « كيسنجر » فى رسالته ، وكانت أهم فقرة فيه موجهة إلى الرئيس « السادات » تقول : « إننى مقتنع بأن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تقوم بدور نشيطة فى المفاوضات لإيجاد حل ، ولكنها لكى تفعل فإنه من المحتم أن يوضع حد على الفور للحظر البترولى ضد الولايات المتحدة . إننا على استعداد لأداء دورنا ، ولكننا لن نقوم بهذا الدور تحت ضغط من أى نوع . إننى أريد أن أقول لك يا عزيزى الرئيس إنه ما لم يرفع الحظر ، وما لم ترفع

القيود الموضوعية على إنتاج البترول ، فلن يكون في وسعي عمل شيء . ثم يضيف « نيكسون » في رسالته قوله : « إنني سوف أكتب اليوم للملك فيصل في نفس المعنى ، وأنا أعرف أنكما أنت والملك فيصل كنتما على اتصال بشأن موضوع الحظر ، وأعتقد أنه من صالح الجميع أن ينتهي هذا الأمر فوراً .

(إمضاء)

ريتشارد نيكسون ،

ورد الرئيس « السادات » على رسالة « هنري كيسنجر » بخطاب حوى ثمانى نقاط كانت أهمها النقطتين الثالثة والرابعة . ففي النقطة الثالثة قال الرئيس « السادات » بالحرف : « بالنسبة لمشكلة الطاقة ، فقد شرحت الموقف كاملاً للدول المنتجة للبترول ، وبينت أن انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة أكثر إيجابية بالنسبة للعرب يجب أن تقابله خطوات إيجابية من العرب ، وقد قابل هذا الأمر تفهماً كاملاً من جانب الملك فيصل ، وكذلك بومدين ، إلا أن بعض الأصدقاء المخلصين من دول الخليج مع موافقتهم من حيث المبدأ إلا أنهم طلبوا أن يقترن ذلك باتفاق لفك الارتباط على الجبهة السورية . »

وفي البند الرابع قال الرئيس « السادات » بالحرف في رسالته : « إنني أشعر أن موضوع الطاقة يسير نحو الحل . وأعتقد أن استكمال محادثاتك في سوريا وسرعة المحادثات الخاصة بفك الاشتباك على الجبهة السورية سينجز سريعاً ما اتفقنا عليه . » وتلقى الرئيس « السادات » بعد ذلك رداً من الرئيس « نيكسون » جاء فيه :

● إن الوزير كيسنجر شرح لي مدى أهمية أن أستمّر في جهودى للحصول على تأييد الكونجرس ، والشعب الأمريكى للسياسة التى أنتهجها ، ولكنى أعتقد مخلصاً أنه ما لم يرفع حظر البترول ، فإننى لا أستطيع أن أفى بما وعدت به . إننى أقدر تأييدك لما نطلب ، ولقد لفتت وزارة الخارجية نظرى إلى تصريحات مهمة أدليتم بها . لكنه طالما بقى الحظر قائماً فإننى سأظل مكتوف اليدين .

ثم يستطرد « نيكسون » ليقول فى رسالته :

إننى قلق من التقارير التى تقول إن بعض دول الخليج تريد إبقاء الحظر علينا حتى يتم التوصل إلى اتفاقية لفك الاشتباك على الجبهة السورية . ومن جانبى لست أرى مبرراً لهذا الربط ، ولا أظننى أستطيع أن أسير على طريق الحل أكثر بينما هناك حظر على تصدير البترول للولايات المتحدة .

ورد الرئيس « السادات » على الرئيس « نيكسون » ، فى ٢٧ يناير ١٩٧٤ يقول له :

إننى أريدك أن تعرف أنى بذلت كل جهد فى استطاعتى لرفع هذا التمييز ضد

الولايات المتحدة . وقد اتصلت بالملك فيصل ، كما اتصلت بالبحرين وأبو ظبي وقطر وكلهم وافقوا ، وكذلك وافقت الكويت ، وإن كانوا يأملون أن تتمكنوا أثناء حديثكم المنتظر إلى الكونجرس من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ملتزمة بالتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، وهم في الكويت يريدون ذلك لأن هناك جالية كبيرة من الفلسطينيين تعيش في الكويت .

ثم يصل الرئيس « السادات » في نهاية خطابه ليقول :

إنني سوف أبعث بمسئول خاص إلى الجزائر ، ولا أتوقع أن يقفوا في طريق رفع الحظر ، وأتمنى أن تتمكنوا من إعلان رفع الحظر في خطابكم السنوي المنتظر . وأتق أن وزراء البترول العرب الذين سوف يجتمعون في طرابلس يوم ١٤ فبراير سوف يعطون التأييد الرسمي لقرار رفع الحظر ، وسوف يكون وزير البترول المصري ، هو المتقدم بمشروع الاقتراح رسميا في هذا الاجتماع . ●

واتخذ قرار رفع الحظر عن الولايات المتحدة ، وإن كان الملك « فيصل » اشترط لتغطية موقفه أن يقول له الرئيس « السادات » في خطاب رسمي أنه تقدم بنفسه بطلب رفع الحظر « لصالح المعركة » كما طلب منه فرض الحظر قبلها « لصالح المعركة » . وتلقى الملك « فيصل » بالفعل هذا الخطاب موقعا من الرئيس « السادات » فيما كان الرئيس « الأسد » يبدي احتجاجه وخوفه من أن رفع الحظر سوف ينهي كل احتمالات الضغط العربي على الولايات المتحدة الأمريكية .

□

ومع ذلك فإن « هنري كيسنجر » كان لا يزال غاضبا .

كان همه في تلك اللحظات قبل أي هم آخر أن يأخذ سلاح البترول من العرب نهائيا ، فقد دعا إلى اجتماع خاص للدول الصناعية الكبرى في باريس ، وهي الدول التي تعرف الآن بمجموعة الدول السبعة ، لبحث وضع ترتيبات جديدة لقضية الطاقة .

ووقف وزير الخارجية الفرنسي « ميشيل جوبير » يقول :

- « ليس من صالح مؤتمرنا أن يبدو مؤتمرنا للمواجهة مع الدول المنتجة للبترول » .

ولم يكن ذلك على هوى « هنري كيسنجر » الذي وقف في اجتماع يوم ١١ فبراير

١٩٧٤ ليقول :

- « إن سلفي العظيم « دين آتشيسون » (وزير خارجية الرئيس « ترومان ») قال

ذات مرة إن الكوارث تأتي من قبول حلول وسط إزاء مشاكل كبيرة ومعقدة . إن الدول

المجتمعة في هذه القاعة تواجه الآن تحديا غير مسبوق لرخائها ولكل بناء التعاون الدولي الذي كافحت لإقامته طوال حقبة مضت . لقد واجهنا أثناء الأزمة الأخيرة في الشرق الأوسط أزمة طاقة أثرت على العالم كله ، وطرحنا أسئلة عن المستقبل لابد من التصدي لها . إن احتمالات التنمية وآمال الرخاء ، والاستقرار الضروري لهذه الاحتمالات والآمال يقتضى سياسة حازمة .

إن الأزمة كانت على ثلاثة مستويات : الحظر - تخفيض الانتاج - التلاعب في الأسعار .

ولابد من معالجة عند الأساس لكل مستوى من هذه المستويات . »

الفصل الثالث

عوالم الوهم

« حسنا يا حبيبتي ... أغلقى عينيك وفكري في
انجلترا » .

[عبارة من مسرحية تحت هذا
الاسم عرضت في لندن في
أواخر السبعينات وأوائل
الثمانينات] .



عندما نزل الستار على حرب أكتوبر وبدأت الخطوات الأولى لتفريغ التوتر في المنطقة بواسطة اتفاقيات فك الاشتباك - كانت القواعد المستقرة في العالم قد اهتزت بطريقة عميقة ، وكان الذي أحدث هذه الهزة هو أزمة الطاقة التي برزت على حافة المعركة ، ثم تحولت بسرعة لتصبح هي كل المعركة . وكان « هنري كيسنجر » مرة أخرى هو صاحب أدق وصف للتحول الجديد . ففي يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٤ وقف « كيسنجر » في جامعة شيكاغو يرسم ملامح صورة العالم المتغيرة ، فقال :^(١)

(١) مجموعة أوراق لوزارة الخارجية الأمريكية عن أزمة الطاقة نشرت سنة ١٩٨١ .

« قبل ربع قرن من الزمان واجه العالم الغربي أزمة تاريخية ، وذلك عندما انهار النظام القديم نتيجة للحرب العالمية الثانية ، وأصبح عالم ما بعد الحرب مهددا بالضائقة الاقتصادية والفتنة السياسية ، ولكن دول الغرب واجهت الأزمة بأن بنت لنفسها نظاما للأمن والتعاون يضمن سلامتها ورخاءها . ومنذ ذلك الحين عاش المجتمع الغربي في نوع من الاستقرار الخلاق . وفي هذه اللحظة - ١٩٧٤ - وبعد خمس وعشرين سنة ، فإننا نواجه تحديا في نفس الحجم ، وهو يحتاج منا إلى رؤية ، وإلى شجاعة ، وإلى إرادة . »
ثم أضاف :

« إننى أتكلم بالطبع عن أزمة الطاقة ، وهى أزمة شديدة الخطورة ، ولا بد أن نجد لها حلا . إن الواقع الذى يواجهنا كثيب . فقبل سنة ١٩٧٣ كان الطلب على البترول يتجاوز المعروض منه ، وكانت تلك مشكلة . ولكن المشكلة تحولت إلى أزمة خانقة لأننا فوجئنا ، ومن غير تحذير مسبق ولأول مرة بحظر على البترول يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية . ثم تلت ذلك زيادة فى أسعار البترول رفعت تكاليف هذه السلعة الاستراتيجية التى لا غنى للعالم عنها بنسبة ٤٠ ٪ . وكان تأثير ذلك فادحا على كل مجتمعات الغرب وعلى المستوى العالمى . والتحدى الذى يواجهنا هو أن نتصدى لهذا الوضع الطارىء ونعيده إلى نطاق السيطرة . ولا بد أن ندرك أننا أمام ضرورة الاختيار وحتمية القرار . »

ولم يكن « كيسنجر » فى هذا الحديث يتحدث عن اختيار أو قرار غريب ، وإنما كان يتحدث عن اختيار وقرار أمريكى بالدرجة الأولى .

كان فى مؤتمر باريس فى فبراير ١٩٧٤ قد حاول الحصول على تأييد أوروبا الغربية واليابان ، وطرح هناك برنامجا من سبع نقاط لمواجهة أزمة الطاقة ، ولأن حلفاء أمريكا فى الغرب ، وبالتحديد أوروبا واليابان ، كان رأيهم مختلفا عن رأيه . فقد أحسوا أن سياساته مؤدية لا محالة إلى مواجهة بين منتجى البترول ومستهلكيه . وكان ذلك رأى الرئيس الفرنسى فى ذلك الوقت « جيسكار ديستان » الذى قال لـ « هنرى كيسنجر » إن « ما تحتاجه الدول المستهلكة للبترول هو نوع من التفاوض والتنسيق مع المنتجين وليست المواجهة » . (٢)

وقد صاغ « جيسكار ديستان » فكرته فى اقتراح عملى تقدم به يقضى بتوجيه الدعوة إلى « مؤتمر دولى للتعاون الاقتصادى » يعقد فى باريس ، ويضم منتجى البترول ومستهلكيه . وكان رد « هنرى كيسنجر » على ذلك الاقتراح أنه سابق لأوانه ، وأن مثل

(٢) مذكورة رئاسية رقم ١٠٢٤٠ - ١٤ - ١٢٤٦ مقبلة من « هنرى كيسنجر » إلى الرئيس « ريتشارد نيكسون » .

هذا المؤتمر يمكن أن يكون لاحقاً ، وليس سابقاً لعملية تصد ناجح للعمل الذي أقيمت عليه الدول العربية حين « أقيمت البترول » - على حد تعبيره - في صراعها السياسى مع إسرائيل .

وهكذا افتقرت الطرق ولو مؤقتاً بين حلفاء الغرب ، وراحت أوروبا تفكر فى حوار عربى - أوروبى يكون من شأنه الوصول إلى لغة للحوار والتفاهم بينها وبين العرب .^(٣) وأما « هنرى كيسنجر » فقد اختار طريقاً آخر أصبح اختيار الولايات المتحدة وقرارها .

كان برنامج النقاط السبع الذى طرحه « كيسنجر » فى باريس يشير إلى رؤوس موضوعات طرحها بالترتيب التالى :

ترشيد استهلاك الطاقة - إيجاد مصادر للطاقة بديلة للبترول - استثمار ١٢,٥ بليون دولار للبحث والتنقيب على هذه المصادر الجديدة - إيجاد تنظيم للمشاركة فى توزيع الطاقة أثناء حالات الطوارئ - إنشاء نظام للتعاون المالى فى مواجهة ارتفاع الأسعار - إيجاد وسيلة لتخفيف عبء تكاليف الطاقة على الدول الفقيرة - إيجاد صيغة للعلاقات بين منتجى البترول ومستهلكيه .

كانت هذه هى النقاط السبع التى طرحها « كيسنجر » علنا فى باريس . وبطبيعة العلنية فيها ، فقد كان لا بد لصياغتها أن تكون بريئة وخيرة ، وأما عندما قرر « كيسنجر » بعد مؤتمر باريس أن التعاون مع أوروبا واليابان لا فائدة منه فى الوقت الحالى على الأقل لأن الآخرين « فقدوا أعصابهم أمام العرب » كما كان يقول - فقد وجد مناسباً للولايات المتحدة أن تتصرف وحدها ، وعلى مسئوليتها .

إن مراجعة تطورات الحوادث والتدقيق فى دلالاتها ابتداء من ربيع ١٩٧٣ يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية ، فى مواجهة تحد وصفه « كيسنجر » على أنه مساو لتحدى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية - اختارت وقررت سياسة مختلفة تشتمل هى الأخرى على سبع نقاط يمكن حصرها على النحو التالى :^(٤)

(٣) توقف الحوار العربى - الأوروبى فيما بعد حينما اكتشفت أوروبا الغربية أن الموقف العربى الموحد فى مسألة الطاقة كان لحظة عابرة فى تاريخهم .

(٤) يمكن استقراء هذه النقاط السبع من منكرات « هنرى كيسنجر » ، الصادرة فى جزعين : أولهما بعنوان « سنوات البيت الأبيض » ، والثانى بعنوان « سنوات اللقلق » .

١ - الإمساك بزماد عملية البحث عن حل لأزمة الشرق الأوسط ، وترتيب ذلك على سياسة الخطوة خطوة ، بحيث تتوافق الخطى مع استعادة السيطرة على موارد الطاقة .

٢- اعتبار إسرائيل الرادع الأساسى فى الشرق الأوسط ، ورفع درجة العلاقات معها لى تصبح علاقة استراتيجية ، فإسرائيل هى العنصر الذى أدى بالعرب فى النهاية إلى قبول حل أمريكى للأزمة ، واستمرار إحساس العرب يتهديدها هو الضمان بهرولتهم دائما إلى أبواب البيت الأبيض .

٣ - القبول بارتفاع أسعار البترول ، والعمل على امتصاص الفوائض المتولدة من زيادة الأسعار وتدويرها بواسطة البنوك الأمريكية الكبرى ، وتشجيع الأموال الباقية فى يد العرب على أنماط فى الاستهلاك تهدر الثروة ولا تحفظها .

٤ - كسر تحالف أكتوبر الذى جمع على غير انتظار بين الجيوش العربية القادرة على القتال ، وبين منابع البترول العربى المعبأة بالذهب الأسود .

٥ - استخدام جزء من فوائض الأموال العربية ليكون هو نفسه الاستثمار الذى يوجه لتوفير بدائل للطاقة منافسة للبترول العربى .

٦ - العمل على خلق حساسيات بين العرب وبين العالم الثالث وخصوصا أفريقيا ، فقد نجح العرب خلال أزمة أكتوبر فى إقناع معظم الدول الإفريقية بقطع علاقاتها بإسرائيل .

٧ - تشجيع الرئيس ، السادات ، على خطته فى إخراج السوفيت تماما من الشرق الأوسط ، سواء كنفوذ سياسى ، أو كمصدر للسلاح .

[وكان من الملاحظ أن المرة الوحيدة التى عمل فيها الخط الساخن بين البيت الأبيض ، والقصر الجمهورى فى القاهرة (قصر عابدين أيامها رسميا) - هى المرة التى جرت سنة ١٩٧٥ حيث أعلن الرئيس ، السادات ، فى مجلس الشعب المصرى قراره بإسقاط معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى . فقد دقت أجراس هذا الخط الساخن بعد طول سكوت تنبه لوصول رسالة من الرئيس ، جيرالد فورد ، يقول فيها للرئيس ، السادات ، : : إتنى أبعث إليك بخالص التهنئة على قرارك الحكيم والشجاع اليوم ، ولم أشأ أن أجعل هذه التهنئة علنية خشية إحراجك . وإذا كان رأيك أن مثل هذه التهنئة قد تكون مفيدة لك على وجه من الوجوه ، فإتنى على استعداد لإعلان هذه التهنئة فوراً فى مؤتمر صحفى فى البيت الأبيض ، . (٥)]

(٥) مجموعة أوراق الرئيس ، جيرالد فورد ، ، وقد وضع جزء منها فى مؤسسة ، راند ، فى كاليفورنيا ، وسمح بالإطلاع عليها لبعض الباحثين فى أزمة الشرق الأوسط وتطوراتها .



وكان العالم العربي غافلا تماما عن متابعة ما يجري في خفاء اختيارات الآخرين وقراراتهم ، فقد انشغل بالكامل بالثروة التي هبطت عليه من السماء في حقبة من الأوهام استغرقتة بالكامل من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ .

كان الثراء من نوع فادح ومفاجيء لم يصل إليه من قبل حلم ولا خيال :

● سنة ١٩٧٠ كان دخل الإمارات العربية المتحدة من البترول ٢٣٠ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٨٠ كان قد وصل إلى ١٩ بليون دولار .

● وسنة ١٩٧٠ كان دخل ليبيا من البترول مليوناً و ٣٠٠ ألف دولار ، وفي سنة ١٩٨٠ كان قد وصل إلى ٢١ بليون دولار .

● وسنة ١٩٧٠ كان دخل قطر من البترول ١٢٠ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٨٠ كان قد وصل إلى ٥ بلايين و ٣٠٠٠٠٠٠ دولار .

● وسنة ١٩٧٠ كان دخل الجزائر من البترول ٢٧٢ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٨٠ كان قد وصل إلى ١٠,٥ بليون دولار .

● وسنة ١٩٧٠ كان دخل الكويت من البترول ٢٢١ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٨٠ كان قد وصل إلى ٢٢ بليون دولار .

● وسنة ١٩٧٠ كان دخل العراق من البترول بليوناً و ٢٣٠ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٨٠ كان قد وصل إلى ٢٥ بليون دولار .

● وسنة ١٩٧٠ كان دخل السعودية من البترول ١,٢ بليون دولار ، وفي سنة ١٩٨٠ كان قد وصل إلى ١٠,٢ بليون دولار .

وكان معنى ذلك أن العالم العربي اقترب من سنة ١٩٨٠ وهو يملك دخلاً من البترول يزيد على ٢٠٠ بليون دولار . ولم يكن هذا ثراء فادحاً بالمقارنة إلى دنيا الأغنياء بين الدول ، فهو أقل من الدخل السنوي لبلد أوروبي متوسط مثل أسبانيا . وإنما كان العنصر الفادح في الثراء العربي يتمثل في اعتبارين :

□ أولهما : اعتبار المفاجأة على غير انتظار .

□ والثاني : اعتبار أن هذا الثراء كله جاء مالا سائلاً يستطيع أصحابه أن ينفقوه

على الفور .

وكانت دول الخليج تلف حول نفسها من دوار مفاجآت دهمتها بالحظ على غير انتظار .

لقد حدث الانتقال من الشيخ والقبيلة ، إلى المقيم البريطاني والشركة ، إلى برميل البترول ورصيد البنك ، إلى الدولة والثروة - كله في ظرف حقبة واحدة من الزمن لم تترك لأصحابها فرصة يهضمون فيها ما نزل عليهم سيلا من السماء ، أو تفجر تحتهم عيوننا من الأرض ، ثم يعطون الغنى فرصة ينتقل بها خطوة إلى درجة من التحضر تمنح المال شيئا من القيمة والاحترام يتعدى مجرد الحسابات والأرقام !

ولم تكن المجتمعات العربية جاهزة للتعامل مع هذا النوع من المال الذي حل فجأة . فبريطانيا تركت امتياز السعودية لأن الملك « عبد العزيز » كان يلح في طلب مائة ألف جنيه استرليني ، ولو بصفة قرض سنة ١٩٣٧ . وشيخ الكويت اعتبر نفسه سعيدا لأنه حصل من الشركات البريطانية والأمريكية على ٣٧ ألف جنيه استرليني دفعة مقدمة . والشيخ « شخبوط » حاكم أبو ظبي (قبل الشيخ « زايد » مباشرة) لم يعرف كيف يتصرف في أول مليون جنيه استرليني وصل إلى يده سنة ١٩٦٦ ، ولقد فضل الشيخ « شخبوط » أن يحتفظ بالمبلغ أوراقا نقدية في بيته ، ثم اكتشف أن الفئران تعطى نفسها حرية القرض فيها . وحاول مدير فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في أبو ظبي إقناع الحاكم بأن من الأفضل له إيداع أمواله في البنك ، لكن الشيخ لم يكن مطمئنا إلى كل « اختراع » البنوك ، وبعد جهد جهيد أبدى الشيخ « شخبوط » اقتناعه ، فذهب بنفسه ، في الصباح ، وأودع ما لديه في البنك ، ولكنه حين علم أن البنك سيغلق أبوابه بعد الظهر سارع إلى البنك مرة أخرى وسحب وديعته قبل موعد الإغلاق .

ولقد انتهى أمر الشيخ « شخبوط » بعزله . فقد كان رأى البريطانيين ، وهم وقتها أصحاب الكلمة العليا في الخليج ، أن المال يجيء لكي يتحرك ، وليس لكي يحبس في بيوت الحكام أو قصورهم . وبالفعل فقد جاءت أجيال راحت تصرف وتحول الصرف إلى هدف في حد ذاته عندما فاضت الثروة على غير انتظار وبغير حساب .



إن معظم العرب لم يتنبهوا في ذلك الوقت إلى ما تدبره لهم الاختيارات والقرارات السياسية للدول الغالبة ، وفي نفس الوقت فإنهم لم يتنبهوا إلى ما تدبره نفس الاختيارات والقرارات لثرواتهم المفاجئة . فقد راحت أسواق بيع السلاح تعرض نفسها عليهم ، وكان السلاح مغريا بالأمن ، وأقبلوا على شرائه ناسين أن مخازن السلاح مهما حوت من منجزات التكنولوجيا لا تستطيع توفير الأمن .

وكانت مغانى أوروبا تعرض نفسها عليهم بكل ما فيها من مظاهر الرفاهية والغواية ، وأغرقوا أنفسهم فى سهرة طويلة تأخر فيها طلوع الفجر سنوات بأكملها .

وحتى عندما التفت بعضهم للثقافة والفن ، فإن التفاتتهم كانت بهدف الاقتناء والاستثمار ، على عكس ما حدث فى عصر النهضة فى أوروبا حين فاضت أرباح التجارة على المدن التجارية مثل فلورنسا ، وڤنيسيا ، وجنوا . هناك ، كما حدث مثلا فى عصر أسرة « المديتسى » ، كان المال يستخدم لشراء الجمال . وأما فى عصر البترول العربى ، فإن الجمال كان يشتري لقيمه كـ « مال » ، أى أنه الاقتناء بقصد الاستثمار بالدرجة الأولى ! كانت رعاية ثروة « المديتسى » للجمال هي التى أعطت الفرصة لعباقرة من أمثال « دوناتلو » ، و« بوتيشيلو » ، و« مايكل أنجلو » وغيرهم .

وأما فى عصر النفط ، فإن جمال الفن كان فى حساب كثيرين وعاء حافظاً للاستثمار .

وهكذا أقبل كثيرون من العرب على شراء مئات اللوحات الفنية لمشاهير فنانى الغرب ، واشتروا آلاف من قطع السجاد والنسيج الأصلية ، وأعداداً لا تحصى من مشغولات الذهب والفضة والخزف والصينى باعتبار قيمتها المادية ومضاربين على ارتفاع أسعارها باستمرار .

وبالطبع كانت هناك استثناءات ، ولكن الإجمالى العام لم يكن حضارياً . ولعل الملك « فيصل » كان واحداً من الذين تابغوا نمط الاستهلاك العربى الجديد مبكراً وأزعجه ما رأى ، وعلق عليه بقوله :

« إن أجدادنا كانوا يركبون الجمال ، وآباءنا كانوا يركبون السيارات ، ونحن تعلمنا ركوب الطائرات . ولكنه إذا مضى الحال على ما هو عليه فإنى أخشى أن أحفادنا سوف يعنونون إلى ركوب الجمال مرة ثانية ، !»^(٦)



ولم يكن أصحاب البترول وحدهم الذين يصرفون ، وإنما أصبحت بلادهم - فجأة أيضاً - ملجأ لكل الباحثين عن فرصة أو الباحثين عن ثروة . وتوجهت جيوش من هؤلاء ، كباراً وصغاراً ، إلى مواقع البترول ، وتراكت ثروات ، وعرف الاقتصاد العربى لأول

(٦) خلال مقابلة للملك فيصل ، مع محمد حسنين هيكل فى شهر مايو ١٩٧١ فى فندق فلسطين ، بالاسكندرية .

مرة ظاهرة تحويلات العاملين فى الخارج إلى أوطانهم ، ووصلت بالنسبة لبعض البلدان بحيث أصبحت من أهم مواردها . وعلى سبيل المثال فإنه بالنسبة لمصر مثلا كانت تحويلات المصريين العاملين فى العالم العربى تزيد كثيرا على دخل قناة السويس والبتترول والسياحة مجتمعة . ويقدر بعض الخبراء أن حجم هذه التحويلات وصل إلى ما بين ٨ و ١٠ بلايين دولار سنة ١٩٨٠. (٧)

ولم تكن هذه التحويلات خيرا كلها ، ذلك أن بعض الباحثين عن فرصة فى بلدان البترول تركوا عائلاتهم دون راع يدير شئونها مما عرض أجيالها الجديدة لنوع من مخاطر الانفلات فى بعض الأحيان . كما أن العائدين بعد أن تحققت لهم الفرصة حملوا معهم إلى أوطانهم ألوانا من الاستهلاك وطرق المعيشة أثرت كثيرا على مجمل القيم السائدة قبل عصر البترول وأمواله .

والنتيجة أن البترول والقيم الوافدة أحدثا نوعا من اختلال القيم والتماسك الاجتماعى فى المواقع المؤثرة فى حركة العالم العربى تقليديا مثل القاهرة ودمشق وبيروت وغيرها .

ولم يكن الصرف وحده هو الذى يستنزف الأموال ، وإنما زاد عليه الرهن أيضا . وهذه أول مرة فى التاريخ يحدث فيها أن يرهن صاحب المال (السائل) ماله . ولكن « ويليام سيمون » وزير الخزانة الأمريكى (مع الرئيسين « نيكسون » و « فورد ») استطاع إقناع المملكة العربية السعودية بأن تشتري أنونات خزانة أمريكية لا تتداول فى الأسواق مثل غيرها من السندات ، ولكن تكون مربوطة بأجال تمتد إلى عشرين وخمس وعشرين سنة ، بحيث إذا احتاجت المملكة من أموالها شيئا كان عليها أن تتفاوض مع الخزانة الأمريكية لتفك القيود إذا رضيت . ولقد كان التصور الذى طرحه « ويليام سيمون » لجعل فكرته مقبولة هو أن منتجى البترول الذين يتقاضون عوائدهم بالدولار لهم مصلحة فى الحفاظ على قيمته ، وبما أن فوائضهم كبيرة فإنها إذا تركت حرة فى السوق تحولت إلى صخرة متحركة على سفح جبل يمكن أن تهوى على رؤوس الجميع بما فيهم أصحابها . وفى وقت من الأوقات سنة ١٩٨١ وصلت قيمة الأموال العربية المرهونة بهذه الطريقة إلى ما يزيد على مائة بليون دولار .



(٧) دراسة مشتركة للدكتور . مصطفى خليل ، رئيس الوزراء السابق ، والدكتور . حسن عباس زكى ، نائب رئيس الوزراء للاقتصاد فى مصر .

ومع زيادة الأموال ، سواء كانت طليقة أو مقيدة ، فإن الأثرياء الجدد غرقوا في الأوهام ، والمال عادة هو المطر الذي يملأ بحار الوهم بما فيها .

ولقد زاد « وهم النفوذ » حينما بدأ الأثرياء الجدد يكتشفون أن الملوك والرؤساء في أوروبا واقفون في انتظارهم ، وأن رؤساء الوزارات يظهرون السعادة باستقبالهم ، وأن الوزراء ورؤساء مجالس إدارات الشركات الدولية العملاقة ينحنون لهم تحية وإجلالا ، ويتسابقون إلى كسب ودهم ورضاهم ، وتحقيق رغباتهم قبل أن تنطق بها شفاههم . وكان أدق ما يصور هذه الفترة مسرحية ظهرت في لندن في أواخر السبعينات ، واستمر عرضها بلا انقطاع قرابة عشر سنوات ، وكان اسمها « اغلقت عينيك وفكري في إنجلترا » .

كانت المسرحية من ثلاثة فصول تدور كلها في صالون بيت رئيس مجلس إدارة إحدى شركات البترول الكبرى . ويبدأ الفصل الأول من المسرحية والبيت في انتظار شيخ من شيوخ البترول قادم إلى العشاء . ويظهر اللورد المضيف في المشهد الأول من المسرحية يتفقد الصالون مع زوجته ، ويتأكد من أن كل قطع الأثاث الجميل في مكانها ، وكذلك اللوحات ثم الزهور ، ثم يراجع قائمة الشراب والطعام ، ويعطى بنفسه آخر تعليماته لرئيس الخدم ، ويضيف إلى ذلك معلومات من تقرير اطلع عليه عن مزاج الشيخ وعاداته . ثم يتذكر رئيس مجلس الإدارة شيئا ويبدو تردده وهو يصارح زوجته به . ثم يغالب تردده ويقول لزوجته « إن الشيخ عاشق طول الوقت ، وفي الحفل الذي يوشك أن يبدأ جمال كثير ، وربما يكون مناسباً أن تكون الليدي المضييفة يقظي لنظرات الشيخ ، ولا بأس إذا أعجبته واحدة من الضيوف أن تتولى تقديمها له و « أن تترك له الفرصة » .

ويينتهي الفصل الأول بدخول الشيخ إلى الحفل . ثم يبدأ الفصل الثاني ويدور كله حول تصرفات الشيخ في الصالون البريطاني العريق ، فهو يقفز من هنا إلى هناك ، ويربث هنا على خذ ، ويمسح هناك على شعر ، ويتترك لنظراته وأصابعه حرية زائدة عن الحد ، والكؤوس تدور والضحكات ترن والعطر فواح .

ويبدأ الفصل الثالث والحفل ما زال مستمرا لا يهدأ صخبه وكذلك الشيخ . ثم تظهر « الليدي » مضييفة الحفل ، وهي تحاول أن تلفت نظر زوجها إلى أنها تريد أن تتحدث إليه ، وهو مشغول عنها بالتأكد من أن إيقاع الحفل لم يفقد حيويته رغم طول السهر . وأخيرا تفلح الزوجة في اللحاق بزوجها في ركن من الصالون لتقول له بحيرة :

- « جون ... هناك مشكلة » !

ويرد عليها بسرعة :

- « لا أريد مشاكل هذه الليلة » .

وتقاطعه :

- « انتظر حتى تسمعنى ، » .

ويقول بنفاد صبر :

- « إننى أسمعك ، !

وتقول له وحيرتها تزداد :

- « هل تعرف من أعجبته ؟ من يريد ؟ يريدنى أنا ، !

ويكون رده التلقائى :

- « ماذا ؟ أنت ؟ هل فقد صوابه ؟»

ثم يسكت ، وتنتقل إلى ملامحه تعبيرات الحيرة . ثم يقول وكلماته تتعثر على شفثيه :

- « حسنا يا حبيبتى . اغلقى عينيك وفكرى فى انجلترا ، .

وينزل الستار !

وليس هناك شك فى أن هذه المسرحية وغيرها كانت نوعا شائعا من القوالب المصوبية المصنوعة لتصوير الثرى العربى على نحو قبيح ، وبنوع من التعميم لا تمييز فيه ولا تدقيق . ومع ذلك فليس هناك شك فى نفس الوقت أن مشاهد المسرحية كانت تمثل ، ولو حتى عن طريق « الكاريكاتير » مناخ سنوات معينة بين منتصف السبعينات ، ومنتصف الثمانينات .

ولقد زاد على وهم النفوذ وهم الأبهة ، وكانت الحقيقة الأصلية قد وجدت لنفسها عشرات الألقعة : كانت البداية شركة بترول ، وتحالفت شركة البترول مع قبيلة ، وأصبحت القبيلة دولة ، ثم اكتسبت مواقع امتيازات البترول حصانة الحدود الدولية . ومهما يكن فإن حقائق القوة فى النصف الثانى من القرن العشرين تكفلت بأن تحول « وهم الدولة » إلى « واقع الدولة » . فهذه الخطوط التى رسمتها أفلام ضباط حكومة الهند فى القرن التاسع عشر على خرائط الخليج وصحاريها الشاسعة من الربع الخالى إلى حفر الباطن ، أصبحت أمرا واقعا له كيانه وله دوره ، وحتى إذا لم يكن قادرا على تحقيق أول مطالب الدولة وهو حماية نفسها بنفسها بالمنعة فى موقعها أو بالسياسة مع جيرانها - فإن هذا الأمر الواقع كان يمثل ترقيا عالميا لا يستطيع طرف محلى أن يقترب منه إلا إذا كان على استعداد للصدام مع مصالح هائلة وغالبة . وفى كل الأحوال فإن هذه الكيانات أصبحت أعضاء فى الجامعة العربية وفى الأمم المتحدة ، وأصبحت سيادة كل منها محل اعتراف يستحيل تحديه ، ونتجت عن ذلك شرعية لا مجال للشك فى وجودها .

والحاصل أن الكريت على وجه التحديد أعطت نفسها فى تلك الفترة ما هو أكثر من شرعية الأمر الواقع ، فبحكم نشأتها كمدنية تجارية ظهرت فيها طبقة متوسطة عريضة وممتنيرة . ولم يكن وضع أسرة « الصباح » فى البداية وضع حاكم قبلى أخذ ما أخذ بحد

السيف ، وإنما كان أقرب إلى الرئاسة المختارة برضا الناس لرعاية مصالحهم المشتركة ، ثم ساعد على تأكيد هذا الحال أن الكويت أعطت نفسها جامعة كبيرة ، ومجلسا نيابيا نشيطا ، وصحافة متنوعة الاتجاهات . واتسق هذا كله مع مؤسسة تقليدية عاشت دواما في الكويت ، وهي « الديوانيات » التي يلتقى فيها الجميع كل ليلة ويتناقشون فيما يعن لهم من أمور بلا خوف من سيف أو سوط ! وربما كانت مشكلة الكويت في مرحلة لاحقة أن ما حولها طغى عليها ، وجار في بعض الأوقات على خصوصيتها .

كانت الكويت مدينة تجارية قابلة للازدهار مثلما ازدهرت المدن التجارية في إيطاليا أثناء عصر النهضة ، كفلورنسا مثلا . ومن سوء الحظ أن الكويت لم تجد مثيلا لـ « لورنسو العظيم » يحمي دورها ويعززها .



والحقيقة أن الأوهام زادت في منطقة الخليج ، وأدى ذلك إلى حساسيات لا مجال لإنكارها بين القبائل العربية والمدن العربية . فقد راحت أطراف العالم العربي تعيش في غنى لم يسبق له مثيل ، بينما المراكز الحضارية الكبرى في نفس هذا العالم العربي تئن تحت وطأة الحاجة . ولم يكن مثل هذا الأمر قابلا للاستمرار دون مشاكل بين شعوب تنتمي إلى أمة واحدة .

وبالقطع فإنه لا بد من القول بأن الغنى ليس ذنبا اقترفه أصحابه لمجرد أنهم ولدوا ونشأوا في بقعة معينة من الأرض تفجرت بحورا من البترول ، ولكنه في المقابل كان لا بد لضرورات التاريخ أن تتوازن مع أحكام الجغرافيا خصوصا في إطار الحقيقة التاريخية لأمة واحدة .

ولم يكن هناك مجال لحديث عن اقتسام الثروة ، فمثل هذه المقولة تؤدي إلى محذور تحويل الكل إلى فقراء إذا جاز أن توزع عوائد البترول بنسبة السكان - لكن نوعا من شركة التنمية كان ضروريا للكل حتى بمنطق حفظ الثروة من أن تتآكل بالبذخ أو بالتضخم ، أو بتخفيض عملات الغرب مرة بعد مرة ، وكل مرة منها تخصم من الأرصدة العربية ربع قيمتها ، وتلثها في بعض المرات .

ولم يكن كافيا أن تدفع دول البترول بعض الدعم لدول المواجهة مع إسرائيل ، ولم يكن كافيا أيضا أن تدفع « دول اليسر » كما أسماها البعض - شيئا من المعونة في السر ! « دول العسر » كما أسماها البعض أيضا - لتخفيف ضائقة خانقة ، أو سد عجز فخر فاه .

كان الأمر يحتاج إلى خيال أوسع ، فقد كان من الصعب أن يكون متوسط الدخل في الإمارات العربية المتحدة ٢١٠٠٠ دولار للفرد في السنة ، بينما متوسطه في مصر ٥٠٠ دولار للفرد في السنة ! - وكانت مصر أحسن حالا من بلاد عربية أخرى كثيرة .

ولقد كان مثيرا للأسى أن « حلم التنمية المشتركة » لم يتحقق في حين زاد على الصورة وهم آخر هو « وهم الأمن المنفرد » .



كانت قصة « وهم الأمن » قصة أخرى حافلة بالمفارقات .

إن مجمل الدخل الذي حصلت عليه دول البترول - عبر ثلاث حقب - سواء من بترولها ، أو من أرباح فوائضه - يتراوح ما بين ٢,٥ إلى ٣ تريليون دولار . وقد صرف منه قرابة النصف على مقتضيات الأمن من أسلحة القتال البري والجوى والبحرى ، ونظم الدفاع الجوى المتطورة ، والصواريخ والانشاءات اللازمة . ومعنى ذلك أن تريليون دولار وأكثر أنفقت كلها على الإعداد العسكى لمعركة لن تجيء ، ذلك لأن ترتيبات المصالح الدولية ترسم خطوطها الحمراء أمام كافة الأطراف ، وإذا غامر طرف باجتياز هذه الخطوط الحمراء فإن العدو الذى سيلقاه عندئذ لن يكون كيان الشركة - القبيلة - الدولة - وإنما العدو سوف يكون هو القوة الحقيقية وراء هذا كله .

وفى كل الأحوال فإن هذه الدول الصغيرة لا تستطيع مواجهة قتال ، والشاهد أن الوضع الجغرافى لدول الخليج يضعها وسط حصار من القوى المحلية والإقليمية ، وعلى خطوط التماس بين تيارات مذهبية وفكرية .

فالخريطة الجغرافية تظهر أن دول الخليج الصغيرة محاطة بثلاث دول مجاورة ليست أقوى منها فحسب ، وإنما هى إلى جانب قوتها لها مطالبها القديمة أو الجديدة ، وهى مطالب هاجعة كسيف فى غمده يمكن إشهاره فى لحظة :

- هناك المملكة العربية السعودية ، وهناك إيران ، وهناك العراق . وللثلاثة مطالب

فى دول الخليج : حقوق تاريخية - حدود - عصبية - نفوذ - أمن .. إلى آخره .

- وهناك مصر وسوريا ، ونفوذهما السياسى واصل ، ودورهما فى التوازنات

مطلوب .

- وهناك عند الجنوب الشرقى وعند الشمال الغربى ، العسكرية الباكستانية والعسكرية التركية ، وكلاهما موجود وراء الإطار الإقليمي المباشر ، ويمكن أن يكون له ما يحلم به خصوصا باكستان مع وجود تأثير هندی^(٨) قوى فى الخليج ، ومع وجود جاليات آسيوية كبيرة .

- وهناك فى الأعماق خلاقات أسر ، وتصادم شيع ، وثارات قبائل ، ومنافسات تمتد من قصور الأمراء إلى إسطبلات الخيل !

- وهناك وراء خط الأفق أساطيل لقوى عظمى وقواعد وإمدادات جرارة .

والسلاح مكندس فى المخازن ، وصناديقه-مرصوفة فوق بعضها ، وفيها ما تنتهي صلاحيته دون أن تفتح صناديقه ، وهو ما زال يودى دوره المطلوب منه ؛ فهو شريك فى صنع الوهم ، ثم إنه فى كل الأحوال مفيد . وإذا لم يساهم فى تمكين نظريات الأمن من تحقيق مطالبها ، فهو يساعد فى تنشيط سوق السلاح ، وفى تشحيم عجلاتها لكى تواصل دورانها فى ليونة ويسر .

ولعل الجزء الذى استطاع أداء دوره فى الأمن هو ما كان موجها من أدواته إلى الداخل ، فقد استوعب العرب - القبائل والمدن على حد سواء - أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا العصر فى مجال الأمن الداخلى .

وفى نفس الوقت ، فإن دواعى القلق على الأمن كانت كامنة لا تعالجها تكنولوجيا القمع ، ولا تستطيع الوصول إليها . وعلى سبيل المثال فإن الأسرة الحاكمة فى السعودية كانت فى ذلك الوقت ، ولا تزال ، معرضة لمشاكل بسبب قواعد ولاية العرش .

كانت القاعدة التى وضعها الملك « عبد العزيز » هى أن ينتقل « الملك إلى الأرشد من أبنائه » . وكان مفهوم هذه القاعدة أن يكون انتقال الملك إلى أبناء الملك ليس باعتبار السن وحده ، ولكن أيضا بمراعاة أن يكون الأرشد المؤهل للعرش مولوداً لأم من قبيلة من قبائل المملكة الكبيرة .

وبمقتضى هذه القاعدة ، فقد كان الملك « سعود » هو الذى خلف الملك « عبد العزيز » ، ولكن الأسرة خلعت بعد سنوات ، وأسقطت فترة حكمه كاملة حتى فى صور الملوك المتعاقبين على العرش ، كما فعل الشيوعيون فى الاتحاد السوفيتى بالنسبة

(٨) لا يزال طعام الخليج متأثراً بالذائق الهنـدى ، وإلى عهد قريب كانت العملة المتداولة فى المنطقة هى الروبية الهندية ، وكذلك كانت طوابع البريد .

لزعمائهم الذين سقطوا في الصراعات الداخلية للحزب ، فانمحي كل أثر لهم حتى في الصور والقواميس ودوائر المعارف !

وبعد « سعود » جاء الدور على الملك « فيصل » . ومن بعده على الملك « خالد » الذي كانت والدته من قبائل « شمر » . وبعد الملك « خالد » جاء الملك « فهد » وإخوته الأشقاء ووالدتهم جميعا من قبيلة « السديري » ، وولي العهد الآن هو الأمير « عبد الله » ووالدته من قبائل « شمر » . وبعده في الغالب فإن الدور يحل على الأمير « سلطان » ثم الأمير « سلمان » ، وهما كأشقاء للملك « فهد » من والده سديرية ...

لكن المشكلة تنتظر عند نقطة في مستقبل غير بعيد .

فأصغر أبناء الملك « عبد العزيز » الآن فات الستين من عمره ، وإن فلأبد من قاعدة جديدة لولاية العرش تحل محل قاعدة الأرشد من أبناء « عبد العزيز » . وهذا هو الصراع القادم لأن ملكا من ملوك السعودية في سنوات قليلة يتحتم عليه - مثلما وقع للخديوي « اسماعيل » في مصر - أن يضع قاعدة لولاية العرش يكون من نتيجتها حصر هذه الولاية في فرعه هو من الأسرة ، وتلك طبيعة الأشياء .

والمشكلة أن السلطة والثروة تفوقان الخيال في السعودية ، وانتقال الملك من فرع إلى آخر في أسرة يبلغ تعداد أفرادها أكثر من سبعة آلاف من الذكور - كفيل بأن يحدث هزات كبرى . وربما لا يغيب عن الذاكرة أن « أميرا » من فرع « سعود » كان هو الذي أقدم على قتل الملك « فيصل » سنة ١٩٧٥ نتيجة لضيق أحس به بعد تحول السلطة والثروة من فرع إلى فرع داخل الأسرة .

وتظهر بعض الوثائق أن عددا من أميرات الفرع الحاكم في السعودية ، على سبيل المثال ، كن يحصلن على أنونات بخصص من البترول يقمن في ظرف ساعات معدودات بالتنازل عنها لحساب مصدرين عربا ، أو أجنب في مقابل نصيب معلوم . وقد تسربت بالفعل إحدى هذه الوثائق ، وهي محضر وكالة من الأميرة « موسى عبد العزيز آل سعود » - لصالح وكيل لبناني تفوضه فيها في بيع حصتين من البترول تقررتا « لأمر الأميرة شخصيا » بحجم مليون برميل من نوع (API - ٣٦) « لبيعها في السوق العالمية الحرة حسب الأصول المتعارف عليها » . (٩) -

(٩) تسجيل تفويض أمام قاضي العدل في الرياض برقم ١١٦٢٨ - ٢٠/٩٤٧ ، بتاريخ ١٤٠٠/٤/٨ هجرية ، الموافق ١٩٨٠/٢/٢٥ ميلادية - قام بتسجيله أحمد حسين الحميدان كاتب العدل - الرياض .

وليس بعيدا عن طبائع البشر أن تتسبب هذه الأوضاع القلقة فى صراع تختلط فيه الحقائق بالأوهام . ثم إنه ليس بعيدا عن طبائع البشر أن يتسبب هذا الوضع القلق أيضا فى خلق فرق ومعسكرات وكتل تتصارع فى الخفاء ، وقد يقلت صراعا فى أى لحظة وينفجر !

ولقد أظهرت أزمة الخليج اختلافات فى الرؤى والاجتهادات بين فروع الأسرة ، وبين أجيال مختلفة الأعمار من أبنائها ، وقد أدت هذه الاختلافات حتى وسط ضغوط الحرب إلى تقلصات حادة ومكتومة حتى إشعار آخر .



نتيجة لهذه الأحوال كلها نشأت فى المنطقة نخبة سلطة لا ينبغى لأحد أن يمل من الحديث عنها والإشارة لها : مجموعات من الأجانب والعرب تربطهم أوثق الصلات بدوائر البترول ، والمخابرات ، وتجارة السلاح . وكانت هذه الدوائر الثلاث قريبة بالطبع من دائرة صنع القرار . وهكذا حدث اختلاط خطر فى الأمور وفى العلاقات وفى التصرفات ، واقترب تأثير هذا الخطر على مجال التوجهات السياسية والقرارات ، ونشأت شبكة ثانية من علاقات السلطة فى الظل . كانت السلطة فى العالم العربى قد انتقلت بحكم ظروف كثيرة إلى القمة ، ولكن القمم لم تكن مع بعضها طوال الوقت ، وهكذا نشأ تحتها خط مواز من الاتصالات تداخلت فيه الألوان والظلال ويقع الظلام الداكنة كلها مع بعضها ، وشهد العالم العربى كله نوعا من الاختراق أخطر مما عرف من قبل . كان العالم العربى فى تاريخه الحديث يعانى من ظاهرة الاختراق الخارجى ، لكن المدى الذى وصلت إليه هذه الظاهرة فى تلك الحقبة البترولية لم يكن له مثيل .

وكان للاختراق جانب آخر . فإذا كان الاختراق يسمح للخارج بأن ينفذ إلى الداخل ، فإن مواضع النفاذ نفسها تصبح ثغرات ينضح منها ويخر ما يحتويه الوعاء المخروق . ولم يكن فى الوعاء ، بما آلت إليه الأمور ، إلا مال كثير وأوهام قوة أكثر .

وهكذا فى ذلك العصر من الأوهام تصور بعض العرب أنهم يشاركون فى رسم خرائط العالم ، فإذا أموالهم تساعد فى معارك دولية تخص غيرهم ولا تخصهم ، مثل معارك أنجولا ، والقرن الإفريقى ، وجنوب شرق آسيا ، وحتى فى أمريكا اللاتينية .

كانت الولايات المتحدة بعد تجربة فيتنام لا تريد حروبا خارجية ، ثم إن الكونجرس لم يعد على استعداد لأن يصرح لها بعد تلك التجربة المريرة باعتمادات تمارس بها مثل هذه الحروب الخارجية .

وكانت الأوهام العربية جاهزة ، وكان المال العربى مستعدا .

وتورط بعض العرب فى مغامرات طائشة ظهر القليل منها فى تفاصيل فضيحة إيران - كونترا ، حين لعب بعض العرب وبمال عربى أدوارا غريبة فى شراء سلاح للمتطرفين فى نيكاراغوا . اشتروه من إسرائيل ، وباعوه لوكالة المخابرات المركزية لتعطيه لمتردى الكونترا ، ثم يشترون بالمال سلاحا لإيران - أثناء حربها مع العراق !

(وعلى سبيل المثال فقد تبرعت السعودية فى دفعة واحدة بمبلغ ٣٥ مليون دولار للمساعدة على إسقاط نظام (الساندينستا ، فى نيكاراغوا) . (١٠)



ولقد ظهرت وسط نخبة القوة العربية الجديدة نجوم بعضها شاردا بلا مسار ، وبعضها مضى ، وبعضها معتم .

إن النجوم فى نخبة القوة العربية مجموعة من الرجال والنساء يصعب أن يوجد لها نظير فى أفلاك دولية أخرى ، وبمقدار ما أن السلطة فى العالم العربى ذات طابع خاص ، فإن نخبة القوة المحيطة بها لها هى الأخرى طابعها الخاص . ويمكن أن يقال بصفة عامة إن نخبة القوة العربية تحمل خصائص تميزها عن غيرها من نخب القوة فى مجتمعات أخرى :

● كلها بالطبع قريبة من القمة - دون أن تكون لها فى معظم الأحيان مسئوليات رسمية تضع أصحابها فى دائرة اختصاص عام يقاس به أداؤها ، وبالتالي فإن نفوذها موجود ، وفى الغالب غير ظاهر ، ومحسوس وفى الغالب غير مقنن ، وحجم النفوذ مرن ومتفاوت بين رجل وآخر ، وبين فترة وأخرى بالنسبة لنفس الرجل .

● ومعظم مجموعة نخبة القوة فى أى بلد عربى على اتصال بمثيلاتها فى بقية العالم العربى ، وبحكم فردية السلطة ، وشخصيتها فى بعض الأحيان ، فإن علاقات قم السلطة فيه تجرى ويتم بغير طريق أجهزة الدولة الرسمية ، وبالتالي فإن خطوط الاتصال تتم عن طريق رسل ووسطاء مباشرين يظهرون وسط العواصم على الطرق إلى القصور ، ثم يختفون بنفس السرعة التى يظهرون بها .

● وفى الغالب الأعم فإن مجموعات نخبة القوة العربية قريبة من أهم المواقع التى تكمن فيها مواضع صنع الثروة العربية : وأولها البترول ، والثانية تجارة السلاح ، والثالثة

(١٠) منكرأت الكولونيل ، أوليفر نورث ، - من مساعدى مستشار الأمن القومى فى البيت الأبيض - وتحقيقات الكونجرس فى تفاصيل فضيحة ، إيران - كونترا ، .

بضرورات الأشياء دوائر المعلومات بما فيها دائرة المخابرات ودائرة الإعلام . وهكذا فإن حجم التداخل بين العلاقات السياسية والمالية والاجتماعية والانسانية نافذ إلى أعماق يصعب قياسها ، أو رسم جدول بياني لشبكاتها ومساحاتها .

● وبسبب هذا التشابك بين القوة ، وعناصر الثروة ، ودوائر المعلومات - فإن الأسلاك بين ما هو محلي ، وبين ما هو إقليمي ، وبين ما هو دولي - تتشابك وتتعدد وتخلق أحيانا أوضاعا يصعب التحكم فيها وضبط حركتها ، أو حتى متابعتها .

وفي وقت من الأوقات في الولايات المتحدة الأمريكية وقف رجل مثل الرئيس الأسبق « دوايت ايزنهاور » - يقول في خطبة الوداع التي غادر بعدها البيت الأبيض في نهاية مدة رئاسته : « إنه يريد أن يحذر من مجموعة قوة في الولايات المتحدة تتداخل فيها مصالح الصناعات الكبرى مع مصالح المؤسسة العسكرية الأمريكية ، - وهو ما أسماه « ايزنهاور » وقتها « المجمع العسكري - الصناعي » .

وربما يحتاج العالم العربي إلى صوت ينبهه إلى تزايد دور « مجمع القوة العربي » الذي ظهر في السبعينات ، ونما في الثمانينات ، ويوشك نفوذه أن يستشري في التسعينات . وربما أمكن القول بشكل عام إن أحد النماذج الظاهرة لهذه النجوم في الآفاق العربية هو رجل مثل السيد « عدنان خاشقجي » .

فهو على نحو أو آخر قريب - أو كان قريبا - من دوائر صنع القرار في السعودية . وهو حامل رسائل ووسيط نشيط على الطريق بين عواصم عربية متعددة - أو على الأقل كان كذلك إلى عهد قريب .

وهو على صلة وثيقة بعمليات البترول ، وتجارة السلاح ، وبنابيع الثروة المتدفقة منهما .

وهو قريب إلى درجة شديدة من دوائر المعلومات ودوائر المخابرات في العالم العربي ، وخارجه ، إلى درجة جعلته في القلب تماما من قضايا خطيرة أشهرها قضية « إيران - كونترا » ، وكان فيها على صلات عربية ، وأمريكية ، وإسرائيلية ، وإيرانية ، وبريطانية ، وحتى فلبينية . وكانت الصلات مالية ، وتجارية ، وسياسية ، وإعلامية ، واجتماعية - ظاهرة وخفية ، وكله في نفس الوقت !

و « عدنان خاشقجي » نموذج واحد وبارز لأن الظروف ركزت عليه أضواء أبانت ، وكشفت إلى درجة يمكن معها الرصد والمتابعة .

لكن هناك غيره آخرون لم تمسك بهم كشافات تركز عليهم بقع الضوء ، وواصلوا حركتهم فى غطاء تراكمات من الغمام والظل .

على أن عددا من المظاهر - فى الغالب وليس بالضرورة دائما - يحيط بهؤلاء :

فهناك يخت فى عرض البحر ، وهناك قصور على الشواطىء فى الصيف وعلى الجبال فى الشتاء ، وهناك حاشية لامعة ومضيئة بجمال الوجوه وأناقة الأزياء وسحر الجواهر والعبور ، وهناك طائرة خاصة ، وهناك شركة حراسة أمريكية فى الغالب تمسك بشئون الأمن ، وتشرف عليها بضباط وجنود كانوا سابقا فى القوات الخاصة للبحرية الأمريكية ، وهؤلاء الحراس دائما هناك عند حواجز وأسوار شانكة ومكهربة وأبواب تقفل وتفتح بأزرار كهربائية ، وفى أحزمتهم تتعلق أجهزة الاتصال اللاسلكى ، وأيديهم لا تفارقها المدافع الرشاشة من طراز « أوزى » الإسرائيلى الشهير ، ثم هناك أبراج الحراسة العالية من حول اليخوت والقصور وحدائق الزهور .

ذلك أن أوهام الأمن لا تقتصر على الدول ، وإنما هى تصيب الأفراد بموجب حقيقى أحيانا ، وبغير موجب حقيقى فى أحيان أخرى .



وكان « هنرى كيسنجر » أول من لمح أوهام العرب ، ووجدها مواتية للخطة الأمريكية ذات النقاط السبع .

ولقد رأى هو والرئيس « نيكسون » ، ثم هو والرئيس « فورد » بعدها ، استغلال عنصر إضافى آخر إلى معادلة الشرق الأوسط ، وكان هذا العنصر هو شاه إيران « محمد رضا بهلوى » . وكان التفكير الأمريكى يستند إلى عدة افتراضات :

١ - إن إيران ليست عربية ، وبالتالي فهى ليست داخلة فى أى احتمال حظر بترولى ضد أحد ، وبالتالي الولايات المتحدة .

٢ - إن بترولها بزيادة الضخ منه فى حالات الطوارئ يمكن أن يعوض أى احتمال فى المستقبل يقع معه وقف تدفق البترول العربى .

٣ - إن حقيقة أن إيران غير عربية يمكن أن يساعد على إنشاء خط من العلاقات المباشرة بين طهران وتل أبيب لتكون إحداهما - طهران - شوكة في الخصر العربي عند الشرق على رأس الخليج ، والثانية - إسرائيل - حربة في الخصر العربي عند الغرب على شاطئ البحر الأبيض !

٤ - إن شاه إيران شخصيا له رأى لا يخفيه فى العرب من القاع فى مدنهم إلى القمة فى قصور حكامهم ، وهو يشعر بعقدة استعلاء غريبة تصور له أنه وريث إيوان كسرى أمام قبائل من البدو الرحل يعرفون قواعد التعامل مع قطعان الغنم ، وليس مع استراتيجيات البترول أو العالم .

وهكذا اندفعت السياسة الأمريكية فى أواخر عصر « نيكسون » وبقية مدة رئاسته التى قضاه « فورد » فى البيت الأبيض بعده ، ثم طوال عهد « جيمى كارتر » - إلى سياسة قضت بتنصيب شاه إيران رجل بوليس مسئولاً عن أمن الخليج ومفوضاً .

وفى مرحلة سابقة خطرت للسياسة الأمريكية فكرة أن يكون الأمن الأمريكى فى المنطقة منوطاً بمحور إقليمى يقوده شاه إيران ، والملك « فيصل » ، والرئيس « السادات » . لكن الفكرة لم تستطع أن تحلق فوق الأرض ، وكان الفضل راجعاً إلى الملك « فيصل » الذى كتب إلى الرئيس « السادات » فى إبريل سنة ١٩٧٥ - أى قبل شهر واحد من اغتياله على يد أحد أبناء إخوته - يقول له :

« فخامة الرئيس

أى كلام عن ترتيبات معينة بين مصر والمملكة وإيران يودى إلى إحراج لنا . وأول الإحراج أن نتهم بالسعى إلى إحياء حلف بغداد القديم . وهذا الأمر ليس من المصلحة . » (١١)

ونامت الفكرة بعض الوقت ، ثم عادت مرة أخرى مع مجيء وهم السلام ليلحق بما سبقه من الأوهام فى المنطقة ، فقد كان شاه إيران من أكبر المشجعين للرئيس « السادات » على القيام برحلته إلى القدس سنة ١٩٧٧ . وراحت الأحلام تراود واشنطن بأن المستجدات الطارئة فى الشرق الأوسط يمكن أن تصنع محورا جديدا يضم طهران والقاهرة وتل أبيب ، وهذا المحور يمكن أن يكون بديلا جديدا يساعد الخطة الأمريكية .

(١١) رسالة حملها مبعوث خاص من الملك « فيصل » إلى الرئيس « السادات » . ولعل الملك « فيصل » أرادها مكتوبة لتسجيل موقفه .

ولم تكن السياسة الأمريكية غارقة مثل غيرها في الوهم . كانت ترى خطتها تأخذ طريقها المرسوم بحكم تداعيات الحوادث ، وبحكم ما تم من خطوات عملية :
من ناحية كان البترول قد ظهر بكثافة لا بأس بها في موقعين جديدين : بحر الشمال ،
وألaska .

ومن ناحية ثانية كانت « وكالة الطاقة الدولية » ، وهي إحدى بنود خطة « كيسنجر »
العننية ، قد اكتمل إنشاؤها ، وأصبحت قادرة على التدخل في سوق البترول وفق مقتضيات
الظروف حيال أى طارئ - بإطلاق كميات من الاحتياطي تدعو إليها الحاجة هنا أو هناك ،
كما أنها أصبحت تملك الوسائل التي تمكنها من تحويل ناقلاته من مكان إلى مكان آخر إذا
ما دعت لذلك أسباب .

كذلك فإن الشرق الأوسط ، والعالم العربي فى وسطه ، بدأ مستغرقا بالكامل فى
أوهامه .

كان الهدوء يعود إلى أعصاب السياسة الأمريكية التي انشغلت بميادين أخرى فى
العالم ، خصوصا فى أوروبا .

وكانت شركات البترول الأمريكية الكبرى لا تريد مزيدا من التدخل السياسى
الحكومى فى شئونها ، وقد عادت الآن - على حد تعبير « روبرت أندرسون » (وزير
الخزانة الأسبق فى الولايات المتحدة) - « لى تتصرف وكأنها دول مستقلة ، وفى بعض
الأحيان كأنها دول عظمى » .

كانت الأوهام قد تجاوزت حدود العقل ، حتى فقدت صلتها بالواقع .

وفى ديسمبر ، وفى احتفالات عيد الميلاد سنة ١٩٧٧ - كان الرئيس الأمريكى
« جيمى كارتر » يقضى احتفال العيد ضيفا على « محمد رضا بهلوى » شاه إيران . ووقف
الرئيس الأمريكى - الذى أقام شهرته على أساس احترام حقوق الإنسان ! - وسط الحفل
يرفع كأسه فى صحة مضيفه الذى بدا وكأنه يحكم إيران ويتحكم فى المنطقة كلها بيد من
حديد ، ويقول له : « انكم يا صاحب الجلالة الامبراطورية استطعتم تحويل بلادكم إلى
جزيرة من السلام والاستقرار وسط بحر من القلاقل والفوضى ، وهذا راجع إلى قدرتم
وحكمتمكم . »

ولم تكذب تمضى على شرب هذه الكأس من رحيق الورد إلا شهرور حتى كانت الثورة
الاسلامية فى إيران تهز قوائم عرش الطاووس ، وتكسر الكؤوس والرؤوس فى طهران !

الفصل الرابع

آفاق من الفراغ

« لا أريد أن أظل مع المتخلفين » .

[الرئيس « أنور السادات »
للسيد « أحمد بن سوادة » رئيس
الديوان الملكي المغربي - أكتوبر
١٩٧٩] .



عندما انفجرت الثورة الإسلامية في إيران كان صداها في العالم العربي واسعا وعميقا رغم اختلاف اللغة ، واختلاف المنابع الثقافية ، وحتى اختلاف نوع الأبطال . ف « الخميني » كان يوجه رسائله للناس بالفارسية ، والتراث الفارسي كان موجودا في خطابه العام رغم أساسه الديني ، والجماهير العربية تعودت أن يتقدم الصفوف الأولى من حركاتها الوطنية شيوخ مدنيون من أمثال « سعد زغلول » ، أو ثوار شبان من أمثال « جمال عبد الناصر » . وكان صعبا على هذه الجماهير أن تستجيب لدعوة رجل يرتدى عباءة سوداء وفوقها عمامة من نفس اللون تغطي تقاطيع وجهه الذي تنسل منه لحية بيضاء تطل فوقها عيون حزينة ومتعبة ، وتحيط بها ملامح حفر الزمان عليها تجربة ثمانين سنة حافلة !

ولقد كان الصدى واسعا وعميقا لأن جماهير غفيرة على امتداد المنطقة بين الخليج والمحيط راحت وسط أوهام عصر البترول تحاول العثور على يقين . وكان أقرب اليقين

المطروح هو اليقين الدينى . فالناس مولودون بهويتهم الدينية ومؤسسة الأسرة تعطى موارثه التقليدية بطريقة طبيعية مع رضاعة الطفل فى البيت ، ومع التربية التى تكون بدايته الثقافية من الصبا وتظل معه العمر بطوله .

والحق أن بداية البحث عن يقين بدأت فى العالم العربى بعد صدمة الشك سنة ١٩٦٧ . ثم جاءت ضرورات الصراع مع إسرائيل وحتمية المعركة ، فشدت الجميع إلى مجال التأثير القومى والوطنى بالدرجة الأولى ، وجاءت الأيام الأولى من معركة أكتوبر فأحيت الآمال لبعض الوقت ، حتى جاء عصر البترول وأشاع أوهامه .



إن أوهام عصر البترول لم تنحصر فى مناطق انتاجه ، وعندما زادت العوائد والفوائض فإن جزءاً منها انسكب وسال على بقية الأرض العربية . ووجد كثيرون فى العالم العربى أن وسيلتهم للثراء لا تتحقق بانتظاره فى بلادهم حتى يصل اليهم بعض خيريه ، وإنما وجدوا من الأفضل أن يرحلوا هم إلى البترول بدلاً من الوقوف فى انتظاره . وما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، أى فى مدة سنتين اثنتين ، كان هناك ٩ ملايين عربى يتحركون وراء الفرصة السانحة فى الخليج بما فيه العراق . واستطاع البعض أن يمسك بالفرصة ، واختار أن يرسل أرباحه إلى بنوك أوروبا وأمريكا مباشرة دون توقف أو مرور بالأوطان الأصلية . ولم يتمكن البعض الآخر إلا من الحصول على ما يفى بالتزامات حياته هناك مستقطعاً جزءاً يبعث به إلى الوطن الأصلى لتعيش عليه الأسر التى بقيت فيه . وهكذا فإن الجزء الذى تحقق من أمل البترول لقلب العالم العربى كان ضئيلاً بالقياس لثروة البترول نفسها ، وضئيلاً أيضاً بالقياس لما جرى تحويله مباشرة للخارج من الذين عثروا على الفرصة وأمسكوا بها .

ولم يجيء المال الذى تسرب من البترول إلى قلب العالم العربى ، سواء بواسطة طلاب الفرصة الذين أمسكوا بها ، أو طلاب العمل الذين حصلوا عليه - وحده ، وإنما جاء يجر وراءه نيلاً طويلاً من القيم : قيم الربح السريع ، والاستهلاك الزائد ، ومداراة الغنى والخضوع السهل لرغباته ونزواته .

وزاد على ذلك أن البترول بدوره بدأ يجيء إلى القلب باحثاً بنفسه عن فرص وجد أنه بدوره يستحقها . وكان معظم استثماراته فى مجال الاستهلاك ، وفى مجالات التسلية مثل التلفزيون والسينما بحثاً عن ربح تتسارع فيه دورة رأس المال دون أصول كبيرة ثابتة فى الأرض يصعب نقلها عند الضرورة ، وكذلك من مواقع تأثير يمكن استخدامها فى تطويق القيم وإشاعتها . وكانت للمال - كما هى العادة - عنجهيته ، فقد تصور القادمون من أطراف العالم العربى إلى قلبه فى بعض الأحيان أنهم الخبراء بسوق الاستثمار وسوق المال . ولم

يكن ذلك تصرف أفراد يقتصر أثره عليهم ، وإنما تصرفت حكومات النفط أيضا بنفس المنطق ، فكان أن وضعت شروطا للقروض والتسهيلات تمر عن طريق البنك الدولي أو تصوغ عقودها بلغته ومفرداتها . ويتأثير الاحتكاك بالمؤسسات المالية الدولية خصوصا في الولايات المتحدة ، فإن ممثلي الحكومات العربية المنتجة للبتترول والصناديق العربية المنشأة بأمواله راحوا يتصرفون بنفس منطق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

وحاولت المدن الكبيرة في العالم العربي أن تسترضى شيوخ القبائل بقصائد المديح ، ولكن الشيوخ طربوا بسماع القصائد ، ولم يهربوا بنفس المقدار للمطالب التي جاءت بعدها .

وفي منتصف السبعينات كان قلب العالم العربي قد بدأ يتململ . وقبل أن تجيء الثمانينات كان التلملم قد تحول إلى نوع من الشعور بخيبة الأمل . كانت الجماهير العربية في القلب العربي تشعر أنها على نحو أو آخر أعطت نماء أبنائها في حرب أكتوبر التي أدت ضمن ما أدت إلى رفع أسعار البترول ، وبالتالي فإن الثروة التي فازت تم دفع ثمنها مقدما بالدماء التي سالت ، وبدأ الإحساس يشتد بنقاوت الحظوظ في العالم العربي . وبمقدار ما كانت أوهام عصر البترول تتبدد ، كان البحث عن اليقين يشتد . وفي هذا المناخ علا صوت الثورة الاسلامية في إيران وامتد أثره .

والحاصل أن الثورة الاسلامية في مطالع الثمانينات وجدت صداها في العالم العربي بفعل عوامل كانت كامنة ، موجودة ومفقودة في نفس الوقت داخل الذات العربية .

كان هناك البحث عن يقين في مقابل شيوع الوهم ، وفي مرحلة سابقة كانت الوطنية والقومية (بالمحتوى الحضارى للدين) - تعطى الناس زادهم من اليقين الضروري . وأن يجيء الدين ليعطى اليقين المطلوب مباشرة - فإن ذلك لم يكن شيئا غريبا ولا دخيلا في وقت أزمة .

وكان الحال هو نفس الحال بالنسبة لفكرة العدل الاجتماعي التي ترسبت في وعي الجماهير في حقب الأربعينات والخمسينات والستينات . وإذا كانت الأفكار والمواثيق قد حملت فكرة العدل الاجتماعي ، فإن الدين يستطيع أن يعطيها قوة نفاذ أعمق في أي لحظة .

بل إن العنف الاجتماعي سرى عليه نفس الحال . كانت فكرة الجهاد قديمة في الاسلام ، ثم ساعدت معارك العرب الحديثة من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٦ ، إلى سنة ١٩٦٧ ، إلى معركة الاستنزاف ، إلى معركة أكتوبر - على بروز الاستعداد لممارسة العنف في المجتمعات العربية .

كانت تلك كلها استجابات طارئة لنداءات سابقة ومألوفة ، لكن المشاكل بدأت بعد ذلك :

● كان الاسلام القادم من إيران يرتدى عباءة فارسية متأثرة بالمواريث الحضارية لأمة تعيش في جو حصار بين شبه القارة الهندية ، وشبه الجزيرة العربية .

في حين أن الاسلام كما تلقاه العرب كان مفتوحا على الأقطار والأمصار .

● والاسلام الذي جاء من إيران كان يحمل بشكل ما نبرة آسيوية بسبب عنصر اللغة . ذلك أن القرآن عربي للسان وإن كان عالمي الرسالة ، وغير العرب من المسلمين ليس في يدهم كثير غير النص الحرفي ، لكن النص الحرفي كان في اللغة العربية وسط تراث ضخم من السنة والفقہ والحديث والفلسفة ، وحتى الأدب ، تساعد على فهم أبعاده ، في حين أن الاقتصار في التفسير على النص الحرفي يعوق الكثير من أسباب الاجتهاد مع تطور الأزمنة والعصور .

● وفي نفس الوقت فإن دعوة العودة للإسلام الصادرة من قم وطهران كانت تحمل أيضا نبرة انسلاخية في مواجهة الآخر حتى وإن كان هذا الآخر من نفس الوطن ، وكان ذلك هو التأثير البارز للحركة الاسلامية في الهند ، كما عبر عنها « أبو الأعلى المودودي » في مواجهة الأغلبية الهندوكية التي كان الإسلام في الهند في حالة تناقض معها .

وأما في العالم العربي ، فإن الإسلام كان في بيئته مندمجا فيها متوحدا مع « خير أمة أخرجت للناس » .

ومهما يكن فإن نداء الثورة الاسلامية في إيران جاء متوافقا مع زمانه ، وكانت الأمة العربية تصيح السمع إليه بانتباه وباهتمام ، فقد وافق مقتضى حالها في تلك الفترة . ولقد أضيفت إلى قوة هذا النداء حقيقة أن العالم العربي في ذلك الوقت كان يواجه فراغا في القيادة ، فقد اختفت جانبية القيادة السياسية كما مثلها « جمال عبد الناصر » ، واختفت هيبة القيادة التقليدية كما مثلها الملك « فيصل » .



ولقد ضاعف من الإحساس بالفراغ أن المؤسسات الدينية والتقليدية راحت تترك نفسها للسلطة السياسية - أو لغيرها - تستغلها لأغراض ضيقة .

إن نفس المؤسسات التي حضت على قتال إسرائيل كانت هي نفسها التي أخرجت فتاوى الصلح معها .

ونفس المؤسسات التي ساعدت في التبشير بفكرة العدل الاجتماعى كانت هي نفسها التي راحت تحض الفقراء على القبول بالتمايز الطبقي الفادح الذى جاء به عصر الانفتاح . وجاءت محاولة الاستغلال السياسى للمؤسسات الدينية « التقليدية » فى وقت غير ملائم من كل الوجوه .

فالأمم الاسلامية ، والأمة العربية - فى مقدمتها - تواجه بحكم انتمائها جميعا للعالم الثالث مشكلات وأزمات عالم تتغير أحواله وقيمه ، وهى جميعا غير قادرة لأسباب متعددة بتعدد الأمم - على ملاءمة نفسها مع المتغيرات ، وبالتالي فإنها بدون استثناء تواجه أزمة تراجع لا شك فيها .

ولقد وجدت هذه الأمم ، وشبابها بالذات ، فى الدين ملاذا وعاصما ، وهذا شىء طيب فى مطلق الأحوال لأنه من المهم أن تجد الأمم فى أوقات الأزمات خط دفاع أخير يحمى وجودها ذاته وقد أصبح مهددا .

ولقد كانت الحاجة إلى هذا الخط الدفاعى الأخير هى التى أدت إلى قيام الثورة الإيرانية ، وكان قيامها مستحيلا لولا أن استوجبته ضرورات التطور .

ولقد كانت المؤسسات الاسلامية فى العالم العربى - بحكم كونها نتاجا مباشرا للموطن الرسالة ، وورثة شرعية لتجربة متراكمة فى الفكر والاجتهاد والفهم بحكم الإحاطة الشاملة بالتراث الواسع للغة التى نزل بها النص - أقدر من غيرها فى أى عاصمة اسلامية على أداء دور المرجع المعتمد فى شئون التفسير والفتوى .

ولم يكن مطلوبا منها أن تتدخل فى صدام مع « قم » أو « طهران » ، وإنما كان عليها أن تلاقى أفكار الثورة الاسلامية فى إيران ، وأن تتدخل فى حوار دينى معها تستفيد منه الأمم الاسلامية فى أزمتها الطاحنة ، إذ تجد مرجعية تساعدها فى وقت محنة وامتحان . لكن الغريب أن المؤسسات الدينية التقليدية دخلت فى معركة عداء مع « الخمينى » ،

لا مبرر لها إلا ظروف سياسية جعلت الرئيس « السادات » يتصور ويتصرف على أن شاه إيران صديق للعرب وصديق له ، وإذا الفتاوى تصدر من القاهرة بالحملة على « الخميني » إلى الحد الذي دفعه ، وهو مازال في باريس لم يذهب بعد منتصرا إلى طهران - إلى التساؤل : « لماذا تقف المؤسسات الاسلامية الرسمية في مصر هذا الموقف العدائي من الثورة الاسلامية ؟ »

والغريب أن الحجج التي استعملت في مصر ضد الثورة الإيرانية قامت على أساس « طاعة ولي الأمر » - ولم يكن الشيوخ في القاهرة قد درسوا بالقدر الكافي ما إذا كانت « طاعة الشاه » فرضا على المؤمنين ، أم أن سياساته وتصرفاته أسقطت موجبات طاعته . كان هذا نموذجا صارخا لاستغلال الدين في السياسة .



ثم تكرر نفس الشيء في حادثة مقتل مئات الحجاج الإيرانيين في مكة سنة ١٩٨٧ . لقد خرجت الآراء والاجتهادات من القاهرة تدين الحجاج الإيرانيين دون تحقيق ، أو تدقيق في واقع ما جرى . وربما كانت هناك أخطاء ، ولكن الأخطاء كانت على الجميع . والغريب أن شهادة وزير الأوقاف الباكستاني وقتها السيد « شاهد شهيدى » كانت قريبة المنال ، ومنشورة في جريدة « نيويورك تيمس » في الغرب ، ومع ذلك فإن أحدا لم يكلف نفسه بمراجعتها قبل الفتوى .

كانت قيمة شهادة « شهيدى » أنه كان هناك ، وأنه كان مسئولاً بطلب من السلطات السعودية عن التنسيق بين بعثات الحج المختلفة .

كان الإيرانيون ينظرون إلى موسم الحج ، ليس فقط باعتباره طوفا وسعيا ، ولكن أيضا باعتباره لقاءً بين المسلمين ، وهذا معقول في حد ذاته .

وطلب الحجاج الإيرانيون تنظيم مسيرة لهم تسعى إلى أبواب الحرم ، وكان المسئول عن تنسيق علاقات بعثات الحج بالسلطات السعودية هو الذى حمل طلبهم وناقشه مع السلطات السعودية التي وافقت على المسيرة ، وعلى خط سيرها ، واشترطت أن تتوقف وتنفض قبل خمسمائة متر من أبواب الحرم . كذلك طلبت السلطات السعودية أن تخطر مسبقا بالنداءات والشعارات التي تصدر عن هذه المسيرة - وهذا مشروع في حد ذاته أيضا .

وبدأت المسيرة في موعدها من نقطة بدايتها المقررة ، وسارت في طريقها المرسوم ، وتعالق فيها النداءات والشعارات ، وكانت في حدود ما جرى الاتفاق عليه . ثم حدث أن انضمت إلى المسيرة أعداد كبيرة من الحجاج تفوق بكثير تقديرات السلطات



مشهد للمظاهرات الإيرانية أثناء موسم الحج

السعودية . وداخل نفوس المسئولين عن الأمن السعودي إحساس بالقلق ، وهذا منطقي في حد ذاته كذلك .

ورأى مسئولو الأمن السعوديون أنه من الضروري أن تنفض المسيرة قبل أكثر من خمسمائة متر مثلما سبق الاتفاق عليه ، فقد كان تقديرهم أنه إذا وصلت المسيرة بهذا الحجم إلى المسافة المتفق عليها من قبل قرب الحرم ، فإن انقضاؤها قد يخلق مشكلة .

ودارت اتصالات واستحكمت بالعصبية آراء :

رأى القادة الإيرانيين للمسيرة ، وهو يطالب بتنفيذ الاتفاق ، كما جرى خصوصا وأنه يصعب إبلاغ الكتل الزاحفة أن مسافة زحفهم جرى اختصارها .

ورأى سعودي يرى أن حجم الحشد تدخل لتغيير ما كان متفقا عليه .

وكان رأى الإيرانيين أنهم يتحملون المسؤولية ، فالمسيرة قد جرت حتى الآن بسلام رغم ضخامة حجمها ، ولم ترتفع فيها كلمة واحدة تقول غير ما سبق الإخطار به ، وتمت الموافقة عليه .

ولكن الأمن السعودى كان يرى أنه وحده يتحمل المسؤولية ، وعلى هذا الأساس جرى وضع حاجز من قوات الأمن عند النقطة التى قدرها الأمن السعودى ، وليس عند النقطة التى جرى الاتفاق عليها .

ووجدت مسيرة الحجاج الإيرانيين حاجز أمن يعترضها بالقوة قبل بلوغ غايتها ، وكانت المشاعر ساخنة بحرارة الإيمان ، وربما بنار التعصب أيضا ، وقررت الصفوف الأولى من المسيرة أن تمضى فى طريقها ، وصدر الأمر إلى الأمن السعودى بإطلاق النار ، وجرت مذبحه .

كان الأمر كله سوء فهم يمكن تداركه . ومع ذلك فمن الصعب - انسانيا - على أى سوء فهم أن يجد من يتداركه . وإلا لاستطاعت البشرية أن تتجنب كوارث متصلة باتصال تاريخها .

وكان واجب عقلاء المسلمين أن يحتووا الفتنة ويطوقوا آثارها - لكن ذلك لم يحدث ، وصدرت الاجتهادات والفتاوى بأن ما فعله الحجاج الإيرانيون جريمة فى حق الإسلام تصل إلى درجة الكفر . وزاد بعضهم على هذا فأورد أنه بلغه أن الحجاج الإيرانيين كانوا يهتفون بمقولة « الخمينى أكبر ، بدلا من « الله أكبر » - ولم يكن ذلك دقيقا ، وإنما كان هتاف بعض الحجاج الإيرانيين « الخمينى داربار ، أى « عاش الخمينى » ، وهو معنى يختلف ، وربما كان اللبس فيه من تقارب إيقاع الكلمات بين « أكبر ، و « داربار » . ومع التسليم بأنه لم يكن ينبغى أن ينادى على مقربة من الحرم بغير اسم الله - فإن الأمر لم تكن فيه جريمة ، ولم يكن فيه كفر .

ودارت رحى حرب دعائية وإعلامية جددت بغير داع عصر الفتنة الكبرى فى الإسلام ، فى وقت كان العالم الاسلامى يستطيع فيه أن يستغنى عن فتنة من هذا النوع ، فقد حلت فيه من الفتن أكثر مما يحتاج وأكثر مما تقتضيه الظروف .



ثم تكررت الصورة ذاتها مرة أخرى فى قضية كتاب « سلمان رشدى ، الشهير الذى صدر بعنوان « آيات شيطانية » .

لم يكن « سلمان رشدى » ، وهو كاتب له مكانته ، رجلا جاهلا تعرض لما لا يعرف . لكنه تصرف فى « آيات شيطانية » ، بخفة وطيش اعترف بهما بنفسه فيما بعد .

كان « سلمان رشدي » يعرف الإسلام بوصفه مسلما بالميلاد ، وكان دارسا لتاريخه ولآدابه وحاصلا على درجة « أستاذ » في الأدب الإسلامي من جامعة « كامبريدج » ، لكنه أراد أن يبنى روايته على أساس ذلك الخطأ الذي شاع حول الآيتين الكریمتین من سورة « الإسراء » : « وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفتري علينا غيره ، وإذا لاتخذوك خليلا (٧٣) ، ولولا أن ثبنتك لقد كنت تركن إليهم شيئا قليلا (٧٤) » ، وكانت بعض مصادر المستشرقين قد حاولت تأويل نص الآيتين على أساس أن نبي الله العظيم كاد يفتن عن وحى الله ، ويفتري غيره على الوحي - طبقا للظاهر من كلمات الآيتين ، ثم كان تأويلهم يصل إلى ربط ذلك بآيتين أخريين فى سورة « النجم » ، تقولان : « أفرأيتم اللات والعزى (١٩) ، ومناة الثالثة الأخرى (٢٠) » ، ثم راح زعمهم يقول إن الآيتين مقدمة لآية أخرى وردت بعدهما - طبقا لبعض الروايات - ثم نسخها الرسول بنفسه ، وطلب من كتاب الوحي حوله رفعها ، وكانت الدعوى تقول إن الآية المنسوخة تكمل بقية الآيتين لتجعلها تقول : « أفرأيتم اللات والعزى ، ومناة الثالثة الأخرى (تلك الغرائيق العلى وأن شفاعتهن لترتجى) » ، وكان تفسير ذلك فى تأويلهم أنها خطوط اتفاق بين نبي الله العظيم وزعماء الجاهلية من فريش ، يعترف من جانبه بأصنامهم فيرضون عنه ويقبلونه خليلا لهم . ولم يكن هذا التأويل جديدا ، فقبل المستشرقين تحدثت عنه مصادر إسلامية عديدة وفننته ، وكان آخر المفندين هو الدكتور « محمد حسين هيكل » (باشا) فى كتابه الكبير « حياة محمد » .

والذى حدث أن « سلمان رشدي » استغل الهرطقات القديمة ، وبنى على أساسها قصة « آيات شيطانية » ، وكان هذا تجاوزا مريعا من جانبه أدى إلى سقوط أبى وفكرى قبل أن يكون دينيا واسلاميا ، لأن « سلمان رشدي » أضاف إلى حكاية الآيات المدعى بها فى المراجع القديمة تجاوزا آخر فى حق بيت رسول الله الكريم يمس زوجاته ويعرض بهن .

وتلقى « الخميني » بعد شهر من صدور الكتاب رسالة تطلب فتواه فى شأن مسلم قال كذا وكذا . وأفتى « الخميني » - دون معرفة باسم الكاتب أو الكتاب - فتوى بأن « قائل مثل هذا القول لا يمكن أن يكون مسلما ، فإذا كان مسلما ، فقد ارتد ، وإذا ارتد المسلم أهدر دمه » . وقامت مظاهرات اسلامية فى مدن بريطانيا وفى غيرها كان محرکها هو الإسلام الآسيوى الذى استفزته الرواية وأخذته حافية النصوص !

وقامت القيامة فى انجلترا ، وفى الغرب كله تدعى على الإسلام بضيق الأفق ، وتجريم الإبداع الفنى .

وفجأة بدأت مؤسسات دينية فى القاهرة تدين فتوى « الخميني » فى قضية « سلمان رشدي » . وبدأ كلام رجال الدين عن حق المؤلف فى الخيال وفى الإبداع ، وأن

« الخميني » رجل ضيق الأفق ومتخلف عن العصر ، وقد أساء إلى الإسلام ورسالته ، ولم يحسن إليهما كما يدعى ..

والغريب أن ذلك كان يحدث في مصر بينما كان أحد القضاة في لندن يصدر حكما في قضية كتاب « سلمان رشدي » لا يقضى بمصادرته ، ولكن يطالب بقانون خاص يحمي الأديان من « الإهانة » باعتبار أن الأديان يمكن تحليلها ويمكن نقدها ، لكن إهانتها تتضمن تجريحا للمؤمنين بها . وقال القاضي الانجليزي في حكمه : « إن القانون في بريطانيا يمنع إهانة الدين ، لكنه من سوء الحظ أن النص فيه يقتصر على إهانة الدين المسيحي ، وهذا نقص يتعين تداركه لأن المجتمع البريطاني اختلف عما كان عليه ، فأصبح مجتمعا متعدد الأديان بعدما كان مجتمع دين واحد ، .

وتحولت معركة كتاب « سلمان رشدي » إلى معركة اسلامية _ اسلامية .



ثم خطر لبعض السلطات الدينية فيما بعد أن تقوم في الموضوع كله بخدمة سياسية تصورت أن لها فوائدها في مجال العلاقات العامة .

وهكذا قامت بعثة من مصر تمثل وزارة الأوقاف سافرت إلى لندن ، وهناك جرى لها بـ « سلمان رشدي » يعلن عونته إلى الإسلام ومن ثم توبته ، وكان هذا في ظن الذين فعلوه مؤديا إلى إسقاط الحكم بارتداده على أساس أنه لا يجوز حكم الردة على تائب وعائد إلى الرحاب الكريمة السمحاء .

وكان رد طهران أن الإسلام ليس أرجوحة تترد يوما إلى هذه الناحية ، وتعود في اليوم الذي يليه إلى الناحية الأخرى .

وأصبحت القضية معركة في داخل الإسلام في الوقت الذي كان فيه « سلمان رشدي » يقول في حديث بصوته لهيئة الإذاعة البريطانية شيئا آخر أراد حلا وسطا يوفق فيه بين آراء قرانه الغربيين الذين تحمسوا لحقه في الإبداع الفني ، وبين مخاوفه من حكم الردة الصادر عليه ، وكان حله الوسط أنه « لم يعد للإسلام بالمعنى الديني ، ولكنه عاد بتأكيد بيئته الثقافية » !

ولو أنه كان هناك تحقيق وتدقيق فى القضايا لاكتشف الكل أن الموضوع من أوله إلى آخره لم يكن يساوى هذه الضجة التى قامت حوله سواء بالتفسير الحرفى لنصوص الردة ، أو بالتفسير الذى اكتشف فجأة مزايا حق الكاتب فى الحرية والإبداع .

والحقيقة أن « سلمان رشدى » أخطأ بشدة فى طريقة تناول موضوعه ، ولكن الذين أدانوه أو دافعوا عنه أخطأوا أشد لأنهم جاوزوا بالأمر حدوده ، وجعلوا الإسلام بالمتشدين فى تفسيره والمتساهلين فيه فريقين : فريق من المتعصبين لأحكامهم قوة الطاعة ، وفريق من المتساهلين لا طاعة لأحكامهم من شدة التهافت . ولم يكن هناك على الناحيتين من قرأ أو حلل أو دقق ، وإنما طغت مطالب السياسة على مطالب العلم .



وبجهد قليل من جانب الآخرين تحولت القضايا إلى صراع بين السنة والشيعة فى الإسلام ، وأصيب الإسلام المعاصر بشرخ عميق فى بنيانه . والمحزن أن ذلك يحدث بعد سنوات قليلة من جهد عظيم قام به الشيخ الجليل « محمود شلتوت »^(١) الذى أنشأ فى القاهرة مجمعا خاصا للتقريب بين المذاهب الاسلامية . وكان هذا المجمع قد وصل إلى نتائج قيمة اعترف بها « الخمينى » نفسه قائلا : « لقد كان الإسلام اليوم فى حاجة إلى رجل مثل إمامنا الشيخ شلتوت » .

كان زعيم الشيعة بهذه العبارة يعترف بالفضل لواحد من كبار شيوخ السنة فى وقت عاصفة عاتية كانت تحتاج إلى عمامة عالية المقام ترفع يدها أمام السياسة لتقول : « كفى !

ولقد زاد على ذلك أن بعض الأقطاب من المؤسسات الدينية التقليدية تركوا أنفسهم لما سُمى بشركات توظيف الأموال « الإسلامية » تستغلهم لأغراضها عن طريق إقناع المؤمنين بأن استثمار الأموال فيها حلال ، بينما هو فى البنوك أحرم الحرام .

وكانت النتيجة أن المؤسسات التى تلبس عباءة الإسلام بدت منحازة إلى صف الأغنياء ضد الفقراء ، بينما الإسلام فى كثير منه ثورة للمستضعفين ضد المستكبرين ، وكانت هذه بالضبط هى اللهجة الظاهرة فى النداء الصادر عن « قم » وطهران .

ولم يكن المستكبرون هم أغنياء وأقوياء المنطقة فحسب ، وإنما كان الطاغوت الأكبر فى تقدير الثورة الإيرانية متمثلا فى أثرياء وأغنياء العالم الحاكمين فى مصائره من واشنطن ونيويورك ، ولندن وباريس ، وغيرها .

(١) شيخ الأزهر فى الفترة من ٢٢ أكتوبر ١٩٥٨ وحتى وفاته فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ .

ولقد أصبحت المدن العربية الكبرى مجالا مفتوحا للدعوات الأصولية ، فهذه المدن تضخمت بأعداد هائلة . فالقاهرة مثلا زاد سكانها من خمسة ملايين سنة ١٩٦٠ إلى ١٤ مليوناً سنة ١٩٩٠ . وكان السبب أن المدن الكبرى أصبحت مراكز جذب للريف بما تتيحه من فرص العمل ومستويات المعيشة ، لكن المدن لم تكن قادرة على الاستيعاب ، والذي حدث أن القادمين إليها لم يستطيعوا الدخول ولا قبلوا العودة من حيث جاءوا ، وظلوا على الأطراف يصنعون حزام فقر حول المدن خطرا وقابلا للاشتعال . وكان هذا الحزام الخطر ، والقابل للاشتعال حول المدن هو مكن كل الجماعات التي حاولت التصدي لواقع الحال ، ولو بالقنابل والرصاص .

وكانت القاهرة أسعد حالا على أى حال من مدينة عربية أخرى مثل بيروت ، ففي العاصمة اللبنانية كان حزام الفقر الذى أحاط ببيروت هو فتيل ولغم الحرب الأهلية التي عصفت بالوطن اللبناني كله ، وهددت وجوده ذاته لأكثر من خمسة عشر عاما حتى هدأت النيران حين اكتشفت كل القوى اللبنانية أنها جميعا منهكة ، وغير قادرة على الاستمرار ، ولم يعد أمامها غير التوقف عن ألعاب النار ومغامراتها .



ولقد كان من المشاكل التي استجذت أن القبائل العربية المالكة للبتترول كانت تمارس دورها الجديد في شبه الجزيرة العربية ، وهي موطن الأماكن المقدسة ، وبدا الإسلام على غير طبيعته مقترنا بالغنى والثراء .

ولم تكن المدن العربية قادرة على رعاية الإسلام السلفى المستنير ، كما عبر عنه الشيخ محمد عبده ، في مطلع القرن ، أو حتى كما قدمه الشيخ حسن البنا ، لجيل من الشباب في الثلاثينات من نفس القرن .

وكان العنف على وشك أن يفرض نفسه على الإسلام ، ويصبح هذا الدين السمع موزعا بين مطرقة الغنى ، وسندان الإرهاب .

وسنة ١٩٨٢ دخل الإخوان المسلمون في مواجهة مع نظام الرئيس حافظ الأسد ، في سوريا ، وفي مدينة حماه جرت المعركة الأخيرة واستعملت دبابات الجيش في مواجهة

الإخوان المسلمين الذين احتموا ببيوت المدينة ، وكانت النتيجة أن راح في المعركة ما بين عشرة آلاف وعشرين ألفاً من سكان حماه .

وفي مكة سنة ١٩٧٩ فوجيء المصلون في الحرم المكي الشريف برجل اسمه « جهيمان العتيبي » يستولى مع مجموعة من رجاله بقوة السلاح على الحرم مع صلاة الفجر ، ثم يبشر بمهدى منظر اسمه « محمد بن الله العتيبي » جاء يحمل رسالة القرن الرابع عشر الهجرى ، وفق مقولة تدعى أنه مع بداية كل قرن هجرى جديد يظهر « مهدى » يجدد للدعوة شبابها ، ويعيد إليها نقاءها ، ويقضى على قواعد الانحراف والفجور ، ويشيع النور بعد الظلام ، ويملاً الأرض عدلاً بعد أن مُلئت جوراً وظلماً .

وفي مواجهة قوة من « الفدائيين » استحكمت في سرايب الحرم ودماليزه ، اضطرت السلطات في السعودية إلى الاستعانة بخبرة فرنسية في التخطيط والتنفيذ لتصفية الموقف بعد عجز أمامه لمدة عشرة أيام .

ثم كان حادث المنصة في القاهرة سنة ١٩٨١ حين اقتحمت خلية تنظيم إسلامي عرضاً كبيراً للقوات المسلحة المصرية ، وقتلت الرئيس « أنور السادات » أمام عنصمات التليفزيون وأضوائها .

ومع أن الرئيس « السادات » كان قد اختار لنفسه لقب « الرئيس المؤمن » - فإنه كان مأخوذاً بسحر الغرب ، وفي جانب من جوانب سياسته فإن معاهدة « كامب دافيد » لم تكن بالدرجة الأولى صلحاً مع إسرائيل ، وإنما كانت رغبة في الالتحاق بالغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية .

ولم يكن الرئيس « السادات » - يرحمه الله - يخفى مقاصده ، فقد كان رأيه أن الحرب الباردة على وشك أن تنتهى ، وأن الولايات المتحدة هي الفائزة فيها . وكان تقديره في جزء منه صحيحاً ، ولكن المحظور كان في الوسائل التي أتبعها ، وفي مدى الارتباط بالغرب الذى تصوره وأراده . ولقد شهدت تلك الفترة موقفاً واضحاً في دلالاته ، فقد حدث عندما اجتمع مؤتمر القمة العربى في بغداد سنة ١٩٧٩ أن وجدت الدول العربية التي اجتمعت هناك أن خروج مصر على الصف العربى يصلح منفرد مع إسرائيل سوف يؤدى إلى إضعاف الأمة كلها ، وإلى قسمة في صفوفها وعزلة حين تصبح الدولة الواقعة في القلب تماماً - حتى بالمعنى الجغرافى - من العالم العربى على وشك أن تخرج من موقعها . وارتفعت أصوات في المؤتمر تقول إن العرب لم يحسنوا التعامل مع مصر ، فقد تركوها وحدها تواجه أزمته الاقتصادية الناشئة في جزء منها عن تحملها بعبء في الصراع مع إسرائيل يفوق طاقتها . وقرر المؤتمر أن يعرض على مصر مبلغ خمسة بلايين دولار

معوونة لا ترد . ورفض الرئيس « السادات » مجرد استقبال وفد القمة العربية الذي حمل إليه عرضها ، وربما كان دافعه أنه كان قد فقد الثقة حتى في جدية العرض .

ورأى الملك « الحسن » في ذلك الوقت أن يبعث إليه برئيس ديوانه السيد « أحمد بن سودة » ليرجوه في قبول دعوة القمة والبقاء في الصف العربي . واستقبل الرئيس « السادات » السيد « أحمد بن سودة » واستمع إليه ، ثم فاجأه بضحكة طويلة ممتدة وقال له :

- هل تظن أنها مسألة مال ؟ .. لقد انتهى الموضوع ، وأنا لست حريصا على البقاء في صفوفكم . هذا العصر مضى . وأنا لا أريد أن أظل مع المتخلفين ، وإنما مكاني هناك مع المتقدمين !

لكن اللحاق بالمتقدمين دون ضوابط كان يمكن أن يتحول إلى نوع من التغريب أكثر منه تطورا له أسسه الثابتة ، وله قاعدته الحضارية المتسقة مع نفسها ومع العصر . ولم تكن أجواء الانفتاح هي أصلح الأجواء لمثل هذا الانتقال .



وكان النداء القادم بالإسلام من « قم » و « طهران » ما زال عاليا ، ولكن الاستجابة إليه راحت نقل حينما بدا أن كفاعته حصرت نفسها في دور المدفعية ، تهدم القوائم الظاهرة لنظام فاسد ، ولكنها لا تملك وسائل أخرى غير المدفعية ، لا تكفي بالهدم وإنما تقدر على بناء صروح جديدة لنظام أفضل .

وفي كل الأحوال ، وهذا هو الأهم ، فإن العالم العربي والإسلامي في تلك الفترة كان يعاني من حالة فراغ مخيف نشأ عن تحويل السياسة إلى معركة دينية ، وتحويل الاجتهاد الديني إلى معركة سياسية ، إلى جانب تحويل المال إلى دين والدين إلى مال . إن السياسة وصلت إلى الفراغ بالسقوط في الوهم . وفكرة استغلال الدين (ضد طبيعته) التي تقدمت في ظرف الأزمة لملء الفراغ لم تملؤه ، وإنما أضافت إليه خواء على خواء .

وكان هذا هو مناخ أزمة الخليج ، فقد حاول البعض ملء الفراغ والخواء :

- إما بكلمات مرصوفة يضيع فيها المعنى .
- وإما بتصرفات خطيرة يختلط فيها الحساب .

الفصل الخامس

حرب البترول الثانية

« إننى أمر الجيش الإيرانى بقبول وقف إطلاق النار شاعرا أننى أتجرع كأسا من السم ، .

[آية الله الخمينى ، فى حديث إلى الأمة الإيرانية - يوم ١٨ يوليو ١٩٨٨] .

كانت مشاهد الحرب العراقية - الإيرانية تستعيد إلى الذاكرة مشاهد الحرب العالمية الأولى : الخنادق المحفورة ، والجثث والأشلاء على أطراف الخنادق وفى ظلماتها ، والمركبات المحترقة ، وقطع المدفعية المحطمة والمبعثرة على السهول والتلال . مشهد للموت والدمار يمتد وتتعارض خطوطه إلى ما لا نهاية وبعمق كل المنطقة الغربية من إيران . لم يحدث منذ معارك « السوم » (١) أن رأى العالم منبحة من هذا النوع ، ولا شجاعة وتضحية تصل إلى هذه الدرجة . كانت روح الاستشهاد تتملك جيلا بأسره من الشباب الإيرانى راح يلقي بنفسه أمام زحف الدبابات العراقية . كان الضحايا على الجانبين قد وصل عددهم فى يوم واحد من الأيام إلى قرابة ١٠٠٠٠ شاب سقطوا على حواف

(١) على الجبهة الألمانية - الفرنسية فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) .

الخنادق . وكان بعض كبار القادة العراقيين في ذهول من ظاهرة الاستشهاد التي يرونها أمامهم ، وفي بعض المرات كانت هذه الظاهرة تؤذيهم وتؤرقهم . وقد اشتكوا منها كمحاربين حتى للرئيس « صدام حسين » .

ولو أن مثل هذه المعركة وقعت في أوروبا ، أو في الحروب بين إسرائيل والعرب - لكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد واصل السهر ليلالي بعد ليلال لوقفها . ومع ذلك فإن واقع الحال أن العالم وقف أمام هذا المشهد المخيف الحزين بنوع من اللامبالاة غير المسئولة . ومن وجهة نظر الغرب فإن اللامبالاة واللامسئولية كانت مبررة . فلماذا يتطوع الغرب بمحاولة إيقاف معركة يجد فيها أن اثنين من خصومه قد تكفل كل منهما بالآخر .

كان النظام الإيراني قد أغضب الغرب بإسقاط حكم الشاه الموالي له ، ثم باتباع سياسة اعتبرها الغرب معادية ، ثم جاء أخيرا احتجاز جميع موظفي السفارة الأمريكية في إيران كرهائن بعد احتلالها والاستيلاء على مبانيها بالكامل . وأدى ذلك بواشنطن إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع طهران .

وكانت علاقات الغرب ببغداد أفضل قليلا . ولكن دور بغداد في السياسات الإقليمية كان ينظر إليه بشك وريبة ، خصوصا فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي . ولم يكن لدى واشنطن ، نتيجة لهذا ، مانع من أن تطول الحرب وأن تزيد تكاليفها . وكان التقدير أن طول الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدي إلى تحجيم دور العراق الإقليمي حتى لو خرج من الحرب منتصرا . ولم يكن هذا هو رأي واشنطن وحدها ، ولا رأى بقية التحالف الغربي فقط ، وإنما كان هذا الرأي شائعا حتى لدى بعض الجيران العرب للعراق وإيران .

كانت السعودية والكويت والإمارات وقطر وغيرها من دول الخليج تقدم للعراق مساعدات مالية مؤثرة ، ولكن أحدا لم يكن على استعداد أن يعطى ما هو أكثر من المال . وبالتالي فإنه لا الغرب ولا العرب بذلا جهودا كافية لحصر النزاع بين العراق وإيران حتى لا يصل إلى الحرب ، وعندما وقعت الحرب فعلا فإن أحدا لم يتحرك لمحاصرة نيرانها - وربما العكس ، فقد أريد لها أن تزداد اشتعالا .

ويشكل من الأشكال فإن هذا الحال المأساوي كان يمكن فهمه ، فالولايات المتحدة كما سبق القول يسعدها أن تجد خصمين لها وقد انهمكا في معركة حتى الموت . كما أن دول الخليج الغنية بأرصدة المال والفقيرة بعدد السكان كان يناسبها أن ينشغل جيرانها الأقوياء عنها بصراعاتهم وحروبهم . وكان الملك « خالد » ملك المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت - أكثر أمانة من آخرين في التعبير عن مكنونات نفسه . ففي صباح يوم ٢٣ سبتمبر

١٩٨٠ وصلت أنباء الهجوم العراقي الأول على إيران ، وكان بعض أشقاء الملك ومعاونيه ينتظرونه في قاعة الاستقبال الكبرى في قصره . واتخذ مكانه كالعادة في صدر القاعة ، وجلسوا حوله صفوفا دائرة حول جدران القاعة الفسيحة . واتصل حديثهم بآخر الأخبار ، وراحوا يتناقشون ويبدون آراءهم في سير المعارك والملك ساكت لا ينبس ببنت شفة . وطال انتظارهم ، وطال سكوته ، وأخيرا هز الملك (خالد ، رأسه ، وتمتم بنصف بيت شعر عربي قديم يقول : « وربما تموت الأفاعي من سموم العقارب » .

وكان كثيرون في العالم الاسلامي والعربي في حيرة يتساءلون فيما بينهم : « هل الغرب بعيد بمقدار ما هو سلبي تجاه المنبحة الدائرة بين العراق وإيران ، كما هو ظاهر على السطح ؟ أم أن المسألة تنطوي في داخلها على مقاصد ونوايا مبيتة ؟ ، وكان هذا التساؤل قابلا للترجمة بطريقة أكثر وضوحا وصراحة حتى يصبح السؤال : « هل هذه الحرب هي بالفعل مصادفة مواتية للمستفيدين منها أم أن هؤلاء المستفيدين دبروا لها وسعوا ؟ ولقد كانت في ذهن القائلين بنظرية المؤامرة تكريات تاريخ طويل من السياسة الاستعمارية على مستويات مختلفة ظاهرة وخفية - ولكنه كان باديا للكل أن الطرفين المتقاتلين أقبلا على الحرب بهمة ونشاط لا يمكن أن يكون لهما مصدر الا اقتناعهما الخاص بضرورات قادت خطأهما إلى ميادين القتال .

والراجح أن الحقيقة - كما هي القاعدة في أي شأن انساني - كانت مزيجا بين متناقضات . بمعنى آخر ، فقد كانت هناك أسباب موضوعية للصراع بين العراق وإيران . ومن ناحية ثانية فلم يكن هناك سر في أن أطرافا معادية للجانبين وجدت في الحرب بينهما فائدة لها . وربما لم يكن « هنري كيسنجر » بعيدا عن الحقيقة كثيرا حين قال : « هذه أول حرب في التاريخ نتمنى ألا يخرج فيها منتصر ، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم ، .

ولقد جرت وقائع الحرب في طريق بدا محققا لهذه النبوءة . فعندما كان مسار الحرب يعطى للعراق اليد العليا ، كانت المساعدات على نحو ، أو آخر تجد طريقها إلى إيران - والعكس صحيح .

ولقد بدا الموقف الأمريكي في أوائل الحرب أقرب إلى العراق منه إلى إيران . وكان السبب في ذلك أن إيران حين قامت الحرب كانت لا تزال تحتجز ٥٨ رهينة من أعضاء السفارة الأمريكية في طهران . ولم يفرج عن هؤلاء الرهائن إلا بعد ٤٤٤ يوما من احتجاجهم ، وقد حدث الإفراج في آخر يوم من أيام رئاسة « جيمي كارتر » ، وقيل إن تأخير الإفراج عنهم إلى اللحظة الأخيرة من رئاسة « كارتر » جرى باتصالات بين معسكر منافسه « رونالد ريجان » وبين إيران تم فيها عقد صفقة يتأخر فيها الإفراج عن الرهائن

حتى يمر موعد انتخابات الرئاسة ويخسرهما «كارتر» ، وينجح «ريجان» . كانت هذه الاتصالات قد تمت أساسا مع «ويليام كايسى» مدير الحملة الانتخابية لـ «ريجان» ، والذي عين فيما بعد مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية . وقيل أيضا إن المرشح لمنصب نائب الرئيس مع «ريجان» وهو «جورج بوش» (الرئيس الحالي) لعب دورا في هذه الاتصالات . واتضح فيما بعد أن تأخير الإفراج عن الرهائن كان موضع صفقة يحدث فيها تأخير الإفراج عن الرهائن ، وفي مقابل ذلك يتعهد «ريجان» بإعطاء إيران مساعدات تحتاج إليها في المعركة مع العراق .

وكان هذا الموضوع ، لصلة «بوش» به ، قد أثير في الكونجرس ، وجرت حوله تحقيقات ، ثم أزيح مؤقتا من قائمة الأولويات ، ولو أنه مازال معلقا يتجدد فيه الحديث بين وقت وآخر .

ويلفت النظر أن الرئيس الأمريكي السابق «رونالد ريجان» ، قال عندما انفجرت قضية إيران - كونترا ، وظهر أن الولايات المتحدة كانت تشحن أسلحة عسكرية إلى إيران في الوقت الذي كانت تحذر فيه غيرها من شحن السلاح إليها : « إن أسبأنا لتزويد إيران ببعض الأسلحة لم تكن نتيجة صفقة انتخابية ، وإنما كانت لأسباب متعلقة بالسياسة العليا للدولة ("Reasons of State") ، ولم يزد على ذلك حرفا !

وإن فإنه ليس من باب اختلاق التهم أن يقال إن الولايات المتحدة لم تكن تريد دولة قومية نشيطة ، ولا دولة إسلامية فوارة في المنطقة ، ولقد كان يناسبها أن تقع الحرب بين الاثنين ، وإذا لم تكن قد شاركت في التدبير لبعض ملابساتها - فقد شاركت بالتأكيد في استمرار معاركها حتى يبلغ النزيف أشده !



إن الرئيس «صدام حسين» ، ألمح بنفسه إلى احتمالات «التدبير» ، مرتين في خطاب واحد بحث به إلى الرئيس الإيراني «علي أكبر هاشمي رافسنجاني» ، يوم ٢١ أبريل ١٩٩٠ ، عندما قال في الصفحة الثانية من الخطاب ما نصه (٢) : « فمن بين الاحتمالات التي يحملها الموقف أن تسعى القوى التي كانت لها يد في الفتنة التي وقعت بين العراق وإيران إلى تجديد الحرب مرة أخرى بما يبعد القلام بين البلدين » . ثم عاد في الصفحة الرابعة من نفس الرسالة ، وقال ما نصه : « إن هذه القوى الشريرة التي نأمل أن تخيب

(٢) مجموعة الوثائق العراقية عن المراسلات التي دارت بين الرئيس «صدام حسين» ، والرئيس «هاشمي رافسنجاني» ، أثناء الاتصالات بينهما في الشهور الأولى من سنة ١٩٩٠ .

آمالها وتطيش سهامها بعون الله لا بد وأن تعمل على إعادة الصراع الدامي والمسلح بين إيران والعراق ، .

كانت الإشارات واضحة إلى « قوى كانت لها يد فى الفتنة » - ومن سوء الحظ أن تنبه الأطراف كان متأخرا .

إن المتتبع لحركة السياسة الأمريكية طوال الحرب العراقية - الإيرانية كان فى وسعه أن يلحظ على الفور أن هذه السياسة تسير فى خط ملء بالمنعرجات . فقد كان هناك دور لكل طرف من أطراف الحرب تصله المساعدات الأمريكية من نوع أو آخر . ومنذ البداية - كما اتضح - كان الهوى الأمريكى فى جانب العراق ، وكانت هناك أسباب عملية إلى جانب قضية احتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية بطهران :

● كانت هناك حقيقة أن إيران دولة بترولية ، وأن بترولها استعمل لفترة من الفترات احتياطيا جاهزا للبترول العربى فى حالة ما إذا تعرض البترول العربى لحظر من نوع ما طبق سنة ١٩٧٣ - وربما كانت الولايات المتحدة تأمل أن يجيء بعد الحرب نظام يكون مستعدا كبديل للبترول العربى فى الشرق الأوسط إذا ما استجد داع لمثل هذا البديل !

● وكانت هناك حقيقة أن الولايات المتحدة تركت فى إيران بعد الثورة مخزونات هائلة من السلاح قمتها للشاه حينما عهدت إليه بدور رجل البوليس فى المنطقة . وربما كان بين أمانى السياسة الأمريكية أن يستنزف هذا المخزون من السلاح .

● وكانت هناك حقيقة أخرى سياسية ، وهى أن كلا من الولايات المتحدة واسرائيل كان تقديره أن دخول إيران فى حرب على نطاق واسع سوف يجعل الثورة الاسلامية مضطرة للاعتماد على الجيش الإيرانى النظامى . وكان للثنتين فى الجيش النظامى أصدقاء كثيرين من عهد سبق . ويتصل بذلك أن قيام الجيش بدور رئيسى فى حرب تدعو ضرورتها إلى الاعتماد عليه سوف يجعله أقوى من الثورة ، وبالتالي فإنه قد يصبح فى يوم من الأيام قادرا على الاستيلاء على سلطة الدولة نفسها ، خصوصا وأن « الخمينى ، وحده - هكذا بدا - هو محرك الثورة ، وهو رجل ناهز الثمانين من عمره ، واختفاؤه بالموت الطبيعى أمرا محتملا فى أى يوم .

لم يكن هذا كله ، سواء بأطرافه أو بأغراضه ، واضحا أمام العراق ، ولكن العراق كان فى حد ذاته طرفا وكانت له أغراضه الذاتية . ففي عصر الشاه أرغم إرغاما على قبول تنازلات لإيران فى شط العرب . وتم ذلك أثناء اجتماع قمة دول « الأوبك » ، بالجزائر سنة ١٩٧٥ ، وكان العراق وقتها مشغولا بتمرد فى الشمال عطله نصف جيشه ، واستنفد

مخزونات ذخيرته حتى أنه لم يعد لدى العراق أكثر من ١٥ قذيفة من بعض أنواع قنابل المدفعية . وتصور العراق أنه بهذا الاتفاق مع الشاه يمنح نفسه فرصة سنوات يتوافر فيها على بناء قواته من جديد ، إلى جانب التخطيط لبناء العراق نفسه ، خصوصا وقد بدأت فوائض البترول تتدفق . ولكن الثورة الإيرانية فاجأت الجميع بنداها . وكان نداؤها قادرا على تحريك مواقع قديمة حتى في التركيبة الانسانية للعراق . فالنداء الإيراني كان موجها بالدرجة الأولى للشيعية . والعراق نفسه هو الموطن الذي ولدت فيه عقائد الشيعة تاريخيا . ثم إن العراق كان طوال القرون الأخيرة ساحة في الصراع بين الخلافة العثمانية السنية والدولة الإيرانية الشيعية . ثم تجيء حقيقة أن ٥٥% من العراقيين ينتمون إلى الشيعة مذهباً . وبالتالي فالأرض مهدية ، ونداء الثورة الإيرانية قد يصبح مسموعاً ، فإذا وصلت الاستجابة إلى مداها تفككت أوصال الدولة القومية في العراق .

وربما أن آية الله الخميني ، راوده كذلك أمل قيام انتفاضة شيعية في العراق تضع العتبات المقدسة في النجف وكربلاء تحت سيادة الدولة الإيرانية . وكان الخميني ، يعرف أهمية هذه العتبات المقدسة ليس لأنه إمام شيعي فحسب ، وإنما أيضا باعتبار تجربته السياسية التي فرضت عليه أن يقضى ثلاثة عشر سنة لاجئا في النجف وكربلاء بعيدا عن اضطهاد الشاه . وهكذا فإنه منذ الشهر الأول بعد الثورة الإيرانية كان التحرش بين البلدين قد ظهرت بوادره .

ومن المحتمل أن الذين سعوا لدى العراق ممن كانت لهم يد في الفتنة ، - على حد تعبير الرئيس ، صدام حسين ، - ركزوا دورهم في البداية على الخطر الإيراني الذي يهدد الأمة العربية في رأيهم ورأيه . وقدموا الشواهد على أن الحرب يمكن أن تكون سهلة ، فالنظام الإيراني في تقديرهم بعد أقل من ثلاث سنوات من الثورة غرق في تناقضات الداخل السياسية ، والاقتصادية ، والمذهبية ، والعرقية - وبالتالي فهي دفعة واحدة ويسقط ، ويقوم بدلا منه نظام مسالم وموال .

وهناك شواهد تشير إلى أن السعودية كانت تملك معلومات عما يجري داخل إيران تصل إليها بواسطة طائرات ، الأوكس ، الأمريكية . وحتى عندما تمكنت السعودية من شراء طائرات ، الأوكس ، لنفسها سنة ١٩٨٣ ، فإن عقد شراء هذه الطائرات كان ينص على تشغيلها بواسطة خبراء أمريكيين لمدة عشر سنوات ، ويكون هؤلاء الخبراء هم المسؤولين عن إعداد وتقديم المعلومات إلى السلطات السعودية المختصة .

وتوحى كل الشواهد بأن السعودية قامت بتمرير ما لديها من معلومات ، ربما بقدر من حسن النية ، تجاه العراق . فقد كان المحور السياسي الرئيسي في السياسة العربية وقتها هو محور ، فهد - صدام ، . وقد اشتكى الرئيس ، السادات ، في خطاب علني ألقاه في شهر

مايو ١٩٨٠ من فاعلية هذا المحور ، وروى أنه فى الوقت الذى تحجب فيه المساعدات عن مصر ، أو تعطى لها « بالقطارة » - على حد تعبيره - فإن الرئيس « صدام حسين » حصل على أربعة بلايين دولار بمكالمة تليفونية واحدة مع الملك « فهد » .



كان الرئيس الأمريكى « جيمى كارتر » يدرك بعمق مدى تأثير سقوط الشاه وضياح إيران من النفوذ الأمريكى - على مصالح الولايات المتحدة الهائلة فى منطقة الخليج . وقد راح كثير من المعلقين والمحللين السياسيين فى الولايات المتحدة يقارنون بين سقوط الصين فى يد الشيوعيين سنة ١٩٤٨ ، وبين سقوط إيران فى يد الثورة الاسلامية المعادية للولايات المتحدة سنة ١٩٧٨ . وكانت معظم التقديرات تذهب إلى أن الهزيمة السياسية الأمريكية بسقوط الشاه - أهدح وأخطر بالنسبة للولايات المتحدة من هزيمة فيتنام ذاتها . ذلك أن هزيمة فيتنام كانت تمس الهوية السياسية الأمريكية فى آسيا ، إلى جانب بعض الاعتبارات الأمنية للولايات المتحدة بالنسبة لمنطقة جنوب شرق آسيا . ولقد أمكن للولايات المتحدة بعد انسحابها من فيتنام أن تتحمل - مهما كانت درجة الهوان - مرارة ما تأثرت به الهوية السياسية . كذلك تمكنت من تعويض جزء من الخسارة الأمنية بالنسبة للمنطقة بتركيز استراتيجيتها الدفاعية على الجزر الآسيوية البعيدة عن شواطئ القارة ، مثل الفلبين وتايوان واليابان . ثم يتبقى أن فيتنام لم يكن فيها بترول ، ولا كانت فيها مصالح اقتصادية تساويه أو تدانيه فى الأهمية .

أما بالنسبة لإيران ، فقد كانت خسارتها فى قلب المصالح الأمريكية ، وأولها البترول ، كما أنها كانت فى قلب كل تصورات الأمن الأمريكية المتصلة بالشرق الأوسط ، ولم تكن هناك جزر قرب الشاطئ القارى تساعد على تحقيق الأمن فى غياب القاعدة الإيرانية . ولقد كانت للولايات المتحدة قواعد فى المنطقة ، لكن هذه القواعد كانت نائمة بحساسيات أصحابها ، ثم جاءت تأثيرات الثورة الإيرانية وأصبحت هذه القواعد محكومة بغياب أو غيبوبة كاملة .

وكان « جيمى كارتر » يبحث جاهدا عن وسيلة . وقرر المجئ بنفسه إلى المنطقة فى مارس ١٩٧٩ ، أى بعد شهرين من وصول الشاه لاجئا إلى مصر تاركا بلاده بما فيها

مصالح الولايات المتحدة للثورة الاسلامية . كان الهدف المعلن لزيارة « جيمي كارتر » هو حل بعض المشاكل المتعلقة بين مصر وإسرائيل ، والتي عاقت حتى ذلك الوقت توقيع اتفاق السلام بينهما . ومع أن « كارتر » جاء إلى القاهرة وذهب إلى القدس ، ثم عاد مرة ثانية إلى القاهرة ، فإن أحداث إيران كانت تلح عليه أكثر من اتفاقية السلام المنتظرة بين مصر وإسرائيل .

كان مقررا أن تبدأ زيارة « كارتر » بالقاهرة يوم ٨ مارس ١٩٧٩ ، ولكن مستشاره للأمن القومي « زبجنيو برجيسكى » سبقه إلى القاهرة يوم ٥ مارس ١٩٧٩ ، وفي نفس يوم وصوله اجتمع « برجيسكى » في بيت السفير الأمريكى بمجموعة من خبراء الأمن المقيمين والعاملين بالمنطقة ، سواء في مجال المخابرات ، أو في المجال العسكرى . وفي اليوم التالى كان « برجيسكى » على موعد مع الرئيس « السادات » ، وكان موضوع إيران هو الذى استغرق معظم الوقت ، وعاد « برجيسكى » فتقابل مع الرئيس « السادات » فى اليوم التالى ٧ مارس . ثم وصل الرئيس « كارتر » إلى القاهرة يوم ٨ مارس ، وعقدت بين الرئيسين جلسة مباحثات رسمية عن المشاكل المتعلقة فى مشروع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل . ويوم ٩ مارس توجه « كارتر » و « السادات » إلى الاسكندرية ، وفى استراحة المعمورة عقدا جلسة مغلقة كانت مخصصة بالكامل لإيران . والمفارقة الغربية فى الموقف أن إيران فى عهد الشاه كانت تقوم بدور رجل البوليس الأمريكى ، يضبط بنفسه التفاعلات ويتحرك مباشرة عندما تستدعى الضرورة . والآن أصبح رجل البوليس نفسه هو المشكلة .

وكانت للمشكلة جوانب متعددة بينها أن إيران الشاه كانت هى التى تقوم بالدور الرئيسى فى النشاط الخفى فى المنطقة أو حولها . كان هذا النشاط الخفى متمثلا فى تعاون أجهزة مخابرات عدة دول فى المنطقة ، وهو التعاون الذى أطلق عليه الاسم الرمضى « نادى السفارى » (٣) إشارة إلى حجم النشاط الذى كانت تقوم به المجموعة فى القارة الإفريقية . وكان الجنرال « نعمه الله ناصرى » رئيس المخابرات الإيرانية « السافاك » هو الذى يتولى التنسيق مع قوى دولية ، وإقليمية أخرى ليست داخله فى مجموعة « نادى السفارى » . وبوقوع إيران تحت سيطرة الثورة الاسلامية ، فإن أدوات النشاط فى المنطقة فقدت عنصرها المحرك .

وهكذا كان لابد لاستعادة إيران من تفكير جديد يستغل ويستعمل كل الفرص التى يمكن اقتناصها .



(٣) رجاء مراجعة كتاب « مدافع آية الله » لمحمد حسنين هيكل عن الثورة الاسلامية .

ولم يكن « كارتر » يريد أن يعتمد على الوسائل غير المباشرة وحدها ، فهذه الوسائل ليست مضمونة بالكامل ، كما أنها ليست تحت السيطرة الدائمة للولايات المتحدة . وبدأ التفكير في واشنطن يركز على ضرورة إيجاد نظرية أمن أمريكية صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج ، وبدأ التفكير في مبدأ « كارتر » الذي انطوى على شقين : شق سياسي تمثل في إعلان المبدأ الذي تمت صياغته وأعلنه الرئيس « كارتر » رسمياً في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونجرس (٢٣ يناير ١٩٨٠) بالنص التالي :

« إن أي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة الأمريكية كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها ، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية . »
وعرف هذا الإعلان بعدها بـ « مبدأ كارتر » .

وكان الشق الثاني في نظرية الأمن الأمريكية في منطقة الخليج تكلمة عسكرية للإعلان السياسي . وقد تمثلت فيما سمي بـ « قوة الانتشار السريع » .



في ذلك الوقت كانت التوترات تتزايد يوماً بعد يوم على الحدود العراقية - الإيرانية ، وتحول التلميح إلى تصريح ، ثم تحولت التصريحات إلى حملات إعلامية متبادلة . ثم تحولت الحملات الإعلامية إلى تحريض علني على الثورة ، وكان التحريض موجهاً بالذات إلى الشيعة في العراق ، وكان حزب « الدعوة » الموالي لإيران ، والذي حظى رسمياً في العراق قد نقل نشاطه إلى الخفاء تحت الأرض ، ووقعت محاولات اغتيال على الجانبين . فقد قتل « آية الله الحكيم » زعيم حزب « الدعوة » ، وجرى محاولة لاغتيال السيد « طارق عزيز » وزير الإعلام العراقي وقتها . ثم بدأت غارات الحدود . كان الموقف قد أصبح شحنة من الديناميت بين البلدين ، ولم تكن تنقصه غير الشرارة التي تشعل الفتيل . وتقطعت الجسور أمام أي احتمالات لقاء ، فقد كان الخلاف هوة واسعة بين الطرفين : كان الرئيس « صدام حسين » يرى أن ما وقع في إيران ليس ثورة ، وإنما هو انفجار غير منظم ولا عاقل . ومن ناحية أخرى كان « آية الله الخميني » لا يؤمن بفكرة الدولة القومية من أساسها ، ويعتبر أن الدين هو الدولة ، وأن « الأمة الإسلامية » كلها دولة واحدة .
كان الجو مشحوناً بالتوتر ، وربما كانت « يد الفتنة » تلعب دورها في الخفاء أيضاً .

ومع بداية شهر سبتمبر ١٩٨٠ كان بادياً أن الحدود بين العراق وإيران على وشك أن تنفجر ، فقد بدأ دوى المدافع يسمع على الناحيتين في مبارزات بالقنابل بدل المبارزات بالدعاية أو بالرصاص . ويوم ٢١ سبتمبر كان السيد « طارق عزيز » على وشك أن يستقل

طائرة تذهب به إلى موسكو في مهمة لاطلاع القادة السوفيت على خطورة الموقف بين بغداد وطهران . واتصل به الرئيس « صدام حسين » وهو يتأهب للذهاب إلى المطار ليخطره بأن طريق رحلته لا بد أن يتغير لأن الأجواء الإيرانية التي كان مفروضاً أن يعبرها في طريقه لموسكو قد أغلقت بقرار مفاجيء اتخذ في طهران ، وبالتالي فإن عليه أن يطلب إنفاً جديداً لطائرته للمرور في أجواء تركيا .

واجتمع مجلس قيادة الثورة في بغداد وبحث - طبقاً لما تزويه المصادر العراقية - في احتمالات تردى الموقف . لقد أوحى الغارات المتكررة على مراكز الحدود العراقية ، إلى جانب إغلاق الأجواء الإيرانية يوم ٢١ سبتمبر - بأن إيران قد تكون مقبلة على عمل أكبر من مجرد غارات على الحدود . وكان التفكير العراقي « إنهم لا يستطيعون تحمل مخاطر هجوم إيراني مفاجيء بسبب « محدودية » العمق العراقي ، فإيران ليس أمامها إلا ١٢٠ كيلومتراً وتصل إلى بغداد إذا أرادت ، وأما في حالة العراق فلا بد أن يقطع ٦٠٠ كيلومتر لكي يصل إلى طهران . » وقد توصل مجلس قيادة الثورة العراقي إلى قرار يأخذ المبادأة والاستعداد للهجوم . وصباح ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ قامت ١٥٤ طائرة عراقية بالضربة الجوية الأولى ، وتبعتها ١٠٠ طائرة للضربة الجوية الثانية ، ثم لحق بالضربات الجوية هجوم برى على جبهتين : جنوباً في اتجاه عبادان ، وعلى الجبهة الوسطى في اتجاه قصر شرين .

وكانت صحف الغرب ، بما فيها صحف لندن ونيويورك وواشنطن وحتى باريس ، تخصص صفحاتها الأولى ومكان الصدارة من صورها للجيش العراقي المنتصر ، وتكرر نعت « البطل العربي » مرات كثيرة في وصف الرئيس « صدام حسين » . ولم تمض غير بضعة أسابيع حتى كان الجيش العراقي قد تمكن من احتلال مقاطعة « خوزستان » بكاملها ، وكان بادياً أن الإيرانيين أخذوا بالمفاجأة ، ولم يكن جيشهم مستعداً للحرب ، وتطوعت أعداد كبيرة من الإيرانيين للقتال بأساليب الحرب الشعبية ، وكان القتال تطبيقاً لنظرية « الخميني » عن أن « الشهيد - وليس البطل - هو روح التاريخ » .

كانت المدرعات العراقية في تلك الفترة من الحرب تكتسح ميادين القتال ، وكانت جحافل الشباب الإيراني المتطوع للقتال قد ربطوا حول جباههم الأشرطة الحمراء التي تشير لانتعائهم لجيش « منتظري الشهادة » - تكراراً مأساوياً لمشاهد شهيرة في تاريخ الشيعة .



وبعد شهور قليلة من بدء القتال (مارس ١٩٨١) سقطت داخل الأراضي السوفيتية قرب الحدود مع تركيا طائرة نقل - حادت عن طريقها فدخلت المجال الجوي السوفيتي ،

وسقطت دون أن يتضح بصفة قاطعة ما إذا كان سقوطها نتيجة لحادثة ، أو نتيجة لصاروخ أطلق عليها عندما دخلت المجال الجوي السوفيتي . وكانت المفاجأة أن الطائرة التي سقطت أو أسقطت كانت معبأة على الآخر بشحنة من السلاح الإسرائيلي . وكانت وجهتها إيران . وحاول السوفيت أن يحدوا الموضوع في نطاق ضيق ، ولكن القصة تسربت إلى الأطراف بما فيها العراق . وتكفل بعض العرب بنقلها إلى « آية الله الخميني » عتبا ، وكان تعبيره عن ضيقه شديدا فأمر بإجراء تحقيق تبين منه أن عددا من الضباط السابقين في الجيش الشاهاني الإيراني تحولوا إلى تجارة السلاح ، وبحكم صلاتهم السابقة بنظرء لهم في إسرائيل ، فقد سهل عليهم شراء السلاح من هناك خصوصا وأن المصادر الأخرى كانت مراقبة ، ثم أن الضغوط كانت شديدة من طهران التي كانت تلح في طلب السلاح ، وتبدى الاستعداد لدفع أي ثمن في سبيل الحصول عليه .

ولم يبدأ غضب « الخميني » وإنما انتهى بعزل الجنرال « عمر فاخوري » وزير الدفاع الإيراني وقتها - رغم أن شواهد كثيرة كانت تبرئه من التواطؤ في شراء السلاح من إسرائيل .

ومع تقلبات السياسة والحرب ظهر أن القضية كانت أكبر من مجرد صفقة قام بها ضباط إيرانيون سابقون في الخفاء مع إسرائيل ، وأدت إلى غضب « آية الله » العجوز ، وإلى عزل وزير الدفاع .

ظهر أن هناك مصالح دولية كبرى تؤثر في مسار الحرب من وراء الستار ، وتقود تطوراتها إلى قصد يتعدى إرادات الأطراف المتقاتلة في الميدان ، ويتخطى وسائلها في السيطرة عليه .

وانكشفت لمحة من الأبعاد الحقيقية لحركة هذه المصالح الدولية الكبرى عندما أزيح الستار عن جانب منها بانكشاف فضيحة « إيران - كونترا » التي أظهرت وقائعها أن الرئيس الأمريكي دخل في صفقات سلاح مع إيران من وراء ظهر الكونجرس وضد قرار رسمي منه بفرض حظر على بيع السلاح لإيران بسبب احتجازها للرهائن ، ودورها فيما يسميه الكونجرس بـ « الإرهاب الدولي » !



لقد انكشفت هذه الفضيحة سنة ١٩٨٦ وأحرج الرئيس الأمريكي وقتها « رونالد ريجان » ، واضطر إلى تشكيل لجنة تحقيق رئاسية خاصة عهد برئاستها إلى السناتور « جون تاور » ، واشترك في عضويتها ، وفي التوقيع مع « تاور » على تقريرها النهائي الذي قدم للرئيس يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٧ - كل من السناتور « ادموند ماسكي » المرشح السابق للرئاسة ، و« برنت سكوكروفت » .

لقد احتوى تقرير هذه اللجنة الرئاسية الخاصة - والذي يزيد من أهميته أن أحد أعضائها ، وهو « برنت سكوكروفت » ، يوصف بأنه المهندس الحقيقي لحرب الخليج بوصفه مستشار الأمن القومي الحالي مع الرئيس « جورج بوش » - على حقائق بالغة الأهمية تتوالى ابتداء من الصفحة الثالثة من الجزء الثالث من تقرير اللجنة الذي تصل صفحاته إلى قرابة مائتين وخمسين صفحة .

يروى التقرير أنه في سنة ١٩٨٣ عقد مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض عدة اجتماعات برئاسة « روبرت ماكفرلين » ، مستشار الأمن القومي للرئيس « ريجان » - لبحث السياسة الأمريكية تجاه إيران . وكانت هناك خشية من أن هذا البلد الهام يمكن أن يضيع نهائيا بالنسبة للولايات المتحدة . وكان أهم عوامل القلق المستجد على الأحوال في إيران هو مسار الحرب مع العراق ، وهو في غير صالح إيران ، ثم الإحساس بأن صحة « الخميني » ، تتدهور ، وأن صراعا داخليا على السلطة يمكن أن ينشأ في إيران ويقودها لحالة من الفوضى تنتهي بإطلاق يد العراق في منطقة الخليج . وخلصت الدراسات إلى أن الولايات المتحدة في الأوقات الراهنة لا تملك خطة سياسية كاملة للتصرف حيال التطورات في إيران ، وكذلك فإنها لا تحتفظ بصلات لها قيمة مع أية عناصر مؤثرة داخل إيران يمكن أن تساعد على تنفيذ هذه السياسة .

ثم عرضت على لجنة مجلس الأمن القومي مذكرة كتبها أحد خبراءه ، وهو « جراهام فولير » ، مسئول المجلس عن شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، وجاء فيها أن الصراع الداخلي في إيران يمكن أن ينفجر حتى في حياة « الخميني » ، وأن الاتحاد السوفيتي ، وليس فقط العراق ، قد يستفيد من مثل هذا الانفجار .

وفي ١١ يونيو ١٩٨٥ كانت الدراسات في مجلس الأمن القومي الأمريكي قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن ترك إيران تحصل على احتياجاتها من السلاح بطريقة عشوائية يجب أن يتغير . وظهرت في توصيات اللجنة الخاصة فقرة لافتة للنظر تقول : « إن الولايات



برنت سكوكروفت



روبرت ماكفرلين



أوليفر نورث

المتحدة يتعين عليها أن تشجع حلفاءها الغربيين وأصدقاءها على مساعدة إيران في الحصول على طلباتها واحتياجاتها ، بما في ذلك المعدات الحربية التي تحتاج إليها .

ثم يشير تقرير لجنة « تاور » إلى أن إسرائيل ظهرت في الأفق بعلاقات ومصالح خاصة مع إيران . ويستطرد ليقول في فقرة منه بالنص : « إن إسرائيل لها مصالح وعلاقات طويلة المدى مع إيران ، كما أن هذه العلاقات تهم أيضا صناعة السلاح الإسرائيلي . فبيع السلاح إلى إيران يمكن أن يحقق الهدفين في نفس الوقت : تقوية إيران في حربها ضد العراق وهو عدو قديم لإسرائيل ، كما أنه يساعد صناعة السلاح في إسرائيل . (٤) ولما كان معظم السلاح الإيراني سلاح جرى شراؤه من الولايات المتحدة (في وقت الشاه) فلن إسرائيل طلبت موافقة الولايات المتحدة لأسباب قانونية وعملية . ثم إن بعض العناصر في إسرائيل تريد بلا شك إشراك الولايات المتحدة في هذه السياسة لأسباب كثيرة متعلقة بها ، أهمها أن تباعد بين الولايات المتحدة والعالم العربي مما يحقق دور إسرائيل كشريك استراتيجي وحيد للولايات المتحدة الأمريكية . »

(٤) يقدر الكولونيل ، أوليفر نورث ، - من مساعدي مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض ، وهو المسئول الأول في ترتيب التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران - أن حجم مبيعات السلاح الإسرائيلي لإيران وصل إلى عدة بلايين من الدولارات . . وقد ذكر ذلك في مذكراته التي نشرها أواخر سنة ١٩٩١ بعنوان « تحت النار » .

ثم يمضى التقرير فيشرح « أن عناصر في الحكومة الإيرانية كانت في ذلك الوقت تبحث عن سلاح أمريكي وقطع غيار ونخائر له في أي مكان . وأن رئيس وزراء إسرائيل « شيمون بيريز » أخذ ذلك الموضوع تحت اهتمامه الشخصي مباشرة ، وكلف اثنين من مساعديه هما « أدولف سكوير » و « ياكوف نامرودي » بمتابعة هذا الأمر . ثم تولى « أميرام مير » وهو المستشار الخاص لـ « بيريز » مهمة إشراك رجل الأعمال العربي « عدنان خاشقجي » في هذا الأمر ليكون وسيطا وغطاء ملائما . وأن هذه المجموعة من الرجال كانوا يؤمنون بوجود مصلحة أمريكية - إسرائيلية - إيرانية يلائمها فتح قناة اتصال مع إيران تشمل ضمن ما تشمل عمليات بيع أسلحة . »

ثم يشير التقرير إلى اجتماع جرى في مستشفى أجرى الرئيس « رونالد ريجان » فيه عملية جراحية لإزالة ورم سرطاني ، وذهب إليه « ماكفرلين » مستشاره للأمن القومي طالبا إذنه وعلى عجل لفتح خط اتصال مع إيران دون انتظار . وكان رد « ريجان » بالحرف : "Yes, go ahead, open it up" - أي « نعم اذهب قتما وافتحه » .

وبدأت صفقات السلاح تصل إلى إيران . والغريب أن مستشار الرئيس للأمن القومي ومعه أحد مساعديه وهو الكولونيل « أوليفر نورث » - ذهب في زيارة سرية لإيران .

وكان الترتيب الذي جرى لإخفاء التفاصيل عن الكونجرس ، ولعدم طلب اعتمادات مالية بقوانين منه هو أن تقوم إسرائيل ببيع سلاح من إنتاجها لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتقديمه لجماعات « الكونترا » المعارضة لحكومة نيكاراغوا (وكان الكونجرس يوافق على مساعدتهم) - ثم يحتسب البيع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بسعر أعلى ، ويذهب الفرق إلى تمويل تصدير السلاح لإيران مضافا إليه ما تدفعه إيران لشراء هذا السلاح .



إن هذا الترتيب لم يستطع أن يؤمن لإيران كميات كانت تحتاجها من السلاح ، فلم يزد ما وصل إيران عن طريقه على أكثر من ١٥٠٨ صواريخ « تاو » ، و ١٨ صاروخ « هوك » . ثم قامت إيران برد هذه الصواريخ لأنها لم تجدتها مطابقة للمواصفات . لكن الأهم من ذلك كله أن أبواب السلاح بدأت تتفتح أمامها من كل مكان ، مع الإحساس بأن الولايات المتحدة راغبة ومحبة .

وكانت أسواق بيع السلاح سرا في ذلك الوقت أشد ما تكون ازدهارا .

كانت تلك فترة تفتحت أبواب الجنة فيها لتجار السلاح ، فقد كان شرر الحرب يتطاير فوق آفاق كثيرة في السنوات الأخيرة اليائسة من الحرب الباردة .

كانت هناك حروب القرن الإفريقي بين دول ودول ، وشعوب وشعوب ، وقبائل وقبائل . وبجوار حروب القرن الإفريقي ، كانت هناك الحرب الأهلية في جنوب السودان ، والحرب في تشاد التي زاد عليها أن قوى عظمى دخلت فيها بجنودها مباشرة .

وكانت هناك الحرب اللبنانية التي أبحاث لنفسها أموال البنوك المنهوبة من بيروت بمئات الملايين ، والتي كانت في مقدور أطرافها شراء أى سلاح يرون صورة له في مجلة من المجلات .

وكانت هناك حروب أمريكا الوسطى : نيكاراغوا ، وكوستاريكا ، وسان سلفادور - فضلا عن أن الأرجنتين كانت تحاول تعويض خسائرها في حرب الفوكلاند .

وكانت هناك حروب صغيرة كثيرة تغطي وجه آسيا ابتداء من حركات انفصالية في الهند وباكستان ، إلى امبراطوريات لجنرالات المخدرات في منطقة المثلث الذهبي على الحدود بين تايلاند وبورما . وكانت تجارة المخدرات قد دخلت في حلف غير مقدس مع تجارة السلاح من هذا المثلث الذهبي إلى سهل البقاع في لبنان مارا بأفغانستان مستعملا نفس طريق التجارة القديم الذى أطلق عليه وصف « طريق الحرير » والذي أصبح اسمه الآن « طريق الحشيش » .

وكانت أفغانستان قصة وحدها في تجارة السلاح . فقد كان « المجاهدون » الأفغان في حاجة للكثير منه ، وأنشئ صندوق خاص مشترك في سويسرا مولته المخابرات السعودية بالاشتراك مع المخابرات المركزية الأمريكية . وكانت ميزانية هذا الصندوق تتكون من ٢٥٠ مليون دولار (أودعت كحساب دوار ، أى حساب تزيد ودائعه بمقدار ما يصرف منه باستمرار ليظل رصيده كاملا وجاهزا للمطالب والطوارئ . وكان بعض هذه المطالب والطوارئ غريبا ، فقد طلب « المجاهدون الأفغان » ذات مرة سنة ١٩٨٥ عشرة آلاف بغل ، وقد جرى شراؤها من قبرص (بعمليات وساطة في القاهرة) وتم شحنها عن طريق قناة السويس إلى كاراتشى في باكستان ، ومنها بالبر إلى الحدود الأفغانية . وكانت البغال قد أصبحت أفضل المركبات في الجبال الوعرة لأفغانستان) .



وبدأ اتجاه الريح يتغير في المعارك بين العراق وإيران . وبعد أن كانت اليد الطولى في الحرب للعراق - أصبحت الريح مواتية لإيران التي بدأت تأخذ جانب الهجوم . كان الحصول على السلاح قد أصبح متاحا ل طهران ، وكانت المقاومة الإيرانية تشتد كلما تقدم الجيش العراقي في العمق الإيراني ، كما أن خطوط المواصلات العراقية كانت قد طالت ، وتكاليف الحرب زادت .

وراح العراق يعبىء موارده . وينظم امكانياته الصناعية والعسكرية . ويشند في طلب المساعدة المالية من عرب الخليج الذين كانوا يخشون الخطر الايرانى ، ويقلقون من نداءاته للكتل الشعبية فى بلادهم .

وكان العراق منذ وقت مبكر قد بدأ يشتري ذخائر من مصر صنعت فيها لملاءمة الأسلحة السوفيتية التى كان الجيش المصرى يستخدمها حتى وقت قريب . وكان الرئيس السادات ، هو الذى أصدر أمرا بالاستجابة لأول طلب عراقى قدم لمصر عن طريق سلطنة عمان مبكرا سنة ١٩٨١ . ولم تمض إلا شهور قليلة حتى كانت معظم خطوط الانتاج فى مصانع الذخيرة المصرية تعمل للجيش العراقى . واستمر الحال على ذلك سنوات .

وبعد تصدير الذخائر جاء الفور على تصدير المعدات وبالذات المدفعية(٥) ، فقد كان لدى مصر كثير من السلاح السوفيتى فى الوقت الذى كانت تتجه فيه لشراء السلاح الأمريكى ، وأصبح المنطق السائد وقتها هو أن تبيع مصر من مخزون سلاحها الروسى كل ما تستطيع بيعه للعراق ، وتشتري بثمنه سلاحا تريده من الولايات المتحدة . ولسنوات متصلة بلغ متوسط مبيعات مصر من الأسلحة السوفيتية للعراق ما حجه ألف مليون دولار سنويا.. وكانت الجهات المعنية فى مصر سعيدة بهذا الترتيب لأنها تتخلص من معدات لا تريدها ، وكان جهاز التسليح فى العراق سعيدا لأنه يحصل على معدات يريدها ، وإن اشتكى فى بعض المرات من أن أسعار السلاح الذى تبيعه مصر كانت غالية . وفى بعض الأحيان كانت الشكوى أن سعر بعض أنواع المدفعية وصل إلى ضعف الثمن الذى دفعه العراق لشرائها من يوجوسلافيا .



لكن احتياجات العراق من السلاح كانت تتزايد خصوصا بعد الهجوم الإيرانى المفاجىء الذى نجح فى احتلال شبه جزيرة الفاو ، التى تطل مباشرة على جزر بوبيان ، و وربة ، التابعة للكويت . وكان الخليج كله فى هذه اللحظة على استعداد لأن يعطى العراق كل ما يطلبه ، وبالفعل فإن العراق حصل من دول الخليج فى هذه الفترة وحدها على ما يقرب من ١٢ بليون دولار . ولم يعد ما تصدره مصر من السلاح الذى لم تعد تحتاجه كافيا . ولم يكن العراق يستطيع أن ينزل بنفسه إلى أسواق السلاح مشتريا ، وبدأ إعداد ترتيبات تنشأ بمقتضاها واجهات عربية تشارك فيها عناصر مصرية ، ويكون دورها شراء السلاح للعراق من أوروبا الغربية وغيرها . وكانت الصعوبة الوحيدة فى هذه العملية أن كل بائع للسلاح فى العالم لابد لكى يحصل على الإذن بالتصدير من حكومة بلاده (وهى

(٥) لسنوات طويلة كان كل انتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢ ملم يمتراً يباع للعراق .

بلد المنشأ) أن يقدم شهادة مشتر نهائي ، لهذا السلاح لا يكون خاضعا لأي حظر من أي نوع ، وهي شهادة تسمى "End User Certificate" . وكان صدور مثل هذه الشهادات عن أي بلد عربي من الداخلين في العملية يمكن أن يجرج الشركات البائعة . وجرت اتصالات مع الجنرال (موبوتو) رئيس زائير الذي كان مستعدا لإصدار أي عدد من الشهادات المطلوبة مقابل أن يدفع الذين يطلبونها . وهكذا أمكن تصدير أسلحة كثيرة من أماكن عديدة تصاحبها شهادات تشير إلى أن وجهتها النهائية هي زائير . ولكن هذه الشحنات كانت تنقل إلى بواخر أخرى في مكان ما من البحر الأبيض ، وتجد طريقها على نحو أو آخر إلى العراق .

ثم اتسع المجال بعد ذلك بشدة لأن العراق بدأ يدخل من أوسع الأبواب إلى مجال تصنيع السلاح .



كان تصنيع السلاح في العالم العربي قد بدأ يفرض نفسه على الاهتمام بعد حرب ١٩٤٨ . وفي العصر الملكي أنشئت في مصر أول مصانع للذخيرة في العالم العربي . وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ حدثت طفرة كبيرة في مجال إنتاج السلاح . ثم حدثت نقلة نوعية رئيسية بعد حرب سنة ١٩٥٦ ، حين خرجت إسرائيل من معركة السويس دون أن تحقق أيأ من أهدافها ، وأحسّت أن بريطانيا وفرنسا - شركاؤها في هذه المعركة - تخلوا عنها في ساعة الشدة ، وأن عليها إذا ما أرابت تحقيق أهدافها أن تعتمد بالدرجة الأولى على نفسها وعلى الصهيونية الدولية .

وبدأت إسرائيل برنامجا ضخما لتصنيع الأسلحة ، من الطائرات والصواريخ إلى الأسلحة النووية والكيميائية وحتى البيولوجية . واتخذت مصر قرارا استراتيجيا سنة ١٩٥٧ بألا تتخلف في هذه المجالات كلها ، وإنما عليها أن تدخل السباق وتختار من مجالاته ما يمكنها من تحقيق نوع من التوازن في وسائل العمل العسكري المحتمل في المنطقة .

ودخلت مصر برنامجا لإنتاج الطائرات ، ومنها القاهرة ١٠٠ ، و القاهرة ٢٠٠ ، و القاهرة ٣٠٠ ، وكان المشروع مشتركا مع الهند . وشارك في التخطيط له وتنفيذه

عدد من الخبراء الألمان . وحدث نفس الشيء تماما في مجال الصواريخ ، فتم إنتاج طراز « القاهر » و « الظافر » ، ثم ظهر الصاروخ من طراز « الرائد » ، وكان صاروخا من مرحلتين يصل مداه إلى أكثر من مائتي كيلومتر .

وفي نفس الوقت راحت مصر تحاول في المجال النووي . وفي أوائل السبعينات توقفت هذه المحاولات جميعا لأسباب متعددة . ولكن بعض العلماء والخبراء الذين ارتبطت أعمالهم وأمالهم بهذه المشروعات ، راحوا يبحثون حولهم في العالم العربي عن فرصة تمكنهم من مواصلة ما بدأوه . وكان العراق الذي بدأ بالفعل عملية دخول صناعة الأسلحة بكل أنواعها ، هو الذي أعطاهم الفرصة . ولم يشعر هؤلاء وهم يتوجهون بعلمهم وخبراتهم إلى بغداد أنهم مرتزقة ، وإنما كان شعورهم أن خدماتهم مازالت في إطارها القومي لم تتعد عنه ، وكان بين هؤلاء عالم الذرة المصري الدكتور « يحيى المشد » الذي اغتالته المخابرات الإسرائيلية (الموساد) بعد ذلك في فندق « ميريديان » في باريس . ولم تكف إسرائيل باغتيال الدكتور « المشد » ، وإنما مدت جهودها لنسف توربينات المفاعل « أوزيرك » النووي الذي كان العراق يبنيه . وتمت عملية النسف قبل شحن التوربينات من ميناء مارسيليا بيوم واحد . ثم انتهى الأمر بإسرائيل إلى ضرب المفاعل العراقي كله في يناير ١٩٨١ .

ولم يتوقف العراق بضرب مفاعله ، بل لعله يصح القول بأن برنامج النووي أعطى نفسه انطلاقة جديدة بالكامل في مواجهة التحدي ، واستطاع رئيسه الدكتور « جعفر ضياء جعفر »^(١) أن يحقق نجاحا مشهودا في عديد من المجالات التمهيدية لمشروع نووي يعتبر أكثر المشروعات النووية تقدما في العالم العربي .



لقد بدأ الجهد العربي في مجال الأسلحة الكيماوية في مصر أيضاً - وضمن نفس الخطة الاستراتيجية التي اتخذ بها قرار ملاحقة إسرائيل سنة ١٩٥٧ . وكان مجال الأسلحة الكيماوية من أصعب المجالات في ذلك الوقت ، ذلك لأن الأبحاث العلمية بشأنها توقف نشرها منذ سنة ١٩١٤ . كان البحث العلمي في العالم متصلا لكن النشر كان محظورا . وكانت إسرائيل في وضع يمكنها من الوصول للمحظور ، وهكذا كان على مصر أن تبدأ منذ البداية . وأسندت إدارة المشروع سنة ١٩٥٧ إلى خبير كيميائي من أبرز الخبراء

(١) من عائلة عراقية كبيرة (كان والده أحد وزراء « نوري السعيد ») ، وقد تخصص في العلوم النووية في الكلية الإمبراطورية في لندن سنة ١٩٦٠ . ولم تكن شخصيته معروفة ، ولكن المخابرات المركزية الأمريكية والموساد قامتا بجهد مكثف للكشف عنه ، وقد أذاعتا اسمه وصورته .

المصريين^(٧) ، وكان تقديره أن التمهيد الصحيح للمشروع يكمن فى عنصرين : العنصر الأول هو عنصر إعداد العلماء والخبراء الذين يحملون مسئولية المشروع . والعنصر الثانى هو إعداد مكتبة خاصة تتجمع فيها كل المواد العلمية المتاحة التى يمكن الحصول عليها . وفى سنة ١٩٦٠ كانت المرحلة التمهيدية قد انتهت ، وأصبحت المرحلة التنفيذية قابلة للتحقيق . ودارت فى أوساط صنع القرار الاستراتيجى المصرى مناقشة عميقة ومكثومة ، فالآن وقد أصبح التنفيذ ممكنا تعلقت بالقرار أسباب قانونية وأسباب أخلاقية . أما السبب القانونى فكان مرده إلى واقع أن إنتاج الأسلحة الكيماوية واستعمالها محظور دوليا . وكان الرد على هذا السبب هو أن دول العالم الكبرى كلها ، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا ، تنتج أسلحة كيماوية وتحفظ بمخزونات كبيرة منها . وأما السبب الأخلاقى فقد تولى علماء المشروع الذين هيأوا لمرحلته التنفيذية الرد عليه ، وكان رأيهم - وقد أيدهم فيه عدد من العسكريين - أن الغازات ليست أكثر فتكا من الأسلحة التقليدية ، وفى حين أنه ليست هناك وقاية ضد أسلحة النار التقليدية (الرصاص والقنابل والصواريخ) - فإن الأسلحة الكيماوية يمكن توفى خطرها عن طريق الأتعة . ثم إن الأسلحة الكيماوية لا تؤثر على المعدات والمنشآت ، أو البنية الأساسية .

وأخيرا أعطى جمال عبد الناصر ، موافقته على البدء بإنتاج الأسلحة الكيماوية ، وكان منطقه أنه مادامت إسرائيل تنتج هذا النوع من الأسلحة ، فليس هناك سبيل غير أن تلحق بها مصر . وكان القرار يتضمن إبقاء المشروع المصرى سرا حتى على السوفيت رغم اقترابهم من مجمل مشروعات التسليح المصرى . وعندما جاءت معركة سنة ١٩٦٧ كان المشروع المصرى قد حقق تقدما كبيرا فى إنتاج نوعين من الأسلحة الكيماوية : نوع يعتمد على غاز الـ "خردل" ، "Mustard" (وهو كاو) ، ونوع آخر يعتمد على غاز الـ "فوسيجين" ، "Phosgen" (وتأثيره يتركز على الجهاز العصبى) . ولم تستعمل الغازات فى معركة ١٩٦٧ ، وإن بدا أن الحاجة قد تدعو إليها فى المعركة القادمة لإزالة آثار العدوان . وبالفعل فإن الفترة الثانية من معركة ١٩٦٧ شهدت خطوات كبيرة فى مجال الأسلحة الكيماوية ، فقد أمكن تطوير موادها لتستعمل بواسطة الصواريخ ، كذلك أمكن التوصل إلى غاز الـ "سارين" ، "Sarin" .

ثم تحقق بعد ذلك الوصول إلى غاز الـ "سارين الثنائى" ، أو (المزدوج Binary Sarin) وأثناء الإعداد للخطة "جرانيت-١" ، التى بدأ وضعها سنة ١٩٦٩ لعبور قناة السويس كانت احتمالات الخطة تشمل على إمكانية استخدام الأسلحة الكيماوية للتغلب على

(٧) يتحتم حتى هذه اللحظة وحفاظا على أمنه الشخصى ، إبقاء اسمه سرا لا يذاع .

مقاومة النقاط الاسرائيلية على الشاطئ الشرقى للقناة . وكانت خطة العمل على الجبهة الشرقية ، وسوريا مشاركة فيها ، قد أخذت في اعتبارها احتمال الاحتياج إلى أسلحة كيميائية في المعركة من أجل مرتفعات الجولان . وفي ذلك الوقت ذهب مسئول المشروع إلى سوريا ، وقابل الرئيس « حافظ الأسد » ، وهو وقتها وزير الدفاع في سوريا ، وبالفعل اشترى الجيش السوري ما قيمته ٦ ملايين دولار من أسلحة الحرب الكيميائية من المصانع المصرية .

وعندما وقعت معركة أكتوبر كان القرار السياسي هو تأجيل استعمال الأسلحة الكيميائية رغم أن أفتحة واقية وزعت على الوحدات العسكرية المصرية . وعندما وقعت الثغرة ، وبدأ الاختراق الإسرائيلي المضاد إلى الشاطئ الغربى من قناة السويس ، كان رأى بعض عناصر القيادة أن الوقت قد حان لاستخدام الأسلحة الكيميائية . وعندما عرض الأمر على الرئيس « السادات » ، كان رأيه المسجل فى إشارات الحرب من كلمتين : « لا تصعيد » - « وكان قراره سليما .

وضمن التحولات التى وقعت بعد ذلك فى الاستراتيجية المصرية ، جاء (١٩٧٤) قرار بوقف أى نشاط فى مجال الأسلحة الكيميائية .



وأثناء احتدام المعارك على جبهات الحرب العراقية - الإيرانية بدأ العراقيون يلتفتون إلى الأسلحة الكيميائية ، وكان ظنهم أنها تمثل الوسيلة الوحيدة لوقف تقدم الموجات البشرية الإيرانية . وقد بدأوا فى المراحل الأولى من الحرب فى شراء الغازات من إيطاليا وألمانيا ، ثم تحول اهتمامهم إلى ضرورة إنتاجها . ومرة أخرى كان المشروع المصرى قريبا على البال . وسنة ١٩٨٢ كان اللواء « نزار عبد الحميد » مدير الحرب الكيميائية فى العراق - فى زيارة لمصر هدفها محاولة جمع ما تبقى من المشروع المصرى لإعطائه حياة جديدة فى العراق . واعترض الرئيس « حسنى مبارك » على بيع المخزونات المتبقية من المشروع المصرى للعراق ، ولكن الحكومة المصرية لم يكن فى وسعها أن تعترض على اشتراك علماء مصريين فى المشروع العراقى .

ومرة أخرى لم يشعر العلماء المصريون الذين ذهبوا للمعاونة فى المشروع العراقى أنهم يبيعون خدماتهم ، وإنما أحسوا أنهم داخل نطاق ولائهم القومى لم يخرجوا عنه . وفى العراق ، وتحت ضغوط الحرب وبموارد كثيفة ، أمكن تحقيق قدر من التقدم كبير فى مجال الأسلحة الكيميائية . وقد تمكن العراق بالفعل قبل أن تجيء حرب الخليج من تعبئة أكثر من ألف صاروخ متعددة الطرز من « سكود » إلى « صقر » ، بغازات الـ « خردل » ، والـ « سارين » .



وكانت تجربة أسلحة الحرب البيولوجية في مصر قضية أقصر عمرا بكثير . فقد بدأ الاهتمام بها في نفس الوقت مع الأسلحة الكيماوية . ورنى أن كل الأبحاث المتعلقة بها يجب أن تتم في عزلة كاملة عن التجمعات السكنية . وبالفعل خصصت لها جزيرة صغيرة في البحر الأحمر أمام رأس بناس . وشحن إلى هذه الجزيرة قطع من القروذ جرى استيراده من الهند لإجراء التجارب عليه . وبدأت بالفعل تجارب لتربية ميكروبات يمكن تعبئتها في قنابل . ومع ذلك فإنه برغم النجاح الذي حققته المراحل الأولى في مجال الأسلحة البيولوجية ، فإن جمال عبد الناصر ، طلب إيقاف المشروع بالكامل لأن مخاطره كبيرة ، فالميكروبات لها حياة طبيعية في حد ذاتها ، وقد تنتشر بالعدوى بغير وسيلة القنابل ، كما أن أية أسلحة يمكن متابعتها بالنظر ، وأما الميكروبات فإن متابعة حركتها وتسربها قد يكون صعبا مهما أحكمت الرقابة . ومع ذلك فإن العراقيين في مرحلة من المراحل اهتموا بأسلحة الحرب البيولوجية ، ولكنهم على الأرجح توصلوا إلى نفس النتيجة التي توصل إليها المشروع المصري من قبل ، ولم يقوموا بتوسع ينكر في مجالها .



ومع تزايد اتفاقيات الأسلحة التقليدية بين مصر والعراق في منتصف الثمانينات - وقعت نقطة انطلاق جديدة في مجال الصواريخ . فقد بدأت مصر والعراق والأرجنتين تتعاون معا في مشروع واحد لإنتاج الصواريخ عرف باسم « كوندور » . وكانت الفكرة الأساسية فيه أن الأرجنتين استطاعت أن تحصل على قدر كاف من تكنولوجيا الصواريخ بسبب من لجأوا إليها من العلماء الألمان . وأن العراق الذي يبدي اهتماما كبيرا بهذا السلاح لديه الموارد المالية اللازمة . وأن مصر بخبرتها السابقة تستطيع أن تقوم بالتنظيم الضروري بين التكنولوجيا والموارد . وبالفعل فإن هذا المشروع وجد طريقه للتنفيذ ، ولكن بداياته كانت متعثرة . فقد تكلفت الأعمال التحضيرية الإدارية مبالغ تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار . كذلك فإن إسرائيل أحضت مبكرا ، وعلى الأرجح من مصادر أرجنتينية ، أن هناك مشروعا مشتركا لإنتاج الصواريخ . وبدأت « الموساد » حملة ضد بعض العلماء من جنسيات مختلفة الذين سعى إليهم المشروع المشترك ، أو سعوا هم إليه . وقد رافقت ذلك حملة ضد بعض الشركات الأوروبية (الألمانية بالذات) التي قامت بتوريد معدات هذا المشروع . ووصلت الحملات إلى حد قتل الأفراد ونسف المنشآت - حتى في ألمانيا وسويسرا . وكانت إدارة المشروع تحاول أن تعمل في الخفاء ، وقد بدأت من مقر في مونت كارلو ثم انتقلت لمقر في النمسا . ثم وقع المشروع كله في مأزق لم يستطع الخروج منه ، وذلك حينما استطاع أن يضم إليه عالما مصريا يعمل في الولايات المتحدة ، ومقيما

فيها ، وحاصلا على الجنسية الأمريكية . واستطاعت إدارة التحقيقات الفيدرالية الأمريكية (F. B. I.) أن تسجل مكالمة تليفونية بين أحد الضباط المصريين العاملين في المشروع ، وكان يتحدث من النمسا ، وبين هذا العالم المصري في كاليفورنيا - انكشف فيها أن هذا العالم كان مكلفا بالتحصول على مادة « كاربون فايبر » التي تستعمل في طلاء الطائرات والصواريخ لكي يجعلها تتغلب على الكشف الرادارى المبكر . وكانت هذه المادة من أهم أسرار صناعة السلاح العسكرية في الولايات المتحدة ، إذ كانت تستعمل في الطائرات من طراز « الشبح » (Stealth) . وبالتالي فإن حكومة الولايات المتحدة التي تمكنت من ضبط كمية من هذه المادة التي كان مقررا تحميلها سرا على ظهر طائرة عسكرية خاصة - قررت التصرف على أرفع مستوى ممكن . فلم تكتف بضبط مادة الـ « كاربون فايبر » ، ولم تكتف بالقبض على العالم المصري ومحاكمته ، وإنما وصل الأمر إلى حد أن قام الرئيس الأمريكي « جورج بوش » بإثارة الموضوع مع الرئيس « حسنى مبارك » فى أول مرة اجتمعا فيها بعد تولي « بوش » لرئاسة الولايات المتحدة ، وكان اجتماعهما يوم ٣ أبريل ١٩٨٩ .

وتوقف مشروع « كوندور » . وكانت مضاعفات الأزمة الناشئة عنه بين الأسباب التي دعت إلى خروج المشير « عبد الحليم أبو غزالة » من منصب وزير الحربية .



ولم يكن العراق قد قصر اهتمامه فى مجال الصواريخ على مشروع « كوندور » وحده ، وإنما كان توسعه فى صناعة الصواريخ فى داخل العراق كبيرا . وكان الجزء الأكبر منه مركزا على تطوير صاروخ « سكود » الروسى الذى كان له دور كبير فى إنهاء الحرب مع إيران .

والحاصل أنه فى المراحل الأخيرة من الحرب العراقية - الإيرانية كان العراق قد تمكن من أن يعطى نفسه تفوقا ساحقا فى ميدان القتال . ولقد حارب الجيش العراقى خمس معارك رئيسية^(٨) فى الفترة ما بين أبريل وأغسطس ١٩٨٨ - لاح معها وكان القيادة العراقية وضعت لنفسها جدول أعمال مرتب ومنظم مضت فى تنفيذه خطوة بعد خطوة :

● جرت المعركة الأولى ما بين ١٧ و ١٨ أبريل ، وفيها استطاع الجيش العراقى أن يستعيد شبه جزيرة الفاو .

(٨) تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لقيادة القوات الأمريكية المشتركة ، والصادر فى ابريل سنة ١٩٩٠ .

● ثم لحقتها المعركة الثانية ، وقد استمرت لمدة ثلاثة أسابيع ، واستطاع الجيش العراقي فيها أن يستعيد كل الأراضي المحيطة بميناء البصرة .

● ثم دارت المعركة الثالثة ، وتم فيها استرداد حقول البترول في منطقة « مجنون » الواقعة وسط المستنقعات الجنوبية شمال البصرة .

● وأما المعركة الرابعة ، فقد استهدفت تطهير الطريق الرئيسي بين البصرة وبغداد وما حوله .

● ثم كانت المعركة الخامسة ، وفيها استطاع الجيش العراقي التقدم إلى عمق ٦٠ كيلومترا داخل الأراضي الإيرانية .

وفي ١٨ يوليو ١٩٨٨ جاء الإعلان الشهير لـ « آية الله الخميني » ، والذي قال فيه إنه « يأمر القوات الإيرانية بوقف إطلاق النار شاعراً أنه يتجرع كأساً من السم » .

والواقع أن ضرب طهران بصواريخ « سكود » - كان هو العامل الحاسم الذي جعل « آية الله الخميني » يتجرع كأس السم - على حد تعبيره . ذلك أن العراق الذي تحمل طويلاً ضربات الصواريخ الإيرانية قد أصبح أخيراً في وضع يمكنه من الرد عليها بطريقة مكثفة ومركزة على طهران بقصد إحداث أكبر قدر ممكن من التأثير النفسي .

كان العراق قد حقق بالفعل تقدماً في مجال القدرة العسكرية الشاملة لا يمكن إنكاره ، ولا بد أن يحسب حسابه . وكانت إسرائيل تتابع ما يحدث وتراقب عن كثب . وفي نفس الوقت فإن العراق بدأ بعدها يسعى إلى دور إقليمي أكبر تبنت ملامحه . ولكي يعبئ الرأي العام العربي لقبول هذا الدور ، فإن بغداد بدأت تأخذ دوراً أكثر ظهوراً في أزمة الشرق الأوسط ، خصوصاً مع معرفتها بمدى الدعم الإسرائيلي لإيران من خلال فضيحة « إيران - كونترا » ، التي بدأت أسرارها تنكشف يوماً بعد يوم في تحقيقات الكونجرس .

وربما كانت أوضح إشارة إلى التحول المستجد على أوضاع القوة في الشرق الأوسط هي فقرة جاءت في مقدمة التقرير العسكري الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية ، وجاء فيها بالحرف :

● إن التهديد الحقيقي كما يراه النظام البعثي في العراق هو إسرائيل . إن الإسرائيليين قد اهتموا لأبعد حد بالنصر العراقي الذي لم يكونوا يتوقعونه . مضافاً إلى ذلك أن نجاح بغداد في تطوير صواريخ بعيدة المدى بلاشئ إلى حد ما الميزة الإسرائيلية في هذا النوع من الأسلحة . وليس هناك مجال للشك أن تل أبيب تحاول الاحتفاظ بالتفوق على العراق في مجال تطوير أسلحة أكثر فتكاً . بل وهناك أيضاً احتمال أن إسرائيل سوف تعمل على تعويق الجهود التكنولوجية للعراق ، وذلك بواسطة تدمير

مواقع الصواريخ العراقية ومراكز الأبحاث . وإن هجوما مفاجئا تشنه إسرائيل على العراق سوف يكون مغامرة محفوفة بالخطر قد تؤدي إلى إشعال نار حرب واسعة تؤثر على مصالح الولايات المتحدة ، .

ثم يمضى التقرير فيقول فى نهاية مقدمته بالحرف :

« وفى المجال العسكرى فإنه يتعين على الولايات المتحدة أن تعد تقدير سياستها فى الشرق الأوسط . فهناك فيما نقدر احتمال انفجار كبير لا تستطيع الولايات المتحدة إلا أن تتدخل فيه لضبط الاستقرار فى المنطقة ، خصوصا إذا انطوى احتمال هذا الانفجار على تهديد للمصالح البترولية للغرب . وعلينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كنا مستعدين لهذا العمل . وفى تقديرنا أننا لسنا مستعدين . إن أساليب الحرب فى الشرق الأوسط قد تغيرت بطريقة حاسمة ، الأمر الذى يدعونا إذا كنا نريد أن نتصرف بكفاءة إلى إعادة تنظيم وتدريب وتسليح قواتنا . »

كان هذا التقرير الذى نشر فى أبريل ١٩٩٠ ، أى قبل أزمة الكويت بشهور قليلة - وكأنه محاولة فى قراءة الغيب . ومن المفارقات أن أحد واضعيه ، وهو الكولونيل «جولاس جونسون» أصبح فيما بعد أحد المساعدين الرئيسيين للجنرال «شوارتزكوبف» ، وكان هو الذى كلف بشرح المعارك الدائرة على الجبهة للصحافة ولمحطات الإذاعة والتلفزيون .



كان السلاح يتكدس ، وكان التوتر يزداد حدة ، وكانت العصبية تنتاب جميع الأطراف فى منطقة هى بالطبيعة والتاريخ منطقة حقول ألغام دينية وعرقية ومذهبية واقتصادية وحضارية وسياسية . وكان العراق فى قلب هذه المنطقة .

إن نظرة واحدة على خريطة للشرق الأوسط توضح أن أرض العراق كانت برزخا بريا وحيدا بين الشرق الأوسط ووراءه أوروبا عبر البحر الأبيض ، وبين آسيا حتى المحيط الهادى . لقد كان العراق معبرا محفوقا بالبحار ، ما بين الخليج وبحر قزوين والبحر الأبيض ، وفى وسطها جميعا يكاد العراق أن يكون بوابة برية وحيدة ... مفتوحة .

وكانت تلك هى المنطقة التى تصارعت فيها أولى امبراطوريات العالم القديم : المصرية ، والفارسية ، واليونانية ، والرومانية . وكانت هى المعبر إلى فارس والهند ، وكانت هى ممر الإسلام إلى آسيا ، ومهد الفتنة الكبرى ووقودها ، ومقر عز الخلافة وعاصمتها ، ومقصد التتار وطريقهم إلى الشام ... هى باختصار أرض الاسكندر ،

وبختنصر ، وكسرى ، والحجاج ، وخلفاء العباسيين الكبار والصغار ، والأرض التي سيطر فيها الجنود المرتزقة الترك على الخلافة ... الخ .

ونقط العبور الجغرافية والتاريخية عادة مثيرة ، وعادة ملتقى تيارات وتناقضات ، وعادة مشكلة أمن داخلي وخارجي تتشابك مسبباته ، وأول ما يتداعى منه هو ضرورة وجود قوة الدولة ، وقبضتها القوية على كل شيء من الأرض إلى الأمن !

وربما كان الدكتور « غسان سلامة » (أستاذ العلوم السياسية بجامعة السوربون) قريبا من مناخ الحقيقة حين قال في مدخل كتابه عن « المجتمع والدولة في المشرق العربي » واصفا منطقة الهلال الخصيب :

« إن رائحة الموت هي الرائحة التي تملأ أجواء هذه المنطقة ، والأعلام السوداء وصور الشهداء هي أول ما يطالع العين أينما توجهت » !

تجارة التهديد والحماية !

، الولايات المتحدة لا تتعامل بالأسرار مهما
ختمت الأوراق بعبارة ، سرى جدا ، بالحبر
الأحمر ، .

[مذكورة رسمياً لوزارة الخارجية
الكويتية - أبريل ١٩٨٧] .



علاقة الثروة بالقوة علاقة معقدة ، فالثروة في حد ذاتها لا تعنى القوة . لأن الثروة قد تنشأ دون أن تؤدي بالضرورة إلى إيجاد قوة ، فالقوة تركيب متعدد الجوانب : حجم من البشر وحجم من الموارد يتم التفاعل بينهما ، وتنهض عملية الإنتاج وتتصاعد آثارها بالتنمية ، ويترتب على ذلك بنيان اجتماعي كامل له قيمه وقواعده ومؤسساته وأدواته المعبرة عن قوته بالنفوذ أو بالسلاح أو بالهيبة الكامنة وراء النفوذ والسلاح .

لكن المشكلة تطرأ حين يحدث الانفصال أو التباعد بين الثروة والقوة ، وتلك ظاهرة متكررة في التاريخ تتصل بصعود الإمبراطوريات وسقوطها . فاتحاد الموارد والبشر يمكن أن يصل بتفاعلاته إلى نشأة الامبراطوريات . والامبراطوريات تتمدد باتساع مصالحها وأحلامها ، ثم يجيء وقت تصبح فيه التكاليف أكبر من المزايا ، وتبدأ عملية الانكماش (١).

(١) طوّر الأستاذ ، بول كنيدي ، أستاذ التاريخ في جامعة ، ييل ، الأمريكية نظرية كاملة عن ، ارتفاع وسقوط القوى العظمى ، ضمنها كتابا تحت هذا العنوان نفسه - كان من أهم الكتب التي صدرت في حقبة الثمانينات .

ويبدأ الانكماش عادة في الثروة بحكم التأثير المباشر لاستنزاف الموارد . وتظل القوة موجودة بحكم نواحي الاستمرار إلى زمان تتوقف مدته على العجز عن السيطرة على الاستنزاف ، أو ظهور امبراطورية منافسة أخرى . وتلك هي التجربة التي تتعرض لها الولايات المتحدة الآن ، ومن قبل تعرضت لها الامبراطورية البريطانية والامبراطورية الفرنسية ، وقبلهما إمبراطوريات أخرى في التاريخ .

إن الامبراطورية هي الصورة الأمثل لاتحاد الثروة والقوة . على أن هذا الاتحاد بين الاثنين يصعب أن يكون قابلاً للدوام إلى الأبد . وفي حالة الامبراطورية الأمريكية ، فهي بالقطع لم تسقط ، ولكنها على وجه اليقين ضعفت ، وأبسط دليل على ذلك هو قياس قوة إنتاجها إلى حجم الإنتاج العالمي : ففي مطلع الستينات كان الإنتاج الأمريكي يمثل ٣٤٪ من حجم الإنتاج العالمي ، وفي مطلع التسعينات كان الإنتاج الأمريكي يمثل ١٩٪ من حجم الإنتاج العالمي . وهذا ما حدا بجريدة « نيويورك تيمس » إلى أن تنشر مقالا افتتاحيا مثيرا تضع له عنوانا يقول : « لا تزال الأولى - ولكن ! »

ولعل الجنرال « شارل ديغول » الرئيس الفرنسي الأشهر في التاريخ الحديث - كان نافذ البصيرة حين قال : « إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تصل بالاتحاد السوفيتي إلى الخراب والإفلاس عن طريق سباق في التسلح لا نهاية له . »

وقد تتجح في تحقيق ما تريد ، لكنها سوف ترهق نفسها بأكثر مما تستطيع تحمله ، وقد تصل بنفسها هي الأخرى إلى حالة الإفلاس وتصل بنا جميعا إلى حالة خطيرة لأنها قد تحاول إنقاذ نفسها من ذلك المصير بابتزاز الآخرين ، والسطو على مواردهم . (٢)

والحاصل أن التاريخ يعرف نماذج شديدة التباين للعلاقة بين الثروة والقوة :

● هناك نموذج دولة كثيرة التعداد في البشر ، قليلة الموارد في الثروة ، ومع ذلك ففي مقدورها بناء قوة مسلحة مؤثرة - نموذج ذلك الصين وفيتنام .

● وهناك نموذج دولة كثيرة التعداد في البشر ، كثيرة الموارد في الثروة ، ولكنها لأسباب تاريخية معينة لا تستطيع بناء القوة المسلحة - ونموذج ذلك ألمانيا واليابان .

(٢) تظهر الأزمة الاقتصادية الأمريكية الآن مدى صق ، ديغول ، في نبوعه ، وقد نكرها في حديث مع محمد حسنين هيكل في يوم ١١ سبتمبر ١٩٦٥ ، أثناء مقابلة في قصر الأليزيه .

● وهناك نموذج دولة قليلة التعداد ، وقليلة الموارد ، ومع ذلك تقدر على بناء قوة عسكرية مؤثرة لأنها تتبع فعل قوتها لأطراف غيرها - ونموذج ذلك إسرائيل (وربما الأردن في فترة من الفترات) .

● وهناك نموذج دولة تملك تعداد السكان الى حد ما ، وتملك وفرة الموارد الى أكبر حد ، ولكنها لا تريد بناء القوة العسكرية. لأسباب متعلقة بفكرها الاجتماعي والسياسي - ونموذج ذلك المملكة العربية السعودية (وربما بعض دول اسكندنافيا) .

● وهناك نموذج دولة نادرة التعداد ، ومتخمة بالثروة ، وهذه لا تستطيع أن تبني قوة عسكرية مؤثرة مهما فعلت ، ويكون الحل الوحيد أمامها هو العثور على قوة مسلحة تحميها ، ولو بالإعارة أو بالإيجار - ونموذج ذلك دول الخليج ، وسلطنة بروناي .

وبالطبع فإن هناك دولا أخرى في العالم خارج هذه النماذج لأنها لسوء حظها خارج الحساب . فلا هي تملك أسبابا للثروة ولا عناصر للقوة ، والأمثلة كثيرة في أفريقيا وآسيا على دول تكاد أن تكون خارجة تماما عن مدار الحركة السياسية للمجتمع الدولي .



إن النموذج الخطر في هذه العلاقة المعقدة بين الثروة والقوة هو نموذج الدولة نادرة التعداد والمتخمة بالموارد . وفي الواقع فإن أزمة الخليج هي نتيجة مباشرة لهذه الحالة .

إن كل كنز في الدنيا يغري أطرافا غير أصحابه ، وبمقدار ما تزيد قيمة الكنز بمقدار ما يشتد الإغراء ، ويتحول إلى مطامع . والمطامع خطوة واحدة ويظهر التهديد . والتهديد يستدعي قوة تردده . وبما أن القوة من الخارج وليست من الداخل .. مستعارة أو مستأجرة - فإن موقفها من الكنز يصبح واحدا من احتمالين :

● إما أن تأخذه بالكامل لنفسها إذا استطاعت وكان ما فيه يههما .

● وإما أن تأخذ نصيبا منه في مقابل حمايته . وهذا النصيب يتوقف على حجم التهديد ، وعدد الأطراف المشاركة فيه ، وقوتهم النسبية والموازن الحاكم في علاقاتهم .

وهنا تنشأ ظاهرة التجارة في التهديد والحماية . ولعل هذه التجارة في التهديد والحماية سابقة في مجتمعات الأفراد قبل أن تحل في مجتمعات الدول ، وأشهر النماذج المعاصرة لذلك هي عصابات المافيا . فهي من ناحية تهدد ضحاياها ، فإذا دفعوا لها أعطتهم الحماية من الناحية الثانية . وقد أعادت العلاقة تمثيل دورها في مجتمعات الدول بعد مجتمعات الأفراد ، وربما يكون مجتمع الأفراد هو المعمل الذي يختبر فيه مجتمع الدول أول درس في العلاقات والصراعات الإنسانية !

ولقد اتسعت تجارة التهديد والحماية ، فأصبحت من أكبر الظواهر فى النظام الدولى المعاصر . فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تباع لألمانيا الغربية (قبل الوحدة) خطر التهديد المتمثل فى الاتحاد السوفيتى ، وكانت ألمانيا تدفع . ونفس الخطر المتمثل فى التهديد السوفيتى كانت الولايات المتحدة تبيعه لليابان ، وكانت اليابان تدفع .

وكان الدور الذى تقوم به إسرائيل فى الشرق الأوسط نموذجاً متطوراً ومركباً فى تجارة التهديد والحماية .

● كانت إسرائيل تمثل تهديداً على كل العرب .

● وكانت الولايات المتحدة هى التى تعطى لإسرائيل الموارد التى تصنع هذا التهديد ، سواء كانت بالمساعدات المالية أو بصفقات السلاح .

● ويروح العرب يجربون الوقوف أمام التهديد الإسرائيلى بسلاحهم السوفيتى . وكان هذا السلاح السوفيتى فى واقع أمره عملية بيع للحماية على طريقة المحلات التى تباع الطعام لزيائنها لكى يأخذوه معهم ، ويستهلكونه فى بيوتهم "Take away" ، ولكن هذا النظام لم ينجح بالكامل فى بلوغ أهدافه لأن صفقة الحماية فيه بدت ناقصة .

● وفى نهاية المطاف ، وحينما كان خطر التهديد بإسرائيل يثقل على العرب فإنه -- وهذا ما حدث فعلاً -- كان يدفعهم دفعا إلى الالتجاء بأنفسهم إلى الولايات المتحدة تباع لهم نوعاً من الحماية ، بينما هى التى باعت لإسرائيل أدوات التهديد الأصلية .



إن كنز الشرق الأوسط والمتمثل أساساً فى البترول أصبح مجالاً مفتوحاً لسياسات التهديد والحماية . فهذا الكنز لفت انتباه ومطامع أطراف إمبراطورية متعددة حصلت عليه بالكامل مباشرة . ثم تنازلت درجة فأعطت جزءاً منه لأصحابه ، ثم تنازلت درجة ثانية فأعطت أجزاء أخرى منه لأطراف غيرها تنازعها القوة ، ثم وجدت نفسها أمام مطالب من أطراف محلبيين تصور بعضهم أنه أولى ، أو أنه أقرب ، أو أنه أقوى لأنه جاهز على الساحة ، ولأن الآخرين حتى وإن كانوا الأقوى فى المطلق إلا أنهم بأحكام المسافات على بعد شاسع ، وبالتالي فإن قدرتهم على الحماية محدودة إزاء التهديد المائل فعلاً والواقع على الأرض ذاتها .

ولقد كانت هناك ظلال من الحقيقة فى هذه التصورات ، وكادت الممارسات المعتادة لسياسات التهديد والحماية أن تختل . وبدا هذا الخلل ماثلاً للعيان منذ اضطرار بريطانيا إلى اعتماد سياسة الانسحاب من شرق السويس (١٩٧٠) - وإذا شاه إيران يسارع إلى احتلال

بعض الجزر الاستراتيجية فيه (١٩٧١) ، وتتبدى مطامعه في باقيه . ثم جاءت الثورة الإيرانية بنداؤها المدوية (١٩٧٨) ، ثم سكنت نداءات الثورة وبدأ دوى مدافع الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠) .

لقد كانت الكويت أقرب أجزاء الكنز إلى مخاطر التهديد انطاريء . ولم يكن صدق دوى المدافع وحده الذى يصل إليها ، وإنما طالتها شظايا الحرب ، خصوصا عندما سقطت شبه جزيرة (الفار ، وجزر « مجنون » ، فى يد القوات الإيرانية (١٩٨٦) .

والواقع أنه منذ بدأت الحرب أصبحت الكويت ميدانا من ميادين القتال . ومع أنه كان ميدانا جانبيا إلا أن التأثير عليه ، وعلى أعصابه كان كبيرا . فالكويت لا تبعد عن ميناء « عبدان » ، بأكثر من ٦٠ كيلومترا ، ولا تبعد عن ميناء البصرة بأكثر من ٤٠ كيلومترا ، وكلا الميناءين بقيام الحرب تحول لشعلة من النار . فلقد بدأ الطرفان المتحاربان - العراق وإيران - كل منهما بضربة أولى موجهة للمنشآت البترولية للطرف الآخر ، وكان التركيز بالدرجة الأولى على الموانى والمصافى وخطوط الأنابيب . وراحت القوات الجوية المتقاتلة تمرق ذاهبة إلى معاركها ، أو عائدة منها بقرب سماء الكويت ، وأحيانا باختراقها . وتصادمت قطع من البحرية على أمواج الخليج ، وزرعت تحت سطح هذه الأمواج حقول ألغام مس تأثيرها كل السفن العابرة دون تمييز .. لأن الألغام لا تختار أهدافها ، ولكن الأهداف هى التى تختار . ثم استقر فى ظن الإيرانيين أن الكويت تقف فى صف العراق ، وإلى حد كبير فإن هذا الظن كان له ما يبرره . واقتربت يد التهديد أكثر من الكويت ، فقد حدثت عملية تخريب واسعة النطاق فى ميناء « عبد الله » ، ثم انفجر مصنع لتسييل الغاز فى منطقة « الشعبية » ، ووصل تأثيره إلى دائرة قطرها عشرون كيلومترا . ثم زادت على ذلك عمليات قصف صاروخى مباشر بالطائرات على موانى شحن البترول ، وعلى مركز تجمع الأنابيب المعروف بالمركز رقم ١٥ .

كانت إيران قد نجحت أولا فى قطع كل وسائل نقل البترول العراقى ، وكانت سوريا قد أغلقت خط الأنابيب الذى يحمل صادرات البترول العراقى إلى البحر الأبيض المتوسط . ولم يكن العراق قد بنى بعد خطوط أنابيبه عبر السعودية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر ، ولا عبر الأردن عن طريق العقبة ، ولا عبر تركيا إلى بحر مرمرة - وبالتالي نجحت إيران فى حصار البترول العراقى حصارا كاملا . ورد العراق ، ونجح الطيران العراقى فى ضرب موانى إيرانية لتصدير البترول بنيت عند أقصى الجنوب من مضيق « هرمز » تحت ظن أن مدى عمل الطيران العراقى لا يمكن أن يطولها . ولكن العراق بواسطة طائرات الـ « سوخوى ٢٣ » ، السوفيتية وصواريخ الـ « أكزوسيت » ، الفرنسية - استطاع أن يصل إلى أبعد من كل الظنون السابقة ، وكانت النتيجة أن البترول الإيراني حوصر هو الآخر بنفس الطريقة التى تم بها حصار البترول العراقى .

وردت إيران بمقتضى بيت الشعر العربى الذى يقول فى أحد شطريه : « إذا مت
ظمآن فلا نزل القطر ، ، ومعناه فى هذه الحالة أنه إذا استحال على إيران أن تصدر بترولها
للعالم ، فإن كل بترول المنطقة الواصل إلى العالم من الخليج على ناقلات عربية لابد له
أن يتوقف . وكان فى حسابات الإيرانيين أن بعض دول الخليج تصدر كميات من بترولها
لحساب العراق ، وفاءً ببعض التزاماته إزاء المصدرين المتعاملين معه .

وهكذا بدأت تلك المرحلة من الحرب العراقية - الإيرانية التى اشتهرت بوصف
حرب الناقلات . وكان معظم التركيز على الناقلات الكويتية . فقد أصيبت فى حرب
الناقلات ١٦٠ ناقلة ، كان بينها ٤٨ ناقلة للكويت وحدها .



ويبدو أن الكويت فى ذلك الوقت قررت شراء الحماية إزاء التهديد - بطريقة
مبتكرة . وكانت خطوتها الأولى أن تذهب لمجلس الأمن تعرض عليه مشكلة المخاطر التى
تتعرض لها الملاحة فى الكويت . وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٥٥٢ وفيه يشير
إلى الاعتداءات الإيرانية على الناقلات العاملة ذهاباً وإياباً من موانئ الكويت والسعودية إلى
العالم الخارجى . ثم يطلب إيقاف هذه الأعمال . وتقدمت الكويت بعد ذلك خطوة ثانية ،
فقد قررت حكومتها الاتصال بعدد من أعضاء مجلس الأمن ، بادئة بالولايات المتحدة ،
طالبة تأجير ناقلات تحمل أعلام بلادهم إلى أسواق البترول الخارجية ملوحة من بعيد بقرار
مجلس الأمن .

وتقول مذكرة رسمية لوزارة الخارجية الكويتية « أنها قررت أن تبدأ بالاتصال
بالولايات المتحدة ، لأن الولايات المتحدة هى المستفيدة الكبرى من نפט الخليج العربى ،
وبالتالى الخاسرة الأولى فى حالة توقفه ، وكذلك فإنها الأكثر اهتماماً بمجريات الأحداث
فى المنطقة لأسباب استراتيجية واضحة ، . ثم تمضى مذكرة وزارة الخارجية الكويتية
فتقول « إن الحكومة الكويتية أبلغت الولايات المتحدة رسمياً برغبة الكويت فى نقل نفطها
على ناقلات أمريكية بالاتفاق على استئجارها لهذا الغرض ، وفى حالة تعذر ذلك فإن
الكويت تطرح بديلاً آخر يتمثل فى تسجيل عدد من الناقلات الكويتية لدى الولايات المتحدة ،
وترك الأمر فى يد الإدارة الأمريكية مع علمنا المسبق بأن الولايات المتحدة لا تتعامل

بالأسرار مهما ختمت الأوراق بعبارة « سرى جدا » الحمراء . ، وكان لهذه العبارة الأخيرة مدلول هام لأن دول الخليج بصفة عامة كانت تتابع ما يدور من مناقشات في لجان الكونجرس ، وما ينشر في الصحف الأمريكية الكبرى من أخبار - وتشعر دائما أنها تتعامل مع مجتمع يصعب فيه حفظ الأسرار . وكان هذا الوضع يثير قلق كل الأسر الحاكمة في الخليج ، فما قد تتفق عليه اليوم وتحسبه مكتوما أو محظورا ، لا تلبث أن تفاجأ به غدا منكورا ومنشورا في لجان الكونجرس ، وفي صدر الصفحات الأولى للجراند الأمريكية الكبرى .



والغريب أن الولايات المتحدة في ذلك الوقت لم تظهر حماسة كبيرة لهذا العرض الكويتي ، وقد قامت « كاثرين كوتشي » ، وهي الممثلة عن مكتب الكويت بوزارة الخارجية الأمريكية - بزيارة للكويت يوم ١٩ أبريل ١٩٨٧ ، وأثناء حديث لها مع الشيخ صباح الأحمد الصباح ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية - قالت له (كانت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي لم تنته بعد) - ما نصه طبقا لمنكرة رسمية لوزارة الخارجية الكويتية : « إن الولايات المتحدة تخشى من احتمال صدام عسكري سوفيتي أمريكي ، لأن الولايات المتحدة إن قبلت هذا العرض ، فليس هناك ضمان ألا يطلب السوفيت منحهم تسهيلات ، أو ما شابه ذلك كئمن لأية حماية يوفرونها للملاحة في الخليج . كما أن مثل تلك الحماية ستعطي السوفيت مبررا للتواجد العسكري في المنطقة بكل ما قد يجره ذلك من تعقيدات . » ثم انتقلت « كاثرين كوتشي » لتعدد أسبابا أخرى فرعية بعد هذا السبب الرئيسي ، ومن هذه الأسباب : « أن بعض دول الخليج غير الكويت قد تطلب ترتيبات مشابهة ، والولايات المتحدة لا تستطيع أن تقدم هذه الخدمة للجميع - ثم إن رد الفعل الإبرائي تجاه هذه الخطوة لابد أن يحسب حسابه - وأخيرا فإن قانون خفر السواحل الأمريكية وشروطه عند تسجيل أي باخرة أو ناقلة ، يشترط أن يكون قبطانها وطاقمها أمريكيين ، وأن تستوفي هذه السفن والناقلات شروط السلامة وفقا للمستوى الأمريكي المطلوب . »

وعندما وجدت حكومة الكويت أن الولايات المتحدة مترددة في بيع الحماية إزاء التهديد ، لجأت إلى مناورة بارعة . فقد قصد وفد كويتي إلى موسكو ، وهناك اجتمع بممثلين عن وزارة البحرية التجارية السوفيتية ، وكان السوفيت الراغبون في الدخول إلى الخليج بأى ثمن وإلى علاقات مع دوله بأى شكل - على استعداد لبحث الموضوع جديا . ولقد طرحوا أولا صيغة شبه تامة لتحقيق الطلب الكويتي . كانت صيغتهم أن تقوم الكويت بتأجير عدد من ناقلاتها فارغة إلى الاتحاد السوفيتي ، ثم يقوم الاتحاد السوفيتي بتأجير هذه

الناقلات من الباطن للكويت ، وبالتالي فإن عقد الإيجار الأصلي (من الكويت للاتحاد السوفيتي) - يسمح برفع الأعلام السوفيتية على هذه الناقلات ، ويكون من شأن وجود هذا العلم أن يوفر الحماية المطلوبة عن طريق الإيجار المزدوج . ثم قامت عقبات اعترضت تنفيذ هذا الاتفاق على هذا النحو الغريب ، ثم أمكن التوصل فيما بعد إلى صيغة أخرى تعكس بطريقة حادة رغبة الاتحاد السوفيتي في مد نطاق تعاملاته مع دول الخليج مهما تفرقت الطرق . وهكذا تم توقيع عقد أتاح للكويت استئجار ثلاث ناقلات سوفيتية ترفع العلم السوفيتي ، وتحمل به شحنات البترول الكويتية . وكانت هذه الناقلات الثلاث هي الناقله « مارشال شويكوف » ، والناقله « مارشال باجراميان » ، والناقله « مارشال مايكوب » .



واللافت للنظر أن حكومة الولايات المتحدة لم تعترض على هذا الاتفاق ، بل صرح المتحدث رسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٧ أبريل ١٩٨٧ بأن « الولايات المتحدة ليست راغبة في زيادة الوجود العسكري السوفيتي في الخليج ، ولكنها لا تملك وسيلة لتغيير هذا الاتفاق أو تعطيل مفعوله . وعلى أي حال فحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجرى اتصالات مع الكويت ، ودول أخرى في الخليج حول وسائل حماية الملاحة هناك ، وأن بين الوسائل التي يجري بحثها توقيع اتفاقيات يتم بمقتضاها رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات البترول التابعة لهذه الدول . »

وتدور أسئلة عديدة وشكوك حول تداعي الحوادث على النحو الذي تداعت إليه . فهل كان الطلب الكويتي للسوفيت مناورة للتغلب على مخاوف سوفيتية ، أو عربية قد تعترض على الدخول الأمريكي للحماية ابتداء وبطريقة مباشرة ؟ - أو هل كان الهدف من إدخال السوفيت في الموضوع هو استعمالهم للتغلب على أي معارضة في الكونجرس أو وسائل الإعلام ؟ - أو هل كان الهدف إعطاء غطاء لتواجد عسكري أمريكي أكبر في المنطقة تستتبعه بالضرورة تسهيلات وترتيبات أمنية على شواطئ الخليج ؟

وبالفعل فقد راجت في ذلك الوقت أخبار عن أن الكويت أعطت تسهيلات عسكرية على أراضيها ، وفي موانئها للولايات المتحدة . ولم تكن هذه الأخبار التي راجت إشاعات بغير أساس ، فإن الشيخ « صباح الأحمد الصباح » عقد مؤتمرا صحفيا في لندن أجاب فيه

عن سؤال وجه إليه صراحة عن هذه المسألة ، قائلا بالنص : « إن الكويت لم تتفق مع أى طرف على منحها قاعدة برية أو بحرية ، وإنما هي أرادت الحفاظ على الممرات البحرية الدولية فى الخليج مفتوحة ، وبكل أمان للملاحة التجارية ، ولذلك فالواجب عليها تقديم المساعدات الفنية والإنسانية فى الحالات التى تستوجبها الظروف والأحوال الطارئة التى قد تحتاجها الأطراف الدولية المتعاونة للإبقاء على طرق الملاحة الدولية بعيدة عن أى تهديد أو تخريب . »

وفى اليوم الذى أعلن فيه رسمياً أن الكويت رفعت العلم الأمريكى على إحدى عشرة ناقلة كويتية بهدف شراء الحماية لها ، وقف الرئيس الأمريكى « رونالد ريجان » يوم ٢٩ مايو ١٩٨٧ يوجه خطاباً إلى الشعب الأمريكى فى أعقاب اجتماع طارئ لمجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض . وقال « ريجان » بالحرف فى هذا الخطاب : « إننى أود أن أتحدث إليكم اليوم عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة وشعبها ، وهى مصالح تتعرض للخطر فى منطقة الخليج . إننى أتمنى ألا يكون البعض قد نسوا بعد أن عاشوا فترة من الازدهار الاقتصادى (يقصد بدء رئاسته للولايات المتحدة) ذلك التأثير الهام لأزمة بترول الشرق الأوسط التى عانينا منها قبل سنوات ، حينما كان الناس ينتظرون صوفوا طويلة للحصول على الوقود الذى لم يكن متوافراً ، مما أدى بنا إلى تقنين استخدامه وزيادة أسعاره ، وهو أمر دفعنا إلى التضخم الذى أصاب اقتصادنا ، وإلى أزمة هزت القواعد الاقتصادية فى بلدنا . » - واستطرد « ريجان » يقول فى هذا الخطاب بالنص : « إن هذه الأزمة التى عشناها هزت العالم كله وأثرت على اقتصادياته ، وزادت من التوتر الدولى ، وأعطت الفرصة لمخاطر النزاعات الإقليمية ، وأدت لتعميقها . إن الولايات المتحدة وهى القوة الأساسية فى العالم ، وكذلك الدول الديمقراطية المتحالفة معها - قد أدركوا مدى ضعفهم عندما يصبح اقتصادهم وشعبهم رهينة للأنظمة المنتجة للنفط والمصدرة له فى منطقة الشرق الأوسط . إن الأزمة التى عانينا منها مرة قد تتكرر مرة ثانية لو تمكنت إيران ، أو الاتحاد السوفيتى من ممارسة هيمنتها على الدول العربية الصديقة فى الخليج ، وقامتاً باعتراض حرية المرور فيها . » ثم ختم « رونالد ريجان » خطابه بعبارة ذات معنى قال فيها : « إننى مصمم على أن الاقتصاد الأمريكى لن يصبح مرة أخرى رهينة لتلك الأوضاع ، ولن نعود لأيام الصوفوف الطويلة المنتظرة للوقود ، ولا للتضخم وعدم الاستقرار الاقتصادى والإهانة الدولية . وسجلوا جيداً هذه النقطة . »

وتأكيداً لبيان « ريجان » فإن مساعد وزير الخارجية الأمريكى « ريتشارد ميرفى » أضاف فى اليوم التالى أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى قائلاً :
« إن علينا جميعاً أن ندرك أنه فى حالة تسجيل الناقلات الكويتية - أو أية ناقلات

خليجية أخرى - في الولايات المتحدة ، فإن حكومتنا سوف تكون ملتزمة بتوفير حماية عسكرية لسفنها المبحرة في الخليج ، الأمر الذي سوف يتطلب وجود قوة عسكرية بحرية في المنطقة قادرة على القيام بهذه المهمة .

ولقد أحست حكومة الكويت فيما يبدو بحرج إزاء هذه التصرفات ، وحاولت تخفيف وقعها ، وربما من ذلك أنها اتصلت في ذلك الوقت بالصين ، وبغيرها من الدول ، راغبة في توسيع عمليات شراء الحماية على نطاق دولي أوسع يمكن أن تخفف في زحامه ملامح الدور الأمريكي الذي راح يبرز بشدة . ولكن حكومة الصين اعتذرت عن قبول العرض - ربما لأنها كانت تشعر بأنها عاجزة عن بيع الحماية في الخليج ، أو ربما لأنها في ذلك الوقت كانت قد ارتبطت بعقد مع إيران على صفقة سلاح تقدر قيمتها بستة بلايين دولار ، تتضمن فيما تتضمنه نظما للصواريخ من طراز « سيلك وورم » ومجموعة من أسراب الطائرات من طراز « ميغ ٢٣ » . ولعل الصين أيضا كانت تفضل بيع الحماية الجاهزة يستهلكها المشترون في بيوتهم على الطريقة السوفيتية !

وعلى أى حال فإن حكومة الكويت راحت تنزع تفصيلات عن مواقفها تؤكد فيها أنها لم تعط الولايات المتحدة أية تسهيلات على أراضيها ، أو في موانئها .



ولم تمض هذه العمليات المتشابكة بدون تعقيدات ، فقد كانت فرنسا غاضبة من الدخول الأمريكي المنفرد على هذا النحو في الخليج . وقال السفير الفرنسي في الكويت يوم إعلان الاتفاق في تصريح علني : « إن هذا الموضوع من أوله إلى آخره نوع من مسرح اللامعقول » . ثم غادر الكويت عائدا إلى باريس لمشاورات مع حكومته . واكتشفت الحكومة الفرنسية أثناء المشاورات مع سفيرها أنها لا تستطيع المشاركة في سوق بيع الحماية بالخليج ، لأن القانون الفرنسي صريح في منع رفع الأعلام الفرنسية على سفن أو بواخر أجنبية .

ولم تكن فرنسا جديدة أو مستجدة على قضية التهديد والحماية ، فقد سبق لها من قبل أن فعلتها في أفريقيا ، وبالذات في مناطق المناجم الكبرى للنحاس والماس في « كاتنجا » (والتي أصبح اسمها الآن « شابا ») وهي الجزء الجنوبي الأعمى في الكونجو . وكان

تدخلها هناك عسكريا لحساب مصالح تقوم عليها شركات فرنسية - وكانت الظروف في هذه المرة في الخليج ، وعن طريق تأجير الأعلام - معقدة ، فالمانع القانوني من ناحية ، وسبق الآخرين إلى الأدوار الرئيسية من ناحية أخرى - جعل باريس تتردد مستاءة وغاضبة .

ثم طرأت على هذه العملية مضاعفات من نوع مختلف . ففي يوم ١٨ مايو ١٩٨٧ أخطأت إحدى الطائرات العراقية في تحديد جنسية طراد أمريكي قرب ساحل البحرين ، وهو الطراد « ستارك » ، فحسبته قطعة إيرانية وقذفته بصاروخ من طراز « اكزوسيت » ، فقتلت ٢٨ من ضباطه وبحارته ، وأعطبت أحد محركاته . والغريب أن الرئيس « رونالد ريغان » حينما بلغه النبأ كان تعليقه على الفور « هؤلاء الإيرانيون ... » - ولم يكن الإيرانيون هم الذين أطلقوا الصاروخ ، لكنهم في ذلك الوقت كانوا يمثلون الطرف المعادي ، ولم يكن العراق بعد قد أصبح هذا الطرف .

وقد اعتذر العراق عن الحادث ببيان صادر من الرئيس « صدام حسين » شخصيا ، وقررت الحكومة العراقية دفع تعويضات لكل القتلى بلغت قيمتها ٨٠٠ ألف دولار عن كل ضحية .



كانت سوق التهديد والحماية على وشك أن تدخل مرحلة فلكية من ناحية أسعارها ، وفيما بعد ، وأثناء حرب الخليج ، وصلت هذه السوق إلى حالة من الازدهار لم يسبق لها مثيل في التاريخ إلى حد أنها أصبحت في حد ذاتها تجارة مجزية :

● إن الولايات المتحدة جمعت أثناء حرب الخليج (وطبقا لكتاب الإحصاءات الاقتصادية الأمريكية) مبلغ ٥٤ بليون دولار . ولكن تكاليفها في حرب الخليج ٣١ بليون دولار - أي بربح صاف مباشر قدره ٢٣ بليون دولار .

● والحكومة البريطانية جمعت أثناء نفس الحرب مبلغ ٦ بلايين دولار ، ولم تزد نفقاتها على ثلاثة بلايين - أي أنها ربحت مثل ما تكلفته تماما .

● وفي نفس الوقت فإن ألمانيا الغربية واليابان ، وكلاهما لم يتمكن من المشاركة في الحرب لأسباب متعددة تتعلق بهما - كان عليهما أن تدفعا تكاليف تأمين وصول البترول إليهما ، وبالفعل دفعت ألمانيا ١٠ بلايين دولار ، كما دفعت اليابان مبلغا مماثلا .

● وحصلت تركيا على ٣ بلايين دولار .

● وكانت إسرائيل كالعادة أحد أساطين سوق التهديد والحماية . وكان دورها في حرب الخليج هو دور الساكت الصامت ، فقد وصلت إليها وأصابتها صواريخ العراق من طراز « سكود » ، وجرى الإلحاح عليها حتى لا ترد ، وامتنعت بالفعل - لأول مرة في تاريخها - عن الرد . وكان نصيبها في سوق التهديد والحماية هائلا : فالفاتورة التي قدمتها اشتملت على حوالي البليون دولار لضحايا صواريخ « سكود » العراقية ، غير بليون آخر أخذته من بند المساعدات العسكرية (وبلغ مجمل المساعدات التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة لإسرائيل سنة ١٩٩١ ما مقداره ٥,٦ بليون دولار) (٣) ، ثم تقدمت بطلب تسهيلات مقدارها عشرة بلايين من الدولارات لتستطيع تنفيذ مشروعاتها لتوطين المهاجرين السوفيت - هذا غير المعونات السياسية التي حصلت عليها ، حتى عندما راحت تملئ شروطها للاشتراك في عملية السلام .

(٣) تقرير أعده : باركر بايسون ، وهو أستاذ متخصص في شؤون إسرائيل ، وقد نشر في دورية ، تقرير واشنطن عن شؤون الشرق الأوسط ، - عدد أغسطس / سبتمبر ١٩٩١ .

الفصل السابع

التجديد بأفكار معلبة

، ما هي حكاية اليمن ؟ . . .

[الملك ، فهد ، لويزيد الخارجية
لمصرى - مايو ١٩٨٨] .



حينما سكتت مدافع حرب البترول الثانية بعد قبول كل من إيران والعراق بقرار مجلس الأمن رقم ٥٧٩ - خرج الجنود من خنادقهم ليروا ضوء الشمس ، ولكن بقية الناس من غير الجنود ظلوا فى الخنادق النفسية التى حفرتها تجربة الحرب ، وما أحاط بها من أجواء ملبدة بالغيوم :

كانت تجربة الماضى قائمة دامية ، وكان الأفق مكفهرًا ومعبأً باحتمالات مجهولة .

كانت المنطقة ما بين حرب البترول الأولى (١٩٧٣) - وحرب البترول الثانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) - قد فعلت بنفسها وفعل بها الآخرون ما لم يخطر ببال أحد قبل أن تجيء سنوات الهم لتثبيت للجميع كيف يمكن أن تتحول الأحلام الذهبية إلى كوابيس دموية .

كانت للمنطقة بالقفزات المتوالية لأسعار البترول قد حصلت على كنز من الثروة المسائلة لم يتح لأغنى إمبراطوريات التاريخ . ثم بددت المنطقة ما جاءها فى سباق للسلاح عقيم ، وفى حروب حركتها يد الفتنة ، وفى مجاهل انسأقت إليها وفقدت فى ظلماتها الكثير .

فقد خرجت أكبر عاصمة عربية من معادلات المنطقة بتوقيع مصر لاتفاقية « كامب دافيد » ،
وسقطت عاصمة عربية متلاثلة ، وهي بيروت - عندما دخلت إليها طلائع الجيش
الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ ، ثم لوئت المنطقة يدها بالدم في ذلك المشهد الحزين لمنبحة صبرا
وشاتيلا . وأهدرت دما وموارد بغير حساب خلال الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت
ثمانى سنوات .

وفى خاتمة المطاف برزت سوق التهديد والحماية لتحديث فى المنطقة نوعا من
الاختراق المباشر الذى لم يسبق له مثيل .

إن الذين لم يخرجوا من خنادقهم النفسية راحوا ينظرون إلى هذه الصور خلفهم
وأمامهم بكثير من الإحباط وكثير من القلق ، يضاعف منهما أنه فى ذلك الوقت بدت المقارنة
مخيفة بين ما يجرى فى الشرق الأوسط ، وما يجرى إلى جواره عبر البحر فى أوروبا .
ففى أوروبا الشرقية كانت رياح الديمقراطية تهب ، أو هكذا بدا . وتغيرت خريطة أوروبا
الشرقية فى ظرف أيام قليلة ، كما تغيرت خريطة وسط أوروبا . لقد توالى الثورات
وتغييرات نظم الحكم فى تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا . كما أن الثورة
فى ألمانيا الشرقية فتحت الباب لحلم وحدة ألمانيا التى كان الظن أن موعدها مؤجل لحقب
فى المستقبل . وفى الاتحاد السوفيتى نفسه كان « جورباتشوف » ، يطرح ما أسماه بالتفكير
الجديد المتمثل فى الـ « جلاسنوست » (حرية التعبير) ، والـ « بيروسترويكا » (إعادة
البناء) . وحتى فى الصين لاح لوهلة أن تغييرات كبيرة قد تجيء بعد مظاهرات ميدان
« تيان آن منه » .

وأما فى أوروبا الغربية ، فقد كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق لتحقيق وحدة
أوروبا مع نهاية عام ١٩٩٢ . وتمثلت أوروبا الموحدة من بعيد قوة بازغة هائلة تومىء
إلى أن الشعوب التى تملك إرادة الحياة قادرة على مسابقة الزمن نحو تحقيق أكبر أحلامها .

وبالطبع فقد كانت شعوب الأمة العربية تتابع ما يدور بالقرب منها ، وتسائل نفسها :
« متى يجيء دورها فى ثورة الديمقراطية وحرية التعبير وإعادة البناء ، وكيف ؟ - ومتى
يجيء دورها فى إقامة وحدتها ، وهى تملك من أسبابها ودواعيها ما لا تملكه أوروبا
الغربية ؟ وكيف ؟ »

وكان هناك إلى جانب التساؤلات الحائرة - نوع من الإحساس بالمهانة . فنول أوروبا
الشرقية المتحررة كلها نتجه فى المنطقة نحو إسرائيل ، وليس نحو العرب ، كما أن الشغل
الشاغل لأوروبا الموحدة أصبح إقامة الأسوار فى وجه هجرة العمالة العربية عبر البحر
إليها ، إلى درجة قال معها أحد وزراء السوق الأوروبية فى ندوة علنية فى مقر الجامعة

العربية(١) بالقاهرة (سنة ١٩٨٨) : « إن على العرب ، خصوصا عرب شمال أفريقيا ، أن يتوقفوا طواعية عن الهجرة إلى أوروبا ، وإلا فإننا سنضطر إلى وضع حرس مسلح على شواطئنا يمنعهم ، ولو بالسلاح من النزول عليها ، !



ولم يكن الشرق الأوسط ، والعالم العربي فى قلبه ، فى أوضاع تسمح له بمواجهة المستقبل ، وظل الناس فى خنادقهم يفكرون .

إن كل منطقة من مناطق العالم لها فى العادة مراكز مؤثرة تقود حركتها وتوجهها . ففى أوروبا مثلا تمثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا هذه المراكز المؤثرة والقائدة لحركة أوروبا الغربية . وفى الشرق الأوسط فإن المراكز المؤثرة كانت بحقائق الحياة هى مصر وسوريا والعراق والسعودية ، والجزائر أحيانا ، والمغرب أحيانا أخرى - فى الامتداد العربى إلى شمال أفريقيا ، هذا إلى جانب إيران على طرف المشرق العربى .

وبينما الناس مازالوا فى الخنادق النفسية التى لجأوا إليها فى جزء كبير من الثمانينات - لم تكن هذه المراكز القائدة والمؤثرة فى أفضل أحوالها .

● **فالقاهرة** مثلا كانت لا تزال بعيدة عن الجامعة العربية بعد اتفاقية « كامب دافيد » ، وكانت الديون تنقل كاهلها إلى درجة أن فوائد الدين العسكرى وحده وصلت إلى ٩٠٠ مليون دولار سنويا . وتراكم من أصل وخدمة هذا الدين على مصر مبلغ قدره ٧ بلايين دولار . وكادت مصر أن تتوقف عن دفع الفوائد لولا الخشية من النص الدستورى الأمريكى المعروف باسم « تعديل بروك » إشارة إلى عضو مجلس النواب الأمريكى الذى حوله إلى قانون ، وهو ينص على حرمان أى دولة تتخلف عن دفع فوائد ديونها - من أية مساعدات أمريكية . وهكذا فإن التخلف عن دفع هذا المبلغ الضخم من فوائد هذا الدين العسكرى - كان معناه أن تتوقف المساعدات الاقتصادية لمصر ، وحجمها فى ذلك الوقت ٢ بليون دولار ، وكانت لا تزال تعتبر مصدرا للسيولة لا تستطيع مصر الاستغناء عنه فى أزمتها الاقتصادية الطاحنة . وفى نفس الوقت فإن صندوق النقد الدولى كان يطالب مصر بإصلاحات فى هيكل بنيتها الاقتصادية لم تكن مصر مستعدة لها ، فقد كان من شأن هذه الإصلاحات أن تؤدى إلى مشاكل اجتماعية ، وربما سياسية يتحسب لها الجميع ويتخوفون من نتائجها .

(١) ، كلود شيسون ، ، وكان من قبل وزيرا لخارجية فرنسا .

وكانت مصر على علاقة طيبة بعدد من دول الخليج - لكن هذه الدول كانت مهمة أكثر بالحرب العراقية الإيرانية ، ومرهقة بما تحملته أثناءها من تقلبات سوق التهديد والحماية .

وكانت مصر أيضا على علاقة طيبة بالعراق ، وكانت مشكلة هذه العلاقة أنها نشأت في كنف تصنيع السلاح هنا وهناك ، وتوريده . ومع أن هذه العلاقة اتسعت فيما بعد ، خصوصا بهجرة كثيفة للعمالة المصرية إلى العراق - إلا أن هذه العلاقة ظلت مهددة بين وقت وآخر بأزمات طارئة بعضها صنعته يد الفتنة ، وبعضها الآخر طبيعة البشر . ثم إن انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية أعاد إلى مجالات الإنتاج والخدمات في العراق مئات الألوف من الجنود المسرحين ، رجعوا من ميادين الموت يبحثون عن فرصة للحياة .

● **ولم تكن دمشق أسعد حالا من القاهرة ، فقد كانت بعيدة عن قلب العالم العربي** الذى انشغل تماما بحرب الخليج ، وكانت دمشق فيها حليفا لإيران . ولم يؤد ذلك إلى زيادة الفتنة بين دمشق وبغداد فحسب ، وإنما أضيف إلى الفتنة سوء فهم مع دول الخليج . وتعثرت مساعدات كانت تصل إلى سوريا بمقتضى قرارات قمة بغداد سنة ١٩٧٩ التى حاولت تعويض غياب مصر عن الصراع العربى الإسرائيلى - بزيادة المساعدات إلى بقية الدول الواقفة - كما كان يقال - على خط المواجهة . ثم إن التدخل السورى فى لبنان بدأ يضيف لسوريا أعباء اقتصادية وسياسية ونفسية أخرى . ولم تكن سوريا على علاقة خطاب مع القاهرة ، وإنما تعطلت كل الخطوط فيما عدا اتصالات عابرة ، ونادرة لم تؤد فى معظمها إلى نتائج سياسية تجعل العاصمتين الكبيرتين فى قلب العالم العربى قادرتين على التأثير فى توجهات العالم العربى وأهدافه . وضاعف من أثر ذلك فى تلك الفترة أن دمشق أصبحت متهمه فى الغرب بأنها قاعدة رئيسية من قواعد الإرهاب الدولى .

● **وكانت بغداد الخارجة من الحرب بعد ثمانى سنوات مرهقة - شديدة القلق** والعصبية ، فقد وجدت فى السنوات الأخيرة من الحرب أن الولايات المتحدة تتجه لوضع ثقلها فى صف إيران . كذلك بدت إسرائيل نشيطة فى العمل ضد العراق على جبهات مختلفة ومتعددة . وكانت تكاليف الحرب مع إيران قد استنفدت الاحتياطي العراقى ، ومقداره ٣٦ بليون دولار . ثم أضافت إلى هذا الرقم رقما آخر لا يقل فداحة ، وهو مقدار الديون التى تراكمت على العراق بسبب أعباء الحرب ، وكانت هذه الديون قد بلغت قرابة ٦٠ بليون دولار . وكانت هناك مطالب ملحة سواء فى مجال إعادة التعمير والبناء ، أو فى مجال فتح فرص العمل أمام مئات الألوف من الشباب العائد من خنادق الحرب وميادينها . وكان ظن العراق أنه يستطيع استعادة توازنه بفضل البترول ، لكن سوق البترول لم تكن على استعداد للاستجابة بهذه السرعة ، أو بهذا المقدار .

● وكانت الرياض مثقلة بهموم الثروة ، وبحجم الاستنزاف الذى تعرضت له بسبب التقلبات فى سوق التهديد والحماية ، وبسبب الاستغراق فى الاستهلاك ، والسعى وراء أحلام براقة فى التنمية لها مصروف ، وليس لها عائد ، مثل زراعة القمح بتكاليف تجعل الناتج منه أعلى عشر مرات على الأقل من سعر القمح العالمى . ولقد وصل الاستنزاف المالى للسعودية إلى درجة أنها سنة ١٩٨٨ طلبت الإفراج عن ودائع فى سندات الخزنة الأمريكية مقدارها ٢٠ بليون دولار . ثم زادت سنة ١٩٨٩ أنها استدانّت لأول مرة فى سوق لندن للأوراق المالية ٨ بلايين دولار لكى تغطى العجز فى ميزانيتها الجارية . كانت السعودية قد رتبت ميزانيتها على أساس عوائد البترول فى مطلع الثمانينات ، وكانت هذه العوائد تزيد على مائة بليون دولار فى السنة ، ونتيجة لذلك كانت ميزانيات السعودية تخصص ٢٠ بليون دولار للنفقات الجارية ، وكانت تخصص مبلغا مماثلا (٢٠ بليون دولار أخرى) لخطة الإعمار . لكن دخل البترول تدنى سنة ١٩٨٩ إلى أقل من ١٩ بليون دولار - أى أقل مما هو لازم حتى لتغطية النفقات الجارية . ولم يكن ذلك وضعا سعيدا لدولة تحسب على أنها من أغنى دول العالم . وقد أدى مجمل ذلك إلى قلق فى الداخل عبر عن نفسه فى اتجاهات مختلفة .

ولم يكن هناك بلد عربى إلا وهو مشغول مع الآخر بجبهة مفتوحة تستغرق اهتمامه . فالسودان فى خضم حربه الأهلية بين الشمال والجنوب - وليبيا إلى ركبتها فى رمال تشاد - والمغرب والجزائر كلاهما فى شبه قطيعة بسبب النزاع فى الصحراء الغربية . وزاد على ذلك أن العالم الخارجى لم يعد يبدى اهتماما بما يجرى على الأرض العربية ، كما كان يحدث فى مراحل سابقة . فالاتحاد السوفيتى أدار رأسه وانشغل بمشاكله ومشاكل الكتلة التى كانت محيطة به وقد راحت تتفكك وتتبعثر وتتباعد عنه متجهة إلى غيره . فالعرب إزاء السوفيت عندهم فى الغالب ما يطلبونه ، وليس لديهم - إلا القليل - يعطونه - حتى فوائد الديون العسكرية وغير العسكرية . وقد ظن الاتحاد السوفيتى فى يوم من الأيام أن بعض فوائض النفط يمكن أن تتسرب إليه ، لكن كل الحواجز أقيمت لمنع التسرب . ووقعت بعض المفارقات ، ومنها أن الرئيس « ليونيد بريجنيف » شكّا للرئيس « السادات » فى أواخر سنة ١٩٧٣ أن أموال البترول يجرى تدويرها ، ويذهب الكثير منها إلى أعداء العرب ، بينما لا يحصل أصدقاؤهم على شيء . وفكر الرئيس « السادات » فى أنه قد يكون مفيدا إعطاء « لقمة » للاتحاد السوفيتى - على حد تعبيره - وتحدث فى ذلك الأمر مع الملك « فيصل » ، ولكن الملك رفض فى البداية ، ثم عاود التفكير ، وأبلغ الرئيس « السادات » باستعداده لإعطاء الاتحاد السوفيتى معونة مقدارها مائة مليون دولار على أن تخصص لبناء خمسين مسجدا فى مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتى . وتردد الرئيس « السادات » فى

نقل عرض الملك « فيصل » ، ثم نقله . وسيطر « بريجنيف » على أعصابه بمعجزة لكي يعتذر عن العرض السعودي . (٢)

والولايات المتحدة هي الأخرى - خصوصا بعد خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي ، وبعد دخولها هي (أى الولايات المتحدة) إلى سوق التهديد والحماية في الخليج من أوسع أبوابه - راحت تأخذ العالم العربي كله قضية مسلما بها . وقد حلت المفارقات بالعلاقات المصرية الأمريكية أيضا ، فالولايات المتحدة التي كانت تهاجم مصر في السابق بدعوى أن مشترياتها من السلاح تؤثر سلبيا على اقتصادياتها ، والتي كانت تدعو مصر بالتالي إلى السلام مع إسرائيل لتوفير نفقات السلاح - كانت هي نفسها التي باعت لمصر في خمس سنوات بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل - سلاحا تبلغ تكاليفه عشر مرات أكثر من كل السلاح الذي اشترته مصر من الاتحاد السوفيتي . وقد حارب السلاح السوفيتي في كل معارك مصر ، ولم يحارب السلاح الأمريكي أى معركة . ولم تدفع مصر من ثمن السلاح السوفيتي إلا أقل من ثلث ثمنه ، في حين أنها دفعت ثمن السلاح الأمريكي عدة مرات - سددت فوائده واحتفظت بأصله حتى جرى إسقاطه بعد أزمة الخليج !

والشاهد أنه لولا انتفاضة الشعب الفلسطيني لاختفى كل أثر للإرادة المستقلة من فوق خريطة العالم العربي .

ولم يكن معقولا أن تتواصل الأمور على هذا النحو ، فقد بدا أن البيت العربي كله أيل للسقوط رغم ما تحويه طوابقه المختلفة من غنى أسطوري ، ومن أوهام ضبابية ، ومن أحزان توارت خلف جدران متأكلة في بيت لم تعد له أبواب أو نوافذ ، وإنما تحولت كل الفتحات فيه إلى فجوات مستباحة !

كانت كل الحقائق والضرورات تصرخ في طلب شيء جديد تواجه به دنيا بأكملها في الشرق والغرب هبت عليها رياح التغيير .

ولم يكن العالم العربي لأسباب عديدة في وضع يسمح له بالمراجعة ، ولعل القوى التي تصدت لمطلب التغيير كانت هي نفسها القوى التي لا مصلحة لها فيه .

والحقيقة أنه باسم إعادة ترتيب البيت العربي ، كان الخيار الذي طرح نفسه هو تثبيت الأمر الواقع ، مع تغيير الدهانات الخارجية وترميم بعض الشقوق !

(٢) فيما بعد ، وفي أيام « جورباتشوف » ، قامت السعودية بالفعل ببناء أعداد كبيرة من المساجد في الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتي ، ولكن هذه المساجد الآن استولى عليها شيوخ الطرق الصوفية ، وأهمها ، الطريقة النقشبندية .

إن فكرة إنشاء مجالس للتعاون الإقليمي بين أجزاء العالم العربي المتلاصقة بالجغرافيا ، أو بالمصالح الذاتية لم تكن - أولاً - جديدة .

ثم إن هذه الفكرة لم تكن - ثانياً - خطوة إلى الأمام ، بل خطوة إلى الخلف من حيث أنها استغنت عن الإطار الواحد الذي كان مفروضاً أن يجمع العالم العربي الواحد في منظمة واحدة ، وعلى احترام ميثاق واحد - ثم استبدلت ذلك بتقسيم الأمة إلى ثلاث مجموعات ضمت بعض دولها ، ثم تركت بقية دول الأمة في العراء أو في التيه .

إن هذه الفكرة ظهرت في الواقع من قبل إنشاء الجامعة العربية ، ثم جرى الترويج لها في بعض الأحيان كبديل لها ، وفي وقت من الأوقات اعتمدتها هيئات المعونة والتنمية الدولية ، والغربية بالذات ، كأساس لنشاطها في المنطقة .

كانت الفكرة تقول إنه ليس هناك عالم عربي واحد ، ولكن أربعة عوالم لكل منها خصوصيته وقاعدته وشبكة علاقاته الطبيعية :

شبه الجزيرة العربية عالم وحده له خصوصيته ، والرياض فيه هي المفتاح - والهلال الخصيب عالم ثان وحده له خصوصيته ، ودمشق فيه هي المفتاح - والمغرب العربي عالم ثالث وحده له خصوصيته ، والرباط فيه هي المفتاح - ووادى النيل (مصر والسودان) عالم رابع وحده له خصوصيته ، والقاهرة فيه هي المفتاح .

وقد عانت هذه الفكرة تتردد أثناء أزمات الجامعة العربية المتكررة ، ونوقشت مرة في مجلس الوزراء المصري سنة ١٩٦٢ ، وكان رأى جمال عبد الناصر ، فيها ، أنها محاولة لتقسيم الأمة ، ولعزل مصر على وجه التحديد وإبطال دورها . فشبه الجزيرة العربية سوف يبتعد ، والهلال الخصيب أيضاً - والمغرب العربي سوف يلحقهما - والسودان سوف يجد نفسه بمشاكل الجنوب مشدوداً إلى شرق أفريقيا - وهكذا فإن مصر حتى في المجموعة التي يراد تصنيفها فيها سوف تجد نفسها وسط عالم عربي تفرقت بينه السبل ، وهي وحدها في قلبه وعليها بمفردها مواجهة إسرائيل .

وبعد سنوات طويلة - إذا الفكرة تعود وتطرح نفسها ، ثم يجري تقديمها للأمة العربية ، وكأنها الاستجابة المطلوبة لدواعي التغيير المنشود . وكان الأمر في جوهره مختلفاً ، فالعالم العربي الجائع إلى تفكير جديد لم يجد أمامه غير فكرة معلبة انتهت مدة صلاحيتها من سنين طويلة - وراح يمضغ ، ويبلغ !

ولقد ساعد على عودة الفكرة وفتح الطريق إلى تنفيذها حقيقة أن القاهرة كانت في ذلك الوقت غائبة عن مجال العمل العربي بمعناه الواسع . فالعلاقة القائمة بالدرجة الأولى على صناعة السلاح المشتركة مع العراق ليست كافية ، والعلاقة القائمة بالدرجة الأولى على طلب بعض المساعدات غير المعلنة من دول الخليج ليست كافية ، والعلاقة المتوترة مع سوريا تحت دعوى « ارفعوا أيديكم عن لبنان » ليست كافية ، كما أن العلاقات المتقلبة في درجة حرارتها مع ليبيا والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية - هي الأخرى ليست كافية .

كانت مصر بعيدة ، بينما هي في العادة أهم محرركات العمل العربي ، وإن لم تكن محرکه الوحيد . وفي تلك الفترة كان المحرك المصرى الرئيسى تحت الإصلاح ، وكانت بقية المحركات تعمل ، ولكن كلا منها كان يدفع فى اتجاه .

والحقيقة أن توازنات القوة الداخلية فى العالم العربى كانت قد تغيرت ، وأصبح من الصعب على محرك واحد أن يدفع العمل العربى العام . وقد أجرى مركز دراسات الوحدة العربية دراسة عن المستقبل العربى (٣) استغرق إعدادها خمس سنوات واشترك فيها مئات من المفكرين وأساتذة الجامعات العرب ، وكان بين ما توصلوا إليه تأسيساً على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والعسكرية - أن « دولة واحدة ، وهى مصر ، كان فى استطاعتها أن تقود فى الخمسينات والستينات ، ولكن تغير الموازين أثر فى هذا الوضع . وأصبح يحتاج إلى قيادة مشتركة للعمل العربى لا تستطيع دولة واحدة أن تنهض بمسئولياتها - بحكم الحقائق . »

ولقد بدأت سلسلة المجالس الإقليمية بمجلس التعاون الخليجى . ولم تكن فى ذلك غرابة ولا عجب . فدول الخليج كلها يضمها رباط واحد أقوى من أى رباط آخر ، وهو رباط البترول . وهى جميعاً أطراف مشتريه فى سوق التهديد والحماية . وهى جميعاً متقاربة على نحو ما فى نظم الحكم وطبائع السلطة . بل إن الجزء الأكبر من حكامها ينتمون إلى نفس القبيلة النجدية « عنزة » . فمن هذه القبيلة جاء « آل سعود » فى الدولة التى تحمل اسمهم ، و « آل الصباح » فى الكويت ، و « آل خليفة » فى البحرين .. إلى آخره . ونتيجة ذلك أن السياسات كانت متقاربة ، والرغبات ليست متباعدة . ثم إن الضغوط الواقعة على الكل واحدة . ولذلك فقد كان سهلاً على الجميع أن يلتقوا فى تنظيم إقليمى واحد (رغم

(٣) دراسة استشراف المستقبل العربى . وقد أشرف على توجيهها وإدارتها الدكتور ، خير الدين حسيب ، مدير مركز دراسات الوحدة العربية ، وهو من أفضل مراكز الدراسات العربية ، وأكثرها جدية ونشاطاً وإسهاماً فى حركة التنوير العربى .

الخلافات بين بعض السكان ، ومرجعها إلى بقايا قبلية وعائلية وشخصية) ، وكذلك لم يكن مفاجئا أن يحدث ذلك سنة ١٩٨٠ - كرد فعل مباشر لقيام الثورة الإسلامية في إيران . وفي لحظة من اللحظات ظن العراق أن باب التعاون مع دول الخليج مفتوح له بحكم وقوفه في الصف الأول أمام إيران . وتبين بعد قليل أن ظن العراق كان على غير أساس ، فقد حضر اجتماعا واحدا في التمهيد لمجلس التعاون الخليجي ، ثم جرى استبعاده بعد ذلك بلطف ولين .

وليست هناك عقدة من أى نوع تعترض فهم طبيعة ودور وعمل مجلس التعاون الخليجي . فالأمور فيه واضحة والخطوط بسيطة ، فهذه كلها دول تعرف حتى بالفريزة من هو صديقها الذى تعتمد عليه ، ومن هو عدوها الذى تحاذره ، وما هى وسائلها وأساليبها فى صراع البقاء والسيادة . وهى أول من يعرف قيمة الكنز الذى تجلس عليه ، وأول من يستشعر المطامع التى تتربص به ، وأول من يعرف إلى من تتجه إذا ما تعرضت للتهديد . ولقد كان يمكن ، والحال كذلك ، أن نستغنى هذه الدول جميعا عن أى تنظيم عملى يضمها ، مكتفية بالحقائق ، مستغنية عن المظاهر . لكن الذين ينحون إلى مثل هذا التصور ينسون أن للأمن جانبين : أمن خارجى يتكفل به واقع الحال - وأمن داخلى لا بد من السهر عليه والتأكد من ضوابطه وروادعه . والحقيقة أن الهدف الرئيسى من مجلس التعاون الخليجي كان هو اعتبار الأمن الداخلى للنظم الحاكمة فى دول الخليج قبل أى هدف . وبالتالي فإنه يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي ظهر كإفراز طبيعى لواقع حال فرض نفسه على أواخر حقبة السبعينات ، والتوقعات المنتظرة للأرصاء السياسية فى أجواء الثمانينات وما بعدها . وبالتالي فإنه لا سر هناك ، ولا لغز .



وربما كان ذلك هو نفس الوضع بالنسبة لفكرة تجمع آخر فى شمال أفريقيا ، وهو التجمع الذى حركته دعوة الوحدة المغاربية . كانت الفكرة سابقة من أيام الكفاح فى طلب الاستقلال . وبعد الاستقلال فقد ظلت الفكرة معلقة يعلو صوت الدعوة إليها أحيانا ، ويخفت فى أحيان أخرى ، مسايرة لتقلبات الظروف فى العالم العربى . وعندما تراخت قوة الجذب بين المشرق والمغرب فى العالم العربى . ثم عندما بدأ الحديث والتخطيط والتنفيذ لسوق أوروبية موحدة - فإن دول المغرب العربى التى كانت تستشعر مدى ارتباطها الاقتصادى بأوروبا الغربية - عادت إلى فكرة الوحدة المغاربية كوسيلة لتنظيم علاقاتها بأوروبا الموحدة . وكانت هذه العلاقات متشابكة ، من الزراعة إلى الصناعة إلى العمالة إلى الاتصالات . وهكذا فإن الوحدة المغاربية بدت هى الأخرى فى إطارها الخاص إفرازا طبيعيا لواقع حال من نوع مختلف !

ولقد كان الداعى إلى الحيرة والتساؤل - بالفعل - هو فكرة مجلس التعاون العربى الذى ظهر فجأة على المسرح العربى ، وطرح نفسه بسرعة على جماهير عربية لم تعرف كيف تكيف نفسها ومشاعرها إزاءه .

ومن الواضح ، سواء باستقراء الوقائع ، أو قراءة الوثائق ، أن فكرة مجلس التعاون العربى ظهرت ابتداء فى عمان ، ومنها انتقلت إلى بغداد ، ثم وصلت مع الخطوة الثالثة إلى القاهرة . كذلك يعطى استقراء الوقائع وقراءة الوثائق مجموعة من المؤشرات المبكرة التى تبين أن هذا المجلس كان خطوة غير ثابتة ، على طريق غير ممهّد :

● كان التواصل الجغرافى بين أطرافه مفرطاً دون عامود فقرى - فكرى أو سياسى أو استراتيجى ثابت فى الأرض يشد إليه الأطراف المبعثرة ، ويمسك بحركتها جميعاً لكى يوجه خط سيرها ومجال انتشارها .

● إن الفكرة بشكل من الأشكال تبدت وكأنها نوع من رد الفعل ، فقد جاءت تالية لظهور وبروز مجلس التعاون الخليجى ، كما جاءت تالية لاتساع دائرة الاهتمام بتكوير مجلس الوحدة المغاربية . وفى العادة فإن المسافة شاسعة بين فعل أصلى سبق ، وردة فعل تجىء بعده ، وربما تأثرا به - رغم اختلاف الظروف .

● إن تنفيذ الفكرة بما يعنيه قيام ثلاثة مجالس مختلفة للتعاون العربى كان معناه ترك عدد من البلاد العربية بعيدة ، أو معطلة عن المشاركة فى الفعل العربى . فإذا كانت الدعوى فى هذه المجالس أنها تنشيط وتجديد للفعل العربى - إذن فإن تقسيم العالم العربى إلى كتل ، وترك دول عربية كثيرة خارج هذه الكتل - كان خصماً من قوة الفعل ، وليس إضافة عليها .

● وقد كان واضحاً علاوة على ذلك ، أن الأهداف بين الأطراف ليست متجانسة ، بل لعلها كانت أقرب إلى الاختلاف منها إلى الاتفاق أو التجانس . فقد كان ظاهراً أن هدف الأردن هو مواجهة أزمته الاقتصادية ونتائجها السياسية المحتملة . كما أن هدف العراق كان مواجهة ظروف ما بعد حربه مع إيران وأثرها . كما أن هدف مصر كان كسر طوق العزلة ، والدخول إلى العمل العربى من أى باب قد يودى إلى اجتياز مشكلاتها المستعصية .

● وأما اليمن الذى انضم إلى المجلس فى اللحظة الأخيرة قبل إعلان قيامه ، فقد كان يبحث عن داعٍ للاقتراب من القلب العربى - كما أنه كان يبحث عن مطالب أمن مبهمة ، ومطالب اقتصادية لا تريد أن تعلن عن نفسها إلا عندما يجىء الأوان ، وهو أوان غير محدد بأجل !

وإن فقد كان التجمع فى الواقع تجمع اختلافات ، وليس انسجام مقاصد .

● وحتى على مستوى القيادات التي تولت مسئولية التبشير بالفكرة وطرحها وتنفيذها - فإن التباين بين الرجال ، وخلفية كل منهم وتكوينه ، ونوع سلطته ، وطموحات نظامه - كانت كل منها في واد . وبذلك فإن اللقاء بينهم كان حكم ضرورات غير قادر على الصمود للتحديات . وكان خليفاً أن يؤدي إلى انفجار لدى أول صدمة .

● وقد أضيف إلى تلك التباس تمكن من الآراء على مستوى الصفوة وعلى مستوى الرأي العام ، فقد اتساق في الصخب الذي رافق إنشاء هذا المجلس كثيرون غاب عنهم أن هذه السياسات ، مهما تزينت ، ليست غير تكريس لانقسام الأمة العربية إلى تجمعات متفرقة ، تحل محل الجامعة العربية وميثاقها الذي بدا وكأنه أكبر من طاقة العرب في المرحلة الراهنة من تطورهم . وكان محزناً أن العمل العربي الذي استطاع في الأربعينات أن يقيم بناء الجامعة ويكتب ميثاقها - يجيء على مشارف التسعينات ليقر ويعترف أن فكرة الجامعة العربية تفوق طاقته بكثير ، وأن عجزه إزاءها ليس حكماً على الماضي بمقدار ما هو حكم على الحاضر .

ورغم الصخب الشديد ، فإن نغمة الافتعال كانت ملحوظة مسموعة !



إن فكرة مجلس التعاون العربي ظهرت لأول مرة في عمان ، وفي صيف سنة ١٩٨٨ كانت مناقشتها تجرى بطريقة هادئة في محافل صنع القرار السياسي في العاصمة الأردنية . وكان «منتدى الفكر العربي» ، وهو هيئة للدراسات السياسية يرأسها الأمير «الحسن بن طلال» ، شقيق الملك «حسين» - إحدى الهيئات التي تولت بحث التفاصيل وتعميقها. (٤)

(٤) كان مدير «منتدى الفكر العربي» في ذلك الوقت هو الدكتور سعد الدين إبراهيم ، أستاذ العلوم الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وكان هو الذي تولى صياغة المشروع الأردني ، وكان المنتدى في ذلك الوقت يقوم بدور المطبخ الداخلي لبعض جوانب السياسة الخارجية الأردنية . وكانت الثمانينات هي الفترة التي حاول فيها بعض الأكاديميين في العالم العربي أن يقترحوا من صناعات القرار في العالم العربي ، طبقاً لفكرة عبر عنها الدكتور سعد الدين إبراهيم ، في بحث بعنوان «تجسير العلاقة بين المثقف والأمير» .

كانت المناقشة في البداية تتحدث عن « تجمع مشرقى »، تدخله الأردن ، والعراق ، ومصر . ولم تكن اليمن قد ظهرت بعد في الأفق .

وتبين ورقة عمل أعدها « منتدى الفكر العربي » الأردني - أكثر من أى وثيقة أخرى عن هذا الموضوع في هذه الفترة - نوع التفكير الإجمالي والتصيلي الذى مهد للمشروع وأعطاه دفعة الحياة .

تبدأ ورقة العمل بدراسة المزايا التى يمكن أن يحققها إنشاء مجلس التعاون العربى بالنسبة لكل طرف من أطرافه الثلاثة الأصليين . وتعرض بالتفصيل لما يمكن أن يمنحه المجلس من مزايا استراتيجية وسياسية واقتصادية واجتماعية لكل منهم . وبالطبع فإن ورقة العمل تستفتح بالأردن فتقول ما يلى :

« إن الأردن دولة صغيرة محاطة بدول أكبر وأقوى بكثير ، مما يجعلها دائما مهددة في أمنها العسكرى والسياسى . وأهم هذه التهديدات يأتى من إسرائيل التى تستطيع احتلال الأردن بسهولة نسبية ، خاصة إذا ما أرادت حل القضية الفلسطينية على حسابها (أى تحويل الأردن إلى وطن بديل لفلسطين وفقا لمشروع « شارون ») . وبعد فك الارتباط مع الضفة الغربية أصبح الأردن بحاجة إلى خطوة تكاملية أو وحدوية لإثبات منطلقاته القومية ، والحفاظ على توره العربى المتميز ،-والذى فاق طوال العقود الماضية حجم الأردن المادى . .

ثم تنتقل ورقة العمل إلى المشكلة الاقتصادية فتقول :

« يعاني الأردن في الوقت الراهن من معدل بطالة مرتفع يصل إلى حوالى ١٦ ٪ ، ومن عدم الاتساق فى هيكل قواه العاملة - حيث يوجد فائض من المتعلمين والفنيين ، ونقص فى العمال غير المهرة ، مما يضطره إلى استيرادها ، كما تعاني الصادرات الأردنية الزراعية والصناعية من عجز عن فتح أسواق جديدة ، أو حتى المحافظة على الأسواق القديمة لارتفاع كلفتها . كما أن الطاقة الاستيعابية للاستثمارات الجديدة محدودة لقلة الموارد الطبيعية (باستثناء الفوسفات والبوتاس) ، وتناقص التحويلات من الخارج ، ونضوب فرص العمل فى الخليج التى كانت تستوعب ثلث القوى العاملة الأردنية ، وهذه كلها عوامل أدت إلى زيادة الاختلال فى ميزان المدفوعات وتضخم المديونية الخارجية بالقياس إلى عدد السكان وحجم الاقتصاد ، وإلى نضوب الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى إلى حده الأدنى ، وانعكس ذلك بدوره على تآكل قيمة الدينار الأردنى فى مواجهة العملات الأخرى بحوالى ٢٥ ٪ فى السنوات الثلاث الأخيرة . إن هذه المشكلات يمكن أن تهدد الاستقرار والاستمرار الذى نعم به الأردن خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة . فالبطالة من ناحية ، وغموض مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية من ناحية ثانية ، وتضخم نسبة

الشباب في المجتمع الأردني من ناحية ثالثة ، هي بمثابة قنابل زمنية يمكن أن تهدد استقرار الأردن في الوقت الحاضر ، أكثر من أي وقت مضى في العقدين الأخيرين .

ثم تصل ورقة العمل إلى تعداد المزايا الاستراتيجية والاقتصادية التي يمكن أن يحصل عليها الأردن من خلال مجلس التعاون المشرقي المقترح ، كما كان اسمه في وثائق تلك الفترة . وتبدأ ورقة العمل بتعداد المزايا الاستراتيجية فتعدها على النحو التالي :

(أ) تأمين ظهر الأردن من التآمر الإسرائيلي الأمريكي (القصد هو الخشية من اعتبار الأردن وطناً بديلاً لفلسطين ، مما يترتب عليه حل القضية الفلسطينية على حسابه ، كما أسلفت الورقة عندما عرضت المشاكل) - كذلك تأمين ظهر الأردن من الابتزاز السوري والضغط السعودي .

(ب) توفير مجال حيوي أوسع تستطيع القيادة الأردنية من خلاله أن تمارس مهاراتها السياسية المتميزة لصالح الأردن ومشروع التكامل عموماً .

(ج) إزالة الحساسية الديموغرافية نتيجة الاستقطاب الأردني - الفلسطيني حيث سيكون كل من الأردنيين والفلسطينيين أجزاء من كيان إقليمى أكبر .

(د) سيكون الكيان المشرقي المقترح قوة ردع هائلة لإسرائيل (كلن هذا البند يحتوى على قدر كبير من التمنى ، حيث أن مصر كانت مرتبطة باتفاقية سلام مع إسرائيل ، كما أن الجبهة الشرقية كانت مختلة التوازن بسبب وجود سوريا خارج التجمع المشرقي المقترح) .

ثم تنتقل ورقة العمل إلى المزايا الاقتصادية التي تعود على الأردن ، فتعدها على النحو التالي :

(أ) فتح أسواق العراق ومصر أمام الصادرات الأردنية التي يلزمها معاملة تفضيلية .

(ب) يستطيع العراق استيعاب فائض القوة العاملة الأردنية العاطلة عن العمل أو العائدة من الخليج ، وبخاصة المهندسون والفنيون والإداريون .

(ج) يستطيع قطاع المقاولات الأردني أن يوظف كاملاً في العراق خلال فترة التعمير وإعادة البناء طوال السنوات العشر القادمة .

(د) إمكانية الاستفادة من مياه الفرات لإحياء الأراضى الشرقية الأردنية الخصبة التي لا ينقصها سوى الزرى .

(هـ) تستطيع مصر توفير العمالة غير الماهرة ، ونصف الماهرة للأردن .

(و) تقوية المركز المالي للأردن إذا أصبح جزءا من كيان اقليمي نفطى وزراعى كبير بوجود مصر والعراق فيه . وهذا يمكن أن يجعل من سوق عمان المالى سوقا رئيسية جانبية تتجاوز حتى حدود الأقطار الثلاثة . »

ثم تلمس ورقة العمل « المزايا الاجتماعية التى تتحقق للأردن بالقضاء على مشكلة البطالة وتداعياتها السيئة - ثم توفير مجال حيوى أوسع للشباب الأردنى - وأخيرا نزع الفتيل من إمكانية استقطاب أردنى - فلسطينى . »



ثم تنتقل ورقة العمل إلى العراق ، فتروح تعدد مشاكله الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم تلحقها بالمزايا التى يمكن أن يحققها التجمع المشرقى (مجلس التعاون العربى) للعراق حتى يتغلب على كل هذه المشكلات .

وتدخل الورقة فى عرض مشكلات العراق الاستراتيجية - على نحو ما فعلت فى النموذج الأردنى قبله - وتعدد هذه المشكلات على النحو التالى :

(أ) سيزل العراق مهددا أمنيا من إيران خلال العقدين القادمين حيث تتفوق إيران عليه من حيث القدرات المتاحة والكامنة - مساحة وبشرا واقتصادا بمعدل ثلاثة إلى واحد على الأقل . والانكسار الإيرانى الأخير ناتج بالأساس عن سوء القيادة ، وعزلة إيران الإقليمية والدولية ، وهى مثالب يمكن تلافيتها فى غضون سنوات قليلة .

(ب) ستظل المشكلة الكردية تمثل نزيفا داخليا للعراق ، ويمكن تحريكها بواسطة أعدائه كلما تراءى لهم ذلك ، كما تثبت خبرة العقود الثلاثة الماضية .

(ج) يعانى الداخل السياسى العراقى من فراغ ، وتآكل فى الشرعية نتيجة غياب المشاركة السياسية بالقوى والأحزاب والتكوينات الطائفية الأخرى - غير حزب البعث والعرب السنة .

(د) رغم الانتصار العسكرى العراقى ، إلا أن هذا القطر سيزل مستهدفا للتجزئة إلى ثلاث دويلات : كردية فى الشمال ، وسنية فى الوسط ، وشيعية فى الجنوب .

(هـ) يواجه العراق احتمال استنراجه إلى مواجهة استنزافية مع سوريا . »

ثم تنتقل الورقة إلى مشكلات العراق الاقتصادية وتعددتها على النحو التالى :

(أ) يعانى العراق من مشكلة مديونية هائلة بسبب نفقات الحرب .

(ب) سيزل العراق يحتاج إلى إنفاق عسكرى باهظ بسبب استمرار التهديد الإيرانى .

(ج) يواجه العراق مشكلة التكيف من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام ، أو شبه السلام ، خلال العقد القادم .

(د) يواجه العراق مشكلة التعمير وإعادة البناء ، وهي تحتاج لموارد بشرية ومادية ليست متوافرة له بسهولة في الوقت الحاضر .

ثم تصل الورقة إلى المشكلات الاجتماعية - تعددها بنفس الطريقة :

« (أ) سيعانى العراق لمدة جيل على الأقل من الاختلال فى الهرم أو الهيكل السكانى نتيجة فقد نسبة كبيرة من الفئات العمرية الشبابية فى حربه مع إيران .

(ب) يواجه العراق مشكلة إعادة تأهيل حوالى مليون من قواه البشرية فى سن العمل - للحياة المدنية .

(ج) يواجه العراق مشكلة رعاية عشرات الآلاف من أرامل الشباب ، والعناية بعشرات الآلاف من مشوهى الحرب وإعادة تأهيلهم وتدريبهم ، والرعاية النفسية لعشرات الآلاف من أسرى الحرب العائدين الذين تعرضوا لعمليات غسل المخ فى إيران .

ثم تنتقل الورقة إلى تعداد المزايا التى تتحقق للعراق فى المجلس الجديد فى جميع المجالات ، وتبدأ بالمزايا الاستراتيجية ، فنذكر :

« (أ) إن المجلس الجديد سيعطى للعراق عمقا استراتيجيا لا يتوافر له الآن .

(ب) إنه سيؤدى إلى تحييد التفوق الإيرانى البشرى والاقتصادى على العراق ، وسيكون الكيان المشرقى المقترح قوة ردع هائلة لإيران .

(ج) سيعطى الكيان المقترح للعراق منافذ جديدة على العالم الخارجى حيث سيكون مسيطرا من الخليج إلى الخليج . (وتقصد المذكرة الخليج العربى ، أو الفارسى ، كذلك تقصد فى المرة الثانية خليج السويس) .

(د) إن امتداد الكيان المقترح من الخليج إلى الخليج يمكن أن يعزل سوريا برا وجوا عن باقى الوطن العربى ، وعن آسيا وأفريقيا إلا عن طريق البحر ، مما سوف يفرض عليها التخلي عن سياسة العداء للعراق . وربما يغريها بالاقتراب من هذا الكيان المشرقى ، إن لم يكن الإنضمام إليه .

(هـ) سيتيح الكيان المقترح للعراق المحافظة على مقدراته العسكرية بما فى ذلك التصنيع الحربى ، وتنمية هذه المقدرات من خلال التعاون التكنولوجى مع مصر والأردن .

(و) يوفر هذا الكيان الأكبر للعراق المناخ النفسى ، والاجتماعى للتعامل الأفضل مع المشكلة الكردية ، دونما خوف من تميع هويته العربية .

(ز) سيجعل الكيان المقترح من العراق دولة مواجهة فى الصراع العربى - الإسرائيلى ، مما يعطيه دورا أكبر فى أى تسويات مستقبلية .

(ح) إن الكيان المقترح سوف يودى إلى تعظيم قدرة العراق على الحصول على مساعدات مالية من دول الخليج .

ثم تنتقل الورقة إلى المزايا الاقتصادية التى سوف يجنيها العراق من اشتراكه فى إقامة مجلس التعاون العربى ، وتعددها ورقة العمل على النحو التالى :

(أ) سيتوافر للعراق وعاء بشرى هائل يقدم له كل القوى العاملة اللازمة للتعيمير وإعادة البناء من ناحية - وإبقاء أعداد كبيرة من أبنائه تحت السلاح من ناحية أخرى .

(ب) سوف يعظم الكيان المقترح من فرص العراق للحصول على أفضل شروط فى تعاقده الاقتصادية الدولية التى تتطلبها إعادة البناء والحصول على السلاح .

(ج) ستسمح إمكانات السوق الواحدة الكبيرة لدول المجلس - للصناعات العراقية ، بما فيها الصناعات الحربية ، من الإنتاج بكلفة اقتصادية مثلى .

(د) يمكن للعراق من خلال العمالة الزراعية المصرية الفائضة من النهوض بالقطاع الزراعى فيه ، بما فى ذلك استصلاح مساحات شاسعة من أراضيه .

(هـ) سوف يتيح الكيان المقترح للعراق أن يلعب دورا أكبر فى منظمتى « الأوبك » و « أوابك » .

(و) يتيح المجلس المقترح للعراق الحصول على شروط أفضل فى تعاملاته مع تركيا ، وهى أحد المنافذ البديلة فى تجارته .

ثم تصل الورقة إلى المزايا الاجتماعية التى يحققها مجلس التعاون العربى للعراق :

(أ) يعطى مشروع التكامل للعراق الفرصة الوحيدة لتصحيح هياكله السكانية العمرية ، والجنسية فى مدى زمنى قصير من خلال الهجرة المصرية / الأردنية / الفلسطينية ، وخاصة من فئات الذكور الشباب .

(ب) تدفق الهجرة العربية من طرفى الكيان المقترح إلى العراق يمثل ضمانا فى الأمد المتوسط ، والطويل للحفاظ على الهوية البشرية ، والثقافية العربية للقطر العراقى ، ويقلص من إمكانات الاستقطاب السنوى - الشيعى فى العراق .

وأخيرا تصل الورقة إلى مشكلات مصر الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية ،
والمزايا التي يحققها لها مجلس التعاون العربي . وتبدأ ورقة العمل بعرض لمشاكل مصر
الاستراتيجية على النحو التالي :

د (أ) مازالت مصر تعاني من بقايا عزلتها العربية بسبب كامب دافيد .

د (ب) تعاني مصر من الاختلال الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل .

د (ج) تعاني مصر سياسيا من تبعيتها الاقتصادية للغرب عموما ، وللولايات المتحدة
خصوصا .

ثم تنتقل إلى المشكلات الاقتصادية في مصر ، وتعددها كما يلي :

د (أ) تفاقم مشكلة البطالة ، وهي تصل إلى ١٥٪ من حجم قوة العمل ، وكذلك التضخم
السكاني عموما ، والتركز في الوادي والدلتا خصوصا .

د (ب) تفاقم مشكلة المديونية وخدمة الدين ، والصعوبات المتزايدة في الاقتراض .

د (ج) الاختلال الهائل في ميزان المدفوعات .

د (د) الصعوبات المتزايدة في فتح أسواق جديدة للصناعات التصديرية لقوة المنافسة من
ناحية ، ولوجود كتكتلات اقتصادية تفرض الحماية من ناحية أخرى .

د (هـ) زيادة التبعية الاقتصادية للغرب عموما ، وللولايات المتحدة خصوصا لاعتمادها
على القروض والمساعدات لتمويل العجز في احتياجاتها من الغذاء والسلاح .

ثم تصل الورقة إلى المشكلات الاجتماعية لتعرضها كما يلي :

د (أ) التدايعات الاجتماعية لانتشار البطالة بين الشباب وانتشار الفقر بين قطاعات واسعة
من السكان ، فحوالي ٤٠٪ من سكان مصر هم تحت خط الفقر .

د (ب) التكدس الحضري يجعل من المدن المصرية الكبيرة قنابل زمنية موقوتة ، خاصة
عند تفكير الحكومة في إلغاء ، أو تخفيض الدعم على السلع الأساسية .

د (ج) انتشار التطرف ، وخاصة الديني منه ، وزيادة المواجهات الدموية العنيفة بين
المتطرفين منهم ، والقوات المصرية .

د (د) انتشار المخدرات على نطاق واسع بين الشباب في السنوات الأخيرة نتيجة غياب
مشروع حضارى قومى يلهم الشباب ، ويستوعب طاقاتهم .

ثم تنتقل ورقة العمل إلى المزايا التي تتحقق لمصر من مجلس التعاون العربى . وتبدأ بالمزايا الاستراتيجية فتقول :

- (أ) استكمال عودة مصر للصف العربى ، وإنهاء بقايا عزلتها .
 - (ب) تصحيح الخلل الاستراتيجى فى مواجهة إسرائيل ، حيث تمثل المقدرات العسكرية المشتركة لأطراف الكيان المشرقى تفوقا على إسرائيل فى الرجال والسلاح التقليدى .
 - (ج) تقليص التبعية السياسية المصرية للغرب عموما ، والولايات المتحدة خصوصا .
 - (د) تكريس مركز مصر الدولى .
- ثم تنتقل ورقة العمل إلى المزايا الاقتصادية التى يمكن أن تجنيها مصر ، وتعددتها كما يلي :

- (أ) تصدير العمالة المصرية الفائزة ، وخاصة غير الماهرة ونصف الماهرة ، إلى العراق بشكل أساسى ، وإلى الأردن بشكل ثانوى .
- (ب) فتح أسواق العراق والأردن أمام الصادرات المصرية .
- (ج) التوظيف الكامل لقطاع البناء والتشييد المصرى فى العراق ، خلال العقد القادم .
- (د) الاستغلال الاقتصادى الأمثل لطاقت الصناعات العسكرية المصرية ، وتطويرها تكنولوجيا للمساعدة فى تلبية حاجات الأقطار الثلاثة .
- (هـ) التفاوض الجماعى (مع العراق والأردن) للحصول على أفضل شروط لإعادة جدولة الديون ، وإلغاء بعضها .

وأخيرا تصل ورقة العمل إلى المزايا الاجتماعية التى يمكن أن تتحقق لمصر من خلال عضويتها فى مجلس التعاون العربى المقترح :

- (أ) يمثل الكيان الثلاثى المقترح نوع المشروعات الحضارية القومية الكبرى التى يمكن أن تلمح وتستوعب طاقات الشباب المصرى ، ومن ثم تبعده عن التطرف الدينى من ناحية ، وعن المخدرات من ناحية ثانية .
- (ب) إن فرص العمالة والتنقل فى المجال الحيوى الأوسع الذى يوفره الكيان الثلاثى لابد أن تساعد على تقليص الفقر والتكدس السكانى والحضرى الموجود حاليا فى دلتا ووادى النيل .
- (ج) التكريس الثقافى والحضارى لعروبة مصر التى عانت بعض الناكل فى حكم الرئيس السادات .



كان ذلك هو الإطار الفكرى والسياسى الذى جرى على خطوطه طرح مشروع مجلس التعاون العربى ، ومن نظرة واحدة على هذا الإطار فإنه يتبدى فى حقيقة أمره باعتباره مجمعا للمشاكل أكثر منه مجلسا للتعاون .

وفى المحصلة النهائية ، فإن المجالس الثلاثة للتعاون الإقليمى بدت وكأنها ثلاث قفزات فى المجهول ، كل منها فى ناحية مختلفة .

● مجلس التعاون الخليجى : وقد بدأ تجمع أغنياء يشغلهم أمن ثرواتهم وأمن أشخاصهم - وتلك طبيعة الغنى .

● ومجلس التعاون العربى : وقد بدأ تجمع محتاجين تضغط عليهم المشاكل والضرورات ، وتملى عليهم أحكامها - وتلك طبيعة الأحتياج .

● ومجلس الوحدة المغاربية : وقد بدأ تجمعا يؤقلم فيه البر الإفريقى نفسه مع البر الأوروبى ، ودون الاثنين بحر لا أحد يستطيع أن يعبره سباحة !

والغريب أن مشروع مجلس التعاون العربى طرح على مصر وقبلته فى أربع وعشرين ساعة ، وتقرر أن يسافر الدكتور « عاطف صدقى » رئيس الوزراء المصرى إلى عمان على الفور لتوقيع اتفاق بإنشائه ، وقد أخذ معه فى حقيبته منكرة تم إعدادها فى ساعات قليلة .

وعندما أعلن نبأ الاتفاق صاحبتة ضجة عالية ، لكن هذه الضجة كانت فى أغلبها كلاما رسميا مجردا من أية حماسة شعبية ، كما أنه أثار على الفور ردود فعل حركتها الحساسية ، خصوصا لدى المملكة العربية السعودية .

كانت اليمن قد انضمت إلى الميثاق على غير توقع ، وكان انضمامها باقتراح من العراق ، ورأت السعودية أن انضمام اليمن إليه يطوقها من الشمال ومن الجنوب ، كما قدرت أن ذلك كان قصدا مقصودا .

وأحسن الرئيس « حسنى مبارك » فى القاهرة بالشكوك السعودية ، ورجا الملك « حسين » فى سفرة قادمة له إلى السعودية أن يشرح للملك « فهد » أن مجلس التعاون العربى لم يتشأ كرد فعل للنشاط المتزايد لمجلس التعاون الخليجى ، كما أن انضمام اليمن فى اللحظة الأخيرة ليس عملا موجها للسعودية .

وسافر الملك « حسين » إلى السعودية ، والتقى بالملك « فهد » - لكن الملك « فهد » لأسباب رآها تجنب أن تقترب مناقشاته مع الملك « حسين » من هذا الموضوع . ثم حدث في اليوم المقرر لمغادرة الملك « حسين » للسعودية أنه طلب من الملك « فهد » تحديد فرصة لقاء لأمر هام يريد أن يحدثه فيه قبل أن يغادر المملكة . وكان رد الملك « فهد » أنه « اليوم مقيد بحضور حفل تخريج دفعة جديدة من الطيارين ، وهو يريد أن يصحبه الملك (« حسين ») إلى هذه المناسبة لأنه يعرف شغفه بالطيران » . ثم كان اقتراح الملك « فهد » بأنه « بعد انتهاء حفل تخريج الطيارين ، فإنه سوف يصحب الملك لوداعه في المطار ، وفي السيارة وعلى الطريق من حفل التخرج إلى المطار قرابة ساعة يستطيع الملك (« حسين ») أن يتحدث في أى موضوع يشاء . »

وانتهى حفل تخريج الطيارين ، وركب الملكان في سيارة واحدة ، لكن السيارة كان فيها إلى جوارهما وأمامهما وخلفهما عدد من المرافقين المدنيين والعسكريين . وأبدى الملك « حسين » ملاحظة قال فيها « إنه كان لديه ما يريد أن يحدث الملك فيه ، ولكن الجو الآن غير مناسب » . ورد الملك « فهد » بأن « هناك فرصة للقاء قادم بينهما يبحثان فيه على مهل كل ما يعن لأى منهما » .

ورأى الرئيس « حسنى مبارك » ألا يترك الأمر عند هذا الحد ، فقرر إرسال وزير الخارجية المصرى إلى السعودية ليتحدث إلى الملك « فهد » عن موضوع انضمام اليمن إلى مجلس التعاون العربى .

وسافر الدكتور « عصمت عبد المجيد » إلى السعودية ، والتقى بالملك « فهد » واستمر الحديث لمدة ساعة كاملة ، والملك يدير أطرافه بما لا يسمح لغيره بأن يفتح موضوعا من عنده .

وفى نهاية الساعة ، وقد قاربت المقابلة على الانتهاء ، وجد وزير الخارجية المصرى أن مهمته تفرض عليه الإشارة إلى موضوع اليمن ، وكان تعليق الملك بسرعة « خير إن شاء الله » . وألح الدكتور « عصمت عبد المجيد » وزاد من إلحاحه . وعندها فقط راح الملك يسأل « ما هى حكاية اليمن هذه ؟ »

وشرح الدكتور « عصمت عبد المجيد » رسالته . ولم يكن الملك « فهد » مقتنعا . وكان فى كلامه ما يوحى بالإشارة إلى أنه « لا يعتبر مصر مسؤولة عن انضمام اليمن ، وإنما هو يضع المسؤولية على غيرها . »



ومضت أسابيع قليلة وانفجر الموقف في جنوب الأردن بقيام مظاهرات معادية لنظام الحكم في عمان ، وكان احتجاجها على غلاء الأسعار ونقص المون ، ولفت النظر أنه بين الهتافات التي ترددت بشدة في المظاهرات هتافات تطالب بالانضمام إلى المملكة العربية السعودية .

كانت بؤرة المظاهرات هي منطقة « الكرك » ، وهي منطقة تسكنها قبائل وعشائر تتمتع فيها السعودية بنفوذ كبير .

وأدت المظاهرات التي انتقلت من « الكرك » في جنوب الأردن إلى بعض المدن في الشمال - لسقوط حكومة السيد « زيد الرفاعي » ، كما أدت إلى هروب لرأس المال من الأردن بلغ حجمه في بعض التقديرات خمسمائة مليون دولار في بحر أسبوع واحد ، وانخفضت قيمة الدينار الأردني بعد الاضطرابات إلى نصف ما كانت عليه قبلها .

كانت لغة الإشارات بين الملوك مبارزات سيوف ، وبدا كأن الملك « فهد » يقول للملك « حسين » : « إذا كنت تقصد مضايقتنا باليمن في الجنوب ، فنحن قادرون على مضايقتك في الجنوب أيضا ... لكنه جنوب الأردن نفسه . »

وكان الملك « حسين » في تلك الفترة يشعر بكثير من الضيق ، وقد بعث برسالة إلى الملك « فهد » يقول له فيها ما مؤده « إنه لا داعي لهذه الأساليب في الإحراج . وإنه إذا وصلت الأمور إلى هذا الحد ، فهو لا يقبل بتعريض الأردن لأية هزات عنيفة مع موقعه الخطر ، وهو في هذه الحالة على استعداد لأن يبتعد إذا كانت السعودية جاهزة لتحمل مسؤوليات الأردن كله ، وليس جنوبه فقط ! »

كان الملك « حسين » في تلك الفترة في حالة نفسية سيئة ، فلم يكن يواجه هذه المشاكل مع السعودية فقط ، وإنما كان متشائما من ناحية القضية الفلسطينية ، ذلك أنه بحكم اتصاله بكل أطراف الصراع ، كان واثقا أن اسرائيل لن تبادل أى قطعة من الأرض بأى قدر من السلام ، وكانت خشيته أن الأردن أصبح في مهب العاصفة بمشروعات « شارون » ، كما أن دور الأردن كجسر بين العرب والغرب قد انتهى باقتراب مصر مباشرة من الغرب . وحتى فيما يتعلق بإسرائيل ، فإن مصر التي عقدت معاهدة سلام منفرد معها كانت تتصل بالقيادة الاسرائيليين جهارا نهارا ، وتعرف توجهاتهم وأفكارهم .

وكان الضيق الاقتصادى يخنق الأردن ، فقد انتهت المساعدات التي تقرر سنة ١٩٧٩ في بغداد لمدة عشر سنوات ، وهي مساعدات قصد بها أن تكون سخية لدول المواجهة ، لأن دول المساندة أخذت في اعتبارها وهي تقبل التزاماتها أن المعادلة تأثرت كثيرا بخروج مصر من الصف العربى .

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت التشققات تظهر على سطح الدهانات الخارجية التي ساحت طبقة فوق طبقة على بنیان مجلس التعاون العربى .

ورغم كل شيء ، فإن العلاقات لم تكن سلسلة بين المؤسسات أو بين القيادات ، ثم تعقدت الأمور عندما اقترح الأردن تكوين فيلق عربى مشترك ليكون للمجلس درع واحدة تحميه . واعتذرت مصر . ومضى العراق والأردن وحدهما إلى نوع التنسيق العسكرى ، وبالذات فى مجال الدفاع الجوى .

ثم اقترح العراق نوعا من التوحيد لعملية المعلومات بما فيها المخابرات - ومرة أخرى رفضت مصر .

وبدا واضحا أن مصر تريد أن تحصر مجلس التعاون العربى كله فى إطار المنافع الاقتصادية لا يتجاوزها ، وأما بالنسبة للأمن العسكرى ، والأمن السياسى ، فإن رؤاها فيهما كانت على تقيض مع رؤية بقية الشركاء .

كان العالم العربى فى أسوأ حالاته .

منقسما فى الظاهر وفى الباطن ، ومتضاربا فى النوايا وكلها غامضة ، ومنهمكا فى المظاهر وكلها خداعة ، والأزمة تأخذ بخناق الجميع اقتصادية وعسكرية وسياسية وفكرية ، وحتى إنسانية !

الفصل الثامن

وساوس إسرائيلية

، إذا كان اليهود هم شعب الله المختار ، فمن
نكون نحن — المسيحيين — يا صاحب
الفخامة ؟ ،

[البابا ، شنودة ، للرئيس
الأمريكي ، جيمي كارتر ، في
لقاء بين الاثنين سنة ١٩٨٩] .



لم يكن هناك بلد يتابع ما يجري في العالم العربي بدقة ويقظة أكثر من إسرائيل . وكانت متابعتها أيضا بشيء من العصبية والقلق . إن العالم العربي استقر في وعيه منذ سنوات أن إسرائيل قادرة وقوية سواء من الناحية العسكرية أو السياسية - ولم يكن ذلك هو احساس إسرائيل . فالبلد الذي كان العرب يتوهمون فيه القدرة ، كان في داخله مصابا بالوساوس وعرضة في كثير من الأوقات لأزمات الشك في الذات . وتلك قضية مركبة ، وهي متصلة بجنور التاريخ اليهودي نفسه . فاليهود منذ زمن التوراة يرون أنفسهم قبائل داخلية في صراع حياة أو موت مع قبائل أخرى . وقد استقر في وجدانهم أنهم دائما المحاصرون والمطاردون . وحتى عندما ذهبوا إلى التيه ، فلقد حملوا معهم عقدهم الدفينة . وعندما وصلوا في ترحالهم إلى أوروبا ، لم يكن في مقدور أى مناخ خارجي أن يمنحهم

اليقين الذى فقدوه من الداخل . وهكذا فإنهم حتى فى ملاذهم الأوروبى كانوا هم الذين عزلوا أنفسهم بأكثر مما عزلهم الآخرون . ولقد كان هذا الانعزال نفسه هو مبعث الاضطهاد الذى لحق بهم فى بعض العصور وفى بعض الأوطان . فقد كانوا هم الذين بدأوا باعتبار أنفسهم شيئا مختلفا - بدعوى أنهم شعب مختار باتفاق مباشر بينهم وبين الرب - وعندما تعامل معهم الآخرون وفق شروط الاختلاف التى وضعوها بأنفسهم ، كانت شكواهم من الاضطهاد . إن هناك رأيا فى العالم العربى له وجاهته يرى أن ادعاء الاضطهاد اليهودى ليس له ما يبرره ، وإنما هو مجرد ذريعة لاستثارة عطف الآخزين أو ابتزازهم . ولكن الحقيقة أكثر تعقيدا من هذا الظن الذى يبدو عقلانيا ، ذلك أن ضمائر البشر لا تصنعها العقلانية وحدها ، وإنما تتفاعل فيها وتكونها عناصر كثيرة تدخل فيها الأساطير والموروث والعقد ، وحتى الصور التى تريد المجتمعات أن ترسمها لنفسها ، وإن كانت زائفة ، فحتى الزيف لدى أصحابه يتحول إلى عنصر واقعى مؤثر وفاعل !

وعندما صدر « وعد بلفور » ليعطى اليهود تعهدا بوطن قومى فى فلسطين ، فإن اليهود الذين جاءوا من أوروبا الشرقية عادوا يحملون معهم نفس نظرتهم التقليدية إلى « الجوييم » (كلمة عبرية تترجمها المعاجم العبرية بالكلمة العربية « الأغيار » (الآخرون)) ، وهو الوصف الذى يطيقه اليهود على كل من هو غير يهودى . أى أن المنظور اليهودى يقسم البشر جميعا إلى نوعين من الناس : اليهود - و « الأغيار » ، أى الآخرون جميعا على اختلاف قاراتهم وأوطانهم وثقافتهم . وتلك عقدة نفسية مزعجة ، خصوصا إذا ما تملك مجتمعها بحاله ، وكان لديه فعلا من ظواهر الأحوال ما يوقع فى ظنه أنه محاط به من كل جانب .

وفى حين أن العالم العربى كان يجد نفسه منقسما ، ومنهكا ، وضعيفا فى حقبة الثمانينات - فإن إسرائيل راحت تنظر إلى شكل التكتلات العربية الناشئة من حولها وتشعر بالتطير والشك . والغريب أن الحقيقة العربية بالتفاصيل والأرقام كانت متاحة لإسرائيل وموجودة تحت تصرفها ، فلم تكن هناك فى الواقع العربى أسرار ، وحتى إذا كانت هناك أسرار ، فإن وسائل إسرائيل الخفية كانت قادرة على الوصول إليها - ومع ذلك فإن إسرائيل راحت تشعر بقلق حقيقى ، ولم يكن فى الحقيقة العربية شيء يمكن أن يخيف إسرائيل ، ومع ذلك خافت . ولعله كان حوارا بين الأوهام . أوهام عربية ظاهرة ، فى حوار مع أوهام إسرائيلية غائرة !



وعندما قام مجلس التعاون العربى ، فإن إسرائيل عبر قنوات اتصال متعددة أبدت قلقها لمصر ، واعتبرت اشتراك مصر فى هذا المجلس نوعا من الخروج على روح اتفاقية

« كامب دافيد » . وعندما طرحت فكرة إنشاء فيلق عربي مشترك لدول مجلس التعاون العربي ، أبدت إسرائيل قلقا حقيقيا . وعندما اعتذرت مصر عن الاشتراك في هذا الفيلق المقترح ، لم تسترح إسرائيل لأنها راحت ترصد المعلومات عن مضى العراق والأردن معا في تنفيذ الفكرة ثانيا .

كانت إسرائيل قد رصدت تطور ونمو القوة العسكرية العراقية ، كما تابعت قدراتها في المرحلة الأخيرة من العمليات على جبهة الحرب مع إيران . وعندما دخل العراق بالتعاون مع مصر إلى مجالات من التقدم التكنولوجي العسكري استمر حتى بعد تحقيق النصر على إيران - اعتبرت إسرائيل من وجهة نظرها أن مجرد اشتراك العراق مع مصر ومع الأردن يمثل نوعا من المزيج الخطر الذي تكمن فيه - ولو حتى بالرمز - احتمالات تهديد في يوم من الأيام .

وكان العراق بالتحديد موضع حيرة اسرائيلية لا تستقر على رأى . فاليهود لهم تاريخ قديم في بغداد ، وبين المهاجرين إلى إسرائيل من البلاد العربية ، فإن نسبة القادمين من العراق كانت من أعلى النسب قياسا بغيرها . وبالتالي فإن إسرائيل كانت تتصور أنها تعرف الكثير عن العراق ، ومع ذلك فقد ظلت لديها شكوك قوية في توجهاته :

- ١ - فالعراق لم يعقد اتفاقية هدنة مع اسرائيل ، كما فعلت بقية الدول العربية .
- ٢ - والعراق لم يكن مضطرا إلى ذلك ، لأنه ليس على خطوط تماس مباشر مع إسرائيل ، ومعنى ذلك أن قوة إسرائيل لا تطوله مباشرة .
- ٣ - وهذا الوضع يعطى للعراق حرية في ممارسة سياسة غير مقيدة في الصراع العربي - الإسرائيلي ، وهذا يسمح له بأن يكون طرفا عنيفا ، ومغالبا بأكثر من غيره .
- ٤ - والعراق قوة عسكرية لا بأس بها ، وتلك القوة من تقاليدده . فهي لازمة للحفاظ على تماسكه ، ثم إن الذين قاموا على مشروع بنائه في العصر الحديث ، وفي مقدمتهم « نوري السعيد » (باشا) ، كانوا ضباطا في الجيش العثماني .
- ٥ - والعراق دولة تملك ثروات هائلة في موارد البترول والمياه ، ومعنى هذا أنه قوة محتملة - اقتصادية وعسكرية .
- ٦ - والعراق في وضعه الجغرافي يستطيع أن يضغط على الأردن ، وعلى سوريا لمنعهما من أية تسويات ممكنة مع إسرائيل .
- ٧ - والعراق - أخيرا - ولحقتين متواليتين ظل تحت حكم حزب البعث العربي الاشتراكي ، وهو حزب له أفكاره والتزاماته القومية ، ومهما اختلفت الآراء حوله ، فإن الحزب له نواة صلبة ، وله قاعدة يسعى إلى توسيعها ، وله برنامج يريد تنفيذه -

وهو فى سبيل تحقيق ذلك كله يواصل عملية تعبئة عقائدية وسياسية وجماهيرية لا يستطيع أحد أن يقدر سلفا إلى أين تصل ، وإلى أى النتائج تؤدى ؟

وإذن ، فقد كان دخول العراق مع مصر والأردن واليمن الذى يمسك بالمداخل الجنوبية للبحر الأحمر - هاجسا ، ولم تكن إسرائيل قد نسيت أن بغداد كانت صاحبة الدعوة إلى مؤتمر القمة العربى الذى قاطع مصر بعد اتفاقيات « كامب دافيد » (١٩٧٩) - كما أنها كانت مقرا لهذا المؤتمر .

وفى سنة ١٩٨٨ كانت إسرائيل تحتفل بمناسبة مرور أربعين سنة على تأسيس الدولة ، وكان جو الاحتفالات تظلمة مسحة قائمة لم يكن لها فى الحقيقة والواقع ما يبررها . فالدولة اليهودية كانت عند أقصى درجات القوة ، وكانت ترسانتها النووية معبأة بأكثر من مائتى قنبلة ذرية . وكان سيل المساعدات الأمريكية ، إلى جانب مساعدات اليهود فى العالم ، مازال يتدفق أسرع وأكبر . وفى تلك السنة ١٩٨٨ حصلت إسرائيل على مساعدات ومعونات وهبات وتبرعات بلغت قيمتها ٩ بلايين دولار^(١) ، أى بمعدل ثلاثة آلاف دولار سنويا لكل يهودى يعيش داخل حدودها . ومع ذلك كان مزاجها خادا وأعصابها مستتارة .

كان هناك سبب واضح لهذه الحالة النفسية ، وهو الانتفاضة . وهذه الانتفاضة أزعجت إسرائيل بالفعل ، فالشعب الفلسطينى الذى كانت تتمنى أن تنسى الدنيا مجرد وجوده ، هب فجأة متجسدا فى جيل جديد غاضب ، وكان ذلك مزعجا لإسرائيل ، لكن الذى أزعجها فيها أكثر ، هو أن مئات الصحفيين الذين كانوا فى المنطقة يغطون الحرب العراقية - الإيرانية ، أو عمليات إنشاء مجالس التعاون الإقليمى المختلفة ، أو قضايا البترول والمال فى الخليج ، أو عمليات التفجير والنسف والخطف فى بيروت - تركوا فجأة شواغلهم السابقة ، وأقبلوا بأقلامهم وعدساتهم يتابعون أساة شعب أعزل يواجه قوة نووية بإلقاء الحجارة على قواتها فى القدس ، ونابلس ، والخليل ، وبيت لحم ، وغزة ، وغيرها ...

وبالطبع فإن الانتفاضة ، كما شددت اهتمام العالم الخارجى ، فعلت نفس الشيء إلى حد ما فى العالم العربى . إن معظم دول العالم العربى حاولت إلى حد ما أن تتجاهل الانتفاضة خوفا من تأثيراتها المحتملة على جماهير تلك الدول . لكن عنصر المنافسة بدأ يطرح استغلال الانتفاضة بدلا من تجاهلها . وكان الأساس الذى استندت عليه هذه المحاولة هو : من الذى يساعد الانتفاضة ، ومن الذى لا يساعدها . وتبارت بعض الدول العربية فى الإعلان عن أرقام للمساعدة لم يكن هناك ما يؤيدها غير قول أصحابها . ذلك أن بعض

(١) ٤ بلايين دولار من الحكومة الأمريكية ، والباقى تكفلت به حركة تبرعات وسندات إلى آخره .

دول الخليج أعلنت أنها تساعد ، ولكن عن غير طريق منظمة التحرير ، وكانت الحجة أن منظمة التحرير داخلية في معارك على جبهات شتى بينها لبنان ، كما أن هذه المنظمة التي حولت نفسها لشبه حكومة راحت تستهلك جزءا كبيرا من مواردها في نفقات إدارية لا تتصل بالضرورة باحتياجات الانتفاضة . وعندما تعلن دولة أنها تساعد وبغير طريق المنظمة ، فمعنى ذلك أنها تعتمد على وسائل وترتيبات هي وحدها تعرفها ، وهي وحدها تعلن حساباتها دون أن يكون لأحد غيرها وسيلة للجمع والطرح . وعلى أى حال ، فقد كانت مساعدة العراق في دعم الانتفاضة هي المساعدة المعلنة والمفتوحة التي تمر عن طريق المنظمة بإسهام قدره أربعون مليون دولار في السنة .



كان موضوع الهجرة أيضا داعيا لقلق إسرائيل ، فهي في أساس إنشائها وطن قومي لليهود في العالم ، ويهود العالم كله لا يزيد تعدادهم على ١٤ مليون نسمة : خمسة منهم في أمريكا ، وأقل من أربعة في إسرائيل ، ومليونان في بلاد مختلفة من أوروبا الغربية وجنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية . وكل هذه المواقع لا تمثل مصدرا محتملا للهجرة ، فهم إما هناك فعلا في إسرائيل (أقل من أربعة ملايين) ، وإما أنهم مستقرون حيث هم مثل يهود أمريكا وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وإلى آخره . وإن يبقى يهود الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، وعددهم لا يتجاوز المليونين . وهؤلاء هم مصدر الهجرة اليهودية المرغوب فيه والمأمول والمنتظر . وكانت التطورات الجارية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية تعطى إسرائيل أملا كبيرا في انفتاح أبواب الهجرة إليها على مصاريعها ، ومع ذلك فإن هذه الأبواب كانت تتبدى مقفولة في بعض الأحيان ، وفي بعض الأحيان الأخرى كانت تبدو مواربة . وفي كل الأحوال ، فإن يهود الاتحاد السوفيتي الذين كانوا يهاجرون منه راحوا يفضلون الولايات المتحدة الأمريكية حلما ذهبيا وفردوسا موعودا . وسعت إسرائيل بكل الوسائل حتى جعلت هجرة اليهود السوفيت إليها فرضا بالقسر على المهاجرين ، فقد نجحت في استصدار قانون من الكونجرس يمنع عمليا يهود الاتحاد السوفيتي من الهجرة إلى الولايات المتحدة ، ويفرض عليهم رغم إرادتهم ، وضد رغبتهم أن يتوجهوا لإسرائيل . وكان ذهاب بعضهم لإسرائيل فاتحة لنوع جديد من المشاكل تتصل بالتمويل وبفرض العمل والإسكان ، مع توفير حد أدنى من الخدمات الاجتماعية . وفي نهاية سنة ١٩٨٨ وإسرائيل تتصور أنها بقرب تحقيق أملها الواسع ، كانت المشاكل تحاصر هذا الأمل حتى بالكلمات . فإن أحد الحاخامات القادمين من الاتحاد السوفيتي وقف ليقول : « إن اليهود السوفيت يبحثون عن أرض الميعاد التي هي بالنسبة لهم جنة الله على الأرض ، ورسالتى لهم بسيطة ومحددة ، وهي أن الجنة ليست هنا ، .

وأدى النشاط الظاهر في عملية تهجير اليهود السوفيت إلى إسرائيل - إلى تعقيدات من نوع آخر ، فقد بدأ يثير انتباه العالم العربي ، والأردن بالتحديد ، وقد زادت مخاوفه من أن تكون هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل على حسابه ، فتضييق الأرض الموعودة بالقامنين إليها ، ويشند الزحام إلى درجة الانفجار ، ولا يكون هناك بديل عن ترحيل سكان الضفة الغربية وغزة والعرب الذين اختاروا الإقامة في إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨ - إلى الأردن ليكون وطنًا بديلاً للفلسطينيين ، وحتى تصبح إسرائيل من النهر إلى البحر دولة يهودية صافية .

وكان القلق العربي يتخطى حدود الأردن ، ويصل في تأثيره إلى إحراج الولايات المتحدة في علاقات القرب الوثيق بين واشنطن ، وبين معظم عواصم العالم العربي ، ذلك أن إسرائيل راحت تطالب بزيادة في المعونات ، تليها زيادة في التسهيلات بهدف استيعاب هجرة اليهود السوفيت ، وكان ذلك محرّجا للولايات المتحدة .

وكانت الولايات المتحدة ترى أن الاتحاد السوفيتي يحزم حقائبه من المنطقة تأهباً لرحيل كامل عنها ، وخطر لها - ضمن ما أخطر - أن الفرصة مهيأة لوضع المنطقة بأسرها ، وجملة واحدة ، داخل إطار أو أسار سلام أمريكي . وراحت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ لنفسها خطأ متعرجاً أثار قلق إسرائيل ، وفاض القلق فتخطى موضوع الهجرة ، وطرح نفسه على قضية التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط بكاملها .



وطراً في ديسمبر ١٩٨٨ حدث استثنائي زاد من شعور إسرائيل بالقلق . ذلك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة انتقلت بكامل هيئتها إلى جنيف لتسمع خطاباً من السيد « ياسر عرفات » . وكان ذلك المشهد تنمّة لخطوات سبقته منذ بداية السنة .

كانت الانتفاضة الفلسطينية قد طرحت بطريقة ملحة على المجتمع الدولي ضرورة الاقتراب من القضية الفلسطينية . وفي الواقع فإن هذه القضية كانت قد توارت عن الاهتمام منذ توقيع اتفاقية « كامب دافيد » . ولم يكن اهتمام العالم الخارجي وحده هو الذي تحول عن القضية الفلسطينية ، وإنما كان العالم العربي نفسه قد فقد تركيزه في زحام المقترحات والمشروعات والصيغ . وزاد من الإحساس بالضياع أن التفكير السياسي الجديد للرئيس

السوفيتي « ميخائيل جورباتشوف » راح يتكشف مع كل يوم ، ويقع أطرافا متعددة أن أولويات الاتحاد السوفيتي قد تغيرت ، وأن القيادة الجديدة مهتمة بالسياسة الداخلية لبلادها ، وتعتبر نفسها دوليا منسحبة من السياق أمام الولايات المتحدة . وكانت تلك صدمة لكثيرين في العالم الثالث اعتبروا الاتحاد السوفيتي عنصرا رئيسيا في حساباتهم . ومع أن شواهد الانسحاب كانت يادية من السبعينات - إلا أنها الآن تحولت إلى سياسة معلنة يسمعونها الكل ، وأولهم الولايات المتحدة التي بدأ يترسخ لديها يوما بعد يوم أنها في فترة ليست بعيدة سوف تجد نفسها منفردة بإدارة شؤون العالم ، والفصل في قضاياها . ووسط هذا الضياغ اندلعت شرارة الثورة في الأرض المحتلة ، واضطر الكل أن يلتفتوا إلى ما يجري هناك .

وقد أحست القيادة الفلسطينية التي أرهقتها حالة الضياغ - أنها الآن في وضع يسمح لها بمرونة في مواقفها ، عليها تفتح الطريق أمام امكانية حل للقضية الفلسطينية تقول الولايات المتحدة الأمريكية إنها قادرة عليه بشروط ، وبطالب قسم كبير من العالم العربي بإعطاء فرصته للولايات المتحدة . كما أن غياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة نقل الأمر كله من موقف اختيار إلى موقف اضطرار . وأضيف إلى تلك العناصر كلها عنصر هام ، ذلك أن الانتفاضة تعطي لمنظمة التحرير غطاء معقولا للحركة السياسية ، فإذا لم تنتهز المنظمة هذه الفرصة وتراجعت الانتفاضة أمام بطش الإرهاب الإسرائيلي - إذن فإن المنظمة سوف تكون بلا قاعدة ، وأيضا - بمجمل الأوضاع العربية والدولية - بلا قضية .

وفي نوفمبر ١٩٨٨ انعقد مؤتمر وطني فلسطيني خاص انتهى إلى القبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ أساسا لحل سلمى . وكان ذلك تنازلا كبيرا أقيمت عليه منظمة التحرير . وقد كان مؤلما بمقدار ما هو كبير . فإن « ياسر عرفات » كان هو نفسه القائل منذ سنوات : « تقطع يدي ، ولا أوقع على القرار ٢٤٢ » ، وفي الليلة التي وافق فيها المؤتمر الوطني الفلسطيني على هذه التنازلات - راح يشرح موقفه بحجتين - كل منهما صحيحة :

● إنه وافق على هذه التنازلات لأن شعب ثورة الحجارة في فلسطين لا بد له من أرضية سياسية تعزز موقفه . فالقيادة الفلسطينية في الخارج لا تستطيع أن تكتفي بتحريضه على المقاومة دون أن تتبع هذه المقاومة بعمل سياسي يواكبها ، ويعطيها نقطة وصول تبدو آمنة وممكنة .

● وأما حجته الثانية ، فكانت أنه وافق على ما وافق عليه من تنازلات لكي تقتنع الدول العربية أن الفلسطينيين ليسوا العقبة في طريق السلام ، وإنما العقبة الأساسية هي إسرائيل مهما قدم لها الفلسطينيون من تنازلات - (إلا أن يسلموا لها بكامل التراب الفلسطيني . وذن ، فإنه كان يقدم هذه التنازلات للعرب وليس لإسرائيل .

وربما كان في ذهن « ياسر عرفات » بعد ذلك تفصيلات ما رآه وسمعه في موسكو ،
وفي غيرها من عواصم أوروبا الشرقية . وبالتالي فإنه لا يملك إلا أن يتوجه في محاولاته
إلى السياسة الأمريكية ، ومهما كانت شكوكه في نواياها نتيجة لتجربة ممتدة ومريرة .

والغريب أن الولايات المتحدة التي كان « ياسر عرفات » الآن يستجيب لمطلبها
الرئيسي ويعترف بالقران ٢٤٢ ، بما يعنيه من الاعتراف بإسرائيل ، ويستجيب أيضا
لمطلبها الفرعى فى نبذ الإرهاب - كانت هى نفسها التي رفضت أن تمنحه تأشيرة دخول
إلى الولايات المتحدة ، لكى يقدم هذه التنازلات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وهكذا كانت الولايات المتحدة تتصرف مستهينة بما سبق أن طلبته هى من
اللسطينيين ، ومستهينة كذلك باتفاقية « المقر » التي تلزم الولايات المتحدة بمراعاة حصانة
خاصة للأمم المتحدة وأعمالها ، وضمن بنودها أنها لا تستطيع أن تحجب تأشيرات الدخول
إليها عن وفود الدول الأعضاء وممثليها .

وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مع احتجاجها على التعسف الأمريكى ، أن
تنتقل بكامل هيئتها إلى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف ، لكى تسمع « ياسر
عرفات » هناك - مادام قد استحال عليها أن تسمعه فى نيويورك .

وفى حين اهتم العالم بما قاله « ياسر عرفات » فى جنيف ، حتى أن الولايات المتحدة
اعتبرته أساسا ممكنا يسمح لها بإجراء حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية - إلا
أن إسرائيل لم تسمع ، ولم تكن تريد أن تسمع . فقد كانت حالة القلق الداخلى مازالت مستبدة
بها .



وفى بعض الدول العربية المعتدلة - كما يسمونها - لم يكن اللوم موجها لإسرائيل ،
وإنما اقتصر اللوم على المتشدين وحدهم ، وفى مقنمتهم - حسب ما شاع وقتها - حزب
الليكود الذى يرأسه « اسحاق شامير » . ومن المفارقات أن بعض هذه العواصم العربية
المعتدلة راودها فى وقت من الأوقات تصور بأنه إذا نجح حزب العمل برئاسة « شيمون
بيريز » فى الانتخابات ، فلن الصورة يمكن أن تتغير ، ويتغير معها الموقف الإسرائيلى

الجامد والمعاند . وكان أن انشغلت عواصم عربية - بينها القاهرة - بتحسين الفرص الانتخابية أمام حزب العمل ، وأمام زعامة شيمون بيريز .

وكان الرهان على بيريز ، خاسرا منذ البداية ، ومع ذلك فقد كان هناك من زادوا رهانهم عليه أملا في مضاعفة المكاسب - وذلك منطلق المقامرة - وكان أن فعلوا كل ما قدروا عليه وزيادة لتحسين موقفه . وفي فترة من الفترات وقع في وهم البعض أنهم يلعبون دورا في السياسة الداخلية الإسرائيلية ، ومن الإنصاف القول بأن عددا من المساة الإسرائيليين كانوا يشجعون على مثل هذه التوجهات .

ولم يكن واضحا بالضبط من يستغل من ؟ ومن يلعب بمن على موائد القمار ، أو بعيدا عنها ؟

ولكن قيمة الرهان ظلت ترتفع ، والأمل في المكسب ظل يراود كثيرين .

وفي بعض العواصم العربية كانت ألعاب الرهان انطباعية ، وفي عواصم عربية أخرى كان الرهان على أساس حساب احتمالات أدق ، وإن لم تصل هذه الحسابات إلى نتيجة .

كان الملك الحسن ، ملك المغرب في وضع فريد يسمح له بمتابعة ما يجري في إسرائيل متابعة دقيقة . ففي يوم من الأيام كانت الجالية اليهودية في المغرب جالية كبيرة ومؤثرة ، وقد ارتبطت حياتها بحياة المسلمين فيه منذ خروج الاثنين معا من الأندلس بعد سقوطه واستسلام آخر قلاعه في غرناطة . ولم يقف العرش المغربي في أي وقت من الأوقات ضد هجرة من شاء من يهود المغرب إلى إسرائيل ، بل تمت هذه الهجرة بالرضا وبطريقة شبه مفتوحة . ومن نتيجة ذلك أن اليهود المغاربة الذين هاجروا إلى إسرائيل ظلوا على علاقة - بشكل ما - مع المغرب ، وبالذات مع العرش . وكان الملك الحسن ، يقول : إنه السياسي العربي الوحيد الذي له حزب سياسي في إسرائيل . وإلى درجة معينة كان هناك أساس لمثل هذه المقولة خصوصا بين اليهود السفارديم (الشرقيين) ، ومن أبرز ساستهم الآن دافيد ليفي ، وزير خارجية إسرائيل الحالي .

ولم يخف الملك صلته بالساسة الإسرائيليين ، بل إنه استقبل شيمون بيريز ، رئيس الوزراء قبل سنوات ، وكانت الزيارة معلنة ، وأثارت على الملك عاصفة من النقد ، وكان رده : « إذا كانت هناك فرصة لتحقيق السلام ، فإنني سوف أتابعها » .

وعندما انهارت حكومة الائتلاف الإسرائيلي في يونيو ١٩٩٠ تلقى الملك الحسن ، رسالتين : إحداهما من شيمون بيريز ، ، والثانية من اسحاق شامير ، . وكان في نص رسالة بيريز ، قوله : « إنني آمل ألا يطرأ على بالكم أن خروجنا من الوزارة يعنى انتهاء

تأثيرنا على السياسة الإسرائيلية ، فأنتم تعلمون ولاشك أن هناك لجنة رباعية تنسق الخطوط السياسية بين الحزبين الكبيرين فى إسرائيل ، وبالتالي فإننى أمل أن نظل على اتصال حتى رغم خروج حزبنا من الوزارة .

(وكانت لجنة التنسيق الخاصة التى أشار إليها بيريز ، فى خطابه هى تلك اللجنة التى تضم بيريز ، و رابين ، عن حزب العمل ، و شامير ، و أريئيل ، عن كتلت الليكود) .

وأما رسالة « اسحاق شامير » - الذى تولى رئاسة الوزارة - فقد كانت متأثرة بفنون العلاقات العامة ، واستغرقت أربع صفحات . وجاء فيها قول « شامير » : « إننى أعرف أن الصورة التى ترسمها لى وسائل الإعلام العربى هى صورة كئيبة ، فهى تظهرنى كرجل شديد التعصب ، وهذه الصورة ليست صحيحة » . ثم يضى « شامير » فى رسالته ، فيروى تفاصيل معاناته ومعاناة أصدقاء له ، وأقارب فى ظروف « الجحيم » الذى سيق إليه اليهود فى أوروبا . ثم يصل ليقول « إنه رجل يعرف معنى الألم ، وقد عاشه فى تجربته ، ويستطيع أن يشعر به لدى الآخرين . ثم إنه رجل حمل معه حلما بأمة وبدولة ، وهو أيضا على استعداد لفهم أحلام الآخرين ومنهم الفلسطينيون » . ثم يضيف : « إننى أعرف أنكم قد تكونون غاضبين منا بسبب ما ينقل إليكم عن تصرفنا إزاء الانتفاضة الفلسطينية . ودعنى أؤكد أننا نفهم أحلامهم ولا نعترضها - إن تحققت خارج وطننا : إسرائيل . »



ومن وجهة نظر عملية ، فإن موقف « شامير » كان على الأقل واضحا حتى وإن بدا الصدام معه محققا . وأما فيما يتعلق بـ « بيريز » فإن القضايا كانت دائما عائمة . فالرجل غير قادر على تحديد موقفه بطريقة كاملة ، كما أنه لايملك الجانبية الشخصية أو الفكرية التى تجعله مقنعا أمام الآخرين . ومع ذلك فإن الاتجاه العربى الرسمى راح يخدع نفسه ، ويتعلق بوهم أن وجود « بيريز » رئيسا لوزراء إسرائيل أفضل للعرب بكثير من وجود « شامير » .

وفى أواخر السبعينات ، وأوائل الثمانينات كثرت فى القاهرة ظاهرة الخطوط الساخنة المباشرة مع القدس . وظهرت فى تلك الفترة على الأقل خمسة خطوط مباشرة ، وينكر أحد الساسة العرب أنه كان جالسا مع أحد كبار المسئولين المصريين ، فإذا جرس التليفون يذق والمسئول المصرى الكبير يرفع السماعه ، ويرحب بمحدثه مباشرة قائلا له : « هالو شيمون » .

كان الكل يريد مساعدة « شيمون » . ثم إن الخطوط الساخنة أعطت لأصحابها الإحساس بإمكانية التأثير ، كما أشاعت وهم النفاذ فى السياسة الإسرائيلية . ولقد كان لدى

عدد من الساسة الأمريكيين نفس الوهم عن امكانية التأثير في السياسة الإسرائيلية ، لكن الأمريكيين كان لديهم - بسبب مواردهم الاقتصادية وغلبيتهم السياسة وتفوقهم العسكري - سبب أو أسباب عملية تستند إليها الأوهام . وأما بالنسبة للعرب ، فإن الأوهام كانت غير مبررة على الإطلاق .



ولقد ضاعف من شعور الإسرائيليين بالقلق والعصبية أنهم وجدوا استثماراتهم السياسية والعسكرية في إيران أثناء الحرب مع العراق - عاجزة عن تحقيق مراميها بعد انتهاء الحرب . فقد باعوا السلاح ل طهران ، وشاركوا مع الولايات المتحدة في فتح جسور للاتصال مع عناصر على قمة السلطة في الجمهورية الاسلامية ، ومع ذلك فإنه ما كانت مدافع الحرب تسكت حتى تجلى موقف الثورة الاسلامية من إسرائيل عدائيا ، كما كان من قبل وأكثر . فقد أدرك الإيرانيون أن الموقف الإسرائيلي خلال الحرب لم يكن إلا نوعا من الانتهازية السياسية مارستها إسرائيل . ولم تكن إسرائيل على استعداد لأن تنسى الموضوع برمته وتعتبر مغامرتها الإيرانية وكأنها لم تكن . ولذلك فقد ظلت تحاول الاقتراب من أبواب طهران الظاهرة والخفية ، ولكن الإيرانيين حددوا موقفهم بطريقة قاطعة وراء القضية الفلسطينية .



وإذا كان الموقف الإيراني قد بدا غير مفهوم في المنظور الإسرائيلي - فلم يكن ذلك الموقف هو اللغز الوحيد . كان هناك أيضا لغز الملك « حسين » . وكانت إسرائيل تظن أنها « أخذت مقياس الملك » ، وعرفت حدوده . لكنه الآن راح يتصرف بطريقة خارجة عن المألوف من سابق تصرفاته . وكان أمر الفيلق الأردني - العراقي المشترك محيرا بالنسبة لإسرائيل ، فلم تكن المقاصد وراء إنشاء هذا الفيلق مفهومة ، ولا كان واضحا أيضا السبب الذي دعا الملك إلى السماح للعراق بإنشاء عدد من قواعد الصواريخ على حدوده مع العراق مباشرة مما يجعل مداها واصلا لإسرائيل ، ولمفاعلهما النووي في ديمونة بالتحديد .

كان في إسرائيل من يدركون مخاوف الملك من الدعوات المتصاعدة من جانب بعض الساسة الإسرائيليين تطالب باعتبار الأردن وطنا بديلا للفلسطينيين ، ولكن تقديرات الساسة الإسرائيليين كانت تنزع إلى حساب أن مخاوف الملك سوف تجعله أكثر حذرا . ولقد رأوه بدلا من ذلك يغامر بتصرفات قد تثير ردة فعل إسرائيلية عنيفة ، مع أنه في الماضي كان يحاذر ويتحوط ضد أي سبب يثير سوء الفهم على التاحية الأخرى من خطوطه مع إسرائيل ، ولا يتوانى عن إرسال إشارات تأكيد الثقة والطمأنينة .

وتشير بعض الدلائل إلى أن الحسابات الإسرائيلية لموقف الملك « حسين » في ذلك الوقت راحت تعتبر أن الملك « حسين » راهن على احتمالات القوة العراقية مدفوعا إلى ذلك باحساس مزدوج : ضغوط المخاطر التي تحيط بمملكته من ناحية - وإجراء المكاسب التي تتحقق للأردن من علاقة اقتصادية خاصة مع العراق ، فقد تحولت مملكته أثناء الحرب مع إيران إلى قاعدة خلفية لتموين المجهود العسكري العراقي حين أصبح ميناء العقبة هو المنفذ الوحيد على البحر ، والمخزن الجاهز لاستقبال شحنات الغذاء والسلاح من العالم الخارجي .

وهناك شواهد أخرى تشير إلى أن الملك « حسين » قبل بوجود قواعد للصواريخ العراقية على حدود بلاده ، لأن ذلك كان لازما لحماية الامكانية النووية العراقية التي راحت تثير مخاوف القيادة الإسرائيلية في ذلك الوقت .



كانت إسرائيل قد وجهت ضربة شديدة إلى المفاعل النووي العراقي (« أوزيراك ») سنة ١٩٨١ . ثم عرفت المخابرات الإسرائيلية أن العراقيين استطاعوا انقاذ ١٢,٣ كيلو جرام من الـ « يورانيوم ٢٣٥ » ، والمخصبة بنسبة ٩٣٪ . وفي ذلك الوقت ذكر تقرير للجنة القوات المسلحة في الكونجرس أن هذه الكمية من اليورانيوم المخصب تكفي لصنع قنبلة نوية واحدة إذا استطاع العراقيون الحصول على التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتحويلها إلى قنبلة . ومع أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في فيينا قامت بالتنقيش أكثر من مرة على الامكانيات النووية العراقية ، ونشرت تقارير متعددة - آخرها سنة ١٩٨٨ - تقول فيها إنها لم تعثر على دليل يوحى باستخدامات عسكرية للمشروع النووي العراقي - فإن مخاوف الإسرائيليين لم تهدأ . فوجود هذه الكمية من اليورانيوم المخصب كان إجراء لا يقاوم ، كما أن « الموساد » كانت قد توصلت إلى معلومات وافية من مصادر مختلفة عن وجود برنامج نووي عراقي طموح .

والغريب أن إسرائيل نفسها كانت تملك امكانية نووية محققة في مخازنها ، وليست امكانية محتملة على أوراق المشروعات ، كما هو الحال بالنسبة للعراق . ولم يكن هناك شك حول حجم المخزون النووي الإسرائيلي . فإن أحد الخبراء الإسرائيليين ، وهو

« موردخاي فانونو ، أفضى كل الأسرار ودعمها بالصور والرسوم لصحيفة الـ « صنداي تيمس ، البريطانية . وفي الواقع فلن إسرائيل أكدت معلومات « فانونو ، عندما قامت المخابرات الإسرائيلية (« الموساد) ، بخطفه ونقله إلى إسرائيل حيث حوكم ، وصدر عليه حكم بالسجن مدى الحياة بتهمة الخيانة ، وإفشاء أسرار عسكرية محظورة .

ومع ذلك فلن إسرائيل كانت قلقة من احتمالات المشروع العراقي ، لأن واحدا من أهم مطالبها الاستراتيجية هو احتكار القوة النووية في المنطقة . وبشكل ما فلن إسرائيل ربطت هذه المخاوف بالتقارير التي راحت تتواتر في ذلك الوقت عن امكانيات القوة التقليدية للجيش العراقي . فقد ذكر تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية - في ذلك الوقت - أن المعلومات المتاحة والمؤكدة عن قوة الجيش العراقي حسبتهما واصله إلى ٩٥٥ ألف جندي تحت السلاح ، و ٥٥٠٠ دبابة ، و ١٠٠٠ مركبة قتال مدرعة للمشاة ، و ٧١٠٠ ناقلة مدرعة للجنود ، و ٣٠٠٠ قطعة من المدفعية الثقيلة بينها ٥٠٠ قطعة ذاتية الحركة ، و ٢٠٠ قاعدة لإطلاق الصواريخ . وأشار نفس التقرير إلى الامكانيات القتالية للجيش العراقي ، كما تبنت للمراقبين الأجانب - بقوله :

« في ابريل سنة ١٩٨٨ ، وحين بدأ الجيش العراقي يهاجم على طول الجبهة مع إيران ، رفض بعض المراقبين أن يقبلوا تصديق ما رأوه واقعا أمامهم . ولقد تصوروا أن العراقيين سوف تنفذ طاقتهم بسرعة من حجم المجهود الذي يبذلونه ، ثم ينكشف عجزهم عن مواصلته . فقد كان أمرا غير قابل للتصديق أن يمتلك الجيش العراقي مقدرته الهجوم بهذه السرعة . وعندما تأكد أن العراقيين في طريقهم للنصر راحت بعض النظريات تبحث عن تفسير لهذه الظاهرة الاستثنائية ، وقيل إنهم اعتمدوا على الأسلحة الكيماوية . وكان هناك تفسير آخر هو أن العراقيين اعتمدوا في هذه المرحلة الحاسمة في الحرب على المصريين أو السوفيت . إن اختبار كل الشواهد والأدلة وراء هذه الظنون أظهر أنها جميعا غير مقنعة . »

ولقد خلص التقرير إلى أن العراقيين كانوا مقاتلين أفضل مما تصورت الأطراف الأخرى . ومع أن الحرب في الخليج أظهرت مبالغاة شديدة في القوة العسكرية العراقية - فإنه في المنظور الإسرائيلي ، وفي حينه ، كانت هذه التقارير والتقديرات مصدر تشاؤم حقيقي لإسرائيل . ولم يكن الاهتمام بالقدره العراقية - كما صورت في ذلك الوقت - مقصورا على الإسرائيليين ، بل إن وزير الخارجية السوفيتي « انوارد شيفرنادزه ، وقف في فيينا سنة ١٩٨٩ يقول أمام اجتماع من اجتماعات مؤتمر الأمن الأوروبي ما نصه : « لا بد أن نلتفت إلى أنه توجد على حافة أوروبا ، ولصيقة بها ، ترسانة حربية هائلة يجري إعدادها . فهناك ٢٥ ألف دبابة ، و ٤٥٠٠ طائرة - على استعداد للصدام مع

بعضها فى أى وقت فى الشرق الأوسط . وهناك مخاطر حقيقية من امكانيات أسلحة كيميائية ونوية تكمن فى تلك المنطقة . لقد بدأت تظهر هناك صواريخ يصل مداها إلى ٢٥٠٠ كيلومتر . وعلينا أن نستنتج من ذلك ما لابد من استنتاجه ، وهو أنه لا يمكن أن يدور كلام عن نزع السلاح فى أوروبا بدون أن يتماشى مع ذلك نزع للسلاح فيما حولها . - وكان ذلك سببا اضافيا آخر لمخاوف اسرائيل ، فهى آخر طرف فى الشرق الأوسط يناسبه الحديث عن نزع السلاح أو عن تحديده . فالقوة العسكرية بالنسبة لإسرائيل هى الضامن الوحيد لأمنها ، بل لوجودها فى حد ذاته .



ولقد كان مزعجا لإسرائيل بعد هذا كله وفوقه ، أن تكتشف أن حلمها الكبير فى السلام مع مصر لم يحقق نتائجه . فالتطبيع يتعثر فى العلاقات بين البلدين . والانبهار الذى ساد فى المرحلة الأولى من الصلح المنفرد يبهت بريقه فى مصر . وأكثر من ذلك فإن صوت الرصاص الموجه إلى الإسرائيليين يسمع فى البلد العربى الوحيد الذى عقد معها صلحا منفردا ، ولا يسمع فى أى بلد عربى آخر .

فى أكتوبر ١٩٨٥ أطلق الجندي « سليمان خاطر » من موقعه فى « رأس بركة » قرب طابا رصاص مدفعه الرشاش على مجموعة من الإسرائيليين فقتل سبعة . وبعد الحكم عليه وجد « سليمان خاطر » مشنوقا فى زنزانته ، وصدر تقرير رسمى يقول إنه انتحر بشنق نفسه . وسرت إشاعات تقول إن المخابرات الإسرائيلية (« الموساد ») وصلت إليه فى سجنه ، ونفذت فيه حكما بالإعدام .

وفى فبراير ١٩٩٠ تعرض أوتوبيس سياحى إسرائيلى لإطلاق النار عليه ، مما أدى إلى مقتل ٨ من ركابه الإسرائيليين وجرح ١٧ ، وكان ذلك على الطريق من الاسماعيلية إلى القاهرة . ولم يعثر لمرتكبى ذلك الحادث على أثر .

وفى نوفمبر ١٩٩٠ أطلق الجندي المصرى « أيمن حسن » وهو من قوات الحدود نيران مدفعه الرشاش على أوتوبيس إسرائيلى آخر فى منطقة « رأس النقب » ، وقتل خمسة من الإسرائيليين وجرح ٢٧ .

وكانت هذه الحوادث فى حد ذاتها مقلقة ، ولكن المناخ الذى أحاط بها جاء أشد إثارة للقلق . وأبدت اسرائيل امتعاضها من أن « أيمن حسن » خرج بعد محاكمته بعقوبة لا تزيد على ١٢ سنة من السجن . وكان تقدير المجلس العسكرى الذى حاكمه أن « أيمن حسن » قام بعملية تحت استفزاز قدرته المحكمة ، وراعتة فى الحكم المخفف الذى صدر عليه .





الرئيس كارتر في حديث ضاحك مع البابا شنودة .

كانت إسرائيل أيضا قلقة من أنها لم تستطع النفاذ داخل قطاعات من المجتمع المصري ، تصورت في البداية أن النفاذ فيها ممكن والمجال مهيا . وكان أبرز هذه القطاعات في التقدير الإسرائيلي هو المجتمع القبطي في مصر . ثم أثبت أقباط مصر بصلابة وحزم وحدة المجتمع المصري مسلمين وأقباطا . فبابا الأقباط ، البابا « شنودة الثالث » ظل على موقفه الثابت في منع الحجاج الأقباط من الذهاب إلى القدس قبل الوصول إلى تسوية مرضية . ولم يترك لدى أى طرف فرصة يمكن النفاذ منها بين عنصرى الشعب المصرى .

وفي لقاء بين البابا « شنودة » والرئيس الأمريكى السابق « جيمى كارتر » - سنة ١٩٨٩ - قال « كارتر » للبابا « شنودة » : « أليس صحيحا يا صاحب القداسة أن اليهود هم شعب الله المختار ؟ » - وكان رد البابا « شنودة » : « يا صاحب الفخامة ، إذا كانوا هم

شعب الله المختار ، فمن نكون نحن ؟ - ثم استطرد البابا « شنودة » يقول : « ربما استطاعوا أن يصفوا أنفسهم أنهم شعب الله المختار حين بدأت بهم ديانات التوحيد وجاءهم أول كتاب سماوى (يقصد التوراة) - أما بعد مجيء السيد المسيح وبعد الانجيل ، فإن ذلك الامتياز لم يعد لهم . »



وكانت الانتفاضة فى الأراضى المحتلة تتصاعد يوماً بعد يوم ، وتزايد أسباب القلق فى إسرائيل .

الفصل التاسع

القرن الواحد والعشرون

« من المحتم على الولايات المتحدة أن تدير
شئون البترول في العالم ، حتى خارج حدود
سيادتها الإقليمية وخارج قيود القانون
الدولي . »

[« جورج والدن ، رئيس مجلس
إدارة شركة « سوكوني فاكوم ،
في شهادة أمام الكونجرس في
نوفمبر ١٩٤٥ .]



وقف الرئيس الأمريكي « جورج بوش » ، يوم ٢٤ يناير ١٩٩٠ على منصة الكونجرس
يلقى الخطاب التقليدي السنوي الذي يقدمه كل رئيس أمريكي في بداية كل عام إلى الأمة ،
وهو الخطاب المشهور باسم « حالة الاتحاد » - وكان أهم ما قاله « جورج بوش » ، في هذا
الخطاب هو قوله بالنص : « إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الواحد والعشرين ،
ولابد أن يكون هذا القرن الجديد أمريكيا بمقدار ما كان القرن الذي سبقه - وهو القرن
العشرون - قرنا أمريكيا . »

ولم يكن هناك مجال للشك لدى كل من سمع هذه العبارة على لسان « جورج بوش »
في حقيقة ما تعنيه بالنسبة لأوضاع القوة في العالم . لقد كان القرن العشرون أمريكيا نتيجة

لعصر البترول - فإذا كان مطلوباً أن يكون القرن الواحد والعشرون أمريكياً ، فمعنى هذا - بدون لبس - أن القرن الواحد والعشرين يستحيل أن يكون قرناً أمريكياً إلا إذا تحققت للولايات المتحدة الأمريكية سيطرة كاملة على البترول .

وكان « هارولد إيكس » وزير الداخلية الأمريكي والمختص الأول بشئون البترول في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها - هو صاحب القول المأثور بأن « البشرية صنعت تطورها الهائل إلى الحضارة عبر عصور » حددها « هارولد إيكس » على النحو التالي : « العصر الحجري - العصر البرونزي - العصر الحديدي - وأخيراً عصر البترول » (١).

ثم كان « هارولد إيكس » هو الذي أضاف بهذا التحليل لعصور التاريخ حكمه النهائي - القائل بأنه : « بدون البترول فإن الولايات المتحدة الأمريكية بالشكل الذي نراه الآن لم تكن ممكنة قط » .

وتلك مقولة سليمة ، فقد كان البترول هو المحرك الجبار للقوة الأمريكية التي برزت في نهاية القرن التاسع عشر ، وتقدمت إلى قيادة العالم حتى بلغت أوج صعودها عند منتصف القرن العشرين . وكان البترول الذي اكتشف أول ما اكتشف وتم تطويعه للاستغلال الصناعي والتجاري - منتجاً أمريكياً . وأصبح هو صانع الرخاء وقت السلام ، وضامن النصر وقت الحرب . وهذه حقيقة لم تعد موضوعاً للمناقشة ، ولا داعية لطول الجدل .

ولقد تحققت للولايات المتحدة موارد بترولية كفتها وزيادة حتى الحرب العالمية الثانية . وفي هذه الحرب فإن البترول الأمريكي كان هو الذي قدم لمسرح العمليات في أوروبا أكثر من ٨٠٪ من الطاقة اللازمة لانتصار جيوش الحلفاء على « هتلر » . وبعد هذه الحرب فإن الولايات المتحدة التي راح يقلقها الخوف على مواردها ، استطاعت - كما سلف القول - أن تزيح الامبراطورية البريطانية عن امتيازاتها البترولية في الشرق الأوسط لتحتل هي مكانها ، وتلك هي العملية التي وصفها « ونستون تشرشل » رئيس وزراء بريطانيا في خطاب شهير له موجه إلى الرئيس الأمريكي « فرانكلين روزفلت » بقوله : « إنني مضطر أن أصارحك القول بأن سياسة الولايات المتحدة في مسائل بترول الشرق الأوسط تبدو لكثيرين من زملائي في مجلس الوزراء محاولة لإرث تركة رجل مازال على قيد الحياة » .

ولم تغير احتجاجات « تشرشل » من الأمر شيئاً . فقد انتهى الصراع على بترول الشرق الأوسط حوالي سنة ١٩٥٣ - عندما تمت تصفية ثورة « مصدق » في إيران بالتحديد - باستيلاء الولايات المتحدة على معظم الامتيازات البريطانية ، ووصلت الولايات

(١) تقرير هارولد إيكس ، إلى الرئيس الأمريكي ، فرانكلين روزفلت ، بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٣ .

المتحدة إلى نزوة القوة في العالم ، وبذلك تحققت بالكامل مقولة إن القرن العشرين ، كان قرنا أمريكا ، - وكان البترول هو صاحب الفضل . وكان البترول العربي هو صاحب الإسهام الأكبر في إسداء هذا الفضل . وتكلفت حرب البترول الأولى سنة ١٩٧٣ (وهي حرب أكتوبر أيضا) بإظهار الحقيقة في دور البترول العربي على نحو خطير ، وبالنسبة للبعض مخيف !



إن البترول سلعة مختلفة عن أى سلعة أخرى سبقت في تاريخ التطور الانساني ، وذلك نابع من حقيقتين رئيسيتين :

□ الأولى : أن البترول سلعة حيوية لاستمرار الحياة سواء في السلم ، أو في الحرب .

□ والثانية : أن البترول سلعة قابلة للنفاذ . فهي لا تتجدد مثل أى سلعة أخرى مما تنتجه الصناعة أو الزراعة ، وبالتالي فإن كل استعمال لها هو خصم من مخزونها ، سواء كان كامنا تحت الأرض لم يستكشف بعد ، أو كان اكتشافه قد تحقق - وسواء وجد طريقه إلى الاستهلاك ، أو بقي جاهزا للضخ - أو حملته الناقلات ، أو جرى في خطوط الأنابيب .

ولقد ترتب على هاتين الحقيقتين الرئيسيتين وضع لم يتوافر لأى سلعة حيوية أخرى في العالم قبل البترول . وانعكس هذا الوضع الفريد للبترول في نتائج أعطت نفسها قوة الحقيقة ، وبينها :

١ - إن البترول سلعة لا يمكن تركها لعوامل السوق بحيث تقوم هذه العوامل بألياتها التقليدية في تحديد العرض والطلب ، وبالتالي مستويات الانتاج ومستويات الأسعار . بمعنى آخر فإن البترول بطبيعة ظروفه سلعة يحددها الطلب أكثر من أى عامل آخر .

٢ - ينبني على ذلك أنه إذا كان الطلب يحدد الانتاج ، فإن الطلب لا بد له أيضا أن يحدد السعر . ومعنى ذلك أن نوعا من الاستقرار يجب أن يسود أسواق البترول ، وإلا وقعت فوضى في الاقتصاد العالمي يصنعها ، ويتحكم فيها منتج البترول .

٣ - إن الحيوية القصوى لهذه السلعة ترتب حقا ضروريا فيها لكل بلد في الدنيا يتوازي مع حقه في الحياة . وهكذا تنشأ إشكالية ضخمة ، وهي إشكالية من الذى يشرف على توزيع هذه السلعة ما دامت حيوية بهذا القدر للجميع ، ومع وجود حق لكل دولة في حصة ضرورية منها .

٤ - إن هذه السلعة تحتاج قبل استخدامها في عجلات الانتاج إلى مقدمات وتجهيزات تختلف عما هو لازم لأية سلعة أخرى ، حتى إذا كانت هي الأخرى متصلة بضرورات

الحياة . فهذه السلعة لا بد أولا من استكشاف مكامن وجودها في أى مكان في العالم ، بصرف النظر عن الحدود السياسية - وذلك عن طريق أدوات علمية وتكنولوجية غالية التكاليف وعالية المخاطر . وبعد الاستكشاف تجيء عملية الانتاج ، ثم عملية النقل ، ثم عملية التكرير ، ثم عملية التوزيع . وهذه العمليات كلها - إلى جانب ما تقتضيه من رؤوس الأموال ، والعلم ، والتكنولوجيا - تحتاج في كل مرحلة منها إلى حماية تؤمنها ابتداء من المكامن الخفية تحت سطح الأرض ، إلى استخراجها فوق الأرض ، إلى محطات الضخ التى تحملها إلى مواقع الانتاج ، وحتى إلى محطات البنزين .

٥ - إن هذه السلعة تفرض بطبيعتها وجود مخزونات استراتيجية منها لدى كل مستعمل لها ، كبيرا كان أو صغيرا - ببساطة لأنها سلعة يصعب تركها تحت رحمة أى طوارئ أو مفاجآت (من ذلك أنها سلعة يصعب نقلها فى الطائرات) والسبب أن البترول ليس سلعة مرنة يمكن زيادة أو خفض استهلاكها ، ولا حتى مؤقتا استجابة لأى نوع من التقلبات .

وهكذا صدقت النبوءة المبكرة لـ « جورج والدن » الذى كان رئيسا لشركة « سوكونى فاكوم » (واحدة من أكبر شركات البترول الأمريكية) - حين قال سنة ١٩٤٥ : « إن إدارة شؤون البترول تختلف عن إدارة شؤون أى سلعة أخرى . فإدارة شؤون البترول فى ٩٠٪ منها سياسة ، وفى ١٠٪ منها فقط بترول ! »

ثم زاد « والدن » على ذلك قوله : « إذا كان محتما على الولايات المتحدة أن تدير شؤون البترول فى العالم ، فإن عليها أن تترك طوال الوقت بأنها مطالبة بأن تفعل ذلك حتى خارج حدود سياستها الإقليمية ، وخارج قيود القانون الدولى ، - إذا دعا الأمر » . (٢)

وبالفعل فلن السياسة الأمريكية فى كل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تولت إدارة شؤون البترول ، وتصرفت فيها طبقا لنفس القانون الذى صاغ « جورج والدن » كلماته ونصوصه .

ومع أن شركات البترول الأمريكية الكبرى تعاملت طوال الوقت فى المنطقة وكأنها دول ، وفى بعض الأحيان كأنها « دول كبرى » - على حد تعبير « روبرت أندرسون » ، وزير الخزانة الأمريكى فى رئاسة « ايزنهاور » - فإنها حرصت طوال الوقت على أن تظل غير بعيدة عن واشنطن ، ذلك أن واشنطن ظلت السيد المتصرف باستمرار ، وإن أعطت

(٢) شهادة « جورج والدن » ، أمام لجنة الاستماع الخاصة للكونجرس حول مشاكل الطاقة يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٥ .

لبعض وكلائها (الشركات الأمريكية الكبرى في هذه الحالة) الحق في نوع من الاستقلال الذاتي طالما الأحوال طبيعية والريح رخاء !

وبدأ الحال يتغير بعض الشيء عندما أنشئت منظمة « أوبك » التي أقامها المنتجون لمواجهة سيطرة المستهلكين على الأسعار . وكان صاحب فكرتها الجينية هو وزير البترول الفنزويلي « بيريز ألفونسو » ، وكان اجتماعها التأسيسي الأول يوم ٩ سبتمبر ١٩٦٠ ، ومن المفارقات أنه عقد في بغداد .

كان رأى « بيريز ألفونسو » ، أنه إذا كان البترول سلعة قابلة للنفاذ - وهي حقيقة مؤكدة - إذن فإن الدول المنتجة لا بد أن يكون لها رأى في شئون البترول هي الأخرى . وإذا كانت للمستهلكين مصالحهم التي يتحتم مراعاتها بطبيعة السلعة ، فإن المنتجين أيضا لهم حقوق في سلعة غير قابلة للتجدد . فنضوب مواردها في بلد يؤدي على الفور لمضاعفات قاتلة . ففي حين أن المستهلك قد يستطيع الحصول على طلباته من بلد منتج آخر ، فإن البلد الذي تنضب موارده مكشوف بالكامل أمام أحكام الطبيعة ، وفي مواجهة القوة الدولية المسيطرة على موارده . كذلك كان « بيريز ألفونسو » يرى أن من حق كل دولة منتجة للبترول أن تستعمل الفرصة المحدودة زمنيا لوجوده فيها لبناء قاعدة للتنمية .

ومن هذه المنطلقات قامت منظمة « أوبك » بدورها على نحو معقول في الفترة ما بين قيامها سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٣ ، حينما اندلعت حرب البترول الأولى ، ثم قررت الدول العربية استخدام البترول كسلاح في المعركة ، وانقلبت الموازين ، وامتد انقلاب هذه الموازين على جبهة عريضة . فإن استخدام العرب للبترول كسلاح في معركتهم أدى إلى وضع المنتجين - كما تمثلهم منظمة « أوبك » (منظمة الدول المصدرة للبترول) ، ومنظمة « أوبك » (منظمة الدول العربية المصدرة للبترول) - في الوضع الأقوى . ذلك أن الخطوة التي أقدموا عليها أعطتهم السلطة لكي يفرضوا حظرا على تصدير البترول إلى دول وجوها تناصبهم العداة وتقف موقفا مناهضا لمطالب لهم مشروعة ، أو أنهم من وجهة نظرهم يرونها مشروعة .



وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تصدت للتحدي من اعتبارين : اعتبار أنها كانت القوة المديرة لشئون البترول في العالم ، والقوة المستهلكة لأكبر قدر منه في

السلام ، وفى الحرب بنفس الدرجة - ثم اعتبار أنها الدولة التى انصب عليها قبل غيرها قرار الحظر .

وكانت الولايات المتحدة تتصرف إزاء هذا الوضع الطارئ على كل الجبهات :
الجبهة السياسية الاستراتيجية من ناحية ، والجبهة العلمية التكنولوجية من ناحية أخرى -
إلى جانب أى وسيلة من وسائل العمل الظاهر أو الخفى .

كان من أهم بنود الخطة الأمريكية لمواجهة حرب البترول الأولى وآثارها هو البحث
عن بدائل جديدة للبترول تستخدم فوائضه فى تمويلها . وفى أعقاب حرب البترول الأولى ،
وحتى نهاية حقبة السبعينات كانت عملية البحث على قدم وساق - ولكن النتائج جاءت مخيبة
للآمال .

وتكشف فى النهاية أن بدائل البترول التى طرحت للبحث قاصرة عن بلوغ الهدف
الذى حاولت تحقيقه :

١ - بعض هذه البدائل أثبت أنه غير اقتصادى ، ومن نماذج تلك محاولات استغلال
طاقة الرياح وطاقة أمواج المحيطات . ومن الناحية العلمية كانت الرياح والأمواج مصادر
محملة لطاقة محرّكة ، لكن التكاليف الاقتصادية لتطويع هذا النوع من الطاقة كانت باهظة
إلى درجة فرضت تأجيل البحث عن استغلال الطاقة فيها إلى مستقبل غير منظور .

٢ - وبعض هذه البدائل أثبت أنه غير فعال ، فقد علت فى تلك الأيام صيحة تؤكد
أن الكيمياء الصناعية يمكن أن تفتح مجالات كثيرة مغلقة . وقد جرت بالفعل تجارب على
استعمال الكحول المستخرج من الذرة والشعير كوقود محرك للسيارات - وكانت النتائج
هزيلة لدرجة دعت إلى إيقاف البحث فى مجال الكيمياء الصناعية عن احتمال لمصدر طاقة
مستقبلى يمكن التخطيط له فى المستقبل المنظور .

٣ - وبعض هذه البدائل كان غير مأمون . ومن ذلك مثلا استخدام الطاقة النووية
كمصدر للوقود فى مجالات الانتاج السلمية . وقد أثبتت حوادث مثل كارثة « تشرنوبيل » ،
أن الطاقة النووية مازالت وحشا مفترسا لم يستطع الإنسان ترويضه حتى هذه اللحظة .
وقبل « تشرنوبيل » ، وقعت حوادث تسرب وتلوث وصلت إلى حد الكارثة على الطبيعة وعلى
الناس فى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، وإن ظلت « تشرنوبيل » ، هى الصورة
المفزعة العالقة فى الأذهان بسبب حجمها ، وبسبب التركيز السياسى والاعلامى الذى ألح
عليها .

٤ - وبعض هذه البدائل كان غير ملائم . مثل العودة إلى استخدام الفحم على نطاق
واسع فى عمليات الانتاج ، ذلك لأن الفحم لم يعد يتلاءم مع كل الاعتبارات الجديدة التى

سادت عن ضرورات حماية البيئة ، ثم إنه خطوة إلى الوراء فى تكنولوجيا الانتاج . فقد كان التقدم الضخم فى هذه التكنولوجيا هو الاستغناء عن انتاج المداخن - كما يسمونه . وكانت كل المجتمعات الصناعية المتقدمة تتخلص منه بأسرع ما يمكن ، حتى أن اليابان قامت بتصدير كل ما تملكه من صناعات المداخن إلى كوريا مثلا ، لكى تحتفظ لنفسها بأجواء أكثر نقاء ، وطاقه انتاج أكثر كفاءة .

وهكذا قاربت حقبة السبعينات نهايتها واقتربت حقبة الثمانينات والبترول مازال سيدا على مجالات التنمية بأنواعها المختلفة ، وبالتالي حكما أو حاكما رئيسيا فى سياسات عالم هدفه التنمية والسباق على طريقها :



وعند مطالع الثمانينات برزت حقائق مستجده تؤكد السيادة المطلقة للبترول ، ففى الوقت الذى تعثرت فيه كل بدائله إذا الحقائق المستجده تشير إلى :

١ - إن استهلاك الدول الصناعية للبترول يتزايد باطراد بسبب الارتفاع المستمر فى مستويات المعيشة فى الغرب ، وبرغم كل محاولات ترشيد استخدام الطاقه فى المجتمعات المتقدمة فإن مؤشرات الطلب فى صعود دائم ، والتوجه باستمرار هو إلى بترول الشرق الأوسط لأن المصادر الأخرى غيره شحيحة رغم كسوف لا بأس بها فى « بحر الشمال » وفى « النيجر » .

وهكذا فإن الولايات المتحدة أصبحت تستورد ٥٠% من استهلاكها الكلى من البترول ، بعد أن كانت مصدره له فى مرحلة من المراحل ، ومكتفية بانتاجها منه فى مرحلة تالية . وأصبح النصف فيما تستورده الولايات المتحدة من الخارج ذاهبا إليها من الشرق الأوسط ، ومن الخليج بالذات .

وأما اليابان وأوروبا الغربية ، فقد وصل اعتمادهما على بترول الشرق الأوسط إلى أكثر من ٩٠% ، وكان معظمه أيضا من الخليج بالذات .

٢ - إن الاتحاد السوفيتى الذى كان واحدا من أكبر مصدرى البترول يتراجع فى معدلات انتاجه ، ثم إن الدراسات تظهر أن الاتحاد السوفيتى قد يتحول إلى مستورد للطاقة ، وفى أحسن الأحوال مكثف بموارده على شرط ألا تتجاوز طموحاته فى التنمية حدود أوضاعها الراهنة .

٣ - فوق ذلك بنت على الأفق مطالب « العمالقة النائمين » وهم مجموعة الدول الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية ، والمتجهة إلى التنمية حديثا ، والتي كانت تعتمد فى

حاجاتها للطاقة على مصادر بدائية مثل الفحم والخشب أو غيرها . فبلاد مثل الصين والهند متجهة إلى مراحل في التنمية متقدمة ، وسوف تتزايد معدلات التنمية المستهدفة لديها في العقود الثلاثة القادمة ، ومع زيادة التصنيع فإن طلب هذه الدول على البترول سوف يشكل عنصر ضغط إضافيا على أسواقه .

٤ - وغير العمالقة ، هناك مطالب التنمية الطبيعية للدول العادية الحجم والعادية الطموح ، وهي جميعا تشترك في مطلب واحد هو مطلب التنمية الصناعية ، وإن تفاوتت أحجام المطالب من بلد لآخر ، أو من قارة لأخرى .

كانت الأرقام تقول إن الدول الصناعية المتقدمة تستهلك ٧٥٪ من بترول العالم . وأما الدول النامية فإنها تستهلك الباقي ، أي بنسبة ٢٥٪ فقط .

وأما الآن فالأرقام والتوقعات تشير إلى جديد لا يمكن دفعه ويصعب تأجيله ، وهو أن استهلاك « العمالقة النائمين » وغيرهم من الدول النامية ، سوف يزيد في الثلاثين سنة القادمة بنسبة الضعف على الأقل ، ومعنى ذلك أن المنافسة على البترول سوف تكون قاسية وخطرة في القرن الذي يلوح فجره ، بأكثر مما كانت قاسية أو خطيرة في القرن الذي أوشكت شمسها على الغروب !



نتيجة ذلك أن منطقة الشرق الأوسط ، والعالم العربي في قلبها ، تتعاضد أهميتها مع بداية عقد التسعينات ، ذلك لأن المناجم التقليدية للبترول في العالم تجف أو تخف ، بينما منابعها هي تزيد وتفيض .

وبينما تقول الاحصاءات إن بقية المناجم التقليدية للبترول في جنوب الولايات المتحدة ، وفي القوقاز ، وفي جنوب شرق آسيا - تتراوح مدة عطائها الباقي إلى ما بين ٢٥ أو ٣٠ سنة ، فإن بترول منطقة الخليج أمامه - على نفس معدلات الإنتاج الحالية - ما بين ٥٠ إلى ٧٠ سنة ، ثم إن كل الاكتشافات الجديدة المؤثرة في مجال البترول تكاد

تتخصص فيها إلى درجة أنها تحتوي في باطنها الآن على ما بين ٦٠٪ إلى ٦٥٪ من الاحتياطيات المحققة للبترول في العالم .

والواقع أن نظرة على تركيبة منظمة « أوبك » تكشف على الفور أن أغلبية أعضائها هم المنتجون العرب للبترول . فهناك : السعودية - الكويت - الإمارات - البحرين - قطر - عمان (ست من دول الخليج) - ثم العراق والجزائر - وبعد ذلك يجيء الباقيون : أندونيسيا - كولومبيا - الإكوادور - الجابون - فنزويلا . والمجموعة العربية وحدها تمثل أغلبية عددية هي : ٨ إلى ٥ ، وهي أغلبية يتصاعد وزنها عندما تنتقل النظرة من عدد الدول إلى حجم انتاجها . فالدول العربية المصدرة للبترول تنتج أكثر من ثلثي بترول الأوبك طبقاً لنظام الحصص المتفق عليه ، ولو رفعت القيود التي يفرضها نظام الحصص ، لزادت النسبة إلى أكثر من ثمانين في المائة لصالح البترول العربي .

وإذن فإن منطقة الخليج هي المنطقة المؤثرة مباشرة في القرن الواحد والعشرين ، وعلى أرضها يتقرر شكل هذا القرن وهويته .



ومن نتائج الطلب المتسارع على البترول - مع غياب بدائله وزيادة استهلاكه والتسابق على موارده - أن أسعاره معرضة للزيادة ما لم تتدخل عناصر خارج حركة السوق لتفرض إرادتها ، كما حدث وكما يحدث .

وتظهر دراسة قامت بها وزارة الطاقة في الولايات المتحدة ، ونشرت نتائجها سنة ١٩٨٨ ، مجموعة الحقائق التالية :

١ - إن إنتاج دول « أوبك » الذي بلغ حجم صادراته ١٧ مليون برميل في اليوم ، لا بد أن يصل سنة ١٩٩٠ إلى ما بين ٢٤ - ٢٦ مليون برميل في اليوم ، والسبب هو زيادة الطلب إلى جانب نزول مستويات الانتاج في « بحر الشمال » (السعر الآن ١٨ دولاراً للبرميل) .

٢ - إن أسعار البترول - إذا ترك الأمر لعوامل السوق وحدها - لا بد أن تبدأ في الارتفاع إلى ٣٦ دولاراً للبرميل الواحد قبل حلول عام ١٩٩٥ .

٣ - إنه مع سنة ٢٠٠٠ لا بد أن ترتفع أسعار البترول إلى ٧٥ دولاراً للبرميل الواحد .

٤ - إنه مع سنة ٢٠١٠ لا بد أن يرتفع سعر البترول إلى ١١٠ دولارات للبرميل الواحد .

وهذه الزيادات كلها عبء يصعب على اقتصاديات العالم أن تجاربه .



لكن المشكلة يظل لها جانب آخر ، وهو الفوائض المالية .

إن دول الخليج المنتجة للبتترول كلها دول ذات طابع خاص ، لعبت فيها مصادفات الجغرافيا دورا أسطوريا . فهي جميعا دول قليلة السكان ، وبالتالي فإن قدرتها الاستيعابية لاستثمار عوائدها في بلادها محدودة ، ومن ثم فإن فوائضها المالية متناهية .

وعندما قفزت الأسعار بعد حرب البترول الأولى (أكتوبر ١٩٧٣) ، وعندما عادت القفزة في الأسعار تعيد نفسها مرة أخرى على نحو أكبر عند بواكير حرب البترول الثانية (من الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٨ حتى الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٨٠) - استطاعت الدول الصناعية أن تستوعب الفوائض لأنها وضعت سياسة ذكية لتدويرها ، أو في الحقيقة امتصاصها .

نشطت تجارة السلاح لغير عدو ، وزادت معدلات الاستهلاك المستورد من الخارج لغير حاجة ، ووضعت القيود على حركة المال بنظم من نوع سندات الخزانة المرهونة بغير ضرورة للرهن - والحاصل أنها كانت جميعا وسائل لاستعادة المال خصوصا وقد فاض عن احتياجات من وصل المال إليهم .. لقد عجزوا عن استخدامه واستباحه الآخرون . لكن الزيادات المقبلة في الأسعار إذا تركت وشأنها ، يمكن أن تجيء بمخاطر لا يجدى معها التدوير ولا الامتصاص .

وإن فلابد من سياسات أخرى تضبط الأمور وتحكمها هناك في الخليج عند المنابع ، وليس هنا في الغرب عندما يتدفق التيار العارم من الذهب الأسود إلى أسواق العالم ، ويدور في محركات الحضارة والحياة .



وأضيف إلى ذلك ثقل آخر محسوس .

ذلك أن دول الخليج بأوضاعها التقليدية ، وبتركيبها السكاني المحدود ، تتحول إلى كيانات هشة لا تقدر على تحمل المفاجآت . ثم إن غناها المفرط ، ومن حولها كثافات سكانية فقيرة في جنوب شرق آسيا (باكستان والهند) ، وفي الهلال الخصيب (سوريا ولبنان والعراق والأردن وفلسطين) ، وفي وادي النيل (مصر والسودان) - هذا غير الأغنياء الأفوياء الذين يريدون بترونها (الشرق الأقصى وأوروبا الغربية) - كل ذلك يشكل عوامل

تدافع متصادمة الاتجاهات تؤدي إلى مخاطر لا تستطيع هذه الكيانات الهشة أن تتحمل ضغوطها .

وإذن فالمنطقة تطرح نفسها على التفكير والتخطيط من جانب هؤلاء الذين يملكون حرية وامكانية التفكير والتخطيط والفعل .



إن كنزاً بهذا الغنى ، وبهذه الأهمية كان يتطلب ، وبالبحاح شديد - حماية تصد غارات المطامع والأهواء . وكانت هناك باستمرار خطة عسكرية لحماية الخليج . وكانت هذه الخطة تتصور الخطر على المنطقة (في ذلك الوقت) من مصدرين :

● خطر من الاتحاد السوفيتي الذي قد تراوده غواية الكنز نفسه ، إلى جانب حلم « بطرس الأكبر » التاريخي بالوصول إلى المياه الدافئة في الخليج والمحيط الهندي . وكان الاستعداد لهذا الاحتمال يتصل بما هو أكبر من المنطقة ، وهو المواجهة الشاملة بين القوتين الأعظم إذا حدث واقترب الاتحاد السوفيتي من منابع البترول العربي . ساعتها سوف تكون الحرب عالمية ، وسوف تستخدم فيها أسلحة نووية دون جدال . وكانت الولايات المتحدة تستبعد مثل هذا الاحتمال ، لأنها تدرك بيقين أن الاتحاد السوفيتي يفهم بدقة أن استيلاءه على بترول الخليج يعني حرباً عالمية . والحقيقة أن الاتحاد السوفيتي كان يعي ذلك تماماً ويفهمه .

● وخطر محلي قد ينشأ نتيجة مغامرة إقليمية يقوم بها طرف من الأطراف . وكان تخطيط الولايات المتحدة إزاء هذا الاحتمال هو دور رجل البوليس الإقليمي ، وهو دور عهد به لشاه إيران ، ومن أجله فتحت أبواب مخازن السلاح الأمريكية على الآخر أمامه ليأخذ منها ما يشاء بإذن على بياض أعطاه الرئيس « ريتشارد نيكسون » للشاه « محمد رضا بهلوي » ، وظل مفعوله سارياً في رئاسة « فورد » و « كارتر » بعد اختفاء « نيكسون » من البيت الأبيض بسبب فضيحة « ووترجيت » .

ثم حدث أن سقطت أسرة « بهلوي » تحت مطرقة الثورة الإسلامية في إيران ، ولعدة شهور كان القلق يستبد بالولايات المتحدة الأمريكية بسبب غياب دور رجل البوليس

المحلى ، وبسبب القلق على مصير السلاح الأمريكى المكندس فى إيران وفى يد من يقع ؟ وليس هناك مجال للشك فى أن الولايات المتحدة ارتاحت كثيرا عندما نشبت الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٨٠ . ويذكر الاميرال « ستانسفيلد تيرنر » الذى كان مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، فى منكراته بعنوان « الإرهاب والديمقراطية » ، أن واشنطن استقبلت أنباء نشوب المعارك على الجبهة العراقية الإيرانية بسعادة ترجع فى جزء منها إلى أن الثورة الإسلامية التى تملكأت أسلحة الشاه ، سوف تصبح مرغمة على استهلاكها فى حرب ضروس أمام العراق . وراحت واشنطن تتابع سير المعارك ، وتحصى خسائرها باهتمام وتشوق إلى مزيد .



وقبل احتدام المعارك دموية وقاسية على جبهات الحرب العراقية الإيرانية - كانت الولايات المتحدة قد استيقظت على خطوة سوفيتية بدت لها متناقضة تماما مع ما أعدت له وتوقعته . فقد فوجئت الولايات المتحدة فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٧٩ بالجيش السوفيتى يجتاز حدود أفغانستان ، ووحداته المدرعة تتسابق نحو العاصمة الأفغانية « كابول » . وكان أول ما خطر لأعضاء مجلس الأمن القومى الأمريكى الذين دعوا إلى اجتماع عاجل مع الرئيس « جيمى كارتر » - هو أن الاتحاد السوفيتى قام بقفزة طويلة فى اتجاه بترول الخليج ، وأن هذه القفزة قد تكون خطوة وراءها أغلب الظن ما وراءها . وتقررت فى هذا الاجتماع العاجل اجراءات ضد الاتحاد السوفيتى اعتبرت بمثابة افتتاحية تمهيدية لمعركة قد تدور على بترول الخليج . وكان بين هذه الاجراءات فرض عقوبات اقتصادية على الاتحاد السوفيتى ، ودعوة إلى مقاطعته ، وحملة دعائية ضخمة للتشهير بأهدافه .

ولم تمض غير أيام حتى أدركت الولايات المتحدة أن القفزة السوفيتية إلى أفغانستان لم تكن كما ظننت فى الساعات الأولى بعدها . وبدأت التقارير تصل إلى واشنطن من مراكزها المتقدمة فى المنطقة تشير إلى أن التدخل السوفيتى فى أفغانستان لا يتعدى حدود هذا البلد ، وأن القوات المسلحة السوفيتية دخلت فى الواقع للحيلولة دون انقلاب ضد نظام موال لموسكو فى كابول . ولم تكن المخابرات المركزية الأمريكية بعيدة عن مدبرى هذا الانقلاب ، وإن كانت لم تتحسب ولا قدرت أن الرد السوفيتى على المحاولة سوف يكون بالتدخل العسكرى المباشر . ولم يكن فى مقدور أحد أن يقطع بطريقة حازمة أن الاتحاد السوفيتى سوف يظل حبيسا وراء جبال أفغانستان . والنتيجة أن الولايات المتحدة بدأت تطرح على مائدة البحث ما كانت ترضى بتأجيله فى ظروف سابقة ، وهو : التواجد عسكريا على أرض الشرق الأوسط .

كانت هناك أطراف عديدة قد طرحت نفسها لدور رجل البوليس المحلى بدلا من شاه إيران الذى تهاوى عرشه فى طهران ، ولكن معظم الترشيحات التى طرحت نفسها لهذه المهمة كانت دون المواصفات المطلوبة لمن يقوم بها . فإسرائيل مثلا لا تستطيع لأن إسناد هذه المهمة إليها كفىل بأن يغرق مهمة حماية البترول العربى فى دوامات الصراع العربى - الإسرائيلى . كما أن قيام أى طرف عربى بهذا الدور معناه تسليحه بقوة عسكرية يمكن له أن يستخدمها فى معركته ضد إسرائيل ، وهى معركة لا تحتاج إلى أسباب جديدة لأن أسبابها قائمة ومستمرة .

وفى نفس الوقت فإن الولايات المتحدة كانت تخشى - فى أزمنة خلت - أن يؤدي تواجدها المباشر عسكريا على الأرض العربية إلى تعقيدات متشابكة سياسيا ، ونفسيا ، وربما عسكريا أيضا . وأبسط الاحتمالات أن تصبح القوات الأمريكية فى المنطقة هدفا دعائيا يحرض جماهير المنطقة ضد السياسة الأمريكية ، ويستفز عداها الكامن للولايات المتحدة .

وفى النهاية برزت فكرة قوة الانتشار السريع ، وطرحت على الساحة ، وتحمس لها البعض . لكن الفكرة منذ اللحظة الأولى لطحها أثارت رياحا وعواصف شديدة ، ثم طويت صفحتها مؤقتا ، وانهمكت الولايات المتحدة فى البحث عن بديل عسكري آخر يوفر حماية الخليج ، ولا يستثير حساسية أحد ، خصوصا أنظمة تقليدية تسعى إلى التهنة وصرف الأنظار عن أحوالها ، ولا تسعى بالقطع إلى الاستتارة أو الإثارة فى أجواء معبأة ومشحونة .



كان القرار الأمريكى فى النهاية هو إنشاء قوة تدخل سريع أمريكية تتمركز فى الولايات المتحدة نفسها ، وتكون جاهزة لى تحمل جوا وبحرا إلى المنطقة عند أى طارئ . وبذلك تكون الولايات المتحدة مستعدة ، وتكون قواتها المخصصة لحماية الخليج على أراضيها ، وليست على أراضى المنطقة حيث يمكن أن يؤدي تواجدها إلى عكس الهدف من إنشائها . وأطلق على قيادة هذه القوات قيادة المنطقة المركزية . ويقول تقرير صادر عن هذه القيادة ذاتها سنة ١٩٨٨ (٣) فى المقدمة التمهيدية له ما نصه : « بالخلفية السياسية

(٣) تم تقديم التقرير الى لجنة القوات المسلحة فى الكونجرس ضمن تقرير وزارة الدفاع سنة ١٩٨٨ . وعلى أساسه اعتمدت ميزانية قوات الانتشار السريع لتلك السنة ، وقد قام الدكتور ، أنتونى كورسمان ، بنشره كاملا فى كتابه ، الخليج والغرب ، الذى صدر فى لندن سنة ١٩٩٠ .

والاقتصادية لمنطقة الخليج فإنه من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة في الغرب التي تستطيع أن تتدخل في الخليج في معارك متوسطة أو كبيرة . ثم يمضى التقرير فيقول : « إن الفكرة في إنشاء هذه القيادة هو أن قوات الولايات المتحدة لا تملك الحرية الكافية للعمل العسكى في المنطقة عند الضرورة لأنها محددة بعدة قيود ، منها امكانية ما يمكن نقله بالجو وبالبحر فوراً عندما تظراً الحاجة إلى ذلك ، ومنها عدم وجود قواعد وتسهيلات كافية في المنطقة تستطيع أن تخدم أهداف المعركة » . ثم يستطرد التقرير فيشرح الحاجة إلى مخازن متقدمة للمهمات والذخائر في المنطقة بحيث يخصص المجهود الرئيسى في حالة العمليات لنقل القوات .

ثم يورد التقرير جدولاً بالقوات التي خصصت لقوة التدخل السريع الأمريكية ، فيحسبها على النحو التالى طبقاً للميزانية المرصودة لهذه القيادة سنة ١٩٨٩ :

- مجموعة القيادة المركزية - هيئة الأركان - وعدد أفرادها ١١٠٠
- وحدات تحت تصرف القيادة - وعدد أفرادها ١٣١٠٠٠
- مكونة من مجموعة قيادة من الجيش الثالث الأمريكى
- الفرقة ١٨ المحمولة جوا
- الفرقة ٨٢ المحمولة جوا
- الفرقة ١٠١ المحمولة جوا
- الفرقة ٢٤ مشاه ميكانيكية
- اللواء السادس المدرع المنقول جوا
- فرقة الخدمات الأولى
- القوات البحرية للقيادة المركزية - وعدد أفرادها ١٢٣٠٠٠
- وهي مكونة من :
- مجموعة القيادة البحرية لقوات القيادة المركزية
- ٣ حاملات طائرات - مجموعة قتال طراز «A-P»
- مجموعة عمل فوق الأرض
- ٣ مجموعات برمائية
- ٥ مجموعات دورية
- قوة طوارئ الشرق الأوسط (موجودة فى البحرين)
- قوات المارينز (مشاه أسطول) - وعدد أفرادها ٧٠٠٠٠
- وهي مكونة من :
- ١ فرقة مشاه أسطول

- ١ فرقة مشاه أسطول طائفة
- ١ مجموعة قوة خدمات سريعة
- ١ كتيبة مارينز
- ١ مجموعة قوة مارينز جوية
- ١ لواء خدمة ومساعدة

٣٣٠٠٠

● قوة طيران القيادة المركزية
(القوة الجوية السابعة) - وعدد أفرادها

وهي مكونة من :

٧ أسراب قتال تكتيكي

٣ أسراب قتال

٢ مجموعة قاذفات استراتيجية

١ مجموعة استطلاع وإنذار

١ مجموعة استطلاع جوى تكتيكي خاصة

١ مجموعة قتال الكتروني

١ مجموعة سرب عمليات خاصة

٣٥٠٠

● قوات خاصة غير تقليدية - وعدد أفرادها

بذلك يكون المجموع الكلي لأفراد القوات المتخصصة للقيادة المركزية ٢٩١٦٠٠،



وفي جزء آخر منه يركز التقرير على المناطق التي توجد فيها قواعد ، أو تسهيلات مفتوحة للتعاون مع القيادة المركزية الأمريكية لقوات التدخل السريع ، سواء ما كان منها متفقا عليه مبكرا قبل إنشاء القوة ، أو ما جد لاحقا بعد إنشائها - فيعدها تحت عنوان : « تسهيلات الطوارئ العسكرية في منطقة الشرق الأدنى ، - مضيفا إلى كل منها نوعا من الوصف التفصيلي لأوضاعها ، فيقول كما يلي :

● منطقة شمال أفريقيا وما يحيط بها :

□ المغرب : قاعدة سليمانى : تم الاتفاق بشأنها فى مايو ١٩٨٠ . كانت فى الأصل

قاعدة لطائرات P 47 وقد جرى إغلاقها سنة ١٩٧٣ ، ثم أعيد تحديثها

وفتحها لتمرکز مجموعات العمليات س ١٤١ و س ٥ .

قاعدة النواصر : يجرى تجديدها ، وستكون جاهزة فى مرحلة لاحقة .

□ **ليبيريا** : قاعدة مونروفيا : تم الاتفاق بشأنها في فبراير ١٩٨٣ لى توفر للقوات الأمريكية امكانية استعمال مطار دولى للطوارئ لأغراض النقل الجوى أثناء العمليات . وسوف تقوم الولايات المتحدة بتمويل عملية توسيع المطار بما يسمح باستعماله بواسطة طائرات س ٥ ، و س ١٧ ، و س ١٤١ .

● **منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر** :
□ **مصر** : حصلت الولايات المتحدة على موافقة ضمنية لتحريك قطعها البحرية عبر قناة السويس .

مطار غرب القاهرة : تستعمل القوات الأمريكية ممرا جويا لا يطلق عليه اسم ، وهى فى العادة تستخدم هناك مجموعة من مائة فرد من العسكريين . وقد استعمل هذا الممر لنشاط مشترك قامت به طائرات « ف - ١٥ » و « أ ٣ أ » لنشاط « الأوكس » .

رأس بناس : لاتزال رهن التفاوض ، وتستطيع رأس بناس أن توفر امكانية ارتكاز لمجموعة طائرات « س ٥ » . وكذلك لتفريغ ونقل وحدات « س ل - ٧ » وغيرها من سفن النقل البحرى السريعة .

□ **جيبوتى** : تم التوصل إلى ترتيبات وتسهيلات مع الحكومة الفرنسية بما يسمح بدخول وعمل القوات الجوية للدوريات البحرية .

□ **تركيا** : قواعد موس وباتمان وأرضروم : حصلت الولايات المتحدة على الحق فى ترتيبات غير رسمية لاستعمال ثلاث قواعد جوية تركية قرب الحدود مع الاتحاد السوفيتى وإيران والعراق . وهذه القواعد تابعة لحلف الأطلنطى ، وقد تم تمويلها بما يسمح باستعمالها بواسطة قوات الولايات المتحدة لطائرات النقل السريع والمقاتلات .

● **منطقة الخليج والبحر الأحمر** :

قاعدة ديبجو جارسيا : يتم استخدامها باتفاق خاص مع المملكة المتحدة ، مدته خمسون سنة ، وجرى توقيعه سنة ١٩٦٥ . وتوجد فى القاعدة ممرات جوية طول كل منها ١٢ ألف قدم ، بما يسمح بعمل القاذفات وطائرات النقل الثقيلة . كما توجد هناك سبع سفن لإمداد العمليات المختلفة فى منطقة الخليج . وقد بدأ تجهيز وتجديد تسهيلات القاعدة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ بمبلغ قدره ٥٤٢ مليون دولار .

جزيرة سيثل : يوجد مركز اتصال تابع لهيئة الفضاء الأمريكية « ناسا » ، كما توجد أيضا قوة طيران .

- **كينيا** : قواعد « مومباسا » ومطار « نان يوكي » وقاعدة « كينيا البحرية الرئيسية » : وهى تقدم مراكز اتصال ونقل وصيانة وشحن ، وقد تم الاتفاق الخاص بها فى منتصف السبعينات ، وتم توسيعها سنة ١٩٨٣ ، وبلغت تكاليف إعدادها من ميزانية ١٩٨٠ إلى ميزانية ١٩٨٨ مبلغ ٦٦ مليون دولار . كما صرفت الولايات المتحدة مبلغ ٣٠ مليون دولار لتعميق مياه « مومباسا » بما يسمح بدخول حاملات الطائرات إليها .
- **الصومال** : قاعدة « مقديشيو » الجوية ، وقاعدة « بربرة » : وهما تقدمان للقوات الجوية الأمريكية خدمات نقل برى وبحرى وامكانيات صيانة وإصلاح محدودة ، وقد جرى توسيعها سنة ١٩٨٣ ، وبلغت تكاليف ذلك فى ميزانية ١٩٨٠ إلى ميزانية ١٩٨٨ مبلغ ٢٤ مليون دولار .
- ويلاحظ أن الصومال تبعد ١٤٠٠ ميل عن الخليج ، وبالتالي فإن كل تسهيلات فيها يمكن أن تستعمل فى الرقابة البحرية وفى النقل الوسيط .
- **عمان** : بلغت قيمة المنشآت العسكرية فيها من ميزانية ١٩٨٠ إلى ميزانية ١٩٨٨ مبلغ ٢٧٠ مليون دولار .
- وتضم التسهيلات فى عمان ما يأتى :
- قاعدة الخصب : قاعدة جوية صغيرة فى شبه جزيرة موسانديم قريبة من جزيرة المعيز ومضيق هرمز ، وامكانياتها محدودة ، وهى ملائمة لأعمال الدوريات البحرية والجوية .
- قاعدة نصيرة : وقد تم توسيعها لتصبح قاعدة جوية وبحرية فعالة بتكلفة قدرها ١٧٠ مليون دولار ، كما جرى تشوين مهمات ومعدات فيها بما يساوى ١٢١ مليون دولار . وبين مخزوناتها مواد تموينية ولوريات وأجهزة الكترونية للنقل الجوى ، وذخيرة مدفعية وصواريخ جو - جو .
- قاعدتا ثوماريت وسيب : وهما قاعدتا طوارئ جوية وتسهيلات تقوم باستعمالهما الآن مجموعة دورية بحرية وجوية .
- **المملكة العربية السعودية** :
- لم توقع حتى الآن رسمياً اتفاقية قواعد مع المملكة السعودية ، ولكن الولايات المتحدة تستخدم فى المملكة أسراب من طائرات « ف - ١٥ » و « ك . س - ١٠ » ، وكذلك حاملات وقود من طراز « ك . س - ١٣٥ » و « أ - ٣ - أ » ، وتعمل هذه القوات من قواعد سعودية فى حالات الطوارئ ، كما تستعمل مجموعة « أ - ٣ - أ » فى قاعدة الرياض . إن كل القواعد الجوية الرئيسية فى السعودية تتمتع بامكانيات

الحماية والتسهيلات اللازمة لأي تعزيزات أمريكية جوية ، أو أية قوات إمداد أمريكية ثقيلة ، وتوجد قواعد رئيسية ضخمة في الظهران وفي حفر الباطن ، وهي جاهزة للاستعمال عند الضرورة .

□ البحرين : إن مجموعة قوة الشرق الأوسط الأمريكية تستخدم قواعد في البحرين . وكان هناك اتفاق رسمي بهذا الشأن انقضت مدته . وتحفظ الولايات المتحدة بقوة إمداد تعدادها ٦٥ عسكريا ، كما أنها صرفت حوالي ٣ ملايين دولار على إنشاءات عسكرية ، كما توجد في البحرين أيضا مجموعة قيادة تابعة لقوة التدخل السريع تعمل من على ظهر قطعة بحرية جهزت لتكون وحدة قيادة .

□ الكويت : وافقت الكويت في نهاية سنة ١٩٨٧ على أن تسمح للولايات المتحدة باستئجار رصيف عائم يقف في مياهها الإقليمية ، وأهمية هذا التسهيل أنه يخلق سابقة مهمة ، ويظهر استعداد الكويت لقبول أكثر في حالة شعورها بالضرورة .

وهكذا كانت الحقائق في التفكير والتخطيط والتنفيذ تفرض نفسها نطاقا من حديد يحيط بالبتترول ويحميه .

كان الكنز محصنا إلى درجة لا تدعو أحدا إلى الاقتراب منه . وكانت الصورة من حوله خطيرة ومخيفة .

وباختصار كانت تلك هي الحقائق بالنسبة للمنطقة التي تكمن فيها مقادير القرن الواحد والعشرين ، وهوية هذا القرن التي كان بعضهم يريد أن يجعلها هوية أمريكية ، خصوصا إذا كان يملك عوامل القوة اللازمة .

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مؤهلة للهدف الذي أخذت على عاتقها تحقيقه .

فهي القوة الأولى التي اكتشفت البترول وطوعته للانتاج ، وهي القوة الأولى في انتاجه في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وهي القوة الأولى التي بنت نفسها ومستقبلها على وجوده ، وهي القوة الأولى التي سادت في أسواقه ، وهي القوة الأولى التي اكتشفت أكبر موارده في المملكة العربية السعودية ، وهي القوة التي استطاعت في النهاية أن تمسك بمنابعه الرئيسية في العالم ، وأهمها منابع الخليج ، وهي القوة التي وضعت الترتيبات اللازمة لحمايته .

فهي إذن متسقة مع نفسها عندما تلحق القرن الأمريكي الأول بقرن أمريكي ثان اعتمادا على البترول ، خصوصا إذا كانت الوحيدة التي تملك القدرة الكافية والجاهزة لحمايته .

الفصل العاشر

قوة تبحث عن هدف !

« ليس هناك عمدة لأى مدينة يفكر جدياً فى
تسريح قوة البوليس الموضوعه تحت
تصرفه - وإذا فعل ذلك فإن السلام فى مدينته
سوف ينحل ويختفى » .

[الجنرال « كولين باول » ، أمام
لجنة الشئون الخارجية لمجلس
الشيوخ الأمريكى - فى مارس
١٩٩٠] .



من طبائع الصراعات التاريخية أن كل قائد سياسى (أو عسكرى) يقاس بحجم
الميدان الذى تحرك فيه وترك آثاره على ساحته ، أو بحجم خصومه أو أعدائه - لأنهم فى
النهاية معايير مجسده للتحديات التى واجهها فى عصره .

ف « الاسكندر الأكبر » يقاس بحجم المسافة التى يحتلها مثلت تركز أضلاعه على
مقدونيا من ناحية ، وفارس من ناحية ، ومصر من ناحية ثالثة . و « نابليون بونابرت »
يقاس بحجم أوروبا التى حلم يوماً بالسيطرة عليها . و « بسمارك » يقاس بحجم الدولة
الألمانية الكبرى التى صنع وحدتها وتركها لدورها الكبير فى وسط أوروبا .

وفى العصر الحديث ، ومع تنامي تأثير وسائل الإعلام والاتصالات ، زاد بروز العنصر الإنسانى على حساب العنصر الجغرافى ، فقد أصبحت المواجهة رجلا أمام رجل بكل ما يمثله كل واحد منهما . وكانت الحرب العالمية الثانية فى صورتها البسيطة والشائعة - مبارزة بين « تشرشل » و« هتلر » بكل ما يرمز إليه كل واحد منهما . كما أن الحرب الباردة التى أعقبتها تحولت إلى شبه مبارزة بين « خروشوف » و« ايزنهاور » ، ثم بين « خروشوف » و« كيندى » فى فترة لاحقة .

وتكررت فى السنوات القريية صورة الرجل وخصمه أو عدوه ، والعلاقة الوثيقة بين الاثنين بالصراع . وربما لم يكن أحد فى العالم ليسمع باسم الزعيم الفيتنامى « هوشى منه » لولا ثلاثة من الرؤساء الأمريكيين جعلوه هدفا لصراعاتهم التاريخية . ونفس الشيء ينطبق على « جمال عبد الناصر » إذا لم يستهدفه « انتونى ايدن » ، و« كاسترو » لو لم يتقصده « جون كيندى » .

والواقع أن كل رئيس أمريكى لم يكن ليستطيع أن يجد إطارا ملائما لصورته فى أهباء التاريخ إلا إذا عثر على الخصم أو العدو الذى يؤكد نفسه أمامه ، ويفرض إرادته عليه . فعصر ثورة الإعلام والاتصالات يستدعى تجسيدا للصراعات يستطيع تحويلها إلى صور حية وناطقة .

ولقد كان من حظ الرؤساء الأمريكيين فى الأربعين سنة الأخيرة أن كان لديهم خصم جاهز ، وعدو ينتظر فى أى لحظة يقررون فيها - طبقا لاعتبارات موضوعية بالطبع - أن وقت التصعيد قد حان . وكان هذا الخصم الجاهز والعدو المنتظر هو الاتحاد السوفيتى والشيوعية الدولية . وكان « رونالد ريجان » أسعد هؤلاء الرؤساء الأمريكيين حظا ، وفى مدة رئاسته الأولى أعلنها حربا شعواء على ما أسماه « امبراطورية الشر » - يقصد الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية . وفى المدة الثانية لرئاسة « رونالد ريجان » كانت المفاجأة أن « امبراطورية الشر » راحت تتداعى وتتساقط قوائمها وجدرانها ، ثم تحولت إلى أنقاض دول ، وبقايا شعوب تحت بصر عالم لا يكاد يصدق ما يرى ، وأمام رئيس أمريكى استبدت به النشوة وأخذة الزهو معتبرا أنه حقق انتصارا لا يعادله انتصار فى تاريخ الامبراطورية الأمريكية .

لقد ذابت « امبراطورية الشر » بطريقة لم تحدث من قبل لأية امبراطورية فى التاريخ : سقط الحزب الشيوعى البولندى فى أول انتخابات حرة دخلها . ثم لحقه الحزب الشيوعى المجرى الذى قام بحل نفسه ، وغير اسمه قبل أن يتقدم للناخبين . ثم استقلال « ايريك هونيكر » زعيم ألمانيا الشرقية ، وتحول سور برلين إلى حجارة وتراب ، وبدون أية مقاومة ألحقت ألمانيا الشرقية نفسها بألمانيا الغربية . وفى تشيكوسلوفاكيا اختفى

« ميلوس جاكيس » هو وكل المكتب السياسي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ، ولم يظهر لهم أثر . ولحق بقافلة الهاربين « تيودور جيفكوف » زعيم الحزب الشيوعي البلغاري . وحاول « نيكولاي شاوشيسكو » أن يصلب عوده أمام عاصفة التغيير الجارفة ، ولكنه أهدر دمه في موقف أخير يائس ، وحكم عليه بالإعدام وطويت صفحته .

وفي خاتمة المطاف كان الدور على عاصمة « امبراطورية الشر » في موسكو التي بدت كمصاب بمرض « الايدز » (المرض الذي يعنى انهيار نظام المناعة الطبيعية في أى جسم حي) - فإذا عاصمة الامبراطورية بلا إرادة ، وبلا عضلات ، وبلا مقاومة .



كانت القوة العسكرية الأمريكية ومعها قوة حلف الأطنطى ، مهياة لمواجهة « امبراطورية الشر » - فى وضع غريب . فالعدو الذى استعدت من أجله لم يعد له وجود ، بل إنه اختفى فجأة وكأن وجوده من الأصل كان مجرد سراب . وكان بعض جوانب الصورة شبه هزلية ، فقد كان مقررا فى ربيع ١٩٨٩ أن تقوم قوات حلف الأطنطى بمناورة واسعة لصد هجوم يفترض أن تقوم به قوات حلف وارسو مندفعة إلى غرب أوروبا . وكان مشروع المناورة قد درس لآخر تفصيل فيه . واعترض المستشار « هيلموت كول » على إجراء هذه المناورة أساسا لأن اجراءها سوف يجعل حلف الأطنطى أضحوكة العالم ، وكانت ملاحظته لسكربتير حلف الأطنطى ، وهو الجنرال « مانفرد فورنر » الذى ذهب إلى موعد معه يصحبه الجنرال « جون جالقين » القائد العام لقوات الحلف : « لا بد أنكم تهزلون إذا تصورتم أن الحكومة الفيدرالية يمكن أن توافق على استمرار مثل هذا المشروع » . ثم أضاف « كول » : « إن الظروف تغيرت ، ويبدو لى أن مؤسساتنا العسكرية لم تأخذ بعد علما بالحقائق الجديدة » .

وبدأت دول عديدة من أعضاء حلف الأطنطى تراجع التزاماتها العسكرية إزاء الحلف الذى أصبح بلا وظيفة ، مثله مثل الحلف الآخر الذى يقابله على خطوط مواجهة لم تعد قائمة رغم وجود قرابة ثلاثين ألف رأس نووى تنتصب ، أو تكمن متربصة وراء كل ناحية .

وبدأت عملية المراجعة تعبر الأطنطى واصلة إلى الولايات المتحدة ، حيث أخذت لجان عديدة فى الكونجرس - الذى كان منهمكا فى نظر الميزانية الجديدة للولايات المتحدة سنة ١٩٩٠ - تتحدث بجد وحزم عن تخفيضات كبيرة فى ميزانيات الدفاع ، واتجاهها الذى قارب حد التصميم هو أن الوقت أصبح مناسباً لتحويل جزء من الأعباء الباهظة لسباق السلاح إلى الخدمات ، حتى يشعر المواطن الأمريكى العادى بمزايا الانتصار الذى تحقق للولايات المتحدة وانهمزت فيه « امبراطورية الشر » .

كان موقف قيادة القوات الأمريكية المسلحة متناقضا مع ذلك الاتجاه في تلك الظروف من أواخر سنة ١٩٨٩ وأوائل سنة ١٩٩٠ ، فليست هناك قوة مسلحة تستطيع أن تتصور لنفسها دورا غير استعمال قوتها ، أو دور الإضافة إلى امكانيات هذه القوة تحسبا لأخطار قادمة . وإلى جانب ذلك ، فليست هناك قيادة لقوة مسلحة تقبل تخفيض الميزانيات المخصصة لها تخطيطا وسلاحا ورجالا . ومع ذلك فهي القيادة العليا للقوات المسلحة الأمريكية لا تستطيع فيما بينها وبين نفسها إلا أن تسلّم بأن العدو الذي كانت مهياً ومستعدة لقتاله - لم يعد موجودا ، وأسوأ من ذلك فليس هناك في الأفق مصدر آخر محتمل للخطر . وصحيح أن المصالح الأمريكية شاسعة على امتداد القارات والمحيطات ، ولكن المناخ السائد في كل هذه القارات والمحيطات لم تظهر عليه علامات تشير إلى خطر معين يستدعي وقفة من جانب القيادة العليا للجيش الأمريكي تصد عنها ، وعن قواتها ضغوط هؤلاء الذين راحوا ينادون بأن النصر ضد « امبراطورية الشر » تحقق ، وأن السلام جاء ، وبالتالي فإن ميزانيات القوات المسلحة أصبح محتما تخفيضها لصالح مزايا السلام .

والغريب أن الرئيس الأمريكي « جورج بوش » كان في نفس الوضع ، فسلفه « ريجان » كان في البيت الأبيض عندما تهاوت « امبراطورية الشر » ، وبالتالي فهو الرجل الذي من حقه أن يضع على صدره ميداليات الشرف ويمنحها لغيره أيضا . كما أن حقائق الأحوال لم تكن تسمح لرئيس أمريكي واحد تصانف وجوده في البيت الأبيض عند لحظة الانتصار - أن يدعى لنفسه فضله . فهذا الفضل حتى إذا جازت نسبته لرئيس أمريكي - فضل شائع موزع على كل الرؤساء الأمريكيين ابتداء من « ترومان » وحتى « ريجان » ، فكلهم في زمانه تصدى « لامبراطورية الشر » وأرهبها بالاستنزاف حتى نزلت جاثية على ركبتيها .



كان الرئيس الأمريكي يبحث عن طرف يواجهه ، وميدان يثبت نفسه فيه ، وكذلك كانت المؤسسة العسكرية ، وكذلك أيضا كانت مؤسسة الأمن الأمريكي .

وفي أول خطاب عن « حالة الاتحاد » ألقاه « جورج بوش » في يناير ١٩٨٩ ، ركز على قضية مكافحة المخدرات ، وأعلن أنه سوف يرضيه أن يدخل التاريخ باعتباره الرئيس الأمريكي الذي خلص البشرية من هذا الوباء الذي يفكك بشبابها . وطلب أن تخصص ميزانية مقدارها ٨ بلايين دولار دفعة أولى للحرب ضد المخدرات . ومضى خطوة أبعد من ذلك ، فعرض على حكومة كولومبيا ، التي كانت داخلة في معركة مع « بارونات » المخدرات ، أن تشترك القوات الأمريكية معها مباشرة في الحرب ضد العصابات المنظمة في « موداين » (المدينة الكولومبية التي تحولت إلى عاصمة لتجارة المخدرات في العالم) .

وبعد هدف مكافحة المخدرات ، كان هدف « بوش » الثاني هو مكافحة الإرهاب الدولي . وكانت صور مأساة حادث الانفجار الذي تعرضت له طائرة تابعة لشركة « بان أمريكان » فوق قرية « لوكربي » في بريطانيا - لا تزال حاضرة في الأذهان . كما أن عددا من الرهائن الأمريكيين كانوا لا يزالون في أعماق الظلام في سراديب لبنان الموحشة .

وللهولة الأولى تبدي ما قاله « جورج بوش » مقنعا - لكن الرأي العام في الدول المتقدمة لا يكفي بنظرة واحدة على الأمور ، وإنما يتبع النظرة الأولى عادة بثانية وثالثة - ومع التأمل والفحص ظهر أن ما قاله « جورج بوش » لم يكن قادرا على تعبئة الناس أو إقناعهم أن تلك رسالة مقدسة للقوة الأعظم الوحيدة الباقية ، ثم إنه في كل الأحوال لا يحتاج لقوة عسكرية هائلة بقدر ما يحتاج لقوة بوليس نشيطة .

وطوال سنة ١٩٨٩ - السنة الأولى من رئاسة « جورج بوش » - كان الهدف الاستراتيجي الأمريكي ضبابيا ، غير واضح المعالم وغير محدد القسما ، وكانت الدعوات لاختصار ميزانية القوات المسلحة تزداد الحاحا ، وحركة المطالبة بتخفيضها تزداد اتساعا .



كان لا بد من خطر مقنع يبرر حجم الإنفاق وحجم القوة العسكرية الأمريكية ، ويعطى الاثنين هدفا استراتيجيا له معنى وله موضوع .

وفي أول مارس ١٩٩٠ وقف « ريتشارد تشيني » وزير الدفاع الأمريكي أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس يطلب الموافقة على زيادة في ميزانية الدفاع - وهذه هي العادة في كل ميزانية (والمؤسسات لا تتخلى عن عاداتها بسهولة مهما كان من شأن المتغيرات حولها) .

وبدأ « تشيني » كلامه أمام اللجنة فقال : « إننا نشهد ونحن نبدأ حقبة التسعينات متغيرات عميقة الأثر أمامنا ، وهي اختلاف مناخ الأمن الذي نعمل فيه بأعمق مما رأيناه طوال الأربعين سنة الماضية . إن هذه الحقبة تعطينا آمالا كبيرة ، وهي في نفس الوقت تطالعا بشيء من عدم اليقين . إن التغييرات التي وقعت في أوروبا الشرقية مذهلة ، ففي ظرف شهر من سنة ١٩٨٩ لم يتبق أمامنا من كل الزعماء الذين عرفناهم في إطار حلف وارسو سوى « ميخائيل جورباتشوف » . »

ثم استطرد « تشيني » يقول : « إن الثورة السياسية التي رأيناها في معسكر حلف وارسو تعدنا بتغييرات عسكرية مهمة . . ولم يجد « تشيني » شيئا مؤثرا بقوله عن خطر « امبراطورية الشر » سوى قوله : « مع أن خطر المواجهة العسكرية بيننا وبين الاتحاد السوفيتي قد زال ، إلا أن الاتحاد السوفيتي لا يزال يدعم أنظمة قمعية كتلك التي تحكم في

أفغانستان وكوريا الشمالية وليبيا وأثيوبيا وكوبا . وعلينا هنا أن نراقب موسكو لكي نتأكد أن كلامها عن التفكير الجديد قد تحول إلى واقع من السلوك الجديد .

ثم وصل « تشينى » إلى الشرق الأوسط فقال : « إن الأوضاع الاقتصادية فى تلك المنطقة تضعف النظم المحلية وتؤجج سباق السلاح بينها ، وربما تؤدى إلى مخاطر حروب مسلحة بين هذه الدول . ثم إن عدم الاستقرار المزمع فى هذه المنطقة قد يؤدى إلى اعتراض تدفق البترول فى الخليج الفارسى . »

ولم تكن تلك كلها مخاطر تستدعى زيادة القوة العسكرية . ولذلك فإن « ريتشارد تشينى » عاد مرة أخرى إلى نفس الأهداف التى سبق لـ « جورج بوش » أن تحدث عنها - فأشار إلى المعركة ضد المخدرات قائلًا إن « التدفق غير الشرعى للمخدرات إلى أسواق الولايات المتحدة ، وكذلك الطلب المتزايد على هذه المخدرات - مشكلة عويصة تمس الأمن القومى على نطاق واسع . إن وزارة الدفاع تتحمل مسئوليتها كاملة فى المعركة القومية ضد المخدرات . »

ثم جاء الدور على الإرهاب الدولى ، فقال « تشينى » : « إن الإرهاب الدولى زاد زيادة درامية فى حقبة الثمانينات ، والمعلومات المؤكدة لدينا تجعلنا معتقدين أن هذه الزيادة متصاعدة فى حقبة التسعينات . والرعايا الأمريكيون المحتجزون الذين كانوا فى الماضى مستهدفين من هذا الإرهاب ، سوف يظلون مستهدفين . »

ومرة أخرى لم تكن تلك أهدافا حقيقية للقوات المسلحة للقوة الأعظم التى بقيت وحيدة على قمة العالم .

وكانت عملية البحث عن هدف للقوة العسكرية الأمريكية مازالت مستمرة .



وجاء الدور على الجنرال « كولين باول » رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية ، الذى وقف يوم أول مارس ١٩٩٠ أيضا يتحدث إلى لجنة العلاقات الخارجية ويبدأ حديثه قائلًا : « يجب أن ننظر إلى التاريخ وإلى الحوادث الجارية وعبئنا على المستقبل - ومهما كانت الظروف فإن هدفنا لا يمكن أن يصبح حل أو تفكيك أوصال القوة الأمريكية . إننى توليت مسئولية منصبى كرئيس لهيئة أركان الحرب أملا أن أساعد على تشكيل القوة الأمريكية لمواجهة تحديات المستقبل ، وليس لأقوم بتسريح الجيش الأمريكى ، وأضعف موقف الولايات المتحدة فى العالم . »

ثم بدأ الجنرال « كولين باول » يحدد أهداف القوة الأمريكية ، وراح يعددها على النحو التالي :

١ - ردع أى هجوم عسكري ضد الولايات المتحدة ، وحلفائها ، وأى بلد مهم بالنسبة لها ، والتأكد من أن هذا الهجوم قد تم رده وهزيمته (ولم يحدد الجنرال « كولين باول » مصدرا لهذا الهجوم أو قوة دولية قادرة عليه) .

٢ - زيادة نفوذ الولايات المتحدة فى العالم بما يخلق مناخا يساعد على التطور الديمقراطى ، والتجارة الحرة ، وفتح أسواق العالم أمام الولايات المتحدة بما ييسر لها الحصول على كل الموارد ، والوصول إلى كل المحيطات ، وحرية الحركة فى الفضاء .

(وكانت هذه مجموعة أهداف لا تحققها القوة العسكرية ، وإنما تحققها الكفاءة الاقتصادية والتفوق التكنولوجى) .

٣ - إن هذه الأهداف لابد أن ننكرنا جميعا فى أمريكا بأننا لا نستطيع أن نفرق بين الأمن العسكرى والأمن الاقتصادى ، فكل واحد منهما مندمج فى الآخر ، وإذا أردت أن أضرب مثلا بسيطا فإن التجارة الآمنة والازدهار الاقتصادى فى مدينة ما يعتمد على الوجود النشط لرجل بوليس حازم ، وليس هناك عمدة لأى مدينة يفكر جديا فى تسريح قوة البوليس الموضوعه تحت تصرفه ، وإذا فعل فإن السلام فى مدينته سوف ينحل ويختفى .

(وكان الجنرال « باول » يقوم بتنصيب الولايات المتحدة عمدة على العالم ، ويوكل لقواتها المسلحة بأكبر ترسانة نووية - دور البوليس الموجود تحت تصرف العمدة !)

ثم خلس الجنرال « باول » وهو يشعر فى أعماقه أن كلامه ليس مبررا لزيادة القوة الأمريكية : « إننا يجب أن نكون مستعدين لحفظ السلام ، وأن تكون قواتنا المسلحة جاهزة لمنع الأزمات الصغيرة فى العالم من أن تتحول لأزمات كبيرة ، ونكون قادرين على مواجهة الطوارئء من أى اتجاه تظهر فيه . »

وكان الهدف العسكرى الأمريكى لا يزال ضبابيا بكل ما يثيره ذلك من شكوك فى النفس ، وحتى فى الإحساس بالقوة ، فليست هناك قوة يمكن أن تشعر بأهميتها إلا بالتعباس إلى قوة أخرى أمامها ، ذلك أن القوة بالدرجة الأولى تصبح حقيقيه بمقدار التحدى الذى تواجهه ، فإذا اختفى التحدى فقدت القوة مرجعيتها ، وحتى شخصيتها ، فلم تعرف من هى ؟ إذا لم تعد تعرف من هو الآخر !

إن التطورات المفاجئة التي حدثت في الاتحاد السوفيتي ، وأدت إلى ذوبان واحدة من القوتين الأعظم في بحر شهور قليلة - لم تؤد فقط إلى حالة ارتباك سياسي واستراتيجي في الولايات المتحدة ابتداء من رئيسها « جورج بوش » ، إلى وزير دفاعها « ريتشارد تشيني » ، وإلى رئيس أركان حربها « كولين باول » - بل وأكثر من ذلك فقد شاع الارتباك في أوساط أساطين الفكر الاستراتيجي في الولايات المتحدة ، وانتقل منهم إلى آخرين على اتساع العالم .

في هذه الفترة خرج مفكر أمريكي من أصل ياباني ، هو « فوكوياما » ، بنظرية عن « نهاية التاريخ » ، معتبرا أن تناقضات الفكر في العالم قد انتهت بانتصار الرأسمالية ، وبالتالي فإن هذه الخاتمة للصراعات المذهبية معناها أن التاريخ وصل إلى نهايته . (ولم تكن مقولته صحيحة ، واضطر هو بنفسه أن يعترف بعدم صحتها بعد أن شغلت العقول ، وأثارت الجدل عاما بأكمله) .

وفي هذه الفترة أيضا راجت مقولة لـ « ميخائيل جورباتشوف » عن أن « توازن المصالح » في العالم سوف يحل محل « توازن القوى » كمعيار في إدارة العلاقات الدولية . (ولم تكن هذه المقولة بدورها صحيحة أيضا لأن توازن المصالح لا يمكن أن يتحقق في غيبة من توازن القوى ، وعلى أي حال فإن « جورباتشوف » قالها في تبرير « تفكيره الجديد » في مرحلة من المراحل السابقة على تسليمه الكامل بإفلاس التجربة الشيوعية) .

وهكذا فلم تكن الولايات المتحدة وحدها في عملية بحث عن فكر استراتيجي جديد يتلاءم مع ظروف متغيرة ، وإنما كان العالم بأسره معها في حيرتها وتخبطها في تلك المرحلة .

كانت تلك فترة حائرة بالنسبة لكثيرين ، ولم يكونوا جميعا من مجالات التخطيط أو الفكر ، وإنما تجلت الحيرة أيضا ، وربما أكثر ، في دوائر الاقتصاد العالمي . فالسياسة تصنع الاقتصاد بمقدار ما أن الاقتصاد يصنع السياسة ، ثم إن بعض الصناعات ، وربما أكبرها ، تتصل مباشرة بالرؤى الاستراتيجية للدول ، وأولها بالطبع صناعات السلاح ، والفضاء ، وغيرها .



ولقد كانت الولايات المتحدة ترى مقدمات تناقض قائم - لكن هذا التناقض لم يكن قائما بعد ، كان أقرب ما يكون إلى تناقض في مرحلة التكوين .

إن أوروبا الموحدة تبدو من بعيد عملاقا اقتصاديا يجمع دول السوق الأوروبية ، وسوف يضيف إليها مجموعة دول « الافتا » (وهى مجموعة دول أوروبا الغربية التى تكون رابطة التجارة الحرة) . كذلك فمن المحقق أن عددا من دول أوروبا الوسطى ، والتى كانت فى إطار الغرب من قبل (مثل المجر ورومانيا وبولندا) ، سوف تنجذب يقينا إلى أوروبا الموحدة - الأمر الذى يجعل من القارة الأوروبية كيانا أقوى مرتين على الأقل من الولايات المتحدة .

كذلك فإن وحدة من نوع آخر تتشكل فى الشرق الأقصى ، وهى وحدة يمكن أن تكون نواتها اليابان بمقدار ما أن ألمانيا هى النواة المركزية للوحدة الأوروبية .

وإذا أمكن تصور إطار يضم اليابان مع نمور آسيا الجديدة ، إذن فإن القوة البازغة فى الشرق سوف تكون عملاقا آخر .

ولقد كان الفكر الأمريكى لوقت طويل عاجزا عن تصور يوم تلعب فيه ألمانيا دور القلب لوحدت أوروبا ، ونفس الشيء بالنسبة لليابان فى وحدة آسيوية - وكان ظن هذا الفكر الأمريكى أن من الصعب على الآخرين أن ينسوا تجربة النازية الألمانية أو العسكرية اليابانية ، ثم تأكد أن المصالح الاقتصادية المستقبلية أقوى من الذكريات السياسية المتخلفة عن ماض غاب منذ نصف قرن من الزمان .

ولقد لاحت بالفعل بدايات اشتباك هادىء بين واشنطن وبرلين برز ظاهرا عندما تحققت الوحدة الألمانية ، كما لاحت بدايات اشتباك بارد بين واشنطن وطوكيو عبر عن نفسه بطريقة سافرة فى الذكرى الخمسين لمعركة « بيزل هاربر » .

لكن هذه الاشتباكات الهادئة أو الباردة مازالت نوعا من الحمل فى رحم التاريخ ، وقد يجيء مولده بعد سنين أو بعد حقبة ، وبالتالي - وبواقع الحال كما هو قائم الآن ، وبطبيعة علاقات مشتركة مازالت مفيدة لكل الأطراف - فإن التخطيط لتناقض لم يولد بعد يصعب التفكير فيه ، كما أنه تصعب التعبئة توفيقا له أو تحسبا لخطره ، خصوصا وأن كليهما - اليابان وألمانيا - لا ينافسان بالسلاح ، وإنما ينافسان بالاقتصاد وارتفاع كفاءة الانتاج ، وبالزحف المنظم والصامت لتراكم الغنى ... وإذن فهى حتى الآن مناوشات المارك والين والدولار لم تتحول بعد إلى معارك بالنار . وقد لا تتحول أبدا ، فحروب الحقب القادمة قد تحدث بغير حاجة إلى ميادين قتال ، وقد يحدث فيها النصر أو تحل الهزيمة بأرقام على شاشة جهاز كمبيوتر دون حاجة إلى رصاصة أو صاروخ أو قنبلة نووية !



وكانت هذه المستجدات كلها تجد طريقها إلى العالم العربي الذي كان هو الآخر يعيش حالة من الفوضى السياسية لم يكن منشؤها اختفاء العدو الذي يهدد الأمن القومي العربي - وإنما اختفاء المعادلة التي قام عليها الأمن القومي العربي ابتداء من سنة ١٩٥٥ حين عقدت مصر أول صفقة للسلاح مع الاتحاد السوفيتي الذي أصبح بعدها عاملا رئيسيا في كل الحسابات العربية أثناء معارك السويس (١٩٥٦) - سيناء (١٩٦٧) - الاستنزاف (١٩٦٨) - (١٩٧٠) - أكتوبر (١٩٧٣) . كما أنه كان سندا للقضية الفلسطينية وغيرها من معارك التحرر العربي . كان سلاحه حاضرا ، وكان اقتصاده متعاوننا ، وكانت مواقفه ودية خصوصا إذا قورنت بمواقف غيره .

وفجأة خرج الاتحاد السوفيتي من معادلة الصراع في الشرق الأوسط ، وحل محله فراغ واسع ومخيف .

في نفس الوقت تقريبا كانت مصر أيضا قد ابتعدت عن قلب الصراع في الشرق الأوسط ، ووقفت على أطرافه تنتظر وتراقب ... وأدى انسحاب مصر بدوره إلى فراغ .

وحاولت الولايات المتحدة أن تملأ هذا الفراغ ، فتقدمت إلى دور انفتحت أبوابه لها . ولأن سياستها في التجربة العربية المعاصرة لم تكن متوازنة ولا عادلة في نظر أغلبية ساحقة من العرب ، فإن الدخول الأمريكي إلى المنطقة بعد انفرادها بالقوة على قمة العالم - زاد من حدة الفوضى في المنطقة ولم يقلل منها . وأضيف إلى ذلك أن الولايات المتحدة التي تقدمت من أوسع الأبواب عائدة إلى الشرق الأوسط ، كانت هي نفسها في حالة حيرة أمنية وتخبط استراتيجي .

وكانت القضية الفلسطينية أولى القضايا التي تأثرت وعانت بالفوضى التي أنشأتها حالة الفراغ الاستراتيجي الزاحفة على المنطقة - فالشعب الفلسطيني الذي صمد في انتفاضته سنوات طويلة ، راح يجد نفسه وحيدا في صراعه ، والجو حوله قائم وموحش لا يجد أملا .. ولا يعيد ثقة في مستقبل أفضل تصورته ثورة الحجارة في متناول اليد وقريبا . وكانت إسرائيل بالطبع أول الأطراف التي استغلت الظروف المستجدة واستفادت منها ، فموازين القوة الإقليمية في صالحها ، وحتى موازين الكثافة السكانية التي كانت ضدها أخذت تتحول بعض الشيء عن طريق زيادة الهجرة من الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية التي تفككت أوصالها ولنهارت حدودها للمعنوية مثل الستار الحديدي ، والمادية مثل حائط برلين .

وكانت سوريا قد بنيت من مقولاتها التقليدية عن ضرورة استعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة . فقد كان هذا الهدف معلقا بإمكانية الحصول على أسلحة متطورة

من الاتحاد السوفيتي ، ولكن الرئيس « حافظ الأسد » سمعها بنفسه من الرئيس « ميخائيل جورباتشوف » في زيارته لموسكو سنة ١٩٨٨ : « إن الاتحاد السوفيتي لسنوات طويلة قادمة مشغول بإعادة ترتيب بيته من الداخل ، وليس مستعدا في هذه الفترة ولا في المدى المنظور - لأن يلعب دورا في صراعات إقليمية لا يرى أن هناك سقفا أو قاعا لها . »

وكانت دول الخليج تزداد انطواء على نفسها ، وتحاول أن تحتفظ لنفسها ببترونها خشية أن تتخاطفها المطالب من كل ناحية ، مع إحساس بحالة الفراغ والفوضى التي أطبقت على المنطقة . وكانت هذه الدول الصغيرة والغنية تمنى نفسها ، وتطمئن وساوسها بادعاء أن التغيرات التي طرأت على العالم جميعا لصالحها ، فالذي انتصر في الصراع الدولي هو الطرف الذي يحمياها باعتباره المستفيد الأول من مواردها ، ثم إن أنظمتها التقليدية كانت تحسب نفسها بدرجة أو بأخرى كجزء من النظام الرأسمالي العالمي ، وبالتالي فانتصار هذا النظام هو في جزء منه انتصار لها . وكان مجمل هذا المنطق يؤدي إلى زيادة عزل الثروة العربية عن مجمل العمل العربي ، خصوصا في حالته الحائرة والمرتبكة بتأثير المتغيرات الفادحة التي جرت .

وكان العراق في وضع خطر ، فقد انتهت الحرب العراقية - الإيرانية فجأة عندما اقتنع « آية الله الخميني » في الدقيقة الأخيرة أن استمرارها لم يعد ممكنا . وأدى الانهيار المفاجيء لإيران إلى مشاعر متناقضة في بغداد . وبشكل ما فإن العراق أحس بالفراغ المباشر نتيجة لتوقف حرب شغلته واستغرقته بالكامل سياسيا وعسكريا واقتصاديا ونفسيا . ويتوقف المعارك بدأت قوة العراق تواجه نوعا من البطالة قريب الشبه من الفراغ الذي دهم القوات المسلحة الأمريكية بعد سقوط التهديد السوفيني .

ومن ناحية أخرى فإن الفراغ العربي العام الذي غطى المنطقة كلها راح يشد العراق إلى دور إقليمي أوسع من حدوده . وكانت القضية الفلسطينية هي الساحة المهيأة لأى طرف محلى تشده امكانياته أو ظروفه أو رواه إلى دور إقليمي .

وكانت بعض الأطراف الفلسطينية تعلق آمالا واسعة على الجيش العراقي . وفي حديث هامس بين زعيم فلسطيني بارز وسياسي مصري مخضرم ، أشار الزعيم الفلسطيني إلى أن « قوة الجيش العراقي تزيد عن ٥٥ فرقة ، وقد أصبح هذا الجيش هو الجيش العربي الذي عرف خبرة قتال طويل » .

ثم أبدى الزعيم الفلسطيني ثقته في « أن العراق بعد انتهاء حربه مع إيران داخل بلا شك في معركة مع إسرائيل » . وأبدى السياسي المصري المخضرم شكه في هذه

الإمكانية ، على أساس أن العراق سوف يخرج من المعركة في حاجة شديدة إلى إعادة
تعمير بلده واسترداد خطته الطموحة للتنمية ، .

وكان الزعيم الفلسطيني واثقا يستشهد بحقيقة أن العراق هو الذي يقدم أكبر المساعدات
للانتفاضة حتى يبقى جذوتها مشتتة لحين تواتيه الفرصة .



كانت تلك أيضا هي الفترة التي تكونت فيها مجالس التعاون الإقليمي في الخليج وفي
المغرب وفي المشرق .

وكانت إسرائيل تتابع ، وكذلك كانت الولايات المتحدة ، بينما كانت أوروبا الغربية
التي أغراها الفراغ إلى حلم بالعودة لمواقع نفوذ تقليدي سابقة في العالم العربي - تجيء
وراء الاثنين (إسرائيل والولايات المتحدة) وتحاول في بعض الأحيان سباقهما . وبادرت
أوروبا إلى طرح مشروع لحل أزمة الشرق الأوسط ، وكان اقتراحها مؤتمرا عاما للأمن
والتعاون في المنطقة ، جرى استيحاؤه من التجربة الأوروبية السابقة لمؤتمر الأمن
والتعاون في أوروبا . لكن الفكرة ظلت مستلقية على الأرض غير قادرة على التحريك لسبب
بسيط هو أن تجربة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا جاءت بعد أن كانت الدول الـ ٣٥
التي اشتركت فيه قد أسقطت الحواجز العقائدية والعسكرية والنفسية التي باعدت بينها طوال
سنوات الحرب الباردة . وأما في منطقة الشرق الأوسط ، فإن الأسوار والحواجز كانت
عالية ، وبعضها زاد ارتفاعه بسبب الانتفاضة ومشروعات الاستيطان التي لم يقترب منها
أحد بحل مقبول ، وبالتالي فإن أي تصور لمؤتمر ينقل الحوار بالنار عبر ميدان القتال إلى
حوار بالكلمات عبر مائدة لمؤتمر أمن وتعاون - كان ضربا من الخيال .



وفي وسط هذا الجو المعبأ بالفراغ والفوضى والإحساس بالحيرة والضياع ، وقع
اجتماع مجلس التعاون العربي (فبراير ١٩٩٠) في عمان على مستوى القمة . ووقف
الرئيس ، صدام حسين ، يتحدث في هذا الاجتماع قائلا : « إننا من هنا في عمان نستطيع
أن نرى أضواء القدس ، . ثم استطرد في خطاب حماسي وطويل يتحدث عن اغتصاب

فلسطين وضياع الأرض الفلسطينية قطعة بعد قطعة من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٦٧ . ثم توقف طويلا أمام قضية الاستيطان الذي يهدد بتغيير نهائى فى عروبة الضفة الغربية وغزة . ثم انتقل إلى الأوضاع الدولية قائلا : « إن انسحاب الاتحاد السوفيتى من المنطقة قد أدى لفراغ انتهزته الولايات المتحدة فرصة للعريضة غير المسئولة فى مصائر العرب » . ثم أشار إلى أن الاتحاد السوفيتى ركع على ركبتيه أمام الولايات المتحدة التى تفرض هيمنتها كل يوم على المصائر والموارد العربية . (كانت تلك إشارة واضحة إلى بترول الخليج) - ثم ختم الرئيس « صدام حسين » كلامه بقوله : « إننا نريد صداقة الولايات المتحدة ، ولكن الصداقة لا تكون من جانب واحد . وإذا تصور بعضنا أنهم أصدقاء الولايات المتحدة ، فإن تصورهم هذا على غير أساس ، وليس أمامنا إلا أن نؤكد أنفسنا وحقوقنا ، أو نركع مثل الآخرين . »

وعندما انتهت الجلسة ، وكانت مذاعة بالكامل على الهواء ، خرج الرئيس « صدام حسين » والرئيس « حسنى مبارك » جنبا إلى جنب ، وأثناء سيرهما إلى خارج القاعة قال الرئيس « صدام حسين » للرئيس « مبارك » : « يا أبو علاء .. هل تظن أن هجومي على الأمريكان كان عنيفا ؟ » ورد الرئيس « حسنى مبارك » قائلا : « إن كل واحد منا له الحق فى رأيه » .

وقال له الرئيس « صدام حسين » : « الحقيقة أننى قصدت أن أتحدث بلهجة قوية من هنا لأننى أعلم أن التليفزيون الأردنى يصل لداخل الأرض المحتلة ، وقد قصدت باستعمال هذه اللهجة أن أقوى عزائم إخواننا فى الانتفاضة » .



كانت الولايات المتحدة والعراق كلاهما - وبشكل مثير - فى وضع قريب الشبه بالآخر فى تلك اللحظة .

● كلاهما كانت لديه حرب طويلة :

٤ . سنة من الحرب الباردة فى حالة الولايات المتحدة .

وثمانى سنوات من الحرب الساخنة فى حالة العراق مع إيران .

● وكلاهما كلفته الحرب غالبا في موارده . فالولايات المتحدة أرادت إرهاب الاتحاد السوفيتي بسباق سلاح لا نهاية له ، وقطع الاتحاد السوفيتي أنفاسه في محاولة اللحاق ، ولم يلحق - لكن الولايات المتحدة هي الأخرى تحملت بعبء أثقل كاهلها ، وراحت تطلب مشاركة فيه من قوى استفادت منه وازدهرت مثل ألمانيا واليابان .

والعراق نفس الشيء إلى حد كبير : فقد بدأ الحرب مع إيران باحتياطي يصل إلى ٣٦ بليون دولار ، وحصل على قروض ومساعدات من السعودية ودول الخليج زادت على عشرين بليون دولار . واستدان فوق هذا كله للخارج بقرابة أربعين بليون دولار أخرى . لكنه في تقديره كان يحمي البوابة الشرقية للأمة العربية ، وكانت كل دول الخليج تفر له بذلك . لكن هذه الدول ، منذ بدأت حروب البترول سنة ١٩٧٣ - ثم سنة ١٩٨٠ - جنت فوائد لم تكن تخطر لأحد على بال . والعراق خارج من الحرب الطويلة ولديه خطة لتعويض ما فاتته أو ما خسره .

● والولايات المتحدة وجدت عدوها في الحرب الباردة يخرج من الميدان فجأة . والعراق وجد عدوه في الحرب الساخنة يقبل وقف إطلاق النار بكلمة قصيرة حزينة من « آية الله الخميني » يقول فيها إنه « كان أهون عليه أن يتجرع كأسا من السم ولا يقبل بوقف اطلاق النار - لكنه الآن يقبله » .

● والولايات المتحدة تشعر بعد الحرب بفراغ . وكذلك العراق .

● والولايات المتحدة تبحث عن عدو في عالم تغير . والعراق يبحث عن دور في منطقة مלאها الفراغ !

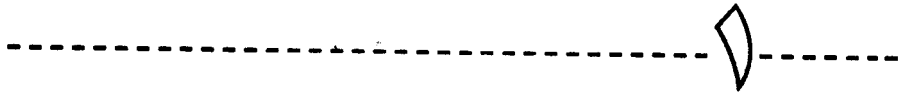
وفي قاعة قصر المؤتمرات في عمان ، في شهر فبراير ١٩٩٠ ، التقى الطرفان واحتك كل منهما بالآخر في الزحام . ولم يلتفت أحد ، فقد بدا الاحتكاك عارضا - والواقع أنه لم يكن عارضا إلى هذا الحد !

الفصل الحادي عشر

على طريق تصادم محقق

« مع الأسف لا يوجد في إسرائيل
جورباتشوف... »

[طارق عزيز ، لسناتور ، روبرت
دول ، زعيم الأقلية الجمهورية في
مجلس الشيوخ - إبريل ١٩٩٠]



لم يكن الاحتكاك الذي شهده قصر المؤتمرات في عمان عارضا وسط الزحام ،
كما بدا . ولا كان مفاجئا . ولعله كان أقرب ما يكون إلى نقلة ظاهرة وعنيفة في لعبة كبيرة
ومتشعبة ، قليل فيها واضح للعيان ، وكثير منها غاطس تحت السطح .

إن العلاقات بين واشنطن وبغداد كانت دائما ضرورية ، وإن سادها القلق في فترات
عديدة . وكانت دائما متشابكة بالود أو بالعداء . فالعلاقات بين البلدين موصولة بقضايا
حيوية منها : الصراع على الشرق الأوسط - والصراع على البترول - والصراع مع
الاتحاد السوفيتي .

وكانت للولايات المتحدة علاقات وثيقة مع النظام المنكفي في بغداد قبل ثورة سنة
١٩٥٨ - قبلها كان العراق عضوا في حلف بغداد ، بل وكانت بغداد هي عاصمة العراق
وعاصمة الحلف في الوقت نفسه .

وبعد ثورة سنة ١٩٥٨ لم تسمح الولايات المتحدة لنفسها بأن تنعزل عما هو جار في بغداد ، خصوصا وأن الحزب الشيوعي العراقي استطاع بعد ثلاثة أشهر من قيام ثورة سنة ١٩٥٨ أن يستغل الصراع الشخصي الذي وقع بين اللواء « عبد الكريم قاسم » واللواء « عبد السلام عارف » ، فأصبح الشيوعيون سندا رئيسيا لـ « عبد الكريم قاسم » ، وأصبحوا هم قوته الضاربة في معركته التي اتسع نطاقها فلم تعد مقصورة على « عبد السلام عارف » وحده ، وإنما أصبحت معركة « عبد الكريم قاسم » ضد كل القوى القومية والوطنية في العراق . ونتيجة لذلك اتسع دور الشيوعيين في العراق في أواخر سنة ١٩٥٨ - إلى درجة أصبحوا فيها القوة الأساسية في نظام الحكم . ومن قوانين الصراع العالمي في تلك الفترة أنه حيث يظهر الشيوعيون فإن الأمريكيين لابد أن يتواجدوا في مكان ما بالقرب منهم - والعكس صحيح . فلقد كان مستحيلا في تلك الفترة على إحدى القوتين الأعظم أن تترك القوة الأخرى منفردة بحرية العمل في بقعة من الأرض . فضلا عن أن تكون هذه البقعة ذات حساسية خاصة ، فبغداد هي نصف المسافة تقريبا من حدود الاتحاد السوفيتي ، وحتى تخوم الخليج العربي وبتروله .

وكانت الولايات المتحدة متصلة بكل القوى المعارضة لـ « عبد الكريم قاسم » ، رغم أن « عبد الكريم قاسم » نفسه وصل إلى لحظة توجس فيها من الشيوعيين وساورته الظنون بأنهم ربما سبقوا غيرهم من القوى في الانقلاب عليه .

والذي حدث فعلا هو أن غير الشيوعيين هم الذين سبقوا ، وأما الشيوعيون فقد تخلفوا . ويروى الملك « حسين » ملك الأردن أنه « أثناء عملية الانقلاب على « عبد الكريم قاسم » في فبراير سنة ١٩٦٣ ، كانت هناك موجة إذاعية سرية موجهة إلى العراق ، تنقل للقاتمين بالحركة أسماء وعناوين الشيوعيين هناك ليتم القبض عليهم . »^(١)

وتوالى الانقلابات والنظم في بغداد ، والولايات المتحدة الأمريكية تتابع عن كثب ما يجرى فيها ، سواء من طهران التي انتقل إليها حلف بغداد ، وأعاد تسمية نفسه باسم « الحلف المركزي » ، أو من أنقرة التي كانت مشغولة إلى أقصى حد بالعراق ، حالمة في يوم من الأيام أن تمد يدها إليه لتخطف قضاء الموصل الغني بالبترول ، وتضمه إليها طبقا لحلم قديم ، وطلبا لمورد بترول تعتمد عليه وتملكه بنفسها .



(١) حديث للملك « حسين » مع محمد حسنين هيكل في فندق « الكريون » في باريس في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٣ . وقد تأكدت الرواية فيما بعد ، وقيل إن هذه الإذاعة السرية كانت تعمل من الكويت !

وحين وقعت ثورة سنة ١٩٦٨ ، وتمكن حزب « البعث » لأول مرة من أن يأخذ في يده سلطة الحكم منفردا - أصبح الفريق « أحمد حسن البكر ، رئيس المجموعة العسكرية للحزب - رئيسا للجمهورية . وبدا نائب الرئيس الجديد « صدام حسين » شخصية غامضة ، فقد كان مستغربا في ثورة قامت بها عناصر عسكرية من الجيش بالدرجة الأولى - أن يبرز منى لم يصل بعد إلى الثلاثين من عمره ليصبح الرجل القوي في بغداد .

ولم يتنبه أحد بالقدر الكافي إلى أن « صدام حسين » كان قد سيطر في السنوات السابقة على جهاز الحزب ، وتولى مكتب الفلاحين ، ثم تولى مكتب العسكريين في الحزب ، وأخيرا تولى من هذا المكتب دور حلقة الاتصال مع التنظيمات العسكرية الحزبية في بقية العالم العربي . وهكذا فإنه عندما وقعت أحداث ١٩٦٨ كان « صدام حسين » في الموقع الأكثر حساسية وأهمية .

ولم يكن « صدام حسين » في موقعه الجديد يستقبل سفراء أو مراسلي صحف ، وقليل ما كان يتحدث علنا . ومن الواضح أنه في تلك الفترة شغل نفسه بعدة مهام أعطاها أولوية على كل ما عداها ، كانت مهمته الأولى تقوية تنظيم الحزب وإحكام سيطرته على أجهزة الدولة ، وذلك طبيعى من شاب تربى منذ سن السادسة عشرة في تنظيمات الحزب ، واستوعب مقولة كل الأحزاب العقائدية بأن الاستيلاء على سلطة الدولة والاحتفاظ بها هو السبيل الوحيد أمام هذا الحزب العقائدى لكى يضع للتنفيذ برامج التي يطرحها على الناس .

ثم كانت المهمة الثانية التي بدأ رجل العراق القوي يركز عليها هي التخطيط ، وكانت لدى العراق موارد البترول الكافية لتمويل خطة تنمية طموحة ، واقترب « صدام حسين » في تلك الفترة من السياسة الخارجية ، والعلاقات الدولية عن طريق أبواب تتصل في الواقع بخطة التنمية :

● وجد أن الحرب مع الأكراد في الشمال تستنفد جزءا كبيرا من جهد العراق وموارده ، وهكذا دخل مع الأكراد في مفاوضات أدت إلى اتفاق يمنحهم نوعا من الحكم الذاتى جرى توقيعه سنة ١٩٧٠ .

● ثم وجد أن موارد البترول هي عماد الخطة وليس هناك غيرها ، وكانت دعوى تأمين بترول العراق قضية مثارة على أوسع نطاق ، وكانت النقطة الوحيدة الباقية هي القرار بالتأميم ، وتحمل المسؤولية الناشئة عن القرار .

● ثم وجد « صدام حسين » أن شاه إيران يستخدم جماعات من الأكراد في إشعال نار الحرب مرة أخرى ، واختار أن يتجه إلى العمل المباشر فعد مع شاه إيران « محمد رضا بهلوى » اتفاق شط العرب سنة ١٩٧٥ ليسد أبواب استنزاف العراق من البابين في

خطوة واحدة : الباب الكردي ، والباب الإيراني . وفيما عدا هذا لم يبد في ذلك الوقت دليل على أن السياسات الدولية تشغله بأكثر من القدر الذي ينعكس على الصراع العربي - الإسرائيلي ، وهو ما كان يشغل كل فرد في العالم العربي .

ولم يكن العراق على أي حال دولة مواجهة ساخنة مع إسرائيل ، وإن اعتبر نفسه كذلك بحكم ارتباط شعبه بالقضية الفلسطينية ، ولكن الحقائق الجغرافية والسياسية ، وأهمها عدم وجود خطوط تماس مباشر بين العراق وإسرائيل ، لم تكن تفرض على العراق ما تفرضه خطوط التماس على غيره - وكان هذا البعد يعطى للعراق ميزة كبيرة ، فهو قريب من خطوط المواجهة إذا أراد ، ومعزول عنها إذا اختار ، وكان هو الدولة العربية الوحيدة التي شاركت بقوات في حرب سنة ١٩٤٨ ولم تجد داعيا بعدها لعقد هدنة مع إسرائيل ، كما فعلت مصر وسوريا والأردن . فقد كان يكفي العراق أن يسحب قواته من ميدان القتال ، فإذا هو في وضع هدنة عملية .. حاصلة وغير موقعة .

وكان العراق يستخدم بعده الجغرافي عن إسرائيل لدعوة طليقة اليد إلى مواجهة معها مطمئنا إلى أن أحدا لا يطوله برد ، كما أن المسئولية واقعة بالدرجة الأولى على دول الخط الأول . وهكذا بدت مواقف العراق نقيّة من الناحية المبدئية ، وفي نفس الوقت فإن حساب المخاطر كان محدودا . (وكانت واشنطن تتابع) .

ثم اختلفت حسابات المخاطر فجأة سنة ١٩٧٧ عندما توجه الرئيس « أنور السادات ، إلى القدس ، وبان وكان مصر في طريقها إلى الابتعاد عن العمل العربي بما فيه خطوط المواجهة . كان معنى ابتعاد مصر أن الجبهة الجنوبية أمام إسرائيل سوف تتجمد وتسكن ، وأن المسئولية لا بد واقعة على الجبهة الشرقية وحدها .

وكان العراق في وضع لا خيار فيه . فهو أكبر دولة عربية على الجبهة الشرقية يتعداد سكانه ، وهو أغنى دولة عربية على هذه الجبهة بموارده البترولية ، وهو صاحب أعلى الأصوات في الدعوة إلى النضال من أجل فلسطين وعروبيتها .

وسنة ١٩٧٨ كانت بغداد مقرا لاجتماع القمة العربية الطارئة التي دعى إليها لمواجهة العواقب المترتبة على خروج مصر من الصف العربي وتوقيعها اتفاق صلح منفرد مع إسرائيل . ولم تكن حقائق الجغرافيا قد تغيرت بما يسمح للعراق أن يصبح دولة مواجهة ، ولكن وقائع السياسة تغيرت لتجعل بغداد عاصمة المواجهة . (وكانت واشنطن مازالت تتابع) .

وفي يوليو ١٩٧٩ انتهز الرئيس « أحمد حسن البكر ، فرصة تكرر ثورة ١٩٦٨ وتنازل عن رئاسة الجمهورية لثابته ، وأصبح « صدام حسين ، رئيسا للجمهورية العراقية عند منعطف خطير في التاريخ العربي .

وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ - قامت الحرب بين العراق وإيران . (وكانت واشنطن تتابع أيضا ، ولعل دورها أصبح أكثر من مجرد المتابعة لأن الحرب كانت بالنسبة لها فرصة لا تعوض !)



كان التصور العراقي لمسار الحرب مع إيران متأثرا إلى حد كبير بسوابق حروب جرت من قبل في المنطقة وخارجها . فالقتال في العادة يستمر لأسبوعين أو ثلاثة ، أو شهر على أكثر تقدير ، ثم يعقبه قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ، ودعوة الطرفين إلى التفاوض تحت إشراف دولي مناسب لحل أسباب النزاع بينهما .

ولعل ذلك هو السبب في أن الجيش العراقي ركز قوته ومجهوده في الاندفاع الأولى نحو مقاطعة « خوزستان » ، وكان التقدير أنه إذا استطاع الجيش العراقي تحقيق هذه المهمة بسرعة ، وقبل صدور قرار بوقف إطلاق النار ، فإن العراق سوف تكون له اليد العليا في المفاوضات .

لكن مجلس الأمن تحرك على مهل وببطء شديد على غير عادته عندما تقوم أي حرب في أي بقعة من العالم ، فضلا عن أن تكون هذه البقعة هي الشرق الأوسط بالذات ، ومناطق البترول فيه بالتحديد .

وراح العراق وغير العراق يتساءلون عن الأسباب الداعية إلى مسلك مخالف تماما لكل ما سبق في الصراعات المسلحة ، وكانت الإجابات دائما مبهمه تتذرع بالرفض الإيراني وبالعداوة الشخصية لـ « آية الله الخميني » . وبدأت الوسواس تراود العراق وغير العراق ، فقد ثارت ظنون بأن هناك خطة خفية تقصد إطالة أمد الحرب إلى أقصى حد ممكن . (ولم تكن هذه الظنون بعيدة عن الحقيقة كما أظهرت الوقائع فيما بعد) .

ولم يكن لدى العراق ما يفعله - مهما بلغت ظنونه - سوى أن يواصل الحرب وأن يحاول كسبها .



ودخل العراق إلى كل أسواق السلاح في العالم مشتريا ، وتوقف الاتحاد السوفيتي لبعض الوقت عن الوفاء بصفقات عقدها مع العراق ، وبرر توقفه بأن العراق هو الذي بدأ الحرب . وركز العراق على أسواق الغرب ، ولم يكن يشتري السلاح فقط ، وإنما راح يشتري مصانع السلاح . ولم تقتصر مشترياته على السلاح ومصانع السلاح التقليدي ، وإنما خطا خطوة أبعد في مجالات السلاح المتطور تكنولوجيا .

ولم يكن في هذا كله سر على من يعينهم الأمر في دول الغرب الكبرى ، فالسلاح ومصانع السلاح بأنواعه التقليدية وغير التقليدية لا تباع في الظلام مهما نزلت الستائر . فكل دول الغرب الكبرى لها رقابة محكمة على بيع الأسلحة ومصانعها وتصديرها من أراضيها . فمعظم الشركات الدولية الكبيرة العاملة في مجال السلاح لا تعمل بعيدا عن دولها ، وإذا لم تكن وزارة الخارجية في تلك الدول تعرف ، فإن وزارة الدفاع تعرف . وإذا غابت صفقة عن علم وزارة الدفاع ، فإنه من الصعب أن تفوت هذه الصفقة على أجهزة المخابرات في هذه الدولة . ومن المسلم به أن هناك عمليات تهريب في سوق السلاح ، لكن هذا التهريب يصعب تصوره في حالة الصفقات الكبيرة المتصلة بأنظمة من السلاح المتقدم والمتطور كالمطائرات والدبابات والمدمرات البحرية والغواصات ، إلى آخره . وإذن فإن دول الغرب الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة - لم تكن غافلة تماما عن مشتريات السلاح العراقية .

ولعل هذه الدول الكبرى في الغرب لم تكن تمنع كثيرا في مشتريات السلاح العراقية ، فقد كانت هذه الصفقات إلى جانب فوائدها المالية العزيرة - كفيلا بتحقيق استمرار أمد الحرب .

والغريب أنه بمقدار ما كان العراقيون سعداء بهذه الفرصة لبناء قوتهم العسكرية ، فإن تساؤلاتهم عن طول أمد الحرب و« متى تجيء نهايتها ؟ » و« كيف ؟ » راحت تلح عليهم بشكوك لا تهدأ .

كان نزيف الحرب في الدم غالبا ، وكان نزيف الحرب في المال مرهقا . كل ذلك وميادين القتال تزداد ضراوة ، والأعوام تجيء وتذهب وطاحونة الحرب دائرة .



كانت وقائع فضيحة « إيران - كونترا » قد تركت تأثيرا عميقا على التفكير الرسمي العراقي . وقد اعتبرت دليلا حاسما على وجود مؤامرة تستهدف العراق تشترك فيها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا . بل ووصل البعض إلى حد اتهام أطراف عربية بالضلوع في هذه المؤامرة . وقد حدث سنة ١٩٨٦ أن رئيس إحدى الدول (ولا داعي لتسميته الآن لأسباب مختلفة) قام بزيارة للعراق وأسرّ للرئيس « صدام حسين » بأنه سمع من السفير الأمريكي في بلاده أن هناك تفاهما بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والكويت للحيلولة دون انتصار عراقي في الحرب ضد إيران ، لأن العراق إذا خرج من الحرب منتصرا فإنه سوف يثير في المنطقة مشاكل لا حدود لها ،

وأن هؤلاء الأطراف الذين تحدث عنهم السفير الأمريكي إلى رئيس الدولة الذي نقل الرواية - مستعدين لكل الاحتمالات حتى وإن أدت إلى تقسيم العراق . وأضاف رئيس الدولة المعنية في حديثه مع الرئيس « صدام حسين » قوله إنه في زيارة له للسعودية أثار الرواية مع الملك « فهد » ، وأن الملك « فهد » نفاها له بشدة .

ويبدو أن الرواية بأكملها شغلت الرئيس « صدام حسين » الذي رأى أن يقطع الشك باليقين ، فأرسل مبعوثا خاصا لمقابلة الملك « فهد » وليروى له ما حدث . وكان الملك « فهد » مرة أخرى قاطعا في نفيه للرواية برمتها ، ثم أضاف إلى النفي نصيحته للعراق بأن يحاول الدخول مع واشنطن في حوار مباشر لإزالة شكوك متبادلة يراها تتراكم في الأجواء بين البلدين (يقصد العراق والولايات المتحدة الأمريكية) ولا يرى مصلحة فيها لطرف . وأضاف الملك إنه « أما وقد انتهت الحرب العراقية الإيرانية وكانت نهايتها بانتصار العراق ، فإن الفرصة ملائمة للعراق ليعيد بناء نفسه ويسترد عافيته في جو من الهدوء والصفاء . »



وفى أكتوبر ١٩٨٩ توجه السيد « طارق عزيز » نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي - إلى واشنطن والتقى مع « جيمس بيكر » وزير الخارجية الأمريكي ، ثم التقى والرئيس « جورج بوش » نفسه ، ودار حوار صريح بين الطرفين . ويبدو أن الزيارة كانت ناجحة ، فإن الرئيس الأمريكي بعدها أصدر توجيهها داخليا يطلب فيه إلى إدارته أن تحرص على تنمية علاقات طبيعية مع العراق ، قائلا فيه : « إن ذلك قد يساعد على تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط » . ثم عاد الرئيس « بوش » بعد ذلك فأصدر أمرا رئاسيا في ١٦ يناير ١٩٩٠ جاء فيه « إن زيادة حجم التجارة مع العراق يمكن أن تكون مفيدة للمصالح الأمريكية » . وكان « بوش » محقا ، ففي تلك الفترة من أواخر سنة ١٩٨٩ وأوائل سنة ١٩٩٠ كانت الشركات الأمريكية قد حصلت على عقود مغرية في العراق ، بما في ذلك أن واحدة من أكبر شركات المقاولات الأمريكية وهي شركة « بكتيل » حصلت على عقود في العراق تصل قيمتها إلى حوالي ١٢٠٠ مليون دولار . وبدا أن العراق من جانبه يحاول أن يساعد توجهات بناءة تصور أنه لمح بواندها في واشنطن ، وأراد أن يدعمها بعقود مغرية للشركات الأمريكية .

وأكثر من ذلك ، فإن العراق في أكتوبر ١٩٨٩ خطا من جانبه خطوات اعتبرت ايجابية في تقدير السياسة الأمريكية . فقد أوقف معوناته العسكرية للواء « ميشيل عون » في لبنان ، واشترك في مؤتمرات لنزع السلاح في جنيف ، أحدهما مخصص لنزع الأسلحة الكيماوية حضره العراق كمرقب . كذلك اتخذ العراق موقفا بدأ مرنا في محاولات الوصول إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي - إذ أعلن أنه يترك لدول المواجهة مثل مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية - حرية الحركة في هذه المحاولات .

ولم يقدر لشهر العسل المنتظر أن يدوم طويلا ، ذلك لأن هناك عناصر كثيرة في الولايات المتحدة لها أغراض متباينة ، ولها سياسات مختلفة ، وهي قادرة - سواء في الكونجرس أو في وسائل الإعلام - على التأثير في توجهات الرأي العام ، وفي مجريات الحوادث . ويبدو على نحو أو آخر أن هناك جهات نافذة في الولايات المتحدة يناسبها على نحو ما أن تبحث عن « وحش أسود » في الشرق الأوسط تركز عليه حملاتها بحق أو بغير حق .

كانت الحملات في يوم من الأيام مركزة على « آية الله الخميني » ، ثم انتقل التركيز إلى العقيد « معمر القذافي » ، ثم انتقل مرة ثالثة إلى الرئيس « حافظ الأسد » . وطوال الوقت كان « ياسر عرفات » هدفا مستباحا ، بل إن الحملات وصلت إلى الملك « فهد » نفسه الذي تقصدته الصحافة الأمريكية لفترة من مطلع الثمانينات . وزادت الحملات إلى درجة جعلت الملك « فهد » يستدعى الأمير « بندر بن سلطان » سفير السعودية في واشنطن ، وهو يملك شبكة علاقات اجتماعية واسعة في واشنطن ، ويطلب منه التعاقد مع إحدى مؤسسات العلاقات العامة لكي تقوم بحملة لحسابه تحسن فيها صورته أمام الرأي العام الأمريكي .

وفي الشهور الأولى من سنة ١٩٩٠ كان التركيز كله في وسائل الإعلام الأمريكية المختلفة على الرئيس « صدام حسين » ، وراحت الأجواء تتلبد ، وراح الملك « فهد » والرئيس « مبارك » والملك « حسين » ، كل منهم بدوره يحاول تلطيف الأجواء في واشنطن .

وكانت إسرائيل طوال الوقت على الخط ، وتركيزها بالدرجة الأولى على القوة العسكرية العراقية التي خرج بها العراق بعد انتصاره في الحرب مع إيران .



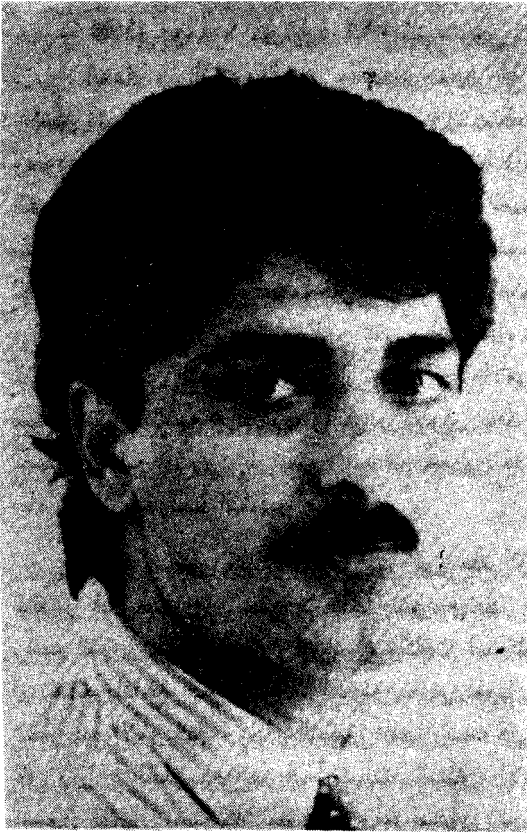
في الشهور الأولى من سنة ١٩٩٠ بدأ أن حرب الكلمات قد تحولت إلى حرب أعصاب ، وأن حرب الأعصاب قد تتحول إلى حرب كراهية ، وأن حرب الكراهية يمكن أن تؤدي إلى حرب دم ، وكانت التعقيدات تتلاحق يوما بعد يوم تقريبا :

● في يوم ١١ فبراير ١٩٩٠ قام « جون كيلي » مساعد وزير الخارجية الأمريكية بزيارة لبغداد ، والتقى بالرئيس « صدام حسين » ، وجرى استعراض لمسار العلاقات بين البلدين تميز - طبقاً لمحضره - بروح من المصالحة . فقد لاحظ الرئيس « صدام حسين » وجود حملات منظمة توجه ضد العراق وقيادته . وحاول « جون كيلي » أن يشرح طبيعة الحياة السياسية في بلد مفتوح مثل الولايات المتحدة ، وأبدى الرئيس « صدام حسين » تفهماً ، ولكنه نبه إلى أن الحملات زادت عن الحد وأنها تركز على جهود يبذلها العراق للتطور التكنولوجي . وعندما قاربت المقابلة نهايتها قال « جون كيلي » للرئيس العراقي « إنه حرصاً على روح المصالحة التي سادت لقاءهما ، يريد أن يلفت نظر الرئيس إلى أن التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان في العالم سوف ينشر الأسبوع القادم ، والتقرير يحوى انتقاداً للعراق ، وهو يرجو أن يتقبله الرئيس بصدق ورحب » . ورد الرئيس « صدام حسين » قائلاً : « نحن لا نغضب من النقد إذا كان بناءً ، ولا يستهدف التشهير » . (١)

وأراد « جون كيلي » فيما يبدو من هذه الملاحظة أن يهيئ ذهن القيادة العراقية للتقرير قبل صدوره ، حتى لا تتفاجأ بنشره وتعتبره جزءاً من الحملة ضدها في واشنطن . وأذيع التقرير فعلاً يوم ١٥ فبراير ، وكانت المشكلة أن إذاعة صوت أمريكا باللغة العربية لم تكف بإذاعة التقرير وإنما أعقبته بتعليق طويل قدمت له بأنه يمثل وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية ، وكان التعليق قاسياً وحاداً في لهجته . ولم تقف الأمور عند هذا الحد لأن وزارة الخارجية العراقية اتصلت بالسفارة الأمريكية في بغداد تقول لها ما مؤداه أن صدور التقرير نفسه كان متوقعا ، وأما صدور تعليق عن وزارة الخارجية بهذه اللهجة فإنه مخالف لروح المصالحة التي سادت الاجتماع بين الرئيس « صدام حسين » ومساعد وزير الخارجية ، بل وهو متناقض أيضاً مع فكرة التحذير المبكر الذي قدمه « جون كيلي » . وردت السفارة الأمريكية في بغداد في اليوم التالي قائلة ما مؤداه أنها مكلفة بالاعتذار عن لهجة التعليق المعبر عن وزارة الخارجية ، و« الحقيقة أن الخطأ حدث لأن هذا التعليق كان معداً للإذاعة بلغات أخرى غير اللغة العربية ، وقد أخطأت إذاعة صوت أمريكا العربية بإذاعته » . وعندما نقل هذا التفسير إلى الرئيس « صدام حسين » ، كان تعليقه أنه لا يفهم من هذا التفسير إلا « أن المسألة سياسة ذات وجهين » .

● وفي يوم ١٧ فبراير كان هناك اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون العربي في بغداد ، واستقبل الرئيس « صدام حسين » وزراء الخارجية الأربعة لدول مجلس

(٢) تقرير مساعد وزير الخارجية الأمريكية كما عرضه أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس في إبريل



فارزاد بازوفت
اتهمه العراق
بالتجسس

التعاون ، وانتهاز الفرصة فيما يظهر ليرد على التعليق الأمريكي بصدد حقوق الإنسان ، واختار أن يركز على التواجد العسكري البحري المتزايد في الخليج قائلا « إنه كان مستعدا لفهم أسباب هذا التواجد أثناء معارك الحرب العراقية الإيرانية ، وأما بعد انتهاء هذه الحرب وزوال الأخطار عن الملاحة في الخليج فإن استمرار الأساطيل الأمريكية في مياهه ، وزيادة هذه الأساطيل لا تعنى إلا أنها تهديد بالقوة ماثل قرب « شواطئنا » .

● وفي يوم ١٩ فبراير أعلنت واشنطن أنها ألقت القبض على مواطن عراقي في كاليفورنيا متهم بالشروع في قتل ، وكان المستهدف بالمحاولة مواطن عراقي آخر لاجيء في الولايات المتحدة . ثم أعلنت واشنطن أن المتهم كان على صلة بالبعثة العراقية الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة ، وبناء عليه أصدرت أمرا بطرد أحد الدبلوماسيين العراقيين من نيويورك . وردت بغداد في نفس اليوم بطرد دبلوماسي أمريكي من سفارة الولايات المتحدة في بغداد .

● وفي يوم ٢٠ فبراير أعلنت إسرائيل أنها أكتشفت وجود وحدات عسكرية عراقية في الأردن ، وأضافت للإعلان أنها لا تتوى السكوت على أى تواجد عراقى عسكري فى الأردن .

وفي هذا الوقت قامت طائرات أمريكية بالاستطلاع فى الأجواء العالية فى المنطقة ، ثم أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها أكتشفت وجود ستة قواعد صواريخ عراقية قرب قاعدة « هـ ٢ » الجوية الأردنية . وانتهزت إسرائيل فرصة الإعلان الأمريكى وكثفت حملتها .

وكان الكونجرس فى حالة فوران شديد ، وإذا مجلس الشيوخ الأمريكى يقر فى جلسة لم تستغرق أكثر من ساعتين - بوقف مبيعات القمح الأمريكى إلى العراق . وتصورت بغداد لعدة أيام أن القرار دعائى أكثر مما هو واقعى ، ثم فوجئت بتوقف شحنات القمح لأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تخالف قانونا أقره الكونجرس .

● وفي يوم ٩ مارس ألقت السلطات العراقية القبض على صحفى إيرانى يحمل جواز سفر بريطانى ، ويعمل مراسلا لجريدة « الأوبزرفر » ، واسمه « فارزاد بازوفت » . وقد قبض عليه بعد أن قام بزيارة بدت مريبة دخل فيها منطقة عسكرية محظورة ، والراجح أنها كانت تضم مجمعا لصناعة الصواريخ . واتهمته السلطات العراقية بالتجسس ، وقدمته للمحاكمة ، وأذاعت على التليفزيون اعترافا كاملا بصورته وبصوته . وقامت القيامة فى الصحافة البريطانية وفى الصحافة الأمريكية وراءها تدافع عن « بازوفت » ، وتتهم العراق بتلفيق التهمة له . والواقع أن شخصية « بازوفت » كانت مريبة ، فقد خرجت أسرته من إيران بعد الثورة الإسلامية ، وقصدت إلى لندن ، وبعد سنتين اثنتين من وصولها قبض على « بازوفت » وعمره فى ذلك الوقت ٢٤ سنة ، واتهم بالاشتراك فى سرقة بنك ، وحكم عليه بالسجن سنتين . ثم خرج ، ولم تمض غير سنوات قليلة إلا وقد أصبح حاملا لجواز سفر بريطانى ، ومراسلا لصحيفة « الأوبزرفر » .

وجرت محاولات واسعة فى الغرب للضغط على العراق للافراج عنه ، لكن الحكم صدر عليه بالاعدام ، ونفذ فيه بالشنق فعلا يوم ١٥ مارس .

وتصاعدت حدة الحملات فى الغرب كله ضد العراق ، وأطلقت صحيفة « الأوبزرفر » على الرئيس « صدام حسين » وصف « جزار بغداد » . ورد العراق بحملات من نفس النوع .

● وفي يوم ٢٢ مارس اغتيل فى بروكسل الدكتور « جيرالد بول » وهو خبير فى صنع مدافع ضخمة ، وكانت الاشاعات تحوم حول « جيرالد بول » تتهمه بأنه قدم للعراق

تصميمات مدفع عملاق أشرف بنفسه على تصنيع أجزاء منه في بريطانيا تحت دعوى أن ما جرى تصنيعه هو مواسير ضخمة من الصلب يحتاجها أحد مشروعات البترول العراقية . وقد كان أول تعليق لأفراد أسرة الدكتور « بول » هو قولهم إن « الموساد » (المخابرات الاسرائيلية) هي التي قتلتها ، وأنه تلقى تهديدات بقتله قبل شهر ، وأطلع أسرته عليها ، وقال لهم إن « الموساد » وراءه .

وعلت الحملة على العراق الذي يستخدم العلماء الغربيين في صنع مدافع عملاقة ، وفي تطوير نظم صواريخ لأنه يعد لحرب مع إسرائيل ، ولم يتحدث أحد عن الإرهاب الذي راح ضحيته واحد من أشهر علماء الغرب .

● وفي يوم ٢٧ مارس كان الرئيس « صدام حسين » قد قلم زيارة استغرقت ساعات لمنطقة « حفر الباطن » في السعودية حيث قابل فيها الملك « فهد » أثناء رحلة صيد كان الملك يقوم بها هناك . وكان لدى الرئيس « صدام حسين » شكوى من الكويت ، لأن الكويت زادت انتاجها من البترول عن الحصص المقررة لها طبقاً لقرارات « الأوبك » ، وهذا يؤدي إلى خفض أسعار البترول ، وبالتالي يؤثر على اقتصاديات العراق في وقت يتعرض فيه لضغوط من كل جانب . وكان رأي الملك « فهد » : « إن الإخوان في الكويت يضرون حتى بمصالح السعودية بانتاجهم الزائد عن حصتهم ، ولكنه على اتصال بهم ، وسوف يحاول اقناعهم بالالتزام بحصة الأوبك . »

وتطرق الرئيس « صدام حسين » بعد ذلك إلى الموقف الأمريكي من العراق ، وأبدى شكوكه في أن الولايات المتحدة تضمر شراً للعراق . وكان تعليق الملك « فهد » : « إنه يعرف الرئيس « جورج بوش » شخصياً ، ويعرف أنه « رجل طيب » ، ثم إن الرئيس « بوش » يزهو الآن بانتصار الولايات المتحدة في معركتها العقائدية والاستراتيجية ضد الاتحاد السوفيتي الذي انهار ، وهو في هذا الوضع آخر من يرغب في تحويل الأنظار عن انتصاره في أوروبا إلى جهة أخرى في الشرق الأوسط . »

● وفي يوم ٢٨ مارس أعلنت السلطات البريطانية أنها عثرت على شحنات من أجهزة « الكريبتون » التي تستخدم في التفجيرات النووية . ثم أعلنت هذه السلطات أن هذه الشحنات كانت متجهة للعراق ، وأنها قامت بمصادرتها . وفي نفس اليوم وقف الرئيس « صدام حسين » في اجتماع علني ، وقد وضع أمامه على المنصة مجموعة من أجهزة « الكريبتون » - قاتلاً « إنها أجهزة بريئة تستعمل في بعض الصناعات البتروكيمياوية ، وأن العراق ينتجها فعلاً ، ولا يحتاج أن يستوردها من الخارج » - مضيفاً لهذا قوله « إن القصة كلها ملفقة بتنسيق بين مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (F.B.I.) وإدارة المخابرات البريطانية ، وأن الهدف منها هو التشهير بالعراق . »

● وفي يوم ٢٩ مارس أعلنت السلطات البريطانية أنها عثرت على قطعة من مواسير المدفع العملاق الذى تتردد الأقاويل من حوله وأنها صادرتها ، وأنها تحذر العراق من التورط فى مغامرات من هذا النوع .

● وفي يوم ٣٠ مارس أعلن الجنرال « اوهود باراك » رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلى الجديد - « أن إسرائيل لا بد أن تكون جاهزة لضربة وقائية ضد العراق فى أى وقت تشعر فيه أن قوته خطر عليها » . ثم تبعه « اسحاق شامير » رئيس وزراء إسرائيل إلى ساحة التهديد بقوله : « إن إسرائيل سوف تهاجم العراق إذا أحست أنه اقترب من انتاج أسلحة نووية » .

● وفي يوم أول ابريل رد الرئيس « صدام حسين » بخطابه المشهور الذى قال فيه « إننا سنرد على إسرائيل إذا استعملت ضدنا أسلحة نووية » . ثم أقسم بعد ذلك فى خطابه أنه « إذا تعرض العراق لهجوم نووى إسرائيلى ، فإنه سوف يستعمل أسلحة متطورة تحرق بالبنار نصف إسرائيل » .

وتصاعدت حدة الموقف بطريقة تثير القلق عندما أطلقت إسرائيل فى يوم ٣ ابريل قمرا صناعيا للتجسس العسكرى أطلق عليه اسم « أوفوك » (وهى كلمة عبرية تعنى أفق) .

واتصل الملك « فهد » بالرئيس « صدام حسين » مبديا خشيته من تصاعد حدة الحملات والحملات المضادة على هذا النحو ، وأثناء الحديث بينهما اقترح الملك « فهد » على الرئيس « صدام حسين » أن يبعث برسائل تطمين إلى كل من الرئيس « بوش » والسيدة « مارجريت تاتشر » رئيسة وزراء بريطانيا . ووافق الرئيس « صدام حسين » واقترح على الملك أن يرسل إليه الأمير « بندر » سفير المملكة العربية السعودية فى الولايات المتحدة ليكون رسوله إلى « بوش » و« تاتشر » . وبالفعل وصل الأمير « بندر » يوم ٥ ابريل إلى مدينة « سرسنگ » فى الموصل حيث كان الرئيس « صدام حسين » هناك ، واجتمع به ودار بينهما حديث طويل .

وفى نفس الوقت كان هناك آخرون فى العالم العربى يحاولون تهدئة الأمور والإمساك بزمامها قبل أن يفلت . وفى ذلك الوقت قام الرئيس « حسنى مبارك » باتصال مع الرئيس « بوش » لطمانته إلى أن الرئيس « صدام حسين » رجل سلام . كذلك بعث الرئيس « مبارك » بنفس الرسالة إلى إسرائيل طالبا عدم تصعيد الموقف لأن الأمور على هذا النحو سوف تؤدى إلى عواقب خطيرة . ثم وجد الرئيس « مبارك » أن الأمر يقتضى علاجاً أوسع ، وفى ٨ ابريل أعاد تأكيد اقتراح مصرى مطروح منذ سنوات بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية .



فى ذلك الوقت من شهر ابريل ١٩٩٠ زار القاهرة وفد من أعضاء الكونجرس يرأسه السناتور « روبرت دول » زعيم الأعضاء الجمهوريين فى مجلس الشيوخ . والتقى الوفد مع الرئيس « حسنى مبارك » ، وكان الموضوع الذى ركز عليه أعضاء الوفد جميعا ، بما فىهم « روبرت دول » نفسه - هو القلق من برنامج التسليح العراقى ، وبالذات فى المجال غير التقليدى . وتحدث الرئيس « حسنى مبارك » طويلا فى هذا الموضوع شارحا أن هناك مبالغات مقصودة فيه من بعض الأطراف ، كما أن القادة السياسيين للولايات المتحدة لا يبذلون جهدا للتعرف مباشرة على وجهة نظر العراق ، وأن اتصالاتهم المباشرة مع بغداد قليلة . ثم توقف لحظة وقال موجها كلامه مباشرة لـ « روبرت دول » : « لقد خطر لى الآن ونحن نتحدث أن أقترح عليكم جميعا (وأشار إلى باقى أعضاء الوفد) أن نتوجهوا إلى بغداد ، وأن نقابلوا الرئيس « صدام حسين » شخصا ، وأن نتحدثوا معه فى كل ما تشاءون . وأبدى السناتور « دول » ملاحظة مؤداها « أن زيارة بغداد لم تكن ضمن برنامج الوفد . ورد الرئيس « مبارك » بأن « القضية كبيرة ، وعلى أى حال فإنكم تستطيعون أن تذهبوا وتجيبوا فى ساعات » . وفكر السناتور « دول » ثم قال للرئيس « مبارك » ما مؤداه « إنه يحتاج أن يتشاور مع زملائه فى الوفد فى الاقتراح ، وحتى إذا استقر رأيهم على قبوله ، فهو يرى من الأنسب ألا يقوم به إلا بعد استطلاع رأى الرئيس « بوش » ، فهو لا يريد أن تتقاطع الخطوط . » - وقال الرئيس « مبارك » إنه « سوف يحاول من جانبه أن يستطلع رأى الرئيس « صدام حسين » ليعرف مدى استعداده لاستقبال الوفد فى ظرف ساعات ، فقد تكون لديه ارتباطات لا يستطيع تأجيلها . وأضاف الرئيس « مبارك » : « إنه واثق أن ذلك هو السبب الوحيد الذى يمكن أن يمنع الرئيس « صدام » من مقابلة الوفد لأنه من الأساس يعرف مبلغ حرصه على تخفيف حدة التوتر فى علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية . »

وهكذا تم الاتفاق على أن يتوجه وفد الكونجرس مع السفير الأمريكى فى القاهرة وقتها « فرانك ويزنر » إلى السفارة الأمريكية ، وهناك يتصلون عن طريق تليفون مأمون بالرئيس « بوش » فى البيت الأبيض ، ويتشاورون معه ، ثم يكون على السفير « فرانك ويزنر » أن يبلغ قرارهم النهائى إلى الرئيس « مبارك » ، ويكون هو (الرئيس « مبارك ») قد علم من الرئيس « صدام حسين » بلمكانية لقائه مع الوفد .

واتصل الرئيس « مبارك » بالرئيس « صدام » الذى كان مازال فى الموصل ، وأبلغه

بمجمل حواراه مع الشيوخ والنواب الأمريكيين ، مضيفا « إنه يرى اللقاء مفيدا لأن الكونجرس عنصر رئيسى مؤثر فى صنع القرار الأمريكى » . ووافق الرئيس « صدام » على الفور قائلا « إنه سينتظر إبلاغه بالموعد الذى يستطيع فيه الوفد أن يطير إلى « سرسنة » مباشرة من القاهرة . »



وفى تلك الأثناء كان الوفد فى طريقة للسفارة الأمريكية للاتصال بالرئيس « بوش » ، وأثناء الطريق إلى السفارة كان أعضاء الوفد يناقشون اقتراح اللقاء مع الرئيس « صدام حسين » ، وكان رأى بعض أعضائه أن الوفد إذا ذهب إلى مقابلة الرئيس « صدام حسين » - فإنه يجب أن يكون فى وضع يجعل رأيه معروفا مسبقا بحيث لا تجره المناقشات بعيدا . ودارت مناقشة حول الوسيلة التى يستطيع بها الوفد أن يحقق ذلك ، واستبعد على الفور اقتراح بإعلان بيان صحفى من الوفد قبل المقابلة لأن ذلك قد يؤدى إلى نسفها . ثم اقترح السناتور « دول » أن يكون تسجيل رأى الوفد المسبق عن طريق خطاب مكتوب يقدمه أعضاء الوفد إلى الرئيس « صدام حسين » فور بدء المقابلة . وبالفعل فإن السناتور « دول » كتب مشروعا لهذا الخطاب وافق عليه الوفد ، ثم تولى السفير « فراتك ويزنر » طلب مستشار الأمن القومى الجنرال « برنت سكوكروفت » وأبلغه بما حدث . ورد عليه « سكوكروفت » بأنه سيذهب الآن لمكتب الرئيس ، وسيطلب إلى مكتب الاتصالات بالبيت الأبيض أن يحول المكالمة هناك حتى يستطيع السناتور « دول » أن يتحدث للرئيس « بوش » . وجرى ذلك بالفعل ، وراح السناتور « دول » يشرح للرئيس « بوش » تفاصيل حوار وفد الكونجرس مع الرئيس « مبارك » ، ثم مداوات الوفد بشأن بيان مسبق يعلن به وفد الكونجرس موقفه ويسجله منعا لأى التباس . ولم يكن لدى الرئيس « بوش » اعتراض ، وقد طلب من السناتور « دول » أن يقرأ عليه نص الخطاب الذى أعده ليلسمه للرئيس « صدام حسين » فى بداية المقابلة . وقرأه السناتور « دول » على التليفون ، وكان الرئيس « بوش » يسمع باهتمام ، وكانت له ملاحظة على إحدى العبارات ، ثم استترك قائلا للسناتور « دول » : « بوب (اختصارا لاسم « روبرت ») إننى أريدك أن تعيد قراءة هذا النص مرة أخرى لبرن (اختصارا لاسم « برنت سكوكروفت ») . » وعاد السناتور « دول » يقرأ نص الخطاب ، وكان نص الخطاب كما يلى :

● عزيزنا الرئيس صدام حسين

رئيس الجمهورية العراقية

إننا نقدر استعدادكم لاستقبالنا خلال شهر رمضان (المقدس) وخاصة بهذه السرعة . ولقد أتينا إلى بغداد وفدا من الكونجرس يمثل الحزبين السياسيين

الرئيسيين في الولايات المتحدة ، وذلك تعبيرا عن اقتناعنا بأن العراق يقوم بدور أساسي في الشرق الأوسط . إننا نرغب في أن يتحقق تحسن طيب في العلاقات الثنائية بين بلدينا . وقد اتضح لنا أننا لن نستطيع تحقيق هذه الرغبة وحل الخلافات الخطيرة القائمة بيننا إذا نحن لم نتحدث إليكم بوضوح ، وأخفقنا في استغلال هذه الفرصة السانحة لنا للتحدث إليكم مباشرة بوضوح وصراحة .

وانطلاقا من هذا ، فإننا نعتقد أنه من أهم الأمور، أن نعبر لكم مباشرة عن قلقنا العميق والشديد إزاء سياسات ونشاطات تقوم بها حكومتكم ، ونعتقد من جانبنا أنها تمثل مانعا يعوق قيام علاقات متطورة بين بلدينا .

إننا نعرف أن بلدكم خرج للتو من حرب طويلة وباهظة التكاليف ، وقد تركت هذه الحرب عندكم قلقا عميقا بشأن أمن بلادكم - لكننا لا نكون مبالغين إذا قلنا لكم أننا نخشى أن مساعيكم لتطوير قدرات نووية وكيمياوية وبيولوجية تعرض أمن بلادكم لخطر جدى بدلا من أن تعزز هذا الأمن ، كما أنها تهدد دولا أخرى في المنطقة وتثير اضطرابا خطيرا في كل أنحاء الشرق الأوسط . إن تصريحاتكم الأخيرة التي هددتم فيها باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد إسرائيل قد أحدثت قلقا كبيرا لدى كل دول العالم ، ومن مصلحتكم ومصلحة السلام في الشرق الأوسط أن تعيدوا النظر في هذه البرامج الخطيرة ، وتكفوا عن الاستمرار فيها ، وكذلك أن تكفوا عن التصريحات الاستفزازية . إننا نريد أن نعرب عن جزعنا بشأن النشاطات الإرهابية التي أدت إلى طرد أحد أفراد بعثتكم الدبلوماسية في الأمم المتحدة متهما بالتورط في مؤامرة قتل ، وإننا نود القول بأنه إذا ما أريد لعلاقات بلدينا أن تتحسن ، فإن نشاطات من هذا النوع يجب ألا تتكرر ثانية .

وفي النهاية فإننا نحثكم يا سيادة الرئيس أن يكون لكم إسهامكم النشط والبناء في عملية السلام الجارية الآن بين مصر وإسرائيل وممثلين عن الشعب الفلسطيني برعاية حكومة الولايات المتحدة .

سيادة الرئيس

إننا نشكركم مرة أخرى لاستقبالكم لنا اليوم ، ونتطلع إلى تبادل حر للأراء والأفكار في اللقاء .

(إمضاءات)

سناتور دول - سناتور سيمون - سناتور ماكلور -

● سناتور متبيرت - سناتور ميتزن بوم

وطلب « سكوكروفت » من السناتور « دول » أن ينتظر لحظة على التليفون ، ويبدو أنه أرادها فرصة لتشاور سريع مع الرئيس « بوش » الذى تناول سماعة التليفون بعدها قائلا

للسناتور « دول » إنه « يوافق ويتمنى للوفد رحلة موفقة » . ثم طلب أن يتحدث إلى كل عضو من أعضاء الوفد ، ويسمع منه تعليقه ، وتم له ما أراد .

وسافر الوفد بطائرته الخاصة من القاهرة إلى « سرسك » . وكان في استقباله السيد « طارق عزيز » نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية . وفي الطريق من المطار إلى قصر الضيافة الذي تقرر أن يجرى فيه لقاء الوفد مع الرئيس « صدام حسين » ، أثار السناتور « دول » مع السيد « طارق عزيز » رغبة الوفد في تحسين العلاقات بين البلدين ، وأشار إلى أن ذلك هو الدافع الحقيقي الذي جعل الوفد يقبل اقتراح الرئيس « مبارك » . ثم أخرج من جيبه تقريرين صحفيين : أولهما منقول من محطة تليفزيون « إن . بي . سي . » ، وهو يدور حول نشاط العراق في مجال تطوير الأسلحة البيولوجية ، والتقرير الثاني يحوى ملخصا لما نقلته بعض وكالات الأنباء عن اقتراحات قدمت إلى الكونجرس بفرض عقوبات على العراق إذا لم يتوقف عن برامج صنع أسلحة متطورة . وكان تعليق « طارق عزيز » هو أن الوفد سيسمع كل شيء من الرئيس « صدام حسين » عندما يلقاه . وكانت السيارات قد وصلت فعلا إلى مدخل قصر الضيافة .

وبدأت وقائع اللقاء . دخل الرئيس « صدام حسين » يصافح أعضاء الوفد مرحبا بهم في العراق ، ثم بدأ السناتور « دول » على الفور فسلم الرئيس « صدام حسين » نسخة من الخطاب الذي كتبه ، ثم أخرج في نفس الوقت ترجمة عربية له جرى إعدادها على الأرجح بواسطة السفارة الأمريكية بالقاهرة - وناولها للمترجم العراقي الذي كان حاضرا لترجمة الحديث بين الوفد الأمريكي والرئيس العراقي - طالبا منه أن يقرأها لكي تسجل بنصها في محضر الجلسة ، وقرأها المترجم ، وكان الرئيس « صدام حسين » يستمع صامتا .

وعندما إنتهى المترجم من قراءة نص الرسالة أحس السناتور « دول » أنه مطالب بنوع من الشرح لمهمة الوفد ، فراح يروى للرئيس « صدام حسين » تفاصيل لقائهم بالرئيس « مبارك » ، واتصالاتهم بالرئيس « بوش » وبمستشاره لشئون الأمن القومي « سكوكروفت » ، ثم قال « إن الرئيس « بوش » يعلق أهمية كبيرة على هذه الزيارة ، وقد أبدى ارتياحه لقيامنا بها . » ثم تدخل السناتور « ماكولور » في الحديث قائلا للرئيس « صدام حسين » : « إننا نحن الخمسة أعضاء بارزون في الكونجرس ، وإذا جمعنا خبراتنا نحن الخمسة في الكونجرس فسنجد أنها تصل إلى ٧٥ سنة خبرة . خبراتنا طويلة ونحن نريد أن نوظفها في خدمة هذه الزيارة . إن الرئيس « بوش » قال لنا حين تحدث إلينا أمس إنه يريد تحسين علاقتنا مع بلادكم ومع حكومتكم ، ولكن هناك أسبابا خطيرة تدعونا إلى القلق ، وربما تكون لكم أيضا أسبابكم في القلق ، وعلى أي حال فإننا جئنا هنا بدون أي أحكام مسبقة ، ونريد أن نسمع منكم . »

وبدأ الرئيس « صدام حسين » يتكلم ، فقال طبقا لمحضر الجلسة :
« أنا مسرور من قولكم بأنكم لم تأتوا بأفكار مسبقة تمنعنا من التفاعل مع الحقائق كما هي . »

ثم استطرد الرئيس « صدام حسين » إلى مقدمة عن أهمية الفهم المتبادل بين أطراف مختلفين حتى وإن تفاوتت أحجامهم . ثم وصل ليقول : « أنا أشكركم لهذه الصراحة التي وردت على لسانكم ، وأعتبر أن الصراحة مفتاح للمستقبل القائم على وضوح كاف ، وأقول لكم إننا لا نزل من الصراحة لأن الصراحة تقدم لنا خدمة في ميدانين على الأقل : تدلنا عندما نخطيء ، وتدلنا عندما نصيب . واعتقادي أن العراقيين السياسيين والأمريكان السياسيين بحاجة لأن يتعرف بعضهم على بعض في جوانب أساسية من الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية ، لأن هذا التعرف لا غنى عنه كخلفية لاستنتاجات صحيحة . إذن مثلما أنتم قلقون من أخبار تصلكم عن العراق وسياسات تنتقدونها - نحن أيضا قلقون من أخبار تصلنا عن الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات تنتهجونها . »

ثم مضى الرئيس « صدام حسين » يقول « إن بعض الغربيين يخلط أحيانا فيتصور أن أيا من العرب عندما يتحدث عن الأمة العربية وكأنه يبحث عن الزعامة للأمة العربية . ومع أننا لا نجد إنسانيا وديمقراطيا أن مثل هذا الباب ينبغي أن يوصد ، فإننا نود أن نوضح أننا نعتقد أن أي ضعف في أي حالة عربية كوننا أمة واحدة ، سينعكس سلبا على الأقطار الأخرى . »

واستطرد الرئيس « صدام حسين » في شرح لحقيقة وحدة الأمة العربية ، ثم دار حوار بينه ، وبين السناتور « دول » مباشرة ، وطبقا لمحضر الاجتماع فإن بعض المواقف في الحوار لمست كثيرا من القضايا الحساسة .

فقد قال الرئيس « صدام » : « نحن نعرف أن هناك حملة واسعة توجه ضدنا في أمريكا ، وفي دول أوروبا . »

ورد السناتور « دول » قائلا : « ليس من الرئيس بوش ، هو قال لنا ذلك أمس . »

وقال الرئيس « صدام » : « نحن لم نطلب من العرب أن يشنوا حملة مقابلة ، وكان يمكن أن نفعل ذلك لكن الناس في كل مكان وقفوا ضد سياساتكم ، ألا تسألون أنفسكم لماذا ؟ - ألا تقولون أنكم تحترمون حرية الشعوب ؟ »

ورد السناتور « دول » : « هي فعلا قضية أساسية بالنسبة لنا . »

وتساءل الرئيس « صدام » : « ألا ينبغيكم هذا بضرورة إعادة النظر في الأفكار

والسياسات عندما تعرفون أن أمة بكاملها تعتبر الموقف الأمريكي - الإسرائيلي والانجليزي ينطوى على استفزاز للأمة ككل ، وهو غير عادل تجاه العراق ؟ أنتم تعرفون وأنا أعرف بأن الإعلام الغربي أقوى من الإعلام العربي ، إذن يفترض بالإعلام الغربي أن يكون ضمن هذه الفترة التي حصلت فيها الحملة قد أفنعت الرأي العام العربي بحججه ونواياه ، فإن لم يكن قد أفنعت المواطن العربي ، فهذا يعنى وجود شيء ما ، وأن الخلل ليس تقنيا وإنما يدخل ضمن مفهوم الحق والباطل . »

ورد السناتور « دول » : « مرة أخرىؤكد لكم أن الحكومة الأمريكية ليست هي موجهة الحملة . »

وقاطعه الرئيس « صدام » قائلا : « على أية حال هي حملة في أمريكا . يقال إن العراق هدد إسرائيل ، مع أن الخطاب واضح ، وهو مترجم إلى الانجليزية . أنا قلت « إذا ضربت إسرائيل سنضربها » . إذن أنا قلت إذا ضربت ، إذا ضربت سنضربها ، وأنا أعتقد أن هذا موقف عادل ، وربما يساعد على السلام إذ قد تحجم إسرائيل عن الضرب عندما تعرف أنها ستضرب . كلامنا واضح ، مكتوب بالعربي ومكتوب بالانجليزي ومسجل صورة وصوتا ، فنحن لا نتراجع عن كلامنا ، فإذا ضربت إسرائيل واستخدمت الأسلحة الذرية ، فسنستخدم الكيمائي المزدوج . هذا هو موقفنا ، وليست هناك زيادة أو نقصان في هذا الموقف . أما أن يحلو للبعض القول إن العراق يهدد ، فنحن لا نعتذر عن تصريحنا الذي أطلقناه ، فهو واضح ، وعادل ، ودفاعي ، وهو حق . »

أنا أعرف كذلك أن هناك فرقا بين أن تمتلك أسلحة وبين أن تستخدمها . وأنا أعتبر أنه من حق العرب أن يمتلكوا أى سلاح يمتلكه عدوهم . فالعراق لا يمتلك القنبلة الذرية ، ولو كان يمتلكها لأعلنها لنحفظ السلام ولنمنع إسرائيل من أن تستخدم القنبلة الذرية . ولكن لو أعلن بعد شهر أو الآن من أى دولة عربية بأنها تمتلك القنبلة الذرية ، لكانت والعراقيون أول من يعلن تأييده واحترامه لهذا العمل . »

ثم استطرد الرئيس « صدام حسين » في حديث طويل عن الصراع العربي الإسرائيلي ، وعن الرغبة الشديدة في الولايات المتحدة وإسرائيل في وضع القيود على التطور التكنولوجي العربي . وتدخل السناتور « دول » قائلا « إن المضي في برنامج تسليح على النحو الذى يشاع عنه في العراق سوف يؤدي إلى موافقة الكونجرس على مشروعات أو قوانين أمامه قدامها بعض أعضائه بفرض عقوبات اقتصادية على العراق » . ورد الرئيس « صدام حسين » - وبدت لهجته عنيفة - قائلا للسناتور « دول » : « لا تزعل من صراحتي ، أنت تقول لى إن بعض أعضاء الكونجرس قد يطرح عقوبات على العراق ، وأريد أن أسألك على أى شيء تعاقبون العراق ، وبأى شيء تعاقبون العراق ؟ »

ووصل الحديث إلى نقطة أثار فيها السناتور « دول » موضوع استخدام الغازات ضد الأكراد في شمال العراق ، وبدأ رد الرئيس « صدام حسين » عنيقا وإن ظلت كلماته هادئة ، كما يظهر من نصها في محضر الجلسة . فقال للسناتور « دول » : « إذا لم تكن متعبا ، وإذا لم يكن أصدقاؤنا هنا متعبين ، فنحن نهيب طائرات سميتية (هليكوبتر) وأضع أمامكم خريطة للعراق ، وننزل في أي مدينة تعجبكم وخاصة المدن الكردية ، وقلبوا الناس واسمعوا منهم » . ورد السناتور « دول » بأنه « لا يستطيع قبول هذا الاقتراح دون أن يناقشه مع زملائه على انفراد » . ثم استطرد السناتور « دول » يقول « إننا نريدكم أن تعرفوا أهمية العراق بالنسبة لنا ، أنتم البلد الثاني في الاحتياطي النفطي (بعد السعودية) ، وأنتم ثاني أكبر بلد في المنطقة (بعد مصر) ، ودوركم مهم في عملية السلام لكل بلدان المنطقة وشعوبها . »

واستمر الحوار حول الأسلحة النووية والكيميائية لقراءة نصف ساعة ، ثم تدخل السناتور « ميتزن بوم » فنقل الحديث إلى مجال آخر قائلا : « إننا نريدك أن تعرف يا سيادة الرئيس أن وزير الخارجية « بيكر » ووزير الخارجية « شيفرنادزه » أصبحا صديقين ، ويذهبان لصيد السمك سويا في النهر ، وأن الفيلد مارشال « أكرامبيف » والجنرال « كرو » رئيس الأركان الأمريكية يؤسسان الآن منظمة لبحوث السلام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي » . ورد الرئيس « صدام حسين » قائلا : « لأن كليكما يريد السلام ولنديكما الإرادة على السلام » . وتدخل « طارق عزيز » في الحوار لأول مرة فقال : « مع الأسف لا يوجد في إسرائيل « جورباتشوف » . »

ولم تصل الزيارة إلى نتائج ملموسة ، ولكنها كانت على أي حال فرصة لحوار صريح بين القيادة العراقية ، وزعامة الكونجرس الأمريكي .



على أن أثر الزيارة - على فرض أنها أحدثت أثرا - ما لبث أن تبدد بسرعة . ففي الوقت الذي كان أعضاء الكونجرس الخمسة يغادرون فيه « سرسك » كان الكونجرس الأمريكي قد أقر اقتراحا بمشروع قانون يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل . وصحيح أن السناتور « هول » عقب على هذا القرار بقوله « إنه قرار غير موفق في توقيته ، وفي موضوعه » ، لكن هذا التصريح لم يغير من واقع الأمر شيئا .

وبدا أن قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن القدس ، ومشروع القرار الآخر المعروف عليه بشأن فرض عقوبات على العراق - قد زادا من تشجيع إسرائيل ، فوقف « شامير » يوم ١٤ ابريل يقول : « إن إسرائيل تحتفظ لنفسها بحرية العمل لتدمير قواعد الصواريخ العراقية » .

وكان الرئيس « صدام حسين » على موعد يوم ١٨ ابريل لمقابلة وفد عربي من اتحاد نقابات العمال العرب ، فانتهز الفرصة ليقول : « إن أى هجوم إسرائيلي على العراق سوف يواجه بحرب شاملة لن تتوقف إلا بتحريك كل الأراضي العربية المحتلة » .

ويوم ١٩ ابريل أعلن قصر « الاليزيه » فى باريس على لسان الرئيس « فرانسوا ميتران » قوله « إن فرنسا تؤيد جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة مجردة من الأسلحة النووية ، وأن الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن سوف يجتمعون فى لبحث هذا الموضوع » - وكان التساؤل المهم بعد هذا التصريح هو : ما الذى سيفعله الأعضاء الدائمون الخمسة فى شأن القوة النووية الوحيدة المؤكدة فى المنطقة ، وهى إسرائيل .

ويوم ٢١ ابريل أعلنت بغداد أن طائرات الاستطلاع الأمريكية بما فيها طائرات من طراز « أواكس » - قامت باستطلاع فوق العراق ، وأضاف الإعلان العراقى تفصيلات وافية عن المسار الذى اتخذته عملية الاستطلاع .

ثم أعلنت بغداد بعد أيام أنها تستخدم جهاز كمبيوتر عملاقا فى مشروعاتها للصورايخ . ونشرت بعض الصحف الأمريكية أن حكومة الولايات المتحدة تخشى من أنها باعت للسعودية قبل عدة شهور جهاز كمبيوتر تنطبق عليه هذه المواصفات ، وذهبت بعض الصحف - بينها « نيويورك تيمس » إلى الظن أن السعودية قدمت هذا الجهاز إلى العراق . وبادرت المملكة بإصدار بيان ينفي أن شيئا من ذلك حدث .

ويوم ٣ مايو عاد العراق إلى شكاويه المزمنة من الكويت بسبب انتاجها الزائد عن حصتها فى اتفاقيات « الأوبك » . وصدر بيان عراقى يقول « إن الأسعار الحقيقية للبتروال الآن - مع حساب انخفاض قيمة الدولار - نقل عما كانت عليه قبل ١٩٧٢ » . ثم وأضاف البيان « إن العراق يتحمل مسئوليات التعمير بعد حرب دامت مع إيران ثمانى سنوات ، وكانت حربا من أجل أمن الخليج كله ، وفى سبيل عروبنه » .

كان كل تعقيد فى الجو المتأزم يسلم نفسه إلى تعقيد آخر أشد ، وكانت التعقيدات تتراكم فوق بعضها تلالا .



ويوم ٣٠ مايو طرأ تصاعد كفي في الأزمة أضيف إلى كل التراكمات الكمية قبله .

فقد قام تنظيم فلسطينى يقوده « أبو العباس » بمحاولة للإغارة بمجموعة قوارب على الشواطئ الإسرائيلية فى المنطقة بين عسقلان وتل أبيب . ولم تنجح المحاولة بل أدت إلى قتل وأسر ١٦ فدائيا فلسطينيا مسلحا كانوا فى القوارب التى رصدها البحرية الإسرائيلية قبل أن تتدخل المياه الإقليمية لإسرائيل ، وتابعتها ، وظلت فى انتظارها حتى أطفقت عليها من كل مكان بنيرانها وجنودها .

ثم راجت أنباء عن أن هذه القوارب نزلت من باخرة قامت من ميناء ليبيى قبل ثمان وأربعين ساعة . وهددت إسرائيل بانتقام يشمل كل من شارك فى هذه العملية بالتخطيط أو بالتسهيلات . ووصل الرئيس « معمر القذافى » إلى القاهرة يطلب إلى الرئيس « حسنى مبارك » أن يبذل مساعيه ليدرأ عن ليبيا أى عمل انتقامى بدعوى أن البأخرة الأم التى نزلت منها القوارب قامت من ليبيا .

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن « أبو العباس » - قائد المنظمة التى تبنت المسؤولية عن الغارة - هو عضو فى مجلس قيادة منظمة التحرير ، وبالتالي فإن معنى ذلك أن المنظمة رجعت عن تعهدىها بنبذ الإرهاب ، وهو التعهد الذى قدمه « ياسر عرفات » فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى اجتماعها الاستثنائى فى جنيف . ومن ثم فإن الولايات المتحدة تجمد حوارها مع منظمة التحرير إلا إذا قامت بفصل « أبو العباس » من قيادتها وأدانت أعمال منظمتها .

وتوقف الحوار فعلا بين المنظمة وحكومة الولايات المتحدة .

ولم يكن توقف هذا الحوار خسارة كبيرة من ناحية الموضوع . فقد كانت الاتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية ، وبين الحكومة الأمريكية اتصالات من نوع غريب . وطبقا لشهادة الزعيم الفلسطينى الكبير « أبو اياد » (والذى استشهد فيما بعد) - فإن هذا الحوار كان مجموعة لقاءات متباعدة بين أحد مسؤولى المنظمة ، وأحد دبلوماسى السفارة الأمريكية فى تونس (حيث مقر المنظمة) .

وفى هذه اللقاءات التى تمت أحيانا على مستوى عال (بين السفير الأمريكى (٣) و« أبو اياد » نفسه) - فإن الحوار كان عبارة عن أسئلة توجهها الولايات المتحدة إلى المنظمة تسألها عن رأيها فى قضايا شبه نظرية : « تصوراتها للسلام النهائى » مثلا ،

(٣) السفير « روبرت بلنترو » ، وكان سفير الولايات المتحدة فى تونس ، وهو الآن سفيرها فى القاهرة ، وهو واحد من الخبراء الأمريكيين المعدودين فى شئون العالم العربى .

أو « تصوراتها للعلاقة مع الأردن » ، أو « تصوراتها لوضع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية » ، مثلا . ولقد كان يمكن لهذه الأسئلة أن تكون ذات قيمة لو أنها كانت في إطار حوار ، لكنها كانت تجيء دائما في صورة سؤال محدد من طرف ، وإجابة محددة تجيء من طرف آخر - أي أنها ليست جزءا من مناقشة بالعمق يستطيع كل طرف فيها أن يقيس مواقف نظيره ، وأن يتبين نقاط خلافه ، أو اتفاهه معه ، وإلى أي حد ؟

ويضيف « أبو أياد » : « كنا نشعر وكأننا أمام امتحان مرة كل شهر ، ورقة أسئلة من عندهم وورقة إجابة من عندهم ، ونحن لا نعرف حتى نتيجة هذا الامتحان » .



كانت المنطقة كلها تركز أنظارها على التهديدات الإسرائيلية وردود الفعل العراقية ، أو كانت تلتفت إلى حرب الكلمات أو حرب الأعصاب بين بغداد وواشنطن .

ولم يلتفت أحد ، أو لم يربط أحد هذا كله بالكويت .

كان ذكر الكويت يرد بين فترة وأخرى في معرض الشكوى من الأسعار .

وكانت السعودية دائما محط الشكوى ، وهي الوسيط فيها بين الطرفين . ولم يلتفت أحد بالقدر الكافي إلى واقعة جرت قبل ذلك بوقت ، وهي أن الرئيس « صدام حسين » وصل إلى الرياض قبل شهر ، وعرض على الملك « فهد » مشروع اتفاقية بعدم الاعتداء بين البلدين (السعودية والعراق) وبأن تحل كل القضايا بينهما بالحوار الأخوي الصادق - يوقعها الملك والرئيس . وأبدى الملك « فهد » ما مؤداه أنه فوجيء بمشروع المعاهدة الذي قدمه له الرئيس « صدام حسين » - ووصل إلى حد أن سأله صراحة : « هل توقيع مثل هذه المعاهدة ضروري؟ »

ورد الرئيس « صدام حسين » بما مؤداه : « إن توقيع هذه المعاهدة ، وإن لم يكن ضروريا ، فقد يكون ملائما لأن هناك أطرافا كثيرة تسعى بالدس والوقيعه ، وتحاول أن تصور العراق الخارج من الحرب مع إيران منتصرا - على أنه يضر نوايا عدائية لإخوانه وأشقاؤه » .

وقال الملك « فهد » : « إنه على استعداد لتوقيع المعاهدة ، وإن كان يشعر أن العلاقات التي يربطها الدم أقوى من العلاقات التي توقع بالحبر » .

وبعد شهر ، وعندما انفجرت الأزمة بين العراق والكويت ، كان هناك في السعودية من عادوا إلى الوقائع بظن أن الرئيس « صدام حسين » كان منذ وقت طويل يرتب لمواجهة قادمة مع الكويت ، وأراد مبكرا تحييد السعودية .



الفصل الثالث عشر

الكويت

« إنكم لا تعرفون مدى حساسية الغرب في
موضوع الكويت » .

[جمال عبد الناصر ، لنانب
رئيس مجلس قيادة الثورة
العراقي في ابريل ١٩٦٣] .

كان اسم الكويت يتردد من بعيد خافتا وبطينا في الضوضاء التي ملأت مسرح الشرق الأوسط من أواخر مايو إلى أوائل يوليو ١٩٩٠ . ثم بدأ اسم الكويت يقترب ويقترب مثل لحن فرعى يوشك أن يتحول ليصبح هو اللحن الرئيسي . كانت الأصوات قبل ذلك متناثرة ، وكان توزيعها على مساحة واسعة ، وكان تركيز السامعين ينتقل من صوت إلى صوت في معزوفة متسارعة ، وفجأة دوت ضربة الأطباق النحاسية وتنبه الجميع .

كانت المنطقة في حالة صخب بالفعل ، لكنها ظلت في الدرجة الثانية من الاهتمام الدولي الذي كان مركزا على أوروبا يتابع عملية الوحدة الألمانية ، واتفاقيات انسحاب القوات السوفيتية من القارة ، وعمليات الإصلاح الجارية في الاتحاد السوفيتي ، والتوجس من أن انحلال حلف وارسو قد يؤدي لانحلال حلف الأطلسي . وإلى جانب ذلك كانت أزمة الاقتصاد الأمريكي تشغل بال كثيرين .

وحتى فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، فقد كان الاهتمام كله موجها للتوتر المتزايد بين العراق وإسرائيل ، أو بين العراق وواشنطن . وأما موضوع علاقة العراق بالكويت فلم يشغل بال أحد . ولعله من اللافت للنظر - طبقا لجريدة « الواشنطن بوست » - أن مجلس الأمن القومي الأمريكي لم يدرج على جدول أعماله أى بند يخص العراق ابتداء من أكتوبر ١٩٨٩ حتى ٢ أغسطس ١٩٩٠ حين وقع الغزو .

وعلى مستوى وكلاء الوزارة فى الخارجية الأمريكية ، فقد بدأ أثناء اجتماع لهم عقد فى شهر يونيو ١٩٩٠ ، بعد أن اقتحم اسم الكويت أسماع الكل كموضوع لأزمة من الدرجة الأولى - أن بغداد قامت بتغيير مفاجيء فى أولوياتها ، وبدا لهم كما لو أن العراق نقل اهتمامه من إسرائيل إلى الكويت فى ظرف أيام قليلة . وكان هذا الرأى تبسيطا للأمور بأكثر مما هو لازم .

على السطح بدأ الانتقال مفاجئا ، وفى الحقيقة فإنه لم يكن كذلك . كان الواضح أن العراق خرج من حربه مع إيران ومشكلته الرئيسية هى المشكلة الاقتصادية . فالحرب كلفته كثيرا : استهلكت كل احتياطياته ، وراكمت عليه ديونا عربية وغير عربية ، وكان أمهه الحقيقى فى تخفيف ضائقتة هو دخله من البترول . والمشكلة أن حصص الأوبك كانت تقيد سقف انتاجه ، كما أن انخفاض أسعار البترول فى أسواق العالم كان ينزل بدخله إلى أقل مما هو منتظر . وكان السبب فى رأيه - وفى رأى غيره بما فيهم السعودية - أن انخفاض أسعار البترول إلى ١١ دولارا للبرميل وأقل ، يعود إلى أن سوق البترول متخمة بفائض يزحم الأسواق ، والسبب أن عددا من المنتجين يتجاوزون حصصهم فى الانتاج ، كما هى مقررة باتفاقيات « الأوبك » . والشواهد كثيرة على أن جزءا كبيرا من العمل السياسى العراقى طوال سنة ١٩٨٩ وأوائل سنة ١٩٩٠ كان موجها إلى قضية انخفاض أسعار البترول ، وأن الشكوك والاثهات المتصاعدة بين إسرائيل والعراق ، وبين الولايات المتحدة والعراق - اقتحمت المسرح على غير انتظار وانحشرت فى وسطه بسبب مضاعفات طرأت فى الشهور الأولى من سنة ١٩٩٠ .

وعندما بدأ الزحام يخف ولو قليلا على المسرح بعد جهود التهدئة التى راح يبذلها آخرون ، وبينهم الملك « فهد » والرئيس « مبارك » والملك « حسين » وغيرهم ، بدأت المشكلة الاقتصادية تصبح - قبل غيرها - شاغل العراق وهمه ، وظهرت قضية أسعار البترول فى وسط المسرح وقلبه .



إن قضية أسعار البترول بصفة عامة قضية معقدة ، وهى تعتمد بالدرجة الأولى على

انضباط كامل يفرضه أعضاء « الأوبك » على أنفسهم . ثم إن العامل النفسي يلعب في أسواقها دورا كبيرا ، فإذا تخلى عضو واحد في « الأوبك » عن انضباطه وأنتج أكثر ، أحس السوق على الفور بما يحدث وكون لنفسه رؤيته الخاصة في اتجاه الأسعار ، وتصرف بما يؤدي إلى تغييرات كبيرة في العقود قد لا تتناسب مع حجم النقص الحقيقي أو الزيادة في السوق . فالمسألة في النهاية مسألة رؤى وتقديرات وحسابات يدخل فيها عنصر المضاربة . وطبقا لآراء كل الخبراء بما فيهم الخبراء السعوديون ، فإن الانفلات من حصص « الأوبك » والذي غمر السوق بفائض بترولي أدى إلى انخفاض أسعاره - كان يعود أساسا إلى دولتين اثنتين من دول الخليج هما الامارات العربية المتحدة ، والكويت . والغريب أنه في هذا الموقف بدا وكأن العراق وإيران يقفان على نفس الخط . فقد بدأ كلاهما يتهم الامارات والكويت بالضغط على أسعار البترول عن طريق عرض زائد عن مقررات « الأوبك » ، وكانت السعودية معهما في هذا الرأي . كان سعر البترول يتخذ اتجاها نزوليا شهرا بعد شهر . وكانت اجتماعات « الأوبك » العادية والطارئة تتوالى لتدارك النزول ، وتتم فيها إعادة التأكيدات على الحدود المقررة سلفا ، ويتعهد الجميع ثم تنفض الاجتماعات ، وإذا المشاكل تتجدد لأن بعض الدول لا تلتزم .

والمشكلة أن الكويت لم تكن تخفي ما تفعله . فأثناء اجتماع « للأوبك » في فيينا في شهر يونيو ١٩٨٩ ، لم يخف الشيخ « على خليفة الصباح » وزير البترول الكويتي رأيه على أحد . بل إنه أدلى لصحيفة « وول ستريت جورنال » ، وهي الصحيفة ذات التأثير القوي في دوائر المال في نيويورك ، بحديث نشرته يوم ١٢ يونيو ١٩٨٩ ، وكان ما قاله أشبه ما يكون بإملاء قوة عظمى تفرض شروطها دون أن تكتثرت بأحد . وكان بين ما قاله الشيخ « على خليفة الصباح » إن « الكويت لا تنوى الالتزام بحصتها المقررة وهي ١٠٣٧٠٠٠ برميل في اليوم ، وأنها سوف تصر على حصة مقدارها ١٣٥٠٠٠٠ برميل في اليوم » . وعلقت صحيفة « وول ستريت جورنال » من جانبها قائلة : « إنه في الوقت الحالي تنتج الكويت ١٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم » .

ثم شن الشيخ « على خليفة الصباح » هجوما مركزا على السعودية قال فيه :

« إن الكويت والسعودية على طريق تصادم محقق بسبب الحصص ، ونحن لا ننوى أن نتراجع » .

ثم أضاف :

« إن السعودية مثل شركة كبيرة منهاره تجرى في كل اتجاه محاولة أن تفلت من

قوانين الافلاس » .

وربما كان الكلام عن السعودية مقصودا به أن يسمع غيرها ، وكان الخطر يتأتى من أن السعودية تستطيع أن تصبر ، وأما العراق فقد كان الصبر عزيزا عليه لأن دخله بسبب انخفاض أسعار البترول نزل بمقدار سبعة بلايين دولار سنة ١٩٨٩ ، وهو مبلغ يعادل المطلوب منه لخدمة ديونه في ميزانية تلك السنة !

وكان العراق يتوقع زيادة في خسائره ، فقد كان انخفاض دولار واحد في سعر البرميل يعنى نقصا قدره بليون دولار كل سنة في دخله .



وكان المأزق أن الكويت هي الأخرى ، مثل العراق ، تحتاج لزيادة في دخلها وإن اختلفت الأسباب ، رغم أن كليهما كان يعتمد على نفس المصدر وهو البترول . كان وضع الكويت المختلف يتمثل في طبيعة تركيب ثروتها المائية والاقتصادية ، فالكويت استثمرت على نطاق واسع في شركات كبرى في الغرب لتكرير البترول وتسويقه ، وأصبح ربحها يتأتى من بيعه في الأسواق مباشرة للمستهلكين ، وليس من بيعه خاما للشركات الكبرى . كذلك كانت استثمارات الكويت في الخارج مركزة في شركات صناعية قد لا يناسبها ارتفاع أسعار البترول ، وبالتالي كانت قادرة على تعويض انخفاض دخلها من سعر البترول الخام عن طريق زيادة أرباحها من الشركات الصناعية ، وشركات توزيع البترول التي تملكها أو تساهم فيها .

وهكذا اتفق مورد الدخل ، واختلفت أساليب التعامل معه ، أى أن سعر البترول الخام يؤثر مباشرة في دخل العراق - لكنه لا يؤثر في دخل الكويت .

كانت الكويت كمشتر في السوق الصناعية العالمية غير قلقة من بترول رخيص ، وأما العراق كمصدر مباشر للبترول الخام فقد كانت أسبابه للقلق حادة .

والواقع أن دخل الكويت لم يتأثر بانخفاض سعر البترول في النصف الثاني من الثمانينات ، فقد كان نصف دخلها منه ، ونصف دخلها الآخر من استثماراتها في الخارج . وأما العراق فدخله الرئيسي بترولا ، وأى شيء غيره فرعى وجانبى .

وربما كان التناقض بين الاثنين في جزء منه هو التناقض بين دولة مصدرة للمواد الخام الطبيعية ، ودولة أخرى تقبل لعبة السوق محددتا للسعر .

وقد يرى البعض أن هذه السياسة من جانب الكويت كانت سياسة أنانية تتبعها دولة بالغة الغنى لا تعنيها كثيرا مصالح الآخرين حتى وإن كانوا عربا مثلها - لكن مشاكل الاقتصاد دائما مركبة !



كانت للكويت أسباب تراها من وجهة نظرها موضوعية ، وتبرر احتياجها الشديد إلى

المال :

● كانت هناك أولا رغبة الكويت في تعويض خسائرها أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، فقد انخفضت صادراتها في تلك الفترة ، كما أنها تحملت خسائر في منشآتها ، وتحملت تكاليف إضافية في عملية حماية سفنها في الخليج عن طريق استئجار أعلام أجنبية لنافلاتها . وربما قيل إن خسائر العراق وإيران كانت أكبر مئات المرات من خسائر الكويت ، ولكن الكويت كانت تعتبر نفسها ضحية بين الاثنين ، وليست طرفا في الحرب بينهما . وإذا كانت بعض الأضرار قد أصابتها ، فإنها تحملت ما تحملته بسبب الآخرين ، ومن حقها الآن أن تعوض خسائرها .

● وكان هناك ثانيا إحساس الكويت بأن أمنها مكشوف ومعرض . وكان شأنها شأن أي ثروة تعرف قيمة نفسها ، ولكنها في ذات الوقت تشعر بحجم الخطر المحيوق بها ، وتفكر في كيفية مواجهته . وربما أخطأت كل دول الثروة قليلة السكان في تقدير ضرورات أمنها ، فزيادة مشتريات السلاح لا تعنى في حد ذاتها أمانا . ومع ذلك فإن الكويت اندفعت في برنامج كبير للتسليح . وفي سنوات مبكرة تبنت الكويت نظرية لحماية أمنها قدمها لها بعض الخبراء مستلهمة في الحقيقة نظرية الأمن الاسرائيلي :

- دولة قليلة السكان لا تستطيع أن تجند جيشا كبيرا
- معرضة للمخاطر من كل جانب
- لا تملك عمقا كافيا من الأرض

إذن فنظريتها لأمنها القومي ينبغى أن تستند على سلاح قوى للطيران لا يحتاج إلى أعداد كبيرة من العسكريين ، ويملك سرعة فائقة في الحركة ، ويتميز بكثافة عالية في قوة النيران . ومعنى ذلك أنه يمثل قوة ردع تلامم ظروف أصحابه وتفى بمطالبهم . على الأقل تصد العدو حتى تكسب فرصة من الوقت يتحرك فيها الصديق ويبادر لتجديتها .

وفي العشرين سنة السابقة على الغزو العراقي صرفت الكويت على دفاعها الجوى ٢٢ بليون دولار ، تمثلت في طائرات ونظم صواريخ مشتراة من كل مكان : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ، وحتى الاتحاد السوفيتى ومصر .

ولم يؤد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية إلى طمأنينة في الكويت ، بل حدث العكس . فطالما كانت إيران مشتبكة في حرب مع العراق - كانت الحرب تكفيها هم الاثنين معا وفي نفس الوقت لأن كلا منهما انشغل بالآخر . ولكن انتهاء الحرب أعاد هاجس الأمن مرة أخرى للكويت التي تجد نفسها محصورة بين ثلاث قوى إقليمية أكبر منها ، كل منها

له مشاكله معها سواء كانت المشاكل عائلية وحدودية (كما هو الحال مع السعودية) ، أو عرقية ومذهبية (كما هو الحال مع إيران) ، أو سياسية واقتصادية (كما هو الحال مع العراق) . وهكذا زادت صفقات السلاح الكويتية بعد الحرب ، وزادت تكلفتها المالية ، وكان التركيز كما هي العادة على الطيران (ولم ينفق ذلك كثيرا ، فعندما وقع الغزو لم تقم طائرة كويتية واحدة باعتراض قواته) .

● **وكان هناك سبب ثالث أكثر إلحاحا ، وأكثر حرجا في نفس الوقت ، ذلك أن الاقتصاد الكويتي كان قد سقط في براثن فضيحة مدوية كبرى ، وهي أزمة سوق المناخ .**

كان التدفق الهائل للأموال بعد ارتفاع أسعار البترول في النصف الثاني من السبعينات - قد خلق حالة من شبه الجنون بالثراء السريع في الكويت (كما في غيرها) . وكانت الظروف تسمح لجنون الثراء في الكويت بأن يتجاوز حدوده ، فإلبلد صغير ، والثراء وفير ، وكل فرد يريد نصيبا مضاعفا وبأسرع ما يمكن . وهكذا قامت سوق المناخ كسوق موازية ليورصة الكويت ، وراحت تتعامل في أوراق وهمية تحركها نواعى المضاربة والمقامرة ، وليس دواعى الاستثمار الحقيقي ، أو التنمية من أى نوع . وبدأ حجم السوق يتضخم خارج كل الحدود لأن الأرباح كانت خيالية . ومع سنة ١٩٨٢ كانت سوق المناخ أشبه ما تكون ببالون منفوخ على آخره ، لا ينتظر إلا لمسة وينفجر . وانفجرت السوق فعلا في تلك السنة . وقدر البنك المركزي في الكويت أن الخسائر وصلت إلى مبلغ يتراوح بين ثمانين إلى تسعين بليون دولار (حجم الدخل القومي المصرى السنوى أربع مرات) . واضطرت الحكومة الكويتية إلى التدخل لتعويض الخسائر ، وكان قرارها الأول هو اقتطاع ٨٪ من الدخل السنوى في الكويت لتعويض بعض هذه الخسائر في السنة الأولى من الانفجار . وكان الأمر يتطلب علاجا طويل المدى تقسط تكاليفه على عدة سنوات .

وهكذا كانت الكويت محتاجة إلى المال بنفس مقدار احتياج العراق له ، وإن اختلفت الأسباب . ومن هنا جاء خروجها على مقررات « الأوبك » . ومن هنا أيضا كان قول الشيخ « على خليفة الصباح » بأن « الكويت لا تقبل ولا تلتزم بحصص الأوبك » . وقد بدا القول متعسفا وأكبر من مفاص الكويت ، خصوصا في تحديه للدول الثلاث الإقليمية الأقوى المحيطة بالكويت ، وهي : العراق ، وإيران ، والسعودية - وجميعها كانت معارضة لموقف الكويت ومناذية من الخروج على حصص الأوبك .

وبدأ الشد والجذب عنيفا وخطرا .



ملاحظة: لم يرد مندهشا من التحدى الكويتى ، وبما أنه وجد السعودية وإيران في صفه ،

فقد أخذته الظنون بأن الكويت تنفذ سياسة مرسومة ، وهذه السياسة المرسومة لا يمكن أن تستنقوى على السعودية بالذات إلا إذا كان وراءها من يساندها ، أو يحرضها على خفض الأسعار .

وراحت لهجة العراق تعلو وتحتد بينما سعر البترول يواصل انحداره .

واجتمعت دول « الأوبك » فى نوفمبر ١٩٨٩ ، وبدأ الاجتماع بتحذير قوى وجهه العراق ، وأضاف إليه طلبه بإلحاح للعمل على رفع السعر إلى ٢٥ دولارا للبرميل ، وعدم السماح له بأن ينزل عن حد ١٨ دولارا للبرميل مهما كان الأمر . وكانت السعودية تقر هذا الحد وتؤيده ، ولعل خط ١٨ دولارا فى البرميل وليس أقل كان واحدا من أهم الأسباب التى دعت الملك « فهد » قبل ذلك إلى إخراج الشيخ « أحمد زكى اليمانى » وزير البترول العتيد فى السعودية ، فقد طالبه الملك بذلك تحديدا ، ولم ينجح « اليمانى » رغم خبرته العميقة بشئون البترول ظاهرا وباطنا ، وكان رأيه أن « سعر البترول سوف ينخفض أكثر فى أواخر الثمانينات قبل أن يرتفع أكثر فى أوائل التسعينات » ، وكانت للشيخ « اليمانى » فى ذلك حساباته ، وكانت للملك « فهد » طلباته ، وكانت للعراق احتياجاته .

وعادت دول « الأوبك » إلى الاجتماع مرة أخرى فى مارس ١٩٩٠ . وبعث الرئيس « صدام حسين » إلى أمير الكويت الشيخ « جابر الأحمد الصباح » برسالة يطالبه فيها باتخاذ كل الوسائل نحو إعادة سعر البترول إلى حده المعقول . ولم تأت الرسالة بنتائجها رغم الحزم فى كلماتها .

إن المصالح أقوى دائما من الكلمات ، وقد كانت الكويت ترى أن مصالحها محققة بأسعار البترول كما هى ، والدليل على ذلك أن ميزانية الكويت سنة ١٩٨٩ حققت زيادة مقدارها ٣٧,٦٪ عن التقديرات الأولية لها ، وأعلن الشيخ « على خليفة الصباح » وزير البترول الكويتى أن « اتفاقيات الأوبك يجب الغاؤها ، وكلما حدث ذلك أسرع كان ذلك أفضل » .

وحاول الملك « فهد » والملك « حسين » أن يتوسطا بين العراق والكويت ، ثم اتضح لهما أن الفجوة بين البلدين اتسعت بأكثر من خلاف على حصص « الأوبك » وأسعار البترول - ذلك أنه فى الخلافات بين الأفراد والمجتمعات تكون للمضاعفات المستجدة دائما قوة استدعاء للتراكمات المترسبة من أسباب قديمة . والذى حدث هو أن الملك « فهد » والملك « حسين » راحا يسمعان كشف حصر للخلافات سابق .

□ بغداد تقول « إنهم فى الكويت نسوا أننا حاربنا ثمانى سنوات دفاعا عن الخليج ،

وتحملنا فى سبيل ذلك ما تحملنا . »

■ وترد الكويت بـ « أنهم فى العراق نسوا أننا ساعدنا . فبعد أسابيع قليلة من الحرب قدمنا للعراق ٥ بلايين دولار قرضاً يساعد على أغراض الحرب ، ثم لم تتوقف مساعداتنا ، فقد كنا نصدر لحسابهم يوميا ١٢٥ ألف برميل وقاء لالتزامات تعاقبوا عليها فى الأسواق ، ثم توقعوا عن الوفاء بالتزاماتهم نتيجة ظروف الحرب . »

□ وبغداد تقول « إن المال أرخص تكاليف الحرب ، ولقد كان ما أعطوه لنا دينا مازلنا مطالبين بمساده . ومع ذلك فإن تكاليف الحرب على العراق كانت بمئات البلايين ، ولم تدفع الكويت سوى قدر يسير من التكاليف الحقيقية ، ومع ذلك فإن المال أرخص شىء . »

■ وترد الكويت بـ « أن تكاليفنا لم تكن مالا فقط ، فقد طالتنا الصواريخ الإيرانية ، ودليل دمارها قائم على منشآتنا البترولية ، كما أن استقرارنا الداخلى اهتز ، وسال دم على أرض الكويت . »

□ وبغداد تقول « إنهم لم يساعدوا بشىء فى مجهودنا الحربى ، ولقد طلبنا منهم تسهيلات فى جزيرتى « بوبيان » و « وربة » ، ولو حصلنا على مثل هذه التسهيلات لأمكن تحرير « الفاو » قبل الموعد الذى تحررت فيه بكثير . »

■ وترد الكويت بالإشارة وبما معناه « لو أنهم أخذوا مثل هذه التسهيلات لما تركوا الجزيرتين بعد الحرب ، فنحن نعلم أن لديهم مشروعا لتعميق مجرى ملاحى حول الجزر يخدم ميناء شحن فى خور عبد الله . »

□ وبغداد تقول إن « هذه جزر عراقية ، وليس هناك شك فى ملكيتها لها ! »

■ وترد الكويت بأن « العراق يكاد يفصح عن مطامعه ! »

وهكذا فإن الخلاف على الأسعار والحصص ، استدعى تجربة الحرب والديون . وتجربة الحرب والديون بدورها استدعت قضية الجزر ، وقضية الحقوق التاريخية فى الكويت كلها .

وتناثرت بذور الخلافات القديمة مرة أخرى - ولكن على أرضية جديدة ، وفى أجواء مغايرة . وفى حين راح العراق يبحث فى ملفات التاريخ ، راحت الكويت تتمسك بالوقائع الراهنة .

للتاريخ فى الخليج حكايات طويلة يصعب أن يمسخها أحد بيديه ويقبض على الحقائق فيها لأنه سوف يكتشف أن إحدى يديه تملؤها قبضة من رمال الصحراء ، كلما زاد الضغط عليها تمسكا بها تسربت الرمال ، ولم يبق منها غير ما يعلق بالكف ، وأما اليد الثانية فقبضة من مياه الخليج يفتحها صاحبها فإذا بالماء كله يسيل ، ولا يترك إلا أثرا من بلل !

كانت منطقة الخليج جزءا من دول الخلافة الإسلامية حتى سقطت الدولة العباسية وتفككت أقاليمها إلى شام وعراق ومصر ، إلى آخره . وجاءت الدولة العثمانية ، وإذا بها تجد أن ولايتها على العالم الإسلامى موضع تحد من فارس (إيران اليوم) . ومع تحول إيران - فى عهد الصفويين - إلى المذهب الشيعى الذى أصبح العقيدة الرسمية للدولة الفارسية - فإن النزاع مع الدولة العثمانية لم يعد مجرد خلافة إسلامية ودولة إسلامية ترفض ولايتها ، وإنما أصبح - فى جانب منه - قضية سنّة (دولة الخلافة) - وشيعة (دولة الصفويين) . وكانت بغداد هى المركز المتقدم لدولة الخلافة ، فى حين أن أصفهان أو طهران - بالتعاقب - أصبحتا مقر قيادة الدولة الفارسية .

فى ذلك الوقت كان الحجاز هو الجزء الأهم فى غرب شبه الجزيرة العربية ، فهو موطن الأماكن المقدسة ، وممر طرق التجارة من اليمن إلى الشام - فى حين أن سلطنة عمان كانت الدولة البحرية النشيطة فى الجنوب - وبين الاثنى صحارى نجد ، وهى مساحات رمال شاسعة تسكنها قبائل يتصارع شيوخها على المراعى ، وطرق القوافل ، ومدن التجارة الصغيرة ، وموانى الساحل الذى لم تكن تعمره إلا بعض القرى المتباعدة ، تجىء إليها السفن بالمؤن والعبيد ، وينزل منها الصيادون إلى البحر وراء السمك واللؤلؤ .

وفى حين كان الحجاز إقليما عهد به إلى ولاية مصر فى معظم العهود لقربه منها عبر سيناء والبحر الأحمر ، وفى حين انطلقت أساطيل عمان إلى سواحل أفريقيا - فإن الجانب الشرقى من الصحراء الواصلة إلى الخليج كان فى عهدة ولاية بغداد .

وكان العراق فى ذلك الوقت - كما كان مع استمرار عصور التاريخ - وكما هو الآن - ثلاث ولايات : بغداد ، والموصل ، والبصرة .

وكانت ولاية البصرة - وهى على رأس الخليج - نافذة فى الصحراء إلى قرب حفر الباطن ، وواصلة فى مسئولياتها إلى أبعد مدى تستطيع أن تؤكد عليه سلطاتها باسم الخليفة العثمانى .

وظل هذا الوضع قائما حتى القرن السادس عشر : ساحل الخليج الشرقى فى إيران تحكمه دولة واحدة هى الدولة الفارسية ، والساحل الآخر من رأس الخليج إلى عمان وبحر العرب يعيش فى ظل الدولة العثمانية .

ثم بدأ الحال يتغير مع اكتشاف طريق الهند بالدوران حول رأس الرجاء الصالح ، ثم استقرت هناك شركات الدول الاستعمارية الكبرى التى تحولت إلى حكومات ، ثم بدأت الغارات على الخليج تستهدف فتح الطريق إلى القلب العربى الإسلامى المتحكم فى طرق التجارة بين الشرق والغرب ، بموقعة الفريد بين بحار العالم القديم ، وبواقع أن كل طرق القوافل البرية تقع فيه .

ويظروف الجغرافيا والتاريخ ، فإن شاه فارس (إيران) كان بالجغرافيا أقرب إلى الشركات ، الحكومات المتقدمة من الشرق ، كما أنه بالتاريخ كان معها يستقوى بها على دولة الخلافة العثمانية التى لها الولاية الشرعية على العالم العربى فى ذلك الوقت .

وربما كان خير ما يشرح أحداث وأجواء وديانس وصراعات الشركات والحكومات والقبائل والأساطيل فى هذه الفترة من التاريخ - تقرير كتبه المقيم السياسى البريطانى فى الخليج (الفارسى) - المقدم « هورث » - ومقره فى ذلك الوقت ميناء « بوشهر » (فى إيران) - ووجهه إلى وزير خارجية حكومة الهند البريطانية بتاريخ سبتمبر سنة ١٩٢٧ (رقم ١٠٦ - س) ، ويلاحظ أن التقرير يتعرض لتاريخ الدخول والسيطرة البريطانية على الخليج ، ويتابع ذلك من سنة ١٦١٦ إلى سنة ١٩٢٧ (وقت كتابته) ، وهو بذلك يعطى رؤية بريطانية متكاملة من الداخل للسياسة البريطانية للخليج منذ البداية إلى تلك الفترة الحرجة بين الحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية .

ويجىء نص التقرير على النحو التالى : (١)

● المقيمة السياسية والقنصلية العامة البريطانية

بوشهر ، ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٢٧

من صاحب الفخامة المقدم ل . ب . هورث المقيم

السياسى فى الخليج الفارسى .

إلى وزير خارجية حكومة الهند

سيدى ،

(١) مجموعة الوثائق البريطانية عن الكويت ، وقد قام بترجمتها ودرستها السيد ، وليد حمدى الأعظمى ، ونشرتها دار ، رياض نجيب الريس ، فى لندن فى كتاب عنوانه ، الكويت فى الوثائق البريطانية ، ونشر الكتاب سنة ١٩٩١ . وقد تمت مراجعة أصل الوثائق مع ترجمتها ، وبما أن الترجمة دقيقة ، والدار اللندنية هى صاحبة السبق فى الإشارة إلى هذه المجموعة من الوثائق . فقد جرت الاستعانة بها اعترافا بالسبق لأصحابها .

.....
.....
١ - يعود تاريخ مصالحننا فى الخليج الفارسى الى سنة ١٦١٦ ، إذ كان من الضرورى سنة ١٦١٥ إيجاد أسواق لتصريف منتجاتنا الفائضة فى مصنع سورات (فى الهند) . وفى سنة ١٦١٦ أبحرت السفينة « جيمس » وهى تقل بعثة يرأسها « ادوارد كونوك » متجهة إلى بلاد فارس . وكانت النتيجة أننا قمنا سنة ١٦٢٤ ببناء مصنع فى بندر عباس . لذا فقد كانت مصالحننا فى البداية تجارية محضة .

٢ - وخلال المائة والخمسين عاما التالية لهذا التاريخ كانت مصالحننا متداخلة مع مصالح البرتغاليين أو الهولنديين أو الفرنسيين . وكانت تجارتنا تحميها سفن مسلحة أو ترافقها قوافل مسلحة ، كما كانت القوات العسكرية تقوم بحماية مصانع تجهيز البضائع التى قمنا بانشائها فى سنة ١٦٤٣ فى البصرة ، وفى بوشهر فى سنة ١٧٦٣ .

٣ - وعندما زال خطر المنافسين الأوروبيين ، استمرت مشكلة حماية تجارتنا من القرصنة العربية ، وخصوصا من القواسم^(٢) ، لذا قمنا بتشكيل قوة بوليسية من البحرية الهندية لحماية مصالحننا فى الخليج .

.....
.....
٤ - وسنة ١٨٢٠ قام السير « مونسي تارت ألفرستون » بتحرير المذكرة التالية :
« إن وجهة نظر الضباط السياسيين والبحرية والعسكريين كافة بأنه من دون إنشاء محطة وقود للسفن فى هذا الجزء من البحر ، فلن يكون بإمكاننا القضاء على القرصنة ... » .

ومن هنا قمنا ببناء محطة لنا فى باسيديو ، والتى تم جلاؤها عنها بسبب الأحوال المناخية .

.....
.....
٥ -
.....
٦ - قمنا فى سنة ١٨٦٩ بإبلاغ الحكومة الفارسية بأن : « الهدف الوحيد للحكومة البريطانية من إشراك شيوخ البحرين فى هذه الاتفاقات ، كان لفرض منع القرصنة ، وتجارة العبيد واستمرار حماية الخليج . ولو أن أهدافنا كانت تجارية فقط لتركنا البحرين لمصلحة بلاد فارس . »

(٢) قبيلة عربية بحرية عاشت على الشطآن الشرقية للخليج وعلا شأنها فى تجارته ، واشتبكت سفنها فى معارك كثيرة مع الأساطيل البرتغالية والبريطانية .

٧ - إلا أنه في سنة ١٨٨٠ بدأت روسيا تبتدى اهتمامها بالخليج الفارسي ، وقامت في سنة ١٨٨١ بفتح قنصلية روسية لها في بغداد . ومنذ سنة ١٨٨٨ وصاعدا كانت المراسلات الخاصة بالشئون السياسية الفارسية تتعلق بالمجابهة القائمة بين بريطانيا العظمى وروسيا . وظهرت مؤشرات على قيام سياسة مشتركة بين فرنسا وروسيا معادية لبريطانيا العظمى .

٨ - وابتداء من الأعوام ١٨٩٤ - ١٨٩٩ ظهرت بوادر حركة خطيرة أضفت أهميتها على الخليج الفارسي ووضعته في موقع بارز . وكانت العوامل الرئيسية وراء ذلك هي التفاهم بين روسيا وفرنسا والمخططات الأجنبية ، لاتشاء سكة حديد لربط البحر الأبيض المتوسط بالخليج الفارسي .

وكانت الأهمية الاستراتيجية للمضايق التي كانت تشكل المدخل للخليج الفارسي ، والتي كانت روسيا تعلق عليها آمالها ، تعود إلى الرحلة التي قام بها مهندس روسي من كرمان ، وبندر عباس إلى هرمز في ربيع سنة ١٨٩٣ ، إذ بقي هناك لمدة يومين ، وقام بإجراء مسح (طوبوغرافي) لهرمز ، وكان الاعتقاد بعد رحيله أن روسيا تزعم انشاء محطة وقود للفحم في الجزيرة .

٩ -

.....

١٠ - وأصبح من الواضح في سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٠ التهديد الذي تواجهه الهيمنة البريطانية على الخليج الفارسي ، مع تهديد أمن الهند البريطانية بسبب سياسة القوى الأجنبية ، وخصوصا روسيا وفرنسا وألمانيا ، إذ كانت مخططات روسيا البحرية في الخليج الفارسي وخطتها الخاصة بإقامة سكة حديد في بلاد فارس ، والمشروع الفرنسي لاقامة قاعدة بحرية في خليج عمان ، والامتيازات التي حصلت عليها ألمانيا لاتشاء سكة حديد من البحر المتوسط إلى الخليج الفارسي ، كلها ظروف بالغة الأهمية .

١١ - لم تعد مصالحنا في الخليج الفارسي تجارية فحسب ، إذ أصبحت سياسية أيضا .

.....

.....

١٢ - كان هذا موقفنا حتى عام ١٩١٤ ، عام الحرب الذي احتلنا فيه البصرة . وحصلنا بنتيجة الحرب على الانتداب في العراق ، واختفت روسيا القيصرية وتركيا من مسرح الأحداث . ولم يكن هناك بعد ذلك أي خطر ، آنذاك ، لاحتلال الخليج الفارسي من قبل قوة أجنبية . وبالننتيجة ، فقد تراجعت أهمية هذه المنطقة بعد ذلك بشكل مؤقت .

١٣ - إلا أنه في الوقت نفسه ، طورت شركة النفط البريطانية - الإيرانية عملياتها ، إذ تم بناء مصفى عبادان ، وكان يتم امداد قواتنا البحرية بجزء كبير من احتياجاتها من النفط والبنزين ، واحتياجات بلادنا من النفط المعد في رأس الخليج الفارسي . كما أصبح من الواضح أيضا أن للخليج الفارسي أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى ، نظرا لوقوعه بين العراق والهند ، ولعلاقته بالطريق الجوى إلى الشرق ، ونظرا إلى أنه لا يمكن الاعتماد على إيران كبديل يقع على الطريق الجوى ، فقد أصبح الساحل العربي ذا أهمية حيوية بالنسبة إلينا .

١٤ - وبالنتيجة ، أصبح الساحل الجنوبي وشيوخه ، الذين أرغنا على عقد اتفاقات معهم من أجل أمن البحار وسلامتها ، من الأهمية بمكان لخطوطنا الجوية المارة هناك .

وكنا مقتنعين في الماضي بإبرام معاهدات عامة ، إلا أننا لم تكن نهدف إلى احتلال أى جزء من الساحل ، إذ أن وضع قواتنا هناك في إيران ، أو في الجزيرة العربية ، سيورطنا عاجلا أم آجلا في سياسة هذه الأقطار .

١٥ - إلا أن ظروفنا تبدلت مرة أخرى . فالיום نحن متورطون في سياسات هذه البلدان . وسياستنا في السابق كانت تتجنب الحماية ، فهل بالإمكان الاستمرار باتباع هذه السياسة ؟

هناك مسلكان مفتوحان أمامنا للتحرك لمواجهة الموقف الجديد :

(١) أن نستمر في الإنتظار إلى حين اندلاع الحرب ، وعندها ، وكما حصل في الحرب الماضية ، نقوم باستغلال هذه الفرصة كما نرغب .
(٢) أن نتهياً مسبقاً للحصول على « محمية » ، أو (٣) إعلان الحماية على الأقطار التي نعلم بأننا سنحصل عليها .

١٦ - إننا ، وكما أشرت في مكان آخر هنا ، وكما هو واضح ، بدأنا نخسر موقعنا القوى على الساحل الفارسي بتطور إيران وتقدمها . ولا يمكننا أن نتعرض للشيء نفسه على الساحل الجنوبي .

ومهما كان موقفنا من ابن سعود في ساحل الحسا ، فقد أصبح بإمكاننا استخدام المجال الجوى العربي بطائراتنا ذات المحركات الثلاثة ، أو في حال نشوب الحرب بعد القيام ببعض الترتيبات .

١٧ - ولكن إذا ما سمحنا لابن سعود بأن يستحوذ على المشيخات العربية على الساحل ، فلا يمكننا بعد ذلك استخدام هذا المجال وسنقطع خطوطنا الجوية . لذا يتوجب علينا تشديد قبضتنا على المشيخات ، كما يتوجب علينا احتلال شبه جزيرة موسيندام ، للسيطرة على الخليج ولحماية تدفق النفط .

لذا ، فإن ما ورد أعلاه ، يعتبر حجر الأساس الذى اعتمدت عليه فى تقديم التوصيات التى كتبتها .

١٨ - كما أوصي أيضا بعدم التمسك دوماً بالانتداب على العراق ، إذ أنه من الممكن أن يكون موقفنا فى العراق شبيه بما هو حاصل فى إيران . وأجد من الضروري تحديد مدى استمرار بقائنا فى البحرين ، وفى مدخل الخليج الفارسى فى كساب . إذ تتمتع البحرين بميناء ممتاز وبمناخ جيد جداً أفضل من شبه جزيرة موسيندام ، ويجب أن تكون مقراً لأسطولنا البحرى فى وقت السلم على الأقل . أما بالنسبة إلى المقر فى وقت الحرب ، فإن ذلك تقرره البحرية . ولم أتناول منطقتى مسقط وجوادور ، لأنهما لا تقعان داخل الخليج الفارسى .

وفى الحقيقة أن مسقط محمية من محمياتنا بالتأكيد ، كما هو الحال فى البحرين ، رغم عدم الاعتراف بذلك رسمياً ، ولقضية مسقط تعقيداتها هى الأخرى كالمعاهدات الأجنبية . وهى على أى حال مرتبطة بالقضايا نفسها الخاصة بالدفاع عن الهند والطريق الجوى . وطالما السلطان (سلطان عمان) فى السلطة فإننا ندعمه ، ولاشك أن الأحداث السياسية سترغمنا على القبول بشكل رسمى بجعل ساحل عمان محمية ، وهو كذلك بالفعل من الناحية العملية فى الوقت الحاضر .

أتشرف أن أكون خادمكم المطيع

(توقيع) ل . هورث

المقدم

● المقيم السياسى فى الخليج الفارسى



كانت الكويت خلال هذه التطورات المتعاقبة كلها امتداداً لولاية البصرة ، ولكنها كانت تحت إدارة أسرة « الصباح » التى اختارها سكان الميناء الصغير لترعى شئون « عوائلهم » عندما يكون الرجال فى رحلات صيد السمك واللؤلؤ ، أو فى رحلات التجارة فى البحر إلى المحيط الهندى .

كان الشيخ السادس منهم قد توفى وترك ثلاثة أبناء هم « محمد » و « جراح » و « مبارك » ، وقد اختلفوا فيما بينهم على إرث أبيهم ، واتفق اثنان هما « محمد » و « جراح » ، واختلف معهما الثالث - « مبارك » - واستحكم الخلاف على قائمة حساب تحتوى على عشرين ليرة عثمانية ، وسيف يتكلف إصلاحه ٩ ليرات ، وبند ثالث غير محدد (طبقاً لرواية نقيب أشرف البصرة ، وهو « خلف (باشا) النقيب ») . (٣)

(٣) سمعها منه ورواها عنه الشيخ عبد العزيز الرشيد . عمدة المؤرخين التقليديين لمنطقة الخليج فى كتابه « تاريخ الكويت » .

وبدأ الخلاف بين الأخوة بمشادة على قائمة الحساب ، ثم انتهى إلى أن أحد الأخوين وهو « جراح » دخل إلى سوق الجزارين في الكويت ، وصاح مناديا أصحاب النكاكين : « إياكم أن تعطوا مبارك شيئا ، فقد تبين أنه من المفلسين ، وأن عليه ديونا عظيمة » .

ويقول الشيخ « عبد العزيز الرشيد » : (٤)

« بعد هذا الحادث صمم مبارك على التضحية بأخويه على مذبح الغضب والانتقام . صمم على هتك حرمتها وقطع رحمها وإسالة دماهما الطاهرة ... »

ثم يصل الشيخ « عبد العزيز الرشيد » ليصف كيف وقع القتل ، فيقول :

« في ليلة من ليالي ذى القعدة المظلمة سنة ١٣١٣ هجرية (١٨٩٦ ميلادية) بعد أن مضى هزيع من الليل وبعد أن هجع القوم ، نهض مبارك مسرعا فقتل أخويه - محمد وجراح - يسانده ابناه جابر وسالم ، ولقيف من الخدام ، وجعل من كان معه أقساما ثلاثة : هو لأخيه محمد ، وجابر وبعض الخدام لجراح ، وابنه الثاني سالم وبعض الخدام حراسا في صحن الدار .

صعد مبارك توا إلى محمد فأيقظه من نومه ، وبعد أن انتبه أطلق عليه البندقية ولكنها لم تجهز عليه ، فاستغاث هناك الأخ بأخيه ، وذكره بما له من الحق والحرمة ، فما وجد ذلك الصوت المحزن ، ولا ذلك الاستعطاف الحار سبيلا إلى قلب مبارك الذي امتلأ حقدا وغضبا ، فصوب اليه البندقية ثانية متصامما عن سماع النداء حتى تركه لا حراك به يتخبط بدمه ويجود بنفسه العزيزة .

أما جابر فذهب إلى عمه في حينه فألفاه يقظان وزوجته إلى جانبه ، فسدد البندقية إليه ، ولكنها لم تنطلق ، فعاجله عمه بالقبض عليه وكان له من زوجته ساعد ومعين ، وكادا يتغلبان عليه لولا مبادرة أحد الخدام إلى مساعدة جابر بتصويب بندقية إلى نحره فأرداه صريعا ، ووقفت زوجته عليه تبكي وتنوح وتندب »

ونصب « مبارك » نفسه حاكما على الكويت بينما كان أهلها في حالة « ضجيج وعويل لهذه المصيبة التي لم يحدث لها نظير » .



وذهب بعض أهالي الكويت إلى البصرة يشكون إلى السلطات هناك مما وقع في

(٤) صفحة ١١٩ من كتابه « تاريخ الكويت » .

مدينتهم^(٥) ، وكذلك فعل الشيخ « مبارك الصباح » الذى أراد أن يطمئن والى البصرة ومن ورائه « باشا » بغداد إلى أنه مقيم على العهد ، وحافظ للولاء ، وكان طموحه أن تثبته استانبول فى موقعه ، وتعيّنه « قائمقام » على الكويت .

ولم تكن بريطانيا على استعداد للانتظار حتى تحزم عاصمة الخلافة أمرها فتقر القتل وما ترتب عليه ، أو تتخذ لنفسها طريقا آخر . وظهر الكولونيل « ميد » المقيم البريطانى فى الخليج ليوقع معاهدة حماية للشيخ « مبارك » .

كانت المعاهدة بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٩٩ ، وقد بدأت على النحو التالى : (٦)

● الحمد لله وحده - باسم الله تعالى شأنه .

الغرض من تحرير هذا السند الملزم والقانونى ، هو أنه قد تم التعهد والاتفاق بين المقدم مالكولم جون ميد ، حامل وسام الصليب الامبريالى ، المقيم السياسى لصاحب الجلالة البريطانية (فى الخليج الفارسى) نيابة عن الحكومة البريطانية من ناحية ، والشيخ مبارك بن الشيخ صباح شيخ الكويت من ناحية ثانية ، بأن الشيخ المذكور مبارك بن الشيخ صباح قد ألزم نفسه هنا بارادته ورغبته الحرة ، وورثته ومن يخلفه ، ألا يستقبل وكيل أو ممثل أى قوة أو حكومة فى الكويت ، أو فى أى مكان آخر ضمن حدود أراضيه ، دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية ، كما يلزم نفسه أيضا وورثته ومن يخلفه ، بأن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطى لغرض الاحتلال أو لأى غرض آخر ، أى جزء من أراضيه لحكومة أو رعايا أى دولة أخرى دون الموافقة المسبقة لحكومة صاحب الجلالة . ويشمل هذا الاتفاق أيضا أى جزء من أراضى الشيخ المذكور مبارك ، التى قد تكون فى حوزة رعايا أى حكومة فى الوقت الحاضر . وتعبيرا عن ابرام هذا السند الملزم والقانونى ، وقع الطرفان ، المقدم مالكولم جون ميد حامل وسام الصليب الامبريالى والمقيم السياسى لصاحب الجلالة البريطانية فى الخليج الفارسى ، والشيخ مبارك بن الشيخ صباح ، الأول نيابة عن الحكومة البريطانية ، والثانى نيابة عن نفسه وعن ورثته ومن يخلفه ،

(٥) لجأ إلى البصرة أيضا فى ذلك الوقت أبناء وزوجات الشيوخ القتلى ، وقد ظلت عائلاتهم هناك حتى سمح لبعضهم بالعودة بعد عشرات السنين . وكان بين العائدين الشيخ . على خليفة الصباح ، وزير المالية الكويتى ووزير النفط أثناء مقدمات أزمة الخليج .

(٦) مجموعة وثائق وزارة المستعمرات البريطانية عن الكويت .

أمام الشهود بتاريخ العاشر من رمضان عام ١٣١٦ هـ ، الموافق في اليوم الثالث والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٨٩٩ .

(توقيع)
مبارك الصباح

(توقيع)
م . ج . ميد
المقيم السياسي في الخليج الفارسي
الشهود :

(توقيع)
ج . جاسكن

(توقيع)
أ . ويكهام هور
قبطان السفينة الهند لصاحب الجلالة
الشاهد :

(توقيع)
محمد رحيم بن عبد النبي صفر ●

ولكن الشيخ لم يقطع على نفسه خط الرجعة ، فقد ظل يحاول الحصول على اعتراف من السلطان بحكمه ، وحينما راجعه المعتمد البريطاني في شأن اتصالات يجريها مع استانبول ، كان رده : « إنه يملك مزارع نخيل في « الفاو » (في العراق) تدر عليه دخلا قدره أربعة آلاف جنيه في السنة » . وعلقت جريدة « التيمس » على ذلك بقولها ، إن الشيخ يريد قدما في المعسكر البريطاني ، وقدما في المعسكر التركي ، - ولم تكن نتيجة الصراع بين « المعسكر البريطاني » و « المعسكر التركي » في حاجة إلى نكاه شديد ، فنجم لندن كان يعلو ، ونجم استانبول كان يخبو ، والشيخ مازال حريصا ، وبريطانيا تدفعه (طبقا لجريدة « التيمس ») إلى توسيع نطاق أراضيه ، وتقوم بتهديد الأتراك كلما تعرضوا له ، ثم تقترح عليه أن يتخذ للكوييت علما مستقلا يختلف عن العلم العثماني ترفعه سفن الكوييت بداية إعلان لاستقلالها .

وكتب المقيم البريطاني في بوشهر « بيرسي كوكس » بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٠٥ تقريرا (رقم ١٥٤ / ٣٧١ . ف) إلى سكرتير حكومة الهند « فريزر » يقول فيه : (٧)

● ١ - بالإشارة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٩٤٣ ، والحاقا ببرقيتي يوم ١٤ الجاري - أتشرف بإبلاغكم بالاجراء الذي قمت به بصدد تقديم المشورة لشيخ الكوييت باتخاذ علم متميز لاستخدامه في السفن التي تعود إليه ، أو إلى مواطنيه .

(٧) مجموعة وثائق وزارة المستعمرات البريطانية عن الكوييت .

٢ - فأتحت الشيخ مبارك لأول مرة بالموضوع فى نهاية شهر إبريل ، إلا أنه كان آنذاك فى المخيم فى الصحراء ، ولم يكن المجال متاحا للمتحدث فى الموضوع بشكل شخصى وبالتفصيل ، وخصوصا فى شكل النماذج .

إن الشيخ مبارك لم يحبذ الفكرة فى النهاية لأن شعبه لن يعرف الفرق فى التغيير الحاصل ، وإن مثل هذا العمل سيضعف من عداوة الأتراك نحوه . لهذا السبب فإنه لا يوافق على اتخاذ علم جديد له - إلا أنني وضحت له بأن ذلك ليس بالأمر الضرورى أو المهم ، وإن كل ما هو مطلوب أن ترفع سفنه علما خاصا بحيث يصبح من السهل بالنسبة لسلطات الجمارك فى الخليج الفارسى تمييزه عن الأعلام الأخرى التى تحمل الهلال والنجمة . وقلت إنه بالإمكان إضافة شىء أو تغيير تصميم العلم الحالى الذى يرفعه ، وطلبت منه أن يسمح لى بوضع بعض التصاميم للعلم

٣ - وقمت بمقابلة طويلة مع الشيخ مبارك حول هذا الموضوع ومواضيع أخرى بتاريخ ١٢ من الشهر الجارى ، وقمت أولا بعرض نماذج من الأعلام المرفقة طيه . العلم الأول (أ) هو علم مشابه لعلم خديوى مصر ، أردت أن يشاهده الشيخ مبارك لعله يرغب به على الرغم من أنه يقوم أساسا على الهلال والنجمة ، ثم شاهد الأعلام الثلاثة الأخرى وشرحت له مزايا كل علم وفوائده ، وأخيرا قرر أن يكون العلم هو التركى ، وتكتب عليه كلمة كويت بالعربية . وإذا ما كانت الحكومة تفضل علما آخر فإن الشيخ سيرفض أى تغيير بسيط فى العلم التركى ●



كان ممثلو الحكومة البريطانية هم راسمى الخرائط فى الخليج ، وهم حكم المنازعات ، وهم أصحاب الكلمة التى لا ترد . وكان المرجع من قبل هو مصالح التجارة ، ومواقع السيطرة . ومع اكتشاف البترول فى إيران وفى العراق - أضيفت مرجعية احتمالات ظهوره إلى ما سبقها من مرجعيات ، وأعدت خرائط وترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى على أساسها . وكان الضابط « بيرسى كوكس » - المقيم السابق فى بوشهر - قد أصبح « السير بيرسى كوكس » مفوض حكومة الهند ومندوبها السامى فى الخليج ، ومقره الآن بغداد !

وتروى محفوظات الوثائق البريطانية مشهدا غربيا من المشاهد التى تم بها رسم خطوط بين الكويت والمملكة العربية السعودية . كان السلطان « عبد العزيز آل سعود » وقتها سلطانا على « نجد » فقط ، وطلب إليه السير « بيرسى كوكس » أن يلقاه فى « العقير »

لحل مشكلة المنازعات على الحدود مع الكويت . ويروى مرافق لـ « كوكس » فى تقرير له إلى وزارة المستعمرات بالنص ما يلى :^(٨)

« بعد خمسة أيام من المساومات قام السير بيرسى كوكس باستدعاء السلطان إلى خيمته ، وقد أدهشنى أن أراه يعامل السلطان مثل تلميذ مدرسة شقى ، ثم يخطره فى النهاية أنه هو - السير « بيرسى كوكس » - سوف يقوم بنفسه برسم خط الحدود . وقد أذهلنى أن ابن سعود انهار بطريقة محزنة ، وراح يقول لبيرسى كوكس إنه أبوه وأمه ، وأنه هو الذى أخذ بيده وأعطاه المركز الذى هو فيه ، وأنه بإشارة منه على استعداد لأن يسلم مملكته ذاتها . »

وأمسك السير « بيرسى كوكس » بقلم ورسم خطا على خريطة ، وأصبح الخط حدودا دولية . وكان خط الحدود مع العراق أصعب ، ذلك أن العراق كان كيانا أظهر وأكبر . وعلى أى حال ، فقد كان السير « بيرسى كوكس » ومساعدوه هم الذين اختاروا له - بمساعدة المكتب البريطانى فى القاهرة - ملكا هو « فيصل » ابن « الشريف حسين » الذى تولى عرش العراق باسم « فيصل الأول » .

والملاحظ أن « فيصل » الذى تولى العرش بإرادة بريطانية لم يستطع أن يقبل خط الحدود الذى وضعته السلطات البريطانية فاصلا ما بين العراق والكويت ، وكذلك فعل رجال بريطانيا فى بغداد ، وأولهم « نورى السعيد » باشا .

ومات الملك « فيصل » ، وجاء بعده ابنه الملك « غازى » ، وإذا هو يأخذ موضوع تبعية الكويت للعراق بمنتهى الجد إلى درجة أنه أنشأ إذاعة خاصة فى قصر « الزهور » راح يذيع منها بيانات تنادى بعودة الكويت إلى الوطن الأم .

ويكشف تقرير بعث به السير « موريس بيترسون » ، المندوب السامى فى العراق ، (رقم ٢٣١٨٠ / ٣٧١) - أن « بيترسون » احتج على « نورى السعيد » بسبب هذه الإذاعة الموجهة من قصر « الزهور » . وجاء فى التقرير ما يلى :

« أخبرنى الجنرال نورى السعيد الذى كان مع الملك طيلة هذا الصباح ، بأن البث من إذاعة القصر سببه تسلّم الملك برقيات معنونة إليه شخصيا عن هذا الموضوع . وقد عبرت الحكومة الموالية لنا عن أسفها لاستمرار هذا البث ، وأعربت عن أملها أن ذلك سوف يتوقف . وقلت إن الصحف العراقية مازالت تنشر المقالات ، وبأن طلبة كلية الحقوق قد

(٨) مجموعة وثائق وزارة المستعمرات البريطانية عن الكويت .

طلبوا السماح لهم بالقيام بتظاهرات ، وأن هذا كله يجب أن يتوقف . ثم أظهرت استغرابي من أن الصحف العراقية تطلب من الحكومة أن تقوم بتسليح الجيش العراقي ليقوم بعد ذلك بضم الكويت . وقلت إن هذا كله هراء خطير ! »

ويأخذ هذا الموضوع حيزا واسعا في تقارير المندوب السامي من بغداد ، ويقوم المندوب السامي بتوجيه إنذار مباشر للملك « غازي » .

وعشية الحرب العالمية الثانية - ١٩٣٩ - قتل الملك « غازي » في حادث سيارة في قصر « الزهور » ، وراجت أقوال على أن الملك لقي مصرعه في الواقع بسبب مشكلة الكويت .



وظلت القضية معلقة في الأجواء تظهر مرة وتختفي مرة ، حتى جاءت سنة ١٩٥٨ وفي وقائعها ذلك الفوران الشديد الذي عاشته المنطقة مع حلم الوحدة بقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ، ثم حاول الملوك الهاشميون أن يردوا عليه بإنشاء الاتحاد الهاشمي ليجمع بين العراق والأردن ، وتكشف الوثائق البريطانية أن البلدين طالبا الحكومة البريطانية بأن حل مشكلة العلاقات بين العراق والكويت يمكن حله بدخول الكويت طرفا فيه . ثم كتب السفير البريطاني في بغداد في شهر يونيو ١٩٥٨ « أنه سمع أن هناك تفكيرا بأنه إذا لم توافق الحكومة البريطانية على الطلب الهاشمي ، فإن الاتحاد الجديد يستطيع أن يتدخل ويضم الكويت إليه - عارفا أن بريطانيا لا تستطيع عمل شيء لمقاومة ذلك ، وإلا كان معناه أنها ستحارب الطرف العربي الوحيد الذي يساندها في عدائها - عبد الناصر ، الذي يطارد بقايا نفوذها في المنطقة بعد معركة السويس ، ويجد له أنصارا كثيرين بين العناصر القومية والثورية في دول الخليج . »

ولم تمض أسابيع حتى قامت ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق وبدأ نظام حكم اللواء عبد الكريم قاسم . وبدوره قام اللواء « عبد الكريم قاسم » بالعودة إلى موضوع تبعية الكويت للعراق . فأثاره في مناسبة اتفاق تم التوصل إليه بين بريطانيا وشيخ الكويت سنة ١٩٦١ يقضى بإعلان إمارة الكويت دولة مستقلة ، وتقدمت الدولة الجديدة لعضوية الأمم

المتحدة ولعضوية جامعة الدول العربية . وبادر « عبد الكريم قاسم » إلى حشد جيش العراق حول البصرة مهددا بالتدخل العسكرى ، وحاول الانجليز أن يؤخروا انسحاب قواتهم من الكويت وأن يعيدوا بعض القوات التى انسحبت منها راجعة مرة أخرى إليها . وكانت مصر هى التى تصدت للأزمة ، فقد وجد « جمال عبد الناصر » أن مصر يتعين عليها أن تحافظ على استقلال الكويت لعدة أسباب رآها تتعلق بالحقائق العربية والدولية السائدة فى ذلك الوقت .

ووقف السيد « عدنان الباجهجي » وهو واحد من خيرة الدبلوماسيين العراقيين والشبان القوميين فى العراق وقتها ، كما أنه ابن لأحد رؤساء وزاراتها البارزين وهو السيد « حمدى الباجهجي » - يشرح وجهة نظر الحكومة العراقية^(٩) فى مجلس الأمن باننا يطلب رفض شكوى حكومة الكويت من التهديدات العراقية ، وقائلا (فى جلسة مجلس الأمن بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦١) : « إن الكويت ليست الآن ، ولم تكن فى أى وقت فى الماضى ، دولة مستقلة ، وقانونيا وتاريخيا فإن الكويت كانت باستمرار جزءا لا يتجزأ من ولاية البصرة العراقية » . ثم يضى فى شرح الحجج التاريخية والقانونية التى يعزز بها هذا الرأى .

كان العرب قد سبقوا مجلس الأمن إلى التصرف فى القضية ، فقد عرضت مصر على جامعة الدول العربية مشروع قرار بارسال قوات عربية لحماية الكويت حتى لا يكون استقلالها فى حماية قوات بريطانية . واستجاب مجلس الجامعة ، ووصلت إلى الكويت فعلا قوات أمن عربية - مصرية بالدرجة الأولى .

ومع ذلك نجح العراق فى تعطيل انضمام الكويت إلى عضوية الأمم المتحدة لمدة سنتين ، ولم يفتح الطريق أمام الكويت إلا بحملة علاقات عامة (وخاصة) تكلفت قرابة مليون دولار وتضمنت بين ما تضمنته « تأمين الحصول » على أصوات بعض الدول الافريقية والآسيوية الصغيرة - فى الجمعية العامة . وتحقق ذلك سنة ١٩٦٣ - وكانت الظروف فى العراق على وشك أن تتغير .

وكانت الأزمة موجهة أكثر منها منتهية .

والحاصل أن القضية ظلت مطروحة حتى سقط نظام اللواء « عبد الكريم قاسم » سنة ١٩٦٣ ، وسقط الحكم الانفصالى فى دمشق بعده بشهر واحد . وطلب البلدان - وحزب

(٩) يختلف رأى السيد عدنان الباجهجي الآن عن الرأى الذى عرضه باسم حكومته سنة ١٩٦١ ، عن اعتقاد بأن الأمور تغيرت ، وأصبح استقلال الكويت امرا واقعا مارس العراق نفسه علاقاته السياسية مع الكويت على أساسه .

البعث أظهر الأطراف الحاكمة فى التغييرات الجديدة - إقامة وحدة مع مصر تضم سوريا والعراق . وبدأت مباحثات الوحدة الثلاثية فى مصر ، وجرى اجتماع تمهيدى فى بيت الرئيس « جمال عبد الناصر » حضره رئيسا وفدى سوريا والعراق . وكانت المفاجأة أن وفد العراق ، ورئيسه يومئذ السيد « على صالح السعدى » نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة - فتح موضوع الكويت من زاوية تعيين حدود دولة الوحدة الجديدة ، فإذا هو يطرح قضية الكويت وحق العراق الذى هو لا ينازع فيها . وكان الوفد العراقى يحفظ عن ظهر قلب كل الحجج والوقائع التاريخية والوثائق التى تعزز دعاويه . وكان لـ « جمال عبد الناصر » رأى مختلف وقد شرحه على النحو التالى . قال : (١٠)

« إنكم تعلمون بالطبع أننا لنا رأى آخر فى هذا الموضوع ، فنحن وقفنا ضد عبد الكريم قاسم عندما أراد أن يضم الكويت . إننا لم نفعل ذلك عن عدا ء لعبد الكريم قاسم ، كما قال البعض فى العراق وقتها ، وإنما اتخذنا موقفنا على أسس موضوعية أريد أن أشرحها لكم الآن لأن فيها ما لم يكن ممكنا الجهر به علنا فى ذلك الوقت . »

ثم مضى « جمال عبد الناصر » يعدد أسبابه قائلا :

« عليكم أولا ان تتذكروا أن مجيء دول الخليج إلى اطار العمل العربى مكسب كبير فى حد ذاته ، وينبغى لنا أن نشجع عليه مهما اختلفت اجتهادات كل منا . فهذه بلاد تعرفون أكثر منى طبيعة الأوضاع الاجتماعية والسياسية فيها ، وهى كلها تركيبات هشة ، ولكنها غنية وتخشى على نفسها . والسلطة فيها لأسر حاكمة تتشكك فى الحركة القومية عموما ، لأنها محافظة وتقليدية بطبيعتها . وما هو أهم من غنى شيوخها هو المصدر الذى يجيء منه الغنى ، وهذا المصدر هو البترول . والبترول قضية كبيرة وخطيرة لا يستطيع أحد أن يتعرض لها ؛ ببساطة لأنها تمثل مصالح دولية لن يفرط فيها أصحابها مهما كان . إننا صدقنا بالكاد أن هذه المنطقة من العالم جاءت إلى الحركة القومية العامة بمحض رضاها ، وسوف تكون كارثة إذا تصور الناس فى هذه المنطقة أنها تخلصت من الوجود الانجليزى السافر لكى يبتلعها العالم العربى الواسع . وأنا مستعد أن أتفهم بعض دعاواكم ، وقد سمعت وقرأت الكثير من وثائقكم ، ولكنى أقول لكم فى منتهى الوضوح أن ما تطلبونه شىء فات أوانه بحكم الحقائق العربية والدولية . إن الانجليز لم يعودوا وحدهم فى السيطرة على بترول الخليج ، وإنما هذه السيطرة انتقلت أكثر إلى يد الأمريكان ، فإذا أراد أحد

(١٠) كانت الجلسة مسجلة ، وقد تم تفرغ محضرها ، وجرى توزيع نسخ منه على قيادة القوات المسلحة ، ووزارة الخارجية ، والمخابرات العامة .

أن يضم دولة في الخليج على غير رضا أهلها ، فيجب أن يعرف سلفا أنه سيواجه قوة الولايات المتحدة . إن الاتحاد السوفيتي نفسه يسلم للغرب وللولايات المتحدة بأهمية بترول الخليج بالنسبة لهم ، وبالتالي يجب أن نعرف أن هذه المعركة فوق طاقتنا ، وأقول لكم أيضا أنها ضد مصلحتنا لأننا يجب أن نشجع شعوب الخليج ودوله على الاطمئنان على أمنهم في ظل الحركة القومية العربية . إن وجود البترول والثروة المتولدة منه سوف يفرض حدود تنمية على نطاق واسع تبرز معها قوة شعبية كبيرة يمكن بالتفاعل معها أن يتحقق نوع من التعاون الوثيق أقوى مرة من الوحدة الدستورية . إننا كنا في وحدة اندماجية مع سوريا ، وكنا بلدا واحدا ، ولكن لأن التفاعل بين الناس لم يحدث ، فإن الانفصال جاء سهلا .

« واصل » جمال عبد الناصر ، حديثه قائلا :

« إنكم لا تعرفون مدى حساسية الغرب في موضوع الكويت . إن علاقتنا بانجلترا بعد السويس كانت مقطوعة ، وبعد اتصالات طويلة بعثوا إلينا هنا دبلوماسيا بريطانيا (كان جمال عبد الناصر « يقصد السير « كولين كرو » الذي تولى هذه المهمة في القاهرة وقتها) يشرف على شئون الرعايا ، وأرسلنا نحن بدورنا دبلوماسيا مصريا للندن ليقوم بنفس المهمة ، واعتبروا واعتبرنا أن هذه خطوة أولى في سبيل إعادة العلاقات بين البلدين . وأثناء هذه العملية طلب الانجليز فتح خمس قنصليات بريطانية لهم بالجمهورية العربية المتحدة ، وأرادوها في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ودمشق وحلب . ولم يكن عندنا مانع من الموافقة بشرط أن تكون لنا خمس قنصليات مقابلها في بريطانيا وممتلكاتها ، وطلبنا أن تكون هذه القنصليات العربية في لندن وليفربول ودار السلام وعدن والكويت . وعندما ذكرنا له اسم الكويت انتفض كأن عقربا لدغه ، وقال لنا « أبدا .. كله إلا الكويت » . لم يكونوا على استعداد لقبول قنصلية لنا في الكويت ، فهذه بالنسبة لهم مناطق ليس فيها « هزار » !

وعندما قامت الثورة في العراق ، وذهبت لمقابلة خرشوف ، وكنت في يوجوسلافيا وأردت أن أراه في موسكو قبل أن أعود للجمهورية العربية المتحدة ، لأتأكد من موقفهم من التهديدات الموجهة لثورة العراق (١٩٥٨) ولنا بسبب تأييدنا لها ، لم يخف على خرشوف أن الأزمة خطيرة ، وأن الغرب يمكن أن يدخل الحرب بسبب خوفه من أي تهديد على مصالح البترول ، وأن علينا مسؤولية تهدئة الموقف وطمأنة الغرب بكل الوسائل . إن الأمريكان كانوا في حالة ثورة مجنونة ، وحتى ايزنهاور وهو رجل اعتبره عاقلا - دفع بالأسطول السادس الأمريكي وأنزل قواته على شواطئ لبنان ، وكانوا بالفعل مستعدين لحرب عالمية لو أن مصالحهم البترولية اقترب منها تهديد من أي مصدر .

« وخلص » جمال عبد الناصر « إلى القول :

« مهما كانت آراؤكم وحججكم القانونية والتاريخية ، فأنا لا أنصحكم بإثارتها . إن العالم اختلف ، والمنطقة تتغير كل يوم ، وعلينا أن نقبل بهذه المتغيرات كحقائق واقعة ، ولكم أن تتذكروا تجربة مصر مع السودان . قبل الثورة كان هناك كلام كثير عن حقوق تاريخية ووثائق ، ونحن لنا روابط أخوة وثيقة مع أهل السودان ، ولنا مصالح كبيرة تتمثل في المياه ، ولكننا أدركنا أن البقاء في السودان يعني اعتراضا لحق أهله في تقرير مصيرهم ، ومعنى ذلك أنها الحرب . ونحن لا نريد حربا مصرية - سودانية ، ولا حربا عربية - عربية . وهكذا أجرينا الاستفتاء وتركنا الشعب السوداني يقرر مصيره لنفسه . وعلاقانا مع السودان طيبة الآن وسوف تتحسن ، وسوف يحدث ذلك بالتفاعل الحر ، وليس بالحق المفروض بقوة السلاح . وعلى أي حال فإذا بقيتم على اصراركم في ضرورة اعتبار الكويت جزءا من الدولة الجديدة يتحتم ضمه لها ، فإنني أقول لكم أن معنى ذلك أن دولة الوحدة الجديدة سوف تجد نفسها لحظة ميلادها داخله في حرب لا تستطيع تحمل مسئوليتها . وفيما يتعلق بمصر وبي فإنني أصرحكم القول بأننا لن نكون طرفا في مثل هذه المغامرة . ورأيي - وأنا أقوله باخلاص سواء قامت دولة الوحدة التي نتحدث عنها أو لم تَقم - أن تتركوا هذه القضية للتفاعل الحر بين الناس ، فالأمور في الخليج لن تبقى على حالها ، وإنما سوف تنشأ تغييرات اجتماعية واسعة نستطيع باطمئنان أن نتفاعل معها في مناخ من الثقة بالمصير العربي الواحد أقوى من أي اعتبار آخر . »



والحقيقة أن كثيرا مما تصوره « جمال عبد الناصر » وتوقعه كان صحيحا ، ذلك أن البترول غير المنطقة بمقدار ما غير العالم . وإذا كان استهلاك العالم قد ارتفع إلى ٨,٧ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٤٨ - فإنه وصل إلى ٤٢ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٧٢ . وكانت الكويت من أكبر المنتجين . ولم تكن ثروة البترول مجرد حسابات في البنوك بشكل مطلق ، وإنما ذهب جزء مؤثر منها بالضرورة إلى محاولة للتنمية الاجتماعية .

وكانت الكويت من أهم المواقع التي أثرت فيها ثروة البترول . وربما كان من حظها أن شيخها في ذلك الوقت ، وهو الشيخ « عبد الله السالم الصباح » ، كان رجلا عاقلا ومدركا

لحقائق الداخل الكويتي والمحيط العربي . والشاهد أن هذا الشيخ هو واضع الأساس لما يمكن اعتباره مشروع دولة رفاهية في الكويت يعتمد على عائدات البترول في جهد مكثف لبناء الهيكل الأساسي ، ثم يتوجه إلى الخدمات خصوصا في مجالات التعليم والصحة .

كان الشيخ « عبد الله السالم الصباح » قد تولى الإمارة سنة ١٩٥٠ مع بدء طفرة البترول في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وظل في الحكم حتى سنة ١٩٦٥ ، ثم توفي وترك الإمارة لشقيقه الشيخ « صباح السالم الصباح » ، وتواصلت نفس السياسة حتى توفي سنة ١٩٧٧ ، فخلفه الشيخ « جابر الأحمد الصباح » .

وكانت الكويت ما زالت تتغير في هذه السنوات الحافلة . كان التعليم قد نزل بنسبة الأمية فيها إلى ٢٥٪ سنة ١٩٨٥ . وفي نفس السنة كان عدد طلبة جامعة الكويت ١٨ ألفا . وكانت خدمات الصحة قد رفعت متوسط العمر إلى ٧١ سنة للرجال ، و ٧٥ سنة للنساء ، وهي من أعلى النسب في العالم العربي . كذلك كانت شبكات الكهرباء تغطي الكويت كلها ، وكذلك شبكات توزيع المياه والصرف الصحي . ولم تزد نسبة البطالة على ٠,٣٪ في احضاء سنة ١٩٨٥ .

كان العقد الأساسي لسكان الكويت مع أسرة « الصباح » حينما جاءت لمدينتهم يقوم على مفهوم يترك التجارة في يدى أهل الكويت ، ويترك الإمارة لأسرة « الصباح » بشرط ألا تزاول التجارة ، مكتفية في إدارة شئون البلاد بالضرائب التي يدفعها السكان حتى تستقر الحدود بين العنصرين الضروريين لاستمرار الكوئيت : التجارة والإمارة . ثم جاء اكتشاف البترول ، وانتاجه ، وتدفق ثرواته . وهنا اختلت الموازين بين الإمارة والتجارة ، فقد أصبحت عوائد البترول بطبائع الأشياء في يد الإمارة ، وأصبحت هي التي توزع من فوائضها ما تشاء - أو لا تشاء - على التجارة ، وبالتالي تغير عقد السلطة مع الناس . فقد استطاعت الكويت بعقلية تاجر ماهر يتحوط لمفاجآت المستقبل أن تستثمر فوائض أموالها عن طريق التوسع في الاستثمار الخارجي . وفي وقت من الأوقات بدت الكويت واحة من الرخاء وسط عالم مضطرب بالمشاكل . وفي سنة ١٩٨٥ وصل متوسط الدخل للفرد في الكويت إلى ١٣٦٨٠ دولارا في السنة . وكان وجود مجلس نيابي عنصرا مساعدا على تحقيق قدر لا بأس به من المشاركة في الحياة العامة . ثم نشأت صحافة كويتية استفادت من غياب مركز بيروت الإعلامي السابق ، فخلقت مركزا بديلا على رأس الخليج .



الفقر له مشاكله والثراء أيضا له مشاكله ، وأصعب ما تكون مشاكل الثراء حين يقترن

بالضعف .

وكانت المشاكل كامنة . وقد بدأت كالعادة تزيد مع زيادة الثروة :

● كانت المشكلة الأولى هي مشكلة التركيب السكاني . ففي سنة ١٩٩٠ كان تعداد سكان الكويت ٢ مليون نسمة - ولكنهم كانوا مقسمين إلى فئات هي في حقيقة أمرها طبقات . فقد بلغ عدد مواطني الكويت الأصليين (وهم مواطنو الدرجة الأولى) ٦٢٠ ألفا - وبلغ عدد البدو الذين يجوز لهم الحصول على الجنسية الكويتية بشروط ٣٠٠ ألف ، وكان الباقون وعددهم مليون و ١٠٠ ألف (أي ٥٥% من السكان) من الذين يطلق عليهم ذلك الوصف المؤدى ، وهو وصف « بدون » - أي الذين بدون جنسية كويتية ، ولا حق لهم فيها إلا بمعجزة . وكان هؤلاء في معظمهم من العرب غير الكويتيين (كالفلسطينيين مثلا) ، وكذلك من الإيرانيين ، إلى جانب عناصر آسيوية أخرى .

● إن ذلك التركيب الطبقي خلق في قلب المجتمع الكويتي تناقضات يصعب إغفال أثرها . ومهما كان من أمر الفرص المتاحة للجميع فإن التفاوت الشديد في الدخل كان من شأنه أن يزرع في قلب المجتمع الكويتي أسبابا للقلق الاجتماعي . وفي الحقيقة أن تركيب الكويت أصبح هرما اجتماعيا لا يظهر على سطحه - بتأثير الرخاء الظاهر - ما يجري في داخله بسبب التناقضات من حساسيات ومشاكل . وكانت قمة الهرم بالطبع هي الأسرة الحاكمة . وتحتها تجيء طبقة كبار التجار من عائلات الكويت الأصلية . وقد نشأت بين الاثنين علاقات شد وجذب مردها أن التجار يعتبرون الشيوخ موظفين للخدمة العامة بما في ذلك الأمير الذي كان يتقاضى مرتبا رسميا قدره مليون دينار كويتي في الشهر . ولم يكن ذلك بالضبط رأى الشيوخ (خصوصا ودخل البترول تحت تصرفهم) . وتحت طبقة التجار كانت هناك طبقة حاملي الجنسية الكويتية ، وقد شغلوا معظم مناصب الدولة العليا ووظائف الشركات . وتحت هؤلاء جميعا قاعدة عريضة تضم خليطا واسعا من الجنسيات يعملون في كل مكان ، وفيهم من يعتقد أنه شارك في بناء الكويت الحديثة بأكثر من أبنائها الأصليين ، ومع ذلك فإنهم مازالوا « بدون » .

● وعندما فاضت الثروة بدأ الشيوخ في الكويت يتصرفون في ثراء لم يكونوا على استعداد له ، وقد خيل إليهم أنه ملك شخصي لهم . ذلك أن عوائد البترول - اختلافا عن فوائد التجارة - تركزت في أيديهم . فالإمارة هي الدولة ، والدولة هي الأسرة .

وجرت محاولات لعقد صفقة مشاركة أوسع .

لم تكن التجارة تستطيع أن تستغنى الآن عن البترول ، وما يتصل به - فذلك مستحيل .

ولم تعد الإمارة تريد أن تبتعد إلى الأبد عن التجارة - فالأوانى مستطرقة .

ولقد خلطت العقود والصفقات والاستثمارات كل العناصر ببعضها ، وجرى الاحتكاك بين الشيوخ وبين طبقة التجار ، وبينهم وبين كثيرين من طبقة « بدون » وكانت لدى بعضهم من الخبرة والمؤهلات ما يسمح لهم بحق أكبر في صنع القرار ، لكن وضعهم الاجتماعي يضع سقفا غير منظور على صعودهم مهما فعلوا . ثم زادت الأمور صعوبة عندما بدأ الشيوخ يتحولون تدريجيا - بضغط الثراء ومظاهرة .. من أسرة تدير إلى أسرة تحكم ، ومن أسرة تحكم إلى أسرة تملك . ولم تعد الأسرة إمارة فقط ، وإنما أصبحت وزارة أيضا . فرئيس الوزراء هو ولي العهد ، ثم إن مناصب الذارجية والدفاع والداخلية يجب أن تكون لأفراد من الأسرة ، وكذلك البترول والمالية والإعلام إلا فيما ندر . وحدثت ، وكان لأبد أن تحدث ، تقلصات داخل المجتمع الكويتي نجمت عنها توترات مكتومة .

● وكانت هذه الضغوط الخارجية ، والتقلصات والتوترات الداخلية ، تتجاوب مع الظروف القلقة في المنطقة طوال السبعينات والثمانينات . ذلك أن اختلال المعادلة العربية بعد معركة ١٩٧٣ ، وابتعاد مصر - أدى إلى خلل شديد لأن إيران اعتقدت أن المجال أصبح مفتوحا لها .

وكان الشاه في السنوات الأخيرة من حكمه ، وبكل ما يمثله ، عنصرا لأبد من حسابه في سياسة الكويت . وكذلك أصبحت الثورة الإسلامية بعد سقوط الشاه . وكانت الحرب العراقية الإيرانية هي حقل الألغام الذي أحاط بالكويت . وراح مجال الحركة الذي كان واسعا يضيق ، والصدور التي كانت رحبة في الكويت تفقد صبرها خشية المحيط الهائج حول جزيرة صغيرة . وجرى حل مجلس الأمة الكويتي أكثر من مرة ، وفرضت الرقابة على الصحافة قاسية وعمياء في بعض الأحيان . وعندما زادت حركة المطالبة بالمشاركة كان المخرج السهل هو استعمال العنف القانوني أو العنف خارج القانون في عدد من المرات !

ولكن أي عنف قانوني أو غير قانوني لم يكن قادرا على تصفية المراكز التي تعددت في الكويت ، فطبقة التجار أنشأت صفوة جديدة ، وكذلك فعلت طبقة كبار الموظفين ، وكذلك أضافت جماعات من الوافدين من العرب . ولأن الأنساب جمعت بين عناصر متعددة فقد أصبح في الكويت شيء أقرب ما يكون إلى حركة الرأي العام المؤثر بالفعل وبالكلمة ، وحين كان المجال الرسمي - كمجلس الأمة - يضيق بالكلام ، فإن تلك المؤسسة الفريدة في الكويت ، وهي « الديوانية » - قاعات في كل بيت كبير مخصصة للضيوف ومفتوحة كل ليلة للحوار - كانت تؤدي دورها حتى وصلت إليها يد السلطة في السنة الأخيرة السابقة للغزو .

● وكانت انكوب ضحية حصار من نوع خاص . ذلك أن النظم التقليدية من حولها

كانت تبدو شامطة في مآزقها ، مجاهرة بأنها طالما حذرت هي منه . فكثيرا ما نصحوا الشيوخ في أيام الصفاء السابقة بأن الانفتاح الديمقراطي سوف يؤدي لانفلات فوضى . وفي نفس الوقت فإن بعض النظم والقوى الجديدة في العالم العربي راحت تطالب الكويت بأكثر مما تستطيع بنيتها الاجتماعية وطبيعتها السياسية وموقعها الجغرافي أن يحتمل . وبين هذين النوعين من الضغوط راح الكيان الكويتي الهش يعاني من رضوض وكسور . وتكررت حوادث العنف فيه ، وضمنها محاولة لاغتيال الأمير قامت بها عناصر من الشيعة ، وكان أول آثارها هو حدوث نوع من الردة العامة أثرت على معظم المظاهر التي تجعل التجربة الكويتية متميزة عما حولها في شبه الجزيرة العربية والخليج . ولقد أدت هذه الردة - ضمن ما أدت إليه - إلى زيادة الاعتماد الظاهر على الحماية الأجنبية .

كانت الحماية الأجنبية بحكم أهمية البترول وضعف الكيان الذي ظهر فيه - نموذجا لمعادلة التهديد والحماية . وكان الذكاء الكويتي قادرا في ظروف سابقة على مدارة التهديد ، وبالتالي على تغطية أدوات الحماية ، فلما بدأت الرقة تضيق لم تعد المداراة كافية ، وكذلك التغطية .

● وراح وهم الاستقلال يتبدد يوما بعد يوم ، ذلك لأن الاعتماد على القوى الخارجية أصبح خياراً لا مفر منه ، وقد دبت سياسة التسليح الكويتية مضیعة للجهد والمال . وكانت اشكالية الأمن الكويتي أن السلاح الذي يشتريه بعشرات البلايين من الدولارات لا يستطيع الصمود أمام تهديد خارجي ، وهو في نفس الوقت لا يصلح لمواجهة أى تهديد داخلي . فالطائرات والصواريخ لا تصلح لفض المظاهرات ولا لمواجهة معارضة في مجلس الأمة ، ولا لإسكات حوار الديوانيات .

● ثم أضيف إلى هذا كله أثره على الشخصية الكويتية . فقد راحت تتمسك بتمييزها معتبرة أنه خاصية مخلوقة فيها مهما كانت الظروف . وساعد على ذلك بالطبع أن الغنى الفادح المحاط بالفقر المدقع يورث أصحابه نوعا من الكبرياء يمكن أن يحسب كنوع من الاستكبار . وكانت النتيجة أن الكويت بدت للآخرين بلدا أصابه داء التعالي بغير مبرر حقيقي . وأدى ذلك إلى حساسيات أصابت كثيرين من العرب ، حتى هؤلاء الذين كانوا يحاولون فهم مشاكل الكويت ويتعاطفون معها .



في هذه الاجواء المكفهرة انفجرت فضيحة سوق « المناخ » . وكانت بداية انفجارها شيكا ببلغ ١٨٧ مليون دولار كتبتة إحدى السيدات من الأسرة الحاكمة ، ولم تكن هناك تغطية كافية له في السوق ، واضطربت أحوالها وانفجرت الفقاعة الضخمة وكأنها قنبلة

موقوتة تطايرت شظاياها في كل مكان . وفي يوم واحد توقف عن الدفع ثمانية أفراد بلغت مديونياتهم لأوراق السوق ٩ بلايين دولار . ثم اتضح أن هذا المبلغ يمثل عشر المديونيات المكشوفة في سوق « المناخ » ، ومعنى ذلك أن الخسارة العامة بالسوق تتجاوز ٩٠ بليون دولار . ولم يكن في استطاعة الحكومة أن تترك أزمة سوق « المناخ » تتحول إلى أزمة عامة تؤذن بانهيار الكويت كلها . وفي نفس الوقت فإن الحكومة لم تكن تملك - على حد تعبير الدكتور « عبد اللطيف الحمد » وزير المالية وقتها في الكويت - « أن تحمي المغفلين » . وفي حين وقف « عبد اللطيف الحمد » (وهو من ألمع شخصيات الكويت) موافقا مبدئيا وصلبا في حدود التعويضات التي يتعين على الحكومة دفعها انقاذا للموقف - فإن الحكم قرر أن يتدخل ، وكانت المشكلة الحقيقية أن كثيرين من أفراد الأسرة الحاكمة كانوا بين المنتظرين للتعويضات ، ونالهم بالفعل منها الكثير . واضطر « عبد اللطيف الحمد » إلى تقديم استقالته . وبدأ تعويض « المغفلين » ، ودفعت الخزنة الكويتية بأكثر مما تطيق .



وهكذا فإنه في بداية سنة ١٩٩٠ كانت الكويت مكشوفة بالكامل . وكان ذلك هو الوقت الذي بدأ فيه ضيق العراق يتجه إليها ، وشكاواه تتحول نحوها ، وشكوكه تحوم من حولها . كانت المشاكل الاقتصادية التي نجمت عن انهيار أسعار البترول - هي البداية ، ثم استدعت الأسعار قضية تضحيات العراق في الحرب مع إيران ، ثم استدعت تضحيات الحرب قضية أوضاع الحدود في المنطقة ، ثم استدعت الحدود كل حكايات الجغرافيا والتاريخ - واختلط الحابل بالنابل .



الجزء الثاني

حرب البترول الثالثة



الفصل الأول

نقطة اللاعودة

« أحسست أن النار تخرج من خشمي ! »

[الرئيس ، صدام حسين ، للملك
، فهد ، في بغداد - مايو
١٩٩٠] .



مع قرب نهاية سنة ١٩٨٩ - واقتراب بداية سنة ١٩٩٠ - كانت نذر العواصف تتجمع فوق الخليج ، ولكن الاهتمام العربى بدا منصرفا عن الشحنات المعبأة بالخطر ، مركزا هناك على شاطئ الأطلنطى ينتظر مؤتمر قمة عربى يجرى الترتيب لعقده فى الدار البيضاء . وكانت القمم العربية قد أصبحت وحدها محركات العمل العربى !



وفى مآثور الأقوال أن كل شعب يحصل على نوع الحكم الذى يستحقه . وهذه قاعدة صحيحة ، أو يجب أن تكون صحيحة فى مجملها . وربما أن خير ما يعبر عنها هو الحديث المنقول عن النبى محمد ﷺ : « كيفما تكونوا يول عليكم » . لكن القاعدة لا تنطبق فى مطلق الأحوال . ولعلها تصدق فى المجتمعات التى يكون فيها للأمم والشعوب حق اختيار

السلطة التي تمثلها والمفوضة للحكم باسمها . أما في العالم الثالث عموما ، والعرب ضمنه ، فإن الشعوب لم تمتلك بعد هذا الحق .

والحاصل أن سلطة الحكم في العالم العربي موروثة في معظمها :

● إما من تقاليد قبلية يصعب عليها التصالح مع الأزمنة الحديثة .

● وإما من أحلام مشروعات سابقة مضى أوانها ، وتآكلت شرعيتها لسبب أو آخر .

● وإما من مصادفات تاريخية جاءت كرهان الحظ يصدق أحيانا ، ويخيب أحيانا أخرى .

وغير إشكالية إرث السلطة ، فإن هناك عبئا يلازمها ، ولعلنه من تأثير فكرة الإرث أيضا . ذلك أن السلطة - مهما كان مصدر إرثها - تتمتع بنوع من الثبات النسبي لا يعرف الحركة المؤدية للتداول ، كما تعرفها مجتمعات عديدة . ففي غياب الآليات التغيير التي تستند إلى قوى اجتماعية حقيقية تظهر وتنمو من خلال تقدم وتطور الأمم والشعوب - تتعطل حركة تداول السلطة ، وينفسح المجال لتكنولوجيا الأمن تجمد الأوضاع الراهنة بدعوى الحرص على الاستقرار ، أو الحفاظ على الصالح القومي . ويلاحظ في هذا الصدد أن متوسط بقاء الجيل الراهن من الحكام العرب هو ١٨ سنة متصلة في السلطة ، ولا تظهر على الأفق احتمالات لتداولها لينة أو طيبة !

ولعل ذلك كان انعكاسا لأحوال مرحلة من التطور العربي ، دون أن يكون بالضرورة تعبيرا عن نوع الحكم الذي تستحقه شعوب الأمة العربية .

وربما جاز القول أن الحكم في العالم العربي خلال أكثر من ألف سنة ، لم يعرف غير نوعين اثنين من السلطة :

● **سلطة عصور الخلافة (الأموية أو العباسية أو العثمانية)** - وهي سلطة تحمل ادعاء دينيا ظاهرا أو خفيا .

● **وسلطة عصور المماليك (بكل مدارسهم المتعاقبة)** - وهي سلطة تحمل ادعاء عسكريا - وعنصريا حتى وإن كان باعته الشعور الدفين لدى المملوك بالنقص .

ثم كان التطور اللاحق بعد انقضاء هذين العصرين - هو أن الحكم في العالم العربي - أو على الأقل في أكثره - ورث مزيجا من سلطة كليهما ، فأصبحت له عمامة خليفة ، وسيف مملوك . وزاد القرن العشرون على ذلك أنواعا من السلطة الالكترونية ، ابتداء من أجهزة الإذاعة والتلفزيون ، إلى أجهزة التصنت والتسجيل !

طوال حقبة الثمانينات ، وفي التمهيد لما بعدها - كانت أحوال العالم العربي على غير ما يرام :

● إن العالم العربي نائه في دنيا متغيرة ، وهو لا يعرف كنه هذه المتغيرات ، ولا هو قادر على تحديد موقعه وموقفه منها .

● إن العالم العربي لم يعد له مركز مرجعي يتطلع إليه الكل وقت الأزمات ، وينتظرون منه الرأي والاجتهاد في قضايا عصر متغير .

● إن العالم العربي أصيب باختلال شديد في توازنه نتيجة لاختفاء الصيغة التي اعتمد عليها في إدارة علاقاته الدولية . وكان العرب على درجات متفاوتة يعتمدون على ثنائية - أمريكية - سوفيتية ، تحكم القمة الدولية ، وقد توصلوا إلى صيغة للتعامل معها ، ولكن الثنائية القديمة سقطت وأخذت معها توازن التفكير العربي ، أو محاولته للتوازن !

● إن العالم العربي راح يعاني من حالة اختراق خارجي له . وقد تنوعت دواعي هذا الاختراق ، ولكن النتائج في النهاية كانت واحدة .

● إن العالم العربي انقسم اجتماعيا إلى فقراء وأغنياء ، وإلى دول فائض مالي ودول فائض سكاني ، ودول عمل ودول ريع ، وأدى ذلك إلى تنافر في مجموعات القيم ، وفي قواعد السلوك ، حتى على مستوى الحياة اليومية .

● إن تركيز السلطة في كل بلد عربي وصل إلى درجة غير مسبوقة .

● إن كل بلد عربي - ونتيجة لما سبق - راح يركز على شئونه الداخلية بالدرجة الأولى ، وتوارى المشروع العربي العام ، وبرز المشروع الفردي الخاص لأن كل بلد راح يقصر همه على مشاكله الذاتية ، كما أن كل فرد لم يعد باقيا له غير مطالبه الشخصية .

● إن العالم العربي شهد في هذه الفترة حالة من فقدان الثقة بالنفس واللامبالاة والإحباط استبدت بجماهير واسعة نتيجة إحساسها بأنها ليست فقط معزولة عن المشاركة في صنع القرار ، وإنما هي معزولة أيضا عن المعلومات والوقائع المؤدية إليه - وترتب على ذلك أن الجماهير أسلمت نفسها مضطرة لمصادر إعلامية من الخارج ، وكان هذا الخارج يسلط على العرب ٤١٢ ساعة كل يوم من الإذاعات الموجهة الناطقة باللغة العربية ، والتي تهدف إلى التأثير عليهم سياسيا بالدرجة الأولى ، وإن حشرت موجاتها بألوان من المواد الثقافية والأدبية والفنية وحتى الدينية . فهذه الإذاعات مموله من حكوماتها ، ومطلبها

هو تطويع الانسان العربي ، وذلك مشروع في صراعات الأمم والثقافات والمصالح والنفوذ .^(١) .

وكل ذلك تفاعل وامتزج مع بعضه ليصنع أزمة في العقل والنفس والمزاج العربي - كان انعكاسها على أحوال الأمة مقلقا .



كان العمل العربي ما زال مطلوبا بالقصور الذاتي أو بالعادة ، كما أن مؤسساته كانت لا تزال قائمة تذكر بنفسها رغم خوائها وعجزها نتيجة لظروف الأمة وأحوالها . وفي النهاية وقع اكتشاف أن هناك مؤسسة واحدة في العالم العربي ما زالت قابلة للحركة ، وهي ما اصطلح على تسميته « بمؤسسة القمة »^(٢) ، وكان ذلك بشكل من الأشكال متنسقا مع سلطة الحكم الموروثة ، ومع أحوال المجتمعات المقلقة .

كان منطقيا في هذه الظروف أن يجري اختزال دور المجتمع في إطار الدولة ، وأن يجري اختزال دور الدولة في مستوى القمة منها .

ولم تكن اجتماعات القمة شيئا جديدا ، فقد بدأت أول ما بدأت في الأربعينات بقمة « أنشاص » التي دعا لها الملك « فاروق » قبل حرب فلسطين .

ثم دعيت مرة أخرى في بداية سنة ١٩٦٤ لموضوع أساسي فرض نفسه وقتها وهو مشروعات تحويل مياه الأردن ، ومن هذه القمة خرجت منظمة التحرير الفلسطينية .

أى أن القمم العربية كانت دعوة استثنائية في ظروف استثنائية - لكنه عندما بدأ العمل العربي يتدرج إلى أزمته لم يعد هناك غير « القمة » - وهكذا يطرأ حدث فإذا أول ما يخطر على بال الراغبين في مواجهته بعمل عربي موحد - هو الدعوة إلى مؤتمر عربي على مستوى القمة لأنها وحدها تستطيع أن تحل وتربط .

وقد توالى القمم وتكررت ، ثم تبدت لها هي الأخرى مشاكل :

(١) يقتضى الإنصاف أن يكون هناك تفريق بين الأهداف التي تعمل لها هذه الإذاعات ، وبين مجموعات العرب - رجالا ونساء - من العاملين في هذه الإذاعات ، فهؤلاء يضمنون بينهم بعض خيرة الكفاءات في دنيا الإعلام العربي ، وكثيرون منهم يبذلون جهدا خارقا يضيف لمسة تنوير حقيقية ، بصرف النظر عن الأهداف الأصلية التي تتوخاها الحكومات الأجنبية التي تملك وتدير هذه الإذاعات .

(٢) الأستاذ ، جميل مطر ، وهو مفكر سياسى وكاتب ، وقد وصل إلى حد المطالبة بتحويل ، القمة ، إلى مؤسسة دائمة طالما أن غيرها من المستويات في العمل العربي سقطت فاعليته ، وقد طرح اقتراحه في عدد من الأبحاث والمقالات .

● **أولى المشاكل** أن أصحاب القمم يذهبون إليها - في العادة - مترددين ، فهم هناك مدعون إلى اتخاذ قرارات ، وهم إزاء القرار أنواع ، فريق لا يستطيع وفريق لا يريد ، وفريق يستطيع ويريد ولكنه يفضل ألا يربط نفسه بأخرين يعطلون سيره إلى نية نواها ، أو قصد يقصده .

● **والمشكلة الثانية** أن القمم - في العادة - تلفت الانتباه وتثير توقعات لا تسمح بها الظروف في رأى المدعويين إليها ، وهى إذن تضع مسؤوليات تحاسب عليها القمم دون أن يكون لها رأى فى تشكيلها .

● **والمشكلة الثالثة** أن القمم تحاول تعويض نقص الفعل بزيادة الكلام ، ومن ثم فإن المناقشات والقرارات تتحول إلى مباريات فى البلاغة ، أو فى إعادة تأويل التاريخ .

● **والمشكلة الرابعة** أن هناك توافقا بين أصحاب القمم - على غير اتفاق - بأن يحاول كل منهم تجنب المشاكل التى تؤدى إلى إحراج غيره ، فالعالم العربى - وبقاع أخرى فى العالم غيره - لا يعرف السر ، وما يدور فى القمم المغلقة اليوم سوف يكون حديث المجالس غدا ، وليس من أحد راغب فى إحراج نفسه ومن ثم فسبيله إلى ذلك ألا يحرج غيره . وهكذا يجيء التوافق ، وبغير اتفاق .

● **والمشكلة الخامسة** أن كل قمة لا بد لها أن تنجح ، ونجاحها مرهون بالإجماع بحيث تبدو إرادة الفعل واحدة ، موجودة وقائمة ، وذلك من شأنه أن يحول الإجماع فى النهاية إلى عبارات تعنى كل شئ ، ولا تعنى أى شئ فى نفس الوقت .

● **والمشكلة السادسة** - وهى تتصل بذلك - أن أصحاب القمة طبائع ، فهناك الصامتون وهناك المتكلمون ، والصمت والكلام فى حاجة إلى ترجمة ، وأحيانا فى حاجة إلى خبراء فى فك الشفرة والرموز ، فلا الصمت دليل إجماع ، ولا الكلام دليل إقدام .

● **والمشكلة السابعة** أن القمم فى العالم الثالث كله ليست مستودعا للحكمة الجماعية لشعوبه لأنهم بذواتهم مصدرها ، وأجهزة الدولة كلها مسخرة لتجسيد هذا الوهم ، وبالتالي فإن القمم حين تلتقى لا تحمل معها جديدا ، وبالتالي فهى استعراض ظواهر ليس مستعدا أن يغوص فى العمق مع غيره ويستكشف ، وإلا عرض نفسه لمخاطر الاستكشاف .

● **والمشكلة الثامنة** أن القمم على نحو ما تحكس ما حولها ، ذلك أنه يستحيل أن ترتفع قمة على غير قاعدة ، كما أنه من الطبيعى أن الموج المتلاطم عند القواعد يصل برذاذه إلى ما فوقها ، ومن ثم فإن القمم أيضا فيها أغنياء وفقراء ، وتقدميون ومحافظون - على الأقل فى ظن كل واحد منهم . ثم إن لها حساسيات من الحاضر أو من التاريخ ، ولها عقد موروثه أو مكتسبة - لها حساسيتها .

(وكانت المشكلة - وهي مشكلة تتفرد بها القمم العربية - أن القمم لا تجتمع إلا إذا كان أهل الفقر فيها يريدون توريط أهل الغنى فى تكاليف مالية لها سطح وليس لها قاع ، ولذلك كان أهل الغنى دائما آخر من يقبل الدعوة وأول من يغادر قاعة الاجتماع متمنيا على الله ألا يعود لها مهما اختلف المكان والزمان .)

● **والمشكلة التاسعة** أن أصحاب القمم يعرفون عن بعضهم أكثر مما هو لازم ، فالتقارير والروايات والقصص متواترة فى أجواء القصور ، ومن ثم فاللقاءات مهما بدت حارة أمام الآخرين - مطوية على كثير لا يظهر للعيان ، وليس هناك من يريد أن يذهب إلى قمة ليفجر فيها لغما ، أو لينفجر فيه هو لغم .

● **والمشكلة الأخيرة** أن القمم العربية لأنها عربية - وليس لأنها قمم - لا بد لها من مراسم واحتفالات وطقوس ، حتى وإن كان اللقاء يوما أو يومين . وفى أوروبا مثلا يتقابل رؤساء حكومات مجموعة السوق الأوروبية فى مطعم على حدود بلد من بلدانهم ، أو فى إحدى قرى جبل من جبالهم ، ويتحدثون فى أجواء طبيعية وعملية . لكن القمم العربية مهرجانات أبهة وعز يقصد بها الإيحاء ، أو الإلهاء (بدليل أن العالم المتقدم كله لم يعد لديه الوقت ، أو الأعصاب لنسيان النفس والظروف فيها) .

ومن الغريب أنه فى بحر سنة من تصاعد أزمة الخليج - أى من أغسطس سنة ١٩٨٩ إلى أغسطس سنة ١٩٩٠ - تكررت القمم دون أن تتعرض جميعها للكارثة المplatte على حافة الأفق ، باستثناء قمة القاهرة فى أغسطس ١٩٩٠ ، وقد انعقدت هذه القمة وكان الأوان قد فات .



فى بداية ظهور الأزمة كان العالم العربى - إذن - على موعد لقمة فى الدار البيضاء على شاطئ المحيط ، والغريب أن عوامل المد والجزر والشد والجذب كانت تمارس دورها وتعيد فرز الأوراق وترتيب الصفوف ، ولا أحد يتنبه إلى أن تلك حركة رئيسية على مسرح الشرق الأوسط لم يخطط لها أحد مسبقا ، وإنما هى كيمياء العناصر المختلفة حين تتلاقى ، وتختلط ، أو تتنافر ، أو تتفاعل فى مناخ معين ، أو درجة حرارة معينة .

إن المناخ الذى أحاط بمؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء فى شهر نوفمبر ١٩٨٩ يستحق عملية رصد دقيقة تحيط قدر الإمكان بأفاهه .

كان الهدف الأصلي لعقد مؤتمر قمة في تلك الظروف من سنة ١٩٨٩ - هدفاً واحداً محدداً هو « دعم الانتفاضة » . وكان السبب الذي حرك الأصوات والجهود للدعوة إليه هو تصاعد حدة القمع الإسرائيلي الذي ضاق باستمرار الانتفاضة ، وأقلقه تأثيرها على الرأي العام ، خصوصاً في أوروبا وأمريكا .

وكان طبيعياً أن يهتز الرأي العام العربي إلى الأعماق رغم الحصار الإعلامي الشديد الذي فرضته بعض العواصم العربية على ما يجري في الأرض المحتلة ، وبالذات في القدس التي برزت فجأة وكأنها عاصمة الانتفاضة رغم كل محاولات إسرائيل لضبط الأمور فيها بأي ثمن .

وعندما علت الأصوات تطالب بعقد مؤتمر قمة عربي لمواجهة هذا التصاعد الدموي في القمع الإسرائيلي - كان طبيعياً أن يأخذ الملك « الحسن » ، على عاتقه مهمة الترتيب لعقد هذا المؤتمر باعتباره رئيساً للجنة القدس العربية العليا المسؤولة من مؤتمرات سابقة عن متابعة أحوال هذه المدينة المقدسة . وبالفعل فإن الملك « الحسن » بدأ بتوجيه الدعوات ، واقتراحه لجدول الأعمال بند واحد هو « دعم الانتفاضة » . وربما كان إصرار الملك على تحديد هذا البند ، والاقتصار عليه جدولاً لأعمال القمة - راجعاً في جزء منه إلى إحساس الملك بأن العالم العربي منقسم في أوضاعه الراهنة إزاء كافة القضايا - إلا أن نداء القدس وحده يلقي الإجماع ويلقى الاستجابة . وبالفعل فإن كل الدول العربية التي تلقت دعوة الملك ردت عليه بقبولها ، وعلى أساس جدول الأعمال المحدد والمختصر الذي اقترحه .



في العمل السياسي يكون كل هدف مباشر ملحقاً بأسباب أخرى غير مباشرة تريدها الأطراف دون أن تفصح عنها حتى لا تتسبب في تعقيد الأمور قبل الأوان ، وهذه الأطراف تحمل في العادة أهدافها غير المباشرة في جيوبها إلى أي مؤتمر ، وإن حملت في ملفاتها جدول أعماله الرسمي - أي المباشر .

وكانت أهم الأسباب غير المباشرة التي حملتها الجيوب ، وإن لم تحملها الملفات ، خمسة أسباب واضحة :

١ - منظمة التحرير الفلسطينية تريد تصديقا وإقراراً من مؤتمر عربي على مستوى القمة بمجمل التنازلات التي قمتها ابتداء من اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، وحتى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائي في جنيف يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٨٨ - وكانت هذه التنازلات قد تضمنت اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لتسوية سلمية ترعاها الولايات

المتحدة الأمريكية التي أبدت استعدادها للحوار مع المنظمة إذا هي اعترفت بهذا القرار..

واستجابت المنظمة في خطوة واسعة وجريئة ، ولكنها كانت تريد تقوية موقفها بغطاء عربي شامل .

٢ - وكان لبنان يريد نهاية منظمة لحرية الأهلية التي اندلع حريقها سنة ١٩٧٥ وظل مشتعلا رغم كل المحاولات لإطفائه أو للسيطرة على نهيبه . وكان الدافع الرئيسي لطلب تسوية منظمة هو أن كل الأطراف في الحرب الأهلية اللبنانية أصابها إعياء شديد لم تعد بعده قادرة على مواصلة جنون الشبهات الجامحة والمدمرة . وبالتالي فإن كل هذه الأطراف كانت على استعداد للحل ولو كقرصة لالتقاط الأنفاس . وكان هناك كثيرون يعتقدون أن الحرب الأهلية اللبنانية هي في حقيقة أمرها حربا أهلية عربية اختار أصحابها أن يقاتلوا معاركها على الأرض اللبنانية بحكم كونها مفتوحة ومكشوفة .

وربما أن سوريا أيضا كانت تريد تسوية منظمة للحرب الأهلية في لبنان ، ومثل هذه التسوية المنظمة لا تستطيع أن تبدأ إلا بالحقائق الراهنة في لبنان ، والدور السوري هو أهم هذه الحقائق - ومن ثم فإن أية تسوية منظمة سوف تحمل في طياتها اعترافا عربيا ضمينا بوضع خاص لسوريا في لبنان .

٣ - وكانت دول البترول العربية المشاركة في مؤتمر بغداد سنة ١٩٧٩ الذي أعقب ابتعاد مصر عن الصف العربي بعد صلحها المنفرد مع إسرائيل ، قد قدمت لدول المواجهة الباقية (سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) - مساعدات طويلة الأمد تمتد على عشر سنوات . والآن (سنة ١٩٨٩) فقد انقضت السنوات العشر ، وكانت دول المواجهة تريد تجديد الدعم . ولم تكن القضية قضية مواجهة ، فإن الأوضاع العربية كلها لم يكن فيها ما يسمح باحتمال . فأنتم لأي مواجهة ، وإنما كان واقع الأمر أن هذه المساعدات التي استمرت عشر سنوات أصبحت - بحكم العادة - مصدرا من مصادر تمويل ميزانية هذه الدول ، وبندا تعتمد عليه في حياتها بصرف النظر عن عنوان المواجهة . وكانت الدول المعنية تعرف مسبقا أن الدول المقدمة للدعم ترى الحقيقة ، وتعرف أن اتجاه الحوادث ماض على طريق التسوية ، وأن مقولات الدعم وتعزيز الصمود فات وقتها ، خصوصا بعد ما جرى في الكتلة الشرقية التي كانت مصدر السلاح ومصدر التأييد السياسي الذي تتصوره دول المواجهة . ثم إن قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو منعطف بالغ الأهمية على طريق التسوية ، وهي مرحلة مختلفة عما سبقها .

٤ - وكان العراق يريد اعترافا من الجميع بدوره في الدفاع عن البوابة الشرقية للعالم العربي - كما كان الوصف العربي الشائع لحربه مع إيران - ولعله كان يريد ترجمة هذا

الدور إلى اعتراف به كقوة إقليمية بارزة ، خصوصا وأنه يدخل القمة العربية المقترحة وهو طرف رئيسي في إنشاء مجلس التعاون العربي الذي دخلته مصر بوزنها التاريخي ، كما دخله اليمن بموقعه الاستراتيجي في جنوب شبه الجزيرة العربية - إلى جانب الأردن النشط في حركته السياسية والمفتوح على كل الاتجاهات .

وربما كان العراق أيضا يريد مساندة لموقفه في قضية أسعار البترول ، كما كان يريد تعزيزا إضافيا أمام سوريا التي اشتدت عزلتها في ذلك الوقت .

٥ - وكانت مصر تريد العودة الى صفوف جامعة الدول العربية . وقد كان بين أسبابها لدخول مجلس التعاون العربي الذي شاركت فيه مع العراق والأردن واليمن - أنه باب من أبواب العودة إلى مجالات العمل العربي يكسر عزلتها الرسمية ، ويمهد لعودتها الرسمية أيضا . وفي الحقيقة فإن موضوع عودة مصر إلى الجامعة العربية كان قد طرح من قبل في مؤتمر القمة العربي السابق مباشرة (في الجزائر) ، وكان الذي طرحه هو الملك « فهد » وتصدى لمعارضته آخرون بينهم الرئيس « حافظ الأسد » ، والرئيس « معمر القذافي » ، والرئيس « الشاذلي بن جديد » ، وغيرهم . وبعد اشتراك مصر في مجلس التعاون العربي ، فقد بان للجميع أن ثغرة واسعة قد انفتحت في الطوق المحيط بمصر . وكان دول مجلس التعاون العربي على استعداد للإصرار على عودة مصر إلى الجامعة - شرطا لاشتراكها هي في أعمال القمة المدعوة إلى الاجتماع في الدار البيضاء .

وكانت النقطة الهامة أن مصر دخلت مجلس التعاون العربي حاملة اتفاقيتها للسلام مع إسرائيل ، كما أنها سوف تذهب إلى الدار البيضاء - إذا دعيت - حاملة نفس اتفاقية السلام مع إسرائيل . وهكذا فإن اشتراكها في المؤتمر له دلالة عامة أوسع ، هي أن الاتجاه إلى التسوية يعزز مواقفه ، ذلك أن وجود مصر في الجامعة العربية يصنع - بقصد أو بغير قصد - جسرا أو صلة من نوع ما بين الجامعة العربية وإسرائيل .

كان ذلك هو جدول الأعمال غير المباشر ، وهو مختلف كثيرا عن جدول الأعمال المقترح المباشر ، ولعله كان أقوى بحكم عدد من الظروف الغالبة .

وكانت هذه الظروف الغالبة مجموعة ظواهر يصعب إنكارها :

١ - أن هناك متغيرات دولية تفرض نفسها على العصر ، وهي كفيلا بأن تجعل منه عصرا أمريكيا - على الأقل إلى مدى معين .

٢ - أن هذا العصر الأمريكي له أولوياته المحددة ، وهو يريد طرحها ، أو فرضها على الآخرين بإلحاح وحزم .

٣ - أن هذه الأولويات الأمريكية تقتضى تسوية لأزمة الشرق الأوسط نزيل أى احتمالات تهدد أو تعلق المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة الحساسة ، وهما مصطلحان بالتحديد :

● موارد وفوائض البترول العربى (الذى يستطيع أن يؤمن هوية القرن الواحد والعشرين كقرن أمريكى) .

● أمن إسرائيل (وهى إلى جانب اعتبارات سياسية مختلفة ، الضامن المحلى الرئيسى للمصالح البترولية فى المنطقة) .



عندما تلقى الملك « الحسن » موافقة ملوك ورؤساء الدول العربية على حضور قمة الدار البيضاء ، راح يعد تصوره لسير أعمال المؤتمر . وقد بدأت تصلته بالطرق الدبلوماسية وغيرها طلبات ، أو إشارات بإدراج موضوعات إضافية . وكان أهم طلب تلقاه الملك فى هذه الفترة هو طلب دول مجلس التعاون العربى بإدراج بند عودة مصر إلى الجامعة العربية - على جدول الأعمال .

وكان الملك يقدر حساسية الموضوع ، لكنه فى صميم قلبه كان مؤيدا لعودة مصر . وراح يجرى اتصالات مع ملوك ورؤساء الدول العربية الأخرى يسألهم فى هذا الموضوع ، وأحس أن هناك أغلبية تؤيده . وتركزت المعارضة لإدراج البند المقترح فى سوريا وفى ليبيا .

وفى حين كان الرئيس « حافظ الأسد » هادئا فى اعتراضه ، فإن الرئيس « معمر القذافى » كان حادا لدرجة أنه لم يهدد بمقاطعة مؤتمر القمة فحسب ، وإنما هدد بالانسحاب من الجامعة العربية كلها ، وبقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول المغرب العربى إذا هى تحدثت لليبيا شريكها فى التجمع المغاربي ، وقبلت إدراج بند عودة مصر على جدول أعمال القمة المقترحة .

وراح الملك « الحسن » يحاول مع الاثنين ، كما أنه حرض آخرين كالملك « فهد » على المحاولة معه . واقتنع الرئيس « الأسد » ، وكان اقتناعه فى الغالب لأسباب خاصة بتقديراته السياسية ، فقد أحس فى زيارة أخيرة له إلى الاتحاد السوفيتى بأن « ميخائيل جورباتشوف » ليس مستعدا حتى للحديث فى طلبات سوريا . وكان مجمل هذه الطلبات ما أسماه الرئيس « الأسد » بنفسه ، تحقيق نوع من التوازن الاستراتيجى مع إسرائيل . وأكثر من ذلك فإن « جورباتشوف » قال للرئيس « الأسد » إن « أى كلام عن توازن استراتيجى إزاء إسرائيل لا فائدة منه ، وأن ضرورات « الحالة » العالمية الراهنة تفرض تسوية سلمية بشكل ما فى الشرق الأوسط . »

وأما الرئيس « القذافي » فقصارى ما أمكن التوصل إليه فى الاتصالات معه هو أن يعدل عن مقاطعة المؤتمر ، وأن يتجاوز عن تهديداته بالانسحاب من الجامعة العربية ، أو بقطع علاقاته بدول المغرب العربى إذا أدرج بند عودة مصر للجامعة العربية على جدول أعمال القمة . وكان الطلب الأخير للرئيس « القذافي » ألا يكون مقعد الوفد الليبى مجاورا - بحكم ترتيب الحروف الأبجدية - لمقعد مصر .

ومضى الملك يعد ما أسماه « سيناريو » العودة ، وقد اختار أن يكون عنوان البند الخاص به تعبير « إنهاء تجميد عضوية جمهورية مصر العربية فى جامعة الدول العربية » . وكانت هذه الصيغة فى رؤية الكفيلة بإلغاء الصيغة السابقة التى قررها مؤتمر بغداد سنة ١٩٧٩ ، وهى « تجميد عضوية جمهورية مصر العربية فى جامعة الدول العربية » . وكان تقديره أن ذلك النص يعيد الأمور إلى نصابها ، ويجعل سجلات جامعة الدول العربية متسقة مع بعضها . ثم كان تصور « للسيناريو » بعد ذلك هو أن يجتمع وزراء خارجية دول الجامعة - دون اشتراك وزير خارجية مصر - ثم يناقشون قرار العودة ويوافقون عليه ، ومن ثم توجه الدعوة لوزير خارجية مصر لكى ينضم إليهم فى مناقشة بقية بنود جدول الأعمال . ثم يقدم وزراء الخارجية مشروع جدول أعمالهم المقترح إلى اجتماع تمهيدى للقمة فتناقشه وتوافق عليه ، ثم يقوم الملك بوصفه رئيسا للقمة - كرئيس للدولة المضيفة - بالاتصال بالرئيس « حسنى مبارك » داعيا إياه إلى الاشتراك فى أعمال القمة .

وفى ذلك الوقت كان الرئيس « مبارك » فى رحلة من القاهرة إلى عمان ، ثم من عمان إلى بغداد . ثم تلقى الملك « الحسن » رسالة من الرئيس « صدام حسين » يقول فيها « إن دول مجلس التعاون العربى ترى أن رئيس جمهورية مصر العربية لا يستطيع أن يجلس بجوار التليفون فى انتظار مكالمة من المغرب يسافر بعدها إلى الدار البيضاء ، وأن هذه الدول ترى أنه لا بد من اشتراك رئيس مصر فى القمة من الدقيقة الأولى لبدء عملها . »

وكان رأى الخبراء القانونيين المحيطين بالملك أن هذا الطلب مستغرب ، فلا بد من إجراءات تثبت بالوثائق المكتوبة فى سجلات الجامعة إنهاء تجميد عضوية مصر بمقدار ما أثبتت بالوثائق المكتوبة قرار تجميد عضويتها فى بغداد . وقال الملك لخبرائه « إنه فى الظروف الراهنة مهمت بالوقائع أكثر مما هو مهمت بالوثائق » . وقد لاحظ الملك أنه فى ذلك الوقت بالتحديد صدر عن رئاسة الجمهورية السورية فى دمشق بيان رسمى يرحب بعودة مصر إلى الجامعة العربية .

وانعقد المؤتمر فى موعده ، وشاركت مصر منذ الدقيقة الأولى فى أعماله . وطفى اشتراكها على بقية بنود جدول الأعمال ، وغطى عليها .



وحدثت في كواليس المؤتمر مشاكل ضخمة . ولم يلتفت إليها أحد لأن حضور مصر شد كل الأنظار إليه . ولعل المشكلة الكبرى في الكواليس كانت مشكلة الدعم الذي تقدمه دول الخليج إلى دول المواجهة . فقد لاحظ الملك « فهد » أن مشروع جدول الأعمال المعروف على الملوك والرؤساء يحوى بندا عن الدعم العربي لدول المواجهة ، فاستدعى أمين عام الجامعة العربية ، وهو السيد « الشانلى القليبي » في ذلك الوقت ، وسأله عن وضع هذا البند في جدول الأعمال رغم أنه من الثابت أن وزير خارجية المملكة ، الأمير « سعود الفيصل » ، اعترض عليه أثناء اجتماع وزراء الخارجية . وفوجيء أمين الجامعة بسؤال الملك ، ورد عليه بـ « أنه بالفعل سمع في الجلسة اعتراضا من الأمير « سعود » ، لكنه رأى أغلبية تؤيد الإدراج ، وربما اختلط الأمر على سكرتارية المؤتمر فرأت عرضه على القمة » . وثارث ثورة الملك « فهد » واتهم أمانة الجامعة العربية كلها بـ « عدم الأمانة » . وأضاف الملك « فهد » إلى ذلك قوله إنه يحس أن صياغة البند « سورية » . ثم أبدى الملك « فهد » ملاحظة أخرى فرعية حول نص البند الذى أنشأ وزراء الخارجية بمقتضاه لجنة توفيق خاصة بحل مشكلة الحرب الأهلية في لبنان ، وقال إنه يرى أن النص المكتوب في البند يخول أعضاء اللجنة « حق الاتصال بجميع الأطراف » . وكان تعليق الملك « فهد » على هذا النص أنه نص مطلق ، وهو بهذا الشكل « يعطى أعضاء اللجنة حق الاتصال بإسرائيل بما أنها تحتل جنوب لبنان ، وبالتالي فهي طرف في الأزمة اللبنانية . »



ولعل ما جرى في كواليس المؤتمر كان أهم مما جرى في جلساته الرسمية . فالجلسات الرسمية كانت قصيرة لأن الملك « الحسن » كان يصر على استقبال الملوك والرؤساء واحدا واحدا على باب القصر الذى انعقد فيه المؤتمر ، وكان كل ملك أو رئيس يستقبل بحرس شرف يعزف نشيده الوطنى ، وفي المتوسط كانت مراسم الاستقبال - لاثنتين وعشرين ملك ورئيسا - تأخذ بين ساعة وساعة ونصف . ثم إن معظم الجلسات الرسمية لم تحتو إلا على خطاب متكررة بالحفاوة بعودة مصر إلى الجامعة العربية .

ولقد شهدت الجلسات الرسمية أيضا بعض الصور الإنسانية المثيرة . فالرئيس « القذافى » الذى طلب إبعاد مقاعد الوفد الليبى عن مقاعد الوفد المصرى ما لبث حين دخل القاعة أن تلاقت عيناه بعينى الرئيس « مبارك » . ونظرة وابتسامة وإشارة ، وإذا الرئيس

« القذافي » في أحضان الرئيس « مبارك » . وفي الجلسة الثانية وصل الرئيسان إلى مقر المؤتمر في سيارة واحدة . ومن يومها لم يفترقا . وأما الرئيس « الأسد » فإنه دخل بطريقته الهادئة ، وأقبل على الرئيس « مبارك » مصافحا ومهنئا بالعودة ، وانطوت صفحة الماضي .

وكان الماضي الذي لا يريد أن تنطوى صفحاته هو ماضي العلاقات بين بعث سوريا وبعث العراق . فما كاد الرئيسان « صدام حسين » و« حافظ الأسد » يلتقيان حتى انفجرت المشادات بينهما ، وتحولت المشادات في بعض اللحظات إلى شتائم مست الأصول والفروع ، وتبدلت فيها الاتهامات قاسية وجارحة .

وكانت نقطة الخلاف التي بدأت بها تلك المشاهد المؤلمة في العلاقات بين الرجلين هي نقطة لبنان ، من واقع شكوى الرئيس « الأسد » أن العراق يقف في هذه المرحلة النهائية للحرب الأهلية اللبنانية وراء اللواء « ميشيل عون » ، ويزوده بالأسلحة التي يقتل بها أنصاره جنودا سوريين .

وربما كان أهم ما أسفرت عنه هذه المواجهة الصاخبة بين الرجلين هو أن الرئيس « مبارك » في محاولته للوساطة بينهما - اتخذ موقفا معتدلا اعتبره الرئيس « صدام » مجاملا أكثر من اللازم لسوريا ولرئيسها . وكان آخر لقاء بين الرئيسين المصري والعراقي في مؤتمر الدار البيضاء لقاء مشوبا بالتسجن والأسى . فقد كان ظن الرئيس « صدام » أن الرئيس « مبارك » انحاز إلى الناحية الثانية ، وكان آخر ما قاله له وهو يودعه ، وقد قرر السفر عائدا لبغداد قبل انتهاء جلسات المؤتمر :

« يا أبو علاء .. إنك لا تعرف حافظ الأسد كما أعرفه . وسوف تكتشفه ذات يوم ، وحينئذ سوف يكون لك رأي آخر . »

كانت الأهداف المباشرة ، وغير المباشرة في الدار البيضاء قد تداخلت ، وكان المعلن وغير المعلن منها قد عبر عن نفسه في الخطاب أو في الكواليس ، وكانت التوترات المكتومة في العالم العربي قد نفثت بعض المعبأ فيها .

ويشير استقراء الحوادث إلى أن الرئيس « صدام حسين » عاد من الدار البيضاء إلى بغداد ، وقد فقد بعض حماسه لمجلس التعاون العربي . فقد أزعجه ما تصوره من انحياز مصر إلى دمشق ، وقد لاحظ أحد أعضاء الوفد العراقي ضيقه بما جرى ، وأبدى أمامه ملاحظة مؤداهما « أن المصريين استعملوا العراقيين في العودة إلى الجامعة العربية ، وحين تحقق لهم ما أرادوا لم يعد لديهم الحرص الكافي على شريكهم السابق في مجلس التعاون العربي » . واختار الرئيس العراقي أن يتجاوز عن هذه الملاحظة ، وقال « إنه يثق بمصر ، وعلى أي حال فإن عودتها إلى الجامعة العربية ضرورية » ، وأنه في كل

الأحوال « لابد من المحافظة على فرصة مصر في الأمة ، وفرصة الأمة في مصر » .
على أنه من المؤكد أن التقارب المصري - السوري الذي جرى فوراً في الدار
البيضاء ضايقه .

ولعله أحس أيضاً أنه بقاء مصر وسوريا ، فإن الدور المركزي في قضية الشرق
الأوسط سوف ينتقل إلى محور القاهرة ودمشق ، بدلا من محور القاهرة وبغداد .



في ذلك الوقت كانت العلاقات بين بغداد والكويت تجتاز منطقة صخور وعرة . فلقد
أثارت الفترة الأخيرة من الحرب العراقية - الإيرانية مشاكل كبيرة ، قديمة وجديدة تداخلت
معها - كما سبق القول - عوامل التاريخ والجغرافيا والبتترول . ثم راح ذلك كله يعكس
نفسه في الممارسة السياسية للعلاقات بين البلدين . وطرأت حوادث كان يمكن حصر
نطاقها ، ولكنها في المناخ العام بين البلدين أخذت أبعاداً أكثر مما كان مقدراً لها .

وعلى سبيل المثال ، فإن العراق استطاع التقاط برقيات ورسائل متبادلة بين وزارة
الخارجية في الكويت والسفارة الكويتية في إيران ، تحمّل الأولى منها - وهي مرسله في
أعقاب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية مباشرة - تعليمات إلى القائم بالأعمال الكويتي في
طهران تطلب منه أن يقابل السيد « على أكبر ولاياتي » وزير الخارجية الإيراني ، وأن
يبلغه بسعادة الكويت لانتهاء الحرب بين العراق وإيران ، ويتأكد حكومة الكويت لرسائل
سابقة تطلب فتح صفحة جديدة تتحسن فيها العلاقات بين البلدين ، ثم سؤاله عما إذا كان
في مقدور الكويت أن تقدم شيئا لإيران يساعدها في الظروف الصعبة التي تواجهها بعد
انتهاء الحرب .

وفي رسالة تالية يرد القائم بالأعمال الكويتي في طهران على وزارة الخارجية بأنه
فعل ما كلف به ، وأن أحد مساعدي وزير الخارجية الإيراني أبلغه بعد اجتماعه بيومين مع
وزير الخارجية أن إيران في حاجة إلى كميات من مادة الكيروسين ، وأنها تكون شاكراً
إذا استطاعت الكويت تقديمها لها .

ثم رسالة ثالثة تبلغ القائم بالأعمال الكويتي بطهران بقرار كويتي يستجيب لطلب

إيران . وكان التعليق العراقي على هذه الرسائل هو : « لماذا لم يبدأوا بسؤالنا نحن عما نحتاج إليه ؟ » - وكان تعقيب أحد الوزراء العراقيين : « الآن يخطبون ود العجم ، ولا يهتمون بالعرب » . ولم يكن ذلك للإنصاف دقيقا لأن الكويت قدمت بالفعل للمجهود الحربى العراقى مساعدات يصعب إنكارها ، وكان عليها الآن أن تستعيد نوعا من التوازن بين جارتها الكبيرتين .

ثم أضيفت لهذه الواقعة واقعة أخرى جرت أثناء زيارة الشيخ « سعد السالم الصباح » ولى العهد ورئيس الوزراء الكويتى - أثناء زيارته لواشنطن سنة ١٩٨٩ للتفاوض على شراء صفقة من طائرات « ف - ١٨ » ، وكان الطلب وقتها قيد المناقشة فى اللجنة الفرعية المختصة بمبيعات السلاح للخارج . وحضر بعض أعضاء الوفد الكويتى المرافق للشيخ « سعد » إحدى جلسات اللجنة ، وكانت جلسة استماع ، ووجه أحد أعضائها إلى أحد المسؤولين الكويتيين سؤالا يقول : « ما هى الضمانات التى تستطيع حكومتكم تقديمها للتأكيد أن هذه الطائرات لن تستعمل ضد إسرائيل بواسطة مباشرة ، أو بواسطة طرف ثالث عربى يحصل عليها منكم ؟ » - ورد عضو الوفد الكويتى دون تفكير قائلا : « إننا نريد هذه الطائرات للدفاع عن أنفسنا ضد جيراننا ، ولا نفكر فى استعمالها ضد إسرائيل » ! - كانت جلسة الاستماع مفتوحة ، ووصل ما دار فيها بالقطع إلى آذان العراقيين ، واعتبروا أنفسهم مقصودين به .

وكانت هذه الحوادث وغيرها صغيرة ، وكان يمكن تجاوزها لو أن جو العلاقات بين البلدين كان يسمح لهما بحوار لا تحكمه عقد التاريخ والجغرافيا وغيرها . ومع ذلك فإن عقد الجغرافيا على وجه التحديد ما لبثت أن اقتحمت ساحة العلاقات بين البلدين ، وعلى غير انتظار .



بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية تقاطرت على بغداد وفود دول عربية متعددة تهنئ العراق بالنصر ، ولم يظهر بين هذه الوفود وفد كويتى . وكان بين أعضاء مجلس الوزراء الكويتى أنفسهم فريق يشير على الأمير بأن يتوجه إلى بغداد مهنتا ، كما فعل غيره كثيرون ، ومن بينهم الرئيس « مبارك » ، والملك « حسين » ، والشيخ « زايد » ، وأمير قطر ورئيس تونس وغيرهم . ولأمر ما كان الأمير مترددا . وكان هناك رأى بين أفراد الأسرة الحاكمة ، وخصوصا بين الشباب ، يرى أن العراق هو الذى يجب أن يبعث بوفد إلى الكويت ليقيم شكره للكويت على المساعدات التى قدمتها للعراق أثناء الحرب ، وتقديره للمخاطر التى تحملها أهل الكويت أثناء معاركها التى اتصلت ثمانى سنوات .

ثم برز في النهاية رأى وسط مؤداه أن يذهب الشيخ « سعد السالم الصباح » ولي العهد ورئيس الوزراء - في رحلة استطلاعية إلى بغداد قبل أن يذهب الأمير . ثم أن يثير هناك قضية ترسيم حدود نهائية بين البلدين في مناسبة انتهاء الحرب التي دار الجزء الأخطر من معاركها حول البصرة وعلى مقربة من مناطق الحدود المختلف عليها ، وكان الرأى أن الفرصة الآن مناسبة ، ذلك أن الشيخ « سعد » - وهو يذكر العراقيين بما قدمته الكويت لهم أثناء الحرب - يستطيع في نفس الوقت أن يثير قضية الحدود . وكان التقدير الكويتي أن العراق سوف تكون لديه طلبات بمساعدات جديدة ، وما بين المساعدات السابقة التي وصلت والمساعدات اللاحقة المطلوبة ، فإن الشيخ « سعد » يستطيع أن يجد فرصة ملائمة لإثارة قضية الحدود .

وكان بين مستشارى الأمير من يخشون حتى من هذا الحل الوسط ، وكان رأيهم « أن الوقت مازال مبكرا جدا لإثارة موضوع الحدود . وأن العراق قد يساوره الظن أن الكويت تريد استغلال مصاعبه الراهنة . ثم إن الخلاف حول قضية أسعار البترول يلقي بظلال من الشك الإضافي على مجمل العلاقات بين البلدين . »

ثم استقر الرأى فى النهاية على أن الفرصة قد تكون سانحة لإثارة قضية الحدود . فقد بدأت بعض الاحتكاكات تحدث بالفعل على الخطوط بين البلدين . فقد وقع تصادم برى بين دورية كويتية ودورية عراقية . ثم شكى الكويتيون من دخول زورق مسلح عراقى إلى مياههم الإقليمية ، واشتبك بالنار مع زورق كويتى . ثم شكى العراق من عمليات تهريب سلاح إليه من الكويت ، وكذلك شكى من عمليات استصلاح واستزراع أراضٍ يقوم بها كويتيون داخل الحدود العراقية .



ويبدو أنه فى التمهيد لزيارة الشيخ « سعد » قامت بعض الصحف الكويتية بحملة إعلامية أثارَت قضية ترسيم الحدود مع العراق . وفى اليوم الذى وصل فيه الشيخ « سعد » إلى بغداد (٦ فبراير ١٩٨٩) كان الدور على الصحف العراقية لتردد . وهكذا حل الشيخ « سعد » على العاصمة العراقية وسط عاصفة من القصف الإعلامى فجرت قضية الحدود علنا فى الصحف وبعنف ، قبل أن يطرحها الشيخ « سعد » بالدبلوماسية على مائدة المفاوضات .

وكان بين منشورات الصحف العراقية مقال له معنى خاص ، فقد ظهر فى جريدة « القاسية » - وراج بين أوساط الوفد الكويتى أن الرئيس « صدام حسين » أملاه على الحريدة . كان المقال يتحدث عن مشكلة الحدود ، ويقول « إن العراق لا يطلب فقط

جزيرتى « بوبيان » و « وربة » كما هو شائع ، فهاتان الجزيرتان لم تعودا محل مناقشة لأن ملكيتهما للعراق ثابتة . ثم أضاف المقال « أن هناك أراضي فى الكويت تخص العراق ، كما أنه اتضح أن الكويت انتهزت فرصة الحرب العراقية - الإيرانية وانشغال بغداد ، وغيرت خط الحدود فأزاحت عن مكانه وأعادته من جديد بعد أن قضت معه قطعة ضخمة من أراضي العراق . »

وكان أول اجتماع فى برنامج محادثات الشيخ « سعد » مع وزير الدفاع العراقى الفريق « عدنان خير الله » . وفى هذا الاجتماع بدأ الشيخ « سعد » فأثار قضية الحملة الإعلامية التى قوبل بها لحظة وصوله لبغداد ، وقال إنه « فكر جدبا فى قطع زيارته والعودة إلى الكويت لأن بعض ما نشر فى الصحف العراقية كان جارحا » . ورد الفريق « عدنان خير الله » ، وكانت تربطه بالشيخ « سعد » علاقة ود ، قائلا : « إنكم أنتم الذين بدأتهم وأترتم هذا الموضوع الآن ، ووقع فى تقدير الصحافة العراقية أنه لا بد من الرد عليكم » . ثم راح وزير الدفاع العراقى يحاول إقناع ولى العهد الكويتى بالاستمرار فى زيارته « لأن قطعها مفاجأة يؤدى إلى مضاعفات خطيرة لا يفيد منها البلدان ولا يفيد منها العرب » . وأكمل الشيخ « سعد » لقاءه ، فاجتمع بوزير الخارجية « طارق عزيز » ، وبالسيد « عزة إبراهيم » نائب رئيس مجلس قيادة الثورة . ولم تستطع المناقشات بواقع الأمور أن تبتعد عن قضية الحدود . ثم حان موعد اجتماع الشيخ « سعد » بالرئيس « صدام حسين » .

كان الرئيس العراقى ودودا إلى درجة طمأننت الشيخ « سعد » . فما أن أثار الشيخ « سعد » مسألة الحملة الصحفية حول قضية الحدود حتى أبدى الرئيس « صدام » ضيقه من كل الحملات الصحفية حول هذه القضية ، ثم قال : « إن هذا الموضوع عبء إضافى على ، ولعلك تستطيع تسويته مباشرة مع « أبو زياد » (يقصد السيد « طارق عزيز ») ، إنه مخول بأن يحل معك كل شيء . » ثم التفت الرئيس « صدام حسين » إلى وزير خارجيته وقال له : « يا أخ طارق لا بد أن تحلوا هذا الموضوع . شكلوا لجنة على أعلى مستوى ودعونا تنتهى منه » . واقترح السيد « طارق عزيز » أنه بما أن الشيخ « سعد » سوف يرأس الجانب الكويتى فى هذه اللجنة ، فمن الملائم أن يكون نظيره العراقى أحد نواب رئيس مجلس قيادة الثورة ، وأن تضم اللجنة فى عضويتها وزير الخارجية فى كل من البلدين . ولم يبد أن الرئيس « صدام حسين » يرغب فى الدخول فى تفاصيل بروتوكول التفاوض ، فقد قاطع وزير خارجيته قائلا : « افعلوا ما تشاءون ، فأنا لا أريد أن أنحشر فى هذه المشكلة » . ثم التفت للشيخ « سعد » وقال له : « إن المسألة ليست أراضي ، فلدى مشكلة أهم بكثير من ذلك ، وهى أن الأسطول البحرى العراقى مبعثر فى كل مكان من أيام الحرب ، فهناك قطع منه فى ميناء العقبة فى الأردن ، وقطع منه فى موانئ مصر ، وقطع

أخرى في موانئ إيطاليا حيث اشتريناها ولم نأمرها بالتوجه إلى العراق لأن العراق لا يملك ميناء عميقا على الخليج يسمح لغاطسها بالملاحة . ثم استطرد الرئيس « صدام حسين » يتحدث عن « الأسطول العراقي ، ويؤكد على الحاجة الماسة لتواجده في مياه الخليج ، وأن هذا الأمر ليس مهما للعراق فحسب ، ولكنه مهم لكل العرب . فهناك أساطيل غربية من كل نوع في الخليج ، وليس بينها أسطول عربي واحد » . وأبدى الشيخ « سعد » ملاحظة مؤداها « أن هذا موضوع يحتاج تعاون كل مجموعة دول الخليج ، وهو لا يظن أن هناك عقبة » . وفيما يتعلق بالكويت أشار الشيخ « سعد » بطريق غير مباشر إلى « أن الكويت تستطيع أن تعطى تسهيلات للعراق بجزيرتي بوبيان ووربة ، دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير وضعهما » . ولم يكون ظاهرا أن الرئيس « صدام حسين » يريد أن يواصل الحديث في هذا الموضوع ، فقد انتقل لغيره .



وكان لابد من تعزيز امكانية التفاهم بين البلدين ، وهكذا جرى الترتيب لزيارة يقوم بها أمير الكويت الشيخ « جابر الأحمد الصباح » للعراق . وكانت الزيارة ودية من كافة النواحي ، وانتهزها الرئيس « صدام حسين » ليقيم لأمير الكويت أعلى وسام عراقي ويقلده له بنفسه تقديرا للموقف الذي اتخذته الكويت أثناء الحرب العراقية - الإيرانية . ولم يثر موضوع الحدود بين الشيخ « جابر » وبين الرئيس « صدام » ، ويبدو أن كليهما أثر عامدا تجنبه حتى لا يفسد جو الزيارة . ولكن أحد الوزراء الكويتيين المرافقين للأمير أثار نقطة تتصل به مع الدكتور « سعدون حمادي » نائب رئيس الوزراء العراقي للعلاقات الخارجية ، فقد سأله عما إذا كان يرى الفرصة مناسبة لعقد معاهدة عدم اعتداء بين العراق والكويت على نمط المعاهدة التي عقدت قبل شهور بين العراق والسعودية ، ثم تكرر عقد معاهدة مماثلة لها بين العراق والبحرين ؟ وكان رأي الوزير الكويتي أن عقد مثل هذه المعاهدة بين الكويت والعراق يؤدي إلى تظمين الخواطر . وكان تعليق الدكتور « سعدون حمادي » أنه قد يكون من الملائم ترتيب الخطى ، فتنتهى أولا مفاوضات ترسيم الحدود ، ثم تبحث بعد ذلك مسألة معاهدة عدم الاعتداء .

كانت زيارة الأمير لبغداد في نهاية شهر سبتمبر ١٩٨٩ . وبعدها ، ولعدة شهور ، احتدمت الخلافات حول موضوع أسعار البترول وحصص « الأوبك » ونزائدت درجة الحرارة بين البلدين .

وفي يناير سنة ١٩٩٠ توجه الدكتور « سعدون حمادي » إلى زيارة للكويت التقى فيها نظيره هناك الشيخ « صباح الأحمد الصباح » ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

الكويتي . ثم تبين أن مهمة الدكتور « سعدون حمادى » هى طلب قرض بمبلغ عشرة بلايين دولار يستطيع بها العراق مواجهة ظروفه الصعبة بعد الحرب .

وتداخلت القضايا واختلطت .

تداخلت واختلطت قضية المساعدات المالية ، مع قضية الحدود ، مع قضية أسعار البترول - وتعقدت الزيارة .

وبعدها بشهر واحد قام الشيخ « صباح الأحمد الصباح » بزيارة للعراق ، ردا على زيارة الدكتور « سعدون حمادى » من ناحية ، ومتابعة لبقية القضايا المتداخلة من ناحية أخرى .

وفى هذه الزيارة أشار الشيخ « صباح » من بعيد مرة أخرى إلى الديون السابقة المتعلقة على العراق للكويت ، وألمح بسرعة إلى أن الكويت قد تستطيع تقديم ٥٠٠ مليون دولار للعراق تضاف إلى الدين القديم ، وأنه سيقتراح شيئا من هذا النوع عندما يعود إلى الكويت . وعندما جاء الدور على بقية البنود التى عرضت للبحث ، وقع سوء تفاهم من نوع غريب لكنه شائع فى العلاقات العربية بسبب غلبة حديث المجاملات الفضاضة على حديث الحقائق المحددة . فقد حسب الطرفان أنهما اتفقا ، بينما الواقع أن كلا منهما كان على موقفه لم يغيره . طلب العراق تسهيلات بحرية مثيلة للتسهيلات التى حصل عليها أثناء انحراب مع إيران ، وطلب كذلك تطبيق معاهدة الدفاع المشترك بين البلدين ، وإعمال عدد من نصوصها يعطى للعراق ميزات اقتصادية واستراتيجية . وظن الدكتور « حمادى » أن نظيره الكويتي وافق . وطلب الشيخ « صباح » تشكيل لجنة لترسيم الحدود ، وظن أن نظيره العراقي وافق .

وعندما عاد الشيخ « صباح » إلى الكويت كتب إلى الدكتور « سعدون حمادى » لتعزيز الاتفاق (كما تصوره) مقترحا تشكيل لجنة « فنية » لترسيم الحدود . وفوجيء الدكتور « سعدون حمادى » (من واقع تصوره المختلف) عندما وجد أن الأمر فيما يتعلق بالطليين العراقيين (التسهيلات والمعاهدة) قد أغفل ذكره ، وأن لجنة ترسيم الحدود يراد لها أن تكون لجنة « فنية » .

ولم يكن ذلك رأى العراق فى موضوع ترسيم الحدود ، ففى حين كانت الكويت تعتبر الأمر « فنيا » ، كان العراق يعتبره « سياسيا » .

كان خط الحدود - فى حساب العراق - مجرد نقط رسمها بقلمه السير « بيرسى كوكس » عندما كان يتصرف فى حدود بلدان الخليج الجديدة وكأنها خطوط فى كراسة رسم !

وكان نفس الخط - في حساب الكويت - حقيقة أمر واقع ، بصرف النظر عما جرى في يوم من الأيام .



وكان ذلك كله دائرا بين البلدين على خلفية الأزمة المتصاعدة بين العراق والغرب بسبب الصواريخ والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، ثم قسمة المدفع العملاق ، ومحاكمة الصحفي الإيراني « بازوفت » وإعدامه . وكالعادة ارتفعت أصوات تنادى بعقد قمة عربية لمواجهة المخاطر المحدقة بالعراق . وأضاف السيد « ياسر عرفات » إلى فكرة القمة تحييد عقدها في بغداد لتكون مظاهرة تأييد للعراق في مواجهة تهديدات أمريكية وإسرائيلية ضده .

وتتالت ردود دول عربية تؤيد عقد القمة المقترحة ، وفي بغداد . وكان اللافت للنظر أن كلا من القاهرة والرياض ودمشق لم تبعث برد . وكان أمر دمشق مفهوما بعد أن جرى ما جرى في الدار البيضاء وحتى بدونه ، فلم يكن منتظرا أن يذهب الرئيس « حافظ الأسد » إلى العراق مهما كانت الأسباب والمبررات . وأما تأخر القاهرة والرياض في الرد ، فقد راح على الفور يثير تساؤلات كثيرة ، وراجت إشاعات بأن العاصمتين ليست لديهما الحماسة لحضور مؤتمر قمة عربي في بغداد في هذه الظروف ، ولهذه الأسباب . وكان ذلك صحيحا إلى حد ما ، فقد وصل إلى القاهرة الأمير « عبد الله » ولي العهد في السعودية ، وتباحث مع الرئيس « مبارك » ، والتقى رأيهما فيما عرف عن اجتماعهما من تفاصيل على أنه « قد يكون من الأنسب تأجيل القمة المقترحة حتى يمكن الإعداد لها على نحو يكفل نجاحها » . ثم سافر الأمير « عبد الله » في اليوم التالي إلى دمشق متابعيا استطلاع له لمختلف وجهات النظر ، ثم كر عاندا في اليوم التالي إلى القاهرة يحمل رأيا مختلفا مؤداه « أنه قد يكون من الأفضل عقد القمة في الموعد المقترح وفي المكان المقترح » . ويبدو أن ذلك تم بناء على تعليمات جديدة من الملك « فهد » الذي كان الرئيس « صدام حسين » على اتصال تليفوني به طوال تلك الساعات . وقبل الرئيس « مبارك » وجهة النظر السعودية الجديدة ، وتلقت بغداد موافقة القاهرة والرياض على حضور القمة المقترحة .



وبدأت بغداد تعد للقمّة الجديدة .

كان العنوان المقترح للقمّة منذ البداية هو : « التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي من إسرائيل » .

وعندما أخذ العراقيون في وضع بنود جدول الأعمال تحت هذا العنوان الواسع ، توصلوا في النهاية إلى أربعة بنود على النحو التالي :

- ١ - التهديدات التي يتعرض لها العراق من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل .
- ٢ - القيود التي يفرضها الغرب على تصدير التكنولوجيا المتطورة إلى العالم العربي .
- ٣ - المقررات الاقتصادية لقمّة عمان سنة ١٩٨٠ (وهي القمّة التي ناقشت مشروعاً واسعاً للتنمية في العالم العربي) .
- ٤ - القضايا الخاصة التي ترى وفود عربية أن تطرحها على المؤتمر .

وحين بدأت الأعمال التمهيدية للمؤتمر بات واضحاً أن الأمور فيه تستأنف من حيث توقفت في الدار البيضاء قبل عدة شهور . بدأ أن زيارات عديدة وخطابات وخطب دافئة بين القاهرة وبغداد خلال هذه الشهور لم تفلح في إزالة الشكوك التي داخلت العلاقة بينهما أثناء قمّة الدار البيضاء وما بعدها : شعور في بغداد بأن القاهرة ما كانت تلتقي بدمشق حتى نسيت بغداد وانحازت لهؤلاء الذين عرفلوا عودتها للجامعة العربية - وشعور في القاهرة بأن العراق يشد القاهرة للتورط معه في مشاكل خطيرة قد تؤدي إلى عواقب وخيمة . وزاد على ذلك حملة منظمة ثارت في مصر حول قضية العمالة المصرية في العراق . وكانت هناك شكوك لدى بغداد أن هذه الحملة وراءها من يغذيها ، وإلى حد ما فإن هذه الشكوك لم تكن بغير أساس . فقد كان هناك فعلاً من انتهزوا الفرصة لتأجيج نار الفتنة بين البلدين ، ومع ذلك من الحق أن يقال إن الرئيس « حسنى مبارك » كان هو الذى تصدى للحملة في مصر ، وحاول كبح جماحها في محاولة لحصر المشكلة داخل حدودها الطبيعية .

لكن الشكوك المتبادلة كانت قد نفذت من مسام الجلد وراحت تسرى تحته .



وشهد اجتماع وزراء الخارجية العرب - تمهيدا لاجتماع الملوك والرؤساء - مبارزات كلامية حادة . وقد بدأت المشكلة حين تحفظت مصر على نكر الولايات المتحدة بالاسم في البند الأول من جدول الأعمال ، وهو البند الذى يتحدث عن التهديدات التي يتعرض لها العراق من الولايات المتحدة وإسرائيل . وانضمت السعودية إلى مصر في هذا

التحفظ ، وأضافت إليه رأياً بأنه « يستحيل على القمة أن توجه اتهاماً بغير دليل . وصحيح أن هناك حملات ضارية ضد العراق في الصحف الأمريكية - لكن أمريكا فيها حرية صحافة ، ولا يمكن توجيه اتهام للحكومة الأمريكية على أساس ما ينشر في صحفها . »

كان الدكتور « عصمت عبد المجيد » - وزير الخارجية وقتئذ - هو الذي تحفظ باسم الحكومة المصرية - وتلاه الأمير « سعود الفيصل » الذي تحفظ باسم الحكومة السعودية . وطلب السيد « طارق عزيز » - وزير الخارجية العراقي - أن يرد باسم الحكومة العراقية ، ولما كانت رئاسة اجتماعات وزراء الخارجية له (باعتباره وزير خارجية البلد المضيف) فقد ترك مقعد الرئاسة لزميله السيد « لطيف نصيف جاسم » وزير الإعلام وقتئذ .

وكان رد « طارق عزيز » شديداً ، فقد أشار لتضحيات العراق السابقة ، ثم إلى الحملة الضارية الموجهة له الآن ، مركزاً على أنها ليست مسألة أخبار ومقالات صحف ، وإنما هي إلى جانب ذلك تصريحات لمسؤولين على أعلى المستويات ، واجراءات عقابية وصلت إلى حد وقف تصدير الأغذية للعراق . وألمح « طارق عزيز » إلى أن « معركة الاستعمار والصهيونية ضد العرب مازالت مستمرة ، ولا يحق لأحد أن يتهرب من مسؤولياته حيالها تحت أي عذر أو سبب » .

وتكهرب جو الاجتماع ، وقام وزير الخارجية المصري ليقول « إنه لم يأت إلى بغداد لكي يتلقى درساً في الوطنية من أحد » ، ثم أشار إلى أنه « إذا كان البعض يتحدث عن تضحياته ، فإن الأمة العربية كلها تعرف حجم التضحيات المصرية في سبيل قضايها » .

ثم وقف وزير خارجية المملكة السعودية ليقول إنه « يرفض جو المهارات السائد في هذا المؤتمر » ، وأصر على حذف اسم الولايات المتحدة من النص المقترح للبند الأول من جدول الأعمال . وأشار بعد ذلك إلى ما قدمته السعودية للعراق أثناء حربه مع إيران . وكان زمام الجلسة يوشك أن يفلت ، ولم تكن المناقشات من فوق منصة القاعة وحدها ، وإنما بدا وكأن كل مقاعد القاعة تشابكت مع بعضها بالكلمات وتوشك أن تتشابك مع بعضها بالأيدي .

وحدث في إحدى اللحظات أن قال الأمير « سعود الفيصل » موجهاً كلامه للسيد « طارق عزيز » : لا بد أن نلتزم بالشرعية الدولية . ورد عليه السيد « طارق عزيز » بقوله : ماذا تطلب الشرعية الدولية في شأن الصراع العربي الإسرائيلي أكثر من اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . إن العراق لم يعترض طريقهم إلى هذا الاعتراف ، وإن كنا نعرف أنه جرى وراء السراب ، ولن

يطولوا شيئا . ، وتدخّل السيد « فاروق قديمى » (وزير خارجية دولة فلسطين) فى الحوار قبل أن ينفلت ، واقترح أن تبقى الإشارة إلى الولايات المتحدة بالاسم كما هى وتعرض الفقرة على القمة ترى فيها ما نشاء . ثم ظهر اتجاه بتشكيل لجنة فرعية من وزراء خارجية مصر ، والعراق ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والأردن لإعادة صياغة الفقرة قبل عرضها على القمة . وأضاف السيد « فاروق قديمى » فى محاولة لتلطيف الأجواء :
« إننى أريد أن أسجل للأمانة أننا قبلنا قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ من وقت طويل ، وسلمنا ردنا على ورقة مكتوبة للأمير « الحسن » ، ولى عهد الأردن . ومع ذلك فنحن نقول للدول العربية كلها « اتركوا لنا نحن المتطرف ، وتصرفوا أنتم كمعتادين . . » ،
وانتقلت المناقشات إلى مشروع قرار بإدانة هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل ، وإدانة الدعم الأمريكى الذى يقدم لمشروعات الاستيطان .

ومرة أخرى ثار الخلاف ، فقد أراد الوفد المصرى والوفد السعودى إدانة الهجرة السوفيتية لأن الدليل قائم عليها ، وأما الدعم الأمريكى فليس فى علم أحد أن الكونجرس أقر قانونا باعتمادات مالية لدعم هذه المشروعات .
وأكد السيد « فاروق قديمى » أن هناك مساعدات .

ورد عليه وزير الخارجية المصرى بأنه يطلب منه صورة من القرار الأمريكى فى هذا الشأن قبل أن يوافق على إدانة السياسة الأمريكية .

وفى حقيقة الأمر ، فإن خطأ غير منظور بدأ يرتسم فى أجواء القمة .
العراق يصر على إدانة الولايات المتحدة بأوضح عبارة ممكنة .

ومصر والسعودية علنا - وباقى دول الخليج من طرف خفى - يرون أنه من الصعب إدانة دولة بالاسم دون وجود دليل مادى يشير إلى اتهامها .



وفى هذه الأجواء الملبدة ألقى الرئيس « صدام حسين » خطاب افتتاح القمة ، وكان هذا الخطاب هو البداية الحقيقية لأزمة الخليج . فقد برزت فيه عدة نقاط أهمها قوله :
« يجدر بنا أن نعلن بوضوح بأن إسرائيل إذا ما اعتدت وضربت فإننا سنضرب بقوة ، وإذا ما استخدمت أسلحة دمار شامل ضد أمتنا سنستخدم ضدها ما نملك من أسلحة دمار شامل ، وأن لا تنازل عن تحرير فلسطين . ومن الحقائق التى أكدتها التجارب أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل مسؤولية رئيسية ، بل مسئولية أولى فى السياسات العدوانية والتوسعية التى

يمارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية . ثم قوله : « إننا كعرب مستهدفون في صميم أمننا ومصالحنا من هذه السياسات الأمريكية ، وعلينا أن نقول ذلك لأمریکا صراحة ، وعلينا أن نقول لها إنها لا يمكن أن تواصل هذه السياسة في الوقت الذي تدعى فيه الصداقة للعرب ، فهذه السياسة ليست سياسة صداقة ، وإنما هي سياسة تضر وتهدد أمن الأمة العربية والمصالح الجوهرية للأمة العربية . وعندما نقول لها هذا بصوت واحد وبنفس النظرة والقوة والوضوح فإننا على ثقة أنها ستدأرس هذا بعمق وستنظر لمصالحها بدقة » . ثم قوله في النهاية : « علينا أن نعلن بصوت قوى بأنه لا يحق لكائن من يكون أن يتمتع بخطوة في موارنا وثوراتنا في الوقت الذي يحاربنا أو يناهض تقدمنا العلمي والتكنولوجي ، وأن نحول هذا المبدأ إلى سياسة ومفردات تطبق ويلتزم بها بصورة جماعية » .



كان افتتاح أعمال القمة يوم ٢٨ مايو ١٩٩٠ . وأثناء جلساتها وقعت محاولة إغارة على الشواطئ الإسرائيلية استشهد فيها أربعة من الفدائيين الفلسطينيين وأسر اثنا عشر آخرون ، وأعلنت منظمة تحرير فلسطين التي يتزعمها « أبو العباس » مسئوليتها عن هذه الغارة . واتخذتها الولايات المتحدة فرصة لتجميد حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية . وزاد جو مؤتمر القمة كآبة فوق ما كان سائدا فيه أصلا .

وحيث ظهر الفلق على بعض المشاركين في القمة من دول الخليج ، قال الرئيس « صدام حسين » :

- « إن الأمة العربية كلها مستهدفة ، والعراق أول المستهدفين ، فهو الآن في مواجهة مؤامرة أمريكية عسكرية واقتصادية ، وحصار تكنولوجي وإعلامي . ويتحتم على الأمة أن تتصرف على اعتبار أنها كلها « حالة واحدة » لأن الأعداء يعاملونها كحالة واحدة ، حتى وإن استعملوا البعض منا أحيانا ضد البعض الآخر . ونحن جميعا على فوهة بركان ، ولا يتصور أحد أن بمقدوره أن يجري بسرعة لينتعد عن مركز الانفجار أو مجرى الحمم . »

وكان السكوت ممسكا بالجميع ، ولعله تجنب المشاكل حتى تمر الساعات وينفض المؤتمر ، ويذهب كل إلى حال سبيله . ولكن الساعات كانت تمشي ببطء .

وعندما طُرح طلب منظمة التحرير الفلسطينية بدعم مقداره ١٥٠ مليون دولار ، ران صمت على القاعة . وعندما عرض الأردن طلبا بتجديد دعم يعوض انتهاء دعم قمة بغداد

السابقة (١٩٧٩) - كان الرد أنه من الأفضل أن تجرى المساعدات على أساس اتصالات ثنائية .

ومرة أخرى وقف الرئيس « صدام حسين » غاضبا يقول : « عندما يطلب العراق مشاركة إخوانه له في ظروفه الصعبة يتلقى دائما نصيحة بالصبر ، والعراق قادر على الصبر ولكن شعب الانتفاضة غير قادر عليه ، والعراق قادر على الصبر ولكن الأردن غير قادر عليه . »

ثم وقف الملك « حسين » وألقى خطابا مؤثرا وحزينا عن عالم عربي فقد رؤيته لحاضره ومصيره ، وختمه مستشهدا بشطرة من بيت ، شعر مشهور : « أضعوني وأى فتى أضعوا » .

وكان يقصد الأردن .

وعندما طرحت القرارات النهائية للمناقشة بدا كما لو أن الحاضرين جميعا على استعداد لأن يوافقوا على أى شىء فى سبيل أن ينزل الستار ، وتتطفيء الأنوار ، ويخرج الكل بسلام من بغداد .

والحاصل أن أى مراجعة لمقررات بغداد ، كما صدرت يوم ٣٠ مايو ١٩٩٠ - تظهر أن أكثر الدول تحفظا وافقت على أكثر القرارات عنفا وحدة . حتى الألفاظ التى توقفت عندها وزراء الخارجية - حصلت على موافقة الملوك والرؤساء والشيوخ ، دفعة واحدة .

وكان هناك إحساس عام فى أروقة المؤتمر ، والستار يوشك أن ينزل على أعماله : « أنها القمة العربية الأخيرة » !



ويظهر أن الملك « فهد » أراد تلطيف الأجواء فى الدقيقة الأخيرة ، فاختلفى بالرئيس « صدام حسين » وسأله : « إننى لاحظت طوال المؤتمر أنك غاضب ؟ » - ولم ينتظر الرئيس « صدام حسين » وإنما قال للملك : « الحقيقة أننى أكثر من غاضب . فى لحظة من اللحظات أحسست أن النار على وشك أن تخرج من « خشمى » (يقصد أنفه) ولكنى أمسكت بأعصابى . »

ياسر عرفات يقف ويبكي العيون والقلوب على الضيق الذى يخنق أهلنا تحت الاحتلال ، وإخواننا هنا ساكتون لا أحد منهم يستجيب .

والأردن يعانى والملك حسين يشكو ، وكل واحد منهم وضع على أنفيه حجارة . ،

ثم سأله الملك فهد عن العلاقات مع الكويت ، ورد الرئيس « صدام حسين » : « غير قابلين بشيء حتى الآن ، لا حصص البترول ، ولا تخطيط الحدود ، وهم الآن يخربون في الداخل عندنا .. »

ثم راح الرئيس « صدام حسين » يشكو للملك « فهد » من أن الكويتيين يضاربون على الدينار العراقي لخفض سعره ، ويشترون كل « التحف والنفائس » من أسواق بغداد بطريقة مستفزة ومهينة حتى أنهم يحاولون إفساد « ماجدات العراق » ، وأنه سمع عن مشاجرة في ناد ليلي شارك فيها دبلوماسي كويتي قائلاً بصوت عال أثناءها « إنه سوف يجيء يوم يستطيع أن يحصل على أي واحدة منهن بعشرة دنانير » .

واقترح الملك « فهد » ، وقد أحس أن المشكلة الاقتصادية قد أصبحت ممسكة بخناق العراق - أنه من الضروري البدء بموضوع الحصص المقررة في « الأوبك » . ثم اقترح الملك عقد اجتماع على مستوى القمة لعدد محدود من دول الخليج المنتجة للبترول بغية التوصل إلى حل حازم وحاسم لقضية الحصص (وبالتالي الأسعار) . ثم قال الملك أخيراً : « كل المشاكل ميسرة إن شاء الله ، وعندما نجتمع سوياً ومعنا الشيخ زايد والشيخ جابر ، فإننا سوف نحل كل شيء » .



وحدثت محاولة مشابهة من أمير الكويت ، فقد انتهز فرصة قيام الرئيس « صدام حسين » بمرافقته إلى المطار لوداعه واقترّب من الجو الذي ساد أعمال القمة ، ومن المصادفات أن أمير الكويت بدأ حديثه في السيارة مع الرئيس « صدام حسين » من حيث انتهى الملك « فهد » . فقد قال ما مؤداه : « إن كل المشاكل لها حل ، ونحن أخوة وأول من يفهم ظروف العراق » .

ورد الرئيس « صدام حسين » بما مؤداه : « الحقيقة أن العراق حائر معكم . حين نطالبكم بمساعدات ، تذكروننا بالديون . وحين نذكركم بحصص البترول المتفق عليها حتى لا تنخفض الأسعار ، تطلبون توقيعا على التنازل عن أرض عراقية نحن في حاجة إليها لكي نجد منفذاً إلى البحر ! »

واختار أمير الكويت أن يبدأ بنقطة الديون ، فسأل الرئيس « صدام حسين » : « هل طالبكم أحد بأن تدفعوا الديون - نحن لم نطالبكم ؟ »

ورد الرئيس « صدام حسين » قائلاً : « لماذا لا تتنازلون عنها صراحة ؟ »

ورد أمير الكويت بقوله : « لسببين : سبب يتعلق بمصالحنا لأننا لو تنازلنا عن

ديوننا لديكم فسوف نجد كل مدين للكويت يطلب المعاملة بالمثل ، ونحن لنا ديون كبيرة عند أطراف كثر .

والسبب الثاني يتعلق بمصالحكم ، فلو أننا أعفيناكم من الديون فسوف تبدو مديونيتكم أقل في صندوق النقد الدولي ، وسوف يضغط عليكم آخرون ليقتضوا منكم ديونهم ، ومن مصلحة العراق أن يبدو دينه كبيرا على الورق .

ولم يكن الرئيس « صدام حسين » مقتنعا ، وكان تعليقه أنه يظن العكس ، فإنه كلما قلت مديونية العراق كما هي ظاهرة في الورق ، فإن فرصة العراق للحصول على تسهيلات من الآخرين سوف تزيد .

وكان الركب قد وصل إلى المطار . وحين بدأ الرئيس « صدام حسين » ينتقل إلى موضوع الحدود ، كان رد أمير الكويت هو « أنه لا بد من تنشيط عمل اللجان » .



ولقد كتبت جريدة الـ « واشنطن بوست » افتتاحية في التعليق على أوضاع الشرق الأوسط جاءت فيها فقرة لافتة للنظر ، وهي : « إن وقائع قمة بغداد ، وخطاب « صدام حسين » فيها كانت هي المناسبة التي تأكدت فيها أجهزة إدارة السياسة الخارجية الأمريكية من أن هدف « صدام حسين » ليس في إسرائيل ، ولكنه في الخليج . »

وكان الخليج يموج بتحركات فوارة .

ومن المفارقات أنه في تلك الفترة تغيرت حكومتان في المنطقة .

سقطت حكومة الائتلاف ، وانفرد « اسحاق شامير » بتأليف الوزارة في إسرائيل يوم

٩ يونيو .

وتغيرت حكومة الكويت ، فقد أجريت انتخابات عامة يوم ١٠ يونيو في جو مشحون بالتوتر ، وقررت المعارضة مقاطعة الانتخابات بسبب تدخلات السلطة ، وكان ٤٠٪ من المرشحين قد انسحبوا من المنافسة في الأيام القليلة السابقة ليوم الانتخابات . فقد علموا أن الحكومة لديها قائمة ، وأن هذه القائمة هي الناجحة مهما فعل الآخرون . ومن الغريب أن

عدد الذين يحق لهم الانتخاب في الكويت لا يزيد على ستين ألفا هم مواطنو الدرجة الأولى ، ومع ذلك فإن كل التقديرات أشارت إلى أن ثلثهم فقط أُقبل على الإدلاء بأصواته . وجرت اشتباكات في الشوارع ، وظهرت يد الضغط سافرة .

وانعقد يوم ١٠ يونيو اجتماع لدول « الأوبك » في جدة . ثم دُعِيَ وزير البترول العراقي إلى اجتماع خاص يضم وزراء بترول السعودية والإمارات والكويت وقطر - والعراق . وقيل لوزير البترول العراقي إن هذا الاجتماع بديل لاجتماع على مستوى القمة بين الخمسة جرى الحديث عنه في بغداد بين الملك « فهد » ، وبين الرئيس « صدام حسين » . ولم يكن ذلك ما فهمه الرئيس « صدام حسين » ، من الحديث الأخير مع الملك في بغداد .

ثم كان أن حصلت المخابرات العراقية على نص حديث تليفوني مسجل بين الملك « فهد » ، وبين أمير قطر الشيخ « خليفة بن حمد آل ثاني » ، وفي هذا الحديث كان الملك « فهد » يشير إلى المشاكل التي يثيرها العراق ، ويقول :

- « أنا لا أعرف ما يريد صدام حسين ؟

هو بهذا الشكل سائر إلى مواجهة مع الإسرائيليين . نسي ما نشر من أن إسرائيل عندها ٢٠٠ قنبلة نووية .

نسى أيضا ما حصل لجمال عبد الناصر حين استفز الغرب .

يا ليته يأخذ الدرس مما يحدث في الاتحاد السوفيتي .

الاتحاد السوفيتي تحدى أمريكا سنوات ، وهو الآن ينهار .

والله أنا أخشى أنه سوف يودي بنفسه إلى داهية . .

كان التقاط هذا الحديث التليفوني وتسجيله مبعث دُفْشة في بغداد . وفيما بعد أُنيع الحديث بأصوات أطرافه .

وكان الحديث في الغالب صحيحا ، وإن قال الإعلام السعودي إنه جرى تلاعب فني في بعض أجزائه .

وكانت الأمور تقترب كثيرا من نقطة اللا عودة !

الفصل الثالث

على طريق اللاعودة !

« الأضواء الحمراء لم توقد بعد في المنطقة
لكن الأضواء الخضراء انطفأت ... الضوء
البرتقالي هو الذي أوقد الآن ، .

[الجنرال ، إيهود باراك ، رئيس
أركان حرب الجيش
الإسرائيلي - يونيو ١٩٩٠] .

إن المفاجأة الحقيقية في الغزو العراقي للكويت هي أن هذا الغزو جاء متناقضا مع كل الحسابات والتفديرات العراقية ، كما عبر عنها صانعو القرار العراقي بأنفسهم في المرحلة السابقة على هذا الغزو .

كان الرئيس « صدام حسين » يشير في كل تحليلاته التي يعرضها حتى أثناء خطبه العامة - إلى فترة حرجة في العلاقات الدولية ، وهي فترة سوف تكون السيادة المطلقة فيها على شئون العالم وإدارة صراعاته في يد الولايات المتحدة الأمريكية لا ينازعها فيها أحد ، والسبب الرئيسي هو انسحاب الاتحاد السوفيتي الكامل وتسليمه بغير شروط أمام الهيمنة الأمريكية .

وكان الرئيس « صدام حسين » في أحاديثه الصحفية وفي خطبه العامة ، وحتى في

مداخلته أثناء اجتماعات القمم التي عقدت في ذلك الوقت ، بما فيها مداخلته أمام قمة مجلس التعاون العربي في عمان في شهر فبراير ١٩٩٠ - يتحدث بواقعية عن هيمنة أمريكية تفرض نفسها على الجميع . وكان يقدر - كما قال في عمان - أن هذه الهيمنة سوف تستمر لخمس سنوات على الأقل تبدأ بعدها حركة الموازين في إجراء تعديلات وتغييرات يصعب التنبؤ بها الآن .

ومن ناحية أخرى فإن كل صناع القرار العراقي - وبلا استثناء - كان يساورهم إحساس بأن هناك مؤامرة على العراق تستهدف ضربه وتصفية قوته ، وإنهاء دوره في المنطقة لسنوات قادمة .

وكان لابد لهذه التقديرات والحسابات أن تدعو إلى مزيد من الحذر والحيلة .

ولكن الذي حدث لسوء الحظ كان على العكس مما توحى به التقديرات والحسابات العراقية ، فإن الإقدام على غزو الكويت في هذه الظروف أصبح قفزة إلى الأمام على الطريق إلى كارثة ، بينما المنطق المستمد من التقديرات والحسابات كان يستدعي خطوة إلى الوراء لاتقانها .

ويميل بعض صناع القرار العراقي - بنوع من القدرية - إلى تشبيه ما حدث للعراق - بما حدث لمصر قبل ذلك في معركة سنة ١٩٦٧ . بينما الواقع أن الفارق بين الحالتين كبير :

● ففي سنة ١٩٦٧ - كان التصرف المصري بطلب جلاء قوات الطوارئ الدولية عن خطوط الهدنة مع إسرائيل قرارا داخليا مصريا ، ولم يكن دخولا بالقوة في أرض دولة أخرى . وبالتالي فإن مصر سنة ١٩٦٧ كانت في وضع الدفاع عن النفس ، وكان ذلك يعطى لموقفها شرعية قانونية لا شك فيها .

كما أن الداعي إلى هذا القرار كان رغبة مصر في المشاركة في الدفاع عن سوريا بغير حاجز أو عائق ، وبالتالي فإن الرأي العام العربي كان يمكن تعينته بالكامل وراء الموقف المصري .

□ وفي سنة ١٩٩٠ بدأ العراق مبادئا بالغزو ، والهدف دولة عربية ثانية .

● وفي سنة ١٩٦٧ - كان التريص بمصر والتأمر عليها تربصا وتآمرا موجهاً إلى فكرة حية ونشيطة ، وهي فكرة القومية العربية التي استطاعت مقما تعبئة جماهير واسعة في العالم العربي ووراءه .

□ وأما في سنة ١٩٩٠ ، فإن هذه الحركة كانت في حالة تراجع عام وانكسار شبه محقق .

● وفي سنة ١٩٦٧ - فإن التوازن الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كان مازال قائما . مع أن الاتحاد السوفيتي لم يستطع أن يشارك بدور فعال في رد العدوان ، فقد أمكن في ظل وجوده تحقيق ثلاثة أهداف :

١ - تعويض مصر عن خسائرها في الأيام الأولى من المعركة بما يسمح لها بالاستعداد ، والعودة إلى ميدان القتال بأسرع ما يمكن . وبالفعل فإن القتال الذي توقف يوم ٩ يونيو ، لم يلبث أن استؤنف في أواخر نفس الشهر عندما اندلعت معركة « رأس العش » الشهيرة ، والتي كانت مقدمة فعلية لحرب الاستنزاف ، وكانت حرب الاستنزاف بدورها مقدمة حقيقية لحرب أكتوبر .

□ وفي سنة ١٩٩٠ ، كان الاتحاد السوفيتي أقرب إلى العداء مع العراق منه إلى الصداقة معه .

٢ - ثم استطاع التوازن الدولي بعد ذلك أن يفرض سقفا على عمليات العدوان نفسه ، فلم يجز تدمير للمرافق الحيوية في مصر ، ولا حدث مساس بالهيكل الأساسي للاقتصاد ، وذلك بدوره ساعد على عودة مصر سريعا إلى ميدان العمل المسلح .

□ وفي سنة ١٩٩٠ ، كان التدمير الذي لحق بالعراق شديدا ومؤلما .

٣ - ثم استطاعت مصر دفع الاتحاد السوفيتي خطوة أبعد أقدم عليها مترددا ومضطرا ، لكنه فعل . ذلك أنه في يناير سنة ١٩٧٠ قبل بنوع من التواجد العسكري المباشر مشاركا في الدفاع عن العمق المصري ، وتكفلت هذه الخطوة بنقل جزء من المواجهة من المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط (مصر وإسرائيل) - إلى المستوى الدولي الأعلى (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) - وأدى ذلك إلى تعديلات هامة في موازين القوة بين طرفي ميدان القتال .

□ وأما في سنة ١٩٩٠ ، فقد كان « بوش » صادقا إلى حد ما حينما وصف الأزمة بأنها « مواجهة بين العراق وبين العالم » .

● وفي سنة ١٩٦٧ - فإن الحقائق الجغرافية أوجت باستخدام إسرائيل لضرب مصر . فوجود حدود مباشرة بين الاثنين استطاع أن يكيف شكل التهديد الموجه لها . كما أن شكل التهديد كان هو الذي حدد حجمه .

□ وأما في سنة ١٩٩٠ ، فإن عدم وجود حدود للعراق مع إسرائيل فرض أن يكون التهديد الموجه له أمريكيا مباشرا - وهناك فارق فادح بين تهديد تنفذه إسرائيل ، وبين تهديد تنفذه القوة الأعظم الوحيدة الباقية في العالم ، وتنفذه بكل آلة الحرب التي كانت معدة لحلف وارسو بأكمله .

● وفي سنة ١٩٦٧ - لم يكن خطر الفكرة القومية المستهدفة من ضرب مصر يصل مباشرة إلى المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، وهي مصالح البترول .

□ وأما في سنة ١٩٩٠ ، فقد كان الخطر مباشرا على المصالح البترولية الأمريكية ، وهي المصالح التي يتوقف عليها أن يكون القرن الواحد والعشرون أمريكيا ، أو لا يكون . ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة سوف تكون هي التي تضرب يقينا ، وتضرب بغير رحمة .

● وفي سنة ١٩٦٧ - وبواقع الجغرافيا والتاريخ في المنطقة - فإن مصر عندما واجهت آثار العدوان لم تكن وحدها ، وإنما كانت الأمة بأسرها وراءها . فالجماهير التي استقبلت جمال عبد الناصر ، عند وصوله إلى الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ - لم تدع مجالاً للشك على مستوى العالم كله أنها تعتبر معركة إزالة آثار العدوان معركتها ، وأن وقفة مصر لتصحيح آثار ما جرى سنة ١٩٦٧ هي وقتها ، كما أن الدول المنتجة للبترول كانت هي التي قدمت الدعم المادي الضروري للصوص . كما أن أطرافا عربية عديدة كانت بذاتها في ميدان القتال . ففي حين أن الجبهة المصرية كانت هي الجبهة الجنوبية من ميادين القتال - فإن سوريا كانت جبهة شمالية ، وكان الأردن ووراءه العراق نفسه يمثلان جبهة شرقية .

□ وفي سنة ١٩٩٠ ، كان العراق على كل الجبهات جزيرة محاطة ببحار من العداء : دول الخليج في الجنوب ، وإيران في الشرق ، وسوريا في الغرب ، وإسرائيل قريبة متحفزة ومتربصة .



إن العراق سنة ١٩٩٠ كان لديه ما يدعوه إلى الشك بأنه يواجه مؤامرة واسعة النطاق شاركت فيها أطراف عربية بصرف النظر عما إذا كانت هذه الأطراف العربية على علم

كاف بالمدى الذى يمكن أن تصل إليه الولايات المتحدة إذا جاءت ظروف تفرض عليها - من وجهة نظرها ووجهة نظر مصالحها الحيوية - أن تتصرف - أو أن هذه الأطراف لم تكن على علم .

وتكشف وثيقة كويتية عثر عليها العراقيون فى القصر الأميرى فى الكويت بعد الغزو عن صورة تستحق الدرس والتأمل فى التورط الذى انزلت إليه أطراف عربية . والوثيقة مسجلة على أوراق إدارة أمن الدولة - أى المخابرات - فى وزارة الداخلية الكويتية . وهى برقم « س / ٥٤٠ » ، ونصها الحرفى كما يلى :

● وزارة الداخلية

الإدارة العامة لأمن الدولة

سرى للغاية وخاص

سعادة الشيخ سالم صباح السالم الصباح الموقر

وزير الداخلية

تنفيذاً لأمر سموكم الكريم أثناء اجتماعنا معكم بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩ فقد قمنا والعقيد اسحق عبد الهادى شداد / مدير مباحث محافظة الأحمدى بزيارة إلى مقر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، حرص الجانب الأمريكى على أن تكون سرية للغاية حتى لا تثير الحساسية لدى الأصدقاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران والعراق خلال الفترة من ١٢ - ١٨ نوفمبر ١٩٨٩ .

أطلع سموكم الموقر على أهم ما تم الاتفاق عليه مع القاضى وليم وبستر مدير عام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وذلك خلال اجتماعى الخاص به يوم الثلاثاء ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ .

١ - يتكفل الجانب الأمريكى بتدريب العناصر التى اخترناها كى تكون مسؤولة عن حماية سمو أمير البلاد ، وسمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح حفظه الله ، بحيث تتم التدريبات والتأهيلات فى مقر وكالة المخابرات الأمريكية نفسها ، وقد حددنا العدد بـ ١٢٨ شخصاً للاستفادة من بعضهم فى مهمات خاصة بالعائلة الأميرية ، وخصوصاً خدمة سمو ولى العهد الكريم .

وفى هذا المجال أبلغنا الجانب الأمريكى عن عدم رضاه لطريقة أداء قوات الحرس الأميرى عندما تعرض سمو أمير البلاد المفدى لحادث الاعتداء الأثيم .

٢ - اتفقنا والجانب الأمريكى على تبادل الزيارات ، وعلى كافة المستويات بين إدارة أمن الدولة ووكالة المخابرات المركزية وتبادل المعلومات حول إيران والعراق فى مجال التسليح والبنية الاجتماعية والسياسية .

٣ - الاستعانة بخبراء من الوكالة للمساهمة في إعادة النظر بهيكلية الإدارة العامة لأمن الدولة التي أمر سمو أمير البلاد المفدى إعطاها الاهتمام الكبير عند لقائنا بالجانب الأمريكي ، والاستفادة من خبراتهم في مجال وضع استراتيجية جديدة للعمل تتوافق والمتغيرات في منطقة الخليج ، وظروف البلاد الداخلية من خلال تطوير نظام الكمبيوتر ومكننة وظائف العمل في الإدارة العامة لأمن الدولة .

٤ - أبدى الجانب الأمريكي استعداده التام لتلبية طلبنا في مجال تبادل المعلومات حول نشاط الجماعات الشيعية المتطرفة في البلاد وبعض دول مجلس التعاون ، وقد أشاد القاضي وبستر بإجراءنا بخصوص مكافحة التيارات المدعومة من إيران ، وأبدى استعداد الوكالة في اتخاذ خطوات مشتركة لإنهاء بؤر التوتر في منطقة الخليج .

٥ - اتفقنا والجانب الأمريكي على أهمية الاستفادة من الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق للضغط على حكومته للعمل على ترسيم الحدود معها .. وقد زدتنا وكالة المخابرات المركزية بتصورها حول طرق الضغط المناسبة بحيث يبدأ التعاون الواسع بيننا وبينهم على شرط أن يكون تنسيق هذه الفعاليات على مستوى عال .

٦ - يرى الجانب الأمريكي أن نبرمج علاقاتنا مع إيران بما يضمن تحاشيها من جهة ، والضغط عليها اقتصاديا قدر الإمكان من جهة ثانية ، والتركيز على دعم تحالفها مع سوريا بشكل فعال . ويسهل الاتفاق مع الأمريكان أن تتحاشى الكويت الحديث سلبا عن إيران في الإعلام ، وحصص التأثير عليها من خلال الاجتماعات العربية .

٧ - اتفقنا والجانب الأمريكي على أهمية مكافحة المخدرات في البلاد ، بعد أن أطلعنا خبراء مكافحة المخدرات في الوكالة المركزية على أن رأس المال الكويتي يستخدم بشكل كبير في ترويج تجارة المخدرات في كل من الباكستان وإيران .. وأن رواج هذه التجارة ستكون له آثار سلبية على مستقبل الكويت .

٨ - وضع الجانب الأمريكي تحت تصرفنا هاتف خاص لغرض تنظيم عملية التبادل السريع في الآراء والمعلومات التي لا تتطلب اتصالات ورقية ، وهو هاتف خاص بالقاضي وبستر ورقمه / ٥٢٤٦ - ٦٥٩ - ٢٠٢ / .

بانتظار توجيهات سموكم حفظكم الله مع أطيب التمنيات .

مدير عام الإدارة العامة لأمن الدولة

(امضاء)

المعيد / فهد الأحمد الفهد

(وفيما بعد قام العراق بإيداع هذه الوثيقة في الأمم المتحدة ، وقد قبلتها السكرتارية العامة للأمم المتحدة وقامت بترجمتها كوثيقة . وخصص لها الكاتب البريطاني الأشهر « أليستر كوك » حديثا بأكمله في برنامجه العالمي « رسالة من أمريكا » ، واستغرق الحديث

ربع الساعة من هيئة الإذاعة البريطانية باللغة الإنجليزية ، وكان ذلك في شهر أكتوبر ١٩٩٠ . وروى « أليستر كوك » في حديثه الإذاعي أنه تأكد من أن رقم التليفون المتكور في الوثيقة صحيح ، وأنه كان أحد أرقام مكتب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وأن هذا الرقم تغير في ظرف ساعة واحدة من إعلانه بعد إيداع الوثيقة في سجلات الأمم المتحدة .)



كان العراق إزاء هذا كله وغيره مطالبا بأقصى قدر من ضبط النفس ، ومع ذلك فإن نزعات الغضب فاقت ضرورات الصبر . وربما أن أكثر ما أثار غضبه في تلك الفترة هو القرار الذي أصدرته لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي - بقانون يفرض العقوبات التجارية والاقتصادية عليه بسبب انتهاك حقوق الإنسان فيه ، وكأن تلك قضية جرى اكتشافها في الساعة واللحظة .

والحاصل أن فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بدأ يشعره بأن هناك محاولة لخنقه . وراحت بغداد تفكر فيما يمكن أن تفعله ، وعقد مجلس قيادة الثورة العراقي سلسلة اجتماعات في الأسبوع الأول من يوليو ، وصدر بيان رسمي يقول إن هذه الاجتماعات كانت مخصصة لبحث امكانيات التحول نحو التعددية الحزبية في العراق ، وكان الواقع أن هذا الموضوع لم يستغرق من وقت المجلس إلا أقله في حين كان أكثره مخصصا لمناقشة التطورات المتلاحقة والبحث عن سبيل لمواجهةها . وكان الاعتقاد السائد في مناقشات المجلس أن العقوبات الاقتصادية مقدمة لإجراءات تأتي بعدها ، وليست عقابا أخيرا في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال .

ومن الواضح الآن أن مناقشات المجلس اتجهت إلى تصعيد الأزمة بدلا من تهدئتها ، وذلك بمنطق أن الهجوم خير وسيلة للدفاع . وكان ذلك خطأ رئيسيا في الظروف الموضوعية السائدة في ذلك الوقت على مستوى الإقليم ، وعلى مستوى العالم .

ولم يلتفت أحد بالاهتمام الواجب إلى تصريح أدلى به الجنرال « ايهود باراك » الرئيس الجديد لهيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلي - عقب الاحتفال الذي جرى لتعيينه في هذا المركز ، فقد قال الجنرال « باراك » : « إن الذين يتحدثون عن حرب وشيكة في المنطقة منشائمون أكثر من اللازم » . ثم وجه كلامه للصحفيين المحيطين به قائلا : « إذا طلبتم مني تشخيصا للموقف فأنا أصفه لكم كما يلي : إن الأضواء الحمراء لم توفد بعد في المنطقة - لكن الأضواء الخضراء انطفأت ، وربما قلت لكم إن الضوء البرتقالي هو الذي أوقد الآن ، » .

ويوم ١٧ يوليو وقف الرئيس « صدام حسين » يلقي خطابه التقليدي في ذكرى ثورة ١٩٦٨ ، وراح يستعرض أهم الحوادث في السنة التي انقضت منذ احتفال العام الماضي . وبدأ فقال :

« إن أهم وأخطر الأحداث خلال الفترة الماضية هي الحملة الواسعة المدبرة التي تشنها الدوائر الامبريالية والصهيونية الرسمية وغير الرسمية ضد العراق بصورة خاصة ، وضد الأمة العربية بوجه عام . لقد بدأت هذه الحملة عندما تأكدت الامبريالية أننا انتصرنا في الحق ، وأنها له مجنون ... وعندما تأكد لها أيضا اقتدارنا الاقتصادي والعلمي وما حققناه في ميادين التصنيع العسكري ... لقد أثارت هذه الإنجازات حقد الدوائر الامبريالية والصهيونية ، فاستخدمت كل وسائلها للنيل من سمعة العراق ومقاصده ، ولم يبق في جعبتها ما لم تستخدمه سوى العدوان العسكري المباشر ... »

ثم انتقل بعد ذلك ليقول :

« إن القوى الامبريالية والصهيونية لم تستخدم في حملتها الأخيرة السلاح حتى الآن وتقتل به أبناء الأمة ، ولم تهدد بالأساطيل والقواعد الجوية المنتشرة في العالم وفي المنطقة ... ولكنها بدأت تمارس القتل وإضعاف القدرة التي تحمي الكرامة والسيادة بأدوات أخرى ، وبأسلوب آخر أخطر من حيث نتائجها من الأسلوب الأول ... إنه الأسلوب الجديد الذي ظهر من بين صفوف العرب ، والذي يستهدف قطع الأرزاق بعد أن تم تطويق الأسلوب الأول الذي كان يستهدف قطع الأعناق . ولذلك تمنى الصهيونية والامبريالية نفسها بأنها ستنجح من خلال هذه الوسيلة حيث تفشل بوسائلها التقليدية . »

ثم وصل الرئيس « صدام حسين » إلى الأزمة الراهنة فقال :

« إن الأساليب الجديدة ينفذها عرب ... أفراد ... وربما الدول في المنطقة ، وأعنى بذلك السياسة البترولية الجديدة التي يتبعها منذ حين بعض الحكام في دول الخليج تعمدوا في تخفيض أسعار النفط بدون مسوغ اقتصادي ، وعلى الضد من إرادة غالبية المنتجين في الأوبك ، وعلى الضد من مصلحة الأمة العربية ... وعلى سبيل المثال ، فإن انخفاض دولار واحد في سعر النفط من جراء هذه السياسة يؤدي إلى انخفاض ألف مليون دولار من عائدات العراق سنويا . وإن تخفيض سعر النفط عن السعر الذي كان سائدا قبل وقت ليس ببعيد ، وهو ٢٧ - ٢٨ دولارا ، إلى الأسعار المتدهورة التي وصل إليها سعر البترول حاليا أدى إلى خسارة أربعة عشر مليار دولار سنويا ، في الوقت الذي تحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل في حياة العراقيين . »

ثم أورد الرئيس « صدام حسين » بعد ذلك تشخيصا دقيقا للصورة العامة في الموقف كله - فقال :

« لم يعد هناك خفايا أو أسرار في مرامى هذه السياسة المخربة ، ذلك أن حاجة الولايات المتحدة إلى استيراد النفط تتزايد بمعدلات كبيرة ... وقد تكون حاجتها إلى البترول أكثر بكثير مما نحن مطلعون عليه ، وإن بترول الشرق الأوسط والعربي منه بوجه خاص هو المرشح لسد احتياجاتها . وبعد أن تهيأت أمامها الفرصة تصر الولايات المتحدة على العمل للإمساك بموقع الدولة العظمى الوحيدة من غير منازع ... ولكي يتحقق لها ذلك تعمل على ضمان تدفق النفط إليها بأبخص الأسعار ، والتحكم فيه وبمصير مالكيه نتتحكم فيما بعد بمصير مستهلكيه الآخرين أيضا ، وبالذات دول أوروبا واليابان وربما الاتحاد السوفيتي في وقت لاحق إذا ما أصبح هو الآخر مستوردا للبترول . ولكي تتحكم أمريكا بمصائر منتجي البترول ، يقتضى بالأ تسمع بنمو امكاناتهم المادية ومصادر ثروتهم بما يتيح لهم فرصة المناورة الطبيعية فى العلاقة بين المالك والبائع وبين المشتري . ولأن العدوانية الإسرائيلية وسياسة التوسع باقية ، يضاف إليها ما تقتضيه أهداف الدولة الأمريكية العظمى فى المنطقة ، فإن أمريكا حريصة على أن تحقق خزينا استراتيجيا متزايدا (من البترول) لتضمن كل تلك الأهداف ، وفى مقدمتها التحكم بمتى وكيف نثير أو تسمع بإثارة الحروب والفتن ، وكل ما يضع المنطقة فى حلق ذئب . ومتى وكيف توعز باستقرارها إلى حين . ثم إن المخزون من البترول إذا ما تم شراؤه بأقل من قيمته فإن ثقله على خزينة أمريكا لن يكون كبيرا كما لو تم شراؤه بالقيمة التى يساويها حقيقة . وإن تلاقى مصلحة المضاربين فى أسواق البترول من الأمريكان لشراء النفط عندما ينخفض سعره ، وخزنه ، وعرضه للبيع عندما يرتفع سعره ، مع سياسة بعض تجار البترول والسياسة من العرب ، وبعضهم من وزراء البترول ، أو أعلى منصبا منهم هى من أخطر حلقات هذه السياسة المخربة .»



كان خطاب الرئيس « صدام حسين » عاما ، ولم يتطرق إلى تحديد مسؤوليات تقع تبعاتها على جهة أو دولة أو مسئول عربي بالذات ، وكان يمكن أن يمر بسلام لو لم تتلوه قبلة فجرها فى تونس السيد « طارق عزيز » نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الذى كان يحضر فى ذلك الوقت اجتماعا لوزراء خارجية الدول العربية خصص لموضوع هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل .

فى المقر المؤقت لجامعة الدول العربية فى تونس توجه السيد « طارق عزيز » إلى

مكتب الأمين العام السيد « الشاذلي القليبي » - وسلمه رسالة من الحكومة العراقية . ووقع الانفجار .

بدأت الرسالة العراقية بمقدمة إنشائية طويلة ، ثم وصلت إلى صميم الموضوع فطرحت قضيتين :

● **قضية الحدود :** وفي صدها قالت الرسالة إن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق بالحرب مع إيران ومضت في تنفيذ مخطط بهدف إلى تصعيد وتيرة الزحف التدريجي والمبرمج باتجاه أرض العراق ، فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق . وقد سكتنا على كل ذلك واكتفينا بالتلميح والإشارات ، ولكن تلك الاجراءات استمرت وبأساليب ماهرة وإصرار يؤكد التعمد ... وقد صبرنا على هذه التصرفات بدواعي الحكمة والحلم . وكان استعدادنا لمزيد من التحمل كبيرا لولا انتقال الأمور إلى مستوى خطير لم يعد ممكنا السكوت عليه .

● **وكانت النقطة الثانية هي :** أن حكومة الكويت اشتركت مع حكومة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الانتاج خارج حصتها المقررة في الأوبك بمبررات واهية ... وبذرائع لن يشاركهما فيها أى من الأشقاء من الدول المنتجة . وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهورا خطيرا ، فبعد التدهور الذى حصل قبل سنوات فى السعر من المعدلات العالية التى كان قد بلغها وهى ٢٤ و ٢٩ و ٢٨ دولارا للبرميل الواحد ، أدت تصرفات حكومتى الكويت والإمارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذى تم الاتفاق عليه فى الأوبك أخيرا ، وهو ١٨ دولارا للبرميل ، إلى ما بين ١١ - ١٣ دولارا للبرميل . وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التى لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط .

وقد أجرت الرسالة العراقية إلى الجامعة العربية عملية الحساب البسيطة التى اقترحتها ، ووصلت إلى نتيجة مؤداها أن هذه الدول خسرت فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠ ما قيمته خمسمائة مليار دولار ، كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ مليار دولار . ثم أضافت الرسالة العراقية إلى ذلك اتهامها للكويت بأنها انتهزت فرصة ظروف الحرب ، فأقامت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل « الرميلة » العراقى وراحت تسحب النفط منه ، « وبهذا تلحق الضرر بالعراق مرتين . مرة بإضعاف اقتصاده ، وهو أحوج ما يكون إلى عوائده ، ومرة أخرى بسرقة ثروته » . وقدرت الرسالة العراقية ما سحبه الكويت من بترول حقل « الرميلة » بما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار . وكان الأخطر بعد ذلك ما ورد فى نص الرسالة بأن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات يمثل عدوانا على العراق .

ورأى الأمين العام للجامعة العربية أن يعرض الرسالة العراقية على مجلس وزراء خارجية دول الجامعة ، وهم يومها في تونس يبحثون هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل . ودارت مناقشات كانت مشوشة في معظمها لأن وزراء الخارجية لم يكونوا على استعداد للقبلة التي تفجرت في مجلسهم فجأة .

وكان السيد « ياسر عرفات » قد حضر بنفسه بعض اجتماعات وزراء الخارجية ليلفت النظر لخطورة موضوع هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل .

وفي الجو المشوش الذي ساد مجلس الجامعة العربية بانفجار قبلة الرسالة العراقية ، جرى كلام كثير ، وتناثرت ألفاظ وحكايات نقل بعضها إلى القاهرة بما فيه عبارات بدا بعضها غير مناسب في حق الزعيم المصري « مصطفى النحاس » (باشا) . فقد نقل عن السيد « ياسر عرفات » (في معرض حديثه عن خطورة الهجرة السوفيتية إلى فلسطين وضياع الأرض ، وعدم تنبه المسؤولين العرب) - قوله : إنه يذكر كلمة لـ « مصطفى النحاس » (باشا) عندما كان « رئيسا لحكومة مصر سنة ١٩٣٩ » ، واستقبل وفدا فلسطينيا مسافرا إلى لندن لمؤتمر عقد هناك حول القضية الفلسطينية ، وأن « النحاس » (باشا) قال لأعضاء الوفد « إنكم تمنعون اليهود من الوصول إلى حائط المبكى ، فاعطوهم الحائط وخلصونا » . وعقب السيد « طارق عزيز » على ذلك بقوله : « إن النحاس (باشا) وغيره من زعماء تلك الفترة أطيح بهم في الخمسينات ، وأن هذا هو مصير المسؤولين الذين لا يقومون بمسئولياتهم » .

وكان أبسط رد على مثل هذه الروايات والأقوال - كما جرى نقلها - هو أن « النحاس » (باشا) لم يكن رئيسا لوزراء مصر سنة ١٩٣٩ ، وبالتالي فالواقعة من أساسها مشوشة ، شأنها شأن كثير مما دار في تلك الجلسة الغريبة .

وعندما تبين أن الجلسة تتفكك ، وقف السيد « طارق عزيز » وقال لزملائه من وزراء الخارجية : « إنني أحدثكم عن موقف يعتبره العراق عدوانا مباشرا عليه ، ومعنى ذلك أن العراق سوف يرد على هذا العدوان ، وإن حالة حرب . ومع ذلك فالمناقشات تشعبت بنا وخرجت عن الموضوع ، وأنتم تتصرفون وكأنكم لم تسمعوا . » وكان الاجتماع على وشك أن ينهار ، بل إنه كان قد انهار فعلا .



وتجاوبت أرجاء الوطن العربي بردود فعل متضاربة .

● ففي القاهرة بدا أن هناك غضبا من التعريض بـ « مصطفى النحاس » (باشا) باعتبار أن التعريض به في هذا السياق اتهام لمصر بالتفريط في الحقوق الفلسطينية .

● وفي الكويت أذاعت وزارة الخارجية نص مذكرة رسمية وجهتها إلى الجامعة العربية ترفض فيها الاتهامات العراقية ، وتقول إن العراق هو الذى اعتدى على أراضي الكويت وحفر آبارا داخلها استولى منها على بترول كويتي . ثم طلبت المذكرة تشكيل لجنة تابعة للجامعة العربية تتولى تسوية نزاع الحدود مع العراق .

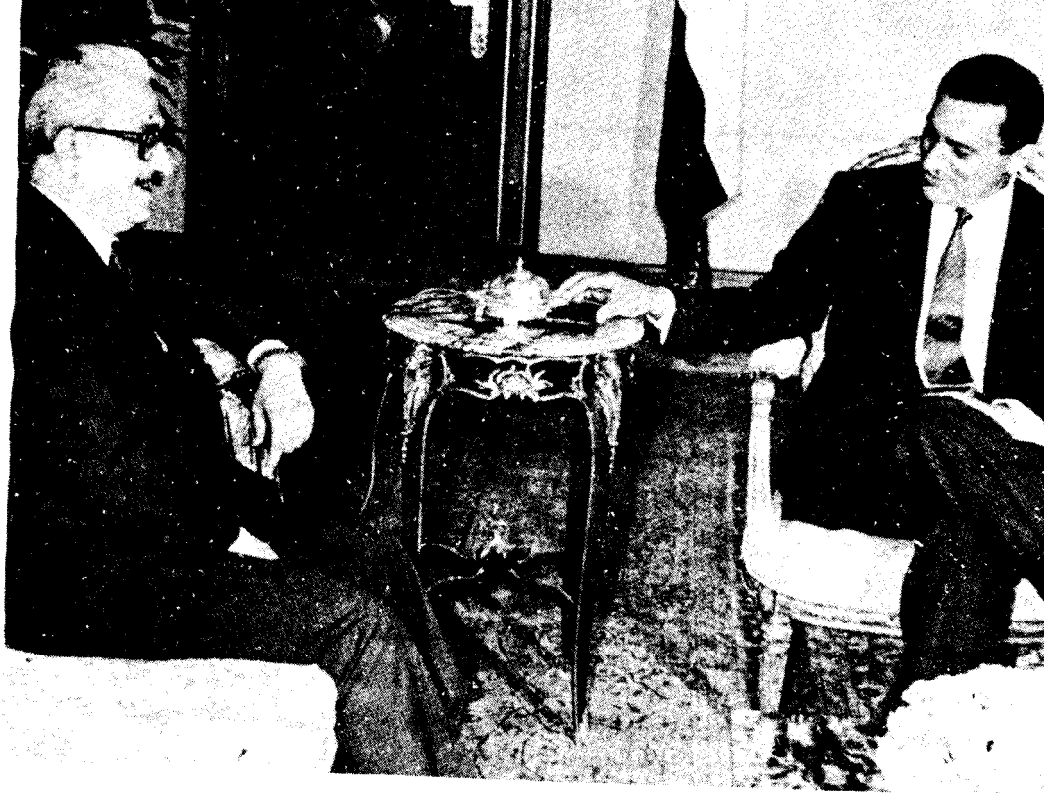
● وفي أبو ظبي أصدرت حكومة الإمارات بيانا رسميا تستغرب فيه الاتهامات العراقية الموجهة لها .

واتصل الرئيس « صدام حسين » تليفونيا بالرئيس « حسنى مبارك » مبدئيا انزعاجه من سوء تأويل ما نسب إلى السيد « طارق عزيز » من أنه أساء إلى مصر فى معرض حديثه عن « النحاس » (باشا) ، وقال الرئيس « صدام حسين » للرئيس « حسنى مبارك » إنه أمر وزير خارجيته بأن يحمل شريطا مسجلا لاجتماع وزراء الخارجية العرب فى تونس ويتوجه به إلى لقاء الرئيس « مبارك » فى الاسكندرية . وبعد أن يسمع الرئيس « مبارك » شريط التسجيل ، فله أن يفعل بوزير الخارجية العراقى ما يشاء .

وكان رأى الرئيس « مبارك » فى هذه المكالمة التليفونية أنه سوف يرى « طارق عزيز » فور وصوله إلى الاسكندرية ، غير أن هذا ليس هو الموضوع الهام ، لكن الموضوع الهام هو كيف يمكن احتواء الأزمة ؟ - وكان تعليق الرئيس العراقى « إننا حاضرون لأى شيء نراه » .

وأجرى الرئيس « مبارك » عقب ذلك اتصالات تليفونية مع كل من الملك « فهد » ، والشيخ « جابر الصباح » ، والشيخ « زايد » ، والملك « حسين » . ثم وقف الرئيس « مبارك » فى احتفال الذكرى الثامنة والثلاثين لثورة ٢٣ يوليو ، وقال ضمن خطابه فى الاحتفال : « إن الخلافات العربية سحابة صيف لا بد أن تتفشى لأننا كلنا أخوة » .

ومساء نفس اليوم استقبل « طارق عزيز » الذى دخل إليه فى مكتبه فى قصر رأس التين يقول له : « إن الرئيس صدام حسين أمرنى بأن أضع نفسى تحت تصرفكم بالكامل ، وهذا هو شريط تسجيل مجلس الجامعة الذى نقلت منه عبارات محرفة » . ثم أضاف « طارق عزيز » قائلا : « إننى على كل حال جئت إلى هنا بحقيبة ملابس صغيرة ومستعد للخروج من هنا لسجن طره إذا رأيتم أننى أخطأت » . وقدم للرئيس « مبارك » شريط التسجيل . ورد الرئيس « مبارك » بأنه يكفيه أن يقول « طارق عزيز » إن ما نقل عنه كان محرفا . ثم أضاف « إن الوقت لا يسمح بالاستماع لشرائط تسجيل ، وأن الأولى أن نواجه الموقف العصيب الذى نحن فيه الآن » .



الرئيس مبارك وطارق عزيز .

وخرج « طارق عزيز » ليقول للصحفيين على باب قصر رأس التين « إن من يظن أنى يمكن أن أقول كلمة واحدة تسيء إلى مصر ، أو إلى أحد رجالها مخطيء » .

وفي نفس الوقت كان مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى القاهرة يصدر بيانا باسم السيد « ياسر عرفات » ينفى فيه تماما أنه يمكن أن يسيء لمصر ، أو لذكرى « مصطفى النحاس » (باشا) ، وقال إن كل خطابه أمام مجلس الجامعة فى تونس ركز على المخاطر والتهديدات التى تعرضت لها الأمة العربية فى الماضى ، وتعرض لها اليوم .



وفي الوقت نفسه كانت حكومة الكويت تتلقى برقيات من سفيرها في بغداد السفير « ابراهيم البحو » ، وكانت البرقيات مثيرة للقلق .

ففي برقية منها قال السفير « البحو » إنه « لا يريد أن يتسبب في إثارة دعر لا مبرر له ، ولكنه يتلقى معلومات كثيرة عن تحركات قوات عراقية إلى الجنوب ، وهو لا يريد أن يسأل لأنه مقدما يعرف الجواب الذي يتوقع أن يسمعه من العراقيين ، وهو أن هذه التحركات مقصود بها إيران لأن الاتفاق النهائي بين البلدين لم يوقع بعد ، وما وقع هو اتفاق لوقف إطلاق النار . »

ثم توقف السفير « ابراهيم البحو » عن إرسال برقيات ، وراح يعتمد على التقارير ، وفي واحد منها روى أنه تحدث مع السفارة الأمريكية في بغداد السيدة « ابريل جلاسي » ، وأنه اقترح عليها أن تقابل الرئيس « صدام حسين » وتستوضحه عن نوايا العراق ، ولكن السفارة قالت له إن « صدام حسين » لا يقابل السفراء ، وأنه لا فائدة من المحاولة .

وفي رسالة أخرى روى السفير « البحو » أنه التقى مع السفير السويدي في بغداد المستر « هنريك أمنيوس » ، وأن السفير السويدي روى له عن مقابلة جرت بينه وبين السيد « عزة إبراهيم » نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، وخلالها قال السيد « عزة إبراهيم » للسفير « إن العراق ليس على استعداد لأن يموت بالخنق الاقتصادي في صمت ، وأن العراق على استعداد لأن يضحى بستة عشر مليوناً من أبنائه في سبيل أن يعيش المليون الباقي في عز وكرامة » .

وكانت وكالات الأنباء تؤكد تحركات حشود عسكرية متجهة إلى الجنوب ، ونسبت جريدة الـ « واشنطن بوست » إلى أحد الملحقين العسكريين الأجانب في بغداد أنه أستطاع أن يعد بنفسه أكثر من ٢٠٠٠ مركبة عسكرية في قافلة واحدة متجهة إلى البصرة ، وكان تقديره أنها تحمل فرقتين كاملتين من قوات الحرس الجمهوري .

وتوجه الأمير « سعود الفيصل » وزير الخارجية السعودي يحمل رسالة من الملك « فهد » إلى الرئيس « صدام حسين » ، كما وصل الدكتور « عبد الرحمن العوضي » وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتي . وفي ظرف ساعات وصل الملك « حسين » إلى الاسكندرية ، وقضى فيها ساعات مع الرئيس « حسنى مبارك » في قصر رأس التين ، وانضم إليهما السيد « طارق عزيز » بطلب من الرئيس « حسنى مبارك » .

وفي الصباح الباكر من اليوم التالي أصدرت حكومة الكويت بيانا تنفي فيه أنباء ترددت بأن الكويت قدمت شكوى ضد العراق إلى مجلس الأمن ، وقال البيان الكويتي « إن الكويت تعلن التزامها بميثاق الجامعة العربية » .

وبدا أن الأزمة يمكن تطويقها خصوصا عندما أعلن مبكرا يوم ٢٤ يوليو أن الرئيس « حسنى مبارك » توجه بالطائرة من القاهرة إلى بغداد لمقابلة الرئيس « صدام حسين » ، وأن فى نيته أن يتوجه بعد ذلك إلى الكويت لمقابلة الشيخ « جابر » ، ثم ينتهى به المطاف فى جدة لمقابلة الملك « فهد » .

وكان الرئيس « مبارك » يحمل معه مشروع تهديئة من نقطتين :

● **النقطة الأولى :** وقف الحملات الإعلامية بين جميع الأطراف فورا .

● **والنقطة الثانية :** أن تبدأ الأطراف المعنية مباشرة مفاوضات هادئة على مستوى عال لبحث مشكلة الحدود بين البلدين باعتبارها المشكلة الحساسة التى عكرت جو العلاقات بين البلدين لسنوات طويلة .

وأما بالنسبة لموضوع الأسعار فقد رنى تركه لاجتماع يعقده وزراء « الأوبك » بعد يومين فى جنيف ، وكان هناك شبه تراض على أن « الأوبك » سوف تضع سياسة من شأنها ربط حصص الانتاج بما يضمن رفع سعر البترول إلى ١٨ دولارا للبرميل .



وفي بغداد يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠ تم اللقاء بين الرئيس « حسنى مبارك » والرئيس « صدام حسين » .

كانت محادثات الأمير « سعود الفيصل » قبلها بيومين قد ركزت على أهمية عقد لقاء على مستوى عال بين الكويت والعراق ، وتم الاتفاق على أن يكون الوفد الكويتى برئاسة الشيخ « سعد السالم الصباح » ولى العهد ورئيس الوزراء ، وأن يكون الوفد العراقى برئاسة السيد « عزة إبراهيم » نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى ، وأن تجرى المفاوضات فى جدة برعاية من الملك « فهد » الذى يتمنى أن تنتهى الأزمة على خير . وكان الرئيس « مبارك » على علم بهذا الاتفاق ، وكان مؤيدا له .



الرئيسان مبارك وصادم في بغداد في يوليو ١٩٩٠ .

وكان اللقاء بين الرئيس « حسنى مبارك » والرئيس « صدام حسين » مغلقا اقتصر عليهما هما الاثنان فقط . وهذه الاجتماعات المغلقة على رجلين إحدى أكثر مشاكل العمل العربى الراهنة ، لأن ما يجرى فيها لا يشهد عليه إلا أصحابه ، وقد يكن لكل منهم تفسيره أو فهمه أو تقديره لمواقف غيره . وعندما لا تكون هناك محاضر للجلسات وتختلف الروايات ، فإن المشاكل تزداد حدة وتعقيدا ، ذلك أن تضارب الروايات وعلو مستوى الرواة يجعل عملية البحث عن الحقيقة مأزقا مستعصيا .

وهذا بالضبط ما حدث فى اللقاء المغلق الذى اقتصر على الرئيسين فى بغداد يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠ .

فهم الرئيس « مبارك » من الرئيس « صدام حسين » أنه لا ينوى استخدام القوة ضد الكويت .

وفهم الرئيس « صدام » أنه قال للرئيس « مبارك » إنه لا ينوى استخدام القوة مادامت المفاوضات جارية .

ولم يكن هناك شهود ، ولا كان هناك محضر للجلسة .^(١)

ولقد كان المشهد الذى رآه آخرون هو المشهد الذى دار بعد انتهاء الجلسة المغلقة بين الزعيمين ، وقد خرجا ليجدا عددا من المرافقين والصحفيين فى بهو خارجى أمام القاعة التى اجتمعا فيها على انفراد .

ووقف الرئيس « صدام حسين » أمام المرافقين والصحفيين يقول للرئيس « مبارك » ضاحكا : « بالله عليك لا تظمنهم يا أبو علاء ، هؤلاء ناس لا يعرفون الحياء ... وهذا الرجل الشيخ جابر ، إن لديه مال قارون وهو يكنزه ولا يصرفه على شعبه . لديه ثروة مقدارها ١٧ بليون دولار . »

ثم وجه الرئيس « صدام حسين » حديثه إلى الصحفيين المصريين المرافقين للرئيس « مبارك » وقال لهم :

« لو أن هذا المبلغ كان تحت تصرف الشعب المصرى .. ؟ كم من الأزمات الخائفة كان يمكن حلها ؟ »

وانتهى اللقاء ، ولا أحد يدري أن اختلاف الفهم بين الرجلين عن احتمال استعمال القوة من جانب العراق ضد الكويت سوف يضيف إلى الأزمة بأكثر مما يأخذ منها .

وفى الطائرة على الطريق من بغداد إلى الكويت (المحطة التالية فى رحلة الرئيس « مبارك ») جد شيء أضاف إلى الحساسيات الإنسانية لمسة ضيق جديدة . فقد تلقى الرئيس

(١) الغريب أن مشكلة عدم وجود محاضر لجلسات الملوك والرؤساء العرب لا تقتصر فقط على اجتماعاتهم الثنائية أو الثلاثية ، وإنما تمتد أيضا إلى مؤتمرات القمة العربية ذاتها ، وإن اختلفت الأسباب . وفى الاجتماعات الثنائية أو الثلاثية مثلا - يرى الملوك والرؤساء أن يتحدثوا بدون مساعدين أو سكرتارية - وفى مؤتمرات القمة الرسمية ، وفى السنوات الأخيرة ، أصرت الدول المضيفة للقمة دائما أن تكون هى القائمة بأعمال التحضير للمؤتمرات ، بما فيها تسجيل محاضر الجلسات ، وفى النهاية فإن كل دولة مضيفة احتفظت لنفسها بالمحاضر ولم تسلّم حتى نسخة منها للأمانة العامة للجامعة العربية ، ولو لمجرد استيفاء الشكل . وفى قمة الدار البيضاء اعترض المغرب عن إعطاء محاضر لأن الترتيبات الإلكترونية قامت بها شركة فرنسية لم تفرغ من أعمالها بعد . وفى قمة بغداد لم يستطع أحد أن يحصل على محاضر . وفى قمة القاهرة لم تحدث استجابة لأى طلب بمحاضر الجلسة الوحيدة التى عقدتها القمة ، وقيل إن التسجيل كان مشوشا .

« مبارك » تصريحاً صحفياً منسوباً إلى السيد « طارق عزيز » قال فيه « إن زيارة الرئيس « مبارك » لبغداد واجتماعه بالرئيس « صدام حسين » كان مخصصاً لبحث قضايا ثنائية في العلاقات بين البلدين ، ولم يكن عن أزمة الخليج ، كما رجحت الأنباء السابقة . » وأحس الرئيس « مبارك » أن هذا التصريح « ليس منصفاً في حق الجهود التي يبذلها ، وأنه محاولة لإفراغ رحلته من مضمونها الحقيقي وتحجيم دوره في محاولات حل أزمة دهمت العالم العربي . »

والحاصل أن الرئيس « مبارك » مر على الكويت وزكى فكرة اجتماع جدة ، ورجا أن يتم الاجتماع ، ويكون بداية لحل الأزمة . ثم رأى أن يطمئن الكويتيين بقوله : « إنه فهم من الرئيس صدام أنه لا ينوى استخدام القوة في حل النزاع . »

ثم توقف الرئيس « مبارك » للقاء سريع مع الملك « فهد » في مطار جدة ، وكرر نفس الشيء ، خصوصاً عندما سمع من الملك « فهد » أن هناك تحركات عسكرية ، وكان تعليق الملك « فهد » : « إن الأمير « سعود الفيصل » عاد من بغداد بتطمينات ، ولكن تحرك القوات في حد ذاته يثير القلق والشك ، كما أنه يتمنى أن يرى الكويتيون إشارات الخطر ويتساهلوا ببعض الشيء خصوصاً في قضية الأسعار . »



كان الأمير « سعود الفيصل » قد عاد من بغداد باتفاق مبدئي على أن يكون اجتماع الوفدين الكويتي والعراقي في جدة يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ . ووجه الملك « فهد » الدعوة إلى رؤساء الوفود للحضور إلى جدة ، كما تقضى بذلك المراسيم .

وكانت رسالة الدعوة الموجهة من الملك « فهد » إلى أمير الكويت بالنص التالي :

● المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

برقية

رقم ٣٥٣

التاريخ ١٤١١ / ١ / ٧ هـ

صاحب السمو الأخ العزيز الشيخ جابر الأحمد الصباح

حفظه الله

أمير دولة الكويت

فإنني أود أن أشير إلى الاتصالات الأخوية التي جرت مع سموكم وفخامة الأخ الرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية ، وما تم التفاهم عليه بأن يجتمع سمو الأخ الشيخ سعد العبد الله الصباح ودولة الأخ عزة إبراهيم في بلدكم الثاني

المملكة العربية السعودية . وإنه لمن دواعى سرورى أن نرحب بسمو الأخ الشيخ سعد العبد الله فى مدينة جدة يوم الثلاثاء التاسع من شهر محرم ١٤١١ هـ الموافق الحادى والثلاثين من شهر يوليو / تموز عام ١٩٩٠ وفقاً لما تم التفاهم عليه . وفى الوقت الذى أتطلع فيه لهذا الاجتماع الأخرى فإننى أتق كل الثقة بأن حكمة سموكم وثاقب بصيرتكم ستحقق بمشيئة الله ما نتطلع إليه (أشقاء لكم فى البلاد العربية) من تذليل كل الصعاب وتجاوز كل العقبات ، وتأكيد الصلحة والوئام بين البلدين الشقيقين .

وفى الختام أعتنم هذه الفرصة لأعبر عن صادق مودتى وتقديرى المقرون بأخلص تمنياتى الأخوية لسمو الأخ بموفور الصلحة والسعادة ، وللشعب الكويتى الشقيق بالمزيد من التقدم والرخاء والازدهار . والله يحفظكم ويرعاكم .

أخوكم

خادم الحرمين الشريفين

فهد بن عبد العزيز آل سعود ●

وفىما بعد عثر العراقىون على هذا الخطاب فى مكتب الأمير بقصر دسمان عندما دخلوه بعد الغزو . وكانت فى أسفله تأشيرة بخط الأمير الشيخ « جابر الأحمد الصباح » نصها كما يلى :

● الشيخ سعد

نحضر الاجتماع بنفس شروطنا المتفق عليها ، والأهم بالنسبة لنا مصلحتنا الوطنية . ومهما ستمسعونه من السعوديين والعراقىين عن الأخوة والتضامن العربى لا تصغوا إليه . كل واحد منهم له مصلحه . السعودىين يريدون إضعافنا واستغلال تنازلنا للعراقىين لكى نتنازل لهم مستقبلا عن المنطقه المقصودة . والعراقىين يريدون تعويض حربهم من حساباتنا .

لا هذا يحصل ولا ذاك . وهو رأى أصدقائنا فى مصر وواشنطن ولندن ... أصروا فى مباحثاتكم ، نحن أقوى مما يتصورون .

تمنياتنا بالتوفيق

(مضاء)

● جابر

ولم تكن هذه أحسن ولا أفضل التوجيهات التي يحملها معه وفد كويتي للتفاوض في هذه الظروف الحساسة . ومع ذلك فإن التوجيهات التي حملها الوفد العراقي معه من بغداد لم تكن أكثر رقة أو عذوبة ، فقد كان توجيه الرئيس « صدام حسين » للسيد « عزة إبراهيم » قبل سفره إلى جدة تقضى بالتشدد ، وبأنه « إذا أبدى الكويتيون عنادهم المعروف فقل لهم إن لدينا صوراً فوتوغرافية لسور الطين القديم حول مدينة الكويت ، وهذا هو خط الحدود الذي نحن على استعداد للاعتراف به » .



وبهذه التوجيهات من الناحيتين ، ذهب الوفدان لإنقاذ موقف وتفادي أزمة ، والبحث عن صلح في جدة !

الفصل الثالث

الأزمة عند الذروة

« أريد أن أكون دقيقاً مع حكومتى . هل هذا رأيك أو رأي أمير الكويت ؟ »

[السفير الأمريكى فى الكويت
للشيخ ، سعد الصباح ، - فجر
يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ .]

فى الأيام القليلة السابقة على الغزو - كانت هناك اختلافات فى الرؤى والتصورات بين ست من العواصم المهمة بالأزمة ، أو المشاركة فيها بدور ما .

كانت رؤى وتصورات هذه العواصم جميعاً متقاطعة ، تلتقى عند بعض المواقع ثم لا تلبث أن تتفرق ، وبعضها يقف عند حد معين ، وبعضها لا توقفه حدود :

● كانت الرياض مشغولة بالاجتماع القادم فى جدة ، وكان موقف الملك « فهد » متموجاً ، فهو من ناحية مع العراق كلية فى موضوع الأسعار ، ومع العراق جزئياً فى موضوع الحدود لأن السعودية لها إشكال مماثل مع الكويت من أيام الخط الشهير الذى رسمه السير « بيرسى كوكس » على خريطة فى مؤتمر العقير . لكنه فى الوقت نفسه ضد العراق فى التهديد باللجوء للقوة لأن استخدامها فى منطقة الخليج يضع سابقة لا يمكن قبولها ، كما

أن الملك - ورغم علاقته الوثيقة بالرئيس « صدام حسين » - كان يخشى أن خروجه من الحرب مع إيران منتصرا سوف يجعله سيدا على الخليج ما لم يتصد له أحد .

● **وكانت عمان غير راضية عن شيوخ البترول بالجملة ، فالأزمات الاقتصادية تعصرها والأثرياء لا يساعدها بالقدر المنتظر . ولعل الملك « حسين » ، وهو السليل الوحيد الباقى على عرش هاشمى كان يحس فى أعماقه بأن « شيوخ البدو » الذين كانوا ينظلمون إلى أجداده باعتبارهم « أشرف الشيوخ » - أصبحوا الآن فى وضع من يعطى ويمنع ، وربما أنه لم يكن يضايقه كثيرا أن يشعر أصحاب البترول - الذين نزل عليهم الغنى دون حساب - بخطر يهددهم ويعيدهم إلى الأرض من طبقات السحاب التى حلقوا إليها بغير أجنحة .**

● **وكانت القاهرة بحكم عضويتها فى مجلس التعاون العربى - على صلة قريبة بالعراق . وربما كان الرئيس « مبارك » واحدا من الذين يرون أن للعراق فى موضوع الحدود وجهة نظر لا بد من سماعها ، ونفس الشيء بالنسبة لموضوع بترول الرميلى - كما أنه على وجه اليقين كان يرى أن انخفاض أسعار البترول يؤثر أيضا على مصر التى أم بحت مصدرا للبترول من الحجم المتوسط . لكن الرئيس المصرى كان يختلف مع أسلوب الرئيس العراقى . ولعله أيضا لم يكن يشعر بالراحة مع شخصية « صدام حسين » المتأثرة بتكوينه العقائدى وطموحاته إلى دور إقليمى يراه الرئيس « مبارك » على حساب مصر . كذلك كان الرئيس « مبارك » يتصور مما فهمه فى بغداد أن نظيره العراقى لن يقدم على شىء يؤدى إلى حرب . وقد وقف هو بنفسه أكثر من مرة ، وقال فى خطاب علنى إنه واثق من أن « صدام حسين » رجل سلام .**

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه العواصم الثلاث : الرياض وعمان والقاهرة - وملوكها ورؤساؤها الثلاثة : « فهد » و « حسين » و « مبارك » - كانوا تحت انطباع أوحى إلى كل منهم - على انفراد وربما دون اتفاق - أن أخطر المتوقع والمنتظر هو عملية محدودة على « برييان » و « وربة » يحتل بها العراق هاتين الجزيرتين ، ثم يقف لينتظر رد الفعل لعل الكويت تكون بعدها أكثر استعدادا للتفاهم .

● **أما العاصمة الرابعة ، وهى الكويت ، فقد كانت بما لديها من حسابات ومعلومات تستبعد استعمال القوة ، وترى فى التهديد العراقى حرب أعصاب وليس أكثر - ومع ذلك فإنها كانت قلقة من الأسلحة غير التقليدية التى يملكها العراق ، ويبدو أنها كانت بالفعل قد أجرت اتصالات حول هذا الموضوع بالولايات المتحدة الأمريكية . وفيما بعد عثر**

العراقيون في مكتب وزير الخارجية الكويتي على تقرير (١) بتوقيع السفير « أحمد الابراهيم » سفير الكويت في بروكسل (عاصمة بلجيكا - وعاصمة السوق الأوروبية في نفس الوقت) - جاء في البند الثالث منه قوله : « التقيت في نفس اليوم ، وبعد خروجي من مكتب السيد « مانوتيس » (المفوض الأوروبي المسئول عن الشؤون الشرق أوسطية) مع السيد « ج . أ . ماكوين » (٢) الذي يقوم بجولة أوروبية ، وأثناء تباحثي مع السيد « ماكوين » تلمست الأمور التالية :

● ١ - أن أساليب الضغط على العراق التي اقترحتها سمو أمير البلاد المفدى بما فيها السعي الأمريكي والغربي لتدمير الأسلحة العراقية المتطورة ، وجد حماسا لدى الولايات المتحدة لأنه أول طلب عربي بهذا الخصوص .

٢ - تختلف الإدارة الأمريكية في النقطة الثانية مما ورد في رسالة أمير البلاد المفدى التي يعتقد بها بأن الضغوط الاقتصادية لا تكفي لوحدها في توقيف الصناعة العسكرية العراقية المتطورة ، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن بإمكان هذه الضغوط أن تؤثر في نمو الصناعات العسكرية العراقية إذا لعبت كل من مصر والسعودية الدور المتفق عليه . (٣) ●

● وأما العاصمة الخامسة ، وهي بغداد ، فقد كانت تفكر وشعورها أن الأزمة أوشكت أن تصل إلى ذروتها - وأنها وصلت إلى مفترق طرق حاسم .

● وأما العاصمة السادسة ، وهي واشنطن ، فقد انتقل تركيزها بسرعة إلى الخليج . فقد وجدت الأزمة تتصاعد بحساب الساعات وليس بحساب الأيام . وقد يكون ما لفت تركيز واشنطن إلى منطقة الخليج هو التلاحق السريع بين خطاب الرئيس « صدام حسين » في مناسبة ١٧ يوليو ، ثم رسالة السيد « طارق عزيز » إلى الأمين العام للجامعة العربية بعدها بيوم واحد .

ولم تكن لدى واشنطن ، فيما نقول به الشواهد ، حتى تلك اللحظة ، خطة نهائية للعراق ، وإنما كانت لديها خطة لمنطقة الشرق الأوسط أساسها أن تتوصل الأطراف في

(١) التقرير برقم ١٠٢ / ٩٠ بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٠ .

(٢) أحد مساعدي وزير الخارجية الأمريكية .

(٣) كانت الإشارة في الغالب إلى انسحاب مصر من مشروع صواريخ كوندور ، الذي كان قد جرى في فترة سابقة بين مصر والعراق والأرجنتين ، كما أن السعودية كانت قد بدأت تبيض يدها عن تمويل مشاريع السلاح العراقي ، ولعل رأى مصر والسعودية في ذلك الوقت كان (حساسا بأن هدف المشروع العسكري العراقي غير واضح - وعنصر المخاطرة فيه كبير .

المنطقة إلى تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي تضبط حرارة التفاعلات فيها حتى لا تتجاوز سخونتها حدا معيناً يؤثر على الاستقرار العام فيها ، ومن ثم على أمن إسرائيل ، أو على تدفق البترول من المنطقة وفق ترتيبات مقبولة من ناحية الانتاج والأسعار ، ومن ناحية المحافظة على سلامة الدول المنتجة للبترول .

وفى وقت من الأوقات بدا لواشنطن أن العراق يمكن أن يكون له دور مفيد : فهو من ناحية قادر على كبح جماح إيران إذا ما استطاع الجناح المتشدد فى الثورة الإسلامية أن يزيج الجناح المعتدل الذى يمثله الرئيس « على أكبر هاشمى رافسنجاني » ، وهو الجناح الذى كان الرئيس « ريجان » يقصد إلى مساعدته فى عملية « كونترا جيت » ويظن أنه يستطيع استعادة إيران من ظل « الخمينى » عن طريقه .

ثم إن العراق أيضا يمكن أن يكون عامل تخويف محسوباً لدول النفط فى الخليج يدفعها باستمرار إلى طلب الطمأنينة من الولايات المتحدة ، كما أنه فى نفس الوقت يمكن أن يكون عنصر توازن إزاء سوريا التى بدت فى ذلك الوقت وكأنها العدو رقم « ١ » .

لكن التصورات لم تلبث أن راحت تتغير ، والتغييرات فى التصورات السياسية لا تقع فجأة ، وإنما تمر بمراحل من الظلال المتنوعة ، كما يحدث فى التغيير بين الليل والنهار ، ذلك أن العراق خرج من حربه مع إيران بشكوك عميقة فى أهداف السياسة الأمريكية ، وهى شكوك جعلته نافرا وشاردا فى المنطقة . وأخطر من ذلك فإن العراق دخل إلى برامج واسعة فى مجال الأسلحة غير التقليدية - وكان ذلك مزعجا ، وأبسط مسببات الإزعاج فيه أن الهدف منه لم يكن واضحا للولايات المتحدة ، كما أنه كان مثيرا إلى أقصى حد لإسرائيل . ووقع الشد والجذب فى الشهور الأخيرة من سنة ١٩٨٩ .

ثم سارت الأمور على النحو الذى سارت به فى الشهور الأولى من سنة ١٩٩٠ ، ابتداء من خطاب الرئيس « صدام حسين » فى عمان فى فبراير ، حتى جاء خطابه فى بغداد فى يوليو .

وهناك ظن شائع على نطاق واسع بأن الولايات المتحدة كانت فى تلك الشهور قلقة تحاول إسقاط النظام فى بغداد ، وربما أن استقراء الوقائع والاسترشاد بالوثائق يشير إلى أن الولايات المتحدة كانت تحاول تطويع وترويض النظام فى العراق أكثر مما تحاول إسقاطه .

وعندما ألقى الرئيس « صدام حسين » خطابه فى ١٧ يوليو ، وتبعته رسالة السيد « طارق عزيز » إلى مجلس وزراء خارجية دول الجامعة العربية - فإن التركيز الأمريكى

على بؤرة التوتر التي برزت فجأة أصبح أشد ، خصوصا وقد تزامنت مع خطاب ١٧ يوليو شواهد نذر تستدعي التأمل .

ففى يوم ١٦ يوليو لاحظ الكولونيل « والتر لانج » وهو مسئول وكالة المخابرات العسكرية للشرق الأوسط - أن تقارير الاستطلاع التي وصلته تظهر تحرك ثلاث فرق كاملة الاستعداد إلى الجنوب فى اتجاه البصرة والكويت ، وقد حددت تقارير الاستطلاع هذه الفرق بأنها : فرقة « حمورابى » ، وفرقة « المدينة المنورة » ، وفرقة « توكلنا على الله » .

وفى ذلك الوقت كان الجنرال « كولين باول » رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأمريكى - يقوم بجولة فى الشرق الأوسط شملت المغرب ومصر والأردن وإسرائيل ، وكان موضوع نوايا العراق بين المسائل التي بحثها . وعندما عاد « كولين باول » إلى واشنطن استدعي إلى مكتبه الجنرال « نورمان شوارتزكوبف » قائد القيادة المركزية المخصصة للتدخل فى الشرق الأوسط ، وسأله عن رأيه فى تقارير الاستطلاع التي أعدها الكولونيل « والتر لانج » ، وكان رأى الجنرال « شوارتزكوبف » أن الحشد العراقى أمام الكويت حقيقة لا شك فيها ، وكان رأيه أن هذا الحشد قد يكون حشد تخويف ، أو حشد ضرية عقابية محدودة على أسوأ الظروف .



ويوم ٢٣ يوليو تلقت السفارة الأمريكية فى بغداد السيدة « ابريل جلاسبى » تعليمات من واشنطن تطلب إليها إبلاغ الحكومة العراقية بقلق واشنطن من مسار الحوادث ، وأن تطلب كذلك إيضاحات من أعلى مستوى تستطيع أن تصل إليه عن خطاب الرئيس « صدام حسين » يوم ١٧ يوليو ، ورسالة السيد « طارق عزيز » التي لحقته فى اليوم التالى .

كانت السفارة « ابريل جلاسبى » خبيرة بشئون المنطقة ، وكانت معرفتها باللغة العربية لا بأس بها ، وقد خدمت من قبل كمستشار فى السفارة الأمريكية بالقاهرة ، ثم نقلت إلى السفارة الأمريكية فى دمشق ، ثم رفيت إلى رتبة سفير ، وكان أول منصب لها فى وضعها الجديد هو سفارة الولايات المتحدة فى بغداد . وكانت الظروف الشخصية لـ « ابريل جلاسبى » صعبة إلى حد ما ، فقد تجاوزت سن الخمسين دون أن تتزوج ، وكانت تعيش



ابريل جلاسبى
السفيرة الأمريكية
فى بغداد .

مع والدتها التى رافقتها فى كل منصب شغلته . وبغداد فى حد ذاتها عاصمة مغلقة أمام الدبلوماسيين ، وحين يكون الدبلوماسى سيدة فإن حالة الانغلاق تصبح أشد ، وحين تكون السيدة غير متزوجة فإن حالة الانغلاق تتحول إلى حالة حصار . وبقدر ما كانت « ابريل جلاسبى » سعيدة بأنها أصبحت سفيرة ، بقدر ما كانت عصبية لأن سفارتها الأولى جاءت فى بغداد .

ولم يكن الرئيس « صدام حسين » يقابل السفراء الأجانب فى بغداد كقاعدة عامة . ولم يكن السيد « طارق عزيز » وزير الخارجية يقابلهم أيضا إلا فى حالات الضرورة التى تقتضى ذلك .

وفى الواقع فإن أعلى مستوى مفتوح أمام السفراء كان باب مكتب السيد « نزار حمدون » وكيل وزارة الخارجية ، وهو واحد من أجمع الدبلوماسيين العراقيين ، وقد سبق له العمل كسفير للعراق فى واشنطن .

وهكذا فإنه عندما تلقت « ابريل جلاسى » تعليمات واشنطن التى وصلت يوم ٢٤ يوليو بتوقيت بغداد ، كان أول ما فعلته أنها اتصلت بمكتب السفير « نزار حمدون » طالبة موعدا عاجلا . وحدد لها « نزار حمدون » موعدا فى اليوم التالى ٢٥ يوليو . ولم يخرج ما دار بينهما فى هذا اللقاء عما هو متوقع . فقد أثارت السفيرة « ابريل جلاسى » ما طلبت إليها واشنطن إثارته ، ورد عليها « نزار حمدون » فى الحدود التقليدية مستعرضا جذور الأزمة ومسارها والمحاولات العربية التى تبذل لاحتوائها .. وهكذا .

وفى اللحظة التى عادت فيها « ابريل جلاسى » إلى مقر سفارتها بعد مقابلتها لـ « نزار حمدون » - إذا بجرس التليفون يدق ، والمتحدث هو « نزار حمدون » نفسه - يطلب من « ابريل جلاسى » أن تعود لمكتبه فوراً لأمر هام . وحين وصلت إلى مبنى وزارة الخارجية العراقية فوجئت « ابريل جلاسى » حين وجدت السيد « نزار حمدون » ينتظرها فى سيارة واقفة على مدخل الوزارة . ودعاها إلى الركوب بجانبه قائلاً لها إنهما ذاهبان إلى مقابلة هامة . وكان أول ما خطر لها أنها فى الطريق اللقاء مع السيد « طارق عزيز » .

كان الوقت مساء . ولاحظت « ابريل جلاسى » أن السيارة اتجهت إلى ميدان نصب الجندي المجهول ، وبعده دخلت إلى شارع جانبى ، ثم توقفت أمام بيت من بيوت الضيافة الرسمية . ولفت نظرها أن السكون داخل البيت غير عادى ، كما أن وجود بعض ضباط الحرس الجمهورى فى الردهة الداخلية للبيت - أوحى لها بأنها سوف تقابل شخصية عراقية أخرى غير « طارق عزيز » .

والغريب أنه حتى هذه اللحظة لم يخطر ببال « ابريل جلاسى » - حسب روايتها - أنها سوف تقابل الرئيس « صدام حسين » لأنها تعرف يقيناً أنه لا يقابل السفراء الأجانب . ثم فوجئت بأن وجدته يدخل القاعة .



يقول الدبلوماسيون المخضرمون^(٤) إن قراءة تقارير السفراء عن مقابلاتهم لرؤساء الدول المعتمدين لديهم - تقتضى احتياطاً مبدئياً لا بد من مراعاته ، وإلا كانت القراءة

(٤) وبينهم السيد ، الأخضر الابراهيمى ، وزير خارجية الجزائر .

خاطئة ، ذلك لأنه إذا كان رئيس الدولة هو الذى استدعى السفير المعتمد لديه لمقابلته ، فإن ما يستحق القراءة فى التقرير هو ما قاله رئيس الدولة ، وليس ما قاله السفير . فقيام رئيس الدولة باستدعاء سفير أجنبى معتمد لديه ، يعنى أن هذا الرئيس لديه شىء محدد يريد أن يبعث به إلى الدولة التى يمثلها السفير ، وكلامه على هذا النحو هو الموضوع . وأما إذا كان العكس ، وكان السفير هو الذى طلب بأمر من حكومته مقابلة رئيس الدولة المعتمد لديه ، فإن ما يستحق القراءة - بالدرجة الأولى - هو كلام السفير لأنه فى هذه الحالة يصبح صميم الموضوع .

وتتصل بذلك ملاحظة عامة أخرى تتعلق بنظرة رؤساء الدول فى العالم الثالث عموماً إلى سفراء القوى الكبرى . فرؤساء دول العالم الثالث ، والعالم العربى بالذات ، يتصورون فى كثير من الأحيان وهم يتحدثون إلى سفراء الدول الكبرى أنهم - فى واقع الأمر - يتحدثون إلى أشخاص رؤساء هذه الدول أنفسهم ، ولعل تلك بقية مترسبة فى اللاوعى من تأثير التجربة الاستعمارية ، وحين كان المعتمدون ، والمندوبون السامون ، والسفراء فوق العادة - يملكون سلطة التصرف والقرار أحياناً فى سياسة دولهم فى البلدان الخاضعة لسيطرتهم .

وينسى بعض رؤساء الدول المستقلة حديثاً أن السفراء المعتمدين لديهم هم الآن مجرد موظفين يكتب الواحد منهم تقريره عما يراه ويسمعه ، ويبعث به إلى رئيس القسم المختص بهذه الدولة فى وزارة خارجية بلاده ، ومن عنده يحال تقريره إذا كانت له أهمية إلى وكيل الوزارة المختص بالمنطقة التى يتبعها هذا البلد المعين . وفى حالات نادرة يصل هذا التقرير إلى وزير الخارجية ، أو إلى المسئول عن الأمن القومى فى رئاسة الدولة لهذه القوة الكبرى .

ولقد وقع المحذور فى كلتا الحالتين فى المقابلة التى كانت على وشك أن تتم بين الرئيس « صدام حسين » والسفيرة « ابريل جلاسبى » :

● من ناحية ، أعطى لكلام السفيرة أكثر مما كان يستحق ، فى حين أن صميم الموضوع كان ما قاله الرئيس « صدام حسين » .

● ومن ناحية ثانية ، فقد بدا أن الطرف العراقى يتصور أنه يتحدث ويسمع من الرئيس « بوش » نفسه ، وليس من موظف رسمى سوف ينقل فحوى الحديث إلى مكتب العراق التابع لوكالة الوزارة لشئون الشرق الأدنى .



يبدأ المحضر الرسمي (وهو تفريغ لشريط مسجل) بنص كلام الرئيس « صدام حسين » بعد أن أبدى ترحيبه الودي بقاء السفارة الأمريكية - قاتلا :

« أنا طلبتك اليوم لأتحدث معك حديثا سياسيا واسعا .. هو عبارة عن رسالة للرئيس بوش » .

ثم بدأ الرئيس « صدام حسين » يتكلم ، وقد استغرق كلامه إلى السفارة قرابة ثلاثة أرباع الساعة امتدت على مساحة أربع عشرة صفحة في محضر الجلسة .

ويظهر استقراء المضمون الحقيقي للرسالة بصرف النظر عن نصوصها المسهبة أن الرسالة التي أراد الرئيس « صدام حسين » إيصالها للرئيس « بوش » - هي على النحو التالي :

□ أولا - مقدمة عامة مضمونها رغبة العراق في أن تفهمه الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن تعطيه الفرصة ليفهمها .

وفي هذا الجزء من الرسالة يتصل حديث الرئيس « صدام حسين » طبقا للمحضر - فيقول :

- « تعرفون أن علاقتنا كانت مقطوعة بالولايات المتحدة إلى عام ١٩٨٤ ، وتعرفون الظروف والأسباب التي أدت إلى قطع العلاقة (موقف الولايات المتحدة في معركة ١٩٦٧) ، وقد بينا لكم أن قرار إعادة العلاقة مع الولايات المتحدة كان قد اتخذ في الواقع في عام ١٩٨٠ ، وربما خلال الشهرين اللذين سبقا قيام الحرب بيننا وبين إيران . ولكن عندما قامت الحرب مع ملابساتها المعروفة ، ولأننا حريصون على أن نتصرف بالقضايا الكبيرة بما لا يجعل المقابل يفسر الأمور إلا في إطارها الصحيح ، أجلنا إعادة العلاقة على أمل أن تنتهي الحرب . ولأن الحرب استمرت طويلا ، وتأكيدا لمبادئنا التي نقول إننا جهة غير منحازة ... كان لا بد أن نعيد العلاقات مع الولايات المتحدة ، فجاء التوقيت لاعادتها في عام ١٩٨٤ .

ومن الطبيعي أن نقول إن الولايات المتحدة ليست مثل انكلترا مثلا من حيث قدم علاقاتها مع دول الشرق الأوسط العربية ومنها العراق ، وإذا أضفنا إلى هذا أن العلاقات بين البلدين كانت مقطوعة طيلة المدة من ١٩٦٧ - ١٩٨٤ لا بد أن نقول إنه سيصعب على الولايات المتحدة أن تفهم الكثير من الأمور في العراق كما ينبغي . وكان مؤملا بالعلاقة الجديدة التي استؤنفت أن نعاون بعضنا كي يفهم كل منا الآخر ، لأننا أيضا كنا ومازلنا نجهل الكثير من الخلفيات والأمور التي يستند إليها القرار الأمريكي .

□ **ثانياً -** تجيء بعد ذلك فى الحديث رسالة عتاب عن أخطاء ارتكبتها الولايات المتحدة فى حق العراق ، ومع ذلك فالعراق على استعداد لنسيان الماضى . وهكذا يقول الرئيس العراقى :

- « إن العلاقة بيننا ، وهى حديثة عهد تعرضت لبعض المنغصات والضربات ، وهى فى خط سيرها على الطريق . أهم ضربة تعرضت لها العلاقات كانت فى عام ١٩٨٦ أى بعد سنتين من إعادة العلاقات فيما سُمى بقضية « إيران جيت » ، وصادف فى ذلك العام احتلال الفاو من قِبَل إيران . ومن الطبيعى أن نقول إن كل علاقة تستطيع مع قَدَمها ، وتشابك المصالح أن تغطى الأخطاء التى تحصل فيها ، ولكن عندما تكون المصالح فى هذه العلاقة صغيرة الحجم ولم تتسع بعد ، وعندما تكون العلاقة ليست قديمة بما يكفى لتوجه أطرافها لكى تتفهم بعضها البعض ، لا بد أن يترك كل خطأ فى طريقها نوعاً من الأثر هو بحجم الخطأ ، وربما فى بعض الأحيان أكبر من حجمه . مع ذلك قبلنا الاعتذار الذى قدمه الرئيس الأمريكى عن « إيران جيت » عن طريق مبعوث إلينا ، واعتبرنا ذلك يكفى عن الماضى ، وينبغى أن لا نحىى الماضى إلا إذا ارتبطت به خطوات لاحقة تذكر بأن الخطأ الماضى ليس مجرد خطأ عابر . »

□ **ثالثاً -** يجيء بعد ذلك فى الحديث ما يمكن أن يسمى رسالة لفت نظر إلى نقطة هامة يريد العراق أن يذكر بها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى أنه هو الذى وقف فى وجه الثورة الإيرانية ونفوذها فى المنطقة . ويتمثل ذلك فى قول الرئيس « صدام حسين » : « أنا اطلعت على تصريحات أمريكية عن مسئولياتكم تجاه أصدقائكم فى المنطقة ، وأقول إن من حق كل جهة أن تختار أصدقاءها فى المنطقة ، ولكن أنتم تعرفون أنكم لستم الذين حميتم أصدقاءكم خلال الحرب مع إيران . وأنا أجزم لو أن الإيرانيين اندلعوا فى المنطقة لما استطاعت الجيوش الأمريكية أن تصدهم وتوقفهم إلا باستخدام القنابل النووية . هذه ليست نظرة استصغار لكم ، وإنما مرتبطة بطبيعة الجغرافيا ، وبطبيعة المجتمع الأمريكى التى لا تجعله يستطيع أن يتحمل فى معركة واحدة عشرة آلاف قتيل ... فهل هذه هى مكافأة العراق على دوره فى استقرار المنطقة وحمايتها من طوفان لم تكن نعرف على أى شاطئء كان سيضعها . »

□ **رابعاً -** ثم تصل الرسالة إلى طلبات يريدها العراق ويعتبرها حقاً له ، وهو على استعداد للفهم إذا اختلف رأى الآخرين - فيقول الرئيس « صدام حسين » :

- « كان أملنا أن يكون فى مقدور المسؤولين الأمريكين أن يتخذوا قرارات أكثر صواباً فى العلاقة مع العراق ، فمن المسلم به أن العلاقة حتى وهى ترتقى لأى مستوى

من مستويات الصداقة لا يفترض التطابق ، بل وإن الأمريكيان يرون حتى وأنه في داخل القيادة الواحدة لا يفترض أن يكون هناك تطابق في الآراء .

إن العراق يواجه حرباً أخرى . لأن الحرب تقتل البشر بعد أن تسيح دمه . والحرب الاقتصادية تقتل إنسانية البشر بعد أن تسلبها فرصتها في الحياة الكريمة . ونحن كما تعلمون أعطينا أنهاراً من الدم في حرب استمرت ثمانى سنين ، ولكننا لم ننازل عن إنسانيتنا ، أى حق العراق في أن يعيش بكرامة . وعليه فإننا لا نقبل عنى الإطلاق - وإذا كنا لم نقبل هذا بدرجة معينة قبل الحرب فالآن لا نقبله لدرجة اضاعفة - أن يدخل أحد بكرامة العراقيين أو بحقهم في العيش حياة سعيدة . الكويت والإمارات راحتا تخفضان أسعار البترول بشكل مخطط ومتعمد وبدون سبب تجارى أو اقتصادى . والهدف هو إذلال العراق وسلبه فرصة الحياة السعيدة .. وأنتم تعرفون أن علاقتنا كانت جيدة مع الإمارات والكويت .

نضيف إلى هذا أن دولة الكويت ونحن مشغولون بالحرب كانت توسع على حساب أراضيها . قد تقولون إن هذا في حكم الدعاية ، ولكننا نقول بإمكانكم أن تعودوا لوثيقة واحدة ، والتي تسمى خط الدوريات ، وهو الخط الذى أعمدته الجامعة العربية لتجعل أى قوة عسكرية في عام ١٩٦١ بعيدة عن هذا الخط ، أى على الحافة القريبة منه . عاينوا وقفوا في الحافة الأخرى التى هي باتجاه الكويت : أكانت توجد عليها مخازن شرطة ، أو مزارع ، أو منشآت نفطية ، وإلى عمق بعيد من هذا الخط ، أى خط الدوريات ؟ - إن كل هذه المرافق والمنشآت استحدثت بتخطيط مقصود لفرض الأمر الواقع على العراق .

ومن الطبيعي أن نقول إنه خلال هذه المدة كانت حكومة الكويت مستقرة بينما الحكومات في العراق تتغير ... وحتى بعد ١٩٦٨ وإلى عشر سنوات بعدها كنا نحن مشغولون بأمر كثيرة ، مرة في الشمال ، وأخرى في حرب ١٩٧٣ ، وغيرها من الانشغالات . ثم جاءت بعد ذلك الحرب مع إيران .

□ خامسا - ثم تحدد الرسالة هدف العراق في الأزمة وإن ترك توقيته مفتوحا ، فيقول الرئيس « صدام حسين » :

- « ماذا يعنى قول أمريكا الآن إننا ملتزمون بحماية أصدقائنا بصورة فردية وجماعية . هذا الموقف فيه تشجيع واضح للكويت والإمارات حتى لا تحترمان حقوق العراق . وأقول لكم بوضوح إن حقوق العراق التى وردت بالمذكرة سنأخذها واحدة واحدة .. قد لا يحصل هذا الآن أو بعد شهر أو بعد سنة ، ولكننا سنحصلها كلها لأننا لسنا من النوع الذى يسكت على حقه . فإذا كانوا محتاجين ، فنحن أيضا محتاجون . »

□ سادسا - ثم تقصد الرسالة إلى طمأنة الولايات المتحدة إلى أن مصالح العراق

لا تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة بالضرورة ، فيقول الرئيس « صدام حسين » :
- « نحن نفهم تماما قول أمريكا إنها حريصة على تدفق النفط ، ونفهم قول أمريكا
إنها تريد علاقات صداقة مع دول المنطقة ، وأن تتسع مساحة المصالح المشتركة في
المجالات المختلفة . ولكن لا يمكن أن نفهم محاولات تشجيع البعض لكي يلحق الضرر
بالعراق .

تريد الولايات المتحدة ضمان تدفق النفط ... هذا مفهوم ومُعروف .

تريد أمريكا السلام في المنطقة ... وهذا هو الذي نسمعه .. هذا مفهوم .

ولكن عليها ألا تعمل بالطرق التي تقول إنها لا تحبها ، وهي طرق الضغط
واستعراض القوة . إذا استعملتم طرق الضغط والاكراه ، نحن سنعمل بطريقة الضغط
واستخدام القوة . »

□ سابقا - ثم تشير الرسالة إلى استعداد العراق لمواجهة خطر ضربة عسكرية ، ولكنه
سيرد عليها مباشرة في المنطقة ، وحتى هناك في أمريكا . فيقول الرئيس « صدام حسين » :

- « نحن نعرف أنكم قادرون على إلحاق أذى بنا . ونحن لا نستخدم التهديد ضدكم .
ولكن نحن أيضا قادرون على إلحاق أذى بكم . وكل واحد يلحق أذى بقدر حجمه . نحن
لا نستطيع أن نأتى إليكم في الولايات المتحدة ... ربما يصل إليكم أفراد عرب . أنتم
تستطيعون أن تأتوا إلى العراق بطائرات وبصواريخ ... نعرف هذا ، ولكن لا توصلوننا
إلى أن نستخف بكل هذا .

متى نستخف بهذا ؟ عندما نشعر أنكم تريدون أن تذلونا وأن تنتزعوا فرصة العراقيين
في العيش بكرامة وسعادة . عند ذلك يكون الموت هو الأفضل . نحن لا نطلب منكم أن
تحلوا مشاكلنا ، ولكن لا تشجعوا بعض الناس على أن يتصرفوا بأكبر من هجومهم وعلى
الباطل . »

وختم الرئيس « صدام حسين » حديثه المسهب إلى السفارة « ابريل جلاسبي » بقوله :

- « مع تحياتي للرئيس بوش ، وأمل أن يطلع الرئيس على هذا وألا يتركه بيد
المجموعة بوزارة الخارجية ، وأسئلتى من هذه المجموعة وزير الخارجية والمستر كيلي
(وكيل الخارجية) لأنى رأيتهم ورأيت عقليتهم وتبادلتم الحديث معه . »

□

كانت السفارة « ابريل جلاسبي » لا تزال مأخوذة بمفاجأة لقائها مع الرئيس « صدام

حسين » ، وقد بدأت ترد على رسالته المركبة بعقلية موظف دبلوماسى حتى وإن كان بدرجة سفيرة ، فقالت :

- « أشكركم سيادة الرئيس . من دواعى السعادة الكبيرة لدبلوماسى أن يلتقى ويتحدث مباشرة إلى الرئيس . وأنا أفهم بوضوح الرسالة التى تحدثتم بها . إننى وأنا أسمعكم تتحدثون تذكرت أننا درسنا فى المدرسة درس تاريخ . كانوا يعلموننا أن نقول الحرية أو الموت . وأعتقد أنكم تعلمون جيدا أننا كشعب لنا تجربتنا ضد المستعمر . »

ثم قالت « ابريل جلاسبى » إن هناك أشياء كثيرة ذكرها الرئيس خلال هذا اللقاء ، ولكنها تريد أن تعلق على مسألتين ، فقالت :

- « تحدثتم عن الصداقة ، وأعتقد أنه كان واضحا من رسائل رئيسنا إليكم بمناسبة العيد الوطنى أنه يؤكد »

وقاطعها الرئيس « صدام حسين » قائلا : « كان كريما وتعبيره محل تقديرنا واحترامنا » .

واستطردت السفيرة تكمل كلامها قائلة :

- « وكما تعرفون أنه وجه الإدارة الأمريكية بالرفض القاطع لاقتراحات فرض العقوبات التجارية ... »

ومرة أخرى قاطعها الرئيس « صدام حسين » قائلا :

- « لم يبق لدينا شيء نشتريه من أمريكا ، فقط الحنطة ... لأنه كلما نريد أن نشتري شيئا يقولون هذا ممنوع ... ونخشى أيضا أن تقولوا أن الحنطة أيضا تصلح للبارود . »

وعادت « ابريل جلاسبى » لمواصلة حديثها فقالت :

- « إن لدى توجيهها مباشرة من الرئيس شخصا أن أعمل على توسيع وتعميق العلاقات مع العراق . »

وهنا سألتها الرئيس « صدام حسين » قائلا :

- « ولكن كيف ؟ .. نحن أيضا لدينا هذه الرغبة ، والأمور تجرى من حيث النتيجة خارج الرغبة . »

وكان الغريب أن السفيرة اندفعت بعد ذلك تهاجم الإعلام الأمريكى لأنه « المتسبب فى كثير من المشاكل » . وفى بعض عباراتها وصفت الإعلام الأمريكى بأنه « رخيص

وغير عادل . ثم قالت إنه « لو كان بإمكان الرئيس الأمريكى أن يسيطر على الإعلام لكان أداءه لوظيفته أسهل » .

ثم واصلت « ابريل جلاسبى » حديثها ، وتطرقت للمشاكل المحددة التى أثارها « صدام حسين » . وبدأت بموضوع أسعار البترول ، فقالت :

- « إننى أريد أن أقول لكم أولاً إن الرئيس بوش لا يريد علاقة أفضل وأكثر عمقا مع العراق فحسب ، بل يريد أيضاً أن يكون للعراق إسهاما تاريخي في السلام والازدهار فى الشرق الأوسط . إن الرئيس بوش نكى ، ولن يعلن أى حرب اقتصادية على العراق . أنتم محقون فى أننا لا نريد أسعارا عالية للنفط ، ونحن نسألكم أن تتأملوا رغبتنا فى ألا تكون أسعار النفط مرتفعة جدا . »

ورد عليها الرئيس « صدام حسين » قائلا :

- « نحن لا نريد أسعاراً عالية جدا للنفط . إن سعر ٢٥ دولارا ليس غاليا . »

وعلقت « ابريل جلاسبى » بقولها :

- « عندنا كثيرون من الأمريكيين يتمنون أن يرتفع السعر إلى أكثر من ٢٥ دولارا لأنهم من ولايات تنتج النفط . »

وقال لها الرئيس « صدام حسين » :

- « إن سعر النفط فى هذه المرحلة وصل إلى ١٢ دولارا ، وهذا أدى إلى خفض ميزانية العراق المتواضعة ما بين سنة أو سبعة مليارات . وهذا تدمير . »

وعلقت السفيرة « ابريل جلاسبى » على هذا بقولها :

- « إنى أفهم هذا . وقد عشت سنين هنا ، وأنا أعجب بجهودكم غير الاعتيادية من أجل إعادة البناء . وأفهم أن هذا البناء يحتاج إلى أموال . »

ثم وصلت السفيرة إلى أخطر ما قالته فى هذا اللقاء مع الرئيس « صدام حسين » ، فقالت :

- « إن الذى لا يتوافر لدينا رأى حوله هو الخلافات العربية - العربية ، ومنها مثلا خلافكم الحدودى مع الكويت . وأنا خدمت فى أواخر الستينات فى سفارة أمريكا بالكويت ، وكانت التوجيهات لنا فى تلك الفترة هى أننا لا ينبغي أن نبدى رأيا حول هذه القضية ، ولا علاقة لأمريكا بهذه القضية . وقد وجه جيمس بيكر (تقصد وزير الخارجية) متحدثنا

الرسمى لأن يعيد التأكيد على هذا التوجيه . ونتمنى أن تتمكنوا من حل هذه المشكلة بأى طريقة مناسبة عن طريق القليبي ، أو الرئيس مبارك . »

وعلقت السفارة « ابريل جلاسبى » على نكر الرئيس « مبارك » فقالت :

- « إننى قضيت أربع سنوات جميلة فى مصر . »

ورد عليها الرئيس « صدام حسين » بقوله :

- « إن شعب مصر شعب كريم طيب عريق . ويفترض أن أهل النفط يساعدون شعب

مصر ، ولكنهم حتى مع شعب مصر بخلاء . »

ومن المصادفات الغريبة أنه فى تلك اللحظة جاء أحد المرافقين يهمس بشيء للرئيس

« صدام حسين » ، وإذا هو يقول للسفيرة التى أبدت دهشتها من المصادفة :

- « يقولون لى إن الرئيس مبارك على التليفون الآن ، وسأذهب لأحداثه . »

وبعد بضع دقائق عاد الرئيس « صدام حسين » إلى القاعة حيث كانت السفارة تنتظره

ليقول لها :

- « قال لى الأخ مبارك إن الكويتيين خايفين ، ويقولون يوجد عسكر على بعد ٢٠

مترا على خط الجامعة العربية . فقلت له : بغض النظر عما يوجد ، سواء كان الموجود

شرطة أو جيش ، وكم عدد الموجود وماذا يفعل ؟ - طمئن الكويتيين ... ونحن من جانبنا

لن يحصل أى شيء إلى أن نلتقى معهم ، وعندما نلتقى ونرى أن هناك أمل لن يحصل

شيء ... وعندما نعجز عن إيجاد مخرج ، فأمر طبيعى ألا يقبل العراق أن يموت ... ومع

ذلك الحكمة هى فوق كل شيء . »

واستأنزت السفارة ، والرئيس « صدام حسين » يقول لها :

- « سلامى إلى الرئيس بوش . وأنا أريد أن تصله رسالتى بأسرع ما يمكن ، فهى

له خاصة وليست لغيره ، ليست بالتأكيد لجماعة وزارة الخارجية ، وأستثنى منهم الوزير

بيكر الذى مدح لى فيه الأخ طارق ، وفيما عدا وكيل الوزارة كىلى ، وقد قابلته شخصيا

هنا ، وكان شخصا منفتحا ومتزنا . »

وكان الرئيس « صدام حسين » شأنه شأن آخرين فى المنطقة يتخوفون من المجموعة

المسيطرة على قرار الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية الأمريكية ، لأن معظمهم من

اليهود المتعاطفين مع إسرائيل ، والمتعاونين مع « هنرى كيسنجر » حتى فى مكتبه الخاص

للاستشارات السياسية .

وكان « لورانس ايجلبيرجر » - أرفع وكلاء وزارة الخارجية - يهوديا ومن مساعدي « كيسنجر » ، وكذلك كان « نيس روس » مدير التخطيط في الوزارة وهو العقل المدبر لخطط التنسوية السياسية في الصراع العربي الاسرائيلي ، وكذلك كان « أهارون ميللر » رئيس مجموعة التخطيط ، وكذلك كان « دانييل كورنزر » وهو نائب المساعد الخاص لوزير الخارجية .



لقد ثار جدل كبير حول مقابلة الرئيس « صدام حسين » بالسفيرة « ابريل جلاسي » . واعترفت وزارة الخارجية الأمريكية بأن المحضر الذي أذاعه العراق صحيح . ومع أن لجان الكونجرس المختلفة طلبت الاستماع إلى شهادة « ابريل جلاسي » بعد الغزو عدة مرات ، إلا أن وزارة الخارجية لم تستجب للطلب إلا بعد ثلاثة شهور من انتهاء معركة عاصفة الصحراء . وحتى في هذه المناسبة فإن « ابريل جلاسي » ظهرت عصبية ، وتعاطف عدد من أعضاء الكونجرس مع حالتها النفسية أكثر مما تعاطفوا مع كفاءتها المهنية ، وقد حاولت أن تقول إنها حذرت « صدام حسين » من عواقب أى مغامرة ضد الكويت ، وعندما طلب أعضاء اللجنة أن يطلعوا على برقياتها السرية إلى وزارة الخارجية في تلك الفترة - كان تقديرهم أن فشلها كان كاملا .



وكان الأكثر إثارة للدهشة فيما فعلته السفيرة « ابريل جلاسي » بعد مقابلتها للرئيس « صدام حسين » - أنها قررت أن تقوم بإجازتها السنوية العادية في الموعد الذي حددته من قبل ، وهو الاثنين ٣٠ يوليو . وكان بعض زملائها من الدبلوماسيين العرب في دهشة من فرارها وقد رجوها أن تبقى حتى تنفرج الأزمة ، وكان تعليقها أنها تحدثت إلى السيد « طارق عزيز » نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وكان حاضرا لقاءها مع الرئيس « صدام حسين » - عن نيتها للسفر ، وأنه لم يعترض ، مما يدل على أن الأزمة في طريقها إلى الحل ، ما دام الاجتماع الذي تم الاتفاق عليه بين الشيخ « سعد العبد الله الصباح » ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي ، والسيد « عزة ابراهيم » نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي - على وشك أن ينعقد .

ولم يكن هذا رأى « ابريل جلاسي » وحدها ، وإنما كان رأى « هارولد ووكر » السفير البريطاني في العراق الذي غادر بغداد في اليوم التالي .

ولقد راجت بعد ذلك أقوال أن السفيرة « ابريل جلاسي » قامت بعملية تضليل متعمدة للرئيس « صدام حسين » ، سواء فيما قالته أو في سفرها لإجازتها الاعتيادية بعد ذلك .

ولكن الوثائق المتاحة حتى الآن لا تسمح بتأكيد مثل هذه الأقوال . فلم تكن « أبريل جلاسى » وحدها هي التي تصورت أن الأزمة في طريقها للحل ، وإنما كان ذلك أيضا هو الرأي الذي بدا في اجتماع على مستوى وكلاء وزارة الخارجية في واشنطن شارك فيه عدد من خبراء الشرق الأوسط . كذلك كان هذا هو رأى الأمير « بدر بن سلطان » سفير السعودية في واشنطن ، وهو في نفس الوقت أحد أبناء الأمير « سلطان » وزير الدفاع السعودي . وكان أيضا رأى الملك « حسين » الذى قاله للرئيس « بوش » فى اتصالين تليفونيين يوم ٢٨ ويوم ٣٠ يوليو ١٩٩٠ .

وكان رهان الجميع على الاجتماع المنتظر بين الشيخ « سعد العبد الله الصباح » والسيد « عزة ابراهيم » .



وصل الشيخ « سعد العبد الله الصباح » إلى مطار جدة فى الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٣١ يوليو ، واستقبله الأمير « عبد الله » ولى العهد السعودى الذى استقبل بعده أيضا السيد « عزة ابراهيم » .

واستقبلهما الملك « فهد » معا بعد ذلك ، واقترح عليهما فترة (٤) يستريح فيها كل منهما بعد الرحلة إلى جدة ، ثم يعقدان فيما بينهما اجتماعا أوليا ، ثم يلتقيان مع الملك وعدد من أفراد الأسرة والحكومة على العشاء . ولاحظ الملك أن كلا من ضيفيه أقبل على مصافحة زميله على الطريقة العربية التقليدية بما فيها العناق والتقبيل . ثم أبدى الملك ملاحظة للثنين قائلا إنه لا يرى حضور طرف سعودى معهما فى اجتماع بعد الظهر . وأنه يفضل أن تترك لهما الفرصة وهدما يتحاوران معا بكل الحرية اللازمة .

ويقول الملك إنه أبلغ بعد الظهر أن الاجتماع بين الاثنين بدأ . واستراح الملك . وحين جاء موعد العشاء سأل عن المراسم بما فيها موعد وصول كل من الضيفين إلى القصر لتناول العشاء معهم . ورد رئيس التشريفات السعودى على الملك بأن الضيفين سوف يأتيان معا

(٥) حديث للملك « فهد » مع عدد من أفراد أسرته . وكبار الشخصيات فى السعودية ، وقد سجل الحديث عنى شريط .

فى نفس السياره ، وأن السيد « عزة ابراهيم » قال لمندوب المراسم المقيم فى قصر الضيافة « إنه لا داعى لخروج موكبين ، وأنه اتفق مع الشيخ « سعد » على أن يكونا معا فى موكب واحد ، وأن يركبا سياره واحده ترفع على أحد جانبيها العلم العراقى ، وعلى الجانب الآخر العلم الكويتى . »

ويقول الملك « فهد » أن تعليقه للأخوه عندما سمع بذلك كان :

« إنه قال طيب . فمعنى ذلك أن كل شىء على ما يرام . »

وحرص الملك - طبقا لروايته - على ألا يسأل أحدا من ضيفيه عن تفاصيل ما دار بينهما ، وإنما اكتفى بسؤال عام تساءل فيه « خير إن شاء الله ؟ » - وكان رد الاثنى كل منهما بدوره « إنه خير إن شاء الله » . وعلى العشاء كان الملك مهتما بمسألة « الخلافات بيننا كأخوه عرب » وما هى أنجح الوسائل لحلها فى إطار عربى .

ثم انتقل الحوار كالعاده فى الاجتماعات العربيه إلى الذكريات وحكايات الماضى .. إلى آخره .

وبعد العشاء عاد الاثنان معا (الشيخ « سعد الصباح » والسيد « عزة ابراهيم ») إلى قصر الضيافة . وعرف أنهما قضيا بعض الوقت فى حديث متصل . وفى الصباح علم الملك « فهد » أن السيد « عزة ابراهيم » سوف يعود إلى بغداد ، وأنه اتفق مع الشيخ « سعد » على اجتماع آخر بينهما يعقد هناك .

وكانت الصورة ملتبسه بعض الشىء . فاجتماع بغداد كان مقررا من قبل ، واجتماع جده كان مفروضا. أن يسبقه ويمهد له . فإذا لم تظهر نتائج واضحة لاجتماع جده - إذن فإن اجتماع بغداد يظل احتمالا معلقا فى الهواء .

ولم يكن أحد قد عرف بعد تفاصيل ما دار بين الرجلين سواء فى الاجتماع الأول الذى عقده بعد الظهر ، أو الاجتماع الثانى الذى عقده بعد العشاء . وفيما بعد روى كل من الطرفين تفاصيل متعارضة ، ففى حين ذكر الشيخ « سعد » أنه أبدى موقفا لينا تجاه المطالب العراقيه ، وكان على استعداد لحلول وسط كثيرة ترضى مطالب العراق فيما يتعلق بالديون والمساعدات والالتزام بحصص الانتاج - فإن السيد « عزة ابراهيم » ذكر أنه لم يجد لدى نظيره الكويتى أى استعداد لبحث حلول عمليه تفصيليه .



كان الأمر إلى القوات العراقيه بأن تدخل حدود الكويت على وشك أن يصدر .

وكان الظن الشائع من قبل أنه في حالة إقدام العراق على عملية عسكرية ، فإن هذه العملية العسكرية سوف تكون محدودة ، والأرجح أن تقتصر على جزيرتي « بوبيان » و « وربة » . وكان ذلك تقدير عدد من الرؤساء العرب . وبالفعل فإن الخطط العراقية - كما تشير إلى ذلك مصادر موثوقة - كانت مرسومة على هذا الأساس حتى الأسبوع الأخير من شهر يوليو . ويبدو أن قرارا اتخذ بتوسيع العملية قبل أيام قليلة من الغزو . وقد صدرت الأوامر إلى القوات على الحدود بأن تكون جاهزة للتحرك في أي وقت . وكان هناك احتمال لانتهاء الأوامر في أي لحظة إذا ما ظهر أن السيد « عزة ابراهيم » حقق شروط العراق في اجتماعه مع الشيخ « سعد العبد الله » . فإذا لم تحدث هذه المعجزة في اللحظة الأخيرة ، فإن أمر التحرك سوف يجرى تعزيره ، وساعتها تندفع القوات إلى احتلال الكويت طبقا لخطة وضعت على عجل .

ومن الصعب أن يحسم أحد في حقيقة الدوافع التي دعت العراق إلى توسيع نطاق العملية إلى درجة غزو الكويت كلها . والراجح أن العوامل التي دعت إلى ذلك من وجهة النظر العراقية كانت داخل إطار قريب من عدد من الخطوط نوقشت في اجتماع لمجلس قيادة الثورة العراقي قبل ٤٨ ساعة من بدء الغزو :

١ - إن هناك عنصر مخاطرة لا شك فيه بدخول الكويت واحتلالها كلها ، لكن المخاطرة قد تكون أكبر إذا اقتصرَت العملية على جزيرتي « بوبيان » و « وربة » - ففي هذه الحالة سوف يكون في وسع أمير الكويت طلب نجدة من الولايات المتحدة ، وسوف ترسل الولايات المتحدة بقوات جوية كثيفة تنزل في مطارات الكويت وتقوم بعمليات ضد العراق - أو يكون مجرد تمركزها في قواعد كوينية تهديدا دائما للعراق ، معناه أن يتفرغ العراق لهذا التهديد أو يأخذه هذا التهديد على غرة بمفاجأة من الخارج أو من الداخل !

وبالتالي فإن احتلال الكويت كلها ، وأسر الأمير وأعضاء أسرته سوف يحرمهم من فرصة طلب قوات أجنبية بمبرر الدفاع الشرعي عن النفس يستند إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ - إذا تمكنت القوات العراقية من احتلال الكويت في ظرف ساعات ، وهذا في مقدورها ، وواجهت العالم بأمر واقع في الصباح - فما الذي تستطيع الولايات المتحدة عمله :

- هل تتدخل عسكريا ؟ وأين هي القاعدة العسكرية التي تستطيع فيها إنزال وحشد قوات التدخل ؟ وإذا كانت الكويت قد احتلت بالكامل ، فأين تنزل هذه القوات ؟

٣ - وكان التقدير العراقي أنه لن توجد دولة في الخليج تسمح لقوات أمريكية بالنزول في أراضيها واستعمالها لشن حرب على العراق ، خصوصا بعد أن يكون احتلال الكويت قد أصبح حقيقة ماثلة أمام الجميع . وعلى أي حال فإن السعودية هي مفتاح الموقف بالنسبة لدول الخليج . والسعودية تقليديا لا تقبل نزول قوات عسكرية أجنبية على أراضيها لأسباب تاريخية وسياسية - ثم إن العراق عقد اتفاقية عدم اعتداء مع السعودية وقعا الملك « فهد » بنفسه مع الرئيس « صدام حسين » .

٤ - والسؤال الذي يلي ذلك هو : هل الرأي العام الأمريكي مستعد بعد تجربة فيتنام لحرب برية واسعة في الشرق الأوسط ، فالعراق ليس « بناما » وليس « جرانادا » ، وإنما هو قوة تسابق الإعلام الأمريكي نفسه في الدعاية لأسلحتها ولعملها ، وإن فهي حرب برية طويلة في الصحارى . وإذا كان الرئيس الأمريكي « رونالد ريجان » لم يستطع استيقاء مشاة الأسطول الأمريكي في بيروت بعد هجوم فدائي أدى إلى مصرع عدة مئات منهم ، فكيف يستطيع « بوش » وهو الذي لا يملك تطرف « ريجان » وتشده - أن يقبل ما هو أوسع نطاقا وأخطر ؟

٥ - وإذا كان الرأي العام في الولايات المتحدة ضد أي حرب بعيدة ، فإن الكونجرس سوف يعبر عن نفس الاتجاه ويعارض ، وكذلك سوف تفعل بعض قطاعات الإعلام الأمريكي . إن الرئيس الأمريكي سعيد بانتصاره الضخم على الشيوعية في أوروبا ، فهل يغامر بانتصاره أمام الاتحاد السوفيتي ويدخل في معركة عسكرية مع العراق ؟

٦ - وصحيح أن الرئيس الأمريكي يتحتم عليه أن يظهر عضلاته أمام الرأي العام الأمريكي وأمام الكونجرس ، ولكنه بدون قاعدة صلبة يتدخل بواسطتها فليس أمامه إلا أن يلجأ إلى القوة الجوية يوجه بها ضربة إلى العراق مثلما فعل « ريجان » مع ليبيا - ومثل هذه الضربة يستطيع العراق أن يستوعبها .

٧ - ثم إن الاتحاد السوفيتي رغم تهالكه لا بد أن يكون له حساب . فالاتحاد السوفيتي لن يكون عنصرا مساعدا للعراق ، ولكنه يمكن أن يكون عنصر تثبيت لرد الفعل الأمريكي . وهذا دور لا يستطيع « جورباتشوف » أن يتهرب منه لأن القوات المسلحة السوفيتية لا تستطيع أن تقبل عملا عسكريا يستدعى وجود قوات عسكرية كبيرة في الشرق الأوسط على مقربة من حدود الاتحاد السوفيتي والجمهوريات الإسلامية في الجنوب .

٨ - وبالطبع فإن هناك احتمال أن يلجأ الرئيس الأمريكي إلى الاستعانة بإسرائيل ، ولكن ماذا تفعل إسرائيل مع العلم بأنها متحمسة للعمل مرددة كل يوم أن العراق هو الآن أخطر أعدائها .

لكن إسرائيل ليست لديها حدود مع العراق ، وإذن فهي أيضا على الأرجح ضريبة جوية يمكن استيعابها .

فإذا أقمت إسرائيل على حرب برية واسعة ، فمعنى ذلك أن جيشها لا بد أن يمر عبر الأردن ، وفي هذه الحالة فإن خطوطه سوف تكون طويلة ومكشوفة ، كما أن الانتفاضة الفلسطينية سوف تكون عبئا على المؤخرة ، وسوريا شوكة فى الجنب ، ويمكن أن تنتهزها فرصة وتأخذ الجولان أو ما هو أكثر .

ثم إن دخول إسرائيل إلى الأردن وصولا إلى العراق سوف يحدث جيشانا عربيا عميقا يحرك أوسع الجماهير ، حتى فى مصر ، ويفرض على حكومتها أن تتحرك ، وساعتها سوف تسقط معاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية .

٩ - وبالطبع ، فلا ينبغي لأحد أن ينسى أن مصر عضو مع العراق فى مجلس التعاون العربى .

١٠ - وإذن فالعملية تحتوى على عنصر مخاطرة ، ولكنها مخاطرة يمكن حسابها ، وقصارى ما تحتاجه من العراق هو الصبر وقوة الأعصاب .(٦)

ومن المحتم أن تضاف إلى ذلك مؤثرات المناخ المحيط بالعملية ومواده :

... أن الكويت نفسها فى حالة انقسام عميق بسبب المشاكل الداخلية .

... وأن العالم العربى بعد الكويت منقسم والفوضى فيه شديدة .

... ثم ها هى سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية تقول صراحة إن الولايات المتحدة ليس من سياستها أن تتدخل فى خلافات عربية - عربية ، وأن التعليمات صريحة للسفارات الأمريكية بأن تبتعد عن مشاكل الحدود بين الكويت والعراق .

١١ - وأخيرا فإن كئز الكويت يساوى المخاطرة - خصوصا إذا كانت محسوبة .

فالكويت هى الدولة العربية الثالثة فى حجم انتاجها البترولى (بعد السعودية والعراق) .

ثم إن فوائض أموالها فى الخارج تقدر بما بين ١٥٠ و ٢٠٠ بليون دولار .

(٦) المعروف عن الرئيس ، صدام حسين ، أن أعصابه قوية . ويذكر المقربون منه أنه واحد من أشد المعجبين بقصة ، ارست همنجواى ، العجوز والبحر ، ، وهى قصة صياد عجوز ظل أياما وليالى وحده وسط العواصف وظلام البحر فى صراع مع سمكة قرش ، وقد تحولت هذه القصة إلى فيلم سينمائى شاهده الرئيس ، صدام حسين ، أكثر من عشر مرات .

وأخيرا فإن انتاج الكويت مضافا إلى انتاج العراق يعنى الامساك بثلاث انتاج بترول الخليج كله ، وهذا موقع فريد فى التأثير على الانتاج والأسعار .

هكذا كان إطار التفكير العراقى بالنسبة لقرار الغزو ، وفى الواقع فإن احتمالات نجاحه كانت ظاهرة . وليس كل ما هو ظاهر - حقيقى . فالشرق الأوسط كله عالم وحده يختلف ظاهره عن باطنه - وصحاريه اللانهائية مشهورة برمالها المتحركة وأيضا بخدع السراب !

ولعل العقدة الكبرى فى الحسابات العراقية أنها كانت فى جانب منها محاولة لوضع أطراف عديدين - عربا وغير عرب - أمام أمر واقع سوف يصعب عليهم أن يتحركوا إزاءه ، وبالتالي فليس أمامهم - مهما كان طعم المرارة فى حلقوهم - إلا أن يبلعوه .

وكانت النقطة الحرجة أن الأمر الواقع العراقى لم يكن فى رأى الآخرين - عربا وغير عرب - مجرد نوع من الـ « مر » وإنما كان نوعا من الـ « سم » - وعندما رفضوا أن يبلعوه كان محتما أن يجد الكل أنفسهم أمام أمر واقع جديد - مرارته أشد ، وسمومه مؤكدة !



كانت واشنطن تتابع ما يجرى فى تلك الساعات ، وكانت هناك أكثر من جهة تشارك فى عملية المتابعة :

● كانت وزارة الدفاع ترصد التحركات العسكرية العراقية ، وكانت تقاريرها عن حجم القوات العراقية المحتشدة فى منطقة البصرة وحولها - تقديرات دقيقة كما اتضح فيما بعد . ولم ترصد وزارة الدفاع الأمريكية حجم القوات العراقية المحتشدة فحسب ، وإنما رصدت أيضا درجة استعدادها . وفى تقرير بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٩٠ - أرسلته إلى وزارة الخارجية ، وإلى مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض - قالت إدارة تنسيق المعلومات فى وزارة الدفاع : « إن القوات العراقية كاملة الاستعداد ، ولكنها لم تتخذ وضعها هجوميا » .

● وكانت وزارة الخارجية تتلقى تقاريرها من المنطقة إلى جانب ما تتلقاه من الأجهزة المشاركة معها فى صنع القرار فى واشنطن . وقد جاءت تقارير وزارة الدفاع

الأخيرة - يوم ٢٩ يوليو - بأن القوات العراقية رغم كامل استعدادها لم تتخذ وضعا هجوميا - مؤكدة لاستنتاجات وزارة الخارجية بأن العراق يتصرف بمنطق وضع الأزمة على حافة الهاوية ليثير الخوف في أعصاب الآخرين فيسلموا له بمطالبه - فإذا خطر له أن يفعل ما هو أكثر من إثارة الخوف ، فإن تفكيره منحصر في عملية محدودة لاحتلال « بوبيان » و « وربة » وربما منطقة « الرميلة » حيث حقل البترول المتنازع عليه .

● وكانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تتابع أيضا ، ولعلها كانت أسرع من تنبه - يوم ٢٨ يوليو - إلى أن الخطط العراقية تغيرت ، وأن الذي يجري الاعداد له الآن هو عملية غزو كامل . وقررت وكالة المخابرات المركزية أن تتصرف على هذا الأساس ، ولو من باب الاحتياط .

● وكانت إدارة الاستطلاع في وزارة الدفاع لا تزال تعيد قراءة آخر صور أرسلتها الأقمار الصناعية . وقد أظهرت هذه الصور - صباح يوم ٣١ يوليو - أن القوات العراقية غيرت مواقعها ، وأن الدبابات تقدمت إلى قرب خط الحدود بفاصل قدره ما بين ٥٠ و ٧٥ مترا بين كل دبابة ، وأن المدفعية أصبحت وراء المدرعات . وكان معنى هذا الوضع أن الأمر النهائى بالهجوم قد اتخذ ، وأن ساعة الصفر أصبحت معروفة للقوات . ومع ذلك فقد كان رأى عدد من الخبراء العسكريين أن هذه الأوضاع الطارئة قد تكون مناورة مقصودة لتوجيه ضربة قاضية إلى أعصاب الذين يتابعون التحركات على الحدود حتى يقع فى تصورهم أن الهجوم وشيك ، ومن ثم يكون التنازل للمطالب العراقية فوريا كأنه سكتة قلبية .

وكانت وكالة المخابرات المركزية مصممة على أن ما تقول به الصور هو حقيقة النوايا والخطط العراقية . وكانت الوكالة قبلها ب ٤٨ ساعة قد بدأت تتصرف على مسؤوليتها .



منذ سنة ١٩٨٤ وعندما كانت القوات الإيرانية قد استوعبت الهجمات العراقية الأولى ، وبدأت تقوم بهجماتها المضادة - كانت وكالة المخابرات المركزية طرفا فى ترتيبات أمن مع كل من وزارة الداخلية ، ووزارة الدفاع فى الكويت . وكان هدف هذه الترتيبات فى البداية محددًا لحماية الأمير وأعضاء الأسرة الحاكمة البارزين ، إلى جانب مواجهة احتمالات أى عمل تخريبى يستهدف من الداخل الاضرار بحقول البترول ومنشآت نقله وتكريره وشحنه . وأما غير ذلك من ضرورات الدفاع عن الكويت فكان متروكا لجهات أخرى .

وعندما قام الإيرانيون بالتقدم نحو منطقة البصرة ، قامت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع كل من وزارة الدفاع والداخلية الكويتية بوضع خطة طوارئ لمواجهة أى عمل إيراني ينطلق من جزيرة « الفاو » ، وبينها وبين الأرض الكويتية كيلومترات محدودة .

وفي ذلك الوقت عقدت سلسلة اجتماعات ممتدة بين ممثلي الوكالة ، وممثلين عن وزارتي الدفاع والداخلية ، وكانت النتيجة التي خلصوا إليها في حساب احتمالات الخطر كما يلي :

١ - إن الإيرانيين قد يفكرون في دخول الأراضي الكويتية لإحكام حصارهم حول البصرة ، وذلك لقطع طرق الامداد بين بغداد والبصرة ، وعزل القوات العراقية المدافعة فيها - عن قوات المنطقة المركزية للجيش العراقي . وربما وصل التفكير الإيراني إلى أكثر من ذلك ، وفكر في احتلال الكويت كلها لتمكين القبضة الإيرانية من أن تمسك بعصب منطقة الخليج كلها (وهناك من الدلائل ما يشير فعلا إلى أن أفكارا من هذا النوع جرت دراستها في قيادة الحرس الثوري الإيراني) .

٢ - إن أرجح الاحتمالات فيما يمكن أن يفكر فيه الإيرانيون هو أن يكون أى عمل عسكري إيراني على الحدود أو منها مصحوبا في الداخل بقلقل داخلية تقوم بها عناصر حزب « الدعوة » الموالي لإيران في الكويت ، بحيث يساعد الانفجار الداخلي على إتاحة الفرصة للتقدم العسكري الإيراني .

٣ - وكان التقدير أيضا أن ذلك إذا تحقق يمكن أن تصاحبه أعمال عنف موجهة إلى أمير الكويت ، وعدد من أفراد الأسرة الحاكمة المهينين للامارة بعده ، لأن مثل ذلك يخلق فراغا في الشرعية . وفي مجتمع شبه قبلي فإن اختفاء رأس القبيلة يجعل من القبيلة ذاتها جسدا مفككا الأوصال ، ويكون من نتيجة ذلك أن استسلام هذه الأجزاء المفككة يصبح سهلا ، كما أنه باختفاء الرأس أو الرؤوس لا يصبح في سلطة أحد أن يطلب نجدة من قبائل أخرى قريبة ، أو من قوى صديقة بعيدة .

٤ - وعلى هذا الأساس ، فقد وضعت خطة طوارئ تقتضي ترحيل رؤوس الأسرة الحاكمة ، بما فيهم الأمير ، في أى لحظة تطل فيها بادرة خطر ، وذلك بقصد الحفاظ على الشرعية التي تستطيع لوحدها الاحتفاظ بتماسك الوطن ، وتملك الحق الشرعي في استدعاء القريب والبعيد لنجدة الكويت والدفاع عنها .

٥ - وإلى جانب خطة ترحيل الرؤوس من الكويت عند لحظة الطوارئ ، فقد وضعت خطة تكميلية لمراقبة تحركات واتصالات الكتل الشيعية داخل الكويت . وقد تحققت

مخاوف واضعى الخطط بعد ذلك عندما حدثت محاولة لاغتيال أمير الكويت سنة ١٩٨٥ . ثم أعقبها فى السنة التالية ١٩٨٦ نجاح الإيرانيين فى احتلال شبه جزيرة « الفاو » وهى ملاصقة للجزر الكويتية . ولم يكن هناك شك فى طبيعة الجهات التى قامت بهذه المحاولة التى نجأ منها الأمير بأعجوبة ، فإحدى الجماعات الاسلامية المتطرفة أعلنت مسئوليتها عن المحاولة .

وكان هناك شد وجذب بين المسئولين الكويتيين عن الأمن ، وبين غيرهم من المشاركين فى التخطيط لحماية الأمير . وكانت لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ملاحظات كثيرة على أداء الأمن الكويتى . ثم أحس الجميع بنوع من الاطمئنان السابق لأوانه حين بدأت القوات الإيرانية تنهزم خلال معارك المرحلة الأخيرة فى الحرب .



وحين بدأت السحب تجمع مرة أخرى فى الخليج بسبب المشاكل التى تراكت على العلاقات بين العراق و الكويت .. عاد الجميع إلى الخطط السابقة ، وفى ذلك الاطار جاءت سفرة العميد « فهد الأحمد الفهد » مدير عام الادارة العامة لأمن الدولة ، واجتماعاته فى واشنطن مع القاضى « ويليام بيستر » مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - لإعادة البحث بطريقة شاملة حول مقتضيات الأمن الكويتى . وفى هذا الصدد ، فقد أعيد تنشيط لجنة الاتصال الأمنى الخاصة المشتركة التى كان مقرها فى الكويت ، وأعيد بعث الخطط القديمة ومراجعتها .

وعندما بدأت وكالة المخابرات المركزية تتصرف على مسئوليتها فى مواجهة الأزمة الداهية التى نشأت على حدود الكويت مع العراق فى أواخر يوليو ١٩٩٠ ، بعثت باثنين من خبرائها لتعزير عمل لجنة الاتصال الأمنى الخاصة المشتركة . وقد وصل هذان الحبيران إلى الكويت يوم ٣٠ يوليو . وفى اليوم التالى (٣١ يوليو) لحق بهما اثنان آخران قادمان من واشنطن مباشرة بتعليمات جديدة .

وحوالى ظهر يوم ٣١ يوليو طلب أحد خبراء الأمن الأمريكيين الاتصال بمدير الأمن الكويتى . وطلب إليه إبلاغ وزير الداخلية ، ووزير الدفاع برسالة مؤداها ما يلى :

« نحن لا نريد أن نشير القلق فى نفس أحد بدون داع ، ولكننا نعتقد أن خطة الطوارئ الموضوعية سابقا بشأن حماية سلامة الأمير والأفراد الرئيسيين للأسرة الحاكمة يجب أن توضع موضع التنفيذ من باب الاحتياط . »

وعلى الفور بدأ إجراء حصر بأماكن تواجد كل أفراد الأسرة الحاكمة . وظهر أن

الأمير الشيخ « جابر » لم يكن ينوى أن يقضى عطلة نهاية الأسبوع في « البر » خارج مدينة الكويت ، كما هي عادته . وإنما كان يريد أن ينتظر في قصر « السيف » حيث يعمل ، أو قصر « دسمان » حيث يسكن ، حتى يتمكن من انتظار الشيخ « سعد الصباح » القادم من جدة ، ويسمع منه تفاصيل ما جرى بينه وبين السيد « عزة إبراهيم » .

وبعد ساعتين عاد أحد ضباط الاتصال الأمريكيين برسالة مؤداها أنه تحت أي ظرف لا يجب أن يتواجد أمير الكويت في المدينة هذه الليلة ، بل إنه يجب أن يخرج بكل سرعة ممكنة ، ويتوجه إلى أي بيت من بيوته القريبة من منطقة الحدود مع السعودية .

وحوالي الغروب عاد ضابط الاتصال مرة أخرى يطلب أن يكون كل أعضاء الأسرة الحاكمة على علم بأن خطة الطوارئ أصبحت نافذة المفعول ، وأنهم جميعا يجب أن يكونوا خارج المدينة في ظرف ساعتين لا أكثر . (٧)

وبعد أن حل المساء أصبحت إجراءات خطة الطوارئ أكثر شدة وصرامة ، وطلب إلى الأمير أن يتحرك إلى منطقة « الخافجي » في السعودية ، مع رجاء ألا يكون موكب سفره طابورا طويلا من السيارات فاتحة مصابيحها القوية في ظلام الليل . وبالفعل بدأ موكب الأمير يتحرك في اتجاه منطقة « الخافجي » ، وكان الذهول يمسك بأعصاب الجميع .

وكان الغزو قد بدأ فعلا . فقد عبرت الطوابير المدرعة حدود الكويت في نفس الوقت الذي كانت فيه طائرات الهليكوبتر العسكرية العراقية تحوم حول بقع حساسة من مدينة الكويت ، مركزة على قصور الأمير ، وعلى دور الوزارات ، وعلى مداخل ومخارج الطرق من المدينة . كذلك كانت القوات العراقية قد هبطت في مطار الكويت واحتلته .



كان الشيخ « سعد السالم الصباح » قد وصل قبل ذلك قادما من جدة ، وقد هبطت طائرته في مطار الكويت « بعد المغرب » - طبقا لرواية بعض الذين كانوا في استقباله - وقد لاحظوا على الفور أن تقاطيعه كانت متجهة لا توحى بأنه يحمل « بشرة خير » .

(٧) بالفعل خرج معظم الشيوخ الذين وصلهم إنذار الطوارئ فيما عدا الشيخ ، فهد الأحمـد الصباح - رئيس اللجنة الأولمبية الكويتية - الذي كان قد ترك بيته بعد الظهر وعاد في ساعة متأخرة من الليل . وقد فوجيء عندما وجد عددا من العسكريين لم يستطع معرفة سبب تواجدهم في بيته ، وأخرج مسدسا كان معه يطلب إليهم الخروج ، ثم بدا وكأنه يهجم بإطلاق النار ، وعاجله جندي عراقي برصاصة سقط على إثرها مضرجا بدمه .

وقد تضاربت الروايات (حتى الكويتية منها) فى شأن ما فعله « رجل الكويت القوي » فى تلك اللحظات الحرجة .

فهناك رواية تقول إنه ذهب إلى بيته فنام حتى أيقظوه على أنباء الغزو (وهى رواية يصعب تصديقها) .

وهناك رواية تقول إنه توجه إلى مقابلة الأمير ليطلعه على تفاصيل لقائه فى جدة (لكن الراجح أن الأمير كان قد تحرك من قصره فى ذلك الوقت - وربما يكون قد قابله على عجل أو التقاه فى مكان ما على الطريق) .

والأقرب من ذلك كله إلى المنطق رواية ثالثة تقول إن الشيخ « سعد » عاد من جدة متسائماً ، ثم إنه أخطر بعد عودته مباشرة بأن خطة الطوارئ وضعت موضع التنفيذ ، وأن عليه أن يقوم بدوره فيها . وعلى أى حال ، فمن المؤكد أنه أصدر بعض التعليمات إلى عدد من أجهزة الدولة ، وبينها الحرس الوطنى ، ثم غادر مدينة الكويت إلى « البر » فى الوقت الذى كان فيه دوى انفجارات القنابل يسمع بوضوح فى المدينة ، وطائرات الهليكوبتر العراقية تحوم فى سمانها .

والظاهر أن الشيخ « سعد » كان نائر الأعصاب ومنفعلاً إلى أقصى درجة (وهو شىء طبيعى فى مثل هذه الظروف) .

وبينما هو فى السيارة عصبياً ومنفعلاً ، رفع سماعة التليفون يتصل بالسفير الأمريكى فى الكويت . وما أن سمع صوت السفير حتى تدافعت الكلمات على لسانه كأنها سيل . وقد نفس عن مشاعره كما أراد ، ثم قال للسفير :

- « نحن نعتمد عليكم ، وهذا هو الظرف الذى تثبت فيه أمريكا صداقتها للكويت ، وتثبت لكل العالم احترامها لتعهداتها . »

وسأله السفير الأمريكى سؤالاً محدداً :

- « هل أستطيع أن أعتبر ما قلت طلباً رسمياً من الحكومة الكويتية بالمساعدة الأمريكية ؟ »

ورد الشيخ « سعد » بدون انتظار :

- « طبعاً .. نحن نطلب مساعدتكم .. »

وعاد السفير يلح :

- « عذراً .. ولكنى أريد أن أكون دقيقاً مع حكومتى . هل هذا رأيك الخاص ،

أو أنه يحق لي أن أعتبره طلبا رسميا من الحكومة الكويتية ؟ »

ورد الشيخ « سعد » ، بأنه طلب من الحكومة .

وربما وجد الشيخ « سعد » ، بعد ذلك أنه في حاجة إلى أن يخطر الأمير بحديثه مع السفير الأمريكي ، وتمكن بالفعل من أن يتصل به على التليفون . وكان الأمير فعلا في مدينة « الخافجي » ، على بعد ٢٠ كيلومترا داخل حدود السعودية . ثم عاد الشيخ « سعد » بعد بضع دقائق ، واتصل بالسفير الأمريكي من تليفون سيارته يقول له « إن طلب المساعدة الذي أخبره به هو طلب الأمير ، وهو يعززه له مرة أخرى رسميا ، وباعتباره وليا للعهد ورئيسا للوزراء . ثم أضاف الشيخ « سعد » ، إن « الكويت أميرا وحكومة وشعبا لا أمل لهم الآن إلا في الرئيس بوش » ، وصدافة الشعب الأمريكي .

وكانت القوات العراقية قد أحكمت قبضتها على مدينة الكويت ، ولم تعثر فيها للأمير ولا لأفراد حكومته البارزين على أثر ، ثم علم قائد القوة العراقية أن الجميع خرجوا على طريق « البر » ، وأمر طابورا من قواته بأن يقوم بملاحقتهم . ولكن كل « العسافير الأميرية » ، كانت قد طارت من كل الأفاص الذهبية !



فجر يوم ٢ أغسطس كانت القوات العراقية قد حققت كل مهامها العسكرية بنجاح ، ولكن الأساس السياسي الذي قامت عليه الخطة لم ينجح ، ذلك أن خروج أمير الكويت والنافذين من أفراد أسرته سالمين من الكويت فتح ثغرة كبيرة في الأساس السياسي للخطة العراقية .

كان المفروض أن يتم أسر الأمير وأفراد عائلته الأقربين - على الأقل - حتى لا يظل هناك من يملك حقا ، أو ظل حق شرعى في طلب النجدة من القبائل ، أو الدول الأخرى .

والحاصل أن الشرعية في هذا النوع من النظم التقليدية لا تقوم بدور الحكم فحسب ، وإنما تقوم بنوع من « الأبوية » التي يحق لها وحدها أن تنكلم طالما كانت قادرة على الكلام أو قادرة على الحياة ، فإذا تكلمت فإن كلامها المسموع ، وإذا بقيت حية فإن رأيها هو المنتظر . ولا يستطيع أحد أن يصم أذنيه ، أو يتصرف دون إشارتها .

وكان مؤدى ذلك أن الغزو العراقي للكويت وإن نجح في احتلال البلد ، لم ينجح في السيطرة على رموز الشرعية فيه . وحتى إذا كانت هذه الرموز قد خرجت من البلاد ، فإنها لم تترك شرعيتها وراءها ، وإنما أخذتها معها ، وبها كانت تستطيع أن تتصرف على النحو الذي ترتئيه سواء مع القبائل القريبة ، أو مع الدول المهتمة . وبلغت الأزمة ذروتها ، وتفتحت أبوابها على احتمالات لم تكن في حساب أحد .

الفصل الرابع

ساعات فاصلة

« ٤٨ ساعة .. أرجوك يا سيادة الرئيس » .

[الملك ، حسين ، للرئيس
« بوش » . - يوم ٢ أغسطس
١٩٩٠] .



دق جرس التليفون بجوار سرير الملك « فهد » فى الساعة الخامسة من فجر يوم الخميس ٢ أغسطس ١٩٩٠ . لم يكن هذا التليفون يدق فى العادة . ومعنى سماع صوته كان كفيلا بأن يوجى على الفور بحدوث أمر جلل . ثم عرف الملك « فهد » أن القوات العراقية قد دخلت الكويت . وكانت المفاجأة بالنسبة له غير قابلة للتصديق ، فهو قبل ساعات قليلة ودع كلا من الشيخ « سعد العبد الله الصباح » والسيد « عزة ابراهيم » ، على تصور بأن الأمور على ما يرام ، وبأن الاثنين على موعد للقاء فى بغداد بعد أيام .

وبالتأكيد أن الملك كان يعرف أكثر مما أبلغه به رئيسا الوفدين الكويتي والعراقي . وعلى الأرجح فإن المخابرات السعودية ، وهى جهاز قوى فى المملكة ، كانت قد استمعت بوسائلها الخاصة إلى ما دار بين الرجلين ، ومعنى ذلك أن الملك كان يعرف أكثر مما أبدى على السطح أنه يعرفه - ومع ذلك فمن المحقق أن مفاجأته بالغزو كانت كاملة .

واستدعى الملك أحد مساعديه ، وطلب إليه أن يصله تليفونيا بالسفير « عبد العزيز

السديري ، سفير المملكة العربية السعودية في الكويت (وهو في نفس الوقت قريب للملك من ناحية والدته - وهذه هي العادة في الأسر الحاكمة في شبه الجزيرة العربية والخليج . فسفراؤهم إلى بعضهم من الأقارب وليسوا من الدبلوماسيين بطبيعة العلاقات والصلات التقليدية بين الحكام .)

وبينما الملك ينتظر أن تصله المكالمة التي طلبها مع سفيره في الكويت ، راح يبدى عجبه مما سمعه ويسأل :

- « هل احتلوا البلد ، أم احتلوا الجزر ؟ »

وجاءته المكالمة ، ولم يكن السفير « السديري » على بينة من أية تفاصيل سوى أنه « عرف الآن أن القوات العراقية قريبة من مدينة الكويت » . ووضع الملك سماعة التليفون ودهشته لم تفارقه ، ولعلها زادت إلحاحا عليه . وكان تعليقه « إنه زلزال ، وإنه لا يقدر على تجميع أفكاره » . ثم عاد ورفع سماعة التليفون وطلب أن يصلوه بالرئيس « صدام حسين » في بغداد . وبعد قليل دق جرس التليفون ، وكان سكرتير الملك المكلف بالاتصالات يقول له إن مكتب الرئيس « صدام حسين » معه على الخط لكن الرئيس العراقي نفسه ليس موجودا . وطلب الملك أن يحول الخط إليه . وقد اكتشف أن الطرف الآخر الموجود على خط بغداد هو السيد « أحمد حسين خضير » ، وهو أحد المستشارين المقربين من الرئيس « صدام حسين » (وقد أصبح وزيرا للخارجية فيما بعد) . وسأله الملك « أين الأخ صدام ؟ » - وجاءه الرد : « طال عمرك ... إنه الآن بعيد ، وسوف نبغله بمكالمة جلالتكم ، ونطلب إليه الاتصال بكم على الفور » .

ولم يكن الملك « فهد » قادرا على الانتظار ، فطلب توصيله بالملك « حسين » وأيقظته بالفعل من نومه في الساعة الخامسة والربع - وبادره بسؤاله :

- « هل سمعت ؟ »

ورد عليه الملك « حسين » متسائلا :

- « سمعت بماذا ؟ »

وروى له الملك « فهد » تفاصيل ما سمع عن دخول القوات العراقية إلى الكويت ، وكيف أنه حاول الاتصال بـ « الأخ صدام » ولم يوفق .

وكان الملك « حسين » مأخوذا بما سمع ، وقد شرد للحظة في تصوراته ، وأحس الملك « فهد » أن الملك « حسين » شرد عنه ، فعاد يسأله في خطورة ما حدث ، وقال الملك « حسين » :

- « اعطني فرصة حتى أستوعب » .

ورد عليه الملك « فهد » مقترحا أن يحاول هو - أي الملك « حسين » - أن يتصل بـ « الأخ صدام » ليعرف منه « ما هي الحكاية ؟ »

وكان الملك « حسين » قد استجمع أفكاره ، وقال للملك « فهد » :

- « الغالب كما أظن أنها عملية محدودة ، وقد نستطيع تداركها وعلاجها فوراً .
سوف أتصل بـ « الأخ صدام » وأعود إليك في ظرف دقائق . »

وراح الملك « حسين » يحاول بدوره أن يتصل ببغداد . ثم أبلغ أن الملك « فهد » على الخط مرة ثانية ، وجاءه صوت الملك « فهد » يقول بانفعال :

- « لأ .. إنها ليست عملية محدودة . إنني سمعت الآن أنهم داخل قصر
« جابر » . »

وتمكن الملك « حسين » من إجراء اتصال ببغداد ، لكنه لم يوفق في الوصول إلى الرئيس « صدام حسين » . فقد تلقى المكالمة السيد « طارق عزيز » الذي جاء صوته على التليفون يقول للملك « حسين » :

- « جلالة الملك إنني آسف ، لكنني رأيت أن أتلقى مكالمتكم إلى « السيد الرئيس »
لأنه مازال بعيداً عن التليفون » .

وسأله الملك « حسين » بقلق عن هذا الذي جرى ، وكان رد السيد « طارق
عزيز » أنه « لم يكن هناك مع الأسف سبيل آخر » ، وعلى أية حال فإن « السيد
الرئيس » سوف يشرح له بنفسه كل شيء عندما يتصل به في ظرف دقائق قليلة . »



كان توقيت القاهرة متأخراً ساعة عن توقيت الكويت . وفي الساعة الرابعة صباحاً
استيقظ الدكتور « مصطفى الفقى » سكرتير الرئيس للمعلومات على تليفون من السفير
« سعيد رفعت » السفير المصرى فى الكويت . وكان السفير يبلغه بأن القوات العراقية قد
احتلت حقل « الرميلة » ، وأنها تزحف الآن إلى مدينة الكويت .

ولم يشأ الدكتور « مصطفى الفقى » أن يوقف الرئيس « مبارك » الذى كان ليلتها فى
استراحة برج العرب - قبل أن يتأكد من دقة ما لديه من معلومات . وقد أراد - فيما يبدو -

أن يستوثق من حجم العملية ، وما إذا كانت هي العملية المحدودة التي كان البعض يتوقعونها ، أو أنها شيء أكبر .

وقراءة الساعة الرابعة والنصف دق التليفون مرة ثانية بجوار الدكتور « مصطفى الفقى » وكان المتحدث هو السفير « عبد الرزاق الكندرى » سفير الكويت فى القاهرة ، ولقد قال للدكتور « مصطفى الفقى » : « أرجوك إيقاظ الرئيس فوراً .. فالعراقيون الآن فى قلب مدينة الكويت » . ثم راح السفير « الكندرى » يضيف بعض التفاصيل .

وقام الدكتور « الفقى » بالفعل بإيقاظ الرئيس « مبارك » الذى راح يصغى إلى ما ينقله إليه الدكتور « مصطفى الفقى » ، ثم سأله فى دهشة :

- « إيه ؟ .. هل هى عمليات على الحدود ؟ »

ورد الدكتور « مصطفى الفقى » بأنها « عمليات فى العمق والمعلومات تشير إلى أن القوات العراقية احتلت قصر الأمير ، وقصر ولى العهد ، ووزارتى الدفاع والداخلية ، وعدداً آخر من الوزارات . »

ولم يكن الرئيس « مبارك » أقل دهشة واستغراباً ، لا من الملك « فهد » ، ولا من الملك « حسين » قبله .



فى بغداد كان الرئيس « صدام حسين » موجوداً فى مقر قيادة الجيش العراقى للعمليات ، وهو مركز كامل التجهيز أنشئ فى السنتين الأخيرتين للحرب مع إيران ، وكان يتابع عمليات انتشار الجيش العراقى فى الكويت ، وكانت التقارير تصله تباعاً ، وقد أحس أن المهمة اكتملت تماماً فى الساعة السابعة والنصف صباحاً .

كان التنفيذ العسكرى للخطة دقيقاً ومحكماً ، ولكن هرب الأمير وولى العهد من كبار أفراد الأسرة الحاكمة - راح يلقى بظله على العملية العسكرية .

وصدرت أوامر بإجراء عمليات تفتيش دقيق وسريع لقصور الأمير وولى العهد ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية والمخابرات - على توقع بأن هناك أسراراً قد تكشف عن خطط ، أو تلقى ضوءاً على ما يمكن أن يحدث من بعد . وكانت التعليمات أن يرسل كل شيء إلى بغداد لكى يفحص هناك بعناية بعد الفحص الأولى على الطبيعة .



وفي بغداد أيضا استيقظ السفير « إبراهيم البحو » سفير الكويت في العراق على طرقات أحد حراس السفارة على باب غرفة نومه ، يقول له إن القوات العراقية تحاصر المبنى . وكان السفير « البحو » قد توقع أن المشاكل قاربت حد الانفجار ، وإن لم يستطع أن يحدد بالضبط حجم الانفجار ، أو متى يقع . وكان قبلها ببومين قد رأى من باب الاحتياط أن يقوم بإحراق بعض الأوراق التي تحتفظ بها السفارة . وكان أول ما خطر بباله عندما أوقف من نومه فجر يوم ٢ أغسطس ، أن هناك مجموعة أخرى من الأوراق يجب أن يتخلص منها هي الأخرى . ثم لاحظ السفير الكويتي أن جميع تليفونات السفارة متوقفة ، ثم أبلغه حارس السفارة مرة أخرى أن أمر القوة العراقية المحاصرة يطلب مفاتيح كل السيارات الموجودة بالسفارة . ولم يكن أمامه إلا أن يسلم المفاتيح . وأدهشه أن يسمع بعد قليل صوت محركات سياراته الثلاث ، وفهم أن السيارات صودرت لمنعه من الحركة بعد أن جرى عزله عن أى اتصالات بتعطيل أجهزة التليفون بالمبنى . ثم أخطر السفير بضابط عراقي يريد مقابلته . وجاء الضابط العراقي يطلب إلى السفير الكويتي تسليم جواز سفره الدبلوماسي ، وجوازات سفر أفراد أسرته جميعا - إليه . ولم يكن هناك مجال لشيء آخر غير تسليم الجوازات وانتظار المفاجآت مع التحسب للأسوأ (١).



في واشنطن كانت الصورة مختلفة بالكامل :

● لم تكن المفاجأة صاعقة ، كما حدث في العواصم العربية ، لأن واشنطن كانت تنتظر الضربة .

● ولم تكن هناك حاجة إلى إيقاظ رئيس أو مسئول من نومه ، لأنه حين بدأت مقدمات التحرك العسكري العراقي إلى الكويت عند منتصف ليلة ١ - ٢ أغسطس - كانت الساعة لا تزال الرابعة بعد الظهر بتوقيت واشنطن .

(١) بعد ثلاثة أيام عاد نفس الضابط العراقي إلى مقابلة السفير « إبراهيم البحو » ، وأعاد إليه مفاتيح سياراته الثلاث ، وأخطره بإعادتها رسميا إليه قائلا : « إنها الآن تحمل لوحات أرقام عراقية . وفوق ذلك فقد سلمه جوازات سفر عراقية عادية بدلا من جوازات السفر الكويتية الدبلوماسية التي سحبها منه قبل ذلك !

والواقع أنه ابتداء من يوم ٢٧ يوليو ، وبينما العالم العربي مشغول بمحاولاته لاحتواء الأزمة ، قررت وزارة الدفاع الأمريكية أن يكون الاستطلاع على منطقة الحشد العراقي كل ساعتين .

وفي صباح ذلك اليوم كانت تقارير الاستكشاف تقول إن الحشد العراقي يتزايد ، ولكن هناك مجموعة من العناصر الضرورية لم تكتمل بعد رغم أن القوات في وضع هجومي من ناحية ترتيب خطوطها :

- الاتصالات مع شبكة الجيش العراقي مازالت محدودة .
- لا يبدو أنه حدث « التشوين » الكافي لذخيرة المدفعية .
- هناك ذخائر كثيرة مازالت ناقصة .

● الترتيبات الإدارية وطوابيرها المعهودة في حالة العمليات لم تظهر بعد .

وبعد ظهر نفس اليوم ، اتصل الجنرال « كولين باول » رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأمريكي بالأمير « بندر بن سلطان » سفير السعودية في واشنطن ، وطلب إليه أن يمر عليه لحديث غير رسمي (٢) .

كان الأمير « بندر » سفيرا غير عادي في واشنطن ، وبحكم أنه سفير السعودية بأهميتها الكبرى بالنسبة للولايات المتحدة ، وبحكم أنه من أبناء الأمير « سلطان » وزير الدفاع ، وبحكم أنه متزوج من الأميرة « هيفاء » إحدى بنات الملك « فيصل » ، وبحكم أنه يتمتع بصلاحيات سياسية ومالية غير محدودة - فإن صلاته بالبيت الأبيض ، ووزارتي الخارجية والدفاع ، والبنترجون ، ووكالة المخابرات المركزية - كانت وثيقة إلى درجة غير عادية .

وربما أن الذي ساعد الأمير « بندر » على هذه المكانة التي حققها في واشنطن ، أنه كان ممثل السعودية في العمليات السرية التي كانت الإدارة الأمريكية تحتاج فيها إلى اعتمادات لا تمر عن طريق الكونجرس لتنفيذ بها سياسات معينة . وكان الأمير « بندر » مثلا هو الذي قام بتقديم مبلغ الخمسة والثلاثين مليون دولار التي استعملتها الولايات المتحدة

(٢) كتاب الصحفي الأمريكي الأشهر ، بوب وودوارد ، وهو من أحسن المراجع وأدقها فيما يتعلق بالأيام الحاسمة التي تقرر فيها التدخل العسكري ضد العراق ، والكتاب بعنوان « Commanders » وقد نشرته دار سيمون وشوستر ، في نيويورك ، ولم يستطع أحد أن يكذب واقعة فيه ، والمعتقد في واشنطن على نطاق واسع أن الجنرال ، كولين باول ، كان من أهم المصادر التي اعتمد عليها ، وودوارد ، .

الأمريكية في حربها الخفية ضد نظام « السانديستا » في نيكارا جوا ، كذلك كانت سفارته هي « صندوق الدفع » في حروب خفية أخرى .

وحينما وصل الأمير « بندر » إلى مكتب الجنرال « كولين باول » بعد ظهر يوم ٢٧ يوليو - كانت لدى رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأمريكي أسئلة كثيرة يريد أن يستوضح إجاباتها من السفير السعودي الواسع الاطلاع والنفوذ .

وقد بادر « باول » بسؤال « بندر » : « ما الذى يفعله صديقك صدام ؟ » (وكانت تلك إشارة إلى الرسالة السابقة التى حملها « بندر » من « صدام حسين » عندما كان الرئيس العراقى - بناء على نصيحة الملك « فهد » - يحاول أن يطمئن الولايات المتحدة) .

ورد الأمير « بندر » بقوله : « إنه لا يعرف بالضبط ، ولكنه يتصورها عملية استعراض عضلات لتخويف الكويتيين » .

ثم استطرد الأمير « بندر » يقول : « إن هذه ليست المشكلة ، ولكن المشكلة أن عمليات استعراض العضلات لن تتوقف ، فإذا مرت هذه الأزمة بسلام ، فالراجح أنها ستكرر مرة أخرى ، ومعنى ذلك أن النظام فى العراق سوف يظل باستمرار ولسنوات طويلة مصدرا لقلق دائم . »

وحين سأل « كولين باول » عن الكويتيين ومدى صلابتهم ، كان رد الأمير « بندر » :

- « إن عائلة الصباح عائلة تجار ، وليست لهم هوية سياسية محددة . والكويت كلها أقرب إلى أن تكون شركة منها إلى أن تكون دولة . »

والظاهر أن الأمير « بندر » لم يكن يتوقع أكثر من استعراض العضلات هذه المرة ، والدليل أنه خرج بعد مقابله لـ « كولين باول » فركب طائرته وسافر إلى أوروبا .



ويوم ٣٠ يوليو طرأ جديد على أوضاع القوات العراقية ، وكتب « والتر لانج » المسئول فى المخابرات العسكرية عن الشرق الأوسط تقريرا مختصرا يقول فيه « إن تقارير الاستطلاع تظهر أن الحشد العراقى ليس مجرد استعراض عضلات يقصد إلى تخويف الكويت » .

وعندما وصل تقرير « لانج » إلى الجنرال « كولين باول » كان تعليقه : « إن الذى يحيره هو أن احتلال الكويت لا يحتاج إلى حجم الحشود العراقية ، ويستطيع صدام حسين أن يحتل الكويت كلها بقوة بوليس » . وخطرت لرئيس هيئة أركان الحرب فكرة

رأى إبلاغها إلى وزير الدفاع «ريتشارد تشيني» . وكانت فكرته أنه قد يكون من الأوفق أن تصدر الولايات المتحدة تحذيرا إلى العراق من مخاطر قيامه بأى عمل عسكري . وكان الجنرال «كولين باول» قد اطلع على تقرير السفارة «أبريل جلاسبى» ، وفيه كانت السفارة تطمنن الرئيس العراقي إلى أن الولايات المتحدة لن تتدخل فى أى نزاعات عربية - عربية . ولعل الجنرال «كولين باول» أحس أن السفارة أخطأت فى الانطباع الذى تركه حديثها على تفكير «صدام حسين» - وكان تقديره الآن أن الموقف تغير ، والنوايا العراقية أصبحت أشد وضوحا ، واحتمال استخدام القوة المسلحة أصبح واردا يوم ٣٠ يوليو ، ولم يكن كذلك يوم ٢٥ يوليو حين جرى اللقاء بين السفارة الأمريكية والرئيس العراقي - وإنه فإن تحذيرا أمريكيا واضحا قد يكون فى هذه اللحظة مفيدا ، وربما ضروريا لتصحيح أى انطباع تركه حديث السفارة «أبريل جلاسبى» على الرئيس «صدام حسين» .

واستمع «ريتشارد تشيني» وزير الدفاع إلى فكرة الجنرال «باول» ، وقال إنه سوف يرد عليه بعد الاتصال بالرئيس «بوش» . ثم عاد ورد عليه بأن «الرئيس لا يحبذ فكرة إصدار تحذير علنى لصدام حسين» .

واستغرب الجنرال «باول» رفض اقتراحه لأنه لم يكن يكلف شيئا . ولعله كان يمكن أن يوفر أشياء من حيث أنه يفرض على الرئيس العراقي إعادة حساباته .

وفكر الجنرال «باول» أن يتصل بعد ذلك بالجنرال «شوارتزكوبف» فى مقر القيادة المركزية ، ويسأله عن حالة استعداد القوات طبقا للخطة رقم «١٠٠٢ - ٩٠» ، وهى الخطة الموضوعة للطوارئ العسكرية فى الخليج من وقت طويل ، وكانت قد روجعت أكثر من مرة ، وجرى تعديلها وفق تطورات الحرب العراقية الإيرانية واحتمال أن تحاول إيران (أو العراق) دخول مناطق البترول فى ظرف تراه مناسبا .

ورد «شوارتزكوبف» بأن القوات المخصصة للخطة مبعثرة ، وهى فى معظمها خارج المنطقة ، ولا يوجد منها قريبا من الخليج إلا عشرة آلاف جندي معظمهم من البحرية . (٣)



وكانت أول إشارة ببدء الغزو العراقي للكويت وصلت إلى واشنطن - رسالة من كلمتين بعث بها الأميرال «بيل أوينز» قائد الأسطول الأمريكى السادس فى البحر الأبيض ،

(٣) صفحة ٢٢١ من كتاب «بوب وودوارد» .

وكان « أوينز » قد تولى منصبه حديثاً بعد فترة قضاها مساعداً خاصاً لوزير الدفاع « تشينى » .

كانت الرسالة موجهة إلى « تشينى » ، وقد وصلت فى المساء المبكر بتوقيت واشنطن ، ونصها : « العراقيون اخترقوا » (والقصد مفهوم ، وهو أنهم اخترقوا حدود الكويت) .

ووصلت الإشارة إلى الجنرال « كولين باول » رئيس هيئة أركان الحرب ، فدعا نائبه الجنرال « دافيد جيرميا » ومساعد الجنرال « توم كيللى » إلى الاجتماع به لتقدير الموقف . فقد توقع « كولين باول » أنه بعد قليل سوف يستدعى إلى البيت الأبيض ، وعليه أن يكون مستعداً لأى مناقشات تجرى فى مجلس القرار الأعلى مع الرئيس .

وكان الرئيس « جورج بوش » قد أبلغ بما وقع ، وكان الذى أبلغه هو مستشاره للأمن القومى الجنرال « برنت سكوكروفت » .

ولم يكن « جيمس بيكر » وزير الخارجية موجوداً فى واشنطن ، وإنما كان فى سيبيريا مع نظيره السوفيتى . وهكذا فإن البيت الأبيض تولى إدارة الأزمة فى ساعاتها الأولى . وكانت تلك مشكلة لأن مصادر ووسائل وزارة الخارجية فى إدارة أى أزمة - لها أدوات ووسائل وقنوات واضحة ، وأما فى البيت الأبيض فإن كل شىء متشابك ومتداخل ، كما أن القنوات نصف مضيئة ، أو نصف مظلمة !

ودخل « جورج بوش » إلى مكتبه فى البيت الأبيض حوالى الساعة التاسعة مساءً ، ووراء مجموعة من المساعدين اختارهم لتمثيل الإدارة الأمريكية عند مستواها الأعلى : الجنرال « برنت سكوكروفت » مستشار الأمن القومى ، و « جون سنونو » رئيس هيئة مستشارى البيت الأبيض .

« ريتشارد تشينى » وزير الدفاع ، ومعه الجنرال « كولين باول » رئيس هيئة أركان الحرب ، والجنرال « دافيد جيرميا » نائبه ، و « بول ولفوويتز » مدير التقديرات الاستراتيجية فى وزارة الدفاع .

و « روبرت كيميت » مساعد وزير الخارجية نظراً لغيبة الوزير ، ثم « ويليام وبستر » مدير وكالة المخابرات المركزية ، ونائبه للعمليات « ريتشارد كير » - ثم المستشار القانونى « بويدن جراى » .

وفى الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق صدرت من مكتب الرئيس « بوش » مجموعة من القرارات :

١ - بيان باسم الرئيس يدين الغزو ، ويطلب بسرعة الانسحاب بلا قيد أو شرط ، ولا يقبل بديلا عن ذلك بشيء .

٢ - قرار بإرسال قوة من الطيران إلى السعودية فوراً - ٢٤ طائرة من طراز « ف - ١٥ » .

٣ - قرار بتجميد كل الأموال الكويتية والعراقية في كافة البنوك .

٤ - قرار بتشكيل لجنة طوارئ دائمة لمتابعة الأزمة تضم كلا من « كيميت » و « جيرميا » و « وولفوويتز » و « كير » .

٥ - إنشاء لجنة دائمة للطوارئ تعمل تحت رئاسة مستشار الأمن القومي « برنت سكوكروفت » .

وقال « بوش » موجها كلامه إلى وزير الدفاع « تشيني » : « إنه سوف يذهب الآن ليفكر ويتأمل ، ثم ينام ، وفي الصباح الباكر يعود الكل إلى مكتبه للتشاور من جديد فيما قد يكون طرأ على الأزمة أثناء الليل ، وكذلك في خيارات المستقبل » . ثم أردف قائلاً : « إنه يريد أن يجيء الجنرال « شوارتزكوبف » إلى واشنطن ، وأن ينضم في الصباح إلى الاجتماع المقرر في مكتب الرئيس ، وعليه أن يجيء معه بكل أوراق خطط العملية » . « ١٠٠٢ - ٩٠ » .



من الصعب على أحد أن يعرف بالتحديد ما دار في فكر الرئيس « جورج بوش » في تلك الليلة وهو وحده في جناحه الخاص يفكر ويتأمل كما قال - ومع ذلك فإن بعض ملامح فكره يمكن تقديرها .

في تلك الفترة كانت رئاسة « بوش » تواجه مشاكل :

□ فالاقتصاد الأمريكي يعاني - والمنافسة الألمانية اليابانية مرهقة - واحتمالات أوروبا الموحدة تدعو إلى التحسب وعدم الارتياح .

□ ثم إن الانتصار الهائل الذي تحقق للولايات المتحدة الأمريكية بانتهاء الاتحاد السوفيتي ، منسوب إلى سلفه « رونالد ريجان » وليس إلى « جورج بوش » . والناس

يقارنون بين رئيس أمريكي أيقظ مشاعر الوطنية والكبرياء فى الولايات المتحدة ، وبين رئيس آخر أعقبه دون أن تكون له نفس الجسارة ، ولا نفس الشعبية .

□ مضافا إلى هذا أن « بوش » ما كاد يدخل البيت الأبيض حتى انفجرت فضيحة ابنه « نيل » الذى كان يعمل فى « مؤسسة الإذخار والتأمين » وهى فضيحة قدرت خسائرها بعشرات البلايين من الدولارات .

□ وفوق ذلك كله فإن « جورج بوش » من أسرة عملت فى إنتاج البترول وتسويقه فى تكساس - وهو يعرف أكثر من غيره أهمية البترول الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة ، وهو بنفسه قائل العبارة المشهورة عن « أن القرن الواحد والعشرين سوف يكون قرنا أمريكيا - أى قرنا بتروليا » .

وتبقى ملاحظة أن صانع القرار السياسى بشر ، وفى كل تقديرات البشر فإن الخاص يختلط بالعام ، والمفتاح الأساسى لفهم التاريخ أنه إنسانى - أى أنه دوافع ونزعات وتحركات مجتمعات وأفراد .

ولعل أدق ما يمكن أن يصف العوامل المتدافعة فى تفكير « بوش » تلك الليلة هو ذلك الحوار الذى دار بين الجنرال « كولين باول » رئيس هيئة أركان الحرب وبين سلفه المباشر الأميرال « ويليام كرو » . فقد قال « ويليام كرو » أثناء هذا الحوار : (٤)

« إننى أشعر أن الرئيس يتصرف بنفاد صبر . كلكم نفذ صبره ، وكلكم يتحرق إلى الحرب ، والرئيس أكثركم .

أرجوكم أن تنصح الرئيس أن يتذرع بالصبر . إننا بالصبر أربعين سنة انتصرنا على أكبر خصم واجهناه وهو الاتحاد السوفيتى . إن العراق هدف سهل ، وسوف نقتل عشرات ألوف من العرب هناك دون عناء ، وسوف يتحمس بعض العرب لنا فى البداية ، ولكن كل العرب بعد أن تمر السنين لن ينسوا . ومهما كان هدفك نبيلاً فى أى معركة ، فإن عنصر النبل فيه سوف ينسى ، ويظل فقط عنصر القتل . »

والغريب أن الجنرال « كولين باول » لم يكن بعيدا عن أفكار سلفه الأميرال « ويليام كرو » ، وقد رد عليه بقوله : « إننى أفهمك ، وأنا شخصا من أنصار الضغط على العراق بالحصار الاقتصادى والدبلوماسى ، ولكن الآخرين عبر النهر يريدون شيئا آخر . قالها الجنرال « باول » وأشار إلى اتجاه البيت الأبيض عبر النهر .

(٤) أورده « نوب وودوارد » فى كتابه - صفحة ٣٧ و ٣٨ .

وعاد الأدميرال « كرو » يلح : « اسمع .. أنا أعرف أن كل رئيس عظيم في تاريخ الولايات المتحدة ، يحتاج إلى حرب . والحرب المنطقية لأي رئيس هي حيث يواجهه الاستفزاز . والعراق تصرف بطريقة مستفزة ، ولكن هناك وسائل أخرى لردعه . »

ورد « كولين باول » : « هذا صحيح » .

وعاد الأدميرال « كرو » يلح على خلفه : « لماذا لا تقول له رأيك بالكامل ؟ »

وقال « كولين باول » : قلته له . ولكنى لا أستطيع أن ألح ، فإذا فعلت ذلك ورفض فعلى أن أستقيل واستقالتى لن تؤفق العملية لأن مستشاريه سوف يقولون له : « حسنا ، هذا رأى العسكريين ، والعنصر العسكرى مهم فى الموضوع لكن هناك عناصر أخرى فى المعادلة الاقتصادية وسياسية ونفسية . . »

وسأل الأدميرال « ويليام كرو » : « وماذا عن الأعباء الاقتصادية للحرب ؟ »

ورد الجنرال « باول » : « تقديرهم أن عرب البترول سيدفعون التكاليف ! »



صباح يوم ٢ أغسطس كانت القاهرة فى حالة نشاط مكثف ، فقد تصادف فى ذلك الوقت أن انعقد فيها مؤتمر لوزراء خارجية الدول الاسلامية ، وكان ذلك أول اجتماع يعقد على هذا المستوى بعد عودة مصر إلى عضوية الجامعة العربية .

وتقدمت سوريا (وغيرها من الدول العربية) بطلب عقد مؤتمر للقمّة يسبقه على الفور اجتماع لوزراء الخارجية العرب ، وبما أن وزراء الخارجية العرب كلهم حاضرون فى القاهرة بحكم اشتراكهم فى اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية - إذن فإن كل ما هو مطلوب هو توجيه دعوة لوزراء الخارجية العرب يجتمعون وحدهم فى ظرف ساعة ...

وهكذا حدث ، فقد طلب السيد « الشاذلى القليبي » الذى كان يحضر كمراقب اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية - إلى وزراء الخارجية العرب ألا يتوجهوا هذا الصباح إلى قصر المؤتمرات فى مدينة نصر ، وبدلاً من ذلك فهم مدعوون إلى اجتماع منفصل خاص بهم فى فندق « سميراميس انتركوتنتنال » الذى ينزل فيه معظمهم أثناء وجودهم فى القاهرة .

وفى الساعة العاشرة صباحا التأم عقد هذا الاجتماع الطارىء ، وبدأ وزراء الخارجية العرب يحاولون البحث عن تقدير مشترك لحقيقة ما جرى ، وكيف يمكن التصرف حياله . كان رئيس الجلسة هو السيد « فاروق قنومي » وزير خارجية فلسطين بحكم أن رئاسة دورة مجلس الجامعة العربية فى ذلك الوقت كانت لها . وكان اتجاه الآراء فى التطورات على النحو التالى :

١ - إن احتمالات التدخل الخارجى من جانب الولايات المتحدة ومن غيرها قائمة ، والأخبار الدول العربية .

٢ - إن احتمالات التدخل الخارجى من جانب الولايات المتحدة ومن غيرها قائمة والأخبار الواردة من واشنطن صريحة فى أن هناك استعدادات عسكرية واجراءات عقوبات اقتصادية ، وأحوال طوارئ - وهذه هى البداية ، ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بالنهاية .

٣ - إن العرب لابد أن يخرجوا بقرارات تفرض على العراق أن ينسحب من الكويت قبل أن يتعدد الموقف .

٤ - إن الأزمة أكبر من وزراء الخارجية ، ولابد فيها من توجيهات من الملوك والرؤساء العرب قبل أن يستطيع وزراء الخارجية أن يخلصوا إلى توصيات يقدمونها لرؤسائهم . وفى كل الأحوال ، فإنه فى هذه اللحظات لا يصح إغلاق الأبواب وإنما تركها مفتوحة .

وهكذا فإن اجتماع الجلسة الصباحية لوزراء خارجية الدول العربية راح يدور حول نفسه دون أن يجد مخرجا .(٥)

وربما ساعد على الدوران حول النفس أن أيا من وزراء الخارجية العرب لم يكن قد تلقى تعليمات صريحة من رئيس دولته . كانوا جميعا قد اتصلوا برؤسائهم ، أو اتصل بهم رؤسائهم فى الصباح إلباكر . ولكن هؤلاء الرؤساء كانوا فى نفس الحيرة إزاء المفاجأة ، ولذلك فإن تعليماتهم جاءت عامة وعائمة !

والى جانب ذلك ، فقد كانت هناك شكوك تراود دول الخليج ، وأهمها سؤال : هل كانت الدول الأعضاء فى مجلس التعاون العربى مع العراق - على علم مسبق بخطوته المفاجئة لغزو الكويت ، أم أنها هى الأخرى فوجئت كما فوجئ غيرها ؟ ،



(٥) لقاء مع السيد « فاروق قنومي » ، على الغداء فى نفس اليوم فى مطعم « سويس اير » حضره السفير الفلسطينى فى القاهرة « سعيد كمال » .

وفى الوقت الذى كان فيه وزراء الخارجية العرب فى القاهرة - كان الرئيس « حسنى مبارك » فى استراحة « برج العرب » يقرأ تقدير موقف أعدده مكتبه بالاشتراك مع وزارة الخارجية ، والمخابرات العامة . وكانت أهم النقاط فى هذا التقدير :

● إن الغزو العراقى للكوييت كان ينبغى توقعه بحكم الأوضاع الإقليمية والدولية ، ورغبة العراق فى أن يؤكد نفسه كقوة إقليمية بعد انتصاره فى حربته مع إيران .

● إن هذه النية لابد أن تكون قديمة لدى العراق ، وقد تكون أحد دوافعه إلى الاشتراك فى مجلس التعاون العربى الذى يضم العراق والأردن واليمن مع مصر . فهذا المجلس كان هدفه عزل سوريا وتحييد مصر .

● إن الغزو ضربة للمصالح المصرية على أكثر من مستوى ، ذلك أنه يفرض على مصر أن تختار بين مجلس التعاون العربى ، وبين دول الخليج الغنية والقادرة على مساعدة مصر . ثم إن هذا الغزو يظهر مصر بمظهر الدولة التى تلاعب بها الآخرون .

● إن التدخل الأجنبى محتمل ، بل إنه أرجح الاحتمالات بسبب مصالح أمريكا البترولية والاستراتيجية ، وهى مصالح لا تسمح للولايات المتحدة بأن تترك العراق يسيطر على الكوييت ، وغدا على الخليج وفيه ثلثا احتياطى العالم من البترول .

● إن العراق سوف يحاول بكل الوسائل أن يحتوى رد الفعل المصرى ، وقد يحاول استعمال صلاتها لتهدئة الولايات المتحدة ، وأيضاً لتهدئة إسرائيل .

● إن القاهرة مطالبة بحصر نطاق الأزمة قدر ما تستطيع حتى بإعطاء الانسحاب العراقى الحتمى غطاء دبلوماسياً يسمح له بالخروج من الكوييت دون إبطاء ، ودون إخراج إذا كان ذلك ممكناً . ويتحتم على مصر أن تجند العالم العربى كله لممارسة أقصى درجة من الضغط السياسى على بغداد ، ويمكن عمل ذلك عن طريق اجتماع وزراء الخارجية العرب .

ثم خلص التقدير إلى مجموعة توصيات عملية :

١ - من الأفضل الاتصال بالولايات المتحدة حتى لا تتصاعد بمظاهرتها العسكرية التى بدأت مقدماتها ، ولا بد لتدخلها فى الأزمة أن يجيء خطوة بعد خطوة ، وإلا أعطت للعراق فرصة لتعبئة رأى العام العربى .

٢ - لا بد من رسالة واضحة لإسرائيل ألا تتدخل فى الأزمة لأن تدخلها يعقد الأمور ولا يساعد على حلها . (٦)

(٦) من المثير للاستفزاز أن إذاعة إسرائيل فى ذلك اليوم راحت تندد بالغزو العراقى ، للكوييت الشقيقة ، وكانت تلك على الأرجح محاولة للصيد فى مياه عكرة .

- ٣ - من المستحسن التأكد مبكرا من أن إيران ليست داخلية في العملية سواء من زاوية الضغط لرفع الأسعار ، أو تقسيم مناطق النفوذ في الخليج بين البلدين .
- ٤ - إنه يتحتم بذل كل جهد لإبقاء العقيد « معمر القذافي » بعيدا عن العراق بأى ثمن .
- كان التقدير بعيد النظر إلى حد كبير ، ومنطقيًا ومعقولا .



وكان وزراء الخارجية العرب مازالوا يدورون حول أنفسهم ؛ ذلك أن وزير الخارجية العراقي لم يكن مشاركا في اجتماعات وزراء الخارجية ، وإنما كان يمثله أحد وكلاء الوزارة ، ومعه سفير العراق في القاهرة السفير « نبيل نجم التكريتي » .

ومنذ البداية كان الإلحاح شديدا على ممثلي العراق ليقولوا شيئا ، ولكن عذرهم كان صريحا ، وهو أنه « لم تصلهم تعليمات بغداد ، وهم غير مخولين لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب من الأساس ، ولقد حضره بدافع الأخوة . لقد جاءوا بتعليمات محددة لاجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية - وأما اجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول العربية فهو أمر مفاجئ لهم ، وقد طلبوا تعليمات بشأنه من بغداد ولم يتلقوها بعد ، وهم في انتظارها أى لحظة . »

وقرابة الساعة الواحدة ظهرا دُعِيَ سفير العراق إلى التليفون ، فغادر قاعة الاجتماع ، ثم عاد إليها بعد قليل يقول إن بغداد سوف ترسل وفدا على مستوى عال ليشرح وجهة نظر العراق فيما جرى أمام وزراء الخارجية العرب ، وأنه من المنتظر أن يصل هذا الوفد في موعد يسمح له بالاشتراك في جلسة مسائية .

وفي الساعة الثانية بعد الظهر تأجل الاجتماع إلى الساعة السادسة مساء . ثم عرف بعد ذلك أن الوفد العراقي القادم سوف يكون برئاسة الدكتور « سعدون حمادي » نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية ، وأن موعد وصول طائرته هو الساعة السابعة مساء ، وسوف يتوجه من المطار رأسا إلى فندق « سميراميس » وينضم إلى الاجتماع هناك .

ثم ترامت إلى أسماع وزراء الخارجية العرب أن هناك اتصالات بين الملوك والرؤساء العرب .



فى ذلك الوقت كان العمل قد بدأ فى واشنطن ، وبالنسبة لها (من ناحية التوقيت) فقد كان يوم ٢ أغسطس هو اليوم الثانى للأزمة ، فى حين أنه كان اليوم الأول بتوقيت شرق البحر الأبيض والخليج .

واستيقظ الرئيس « بوش » مبكرا وبدأ بإجراء اتصالات تليفونية تمت كلها قبل الساعة السابعة صباحا بتوقيت واشنطن (الثانية بعد الظهر بتوقيت القاهرة) .

وكانت اتصالات الرئيس « بوش » مع عدد من أصدقائه سألوا عنه فى المساء السابق ، ولم يستطع أن يتحدث معهم بسبب انشغاله مع مستشاريه .

وكان بين السائلين عدد من الأصدقاء من عالم الأعمال ، وبينهم رؤساء مجالس إدارات اثنتين على الأقل من شركات البترول ، وواحد من رؤساء مجالس إدارات البنوك - وكلهم وغيرهم من زملائهم فاجأهم الغزو ، وانقض على مصالح لهم طائلة فى الشرق الأوسط .

[وكل رئيس أمريكى - سواء فى ذلك ، بوش ، أو من سبقوه إلى البيت الأبيض - يعرف عمق التداخل بين السياسة والاقتصاد ، وهو أمر طبيعى فى العالم كله ، لكنه فى الولايات المتحدة يتخذ شكلا آخر هو العلاقة بين السياسة والمال ، وهما مثل ، اللبن والقهوة ، يمتزجان معا فى مشروب واحد تعرفه السياسة الأمريكية (على حد وصف مأثور عن الرئيس الأمريكى السابق ، دوايت أيزنهاور) .

والعلاقة بين السياسة والمال فى الولايات المتحدة ظاهرة مستفحلة . فالمال عصب الانتخابات من مقاعد مجالس الولايات حتى المقعد الأرفع فى البيت الأبيض . ثم إن المال هو الذى يكافئ كل سياسى أمريكى من أجر المحاضرات إلى تبرعات بناء المكتبات التى يخلد بها كل رئيس أمريكى اسمه .

ثم إن كل مسنول فى وظيفة حكومية كبيرة فى الولايات المتحدة يطمح بعد ترك الخدمة إلى وظيفة فى شركة من الشركات ، وبالتالي فإن مسنولى الحكومة يحتفظون دائما بعلاقات وثيقة مع الشركات ، كما أن الشركات تعرف أن الحكومة هى أكبر مشتر لمنتجاتهم (شركات السلاح والطيران وصناعات الفضاء) ، أو أنها أكبر راسم للسياسات، المؤدية إلى الخسائر أو إلى الأرباح (البترول ، البنوك ، الاستثمار الخارجى ، إلى آخره) .

وفى الساعة السابعة والنصف كان الرئيس الأمريكى « جورج بوش » فى طريقه إلى مكتبه البيضاءوى ، وكان مستشاره لشئون الأمن القومى « برنت سكوكروفت » قد أعد له تقريرا بملخص ما تجمع لدى مكتبه من معلومات وردت إليه من كل أجهزة الإدارة الأمريكية ، سواء فى تلك الأجهزة العلنية أو السرية .

ثم انتقل « بوش » ومعه « سكروفت » إلى غرفة العمليات الخاصة ، وهي غرفة مزودة بكل وسائل الأمان ضد الاختراق أو التصنت ، وكان في انتظاره هناك وزير الدفاع « ريتشارد تشيني » ، ووزير الطاقة « جيمس واتكنز » ، ومساعد وزير الخارجية « روبرت كيميت » ، ورئيس الأركان الجنرال « كولين باول » ، وقائد القوات المركزية الجنرال « نورمان شوارتزكوف » ، ووزير الخزانة « ريتشارد دارمان » ، ومدير وكالة المخابرات المركزية « ويليام ويستر » .



كان أول ما فعله « بوش » بعد أن اتخذ مقعده هو تحديد موقعه ، وقد بلوره في ثلاث نقاط :

- ١ - لا يمكن قبول ما حدث ، وليس هناك فيه شيء قابل للتفاوض أو لحل وسط .
- ٢ - لا بد من تعبئة الرأي العام الأمريكي والعالمي في صف الولايات المتحدة .
- ٣ - إن الولايات المتحدة هي المسئولة عن « العمل » ، وبالتالي فإن ما هو مطروح للبحث الآن هو خطط العمل .

وتلاه « جيمس واتكنز » وزير الطاقة الذي لخص كلامه في قوله : « إن ما حدث سوف يسبب فوضى في أسواق البترول - إنتاجه وإمداده وأسعاره . فضلا عن أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح بزواج بين مليون جندي عراقي ، وثلاثي إنتاج البترول في الشرق الأوسط . »

ثم أثار وزير الخزانة « ريتشارد دارمان » ضرورة فرض حصار اقتصادي شامل يخنق العراق .

وتطلع الرئيس « بوش » ناحية العسكريين .

ونظر « كولين باول » إلى « شوارتزكوف » الذي اعتبر أن دوره قد جاء ، وبدأ بعرض الاحتمالات المتاحة ، ولخصها في احتمالين :

● ضربة جوية قوية موجعة - وكان تقديره أنه مهما بلغت قوة الضربة فإنها غير مؤثرة .

أو

● التدخل العسكري الشامل على أوسع نطاق طبقا للخطة « ١٠٠٢ - ٩٠ » .

ثم وصل إلى النقطة المحورية في عرضه ، وهي :

« أن هذه الخطة هي الخيار الحقيقي المؤثر ، ولكن شرطها الرئيسي هو وجود قاعدة لحشد القوات - وهذه القاعدة لا يمكن أن تكون إلا السعودية » .

وتدخل « ريتشارد دارمان » وزير الخزانة ، فعلق قائلاً :

« بدون وجود قاعدة عربية نعمل منها - إذن فإننا نواجه « فيتنام » أخرى . »

وتفرعت المناقشات ، وكان واضحاً أن الرئيس « بوش » قد استقر رأيه على الاحتمال الثاني الذي عرضه الجنرال « شوارتزكوبف » ، وهو التدخل العسكري الشامل طبقاً للخطة .
١٠٠٢ - ٩٠ .

ثم خلصت المناقشات إلى ثلاث نقاط محددة رآها الجميع ضرورية :

□ الأولى : أنه لا بد من الاتصال بالملك « فهد » لتأمين وجود القاعدة الوحيدة الممكنة لتنفيذ الخطة .

□ والثانية : هي أنه يستحسن المسارعة على الفور إلى إغلاق خطوط أنابيب البترول العراقي عبر تركيا وعبر السعودية .

□ والثالثة : هي أنه لا بد من ترتيبات خاصة يتحمل بمقتضاها العرب المنتجون للبترول تكاليف الخطة العسكرية ، فميزانية الولايات المتحدة لا تحتمل عجزاً فوق ما تعانيه من عجز . ثم إن المستفيد من أى عمل لا بد له أن يتحمل تكاليفه - وإذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لأن تعطى الدم ، فلا أقل من أن يقدم أصحاب البترول من مالهم ما يغطي نفقات الحملة .

وكان « بوش » يستعد للذهاب بعد ظهر نفس اليوم ٢ أغسطس إلى « آسن » في ولاية « كولورادو » لحضور احتفال تشارك فيه « مارجريت تاتشر » رئيسة وزراء بريطانيا ، وكان تقدير الجميع أن « مارجريت تاتشر » سوف تكون متحمسة للعمل ، وسوف تكون على استعداد للمشاركة في الخطط العسكرية المقبلة . وجرت مناقشة على الهامش حول الحدود التي يمكن فيها قبول مشاركة بريطانية .. وكان الاتجاه أن بريطانيا يجب أن تدعى للمشاركة حتى من قبل أن تطلب ، كما أنه يمكن التفكير في دعوة آخرين .

ومما يستحق الملاحظة أن الرئيس « بوش » أبلغ وهو في الاجتماع أن هناك إلحاحاً من الصحفيين الملحقين بالبيت الأبيض على ضرورة أن يظهر في صورة أو يقول كلمة ، وقد زكى مستشاره الصحفي « مارلين فيتزروتر » هذا الطلب . وهكذا فإن الرئيس « بوش » رأى لمزيد من التأثير أن يجيء عدد من الصحفيين إلى غرفة الاجتماع ، ثم يقول لهم من مجلسه ما يريد . ولم ينس « بوش » أن يلفت نظر الجنرال « شوارتزكوبف » إلى تغطية

خرائطه وأوراقه قبل أن يدخل الصحفيون . وحين دخلوا كرر لهم ما سبق أن ذكره في بيان الليلة السابقة عن إدانة الغزو ، وضرورة الانسحاب . (٧)

والذى يستحق الملاحظة أن الرئيس « بوش » سئل عن تقديره للنوايا العراقية بعد غزو الكويت ، فقال بالنص : « معلومتي أنه ليس هناك بلد آخر مهدد بالغزو - ورأى في نفس الوقت أن صدام يجب أن يخرج من الكويت » .
ولقد قال الجنرال « باول » فيما بعد : « إنه أحس أن الرئيس يريد أن يحتكر كل شيء في إدارة الأزمة » .

وكان تعليقه على ذلك - ولنفسه - كما روى هو فيما بعد : « إن ذلك حقه لأن الناس انتخبوا جورج بوش ، وليس أحدا غيره » !



وكان على الرئيس « جورج بوش » أن يبدأ على الفور بالنقطة الأولى في ضرورات « العمل » وهى : الحصول على موافقة الملك « فهد » على نزول القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية .

كان « بوش » يدرك أن هذه المهمة لا يمكن أن يقوم بها غيره . فلقد كان يعرف الملك « فهد » شخصيا من يوم كان مديرا لوكالة المخابرات المركزية ، و « فهد » وزيرا للداخلية - ثم إنه فهم أثناء اجتماعه مع مستشاريه أن السعودية لم ترسل موافقتها حتى الآن على قرار الأمم بإرسال طائرات « ف - ١٥ » - فإذا كانت السعودية لم توافق حتى الآن على استقبال ٢٤ طائرة ، فكيف يمكن إقناعها باستقبال مائة ألف جندي أمريكي على الأقل لازمين لتنفيذ الخطة « ١٠٠٢ - ٩٠ » .

وإذن فلا بد من تدخل الرئيس الأمريكي شخصيا مع ملك السعودية .
وبالفعل تم اتصال الرئيس « بوش » بالملك « فهد » .

ولخص الرئيس « بوش » تفاصيل ما سمعه من الملك « فهد » لمستشاريه ، فقال لهم ما يلى : (٨)

« إن فهد في حالة صدمة .
ثم هو غاضب إلى أقصى درجة .

(٨) طبقا لرواية « بوب وودوارد » .

(٧) « بوب وودوارد » .

وهو يطالب بضرورة إجبار صدام حسين على الخروج من الكويت .
ولكنه مع ذلك (والرواية مازالت للرئيس « بوش ») فوجيء مفاجأة بدت غير
سارة حينما طرح عليه « بوش » ضرورة السماح للقوات الأمريكية بالنزول
في السعودية ، لأن وضع المملكة الحساس يجعل شيئا من هذا النوع
مستحيلا ، فالمملكة هي موطن للأماكن الإسلامية المقدسة ، ونزول قوات
أجنبية فيها يثير نائرة الدنيا ، ويعرض مركز « عائلة سعود » لخطر شديد .

ومن الواضح - طبقا لهذه الرواية - أن الرئيس « بوش » لم يشأ أن يلح على الملك ،
ومع ذلك فقد كان مصمما ، وبدأ يتصرف وكأنه رجل واثق وفرصته التاريخية . ولم يعد
يتحدث عن الكويت وحدها ، ولكنه بدأ يتحدث عن تسوية شاملة للأوضاع في الشرق
الأوسط ، وعن دور تتمكن فيه الولايات المتحدة من قيادة العالم ؛ وكان تحليله أمام
مستشاريه :

« إن أوروبا الغربية سوف تمشى وراءنا ، فموضوع الطاقة بالنسبة لهم أخطر منه
بالنسبة لنا لأن ٩٠ ٪ من بترولهم - عربي ،

والاتحاد السوفيتي ليس في وضع يستطيع معه أن يتحدانا ، و« جوربي » (يقصد
« جورباتشوف ») ينتظر اجتماعنا هنا-في واشنطن بعد أسابيع قليلة ، ومجيئه إلى هنا
وحصوله على مساعدات منا هو أمله الوحيد ، ولن يجازف بهذا الأمل لكي يتخذ أحدا . وعلى
أى حال ، فإننا سوف نجعلهم يفهمون أن موقفهم من غزو الكويت هو الامتحان الذي يجب
أن ينجحوا فيه قبل أن يجيئوا إلينا هنا ..

ولكن المسائل مازالت معلقة على موافقة الملك « فهد » . وبدأ « بوش » عملية التفاف
غير مباشر .



طلب الرئيس « بوش » توصيله بالملك « حسين » في عمان .

وكان الملك « حسين » في الطائرة في طريقه إلى الاسكندرية ، فقد اتصل تليفونيا
بالرئيس « مبارك » في الساعة الثالثة وعشر دقائق ، وطلب أن يلتقى به في أسرع

ما يمكن ، وقال إن طائرته جاهزة للإقلاع فوراً ، والأمر يقتضى التشاور . ودعاه الرئيس « مبارك » إلى المجيء قائلًا « إنه سوف يكون فى انتظاره » .

وحينما علم الرئيس « بوش » أن الملك « حسين » فى طائرته إلى الاسكندرية ، طلب توصيله بالرئيس « مبارك » وكان الرئيس « مبارك » قد توجه من برج العرب إلى الاسكندرية ليكون فى استقبال الملك « حسين » فى مطار النزهة .

وحيث وصل الرئيس « مبارك » والملك « حسين » إلى قصر رأس التين ، علم كل منهما أن الرئيس « بوش » اتصل به . واتفق الاثنان على أن يتصلا سويا بالرئيس الأمريكى .

كان الرئيس « مبارك » مستفزا من كل ما حدث ، فقد بدا له غزو الكويت أمرا خطيرا تترتب عليه عواقب أكثر خطورة - كذلك كان هناك سبب إنسانى لشعوره بالاستفزاز ، فقد نقل إلى جميع الأطراف تأكيدات بأن الرئيس « صدام حسين » لا ينوى استخدام القوة ضد الكويت ، والآن فإن مصداقيته فى الميزان .

وجاءت مكالمة الرئيس « بوش » إلى قصر رأس التين ، وتحدث إليه الرئيس « مبارك » معبرا عن رأيه ومشاعره ، وقائلًا إن وزراء الخارجية العرب مجتمعون لإيجاد مخرج ، وهو رغم مشاعره المستفزة يحاول منذ الصباح ، وقد تحدث أكثر من مرة إلى الملك « فهد » ، وأنه يفكر فى عقد قمة مصغرة يمكن من خلالها إعطاء « صدام » فرصة يخرج فيها من الكويت .

وأبدى الرئيس « بوش » ملاحظة معناها أنه يعتقد أن وقت مثل هذه القمم قد فات لأن « صدام » تجاوز نقطة اللا عودة . ثم طلب الرئيس « بوش » أن يتحدث إلى الملك « حسين » .

وطبقا لرواية الملك « حسين » (٩) فإن الرئيس « بوش » قال له « إن غزو الكويت عمل من أعمال العدوان لا يمكن أن تقبله الولايات المتحدة ، وأنه أصدر أمس بيانا بالموقف الرسمى للولايات المتحدة » . وقال الملك « إنه اطلع عليه » . واستطرد « بوش » بأنه « ثابت فى موقفه » . ثم أضاف الرئيس الأمريكى : « إن صدام يتحدى الولايات المتحدة ، وأنه (« بوش ») قرر قبول التحدى . »

ثم واصل الرئيس بوش كلامه للملك « حسين » فقال :

(٩) لقاء لمدة ست ساعات مع الملك « حسين » فى عمان يوم ٢٨ إبريل ١٩٩١ .

« إن الغزو العراقي تهديد مباشر لأمن الولايات المتحدة ومصالحها ، وأن الكونجرس والرأى العام ووسائل الإعلام الأمريكى - كلها تطالبه بالتصرف بالفعل العسكرى ، وليس بقرارات الإدانة .

وإنه فى دهشة من موقف العالم العربى . فهو لم يسمع حتى الآن إعلانات صريحة ضد العدوان العراقى . وقد فهم أن وزراء الخارجية العرب مازالوا يتكلمون . »

ثم قال الرئيس « بوش » : إن أكثر ما أدهشه هو موقف الملك « فهد » الذى كان على اتصال معه قبل قليل . ولقد كان يتوقع أن يبادر « فهد » إلى طلب مساعدة الولايات المتحدة « لكننا لم نتسلم مثل هذا الطلب حتى الآن . تسلمنا طلبا من الكويت بعد الغزو بنصف ساعة ، ولم نتسلم شيئا من السعودية . . »

ثم قال الرئيس « بوش » للملك « حسين » :

« إننى قلت لفهد إن الولايات المتحدة قادرة على حماية مصالحها وبوسائلها ، ولكن إذا لم يتحرك الآخرون لحماية مصالحهم ، فلن يكون هذا ذنب الولايات المتحدة ، ومن ناحيتها فإن الولايات المتحدة لن تعود مهتمة بما يجرى لهم . وإذا لم يكن الناس قادرين على أن يقفوا ضد عدوان مسلح موجه إليهم ، فلماذا يتوقعون ذلك من الآخريين ؟ عليهم فى هذه الحالة أن يلوموا أنفسهم فقط . »

ثم قال « بوش » للملك :

« إن الولايات المتحدة سوف تتصرف وحدها ، ولن تتسق مع غيرها إذا لم يكن هذا الغير مستعدا للتنسيق . »

كان الرئيس « بوش » حادا فى لهجته ، وكانت الحدة تزداد مع اتصال الكلام ، وحاول الملك « حسين » أن يهدىء المشاعر قدر ما يستطيع راجيا الرئيس « بوش » أن يعطى « فرصة معقولة لحل الأزمة فى إطار عربى يناقشه الآن مع الأخ الرئيس مبارك . »

ولم يكن « بوش » مقتنعا ، وقال له الملك « حسين » :

« ألا تريد أن تعطينا فرصة ساعات ، فقد نستطيع خلالها عمل شىء ؟ »

وكان « بوش » ما زال مصرا على أنه لا فائدة - وقال له الملك « حسين » :

« اعطنى ٤٨ ساعة ... »

ثم كررها الملك :

« ٤٨ ساعة لا أكثر .. أرجوك يا سيادة الرئيس » .



واستأنف الرئيس والملك مناقشتهما .

وقال الملك « حسين » إنه فهم من الملك « فهد » أنه نجح أخيراً في الاتصال بالرئيس « صدام حسين » في بغداد ، وأنه عندما أراد أن يستوضحه فيما جرى قال له إنه لا يستطيع أن يناقش كل شيء في التليفون ، وهو يقترح أن يبعث للملك رسولا موثقاً يحكى له كل شيء . « وكان الملك فهد عندما اتصلت به آخر مرة في انتظار الرسول العراقي » .

ثم خطر للملك « حسين » أن يسأل الرئيس « مبارك » : « ألم يتصل بصدام حسين ، أو يتصل به صدام ؟ »

وقال الرئيس « مبارك » : « إنه لم يتصل بأحد ، ولا يريد أن يتصل بأحد في بغداد لأنهم سوف يكذبون علينا مرة أخرى » . ثم أضاف « إنه لا يعرف ماذا يقول للناس في العالم . فهؤلاء الناس إما أن يتصوروا أنه (أى الرئيس « مبارك ») خدعهم لحساب « صدام حسين » ، أو أنه هو نفسه كان ضحية خداع (من « صدام حسين ») - وإن كلا الأمرين سييء . »

وقال الملك « حسين » إنه في اتصاله مع الرئيس « صدام حسين » ومع إحساسه بأن الرئيس العراقي لا يريد أن يشرح شيئاً في التليفون - اقترح عليه أن يتوجه بنفسه إلى بغداد يتحدث إليه ويسمع منه . وهو بنوى أن يذهب إلى هناك خلال ساعات .

ثم قال الملك إنه يقترح أن يطلب الاثنان معا الرئيس « صدام حسين » في بغداد حتى إذا ذهب الملك بعد ذلك إلى العاصمة العراقية كانت مهمته ميسرة ، لأنه في هذه الحالة يستطيع أن يعبر عن وجهة نظر الرئيس « مبارك » وعن وجهة نظره الشخصية .

وكان الرئيس « مبارك » قد بلور فكرته عن اجتماع قمة مصغر في جدة ، وقام بشرحها للملك « حسين » الذى أبدى حماسه لها .

وإلى هذا الحد تتفق الروايات عن اجتماع رأس التين بعد ظهر يوم الخميس ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

فالرئيس « مبارك » يقول (١٠) « إنه اقترح عقد مؤتمر قمة عربي مصغر في

(١٠) مذكرة أعدتها رئاسة الجمهورية في مصر تحت عنوان « بيان بالاتصالات التي تمت بين السيد الرئيس ، والرئيس صدام حسين في الفترة التي أعقبت الغزو العراقي للكويت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ . » .

جدة في غضون أيام قليلة ، وذلك لعمل سيناريو يخرج العراق من المأزق الذي وقع فيه مع حفظ ماء وجهه على أساس نقطتين يصرح بهما الرئيس « صدام حسين » للرئيس « مبارك » دون إعلان ، وهما : انسحاب العراق من الكويت ، وعودة الشرعية إليها .

ويقول الملك « حسين » : « إن الرئيس « مبارك » اقترح بالفعل عقد مؤتمر قمة مصغر في جدة ، ولكنه لم يضع شروطا مسبقة لعقد الاجتماع ، وإن كان قد أشار بالفعل إلى ضرورة انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية :

كان المهم أن يوافق « صدام حسين » على فكرة الاجتماع ، فإذا توصلنا إلى حضور أمير الكويت ومشاركته في القمة المصغرة - إذن فهذا نصف الطريق إلى الحل .

ويضيف الملك « حسين » : « لم أكن ذاهبا إلى بغداد كمجرد رسول . وإذا كانت المسألة رسائل ، فغيرى يمكن أن يحملها .

وأما عن أنه كانت هناك شروط ، فأنا لم أفهم ذلك ، وإنما فهمت أن هذه أهداف تتحقق بالقمة ومن خلالها . وإذا كان « صدام حسين » سوف يقبل هذه الشروط ، فما هو الداعي إذن للقمة أصلا ؟ »

ثم تتفق الروايات بعد ذلك ، وتختلف أيضا :

يقول الرئيس « مبارك » : « أثناء الاجتماع مع الملك حسين تم الاتصال بالرئيس صدام حسين في بغداد ، وكانت الساعة السادسة والنصف مساء ، وقلت له (إننى اتفقت مع الملك حسين على عقد قمة مصغرة على أساس نقطتين يشرحهما لك الملك عند زيارته لبغداد .

ويقول الملك « حسين » إنه تابع حديث الرئيس « مبارك » مع الرئيس « صدام » ولم يفهم أن هاتين النقطتين أساس أو شرط لاتعداد القمة المصغرة .

ثم تتفق الروايات بعد ذلك على (١١) « أن الرئيس مبارك بعد حديثه مع الملك قال له إنه سيصدر بيانا هادئا يعبر فيه عن موقف مصر ، ويطالب بانسحاب العراق من الكويت ، وعودة الشرعية إليها ، وأن الملك أبدى انزعاجه من ذلك وطلب تأجيل البيان حتى لا يكون السبب في نسف جهوده في بغداد ، ثم طلب تأخير صدور أى بيان مماثل

(١١) المذكرة التى أعدها رئاسة الجمهورية فى مصر تحت عنوان : بيان بالاتصالات التى تمت بين السيد الرئيس ، والرئيس صدام حسين فى الفترة التى أعقبت الغزو العراقى للكويت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

من الجامعة العربية التي كان وزراء خارجيتها مجتمعون في القاهرة في نفس اليوم . فقام الرئيس « مبارك » بإجراء الاتصالات مع عدد من وزراء الخارجية العرب الموجودين في اجتماعهم بالقاهرة ، وطلب منهم الرئيس في حضور الملك تأجيل بيانهم حتى الساعة السادسة من مساء ٣ أغسطس ، حتى تتاح للملك « حسين » فرصة كافية .



كان مجلس الأمن خلال ذلك قد دُعِيَ إلى الاجتماع ، وفوجيء العالم بمشهد لم يسبق له مثيل ، فقد استطاع الوفد الأمريكي أن يسيطر على الموقف تماما في الأمم المتحدة وأن يحرك الجميع - بما فيهم الاتحاد السوفيتي - إلى إصدار القرار رقم ٦٦٠ ونصه :

« إن مجلس الأمن وقد استشاره قيام القوات العراقية بغزو الكويت ...

يقرر أن هذا الغزو يمثل تهديدا للسلام والأمن .

ويتصرف بمقتضى المواد ٣٩ و ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

ويدين غزو العراق للكويت .

ويطلب من العراق انسحابا فوريا وغير مشروط لقواته في الكويت ، مما يعيد الموقف إلى ما كان عليه يوم ١ أغسطس .

ويناشد كلا من العراق والكويت أن يبدأ على الفور في مفاوضات تستهدف حل الخلافات بينهما ، وهو يؤيد كل المساعي والجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف ، وخصوصا جهود جامعة الدول العربية .

ويقرر أن يجتمع مرة أخرى ليتأكد من التزام جميع الأطراف بهذا القرار .



وكانت المناقشات في اجتماع وزراء الخارجية العرب في فندق « سميراميس » بالقاهرة مازالت تدور حول نفسها ، ذلك أن الاجتماع عاد إلى الانعقاد في موعده المقرر ، ثم وصل إليه الوفد العراقي القادم من بغداد برئاسة الدكتور « سعدون حمادي » ، ولكن هذا

الوفد لم يكن يحمل شيئاً جديداً ، فقد وقف الدكتور « سعدون حمادى » يتحدث عن حقوق العراق فى الكويت ، وعن مسار الأزمة فى العلاقات بين البلدين حول أسعار البترول وخطوط الحدود والديون المستحقة على العراق .

وفى نفس الوقت كان السيد « عزة ابراهيم » قد وصل إلى جدة ، فقد كان هو بنفسه مبعوث الرئيس « صدام حسين » إلى الملك « فهد » حسب ما اتفق عليه الملك والرئيس فى الصباح . ولم يكن لدى نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الذى ذهب لمقابلة ملك السعودية أكثر مما كان لدى نائب رئيس الوزراء العراقى للشئون الخارجية الذى ذهب إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب .

وكان الملك « فهد » مندهشاً ، وقد سأل زائره : « هل هذا كل ما تريد أن تقوله لى ؟ » - وقال السيد « عزة ابراهيم » : « يا جلالة الملك هذا جزء من العراق عاد إليه » .

ورد الملك « فهد » : « وإذا كان الأمر كذلك ، ففيم كنا نتحدث خلال الشهور الأخيرة كلها ؟ إنكم تعاملتم مع الكويت ابتداء من سنة ١٩٦٣ كدولة مستقلة ، وكان أميرها عندكم فى بغداد كرئيس دولة مستقلة . »



كان الملك « فهد » فى حالة من الحيرة شديدة ومركبة .

كان حائراً قبل أن يصله المبعوث العراقى الخاص . وبعد أن جاءه المبعوث العراقى الخاص اشتدت حيرته أكثر .

وكان سفيره فى واشنطن الأمير « بندر » قد سمع نبأ الغزو عند منتصف الليل فى لندن . وركب طائرته على الفور قاصداً إلى واشنطن . وفور وصوله اتصل بالملك « فهد » تليفونياً يسأل عن التعليمات ، وقال له الملك : « إن الجماعة عندك لا بد لهم أن يكونوا حازمين ! »

ورد الأمير « بندر » بأنه « لم ير أحداً من المسؤولين الكبار بعد ، ولكنه من كل ما سمع ورأى يشعر أن الأمريكان تائرين ، وأنه قصد أن يتصل بالملك قبل أن يقابل أحداً حتى يكون على بينة » .

ولم يكن لدى الملك جواب صريح ، وقد اكتفى بأن قال لسفيره وابن شقيقه فى واشنطن « إنه ينتظر ما يسفر عنه اجتماع وزراء الخارجية العرب فى القاهرة ، وبعدها سوف تكون الصورة أوضح » .

وتلقى الملك « فهد » بعد ذلك مكالمة تليفونية من أمير الكويت الشيخ « جابر الصباح » الذى وصل إلى « حفر الباطن » بعد أن دخل من نقطة « الخافجى » عند منتصف الليل ، وكان فى حالة ثورة عارمة يصف فيها العراقيين بـ « الكفار » .

وكان رأى الشيخ « جابر » أنه « لا بد من طرد العراقيين اليوم من الكويت لأنهم إذا باتوا فيها ليلتهم فلن يخرجوا منها » .

وحاول « الملك » فصارى جهده لتهدئة ثورة الشيخ « جابر » ثم طلب إلى الأمير « عبد الله » ولى العهد والنائب الأول لرئيس الوزراء أن يرسل طائرة خاصة إلى الشيخ « جابر » فى « حفر الباطن » حتى يجيء إلى جدة للقائه وطمأنته .

ثم اتصل الأمير « بندر » بعد ذلك بالملك « فهد » يقول « إنه سمع من مصدر فى البيت الأبيض بأن قوة مدرعة عراقية تتقدم تجاه المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية . وسمع أيضا أن الكويت تقدمت بطلب رسمى للمساعدة من الولايات المتحدة » . وكان « بندر » يسأل إذا كان فى نية المملكة أن تتقدم بطلب مشابه لطلب الكويت . وقال الأمير « بندر » إنه يعرف « أن اجتماعا لمجلس الأمن القومى سوف يعقد برئاسة « بوش » وأنهم سوف يضعون له اقتراحاتهم بالخيارات المحتملة للعمل ، والراجح فى تقديره (الأمير « بندر ») أنهم سوف يتصلون به ، وهو يريد أن يكون مستعدا » .
وطلب إليه الملك أن ينتظر « لنرى كيف تسيير الأمور » .

وكان الأمير « سعود الفيصل » وزير الخارجية على اتصال بالملك منذ الصباح الباكر . فقد سأل أولا عندما تقرر انعقاد مؤتمر طارىء لوزراء الخارجية العرب عن التعليمات التى يتصرف بمقتضاها ، ولكن الملك سأل بدل أن يجيب . سأل الملك عن « الأحوال لدى الإخوان » ؟ وقال الأمير « سعود » إن « الكل فى حالة ذهول » . وعقب الملك بقوله « خير إن شاء الله » . وبشكل ما فإن الملك فيما يبدو كان يريد أن يطمئن إلى أن العمل العراقى لم يجر بالتشاور مع مصر والأردن ، ولا بمعرفتهما كشركاء للعراق فى مجلس التعاون العربى .

ثم عاد الأمير « سعود الفيصل » فاتصل بالملك بعد انتهاء اجتماع وزراء الخارجية الصباحى ، وكانت تعليمات الملك « أن ينسق الأمير سعود مع كل الإخوان الذين لا بد لهم أن يعرفوا أن الموقف خطير ، وأن التنسيق يجب أن يكون كاملا مع المصريين والسوريين » .

ثم قال الملك : « إن الكل يجب أن يعرف أن الموقف خطير ، وأبواب جهنم يمكن أن تنفتح » .

ثم أضاف : « إن الأرض مليئة بالأشواك ، وعلينا أن نكون على حذر » .

ثم جرى اتصال بين الأمير « تركى بن فيصل » رئيس المخابرات السعودية ، وبين الأمير « بندر بن سلطان » فى واشنطن . وكرر الأمير « بندر » للأمير « تركى » ما سبق أن قاله للملك عن المعلومات التى تشير إلى تقدم قوات عراقية فى المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية ، وكان رأيه :

« إن الذى يفطر بالكويت ، لا بد له أن يتغدى بشيء آخر ! »

وكانت لدى الأمير « تركى » نقطة يريد أن يثبت منها ، فقد سأل الأمير « بندر » عما إذا كان سمع عن تنسيق بين العراق وإيران ، « فهو يظن أنه من الصعب على العراق أن يدخل بكل هذه القوات إلى الكويت ، ويكشف نفسه على الجبهة الطويلة مع إيران إلا إذا كان هناك تفاهم على شيء » .

ويبدو أن الأمير « تركى » كانت لديه مخاوف من أن تنتهز إيران الفرصة وتنزل فى البحرين .



كان العالم العربى يتخبط . وكان الرئيس « بوش » يزداد ثقة بنفسه وبمقاديره ساعة بعد ساعة .

وقد ذهب إلى ولاية « كولورادو » ليحضر الجلسة الختامية للمؤتمر السنوى لمجموعة « أسبن » وكانت « مارجرى تانشر » فى انتظاره ، وقضى ساعتين فى حديث معها حضره كبار مستشاريهما .

ويبدو أن الاجتماع بين « بوش » و « تانشر » شهد تلاقيا فى وجهات نظرهما من أول لحظة (١٢) ، وإن كانت « مارجرى تانشر » قد قالت بعد ذلك لمجلس وزرائها « إنها

(١٢) هناك دائما مقولة أن هناك علاقات خاصة تربط ما بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، وكانت هناك اجتهادات كثيرة فى تأويل أسباب هذه العلاقة الخاصة بين « الأنجلو - ساكسونيين » - كما كان الجنرال « ديجول » يسميهم . وكان « تشرشل » يجد أسباب هذه العلاقة الخاصة فى اللغة ، وذلك صحيح إلى حد كبير . على أن واقع الأشياء يظهر أن سبب العلاقة الخاصة فى الحقب الأخيرة يرجع بالدرجة الأولى إلى شركة بين الاثنين فى بترول العالم العربى وفوائضه .

قوت من عزيمة «جورج» ، فقد خافت أن تصطك ركبته من الفزع من جراء نصائح بعض الخبراء الأمريكيين الذين يلحون عليه بضبط النفس .

وتجلت ثقة « بوش » بنفسه وبمقاديره في تصريح أدلى به للصحفيين ، وأمام عدسات التليفزيون :

« إننى مازلت أمام كل الخيارات ، لم أعتمد شيئاً ولم أستبعد شيئاً » .

وعاد « جورج بوش » إلى واشنطن في نفس الليلة . وفي الصباح الباكر من يوم ٣ أغسطس كان على موعد لاجتماع خاص لمجلس الأمن القومي ، وكان « ريتشارد تشيني » وزير الدفاع الذى لم يرافقه إلى « كولورادو » - قد بقى في واشنطن يعد للاجتماع الحاسم . وبدأ الاجتماع فى الساعة السابعة صباحاً بتوقيت واشنطن ، وافتتحه « بوش » بقوله :

« عندما نتفق على حجم مصالحتنا الحيوية فى المنطقة ، فإننا يجب أن نتوصل على الفور إلى أن الغزو العراقى للكويت غير مقبول . وإذا كان ذلك قرارنا فالنقطة التالية هى ماذا يجب أن نعمل ؟ وكيف ؟ ومتى ؟ »

وكان الدور على « ريتشارد تشيني » وزير الدفاع المكلف بالإعداد لاجتماع مجلس الأمن القومي ، وقال « تشيني » :

« إن الهدف هو وضع الخطة رقم ١٠٠٢ - ٩٠ للتنفيذ .

ويمكن تقسيم الخطة إلى ٣ مراحل :

● **مرحلة أولى :** تستهدف ردع القوات العراقية عن أى تفكير فى غزو السعودية ، وهذا الجزء من الخطة يستغرق شهراً ، ويقتضى إرسال فرقة مدرعة ومجموعة حاملات طائرات مزودة بصواريخ « توماهوك » (« كروز ») ، وعشرة أسراب جوية من المقاتلات والقاذفات (حوالى ١٨٠ - ٢٠٠ طائرة) .

● **ومرحلة ثانية :** تستطيع تحرير الكويت كهدف محدود ، وهذه تستغرق فترة ما بين ٣ - ٤ شهور ، وبها تكون فى السعودية قوات تعدادها مائة ألف جندى غير الطيران والأسطول .

● **ومرحلة ثالثة :** تستطيع ضرب العراق كهدف مفتوح ، وهذه تستغرق فترة ما بين ٦ إلى ٨ شهور ، وبها تكون القوات فى السعودية قد وصلت إلى ٢٠٠ ألف جندى غير الطيران والأسطول ، إضافة إلى ما يمكن أن تساهم به فى الحرب دول حليفة وصديقة .

و دارت مناقشة حول طبيعة العمليات تولاها الجنرال « نورمان شوارتزكوبف » الذى تحددت مسؤوليته عن تنفيذ الخطة .

ثم جاء الدور على إدارة المخابرات المركزية ، وقال مديرها : « إنه لا يتدخل فى توقيعات التخطيط العسكرى ، ولكن وكالته تطلب تفويضا مفتوحا بالعمل فى العراق سواء لإسقاط النظام ، أو لاغتيال الرئيس صدام حسين » . وقال إن هناك جماعات معارضة عراقية كثيرة حاولت الاتصال بالوكالة ، ولكن الوكالة كانت على حذر حتى لا تتورط فى عمل قد يسئ إلى الأهداف انسياسية .

ووافق « بوش » على الفور على إعطاء الوكالة تفويضا مفتوحا للعمل فى العراق ، ووقع القرار مكتوبا بالفعل بعد الجلسة . (١٣)

لكن المشكلة التى ظلت معلقة فى الجانب العسكرى ، وأمام الخطة « ١٠٠٢ - ٩٠ » هى : موافقة المملكة العربية السعودية عليها حتى يبدأ الحشد .

وكانت تلك مازالت مسئولية الرئيس « بوش » ، حاولها فى مكالمة تليفونية فى اليوم السابق مع الملك « فهد » ، وعليه أن يحاول مرة أخرى .

وقبل أن ينتهى الاجتماع لاحظ الجنرال « كولين باول » أن قائد الأسطول السادس الأميرال « أوينز » طلب دراسات وتقديرات من البنناجون عن إمكانية توجيه ضربات مفاجئة ومدمرة إلى العراق بواسطة صواريخ « كروز » من فوق الحاملات فى البحر الأبيض أو الخليج . وكان تعليق الجنرال « باول » أن « تنفيذ الخطة العسكرية ١٠٠٢ - ٩٠ يقتضى سيطرة كاملة ، كما أن الطرف لا يسمح بعمليات « تطوعية وانفرادية » على هذا النحو . »

ولم يتوقف الرئيس « بوش » أمام هذه الشكوى من رئيس أركان حربيه ، وإنما تركها لوزير الدفاع يتولى تسويتها معه ، وأما هو فقد طلب إلى الجنرال « برنت سكوكروفت » مستشاره للأمن القومى أن يرتب لقاء بعد الظهر مع الأمير « بندر » .

ثم راح « بوش » يمارس دبلوماسية التليفون ، فاتصل بالرئيس التركى « تورجوت أوزال » فى أنقره ، وبالرئيس « ميتران » فى باريس ، وبالرئيس « جورباتشوف » فى موسكو ، وبالرئيس « مبارك » فى الاسكندرية .



كان الملك « حسين » قد راح يرتب رحلته إلى بغداد ، وهو لا يزال فى الاسكندرية



لقاء الرئيس صدام حسين والملك حسين .

(وكان يشعر بشكل واضح أن مهمته تصب في قرار مجلس الأمن ، ونلبي طلبات المجتمع الدولي إلى جانب الضرورات العربية) ، وكان يريد أن يسافر مباشرة إلى بغداد ، لكنه أخطر بأن الأجواء العراقية مقفلة إلا للطيران العسكري العراقي وحده .

وتوجه إلى عمان ، ومن هناك اتصل ببغداد يحاول ترتيب زيارته في اليوم التالي -

الجمعة ٣ أغسطس .

وفى الساعة التاسعة صباحا اتصل به الرئيس « مبارك » يسأله لماذا تأخر فى الذهاب إلى بغداد ، وشرح له الملك سبب التأخير ، ثم قال إنه رتب مع الأخوة العراقيين أنه سيذهب بطائرته إلى مطار « ه - ٢ » على الحدود مع العراق ، ومن هناك يستقل طائرة حربية عراقية إلى بغداد . وكان رأى الرئيس « مبارك » أنه « لا بد من الاستعجال لأن عنصر الوقت ليس فى الصالح » . وقال الملك إنه « سيبدل قسارى جهده » .

وفى الساعة الحادية عشرة والنصف كان الملك فى بغداد فعلا .

وفى بغداد وجد الملك أن معنويات الرئيس « صدام حسين » عالية ، ولكنه فى دهشة من ردة الفعل الأمريكية والعالمية ، وقد شرح عملية الكويت بأنه « حاول بكل الوسائل ولكن هؤلاء الناس رفضوا أن يفهموا الحقائق لأنهم متآمرون وكان لا بد أن نتصرف » .

ولاحظ الرئيس « صدام حسين » أن الملك لا يخفى دهشته ، فقال له « إن له عليه حق عرب ، ونفس الحق للرئيس مبارك . وفى الحقيقة فإنه لم يشأ إخطار أى منها بالعملية مسبقا حتى لا يجرهما أمام الغرب ، أو أمام الكويتيين ، ولذلك فضل أن يأخذ المسئولية كلها على نفسه . »

وبدأ الملك « حسين » يشرح رؤيته للأمور ، وكان ملخص رأيه « أنه وهو يعرف الغرب أكثر من غيره ، يستطيع أن يؤكد أن الغرب سوف يتدخل عسكريا » .

ورد الرئيس « صدام حسين » بقوله للملك « حسين » إنه « لا ينبغي أن ندع الغرب يثير الفزع فى قلوبنا » . وكان رأى الملك « حسين » أنها ليست مسألة فزع ، ولكنها مسألة معرفة بالغرب وخبرة بسياساته ، وراح يشرح تفصيلا يقينه بأن التدخل العسكرى الأمريكى قادم لا شك فى ذلك إذا لم ينسحب العراق من الكويت .

وكان الرئيس « صدام حسين » يسمع جيدا ، ثم قال « إننا على أى حال كنا قد اتخذنا قرارا بالانسحاب » . ثم اطلع الملك « حسين » على فحوى بيان صادر من مجلس قيادة الثورة يقول « إن القوات العراقية أدت مهمتها فى مساندة ثورة شعبية كويتية ضد حكم قارون (أسرة الصباح) ، وبذلك فإن القوات العراقية تستطيع أن تغادر الكويت تاركة الأمر فى يد حكومة كويتية وطنية تدير الأمور فى فترة انتقال » .

وعاد الملك « حسين » يناقش ورجاؤه بالانسحاب يزداد إلحاحا .

وبشكل ما فإن الملك - طبقا لروايته - بدأ يشعر أن رسالته تصل تدريجيا إلى الرئيس « صدام حسين » .

وأبدى الرئيس « صدام حسين » ما حسبه الملك استعدادا للانسحاب ، وسأله « متى

تعتقد أن قواتكم سوف تنسحب من الكويت ؟ » وقال الرئيس « صدام » : « سريعا ! »
وألح الملك ، وقال الرئيس صدام : « في أسابيع قليلة » . ورد الملك « حسين » بنبرة
مشحونة بالأسى وقال : « ليست لدينا أسابيع ، ولا حتى أيام .. أمامنا ساعات فقط » .

وكانت رسالة الملك - كما أحس - تصل أكثر وأكثر إلى الرئيس « صدام » الذي قال
له : « إننا سوف نعقد اجتماعا لمجلس قيادة الثورة ونعرض عليه آراءكم » .

وكان الرئيس « صدام حسين » قد وافق على فكرة القمة ، وإن تحفظ بقوله « إنه قد
لا يتمكن من حضورها بسبب مشاغله » ، ثم أبدى ملاحظة مؤداها أنه لا داعي لحضور
أمير الكويت .

وقدر الملك « حسين » أن الرئيس « صدام حسين » يريد أن يتفادى مواقف انسانية
صعبة حين يكون عليه أن يقابل الملك « فهد » والشيخ « جابر » والرئيس « مبارك » .

وطبقا لرواية الملك فإنه عاد بالطائرة العراقية التي ذهب بها من مطار « ه - ٢ »
إلى بغداد ، ثم استقل طائرته . وبينما هو في الطائرة وصلته إشارة من الرئيس « صدام
حسين » تقول له « إن مجلس قيادة الثورة وافق على وجهة نظرك في اجتماع عقد على
عجل . سوف يحضر العراق اجتماع جدة ، وسوف يعلن انسحابه من الكويت ، لكن هناك
شرطا واحدا وهو ألا يتخذ وزراء الخارجية العرب المجتمعون في القاهرة قرارا مسينا ،
أو عنيفا ضد العراق » .

ويقول الملك إنه كان يشعر أنه في سباق يائس مع الزمن ، فقد خشى أن تسبقه
الحوادث .

كان يعرف أن الضغوط تتزايد على المجتمعين في القاهرة . وأن اجتماع الساعة
السادسة المقرر لوزراء الخارجية قد يتسرع باتخاذ قرار يفسد كل ما توصل إليه .

ويقول الملك إنه كان يحس أنه حقق نجاحا كبيرا " Break through " ، ولذلك
رأى أن يبعث برسالة من الطائرة عن طريق برج المراقبة في مطار عمان يطلب من وزير
خارجيته في القاهرة أن يرجو زملاءه انتظار اتصال يجريه بالرئيس « مبارك » وبعدها
سوف تصلهم تعليمات جديدة .

وعندما وصل الملك إلى مطار عمان تلقى مفاجأة يصفها بأنها « صدمة من أقسى
الصددمات في حياته » ، فقد عرف أن مصر أصدرت بيانا منفردا بإدانة العراق في
الساعة الرابعة والنصف ، أي أنها لم تنتظر حتى اجتماع وزراء الخارجية العرب في
الساعة السادسة وتصرفت بمفردها ، ثم إنها أيضا لم تنتظر أن يبلغها بنتائج مهمته .

واتصل الملك بالرئيس « مبارك » . وهنا أيضا تختلف الروايات .

يقول الرئيس « مبارك »^(١٤) إن « الملك » حسين « اتصل به فى الساعة الرابعة والنصف وأخبره أن الجانب العراقى وافق على حضور القمة المصغرة . وعندما سأله (السيد الرئيس) عما إذا كان الرئيس « صدام » قد وافق على التعهد بالانسحاب من الكويت ، وعدم التعرض لحكومتها الشرعية ، وهما الركيزتان الأساسيتان لعقد القمة المصغرة ؟ - رد الملك بأنه لم يبحث أية تفاصيل مع الرئيس « صدام » .

وأما الملك « حسين » فيقول : « إن مهمتى كانت الترتيب لعقد القمة المصغرة ، ولم أكن موظفا يحمل رسالة ، ومع ذلك فقد كانت موافقة « صدام حسين » على الانسحاب معى ، ولكن مصر تسرعت وأصدرت البيان قبل أن تسمع منى ، والدليل على ذلك أنني ناقشت الرئيس « مبارك » فى صدور البيان المصرى قبل أن يعرف بنتائج مهمتى فى بغداد ، وكان رده على بأنه « كان تحت ضغط شديد من الرأى العام(١٥) والصحافة المصرية » ، ومع ذلك فماذا كان سيحدث لو انتظر حتى يسمع منى ، وقد قصدت أن أعود من بغداد قبل موعد الاجتماع فى الساعة السادسة مساء بتوقيت القاهرة . »^(١٦)

وعلى أى حال ، فإن الانقسام وقع فى العالم العربى ، فقد اختلف وزراء الخارجية العرب وظهر خلافهم فى العلن .

لم يكن هناك خلاف بين الجميع على أن الغزو العراقى للكويت غير مقبول ، ولا كان هناك خلاف حول ضرورة الانسحاب العراقى من الكويت . ولكن الخلاف وقع حول اللغة : فريق يرى أن تكون الإدانة كاملة فالمسألة مسألة مبدأ - وفريق آخر يرى أن التحوط ضرورى لأن التحركات العسكرية الأمريكية التى بدأت فعلا لا تترك لأحد مجالاً يشك فى نواياها ، ولا يحق للعرب أن يعطوا للولايات المتحدة حجة فى التدخل .

(١٤) مذكرة رئاسة الجمهورية التى سبقت الإشارة إليها .

(١٥) كان الرأى العام فى مصر فى تلك الساعات هانجا بالفعل ، وكان هناك إلحاح بضرورة أن تظهر مصر موقفها باستتار غزو الكويت - بطريقة واضحة .

(١٦) ظل الخلاف بين الرجلين حول ما حدث فى هذه الساعات الأربع والعشرين - حتى هذه اللحظة . وحين سمعت من الملك ، حسين ، ما حدث من منظوره ، قال لى الملك : « إننى شرحت لك كل شىء ، ولك أن تصدق أو لا تصدق ما تشاء . » وقلت للملك : « إننى أصدق الروايتين ، وكمواطن عربى لا أستطيع إلا أن أقول ذلك . وظلنى أنه اختلاف الرأى من اختلاف المواقع ، ومن الغرب أنكما أنت والرئيس مبارك تقابلتما ٥٢ مرة فى علاقاتكما ، وكنتما أمام الناس صديقين حميمين ، وعند أول أزمة بينكما اختلفت الطرق وتضاربت الروايات . »

فريق يتمسك بالمبدأ بصرف النظر عن أى شيء - وفريق يرى أن المبدأ يمارس دوره فى إطار الحقائق الواقعة .

كان ذلك شكل الانقسام الذى جرى فى العالم العربى . ولكن حقيقة الخلاف المؤدى للانقسام كانت أكثر تعقيدا .



فى الساعة الثالثة من بعد ظهر نفس اليوم ٣ أغسطس كان الأمير « بندر بن سلطان » سفير السعودية يدخل مكتب مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى الجنرال « برنت سكوكروفت » - فى البيت الأبيض .

وفور أن جلس « بندر » عاجله « سكوكروفت » بسؤال قال فيه : « إننا لم نتلق ردا من الملك « فهد » حتى الآن على طلبنا إرسال طائرات إلى السعودية . ثم إن الرئيس اتصل بالملك أمس واليوم ، ولكن الملك يتخذ موقف الصمت فيما عدا إظهار غضبه على « صدام حسين » ، وهذا لا يكفى »

ورد الأمير « بندر » قائلا : « إننى بصراحة أستطيع أن أفهم موقف الملك . المشكلة أنك تسحبون أصدقاءكم وراءكم ، ثم تتركوهم مرات فى منتصف الطريق . نحن نريد أن نضع أيدينا فى أيديكم ، وإنما ما الذى يضمن أنكم سوف تستمرون إلى النهاية ثم لا تتركونا وحدنا أمام الأعداء؟ هذا وضع جربناه معكم من قبل . »

وراح « سكوكروفت » يؤكد لـ « بندر » إن الرئيس « بوش » عازم على المضى حتى النهاية ، وأنه لأسباب تتعلق بالبلاد وبالإدارة ، وبالرئيس شخصيا فإن « بوش » سوف يمضى فى سياسة ضرب قوة العراق ، وتصفية مركز « صدام حسين » إلى النهاية ...

وفى هذه اللحظة دخل الرئيس « بوش » بنفسه إلى مكتب مستشار الأمن القومى قائلا لـ « بندر » : « علمت أنك هنا فى مكتب « برن » (برنت سكوكروفت) فقلت أمر ، وأسمع منك وأتحدث معك . »

ولم يضيّع « بوش » وقتنا فى التحيات أو المقدمات ، فاتجه إلى صميم الموضوع الملح

عليه ، وقال لـ « بندر » : « إن الكويت لم تطلب مساعدتنا إلا قبل نصف ساعة من سقوط بلدهم في أيدي العراقيين ، فهل تتوون أنتم أيضا أن تنتظروا إلى هذه اللحظة ؟ ،

وعاد « بندر » يكرر على « بوش » نفس ما قاله من قبل لـ « سكوكروفت » .

وفجأة اتخذت ملامح « بوش » تعبيرا جادا ، فقال لـ « بندر » : « اسمع .. إنني أعطيك كلمة شرف أنني سوف أتابع هذا الأمر إلى النهاية » . (١٧)

ثم أضاف يقول : « نحن مستعدون - وقد اتخذت القرار ، ولا رجعة فيه مهما حدث » .

ومضى « بوش » بعد ذلك خطوة في سبيل طمأنة « بندر » ، فطلب إلى مستشاره للأمن القومي أن يتصل بوزير الدفاع ويرتب لـ « بندر » أن يتطلع على الخطط .

واتصل « سكوكروفت » بـ « ريتشارد تشيني » وقال له :

« إن الرئيس يريد أن يتطلع « بندر » على الخطة حتى يطمئن ... ودعه أيضا يشاهد صور الأعمار الصناعية » .

وتوجه « بندر » إلى مكتب « تشيني » في البنجابون على الفور وصحبه معه من البيت الأبيض « ريتشارد هاس » المختص بشئون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي - وكان « تشيني » قد دعا الجنرال « كولين باول » و « ولفغوويتز » إلى لقائه ، ومعه « بندر » في غرفة العمليات . وهناك عرض « باول » هيكل الخطة « ١٠٠٢ - ٩٠ » وعدد القوات التي ستخدم فيها : ٤ فرق - ٣ حاملات - قوة جوية تقارب ٨٠٠ طائرة . وسأل « بندر » عن عدد الأفراد الذين تضمهم هذه القوة ؟ ورد عليه « باول » : « من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف » .

وأطلق « بندر » صفييرا من بين شفثيه ، وقال : « هذا كلام جدى » .

وعقب « باول » : « جدى جدا ... لكنه بدون قاعدة على الأرض يصبح « هزلا » ! »



واتصل « بندر » بـ « سكوكروفت » يقول له : « إنه قرر أن يذهب بنفسه إلى السعودية لكي ينقل صورة لما رأى وسمع ، فلا الرسائل ولا البرقيات يمكن أن تنقل ما هو كاف . وهو يعتقد أنه يمكن أن يؤدي دورا مفيدا في هذه اللحظة فهو يشعر أن المملكة تحس بحالة عرى كامل إزاء الموقف الذى واجهته . فالأسرة والدولة فى حالة انكشاف ، وكلهم مصاب بالخوف والهلع ، وعاجز عن اتخاذ قرار » .

(١٧) بوب وودوارد . .

وكان «سكوكروفت» من أنصار سفر «بندر» .

ثم قال «ريتشارد تشيني» إنه يفكر في إرسال الجنرال «نورمان شوارتزكوبف» لكي يعطى الملك فكرة عن الخطة ، ولكي يقوم أيضا بعمليات التنسيق الضرورية .

واتصل «بندر» بالملك «فهد» يستأننه في القdom إلى جدة ليشرح له بنفسه بعض الأمور الهامة . وكان رد الفعل الأول لدى الملك أن يطلب إلى «بندر» أن يظل في واشنطن ليتابع ، ولكن «بندر» ألح قائلا «إن الإخوان هنا يريدون أن يسمعوا منا» . ورد الملك بنفاد صبر : «المهم قبل أن يسمعوا منا أن يعرفوا ويدرسوا جيدا موقفهم» .

ثم وافق الملك على أن يترك سفيزه موقع عمله في هذه اللحظات .

وسافر «بندر» ولكنه قصد أولا إلى المغرب حيث كان والده الأمير «سلطان» يقضى إجازة بعد عملية جراحية أجراها في ركبته في سويسرا . وفي الدار البيضاء شرح «بندر» لوالده بعض ما رأى وسمع ، ثم التقى الاثنان بالملك «الحسن» .



لم يكن «بندر» مبالغا حين قال إن المملكة تحس بحالة عرى ، وأن الأسرة تشعر بالانكشاف الكامل . والواقع أن الصورة في جدة كانت تدعو للتأمل وإطالة النظر .

فالملك وأشقائه من الأمراء الكبار في السن ما زالوا يذكرون عبر الماضي التي حاولت دائما مراعاة المظاهر والمحافظة على الشكل . فقد حرصوا دائما على أن يكون هناك غطاء معقول للحقائق التي تفرض نفسها على المملكة . والآن كان عليهم أن يواجهوا الخيار الصعب ، فالكويت راحت ، والسعودية قد تكون مهددة ، وإن كان معظمهم يستبعد أن يقدم «صدام حسين» على تدخل بالقوة . والمشكلة أنه قد لا يكون مضطرا لاستعمال القوة ، فمجرد اختلاله للكويت دون رادع سوف يجعل التعامل معه مهينا لكل القبائل والأسر الحاكمة في شبه الجزيرة العربية .

وإذن فقد كان الأمراء الكبار في السن يطلبون معادلة مستحيلة : عملية كبيرة لضرب «صدام حسين» دون أن يتورطوا هم فيها علانية .

وكان رأى عدد من الأمراء الصغار في السن مختلفا . كان رأيهم أن الظروف تغيرت ، وأن المحاذير التي كانت تحكم تصرفات الأسرة فيما مضى لم يعد لها داع . واستشهد أحدهم بأن «السادات وجد الجسارة ليذهب جهارا نهارا ومباشرة إلى القدس» ، وحكاية الحرص على المظاهر ومراعاة مشاعر الرأي العام العربي والإسلامي لم تعد

واردة . والعنصر الوحيد الذى يستحق الاهتمام هو أمن الأسرة والمملكة . ولا يمكن أن تتعايش المملكة فى شبه الجزيرة العربية مع « صدام حسين » .

وهكذا فقد كان الأمراء الصغار فى السن يرون طلب المساعدة من أمريكا ، وقبول كل ما تطلبه القيادة الأمريكية من قواعد وتسهيلات ، وليس هناك حل آخر .

وطرح أحد الأمراء الشبان ضرورة وقف خط الأنابيب الذى يحمل بترول العراق إلى ميناء « ينبع » فلا يعقل أن يستمر العراق فى تصدير البترول من الأراضى السعودية « بعد كل ما حصل » .

وتوجه عدد من الأمراء الشبان إلى مجلس الكبار يحملون آراءهم ، وكان الملك « فهد » مرهقا ، وقد رفض فكرة قطع خط الأنابيب العراقى وقال « إن الأمور كلها تحتاج إلى تفكير وتدبير هادىء » .

وكانت المناقشات الحائرة تتخبط فى الظلام بين الخيارات وبين الأجيال ، وبين المشاعر المتناقضة .

حتى وصل الأمير « سلطان » وزير دفاع المملكة ، ومعه الأمير « بندر » ابنه وسفيرها فى واشنطن - ليجد « بندر » أن الصورة فى جدة مأساوية .

الفصل الخامس

القطار الأمريكى يتحرك

« إننى سعيد للغاية ، و «مارجريت» معى هنا
وهى سعيدة أيضا . »

[جورج بوش ، على التليفون
لوزير دفاعه «ريستارد
تشينى» - يوم ٦ أغسطس
١٩٩٠]

كان الملك «حسين» محبطا بعد سوء الفهم الذى وقع بينه وبين الرئيس «مبارك» . ثم زاد شعوره بالإحباط عقب انقسام وزراء الخارجية العرب المجتمعين بالقاهرة فى أمر بيانهم عن الأزمة . وقد رأى بعد صدور هذا البيان أن يتصل بالملك «فهد» تليفونيا ويبلغه بنتائج رحلته إلى بغداد ولقائه مع الرئيس «صدام حسين» ، ثم ما جرى بينه وبين الرئيس «مبارك» فيما بعد . وبالفعل اتصل الملك «حسين» بالملك «فهد» قائلا له إن الرئيس «صدام حسين» وافق على عقد مؤتمر قمة مصغر فى جدة فى اليوم التالى (السبت ٤ أغسطس) . ولم ينتظره الملك «فهد» حتى ينهى تقريره عن مهمته ، وإنما قاطعه قائلا بنفاد صبر : «أى قمة مصغرة ؟ .. وهلبقى لدينا وقت للقمم ؟... وما هى الفائدة ؟ » واستكمل الملك «حسين» كلامه قائلا : «إن العراقيين وافقوا على الانسحاب ، وقد أبلغه الرئيس «صدام» بعد مغادرته لبغداد بساعة أن مجلس قيادة الثورة وافق على مبدأ

الانسحاب . وأنه قرأ بعد عودته لعمان تصريحاً لمتحدث رسمي باسم مجلس قيادة الثورة العراقي يشير صراحة إلى نية الانسحاب . « (١) وقال الملك « فهد » إنه « لم يطلع على مثل هذا البيان ، وسوف يطلبه ليقرأه ، وعلى فرض أن هناك مثل هذا البيان ، وأنه يحوى إشارة بالفعل إلى الانسحاب ، فإنه (أى الملك « فهد ») يخشى أن تكون فى الأمر خدعة جديدة . »

وصباح اليوم التالى ٤ أغسطس كان الملك « فهد » هو الذى يتصل بالملك « حسين » ، وكان ثائر الأعصاب ، وقد قال للملك « حسين » فور أن سمع صوته : « إنك كنت تحدثنى أمس عن قبول الإخوان فى العراق لفكرة عقد مؤتمر قمة مصغر ، وعن قبولهم لمبدأ الانسحاب ، وقبل قليل أبلغنى « بندر » من واشنطن أن الأمريكان اطلعوه على صور أقمار صناعية تكشف وجود قوات عراقية تتحرك فى المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت ، وتقرب من حدود المملكة . »

ورد الملك « حسين » بأنه « وقد رأى صدام حسين وسمع منه بالأمس - يستبعد مثل هذا الكلام . » ثم أضاف قائلاً للملك « فهد » إنه « سوف يتصل على الفور بالرئيس صدام حسين ويسأله فى الأمر مباشرة . »

واتصل الملك حسين فعلاً بالرئيس « صدام حسين » وأخبره بما سمع من الملك « فهد » . وأبدى الرئيس العراقي دهشته ، وكان أول تعليق له : « إن ذلك كلام غير معقول ، فنحن وقعنا مع السعودية معاهدة عدم اعتداء وكان ذلك بناء على اقتراح منى شخصياً للملك « فهد » . ثم توقف الرئيس « صدام حسين » لحظة عن الحديث ثم قال للملك « حسين » : « انتظرنى لحظة .. معى هنا الآن رئيس أركان حرب الجيش العراقي وسوف أتحدثك عنه . » وسمع الملك « حسين » على التليفون أصداء حديث يجرى على الناحية الأخرى ، ثم عاد إليه صوت الرئيس « صدام حسين » يقول له : « أبو عبدالله .. ليست لدينا قوات عراقية على الإطلاق قرب المنطقة المحايدة أو قرب السعودية . وأقرب قوات لنا فى المنطقة بعيدة بثلاثين أو أربعين كيلومترا عن أى نقطة سعودية . وقد طلبت إلى القيادة العسكرية الآن أن تحرص على ألا تقترب قوات العراق بأى حال من المنطقة المحايدة ، وأن تظل على بعد خمسين كيلو مترا على الأقل من أقرب مركز سعودى . وتستطيع أن تنتقل ذلك عنى إلى الأخ فهد وتطمئنه . »

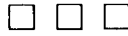
(١) لا يبدو من مجمل الشواهد أن القرار الذى صدر عن مجلس قيادة الثورة بالانسحاب فى ذلك الوقت - ٣ أغسطس - كان قراراً بالانسحاب كامل وغير مشروط ، والراجح أنه كان يهدف - على الأقل كخطوة أولى - لتترك الأمور شكلها إلى تلك الحكومة التى تألفت فى الكويت من جماعة من صغار الضباط غير المعروفين الذين وضعهم العراق على رأس الحكم فى الكويت ، والواقع أنه لم يكن لديهم سند شرعى أو عملى من أى نوع .

وتساءل الملك « حسين » عن مواعيد الانسحاب . وقال الرئيس « صدام حسين » إن لواء عراقيا كاملا - عشرة آلاف جندي - غادر الكويت فعلا وصور انسحابه منشورة في الصحف العراقية صباح اليوم . وسوف نعلن جدولا بخطة الانسحاب نبلغه إلى الأمم المتحدة . »

وعاد الملك « حسين » إلى الاتصال بالملك « فهد » يبلغه بما دار بينه وبين الرئيس « صدام حسين » ، وكان الملك « فهد » يسمع وهو يبدي تخوفه من كل ما جرى ، وما يمكن أن يجرى . وقال له الملك « حسين » إنه « يخشى أن الأمور تتعقد بأكثر من قدرتنا على حلها ، وأنه يقترح أن يتوجه الآن إلى جدة لمقابلة الملك بنفسه لكي يتحدثنا معا عليهما يتوصلان إلى وسيلة لتدارك العواقب » . وبدأ الملك « فهد » مترددا ، ثم قال للملك « حسين » إنه « مأخوذ بالكامل في اجتماعات لا تنقطع في جدة ، وقد يكون من الأفضل تأجيل زيارة الملك في الوقت الراهن » . وغالب الملك « حسين » كبريائه وقال للملك « فهد » : « الحقيقة أن لدي الكثير أريد أن أقوله لك وأريدك أن تسمعه » . ورد الملك « فهد » قائلا إنه « في هذه الحالة سوف يطلب من الأمير « سعود الفيصل » وزير الخارجية أن يمر على عمان وهو في طريقه من القاهرة عاندا إلى جدة . » وقال الملك « حسين » إنه « سوف يكون في انتظار وزير الخارجية السعودي . » وبعد نصف ساعة اتصل الديوان الملكي السعودي بالديوان الملكي الأردني يبلغه بأن الأمير « سعود الفيصل » لن يتمكن من زيارة عمان ، لأنه مرتبط باجتماع لوزراء خارجية دول الخليج الذين رأوا أن وجودهم في القاهرة جميعا فرصة مناسبة لعقد اجتماع خاص بينهم يختلف جدول أعماله عن أعمال وزراء خارجية الدول الإسلامية ، أو وزراء خارجية الدول العربية . وبدلا من الأمير « سعود الفيصل » فإن الملك سوف يبعث بالشيخ « عبد العزيز الخويطر » وزير التعليم مبعوثا خاصا له يقابل الملك « حسين » ويسمع منه ما لديه ، وأن الشيخ « عبد العزيز الخويطر » شخص موثوق فيه تماما من الملك « فهد » ، وأن الملك « حسين » يستطيع التحدث إليه كما لو كان يتحدث مع الأمير « سعود الفيصل » .

ويروى الملك « حسين » أنه فتح قلبه فعلا للسيد « عبد العزيز الخويطر » . فقد شرح له تفاصيل ما جرى بينه وبين الرئيس « صدام حسين » . كما شرح له خطورة الموقف الذي يمكن أن تصل إليه الأمور إذا ما تركت إدارة الأزمة في أيدي غير عربية . وقال « إن هناك من يقدمون للملك « فهد » أخبارا تثير أعصابه من نوع هذا الذي نقلوه إليه عن تقدم قوات عراقية نحو الحدود السعودية . » وأضاف أنه « خطر له أن يعرض على الملك « فهد » اقتراحا بإرسال كل الجيش الأردني إلى الحدود السعودية مع العراق ليكون هو أول من يتصدى للجيش العراقي إذا خطر لأحد أن يطلب من هذا الجيش التقدم صوب السعودية » . وتوقف الملك لحظة ثم قال إنه « تردد في عرض هذا الاقتراح لأنه خشى أن يساء تأويله

وأن يفسره بعض الناس بأنه دليل على « نوايا هاشمية » في المملكة العربية السعودية . « ثم أبدى الملك « حسين » تخوفه من « تصاعد أزمة الفعل ورد الفعل ، وخروج الأمور تماما من إطار السيطرة والإرادة العربية » . ثم أبدى الملك « حسين » تخوفه من نأب نقلته إحدى وكالات الأنباء من جدة عن أن المملكة العربية السعودية تفكر في إغلاق خط أنابيب البترول العراقي الممتد عبر السعودية إلى ميناء ينبع على شاطئ البحر الأحمر ، وقال « إن مثل ذلك الإجراء إذا حدث سوف يضيف عقدة جديدة إلى وضع محشور بالعقد » . ورد الشيخ « عبد العزيز الخويطر » بأن « هذه الأنباء إشاعات لا أساس لها من الصحة ، وأنه كان حاضرا بنفسه في مجلس الملك « فهد » أمس وأثيرت مسألة إغلاق هذا الخط ، وتصدى الملك « فهد » لمن أثاروها من الحاضرين ، ورفض الاقتراح رفضا قاطعا . »



صباح يوم ٤ أغسطس كان الرئيس « جورج بوش » في كامب دافيد ، وقد دعا كل كبار مستشاريه إلى الاجتماع به هناك ، وطلب أن يكون بينهم القادة العسكريون المكلفون بتنفيذ الخطة « ١٠٠٢ - ٩٠ » لأنه - على حد تعبيره - يريد أن يراهم ويسمع منهم ويتعرف عليهم وجها لوجه . وجلسوا جميعا حول مائدة الاجتماع ، وبينهم « ريتشارد تشيني » وزير الدفاع ، و « برنت سكوكروفت » مستشار الأمن القومي ، و « جيمس بيكر » وزير الخارجية (الذي كان قد قطع رحلته إلى سيبيريا ومنغوليا ، وعاد إلى واشنطن بعد أن التقى مرتين بـ « ادوارد شيفرنادزه » وزير الخارجية السوفيتي) ، و « جون سنونو » رئيس هيئة مستشاري البيت الأبيض ، و « ويليام وبستر » مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، و « مارلين فينزوتتر » المتحدث الرسمي باسم الرئيس ، و « ريتشارد هاس » مسئول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي ، وستة من القادة العسكريين يتقدمهم الجنرال « كولين باول » رئيس هيئة أركان حرب القوات الأمريكية المسلحة ، و « نورمان شوارتزكوف » قائد القيادة المركزية المكلف بتنفيذ الخطة رقم « ١٠٠٢ - ٩٠ » .

وبدأ الرئيس « بوش » فعرض لتطور الأزمة بسرعة ، ثم خلص إلى أن « العمل الأمريكي » يجب أن يتحرك بأسرع ما يمكن لأنه بدأ يخشى من مظاهر تردد تقلقه في السعودية ، فالملك « فهد » كان متخوفا من الأساس ، والملك « حسين » يقوم بتحركات سريعة تبدو له غير مفهومة ، وهو (الرئيس « بوش ») مشغول الآن بثلاثة عناصر يمكن أن تؤدي إلى مشاكل :

- ١ - « يخشى أن يؤثر الملك « حسين » على الملك « فهد » ويجعله يقبل حلولا وسطا . »
- ٢ - « ويثق أنه حتى إذا انسحب العراقيون من الكويت ، فإنهم سوف يتركونها بلدا تابعا ، وسوف تنتقل عدوى التبعية منها إلى بقية دول الخليج . »

٣ - « كما أنه ليس هناك ضمان بالأبدا يعود العراقيون إلى تكرار ما فعلوه في فرصة أخرى . وفي كل الأحوال فإن شبح التدخل سوف يظل قائما في المستقبل ، ومعنى ذلك أن ظل العراق سوف يبقى باستمرار مخيما على منطقة الخليج . » ●

وتدخل « ويليام وبستر » عارضا آخر التقارير التي وصلتته من السعودية ، وكلها تؤكد أن الملك « فهد » لا يزال موزع الفكر وغير قادر على اتخاذ قرار بطلب المساعدة الأمريكية .

وتساءل أحد الحاضرين (وكل المصادر تشير إلى أنه « جيمس بيكر ») عما « إذا كانت ضربات جوية وصاروخية مركزة وموجهة من الحاملات في البحر الأحمر والخليج تستطيع أداء المهمة وتحطيم أهداف العراق الحيوية ، وإرغامه بالتالي على الانسحاب من الكويت بكل ما يعنيه ذلك من ضياع الهيبة والكرامة ؟ » ورد الجنرال « كولين باول » بأن « هذا الاقتراح بحث من قبل بحثا مستقيضا وتم استبعاده لأن الطيران وحده لا يستطيع أن يحقق الهزيمة الكاملة للعدو . » وأيده في ذلك الجنرال « شوارتزكوبف » الذي قال « إن القوة الجوية تستطيع أن تلعب دورا مؤثرا في الحرب مع العراق ، ولكنها لا تكفي وحدها لكسب الحرب » . ثم راح الجنرال « شوارتزكوبف » يعدد المزايا المتوافرة لعمل القوات الجوية في معركة مع العراق ، وأحصى منها أربعاً :

- إن الأجواء صالحة للطيران في المنطقة والرؤية يمكن أن تكون بعيدة .
- إن العراق ليست لديه خبرة بالحرب الجوية بما في ذلك الدفاع الجوي لأن حربه مع إيران كانت بالدرجة الأولى حربا برية ، ولم يكن للطيران فيها دور ينكر .
- إن الولايات المتحدة تملك ذخائر متطورة تعطى للحرب الجوية فرصة لم تسنح من قبل .

● إن الحرب الجوية لها ميزة كبرى في التأثير النفسي على الجبهة الداخلية ، فحين يحقق الطيران الأمريكي سيطرة كاملة على الأجواء العراقية - سيكون السكان العراقيون في قبضة تأثير نفسي مدمر .

وطلب الرئيس « بوش » إلى الجنرال « شوارتزكوبف » أن يشرح تصوره لتنفيذ عمليات الخطة « ١٠٠٢ - ٩٠ » ، وعرض الجنرال تصورات ، وفرغ من عرضها في حوالي ربع الساعة .

ثم توقفت المناقشة ، كما حدث في اليوم السابق أمام النقطة المحورية ، وهي ضرورة نزول القوات الأمريكية في السعودية لتكون منها قاعدة صلبة ومفتوحة للعمليات . وعاد الرئيس « بوش » يبدى استغرابه من أن الملك « فهد » لم يرد بالموافقة بعد .

ورد « تشينى » بأنه « يعول كثيرا على جهود بندر مع الملك فهد » . ورد « بوش » بقوله « إنه فى دهشة من أن يكون فهد حتى هذه اللحظة محتاجا لمن يقنعه » . ثم استطرد الرئيس الأمريكى يقول : « إن بندر كان يقول إن المملكة وجدت نفسها عارية تماما من أى غطاء ، ونحن نوفر لهم أقوى غطاء يمكن تصوره ، ومع ذلك يترددون » .

ويبدو أن فكرة برقت بسرعة فى خاطر « جون سنونو » رئيس هيئة مستشارى البيت الأبيض ، وهو بثقافته يحمل مواريث عربية لأنه من أصل لبنانى ، وقد رفع يده وقال موجها حديثه للرئيس « بوش » : « سيادة الرئيس ، ألا يمكن أن يكون الملك فى حاجة إلى غطاء آخر يؤمن ظهره وأجنابه ؟ » وركز « بوش » نظره إلى ناحية « سنونو » وكأنه يستزيده ايضا ، وأكمل « سنونو » كلامه بأنه « يظن أن الملك فى حاجة إلى غطاء عربى أو إسلامى ، أو الاثنين معا » .

دارت مناقشة حول فكرة « سنونو » التى بدت منطقية ومقنعة . وقد راح « سنونو » يزيد بعض التفاصيل فى فكرته قائلا : « إن فهد قد يحس بالحرج الشديد إذا طلب قوات أمريكية مسيحية لنحمى بلده العربى الإسلامى ، وأما إذا ذهبت القوات الأمريكية فى إطار أوسع يشارك فيه عرب ومسلمون فإن المسألة فى هذه الحالة يمكن أن تكون "palatable" (أى مبلوعة) » .

والتقط الرئيس « بوش » الفكرة ، و أضاف إليها تحسينات جديدة ، فقد قال « إنه سوف يعمل على توفير مثل هذا الغطاء العربى والإسلامى » . ثم التفت إلى « ريتشارد تشينى » وزير دفاعه قائلا له : « ديك (اختصار اسم « ريتشارد ») إننى أرى أن تذهب أنت إلى السعودية وتأخذ معك نورمان (يقصد الجنرال « شوارتزكوبف ») لتكون بنفسك هناك عندما يتم توفير الغطاء الملائم لـ « فهد » ، وحتى تقوم بدفعة أخيرة تحسم ترده . »



واتصل « تشينى » وهو لا يزال فى كامب دافيد بالأمر « بندر » فى جدة يقول له « إن الرئيس قرر أن أجيء بنفسى إلى السعودية لمقابلة الملك ، ومعى أفكار طيبة قد يجدها مفيدة له » . وعاد « بندر » يتصل به ، ويقول « إن الملك ليس متحمسا لزيارة يقوم بها تشينى بنفسه ، فوصول وزير الدفاع الأمريكى إلى المملكة فى هذه الأجواء الملبدة يمكن أن يثير تساؤلات كثيرة محرجة » . وكان رد « تشينى » إنه « قادم على أى حال بأمر ورسالة من الرئيس ، ولا يستطيع أحد أن يرد مندوبا رئاسيا يمثل رئيس الولايات المتحدة » . ثم رجاه أن « يحمى القلعة » حتى يجيء هو إلى جدة ، ومعه الجنرال « شوارتزكوبف » . (٢)

ومن كامب دافيد عاد الرئيس « بوش » لممارسة دبلوماسية التليفون ، فاتصل بالملك « الحسن » فى الرباط ، وبالرئيس « مبارك » فى القاهرة .

وقبل أن يغادر « ريتشارد تشينى » واشنطن متوجها إلى السعودية ، اتصل به « سكوكرافت » مستشار الأمن القومى للرئيس ، ليقول له إن « بندر » كان معه على التليفون الآن ، وأنه أبلغه بأن « الملك مستعد الآن لاستقبال « تشينى » ، فدعه يأتى على الفور » .

وكان تعليق الجنرال « كولين باول » على اجتماع كامب دافيد - كما نقله « بوب وودوارد » - هو « أن الرئيس الآن حدد لنفسه هدفين واضحين : فهو ذاهب بالقوات إلى السعودية - وهو ليس ذاهبا لمنع هجوم من العراق ، ولكن لهجوم على العراق » .

وكان « جيمس بيكر » هو الآخر قلقا ، وكان تعليقه : « إننا نجرى بسرعة وسط الأزمة دون أن نفكر فيها » .

وفى يوم ٦ أغسطس كان « ريتشارد تشينى » ينزل بطائرته إلى مطار جدة وخلفه الجنرال « شوارتزكوبف » وفى أعقابهما « روبرت جيتس » نائب مدير وكالة المخابرات المركزية (وهو الآن مديرها) .



أثناء الرحلة الطويلة من واشنطن إلى جدة قام « ريتشارد تشينى » بإجراء تجربة حية للأسلوب الذى يمكن أن يتبعه مع الملك « فهد » . وقد كرر هذه التجربة حتى حفظ سيناريو الحديث عن ظهر قلب .

وقد تلقى تشينى وهو فى الطائرة نبأ يقول إن العراق أعلن أنه يسحب قواته من الكويت ، وأن حكومة كويتية مؤقتة قد تم تشكيلها من ضباط شبان كانوا هم الذين قادوا الثورة على أسرة « الصباح » ودعوا العراق إلى مساندهم ، وكان دخول القوات العراقية إلى الكويت مجرد استجابة لهذه الدعوة .

ثم تلقى « تشينى » أيضا رسالة من « جيمس بيكر » وزير الخارجية نقل إليه فيها مشروع قرار وافق عليه الأعضاء الخمسة الدائمون فى مجلس الأمن ، وسوف يعرض على المجلس لإقراره ، وهو (أى « جيمس بيكر ») يؤكد أن القرار سيكون « شرعيا » قبل مقابلة « تشينى » مع الملك « فهد » ، وسوف يقوى يده « فى الحديث مع الملك » .

كان مشروع القرار (وهو الذى صدر بالفعل بعد ساعات برقم ٦٦١) يفرض عقوبات اقتصادية كاملة على العراق لم يسبق لها مثيل فى تاريخ فرض العقوبات الدولية على أى طرف .

كان القرار في المادة الثالثة منه يطلب إلى كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن :

(أ) تحظر استيراد أى سلعة من السلع أو المنتجات من العراق ، أو الكويت مع صدور هذا القرار .

(ب) تمنع رعاياها من تسويق أو محاولة تسويق أو شحن أى بضائع أو منتجات عبر العراق أو الكويت ، أو مارة بهما .

(ج) تمنع رعاياها من بيع أو نقل أى بضائع أو منتجات من أراضيها ، أو على سفنها حتى لو كانت هذه البضائع أو المنتجات عابرة بالترانزيت ، وعليها أن تحظر أى تحويلات من ، وإلى الكويت والعراق .

(د) تتعهد بأن تمتنع عن التعامل مع حكومة العراق في المجالات التجارية أو الصناعية أو الخدمات المالية أو التسهيلات التجارية ، وعليها أن تمنع رعاياها وكافة السكان الخاضعين لولايتها من أية تعاملات أو تحويلات أو موارد مع أشخاص ، أو مؤسسات في الكويت أو العراق - مع استثناء المواد الطبية التي تقبل بها لجنة تنفيذ العقوبات التابعة لمجلس الأمن .

كان الخطير في هذا القرار الذي صيغ وكأنه قميص حديدي محكم - أنه يوقف صادرات العراق من البترول تماما . ولما كان البترول هو المورد الأساسي للعراق ، فقد كان معنى ذلك الخنق البطيء !

وهكذا ذهب « تشيني » إلى اجتماعه وجها لوجه مع الملك « وهو مسلح بطريقة لا تسمح له إلا بأن يربح » - فماذا يريد الملك « فهد » أكثر مما يحمله « تشيني » معه ؟

١ - التزام أمريكي عسكري كامل ، وحتى النهاية يضمنه الرئيس « جورج بوش » شخصيا .

٢ - وقفة حازمة من العالم كله تفرض على العراق عقوبات اقتصادية لم يسبق لها مثيل ، وسوف تبدأ تدريجيا في خنقه .

٣ - ثم غطاء عربي إسلامي يحمي موقفه الديني باعتباره خادم الحرمين الشريفين .

وكان الأمير « بندر » في استقبال « تشيني » في المطار ، وقد سأله وزير الدفاع الأمريكي : « كيف حال الملك ؟ » ورد الأمير « بندر » بقوله : « إنه يقوم باستطلاع رأى بعض الزعماء الدينيين حول مسألة مجيء قوات أمريكية إلى السعودية » .

وفى مساء يوم وصوله إلى جدة كان « ريتشارد تشينى » ومعه « روبرت جيتس » والجنرال « شوارتزكوبف » والجنرال « وولفووينز » والسفير « فريمان » سفير الولايات المتحدة فى السعودية - يدخلون القصر الصيفى للملك « فهد » (٣)

وكان الملك « فهد » فى انتظارهم فى صالون بجناحه الخاص فى القصر ، وكان معه عدد من أفراد الأسرة الذين يتولون مناصب سياسية كبرى فى المملكة : الأمير « عبد الله » ولّى العهد ونائب رئيس الوزراء الذى جلس وحده فى ناحية ، بينما جلس وزير الخارجية الأمير « سعود الفيصل » ، ونائب وزير الدفاع ، وعدد آخر من الأمراء على الناحية الأخرى . وكان الأمير « بندر » هو الذى سيتولى الترجمة بنفسه بين الجانبين .

وبدأ الملك « فهد » المقابلة بالحديث عن علاقته الشخصية بالرئيس « بوش » ، قائلا إنها ترجع إلى سنوات طويلة منذ كان الملك يشغل منصب وزير الداخلية لمدة ١٣ سنة ، ثم تولى مسئولية السياسة الخارجية للمملكة حينما أصبح وليا للعهد - وكان « بوش » فى هذه الفترة مندوبا دائما للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة ، أو مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية سنة ١٩٧٦ ، أو نائبا للرئيس بعد ذلك طوال رئاسة « رونالد ريجان » للولايات المتحدة لمدة ثماني سنوات . وبهذه الخبرة الطويلة بـ « جورج بوش » فإن الملك « فهد » معجب بالرئيس الأمريكى وبمزياه ، وأهمها الصدق فيما يقول ويفعل . ثم سكت « فهد » وأدرك « تشينى » أن ساعة الامتحان قد بدأت بالنسبة له .

وافتح « تشينى » كلامه بقوله « إن الولايات المتحدة تعتبر السعودية شريكا وصديقا رئيسيا لها ، وأنها وقعت بجانبها فى كل الظروف ، وأخطرها الظرف الذى واجهته المملكة عندما تواجدت القوات المصرية فى اليمن سنة ١٩٦٢ ، وأحست المملكة بالتهديد ، وساندتها الولايات المتحدة بكل حزم.. ثم كانت بعد ذلك أزمة الحرب العراقية - الإيرانية ، وما تعرضت له الملاحة بسببها فى الخليج ، وكانت أساطيل الولايات المتحدة البحرية هى التى تصدت للمخاطر ، وكفلت حرية الملاحة فى الخليج . »

(٣) رواية ، بوب وويوارد ، عن المقابلة ، وهى أدق الروايات لأنه اطلع بنفسه على محضرها الذى كتبه السفير « فريمان » ، كما راجع التفاصيل مع « ريتشارد تشينى » نفسه . وهى واردة على الصفحات من ٢٦٦ إلى ٢٧٣ من كتابه .

ثم واصل « تشيني » عرضه للموقف ووصل مباشرة إلى التطورات الأخيرة ، فقال « إن السعودية تتعرض الآن لأخطر تهديد في تاريخها ، ونحن بلد اعتاد أن يأخذ التزاماته بجد وإخلاص . ولقد أرسلني الرئيس إلى هنا لأعزز لكم ما ذكره أثناء أحاديثه التليفونية معكم ، ومؤداه أنه يضمن شخصيا الوفاء بضمانات الأمن الأمريكية المقدمة لكم . إن « صدام حسين » استخدم الأكاذيب والخداع والعدوان السافر لتغيير موازين الأمن في المنطقة ، وما لم نتصد لعدوانه فإنه سوف يزداد شراسة . ولقد بدأ الرئيس باتخاذ اجراءات دبلوماسية وعملية لحصر العراق ، واتصل بكل من فرنسا والاتحاد السوفيتي والصين ليقفوا معنا كما تقف بريطانيا ، وسوف يسافر وزير الخارجية « بيكر » إلى موسكو لتنسيق موقف موحد مع الاتحاد السوفيتي ، وهو موقف سوف يعلنه الطرفان لكي لا يكون لدى أحد منفذا للشك . والرئيس « بوش » على اتصال تليفوني يومي بقيادة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وتركيا واليابان وإيطاليا . وعلينا أن نتعاون جميعا لتتأكد أن هذا الرجل (يقصد « صدام حسين ») لن ينجح . »

ثم دخل « تشيني » إلى صميم الموضوع ، فقال إن « الرئيس « بوش » يقترح استراتيجية على مستويين :

□ **المستوى الأول :** أن تتعاون الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية في الدفاع عن المملكة ضد أى هجوم محتمل .

□ **والمستوى الثاني :** هو العمل على خنق العراق بالوسائل الاقتصادية (على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الذى تلقى « تشيني » نصه أثناء طيرانه للسعودية) . والعقوبات الاقتصادية وحدها - من وجهة نظر الرئيس « بوش » - لن تكون كافية لأداء الغرض ، لكن تقديره أنه عندما يبدأ « صدام حسين » في الشعور بالضغط ، فقد يجد مخرجه في شن هجوم على السعودية ، ولهذا فإن من المهم أن نكون مستعدين على المستويين : مستوى الدفاع - ومستوى الخنق . »

ثم قام « تشيني » باستئذان الملك في أن يترك الكلام للجنرال « شوارتزكوبف » ، وراح الجنرال « شوارتزكوبف » يتحدث عن مسرح العمليات ، وخلص إلى قوله : « إننا نعتقد أن « صدام حسين » يمكن أن يهاجم السعودية في ظرف ٤٨ ساعة ، ونحن لا نعرف بالضبط ما الذى يدور فى رأسه . » ثم قال « شوارتزكوبف » : « إننا نعلم أن هناك ٢٢ طائرة عراقية موجودة فى إحدى القواعد القتالية ، ومعها حاملات البترول التى تستطيع تزويدها بالوقود فى الجو لكى تسمح لها بمدى عمل أبعد ، ونحن لا نعرف الهدف وراء ذلك ، ومن المحتمل أن يكون مقصوداً على مهاجمة الأسطول الأمريكى . » كان « شوارتزكوبف » يحاول أن يكون متوازناً فى عرضه ، فلم يشأ أن يقول إن هذه القوة

العراقية التي أشار إليها موجهاً للسعودية ، وإنما شاء أن يشعر الملك أنه عادل في عرضه للموقف حتى لا يخطر ببال الملك أن الجنرال الأمريكي يحاول تخويله . ولكن الملك كان مستعداً لفهم الإيماءة ، وقد رد على « شوارتزكوبف » بقوله :

« كنا نعتقد أن « صدام حسين » رجل صادق ، ولقد قال لنا ولكم ول « مبارك » إنه لن يهاجم الكويت وحدث العكس . »

ثم وصل الملك إلى نقطة أساسية في حديثه ، فقال :

« إننا الآن على بينة من نواياه ، وطالما أن الاستعداد كاف والقوة متوافرة - فإننا في وضع يسمح لنا بدفع هذه العمليات العراقية ، وإننى لممتن أن هذا يحدث . »
وفهم الكل ما تعنيه تلك العبارات .

وراح الجنرال « شوارتزكوبف » يتحدث عن حجم القوات العراقية ودرجة استعدادها وقال بطريقته العسكرية العنيفة : « إن قامة الجيش العراقي لا تصل إلى عشرة أقدام (يعنى أنها ليست عالية) ، لكن العراقيين خصم صلب . مشكلتهم أنهم لا يتقنون الهجوم ، وضعفهم الرئيسي نظام قيادة مركزى أكثر من اللازم ، وضباطهم لا يستطيعون الحركة إلا عندما يجيئهم الأمر . وسوف يكون أسلوبنا فى التعامل معهم وفقاً لما نقوله نحن العسكريين « اقطع الرأس وسوف تجد أن الجسد لا يعمل . »

ثم انتقل « شوارتزكوبف » إلى للقوات الأمريكية المخصصة للخطة « ١٠٠٢ - ٩٠ » ، وسأله الأمير « عبد الله » عن حجم الفرقة الواحدة فى الجيش الأمريكى ، ورد « شوارتزكوبف » بأنها « ١٨ ألفاً » . وكان معنى ذلك بحساب القوات المخصصة للخطة أن حجم الجيش المطلوب حشده واصل فى شهور قليلة إلى ٢٥٠ ألف جندى .

ودارت مناقشات فرعية قال الملك « فهد » فى نهايتها : « يا معالى الوزير نحن موافقون على المبدأ ، والله يساعدا على أن نقوم بالعمل الذى يلزم . »

ثم قال الملك « إن المهم الآن أن نحمل بلدنا بالتعاون مع الولايات المتحدة ، وقد فكرنا فى دعوة بلاد عربية صديقة أخرى للاشتراك معنا ومعكم . ولم تكن الفكرة مفاجئة لـ « تشينى » ، ورد بقوله « إن هذه فكرة رائعة » . وعقب الملك على ذلك بقوله « إن بعضهم أصدقاء لكم ولنا » .

ثم استطرد الملك « فهد » : « إن علينا أن نعمل معا بصرف النظر عما يمكن أن يقوله الآخرون . فالكويت ظلت ساكنة حتى فات الوقت ، ولم تعد هناك كويت . »

وعلق الأمير « عبد الله » على ذلك بقوله إنه « لا تزال هناك كويت » . ورد الملك بسرعة « ولكن أهلها مقيمون عندنا في فنادقنا » .



ثم جاءت اللحظات الختامية للقاء وحين كان على « ريتشارد تشيني » أن يبدأ عمله الحقيقي كوزير للدفاع مسئولاً بالفعل عن حرب بدأت عملياً وواقعياً .

وأبدى الملك « فهد » ملاحظة قال فيها « إنه كان يود لو استطاع « معالي » الوزير أن يرى حركة العمران في المملكة . نحن أسرة سعود استلمنا هذا البلد وهو صحارى وقفار ، وقد صرفنا عليه بلايين الدولارات لنجعله دولة حقيقية ، ولا يعقل أن نبني دولة ونتركها لـ « صدام حسين » .

لا أعرف لماذا احتل الكويت ؟ نزع العُدوان والتسلط ؟ وهو يظن أنه يعرف كل شيء ... »

ثم قال الملك لـ « تشيني » :

« فى الختام أقدم شكرى إلى الرئيس ، وإلى نائب الرئيس ، وإلى كل الوزراء وإلى مجلسى الكونجرس ، وإليك شخصياً ، فإنك جئت إلى هنا بهدف واحد ، وهو هدف مساعدة المملكة . وإبنى أرجو أن تنتهى المشكلة فى المنطقة بسرعة لكى أجيء إليكم فى الولايات المتحدة ، وأقدم الشكر للجميع بنفسى . »

وقال « تشيني » إنه « بإذن الملك سوف يسافر فى الصباح تاركاً فريق عمل بعده فى المملكة لكى يرتب اجراءات كثيرة من الضرورى ترتيبها » . وقال الملك « إن هذا ضرورى » . ثم أضاف نصيحة منه إلى وزير الدفاع الأمريكى قائلاً له : « كلما تحدثت أقل إلى وسائل الإعلام كان ذلك أفضل » .

وتولى الأمير « بندر » فيما بعد توضيح مغزى هذه النصيحة لوزير الدفاع . وكان التفسير يستند على نقطتين :

□ الأولى : إن المملكة فى حاجة إلى وقت ترتب فيه نفسها وأصدقاءها ووسائل إعلامها قبل أن تظهر نتائج الاتفاق إلى العالم . كما أنه من المستحسن أن يكون الموقف العربى معداً لقبول النتائج التى أسفر عنها اجتماع « تشيني » مع الملك « فهد » .

□ والثانية : هو أن الفرصة يجب أن تعطى للحشد الأمريكى لأن يتم بهدوء دون أن يتنبه « صدام حسين » ، فهو « ثعلب مكر » ، وهناك فترة حرجة ستمتد أياماً ، وهى



الرئيس الأمريكي جورج بوش ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا .

فترة تكون فيها قوات الحشد ضئيلة في عددها وعدتها ، وقد يخطر ببال « صدام » أن يأخذ الكل على غرة ، ويتحرك هو قبل أن يصل الحشد إلى درجة الخطورة عليه .

وعاد « تشيني » إلى الفندق الذي كان ينزل فيه ، واتصل من هناك عن طريق شبكة خاصة بالرئيس « بوش » في البيت الأبيض ، ووجد أنه في اجتماع ثان مع « مارجريت تاتشر » ، وطلب مقاطعة الاجتماع وتوصيله بالرئيس .

وفور أن سمع « تشيني » صوت « بوش » على الناحية الأخرى من التليفون قال له :
« لقد وجه الدعوة إلينا ، وقبل الخطة كلها » .

وقال « بوش » - ربما ليجعل « مارجريت تاتشر » تسمع - « إنني سعيد للغاية ، ومارجريت هنا وهي سعيدة أيضا » .

وانتقل « تشيني » إلى الخطوة الثانية ، فقد طلب تفويضا من الرئيس لبدء التحركات . ورد عليه « بوش » : « لديك التفويض وسأوقعه حالا ، ولك أن تبدأ » .

واتصل « تشيني » على الفور من فندقه في جدة بالجنرال « كولين باول » رئيس هيئة أركان حرب القوات الأمريكية ، وأبلغه بموافقة الملك « فهد » على دعوة القوات الأمريكية ، وعلى الخطة الكاملة ، وعلى تفويض الرئيس له كوزير للدفاع ببدء التحركات .

وكان الجنرال « كيللي » نائب رئيس هيئة أركان حرب موجودا مع الجنرال « كولين باول » أثناء حديث « تشيني » معه . ولاحظ « كيللي » على الفور « أن المهمة تغيرت الآن رسميا ، فمن قبل كنا نناقش الدفاع عن السعودية ونتطرق من ذلك إلى احتمالات أخرى ، والآن فإن الأمر صريح بتنفيذ خطة العمليات ١٠٠٢ - ٩٠ » .

وبدأت أوامر التحركات . ووصلت طلائع القوات ، وهي مجموعة لواء من الفرقة ٨٢ المحمولة جوا - إلى السعودية يوم ٨ أغسطس . وترافق مع وصولها هبوط ٤٨ طائرة من طراز « ام - ١٥ » في قاعدة الظهران .

وكتب الرئيس « بوش » خطابا رسميا إلى كل من رئيسي مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب بتاريخ ٩ أغسطس . يخطرهما فيه بأنه « أمر باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في منطقة الخليج الفارسي استجابة للدواعي التي نشأت بعد قيام العراق بغزو الكويت ، وأنه يبعث بهذا الخطاب إلى المجلسين بروح التشاور والتعاون بين الفرع التنفيذي والفرع التشريعي في الحكومة الأمريكية . » (٤)



وكانت محطة « تشيني » الثانية هي مصر . وقد عرف أن الرئيس « مبارك » موجود بالاسكندرية ، لكن طائرته الكبيرة لم تكن قادرة على الهبوط في مطار النزهة ، وهكذا نزل في مطار القاهرة ، ومن هناك استقل طائرة الملحق العسكري الأمريكي في مصر ومعه سفير الولايات المتحدة في القاهرة « فرانك ويزنر » ، وتوجها إلى الاسكندرية . وأثناء الرحلة قال له « فرانك ويزنر » إنه « تلقى قبل دقائق تعليمات من واشنطن ليطلب إننا من الرئيس « مبارك » بمرور حامله الطائرات « ايزنهاور » من قناة السويس ، وأنه يعرف أن هذه مسألة حساسة عند المصريين لأنهم يمانعون عادة في مرور سفن نووية من قناة السويس بسبب خوفهم على القناة ، والمنطقة الآهلة بالسكان التي تجرى فيها ، وأنه فكر في أنه إذا

(٤) النص مثبت في ملف وثائق دورة مجلسي الشيوخ والنواب ، والملف مطبوع بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٩٠ .

جاء الطلب مباشرة من وزير الدفاع إلى الرئيس المصري فإن استجابته سوف تكون مضمونة أكثر .

وطبقا لرواية « تشينى » فإن طلب « ويزنر » كان فى ذهنه قبل أى موضوع آخر . وتصور « أن الحاملة قد تكون فى حاجة إلى الدقائق لكى لا تتوقف لحظة فى انتظار إذن » . وقد بدأ فطلب هذا الإذن من الرئيس « مبارك » . وسأله الرئيس « مبارك » متى تصل « ايزنهاور » من طريق السويس ، ورد « تشينى » : « الليلة يا سيادة الرئيس » . وأصدر الرئيس « مبارك » أمره بالموافقة ، وخرج « فرانك ويزنر » ليطلب إلى الملحق اعسكرى الأمريكى الذى رافق الوفد إلى قصر رأس التين - أن يبلغ قرار الموافقة على مرور الحاملة « ايزنهاور » من قناة السويس .

ثم بدأ « تشينى » يخكى للرئيس « مبارك » بالتفصيل وقائع ما جرى بينه وبين الملك « فهد » . وكان الرئيس مبارك يتابع بدقة ويناقش . وطبقا لرواية « تشينى » أيضا فإن الرئيس « مبارك » لم يظهر موافقته على إرسال قوات إلى السعودية عندما طرح عليه « تشينى » الاقتراح ، وإنما وافق الرئيس « مبارك » على ذلك عندما اتصل به كل من الرئيس « جورج بوش » والملك « فهد » بعد ساعات من لقائه بـ « تشينى » يوم ٧ أغسطس .

وخرج « تشينى » من مقابلته للرئيس « مبارك » ليعود إلى القاهرة ويستقل طائرته إلى الولايات المتحدة . وبينما طائرته فوق ايطاليا تلقى مكتب الاتصال على ظهرها رسالة من البيت الأبيض موجهة من الرئيس إلى وزير الدفاع تطلب إليه أن يتوجه من حيث يكون إلى المغرب لمقابلة الملك « الحسن » . وبدوره عرف ملك المغرب بتفاصيل الاتفاق بين وزير الدفاع الأمريكى وملك السعودية . وأبدى الملك « الحسن » استعداداه على الفور لإرسال قوات إلى السعودية . وظل « تشينى » مع الملك « الحسن » وقتا طويلا حتى بعث إليه السفير الأمريكى فى الرباط رسالة يقول له فيها إنه « مطلوب على الفور السفارة لأن الرئيس « بوش » يريد أن يتحدث معه . »

كان « بوش » على وشك أن يوجه خطابا للأمم فى الساعة التاسعة صباحا يوم ٨ أغسطس ، وقد أراد أن يتثبت من « تشينى » حتى لا يستعمل فى خطابه أية عبارات يمكن أن تؤدى لخرج طرف من الأطراف . وفكر « تشينى » بسرعة ، وقال للرئيس « بوش » إن « النقطة التى يجب التركيز عليها طبقا لما فهمته من « فهد » أن قواتنا ذهبت إلى المملكة العربية السعودية بناء على طلب سعودى ، وأنها سوف تغادر المملكة فور أن تطلب منها الحكومة السعودية ذلك . »

وفى الساعة التاسعة صباحا كان الرئيس « بوش » على كل شاشات التليفزيون فى كل بيت ومكتب فى الولايات المتحدة ، وكانت نبرته حازمة وقاطعة بشكل لا مثيل له منذ

بدأت الأزمة . وقد قصد أن تتطابق تعبيرات وجهه مع صرامة كلماته ، فقد قال « إننا نطلب انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط لكل القوات العراقية الموجودة في الكويت » . ثم قال « إن مهمة قواتنا التي ذهبت إلى السعودية مهمة دفاعية ، ونأمل ألا تدعو الحاجة إلى بقاء هذه القوات في الخليج طويلا . إن هذه القوات مكلفة بالدفاع عن نفسها وعن المملكة العربية السعودية ، وعن كل أصدقائنا في الخليج . »



كان الوقت متأخرا جدا ، ومع ذلك فإن الرئيس « مبارك » راح يحاول .

كان الرئيس « مبارك » قد استقبل السيد « ياسر عرفات » ومعه نائبه الزعيم الفلسطيني « أبو إياد » (الشهيد فيما بعد) يوم ٦ أغسطس ، وكان رأى السيد « ياسر عرفات » أن الفرصة لم تفت بعد لحل عربي . وأبدى الرئيس « مبارك » موافقته وقال إن سوريا وجهت الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي ، وأنه يفكر في توجيه دعوة مماثلة لقمة تعقد في القاهرة . ثم توجه الرئيس « مبارك » إلى السيد « ياسر عرفات » بسؤال محدد هو « ما إذا كان يستطيع التأثير على صدام حسين ليحضر مثل هذا الاجتماع » ؟ وقال السيد « ياسر عرفات » إنه « سيحاول ، ولكنه نظرا للجو العربي العام فإن الرئيس « صدام » قد يرى ألا يحضر بنفسه ، وفي هذه الحالة فإنه سوف يحاول إقناعه بإرسال وفد عالي المستوى مفوض باتخاذ قرارات . »

وبعد سفر السيد « ياسر عرفات » قرر الرئيس « مبارك » أن يحاول مباشرة مع الرئيس « صدام حسين » لأنه لم يعد يتق بجدوى الاتصالات غير المباشرة ، أو التي تتم عن طريق طرف ثالث . واستدعى السفير « نبيل نجم » سفير العراق بالقاهرة إلى مقابله يوم ٦ أغسطس ، وطلب إليه أن يسافر فورا إلى بغداد بطائرة مصرية سوف توضع تحت تصرفه لكي يحمل للرئيس « صدام حسين » رسالة منه بطلب فيها « أن يعلن الرئيس صدام حسين استعداده للانسحاب من الكويت ، وسوف يقوم الرئيس (مبارك) من جانبه باتخاذ ما يلزم لمنع تعرض الرئيس صدام لأي حرج ، والعمل على حفظ ماء وجهه » . وبالفعل توجه السفير « نبيل نجم » إلى بغداد ، وعاد في اليوم التالي إلى الاسكندرية ومعه في الصانرة السيد « عزة ابراهيم » نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي . وطبقا للرئيس « مبارك »

فإن السيد « عزة ابراهيم » قال له « إن العراق يعتبر ضمه للكويت إجراء نهائيا لا رجعة فيه ولا تفاوض ولا تنازل ، لأنها جزء من التراب الوطني العراقي » . وأبدى الرئيس دهشته لهذا الموقف المتعنت ، وذكر أنه « إذا استمر هذا الموقف ، فسوف يستحيل إصلاح الخلل الخطير الذي نجم عن الاحتلال ، ومن المقطوع به أن الموقف سوف يزداد سوءاً » .

ويروى السيد « عزة ابراهيم » أنه ذكر للرئيس « مبارك » أن « بوادر التحشد الأمريكي ظاهرة ، كما أن الرئيس « بوش » لا يخفي نواياه ضد العراق ، وأن إعلان أى شيء عن الانسحاب الآن يعتبر تراجعاً أمام الضغط الأمريكي . وبما أن هناك تفكيراً جدياً فى عقد مؤتمر قمة عربى فى القاهرة ، فقد يكون من المستحسن انتظار ما سوف يسفر عنه هذا المؤتمر . »

ولكن رواية السيد « عزة ابراهيم » تتعارض مع إعلان عراقى صدر قبل ساعات يعلن ضم الكويت للعراق ، واعتبارها الولاية التاسعة عشرة .

وكان تفسير العراقيين لهذا التعارض بين الروايات والتصرفات أنهم ابتداء من يوم ٦ أغسطس تأكدوا أن اتفاقاً قد تم بين الملك « فهد » ووزير الدفاع الأمريكى « ريتشارد تشينى » . وكان تقدير الرئيس « صدام حسين » أن « جنود الجيش العراقي لن يعطوا أرواحهم دفاعاً عن الكويت حتى وإن كانت فى وحدة مع العراق . وأما إذا كانت جزءاً لا يتجزأ من التراب العراقي ، فإن الأمر سيختلف . »

والشاهد أن هذه الحجج والمناقشات والآراء فى العالم العربى - كانت فى غير أوانها لأن الوقت كان قد فات ، ذلك أن القطار الأمريكى كان قد تحرك من كامب دافيد فى اجتماع الرئيس « بوش » بمستشاريه يوم ٤ أغسطس ، ثم نزلت أمامه العلامة الخضراء تعطيه إشارة الموافقة فى جدة فى اجتماع الملك « فهد » مع وزير الدفاع الأمريكى « ريتشارد تشينى » ، ولم تعد هناك إلا معجزة إلهية توقف القطار قبل بلوغ محطته النهائية .

ومع ذلك فلم يكن ممكناً للعمل السياسى أن يتوقف ويسود الساحة صمت ليس لديه ما يفعله غير انتظار القارة .



ويوم ٨ أغسطس - أى نفس اليوم الذى وجه فيه الرئيس « بوش » حديثه إلى الأمة الأمريكية - قرر الرئيس « مبارك » أن يوجه حديثاً إلى الأمة العربية . وكان الحديثان فى نفس اللحظة تقريباً . فـ « بوش » كان يتحدث فى الساعة التاسعة صباحاً بتوقيت واشنطن ، والرئيس « مبارك » كان يتحدث فى الساعة الثالثة بعد الظهر بتوقيت القاهرة . وكان خطاب الرئيس « مبارك » درامياً ومؤثراً . وكان أبرز ما قاله « إن الصورة سوداء ومخيفة ، وما

لم نتدارك الموقف فوراً فإن الحرب حتمية . ثم راح الرئيس « مبارك » يرسم صورة مفزعة لدمار الحرب وناورها وجحيمها ، وقال « إن أحداً لا يعرف مخاطر الحرب كما يعرفها هو ، فقد مر في أزمت مماثلة ، وبخبرته العسكرية السابقة فإنه يستطيع أن يقول إن الحرب المحتملة سوف تكون شينا رهيبا وفظيحا . ثم أنهى خطابه بقوله « ألا قد بلغت اللهم فاشهد » .

ولقد راجت فيما بعد مقولة بأن الرئيس « مبارك » بالغ في كآبة الصورة قبل الأوان ، وأعطى الإيحاء بأن الضربة واقعة في ظرف أيام .

ولم تكن هذه المقولة تشخيصا دقيقا للمناخ الذى تحدث فيه الرئيس « مبارك » ، والواضح أن اللهجة التى تحدث بها فى ذلك الوقت كانت لهجة رجل أتاحت له ظروفه أن يطل بنظرة على الخطة « ١٠٠٢ - ٩٠ » (من لقائه مع « تشينى » فى اليوم السابق) ، ولقد هاله ما رأى وتمنى لو أمكن توقيه مع علمه بسبق الإصرار عليه . وقد جرت الكلمات على لسانه ، ولأن خطابه كان مرتجلا فإن السر تسرب إلى اللفظ . لم يكن فى حل من أن يفشى هذا السر فكتمه ، ولكن البخار المكتوم سرى بالرغم من كل شيء وشاع فى التعبيرات ، ذلك أن الأمل ظل يراوده بأن المعجزة ممكنة إذا خرج العراق من الكويت فوراً وبلا قيد أو شرط .

وكان خطاب الرئيس « مبارك » فى هدفه الأساسى دعوة إلى مؤتمر عربى ينعقد على مستوى القمة فى القاهرة فوراً .

وبدأ الملوك والرؤساء العرب يتوافدون على القاهرة . وكان أول القادمين هو العقيد « معمر القذافى » الذى وصل بعد ساعات قليلة من خطاب الرئيس « مبارك » . ثم بدأ آخرون فى الوصول ، وكانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى تونس تتابع وصول الملوك والرؤساء للقاهرة بدهشة . وعقب السيد « الشاذلى القليبي » على ما يحدث بقوله « إنها أول مرة توجه فيها الدعوة إلى اجتماع على مستوى القمة بواسطة الإذاعة » . وكانت تلك طريقة مهذبة يقصد بها الأمين العام إلى القول بأن الأمانة العامة لم تستشر فى الأمر ، ولم يطلب إليها ترتيب الاجتماع بما فى ذلك توجيه الدعوة إليه ، خصوصا وأنها المسئولة عن تنظيمه وتطبيق لوائحه . وطلبت وزارة الخارجية المصرية إلى الأمين العام أن يجيء إلى القاهرة على الفور لأداء دوره . ورد الأمين العام بأنه « ليست هناك طائرات فى الليل بين القاهرة وتونس » . وتقرر إرسال طائرة ليبية تذهب إلى تونس وتجئ بالأمين العام .

وواقع أن امكانيات الوصول إلى حل عربى للأزمة كانت فى تلك اللحظة تتلاشى . فقد بدأ وصول قوات مغربية إلى السعودية . كما أن مصر راحت تستعد لإرسال مجموعة مقدمة إدارية تستطلع أماكن إيواء القوات عندما يجيء وقت تمركزها فى السعودية .



وكان الرئيس « مبارك » لا يزال يحاول . وقد اتصل صباح يوم ٩ أغسطس عند الفجر بالسفير العراقي في القاهرة « نبيل نجم » وطلب إليه أن يتوجه مرة أخرى إلى بغداد حاملاً رسالة شفوية منه إلى الرئيس « صدام حسين » . وكان مؤدى الرسالة أن الرئيس المصرى ينصح نظيره العراقي بأنه « إذا تعذر حضوره مؤتمر القمة ، فإنه من المهم أن يوفد وفداً على مستوى عالٍ يتيح له اتخاذ موقف مرن والتجاوب مع الموقف بما يتطلبه من أخذ وعطاء » . وعند الظهر يوم ٩ أغسطس أعلن في بغداد أن وفداً عراقياً على المستوى في طريقه الآن إلى القاهرة .

وفي الساعة السادسة مساءً هبطت طائرة عراقية خاصة في مطار القاهرة الدولي ، ونزل منها وفد عراقي كان بالفعل على أعلى مستوى ، فقد رأسه السيد « طه ياسين رمضان » نائب رئيس الجمهورية والرجل الثاني في العراق بعد الرئيس صدام حسين ، وكان الوفد يضم السيد « طارق عزيز » وهو من المقربين إلى الرئيس العراقي .

وبدأ التوتر يظهر في الجو من أول لحظة ، فقد عرف الوفد العراقي أنه لن ينزل في فندق مثل غيره من الوفود ، وإنما قيل له إن أحد قصور الضيافة قد خصص لإقامة أعضائه . وتساءل السيد « طارق عزيز » : « لماذا نزل في قصر الضيافة بينما كل الوفود الأخرى في الفنادق ؟ » وكان الرد « إن الوفد العراقي يواجه مشكلة أمن تجعل حالته مختلفة عن حالة بقية الوفود » . وبدأ « طارق عزيز » يشك ويعرب عن شكه قائلاً : « هل المقصود هو حمايتنا أم عزلنا ؟ إذا كان الأمر أمر حمايتنا فنحن على استعداد لأن نتحمل مسؤوليته أنفسنا ، وليس لكم إلا أن تتركونا لمقاديرنا ، ونحن نثق في الشعب المصرى . » ورد عليه مسئول مصرى قائلاً : « إن المشكلة ليست الشعب المصرى ، ولكن القاهرة تروج بعشرات الألوف من الكويتيين الآن » . ولم يكن السيد « طارق عزيز » على استعداد لأن يقتنع ، واعتبرها « محاولة لعزل الوفد العراقي تحول بينه وبين الاتصال ببقية الوفود » .

ثم طرأت مشكلة ثانية ، فقد دعا السيد « طه ياسين رمضان » لمقابلة الرئيس « مبارك » مساءً يوم ٩ أغسطس . واحتج السيد « طارق عزيز » وقال : « جئنا كوفد واحد ومن الضروري أن نقابل الرئيس ، ثم إننى أعتبر نفسى صديقاً شخصياً للرئيس مبارك » . ومع أن السيد « طه ياسين رمضان » أيدته في موقفه فإن الترتيبات لم تتغير ، وكانت تقضى بأن يذهب السيد « طه ياسين رمضان » وحده لمقابلة الرئيس « مبارك » . وبالفعل ذهب .



فى لقائه بالرئيس مبارك أعلن طه ياسين أن ضم الكويت هو إجراء نهائى .

ويروى الرئيس « مبارك »^(٥) أن السيد « طه ياسين رمضان » قال له فى نهاية مناقشة طويلة : « إن ضم الكويت للعراق هو إجراء نهائى لا مراجعة فيه ولا عدول عنه لأى سبب ، وإن العراق يعتبر هذا قرارا وطنيا لا يمكن طرحه للمناقشة عربيا . وهو (أى السيد « طه ياسين رمضان ») يحضر المؤتمر لمناقشة الأوضاع العربية كلها . »

ويروى السيد « طه ياسين رمضان » إنه بدأ فقال للرئيس « مبارك » : « إن دولارا عربية معينة قد عبرت خط الأمان ، وتورطت مع الأمريكيين بغير عودة . ولكنهم يتقون به (أى الرئيس « مبارك ») ، وإن كانوا قد فقدوا الثقة بالآخرين . »

(٥) تقرير رئاسة الجمهورية الذى سبقت الإشارة إليه .

والحقيقة أن الوفد العراقي جاء إلى القاهرة يحمل شكوكا كبيرة ، فقد كان سفر
« تشينى » إلى جدة ومعه الجنرال « شوارتزكوبف » كافيا لإضاءة أنوار الخطر الحمراء
في بغداد . وعندما أعلن أن حاملة الطائرات النووية « دوايت ايزنهاور » على وشك أن
تعبّر قناة السويس ، كان ذلك كافيا لجعل أجراس الإنذار تدق .

ضباب حول القمة

« شكرا معالي الأمين العام أنك نبهتني إلى هذه
الغلطة » .

[الأمير ، سعود الفيصل ، وزير
خارجية المملكة العربية
السعودية للسيد ، الشانلي
القليبي ، الأمين العام لجامعة
الدول العربية - يوم ١٠
أغسطس ١٩٩٠]



طلع فجر يوم ٩ أغسطس ليجد القاهرة ، وهي أكبر عاصمة عربية ، في حالة من الترقب والانتظار . فقد كانت الشوارع متأهبة لمواكب سوف تخترقها حامله ملوك ورؤساء ووزراء قادمين من كل أنحاء العالم العربي ليشاركوا في مؤتمر قمة عربي لأول مرة في القاهرة منذ سنوات طويلة . وكانت قصور الضيافة والفنادق الكبرى معبأة على آخرها بكبار الزوار ، كما أن أرتال السيارات الجديدة والفخمة ، وكلها سوداء ، راحت تعطى العاصمة الكبيرة المزدحمة مظها من الأهمية تضاعف من تأثيره أصوات صفارات سيارات الحراسة أو المقدمة التي تسبق المواكب الرسمية وتفسح لها الطريق . وكانت جماهير الشعب المصرى تتابع ما حولها بمزيج يختلط فيه الضيق والكبرياء . فهذه انمواكب أربكت المرور

في عاصمة هي من الأصل ضيقة بمن فيها ، لكن إحساس المصريين بانتهاء عزلتهم عن العالم العربي ، وبأن الأمة العربية كلها جاءت الآن قاصدة إلى بلدهم في ساعة أزمة عنيفة - كان يعطيهم إحساسا غامضا بأن موقع الزعامة عائد إلى عاصمتهم بعد غياب طال .

وقد تسابق إلى العاصمة المصرية منات من الصحفيين العاملين في جرائد العالم الكبرى ، وفي محطات الإذاعة والتلفزيون فيه - لمتابعة تطورات أزمة اكتشف العالم على غير توقع أنها تؤثر عليه غربا وشرقا . وكان السؤال الدائم على كل لسان هو « حرب ، أو لا حرب ؟ » - وإذا كانت الحرب فمتى ؟ وإذا لم تكن الحرب فكيف ؟

وكانت بقية العواصم العربية مفتوحة لتقلبات تتفاعل فيها مشاعر وهواجس مختلطة .

في البداية كانت المعارضة للغزو العراقي للكويت واضحة وشبه قاطعة . وبعد أن بدأت التحشيدات الأمريكية ، وانضمت إليها بريطانيا وفرنسا ، فإن القضية لم تعد خيارا بين الأبيض والأسود ، وإنما تداخلت الأسباب وتشابكت المسببات . وربما كان خير من عبر عن هذا المأزق الذي واجه الأمة على غير انتظار هو الأستاذ « محمد عابد الجابري »^(١) الذي قال : « لقد عاشت الأمة تناقضين في وقت واحد : تناقض عربي - عربي يمثل غزو العراق للكويت ، وتناقض عربي - أمريكي تمثله نية ظهرت على الفور في ضرب العراق وتدمير قوته . وكان التناقض الأول يحدث جرحا في قلب الأمة ، وكان التناقض الثاني يهددها بالذبح . » وكان رأى « الجابري » أن التناقض الأول كبير ، وأما التناقض الثاني فهو خطير . وكان ذلك - مع كل الحكمة الكامنة فيه - قولا عاما لا يأخذ في حسابه عوامل حقيقية متعددة بينها طبائع الثروة في المنطقة ، وحقائق القوة في العالم . وربما كان يتناسى أيضا تأثيرات لا يمكن إنكارها أصابت الشخصية العربية في كل الأقطار العربية بدون استثناء ، وأبحقت بها تشوهات مزعجة استغلتها أغراض محلية وخارجية ، وساعدت عليها ثورة في وسائل الاتصال والإعلام يمكن أن تكون خيرة ويمكن أن تكون مدمرة ، والنتيجة كلها متوقعة على نوع الإرادة الممسكة بتكنولوجيا الاتصال والإعلام .

ونتيجة لهذه الحالة المترددة والمتردية في نفس الوقت ، فإن العمل السياسي العربي بدا في تلك اللحظات وكأنه مباراة في لعبة العلاقات العامة أكثر منه فعلا إيجابيا وإرادة تمسك بزمام الحوادث . وكانت هذه الأجواء سواء منها عواطف العاصمة المصرية الواضحة في نشوتها ، أو مشاعر بقية عواصم العالم العربي الضائعة في حيرتها - تصب في قصر المؤتمرات في مدينة نصر حيث كانت الترتيبات تجري على قدم وساق انتظارا لتوافد الملوك والرؤساء والوزراء بمواكبهم إلى مؤتمر القمة المنتظر .

(١) مفكر وكاتب وأستاذ في جامعة محمد الخامس - بالمغرب . وهو مشارك بارز في حوار الفكر العربي المعاصر .

وكان المفروض أن تنعقد الجلسة الأولى للمؤتمر في نفس هذا اليوم - يوم ٩ أغسطس - ولم يتيسر عقد المؤتمر لأن الرياح كانت تهب من اتجاهات معاكسة ، ويحدث تلاقيها وتصادمها دوامات أخذت كثيرين في حلقاتها الدوارة الخطرة .

ولم تكن هيئة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - وهي التي تتحمل المسؤولية الرسمية عن الإعداد للمؤتمر - قد وصلت بعد إلى مقر المؤتمر لتباشر مهامها ، وإنما كانت الطائرة الليبية المقلّة للأمين العام ومساعديه قد وصلت بالكاد إلى مدرج مطار القاهرة .

ولم يكن هناك جدول أعمال للقمة التي تمت الدعوة لها عن طريق نداء على الإذاعة والتلفزيون ، ولا كانت هناك أوراق أو مشروعات قرارات يتدارسها الذين جاءوا للقمة ويبدون فيها رأيا بالموافقة أو المعارضة أو التعديل .

ولم يكن كل الملوك والرؤساء قد وصلوا ، فلأسباب متعددة تأخر بعضهم ، كما أن بعضهم الآخر امتنع من الأصل . وعلى سبيل المثال فإن الرئيس التونسي « زين العابدين بن علي » بعث برسالة يرجو فيها تأجيل المؤتمر يومين أو ثلاثة حتى يمكن الإعداد له بواسطة اجتماع على مستوى وزراء الخارجية يقوم بتحضير جدول للأعمال ومشروعات للقرارات . ولكن رسالته جاءت متأخرة لأن أغلبية الملوك والرؤساء كانوا بالفعل في العاصمة المصرية .

وبشكل ما بدا موقف الملك « الحسن » متحفظا ، فقد اعتذر عن المجيء بسبب شواغل تستبقيه في المغرب . ومع أن الوضع العربي العام كان خطيرا لدرجة تطغى على أية شواغل محلية ، فإن الملك قرر أن يتغيب . وفي العادة فإنه عندما تقرر عليه الظروف أن يتغيب - كان دائما يبعث بأحد أبنائه لينيوب عنه تأكيدا للالتزام المغرب بما يتم الاتفاق عليه . وهذه المرة لم يكن الملك على استعداد لإرسال أحد أبنائه . وقد قرر في اللحظة الأخيرة أن يمثلّه رئيس وزرائه .

وراجت بين الصحفيين الأجانب في أروقة المؤتمر حكايات وتفصيل عما حققه وزير الدفاع « تشيني » في جدة ؟ وما الذي استبقى الجنرال « شوارتزكوف » في السعودية ؟ - ثم دلالة ومقاصد هذه التحركات العسكرية الطائرة في أجواء المنطقة والعبارة لبحارها ومضايقتها .

ثم وصلت إلى قصر المؤتمرات أصداء تصريح أدلى به الرئيس « بوش » يوم ٩ أغسطس أيضا أثناء مؤتمر صحفي عقده في الصباح الباكر في واشنطن ، وقال فيه عبارته التي ذاعت واشتهرت فيما بعد ، وهي قوله : « إنني رسمت خطأ على الرمال » . وسبب هذا التصريح حيرة كبيرة ، فأين يقع بالضبط هذا الخط على الرمال ، وما هو معناه ، وهل هي خريطة جديدة للمنطقة أو ماذا ؟

ثم عرف في أروقة المؤتمر أن وزير الخارجية الأمريكي ظهر فجأة في أنقرة ، وأنه مجتمع بالرئيس التركي « تورجوت أوزال » يبحث معه في وقف خط البترول العراقي . وفي احتمالات تعاون تركيا في اية ترتيبات عسكرية تجرى في المنطقة ، ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة تحكم الطوق حول العراق . ولم يخف « بيكر » بالفعل أن هذا هو هدف رحلته إلى تركيا ، وأن هذا البلد بموقعه الاستراتيجي حلقة هامة في حصار العراق . ولقد أوضح « بيكر » في تصريح له يوم ٩ أغسطس أيضا « أن الولايات المتحدة تبحث مع تركيا وسيلة لتعزيز فاعلية وكفاءة القوات الأمريكية على أراضيها » .

وكان خط « بوش » على الرمال في الصحراء ، يستكمل مسيرته على الجبال في الأناضول .

ولقد أعطت هذه التصريحات انطبعا لبعض الوفود بأن القمة العربية مجتمعة في إطار هذا الخط الذي رسمه « بوش » على الرمال ومدد « بيكر » إلى الجبال ، وهو خط لا يعرف عنه أحد ما فيه الكفاية .



وكان هناك بين القادمين إلى مؤتمر القمة من يعرفون أكثر من غيرهم عن هذا الخط الذي رسمه « بوش » على الرمال . ومن الطبيعي أن الذين أتحت لهم فرصة الاطلاع على النوايا الأمريكية بمقتضى الخطة « ١٠٠٢ - ٩٠ » ، كانوا يعرفون أبعاد هذا الخط على الرمال ، وأولهم الملك « فهد » ملك السعودية . وقبلها بيومين كان اجتماعه الحاسم مع « ريتشارد تشيني » وزير الدفاع الأمريكي ، وقبلها بيومين كان الملك « فهد » يعرف أن هذه الخطة « ١٠٠٢ - ٩٠ » واصلت إلى مداها . فقد عرضت عليه خرائطها وحجم القوات اللازمة لها ، وبداية وصول طلائع هذه القوات إلى المملكة العربية السعودية ، وكان قد وافق عليها . وبناء على هذه الموافقة أصدر « تشيني » تعليماته من السعودية نفسها إلى رئيس أركان الحرب « كولين باول » في واشنطن .

وربما أن سبب غياب الملك « الحسن » بشخصه وبأولاده عن المؤتمر كان راجعا إلى أنه هو الآخر عرف طبيعة ما هو قادم في المنطقة من لقائه مع « ريتشارد تشيني » . ثم إنه كان على علم بقيام الرئيس « بوش » بإخطار الكونجرس بقراره حشد قوات « عاصفة الصحراء » (وهو الاسم الذي اختير فيما بعد للخطة رقم « ١٠٠٢ - ٩٠ ») .

وهكذا فإن هذا الخط الذي رسمه الرئيس « بوش » على الرمال لم يكن خافيا على الملك « الحسن » ، ولا على عدد من الآخرين غيره من المتأهبين للجلوس حول مائدة القمة .

كان البعض من هؤلاء يعرفون ، وكان البعض في واد آخر لا يعرفون ، وكان هناك فريق ثالث قد ساورته شكوك ولم تكن أمامه وسيلة تقطع الشك باليقين .



وبدا القلق أشد ما يكون في قصر الأندلس ، وهو بيت الضيافة الذى خصص للوفد العراقى . فبعد الاشكالات التى دارت حول إقامة الوفد فى القصر أو نزوله فى الفنادق مع بقية الوفود ، ثم بعد استبعاد السيد « طارق عزيز » من حضور المقابلة التى جرت بين الرئيس « مبارك » وبين السيد « طه ياسين رمضان » رئيس الوفد العراقى - ظهر إشكال جديد ، فقد اتصل السيد « طارق عزيز » وزير الخارجية العراقى - بالأمين العام للجامعة العربية الذى وصل إلى القاهرة قبل ساعات وتوجه إلى قصر المؤتمرات - لكى يسأله عن موعد الاجتماع التمهيدى لوزراء الخارجية الذى يجب أن يسبق اجتماع القمة ويعد لها مشروع قراراتها . وكان رد « القليبي » أنه لم يبلغ بأى شىء عن اجتماع لوزراء الخارجية ، وأنه هو نفسه يحاول الاتصال بالوفد المصرى - باعتباره ممثل الدولة المضيفة - لكى يطرح نفس السؤال . ورأى السيد « طارق عزيز » أن يختصر المسافة ، فاتصل رأسا بالوفد المصرى يسأل عن اجتماع وزراء الخارجية وموعده ومكانه . وكان الرد عليه هو « إن الموقف معقد جدا وبلا سابقة ، وأنه ليس هناك اجتماع لوزراء الخارجية قبل القمة ، وأن الأزمة بمجملها سوف تعرض على الملوك والرؤساء ليروا فيها رأيهم » . ورد « طارق عزيز » بأنه « لم يعرف من قبل فى السوابق الدبلوماسية أن مؤتمرا على مستوى القمة اجتمع دون أن يسبقه ، ولو بساعات ، اجتماع لوزراء الخارجية يتفق على مشروع جدول أعمال وعلى مشروعات قرارات » . وكان الرد عليه أن « الظروف الاستثنائية تفرض أوضاعا استثنائية ، وأن هذا هو الحال هذه المرة » . وقال « طارق عزيز » إنه « يريد أن يسجل احتجاجه على هذا الوضع » .

وانقضى يوم ٩ أغسطس بأكمله دون أن يلتئم الاجتماع سواء على مستوى وزراء الخارجية ، أو على مستوى القمة ، وكان قصر المؤتمرات فى مدينة نصر ساحة لفوضى عارمة من الأخبار والإشاعات ، وحتى النكات .

ثم أذيع فى أهباء ورددهات قصر المؤتمرات أن اجتماعات القمة الرسمية سوف تبدأ

غدا - صباح الجمعة ١٠ أغسطس - فى الساعة التاسعة صباحا .

وانتقلت الفوضى من قصر المؤتمرات إلى فنادق القاهرة الكبرى ، وإلى قصور الضيافة .



صباح يوم الجمعة كان « الشاذلى القليبي » فى صالة قصر المؤتمرات تائها فى الأسلوب الذى يمكن أن ينعقد على أساسه مؤتمر القمة المنتظر خلال ساعة من الزمن . ثم عرف أن الأمير « سعود الفيصل » وزير الخارجية السعودى يبحث عنه . وقصد الأمين العام للجامعة العربية إلى حيث قيل له إن وزير الخارجية السعودى موجود ، وإذا هو يسلمه ورقة رجاه فى طبعها بواسطة الأمانة العامة للجامعة حتى يمكن توزيعها على الملوك والرؤساء قبل دخولهم قاعة الاجتماع . وأحس « القليبي » أن معجزة جاءت من السماء ، فهو على الأقل يعرف الآن من أين يبدأ . فلدبه الآن مشروع قرار يمكن أن يطبع ويوزع ، ويمكن أن تكون منه نقطة بداية لاجتماع الاجتماع . ويروى « القليبي » أنه نظر فى ساعته فوجد أنه لم يبق على موعد الاجتماع المقرر سوى نصف الساعة ، ولذلك فإنه أثر ألا يضيع وقتا فى قراءة الورقة التى قدمها له وزير الخارجية السعودى ، وفضل أن يعطيها مباشرة لأحد مساعديه ليأخذها إلى الغرفة التى خصصت للسكرتارية حتى تباشر فى طبعها على الفور . ولم تمض غير دقائق حتى عاد إليه مساعده الذى أخذ منه مشروع القرار الذى قدمه الأمير « سعود الفيصل » لكى يقول له إن هناك مشكلة فى النص ، ذلك أن النص المكتوب فى المنكرة يقول فى البند السادس منه « إن القمة تقرر الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ، ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لتنضم إلى القوات المسلحة الموجودة فيها (أى فى السعودية) دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان خارجى » .

وكانت الملاحظة التى أفلقت مساعد الأمين العام ودعته إلى مراجعة رئيسه هى عبارة « القوات الموجودة » . وكان رأيه « أنه لا توجد الآن إلا قوات أمريكية تم الإعلان عن ذهابها فعلا إلى السعودية . فإذا كانت القوات العربية ستتنضم إلى هذه القوات ، فمعنى ذلك الآن أن القمة العربية تقرر فى واقع الأمر أن القوات العربية التى يمكن أن تذهب إلى السعودية نتيجة لقراراتها ذاهبة لتنضم إلى القوات الأمريكية » .

ولمح الأمين العام على الفور وجاهة الملاحظة التى أبداها مساعده ، فأخذ منه مشروع القرار وظل يبحث عن الأمير « سعود الفيصل » حتى عثر عليه ، ثم قال له : « إن هناك مشكلة فى أحد نصوص مشروع القرار الذى تلقاه منه » . وراح « الشاذلى القليبي » يشرح له الملاحظة مضيفا إلى ذلك « أن دلالتها يمكن أن يساء تفسيرها » . وفتن وزير

الخارجية السعودي بسرعة إلى الخطأ ، وطلب إلى الأمين العام أن يغير العبارة بحيث تصبح « لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها .. إلى آخره » - بدلا من القول « بالانضمام إلى القوات الموجودة فيها » . ثم أضاف الأمير « سعود الفيصل » برقته المعهودة قوله « للقلبي » : « شكرا معالي الأمين العام أنك نبهتني إلى هذه الغلطة » .



وثارت في أروقة المؤتمر عاصفة ، ذلك أن أجواء المؤتمرات العربية على مستوى القمة أو دونها - غير قادرة على الاحتفاظ بسر . وهكذا لم يلبث سر مشروع القرار الذي قدمه وزير الخارجية السعودي إلى الأمين العام أن ذاع في أروقة المؤتمر وتناقلته الروايات . ثم لم تمض غير برهة وجيزة حتى كان أحد أعضاء الوفود قد تمكن من تصوير الورقة . ثم دارت آلات تصوير المستندات أسرع ، وإذا صورة الورقة موجودة بالفعل في أيدي كثيرين .

كان نص الورقة على النحو التالي :

« إن مؤتمر القمة العربية غير العادي المنعقد بالقاهرة (جمهورية مصر العربية) يومى ١٩ و ٢٠ محرم ١٤١١ هجريا ، الموافق لـ ٩ و ١٠/٨/١٩٩٠ ميلاديا

- بعد الاطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذى انعقد فى دورة غير عادية فى القاهرة يومى ٢ و ٣ أغسطس /آب/ أوت ١٩٩٠ ميلاديا .
- وبعد الاطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية الذى صدر بالقاهرة فى الرابع من أغسطس/آب/ أوت ١٩٩٠ .
- وانطلاقا من أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية .
- وانطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين (٢٥) و (٥١) .
- وإدراكا للمسئولية التاريخية الجسيمة التى تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقى للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربى والأمن القومى العربى ومصالح الأمة العربية العليا

يقرر :

- ١ - تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر فى ٣/٨/١٩٩٠ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامى الصادر فى ٤ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٢ - تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢/٨/١٩٩٠ ، ورقم ٦٦١ بتاريخ

١٩٩٠/٨/٦ ، ورقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية .
٣ - إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ، ولا بأى نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً ، وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١٩٩٠/٨/١ .

٤ - تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية باعتباره دولة عضواً في جامعة الدول العربية ، وفي الأمم المتحدة ، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي ، وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته

٥ - شجب التهديدات العراقية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية ، وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى ، وتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى ، إعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية والمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ، ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ . على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت ، وعودة السلطة الشرعية للكويت .

٦ - الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ، ودول الخليج العربية الأخرى لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة (وفي النص الأصلي : « لتتضم إلى القوات المسلحة الموجودة فيها ») دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي .

٧ - تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ، ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوماً إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن .



وتكهرب جو المؤتمر وارتفعت درجة حرارته . وأقبل السيد « طارق عزيز » على الأمين العام للجامعة العربية يسأله عن مصدر هذا المشروع الذي وجدته في أيدي أعضاء الوفود . وقال الأمين العام إنه لا يعرف ، ولكنه يظن أنه وضع كمشروع بالتشاور بين مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج . وسأله « طارق عزيز » بغضب : « وهل يمكن أن يعرض على القمة مشروع لا تشارك في وضعه إلا مجموعة قليلة من الدول » ؟ وكان رأى الأمين العام أنه ليس مسئولاً عن ترتيب المؤتمر . ورد « طارق عزيز » بأن « العراق يطلب منه رسمياً إجراء تحقيق في وقائع ما حدث » . وكان تعليق الأمين العام « أن الأمر ليس في يده ، ومن الأفضل

أن تتفاهم الوفود مع بعضها مباشرة دون داع لتوريط الأمانة العامة فيما لا تملك سلطة عليه .

وكان تعليق أحد كبار مستشاري الملك « حسين » عندما اطلع على المشروع قوله إنه يشعر أنه ترجمة إلى اللغة العربية ، وليس كتابة أصلية باللغة العربية .

وكانت المناقشات بين الوفود محتدمة حول مشروع القرار ، وقد وجد بعضها أن هناك ثغرات أخرى فيه غير تلك التي اكتشفها مساعد الأمين العام . وتوزع المؤتمر إلى جبهات و فرق تتناقش وتحتد على بعضها ، والملوك والرؤساء العرب لا يدخلون إلى قاعة الاجتماع .

١ - كانت هناك وجهة نظر تقول إن النص الوارد في المادة (٣) ، وهو الخاص بإدانة العدوان العراقي على الكويت ورفض نتائجه - يطلب في آخره إلى العراق سحب قواته من الكويت فوراً ، وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١ / ٨ / ١٩٩٠ . وليس هذا هو التاريخ الذي وقع فيه الغزو العراقي بتوقيت المنطقة العربية . فالغزو وقع فجر يوم ٢ أغسطس ، وبالتالي فمن المنطقي أن تطالب المادة بعودة القوات العراقية إلى مواقعها السابقة على تاريخ ٢ وليس ١ أغسطس ١٩٩٠ . وفي وجهة النظر هذه فإن تاريخ ١ أغسطس هو التاريخ الذي وقع فيه الغزو طبقاً لتوقيت الولايات المتحدة .

وكان الرد على ذلك من وجهة النظر الأخرى - أن ذلك تعسف ليس له ما يبرره لأن قوات الغزو العراقي تحركت في الواقع في الساعة الحادية عشر قبل منتصف ليلة ٢ أغسطس .

٢ - وكانت هناك وجهة نظر تقول إن النص الوارد في المادة (٤) يتحدث عن « تأييد الكويت في كل ما ينخذه من إجراءات » ، والتكل يعرف أن الكويت طلبت مساعدة الولايات المتحدة عسكرياً بعد نصف ساعة من الغزو ، ومعنى ذلك أن الدول العربية الآن مطالبة بإقرار هذا الوضع الذي تم دون انتظار للأمم المتحدة ، أو لجامعة الدول العربية .

وكان الرد على ذلك من وجهة النظر الأخرى - أن حق أي دولة في رد العدوان عنها ينشأ بمجرد وقوع العدوان .

٣ - وكانت هناك وجهة نظر تقول إن النص الوارد في المادة (٥) الذي يقول « استنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية ... إلى آخره » - استنكار لحالة لم تنشأ بعد ، فقد أكد العراق وتعهد للملك « حسين » أنه لا توجد لديه حشود على حدود المملكة العربية السعودية ، وأنه حتى الرئيس « بوش » قال في تصريح له في بداية الأزمة إنه لا يوجد لديه ما يؤيد امكانية تعرض بلد خليجي آخر لغزو العراق . كما أن

العراق أعلن التزامه بمعاهدة عدم الاعتداء بينه وبين السعودية .

وكان الرد على ذلك من وجهة النظر الأخرى - أن أحدا لم يعد له الحق في تصديق تأكيدات العراق ولا معاهداته .

٤ - وكانت هناك وجهة نظر تقول إن النص الوارد في المادة (٥) عن « تأييد الاجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج المجاورة الأخرى إعمالا لحق الدفاع الشرعى .. إلى آخره » - هو نص مفتوح معناه تأييد حشد القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية ، وهو حشد بدأ فعلا . كما أن أحدا لا يعرف حتى الآن تفاصيل ما دار بين الحكومة السعودية والحكومة الأمريكية أثناء زيارة وزير الدفاع الأمريكى إلى المنطقة . بينما أخبار وكالات الأنباء حافلة بمعلومات خطيرة عما تم الاتفاق عليه في هذا الاجتماع . وإذا كان يحق للسعودية أن تتصرف من منطق سيادتها على أراضيها كما تشاء - فإن بقية العالم العربى ليست مطالبة بالموافقة على إجراءات لا تعرف عنها شيئا .

وكان الرد على ذلك من وجهة النظر الأخرى - أن السعودية لا تستطيع الانتظار حتى يقع المحذور ، ومن واجب العالم العربى أن يشعرها بالطمأنينة ولا يتركها وحدها مع الأمريكان .



كان مستحيلا أن يتوجه أحد إلى قاعة الاجتماعات في هذا الجو المشحون . ورأى قصر المؤتمرات في مدينة نصر مشاهد يصعب جدا أن تقع في مؤتمر قمة أو أن تتكرر . فقد اختلط الجمع كله : الملوك والرؤساء ، والوزراء ، ومستشارو الوفود ، وموظفو الجامعة ، والصحفيون العرب والأجانب ، وحتى ضباط الحراسة - أتاحت لهم الفرصة لرؤية جوانب مما جرى .

وكان العقيد « معمر القذافي » من أكثر الحاضرين هياجا ، وقد أمسك في يده بنسخة من المشروع - وكانت الأمانة العامة قد وزعته رسميا - ووقف يقول في جمع من المشاهدين ما مؤداه : « إذن فهذا هو ما يريدون منا أن نختم بأصابعنا عليه » . ثم توقف أمام الشيخ « زايد بن سلطان آل نهيان » رئيس دولة الإمارات العربية ، وقال له وهو يلوح

بالورقة أمامه : « ولماذا تلجأون للأمريكان لحمايتكم .. لماذا لا تختصرون الطريق ، وتطلبون ذلك من إسرائيل مباشرة » .

وبعد جهد جهيد ، وفى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا ، أمكن جمع الملوك والرؤساء ومستشاريهم إلى جلسة مفتوحة للمؤتمر ليلقى الرئيس « حسنى مبارك » بوصفه الداعى للقمة - خطابه الافتتاحى ، وبعد ذلك تنفض الجلسة لصلاة الجمعة على أن تعود للانعقاد فى الساعة الثانية بعد الظهر حتى يستطيع المؤتمر أن يبدأ أعماله .

وألقى الرئيس « مبارك » خطابه ، فبدأ بشكر الملوك والرؤساء الذين لبوا دعوته ، ثم قال إنه دعاهم لكى « يبحثوا قضية هامة عاجلة تشغل أذهان شعوبنا فى الوطن العربى على امتداده ، وتسبب كثيرا من الضيق والقلق لمعظم شعوب العالم التى تتطلع إلى الأمة العربية فى هذه اللحظات الحرجة فى محاولة للتعرف على حقيقة ما يدور على أرضها ، والتساؤل عما ستفعله للخروج من المأذق الذى وضعت فيه بعد الأحداث الأخيرة . »

ثم قال الرئيس « مبارك » :

« إن خطبا جلا قد وقع على أرضنا فى الأيام الماضية ، وقد حدث بشكل مفاجئ ، وبصورة لم تشهدها أممتنا العربية فى تاريخها القديم أو الحديث ، ويخالف توقعات الجماهير العربية فى المشرق والمغرب ، فكان طبيعيا أن تكون له انعكاساته وأصدائه المدوية فى كل بقاع العالم ، وأن تكون له مخاطره الجسيمة بالنسبة لنا جميعا . »

ثم عد الرئيس « مبارك » مجموعة من النقاط اعتبرها ركيزة لحل يودى إلى مخرج من الأزمة :

- إما عمل عربى فعال ، أو تدخل أجنبى .
- إن المظلة العربية هى المخرج الوحيد من المأزق .
- إن مبدأ استخدام القوة مرفوض داخل الأسرة الواحدة .
- إن الاستيلاء بالقوة على الأرض يشكل تهديدا جسيما على الأمة .
- إن الأمن مطلب أساسى ، ولا غنى عنه للوجود أو للتطور .
- إن الشعور بالأمن يجب أن يتوافر لدى كل شعوب المنطقة .
- إننا لا بد أن نتحرك فى إطار عالم اليوم ، ونتحدث بلغته .

ثم انتهى الرئيس « مبارك » إلى القول : « إن لدينا من الصيغ ما يخرجنا من المأزق إذا خلصت النوايا وصحت العزائم » .

كان مؤدى خطاب الرئيس « مبارك » أن الوقت لم يفت ، وأن الفرصة لا تزال

مفتوحة .

وكان البعض فى القاعة يعتقدون - وبعضهم يعرف - أن الوقت فات والفرصة أفلتت .

وخرج الملوك والرؤساء للصلاة ، ولبضع دقائق ظل الملك « حسين » جالسا على مقعده وقد استند بكوعيه على المائدة ووضع رأسه بين يديه ... ساكنا لا يتكلم !

وقضيت صلاة الجمعة ، وذهب بعض المؤتمرين إلى الغداء ، وتأجلت الجلسة التى كان مفروضا أن تنعقد من الساعة الثانية إلى الساعة الرابعة لإتاحة فرصة ساعتين للملوك والرؤساء العرب ليستريحوا أو يباشروا اتصالات بينهم . ثم بدأوا يعودون إلى مقر المؤتمر ، وكانت الساعة قد جاوزت الرابعة والنصف .

ورئى أن يعقد الملوك والرؤساء اجتماعا تمهيدا مغلقا قبل أن يدخلوا إلى قاعة الجلسة . وفى نفس الوقت كان وزراء الخارجية جالسين فى الانتظار فى قاعة أخرى . ثم سرت فى أهباء المؤتمر شائعة بأن اشتباكا بالأيدى وقع بين الشيخ « صباح الأحمد الصباح » نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى ، وبين زميله السيد « طارق عزيز » نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى . ثم تطورت القصة حتى وصلت إلى حد أن السيد « طارق عزيز » قذف بطبق عبر المائدة ، فأصاب الشيخ « صباح » فى وجهه وأسال دمه .

وقد كانت هناك مشادة بالفعل ، وسال فيها الدم ، ولكن بطريقة تختلف عما رددته الشائعات . كان الذى حدث أن السيد « طارق عزيز » دخل حيث كان ينتظره زملاؤه من وزراء الخارجية ، وجلس على مقعد مجاور لمقعد الأمير « سعود الفيصل » . وكان الشيخ « صباح » يجلس على الناحية الأخرى من وزير الخارجية السعودى . وقال الأمير « سعود الفيصل » للسيد « طارق عزيز » : « هل أسلم عليك أو لا أسلم » ؟ وقال « طارق عزيز » : « بالنسبة لى لم يتغير شىء » ! وقال « سعود الفيصل » : « بالنسبة لى تغيرت أشياء » . ورد « طارق عزيز » : « لنحتفظ بصدافتنا كبشر على الأقل » . ثم استطرد يروى أنه كانت هناك مؤامرة على العراق . وتدخل الشيخ « صباح » يقول لوزير الخارجية العراقى : « هنأنا الذى يقال عنه إنه عميل للاستعمار يا أخ طارق كما تقولون الآن » ؟ ورد « طارق عزيز » قائلا : « لسنا نحن الذين نقول بذلك ولكن تقول به الأوراق التى وجدناها عندكم » . ووجدها الشيخ « صباح » إهانة لا تحتمل ، فهم وأقفا من مكانه مندفعا يحاول الخروج من القاعة ، وفى اندفاعه لم يلحظ أن هناك بابا زجاجيا أمامه ، فاصطدم به وسال الدم من أنفه ، وأسرع بعض مرافقيه إليه يأخذونه معهم باحثين عن إسعافات أولية وطبيب يباشره .

وكان فصر المؤتمرات ما زال فى حالة فوضى عارمة .



وأخيرا ، وفي الساعة السابعة والربع كان محتما أن يدخل الملوك والرؤساء إلى القاعة الرئيسية لقصر المؤتمرات ، والكل يحس أنها جلسة واحدة يحضرونها على مضض ، ثم يفيض السامر .

وقد رأى الرئيس « مبارك » بعد أن رجا الجميع أن يضبطوا أعصابهم - أن يعطى الكلمة لرئيس الوفد العراقي السيد « طه ياسين رمضان » ، ثم لرئيس الوفد الكويتي الشيخ « سعد العبد الله الصباح » . ثم يفتح الباب لمناقشة عامة حول الأزمة ، ثم يجرى بحث مشروع القرارات .

(كان الشيخ « سعد العبد الله السالم الصباح ، يرأس الوفد الكويتي لأن أمير الكويت الشيخ « جابر » لم يكن يريد أن يحضر المؤتمر أصلا ، وقد حضر مكرها جزءا من جلسة الصباح ، ثم خرج من قاعة المؤتمرات إلى المطار مستقلا طائرته عائدا إلى الطائف . مقره المؤقت في المملكة العربية السعودية) .

وبدأ السيد « طه ياسين رمضان » فشرح وجهة نظر العراق ، وركز على ضلوع الحكم في الكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وقال « إن أسرة « الصباح » كانت مشتركة مع الحكومة الأمريكية في مؤامرة ضد العراق ، ولو لم يكن العراق قد سبق وتحرك لكانت المؤامرة قد وصلت لأخطر مراحلها ، ولنزلت في الكويت قوات أمريكية لضرب العراق » . ثم تحدث عن فساد الأوضاع في الكويت و « إهدار الثروة العربية بينما جماهير الأمة تعاني من فقر وحرمان » . ثم أشار إلى التحركات العسكرية الأمريكية في المنطقة ، وقال « إن العراق ضم الكويت لأنه يريد تأمين نفسه ، إلى جانب استعادة حقوقه التاريخية والاقتصادية الضائعة » .

ورد الشيخ « سعد » فأبدى دهشته من قيام العراق باحتلال الكويت ، ومخالفة ذلك الغزو لكل دواعي الأخوة بين الأشقاء العرب . ثم روى « أنه في محادثات سابقة في بغداد أبلغ السيد « عزة إبراهيم » باستعداد الكويت للتنازل عن ديونه إلى العراق شريطة عدم الإعلان عن ذلك ، وأن السيد « عزة إبراهيم » أبدى سعادته لذلك ، واقترح على الشيخ « سعد » أن يذهب معا ويبلغا الرئيس « صدام حسين » بهذا النبأ السعيد . ثم قام الشيخ « سعد » بتذكير الحاضرين بأن أمير الكويت كان في زيارة رسمية للعراق قبل شهر ، وأن الرئيس « صدام » أهداه أعلى وسام في العراق ، ودعا شعراء العراق إلى مهرجان شعري في تكريمه . ثم تحدث عن موضوع جزر « بوبيان » و « وربة » . وقال إن « العراق طلب تأجيرها في زمن الحرب مع إيران ، وأن الكويت اعتذرت لأن ذلك كان معناه « أن تصف نفسها » في حالة حرب فعلية مع إيران ، فضلا عن أن إيران نفسها كانت قد تقدمت هي الأخرى بدورها بطلب لإستئجار هذه الجزر . »



وبدأت المناقشة العامة ، وكان واضحا من البداية أنها واصلة إلى طريق مسدود .
فقد أثير موضوع التحركات العسكرية الأمريكية في المنطقة ، بما في ذلك زيارة وزير
الدفاع الأمريكي « ريتشارد تشيني » والجنرال « شوارتزكوبف » للسعودية قبل يومين .

وقال الرئيس « الشاذلي بن جديد » مشيرا إلى التحركات العسكرية الأمريكية « إننا
مطالبون بأن نجد وسيلة عربية بحثة لحل الأزمة ، وإلا فإننا نكون قد ضيعنا كفاح أجيال .
فأجيال من شعوبنا قضت عمرها في محاربة الاستعمار ، ولا يعقل أن نجد الآن من يمهّد
الطريق للاستعمار كي يعود لأراضينا بقواته العسكرية . »

وتدخل الرئيس « حافظ الأسد » في المناقشة ، فقال « إن المؤتمرين يجب أن يفرقوا
بين السبب والنتيجة ، فإذا كان هناك احتمال لتدخل عسكري أجنبي في المنطقة فإن غزو
الكويت هو الذي تسبب في الأزمة وليس العكس ، وإذن فعلينا أن نجد حلا للأزمة ، وسوف
أكون أول من يناضل لإخراج القوات الأجنبية من المنطقة . »

وأبدى الرئيس السوداني الفريق « عمر البشير » مجموعة ملاحظات طويلة مؤداها
أن وجود القوات الأجنبية هو الخطر الأكبر على الأمة في هذه الفترة . ورد عليه الملك
« فهد » قائلا : « إن الأخ السوداني لا يعرف ماذا يقول وكلامه مليء بالخلط ، وأنا لم
أكن أنوى التحدث اليوم ، ولكني قررت بعد كل ما سمعت أن أتكلم لاتعهد أمامكم بأن
القوات الموجودة في السعودية الآن لن تقوم بأى عمل هجومي ، ولن تتحرك خارج
حدود المملكة ، وهي موجودة فقط للدفاع عنها . »

ثم تداخلت أصوات الراغبين في التعليق . وفي هذه اللحظة قام الأمير « سعود
الفيصل » من مقعده يحمل ورقة وصل بها إلى جانب الملك « فهد » وراح يطلعه على
محتوياتها . ويبدو أن الملك « فهد » أشار عليه بأن يذهب إلى الناحية الأخرى من القاعة
وأن يطلع الرئيس « مبارك » عليها . وبشكل ما فإن درجة حرارة القاعة زادت فجأة بعد
ذلك ، وقد عرف فيما بعد أن الورقة كانت تحمل نص نداء عراقي يناشد شعب الحجاز
أن يثور على حكم الغاصبين من أسرة « سعود » ، ونداء إلى الشعب المصري لأن يثور
ويمنع بالقوة مرور حامله الطائرات الأمريكية « دوايت ايزنهاور » في قناة السويس .

واعتبر الملك « فهد » والرئيس « مبارك » أن هذه الدعوات الموجهة إلى شعوبهم

تحضها على الثورة - أمر غير محتمل أثناء انعقاد مؤتمر قمة عربي يحاول إيجاد مخرج من أزمة تسبب فيها العراق .



كانت المشاورات التي تمت بين الملوك والرؤساء قبل أن يدخلوا إلى قاعة المؤتمرات - قد ناقشت ضمن ما ناقشته اقتراحا عرضه السيد « ياسر عرفات » يقضى بإرسال وفد يضم ثلاثة من الملوك والرؤساء إلى بغداد يحملون نداء من القمة إلى الرئيس « صدام حسين » يدعو إلى خروج القوات العراقية من الكويت . وكان تقدير السيد « ياسر عرفات » ، بل وتأكيد ، أن الرئيس « صدام حسين » سوف يستجيب لنداء القمة . ويكون ذلك مخرجا يتقبله الشعب العراقي .

(وكان هناك همس في الأروقة بأن هذا الاقتراح كان متلقا عليه بين السيد « ياسر عرفات » ، والرئيس « صدام حسين » ، لتوفير مخرج مناسب يمهد لحل .)

ولكن هذا الاقتراح لم يلق حماسة تذكر أثناء المشاورات التي سبقت الجلسة الرسمية .

وفي الجو الملبد ، بعد المناقشات العاصفة وبعد الأوراق المثيرة للأعصاب - عاد السيد « ياسر عرفات » يطرح اقتراحه . وتعالق وتقاطعت أصوات رافضة ، وتدخل العقيد « القذافي » يطلب أن يعقد الملوك والرؤساء جلسة سرية تقتصر عليهم وحدهم ، فقد لاحظ أن القاعة تسرب إليها كثير من غير أعضاء الوفود . ولم يلق اقتراحه استجابة . وعاد السيد « ياسر عرفات » يلح على اقتراحه ، وأضاف إليه أنه يتمنى أنه يكون الرئيس « مبارك » بنفسه على رأس وفد القمة . ورد عليه الرئيس « مبارك » بأنه ليس على استعداد للذهاب إلى بغداد . وقام الرئيس « مبارك » بسؤال الرئيس « الشاذلي بن جديد » : « هل الأخ الرئيس مستعد للذهاب إلى بغداد » ؟ ورد الرئيس الجزائري بأنه « يفضل أن يذهب غيره » . والتفت الرئيس « مبارك » للملك « حسين » ، وسأله « إذا كان مستعدا للذهاب إلى بغداد » ؟ ورد الملك « حسين » بأنه « ذهب كثيرا إلى بغداد ، وربما يكون خيرا لو أن أحدا غيره ذهب الآن » . ورفع الملك « فهد » يده محتجا على الفكرة كلها .

وتدخل الرئيس « مبارك » : « إن لدينا مشروع قرار وزعناه في الصباح ، وسوف أطرحه الآن للتصويت » . وارتفعت أصوات من القاعة تناشد الرئيس « مبارك » تأجيل طرح القرار للتصويت لأن المناقشة لم تستوف حقه بعد ، والموضوع خطير والظرف أخطر . وعلق الرئيس « مبارك » بأنه « لا يسمع مناقشة جادة وإنما يسمع مهاترات ، وأن قراره كرئيس للجلسة هو طرح الموضوع للتصويت » . وطلب من الموافقين على مشروع القرار أن يرفعوا أيديهم . وعد الرئيس « مبارك » الأيدي المرفوعة أمامه وقال « حذاشر (أحد عشر) - أغلبية موافقة » . ثم أضاف قائلا « ترفع الجلسة » . وقام من مقعده يخرج

من القاعة وأصوات فيها تناديه أن ينتظر ، وكان أعلاها صوت « ياسر عرفات » وصوت « معمر القذافي » .

وانفعل السيد « ياسر عرفات » وصاح : « إن التصويت غير دستوري » . (يقصد أن يذكر بأن القاعدة في الجامعة العربية هي ضرورة صدور قرارات بالإجماع ما دام يترتب عليها اجراءات تتصل بالأمن القومي) . وكان الذي رد على السيد « ياسر عرفات » هو الدكتور « مفيد شهاب » المستشار القانوني للوفد المصري ، وقد قال له « إن القرار دستوري ، وهذا اختصاصي ، وأنا أعرف ما أقول » . وانفعل السيد « ياسر عرفات » وضاح في الدكتور « مفيد شهاب » قائلا : « إنكم جميعا عملاء » ورد عليه الدكتور « مفيد شهاب » محتجا : « إذا كنت تبحث عن العملاء فابحث عنهم عندكم وليس عندنا » .



كان الوفد العراقي قد انسحب محتجا عندما بدأ التصويت . فقد اعتبر أعضاؤه أن الوفد وقع في فخ نصب له . وخرجوا من قاعة المؤتمر متوجهين إلى المطار رأسا طالبين من بعض مرافقيهم أن يذهبوا لإعداد حقائبهم في قصر الأندلس ، ويلحقوا بهم على الطائرة . وقد تركوا مكانهم في القاعة لممثل العراق الدائم لدى الجامعة العربية ، ولم يجلس الرجل في هذا المقعد بعد انسحاب الوفد طويلا لأن الجلسة ما لبثت أن تبعثرت ثم انفضت .

ووصل الرئيس « مبارك » بعد انفضاض الجلسة إلى الباب الخارجي لقصر المؤتمرات وسأل عن الرئيس « معمر القذافي » قائلا : « أين الأخ معمر ؟ » وقيل له إنه « أعلن اعتصامه داخل قاعة الجلسة » . وبعث الرئيس « مبارك » بمن يدعو . وجاء « معمر القذافي » يصبح من بعيد قائلا للرئيس « مبارك » : « إنك لم تكن ديمقراطيا في إدارتك للجلسة » . ورد الرئيس « مبارك » بحدة قائلا : « لا أسمح لك بأن تقول هذا » . ثم جذبته من يده بعيدا عن عشرات من أعضاء الوفود والصحفيين الذين كانوا محيطين بالرئيس المصري يتابعون حوارهم المقتضب الحاد مع الرئيس الليبي . ووقف الاثنان في ركن بعيد يتحدثان بصوت خفيض ، وضباط الحرس الجمهوري يبقون المتفرجين على مسافة كافية من الرئيسين .



وكان الأمين العام للجامعة العربية ومساعدوه عاجزين عن حساب الأصوات ، فالأحد عشر صوتا التي وافقت على القرار النهائي للجنة كانت سهلة تستجيب للاحصاء . وأما بقية الأصوات فقد كان واضحا أن أيديها لم ترتفع بالموافقة ، بل توميء إلى مواقف مختلفة . وحين بدأ النقصى ظهر أن العراق وليبيا كليهما يرفض القرار ، وأن السودان وفلسطين

وموريتانيا ثلاثتها تتحفظ عليه ، وأن الجزائر واليمن تمتنعان عن التصويت . وكانت الحيرة في صوت الأردن ، وقد جرى السيد « الشاذلي القليبي » وراء الملك « حسين » يسأله بالضبط هل الأردن رافض أو ممتنع أو متحفظ ؟ ولم يكن الملك « حسين » على استعداد لأن يسمع شيئاً ، وقد اكتفى بأن قال للأمين العام « أن يذهب ويسأل وزير الخارجية » . ثم عرف الأمين العام أن صوت الأردن في صالح الامتناع عن التصويت .

وكان الملك « حسين » - طبقاً لروايته - يشعر وهو يدخل مؤتمر القمة أن الموقف العربي سيء . وفي لحظة خروجه فقد كان شعوره أن هذا الموقف ميثوس منه .



ولقد خطر ببال البعض في العالم العربي أن المؤتمر كان جزءاً من خطة لفتح الطريق أمام عمل تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية .

ومثل هذا القول يحمل إسرافاً كبيراً في سوء الظن . ولعل الذي ساعد على الترويج لهذه الظنون أن الولايات المتحدة الأمريكية بدت في ذلك الوقت وكأنها المدير الوحيد للأزمة ، والممسك بزمامها ، والموزع للأدوار فيها بطريقة لم تظهر من قبل في أى أزمة عالمية سابقة .

فمن اللحظة الأولى للغزو العراقي للكويت كان « جيمس بيكر » وزير خارجيتها قد استطاع أن يأخذ الاتحاد السوفيتي بالكامل إلى جانبه أثناء اجتماعه مع « ادوارد شيفرنادزه » وزير خارجية الاتحاد السوفيتي - في فلاديفستك وموسكو .

ومنذ اليوم الأول كانت هي التي حركت مجلس الأمن إلى القرار رقم ٦٦٠ يوم ٢ أغسطس . وفي يوم ٦ أغسطس نجحت في استصدار قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ (فرض الحصار على العراق) .

وفي الأيام الأولى للأزمة كانت قد أخذت أوروبا الغربية واليابان في صفها . وقبل أن يمر أسبوع كانت قد حصلت على أغلبية في العالم العربي تغطي موقفها . وكانت طوال الوقت تؤيد تحركاتها بمقولة نظام عالمي جديد يفرض أحكامه على الجميع . وقد تصرفنا وكأنها المسئول عن هذا النظام العالمي الجديد .

وربما كان أكثر المندمسين - بأدب جم - إزاء حركة هذا النظام العالمي الجديد هو « خافيير بيريز دي كويلار » السكرتير العام للأمم المتحدة الذي وجد المنظمة الدولية في وضع تغير فجأة عما كان يعرفه . فالدول الخمس الكبرى صاحبة العضوية الدائمة في

مجلس الأمن متناسقة متناغمة فى تصرفاتها ، وسيطرة دول العالم الثالث على الجمعية العامة تنوب أمام عينينا لأنها فى معظمها مرهقة ومنهكة . والولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تقاطع الأمم المتحدة تقريبا ولا تدفع لها حصصها المالية المقررة - ترسل إليها على غير انتظار شيكا بمبلغ ٥٠ مليون دولار من أصل مبالغ متأخرة على الولايات المتحدة وصلت إلى ١٤٦ مليون دولار . ووصل الشيك الأمريكى إلى مبنى الأمم المتحدة يوم الجمعة ٣ أغسطس . ثم أفاق السكرتير العام من دهشته بعد أيام ليجد أن الولايات المتحدة تتصرف خارج الأمم المتحدة . فالمنظمة أدت دورها ، والأدوار الباقية يجرى توزيعها على كثيرين بما فيهم الأمم المتحدة طبعاً . ووجد « بيريز دى كويلار » نفسه - مضطراً - يقول على استحياء : « إن القوات الدولية التى تتحرك على ساحة الشرق الأوسط لا ترفع علم الأمم المتحدة ، ولا يرتدى جنودها « البيريهات » الزرقاء التى يرتديها أفراد قوات الأمم المتحدة . »

لكنه مهما قيل عن توزيع الأدوار ، ومهما كان الإسراف فى تهم سوء النية ، أو كان الإسراف فى دعاوى البراءة - فإن تسلسل الوقائع واضح فى أن خطأ الحسابات العراقية كان شرارة فى المكان الخطأ فى الزمن الخطأ فى المناخ الخطأ .

كانت المنطقة أشبه ما تكون بحقل ألغام هائل ، وكانت ضمانات الأمان فيه قد زالت أو أزيلت ، فأصبحت الألغام حية تصلها شرارة واحدة فإذا هى جحيم .

كانت حرب البترول الثالثة قد بدأت فعلاً .

الفصل السابع

دبلوماسية الإشارات !

« اسمعنى جيدا . إتك تلقف وراء الطرف
الخاسر ، وأريدك أن تعرف الحقيقة قبل فوات
الأوان . »

[«مارجريت تاتشر ، رئيسة
وزراء بريطانيا للملك ، حسين ،
سبتمبر ١٩٩٠ .]

ابتداء من يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ لاحظت إشارات تومىء إلى أن العراق بدأ يشعر
بشكل ما أنه يواجه خطرا داهما .. وأن ردة الفعل التى وجدها أمامه بعد غزو الكويت كانت
أخطر بكثير مما حسب وقدر .

لقد وقف الغرب كله موقفا واحدا تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت
تحركاتها العسكرية والسياسية قاطعة فيما تعنيه .

وتحول مجلس الأمن بين يوم وليلة فأصبح مجرد ختم يقوم بالتصديق على مشروعات
قرارات تقدمها الولايات المتحدة ، وتؤكد بها هيمنتها على « الشرعية الدولية » .

وبدا الاتحاد السوفيتي - وحتى الصين - على استعداد لمجارة الولايات المتحدة إلى آخر الشوط .

وفي نفس الوقت فإن المحظورات العربية التقليدية - ومن ضمنها الامتناع عن السماح لقوات أجنبية بالتحشد فوق أراض عربية - على وشك أن تنهار .

ولم يكن هناك أقدر من العراق على فهم الحقائق الصارخة في قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الذي يفرض الحصار الاقتصادي على العراق .

ثم كان بعد ذلك حديث الملك « حسين » - وهو المطلع العارف بسياسات الغرب ونواياه - وملخص كلامه أن الحرب قادمة ما لم تحدث معجزة تحول دون وقوعها في آخر لحظة .

ثم أضيف إلى كلام الملك « حسين » واقع أن الحديث عن مؤتمر قمة مصغر يعقد في جدة قد انمحي أثره وكأن الاقتراح لم يطرح ، في الوقت الذي تفاقمت فيه انقسامات الأمة على نفسها إلى حد الانفلاق .

ثم طرأ أن وزير الدفاع الأمريكي « رينشارد تشيني » ومعه الجنرال « شوارتزكوبف » كانا على وشك التوجه إلى السعودية ، وهما بالطبع ليسا ذاهبين إلى نزهة في الصحراء . وإذن فقد كان على العراق أن يتصرف بسرعة .



كانت هناك إشارات إلى بداية تحولات في التفكير العراقي - ومع ذلك فلأول وهلة بدت التصرفات العراقية وكأنها تسير على خط يتعارض مع هذه التحولات .

ففي هذه الفترة أقدم العراق على ضم الكويت ، وكان هذا تصعيدا في الأزمة من جانبه . وبرغم ذلك فإنه من الجائز أن يكون التصعيد في بعض أساليب إدارة الأزمات وسيلة إلى تعزيز الموقف التفاوضي للأطراف . فعندما يصعد أحد الأطراف موقفه (ولديه ما فيه الكفاية من أوراق اللعب) - فإنه بذلك قد يستطيع تحريك نقطة الحل الوسط الذي يمكن التراضي عليه بالمفاوضات إلى موقع أكثر ملاءمة له . ثم إنه من ناحية أخرى يعطى الإشارة للأطراف الأخرى بأنه على استعداد لأن يمشى في المخاطرة إلى نهايتها ومهما كانت النتائج . وهذا قد يدفعها إلى حسابات أخرى .

ولقد زاد العراق على ذلك إعلانه بعد أيام قليلة عن مبادرته التي قضت بالربط بين كل القضايا العربية المعلقة ، من فلسطين والانتفاضة ، إلى لبنان والاحتلال السوري والإسرائيلي ، إلى توزيع الثروة العربية توزيعا عادلا . وكان هدفه الواضح أن يحيط نفسه

بنطاق من تأييد الجماهير العربية ومساندتها ، مع إحساسه المتزايد بأن الحكومات العربية في معظمها واقفة ضده وعلى استعداد غير محدود للتعاون مع الحصار الذي يزداد من حوله ، وانذى أصبح طوقا اقتصاديا حديديا يوشك أن يتحول إلى طوق من النار .

وربما أن مبادرة ربط القضايا العربية كلها بعضها ببعض ، مثل التصعيد بضم الكويت قبلها ، كانت تحضيرا لموقف تفاوضي يريد تفادي نشوب الحرب أكثر مما يسعى لها ، أو يرتب نفسه لملاقاتها .

ولعل الظن في العراق وقتها هو أن جعل الجبهة صعبة واسعة هو السبيل إلى النزول بها من ذروة الخطر ، بما يتيح فرصة لمخرج مقبول .

وهكذا راح العراق يبحث عن طريق .

وكان عليه أن يتحرك على هذا الطريق - إذا عثر عليه - بحذر ، وألا تظهر منه بادرة توحى بتحول في موقفه ، ذلك أنه إذا كان يلوح بالتصعيد وباستعداده للمخاطرة إلى آخر المدى مستندا إلى تأييد كتل عربية وإسلامية شدها خطابه - فإن ظهور إشارات مختلفة قد يفسد الحركة كلها .



كان العراق الآن في حالة شك أخذته بالكامل ، وكانت أكثر شكوكه اليوم في أقرب أصدقائه بالأمس .

وقرر الرئيس « صدام حسين » أن يقوم بما يمكن تسميته بعملية جس نبض مباشرة مع الولايات المتحدة لا يعتمد فيها على أحد .

وكان تصوره أنه مازال في مقدوره أن يشرح نواياه ، وأن يطمئن إلى مقاصده ، وأن يشير من طرف جفَى إلى أن الباب ما زال مفتوحا لكل شيء .

وهكذا دعا إلى مقابلته القائم بالأعمال الأمريكي « جوزيف ويلسون » (وقد بقى في بغداد بعد سفر « ابريل جلابسى » في إجازتها السنوية ، وقام بمهام السفير) .

وتمت المقابلة فعلا في الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٦ أغسطس ١٩٩٠ .

ولعل دراسة محضر هذا الاجتماع الذي جرى بين الرئيس العراقي وبين القائم بالأعمال الأمريكي بعد أربعة أيام من الغزو العراقي للكويت تظهر مجموعة رسائل أراد بها الرئيس العراقي شرح نواياه والتطمين إلى مقاصده - مباشرة للرئيس الأمريكي .

● **كان مؤدى الرسالة الأولى أن الرئيس « صدام » على استعداد لأن يفهم رد الفعل الأمريكي إزاء دخول العراق للكويت - وهكذا كان قوله للقائم بالأعمال الأمريكي كما يلي :**

« أنا مطلع على الموقف الأمريكي بتفاصيله . حتى الآن نحن نفهم أنه عندما يحصل مثل هذا الوضع ، فإن أمريكا تتخذ موقفا . ولسنا مستغربين من أن تشجب أمريكا عملا من هذا النوع ، وخاصة عندما لا تكون طرفا فيه . ولكنى أردت أن أقول إن على أمريكا ألا تندفع تحت استشارات مخطئة إلى عمل تجد نفسها معه موضع الإحراج . »

● **وكان مؤدى الرسالة الثانية أن التدخل العسكى العراقي فى الكويت عمل يقتصر على الكويت لظروف تاريخية خاصة ، ولا ينسحب على أى بلد غيرها - وهكذا كان قوله للقائم بالأعمال الأمريكي كما يلي :**

« الكويت كانت دولة ومازالت ضمن حدود غير معروفة ، أى دولة بلا حدود ، حتى حصل الذى حصل فى زمن عبد الكريم قاسم . لماذا حصل هذا فى ١٩٦١ ؟ كان عبد الكريم قاسم وكل العراقيين يعرفون جيدا أن الكويت عراقية ، وأن حاكم الكويت كان قائم مقام فعلا ، وأنه يستلم الراتب من حاكم البصرة ، وهذا الحال استمر حتى ١٩١٢ . ثم جاءت بعد ذلك الحرب العالمية التى أدت لظروف جديدة . إذن بغض النظر عن التفاصيل ، فإن تطورات الوضع التى حصلت داخليا فى الكويت ، والدخول العراقى لا تصلح مقياسا للعمل بها فى عموم الوطن العربى . »

● **وكان مؤدى الرسالة الثالثة أن الرئيس العراقى يعرف حجم المصالح الأمريكية فى السعودية ، وأنه ليس واردا بالنسبة إليه تهديدها - وهكذا كان قوله للقائم بالأعمال الأمريكى كما يلي :**

« أنتم تعرفون أننا بنينا علاقة جيدة جدا مع السعودية تدرجت من عام ١٩٧٥ وتطورت بشكل جيد حتى قبل ٢ آب (أغسطس) ، والثقة بيننا والتنسيق حتى ٢ آب كانت تجرى على كل المستويات . وعلى حد ما نعرفه مما هو معلى فى سياسة أمريكا ، فإننا لم نجد أن علاقة جيدة بين العراق والسعودية تلحق ضررا بالمصالح الأمريكية . بل إنها (العلاقات الجيدة بين العراق والسعودية) كانت أحد عوامل الاستقرار فى المنطقة . وللعب فيها يلحق ضررا كبيرا بأمن المنطقة ومصالح الولايات المتحدة . ومن هذا فإننا لا نفهم معنى التحول الفورى للقول بأن الأمريكان يخافون من القوة العراقية على

السعودية ، وتواتر الأحاديث والتصريحات بأن الدور بعد الكويت سيكون على السعودية . إن السعودية إخواننا ، وساعدونا في الحرب ، وبمبادرة منهم حصلنا على أنبوب النفط ، وساعدونا بمساعدات نقدية كمنح وليس كقروض ، بعضها لم نطلبها وإنما بمبادرة منهم . إن إذا كنتم قلقين فعلا على السعودية ، فإن قلقكم غير واقعي . وإذا كنتم تتظاهرون بالقلق لكي تدفعوا بالسعودية للقلق فهذا شيء آخر . »

● **وكان مؤدى الرسالة الرابعة أن الرئيس « صدام » حريص على مصداقيته لأن الولايات المتحدة الأمريكية تتهمه بين ما تتهمه به أنه كذب على آخرين - وهكذا كان قوله للقائم بالأعمال الأمريكي كما يلي :**

« حصلت إشاعات أن صدام حسين أعطى وعدا لبعض المسؤولين العرب بالألا يستخدم القوة بأى شكل من الأشكال وتحت كل الظروف ضد الكويت . وعلمنا بصورة أو بأخرى أن بعض المسؤولين العرب أعطوا للأمريكان مثل هذا الاستنتاج . والذي يهمنى ألا يأخذ الأمريكان أى انطباع بأننا لا نهتم بمصداقيتنا . أنا لم أعط مثل هذا التعهد لأى عربى ، والذي حصل أن بعض الأشقاء كانوا يتحدثون معى عن وجود حشود للعراق باتجاه الكويت . وكانوا يقولون لى بأن الكويتيين قلقون وخائفون . قلت لهم إننى أتعهد لهم بالألا نقوم بأى عمل عسكري قبل أن ينعقد الاجتماع الذى اتفقنا عليه فى جدة ، وهذا حصل . ولم يحصل أى عمل عسكري كلى أو جدى قبل هذا الاجتماع . ولأننا كنا ننتظر نتيجة جدية من اجتماع جدة ، فإننا لم نتخذ القرار إلا بعد رجوع نائب الرئيس ليقول لنا إن الموقف الكويتى كما هو . »

● **وكان مؤدى الرسالة الخامسة أن الرئيس « صدام حسين » يؤكد أن العراق حريص على علاقة طيبة مع أمريكا ، وهذه سياسة مرسومة ومقررة . وهكذا كان قوله للقائم بالأعمال الأمريكي كما يلي :**

« أنتم تعرفون أن نطف العراق يباع لكم منذ جئنا للحكم رغم أن العلاقات كانت مقطوعة آنذاك . وازداد حجم التعامل بعد إعادة العلاقات فى ١٩٨٤ ، وإلى أن اتخذتم قراركم بمقاطعة النفط العراقى . إنكم تستوردون بحدود ثلث الكمية التى نسوقها للخارج . وهذا حصل ليس بمبادرة من الفنيين ويتفضيل الأسواق ، وإنما تم بقرار سياسى . »

● **وكان مؤدى الرسالة السادسة أن الرئيس « صدام » يعرف الفارق فى القوة بين العراق وبين الولايات المتحدة ، ولكنه يعتقد أن الولايات المتحدة قد تخسر الكثير فى هذه الحرب . وهكذا كان قوله للقائم بالأعمال الأمريكي كما يلي :**

« أنتم دولة عظمى ونعرف أنكم قادرون على إيدائنا كما قلت للسفيرة ، ولكنكم

ستخسرون المنطقة بعدها ، وسوف لن تستطيعوا إركاعنا لو استخدمتم كل أسلحتكم .
تستطيعون أن تدمروا الحلقات العلمية والاقتصادية والنفطية ، ولكن كلما دمرتم أكثر أصبح
العبء عليكم أكبر . »

● وكان مؤدى الرسالة السابعة أن العراق يريد صداقة الولايات المتحدة ويفهم
ويقدر حجم مصالحها ، وهو فى نفس الوقت على استعداد للدفاع عن نفسه فى أى ميدان .
وهكذا كان قول الرئيس « صدام حسين » للقائم بالأعمال الأمريكى كما يلى :

« ثم لماذا تريدون معادتنا . لقد ارتكبتم أخطاء شنيعة عندما أضعفتم أصدقاؤكم إلى
حد كبير ، حتى أصبحوا غير قادرين على التأثير فى نظر شعوبهم . وفيما نرى أنكم قادرون
على تدبير مصالحكم مع العناصر القوية القومية الواقعية أكثر مما أنتم قادرين على ضمان
مصالحكم مع الضعفاء . إن بعض الأوساط الغربية والأمريكية كانت ترتب الأوضاع لعدوان
إسرائيلى ضدنا . فكان لابد أن نتحرك قبل أن ترتكب حماقة ضدنا . ونعتقد أن هذا أنفع
للسلام من السكوت . ومن ثم نرتكب إسرائيل حماقتها فنرد عليها . بغداد تتحمل صواريخ
كثيرة ، لكن مدن إسرائيل لا تتحمل . »

وأنهى الرئيس « صدام حسين » مجموعة رسائله إلى الرئيس « جورج بوش » قائلا :

« الخلاصة ، إذا كان الذى يريده الرئيس الأمريكى هو المعلن عن سياسته من
المصالح الأمريكية فى المنطقة ، كما تحدثنا عنها ، فإننا نرى أن التصعيد والتوتر والتصرف
العسكرى هو ضد هذه المصالح . أما إذا كانت هناك مصالح أخرى لأمريكا لا نعرفها غير
ما ذكرنا ، فهذا شأن آخر . »

ثم قال :

- « هذه هى رسالتى الجديدة التى أريد أن تصل للرئيس بوش » .

ودار حوار سريع العبارات بين القائم بالأعمال الأمريكى « جوزيف ويلسون »
والرئيس « صدام حسين » ظهرت من خلاله رسائل إضافية موجهة إلى الرئيس « بوش » :

- تعهد كامل بعدم التعرض للسعودية - واستعداد واضح للانسحاب شرط توفير مناخ
مناسب - وسماح جاهز بسفر الرعايا الأمريكيين والأجانب من العراق .

ويعضى الحوار سريعا بين الرجلين على النحو التالى :

قال القائم بالأعمال الأمريكى « جوزيف ويلسون » :

- « سوف أنقل ما قلتموه لى تليفونيا فور وصولى إلى السفارة ، وبعد ذلك سوف

أرسله مكتوبا . »

ثم رأى القائم بالأعمال أن يتأكد من عدم وجود تهديد ضد السعودية ، فقال :

- « إنني جئت إلى هنا بثلاث أفكار في ذهني تعكس قلق حكومتى :

١ - طبيعة الغزو ، وتعلمون موقف حكومتى منه .

٢ - النوايا تجاه السعودية .»

وهنا قاطعه الرئيس « صدام حسين » قائلا :

- « ما الذى يطمئنكم لإزالة القلق عن السعودية ؟ »

فأجاب القائم بالأعمال :

- « لا أعلم .. ولكنى سوف أسأل رئيسى . ولأنى أعرف أنك رجل واضح وصريح

فإنى أريد تأكيدا منكم بأنه ليس فى نيتكم أى عمل عسكرى ضد السعودية .»

ورد عليه الرئيس « صدام حسين » قائلا :

- « تستطيع أن تأخذ هذا التأكيد إلى السعودية ، وإلى كل إنسان فى الشرق

الأوسط .»

وعاد القائم بالأعمال لاستكمال النقطة الثالثة التى جاء بها إلى المقابلة مع الرئيس

« صدام حسين » فقال :

- « ٣ - سلامة المواطنين الأمريكان والسماح لهم بالمغادرة . وهذا يشمل الأمريكان

فى الكويت ورغم انسحابكم من هناك .»

والتقطها الرئيس « صدام حسين » بسرعة فقال للقائم بالأعمال :

- « كيف تقولون إنه لم يحصل انسحاب ، ثم تقولون شىء آخر بعد ذلك ؟ »

وقال « ويلسون » :

- « أنا شاهدت ثلاث قوافل تسحب فى اتجاه البصرة ، وقد أبلغت واشنطن بذلك .»

وقال الرئيس « صدام حسين » :

- « قوائنا أخذت ثلاثة أيام لدخول الكويت ، وبالنسبة للانسحاب لا يمكن أن يتم بيوم

واحد . وإن انسحاب القوات يعتمد على الجو الدولى ، ولن نترك الكويت لقمة سائغة لأحد

ولو قاتلنا الكون كله . ولو ازداد التهديد على الكويت سنضعف القوات هناك . وكلما التهديد

كان بحجم معين ، تغير الحجم (حجم القوات العراقية) ، وعندما ينهى التهديد تنسحب

كل القوات . ولا نريد تحويل الكويت إلى لبنان أخرى . وليس من المصلحة أن ينسحب

الجيش العراقى بسرعة ، وأن نترك الكويت للأطراف المتصارعة .»

وانتهت المقابلة نهاية ودية بأن قال الرئيس « صدام حسين » :

- « لا تقلقوا على سلامة مواطنكم الأمريكان ، إلا إذا كنتم تنوون الهجوم علينا ،
ولذلك تريدون إخلاءهم ؟ »

ورد « ولسون » قائلا :

- « كلا .. وإنما واجبي إعطاؤهم حق المغادرة . وأنا شخصيا سوف أبقى وأنا أحب
الحياة . وأريد أن أقول لكم إنه خلال الأزمة فتحت أمامي وأمام زملائي كل الأبواب في
وزارة الخارجية من الساعة ٨ صباحا وحتى ٤ الفجر ، وأنا أقدر رغبتكم في أن تلتقوا
معي . وأود أن أثنى على الحرفية العالية لعمل وزارة الخارجية . فالحوار هو شريان الحياة
بالنسبة للدبلوماسيين ، وكذلك للسياسيين . »

ورد عليه الرئيس « صدام حسين » قائلا :

- « ها أنت ذا تثني على زملائك الدبلوماسيين ، ولكنك لم تثن عليّ لأنّي طلبتكم
شخصيا كي تنقل رسالتي للرئيس . »

وكانت عبارة « ولسون » الأخيرة :

- « إذا رجعت إلى المحضر ، فسوف تجدون أنني شكرتكم جدا . »

وانتهى اللقاء ، والمفروض أن تكون الرسائل طارت بعده ...

وانقضت ساعات .. ويوم ويومان وثلاثة ، وليس هناك رد من واشنطن ، أو من
الرئيس « بوش » ، والمظاهرات العسكرية ماضية في طريقها لا تتوقف لتسمع كلمة ،
أو تقرأ رسالة يبدو أنها تاهت في وزارة الخارجية التي كان الرئيس « صدام » يشك في
كبار مسئوليتها ، باستثناء وزيرها « جيمس بيكر » .

ولعل بغداد راحت تسائل نفسها : كيف يمكن أن تجد قناة مباشرة للاتصالات مع البيت
الأبيض !



الدبلوماسية السرية تاريخ طويل في منطقة الشرق الأوسط ، ذلك أنه بعد انحلال
الخلافة في العصر العباسي الثاني ، وظهور القادة الترك الذين سيطروا على مقادير

الغزوة - نشأ وضع نفسخت فيه الدولة الاسلامية الكبرى التي كان لها الولاء فى الأقطار والأمصار الممتدة من بحر الهند إلى بحر الروم (البحر الأبيض) .

كان الولاة الأتراك فى بغداد يتخذون من الخفاء لعبة فى أيديهم ، وكان حكام الأقاليم وولاتها قد انفردوا بالسلطة فيها ، ولم يعد للخليفة من وجود إلا الدعاء له على منابر المساجد إذا سمح الولاة المحليون بذلك . وبرزت الزعامات القبليّة والطائفية والعرقية التي تضمها الجامعة الاسلامية لكى تمارس صلاحيات كانت محجوبة عنها بهيئة أمير المؤمنين وهيلمانه .

وكان لابد من مراسلات ورسل فى الخفاء بين كل هذه الأطراف المتنافسة والمتنازعة ، وكل طرف يحاول أن يعزز مركزه ويدعم صلاته وتحالفاته فى غيبة من الآخرين .

وفى العصور المملوكية استفحلت الظاهرة ، ف « الأمراء » الذين جلبهم تجار الرقيق للسلطين كانوا بلا ماض وبلا مستقبل ، ولا أحد فيهم يرتبط بموطن أو بمطلب إلا ما يستطيع أن يصنعه بنفسه ولحياته وبالمصادفات ، وإذن فهو داخل فى علاقات مع من حوله مصلحية وقصيرة الأجل ومحددة ، وإذن فلا بد من صلات وإتصالات وتوازنات ، وبالتالي لابد من مراسلات ورسل فى الخفاء بين الطامعين والمغامرين هنا أو هناك .

وفى عصور المماليك لم يكن الصراع على السلطة بعيدا عن الصراع على طرق التجارة ، والشاهد أن الخزائن والملفات القديمة للعدن التجارية الأوروبية مثل « البندقية » (فينيسيا) و « فلورنسا » و « جنوا » - كانت حافلة بالتقارير والرسائل التي حملها مبعوثون من هذه المدن وتجارها وحكامها إلى الأمراء المماليك تروى العجائب عن قصص الدبلوماسية السرية وخفاياها .

وعندما نشأت الامبراطورية العثمانية وحاولت ضم أطراف الدولة الإسلامية ، كانت المطامع الأوروبية قد نشطت تحاول أن توصل الحروب الصليبية بوسائل أخرى . ولقد ثبت الخفاء العثمانيون عددا كبيرا من أمراء المماليك على أقطارهم لضمان الجزية ، وكانت النتيجة أن الإتصالات السرية مع القوى الخارجية أصبحت ضرورة . فولاء أمراء المماليك للخلافة كان أمرا مشكوكا فيه ، ومطامع الدول الأوروبية فى المنطقة - وهى الممر البرى الأقرب إلى تجارة الشرق - ليست موضع شك .

وفى تلك الفترة مرت على ساحات الشرق ظلال رجال غامضين ، تجارا ، ورحالة ، ومبشرين ، ومستكشفين - وكان معظمهم رسلا إلى سلاطين وأمراء وشيوخ فى المنطقة ، فقد كانت كل القوى تسعى إلى صلات وعلاقات مع العناصر المحلية فى غيبة من السلطنة العثمانية وبابها العالى .

و- اسم سبيل المثال فإن الدبلوماسية السرية قامت بدور مهم في تجربة « على بك الكبير » في مصر ، وهي تجربة لم تكن بريطانيا ولا روسيا بعيدتين عنها .

وأثناء الحملة الفرنسية على مصر قامت الدبلوماسية السرية بدور كبير في جعل بقاء « نابليون » فيها مستحيلا . ونفس الدور للدبلوماسية السرية تكرر في ولاية « محمد على » على مصر ، وزاد في عصر أسرته من بعده ، فقد اشتدت الدبلوماسية السرية في المنافسة بين بريطانيا وفرنسا ومحاولتهما المحلية ضد دولة الخلافة . بل إن الامبراطورية البريطانية ممثلة في حكومة الهند نفذت بالدبلوماسية السرية إلى فيافي الصحراء ، وإلى قبائلها المتنقلة وراء المراعى المهدهدة أو الحامية لطرق القوافل ، وكانت الجمال المحملة بأثواب حرير الهند تدس في ثنايا الحرير أوراق المراسلات وطلبات السياسة ومكافآت الذهب .

وغير القبائل نشطت العلاقات مع الطوائف والأقليات ، وفي حين نجح الفرنسيون بالدبلوماسية السرية مع الطائفة المارونية ، فإن الانجليز نجحوا مع الطائفة الدرزية في جبل لبنان ، وفي نفس الوقت لم تنجح الامبراطورية الروسية بواسطة المبشرين الأرثوذكس مع الكنيسة القبطية في مصر .

وفي نهاية القرن التاسع عشر - بدايات القرن العشرين ، والصراع الامبراطوري على البحار على أشده ، وشواهد البترول تلوح من بعيد - بدأت الطوائف والقبائل تطالب بأن يكون حملة الرسائل السرية من الرسميين حتى تكون لرسائلهم قوة الوعد والتعهد ، وهكذا ظهر رجال من أمثال « كوكس » و « لورانس » ، ونساء من أمثال « جرتروود بل » و « فريا ستارك » .



وعندما بدأت الولايات المتحدة تدخل الشرق الأوسط ، وتحاول إرث امبراطوريات حلفائها فيه ، كانت البداية هي الدبلوماسية السرية . وفي فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة ، كان حملة الرسائل السرية الأمريكية رجال من أمثال « دافيد روكفلر » و « جون ماكلاوى » و « روبرت أندرسون » و « يوجين بلاك » ، وقد لعب هؤلاء الرجال أدوارا كبرى في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين .

ولقد فهم العرب من جانبهم أهمية الدبلوماسية السرية ، فلم يعدوا طرفا متلقيا فقط ، وإنما أصبحوا أيضا طرفا مرسلًا لأن مطالبهم في الغرب - وفي الولايات المتحدة بالذات - زادت ولم تعد وزارات الخارجية كافية ، فوزارات خارجية العالم الغربي لم تعد صانعة القرار ، وإنما دخل في القرار شركاء آخرون بعضهم أقوى من وزراء الخارجية ، ثم إن

وزارات خارجية العالم العربي جديدة لم تظهر قبل العشرينات من هذا القرن في مصر ، ولم تتعلم كثيرا خارج الدبلوماسية الأحادية مع دولة بالذات (بريطانيا في حالة مصر والعراق - وفرنسا في حالة سوريا ولبنان) . وعلى أى حال فهي - سابقا أو لاحقا - لم تكن قناة اتصال يمكن الاعتماد عليها وحدها ، في عوالم تتغير !

وعلى سبيل المثال ، فإن رجل الأعمال اللبناني الأسطوري « اميل البستاني » حمل رسائل كثيرة من « جمال عبد الناصر » إلى حزب العمال في بريطانيا أثناء حكم المحافظين ، كما أن الصحفي الأمريكي الأشهر « والتر ليمان » حمل أكثر من رسالة منه إلى الرئيس الأمريكي « دوايت ايزنهاور » .

والأمثلة بلا حصر ، وإلى ما لا نهاية ...

وعندما تحملت الثورة الفلسطينية مسؤوليتها كانت الدبلوماسية السرية أحد أهم وسائلها في الاتصال ، واستطاع عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين الكبار أن يكونوا رسلا لها من البيت الأبيض في واشنطن - إلى ١٠ « داوننج ستريت » مقر رؤساء وزارات بريطانيا في لندن .

وعندما وقع انفجار الخليج ، وقرر العراق أن يبحث عن طريق للدبلوماسية السرية ، فإن الباب الفلسطيني كان هو الباب الذي طرح نفسه عليه سواء بقرب المنظمة من بغداد في ذلك الوقت ، أو بإحساس المنظمة أنها مطالبة بتسهيل الأمور للعراق لعل وعسى أن يفتح منفذ لتبادل وجهات النظر بطريقة لا تؤدي إلى إحراج أحد ، وقد تستطيع الوصول إلى نتيجة .



كان أهم رسل منظمة التحرير الفلسطينية - إلى مواقع النفوذ والقرار في واشنطن - رجل أعمال فلسطيني بارز ، وكانت له صلات وثيقة بعدد واسع من صناع القرار الأمريكي ، وكان بينهم الآن - أغسطس ١٩٩٠ - سياسى يشغل موقعا بالغ الحساسية بالقرب من الرئيس الأمريكى « جورج بوش » .

وفى يوم ٨ أغسطس تحرك أحد أجهزة « الفاكس » فى البيت الأبيض يحمل رسالة إلى السياسى الأمريكى القريب جدا من « بوش » ، وكان نصها كما يلي : (١)

(١) رأيت لأسباب متعددة أن أحذف اسم المرسل ، والمرسل إليه حفاظا على الاثنين معا من التعرض لحرَج بعد كل ما جرى فى أزمة وحرب الخليج .

إلى :

من :

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٠

- يوم الأحد ٥ أغسطس بين الساعة الرابعة والسابعة بعد الظهر بتوقيت لندن تلقيت مكالمتين تليفونيتين من صديقى الطيب نزار حمدون وكيل وزارة الخارجية العراقية الذى سألتنى باسم وزير الخارجية العراقى عما إذا كنت أستطيع أن أذهب إلى بغداد ، ومعنى إذا أمكن المستر (.....) فاعتذرت له بدواعى الأمن ولأسباب عائلية .

- وفى نفس الوقت تقريبا اتصل بى الرئيس عرفات الذى كان فى مهمة وساطة بين الكويت والعراق ، وكان يحدثنى من بغداد ، وقد كرر على نفس للطلب (الذهاب إلى بغداد) ، ومرة ثانية اعتذرت مقترحا أن أقبله فى أى مكان آخر قريب من لندن ، وقد وافق على ذلك .

- ويوم الاثنين (٦ أغسطس) اتصل بى السيد نزار حمدون مرتين فى محاولة لإقناعى بالذهاب إلى بغداد ، ولكنى تمسكت بموقفى .

- وفى نفس الوقت تشاورت فى الموضوع مع ريتشارد ميرفى (وكيل وزارة الخارجية الأمريكية السابق) الذى اتصل بوزارة الخارجية ، ثم اتصل بى لينصحنى بعدم الذهاب إلى بغداد ، وبأن أية اتصالات يجب أن تتم إما بواسطة السفارة الأمريكية فى بغداد ، أو بواسطة السفارة العراقية فى واشنطن ، وهذا هو الذى دعانى لكى أبعث إليكم بهذه الرسالة .

- ويوم الاثنين فى المساء اتصل بى الرئيس عرفات من جدة ، واقترح أن نلتقى فى اليوم التالى فى فيينا التى سيذهب إليها ليحضر جنازة المرحوم برونو كرايسكى .

- ويوم الثلاثاء ٧ أغسطس وصلت إلى فيينا ، والتقيت بالرئيس عرفات الذى قصد بعد ذلك إلى جدة .

- إن الرئيس عرفات أخبرنى أنه خلال اجتماع له مع الرئيس صدام حسين فإنهما اتفقا معا على ضرورة إقامة خط اتصال مباشر بين بغداد وواشنطن ، وورد اسمى فى هذا الصدد كوسيط محتمل ، وكان هذا هو السبب وراء كل الاتصالات التليفونية التى جاءتنى من بغداد .

- إن الرئيس عرفات قال لى إنه قلق جدا من التدهور السريع فى الموقف ، وأنه يجب تداركه فورا . وقد قال لى إن الوفد الفلسطينى إلى مؤتمر وزراء الخارجية

العرب في القاهرة اتخذ موقفا غير منحاز لطرف لكي يحتفظ بفرص الوساطة مفتوحة .

- إن الرسالة التي كان مطلوباً أن أنقلها لواشنطن من بغداد طبقاً لما قاله لي الرئيس عرفات تعرض الاتفاق التالي :

١ - إن القوات العراقية سوف تتسحب من الكويت .

٢ - إن أسرة الصباح يمكن أن تعود .

٣ - حتى يتم الاتفاق على تسوية نهائية ، فإنه يجب أن يكون هناك وجود عسكري

عراقي في جزيرة بوبيان ، وفي منطقة الحدود المختلف عليها في شمال الكويت .

٤ - إن قضية الديون العراقية للكويت ، والتعويضات المستحقة للعراق (نتيجة

الضخ الكويتي من حقل الرميلة) يمكن تسويتها على نحو مرض للعراق .

٥ - إن الرئيس العراقي على استعداد للتوصل إلى اتفاق مع الإدارة الأمريكية على

كل المسائل المتعلقة بالبتروول .

- إن الرئيس عرفات أضاف نقطة أخرى تتصل بالخطر الذي يمكن أن ينجم عن

انسحاب عراقي من غير ترتيبات مؤقتة وبديلة ، وهو متنبه لاحتمال قلاقل تثيرها

إيران أو عناصر متشددة ، وهو يعتقد أن قوة طوارئ عربية يمكن أن تتمركز في

الكويت مؤقتاً كما حدث سنة ١٩٦١ حينما قام الجنرال قاسم بتهديد الكويت .

- رأى خاص :

إن الوضع شديد الحساسية وقابل للانفجار ومعياً بالمخاطر إلى درجة أنني لا أستطيع

المغامرة بإبداء رأي .

ومع ذلك فإنني أشعر أن عليّ أن أضيف أن الرئيس عرفات واحد من قلة قليلة من

الناس لديهم اتصال مباشر بالرئيس صدام حسين ، وهو على هذا النحو قادر وسط

الظروف المكفهرة على أن يفتح طاقة يمكن من خلالها لواشنطن ولبغداد أن تدخلوا

على مجرى حوار بدلاً من تصادم كامل .

وإذا دعت الحاجة فإنني على استعداد للمجيء إلى واشنطن .

مع كل تحياتي .

● (مضاء)

ولم يتلق صاحب الرسالة جوابا عليها غير صمت مطبق من البيت الأبيض .
وكان واضحا أن « بوش » لا يريد أن يفتح بابا لاتصالات علنية أو لاتصالات سرية ،
وبالعكس كان الرد برسائل وإشارات من نوع آخر .



كانت الجسور البحرية ، الجوية إلى السعودية مزحمة على الآخر بقوات الحشد .
وكان واضحا أن الولايات المتحدة تحاول وضع حجم كاف من القوات في السعودية يقلل
بأسرع ما يمكن فترة تعرض السعودية لإمكانية عمل عسكري يقوم به العراق لاستيلاء
الحشد الأمريكي . وكانت تلك فترة خطيرة وصفها الجنرال « نورمان شوارتزكوف » بأنها
كابوس استمر أسبوعا بأكمله . فقد كانت الاستطلاعات الأمريكية تشير إلى وجود ٨٠٠
دبابة عراقية معظمها من طراز « تي ٧٢ » متركزة حول البصرة ، وفي نفس الوقت فإن
المسافة بينها وبين حقول نفط السعودية لم يكن فيها أكثر من ألف جندي من الحرس الوطني
السعودي . وكانت طلائع القوات الأمريكية التي وصلت إلى قاعدة الظهران وراء الخطوط
بكثير لا تزيد في ذلك الوقت عن لواءين وقوة جوية محدودة . ولم يكن الجنرال
« شوارتزكوف » على استعداد لأن يسمح للاطمئنان بأن يداخل أعصابه إلا بعد أن يتأكد
أن لديه على الأرض فرقتين على أقل تقدير (أى قرابة ٤٠ ألف جندي) . وكانت الحسابات
أن يتحقق ذلك خلال أسبوع . وبالتالي فإنه في تلك الفترة لم يكن هناك ما هو ادعى لطمأنة
السياسة والعسكريين الأمريكيين أكثر من التأكيدات التي تجيبهم كل يوم من العراق تؤكد أنه
لا ينوي القيام بأى عمل ضد السعودية . وكان العراق يقولها لمعنى يقصده ، وكان صناع
القرار السياسي والعسكري الأمريكي يريدونها بالمعنى الذي يريحهم .

وفي ظرف أيام كان الحشد الأمريكي قريبا من تحقيق هدفه ، وأصبح واضحا أن
الثغرة التي كانت مفتوحة أمام العراق يجرى إغلاقها بسرعة .

ومن ناحية أخرى كانت قرارات الحصار الاقتصادي ضد العراق تتسارع اجراءاتها :

راحت قطع الأسطول الأمريكي تشاركها قطع من الأسطول البريطاني توقف البواخر
الداخلية والخارجية من ميناء البصرة ، وتفتشها وتصادر حمولاتها . ونفس الشيء حدث
لناقلات البترول . ونشطت السفن الحربية تستوقف البواخر والناقلات بطلقات النار
الإنذارية .

في نفس الوقت توقفت أنابيب نقل البترول الثلاثة التي كان العراق يتصور أنها قادرة
على حمل بتروله إلى الخليج وإلى البحر الأبيض . وكان الخط العابر لسوريا متوقفا بالفعل
من أيام الحرب العراقية الإيرانية . ويوم ٧ أغسطس توقف الخط العابر للسعودية ، وتوقف

الخط العابر لتركيا ، وأصبح نفط العراق ممنوعا بالكامل من الوصول إلى الأسواق .

ولم يكن العراق فيما يبدو يتوقع حجب بترولته وبتترول الكويت مرة واحدة عن الأسواق ، لأن ذلك من شأنه أن يحدث نقصا في الطلب تزيد معه الأسعار إلى حدود قد تكون جنونية . ولأيام قليلة بدأ أن ما يتوقعه العراق على وشك الحدوث ، فقد ارتفع سعر برميل البترول بسرعة من ١٢ - ١٣ دولارا للبرميل فوصل إلى ٣٧ - ٤٠ دولارا للبرميل ، ولكن الولايات المتحدة تدخلت بخطة يبدو أنها كانت جاهزة ومعدة للطوارئ .

وتدفقت إلى الأسواق كميات من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي ، وطلبت الولايات المتحدة إلى حلفائها أن يفعلوا نفس الشيء .

ثم عقدت دول « الأوبك » اجتماعا استثنائيا تقرر فيه عدم الالتزام بحصص الانتاج السابقة ، وإطلاق الحرية للدول المنتجة لكي تضخ ما تشاء . وفي أيام ارتفاع انتاج البترول في السعودية من ٣,٥ مليون برميل في اليوم إلى ٦ ملايين برميل في اليوم ، ثم إلى ٨ ملايين برميل في اليوم . وقرب أواخر عام ١٩٩٠ كان انتاج البترول السعودي قد وصل إلى ١٠ ملايين برميل في اليوم .

وكان هذا كافيا لتعويض نقص بترول العراق والكويت معا - وزيادة .

وكانت قرارات تجميد الأرصد العراقية والكويتية في الخارج قد استكملت كل تفاصيلها . وبالتالي لم يعد العراق قادرا على شراء شيء من العالم إلى جانب عدم قدرته على نقل ما يشتريه أو يبيعه للعالم .

وبالإضافة إلى ذلك طلبت الولايات المتحدة من الرئيس « ميخائيل جورباتشوف » أن يبعث بخطاب للرئيس « صدام حسين » يبدى فيه موقفه صراحة من قضية غزو العراق للكويت ، وأن يكون شجبه لها « بكلمات فصيحة » لا تترك لديه ذرة شك من موقف الاتحاد السوفيتي . وكتب « جورباتشوف » الخطاب . وبعد يوم واحد من وصوله كانت تفاصيله على برفيات وكالات الأنباء العالمية .

وراح « بوش » يتصرف بأسلوب الواثق من نفسه ومن هدفه ومن خطته ، وقرر أن يبدأ إجازته الصيفية في « كينيديكورت » على شاطئ ولاية « ماين » حيث يملك بيتا على البحر . وظهرت صورته في الصحف ، وعلى شاشات التلفزيون يلعب الجولف ويصطاد السمك . والغريب أنه قبل أن يذهب إلى مصيفه وقع قرارا مكتوبا يخول وكالة المخابرات المركزية الأمريكية صلاحية القيام بأي نشاط تراه مناسبا لإسقاط النظام في بغداد ، والتخلص من « صدام حسين » . وكان الشرط الوحيد الذي وضعه هو أنه « إذا كان محتما اغتيال الرئيس العراقي ، فلا بد أن يتم هذا بيد عراقية » .



وأحست بغداد أن رد « بوش » على رسائلها إليه هو مزيد من التصعيد ، وكان قرارها هو التصعيد في مواجهة التصعيد . ولم يكن العراق يملك من وسائل التصعيد أكثر من تكثيف حملته على الولايات المتحدة من خلال إثارة الجماهير وتكثيرها إما بماضى الخصام الأمريكي للطموحات العربية ، وإما بإعادة إحياء وتسخين القضايا المعقدة والمؤدية باستمرار إلى التوتر بين الأمريكان والعرب .

ثم تنبّهت بغداد إلى أن لديها وسيلة أخرى للتصعيد بقصد الضغط سبق أن استعملتها إيران ، وهي احتجاز الرعايا الغربيين والأمريكيين بالذات ، سواء كانوا في العراق أو في الكويت ، وعددهم بالآلاف .

وانتهزتها الولايات المتحدة فرصة لإصدار قرار ثالث من مجلس الأمن ، وهو القرار رقم ٦٦٤ الذى يعبر عن « قلق المجتمع الدولى من احتجاز رعايا دول أطراف ثالثة فى العراق والكويت » . وطلب القرار إلى العراق أن يؤمن فوراً سفر الرعايا الأجانب جميعاً سالمين إلى بلادهم ، ويحمله مسئولية كل ما يعس « سلامتهم وصحتهم » .

وسبقت هذا القرار وأعقبته حملة إعلامية عنيفة تندد بحالة « حقوق الإنسان » فى العراق . وحاول العراق أن يثبت عدم صدق الادعاءات الموجهة إليه فقرر إخلاء كل فنادق الدرجة الأولى فى بغداد لكى ينزل قُبها « الرهائن » كما كان يسميهم الإعلام الغربى ، و« الضيوف » كما شاء أن يسميهم الإعلام العراقى .



كان الملك « حسين » فى عمان يتابع هذا كله من نقطة مراقبة تلفها المخاطر من كل ناحية . كان إحساسه بعد أن عاد من قمة القاهرة هو أنه حاول أداء دوره قدر ما يستطيع ولم تمكنه الظروف ، وإن فهو فى حل من أن يجلس فى ركنه فى الساحة الهاتجة فى الشرق الأوسط ويتفرج على ما يستجد ، ومهما كان انفعاله به فإنه لا يملك كثيراً يفعل . وأحس الملك أن التطورات المحتملة فى المنطقة قد تجرف الكل أمامها بما فيهم الممثلون والمتفرجون على السواء .

وفى يوم ١٢ أغسطس طار الملك إلى بغداد لحديث مع الرئيس « صدام حسين » يستطلع تقديره للموقف وتصوراتهِ ورؤاه .

وعاد الملك إلى عمان في نفس اليوم ، وفي اليوم التالي ١٣ أغسطس اتصل بالرئيس « جورج بوش » تليفونيا في مصيفه « كينيدينبورت » يقول له إنه يريد مقابلته ، وألح الملك في طلب المقابلة حتى وإن كان سيقطع على الرئيس « بوش » إجازته . وكانت بين الاثنين صداقة طويلة ، وكان كلاهما ينادى الآخر باسمه الأول . وانتهى أول حديث تليفوني بينهما ، بأن قال الرئيس « بوش » للملك إنه سوف يرد عليه بعد ساعات . وبالفعل فإنه بعد ساعات اتصل الرئيس الأمريكي بالملك الأردني يقول له إنه في انتظاره في « كينيدينبورت » في أي وقت خلال الأيام الثلاثة القادمة . وقرر الملك أن يبادر على الفور بالسفر . ولم يكن السفير الأمريكي المعتمد لدى البلاط الأردني ، وهو السفير « روجر هاريسون » ، قد قدم أوراق اعتماده بعد ، لأنه وصل إلى عمان قبل أيام ، ومع ذلك فقد كان على السفير أن يصحب الملك ما دام سوف يقابل رئيس الولايات المتحدة . وجرى إيقاظ السفير « روجر هاريسون » من نومه ، وطلب إليه أن يرتدى ملابسه ويجيء إلى القصر حاملا معه حقيبة سفر تكفيه لرحلة إلى الولايات المتحدة . وتوجه السفير « روجر هاريسون » إلى القصر ، ثم صعد مع الملك في طائرته ، وانطلقت الطائرة تخرق الأجواء دون توقف لمدة ١٣ ساعة إلى « كينيدينبورت » . وتوجه الملك إلى بيت يستريح فيه من عناء الرحلة ، وبعد ساعات قليلة مرّ عليه الرئيس « بوش » بنفسه ليأخذه إلى بيته الصيفي ليمع ما لديه .

وتكلم الملك « حسين » والرئيس « بوش » يسمع ، ووصل الملك « حسين » في حديثه عند نقطة قال فيها « إن الحشود الأمريكية في الشرق الأوسط قد رفعت درجة التوتر في المنطقة إلى حد كبير » . وهنا قاطعه الرئيس « بوش » بحدة ظاهرة قائلا له : « لم تكن نحن الطرف الذي رفع حدة التوتر في المنطقة ، وحشودنا العسكرية التي تتحدث عنها كانت ردا على احتلال عسكري عراقي للكويت سيقها » . وتنبه الملك « حسين » إلى أن جو المقابلة منذ بدايته لم يكن ما عهده من قبل في لقاءات سبقت مع صديقه « جورج بوش » . وقد أضاف « بوش » ملاحظة قال فيها : « إنه يدرك أن الملك حسين لا بد يشعر بالقلق من أوضاع الأردن الاقتصادية بعد فرض الحصار الكامل على العراق » .

(وكان الأردن ، وطوال فترة الحرب العراقية الإيرانية وما بعدها ، قد أصبح قاعدة خلفية اقتصادية للعراق الذي كان اعتماده طوال هذه السنوات على ميناء العقبة الأردني) .

ومضى « بوش » يستكمل ملاحظته قائلا : « إن دولا عربية أخرى تستطيع مساعدة الأردن » (وكان بالطبع يقصد السعودية ودول الخليج) .

وأحس الملك « حسين » بالحرص ، وقال لـ « بوش » : « إنه لم يأت إلى هنا لبحث هذا الموضوع ، وإنما جاء لبحث موضوعا آخر أكبر منه بكثير وهو موضوع السلام . » وكان رد فعل « بوش » سريعا بمقدار ما كان جافا ، فقد ركز نظره على الملك وقال

له : « حسين .. اسمعنى إن البترول بالنسبة لنا أكثر من ضرورة . هو أسلوب حياة ، وأنا لن أسمح لهذا الرجل (يقصد « صدام حسين ») أن يسيطر على ثلث انتاج الخليج اليوم ، وعلى ثلثى احتياطي العالم من البترول غدا » .

ثم استطرد : « إن هذا الرجل أثبت أنه عدو للولايات المتحدة . ولن أسمح لنفسى أن أترك ديكتاتورا يضع يده على شريان حياتنا » .

ولم يسكت « بوش » عند هذا الحد ، بل اندفع يقول : « أنتم العرب تعيشون على برميل بارود - هذا الرجل هددكم ومازال يهددكم . وهو يستطيع أن يفعل ذلك معكم ولكن ليس معنا . نحن بعيدون عنه ، ولكن لنا فى المنطقة مصالح حيوية ونحن هناك لحمايتها . »

ثم قال « بوش » : « إننى ترددت قبل أن أوافق على مقابلتك . فأنت كنت فى بغداد قبل أربع وعشرين ساعة من اتصالك التليفونى بى . وكان ترددى فى تحديد موعد لك هو خشيتى من أن تظهر زيارتك وكأن بينى وبين هذا الرجل وساطة ، وأنا لا أريد ذلك ، ولا الكونجرس ولا الرأى العام الأمريكى يسمحان به » .

وتدخل الملك ليقول للرئيس « بوش » : « إنه على استعداد للانسحاب ... »

ورد « بوش » بصوت يحتمل كل تأويل : « ه .. م .. م .. م » .

ثم استدرك بنبرة مثقلة بإيحاءات شتى :

- « الانسحاب بشروط ؟ .. جاءتنا هذه الشروط ، ونحن نرفض كل شرط فيها : أن ينسحب طبق جدول يضعه هو ، وأن ينسحب إلى المواقع المختلف عليها .. حقل البترول المتنازع عليه ... والجزر ... فات أوان هذا الكلام ... إذا كان يريد أن ينسحب فنحن لا نمسك به لنمنعه .. ينسحب فوراً وبلا قيد أو شرط ، وتعود أسرة الصباح إلى الكويت ... ثم نرى بعد ذلك ما يلزم عمله » .

(وكان الرئيس ، جورج بوش ، يشير بذلك إلى بنود جديدة أضافتها الولايات المتحدة إلى قائمة طلباتها ، وهى تقضى بتحديد حجم الجيش العراقى ، ونزع صواريخه ، وفك منشأته الكيماوية والنووية) .

ثم تحول الرئيس « بوش » إلى الهجوم المباشر ، فقال للملك « حسين » : « إن ميناء العقبة مازال مفتوحاً للعراق رغم قرار صادر من الأمم المتحدة . والأردن لا يستطيع أن يخالف قراراً يعبر عن إرادة الشرعية الدولية ، ولهذا فإن الأردن يجب أن يطبق إجراءات الحصار - وإلا وجد نفسه يواجه الإرادة الدولية .. وكان معنى ذلك لا يحتمل اللبس ، وأبسطه أنه إذا لم ينفذ الأردن إجراءات الحصار فإن القوات البحرية التى تنفذها سوف تضطر لفرض إحكامه على ميناء العقبة . »

ورد الملك « حسين » بأن « الأردن ليس خارجا عن الشرعية الدولية ولا عن قرارات مجلس الأمن » !

(وقد روى الملك « حسين » فيما بعد خلال اجتماع مغلق عقده لعدد من أعضاء مجلس الأعيان بعد عودته من الولايات المتحدة - أن الرئيس « بوش » تلقى أثناء لقائه معه مكالمة تليفونية ، وأن الرئيس الأمريكى قال له بعد انتهاء المكالمة : « هذا أحد زملائك يحثنى على سرعة العمل بالقوة قبل أن تؤثر الدعاية العراقية على الشارع العربى » !)

و غادر الملك « حسين » ، كينيديكورت ، محبطا بأكثر مما وصل إليها - عائدا إلى عمان ، ومنها إلى زيارة سريعة لبغداد عائدا بعد ساعات إلى عاصمة بلاده .



ويوم ٣٠ أغسطس كان السكرتير العام للأمم المتحدة قادما إلى عمان للقاء جرى ترتيبه مع السيد « طارق عزيز » . وكان مفروضا أن يجرى هذا اللقاء فى نيويورك ، ولكن الولايات المتحدة رفضت منح تأشيرة دخول لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى ، وأبدى « بيريز دى كويلار » استعداداه للقاء « طارق عزيز » فى أى مكان غير بغداد . ووقع الاختيار على عمان .

وتبين أن الموضوع الرئيسى الذى يريد أن يتحدث عنه السكرتير العام للأمم المتحدة هو موضوع « الرهائن » - أو « الضيوف » - الغربيين فى العراق . وانتهزها « طارق عزيز » ، فرصة ، فأتار جوانب الأزمة كلها . ودارت مناقشات طويلة فى التاريخ والجغرافيا وموازين القوى العسكرية لم تصل إلى نتيجة . وحاول « طارق عزيز » أن يذكر السكرتير العام للأمم المتحدة بمجدهما السابق ، فقال له « إن العرب جميعا يتذكرون الموقف المشرف للأمم المتحدة أثناء أزمة السويس » . .

وكان رد « بيريز دى كويلار » :

- « إن أزمة السويس تختلف عن أزمة الخليج .

كما أنني لست همرشولد .» (يقصد « داج همرشولد » سكرتير عام الأمم المتحدة (السويدى الأصل) الذى قدم استقالته (يوم العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦) احتجاجا على قيام دولتين من الأعضاء الدائمين فى الأمم المتحدة بمخالفة الميثاق) .

وأعلن « بيريز دى كويلار » فى مؤتمر صحفى عقده فى عمان أن مهمته مع وزير خارجية العراق « لم تحقق أى نجاح » .

وكان الملك « حسين » يعلق بعض الأمل على هذه الزيارة . وتبدد الأمل .

ومرة أخرى كان الملك « حسين » على استعداد للسفر . وهذه المرة إلى أوروبا بادنا
بلندن .



ويوم أول سبتمبر ١٩٩٠ دخل الملك « حسين » إلى البيت رقم ١٠ « داوونج
ستريت » - مقر رؤساء الوزارات في بريطانيا - على موعد مع السيدة « مارجريت
تاتشر » . وكانت صداقته بها هي الأخرى قديمة . وعلى عكس ما جرى مع الرئيس
« بوش » فإن رئيسة وزراء بريطانيا لم تترك للملك فرصة ليعرض فيها ما جاء من أجله .
وإنما بدأت على الفور بقولها :

- « لماذا تؤيد صدام حسين وأنت تعرف أنه شرير ؟ »

ورد عليها الملك مأخوذاً بهجومها المباشر :

- « إننى لا أؤيد أحداً ، ولكنى أحاول أن أبحث عن فرصة لإنقاذ السلام فى
المنطقة » .

وردت « مارجريت تاتشر » بحدة قائلة :

- « ومن المسئول ؟ من الذى بدأ ؟ »

وحاول الملك « حسين » أن يمكك بزمام أعصابه ، فقال لها :

- « مارجريت ، إننى أريد أن أتحدث معك بصراحة . إن عصر دبلوماسية مدافع
الأسطول « Gun-boat Diplomacy » ينتمى إلى القرن التاسع عشر » .

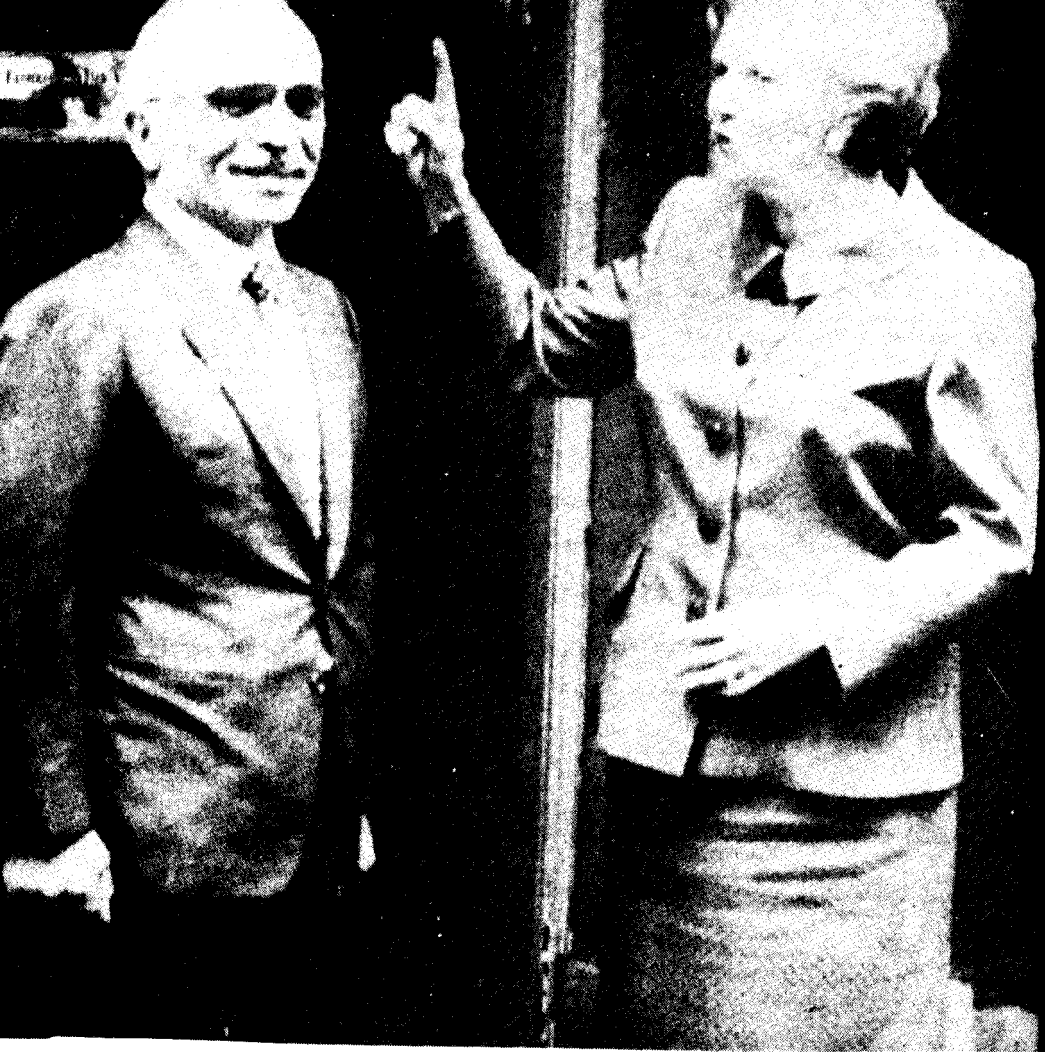
ولم تتركه « مارجريت تاتشر » وإنما صوبت إليه نظراتها ببريق مخيف قائلة له :

- « اسمعنى جيداً .. إنك تكف وراء الطرف الخاسر ، وأنا أريدك أن تعرف

الحقيقة قبل أن يفوت الأوان » .

ولم يعد هناك مجال لطول الحديث . وفيما بعد تبادل الاثنان الرسائل ، وكتب كلاهما
إلى الآخر خطابات يصفها الملك « حسين » بنفسه بأنها كانت « مجموعات من الشتائم » .
وكانت رسائل وخطابات « مارجريت تاتشر » أفسى وأذع فى اختيار هذه الشتائم . ويعلق
الملك « حسين » فيما بعد على ذلك بقوله : « إن مارجريت تاتشر سيّدة فى منتهى الذكاء
والكفاءة ، ولكن لسانها أطول من جسمها كله » .

وتوجه الملك « حسين » بعد ذلك إلى باريس لموعد مع الرئيس « فرانسوا ميتران »



الملك حسين في لقائه مع رئيسة وزراء بريطانيا .

في قصر « الاليزيه » يوم ٣ سبتمبر . وقد وجد الرئيس « ميتران » أهذا كثيرا من « جورج بوش » ومن « مارجريت تاتشر » . وقد استمع إليه « ميتران » بصبر ثم قال له :

- « إن الأمريكان والانجليز يتحركون طبقا لخطة واضحة أمامه ومعروفة ، وهم قلقون على إمدادات البترول ، ولهذا القلق من وجهة نظرهم ، ومن وجهة نظره أيضا ، ما يبرره . وهم على استعداد للعمل العسكري ، وليس يبيحهم في الانتظار إلا استكمال استعدادهم . والسبيل الوحيد لإجراجهم هو الانسحاب العراقي الفوري » .

ثم تساءل الرئيس « ميتران » : « أليس في استطاعة العرب أن يقوموا بدور ؟ ثم أين هو العنصر العربي في الأزمة ؟ » وشرح له الملك « حسين » ظرف العمل العربي والمأزق الذي انتهى إليه مؤتمر القمة العربي الأخير . ودارت مناقشة بين الرجلين استمرت قرابة ساعتين ، وفي نهايتها قال الرئيس « ميتران » : « إن فرنسا انضمت للتحالف لأنها تريد أن تستعمل « الفرامل » من الداخل ، ولكن الشيء الذي ينبغي أن يعرفه أصدقاؤنا العرب هو أنه إذا لم يتمكنوا من إعطائنا موقفا واضحا واحدا ، فإن فرنسا لا تستطيع أن تتحرك ... صعب أن تتحرك » .



وعاد الملك « حسين » إلى عمان مع نهاية الأسبوع الأول من شهر سبتمبر يبحث عن وسيلة لتحريك العنصر العربي . وكلف شقيقه وولي العهد الأمير « الحسن » برئاسة مجموعة مستشارين لوضع تصور لامكانية عمل عربي يمكن طرحه على الأطراف .

وكان الاقتراح الذي أمكن بلورته هو أن يتوجه عدد من الملوك والرؤساء العرب ببناء إلى مجلس الأمن كي يدعو كل أطراف الأزمة ، وخاصة العراق والولايات المتحدة إلى تجميد خطط وإجراءات المواجهة العسكرية لمدة شهر بقصد إعطاء التسوية السلمية لأزمة الخليج فرصة لوضع خطوط عريضة لحل الأزمة .

ثم اقترح فريق المستشارين برئاسة الأمير « الحسن » الخطوط العريضة التالية :

١ - الانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت ، والقوات الأجنبية من منطقة الخليج ، وحلول قوات عربية محلها .

٢ - رفع الحصار الاقتصادي عن العراق مع إتمام كل خطوة من خطوات الانسحاب من الكويت .

٣ - يمكن أن تظل في جزيرتي « بوبيان » و « وربة » ، وفي منطقة حقل الرميلة قوات عسكرية عراقية رمزية إلى أن تتم تسوية نهائية .

ولم تكذ هذه المقترحات الأردنية تظهر حتى اختفت ، فلم يكن هناك من هو على استعداد حتى لمجرد سماعها . واندحشت « عمان » للرفض ، ولم يكن الرفض نفسه هو الذي أثار دهشتها ، ولكن أدهشتها سرعته .

وكان التصور الأردني في ذلك الوقت أن استعداد الأطراف قد يكون ملائما أكثر بعد أن اتضح أن تكلفة المواجهة العسكرية المحتملة قد تكون عالية بأكثر مما يحتمله الطرفان . « فقد تبين أن الحشد الحالي غير كاف لإجلاء العراق عن الكويت ، وأن تحقيق

هذا الهدف يحتاج حشدا أكبر ، وبتكاليف أبهظ يمكن أن تؤثر تأثيرا بالغا في عجز الميزانية الأمريكية .

وكان الخطأ في هذا التقدير أن الولايات المتحدة تنبعت له مبكرا ، ومن اللحظة الأولى لنشوب الأزمة . وفي الوقت الذي كان فيه « ريتشارد تشيني ، يطوف في منطقة الخليج بحثا عن مواقع وقواعد للقوات الأمريكية - كان زميله وزير الخارجية الأمريكي « جيمس بيكر ، يطوف في منطقة الخليج مهتما بحصوله على التمويل اللازم وزيادة لكل ما تطلبه الولايات المتحدة من الموارد المالية .

كان هناك نوع من تقسيم العمل بين وزارتي الدفاع والخارجية : اقتصت الأولى بالقوة وأدواتها - واقتصت الثانية بالمال وتديبره ، وهو عصب الحرب منذ بداية التاريخ إلى نهايته ، هذا إذا كانت للتاريخ نهاية .



وكانت بغداد تشعر أن الحصار السياسي والإعلامي الدولي يشند عليها ، وأن إدارة المواجهة تفرض انضباطا حازما بحيث لا يظهر على موقف العراق ظل تردد أو تراجع . وفرض الرئيس « صدام حسين ، بنفسه قيادا على أى كلام عن الانسحاب أو عن نكزه . وحدثت مشكلة بينه وبين الزعيم الفلسطيني « أبو اياد ، فقد أدلى « أبو اياد ، بتصريح في أوائل سبتمبر قال فيه « إنه يعرف أن العراق اتخذ قرارا بالانسحاب بشروط ، .

وكان تعليق الرئيس « صدام حسين ، أن « أحدا لم يعد في حل من أن ينقل عن العراق هذا أو ذلك . ونحن لا نمانع أن يرى أصحابنا أن انسحابنا ضرورى ، وأن يدعوننا إليه . ولكننا نمانع في نسبة هذا إلينا لأنه يضعف موقفنا بغير مقابل ، وبدون أن نرى بادرة استعداد من الطرف الآخر .»

وراح مجال الحركة والمناورة يضيق .



الفصل الثامن

الأبواب المغلقة !

« إننى أريد أن أسألك بآسيادة السفير .. هل إن بلادك بعد أن تنتهى هذه الأزمة سوف تعلن بلاقيد أو شرط اعترافها بحق إسرائيل فى الوجود ؟ »

[هنرى سيجمان ، رئيس جماعات الضغط اليهودى فى واشنطن للسفير السعودى هناك الأمير بندر بن سلطان ، - أكتوبر ١٩٩٠] .



مر الملك « حسين » سريعا ببغداد عقب عودته من رحلته الأوروبية ، وهناك وجد أنها لم تعد مستعدة للحديث صراحة عن الانسحاب . وبدت العاصمة العراقية له هذه المرة عابسة مستغرقة فى تفكير عميق . وحين روى الملك للرئيس « صدام حسين » تفاصيل لقائه مع الرئيس « ميتران » عن إمكانية التفكير فى حل يقوم فيه العرب بدور نشيط ، لم يجد لدى الرئيس « صدام حسين » حماسة كبيرة لاحتمالات عمل عربى مؤثر فى الأزمة . والحقيقة أن القيادة العراقية كانت قد توصلت منذ وقت مبكر من الأزمة إلى أن الأمور خرجت من يد الدول العربية ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية أمسكت بكل خيوط الأزمة

وراحت « تغزل » فيها وفق رسم خططت له ، وكان إصرار الملك « حسين » على أن الانسحاب العراقي من الكويت يمكن أن يربك للولايات المتحدة « غزلها » . واستوقفه الرئيس « صدام حسين » ونادى مساعد رئيس أركان حرب الجيش العراقي ، وكان في الغرفة المجاورة ينتظر مقابلة الرئيس ، وسأله في حضور الملك : « ماذا يكون رأى القوات لو أننا أعلننا الانسحاب من الكويت ؟ » - وكان رد الضابط العراقي الكبير على الفور هو قوله : « أعوذ بالله .. رجاء سيدي لا تقل هذه الكلمات » . وأشار إليه الرئيس « صدام حسين » أن ينتظره حيث كان ، والتفت إلى الملك وقال له : « إنك سمعت بأننيك » . ولم يتوقف الملك عن الإلحاح ، وقال الرئيس « صدام حسين » : « يا أبو عبد الله ، إنهم الآن يريدون ما هو أكثر من الكويت » .

وجرب الملك « حسين » أن يشرح للرئيس « صدام حسين » نوع المشاكل التي يلاقيها هو ويتعرض لها الأردن بسبب تمسكه بمواصلة الجهود للبحث عن حل للأزمة . وأبدى الرئيس « صدام حسين » تفهما لمشكلة الملك قائلا إنه يقدرها ويعرف أنه مشى إلى أبعد مما تسمح به له ظروفه وظروف الأردن .

كانت بغداد تتابع ما جرى حولها ، وكان ما تراه يدعوها إلى الاحساس بأن أبواب الحل تتغلق بابا بعد باب :

● الباب العربي أصبح مغلقا بالكامل ، فالدول الرئيسية في العالم العربي اتخذت موقفا مبكرا ، ولم تكن معه ولا كانت - من وجهة نظره - محايدة . فالقمة العربية على النحو الذي انتهت إليه أقامت بين العرب وبعضهم حواجز عالية ، وقد فكر الرئيس « صدام » في وقت من الأوقات (بقصد تخطى الحواجز أو الالتفاف حولها) أن يرتب لقاء مباشرا بينه وبين الملك « فهد » ، وكان إحساسه أن ذلك لو تم كفيل بحل نصف المشكلة . وقد ذهب السيد « طارق عزيز » ليلتقي بالسلطان « قابوس » سلطان عمان ، الذي اعتاد أن يتخذ موقفا مستقلا يختلف عن بقية مواقف دول الخليج - ولكن المحاولة لم تنجح ، وأحس الرئيس العراقي أن الولايات المتحدة لن تسمح بمثل هذا اللقاء في أي وقت من الأوقات مهما كانت الأسباب .

بل إن الأمير « سلطان بن عبد العزيز » وزير الدفاع في السعودية ، واجه مشكلة كبيرة لأنه أدلى بتصريح يحمل مظنة الاستعداد لقبول حل وسط . فقد قال الأمير - وفق ما نقلته وكالات الأنباء - يوم ٢٣ سبتمبر ، وهو يستقبل زوارا جاءوا إليه لتهنئته بنجاح العملية الجراحية التي أجراها قبل شهر في سويسرا - ما نصه : « ليست هناك إساءة لأية دولة عربية أن تعطى أمتها العربية أي مكان - أرضا أو مالا أو مدخلا على البحر - وإذا كان للعراق حقوق في الكويت فكلنا نلبي هذه المطالب ، وحق العربي تجاه أخيه العربي

يجب أن يؤخذ بكل رحابة صدر ، ولكن ليس عن طريق القوة . وقامت القيامة لأن تصريح الأمير « سلطان » شاع فيه احتمال القبول بحل تفاوضي - واضطر الأمير « سلطان » بسبب احتجاجات وطلب توضيحات - أن يعلن أن كلامه نشر محرفاً مما خرج به عن قصده . وبينما بغداد تدرس باهتمام كلام النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع الأمير « سلطان » ، تبين أن الألفاظ حملت بأكثر مما كانت تحتل ، وخبا الشعاع .

وقد وجدت بغداد بعد ذلك أن وزير الخارجية الأمريكي « جيمس بيكر » يظهر فجأة في دمشق ويجتمع خمس ساعات مع الرئيس « الأسد » . وكانت دمشق قد أعلنت قبلها أنها قررت إرسال قوات سورية إلى السعودية ، وأن قوة كتيبة مستعدة الآن للسفر ، وأن أوية أخرى تليها - على الطريق . وأعلن أن ذلك تم بعد مكالمة تليفونية من الملك « فهد » إلى الرئيس « حافظ الأسد » .

وكانت القوات العربية ، السورية وغير السورية ، تصل إلى المملكة العربية السعودية تباعاً . وكان الملك « الحسن » أكثر الكل دقة في تقدير الأسباب والدواعي . فقد قرر تحديد حجم القوات المغربية لأنه قدر أن القصد المطلوب من القوات العربية هو الرمز وليس الفعل ، وهكذا فقد اقتصر حجم القوة المغربية على كتيبتين . وأما مصر وسوريا ، فقد كانتا على استعداد لإرسال قوات أكبر تشارك عملاً في القتال . ولم تكن السعودية متحمسة لأن اشترك قوات عربية على نطاق واسع في العمليات قضية معقدة ، وقد تكون له ضرائبه السياسية والاقتصادية فيما بعد ، ذلك أن القوات الأمريكية أو البريطانية أو غيرها يمكن إبقاؤها بعيدة عن الناس ، وأما القوات العربية ، فسوف تكون في وسطهم برجالها وأفكار هؤلاء الرجال ، وربما مشاكلهم . كما أن القوات الغربية يمكن حساب تكاليفها مرة واحدة ، وقد لا ينطبق ذلك على القوات العربية . وليس هناك داع لجمائل من الأقارب تطوق الأعناق عمراً بطوله . وقد أثار ذلك في بادئ الأمر مشكلة ، ثم حسمها الجنرال « شوارتزكوبف » حين قرر أنه يريد قوات عربية لاحتلال مدينة الكويت وتطهيرها عندما يجيء الوقت الملائم ، وهو لا يريد قوات غربية لهذه المهمة التي تقتضي احتكاكاً وربما صداماً عن غير قصد مع عناصر محلية في الكويت .

● وباب الأمم المتحدة مغلق ، ولم يكن العراق يتوقع أن يجد ريحاً مواتية من الأمم المتحدة ، ولكنه كان يظن أن الآراء سوف تتوزع بما لا يسمح بصور قرارات حاسمة . وكانت المفاجأة أن الولايات المتحدة سيطرت بانكامل على أجواء الأمم المتحدة وضبطتها ، بل وتمكنت من تكيفها على درجة الحرارة والضغط وسرعة الريح التي تريدها . وتلاحقت القرارات وكلها تدبّر العراق أو تحاصره على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة . ولم يكن ذلك مثار دهشة في العراق وحده ، وإنما كان مثار دهشة حتى لدى

السكرتير العام للأمم المتحدة الذي كان يقول إنه وجد الأعضاء الخمسة الدائمين أثناء أزمة الخليج يتصرفون وكأنهم أعضاء في « ناد خاص يجمعهم فيه ود حميم » .

وقد أضاف الأعضاء الخمسة الدائمون في ذلك الوقت إلى سلسلة قراراتهم السابقة قرارا جديدا يفرض الحصار الجوي على العراق ، بما في ذلك الطلب إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إغلاق فضائها الجوي أمام الطيران العراقي من أي نوع ولأي سبب !

● **والباب السوفيتي كان مغلقا ، فضلا عن المواقف الافتتاحية في الأزمة - فإن السيد « طارق عزيز » الذي توجه إلى موسكو يوم ٧ سبتمبر ١٩٩٠ ، وجد أن « ادوارد شيفرنادزه » وزير الخارجية السوفيتي يتحدث بنفس طريقة نظيره الأمريكي « جيمس بيكر »**

كانت بغداد تعرف من مصادرها في العاصمة السوفيتية أن هناك قلقا شديدا في أوساط الجنرالات السوفيت الذين ضايقهم أن تنزل قوات أمريكية بهذه الكثافة في الخليج ، وأن يتبدى استعدادها لعمليات عسكرية في ساحة قريبة إلى هذه الدرجة من الحدود والجمهوريات الجنوبية للاتحاد السوفيتي ، ومعظم سكانها من المسلمين . وكان ذلك صحيحا إلى حد كبير ، فقد كان هناك كثير من الاستياء في صفوف « الكولونيلات » أيضا إلى جانب « الجنرالات » ، ومع ذلك فإن لهجة « شيفرنادزه » كانت باردة كالصقيع ، ولم يكن يريد أن يسمع أو يناقش إلا قضية واحدة هي قضية الانسحاب بلا شروط !

وحين حاول « طارق عزيز » أن يلفت نظر الاتحاد السوفيتي إلى أنه يغامر باستثمارات وأرصدة سياسية وفرها لنفسه خلال أربعين سنة في العالم العربي - كان رد « شيفرنادزه » : « إن الاتحاد السوفيتي يتبع الآن منهجا جديدا في التفكير يراعى مصالحه أولا » .

● **والباب الألماني - الياباني كان مغلقا هو الآخر ، وكان العراق يحسب أن احتياج الاثنين للبتروول مع نزعة الاثنين إلى الاستقلال ولو بقدر عن السياسة الأمريكية - يمكن أن يكون ثغرة مفتوحة له في الجدار الغربي . لكن ألمانيا واليابان كلتيهما قدرتا منذ البداية أن هناك صداما كبيرا قادمًا ، وأن مفاتيح البتروول لسنوات متصلة سوف تكون في يد الولايات المتحدة أو في متناولها . وفي مطلق الأحوال فإن العراق لن يستطيع الاحتفاظ بالكويت ، ومن ثم فلن يكون تحت تصرفه إلا بترووله وحده ، على فرض أنه ظل - بعد الصدام الكبير المنتظر - تحت تصرفه .**

● **وإنياب الفرنسي موارد ، ففرنسا تظهر أنها مستعدة للحركة إذا ظنت مقاما أن قرار الانسحاب في يدها . وفي نفس الوقت فإنها ليست على استعداد لأن تقدم ضمانا**

لما بعد الانسحاب ، وخصوصا فيما يتعلق بما يمكن أن تطلبه الولايات المتحدة زيادة على الانسحاب وما بعده .

● **الباب الأمريكي** من زاوية الكونجرس كان ينفلق درجة بعد درجة ، وكانت بغداد تقيس على تجربة حرب فيتنام ومعارضة الكونجرس والرأى العام لاستمرارها ، وضيق الكل بوجهها اللا إنسانى ، وبما تكلفته من تضحيات فى الدماء والأرواح . وربما تشجعت بغداد من تصريحات لبعض أعضاء الكونجرس ، ومنها على سبيل المثال تصريح للسناتور « ويليام كوهن » قال فيه « إن الكويتيين يريدون منا أن نحارب من أجلهم إلى آخر جندى أمريكى » . كما يحتمل أن تكون بغداد تشجعت من مقالات فى الصحف أو مظاهرات فى بعض الميادين . وكانت تلك كلها ظواهر مجتمع يعبر الكل فيه عن أنفسهم كما يحلو لهم ، دون أن يكون تعبيرهم بالضرورة تمثيلا للاتجاه الغالب فى الكونجرس ، أو فى الرأى العام .

● ولقد وصل الحرص على البحث عن باب مفتوح إلى حد أن بغداد طرقت الباب الإيرانى ذاته رغم كل ما جرى بين البلدين فى عقد الثمانينات كله . وأعلن الرئيس « صدام حسين » استجابة من طرف واحد لكل طلبات إيران ، كما بعث العراق إلى طهران برسلك على مستوى عال ، بينهم السيد « طارق عزيز » ، وأبدى الإيرانيون استعدادا للتعامل مع الموقف بمرونة ، والمرونة بطبيعتها موقف يحاول استغلال كل المواقف ويرسم حركته وفق تقلباتها .

وقد تحرك الرئيس « الأسد » بسرعة مستفيدا من علاقته الطيبة مع إيران - فإذا هو فى ٢٢ سبتمبر يبدأ زيارة رسمية لإيران كان هدفها - كما رأته بغداد - سد الباب الإيرانى . وكان الباب الإيرانى يعطى نفسه الحق - وهو شىء طبيعى وإنسانى - فى الفتح والقفل والمواربة طبق حسابات خاصة به ، وقد وجد الفرصة أخيرا ليعطى نفسه حرية الحركة الكافية لجعل بابا من الأبواب الرئيسية فى الخليج .

وكانت بغداد ترى الأبواب تقفل واحدا بعد الآخر . ولم يكن ما تراه مريحا .



فى هذه الأيام من شهر سبتمبر ١٩٩٠ عقد مجلس قيادة الثورة العراقى سلسلة اجتماعات لبحث الموقف على ضوء التطورات ، وبرز اتجاهان : الاتجاه الأول متفائل

وتقديره أن التفويض الممنوح للرئيس « بوش » هو تفويض مقصور على الدفاع عن السعودية ، وبما أن العراق ليس في نيته مهاجمة السعودية فإن القوات سوف تظل في مواجهة بعضها في فترة من الوقت قد تطول ، ثم تبدأ قبضة الأزمة في التراخي شيئا فشيئا - والاتجاه الثاني متشائم ، أو لعله أكثر واقعية ، وتقديره أن الهدف الأمريكي لم يعد تحرير الكويت ، ولكن طلب رأس العراق .

وكان شكل الحوادث يصب في صالح الاتجاه الثاني . ثم حدثت واقعة رجحت تقديرات المتشائمين الواقعيين . ففي يوم ١٢ سبتمبر أعلن وزير الدفاع الأمريكي « تشيني » أن القوات الأمريكية في السعودية والمسماة بقوات « درع الصحراء » بلغ حجمها اليوم ١٥٠ ألف جندي ، وأن الحشد لا يزال مستمرا حتى يصل حجم هذه القوات إلى ربع مليون جندي .

وفي يوم ١٥ سبتمبر انفجر لغم ، فقد أدلى الجنرال « مايكل دوجان » رئيس هيئة أركان حرب الطيران الأمريكي ، بتصريحات لجريده « الواشنطن بوست » الواسعة النفوذ ، قال فيها : « إن خيار الحرب الجوية هو الخيار العملي المتاح للولايات المتحدة ، فعليها أن توجه ضربات قاصمة لكل هدف عراقي عسكري أو مدني في العراق ، وعليها أن تدك كل منشأة وكل مرفق . ثم إن العراق تحت حكم رجل واحد ، وهو صدام حسين ، ولا بد من التركيز عليه كهدف وقتله في بيته أو في مكتبه أو أي قيادة يكون فيها ، ذلك لأن قطع الرأس يجعل الجسد بلا حراك . » وأضاف الجنرال « دوجان » قائلا : « إن الكلام عن حرب برية لتحرير الكويت معناه تدمير الكويت تحت شعار إنقاذها لأنها مدينة واحدة ، ولا يوجد شيء غيرها . »

وقال « دوجان » : « لا بد أن تكون حربنا صاعقة ، وليس هناك داع للتصعيد التدريجي . وإذا ما جاءت هذه اللحظة ، فلا يجب علينا أن نضيع وقتا في ضرب الأطراف ، وإنما يجب أن نضرب حيث يكون الضرب موجعا ، أي في الداخل وفي القلب .

إن السلاح الجوي لديه على مسرح العمليات قوة هائلة ، ولا بد أن نفكر بطريقة جريئة ، أي نضرب وندمر ونقتل ، وليس لكي نحرر مدنا ونطهرها . هذه مهمة يمكن أن يقوم بها آخرون من حلفائنا ، أما نحن فلدينا ما هو أهم ، وبتضحيات إنسانية أقل . »

ثم قال « دوجان » : « إن الألف طائرة الأمريكية الجاهزة للعمل في العراق تستطيع أن تقذف به عائدا مرة أخرى إلى العصر الحجري . » ثم كان أخطر ما قاله « دوجان » هو « أن إسرائيل أعطت للولايات المتحدة معلومات استخبارات كافية عن الأهداف العراقية . »

وأحدثت تصريحات « دوجان » التي نقلت عن « الواشنطن بوست » على نطاق واسع أصداء عميقة وردود فعل يصعب تجاهلها .

واتصل الجنرال « كولين باول » بوزير الدفاع « تشيني » يشكو له من أن رئيس أركان حرب الطيران أفسى في الواقع خطة العمليات الأمريكية . وبعد أن تشار « تشيني » مع الرئيس « بوش » قرر إعفاء « دوجان » من قيادته ، ودعا في اليوم التالي في مكتبه وأبلغه بالقرار وبالسبب التي دعت إليه ، وكانت هذه الأسباب لافتة للنظر بالطريقة والترتيب الذي كتبها به « تشيني » في أوراقه : (١)

١ - إنك أظهرت سوء تقدير .

٢ - إنك أفضيت أسرار عمليات ، وأعطيت ترتيب أولويات .

٣ - إنك جعلت نفسك - بلا تفويض - متحدثا باسم قيادة الأركان المشتركة ، وقائد مسرح العمليات .

٤ - إنك أعطيت مثالا سيئا للآخرين ، وبخاصة في سلاح الطيران .

٥ - إنك تحدثت عن آثار الحرب بطريقة غير مسؤولة .

٦ - إنك أفضيت أننا نخالف القرار بعدم القيام باغتيالات سياسية لأفراد .

٧ - إنك أفضيت معلومات سرية عن حجم القوات الموجودة تحت قيادتك .

٨ - إنك قللت من أدوار بقية الأسلحة (غير الطيران) في المعركة .

٩ - إنك أفضيت أسراراً تتعلق بالسياسة والدبلوماسية ، بما في ذلك أننا حصلنا على معلومات عن الأهداف من إسرائيل .

□

ولم تكن بغداد على علم بهذه التفاصيل كلها ، ولكنها أدركت أن إعفاء الجنرال « دوجان » لا يرجع إلى طبيعة ما قاله ، أو محاولة نفيه بقدر ما هو عقاب له على إفشائه أسراراً تمثل النوايا الأمريكية الحقيقية .

والحقيقة أن شكوى الجنرال « باول » إلى « تشيني » عن تصريحات « دوجان » ، وهي الشكوى التي ترنّب عليها إعفاؤه من قيادته - كانت جزءاً من مشكلة تعاني منها القوات الأمريكية المسلحة بصفة عامة ، وقيادتها العليا بصفة خاصة . فتجربة حرب فيتنام كانت لا تزال ماثلة في الأذهان . والقيادة العسكرية كانت تحس أن السياسيين - من أمثال « جونسون » و « نيكسون » - استعملوا قيادات القوات المسلحة لأغراضهم السياسية . فالحرب في فيتنام لم تبدأ كحرب ، وإنما استدرجت القوات خطوة خطوة إلى عمليات قصد

(١) « بوب وودوارد » .

بها أن تجرى من وراء السلطة التشريعية المتمثلة في الكونجرس ، وكان تمويلها بالعجز - سندات على الخزنة - حتى لا يضطر الرئيس الأمريكي - « جونسون » أو « نيكسون » بعده - إلى الذهاب للكونجرس بطلب قوانين باعتمادات لتمويل الحرب . وكان هذا الوضع غير الدستوري والقلق هو الذى تسبب فى أزمة القادة العسكريين الذين حاربوا فى فيتنام وسقوطهم ، وأولهم الجنرال « وستمورلاند » .

وفى تجربة حرب الخليج كانت القيادة العسكرية ، وعلى رأسها الجنرال « كولين باول » تحتفظ لنفسها بتقدير مستقل فى إدارة الصراع :

١ - كان الجنرال « كولين باول » مقتنعا بأن العقوبات الاقتصادية يمكن أن تؤدى بالخطق إلى نفس ما تؤديه الحرب بالقتل . وبالفعل فقد شرح الجنرال « كولين باول » رأيه فى مناسبات عديدة ، كان آخرها بعد إعفاء الجنرال « دوجان » ، وقد ذهب لمقابلة « رينشارد تشينى » وزير الدفاع قائلاً له « إن المعلومات تشير إلى أن العقوبات الاقتصادية أوقفت ٩٥ ٪ من واردات العراق و ١٠٠ ٪ تقريباً من صادراته . وإن الانتظار بضعة شهور كفى لتحقيق الهدف النهائى الأمريكى » .

٢ - وكان الجنرال « كولين باول » يريد - ما دامت الحرب ضرورية من وجهة نظر القيادة السياسية - أن يتم ذلك وفق الدستور والقوانين ، وليس على طريقة الانزلاق فى العمليات ووضع الكونجرس والرأى العام أمام الأمر الواقع ، كما حدث فى فيتنام .

٣ - وكان الجنرال « كولين باول » يحس على نحو ما بأن الرئيس الأمريكى يسعى لتجنب الحصول على قرار من الكونجرس ، فقد كان من ناحية يخشى أن تؤدى المناقشات واختلاف الآراء عند العرض على الكونجرس إلى إعطاء انطباع لدى الطرف العراقى بأن التصميم الأمريكى على الحرب يضعف أو يفتر . ومن ناحية ثانية فإن الرئيس ليس فى حاجة للعرض على الكونجرس لأنه لا يطلب قوانين باعتمادات لتمويل الحرب ، لأن الاعتمادات المطلوبة وزيادة سوف تدفعها السعودية والكويت ودول الخليج .

٤ - وراح الجنرال « كولين باول » يدور من حول هذا كله ، ويضع القيادة السياسية أمام الأمر الواقع بأن طلب استصدار قانون بتعبئة جزئية رغم وجود قوات كافية تحت قيادته . وقد تذرع بحجة أنه مع تسليمه بوجود قوات كافية تحت قيادته - إلا أن مسرح العمليات يتطلب زيادة كبيرة فى تخصصات معينة ليست متوافرة بالقدر الكافى فى تركيبة القوات كما هى الآن .

وفى المحصلة فإن الجنرال « كولين باول » كان ملتزماً بالأهداف التى حددها البيت الأبيض ، وكل ما هنالك أنه حاول البحث عن طرق بديلة (كالعقوبات الاقتصادية) ،

أو طالب بأن تجرى الحرب ما دام القرار السياسي هو الحرب - داخل الإطار الدستوري والقانوني ، وبتأييد ظاهر وكامل من الكونجرس والرأي العام .

ومرة أخرى لم تكن بغداد على علم بتفاصيل ما يجري ، ولكنها من بعيد كانت تتابع بعض ظواهره . وكانت هناك عواصم عربية أخرى غير بغداد تتابع ، وكان الكل يدرك أن الحرب أصبحت أرجح الاحتمالات .



وفي الرباط عقد الملك « الحسن » والملك « حسين » والرئيس الجزائري « الشاذلي بن جديد » اجتماعا يوم ٢٠ سبتمبر . وقرر الثلاثة أنه لا بد من محاولة أخرى . واتفقوا على أن يذهب الملك « حسين » نيابة عن ثلاثهم لمقابلة الرئيس « صدام حسين » والتحدث إليه برأيهم . وعاد الملك « حسين » إلى عمان ، ثم رأى أن يكتب للرئيس « صدام حسين » بما انتهى إليه الرأى بينه وبين الملك « الحسن » والرئيس « بن جديد » ، وقد بدأ الملك فاستعرض خلفية الأزمة ومسارها ، ثم وصل في خطابه ليقول :

« وبناء على هذا الفهم والتحليل الذي شاطرني إياه جلالة الملك الحسن الثاني وسيادة الرئيس الشاذلي بن جديد ، وعلى ضوء تطور الأزمة ووعينا الكامل على مضاعفاتها ومكتنفاتها التي تكثرت ، ومن منطلق حرصنا الأكيد على المحافظة على سلامة العراق وما يمثل ، فقد كلفت من قبلهم بطرح السؤال التالي على سيادتكم كبدية لجهود عربي جماعي مخلص ، وكلنا أمل ورجاء بالتكرم بالإجابة السريعة علينا : ما هي طلبات العراق المحددة والمعقولة والمعقولة من دولة الكويت سواء بالنسبة إلى حدوده معها وحاجته إلى ممر حر للمياه العميقة في الخليج ، أو بالنسبة للديون والتعويضات المالية عن نفط حقل الرميلة ، أو غير ذلك إن وجد ؟ - وبمعنى آخر : ما هي الطلبات العراقية بحدودها المعقولة والواقعية ، والتي يمكن أن تلقى قبولا لدى القادة العرب ، كي أتبتها مع جلالة الملك الحسن الثاني ، والرئيس الشاذلي بن جديد ، ونتحرك بها لإقناع الطرف المعنى بها والقادة العرب الآخرين سعيا للتوصل إلى حل عربي للمشكلة قبل فوات الأوان ؟ »

ثم أضاف الملك « حسين » في خطابه عبارة ظن أنها قد تكون مؤثرة على بغداد فقد كتب يقول : « إنني لا أريد أن أصل إلى لحظة أجد فيها نفسي مضطرا أن أقف أمام العالم وأقول إنه ليست هناك فرصة لحل عربي ! »



وحين وصل خطاب الملك « حسين » (المعبر عن وجهة نظر المغرب والجزائر والأردن) - كان مجلس قيادة الثورة في بغداد يعقد سلسلة اجتماعات خصصها لبحث

مستجدات الأزمة ، وأهمها من وجهة نظره في ذلك الوقت تصريحات الجنرال « دوجان » .
وبدا كما لو أن مناقشات المجلس ترد على خطاب الملك « حسين » الذي لم يكن قد قرئ
أو درس بعد . كانت مناقشات المجلس قد توصلت إلى قناعات مؤداها :

● أن الأزمة لم تعد الآن قضية بين العراق والكويت .

● أن الطرف الآخر في المواجهة أمام العراق قد أصبح الولايات المتحدة الأمريكية بكل
ما تريده وتطلبه في العراق نفسه .

● أن حلا عربيا للأزمة ، أو حتى دورا عربيا مؤثرا فيها - هو أمر لم يعد مطروحا على
الأقل في الوقت الحاضر .

● وإذا كان هناك أمل عربي للعراق في هذا الوقت ، فهو ما أسماه بعض أعضاء مجلس
قيادة الثورة « حركة الجماهير العربية » ، فهي التي تستطيع أن تضغط على حكوماتها لتتخذ
مواقف جديدة يمكن أن تؤثر على مسار الأزمة .

ويبدو أنه من هذا المنطق اتخذ مجلس قيادة الثورة في سلسلة جلسات عقدها في ٢٠ -
٢٣ سبتمبر ، سياسة تنزع إلى توسيع رقعة المجابهة . وعلى هذا الأساس أصدر المجلس
بيانا باسم مجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث العراقي - يهدد بأنه في حالة ضرب
العراق ، فإن العراق سوف يرد على ذلك بضرب شامل بالصواريخ لكل منشآت البترول
في الخليج (وليس فقط في السعودية) ، كما أن العراق سوف يقوم بضرب أهداف في
إسرائيل . وكان ذلك تصعيدا جديدا في الموقف ، فقد دخلت مسألة بترول الخليج بأكمله
لتصبح هدفا رئيسيا مباشرا في المعركة ، وكذلك دخلت إسرائيل كطرف رئيسي مباشر ،
ولعلها كانت كذلك منذ البداية .

وفي يوم ٢٩ سبتمبر وصل السيد « طارق عزيز » إلى عمان يحمل ردا من الرئيس
« صدام حسين » على رسالة الملوك والرؤساء الثلاثة السابقة إليه . ولم يكن الرد المكتوب
الذي حملة « طارق عزيز » هو الرسالة الحقيقية للملك ، وإنما كان الأهم ما دار بين الاثنين
من حديث في قصر « الندوة » في عمان .

وتشير دلائل كثيرة إلى أن وزير الخارجية العراقي تحدث للملك بمجمل ما توصلت
إليه اجتماعات مجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث من قناعات ، وأهمها أن الدول العربية
في الوقت الحاضر ليست هي التي تملك زمام الموقف ، وبالتالي فإن البحث عن حل عربي
لا فائدة فيه الآن لأسباب كثيرة أولها وآخرها أن الأمر خرج من أيديهم منذ ساعات الأزمة
الأولى ، وأنه إذا أتاحت فرصة للحل فإن هذه الفرصة لا بد أن تجيء من مصدر آخر .
ويبدو أنه من محصلة هذا الحوار - فإن الملك « حسين » بدأ يعد للقاء بينه وبين الرئيس

«ميتران» . فقد كان واضحا رغم موقف فرنسا المسابر للسياسة الأمريكية والغربية
عموما - أن باريس لا تزال تفكر في نهج مستقل لها في إدارة الأزمة .



ولم تكن إسرائيل على استعداد لأن تترك تهديداً علنياً بضربها بالصواريخ يمر دون
رد فعل منها . وهكذا كتب « اسحاق شامير » رئيس وزراء إسرائيل خطاباً إلى الرئيس
« بوش » يوم ٢٦ سبتمبر ، لم يعرف من تفاصيله أكثر من أنه يلفت نظر الرئيس الأمريكي
إلى التهديدات الموجهة إلى إسرائيل ، ويحتفظ لنفسه بحق توجيه الضربة الوقائية لقواعد
الصواريخ العراقية التي تهدد إسرائيل ، وأهمها مواقع الصواريخ القريبة من الحدود
العراقية - الأردنية في المواقع المعروفة بمنطقة « ٥ - ٢ » . وكانت إسرائيل تلمح إلى
أن هذه المواقع وقواعدها تستطيع أن تظال منطقة « ديمونة » ، وفيها المفاعل النووي
الشهير لإسرائيل .

ولم تكن إسرائيل على استعداد لأن تترك تهديداً علنياً بضربها بالصواريخ يمر دون
رد فعل منها . وهكذا كتب « اسحاق شامير » رئيس وزراء إسرائيل خطاباً إلى الرئيس
« بوش » يوم ٢٦ سبتمبر ، لم يعرف من تفاصيله أكثر من أنه يلفت نظر الرئيس الأمريكي
إلى التهديدات الموجهة إلى إسرائيل ، ويحتفظ لنفسه بحق توجيه الضربة الوقائية لقواعد
الصواريخ العراقية التي تهدد إسرائيل ، وأهمها مواقع الصواريخ القريبة من الحدود
العراقية - الأردنية في المواقع المعروفة بمنطقة « ٥ - ٢ » . وكانت إسرائيل تلمح إلى
أن هذه المواقع وقواعدها تستطيع أن تظال منطقة « ديمونة » ، وفيها المفاعل النووي
الشهير لإسرائيل .



وكان ظهور إسرائيل على هذا النحو في ظروف الأزمة المعقدة داعياً إلى قلق آخرين
غير الرئيس « بوش » ، وكانت المملكة العربية السعودية بينهم .

وفي ذلك الوقت تقرر أن يقوم الأمير « بندر بن سلطان » سفير السعودية باتصال
مباشر مع أصدقاء إسرائيل في واشنطن . وهكذا دعا عدداً من قيادات المؤتمر اليهودي
الأمريكي ، وعلى رأسهم « هنري سيجمان » لمقابلته . وتم اللقاء بالفعل ، وحضره « أفي



الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية في الولايات المتحدة (إلى اليمين) في لقائه مع رؤساء المنظمات اليهودية .

بارنز « وهو أحد المقربين من رئيس وزراء إسرائيل « اسحاق شامير » ، وقد أذيعت تفاصيل هذا اللقاء فيما بعد حينما ظنت إسرائيل بعد انتهاء الحرب أن السعودية تتنكر لوعود قطعتها على نفسها قبل هذه الحرب .

وقد روى (٢) « سيجمان » نفسه أنه أثناء اللقاء مع الأمير « بندر » سأله سؤالاً محدداً قال فيه :

(٢) جريدة ، الجيروساليم بوست ، في عددها الصادر يوم ٨ يوليو ١٩٩١ . وقد نشرت صحف أخرى غير الجيروساليم بوست ، تفاصيل تلك الاجتماعات مع « بندر » ، وإن كانت رواية ، الجيروساليم بوست ، أدقها لأنها استندت مباشرة إلى « سيجمان » ، وكان واضحاً أنه مصدرها . كما أنه على كثرة ما بها من تفاصيل دقيقة . فإن الرياض لم تتف أي من هذه التفاصيل .

« إننى أريد أن أسألك ياسيادة السفير - هل إن بلادك بعد أن تنتهى هذه الأزمة سوف تعلن بلا قيد أو شرط اعترافها بحق إسرائيل فى الوجود ؟ - وهل أنت مستعد لأن تؤكد لنا أن بلادك سوف تقوم بتطبيع علاقاتها بالكامل مع إسرائيل بعد التوصل إلى حل سلمى ؟ »

ورد « بندر » - طبقا لرواية « سيجمان » - قائلا :

- « نعم هذا هو بالضبط ما أقوله ، وأضيف عليه أن سوريا أيضا سوف تكون على استعداد لاتخاذ نفس الموقف . »

وروى « سيجمان » أيضا تفاصيل أخرى مما سمعه وفد المؤتمر اليهودى الأمريكى من الأمير « بندر » ، وبينه :

● إن « بندر » قال لهم إنه « نصح الإدارة الأمريكية بأن تستعمل حق الفيتو ضد قرار يدين إسرائيل بسبب عدوانها على المسجد الأقصى ، وكان رأيه أن أية إدانة لإسرائيل تعتبر فى جزء منها انتصارا لـ « صدام حسين » - ولكن الإدارة الأمريكية لم تأخذ برأيه ، ولم تستعمل حق الفيتو مراعاة للأطراف العربية فى التحالف العسكرى ضد العراق » . (٣)

● إن « بندر » قال لهم :

« إن منظمة التحرير الفلسطينية فقدت مصداقيتها بتأييدها لـ « صدام حسين » ، وأنه بعد الحرب : إما أن تظهر منظمة تحرير فلسطينية جديدة - وإما أن تظهر قيادات فلسطينية أخرى من داخل الأرض المحتلة تستطيع أن تتعامل بطريقة أفضل مع إسرائيل . »

● إن « بندر » قال لهم :

« إنه نكرَ لوزير الخارجية الأمريكى « جيمس بيكر » أن السعودية سوف تشترك فى المحادثات مع إسرائيل فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية مثل قضية المياه ، لكن الرياض لن تعقد محادثات سلام مباشرة مع إسرائيل ، ولن تصدر تصريحات رسمية بالاعتراف بإسرائيل . »

وروى « سيجمان » أن « بندر » طلب إليهم تقدير الظروف وإعطاءهم فرصة .

(٣) كان العدوان الإسرائيلى على المصلين فى المسجد الأقصى يوم الثلاثاء ٩ أكتوبر ١٩٩٠ قد استثار مشاعر عربية غاضبة ، وتوجهت الدول العربية بشكوى إلى مجلس الأمن ، وتحول الانتباه العالمى لعدة أيام إلى هذه القضية - ثم أنلى الرئيس الأمريكى « جورج بوش » بتصريح قال فيه : « إننا لا نريد لهذا الحادث الفرعى أن يصرف الأنظار عن الأزمة فى الخليج ، ولا أن يخلطها بقضايا أخرى فى الصراع العربى الإسرائيلى ، ولعل من هنا ان الولايات المتحدة اثرت الا تستعمل حق الفيتو ضد مشروع قرار معروض على مجلس الأمن ، فتركته يمر بموافقتها ، وهدفها الرئيسى تخفيف حدة المشاعر العربية والاسلامية . »



كان الملك « حسين » على اتصال بالرئيس الفرنسي « ميتران » ، واتفق الاثنان على موعد يلتقيان فيه في أوائل أكتوبر ١٩٩٠ . وكان الملك « حسين » أثناء لقائه مع « طارق عزيز » في عمان قد طلب إليه استمرار الأفكار الواردة في خطاب العلوك والروساء الثلاثة إلى الرئيس « صدام حسين » أن يعطيه موقفا نهائيا يلتزم به العراق حتى يكون أساسا صالحا لإقناع الرئيس الفرنسي بأن يدخل بدور في الأزمة .

وكان العراق يرى نفسه في موقف صعب ، فهو متردد في إعطاء تنازلات قد تحسب عليه وتؤثر على الجماهير التي حشدها وراء دعوته بربط كل القضايا معا - دون أن يكون واثقا من أن لديه ما يمكن أن يحصل عليه في المقابل . وكان توجس العراقيين أن الرئيس « بوش » لن يتوقف في منتصف الطريق حتى وإن سحب العراق قواته من الكويت . فالرئيس « بوش » في هذه الحالة سوف يتصاعد بشروطه فيطلب تحديد حجم القوات العراقية ، وتدمير مصانع وقواعد الصواريخ والأسلحة الكيماوية ، وقد يصل إلى ما هو أبعد من ذلك . ولذلك فإن الكلمة المفتاح من وجهة نظر العراق في ذلك الوقت كانت « الضمانات » وبعدها « الانسحاب » . فقد كانت كلمة « الانسحاب » وحدها معبأة بمخاطر داهمة إذا لم تكن مسبقة بكلمة « الضمانات » .

والحاصل أن بغداد في ذلك الوقت وجدت نفسها دون أن تقصد في نفس الوضع الذي يريد « بوش » أن يضعها فيه . فهو وكل الآخرين يطالبونها بالانسحاب ، وأما هي فقد امتنعت في تلك الفترة عن نكر هذه الكلمة السحرية ، وكان هذا ما يريده « بوش » تماما ليقنع كل الأطراف أنه لم يعد هناك بديل آخر غير الحرب .

وفي ذلك الوقت أصدر حزب البعث العراقي تعميما إلى أعضائه طلب فيه إليهم الامتناع عن أية مناقشات حول ما إذا كان يتعين على العراق أن ينسحب أو لا ينسحب من الكويت ، لأن مثل هذه المناقشات لن يكون لها من أثر غير إضعاف الجبهة الداخلية في العراق ، وصرف الجماهير العربية والاسلامية عن تأييد وقتته .

ومع التعميم الذي أصدره حزب البعث العراقي بالامتناع عن مناقشة موضوع الانسحاب - كان الجو في بغداد معبأ بالقلق على كل المستويات ، بما في ذلك مستوى المثقفين ، بل وحتى عامة الناس الذين كانت الأزمة تمسك بخناقهم ، والنتائج المترتبة عليها تؤثر في حياتهم .

كان الحصار الاقتصادي حول العراق قد بدأ يحدث مفعوله . وكان الحصار البحري والجوى قد أحاط الناس جميعا بطوق من الفولاذ يضيق أكثر وأكثر . وكان تقنين الوقود قد خفف كثيرا من حركة السير في العاصمة ، وحال دون الناس ودون الحركة بما يجعلهم يأتسون برأى أصدقاء ومعارف لهم . ولم يكن أمام الجميع غير تعطيل فكرهم والاكتفاء بما يرد في الاذاعات الرسمية ، وعلى شاشات التليفزيون العراقي ، وكان كله تعبئة حماسية في جو بلغ فيه التشدد في الحماسة مداه ، وإلى حد يجلب شعورا بالاختناق .

ومع ذلك كان هناك كثيرون لم يمنعهم التعقيم بحظر المناقشات حول الانسحاب من مناقشة ما جرى وما يمكن أن يجرى . وحتى على المستوى الرسمي كانت هناك محاولات للبحث عن منفذ . بل إن المخابرات العراقية نفسها أدارت في ذلك الوقت مناقشات حول احتمالات تطور الأزمة ، بما في ذلك جدوى أن ينسحب العراق من الكويت . وقد قام السيد « سبعاوي التكريتي » وهو مدير المخابرات العراقية وشقيق الرئيس « صدام حسين » - بدعوة ستة من أساتذة العلوم السياسية في جامعات العراق طالبا إليهم أن يديروا فيما بينهم مناقشة حرة حول الخيارات المفتوحة للخروج من الأزمة . وقد انهمكوا ثلاثة أيام اشترك فيها عدد من مستشاري « صدام حسين » . وكان الأساتذة الستة في بداية الأمر مترددين ، ومع استمرار المناقشة وتكرار تأكيدات الأمان التي أعطيت لهم - فإنهم فتحوا عقولهم وقلوبهم لآراء صريحة . وقد أشار أربعة منهم في النهاية إلى ضرورة انسحاب العراق من الكويت لأن الأخطار التي يواجهها داهمة ، بل ووصل الأمر بينهم إلى أن وضعوا بأنفسهم « سيناريو » لإخراج قرار للانسحاب يؤدي إليه دون أن يؤثر على كرامة العراق . وكان رأيهم أيضا أنه ليس من المستبعد أن يحصل العراق على نوع من الضمانات إذا ما كان قراره بالانسحاب واضحا لا لبس فيه .

ومع ذلك ، فقد كان هناك رأى آخر لا يزال متمسكا بتشدده وإصراره ، وتقديره بأن الحرب ليست مؤكدة . وهذا الاتجاه أظهر في دوائر حزب البعث منه في دوائر الحكم أو دوائر المثقفين . بل إن وفدا حزبيا عاد من اليمن إلى بغداد يحمل رواية غربية منسوبة إلى وزير اليمن أتاحت له الظروف أن يلتقى بشقيق الرئيس « بوش » ، والذي كان في ذلك الوقت عضوا في شركة أمريكية لها أعمال في اليمن . وكانت الرواية تقول إن الوزير اليمني صاحب الرواية تحدث مع المستر « بريسكوت بوش » شقيق الرئيس « جورج بوش » في الأزمة ، وسمع منه أنه لن تكون هناك حرب . وعلى فرض صحة الرواية فالوزير اليمني المعنى خلط فيما يبدو بين مجتمعات قبلية يعرف فيها شقيق الشيخ ما يدور برأس شقيقه - وبين مجتمعات غربية متقدمة يصنع فيها القرار بعيدا عن خيمة الشيخ .



وفي ذلك الوقت - أكتوبر ١٩٩٠ - فكر الاتحاد السوفيتي أن يقوم بمسعى جديد . فقد أحس الرئيس « جورباتشوف » بأن العراق قد يكون مستعدا الآن للانسحاب إذا توفرت له بعض الضمانات المقبولة ، وأحس « جورباتشوف » أن سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الأزمة كلها تحدث حالة قلق داخل بعض العناصر في القوات المسلحة السوفيتية ، وقد سمع بنفسه أصوات النقد التي توجه إلى وزير الخارجية « ادوارد شيفرنادزه » بأن سياسته في الأزمة متأثرة إلى أبعد حد بآراء « جيمس بيكر » وزير الخارجية الأمريكي . وقرر « جورباتشوف » ، كما ظهر من تصرفاته - أن ينقل الاختصاص في الأزمة من وزارة الخارجية إلى مكتبه مباشرة . وكان قراره إرسال مبعوث خاص يمثله لمقابلة الرئيس « صدام حسين » في بغداد ، ومقابلة بقية أطراف الأزمة من العرب والأوروبيين والأمريكان على السواء . وقد وقع اختياره على « يفجينى بريماكوف » ، وكان عضوا احتياطيا في المكتب السياسي ، ويعتبره « جورباتشوف » من أصدقائه ومساعديه المقربين . وكان « بريماكوف » على صلات قديمة بكثيرين في العالم العربي ، وبينهم الرئيس « صدام حسين » والسيد « طارق عزيز » ، وذلك من أيام عمله مراسلا مقيما لجريدة « برفادا » في الشرق الأوسط لمدة خمس سنوات ، ومقره يومئذ في القاهرة ، وسفره منها إلى بقية العواصم العربية دائم لا ينقطع .

ويوم ٥ أكتوبر وصل « بريماكوف » إلى العاصمة العراقية ، وكان قد طلب من صديقه القديم السيد « ياسر عرفات » رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أن يسبقه إلى بغداد لكي يمهد له الجو فيها . وبالفعل كان السيد « ياسر عرفات » في بغداد قبل وصول « بريماكوف » إليها بيوم واحد .

وفي المساء توجه « بريماكوف » إلى لقاء الرئيس « صدام حسين » وكانت رسالته الأولى من الرئيس « جورباتشوف » : « أن الموقف خطير ، وسوف تزداد خطورته إذا لم يبادر العراق إلى الانسحاب من الكويت سريعا » .

ورد عليه الرئيس العراقي بقوله :

- « إنك تطلب مني أن أعلن الانسحاب ، وكأن هذه الكلمة هي الكلمة السحرية التي يمكن أن تحل كل المشاكل دفعة واحدة ، وأنا لن أقول هذه الكلمة بهذه البساطة » .

ثم واصل الرئيس العراقي كلامه للمبعوث السوفيتي قائلا :

- « وحتى لو انسحبنا من الكويت ، فإن ذلك لن يكون كافيا لجعل الأمريكان يشعرون بالرضا ، وأنتم ليست لديكم ضمانات تقدمونها لنا ضد أي هجوم أمريكي » .

وعندما راح « بريماكوف » يلح ، قال له الرئيس « صدام حسين » :

- « لنفرض أنني قلت هذه الكلمة السحرية ، ما الذى يمكن أن تعطونه للعراق من ضمانات » .

ثم وجه إليه ثلاثة أسئلة محددة :

- ما هي الضمانات التي يمكن أن تقدموها للعراق ولأمنه ؟
- ما هي الضمانات التي يمكن أن تقدموها للنظام في العراق ولأمنه ؟
- ما هي الضمانات التي يمكن أن تقدموها لتسوية إقليمية لقضايا المنطقة ، وبالذات للفلسطينيين في الأرض المحتلة ؟

ورد « بريماكوف » بأنه « يخشى من ربط عضوى بين الانسحاب والضمانات ، مما يجعل الرئيس « بوش » يفسر طلب الضمانات وكأنه شروط مسبقة للإنسحاب . » - ثم أضاف « بريماكوف » إنه « يخشى من إثارة موضوع الضمانات الآن حتى لا يفسرها الغرب باعتبارها خدعة يقصد بها العراق أن يدخل في مفاوضات مع الولايات المتحدة ، وهو أمر أعلن الرئيس « بوش » رفضه له ، كما أن الكونجرس والرأى العام سوف يمنعانه من القبول به على فرض أنه كلن مستعدا لذلك . »

ورد الرئيس « صدام حسين » بقوله إن المشكلة - فى رأيه - هي « أن الأمريكان مصممون على تدمير العراق » .

وقال « بريماكوف » :

- « لنفرض أن ذلك هدفهم فعلا ، فإن انسحابا عراقيا من الكويت سوف يقيد يد الرئيس « بوش » لأنه سيجعل الولايات المتحدة فى وضع من يقبل على الحرب دون سبب . »
وكان تعليق الرئيس « صدام حسين » :

- « إنه يشك فى ذلك » .

وانتقل « بريماكوف » إلى نقطة أخرى كانت بين أهدافه لزيارة العراق ، وهي التصريح [٧٨٣٠] خبيرا سوفيتيا من العسكريين والمدنيين بالسفر إلى بلادهم . ووافق الرئيس « صدام حسين » على التصريح بسفر السوفيت من العراق بمعدل ١٥٠٠ كل شهر ، معتبرا أن الإلحاح على إعادتهم إلى الاتحاد السوفيتى دليل آخر على أنه حتى الرئيس « جورباتشوف » ليس مطمئنا فى قرارة نفسه إلى النوايا الأمريكية .

وخرج « بريماكوف » من مقابله مع الرئيس « صدام حسين » إلى عشاء مع السيد « ياسر عرفات » . ولم يكن « بريماكوف » مستريحا لنتائج لقائه بالرئيس « صدام حسين » .

وصاح فيه « ياسر عرفات » قائلا :

- « إننى عرفت بما دار بينك وبينه . وقد قال لك الكلمة السحرية » .

ورد عليه « بريماكوف » بأنه « يسلم بأن الرئيس « صدام حسين » تحدث فعلا عن الانسحاب ، ولكنه ربط ذلك بشروط لن تقبلها الولايات المتحدة .

وسأله « عرفات » : « أى شروط ؟ »

وروى له « بريماكوف » أسئلة الرئيس العراقي الثلاثة .

ورد « عرفات » :

- « أليس طبيعيا أن يسأل الرجل عن ضمانات لبلده ونظامه » .

وقال « بريماكوف » :

- « إن المشكلة ليست هنا ، وإنما المشكلة فى الضمانات التى طلبها « صدام حسين » فى شأن التسوية الإقليمية » .

وانفعل « ياسر عرفات » وقال بلهجة خطابية لـ « بريماكوف » :

- « اسمع ، إننى باسم الشعب الفلسطينى متنازل عن الضمانات التى طلبها الرئيس « صدام حسين » لتسوية القضية الفلسطينية ولحماية شعب الانتفاضة . »

ثم قال « عرفات » بطريقة مؤثرة :

- « إن الشعب الفلسطينى يرفض أن يتحقق أمنه وسلامه على حساب أمن الشعب العراقى وسلامته » .



وفيما بعد كتب « بريماكوف » سلسلة مقالات فى جريدته القديمة « برافدا » قال فيها : « إنه يعرف « صدام حسين » منذ التقاه لأول مرة سنة ١٩٦٩ ، وأنه رجل يملك حزما إلى حد القسوة ، وإرادة قوية إلى درجة العناد ، واستعدادا للتقدم نحو أهدافه بصرف النظر عن العوائق ، وإحساسا مبالغا فيه بمعانى الشرف والكبرياء » .

وروى « بريماكوف » أنه ذهب - بعد مقابلته للرئيس « صدام حسين » فى بغداد - للقاء مع الرئيس « جورج بوش » فى واشنطن ، وأنه عرض على الرئيس « بوش » تفاصيل لقائه ، وأحسن أن « بوش » مهتم بمعرفة شخصية « صدام حسين » أكثر مما هو مهتم بأرائه فى حل الأزمة . فقد راح يسأله عن تاريخ « صدام حسين » وعن تحليله لشخصيته

وتصرفاته . وأنه طوال ساعتين كاملتين قضاهما « بريماكوف » معه ، كان شاغله الكبير هو معرفة مفاتيح شخصية الرئيس العراقي .

وحين حاول « بريماكوف » أن يعيده إلى الأزمة ، اكتفى « بوش » بأن قال له :
- « إننى سمعت منك أفكاراً جديدة قيمة ، وأنا أحتاج إلى أن أتحدث مع مستشارى . »
ثم سأله « بوش » :

- « كم من الوقت تقدر أن تبقى فى واشنطن ؟ »

ورد « بريماكوف » بأنه « على استعداد للبقاء بمقدار الحاجة إليه » .
وقال « بوش » :

- « إننى سوف أبلغك رأى خلال ساعتين أو ثلاث » .

وبعد خمس وأربعين دقيقة (حسب رواية « بريماكوف » فى جريدة « برافدا ») قال له « جيتس » نائب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وهما معا على مائدة غداء :
- « على فكرة ، إن الرئيس طلب منى أن أبلغك أنك تستطيع مغادرة واشنطن فى أى وقت تشاء » .

ويقول « بريماكوف » فى روايته - إنه بعد ذلك تلقى تليفونا من الرئيس « جورباتشوف » الذى طلب منه أن يمر على لندن ليقابل السيدة « مارجرى تاتشر » . ثم يروى « بريماكوف » أنه « ذهب بعد ذلك ليقابل السيدة « مارجرى تاتشر » رئيسة وزراء بريطانيا التى لم تتردد ولم تتلعثم فى كلمة واحدة ، والتى قالت له :

- « نحن لا نريد لأى طرف أن يتدخل الآن لعرقلة هدفنا . وليس هناك خيار آخر غير الحرب » ... ثم أضافت أكثر من ذلك أن « صدام حسين يجب أن يحاكم كمجرم حرب » .

ويقول « بريماكوف » : « وعندما حاولت أن أشرح لها رأى ، قاطعتنى بعد قليل قائلة بحدّة : « لا .. لا أريد أن أسمع شيئاً » . »

لم تكن « مارجرى تاتشر » مهتمة بغير الحرب ، فى حين أن الرئيس « بوش » كان لا يزال مهتما بدراسة شخصية « صدام حسين » .



وقد عرف فيما بعد أن « بوش » وصل في تقصيه عن شخصية « صدام حسين » إلى حد أنه دعا لمقابلته عددا من أساتذة الجامعات الأمريكيين من أصل عربي ، وراح يقضى معهم ساعات يستجوبهم عن « صدام حسين » وطبائع الشعب العراقي . وقد كان هؤلاء الأساتذة هم الذين أشاروا على الرئيس « بوش » بالأسلوب الذي يتبعه في التعامل مع « صدام حسين » . وقد كان أحدهم هو الذي أشار عليه أن يستخدم اسمه الأول « صدام » بلهجة يظهر فيها الاستخفاف ، كما أشاروا عليه بأن يستعمل في حديثه عنه ألفاظا يعتبرها الرئيس العراقي مهينة له . كما كانت نصيحة هؤلاء أيضا أن يقرن الرئيس « بوش » أى مبادرة علاقات عامة يقوم بها في الأزمة ، بأوصاف من نوع « إننى أريد أن أعطيه الفرصة لإنقاذ ماء وجهه » ، أو « إننى أريد أن أعطيه الفرصة لتنفيذ بجلده » ، وكان تقديرهم أن ذلك سوف يرفض على الرئيس العراقي أن يرفض أية مبادرة أمريكية معتبرا أنها تمس الشرف والكبرياء طالما أن هذا الرفض هو ما يريده الرئيس « بوش » .

وبالفعل فإن الرئيس « بوش » استعمل في خطابه عن « صدام حسين » أو أثناء توجيه الخطاب إليه - عبارات دعت رجلا مثل السناتور « لى هاملتون » أن يقول للرئيس « بوش » صراحة : « سيادة الرئيس ، إننا نلاحظ أنك تجعلها فى كثير من المرات معركة شتائم وإهانات شخصية » .

وابتسم « بوش » ، ولم يعلق !



وعاد « بريماكوف » بعد ذلك إلى بغداد فى أواخر أكتوبر ليلتقى بالرئيس « صدام حسين » مرة أخرى ليقول له - حسب روايته : « إن الصقور يتغلبون على الحمام فى الولايات المتحدة وفى أوروبا » . ورد عليه الرئيس « صدام حسين » قائلا : « وأنا أيضا عندى صقور وحمام » .

وعاد « بريماكوف » يلح على الرئيس « صدام حسين » فى إعلان انسحاب فورى وتنفيذه فعلاً . ورد « صدام حسين » بأن « أى انسحاب دون ضمانات سوف يكون انتحارا ، فالانسحاب العراقي من الكويت يجب أن يتزامن مع انسحاب القوات الأمريكية من السعودية ، ومع رفع الحصار عن العراق ، ومع اتفاق على مخرج يصل العراق بالبحر » .

وخرج « بريماكوف » ليتوجه إلى لقاء « جورباتشوف » الذى كان فى ذلك الأسبوع (الأخير من أكتوبر) موجودا فى فرنسا لمحادثات مع الرئيس « ميتران » .

واستمع « جورباتشوف » باهتمام إلى نتائج زيارات « بريماكوف » وملاحظاته . وبعد تشاور مع الرئيس « فرانسوا ميتران » أعلن « جورباتشوف » أن « الوقت قد يكون مناسباً

لدور عربي في الأزمة يسهل لـ « صدام حسين » فرصة الانسحاب من الكويت . ثم أضاف « جورباتشوف » أن « الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت لا بديل له كمقدمة لحل شامل للأزمة » .

كان هدف « جورباتشوف » بالدرجة الأولى ، كما يظهر الآن ، منع نشوب حرب على نطاق واسع في الشرق الأوسط بقرب الاتحاد السوفيتي ، وربما تصور أن ذلك قد يحدث آثارا قد تكون خطيرة في قيادات القوات المسلحة . لم يكن « جورباتشوف » مشغولا بالحرب ذاتها ، وإنما بآثارها المحتملة على الجيش السوفيتي .

وكان الرئيس « ميتران » يفكر في امكانية حل تقوم فيه فرنسا بدور رئيسي ، وكان على وشك أن يقابل الملك « حسين » في باريس . وكبادرة حسن نية وتمهيد للقاء « ميتران - حسين » ، أعلنت بغداد قرارا بالإفراج عن كل الرهائن الفرنسيين الذين كانوا باقين في العراق .



طوال شهر أكتوبر ١٩٩٠ كانت بغداد مجالا مفتوحا لكثيرين من ساسة العالم وشخصياته ، قصدوا إليها ليحصلوا على الحرية لمواطنيهم المحتجزين « رهائن » - أو « ضيوفا » على حد التعبير العراقي !

وربما أراد العراق أن يبلغ صوته للعالم ممثلا في عدد من الشخصيات الدولية ، وأن يحسن صورته وسط حصار دعائي أمسك بخناقها في كل محفل دولي ، وعلى كل شاشة تليفزيون ، وعلى صدر أي صحيفة - وفي نفس الوقت فإن تلك الشخصيات الدولية قصدت أن تقترب من وهج أزمة شددت انتباه كل القارات وشعوبها .

كان بين الذين قصدوا إلى بغداد في مثل هذا الوقت رجال من أمثال « كورت فالدهايم » رئيس جمهورية النمسا والسكرتير العام السابق للأمم المتحدة ، و « ويلي برانت » مستشار ألمانيا الغربية السابق ، و « ناكاسوني » رئيس وزراء اليابان السابق ، و « ادوارد هيث » رئيس وزراء بريطانيا السابق ، وغيرهم كثيرون . وإلى جانب ما قام به هؤلاء الساسة من جهد في إطلاق سراح أعداد كبيرة من مواطنيهم - فلقد كانت رواياتهم عما

رأوه وقالوه وسمعوه في بغداد مصادر هامة في رسم صورة كاملة لتفكير بغداد في فترة من أخطر فترات الأزمة .

و « فالدهايم ، بطبيعته مقل في الكلام ، كما أن « ناكاسوني » محدود في روايته بسبب حواجز اللغة ، وأما « برانت » ، فقد أثر أن يضع أمام الرئيس « صدام حسين » صميم الأزمة ويدعوه لإطالة التفكير فيها - وطبقاً لروايته - فإنه قال : « إنه يريد من الرئيس أن يتذكر قضية خطيرة واجهها بنفسه ، وهي قضية « إيران - كونترا » ، والتي تكشف وقائعها عن أن الولايات المتحدة تدخلت في الوقت المناسب في الحرب العراقية - الإيرانية لكي تمنع هزيمة إيران ، ولكي تحجم انتصار العراق - لماذا ؟ - هناك سبب هام وهو أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لترى « صدام حسين » جالسا فوق بترول إيران إلى جانب بترول العراق . »

ثم يستكمل « برانت » « روايته : « إنني قلت : « هل تراهم وهم الذين لا يقبلون جلوسك فوق بترول إيران - أن يروك جالسا فوق بترول الخليج كله ؟ ! »

وتبقى رواية « هيث » الذي دُعي للحديث أمام لجنة القوات المسلحة لمجلس النواب الأمريكي يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ في جلسة خاصة عقدت في القاعة ٢١١٨ تحت رئاسة « ليس أسبن » رئيس اللجنة . وربما لأن « هيث » برلمانيا بالطبيعة وبالممارسة فإنه في ذلك المحفل البرلماني وجد نفسه طائرا في سريه ، وراح يحكى بالتفصيل . (٤)

ولقد رأى رئيس الوزراء البريطاني السابق أن يكون صريحا مع أعضاء اللجنة فقال :

« دعوني أذكركم أولا أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ ، وهو الأساس في كل دور الأمم المتحدة في أزمة الخليج ، يحتوى على ثلاث فقرات : الفقرة الأولى فقرة تدين العراق ، وهذه فقرة لا يختلف عليها أحد منا وهي لا تحتاج إلى طول نقاش . والفقرة الثانية تطلب من العراق سحب قواته فوراً وبدون شروط إلى المواقع التي كانت عندها قبل الغزو العراقي ، وهذه أيضا فقرة لا يختلف عليها أحد ولا تحتاج إلى طول نقاش . وأما الفقرة الثالثة في القرار ، فهي تطالب العراق والكويت بأن يبدأ على الفور محادثات مكثفة لحل مشاكليهما ، وهذه هي الفقرة التي تجاهلتها الأطراف ولم تعطها فرصة حقيقية لاكتشاف امكانياتها . »

ثم استطرد « هيث » يتحدث عن السبب المباشر الذي دعاه للذهاب إلى بغداد ، وهو الرهائن البريطانيون المحتجزون في العراق . وقد قال في هذا الصدد :

(٤) من صفحة ٧٤٠ إلى ٧٧٩ من محضر اجتماع لجنة القوات المسلحة لمجلس النواب الأمريكي يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ .

« إننى قضيت ثلاث ساعات مع « صدام حسين » ، ولم يستغرق موضوع الرهائن فى الحديث بيننا أكثر من فترة وجيزة . كنت قد قسمت الرهائن البريطانيين إلى مجموعات متشابهة فى ظروفها ، ورحت أضع أمامه كل مجموعة ، وكان رده فى كل مرة « نعم هؤلاء يجب أن يطلق سراحهم ويعودوا إلى وطنهم فى رفقة المستر هيث » . وكانت آخر مجموعة منهم تتكون من ٥٩ من عمال البناء يشاركون فى بناء القصر الجمهورى ، وقد قاطعنى عندما قلت ذلك ، وقال لى « ليس عندى قصر جمهورى » . ثم التفت إلى السيد « طارق عزيز » الذى كان يجلس معنا ، وسأله « إلى ماذا يشير رئيس الوزراء « هيث » وهو يتحدث عن القصر الجمهورى ؟ » - ثم التفت لى ثانية وقال : « لدينا بيت ضيافة فى مجمع رئاسة الجمهورية حيث يوجد مكتبى ، وإذا كان العمال الذى يشتغلون فيه هم الذين تصددهم ، فسلامتهم مسئوليتى شخصيا ، ولا بد أن يعودوا إلى بلادهم سالمين فور فراغهم من عملهم » . وسألته كم من الزمن يستغرقه ذلك ؟ ورد على بقوله : « أربعة أسابيع .. فى أربعة أسابيع سوف يكونون عندكم » .

واستطرد « هيث » يقول : « فى كل مرة أعطانى وعدا تم تنفيذ هذا الوعد . وقد لاحظت فى هذه المسألة أن القرار قراره . وأظن أن هذا هو الشأن فى كل المسائل الأخرى . وسألته فى نهاية حديثنا عن الرهائن : « لماذا قررت احتجازهم ؟ » وكان رده : « إننى كنت أفكر فى أمن بلادنا .. »

وقد رد « هيث » على الفور بأنه « يختلف فى هذه النقطة لأن وجود الرهائن الأجانب فى أى موقع لا يمثل حماية له إزاء تصميم حماية مصالح استراتيجية حيوية ، وهو بمعرفته بالسيدة « مارجريت تاتشر » يعرف أنها لن تتردد ثانية واحدة فى الأمر بضرب أى موقع عراقى مهما كان عدد من فيه من الرهائن البريطانيين المحتجزين .. بل ربما كان ذلك يسعدنا من حيث أنه يسهل لها تعبئة رأى العام البريطانى » .

ثم راح « هيث » يروى أمام لجنة القوات المسلحة فى مجلس النواب الأمريكى بقية حديثه مع الرئيس « صدام حسين » حول أزمة الخليج كلها ، فقال : « إننا تحدثنا بأسلوب مفتوح ثلاث ساعات متصلة . تحدثنا ، ولم يرفع صوته مرة واحدة . إنه تحدث معى بصراحة ، وتحدثت معه دون مجاملة ، وقلت له « إننى أريد أن أطرح عليك احتمالات لأسمع رأيك حيالها » . وسألنى « معنى ذلك أنك ستطرح حالات افتراضية ؟ » - وقلت له « نعم ، وهذه هى الطريقة التى أريد أن أستوثق بها من آرائك » . وسألنى « ما هى الفرضية الأولى ؟ » وقلت له : « إذا انسحبت من الكويت ، فلا يستطيع الأمريكيون أو الانجليز أو غيرهم ممن لهم قوات فى السعودية - إلا أن يرحلوا عاندين إلى بلادهم ، وأظن أن هذا من وجهة نظرك ، ومن وجهة نظر عربية ، أمر مرغوب فيه بشدة » ورد على قائلا : « نعم ، ولكن أى ضمانات تستطيع تقديمها لى بأننى إذا انسحبت من الكويت فإن الأمريكان

والانجليز لن يأتوا بقواتهم إلى مواقع أفضل وأقرب ، ثم يقصفوننا ، بمعنى أنهم سيهاجمونا من الكويت بدلا من السعودية ؟ - وقد قلت له إنه « ليست عندى ضمانات أقدمها له ، ومن المحتمل أن يكون هناك جواب لدى دول الجامعة العربية ، فهى تستطيع أن تضع قوات بينك وبين الكويت . تعطى درجة من الأمان لكل منكما . وهذا دور مارسته دول الجامعة العربية من قبل . وقد كنت أنا وزير الخارجية البريطانية حينما حدث ذلك . » - ورد بأن « الموقف أصعب مما كان فى التجربة الماضية . » - وقلت له « إنك تستطيع إبداء مرونة كبيرة ، فمما يبدو أمامى أعتقد أن شعبك يؤيدك ، فأنت توصلت إلى ترتيبات مع الإيرانيين تختلف كثيرا عما حاربت من أجله ثمان سنوات معهم ، وكنا نتصور أن شعبك سوف يغضب منك ، والذي حدث أنه صفاق لك . وأظن أن نفس الشيء سوف يحدث إذا توصلت إلى ترتيبات تؤدى بك إلى الانسحاب من الكويت . » - وكان رأيه أن « الموقف بالنسبة للكويت يختلف عما كان مع إيران . » - وقلت له « ألا ترى أن العواقب يمكن أن تكون مزعجة ومدمرة ؟ » - وقال « إننى أفهم ذلك . » - وانتقل حديثنا إلى الأسلحة الكيماوية ، وأبديت معارضتى لهذا النوع من السلاح . وقال لى « إننى أفهم أسباب اعتراضك ، وخشيتى تأتى من أنه إذا احتدم القتال فإن الأمريكان والانجليز قد يستخدمون أسلحة نووية ضدنا ، وهكذا ستفعل إسرائيل . والشيء الوحيد الذي أملكه هو تلك الأسلحة التى تعترض أنت عليها . » - وقد بدا لى « صدام حسين ، رجلا يملك الكثير من العزم والتصميم ، وعلى وجه اليقين فإنه ليس مجنونا كما تصوره بعض وسائل الإعلام فى الغرب ، وهو بالتأكيد ليس « هتلر » جديدا .

ثم استطرده « ادوارد هيث ، يقول : « إننى حينما قلت كلاما من هذا النوع فى مجلس العموم ، هاج على عدد من أعضاء المجلس ، وأنا أعتقد أن استعمال أوصاف من نوع « مجنون » وتشبيهات من نوع تشبيهه بـ « هتلر » هى مجازات تؤدى إلى أخطاء فادحة . وأنا أعتقد أنه أخطأ فى حساباته فى الكويت ، وقد يكون من المفيد أن نساعد على تلافى الخطأ خصوصا وقد أثبت أنه يستطيع أن يغير اتجاهه عندما يدرك خطأه كما فعل فى إيران . إن البديل لذلك - وهو الحرب - قد يكون مكلفا عسكريا ، لأن الجيش العراقى ضخم فى حجمه ، وقد استفاد من تجربة ثمانى سنوات من الحرب مع إيران ، وقد يكون مكلفا اقتصاديا لأن الحرب سوف تجرى فى المنطقة الحيوية التى ينبع منها معظم بترول العالم ، وترقد تحتها أكبر كمية من احتياطياته . »

ثم قال « ادوارد هيث ، لأعضاء لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكى إنه « يتصورها حربا طويلة ، .

وكان فى ذلك على خطأ لأن الخطط الأمريكية كانت متجهة إلى خيارات مختلفة فى استعمال القوات المسلحة .

الفصل التاسع

خطة الحرب

« نحن مقبلون على حرب مع بلد من العالم الثالث ، ومع ذلك فنحن نخطط لها كما لو أنها الحرب العالمية الثالثة . »

[الجنرال ، ميرل ماك بيك ،
قائد الطيران الأمريكي - نوفمبر
١٩٩٠] .

بدأ الجنرال « نورمان شوارتزكوبف » يشعر بالقلق مع أواخر شهر أكتوبر واقترب شهر نوفمبر ١٩٩٠ . كان الجنرال الذي أُلقت إليه الظروف بمسئولية قيادة قوات التحالف في عملية « درع الصحراء » و « عاصفة الصحراء » بعدها - قلقا بطبيعته رغم مظهر الثقة والعنف الذي يبدو عليه .

كانت تربيته الأساسية في الشرق الأوسط حيث قضى صباه مع والده الذي كان يعمل مديرا لبوليس طهران (قبل ثورة « مصدق ») . (١) ثم أرسل إلى الولايات المتحدة لكي

(١) من المفارقات أنني كتبت عن دور والده ، الكولونيل شوارتزكوبف ، مدير بوليس طهران في أول كتاب نشرته بعنوان « إيران فوق بركان » ، وقد ظهر هذا الكتاب عن دار أخبار اليوم سنة ١٩٥١ .

يلتحق بمدارس وكليات عسكرية داخلية أخضعته لانضباط الغرب ومعايير الخدمة العسكرية فيه . ولم يكن في تاريخ خدمته العسكرية ما يميزه عن غيره ، ولكن الأقدمية كانت ترشحه لرئاسة هيئة أركان الحرب ، ثم تم تجاوزه لصالح الجنرال « كولين باول » وهو من أصل ملون يعتبره الجنرال « شوارتزكوبف » أدنى منه عنصرا وكفاءة - حتى وإن لم يعترف بذلك صراحة . ولم يقل أحد للجنرال « شوارتزكوبف » لماذا جرى تخطيه لصالح رجل آخر أحدث منه خدمة وأقل كفاءة ، وكل ما قيل له إن وجوده ضرورى على رأس قوات القيادة المركزية التى عاصر نشأتها الأولى والتي لم يكن « شوارتزكوبف » يعلم متى يجيء دورها أو متى يجيء دوره . وقبل غزو الكويت كان باقيا على مدة خدمة الجنرال « شوارتزكوبف » سنة واحدة ، وقد بدأ يتطلع إلى المعاش غير عارف بالضبط ماذا فعل فى حياته الماضية ، وما الذى يمكن أن يفعله فى حياته القادمة . وكان أقصى ما يفكر فيه - كغيره من العسكريين الأمريكيين الذين خدموا فى الشرق الأوسط - أن يجد عملا فى مجلس إدارة إحدى شركات البترول التى تعرف على عديد من أصحابها ومديريها أثناء خدمته . (٢)

وعندما نشأت الظروف التى أعطت « شوارتزكوبف » فرصته فى السنة الأخيرة من خدمته ، وجد نفسه مسئولاً أمام رئيس هيئة أركان الحرب ، وهو الرجل الذى يعتبره - من وجهة نظره - مغتصبا لفرصته على غير استحقاق . وتكشف كل التفاصيل المتاحة عن أسلوب إدارة حرب الخليج أن العلاقة بين الرجلين كانت دائما سليمة على السطح ، ولكنها من الداخل عرضة لتقلصات مكتومة



وفى أواخر أكتوبر كان الجنرال « شوارتزكوبف » فى نوبة من نوبات القلق التى تعتريه أحيانا . وقد بعث برئيس أركان حربه الجنرال « روبرت جونسون » إلى واشنطن لاجتماع مع الجنرال « كولين باول » لبحث قضايا تلح عليه وهو لا يستطيع مناقشتها لا فى البرقيات ، ولا على التليفون مهما كان أمن هذه الوسائل مؤكدا . (٣) وكانت جهات نظر « شوارتزكوبف » التى أراد عرضها على هيئة أركان الحرب المشتركة على النحو التالى :

١ - إن هناك الآن جيشين كبيرين كلاهما يواجه الآخر ، وكلاهما ضخم (قوات التحالف

(٢) يحاول معظم العسكريين الأمريكيين ترتيب فرص لهم مع شركات البترول ، أو شركات السلاح ليجدوا لأنفسهم مناصب بعد انتهاء خدمتهم العسكرية . وطبقا لإحصائيات سنة ١٩٨٨ فإن عدد العسكريين الأمريكيين السابقين الذين وجدوا وظائف فى صناعات البترول والسلاح يصل إلى ١٢٦ ألفا .

(٣) حوار على التليفزيون بين ، شوارتزكوبف ، والمذيع التليفزيونى البريطانى الشهير ، دافيد فروست ، ومجموعة أحاديث للجنرال مع ، واشنطن بوست ، و ، النيويورك تيمس ، إلى جانب المعلومات التى سربها الجنرال ، كولين باول ، إلى ، بوب وودوارد .

وتضم ٣٥٠ ألف عسكري معظمهم من الأمريكيين - وقوات العراق على الخط الأول من الجبهة وتضم ٤٢٠ ألف عسكري طبقا لتقديرات الاستطلاع العسكري لقيادة « درع الصحراء » فيما بعد) - وكان من الصعب جدا في تقدير « شوارتزكوبف » أن يظل هذان الجيشان أمام بعضهما في أقصى درجات الاستعداد ، ثم تكون الأوامر هي الانتظار . وبالتالي فقد حان وقت القرار .

٢ - إن المشاكل الخاصة بالقيادة والسيطرة على العمليات بين الجنرال « شوارتزكوبف » ، وبين الفريق « خالد بن سلطان » قائد القوات السعودية قد جرى حلها . فبعد أن اعتقد الأمير « خالد » أنه - وهو القائد العسكري للبلد المضيف - يملك حق القيادة العليا للعمليات - ورفض « شوارتزكوبف » الواضح لهذا الوضع الذي يضعه تحت رئاسة قائد سعودي بغير علم عسكري حقيقى أو تجربة عسكرية لها قيمة - أمكن حل الخلاف بوسائل دبلوماسية أعطت لـ « شوارتزكوبف » ما يريد بصيغة حل وسط (على الطريقة العربية) - لم تكن تروق له كثيرا . فقد كان الحل الذى جرى التوصل إليه هو تقسيم الاختصاصات بين الرجلين ، فتكون القيادة العليا للأمير « خالد » إذا كانت هناك عمليات قتالية داخل الأراضى السعودية - وفى مقابل ذلك تكون القيادة العليا للجنرال « شوارتزكوبف » إذا كانت العمليات القتالية خارج الأراضى السعودية . وبما أن احتمال حدوث عمليات قتالية داخل الأراضى السعودية لم يكن مطروحا - إذن فإن الجنرال « شوارتزكوبف » أصبح فى واقع الأمر هو القائد الحقيقى لـ « درع الصحراء » ، و « عاصفة للصحراء » .

ولكن المشاكل كان لها جانب آخر ، ذلك لأن مساهمة السعودية فى تمويل المجهود الحربى قضت بأن تتحمل المملكة كل نفقات إيطعام القوات ، وتزويدها بالمياه اللازمة لخدماتها ومياه الشرب التى نصت الاتفاقات على أن تكون كلها مياها معدنية ، وكذلك تكاليف الوقود والاتصالات فى كل منطقة مسرح العمليات وما حوله - وبالطبع فإن هذا الجزء من الاتفاق كان خاضعا لاختصاص الجانب السعودى ، وبالتالي فإن للامير « خالد » ولاية عليه . ولم يكن الجنرال « شوارتزكوبف » راضيا عن بعض الجوانب فى هذه الناحية ، وقد أدخل نفسه فيما لا شأن له به ، وراح يشكو لكل من يقابله من تصرفات لا ترضيه ، حتى فى أسعار توريد مياه الشرب والطعام الذى تستهلكه القوات . ثم إنه وجد نفسه مضطرا إلى توجيه إنذارات لأن بعض الشيوخ فى السعودية حاولوا اعتراض دخول مشروبات روحية للقوات قبل احتفالات عيد الشكر وعيد الميلاد وعيد رأس السنة ، ثم تكرر نفس الشيء حينما جرى حجز مائة ألف نسخة من الانجيل بحجة أن دخولها إلى السعودية وهى موطن الأراضى الاسلامية المقدسة - يمكن أن يؤثر على مشاعر المسلمين - ولقد أفرج عنها ، ولكن بعد وقت ضاع بدون طائل !

وعلى أى حال فقد كان « شوارتزكوبف » يشعر أن تقسيم الاختصاصات الذى تم ترتيبه مرتبك مثل كل حل وسط قائم على المجاملة وأنصاف الحلول . وبالتالي فإن فترة الانتظار زاد ثقلها عليه .

٣ - إن هناك مواسم اسلامية مقدسة ، وأهمها شهر رمضان الذى يتوافق موعده مع شهر مارس ١٩٩١ . وقبله هناك أيام فهم الجنرال « شوارتزكوبف » أن لها معانى خاصة عند المسلمين ، وهى أيام ٢٧ رجب (ذكرى الإسراء والمعراج) ، وليلة النصف من شعبان (ليلة الدعاء المستجاب) - ومن الصعب انتظار أن تقع العمليات وأن تستمر أثناء هذه المواسم الاسلامية المقدسة ، وقرب الأراضى التى يقع فيها الحرمين الشريفين - دون أن يتسبب ذلك فى مشاكل تخرج القوات ، وتخرج الدولة المضيفة .

وتكملة لهذا المنطق ، فقد كان الجنرال « شوارتزكوبف » يرى أنه إذا تقرر انتظار العمليات إلى ما بعد شهر رمضان (مارس) ، فإن شهر ابريل بعده هو شهر الخماسين وعواصف الرمال الشديدة ، ثم يجرى موسم الحر الخانق ليضيف إلى عذاب الانتظار العمل - عذاب الحر الذى لا يحتمل خصوصا وأنه يصعب تكييف الخنادق والمعسكرات بمثل السهولة التى يمكن بها تكييف القصور أو مقار القيادات .

وإذن فإن الجنرال « شوارتزكوبف » يريد قرارا سياسيا يجيب على مجموعة من

الأسئلة :

(أ) الهدف من العمليات ، والذى يمكن عند بلوغه أن تكون مهمة القوات قد تحققت .

(ب) الموعد المقرر للعمليات ، ومن المرغوب فيه أن يتم ذلك قبل المواسم الاسلامية المقدسة ، وقبل أن تبدأ نيران الصيف . وكان رأى الجنرال « شوارتزكوبف » أنه إذا تأجلت العمليات إلى ما بعد ابريل ودخل الصيف - إذن فإن العمليات لابد من تأجيلها إلى الخريف - أى سنة كاملة .

(ج) التصديق على خطط العمليات التى وضعتها قيادته ، والتى مازالت بعض تفاصيلها فى حاجة إلى تصديق القيادة العليا .



وكانت رغبة الرئيس « بوش » فى البيت الأبيض قريبة من رغبة الجنرال « شوارتزكوبف » فى مقر قيادته فى قاعدة الظهران بالسعودية . ذلك أن الرئيس « بوش » لأسبابه السياسية - كان يشعر أن وقت قرار الحرب جاء لأسباب تخصه مباشرة :

١ - إن الكونجرس بمجلسيه بدأ يجرى جلسات استماع مفتوحة للمناقشة حول قضية السلا

والحرب ، وكانت فى الكونجرس مجموعة من الشيوخ والنواب يريدون ألا تتكرر تجربة فيتنام ، ويصرون على أنه إذا كان الرئيس يريد الحرب ، فعليه طبقاً للقواعد الدستورية أن يذهب إلى الكونجرس ، ويطلب تفويضاً صريحاً بإعلان حالة الحرب . وكانت جلسات الاستماع تحدث تأثيرات متضاربة فى رأى العام الأمريكى . فعلى سبيل المثال ، وقف أحد النواب وهو « أندى جاكوبس » ليقول إنه « حصل على تقرير من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يقدر أن خسائر الولايات المتحدة فى الحرب قد تصل إلى ٣٠ ألف قتيل ، وأنه فى اللحظة التى ينشب فيها القتال فإن سعر البترول سوف يقفز إلى مائة دولار للبرميل » . وكان ذلك كله وغيره مرئياً ومسموعاً على شاشات التليفزيون التى راحت تنقل جلسات الاستماع على الهواء مباشرة . وبالتالي بدأ الرئيس « بوش » يحس أن التأييد الكاسح الذى حظى به فى بداية الأزمة قد يضعف بسبب تأرجح اتجاهات الرأى العام ومشاعره .

٢ - إن إصرار القيادة العسكرية على قرار رئاسى بتعبئة جزئية للاحتياطى (وهو قرار ذهب إلى الكونجرس ، وأرادت به هيئة أركان الحرب المشتركة أن تكون الصورة كاملة أمام الهيئة التشريعية) - بدأ يصنع صوراً مؤثرة لشباب ورجال انتزعتهم التعبئة من وسط زوجات لا يخفين دموعهن ، وأطفال يمكن أن ينوقوا اليتيم إذا اشتدت ضراوة المعركة فى حرب بعيدة فى بلاد لا يعرفون عنها شيئاً سوى أن سكانها يركبون الجمال ، ويسكنون الخيام ، ويملكون بترولاً يتقاسمون أرباحه مع شركات كبرى هى دائماً موضع شك فى نظر المواطن الأمريكى العادى . وقد تكررت العناوين المثيرة مع الصور المؤثرة تقول ما معناه « لماذا يموت رجالنا وشبابنا لكن يحيا بعض الشيوخ فى بذخ ، ولكى تتراكم الأرصد فى حسابات بعض الشركات بغير حساب » .

٣ - ثم إن الرئيس « بوش » كان يشعر فى أعماقه أن هناك اتجاهها قويا داخل إدارته يرى أن العقوبات الاقتصادية والحصار الحديدى حول العراق يمكن أن تؤدى إلى تحقيق هدف الحرب دون تكبد تضحياتها . وكان « بوش » - مثل كل رئيس أمريكى - له أسلوبه الخاص فى إدارة أزماته . وكان أسلوب « بوش » (كما يتضح من متابعة تصديه للأزمات التى واجهها خلال مدة رئاسته) - يبدأ باتخاذ خطوة واحدة يتوقع أن تجر وراءها بالسياق المنطقى نتيجة معينة تقتضى بدورها خطوة أخرى تتلوها . وهكذا ، خطوة ونتيجة ، خطوة ونتيجة ، وتقترب الأزمة من التخوم التى يريدتها ، ويجد الكل أنفسهم عند المواضع التى أرادها « بوش » منذ البداية ، ولا يصبح أمامهم إلا أن يتبعوه . لكن الاقتراب من التخوم والمواضع يحتاج فى التحليل الأخير إلى قرار نهائى . والآن كان « بوش » يشعر أن وقت القرار قد حان .

وكان « جيمس بيكر » وزير الخارجية ، والجنرال « كولين باول » رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة فى حساب « بوش » ضمن هؤلاء الذين كانوا يريدون للعقوبات والحصار

الاقتصادي أن تحقق الهدف النهائي دون داع لتجربة النار . وكانت لكل منهما أسبابه .
كان « بيكر » يرى أن تجربة النار قد تعرض خطته لتحقيق تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط - إلى مخاطر لا داعي لها .
وكان « كولين باول » من ناحيته يرى أن تجربة النار لا داعي لها مادام هناك بديل يضمن تحقيق أهدافها على البارد .



وكان هذا هو المناخ الذي وجده الجنرال « روبرت جونسون » حين وصل إلى واشنطن يحمل معه قلق الجنرال « شوارتزكوبف » وأسئلته وتساؤلاته إلى الجنرال « كولين باول » . وانتهزها الجنرال « باول » فرصة ليعيد طرح القضية الرئيسية من جديد ، وهي قضية : العقوبات - أو الحرب .

وقد ذهب الجنرال « باول » لمقابلة « تشيني » وتحدث معه مرة أخرى في سياسة الخنق عن طريق العقوبات الاقتصادية والحصار . وقال له « تشيني » إن الرئيس مقتنع بأن العقوبات وحدها لن تكون كافية .

ثم ذهب « باول » بعد ذلك إلى البيت الأبيض ، والتقى مع الجنرال « سكوكروفت » مستشار الأمن القومي . وقال الجنرال « باول » أثناء حديثه مع « سكوكروفت » ملاحظة كان يمكن أن تحسب عليه ، فقد قال : « إنه يخشى أن تصريحات الرئيس تتحول إلى سياساته » . ورد عليه « سكوكروفت » قائلا « ولماذا لا نقول إن سياساته هي التي تتحول إلى تصريحاته » .

وتساءل الجنرال « باول » عما إذا كان الوقت مناسباً لعقد اجتماع خاص لمجلس الأمن القومي لمناقشة أسئلة الجنرال « شوارتزكوبف » . واتصل به الجنرال « سكوكروفت » بعد قليل ليقول له : « إن الرئيس لا يمانع في عقد اجتماع في مجلس الأمن القومي ، ولكنه يفضل أن يتم ذلك بعد أن يجيب الجنرال « شوارتزكوبف » على أسئلته بنفسه ، ويقدم لمجلس الأمن القومي تصوراتهِ العسكرية لتحقيق هدف تحرير الكويت » . وأدرك الجنرال « باول » أن الرئيس توصل إلى قراره النهائي . وهكذا عاد الجنرال « روبرت جونسون » إلى الظهران يصحبه الجنرال « كارل فوونو » ، لكي ينقلا إلى « شوارتزكوبف » طلب الرئيس « بوش » لتقرير عن تصورات المعركة من القائد الميداني لها .

وكانت مهمة الجنرال « فوونو » بالدرجة الأولى أن يشرح لـ « شوارتزكوبف » تفاصيل الهدف الاستراتيجي الذي يريد الرئيس تحقيقه .

ولم يكن الرئيس « بوش » على استعداد لأن يترك لأحد مجالاً لظن ، ففي يوم ٢ نوفمبر أعلن في مؤتمر صحفي أنه « يسعى إلى إزالة خطر القوة العراقية من المنطقة أساساً ، وأنه فضلاً عن القوة العسكرية التقليدية فإنه يريد تصفية الامكانيات الكيماوية والبيولوجية والنووية . وأن هذا الهدف لن يتغير حتى إذا قرر « صدام حسين » أن يسحب قواته من الكويت . »



ومع نهاية الأسبوع الأول من شهر نوفمبر كان الجنرال « شوارتزكوبف » قد بعث برئيس أركان حرب الجنرال « روبرت جونسون » مرة أخرى إلى واشنطن يحمل معه تصوراً لخطة العمليات التي يقترحها رئيسه تحقيقاً للهدف الاستراتيجي ، كما سمعه من الجنرال « كارل فوونو » .

وكانت خطة العمليات تعرض لأربع مراحل ، ثلاث منها تقوم بتنفيذها القوة الجوية ، والرابعة وحدها هي التي تقتضى عمل القوات البرية ، وقد جرت تصورات « شوارتزكوبف » على أساس تحديد المراحل التالية :

١ - هجوم جوى شامل على مراكز قيادات الجيش العراقي وطرق مواصلاته ، وهدفه قطع قيادة القوات العراقية في بغداد عن مسرح العمليات في جنوب العراق . ويضاف إلى هذا الهدف مهام تدمير مصانع الأسلحة التقليدية ، والأسلحة الكيماوية ، والمعامل البيولوجية ، وكذلك القضاء على السلاح الجوى العراقي أو شل فاعليته .

٢ - هجوم جوى شامل على المخازن ووسائل النقل ، هدفه قطع القوات العراقية في مسرح العمليات عن قواعد ومصادر تموينها داخل العراق نفسه .

٣ - هجوم جوى شامل على القوات البرية العراقية ، وبالذات قوات الحرس الجمهوري ، وهدفه قصف ظهر القوة الغالبة .

٤ - وأخيراً تجيء المرحلة الرابعة ، وهي التي تقتضى تدخل القوات البرية ليكون دورها هو تمزيق ما بين ٣٥ إلى ٤٠ فرقة عراقية على جبهة القتال ، أو في المنطقة الخلفية منها .

وكانت هذه المرحلة - الرابعة - من خطة الجنرال « شوارتزكوبف » هي المرحلة التي اعتبرها الجنرال « شوارتزكوبف » عنصر المخاطرة في تقديراته . وأما بالنسبة للمراحل الثلاث الأولى فقد كانت كاملة في تفكيره ، وقد أحصى فيها بالتحديد اثني عشر بنداً حوتها كشوف تفصيلية رتبها كما يلي :

- تدمير نظام السيطرة والقيادة والاتصال للجيش العراقي .
- تدمير نظام الدفاع الجوي والرادار .
- تدمير المطارات التي تعمل منها ٨٠٠ طائرة عراقية عسكرية .
- تدمير القواعد الرئيسية لإطلاق صواريخ « كود » العراقية ، وعددها ثلاث .
- تدمير المفاعل النووي العراقي .
- تدمير امكانيات انتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية .
- تدمير ٨ فرق من الحرس الجمهوري تمثل العمود الفقري للجيش العراقي .
- تدمير شبكة الإمداد ومخازن المؤن والذخائر ، ووسائل النقل والطرق والكبارى وخطوط السكة الحديدية .
- تدمير ١٢ مصنعا كبيرا للصناعات البتروكيماوية ، وضمنها ثلاثة معامل لتكرير البترول .
- تدمير نظام شبكة الكهرباء العراقية .
- تدمير كل الصناعات التي يمكن أن تساعد في المجهود الحربى .
- التفريغ بعد ذلك لملاحقة وتمزيق ٤٠٠ ألف جندي عراقي فى مسرح العمليات بما فيه مدينة الكويت .

وكانت تصورات « شوارتزكوبف » كلها مقبولة ، وربما كان الشيء الذى أثار الدهشة فى واشنطن هو أن الجنرال « شوارتزكوبف » طلب أن تنقل إلى قيادته مجموعة الجيش السابع الأمريكى وهى مكونة من ثلاث فرق مدرعة ، وكانت متمركزة فى أوروبا تواجه حلف « وارسو » . وكان هذا الطلب مستغربا لأن الاعتقاد السائد قبلها هو أن الجنرال « شوارتزكوبف » لديه من القوات ما فيه الكفاية . وعندما جرى بحث طلب الجنرال « شوارتزكوبف » بإرسال مجموعة الجيش السابع إلى مسرح عملياته فى الخليج - كان بعض أعضاء هيئة أركان الحرب المشتركة لا يخفون استغرابهم من مبالغة « شوارتزكوبف » فى طلباته إلى درجة أن الجنرال « ميرل ماك بيك » رئيس أركان حرب الطيران الذى خلف الجنرال « درجان » بعد إعفائه - علق بقوله : « إننى فى دهشة ، فنحن مقبلون على حرب مع بلد من العالم الثالث ، ومع ذلك فنحن نخطط لها كما لو أنها الحرب العالمية الثالثة . »

ووافق الرئيس « بوش » على طلبات « شوارتزكوبف » ، وكانت حساباته تختلف بعض الشيء عن حسابات قائده الميدانى ، فقد كان رأى الرئيس الأمريكى أن التفوق يجب أن يكون « صاعقا » من أول لحظة فى القتال حتى تتجنب القوات الأمريكية وقوع خسائر تذكر فى صفوفها ، كما أن هذا التفوق « الصاعق » لابد أن يكون حاسما من اللحظة الأولى بحيث لا تجيء فترة شك تؤثر على أسعار البترول فى الأسواق العالمية !

ويوم ١٦ نوفمبر بعث الرئيس « بوش » بخطاب رسمي إلى كل من مجلسي الكونجرس يشير فيه إلى خطابه السابق بتاريخ ٩ أغسطس الذي حوى قراره باستخدام القوات الأمريكية في السعودية .

والآن يوم ١٦ نوفمبر كان خطابه إلى مجلسي الكونجرس يقول رسميا إنه « يحتفظ بالحق في الانتقال إلى مرحلة الهجوم العسكري لتحقيق الأهداف الأمريكية في الخليج إذا دعت إلى ذلك الضرورة » .



ويوم ٥ نوفمبر كان الملك « حسين » على مواعده مع الرئيس « فرانسوا ميتران » في قصر « الاليزيه » في باريس ، وحديثهما من أول لحظة هو الأزمة ومضاعفاتها . وأثناء الحديث كان الرئيس الفرنسي يستعمل منطقته الفلسفي الشهير مع ملك الأردن مرتبا جدلية الحوادث كما يلي :

- إن الأمريكيين لن يقبلوا التفاوض في إطار الأزمة كما هي الآن .
- ولذلك فإن أول شيء لابد من عمله هو تغيير إطار الأزمة .
- إن الأمريكيين لديهم هدفان معلنان للحرب ، وهما : احتلال الكويت - واحتجاز الرهائن .
- والعراق يطلب ضمانات بالنسبة لجلاء قواته عن الكويت ، وأمريكا ترفض الضمانات لأنها تعتبرها نوعا من الشروط المسبقة - لكن الهدف المعلن الثاني ، وهو احتجاز الرهائن لا يحتاج إلى ضمانات .
- وبما أن العراق يفرج الآن فعلا عن الرهائن على دفعات ، فإن الأفضل من ذلك هو الإفراج عنهم مرة واحدة وبطريقة حاسمة ومؤثرة ، وذلك سوف يؤدي إلى تلبية نصف المطالب المعلنه للرئيس « بوش » .
- وإذن فإن هذا تغيير رئيسي في إطار الأزمة يفرض إعادة ترتيب بقية أجزائها .

ورد الملك « حسين » بأنه « يتفهم وجهة نظر الرئيس الفرنسي ، وهو يدرك التعقيدات المحيطة بكل موضوع الرهائن من الأساس ، وقد ناقش العراقيين فيه كثيرا ، وأحس أخيرا أنهم على استعداد الان لخطوة جريئة يقومون فيها بحل مشكلة الرهائن مرة واحدة ، لكنهم يطلبون تأكيدا بعدم الاعتداء على مرافقهم الاقتصادية ومنشآتهم الحيوية داخل العراق ،

وأهم يقبلون مثل هذا التأكيد من خمس دول كبرى (مثل فرنسا والاتحاد السوفيتي والصين وألمانيا واليابان) ، أو من اثنتين من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، ولتكونا فرنسا والاتحاد السوفيتي ، أو فرنسا والصين . »

ورد الرئيس « ميتران » بقوله « إن مثل هذا الاقتراح لا يحل شيئا لأن الأمريكان سوف يأخذونه كشرط مسبق ويرفضونه من أول لحظة . كذلك فإن هذا الاقتراح يخلط بين مرحلتين في حل الأزمة ، وهو على هذا النحو لا يحقق أى تغيير في إطارها ، وبالتالي ستظل الإشكالية كما هي . »

وحين أشار الملك إلى حاجة العراقيين إلى بعض التأكيدات ، رد « ميتران » بمنطقه الشهير مرة أخرى قائلا :

« إذا اتفقنا على أن للأزمة جانبين : احتلال الكويت ، واحتجاز الرهائن - إذن فإن الخلاص من أحدهما يعنى حل خمسين في المائة من الأزمة ، وهذا سوف يخلق مناخا مختلفا ، ويتبقى أن مواجهة خمسين في المائة من أى أزمة أقل صعوبة من مواجهتها بالكامل مائة في المائة . »

وكان الكلام مقنعا ، خصوصا وأنه لم يكن هناك مخرج آخر بديل .

واجتمع مجلس قيادة الثورة في العراق يوم ١٠ نوفمبر ، وناقش تفاصيل اجتماع الملك « حسين » مع الرئيس « ميتران » ، وكان هناك رأيان : رأى يرى أن الإفراج عن الرهائن سوف يزيل أحد أسباب الحماية المتوافرة حاليا لبعض الأهداف العراقية - ورأى آخر كان يرى أن الخلاص من كل موضوع الرهائن أجدى الآن ، وقد يحقق غرضا . وانتهت المناقشات بترك الرأى النهائى للرئيس « صدام حسين » الذى أعلن يوم ١٧ نوفمبر أن العراق على استعداد لإطلاق سراح جميع الرهائن فى مقابل بعض الضمانات . ثم أضاف إلى إعلانه الذى نقلته وكالة الأنباء العراقية - أن العراق يفكر فى برنامج للإفراج عن الرهائن إفراجا كاملا ، وبدون انتظار ضمانات ، ابتداء من يوم عيد الميلاد (٢٥ ديسمبر) وعلى مدى ثلاثة شهور تمتد إلى ٢٥ مارس ١٩٩١ . وكان ذلك معناه أن عملية الإفراج عن الرهائن يراد بها تغطية الفترة الحرجة السابقة على حلول شهر رمضان .



وفى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ١٩٩٠ كان « جيمس بيكر » وزير الخارجية الأمريكى يطوف بعدد من العواصم العربية يمهد فيها لزيارة ينتظر أن يقوم بها الرئيس « بوش » إلى هذه العواصم ، منتهزا فرصة عيد الشكر فى الأسبوع الأخير من نوفمبر

ليقتضى هذا اليوم الهام فى تاريخ الولايات المتحدة مع القوات الأمريكية المحتشدة فى الصحراء . وكان « بيكر » يحمل معه أيضا مشروع قرار بحثته الدول الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن ، وبمقتضاه يفوض المجلس بعض أعضائه وأعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة باستعمال القوة ضد العراق .

وفيما يتعلق بالهدف الأول من رحلته ، وهو التمهيدي لزيارة « بوش » ، فقد كان هناك ترحيب بالرئيس الأمريكى فى كل العواصم التى خطط لزيارتها . وقد أبدى كل من الملك « فهد » والرئيس « مبارك » رغبتهما فى أهمية أن يكون الرئيس « الأسد » ضمن الزعماء العرب الذين يقابلهم الرئيس « بوش » أثناء رحلته القادمة إلى المنطقة . وإذا كان الرئيس الأمريكى لا يستطيع الذهاب إلى دمشق ، فإن اللقاء يمكن الإعداد له فى أى مدينة أوروبية يزورها « بوش » فى طريق قدومه أو عودته من الخليج .

وأما فيما يتعلق بالهدف الثانى ، وهو مشروع القرار الذى يطرح على مجلس الأمن بشأن التفويض بالحرب ، فإن « بيكر » أيضا لم يجد أية صعوبة ، بل العكس . فطبقا لروايته كان معظم من قابلهم يستعجلون بدء العمليات العسكرية ، وكان بينهم من أظهروا قلقهم من المناقشات الدائرة فى الكونجرس ، ومن آراء ترددت خلالها أعطت الانطباع بأن التصميم الأمريكى على الحرب تقل درجته .

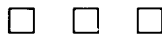
وجاء الرئيس « بوش » بالفعل إلى المنطقة فى عيد الشكر ، وقضى صباح ذلك اليوم مع القوات . وتجنبنا للحساسيات الدينية أقيمت الصلوات على ظهر إحدى القطع البحرية فى الخليج . وقد قابل الملك « فهد » وتحدث معه طويلا ، وقال له أثناء حديثهما بينما الملك يشير إلى الأثر الذى تحدثه مناقشات الكونجرس على الرأى العام فى المنطقة : « إننى من أول يوم قطعتم لكم على نفسى عهدا بأن نتصرف بأقصى قوة ، وبأقصى سرعة ، وذلك مازال تعهدى لكم » . ثم أضاف الرئيس « بوش » : « إن صدام جعلها معركة .. إما أن يبقى هو فيها ، وإما أن أبقى أنا ، وسوف نرى من منا يستطيع ؟ » - كما قابل أمير الكويت الشيخ « جابر » وسأله : « متى تريد الحرب ؟ » وقال الأمير : « هذه الساعة ... هذه الدقيقة » . وقال له « بوش » ضاحكا : « عندما نلتقى فى المرة القادمة ، فسوف يكون ذلك فى قصرك فى الكويت » .

والتقى الرئيس « بوش » مع الرئيس « الأسد » فى جنيف بناء على الطلب الذى عبر عنه الرئيس « مبارك » والملك « فهد » لوزير الخارجية « بيكر » ، ولم يكن ذلك فى جدولته الأسمى . ولكن « بوش » اعتذر عن لقاء مع الملك « حسين » كان موعده قد تحدد فعلا فى باريس يوم ١٧ نوفمبر ، وقد ألغى الموعد بمكالمة تليفونية من البيت الأبيض جاءت



الرئيس بوش في الظهران عند زيارته بمناسبة عيد الشكر .

في نفس اليوم الذي كان محددًا للقاء . وكان العذر الذي أبدى لالغاء اللقاء في اللحظة الأخيرة ، هو أن الملك بتحركاته الدائمة يعرض نفسه وكأنه متفاوض بالنيابة عن « صدام حسين » ، وأن ذلك يحدث تصورات سلبية على الكونجرس وفي الصحافة ، ويصل ذلك الأثر إلى الرأي العام .



وكانت بؤرة الأزمة تتحرك سريعاً إلى ساحة الأمم المتحدة . فقد استطاع « جيمس بيكر » أن يقنع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (وبالذات الاتحاد السوفيتي

والصين) بمشروع القرار رقم ٦٧٨ والذي صدر يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ، وتمت الموافقة عليه بـ ١٢ صوتا ضد صوتين (كوبا واليمن) مع امتناع بلد واحد عن التصويت وهو الصين .

وكان القرار - بعد الديباجة - يقول :

« إن مجلس الأمن إذ يلاحظ أنه رغم كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة فإن العراق لم يمثل لمسئوليته لتنفيذ القرار رقم ٦٦٠ والقرارات الأخرى اللاحقة له مما يمثل استهانة بمجلس الأمن

وإن مجلس الأمن إذ يستنكر واجباته ومسئوليته طبقا لميثاق الأمم المتحدة عن صيانة وحفظ السلام الدولي والأمن

وإن مجلس الأمن في اتساق كامل مع سابق قراراته ، وتحت الفصل الرابع من الميثاق - يقرر :

١ - الطلب من العراق بأن يمثل بالكامل للقرار رقم ٦٦٠ وكل القرارات اللاحقة له . والمجلس إذ يتخذ هذا الموقف وراء قراراته السابقة يقرر أن يعطى العراق فرصة لإثبات حسن النية .

٢ - يخول الدول الأعضاء في التعاون مع حكومة الكويت - ما لم يمثل العراق لكل القرارات السابق الإشارة إليها قبل ١٥ يناير ١٩٩١ - في استعمال كل الوسائل الضرورية لضمان تنفيذ القرار ٦٦٠ وبقيّة القرارات المتصلة به ، وذلك لحفظ السلام الدولي والأمن في المنطقة .

٣ - ويطلب إلى كل الدول أن تقدم الدعم المناسب للأعمال التي يمكن القيام بها لتنفيذ البند الثاني من هذا القرار .

٤ - يطلب إلى الدول المعنية أن تخطر مجلس الأمن بانتظام عن تقدم الأعمال التي تقوم بها تنفيذًا للبند ٢ و ٣ من القرار الحالي .

٥ - يقرر أن يبقى المجلس في حالة انعقاد بسبب هذا الموضوع .

كان القرار تفويضًا باستعمال كل الوسائل الضرورية بغير استثناء للقوة ، وقد كان « جيمس بيكر » وزير الخارجية الأمريكي يريد أن ينص القرار على التفويض باستعمال القوة صراحة ، لكن « ادوارد شيفرنادزه » وزير الخارجية السوفيتي ألح على استعمال تعبير « كل الوسائل الضرورية » . وقال « شيفرنادزه » لـ « بيكر » أثناء الحوار بينهما :

- « أنت وأنا نفهم ما تعنيه هذه العبارة ، وأكثر من ذلك لا داعي له . »

ورغم أن « بيكر » اعتبر أن السياسة الأمريكية الآن سلحت نفسها بـ « الشرعية الدولية » ، فإن قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ أثار جدلا واسعا في المحافل القانونية بما فيها السكرتير العام للأمم المتحدة .

كان رأى الدكتور « عدنان الباجهجي » وهو واحد من خيرة العقول القانونية فى الوطن العربى (٤) - أن القرار رقم ٦٧٨ قد يكون هو نفسه مخالفا لميثاق الأمم المتحدة ، ذلك أن نص المادة (٥١) ، من الميثاق التى استند إليها تعطى للدول المعنية الحق فى الدفاع عن نفسها إذا هوجمت ، وأن تطلب من غيرها من أعضاء الأمم المتحدة مساعدتها فى رد هذا الهجوم ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن ما يراه ضروريا من إجراءات . وذلك حدث فعلا لأن مجلس الأمن اجتمع واتخذ سلسلة من الإجراءات ابتداء من القرار رقم ٦٦٠ وما بعده ، وذلك استوعب مفعول المادة (٥١) . ومفهوم ذلك أن أحكام حق الدفاع الشرعى عن النفس بمقتضى المادة (٥١) ، تنطبق قبل تدخل المجلس ، وليس بعده . والدلالة أن مفعول المادة (٥١) ، حق مؤقت ينتقل إلى مجلس الأمن طالما قرر هذا المجلس أن يقوم بمسئوليته . وهذا تم .

ولقد كان يحق لمجلس الأمن أن يستعمل أى إجراءات يراها ضرورية سواء فى ذلك العقوبات الاقتصادية طبقا للمادة (٤١) ، أو القوة المسلحة طبقا للمادة (٤٢) ، - وفى هذه الحالة فإن التدخل العسكرى لحفظ الأمن يكون بعد ثبات فشل العقوبات الاقتصادية طالما أن مجلس الأمن اختارها أولا . والقرار رقم ٦٧٨ يشير إلى العقوبات ولا يتحدث عن فشلها .

وإضافة إلى ذلك فى حالة استخدام القوة المسلحة ، فإن مجلس الأمن هو الذى يملك الحق فى استعمالها وتحت قيادة الأمم المتحدة وعلمها (كما حدث فى كوريا) ، لكن المجلس لا يملك - استنادا للميثاق - حقا يبيح له تفويض بعض أعضاء الأمم المتحدة فى استعمال القوة المسلحة على مسئوليتهم الخاصة .

وتضيف الدكتورة « عائشة راتب » (٥) ، وهى أستاذ بارز للقانون الدولى فى جامعة القاهرة : أن نص القرار رقم ٦٧٨ قد يحتوى على إباحة باستعمال القوة لتحرير الكويت ، ولكنه لا يبيح إعلان الحرب على دولة العراق لأن ميثاق الأمم المتحدة يدين الحرب أيا

(٤) الدكتور « عدنان الباجهجي » وزير سابق للخارجية فى العراق ، وكان مندوبا لبلاده فى الأمم المتحدة قرابة عشر سنوات فى الستينات ، وهو معارض للنظام فى بغداد ويعيش منذ سنوات خارج بلاده ، وقد نشر رأيه فى دراسة قانونية أتمها بعد انتهاء حرب الخليج .

(٥) شغلت منصب وزيرة الشؤون الاجتماعية - فى عهد الرئيسين « أنور السادات » و « حسنى مبارك » سنوات طويلة .

كانت مبرراتها . ثم إن نص القرار يتضمن تخليا من مجلس الأمن عن مسؤوليته التي يلقيها عليه الميثاق لأن المجلس يعترف بعجزه عن الفعل ، ويحيل المسؤولية إلى غيره ، وهذا ينتقص من شرعية القرار .

ثم ترى الدكتورة « عائشة راتب » أنه إذا جاز للمجلس أن يكلف بعض أعضاء الأمم المتحدة بتحرير الكويت ، فإنه لا يجوز له أن يكلف غيره بتحقيق « السلم والأمن الدوليين » ، لأن ذلك اختصاص أصيل له وحده ، ولا يستطيع الإنابة فيه خصوصا وأن النص مفتوح إلى آخر حد .

وقد أثار « بيريز دي كويلار » السكرتير العام للأمم المتحدة أن ينتظر حتى تمر الأزمة ليبدى رأيه القانوني في القرار ، وعندما جاء الوقت الذي يقدم فيه تقريره السنوي عن نشاط الأمم المتحدة في عام ، وجد ضروريا أن يقول كلمته ، وقال بالنص : (٦)

« هناك جانب آخر في الأزمة أود أن أشير إليه ، وهو أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالقوة لم يجر تنفيذه بالضبط طبقا لما أوردهته المادة « ٤٢ » ، وما تلاها في الفصل السابع من الميثاق . وبدلا من ذلك فإن مجلس الأمن حوّل استعمال القوة لبعض الدول ولتحالف نشأ بينها . وفي الظروف التي كانت قائمة وبحساب التكاليف التي كانت مطلوبة ، فإن مثل هذا الوضع لم يكن ممكنا تجنبه . وعلى أي حال ، فإن عمليات الخليج تدعونا للتفكير في إجراءات جماعية يتحتم اتباعها في المسائل المتعلقة باستعمال القوة لحفظ الأمن في المستقبل بطريقة تتفق مع حقيقة أن استعمال القوة محصور في مجلس الأمن بمقتضى أحكام الفصل السابع من الميثاق . »

وكان مؤدى كلام السكرتير العام في تقريره السنوي : أن قرار مجلس الأمن الذي ترتبت عليه عملية « عاصفة الصحراء » :

- ليس بالضبط قانونيا

- ولكنه بالواقع كان ضروريا .

وهذه قاعدة في توصيف الشرعية الدولية نحتاج إلى مراجعة وتدقيق .



وأحدث صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ هزة عنيفة في بغداد . فقد كانت العاصمة العراقية قادرة أن تتصور تدخلا أمريكيا عسكريا ضدها تسكت عنه الأمم المتحدة ،

(٦) الصفحة الثامنة من التقرير الصادر في سبتمبر ١٩٩١ باسم « خافيير بيريز دي كويلار » تحت عنوان : « تقرير السكرتير العام عن أعمال المنظمة ١٩٩١ مقدم إلى الجمعية العامة - مطبوعات الأمم المتحدة . »

ولكنها لم تتصور أن يجيء هذا التدخل بموافقة صريحة من الاتحاد السوفيتي الذي أيد مشروع القرار ، وضمنية من الصين التي امتنعت عن التصويت عليه ، وكان اعتراضها بوصفها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن - الذين يملكون حق الفيتو - كفيلا بإسقاطه .

وكانت بغداد أيضا - بواسطة خبراءها القانونيين على علم بأوجه الخلل في القرار ٦٧٨ . وقد أعد فريق من الخبراء رأسه الدكتور « سعدون حمادي » دراسة توصلت إلى أن القرار مخالف لميثاق الأمم المتحدة . وكان من رأى بعض القانونيين أنه يمكن الطعن في شرعية هذا القرار أمام محكمة العدل الدولية ، وأن الولايات المتحدة سوف يصعب عليها بدء الأعمال العسكرية بمقتضاه طالما أن شرعيته ذاتها معروضة أمام محكمة العدل الدولية . وجرت مناقشة المسألة بمختلف وجهات النظر حولها في اجتماع لمجلس قيادة الثورة دُعي إلى حضوره عدد من الخبراء القانونيين والدبلوماسيين . وقال الرئيس « صدام حسين » في بداية المناقشة - وهو يستشعر الحرج الذي يقع فيه بعض الخبراء بين تقديراتهم الفنية والعلمية كما يرونها ، وبين الانضباط الحزبي والرسمي كما هو مطلوب - أنه يريد أن يسمع كل الآراء دون قيود ، وهكذا قال إنها « عدلية » .. (يقصد أنها مناقشة لا يحاسب أحد فيها على ما يبيديه من آراء مهما اختلفت) . ودارت المناقشة صريحة إلى حد كبير ، فقد أبدى بعض الخبراء « أن القضية لم تعد قضية قوانين أو طعون في هذه القوانين ، وإنما هي حقائق قوة » . ثم ذكر بعضهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت من قبل سنة ١٩٨٥ حكم محكمة العدل الدولية عندما شككتها « نيكاراجوا » واتهمتها بالقيام بأعمال حربية ضدها في الداخل والخارج ، بما في ذلك تلغيم موانئها ، ثم أقامت « نيكاراجوا » الدليل على دعواها ، ومع ذلك أصرت الولايات المتحدة على موقفها ، ولم تعترف لمحكمة العدل الدولية بولاية من الأصل والأساس .

ولم يكن النزاع بين الولايات المتحدة و « نيكاراجوا » في مثل حدة وسخونة النزاع ما بين الولايات المتحدة والعراق .

وكان الرأي الأخير ، أن الأمل الوحيد الباقي معلق بمهلة الخمسة والأربعين يوما التي أعطتها مجلس الأمن للعراق كي يستجيب لمجمل ما صدر عنه من قرارات ابتداء من القرار رقم ٦٦٠ .

خمسة وأربعون يوما .. ستة أسابيع .. شهر ونصف - وما الذي يمكن أن يحدث فيها ؟



وليلة ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ ، وهى الليلة التى أقر فيها مجلس الأمن مشروع القرار رقم ٦٧٨ ، كان وزير خارجية فرنسا « رولان دوما » مدعواً على العشاء فى بيت المندوب الفرنسى الدائم لدى الأمم المتحدة السفير « بيير لوى بلان » . وكان بين ضيوف العشاء عدد من وزراء الخارجية الذين حضروا جلسة التصويت على قرار مجلس الأمن ، وعدد من المندوبين الدائمين لدى الأمم المتحدة . وكان الحديث قبل العشاء - وعلى المائدة - يدور حول القرار والملابسات المحيطة به والمناقشات التى دارت حوله .

وكان وزير الخارجية الفرنسى نشيطا فى حركته وفى التعبير عن أفكاره ، وكان رأيه الذى قاله وكرره طوال العشاء هو أن فترة الستة أسابيع التى أعطاهها مجلس الأمن بمقتضى قراره كمهلة للعراق يقوم فيها بتنفيذ مجمل قرارات مجلس الأمن قبل أن يحل استحفاق القرار رقم ٦٧٨ - هى الأمل الباقى الوحيد فى الوصول إلى حل ، وأن هذه المهلة فرصة لا يصح أن تضيع . قال وزير خارجية فرنسا بالطريقة الفرنسية المعروفة : « لا أتصور أننا سوف نقضى هذه الأسابيع الستة واضعين أيدينا على خدودنا منتظرين حتى نسمع صوت الانفجار ، وإنما لا بد أن نتحرك جميعا خلال هذه المهلة لكى نفعل شيئا يحول دون وقوع كارثة محققة » .

ثم مضى « رولان دوما » يقول « إنه يستطيع أن يرى دورا لأوروبا - كما أنه يستطيع أن يرى دورا للسكرتير العام للأمم المتحدة - وربما كانت هناك وسيلة للتوفيق بين الدورين بحيث يكون هناك مسعى أوروبى يشارك فيه السكرتير العام بدور ما فى سبيل التوصل إلى حل ما » . وبينما الجميع مازالوا حول المائدة بعد انتهاء العشاء ، دخل المستشار الصحفى للوفد الفرنسى الدائم لدى الأمم المتحدة يحمل ورقة ذهب بها إلى السفير الفرنسى « بيير لوى بلان » الذى قرأها ثم ناولها عبر المائدة إلى وزير خارجيته . وقرأها الوزير الفرنسى ، واحتقن وجهه ، وعلا صوته قائلا : « إن هذا تخريب » . ثم بدأ يحكى لبقية المدعوين حول مائدة العشاء أن الرئيس « بوش » أعلن على التو مبادرة أمريكية تقترح أن يقوم وزير خارجية العراق « طارق عزيز » بزيارة واشنطن والاجتماع به ، ثم يقوم وزير خارجيته « جيمس بيكر » بزيارة لبغداد للاجتماع بالرئيس « صدام حسين » . وأن الهدف من ذلك - طبقا لما قاله « بوش » فى مؤتمره الصحفى الذى عقده قبل دقائق - هو « المشى ميلا إضافيا آخر من أجل تحقيق السلام » .

وكان تعليق وزير الخارجية الفرنسى أن هذه مناورة يقصد بها الرئيس الأمريكى أن يواصل احتكار إدارة الأزمة ، وأن يصد آخرين عن التقدم لبذل جهودهم . ثم علق « دوما » بعد ذلك قائلا : « لا يمكن أن يكون جادا » . وكررها مرتين ، وكان يقصد الرئيس الأمريكى « جورج بوش » .



كانت مبادرة « جورج بوش » مفاجأة غير متوقعة حتى للدول الشريكة في التحالف مع الولايات المتحدة ، بما في ذلك الدول العربية ودول مجموعة الخليج ذاتها . وقد أخطرت القاهرة بالمبادرة الأمريكية في نفس الدقيقة التي كان فيها الرئيس الأمريكي يعلنها أمام شبكات التلفزيون بما فيها شبكة C.N.N. التي كانت مفتوحة في القاهرة في ذلك الوقت . وكانت السعودية أسعد حالا لأنها أخطرت بالمبادرة قبل إعلانها بعشر دقائق . ونفس الشيء تقريبا حدث بالنسبة لحكومة الكويت في المنفى ، والموجودة في ذلك الوقت في الطائف . وروى أن أمير الكويت لم يتمالك دموعه وهو يسمع النبأ ، فقد ظننها بداية عملية تفاوضية منقذ عليها . ولم تعلم بعض الدول العربية الأخرى بالمبادرة إلا بعد مرور ساعات من إعلانها رسميا . وحتى الذين أخطروا مسبقا ، ولو قبل عشر دقائق من الإعلان ، لم يتلقوا أية تفاصيل تجعل المبادرة مفهومة ، ومن ثم مقبولة بالنسبة لهم . وساد الارتباك عددا من العواصم العربية ، فقد عاودت بعضها شكوك قديمة في قدرة الولايات المتحدة على اتخاذ منهج سياسي صارم لا يخضع لتقلبات غير مفهومة للآخرين ، سواء كان باعثها أمريكيا داخليا ، أو حسابات أخرى غير مرتبطة بلقبة الناس . وقد كان هناك من سارعوا إلى نسبة تغيير المسار الذي بدأ مفاجئا إلى أصوات كثيرة معارضة للتدخل العسكري سمعت من فوق منابر مجلسي الكونجرس (الشيوخ ، والنواب) .

ولعل هذه الأجواء التي اقتحمتها رياح الشك فجأة كانت هي السبب الذي دعا عددا من الزعماء العرب إلى التوجه سريعا إلى بغداد . فقد قصد إليها الملك « حسين » ، ولحق به السيد « ياسر عرفات » والسيد « على سالم البيض » (نائب رئيس جمهورية اليمن) ، واجتمعوا هناك بالرئيس « صدام حسين » يوم ٤ ديسمبر .

ويمكن تبين اتجاه مداواتهم من قراءة بيان صدر عن مجلس قيادة الثورة العراقي يوم ٥ ديسمبر . وقد بدأ البيان مستشهدا بالآية القرآنية التي تقول : « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » . ثم أعلن بيان مجلس قيادة الثورة العراقي « أنه تقرر استجابة لمبادرة الرئيس الأمريكي بفتح باب المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة الإفراج عن جميع الرهائن الغربيين المحتجزين في بغداد ، على أن يتم التنفيذ خلال أسبوعين بحيث يتمكن الرهائن من حضور احتفالات عيد الميلاد مع أسرهم ، في بيوتهم وأوطانهم . »

وتلقى الرئيس « فرانسوا ميتران » رسالة من الملك « حسين » يقول له فيها : « إن العراق بقرار الإفراج عن الرهائن مرة واحدة ودون شروط ، قام بتنفيذ المرحلة الأولى من خطته (التي ناقشها من قبل مع الملك « حسين ») لحل الأزمة - والآن فإن الوقت مناسب لبذل كل الجهود لتنفيذ المرحلة الثانية من الخطة » . ورد الرئيس « ميتران » قائلا ما مؤداه : « إنه طلب إلى طائفة « الكونكورد الرئاسية » أن تكون على استعداد في أي وقت

لتحملة إلى حيث تتطلب الظروف وجوده ، بما في ذلك بغداد ذاتها - عندما يتأكد أن الأوراق في يده كافية . »

ويبدو أن بغداد أرادت أن تقدم تنازلا آخر لإظهار حسن النية - ولعلها مضت فيه بطلب من الزعماء العرب المجتمعين في بغداد ، فكان أن أعلنت أنها « تفهم الربط بين القضايا المتعددة في الشرق الأوسط ، والذي جاء في مبادرة الرئيس « صدام حسين » يوم ١٢ أغسطس - على أنه ربط سياسي ، وليس ربطا بتاريخ الأيام . » وكان مفهوم ذلك أن بغداد على استعداد لحل مشكلة الانسحاب من الكويت أولا ، وبعد ذلك - وليس بالتزامن معه - يجيء الدور على بقية النزاعات الإقليمية .



وما هي إلا أيام حتى كانت السحب الوردية التي ظهرت في آفاق الأزمة قد تبددت . فالميزة الحقيقية للديمقراطية الأمريكية أنها لا تستطيع الاحتفاظ طويلا بسر . فأى شيء مكتوم لأيام لا تطول ، وكل شيء مفتوح لمناقشة تصل إلى أعماقه . وهكذا لم تلبث كل الشواهد الظاهرة في واشنطن أن راحت تؤكد للجميع أن وزير خارجية فرنسا كان على حق في تقييمه للمبادرة الأمريكية منذ أول نظرة ألقاها عليها .

كان هدف المبادرة الذي توقعه « رولان دوما » صحيفا ، فإن « بوش » أراد بالفعل أن يحبس تفاعلات الأزمة خلال مهلة الأسابيع الستة التي منحها مجلس الأمن للعراق داخل إطار أمريكي لا تتعده ، ولا يتدخل فيها طرف آخر غير الولايات المتحدة . وكانت له بالإضافة إلى ذلك أهداف فرعية :

● إقناع كتل برلمانية (في مجلسي الكونجرس : الشيوخ والنواب) وفي الرأي العام - بأنه بذل كل ما في وسعه لحل الأزمة ، فإذا جاءت الحرب كخيار أخير ، فإن ذلك وقع لأنه لم يكن هناك خيار آخر .

● وفي جزء منها كانت مبادرة « بوش » موجهة إلى الرأي العام العربي الذي بدت انقساماته شروخا ظاهرة وعميقة ، خصوصا في المغرب العربي .

● وربما كانت المبادرة في جزء منها أيضا موجهة للعراق للتأثير على حالته النفسية بين تشاؤم عام يسوده ، وتقاؤل عام يلحقه ، ثم عودة إلى التشاؤم مرة أخرى تتأرجح بالمشاعر العراقية وتحدث خلخلات مؤثرة في تماسكها .

ولقد تبدد جو التقاؤل تماما من أجواء بغداد حينما بدأت تصل إليها عن طريق وسائل معلوماتها أنباء عن تأكيدات أمريكية ، أعطيت لحكومات عربية في الخليج وخارجه تعزز

سياساتها المعلنة والسابقة ، وتطمئن الذين راودتهم الشكوك إلى أن الهدف الأمريكي ثابت لم يتغير ، وإنما الأسلوب هو الذى يتحرك ليعطى قوة مضافة للتصميم الأصلي . وعادت الوسواس والهواجس إلى بغداد التي كانت قد بدأت تتحرك على ما ظنته طريقا للحل . ولعل أكثر ما كان يعبر عن الخط السياسى الأمريكى الحقيقى فى تلك الظروف هو أقوال « هنرى كيسنجر » ، أمام لجنة القوات المسلحة لمجلس الشيوخ فى تلك الفترة . فقد قال « هنرى كيسنجر » :

« لنقم بأية مبادرات نريد القيام بها ، ولنعط أنفسنا حرية فى الحركة كما نشاء ، ولكننا يجب أن نكون واثقين من أن أى حل للأزمة يجب أن يحقق نزع وسائل القوة العراقية التى تلقى بظلمها على جيرانه فى المنطقة . وبدون هذا التغيير الضرورى فى الموازين ، فإن أى حل نتصوره للأزمة سوف يكون مجرد تأجيل لها . »



وفى الوقت الذى فتحت فيه أبواب مطار بغداد أمام الرهائن الأجانب ليعودوا إلى بلادهم قبل إجازة أعياد الميلاد - كان العراق يشعر أكثر من أى وقت سبق أنه وجها لوجه أمام الخطر ، وأن الحرب هى أرجح الاحتمالات التى يواجهها .

ويقول أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة العراقى فى وصف هذه الفترة : « إننا تصرفنا بنوع من القدرية لم تعطنا تطورات الأزمة السريعة فرصة لمراجعته » .

ولقد لاحظ المبعوث السوفيتى « يفجينى بريماكوف » هذا الشعور بالقدرية فى بغداد ، ووصفه بأنه كان أشبه ما يكون بعقدة « الماسادا » وهى إيثار الانتحار الجماعى بدلا من الاستسلام .

ولم تكن القدرية فى العراق وحده ، وإنما امتدت لتشمل العالم العربى كله . فقد بدأ العالم العربى فى تلك الفترة - أواخر سنة ١٩٩٠ - وكأنه ينتظر يوم قيامة يعرف تاريخه وساعته ، ولكنه يعرف أنه ليس فى مقدوره تجنب المقادير .

والملاحظ أن جهود الملك « حسين » النشيطة طوال فترة الأزمة توقفت تقريبا فى تلك الفترة - رغم أن الملك كان يدرك ما قد تحمله المضاعفات المنتظرة للأزمة من مخاطر على بلده ، وعلى عرشه ، وعلى شخصيا .

وكانت الرسائل السرية بين الرئيس « مبارك » والرئيس « صدام حسين » قد توقفت هى الأخرى .

والحاصل أن هذه الرسائل التي بدأت بعد انتهاء أعمال مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة اتصلت بين الرجلين إلى شهر ديسمبر ، تبادل فيها الاثنان ٣٨ رسالة شفوية ومكتوبة جرت كلها عن طريق السفير العراقى فى القاهرة « نبييل-نجم » .

ففى يوم ١٩ أغسطس - بعد تسعة أيام من قمة القاهرة - استدعى الرئيس « مبارك » السفير العراقى فى القاهرة ، وطلب منه نقل رسالة منه إلى الرئيس « صدام حسين » تحتوى على ثلاث نقاط مؤداها :

١ - أن يعيد الرئيس العراقى التفكير فى موقفه من الأزمة بما يفتح مخرجا لحلها .

٢ - أن الرئيس « مبارك » مستعد لإجراء أية اتصالات أو مبادرات تساعد على خروج العراق من المأزق .

٣ - أن الرئيس « مبارك » على استعداد لأى شىء يحول دون إراقة الدماء العربية .

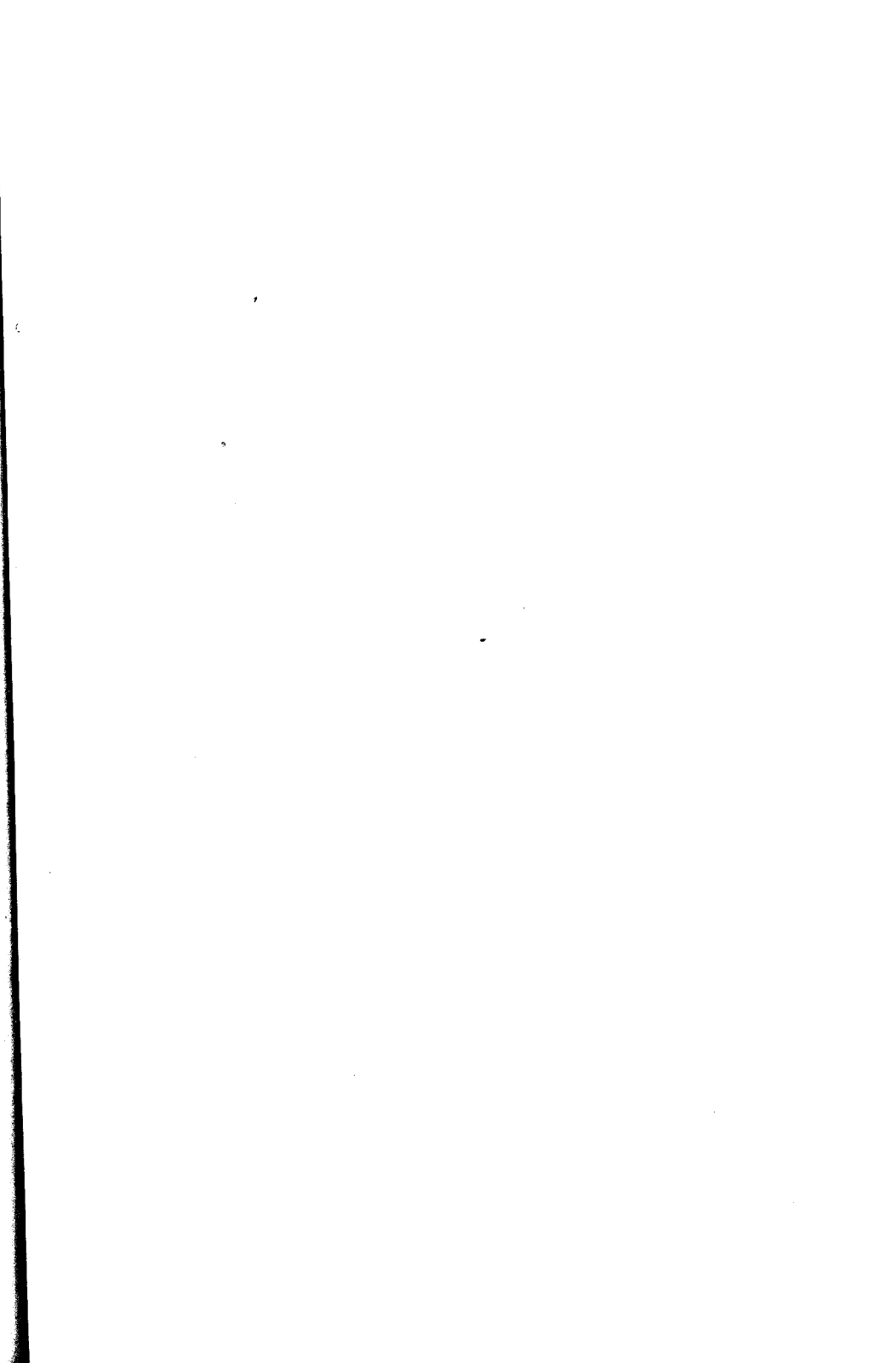
وبيوم ٢٣ أغسطس رد الرئيس « صدام حسين » برسالة شفوية قال فيها إنه يعتقد أن الرئيس « مبارك » كان أحد المتسببين فى الأزمة بسبب تعاونه مع الولايات المتحدة ، وأنه هو الذى يتحمل مسئولية الدماء العربية التى يمكن أن تراق .

وتواصلت الرسائل « السرية » بين الرجلين حتى أيام قليلة من نشوب الحرب .

ولم تكن هناك فائدة منها ، فمواقف الطرفين كانت قد تحددت على نحو قاطع لا يترك لأحد فرصة للتراجع أو المناورة . ثم إن القرار كان قد خرج من كل الأيدي العربية دون سبيل إلى استعادته أو طرحه من جديد للمناقشة .



كان العالم العربى مشغولا بهومومه الداخلية ، وبتسوية حساباته القديمة ، وترتيب ملفاته الجارية ، فى حين أن صفحة جديدة فى تاريخه كانت على وشك أن تبدأ ، وكانت نصوصها تكتب بعيدا عنه !



الفصل العاشر

الدقيقة الأخيرة

« إننى أشعر أن السيف خرج من غمده .
والسيف مشهور على رأس العالم ، وليس على
رأسى فقط . »

[« بيريز دى كويلار ، للرئيس
« صدام حسين ، مساء يوم ١٣
يناير ١٩٩١ » .]



لم يكن هناك سلام على الأرض حين راحت البشرية تحتفل بعيد ميلاد أمير السلام يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠ . فقد كانت الأزمة تحوم فى أجواء العالم ، وتوشك أن تتحول فى الشرق الأوسط إلى عاصفة عاتية ومدمرة . والواقع أن الاحتفال بأعياد الميلاد فى تلك المرة كان محاصرا ومختنقا بنذر الحرب . فبعد التفاؤل الذى لاح مبشرا بحل ، عادت التعقيدات إلى ما كانت عليه وأسوأ قبل مبادرة « بوش » بدعوة « طارق عزيز » إلى واشنطن وسفر « جيمس بيكر » إلى بغداد ، ثم الرد العراقى على ذلك بإطلاق سراح جميع الرهائن فى العراق ، وإعادتهم إلى أسرهم وبلادهم ليحتفلوا بعيد الميلاد .

تبدد التفاؤل سريعا ، وعاد التشاؤم ، ولعله زاد وتأكدت زيادته حين أدلى الرئيس الأمريكى يوم ٢١ ديسمبر بتصريح أفصح فيه عن نواياه كاملة وقاطعة :

وبعد أخذ ورد عن
١٣ يناير ، لأن الرئيس
واشنطن أن بغداد تتلاعب
مجلس الأمن للعراق ،

وقبل أن يقوم «
يتضمن عددا من الأيام
الطائرة إلى بغداد ، وكان
وتعثرت المفاوضات

ومرة أخرى عاد
السلام ، وأعلن عن استعداد
« طارق عزيز » في جنيف
فعلا ليلم يوم ٩ يناير ()

وبينما سنة ١٩٩٠
آخر التطورات . وتردد

● هل كان إطلاق
أمن إضافي لأهدافه ،
● وإذا كان ذلك
« ميتران » بريئا ، أو أنه
● ووصل الشك

« حسين » ؟ وانبرى الرئيس
كان ضحية للخداع مثلما
● ولكن الرئيس

باطلاق سراح الرهائن ،
أصبح متيقنا من أن وجود
كان « بوش » على استعداد
من المدنيين لن يمنعه من

ولقد توصلت المناقشة

الرهائن قال « بوش » إنه « مع ترحيبه بإطلاق سراح الرهائن ،
شيئا إلا أنه صحح جريمة ارتكبتها العراق حين احتجزهم في
عن الرهائن أزاح عن ضميره عبئا معنويا ثقيلًا .

لمعنى واضحا ، ومؤداه أنه الآن يستطيع أن يضرب بلا تعرز أو تردد) .

وع احتلال الكويت قال « بوش » إن « انسحاب العراق من
بصرة ، وإنما يتحتم لحلها أن يتم نزع قوة العراق العسكرية ،
وإريخه وكافة منشآته النووية ، وكذلك يتعين على العراق
عن كل الأضرار التي لحقت بجميع الأطراف في المنطقة » .

المعنى واضحا ، ومؤداه أنه سوف يلاحق العراق ويطارده إلى النهاية) .



التفاوض والتشاؤم ، فقد كانت هناك مسألة معلقة لا بد من البت
بكرة « بوش » باقتراح زيارات متبادلة بين واشنطن وبغداد يقوم
بمس بيكر « على التوالي .

وم « طارق عزيز » أولا بزيارته لواشنطن ، ويلتقى بالرئيس
بمس بيكر ، بزيارته لبغداد ، ويلتقى بالرئيس « صدام حسين » .

فيولا من بغداد التي كانت تشعر أن الزيارة الأهم هي زيارة
أن يكون هناك بأس من زيارة « طارق عزيز » إلى واشنطن
متاحة لقياس مزاج الرئيس الأمريكي بعيدا عن التصريحات
بيونية ، وبالتالي فإنها مقدمة ضرورية للزيارة الأهم التي تليها
« إلى بغداد .

بغداد « طارق عزيز » ، للذهاب إلى واشنطن في أي موعد يناسب
جيمس بيكر ، طلب أن يتم تحديد مواعده مع الرئيس « صدام
بمع « طارق عزيز » في واشنطن مع الرئيس « بوش » .

الجديدة التي استدعت معها كل شكوكها السابقة تخشى أن تحدد
مقابلة « طارق عزيز » لـ « بوش » بما لا يرضى العراق
بيكر ، وتحمل بذلك مسئولية الإلغاء ، أو تسمح له بأن يجيء
بأيا لمس كرامة العراق وتترتب على ذلك عواقب تتحمل بغداد

وبعد أخذ ورد عرضت بغداد أن تتم زيارة « بيكر » لها في أى وقت ابتداء من يوم ١٣ يناير ، لأن الرئيس « صدام حسين » مقيد بارتباطات مسبقة قبل هذا التاريخ . وأحست واشنطن أن بغداد تتلاعب بها لأن تاريخ ١٣ يناير يحل قبل يومين اثنين من انتهاء مهلة مجلس الأمن للعراق ، وأقصاها ١٥ يناير ١٩٩١ .

وقبل أن يقوم « بيكر » بإجازته لقضاء عيد الميلاد ورأس السنة ، أعلن اقتراحا يتضمن عددا من الأيام سوف يكون على استعداد فى أى لحظة فى أى يوم منها أن يركب الطائرة إلى بغداد ، وكانت هذه الأيام سلسلة من التواريخ تنتهى يوم ٣ يناير وليس بعده . وتعثرت المفاوضات .

ومرة أخرى عاد « بوش » إلى حكاية « الميل الأخير » واستعداده لقطعه إنفاذا لفرص السلام ، وأعلن عن استعداد الولايات المتحدة لاجتماع واحد يعقد بين « جيمس بيكر » وبين « طارق عزيز » فى جنيف . ولم يكن فى وسع بغداد غير القبول ، وتقرر موعد الاجتماع فعلا ليتم يوم ٩ يناير (قبل أسبوع تقريبا من انتهاء مهلة مجلس الأمن) .



وبينما سنة ١٩٩٠ تسلم نفسها لسنة ١٩٩١ ، كان مجلس قيادة الثورة فى بغداد يناقش آخر التطورات . وترددت فى الاجتماع تساؤلات :

- هل كان إطلاق سراح الرهائن خدعة استدرج إليها العراق لكي يحرم من عنصر أمن إضافي لأهدافه ، وهو وجود رهائن أجنبى فى مواقع هذه الأهداف ؟
- وإذا كان ذلك هو الحال ، فما هو الدور الفرنسى بالضببط ، وهل كان الرئيس « ميتران » بريئا ، أو أنه كان جزءا من عملية الخداع ؟
- ووصل الشك بأحد أعضاء المجلس إلى حد التساؤل عن الدور الذى لعبه الملك « حسين » ؟ وانبرى الرئيس « صدام حسين » للدفاع عن الملك قائلا إنه « يظن أن الملك كان ضحية للخداع مثلما كان العراقيون » .
- ولكن الرئيس « صدام حسين » استدرك من هذا ليقول إنه ليس نادما على القرار بإطلاق سراح الرهائن ، فقد أصبح مصيرهم عامل ضغط على العراق ، إلى جانب أنه أصبح متيقنا من أن وجود هؤلاء الرهائن لن يمنع ضرب أهداف يكون بعضهم فيها . وإذا كان « بوش » على استعداد للتضحية بأرواح الآف من الجنود فى الحرب ، فإن بضع مئات من المدنيين لن يمنعه من تنفيذ ما صمم عليه .

ولقد توصلت المناقشات إلى نتيجة مؤداها أن العراق أثبت حسن نواياه أمام العالم

بإطلاق سراح الرهائن بغير شروط مسبقة . ثم إن لقاء « طارق عزيز » مع « بيكر » في جنيف يوم ٩ يناير سوف يكون في المقابل اختباراً للنوايا الأمريكية .

ولعل السؤال الكبير في مناقشات مجلس قيادة الثورة العراقي في ذلك الاجتماع كان هو التساؤل عن الدور الفرنسي . إن كل الشواهد تؤكد أن الرئيس « ميثران » لم يكن طرفاً في عملية خداع بالدور الذي قام به في موضوع الرهائن . وبرغم هذا التأكيد فإن الدور الفرنسي كان يتغير في تلك اللحظات الحاسمة .



كان هناك - ولا يزال - نوع من تقسيم العمل في مجال المعلومات والاتصالات في العالم العربي ، وهو تقسيم عمل لم يتفق عليه أحد ، وإنما صنعته ظروف سياسية وتاريخية في المنطقة .

ففي وقت من الأوقات كانت بيروت أكثر العواصم العربية التي يمكن فيها استطلاع توجهات الغرب في المنطقة عموماً . وفي وقت من الأوقات كانت عمان أفضل العواصم العربية اطلاعاً على مسارات التفكير البريطاني . ونتيجة لوجود الأمير « بندر » في واشنطن ، فإن الرياض أصبحت مرصداً شديد الأهمية لاتجاهات الرياح في واشنطن . وكانت الرباط - ولا تزال - أهم مصادر المعلومات عما يجري في باريس .

وفي الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر ١٩٩٠ كانت الأخبار الشائعة في الرباط ترداد معلومات تشير إلى أن تغييراً يقع في السياسة الفرنسية تجاه أزمة الخليج بسبب ضغوط تمارسها عناصر مالية وعسكرية على قصر « الاليزيه » .

في بداية هذه الأزمة كان التأثير الواضح على دور باريس هو التأثير التقليدي للدبلوماسية الفرنسية التي كانت ترى أن تحتفظ فرنسا بموقفها على مسافة ما من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وأن ذلك أدعى إلى تحقيق المصالح الفرنسية الاقتصادية والعسكرية في المنطقة . وكان بين تصورات الدبلوماسية الفرنسية أن الأزمة ربما تحل بغير حرب لأن بغداد لن تواصل تحديها إلى ما لا نهاية ، بل إنها لابد أن تتوقف عند مرحلة منه وأن تستعمل اتصالات طرف نافذ في الغرب ، وفرتسا هي المرشحة لهذا الدور ، وأن وسائل هذا الدور متاحة أمام قصر « الاليزيه » .

وكانت الدبلوماسية الفرنسية تجد سندا قويا لها في وزارة الدفاع ممثلة في اتجاه وزيرها النشط « جان بيير شيفينمان » . وكان « شيفينمان » شديد الاهتمام بالأزمة من عدة جوانب :

- مبيعات السلاح الفرنسي للعراق طوال حقبة متصلة .
- ثم حقيقة إن العراق مورد للبترول غير خاضع لسيطرة (الأنجلوساكسون ، الأمريكيون والبريطانيون) .
- ثم الحرص على دور مستقل لفرنسا في الشرق الأوسط يعتقد « شيفينمان » ، أنه تقليد فرنسي يستحق المحافظة عليه .
- ثم أهمية أن تظل فرنسا على اتصال - أو على الأقل على غير تصادم - مع الاتجاهات الغالبة في شمال أفريقيا ، وهي متعاطفة مع العراق إزاء التهديدات العسكرية الأمريكية الموجهة إليه .

وأخيرا فلعل « شيفينمان » (١) كان يرى أن فرص الحل السلمي لم تستنفد بالكامل ، وأن الولايات المتحدة أصبحت تطلب الحرب لأسباب تتعدى قضية احتلال الكويت ، في حين أن الحصار الاقتصادي وحده يمكن أن يرغم العراق على الانسحاب من الكويت .

وفي الأيام الأخيرة بدا محققا أن الأزمة واصلت إلى الحرب ، وهي حرب يمكن معرفة نتائجها مبكرا . وبدأت المصالح الفرنسية تقلق لأن الشركات الأمريكية والبريطانية تحصل على كل العقود في السعودية ومن حكومة الكويت في المنفى ، في حين أن الشركات الفرنسية لم تحصل إلا على عقد واحد صغير هو عقد بإعادة إصلاح تليفزيون الكويت بعد التحرير .

ثم أصبح موقف المصالح الفرنسية أشد في « الاليزيه » ، حين بدأت السعودية تتفاوض مع شركة « طومسون » الفرنسية على عقد بتوريد ٣٠ محطة رادار تصل قيمتها إلى أكثر من ٢ بليون دولار . وكان مما يساعد هذا العقد - وغيره - في نظر المصالح الفرنسية أن تظهر باريس موقفا أكثر انسجاما مع دول الخليج المتحمسة للحرب .

ثم زاد على ذلك أن حجم التعاققات للمشروعات المطلوبة بعد الحرب سوف يكون هائلا . فالشركات الأمريكية استطاعت أن تحصل من حكومة الكويت ، وهي لاتزال في منفاها بالطائف على عقود تزيد على ٢٢ بليون دولار ، والشركات البريطانية داخلية في السباق ، والشركات الفرنسية على الأبواب تنتظر ، وهذا وضع يصعب قبوله .

(١) قدم « جان بيير شيفينمان » استقالته من وزارة الدفاع يوم ٢٩ يناير ١٩٩١ بعد أن وجد أن الجيش الفرنسي يقوم في العمليات بدور يتعدى ما كان متلفا عليه ، وأن ذلك يتم بالتنسيق مباشر بين قصر « الاليزيه » وهينة أركان حرب الجيش . وقد كتب « شيفينمان » ، بعد ذلك كتابا عن أزمة الخليج ملخصه أن الحرب كان يمكن تجنبها ، وكان رأيه ، وقد دعمه بتجربته المباشرة في الأزمة ، أن الرئيس « بوش » أغلق من اليوم الأول كل أبواب الحل السلمي لأنه من اليوم الأول رتب فكره وخطته وتحركاته في الأزمة حتى لا يترك لها غير حل واحد في ميدان القتال .

وبعيدا عن وزير الدفاع « جان بيير شيفينمان » بدأت بعض العناصر العسكرية فى الجيش الفرنسى تلتقى مع المصالح المالية فى ضرورة أن تتخذ فرنسا موقفا يختلف عما اتخذته من قبل ومنذ بداية الأزمة ، فإذا كانت الحرب قادمة ، وإذا كانت نتيجتها مرئية من الآن - إذن فأى صالح لفرنسا أن تكون بعيدة عن معسكر المنتصرين فيها ، خصوصا وأنه المعسكر الذى سيضع شروط التسوية المنتظرة فى الشرق الأوسط ، والتي سوف ترسم خرائطه من جديد .

وطبقا لمعلومات الرباط ، فإن قصر « الاليزيه » بدأ يلين لكل هذه الضغوط ، خصوصا وأن الدبلوماسية الفرنسية بدأت هى الأخرى تقنع بحتمية الحرب . ومادام الأمر كذلك ، فإن الذين سوف يحق لهم الجلوس إلى موائد التسوية فى الشرق الأوسط ، هم بالضبط هؤلاء الذين سوف يفتحون الطريق إليها فى ميدان المعركة .

وأخيرا جاء يوم فى أوائل شهر يناير توافرت معه فى الرباط معلومات تقول إن الرئيس « ميتران » طلب إلى الأدميرال « جاك لاساند » رئيس أركان قصر « الاليزيه » أن « يخطر أصدقاؤنا الأمريكان بأن فى استطاعتهم أن يعتمدوا على موقف فرنسا مثلما يعتمدون على موقف بريطانيا بالضبط » .

ثم تكررت الرسالة إلى شخصية أمريكية رفيعة المستوى عن طريق « جان لويس بيانكو » وزير الشؤون الاجتماعية الفرنسية ، وهو أحد المقربين من « ميتران » نفسه . وأخيرا وصلت الرسائل من باريس إلى واشنطن بالطرق الدبلوماسية تأكيدا وتعزيزا . وكان شرح الرئيس « ميتران » لموقفه فى المحصلة النهائية ، وعلى نفس الخطوط ، على النحو التالى :

- ١ - إن الحرب باتت مؤكدة ونتائجها متوقعة ، ورغم أن فرنسا وضعت استثمارات سياسية كبيرة فى بغداد ، فهذه الاستثمارات فى حكم الضائعة فى الوقت الراهن .
- ٢ - إن فرنسا لا تستطيع أن تظل بعيدة ، وإنما لابد أن تقترب من الساحة وتشارك مهما كانت تحفظاتها السابقة .
- ٣ - إن العقود الكبيرة القادمة سوف تتحدد على أساس الأدوار فى المعركة .
- ٤ - إن الذين سيجلسون على مائدة تسوية أمور المنطقة هم المحاربون ، وليس المتفرجون .
- ٥ - إن الخليج فى السنوات القادمة سوف يدخل فى « جيب » واشنطن ، ولابد لفرنسا أن تظل قادرة على الوصول إلى شىء منه ، حتى وإن كان معظمه فى الجيب الأمريكى .

٦ - إن فرنسا مطالبة بأن تجد لنفسها بعد ذلك مجالات يمكن أن تحصل فيها على وضع خاص بها ، والمجالات الاحتياطية المرشحة هي : إيران - وليبيا ، وكتنهما دولة بترولية رئيسية - لكن سلم الأولويات لا يستطيع أن يتجاهل موارد الخليج .

وكان الموقف الفرنسي ، بالفعل ، يتغير .



وأخيرا جلس « طارق عزيز » و « جيمس بيكر » وجها لوجه عبر مائدة اجتماعات فى إحدى قاعات فندق « الانتركوننتنتال » ، جنيف . وكان هناك حشد من الصحفيين والمصورين للصحافة والتلفزيون ، ويبدو أن الجميع كانوا يتوقعون أسوأ الفروض منذ اللحظة الأولى للاجتماع . وكان ذلك شعورا سائدا إلى درجة أن العواصم العربية التى أبدت خشيتها من وجود أى احتمال لما يمكن اعتباره نجاحا للمفاوضات - تلقت تأكيدات من واشنطن أن الاجتماع كله لن يستغرق أكثر من نصف ساعة . وربما أن رجال الإعلام كانوا على صواب حين توقعوا أن يحدث الصدام منذ اللحظة الأولى للقاء . وكانت مفاجأتهم شديدة عندما التقى الاثنان وعلى وجه كل منهما ابتسامة ، ومع أنها لم تكن ابتسامة من القلب ، بل صادرة بالتأكيد عن فن العلاقات العامة بأكثر من صدورها عن مشاعر ود تفاهم - فإنها كانت ابتسامة على أية حال .

وتشجع رجال الإعلام ، وطلبوا من كل منهما أن يصفح الآخر ، واستمر مشهد المصافحة لعدة دقائق يتكرر صورة بعد صورة تحت إلمح العدسات . وأخيرا جاءت اللحظة التى يتعين فيها إخراج الأفلام والعدسات ، وحتى موظفى الفندق الذين كانوا فى الاستقبال أو كان عليهم تقديم آخر لمسة فى ترتيبات الخدمة فى القاعة - وبدأ الاجتماع الذى كان العالم كله يتطلع إليه .

وبدأ « جيمس بيكر » فأخرج من ملف معه مظروفا ، ثم قال :

- « إن الرئيس طلب أن أسلمك هذا الخطاب لكى تسلمه بدورك إلى رئيسك » .

وتناول « طارق عزيز » المظروف ، وأراد أن يضعه أمامه على المائدة ، ولكن

« بيكر » طلب إليه أن يقرأه . وقال « طارق عزيز » :



اجتماع جيمس بيكر وطارق عزيز في جنيف .

- « فهمت منك أن الخطاب موجه من رئيسك إلى رئيسي ، فهل يحق لي أن أقرأه ، ؟
وقال « بيكر » بصوت حاول قدر ما يستطيع أن يجعل نبرته محايدة : « إنني أقترح
أن تقرأه لأن ما سوف نتحدث عنه اليوم متصل بما فيه ، .



وفتح « طارق عزيز » المظروف ، وبدأ يقرأ ، وكان نص الخطاب كما يلي :

● السيد الرئيس

إننا نقف اليوم على حافة حرب بين العراق وبقية العالم ، وهذه حرب بدأت بقيامكم
بغزو الكويت ، وهي حرب يمكن أن تنتهي فقط بانسحاب عراقي كامل ، وغير
مشروط وفق قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ .

وأنا أكتب الآن مباشرة لك لأنني حريص على ألا تضيق هذه الفرصة لتجنيب شعب العراق مصائب معينة . وأكتب لك مباشرة أيضا لأنني سمعت من البعض أنك لست على علم بمدى عزلة العراق عن العالم نتيجة لما وقع .

وأنا لست في مركز يسمح لي بأن أحكم ما إذا كان هذا الانطباع صحيحا أو لا ، وقد وجدت أن خير ما أستطيع عمله هو أن أحاول بواسطة هذا الخطاب أن أعزز ما سوف يقوله وزير الخارجية بيكر إلى وزير خارجيتكم ، وحتى أزيل أي أثر للشك أو الالتباس قد يكون في فكريكم فيما يتعلق بموقفنا ، وما نحن مستعدون لعمله .

إن المجتمع الدولي متحد في طلبه إلى العراق أن يخرج من كل الكويت بلا شرط وبلا أدنى تأخير ، وهذه ببساطة ليست سياسة الولايات المتحدة وحدها ، وإنما هي موقف المجتمع العالمي ، كما يعبر عنه ما لا يقل عن ١٢ قرارا صادرا عن مجلس الأمن .

إننا نفضل الوصول إلى نتيجة سلمية ، ولكن أي شيء أقل من التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ - هو أمر غير مقبول بالنسبة لنا . ولن تكون هناك مكافأة لعنوان ، ولن تكون هناك مفاوضات ، لأن المبادئ ليست قابلة للمساومة .

وعلى أي حال ، فإن العراق إذا قام بالتنفيذ الكامل للقرارات يستطيع أن ينضم إلى المجتمع العالمي . وفي المدى القريب فإن البيان العسكري العراقي يستطيع أن يهرب من التدمير . ولكن إذا لم تقم بالاتسحاب من الكويت انسحابا كاملا غير مشروط ، فإنك سوف تخسر ما هو أكثر من الكويت . إن ما هو مطروح الآن ليس مستقبل الكويت ، فالكويت سوف يتم تحريرها وحكومتها سوف تعود إليها - ولكن المطروح هو مستقبل العراق ، وهو خيار يتوقف أمره عليك .

إن الولايات المتحدة لن تفصل عن شركائها في التحالف ، فهناك ١٢ قرارا من مجلس الأمن ، و ٢٨ دولة شاركت بقواتها العسكرية لضمان تمثيل هذه القرارات ، وأكثر من ١٠٠ حكومة التزمت بتنفيذ العقوبات . وهذا كله كاف ليؤكد لك أن القضية ليست العراق ضد الولايات المتحدة ، ولكنها العراق ضد العالم . إن معظم الدول العربية والإسلامية تقف ضدك وهي جميعا مستعدة لتعزيز ما أقول . والعراق لا يستطيع ، ولن يستطيع أن يبقى في الكويت ، أو يحصل على ثمن لقاء خروجه منها .

ولقد يغريك أن تجد راحة في اختلاف الآراء الذي تراه في الديمقراطية الأمريكية ، ونصحتني لك أن تقاوم هذا الإغراء . إن اختلاف الآراء لا ينبغى خلطه بالانقسام ، ولا ينبغى لك ، كما فعل آخرون غيرك ، أن تقلل من أهمية الإرادة الأمريكية .

إن العراق بدأ يشعر فعلا بآثار العقوبات التي قررتها الأمم المتحدة ، وإذا جاءت

الحرب بعد العقوبات ، فستكون تلك مأساة أكبر لك ولشعبك ، ودعني أنبهك إلى أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع أى استخدام للأسلحة الكيماوية أو البيولوجية ، أو أى تدمير للمنشآت البترولية فى الكويت . وفوق ذلك فإنك سوف تعتبر مسئولاً مسؤولة مباشرة عن أى عمل إرهابى يوجه إلى أى دولة عضو فى التحالف . فى هذه الحالة سوف يطلب الشعب الأمريكى أقوى رد ممكن عليك ، وسوف تدفع أنت وبلاك ثمنا فظيماً إذا أقدمت على عمل من هذا النوع .

إننى لا أكتب لك هذا الخطاب لكى أهددك ، وإنما أكتبه لمجرد إخطارك . ولست أفعل ذلك بسعادة ، فالشعب الأمريكى ليست لديه معركة مع الشعب العراقى .

السيد الرئيس

إن قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ يحدد فرصة لاختبار حسن النوايا تنتهى يوم ١٥ يناير حتى تنتهى هذه الأزمة دون عنف . واستغلال هذه الفرصة للهدف الذى أتيت من أجله لتجنب العنف هو خيار فى يدك ، وفى يدك وحدك . وإنى لآمل أن تزن خياراتك ، وأن تنتقى منها بعقل لأن كثيراً سوف يتوقف على ذلك .

(امضاء)

جورج بوش ●



كانت أنظار الوفدين العراقى والأمريكى معلقة بملامح « طارق عزيز » وهو يقرأ رسالة الرئيس « بوش » إلى الرئيس « صدام حسين » . وكان بعض أعضاء الوفدين ينقلون بصرهم إلى « بيكر » الذى كان هو الآخر ينقل ببصره بين أوراق يتطلع فيها أمامه ، وبين نظرة من وقت لآخر لملامح « طارق عزيز » وهو يقرأ الرسالة ببطء وعناية . ولم تظهر على ملامح « طارق عزيز » أى خلجة توحى بمشاعره . وقد طوى الرسالة بعد أن قرأها وأعادها إلى المظروف الذى كانت فيه ، وقال بهدوء : « إننى لا أستطيع أن أقبل هذه الرسالة ، ولا أستطيع أن أنقلها لرئيسى لأن اللهجة التى كتبت بها ليست مما يمكن أن يستعمل فى توجيه خطاب من رئيس دولة إلى رئيس دولة آخر » (٢) . وأزاح المظروف الذى يحتوى على الرسالة إلى ناحية « بيكر » بهدوء ، وتركه « بيكر » فى مكانه قائلاً : « إنك على كل حال قرأته ، وإذا لم تكن تريد أن تأخذه ، فأنا لن أستعيده من مكانه حيث وضعته الآن . »

(٢) محضر الاجتماع بين طارق عزيز ، و « بيكر » ، فى فندق « انتركونتيننتال » فى جنيف يوم ٩ يناير ١٩٩١ .

(بقي المظروف بالرسالة التي يحتويها على المائدة طوال الساعات التي استغرقتها جلسات المباحثات
ذلك اليوم في جنيف .

وحين دخل موظفو الفندق لتسلم القاعة من رجال الأمن والبروتوكول الذين كانت القاعة في عهنتهم
ومسئوليتهم طوال اليوم ، وجدوا المظروف على المائدة ، وعليه اسم الرئيس « صدام حسين » ،
وجروا به إلى الوفد العراقي ، ورفض الوفد العراقي تسلمه ونصح بإعادته إلى الوفد الأمريكي ،
وبجوره رفضه الوفد الأمريكي . واستقر المظروف في النهاية في خزنة مدير فندق
« الاثركوننتنال » ، في جنيف تحت بند « متعلقات نزلاء تعاد إليهم حين الطلب » (١)



وأبدى « طارق عزيز » ملاحظة قال فيها : « ظننت أننا قادمون هنا لتتكم وليس
لنتخانق » . ورد « بيكر » قائلاً : « إننا جننا لكي نتكلم ، ولكننا أردنا أن يكون كلامنا على
أساس » .

ثم توجه « بيكر » لـ « طارق عزيز » بسؤال : « هل تحب أن تبدأ أنت في الكلام ،
أو أبدأ أنا ، ؟ - وقال « طارق عزيز » إنه يفضل أن يبدأ وزير الخارجية الأمريكية ،
وبدأ « بيكر » يتكلم .

وقال إن « لديه عدة نقاط يود أن يركز عليها في كلامه .

فهو لم يجيء إلى جنيف لكي يفاوض ، وإنما جاء في محاولة أخيرة لحث العراق
على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وهذه القرارات منشورة ومعروفة للجميع ، وهي صادرة
عن أعلى سلطة دولية ، وهو لا يملك أن يتفاوض فيها .

وتوقف « بيكر » عن الكلام ، وتوجه إلى « طارق عزيز » بسؤال قال فيه : « هذه
هي نقطة البداية التي أنطلق منها ، فهل تريد أن تعقب عليها بشيء ، ؟ - ورد « طارق
عزيز » : « إنني أفضل أن أسمع كل ما لديك للنهية » .

وواصل « بيكر » حديثه قائلاً :

« إذا كانت قرارات مجلس الأمن هي البداية ، وإذا لم تكن هنا لكي نتفاوض فيها ،
فلعلك تتذكر أن آخر قرار فيها ، وهو القرار رقم ٦٧٨ - يعطى للعراق مهلة أقصاها ١٥
يناير ليمتثل لهذه القرارات . وهذه المهلة تنتهي يوم ١٥ يناير ونحن اليوم يوم ٩ يناير ،
أى أنه لم يعد باقياً على انتهاء المهلة غير ستة أيام ، وأنا أقدر أن هذه مدة قصيرة ، ولكن
ذلك ليس ذنبنا . إن الرئيس « بوش » حاول أن يعطى كل الأطراف فرصة التفكير والمناقشة
في خطورة الموقف ، وكان من هنا اقتراحنا بأن تجيء أنت لمقابلة رئيسي في واشنطن ،
وأن أذهب أنا إلى بغداد لمقابلة رئيسك . ولكنكم تصرفتم بطريقة بدت لنا غريبة فيما يتعلق

بتحديد يوم لزيارتي لبغداد . إننا أعطيناكم فترة ١٧ يوما ، ولكن هذه الأيام كلها لم تناسبكم ،
وقلتم لنا إن الرئيس « صدام » لديه فيها جميعا ارتباطات سابقة . »

وبدت فى لهجة « بيكر » نبرة ضيق وهو يستطرد ليقول :

« إن الأمر بدا لنا غريبا ، فطول الأسابيع الأخيرة كان الرئيس « صدام » يستقبل
كثيرين من الساسة السابقين الذين كانوا فى يوم من الأيام يملكون سلطة . ومع احترامى
لكثيرين منهم فهم الآن شخصيات من الماضى . إننى أتحدث عن رجال من أمثال « ادوارد
هيث » و « ولى برانت » و « ناكاسونى » . إننى أحترمهم جميعا ، ولكنهم ببساطة ليسوا
الآن فى موقع إدارة الأزمة أو التأثير فيها ، ومع ذلك يقابلهم الرئيس « صدام » ، ولا يجد
فى جدولته وقتا يخصصه لوزير خارجية الولايات المتحدة فى فترة فاصلة بين الحرب
والسلام . »

وسكت « بيكر » لحظة ثم قال : « إنه حتى فى هذه الفترة وجد وقتا لمقابلة « محمد
على كلاى » . (يقصد بطل الملاكمة السابق) .

وعاد « بيكر » إلى حديثه الأسمى ، فقال :

« أعود لقرارات مجلس الأمن فأقول إن هذه القرارات المرتبطة بمهلة محددة لا بد
من تنفيذها على نحو أو آخر . وكما قال الرئيس « بوش » فى خطابه الذى قرأته الآن ،
فإن الطريقة التى يتم بها تنفيذ هذه القرارات مازالت متوقفة عليكم ، ولكنها لن تكون كذلك
عندما تنتضى المهلة التى حددها مجلس الأمن ، وأنا أريد أن تعرفوا أن أمامكم تحالفا دوليا
قويا فى مواجهتكم ، وهذا »

وهنا قاطعه « طارق عزيز » ، قائلا له :

« إننى أفضل أن تحصر كلامك عن التحالف الدولى ، وأما الأطراف العربية المشتركة
فيه فأنت تعرف كيف جنتم بها إلى صفوفه . »

ورد « بيكر » :

« إننى أرجوك أن تصحح معلوماتك فى هذه النقطة . ومع ذلك فأنتم الذين كنتم تقولون
عنهم إنهم إخوة لكم . »

ورد « طارق عزيز » ، قائلا :

« إننا نعرف من هم إخوتنا . »

ورد « بيكر » :

« إنكم قمتم باحتلال أرض واحد من هؤلاء الإخوة ، وخذعتم أبا ثانيا . وتسببتم بذلك في صراع كبير . »

ورد « طارق عزيز » :

« إنه يؤثر أن يترك « بيكر » يكمل حديثه في الموضوع حتى ينتهي مما لديه ، ثم يقوم هو بالتعليق على كلامه مرة واحدة » .

وقال « بيكر » :

« حسنا سوف أستكمل ما كنت أتحدث فيه . كنت أقول إن أمامكم تحالفا عربيا ودوليا هائلا ، وهذا التحالف مكلف بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، فإذا لم تنسحبوا قبل تاريخ ١٥ يناير فإن هذا التحالف سوف يجد نفسه مستولا عن تنفيذ هذه القرارات وبالقوة المسلحة . »
ثم توقف « بيكر » لحظة وكأنه يريد أن يترك ما قاله ليحدث أثره الدرامي ، وعاد إلى استئناف حديثه ، وقد اتخذت لهجته المحايدة نبرة باردة كالثلج - قال :

« والآن دعنى أعطيك صورة دقيقة عن قوة التحالف الموجودة أمامكم . »

وراح « بيكر » يتحدث عن قوات « درع الصحراء » ، أو « عاصفة الصحراء » الموجودة تحت تصرف الجنرال « شوارتزكوبف » ، وقد بدأ بأسطول جاملات الطائرات الموجود في البحر الأحمر وفي الخليج ، وعديها ست حاملات على ظهرها مئات الطائرات . وكل حاملة فيها تقود مجموعة قتال من ٩ قطع بحرية مجهزة بصواريخ « توماهوك » .

ثم انتقل « بيكر » إلى القوة الجوية ، فقال « إن قيادة التحالف تحتفظ تحت إمرتها بنطاق من القواعد محيط بالعراق ، ويستطيع أن يطال أي جزء منه . وفي هذه القواعد تتمركز أكثر من ألفي طائرة ، وليس المهم عددها ، وإنما المهم هو نوع التكنولوجيا التي سوف تستعملها قيادة التحالف في تنفيذ الأهداف المقررة لها داخل العراق . وأنتم لا تتصورون نوع التكنولوجيا المتوافرة لهذه القوات الجوية . »

ثم وصل « جيمس بيكر » إلى القوات البرية للتحالف ، فتحدث عن حجم الجيوش وعن نوعية سلاحها ، وعن قوة النيران التي تملكها على أساس تكنولوجي لم يستعمل من قبل في أي حرب .

ثم أضاف « بيكر » قائلا :

- « إننا نعرف أن لديكم مخزونا كبيرا من الأسلحة الكيماوية ، ونحن ننصحكم كما

نكر الرئيس « بوش » في رسالته إلى الرئيس « صدام » - ألا تستعملوه في أى مرحلة من مراحل أى شيء يمكن أن يحدث بيننا . ونريد أن نلفت نظركم إلى أن استعمالكم لأسلحة كيميائية ضد قوات التحالف سوف يستوجب من ناحيتنا ردا من نفس النوع غير التقليدى . (وكانت الإشارة واضحة إلى الأسلحة النووية) .

كان الصمت فى القاعة كاملا لا يقطعه إلا صوت « بيكر » يحصى الحاملات والبوراج والقواعد والطائرات وقاذفات الصواريخ والذبابات ، إلى آخره

وأحس فيما يبدو أنه تجاوز الحد فى صورة الهول الأكبر التي رسمها - فقد توقف ليصب لنفسه كوب ماء يشربه بينما القاعة غارقة فى صمتها وفى كابتها . وعاد « بيكر » إلى الحديث قائلا :

- « هذا ما أردت أن أقوله . ودعنى أضف عليه أننى حين قابلتك من قبل فى مكنتى فى واشنطن سمعت منك الكثير عن أمانيك لمستقبل العراق . إننى سمعتك أكثر من مرة تتحدث عن هذه الأمانى عندما التقينا فى واشنطن ، أو فى نيويورك عندما كنا نحضر معا فى أيام سعيدة سابقة جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة . وإننى لآسف لك إن هذا المستقبل الذى كنت تتمناه لن يتحقق إذا لم تنفذ حكومتك قرارات مجلس الأمن كاملة ، وبلا قيد ولا شرط . إن مستقبل العراق إذا حدث ما نخشاه ولم تمتثلوا لقرارات مجلس الأمن لن يكون فى يد الحكومة التى تمثلها . »

وسكت « بيكر » ثم قال لـ « طارق عزيز » :

- « وأنا الآن على استعداد لأن أسمع ما لديك . »

وتحولت الأنظار كلها إلى ناحية « طارق عزيز » ، وكانت أكثر الأنظار تطلعا إليه هى أنظار الوفد العراقى نفسه . فقد توقع بعض أعضاء الوفد أن « طارق عزيز » بعد كل ما سمع سوف يطوى ملفاته ، وينهض قائما من مكانه على مائدة الاجتماع ويقول لـ « بيكر » :

- « بعد ما قرأته من خطاب الرئيس « بوش » الموجه إلى الرئيس « صدام حسين » وهو خطاب غير لائق - وبعد ما سمعته منك شخصيا من حديث إلى ، وهو تهديد سافر فإن هذا الاجتماع لم يعد له موضوعا . »

وتنفض الجلسة ، وكانت قد استغرقت حتى الآن ثلاثة أرباع الساعة .

والحاصل أن « طارق عزيز » سيطر بالكامل على أعصابه . وقد اكتفى فى الرد ما سمع بجملة سريعة قال فيها :

- « إننى أفضل فى هذه اللحظة أن أتذكر « جيمس بيكر » الذى لقيته من قبل فى مكتبه بواشنطن ، ولقيته أيضا فى قاعات وأروقة الأمم المتحدة . وأنسى مؤقتا « جيمس بيكر » الذى سمعته يتحدث أمامى الآن . »

ثم مضى « طارق عزيز » يقول :

- « إن الصورة التى رسمتها الآن لقوات التحالف ليست جديدة علينا ، وليست فيها مفاجأة بالنسبة لنا ، فنحن نعرفها من قبل ونفهم ما الذى تعنيه . »

وبدا على « بيكر » وعلى عدد آخر من أعضاء الوفد الأمريكى أنهم فوجئوا بقول « طارق عزيز » إنه يعرف الصورة ، ويفهم ما تعنيه . فقد كان بينهم من تصوروا أن الطرف العراقى لا يعرف حقيقة ما يواجهه .

ثم راح « طارق عزيز » يتعرض لأوضاع المنطقة ، بادئا من الحرب العراقية الإيرانية ، ثم وصل إلى جنور الأزمة ، وكيف تصاعدت ، وكيف حاول العراق بكل وسيلة أن يفتح الطريق إلى حل ، ولكن الولايات المتحدة كرست جهدها لإغلاق كل باب يفتحه العراق .

ثم وصل إلى أن يقول لـ « بيكر » :

- « إنك تحدثت إلى عن مستقبل للعراق خارج عن إرادة الحكومة التى أمثلها ، وأخشى أن أقول لك إن أصدقاءكم فى العالم العربى ممن تعاونوا معكم ضد العراق هم الذين لا مستقبل لهم . فشعوبهم سوف تنصدى لهم . إن سياستكم أدت دائما إلى كوارث بالنسبة لأصدقائكم . »

وقاطعه « بيكر » : « ألم يكونوا أصدقاءكم قبل أن يكونوا أصدقاءنا ؟ »

وقال « طارق عزيز » : « نعم .. كانوا » .

وقاطعه « بيكر » : « ألم تكنوا على « مبارك » ؟ »

ورد عليه « طارق عزيز » قائلا :

- « دعنى فى هذه النقطة أضعك فى الصورة الكاملة لما حدث . »

ثم راح « طارق عزيز » يروى لـ « بيكر » تفاصيل ما حدث بين الرئيس « حسنى مبارك » والرئيس « صدام حسين » فى بغداد يوم ٢٤ يوليو ، ومؤداه أن الرئيس « صدام » تعهد بعدم استعمال القوة حتى تبدأ المفاوضات بين ولى العهد الكويتى ، وبين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى وتظهر النتيجة ، وبعدها فقد قال له إن كل واحد بعدها سوف

يدافع عن حقّه ، والله يعينه على هذا الحق ، وأنه فى كل الأحوال لم يكن الرئيس « مبارك » مكلفا بأن ينقل رسائل من الرئيس « صدام حسين » إلى أحد ، وأنه إذا أراد أن ينقل فقد كان عليه أن يستوثق .

ولم تكن هناك جدوى فى هذا الجزء من المناقشة التى وصلت بعد ذلك إلى نقطة قال فيها « طارق عزيز » :

- « إننا نفهم من سياساتكم كما نراها الآن أنكم تمارسون معنا بالضبط ما فعلتموه من قبل مع الرئيس « ناصر » سنة ١٩٦٧ . »

وقال له « بيكر » :

- « إننى لست خبيراً بما حدث سنة ١٩٦٧ ، ولكن معنا هنا فى الوفد زميل يستطيع أن يحدثك عما جرى سنة ١٩٦٧ . »

(أشار « بيكر » إلى أحد مستشارى الوفد وهو « دنيس روس » المسئول عن تخطيط سياسة الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية - وقال له : « دنيس .. هل تستطيع أن تحدث الوزير عن سنة ١٩٦٧ ؟ »)

وكان غريباً أن تسمع القاعة فى هذه اللحظة حديثاً استغرق ربع الساعة عن أزمة ١٩٦٧ - فى وقت كان الكل فيه على حافة أزمة مختلفة بعد مرور ٢٣ عاماً من الزمان) .

واستأنف « طارق عزيز » حديثه قائلاً :

- « إنكم تهددوننا بالحرب ، ونحن لا نخاف منها ، وكنا نعتقد أننا قادمون هنا لمحاولة صادقة لتجنب نشوبها ، ولكننا نرى أننا لم نفعل حتى الآن إلا الحديث عن الحرب والتهديد بها . »

وقال « بيكر » :

- « إنكم أنتم الذين هددتم إسرائيل بحرق نصفها . »

وعاد « طارق عزيز » ، ينكر « بيكر » ، بأن هذا التهديد كان مشروطاً بكونه رداً على إسرائيل إذا قامت بضرب العراق بأسلحة نووية ، كما هددت هى أولاً .

وقال « بيكر » ، إنه لا يعرف أن هذا التهديد العراقى لإسرائيل كان معلقاً بهذا الشرط .

ورد « طارق عزيز » ، برجاء أن يقرأ « بيكر » ، تصريح الرئيس « صدام حسين » ، فى هذا الصدد . ثم مضى « طارق عزيز » ، إلى القول : « إن الجزء الأول من تصريح الرئيس « صدام حسين » ، وهو المتعلق بالتهديد الإسرائيلى بضرب العراق بأسلحة نووية جرى حصاره إعلامياً فى الولايات المتحدة إلى درجة أن الرئيس « صدام حسين » ، فى حديث مع

محطة N.B.C. أوضح الحقيقة وحدد تفاصيل ما قال ، ولكن محطة N.B.C. أذاعت الحديث بعد أن حذفت منه هذا الجزء . وكان التلفزيون العراقي يصور المقابلة في نفس الوقت مع مصورى الـ N.B.C. ، وهو على استعداد لأن يرسل نسخة من التسجيل العراقى لـ « بيكر » حتى يرى بنفسه أن تصريح الرئيس « صدام حسين » الأسمى لم ينقل خطأ فى المرة الأولى فقط ، وإنما تكرر الخطأ بإصرار حينما حاول أن يصحح . وهذا يدل على سوء قصد مبيت يريد أن يلصق بالعراق مقولة التهديد بإحراق نصف إسرائيل ، دون أن ينكر أن ذلك فى الواقع كان ردا على تهديد إسرائيلى بضرب العراق بقنابل نووية .

وتحدث « بيكر » عن نظام عالمى جديد . وقال « طازق عزيز » إن « العراق ليست لديه مشكلة مع أى نظام عالمى جديد ، وأنه إذا صلحت النوايا يستطيع أن يتعاون مع الآخرين فى إقامة هذا النظام العالمى الجديد . »

وطال الحديث على هذا النحو لنهار كامل دون مبرر لأن الرسالة الحقيقية فى الاجتماع تركزت كلها فى الساعة الأولى منه ، وأما بقية النهار الذى امتدت عليه ثلاث جلسات ، فلم يكن فيه غير مناقشات وحجج سمعت من قبل وتكررت . وفى الغالب فإن « جيمس بيكر » لم يكن لديه مانع من أن تطول الاجتماعات حتى يعطى الانطباع للعالم بأنه بذل جهده فى مفاوضات جادة ، ولكن عناد العراق حال دون وصولها إلى نتيجة .

ولقد تسبب طول الاجتماع نهارا بكامله فى إثارة قلق واضح فى عديد من العواصم العربية ، فقد كانت هذه العواصم تعرف مما قيل لها مسبقا أن الاجتماع جلسة واحدة تستغرق أقل من ساعة يسلم فيها « بيكر » رسالة « بوش » إلى « صدام حسين » ثم تنفض الجلسة ، ويتم تسجيل النقطة المطلوب تسجيلها .

وعندما انتهت الجلسة الأولى ، وأعلن بعدها عن جلسة ثانية بعد استراحة ، ثم جاءت الجلسة الثانية ، وأعلن بعدها عن جلسة ثالثة بعد استراحة أخرى - كان هناك توجس شديد فى بعض العواصم العربية من أن يكون الاجتماع قد تحول إلى مفاوضات ، وأن تكون هذه المفاوضات قابلة للتحويل إلى نتائج ، خصوصا وأن أبناء كثيرة ردها « جورج بوش » نفسه راجت تقول إن العراق قد يقرر الانسحاب فى اللحظة الأخيرة ، ويضع الكل أمام أمر واقع جديد يحتاج التكيف معه إلى طرق اقتراب أخرى .

وكان ذلك بالفعل تقدير تقرير رسمى قدمه « ويليام وبستر » مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

وقد زاد الشك حينما أعلن فى الساعة السابعة مساء بتوقيت جنيف أن الوزيرين الأمريكى والعراقى سوف يعقدان مؤتمرا صحفيا فى قاعة المؤتمرات بفندق

« الأنتركونتيننتال » - وراح بعض العرب يضربون أحماسا في أسداس . ثم تنفس هؤلاء الصعداء حينما ظهر « بيكر » في قاعة المؤتمرات وحده ليبدأ كلامه قائلا : « إنه سوف يتحدث بما عنده أولا ، وبعده سوف يتحدث السيد « طارق عزيز » . »

وبدأ « بيكر » كلامه أمام أكثر من أربعمائة رجل وامرأة من مجالات الإعلام المختلفة - قائلا :

- إننى تحدثت للتو مع الرئيس « بوش » وأعطيته تقريرا كاملا عن اجتماعنا اليوم ، وقلت له إن الوزير « عزيز » وأنا قد فرغنا من حوار دبلوماسى جدى وطويل بهدف الوصول إلى حل سياسى للأزمة فى الخليج . إننى قابلت الوزير « عزيز » اليوم ليس للتفاوض ، لأن ذلك ليس فى مقدورنا كما أوضحت له ذلك ، فقرارات مجلس الأمن ليست قابلة للتفاوض . إننا اجتمعنا اليوم بقصد الاتصال ، وليس بقصد التفاوض . والاتصال معناه أن نسمع ونتكلم ، وقد فعلنا ذلك .

وكانت الرسالة التى نقلتها من الرئيس « بوش » ومن شركائنا فى التحالف أن العراق يجب أن يمثل لقرارات الأمم المتحدة وينسحب من الكويت ، وإلا فإنه سوف يطرد منها بالقوة . وإننى لآسف أن أقول لكم - أيها السيدات والسادة - إننى لم أسمع اليوم شيئا يدل على مرونة فى موقف العراق ، ولا على استعداد للامتنال لقرارات مجلس الأمن . »

ثم أجاب « جيمس بيكر » على عدد من الأسئلة وغادر القاعة ليدخلها بعد قليل « طارق عزيز » الذى بدأ فقال :

- « إنه جاء إلى هذا الاجتماع بقلب وعقل مفتوحين وبنية صادقة ، وإنه كان يتمنى أن يقع هذا الاتصال المباشر بين الولايات المتحدة والعراق فى مرحلة مبكرة من الأزمة . فإن كل الفرص التى كانت متاحة أهدرت فرصة بعد فرصة حتى التقينا هنا فى اللحظة الأخيرة . »

وأضاف « طارق عزيز » :

- « إن الولايات المتحدة الأمريكية تصرفت منذ اللحظة الأولى فى الأزمة بطريقة لاندع مجالاً للشك فى نواياها الحقيقية . ولقد حدثناهم طويلاً عن قضايانا العادلة ، وكان ردهم أنهم يشكون فينا . وقلنا لهم لماذا لا تجربوا ؟ ولم يكن لديهم الاستعداد . »

ثم أشار « طارق عزيز » إلى خطاب الرئيس « بوش » وما كان يحتويه من تهديد . وعلق عليه بقوله إنه « إذا ما قررت الولايات المتحدة الاعتداء على العراق ، فإن العراق لن يستغرب ، فهو يسمع التهديد كل يوم . وقد قلت للوزير « بيكر » إننا سندافع عن بلادنا

بكل قوة . وان الشعب العراقي شعب شجاع ، وإن الأمة العربية لن تقبل إخضاع شعبها في العراق وكسر إرادته ، لأن إرادته جزء من إرادتها .

وكان السؤال الذى تكرر لـ « طارق عزيز » أكثر من مرة :

- هل تنوون مهاجمة إسرائيل إذا قامت حرب ؟

وكان رده : « نعم » .



كانت إسرائيل طرفا أساسيا فى أزمة الخليج منذ اليوم الأول ، وربما من قبله . ولكنها كانت طرفا طلب إليه أن يشارك فى الأزمة من وراء الستار فى صمت ، لأن ظهوره على المسرح كان من شأنه أن يجرح الأطراف العربية فى التحالف ، وأن يزيد من قلق الشعوب العربية التى كانت مشاعرها متيقظة على الآخر أثناء أزمة الخليج . وكانت إسرائيل تلح دائما على أن يظهر دورها كشريك كامل وظاهر فى التحالف . ومن المفارقات أن ذلك كان قصد العراق أيضا .

وقد قبل « شامير » ، « الحاح » ، « بوش » ، و « بيكر » عليه - أن يتذرع بالصبر ، وأن يترك الأمور تسير دون أن يعقدها بأكثر مما هى معقدة . وقبل « شامير » ، بالنصيحة لبعض الوقت ، ولكنه تصور أن فرصته جاءت للظهور العلنى على المسرح حينما أعلن مجلس قيادة الثورة العراقى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠ قراره بأن العراق سوف يضرب إسرائيل ومنشآت النفط فى الكويت بالصواريخ إذا تعرض للهجوم .

كان هدف العراق توسيع نطاق المعركة المحتملة بحيث تدخلها إسرائيل كطرف ظاهر بدل بقائها كطرف خفى ، ثم يؤدى ظهورها بدورها الحقيقى إلى ردة الفعل الطبيعية إزاء ذلك - فى موقف الشعوب العربية ، ومن ثم تضطر الدول العربية فى التحالف إلى مواجهة حالة جديدة تماما .

وكان بين مقاصد إسرائيل أن تدخل عضوا كاملا وظاهرا فى التحالف ، مما يعطيها شرعية فى التعاون والتعامل مع دول المنطقة خلال أزمة من نوع معقد ، تنفذ منها ، فإذا هى شريك شرعى ومعترف به فى مصائر المنطقة .

وقد كان من هنا أن «شامير» انتهز فرصة البيان العراقي وكتب إلى «بوش» بأن إسرائيل سوف تعطى نفسها حرية العمل عسكرياً ضد العراق منفردة إذا لم تجد لنفسها مكاناً مرضاه في التحالف .

وقد كان من هنا أيضاً أن «بوش» دعاه للقاءه في واشنطن .

ويوم ٩ ديسمبر كان هذا اللقاء الموعود بين الاثنين في البيت الأبيض في واشنطن ، وفي هذا اللقاء استطاع «بوش» أن يحصل على تعهد صريح من «شامير» بأن إسرائيل لن تتدخل في أي حرب قادمة في الشرق الأوسط ، حتى وإن حاول العراق استفزازها بتوجيه ضربات إليها . والدليل على نفاذ هذا الاتفاق هو أنه تحقق فعلاً أثناء الحرب ، فقد تعرضت إسرائيل لـ ٣٩ صاروخاً من طراز «سكود» ولم ترد عليها ، وهي التي تعودت في المنطقة أن ترد على طلقة رصاص واحدة بغارة جوية كاملة .

وإذا كان من الصعب على أحد أن يصل إلى التفاصيل الدقيقة لما دار بين «بوش» و«شامير» أثناء اجتماعهما في البيت الأبيض يوم ٩ ديسمبر ، فإن هناك إشارات كافية لرسم إطار عام للحوار - وبين هذه الإشارات :

١ - تصريح لـ «جورج بوش» يوم ١١ ديسمبر ، وقد سئل عما إذا كانت إسرائيل تعتبر عضواً في التحالف ضد العراق ؟ - وكان رده :

« إن إسرائيل حقيقة فاعلة في الشرق الأوسط ، ولا بد أن يكون لها رأي ودور في أزماتها ، ولكن المسألة هي : كيف ؟

إن الولايات المتحدة تتمثل مصالح إسرائيل في كل تصرفاتها ، وفي الوقت الحالي فإن الأحداث تجرى لصالح إسرائيل دون أن تفرض عليها تضحيات لا داعي لها ، وهذا يناسبها أكثر .

وأشار «بوش» إلى اتصالات الأمير «بندر» مع زعماء المجالس اليهودية في الولايات المتحدة ، وقال ما مؤداه « إن إسرائيل أمامها أن تفقد أعصابها وتتدخل في معركة معقدة وتضاعف من تعقيداتها ، أو تضبط أعصابها وتنتظر لتدخل بعد ذلك شريكاً كاملاً في مستقبل الشرق الأوسط بعد الحرب ، ومن خلال التسوية العامة المنتظرة في أعقابها . »

وقد قال «شامير» إنه « يشك في أن يعود الأمير «بندر» للزعماء اليهود قابلة للتنفيذ بسبب أوضاع تقليدية في السعودية . »

وكان تقدير الرئيس « بوش » أن « السعودية مستعدة » . وكانت نصيحته « عدم
تضييع فرصة لن تعود مرة أخرى إذا ضاعت » ! (٣)

(وقد كان ذلك هو السبب الذي جعل « جيمس بيكر » يصر فيما بعد على حضور الأمير « بندر »
بنفسه إلى محادثات مدريد ، فقد أراد أن يكون وجوده تأكيدا صريحا بأن التمهيدات التي سمعتها
إسرائيل قبل الحرب لاتزال سارية وملزمة .

وكان غريبا في مدريد أن يتصدر وفد دول مجموعة الخليج السيد « عبد الله بشاره » أمين عام
مجلس التعاون الخليجي ، وأن يجلس وراءه الأمير « بندر » ، عضوا عاديا في الوفد . والواقع أن
وجود الأمير « بندر » كان مطلوبا بمعناه الرمزي ، وباعتباره المتفاوض الذي تقابل مباشرة مع
رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة ، إلى جانب مطالب عملية أخرى) .

٢ - تصريح لـ « اسحاق شامير » بعد مقابله لـ « بوش » ، وقد أدلى به وهو لا يخفى
شعوره بالسعادة على حد الوصف الذي استعملته جريدة « نيويورك تيمس » في تقريرها
عن اللقاء - وقد قال فيه « شامير » :

« إنني راض كل الرضا عن محادثاتي مع الرئيس بوش » .

والراجح أن « شامير » خرج من البيت الأبيض وهو يعرف موعد الهجوم بالضبط .
(وكان ذلك ما قاله هو نفسه لعدد من أعضاء وزارته قبل اجتماع استثنائي عقده الوزارة
الإسرائيلية يوم ١٩ يناير ١٩٩١) .

٣ - مجمل المعلومات التي نشرها « بوب وودوارد » (وكان مصدرها الرئيسي هو
الجنرال « كولين باول ») والتي جاء فيها أنه « مع نهاية شهر ديسمبر ١٩٩٠ أنشئ
في إسرائيل مركز قيادة على اتصال بخط خاص مع القيادة العليا لقوات التحالف في
الظهران ، وأن ذلك الخط أنشئ بتصريح خاص من المملكة العربية السعودية ، وقد
أطلق على مركز القيادة في إسرائيل الاسم الرمزي « Hammer Rick » وترجمته
الحرفية « كومة (أو مخزن) الشواكيش » (جمع « شاكوش ») - وهو اسم له دلالاته .
وقد كانت المعدات التي وضعت في ذلك المركز في إسرائيل تحكته من متابعة
أوامر العمليات وحركة الاتصالات بين الوحدات العسكرية في البحر والجو والبر ،
ومركز القيادة العليا في الظهران - أثناء جرياتها .
وقد بدأ هذا الخط يعمل يوم ١٣ يناير .

٤ - إنه قبل بدء العمليات بأيام قليلة سافر إلى إسرائيل سرا كل من « لورانس

(٣) تفاصيل نشرتها جريدة الـ « جيروساليم بوست » عن اتصالات الأمير « بندر بن سلطان » سفير السعودية
في واشنطن مع جماعات الضغط اليهودي في الولايات المتحدة .



آثار الصواريخ العراقية في تل أبيب .

إيجلبيرجر « مساعد وزير الخارجية ، والجنرال « روبرت وولفوويتز » من رئاسة أركان الحرب المشتركة للولايات المتحدة - وقد بقي الاثنان هناك حتى انتهت معارك حرب الخليج . ولم يكن الهدف من وجودهما هناك هو مجرد التنسيق ، ولكن قبل كل شيء التأكد من التزام إسرائيل بتعهداتها بعدم التدخل في المعركة مهما تعرضت للصواريخ العراقية - لأن « بوش » ظل إلى اللحظة الأخيرة يشك في قدرة إسرائيل على ضبط أعصابها ، ويخشى أن تفسد له الجزء العربي من تركيبة التحالف لتفرض عليه أمرا واقعا في اللحظة الأخيرة يحقق لها هدف الظهور كشريك كامل في التحالف الغربي - العربي في حرب الخليج .

٥ - إن إسرائيل أبدت ثورتها في بعض الأوقات حين راحت الصواريخ العراقية تصيب بعض مدننا وقراها ، وأظهرت أن صبرها نفذ ، لكنها كانت تضبط نفسها ، وكان « شامير » (وهو صقر الصقور) هو الداعية الأكبر إلى السكوت . وهذا يقطع بأن الثورة

التي تبدت بعض الأوقات كان هدفها امتصاص غضبة الرأي العام الإسرائيلي ، والتمهيد لعمليات ابتزاز إسرائيلي أعلى تتقاضى بها ثمن صمتها بمضاعفا . وكان ذلك هو ما حدث فى الناحية الاقتصادية ، وفى الناحية السياسية .

فى كل مرة تبدت فيها ثورة إسرائيل - كانت الدول العربية المشتركة فى التحالف تهرع إلى واشنطن طالبة إليها أن تتوسط لدى إسرائيل ، وفى كل هذه المرات كان ثمن الصمت الإسرائيلى يزيد ويرتفع ، وكان العرب هم الذين يدفعون كل الفواتير .

٦ - إن « ريتشارد تشينى » نكر فى حديث تليفزيونى له ضمن برنامج « واجه الصحافة » أن « موسى آرينز وزير الدفاع الإسرائيلى كان أول شخص فى الشرق الأوسط عرف بموعد وساعة الصفر فى عملية عاصفة الصحراء . »

٧ - إن نشر بطاريات الصاروخ الأمريكى « باتريوت » المضاد للصاروخ « سكود » فى إسرائيل بدأ من يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ ، أى بعد أقل من ثلاثة أسابيع من زيارة « شامير » لواشنطن ولقائه مع الرئيس « بوش » .

وفى نفس اليوم - ٢٩ ديسمبر - تلقى الجنرال « شوارتزكوبف » الأمر الإنذارى الأول للاستعداد للعمليات فى أى وقت تصل فيه الإشارة .



وبعد أن انتهى اجتماع جنيف بين « جيمس بيكر » و « طارق عزيز » توجه « جيمس بيكر » إلى السعودية ، لأن الملك « فهد » كان قد طلب إخطاره بوقت كاف قبل بدء العمليات حتى تستطيع المملكة أن تتحسب للطوارئ فى الساعات الحرجة . وقد جاء « جيمس بيكر » الآن ليخطره أن الموعد حان . وسأله الملك « فهد » عن اليوم والساعة . وقال « بيكر » إنه سوف يتصل قبلها بالأمير « بندر » فى واشنطن ويعطيه إشارة ينقلها إلى الملك بوسائله . وقد اتفق « بيكر » مع « بندر » على أن تكون كلمة السر هى « سليمان » (إشارة إلى النبى الذى انصاعت له الجن) . وأنه إذا ما اتصل « بندر » بالملك وذكر له أثناء الحديث اسم « سليمان » فإن على الملك أن يعرف أن عفاريت الجن على وشك أن تفتح أبواب الجحيم !

وفى نفس الوقت الذى كان « بيكر » فيه مع الملك « فهد » - كان السيد « طارق عزيز » قد وصل إلى بغداد ، وقد اصطحب معه من جنيف السيد « برزان التكريتى » وهو أخ الرئيس « صدام حسين » ، ويقوم بمهمة تمثيل العراق مندوبا دائما لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة .

وقد توجه الاثنان معا إلى القصر الجمهورى ، وكان الرئيس « صدام حسين »

يستضيف على العشاء ليلتها الرئيس « كينيث كاوندا » رئيس جمهورية زامبيا الذي جاء يشكره على قبول وساطته بإطلاق سراح الممرضة البريطانية « دانتي باريش » التي كانت صديقة - وربما شريكة - للصحفي الإيراني « بازوفت » (مراسل « الأوبزرفر ») الذي اتهم بالتجسس وأعدم في شهر مارس ١٩٩٠ .

وتطلع الرئيس « صدام » إلى وجه الاثنین ، وقد استطاع أن يقرأ على ملامحهما نتائج جنيف قبل أن يستمع إلى تقريرهما عما جرى ، وقد كان على علم مسبق باتجاهها العام من متابعة شبكة C.N.N. .



كان الرئيس « بوش » يتصرف في ذلك الوقت كما يتصرف فنان فرغ من رسم لوحته ثم وقف يتأملها ، ويضيف إليها في اللحظة الأخيرة لمسة ضوء هنا أو لمسة ظل هناك .

كان إعداد مسرح العمليات للقتال قد تم سياسيا وعسكريا ...
وكان قد حدد ساعة البدء ، وأخطر بها قواده في الميدان .

وكان قد ختم بتوقيعه أمرا مكتوبا سلمه لـ « ريتشارد تشيني » وزير الدفاع الذي أخطر به الجنرال « كولين باول » .

ومضت عقارب الساعة تتحرك أليا بانتظام نحو التوقيت المقرر .
ومع ذلك راح في اللحظات الأخيرة يضيف لمسات هنا وهناك .

كان يريد أن يكون في جيبه تصديق من الكونجرس لا يقيد يده عن الحركة ، ولا يربطه بسابقة دستورية تمنعه عن التصرف باستعمال القوة في أي ظرف يريده - وفي نفس الوقت يقوى مركزه أمام العالم وأمام الشعب الأمريكي ... وربما أيضا أمام التاريخ .

وكان الكونجرس قد أطلال مناقشاته في مشروع قرار جرت صياغته بعناية ، فكل الذي يفعله هو أنه يخول الرئيس صلاحية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ .

وفي أوائل يناير صدق الكونجرس ، وجاءت نتيجة التصويت ٥٢ - ٤٧ لصالح القرار في مجلس الشيوخ ، و ٢٥٠ - ١٣٠ لصالح القرار في مجلس النواب - لمسة ضوء هنا على اللوحة .

ويوم السبت ١٢ يناير ١٩٩١ كان الرئيس « بوش » على وشك أن يضيف لمسة ظل هناك - فقد كان ذاهبا إلى كامب دافيد لقضاء عطلة نهاية الأسبوع هناك ، واتصل بالسكرتير العام للأمم المتحدة « خافيير بيريز دي كويلار » يطلب إليه أن يصحبه إلى كامب دافيد وأن يتعشى معه هناك . وبين الاثنين صداقة قديمة منذ أن كان كلاهما ممثلا دائما لبلاده في الأمم المتحدة ، قبل أن يصبح « بوش » رئيسا للولايات المتحدة ، و « دي كويلار » سكرتيرا عاما للأمم المتحدة .

وعلى التليفون لفت « دي كويلار » نظر « بوش » إلى أنه ذاهب بعد غد إلى أوروبا . وقال له « بوش » إنه « يريد على العشاء ، وبعده يستطيع مغادرة كامب دافيد إذا أراد . » وعلى العشاء فوجيء « دي كويلار » بـ « بوش » يقول له إنه يريد أن يذهب إلى بغداد ولو لساعات يقابل فيها « صدام حسين » . وحاول « دي كويلار » أن يعتذر عن المهمة لعدة أسباب :

● أولها أن الوقت تأخر وأن العراقيين لن يأخذوا مهمته جدا ، وأغلب الظن أنهم سوف يعتبرونها نوعا من « سد الخانات » يستهدف إحداث أثر نفسى على العالم لا أكثر ولا أقل ، وهذا يسىء إلى هيبة السكرتير العام للأمم المتحدة .

● والثانى أنه إذا كان لابد أن يذهب ، فهو يفضل أن يكون ذهابه ممثلا لمجلس الأمن ، وهذا يتطلب دعوة المجلس - (وهنا قاطعه « بوش » بأنه تحت أى ظرف من الظروف لا ينبغي دعوة مجلس الأمن ، فهذا المجلس أصدر قراره ، ودعوته مرة أخرى لإصدار تحذير فى اللحظة الأخيرة لا يحل شيئا وإنما قد يعطل كل شيء) .

● والثالث أنه مقيد باجتماع فى أوروبا ، ولابد أن يكون هناك يوم الاثنين ١٤ يناير .

ولم يكن « بوش » على استعداد لقبول اعتذار « دي كويلار » . وقد عرض عليه السكرتير العام للأمم المتحدة أن يتركه يبعث بممثل شخصى له ينكر بغداد بأن المهلة التى أعطاه لها مجلس الأمن قاربت يومها الأخير . وأصر « بوش » قائلا له : « إنه يريد أن يذهب إلى بغداد ولو ساعة واحدة ، ثم يتوجه منها إلى أوروبا » - لأن ذهاب السكرتير العام للأمم المتحدة شخصيا ، وفى الدقيقة الأخيرة سوف يجعل العالم كله يحس بـ : « دراما » الموقف !



وكانت بغداد فى دهشة من رسالة جاءت على غير انتظار بعث بها السكرتير العام للأمم المتحدة يطلب موعدا عاجلا مع الرئيس « صدام حسين » .

ومساء يوم الأحد ١٣ يناير كان السكرتير العام للأمم المتحدة جالسا وجها لوجه أمام الرئيس العراقي ، وبدأ الحوار على النحو التالي طبقا لمحضر الاجتماع :

قال « بيريز دى كويلار » : « إننى سعيد أن أراكم مرة أخرى . إنكم تتذكرون أننا تقابلنا ثلاث مرات ، وكلها تمت فى أجواء أزمة . وفى يوم من الأيام فإننى أريد أن أجيء إلى العراق وأتمتع بضيافتكم كسائح ، وأن أتعلم كل ما أستطيع أن أتعلمه عن تراثكم الحضارى . »

ورد الرئيس « صدام حسين » قائلا : « لقد كانت هناك أوقات بلا أزمات ، ومع ذلك فإنك لم تجيء . »

واستطرد « بيريز دى كويلار » : « إننى أريد أن أجيء كسائح ، وسوف أستغل صداقتى مع السيد « طارق عزيز » لأرى المعالم الثقافية فى بلادكم . فكل الشعوب المتحضرة تعرف أن بلادكم هى مهد الحضارة . »

وقاطعه الرئيس « صدام حسين » : « إلا بوش . »

وواصل « بيريز دى كويلار » حديثه : « قد يدهشكم يا سيادة الرئيس أن تسمعوا أن الرئيس « بوش » كان ضمن الذين تمنوا لجمتى هنا أن تنجح . لقد تحدثت إليه على التليفون أربع مرات أمس ، ثم قابلته فى المساء . »

وفى البداية فإننى أريد أن أؤكد لكم أننى لا أحمل رسائل من أحد ، ولا أعتبر نفسى مبعوثا لأى شخص . أنا هنا رجل يمثل نفسه . وقد تتذكرون أننى قابلتكم قبل ذلك مرتين أثناء الحرب مع إيران . وتتذكرون أننى حاولت دائما أن أقرب من المشاكل على أساس غير متحيز ، وأنا أقابلكم اليوم بنفس الروح ، على أنى أرى أن تعلموا أننى يجب أن أكون فى أوروبا غدا ، فلدى واجب هناك ، وأنتم كرجال عسكريين خبيرين من يعرف التزام الواجب . »

ومرة أخرى قاطعه الرئيس « صدام حسين » قائلا : « لعلم السكرتير العام ، فأنا لم أدرس العلوم العسكرية ولو ليوم واحد ، وبمقتضى التصنيفات والتخصصات ، فأنا محام درس القانون . »

ورد « بيريز دى كويلار » : « إذن فنحن زملاء مهنة ، فأنا أيضا درست القانون ، ولكنكم تختلفون عنى فى أنكم تتولون القيادة العليا لقواتكم المسلحة ، وبالتالي فأنتم رجال عسكريين . »

كانت هذه مقدمة اللقاء بين الاثنين في تلك اللحظات الحرجة . ثم وصل « بيريز دي كويلار » إلى صميم الموضوع فقال :

« إن العراق عضو في الأمم المتحدة ، وهذه المنظمة تعمل على أساس قرارات تصدرها . ومن سوء الحظ أن تاريخ الأمم المتحدة يظهر أمامنا أن هناك قرارات لمجلس الأمن لا تنفذ ، لكن هناك قرارات لا يبد من تنفيذها . وأستطيع أن أتصور شعورك تجاه هذا الوضع . وكصديق لبلادكم فإنني أتمنى أن تكون قرارات مجلس الأمن بشأن أزمة الخليج من تلك القرارات التي يجب أن تنفذ ، ولا تأخذ فيها بالمثل السيء لقرارات لم تنفذ . وأنا أريد أن أساعد لتجنب مواجهة تؤدي بهذه الأزمة إلى الحرب .

إنكم قدمتم خدمة عظيمة للقضية الفلسطينية لأنكم وضعتم مستقبل الفلسطينيين على خريطة العالم ، وكرجل من أصل أسباني فإنني أشعر بالقرب من العالم العربي ومن الشعب الفلسطيني . ولم أتردد في أي مناسبة أن ألفت نظر الأمم المتحدة إلى القضية الفلسطينية . وحتى الرئيس بوش حين قابلته يوم السبت اتفق معي على أن القضية الفلسطينية تحتاج إلى حل . وما هو مهم الآن ألا نضيع الوقت . »

وبعد أن عرض « بيريز دي كويلار » لقرارات مجلس الأمن ، قال :

« وأنا لست رجلا سادجا لأتصور أننا نستطيع أن نحل هذه المشكلة الليلة ، وكل ما أريده هو أن تعطيني شيئا أستطيع أن أبني عليه موقفا يزيل التوتر ، وأن أحرم دعاة الحرب من فرصة يظنونها مواتية . وهذا هو كل ما عندي . »

وتذكر « صدام حسين » تقاليد الضيافة العربية ، فسأل ضيفه : « هل تريد أن تشرب فنجان قهوة عربي ؟ إنني لا أشربها في الليل لأنها تمنعني من النوم . »

ورد « بيريز دي كويلار » : « إنني أسافر كثيرا ، وأنا معتاد على ما يسميه البريطانيون « Jet Lag » (يقصد تأثير سفر المسافات الطويلة بين مناطق زمنية مختلفة) وأنا رجل عجوز ، ولكن صحتي جيدة بالنسبة لسني . ورأس الإنسان هي التي تحرك كل شيء فيه . »

وقال الرئيس « صدام حسين » : « صحيح ، إن الرأس هي التي تنظم كل شيء . سوف أفضى إليك بسر . لقد أردت أن تجيء ولا تجيء إلى بغداد في نفس الوقت . فأنت السكرتير العام للأمم المتحدة ، ونحن أعضاء في هذه العائلة ، وبالطبع فإننا نريد أن نراك وأن نرى الأمم المتحدة تؤدي دورها ، ولكني كنت قلقا من مجيئك في هذه الظروف التي نسمع فيها قعقة السلاح . فعندما لا تحمل من عندنا ما يرضيهم ، فإنهم قد يستعملون مجيئك نريعة للحرب . »

ومضى الرئيس « صدام حسين » في حديث طويل عن الأزمة وصل فيه إلى القول بأن « العراق قدم مبادرات كثيرة لحل الأزمة ، وكان على استعداد لقبول مبادرات كثيرة من غيره ، ولكن الرئيس الأمريكي كان يرفض كل واحدة منها بعد ساعة من صدورها . »
ورد « بيريز دى كويلار » : « إن قرارات مجلس الأمن ليست قراراتى ، ولكنها قراراته هو - أعنى مجلس الأمن . »

وتدخل الرئيس « صدام حسين » قائلا : « هذه قرارات أمريكية . ونحن في عصر أمريكي . والولايات المتحدة تحصل على ما تريده هي وليس ما يريده مجلس الأمن . »
ثم انتهى الرئيس « صدام حسين » إلى القول :

- « إننا لا نستطيع أن نقول كلمة الانسحاب في هذه اللحظة بينما الجيوش الأمريكية تواجهنا ، والحرب قد تقع في ظرف ساعات . وإذا قلت شيئا عن انسحاب عراقى دون أن يكون في مقابله شيء عن انسحاب أمريكى - فإن كل ما أكون قد حققته في هذه الساعة هو أن أعطى للأمريكان فرصة لخلق بلبله نفسية تمكنهم من الانتصار علينا . »

وقال « بيريز دى كويلار » وهو يستأذن وينهض قائما :
- « إننى لم آخذ منكم شيئا . »

ورد عليه الرئيس « صدام حسين » قائلا :

- « لو أنك راجعت حديثنا ، وفكرت فيه لوجدت أنك أخذت أشياء كثيرة . »

ورد « بيريز دى كويلار » بعبارة كأنها نبوءة أسطورية من مأساة اغريقية :

- « إننى أشعر أن السيف خرج من غمده . والسيف مشهر على رأس العالم ، وليس على رأسى فقط ! »



وغادر « بيريز دى كويلار » بغداد فجر يوم ١٤ يناير ، وكانت بغداد مازالت تستغرب زيارته في اللحظة الأخيرة .

وأشرفت شمس ١٥ يناير ، ثم غربت الشمس ولم يحدث شيء .

وراهن رئيس وزراء الأردن وقتها السيد « مضر بدران » بمائة دينار على أن الحرب لن تقوم . وكان السيد « ياسر عرفات » على اتصال مع « أندريوتى » رئيس وزراء إيطاليا يرجوه الذهاب إلى بغداد ، ويضرب له موعدا للقائه هناك لمعجزة في اللحظة الأخيرة .

وفكر « ياسر عرفات » فوق ذلك فى الاتصال بالبابا نفسه لعله يقتنع بالقيام بـ « معجزة مسيحية » .

واتصل الأمير « بندر » بوزير الدفاع « تشينى » يسأله : « متى ؟ » ولم يشأ « تشينى » أن يكون محددًا ، واكتفى بأن قال « ليس قريبًا جدًا ، وليس بعيدًا جدًا » !
وبعد ظهر يوم الأربعاء ١٦ يناير ، اتصل « تشينى » بـ « بندر » ، واتصل « بندر » بالملك « فهد » يقول له : « سليمان » . ثم أجرى الرئيس « بوش » بنفسه اتصالًا مع الملك « فهد » .

وكان « جيمس بيكر » يتصل فى نفس الوقت بـ « ألكسندر بسمرتنيك » وزير الخارجية السوفيتى الجديد الذى خلف صديقه القديم « ادوارد شيفرنادزه » . واتصل « بسمرتنيك » بالرئيس « ميخائيل جورباتشوف » . واتصل « جورباتشوف » بمساعده « يفجينى بريماكوف » يطلب إليه الدعوة لاجتماع فورى فى الكرملين للقيادة السوفيتية .
وعاد « بسمرتنيك » يتصل بـ « جيمس بيكر » ينقل إليه رجاء من « جورباتشوف » والقيادة السوفيتية بالتأجيل يوما واحدا !

ورد « بيكر » على « بسمرتنيك » قائلا :

« فات الوقت .. إن العمليات بدأت فعلا » !

الفصل الحادي عشر

عاصفة الصحراء !

لقد تحقق الهدف الأمريكي من عاصفة
الصحراء بالكامل .

[الجنرال ، شوارتزكوبف ،
للرنيس ، بوش ، يوم ٢٦ فبراير
١٩٩١] .



لقد كانت الحرب المسلحة خيارا مطروحا طول الوقت كملجأ أخير لحماية الكنز
الأسطوري الذي يمثل البترول العربي ، وهو الطاقة التي صنعت القرن العشرين ، والتي
سوف تتحكم في القرن الواحد والعشرين ، إذا لم يحدث اختراق علمي لم يتمكن منه أحد
حتى الآن .

وكان يقال دائما إن الكنز هو الذي يخلق التهديد الذي يترتب به ، وأن التهديد
المتربص هو الذي يصنع القوة التي تواجهه ، وهذا قول صادق في كل الأحوال ، وهو
أصدق ما يكون في حالة البترول العربي زائدا عليه فوائضه . فالاثنتان معا واحد من أكبر
الكنوز التي عرفها البشر في تاريخهم المليء بالكنوز ، والمخاطر ، والحروب - فهناك
علاقة ثلاثية شبة مقدسة بين الثلاثة : الكنز - والتهديد - والقوة .

ومنذ بدأت الولايات المتحدة تسعى إلى الكنز العربي ، وتسيطر عليه وتربط مستقبلها بتأمينه - فإن القوة العسكرية كان لابد لها أن تصبح عنصرا هاما من عناصر السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . وبالطبع فإن الدول صاحبة المصالح الكبرى لا تقفز إلى القوة العسكرية من اللحظة الأولى أمام أى خطر محتمل أو حال ، وإنما تتدرج المسائل خطوة بعد خطوة .

● فالخطوة الأولى بالطبيعة هي الدبلوماسية ، وقد كان « تاليران » (وزير خارجية « نابليون » الأشهر) هو صاحب القول المأثور بأن « الدبلوماسية هي خط الدفاع الأول عن المصالح الوطنية ، وأما الخط الثانى فهو القوات المسلحة للدولة . »

● وبعد الدبلوماسية (وقبل القوة العسكرية) هناك العمل الخفى بوسائله المختلفة ، وهذا نوع من استعمال القوة بغير حرب . وقد برزت أساليب الحرب الخفية وتطورت إلى حد بعيد خلال الفترة التى اصطلح على تسميتها بفترة « الحرب الباردة » . فالعمل الخفى فى هذه الفترة استحدث أشكالاً وألواناً من الضغوط النفسية والاقتصادية ووسائل العنف ، مما جعل هذه الفترة تستحق وصف الحرب بدون سلاح .

ويلاحظ أن أنشط الميادين التى دارت فيها الحرب الباردة كانت هى الشرق الأوسط ، وبالذات فى الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وحتى انتهاء الحرب الباردة . والواقع أن حماية بترول الشرق الأوسط كانت هى الموضوع الذى تحركت من حوله المعركة الكبرى التى دارت فى الشرق الأوسط بين حركة التحرر الوطنى العربى (مؤيدة بالاتحاد السوفيتى) من ناحية - وبين قوى الاستعمار القديم والجديد ممثلة فى بريطانيا والولايات المتحدة (ودفاعاً عن نظم البترول) من ناحية أخرى .

● ثم يجيء دور القوة المسلحة عندما تعجز الدبلوماسية ، وعندما لا يقدر العمل الخفى .

والاستعداد ليوم تطراً فيه الحاجة إلى القوة المسلحة لا يتم بين يوم وليلة ، وإنما هو تحضير سابق ودائم يسعى إلى أن تكون امكانيات استعمال القوة فى موضعها عندما تطراً الحاجة إليها .



ولقد بدأت الاستعدادات العسكرية الأمريكية فى المنطقة منذ اللحظة التى تمكنت فيها الولايات المتحدة من امتيازات بترول السعودية ، وهكذا فإن بناء قاعدة الظهران الضخمة بدأ فعلاً بينما الحرب العالمية الثانية لم تضع بعد أوزارها . وفى الخمسينات أضيفت قاعدتان بحريتان عسكريتان : إحداهما فى « الدمام » على الخليج ، والثانية فى « ينبع » على البحر

الأحمر . ثم راحت القواعد العسكرية الأمريكية والتسهيلات تنتشر في أرجاء المنطقة من إيران إلى المغرب . ونشأت بعض الصعوبات في استكمال شبكات القواعد والتسهيلات لأن هذه المرحلة (أواخر الخمسينات وأوائل الستينات) شهدت ظهورا كبيرا ونفوذاً واسعاً لحركة القومية العربية ، مما أرغم طالبى القواعد والتسهيلات والمستعدين للسماح بها - على ضبط رغباتهم وتحديد خططهم . فقد راحت الأغلبية بينهم تفضل أن تكون القوات الأجنبية موجودة - ولكن عند حافة الأفق (أى عند نهاية حد البصر ، أى دون أن تكون بالضرورة متمركزة بقرب المدن ، أو على شواطئ الموانئ) .

وكانت تلك هي الفترة التى برز فيها دور الأسطول الأمريكى السادس فى البحر الأبيض ليصبح الرمز الحى لقبضة القوة الأمريكية واستعدادها للضرب . وبالفعل فإن الأسطول الأمريكى السادس فى تلك السنوات كان استعراض القوة المائل فى كل أزمة من أزمات المنطقة . وقد كان جل اعتماده فى ذلك الوقت على قواعد ارتكاز بعيدة عن السواحل العربية ، وقادرة على بلوغها فى ساعات . وكان أهم هذه القواعد فى تركيا ، وفى إيطاليا ، وفى جزر البحر الأبيض . وكان مقر القيادة العليا للأسطول الأمريكى السادس فى نابولى .

وكانت تلك هي الفترة التى تعاضم فيها دور إسرائيل ، فإلى جانب كونها تلبية لنداء أسطورى قديم يعد اليهود بوطن قومى فى فلسطين - فإنها تحولت - خصوصا بعد معركة السويس سنة ١٩٥٦ - إلى قاعدة أمامية للقوة العسكرية للغرب جرى تعزيزها بكل الوسائل لحماية مصالحه ، على الأقل من ناحية قدرتها على تثبيت حركة المثلث العربى الفوار المتمثل فى مصر وسوريا ، وبينهما محاولات الشعب الفلسطينى لإثبات وجوده وحقه فى وطنه أو فى جزء منه - وبالتالي فإن إسرائيل فى جزء من دورها كانت دائما قوة ردع جاهزة للدفاع عن مصالح البترول - ولو كحل أخير وفى حالات ضرورة قصوى ، منعا للهرج وتجنباً للإثارة !

وبعد معركة أكتوبر ، وهى حرب البترول الأولى ، فكرت الولايات المتحدة فى تواجد عسكري أقرب من منابع البترول ، ولم تسمح الظروف التى نشأت فى المنطقة بعد الحرب مباشرة للولايات المتحدة بأن تنفذ ما فكرت فيه . ثم جاءت الثورة الإسلامية فى إيران ، وكانت تلك هى مقدمات حرب البترول الثانية .

ووقعت مفاجأة !



صباح يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٩ استيقت الولايات المتحدة لى تعرف أن شباب جامعة طهران استولى على مجمع مباني السفارة الأمريكية فى العاصمة الإيرانية ، واحتجز داخلها

٥٤ من العاملين فيها (دبلوماسيين وغير دبلوماسيين) ، واعتبرهم رهائن لا يتم الإفراج عنهم إلا بشروط وجدت الولايات المتحدة نفسها عاجزة عن تلبيةها .

وجربت الولايات المتحدة بكل الوسائل الدبلوماسية أن تفرج عن رهائنها ، ولم تنجح .

ثم جربت الولايات المتحدة أن تلجأ إلى وسائل أخرى ، فذهبت بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يفرض العقوبات الاقتصادية على إيران . ولكن الاتحاد السوفيتي استعمل حق الفيتو وسقط مشروع القرار .

وجربت الولايات المتحدة وسائل أخرى من العمل الخفي ولم تصل إلى شيء .

وفي أوائل سنة ١٩٨٠ عقد الرئيس الأمريكي - وهو وقتها « جيمي كارتر » - اجتماعات لمجلس الأمن القومي في البيت الأبيض ، وطلب بحث امكانيات العمل العسكري . وكانت المفاجأة حين أخطرته قيادة الأركان المشتركة ، ورئيسها في ذلك الوقت هو الجنرال « دافيد جونز » - أن القوات الأمريكية مستعدة لحرب شاملة بالأسلحة النووية أمام حلف « وارسو » ، وهذا طراز من الحرب لا يصلح مع دولة صغيرة مثل إيران ، ونهدف صغير مثل إنقاذ الرهائن . فإذا كان المطلوب هو حرب محدودة ، فلا بد لهذه الحرب من قواعد للحشد في المنطقة كافية ومفتوحة لاستقبال قوات كافية لتحقيق ذلك الغرض . وقد تضايق « كارتر » لأن هذا النوع من العمليات لم يكن هو الذي يدور بفكره ، فلا هو يريد تدمير إيران بالأسلحة النووية ، ولا هو يريد الدخول في فيتنام أخرى بعملية احتلال كامل لبلد مثل إيران يصل تعداد سكانه إلى قرابة خمسين مليون نسمة . ثم أبدى الرئيس « كارتر » أنه « يريد عملية عسكرية محدودة في طهران تستطيع إنقاذ الرهائن » . وكان رد الجنرال « جونز » عليه أن القوات المسلحة للولايات المتحدة لا تملك الوسائل للقيام بهذا النوع من العمليات الذي أطلق عليه الجنرال « جونز » اسم « Low Intensity Wars » (وأقرب ترجمة لها هي « الحروب غير الكثيفة ») لأن هذا النوع من الحروب يتطلب وجود حشد في قواعد صديقة قريبة من إيران ، والقواعد الموجودة كلها جاهزة لتمرکز قوات جوية . ولكن القوات الجوية وحدها لا تستطيع تحقيق غرضه في إيران - هذا مع العلم بأن القوى الإقليمية التي « تستضيف » هذه القواعد قد لا تكون مستعدة في الظروف الراهنة للسماح للقوات الجوية الأمريكية بالعمل من أراضيها ضد إيران .

واتجه تفكير « كارتر » إلى ناحية ثانية ، فقد راح يبحث عن امكانية توجيه ضربات جوية عقابية إلى إيران ترغمها على الإفراج عن الرهائن الأمريكيين مقابل أن تتوقف ضربات الطيران الأمريكي على مرافقها . والتفت الرئيس « جيمي كارتر » إلى مدير وكالة المخابرات المركزية في حكومته - وهو وقتها الجنرال « ستانسفيلد تيرنر » ، وطلب اليه

إعداد قائمة بالأهداف الحيوية التي يمكن أن توجه إليها الضربات الجوية العقابية لايران ، فطلب إعداد كشوف بالخرانات المائية ، ومحطات الكهرباء ، وشبكات الاتصالات ، والمطارات ، وعقد المواصلات البرية من الطرق أو السكك الحديدية ، وغيرها . ومرة أخرى اكتشف الرئيس « جيمي كارتر » أن إعداد قوائم الأهداف سهل ، ولكن كلا من تركيا والسعودية رفضتا على الفور استعمال القواعد الأمريكية على أراضيها في ضرب بلد إسلامي مهما كانت خلافاته معها .

ويوم ١١ ابريل دخل الرئيس « جيمي كارتر » إلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن القومي . وكان أول ما قاله عندما جلس إلى مائدة الاجتماع - طبقاً لرواية « ستانسفيلد تيرنر » مدير وكالة المخابرات المركزية^(١) : « إنه يشعر بحالة إحباط شديد بسبب عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن استعمال قوتها للدفاع عن كرامتها وأمن مواطنيها » . ثم قال « كارتر » : « إنه قبل يومين أحس بالخجل لأن قرينة الرئيس أنور السادات التي كانت تجلس بجواره على مائدة عشاء في واشنطن أبدت له دهشتها من عجز الولايات المتحدة عن إنقاذ رهائنها في إيران » . وروى « كارتر » لأعضاء مجلس الأمن القومي أنها قالت له : « إنني لا أستطيع أن أفهم هذه الطريقة المترخية التي تتصرف بها الولايات المتحدة في موضوع الرهائن » . وعلق الرئيس « كارتر » قائلاً إنه « حتى أقرب أصدقائنا لم يعد في مقدورهم تبرير ضعفنا » .

وبدأت الولايات المتحدة تفكر في الخطة التي عرفت فيما بعد باسم « الصحراء رقم ١ » ، («1» Desert) - وهي الخطة التي تصورت امكانية إنقاذ الرهائن عن طريق إرسال مجموعة من سبع طائرات هليكوبتر ، وثلاث طائرات نقل جنود بحرية تنزل أولاً في مطار مهجور في منطقة « رشت » قرب طهران ، فيتولى بعض جنود البحرية احتلاله والسيطرة عليه في الوقت الذي تكون فيه طائرات الهليكوبتر قد توجهت إلى إحدى ضواحي طهران حاملة بقية الجنود لهجوم مباشر على مجمع مباني السفارة الأمريكية لافتحامه ، والعودة بالرهائن إلى مطار « رشت » - ثم الخروج بهم سالمين من الأراضي الإيرانية .

وكان من المقرر أن تقلع طائرات الهليكوبتر من فوق حاملة الطائرات الأمريكية « نيميتز » في الخليج . وأما قوة جنود البحرية ، فقد وافق الرئيس « السادات » على أن يتمركزوا في قاعدة مطار وادي فنا الذي أصبح مركزاً لقيادة العملية التي تولى الإشراف عليها الجنرال « جيمس فون » . وفشلت العملية فشلاً ذريعاً ، فإن طائرات الهليكوبتر السبع تعطلت ثلاث منها في الطريق واضطرت للعودة ثانية إلى حاملة الطائرات « نيميتز » التي

(١) مذكرات الجنرال « ستانسفيلد تيرنر » ، التي صدرت سنة ١٩٩١ تحت عنوان « الإرهاب والديمقراطية » .
صفحة ١٠٧ .

قامت منها . كما أن واحدة رابعة منها بعد وصولها إلى « رشت » ارتطمت أثناء تزودها بالوقود بإحدى طائرات نقل الجنود التي جاءت من قنا ، وشب حريق وسقط سبعة من القتلى . واتصل قائد العملية بواشنطن يطلب الإذن بوقف العملية (إجهاضها حسب تعبيره) وإعادة قواتها إلى مطار وادي قنا . واضطر الرئيس « كارتر » للتصديق على قرار الإيقاف وإحساسه بعجز القوة الأمريكية طاغ ومرير .



كانت تلك هي الدواعي والمقدمات التي فرضت إنشاء ما سمي « بقوة الانتشار السريع » . وكان « جيمي كارتر » قد أخلى مكانه في البيت الأبيض بعد هزيمته في الانتخابات أمام « رونالد ريجان » الذي جاء مبشرا بدعوة من الوطنية الأمريكية القادرة في كل مكان ، وفي كل وقت على فرض إرادتها وحماية مصالحها ، وبالقوة المسلحة مهما كانت الظروف .

وتحقق إنشاء « قوة الانتشار السريع » ، ولكن دول المنطقة لم تكن بعد قادرة على توطئتها فوق أراضيها . وكان أن أنشئت القيادة المركزية في « فلوريدا » لتكون هي رأس « قوة الانتشار السريع » بينما توزع جسم القوات في مواقع تمرکز متعددة معظمها خارج المنطقة في أوروبا ، وفي الولايات المتحدة نفسها .

كان وزير الدفاع الذي اختاره « رونالد ريجان » معه ، « كاسبر واينبرجر » ، هو العقل المفكر وراء إنشاء « قوة الانتشار السريع » ووراء إعدادها للمهام التي أنشئت من أجلها . وقد حدد « واينبرجر » ثلاثة أهداف رئيسية لا بد من تحقيقها حتى تنهياً الظروف لدور « قوة الانتشار السريع » ولعملها .

● **وكان الهدف الأول هو أن القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة يجب أن تخرج من التعقيم الذي يحيط بها (بدواعي ظروف السياسة المحلية لدول الإقليم) إلى النور معلنة ومرئية .**

● **والهدف الثاني أن هذه القواعد يجب أن تتبدى للكل حية وعاملة .**

● **والهدف الثالث أن المنطقة يجب أن تتعود خطوة بعد خطوة على وجود هذه القواعد فاعلة ومتدخلة إذا اقتضى الأمر .**

واستطاع « كاسبر واينبرجر » أن يحقق أهدافه الثلاثة خطوة بعد خطوة :

● فى يونيو ١٩٨٣ - وضمن حوادث الحرب الأهلية اللبنانية - قامت البارجة « نيوجيرسى » بإطلاق مدافعها الضخمة على المواقع السورية حول منطقة « الشوفيات » - على مشارف بيروت . ورغم أصوات من الاحتجاج فى العالم العربى ، فإن « نيوجيرسى » واصلت ذك المواقع السورية .

● وفى ابريل ١٩٨٦ قامت الطائرات الأمريكية من قواعد فى بريطانيا بغارات كثيفة على ليبيا ، وكان بين أهدافها بيت الرئيس « القذافى » نفسه . وارتفعت أصوات بالاحتجاج فى العالم العربى ، ولم يشعر « ريجان » ، أو « واينبرجر » ، أنهما مدينان بالاعتذار لأحد . بل العكس فقد أعلن كلاهما أن الطائرات الأمريكية سوف تضرب مرة أخرى ، ومرات إذا استدعت ذلك ظروف أو ضرورات .

● وفى ابريل ١٩٨٨ قامت البحرية الأمريكية بإغراق نصف الأسطول الإيرانى بأسره فى ظرف ست ساعات بدعوى أن لغما إيرانيا مس إحدى البواخر الأمريكية .

● ومع مجيء سنة ١٩٩٠ كانت المنطقة قد تعودت على سماع صوت هدير المدافع وأزيز الطائرات وانفجار القنابل - الأمريكية . وأهم من ذلك كانت الولايات المتحدة قد طورت كل أسلحتها التقليدية طوال سنوات « رونالد ريجان » و « واينبرجر » الثمانية . وكانت الحرب النووية قد تلاشى خطرهما لأن الكتلة السوفيتية انشרכת ثم راحت تتهاوى . كل هذا والقوة الأمريكية ، بما فيها « قوة الانتشار السريع » وقيادتها فى فلوريدا ، وقوة الجيش الأمريكى ضمن حلف الأطنطى وقيادته فى بلجيكا - واقفة تنتظر وسلاحها لم يعثر بعد على هدف يصوب إليه .

وفى الشهور الأولى من سنة ١٩٩٠ ، وحتى قبل أن تبدأ أزمة الخليج فى ٢ أغسطس ، كانت القوات تحت إحساس مبهم بأن مجال عملها القادم قد يكون فى الشرق الأوسط .

ومن المفارقات اللافتة للنظر أن القوات الجوية الأمريكية قامت فى شهر يوليو ١٩٩٠ بتدريب عملى لردع هجوم قامت به إحدى دول جنوب غرب آسيا ، وقد سميت هذه الدولة فى التدريبات بأنها العراق . وأثناء الإعداد للمناورة العملية التى جرت فى ولاية « ساوث كارولينا » - حددت قيادة المناورة ٢٧ هدفا استراتيجيا فى العراق يتعين ضربها . (٢)

(٢) تحقيق نشرته جريدة الـ « واشنطن بوست » واسعة النفاذ فى الولايات المتحدة بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٩١ ، وقد كتبه محررها العسكرى « بارتون جيلمان » .

وحين بدأت العمليات الحقيقية في الخليج يوم ١٧ يناير ، كانت القائمة الأولية للأهداف التي يتحتم ضربها تحتوى على ٤٠٠ هدف ، ومع استمرار القتال ارتفع عدد الأهداف إلى ٧٠٠ هدف .



في الساعة الثالثة من فجر يوم ١٧ يناير بتوقيت الظهران (السابعة مساء بتوقيت واشنطن) كان الجنرال « نورمان شوارتزكوبف » قد أعطى أمره ببدا عمليات « عاصفة الصحراء » . وجلس في مركز قيادته يتابع الضربات الأولى بالصواريخ والطائرات .

كانت خطته ذات المراحل الأربع قد اكتملت معالمها وتحددت مهام قواتها ، وكان على القوة الجوية تنفيذ ثلاث من هذه المراحل الأربع . وقد تمكن الجنرال « شوارتزكوبف » من حل المعضلة التي كانت تواجهه ، وهي المرحلة الرابعة التي كانت متروكة للهجوم البرى الأخير . وكان « شوارتزكوبف » مع أركان حربه قد تمكنوا جميعا من وضع التصور النهائى والمناسب للعمل البرى ، وفضلوا أن يعدلوا عن فكرة أولية طرحتها نفسها عليهم ، وتتصور أن تقوم القوات البرية بهجوم بالمواجهة صوب الكويت - على أن تصاحب هذا الهجوم بالمواجهة عملية إنزال بحرى على شواطئ الكويت نفسها . وقد عدلوا عن هذه الفكرة واختاروا بدلا منها القيام بحركة النفاذ واسعة في الغرب الذى اكتشفوا أن القوات العراقية تركته خاليا لاقتناعها بأن الهجوم قادم بالمواجهة ، وأن أرض هذه المنطقة ليست صالحة لعمليات المدرعات الثقيلة . ثم كشفت مجموعة أبحاث خاصة بميكانيكا التربة أن حركة المدرعات في هذه المنطقة ممكنة . وقد خصص « شوارتزكوبف » لهذه العملية مجموعة الجيش السابع التى استدعاها من أوروبا مصحوبة بلواء بريطانى مدرع ولواء فرنسى يسانده . والغريب أن الجنرال « شوارتزكوبف » اختار لهذه العملية التى تقوم بها القوات البرية لتطويق الجزء الأكبر من الجيش العراقى داخلة إلى قلب العراق عند منطقة الناصرية على نهر دجلة ، ومن ثم تحسم معركة « عاصفة الصحراء » - اسما رمزيا له دلالتة ، فقد وقع اختياره شخصيا على الاسم الرمزى « المجد للعذراء » (Ave Maria). (٣)

(٣) أصله التاريخى من تحية سيدنا جبريل لمريم العذراء قائلا لها : السلام لك يا مريم . .

(ولسوء الحظ فإن هذا الاسم الزمري يستعيد للأذهان أصداء صليبية سمعت من قبل . فحين دخل الجنرال البريطاني « اللنبي » فاتحا إلى القدس يوم ٩ ديسمبر ١٩١٧ ، كانت قولته المشهورة « الآن انتهت الحروب الصليبية » .

و حين دخل الجنرال « جورو » دمشق يوم ٢١ يونيو ١٩٢٠ ، توجه مباشرة إلى قبر « صلاح الدين » ووقف أمامه وقال قولته المشهورة : « ها قد عدنا يا صلاح الدين » .

والآن جاء الدور على قائد أمريكي لكي يقول بعد سبعين سنة : « المجد للعذراء » . (وهو نداء في حد ذاته طيب ، ولكنه في الملابس التي علا فيها ، وفي إطار عمليات بادئة من السعودية ، وفي السياق الواصل من « اللنبي » إلى « جورو » إلى « شوارتزكوبف » - كان لابد له أن يستثير التأمل والاستغراب) .



كانت نظرة واحدة على خريطة مسرح العمليات في القاعة الكبيرة التي جلس فيها الجنرال « نورمان شوارتزكوبف » قادرة على إعطائه كل طمأنينة في الدنيا بأنه مقبل على انتصار دون مخاطر . فقد كان الحشد الذي يحركه الآن أكبر قوة نيران تجمعت بعد الحرب العالمية الثانية .

● في البحر الأحمر كانت هناك أربع حاملات طائرات تقف في الجزء الشمالي من هذا البحر ، وهي حاملات طائرات « ساراتوجا » و « كنيدي » و « تيودور روزفلت » و « أمريكا » - وعلى ظهرها مجتمعة قرابة مائتي طائرة تستطيع جميعها أن تصل إلى مسرح العمليات في العراق . كذلك كان على ظهر كل واحدة من هذه الحاملات تجهيزات لإطلاق صواريخ « كروز » الموجهة بالتليفزيون والقادرة على الدوران تلاحق هدفها حتى تصل إليه وتصيبه .

● وفي الخليج كانت هناك البارجتان « ميسوري » و « ويسكنسون » المجهزتان لضرب صواريخ « كروز » ، ووراءهما حاملتا الطائرات « ميدواي » و « رانجر » وتليهما معا قرابة مائة طائرة .

● وإلى الجنوب في السعودية كانت القواعد الجوية في حفر الباطن والرياض والظهران - معبأة بأكثر من ثمانمائة طائرة .

● وفي الشمال الشرقي في تركيا كانت قاعدة « انسليك » مزدحمة بقرابة أربعمائة طائرة .

● وفي أقصى الشرق كانت قاعدة جزيرة « ديجو جارسيا » في المحيط الهندي ، وكانت طائرات « ب - ٥٢ » القاذفة الثقيلة جاهزة لغارات بعيدة المدى بحمولات من النيران

لا يقدر عليها أى نوع آخر من القاذفات .

● وإلى أقصى الغرب من مسرح العمليات كان هناك الأسطول الأمريكى السادس وهو وحده قوة بكاملها ، كذلك كانت قواعد قبرص ومالطة ونابولي مستعدة لكل خدمات التجهيز والصيانة .

قوة فى الأجواء والآفاق تصل إلى ثلاثة آلاف طائرة ...

وعلى الأرض فى مواجهة الخطوط العراقية كانت هناك القوات البرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية ، مضافا إليها قوة الجيش السابع الأمريكى الذى كان مجهزا لقتال حلف « وارسو » - وقد اتخذت جميعها مواقعها ، وإن عرفت من الخطة أن دورها سوف يجيء قرب نهاية المعركة لأن المراحل الثلاث الأولى فى الخطة كانت متروكة للطائرات ، والصواريخ تقوم بالمهمة الرئيسية فى « عاصفة الصحراء » .



وكان الجنرال « شوارتزكوبف » يعرف أيضا وهو جالس فى غرفة عملياته أن تفوقه الكاسح فى قوة النيران على الطرف الآخر قد عزز امكانياته للقيام بعمليات إضافية تسعى إلى شل القوة العراقية قبل البدء فى ضربها :

● كانت هناك مؤثرات نفسية هدفها تشتيت تركيز القوة العراقية بحيث لا تعرف من أين تنقض عليها الضربة الأولى غير المفاجئة . ففى حالة « عاصفة الصحراء » كان موعد فتح النيران يكاد يكون متوقعا ، فهى ساعات أو أيام بعد انتهاء مهلة مجلس الأمن . لكن القوات العراقية كان عليها أن تخمن من أين تجيء الضربة الأولى : من مطارات السعودية - أو من طائرات الحاملات فى البحر الأحمر والخليج - أو من تركيا التى تصور العراق - خطأ - فى بداية الأزمة أنها قد ترغب لأسبابها فى البقاء على مسافة منها .

● وقد كان فى خطة « عاصفة الصحراء » جزء يستهدف إبقاء العراق فى حالة عمى مخابرات تكتيكي ، كامل . فلم يكن العراق قادرا على أن يدفع بطائرات استطلاع الحشود . ولا كان فى استطاعته أن يرسل دوريات استطلاع برى تعبر الخطوط وتستكشف أو تعود بأسرى يمكن باستجوابهم الحصول على معلومات قد تدل على خطط . فأى شيء من هذا النوع كان يمكن اعتباره استفزازا من العراق يعجل بالمعركة . وكانت وسائل التشويش لدى قيادة التحالف قادرة على تعطيل مدى الرؤية الرادارية التى قد تتيحها امكانيات العراق التى كانت محدودة بطبيعة ظروفه . وهكذا كان العراق فى حالة إظلام كثيف من ناحية المعلومات عما يجرى فى مسرح العمليات .

● وفي نفس الوقت فإن مسرح العمليات في العراق كان مكشوفاً تماماً ، وإلى درجة العرى ، أمام قوات « عاصفة الصحراء » . فهذه القوات كانت لديها من وسائل الاستطلاع المختلفة ، ومصادر المعلومات الوفيرة ما سمح لها بأن ترى وتقدر كل حركة وكل موقع ، وكانت تقارير طائرات « الأواكس » تتابع دقيقة بدقيقة كل همسة وكل خلجة تجرى في أى بقعة من العراق .

● وأكثر من ذلك فإن قيادة القوات المتحالفة كانت قد استطاعت أن تدفع إلى داخل الكويت بأعداد كبيرة من « عناصرها العربية » لأغراض المخابرات المباشرة على الطبيعة (التجسس الإنسانى كما يسمونه تمييزاً له عن التجسس الاليكترونى) - وكان العراق يفتح أبواب الكويت لأى قادم عربى بأمل إظهار أن الوضع هناك طبيعى . وتقدر بعض التقارير الأمريكية أنه عندما اقترب وقت العمليات العسكرية كانت داخل الكويت ١٧٠ عينا لجمع المعلومات يقوم بتوجيهها وتحريكها ضابط عربى له خبرة سابقة فى معارك أفغانستان .

وكانت الخطوط مليئة بالثغرات ، كما أن تليفونات الأقمار الصناعية التى يصعب رصد مواقعها كانت متوافرة فى الكويت ، إلى درجة أن بعض الهواة عملوا بواسطتها مراسلين متطوعين لبعض وكالات الأنباء العالمية فى اللحظات الحاسمة - من قلب مدينة الكويت .

● وأكثر من ذلك فقد كانت القيادة الأمريكية قد تحوطت بدرس فيتنام ، فلم تسمح للصحفيين من أى جنسية أن يتواجدوا فى مواقعها ، أو يتابعوا تحركاتها . وقد أدركت القيادة الأمريكية أن ترك الحبل على الغارب للصحفيين يمكن أن يصنع قصصاً وصوراً غير مطلوبة ، كما أنه قد يكون فى هذه القصص والصور ما يستفيد منه الطرف الآخر ، وهو ما حدث فعلاً فى فيتنام واستغله الفيتناميون إلى أقصى مدى . والآن فى الخليج كان على كل وسائل الإعلام أن تأخذ أخبارها من المؤتمرات الصحفية الرسمية المتكررة كل ساعة فى مركز القيادة فى الظهران . ومع أن كثيرين من رجال الإعلام احتجوا على هذه الترتيبات ، واعتبروها تدخلاً غير مسبوق فى توجيه المعلومات - فإن القيادة الأمريكية أصرت وصممت حتى النهاية على أن تحتكر وحدها عملية ضخ الصور والقصص والأخبار .



ولم يكن العراق مستعدا لهذا كله . وفوق ذلك فقد وقع في خطأ الحسابات في أكثر من عنصر من عناصر ما كان ينتظره من « عاصفة الصحراء » :

● فالعراق لم يتصور أن هدف الحرب كان تدمير العراق ، ولم يعد تحرير الكويت . ومع أن هاجس تدمير العراق خطر على فكر عدد من المسؤولين فيه ، فقد كان الظن أن التدمير سوف يكون محدودا بما هو لازم لإخراجه من الكويت ولضرب قدرته العسكرية .

● وكان الخطأ الثاني في الحسابات أن العراق قاس الضربة الجوية الأولى بمعيار ما عرفه العرب من الضربة الجوية الأولى سنة ١٩٦٧ . ولعله تصورها يوما واحدا يركز أساسا على طائراته فإذا نجت الطائرات من هذه الضربة الأولى - إذن فإن هذه الضربة لم تحقق أهدافها . وهكذا اهتم العراق بتأمين طائراته في مواقعها الحصينة ، وبالفعل فإن خسائره من الطائرات في الأيام الأولى من « عاصفة الصحراء » لم تزيد على ثلاثين طائرة . لكن الكارثة كانت أنه باختفاء هذه الطائرات داخل مكائنها الحصينة ، فإن طيران الجنرال « شوارتزكوبف » أصبحت له سيطرة كاملة على أجواء العراق ، وتحولت السيطرة إلى سيادة مطلقة على هذه الأجواء بعد أيام قليلة .

● وكان الخطأ الثالث في الحسابات ، وهو من مواريث معارك سابقة ، يتلخص في الاعتقاد بأنه فور أن تتم الضربة الجوية الأولى ، فإن الحرب البرية سوف تبدأ بغير انتظار أو فاصل ، وعندئذ تلتحم القوات بالقوات وتتقاطع الخنادق مع الخنادق ، ويصبح عمل القوات الجوية صعبا لأنها قد تضرب الصديق وفي ظنها أنها تضرب العدو . وبمعنى آخر فإن العراق كان متأثرا أكثر مما يجب بتجربته في حرب السنوات الثماني مع إيران ، ولم تكن هذه التجربة ذات نفع كثير أو قليل في حرب من نوع جديد .

● وكان الخطأ الرابع في الحسابات أن العراق لم يتصور فعلا مدى التطور التكنولوجي الذي حدث على الأسلحة التقليدية في سباق عنيف بين حلف « وارسو » وحلف « الأطلسي » ، فهذا السباق أدى إلى أسلحة لها كثافة في النيران غير مسبوقه ، وإلى دقة ومرونة في الحركة جعلت للسلاح التقليدي قوة فتك كان تقديرها النظري قبل تجربتها العملية ضربا من الخيال .

● وكان الخطأ الخامس في الحسابات أن العراق ركز كثيرا على قوته الصاروخية

والكيماوية . وحين تلقى في خطاب « بوش » إلى « صدام حسين » يوم ٩ يناير ، وفي حديث « بيكر » إلى « طارق عزيز » نفس اليوم في جنيف - تحذيرات قاطعة بعدم استعمال أسلحة كيماوية ، وإلا كان الرد نوويا - فإنه غير رؤية في استعمال أسلحته الكيماوية ، وحسنا فعل ، ولكن ذلك كان معناه أن نصف قوته غير التقليدية خرجت من المعركة قبل أن تبدأ .

يضاف إلى ذلك أن صواريخ « سكود » التي بذل العراق جهدا كبيرا في تطويرها كانت مازالت تعاني من مشاكل دقة التوجيه وبطء السرعة ، وهي نفس المشاكل التي عانى منها مشروع الصواريخ المصري في الستينات . وكانت ثلاثون سنة قد انقضت بين المشروعين ، وتطورت نظم الصواريخ في العالم خصوصا عندما أصبحت جزءا من برنامج « حرب النجوم » الشهيرة في وقت « رونالد ريجان » .



كان الجيش العراقي بالفعل جيشا قويا ، وقد وضع في الميدان أكثر من خمسين فرقة مدرعة وميكانيكية للمشاة . كما كانت لديه قوة جوية ضخمة تتكون من قرابة «بعمائه طائرة . وكان يملك إلى جانب ذلك سلاح صواريخ يرتكز على قرابة أربعمئة منصة للإطلاق . وقد أقام أمام قواته حواجز وموانع ملاً بعضها بالبتترول بحيث يمكن تحويلها إلى خطوط نار عند اللحظة المناسبة ليكون منها خط دفاع أول . وقد أنشأ حول مواقعه وأهدافه الحيوية شبكة من الدفاعات استعمل فيها قرابة عشرة آلاف مدفع مضاد للطائرات . وكانت من ذلك كله قوة ضخمة ... وإنما بمقاييس العالم الثالث .

ولقد كان هناك تسليم بهذه الفجوة التكنولوجية التي لا مفر منها بين الجيش الأمريكي والجيش العراقي - لكن الظن كان أن تأثير هذه الفجوة سوف يقل عندما تبدأ الحرب البرية ، وكان التقدير أن هذه الحرب قد تطول ، وبمقدار ما تطول فإن خسائر الأرواح في القوات الأمريكية سوف تعيد إلى الوطن الأمريكي أشلاء جنود في أكياس من البلاستيك ، وحينئذ يتكرر ما حدث في فيتنام أو شيء قريب منه ، ويثور الرأي العام الأمريكي ومعه الكونجرس ، ويضغط على الرئيس الأمريكي لقبول حل وسط . ولكن العوامل التي أدت إلى طول الحرب في فيتنام لم تكن موجودة في العراق .

فتكنولوجيا الأسلحة التقليدية وذخائرها أعطت نفسها امكانيات تكاد أن تكون خيالية !

وسماء الخليج نموذجية للطيران طوال السنة ، وكل يوم تقريبا .

وأرضه مكشوفة ، لا غابات ولا جبال .

ثم إن فيتنام كانت ميدانا مفتوحا لقوى وجيران حولها من الكبار في عصرها مثل

الاتحاد السوفيتي والصين ، كما أن جيرانها الصغار - كمبوديا ولاوس - كانوا ملاجئ احتياطية للمقاتلين .

وفي حالة العراق فقد كانت كل الطرق مغلقة ، وملغمة ، ومعادية أيضا .
وأهم من ذلك كله وقبله كله ، فإن فيتنام لم يكن فيها بترول ، ولم يكن هذا البترول نصف انتاج العالم اليوم وثلاثة أرباعه غدا .

وقاتلت الأسلحة العراقية قدر ما تستطيع ، خصوصا سلاح الدفاع الجوي الذي استطاع إسقاط ستين طائرة أمريكية وبريطانية وفرنسية^(٤) - لكن تعويض الخسائر كان متاحا لقوات التحالف - مستحيا بالنسبة لقوات العراق .



وكانت الطلقة الأولى في «عاصفة الصحراء» دفعة صواريخ من طراز «توماهوك» («كروز») أطلقتها البارجة «بنكرهيل» من فوق مياه الخليج . وكانت الطلعة الجوية الأولى من نصيب أسطول جوى ضم أربعمئة طائرة من طراز «ف-١٥»، و«ف-١١»، و«ف-١١٧أ»، و«ف-٦»، و«ف-٤ج»، و«تورنيادو ج-١». وكان أكثرها مزودا بالقنابل من طراز «سمارت» القادرة على إصابة الهدف بدقة مهما كانت الأحوال الجوية . ثم تواصلت ضربات الصواريخ من كل اتجاه ، كما تواصلت هجمات الطائرات من كل نوع .

وانتهى اليوم الأول من الضربة الجوية ، وإذا يوم آخر يليه ، ويستمر الضرب الجوي ثلاثة وأربعين يوما سقط فيها على العراق ما بين ١٢٠ و ١٣٠ ألف طن من المتفجرات .

وكانت لهذه العاصفة من النيران أهداف تتعدد مستوياتها :

● كان الهدف الأول هو الجيش العراقي ، وهو هدف حدده الجنرال «كولين باول» ، رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات الأمريكية في مؤتمر عقده في البنتاجون لعدد محدود من الخبراء - يوم ٢٣ يناير - وقال فيه :

(٤) التقرير الأخير للعمليات في الخليج كما قدمه الجنرال «نورمان شوارتزكوبف» إلى الجنرال «كولين باول» في يونيو ١٩٩١ .



جندى أمريكى يكتب على الصاروخ رسالة لصدام حسين : « هذا لك مقابل كل ما فعلته » .

- « إن استراتيجيتنا إزاء الجيش العراقى استراتيجية بسيطة ، فنحن أولا سوف نمزقه إربا إربا ، وبعدها سوف نقله » . (٥)

ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت طائرات « عاصفة الصحراء » بتدمير مراكز القيادة والاتصال ، ومخازن المؤن والذخيرة ، والطرق والجسور والكبارى ومواقع الحشد .

● وكان الهدف الثانى هو ضرب الرئيس « صدام حسين » شخصيا وقتله ، وقد كانت أول مجموعة من صواريخ « كروز » اتجهت صوب العراق مبرمجة لضرب مركز قيادة كان يعتقد أن الرئيس « صدام حسين » موجود فيه فجر يوم ١٧ يناير . ونشرت

(٥) روى نائب المارشال « ر . أ . ميسون » من مؤسسة الأمن الدولية وقانع ما دار فى هذا المؤتمر للجنرال كولين باول - ضمن دراسة قدمها لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى لندن يوم ١٢ ابريل ١٩٩١ .

صحيفة الـ « واشنطن بوست » ، فى عددها يوم ٢٣ يونيو ١٩٩١ أنه كانت هناك خطة ذات مراحل متتابعة تطارد الرئيس « صدام حسين » كل يوم بقصد قتله ، وكان اسمها الرمزي فى العمليات «Get Saddam» (أى « الخلاص من صدام ») . ولم تنجح الضربة الأولى لصواريخ « كروز » ، فى الوصول إلى الرئيس « صدام حسين » .

وتلتها موجات متتابعة قامت بها طائرات من طراز « ستيلث ف - ١١٧ أ » ، القادرة على اختراق كل شبكات الرادار دون أن يمسك بها - توجهت بغارات متوالية على مواقع كانت هناك معلومات تشير إلى أنه قد يكون متواجدا فيها . وقد كادت إحدى هذه الغارات بطائرات من طراز « فالكون ف - ١٦ » أن تصيب قافلة سيارات كانت سيارة الرئيس العراقى بينها بالفعل على الطريق بين بغداد والبصرة ، ولكن الصيد أفلت .

وتعرض مركز قيادة متقل كان معروفا أن الرئيس « صدام حسين » يستخدمه للملاحقة حيث ذهب - للقصف بواسطة مجموعة من الطائرات أطلق عليها وصف « Hunter Killer Teams » (أى « فرق صيادى القتل ») .

● وكان الهدف الثالث إثارة أعصاب ومشاعر الشعب العراقى ، والجيش العراقى بما يؤدى إلى مواجهة بالعنف بين الشعب والجيش من ناحية ، وبين القيادة السياسية للنظام من ناحية أخرى .

ولم يتحقق ذلك لأن عنف العاصفة وجموحها وضع العراق كله - شعبا وجيشا ونظاما - فى ركن واحد بحكم ضرورات البقاء نفسها ، مضافا إلى ذلك أن العنف مورس بدون أى نوع من أنواع الحساسية الإنسانية حتى لكأن العراق كله تحول إلى ميدان تجارب لأسلحة فتاكة تختبر مدى قدرتها على القتل بطريقة معملية مجردة . ومن ذلك ما كانت تنقله وكالات الأنباء والتليفزيون عن الطيارين من قوات التحالف فى وصف تجاربهم أثناء الغارات ، ومشاعرهم ، واتجاه الكل منهم إلى وصف ما يرونه باعتباره نوعا من مهرجانات الألعاب النارية الملونة ، دون اعتبار للمأساة الإنسانية الجارية وراء ذلك على الأرض ، وبين الأدميين من سكانها المعرضين لهذه الألعاب الملونة من النار !

● وكان الهدف الرابع لـ « عاصفة الصحراء » هدفا أوسع وأقسى !



إن أكثر ما يكشف القصد الاستراتيجى الحقيقى لأى طرف فى أى حرب هو مراجعة قوائم الأهداف التى وضعها فى أولوياته - فما يقوم به أى طرف فعلا هو المدخل الطبيعى لفهم ما يريدُه قصدا .

ويظهر التقرير الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة الخاصة التي رأسها الأمير « صدر الدين آغا خان » (٦) ، وهو ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة في الجوانب الإنسانية لحرب الخليج - مجموعة من الحقائق ترمي أكثر من غيرها إلى هدف الحرب فيما يتعلق بالعراق كدولة ، وفيما يتعلق بشعبه كبشر .

وقد بدأ التقرير ، فأشار إلى « أن العراق (بفضل استخدام دخل البترول في خطة تنمية ناجحة) كان قريبا من بلوغ المستويات العالمية المقبولة في مجالات الصحة والتعليم والكهرباء والصرف الصحي ومياه الشرب وغيرها .

لكن الحرب العراقية الإيرانية أوقفت خطى التقدم ، ثم جاءت حرب الخليج فألحقت بالعراق كارثة مخيفة محققة . »

ثم أفاض التقرير - الذي يقع في ٥٨ صفحة - في وصف الدمار الذي لحق بشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والتليفونات ووسائل النقل ومخازن المون ، حتى رسم صورة حزينة للنتائج التي أسفر عنها ضرب المرافق المدنية العراقية .

وأضافت جامعة « هارفارد » تفصيلا محددًا إلى هذه الصورة في تقرير ركزت فيه على تأثير الضرب الجوي على قطاع الكهرباء .

بدأ تقرير « هارفارد » بتقسيم محطات الطاقة الكهربائية في العراق إلى ثلاثة أنواع : حراري - ومائي - وغازي .

وبالنسبة للمحطات الحرارية رسم تقرير « هارفارد » صورة لنتائج الضرب الجوي على النحو التالي :

□ محطة « دورا » : وكانت طاقتها قبل الحرب ٨٨٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا . أي أن المحطة دمرت بنسبة ١٠٠٪ .

□ محطة « جنوب بغداد » : وكانت طاقتها قبل الحرب ٨٨٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا . وقد جرى إصلاحها جزئيا بعد وقف إطلاق النار بما رفع طاقتها إلى ٢٢٠ ميغاوات يوم إذاعة تقرير « هارفارد » في شهر أغسطس ١٩٩١ .

(٦) تقرير الأمير « صدر الدين آغا خان » المقدم إلى « خافيير بيريز دي كويلار » السكرتير العام للأمم المتحدة ، والذي وزعته الأمم المتحدة كوثيقة من وثائقها الرسمية بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩١ تحت رقم س / ٢٢٧٩٩ .

□ محطة « المسيب » : وكانت طاقتها قبل الحرب ٨٨٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا . أى أن المحطة دمرت بنسبة ١٠٠٪ .

□ محطة « بيجى » : وكانت طاقتها قبل الحرب ١٣٢٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا . وقد جرى إصلاحها جزئيا بعد وقف إطلاق النار بما رفع طاقتها إلى ٨٨٠ ميغاوات .

□ محطة « ديبيس » : وكانت طاقتها قبل الحرب ٢٣٥ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا . أى أن المحطة دمرت ١٠٠٪ .

□ محطة « الحارثة » : وكانت طاقتها قبل الحرب ٨٠٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا . أى أن المحطة دمرت بنسبة ١٠٠٪ .

□ محطة « النجيبية » : وقد نجت تماما من الدمار ، واحتفظت بطاقاتها وهى ٢٠٠ ميغاوات .

□ محطة « الناصرية » : وكانت طاقتها قبل الحرب ٤٠٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا . وجرى إصلاحها جزئيا بعد وقف إطلاق النار ، وأمكن رفع طاقتها إلى ٢٠٠ ميغاوات .

وانتقل تقرير جامعة « هارفارد » إلى محطات الطاقة المائية ، وهى خمسة خزانات ، وأوردها على النحو التالى :

□ خزان « صدام » : كانت طاقته قبل الحرب ٨٠٨ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا .

□ خزان « سامرا » : كانت طاقته قبل الحرب ٦٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا .

□ خزان « دوكان » : كانت طاقته قبل الحرب ٤٠٠ ميغاوات - ونزلت بعد الحرب بنسبة ٧٥٪ .

□ خزان « حديثة » : كانت طاقته قبل الحرب ٢٠٠ ميغاوات - ونزلت بعد الحرب بنسبة ٧٥٪ .

□ خزان « دربندوخان » : لم يصبه الدمار ، وكانت طاقته ١٦٠ ميغاوات .

ثم يصل تقرير جامعة « هارفارد » إلى محطات توليد الكهرباء بالغاز ، وي بعدها التقرير بسبع محطات ، ويورد أحوالها على النحو التالي :

□ محطة « التاجي » : كانت طاقتها قبل الحرب ١٤٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا .

□ محطة « النجف » : كانت طاقتها قبل الحرب ٢٤٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا .

□ محطة « الموصل » : كانت طاقتها قبل الحرب ٢٤٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا .

□ محطة « المولى عبد الله » : وقد نجت من الدمار تقريبا - وطاقتها ٢٤٠ ميغاوات .

□ محطة « خور الزبير » : كانت طاقتها قبل الحرب ٣٦٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا .

□ محطة « صلاح الدين » : نجت من الدمار تماما ، وكانت طاقتها ١٤٠ ميغاوات .

□ محطة « بغداد الجديدة » : كانت طاقتها قبل الحرب ٣٦٠ ميغاوات - وأصبحت بعد الحرب صفرا .

في بحر ثلاثة أيام من الحرب الجوية - طبقا لما قاله (٧) نائب مارشال الجو « و . ج . وراتن » - الذي كان نائبا لقائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط في الفترة ما بين نوفمبر ١٩٩٠ ومارس ١٩٩١ - كانت الأهداف الاستراتيجية العسكرية في العراق قد جرى ضربها بطريقة مؤثرة . وقد شملت : مطاردة القيادة السياسية - شل تفكير القيادة العسكرية - ضرب نظام القيادة والسيطرة والمواصلات ، والدفاع الجوي ، والمطارات ، والمنشآت النووية والبيولوجية والكيميائية ، والجزء الأكبر من منصات إطلاق صواريخ « سكود » ومواقع تخزينها ، إلى جانب الصناعات العسكرية - ومع ذلك فإن الضرب الجوي استمر بعد ذلك ، واتجه - على حد وصف اثنين من المؤرخين العسكريين (٨) هما

(٧) تسربت إلى الصحف البريطانية ، ونشرت فيها أجزاء من تقرير نائب مارشال الجو . وراتن . خلال شهر مايو ١٩٩١ ، وقد نوقشت الاستنتاجات الرئيسية في هذا التقرير في اجتماع لمركز الدراسات الاستراتيجية في لندن في نفس الفترة .

(٨) نشرت أقوال المؤرخين في جريدة الـ ، واشنطن بوست ، في عدد ٢٣ يونيو ١٩٩١ .

« روبرت بيبب » و « كارولين جيمكى » - إلى عملية لا يمكن وصفها إلا بأنها محاولة لتمزيق مجتمع بأسره وليس مجرد قواته المسلحة . ويمضى تقرير المؤرخين بعد ذلك إلى القول بأن مثل هذا الهدف كان يمكن فهمه في حالة حرب عالمية بين قوى صناعية كبرى طالت بينها المواجهة ، وحسمها في النهاية يفرض حربا شاملة تضيق فيها أرواح بشرية كثيرة تكلف المهاجم تضحيات لا قبل له بها . وأما في حالة دولة من العالم الثالث يراد كبح جماح قوتها العسكرية ، فإن هذا الحجم من التدمير يستدعى عملية مراجعة استراتيجية قبل أن تكون إنسانية .

وقد أحست وزارة الدفاع الأمريكية ، وكذلك قيادة الجنرال « شوارتزكوبف » ، بالنقد الشديد الذى وجه فى الولايات المتحدة بالذات إلى توسيع أهداف الضرب الجوى للعراق بما جعله يستمر ٤٥ يوما ، فى حين أنه كان قد حقق الجزء الأكبر من أهدافه العسكرية فى بحر ثلاثة أيام .

وقد رد « ريتشارد تشينى » وزير الدفاع على تلك الانتقادات ، وقال فى مؤتمر صحفى عقده يوم ١١ ابريل ١٩٩١ - ما نصه :

- « لا ينبغي أن يراود أحدنا الشك فى أننا فعلنا ما كان لا بد أن نفعله . لقد كنا نريد أن نحدث أكبر قدر من التأثير على المجتمع العراقى ، وكنا نتمنى لو أننا لم نفعل ذلك ، ولكن إذا كان علينا أن نحقق أهدافنا بأقل قدر ممكن من الخسائر فى الأرواح الأمريكية ، فلا أظن أنه كان أمامنا اختيار آخر . ولو كنا قد اكتفينا بالحد الأدنى من استعمال القوة الجوية ، لكان عدد العائدين من أفراد قواتنا فى الخليج أحياء - أقل من العدد الذى عاد إلينا بالفعل . »

وأما قيادة الجنرال « شوارتزكوبف » فقد كان لها تفسير آخر فى تبرير التدمير الذى لحق بالحياة المدنية فى العراق دون داع من الضرورات العسكرية . وقالت هذه القيادة فى إيجاز صحفى يوم ١٣ مارس ، وكان حجم التدمير الذى لحق بالعراق قد بدأ يتضح :

« إن أهداف الضرب الجوى للعراق جرى توسيعها ، وهذا صحيح ، لكن التدمير لم يلحق بأبرياء ، فالشعب العراقى كله ليس بريئا لسببين : السبب الأول أن كثيرين من أفرادهم تحمسوا لغزو الكويت - والسبب الثانى أن الشعب العراقى قابل بحكم « صدام حسين » . »
ثم أضاف الإيجاز الصحفى إلى ذلك : « إننا فى حاجة إلى تعريف جديد لمعنى المدنيين الأبرياء . »

وقد كانت هناك تفسيرات أخرى لتوسيع نطاق الضرب الجوى للعراق إلى هذا الحد ، بينها « أن هدفا من أهم أهداف هذا الضرب هو التأكد من استمرار التأثير السياسى للحرب

داخل العراق لسنوات طويلة قادمة . كذلك فإن ساحة الضرب الجوى كانت مجالا حيا لتجربة أسلحة جديدة لم تسبق تجربتها . وأيضا إن بعض شركات إنتاج السلاح الأمريكية والبريطانية - أرادت ترويج مبيعاتها على أساس أداء أسلحتها فى الميدان . وقد حدث فعلا أن الشركة المنتجة لطائرات هليكوبتر من طراز « أبانشى » - راحت تقوم بتسويق طائراتها فى دول الخليج بعرض صور تليفزيونية لأداء هذه الطائرات بينما الحرب لاتزال مستمرة ، مما يشير إلى أن هذه الأفلام جرى الحصول عليها من قيادة التحالف أثناء المعارك ، ويهدف الترويج التجارى لمبيعات السلاح .



كانت الأجواء العراقية فى بحر ثلاثة أيام من الحرب مفتوحة تماما لطائرات الجنرال « شوارتزكوف » . فالطيران العراقى - تحسبا للضربة الأولى - ظل فى دشمة الحصينة . وقد استعصت هذه الدشم على القنابل التى استخدمها الطيران الأمريكى فى أيام الحرب الأولى . وابتداء من اليوم الرابع للقتال جرى استعمال قنبلة وصفها العسكريون العراقيون بأنها قنبلة « قلاوظية » ، فقد كانت تنزل على الدشم الحصينة فإذا هى تقوم بعملية اختراق بالدوران ، تفتح ثغرات فى الدشم ثم تنفجر داخلها . ولعدة أيام كان معدل الخسائر فى الطيران العراقى داخل دشمة الحصينة يتراوح ما بين ست وسبع طائرات كل يوم . ووجدت قيادة الطيران العراقى أنه إذا استمر الحال على هذا المنوال ، فإن سلاح الطيران العراقى سوف يدفن داخل الدشم الحصينة فى ظرف أسبوع أو أسبوعين . ولم يكن معقولا أن يخرج الطيران العراقى ليقااتل دفاعا عن الأجواء العراقية ، ودفاعا عن نفسه فى وجه سيطرة جوية كاملة للطرف الآخر .

وهنا وقعت ظاهرة من أكثر ظواهر الحرب مدعاة لتساؤل المراقبين الخارجيين ، وهى ظاهرة توجه الطائرات العراقية كلما وانتهت الفرصة صوب الحدود الإيرانية ، والنزول فى مطارات إيران فى محاولة يائسة لإنقاذ كل ما يمكن إنقاذه من الطيران العراقى وطياريه . وكان المنطق الذى حكم هذا القرار على النحو التالى :

● من الظلم للطيران العراقى أن يطلب إليه مواجهة هذا التفوق الكاسح للطيران الأمريكى .

● من ناحية ثانية فإن بقاء الطائرات العراقية داخل النشم الحصينة معناها تدميرها بالقتال « القلاووظية » الجديدة دون قتال ودون هدف .

● ومن ناحية ثالثة ، فإلى أين كان يمكن أن تلجأ الطائرات العراقية ؟ - فقد كانت كل الدول المحيطة بالعراق - باستثناء الأردن - أطرافا في التحالف . وكان إرسال الطائرات العراقية إلى الأردن يعرض الأردن لمخاطر كبيرة لا يقدر على تحملها . وعلى فرض أن الأردن كان على استعداد لتحمل هذه المخاطر ، فإنه كان مؤكدا أن الطيران الأمريكي سوف يلاحق الطائرات العراقية إلى قواعد الأردن ويدهرها هناك ، ويدمر القواعد الأردنية أيضا .

وكان الحل الوحيد الذي بدا مفتوحا هو أن تترك للطيارين العراقيين حرية التصرف في أي فترة زمنية يجدون فيها أن طيران التحالف ليس فوق رؤوسهم . وفي هذه الفرصة يكون عليهم الخروج بسرعة من النشم والتوجه إلى الحدود الإيرانية . ولقد بدأت بعض الطائرات العراقية تصل إلى مطارات إيران قبل إخطار الحكومة الإيرانية بقرار بغداد . ثم وصل الطلب الرسمي بعد ذلك يرجو إيران الاحتفاظ بهذه الطائرات وديعة عندها حتى تنتهي المعارك . وظلت ظاهرة التجاء الطائرات العراقية إلى إيران قائمة لأسبوعين - داعية المراقبين إلى التساؤل عن سرها ، وما إذا كانت هذه الظاهرة سياسة عراقية مقصودة ، أو أنها دليل على تمرد وقع في سلاح الطيران العراقي .

(وبعد وقف إطلاق النار وقع إشكال بين الحكومة العراقية والحكومة الإيرانية حول هذه الطائرات الالجنة إلى إيران . فقد قدرتها بغداد بـ ١٣٥ طائرة ، ولم تعترف إيران بغير ٢٣ طائرة وصلت إليها . وحتى هذا العدد من الطائرات الذي اعترفت إيران بوصوله إليها - كانت طهران أميل لاعتباره جزءا من التعويضات المستحقة لها على العراق نتيجة للحرب العراقية الإيرانية) .



ويقدم نائب مارشال الجو « و . ج . وراتن » في تقريره الذي سبقت الإشارة إليه صورة عن الحرب الجوية - فيقول :

« إن الطيران العراقي لم يكن على استعداد لنوع الحرب الجوية التي واجهته . وسوف يسجل التاريخ أن حرب الخليج كانت أول حرب جوية بالكامل تقريبا . ولم يكن ذلك في ذهن العراقيين ولا في خيالهم ، ولا كانوا على استعداد له . »

ثم يروى نائب مارشال الجو « وراتن » أن الطيران العراقي كان قبل أزمة الخليج يقوم بتدريبات لا يزيد عدد الطلعات فيها يوميا عن ٢٠٠ طلعة . وعندما بدأت الأزمة وتدققت الحشود على السعودية - راح الطيران العراقي يقلل إلى حد كبير من تدريباته . ويبدو أن هدفه كان إخبار موارده من الوقود وقطع الغيار . ولم يكن في مقدور الطيران

العراقي أن يقوم بأى دور هجومى فى المعركة القادمة . وربما فكر العراقيون أن يقصروا دوره على الأعمال الدفاعية ، ولكن هذا الدور الدفاعى لم يكن ممكنا بالقوة الهجومية الكاسحة لطيران التحالف الذى قام بـ ١٠٩٨٧٦ غارة حسب التقرير النهائى للجنرال « شوارتزكوف » عن سير العمليات فى الخليج دون خسائر كبيرة . وقد ذكر تقرير الجنرال « شوارتزكوف » أن سلاح الطيران الأمريكى قام وحده بـ ٦٤٨٢٦ غارة (٥٩ ٪ من مجموع الغارات) ، وكانت خسائره ١٤ طائرة . فى حين قامت طائرات الأسطول بـ ١٦ ٪ من مجموع الغارات ، وخسرت ٧ طائرات . وقام طيران البحرية بـ ٩ ٪ من مجموع الغارات ، وخسر ٨ طائرات - وأما بقية الغارات وعددها ١٧٥٨٠ غارة (وهى تمثل ١٦ ٪ من المجموع) فقد كانت خسائرها ٩ طائرات .

وبالتالى فإن أسلحة الجو الأمريكية الثلاثة (السلاح الجوى الرئيسى - والسلاح الجوى للأسطول - والسلاح الجوى لقوات البحرية) كانت هى التى قامت بحمل الجزء الأكبر من قوة النيران وقوة التكنولوجيا ، وألقت بها فوق العراق .

ولقد تحملت طائرات « التورنيديو » البريطانية وحدها مهمة تدمير ممرات الطائرات فى العراق ، لأنها كانت مجهزة بنوع خاص من القنابل أكثر صلاحية للمهمة من غيره . ورغم أن العراقيين بذلوا جهودا كبيرة فى إصلاح بعض هذه الممرات ، فإن طائرات « التورنيديو » عادت لتدمير الممرات ثلاث مرات فى اليوم فى بعض الأحيان .

وفى الأيام الأولى من القتال ، كان طيران التحالف يلتزم بارتفاع يصل إلى ما بين ٢٥ و ٣٠ ألف قدم عن سطح البحر حتى يتجنب صواريخ « سام » العراقية . وبعد أن جرى تدمير قواعد هذه الصواريخ ، فإن طيران التحالف بدأ يعمل من أى ارتفاعات يريد . وقبل أن تبدأ المعارك البرية كان الضرب الجوى قد نزل بحجم الإمداد العراقى لقوات الجبهة بنسبة ٩٠ ٪ من المعدل المطلوب ، أى أن قوات الجبهة كانت تتلقى ما لا يزيد على ١٠ ٪ من احتياجاتها من الذخائر والمؤن .

وفى هذه المرحلة من الحرب ، وقف الجنرال « كولين باول » ، أطم لجنة القوات المسلحة فى مجلس الشيوخ الأمريكى يقول : « إن القوة الجوية كانت العنصر الحاسم فى الحرب إلى الآن ، وحتى إذا بدأت الحرب البرية فإنى أتوقع أن يظل للقوة الجوية هذا الدور الرئيسى إلى نهاية الحرب » .

ولقد كان الجهد الرئيسى للأسطول الأمريكى مركزا فى طائراته ، وليس فى معارك بحرية . وحتى المعركة الوحيدة التى دارت ضد الأسطول العراقى فى الخليج كانت هى الأخرى معركة جوية قامت فيها الطائرات الأمريكية والبريطانية بتدمير قوارب

« الطوربيد » العراقية السريعة التي حاولت أن تحتل المياه الواقعة بين جزيرتي « بوبيان » و « وريه » . وكانت هذه الزوارق العراقية قد تمكنت - قبل إغراقها - من وضع ألف لغم في مياه الخليج استطاع أحدها أن يلحق خسائر كبيرة بالبارجة « برنستون » يوم ١٨ فبراير ١٩٩١



وعندما استبان حجم التفوق الأمريكي بعد الساعات الأولى من القتال - فإنه بدا أن أمل العراق الحقيقي أصبح مركزا في امكانية توسيع رقعة المعركة بحيث تدخل الجماهير العربية كطرف رئيسي فيها . وكانت الوسيلة لذلك ما أعلنه مجلس قيادة الثورة العراقي من قبل في بيانه يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠ ، وذلك بضرب أهداف في إسرائيل إلى جانب ضرب منشآت البترول في الخليج بواسطة صواريخه من طراز « سكود » . وكانت حسابات بغداد فيما يبدو قائمة على أساس أن توجيه صواريخ « سكود » إلى أهداف في إسرائيل سوف يستدعي تدخلا إسرائيليا مباشرا في المعركة ، الأمر الذي يعبء الجماهير العربية للمطالبة بنصرة العراق .

وبالفعل فإن العراق وجه ٣٩ صاروخا من طراز « سكود » إلى إسرائيل ، و٣٦ صاروخا من نفس الطراز إلى السعودية . ولكن هذه السياسة لم تأت بالنتيجة المرجوة لعدة أسباب :

١ - إن القوات الأمريكية كانت مستعدة بالصواريخ المضادة للصواريخ من طراز « باتريوت » في السعودية - كما أنها زودت إسرائيل بعدة بطاريات منها . وقد تصدت هذه الصواريخ لصواريخ « سكود » وأسقطت ٤٥ منها قبل بلوغ أهدافها في السعودية وإسرائيل . وبالتالي فإن حجم الصواريخ التي نزلت في الناحيتين كان أقل من المنتظر . وربما كانت أكبر خسائر ألحقها صاروخ عراقي بهدف توجه إليه ، هي ما أحدثه الصاروخ الذي وصل إلى قاعدة « الظهران » يوم ٢٦ فبراير وقتل بسببه ٢٧ عسكريا أمريكيا وجرح . ٩٨

٢ - إن إسرائيل رغم كل شيء ضبظت أعصابها طبقا للتعهد الذي قدمه « شامير » للرئيس

« بوش » أثناء لقائهما في البيت الأبيض يوم ٩ ديسمبر ١٩٩٠ . ورغم أن بعض غلاة المتشددين من أمثال الجنرال « شارون » طالبوا بالرد طبقا للسياسة الإسرائيلية التقليدية والمعلنة - فإن « شامير » استطاع أن يقنع بقية مجلس الوزراء ، وقيادة الجيش الإسرائيلي بضبط الأعصاب لأن إسرائيل بعد الحرب - طبقا لوعود « بوش » و « بندر » - سوف تكون شريكا كاملا في مشروع إنماء شامل للمنطقة يموله البترول العربي . ولقد كان الغضب الإسرائيلي الظاهر في بعض اللحظات مجرد رد فعل عاطفي ، كما كان معظم الوقت رغبة في استغلال الغضب للحصول على أكبر قدر من وعود المستقبل بعد انتهاء الحرب .

٣ - إن عددا من الزعماء العرب من أطراف التحالف أبدوا رأيهم صراحة في أن ضرب إسرائيل بالصواريخ العراقية هو مناورة عراقية مقصودة لتوسيع نطاق الحرب ، وأن أفضل أسلوب لمواجهة هذه المناورة هو تجاهلها . بل زاد بعضهم على ذلك بأنه حتى إذا ردت إسرائيل ، فإن ذلك يعتبر في مجال الدفاع الشرعي عن النفس إزاء استفزازات عراقية .

٤ - ربما كان السبب الأخير في عدم نجاح المناورة العراقية في استثارة جماهير الأمة العربية هو أن هذه الجماهير كانت من قبل الأزمة تعيش حالة إحباط ويأس ، ثم أخذتها مفاجآت الأزمة على حين غرة وأصابتها بحالة من الحيرة والتمزق في المواقف والتوجهات ، وعندما بدأ القتال فإن الجماهير كانت مأخوذة بأول حرب تليفزيونية في حياتها ، ووجدت نفسها مشدودة إلى متابعة تفاصيلها المثيرة إلى درجة أنها أصبحت متفرجا مدمنا على ما يجري - أكثر منها شريكا فعليا فيه . وربما كان النجاح الأعظم للإعلام الأمريكي أنه استطاع أن يصور الحرب التكنولوجية بعيدا تماما عن أثارها الإنسانية سواء على المنشآت أو على البشر .

فلم تكن هناك صور - إلا فيما ندر - لدمار الحرب ، ولا صور - إلا في المرحلة الأخيرة - لضحايا من الرجال والنساء والأطفال .

كان التركيز كله على لوحات الأضرار الملونة ، وعلى ومضات إشعاع الليزر ، وعلى لوحات ملتقطة من ارتفاعات شاهقة تمثل دقة إصابة الأهداف .

كان كل شيء يدعو إلى الانبهار .

وكان كله نظيفا . لا أنقاض ولا أشلاء ، ولا بقع دم ، وكأن الحرب لعبة من ألعاب

الفيديو .

وحين أفاقت الجماهير من دور المتفرج المدمن ، كان كل شيء قد انتهى ، أو على

وشك أن ينتهي .



ومع منتصف شهر فبراير كان واضحا أن الحرب البرية على وشك أن تبدأ .

كانت القوات البرية العراقية في ذلك الوقت - ورغم غارات كثيفة على مواقعها ، ركزت بالذات على فرق الحرس الجمهوري - لانزال متماسكة . وقد قدرت تقارير هندية وباكستانية أن خسائر الضرب الجوي فوق القوات البرية العراقية لم تؤثر في أكثر من ٢٠٪ من حجم هذه القوات . ومعنى ذلك أن الجيش العراقي كان حتى تلك اللحظة قادرا على خوض معركة برية يمكن أن تطول .

وفي ذلك الوقت - حوالي منتصف فبراير - أحس الرئيس « جوبارتشوف » بوجود ضغوط شديدة عليه تدعوه إلى القيام بمبادرة تنقذ ما يمكن إنقاذه من الموقف . وفرر إرسال مساعدة الخاص « يفجينى بريماكوف » إلى بغداد ، وقد وصلها يوم ١٣ فبراير يحمل معه مقترحات بانسحاب عراقي فوري في مقابل تعهد أمريكي بالامتناع عن ضرب القوات العراقية أثناء انسحابها من الكويت . وسأله الرئيس « صدام حسين » عدة أسئلة تستوضح مدى جدية التعهدات الأمريكية .

وبعد أربعة أيام - أى يوم ١٧ فبراير - توجه السيد « طارق عزيز » إلى موسكو يحمل ردا بقبول العراق للمقترحات السوفيتية . وكان الخلاف في موسكو حول العدة اللازمة لإتمام الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت . فقد كان رأى « جوبارتشوف » أن « العراق احتل الكويت في ساعات ، ويستطيع الخروج منها في ساعات » . وكان رد « طارق عزيز » : « إنه وإن كان الاحتلال العراقي للكويت قد تم في ساعات ، فإن الانسحاب بعد كل التعزيزات التي وصلت للقوات في الكويت يقتضى أياما » . ولم يكن « جوبارتشوف » على استعداد للتسليم بذلك . فقد بدا عصبيا ومحسورا بين ضغوط شديدة من الداخل ، ومن الخارج .

وعاد « طارق عزيز » إلى بغداد ثم عاد ثانية إلى موسكو . ويوم ٢١ فبراير أعلن « فيتالى ايجنانتكو » المتحدث الرسمي باسم « جوبارتشوف » أنه « تم التوصل إلى اتفاق يغطي معظم النقاط بين الإتحاد السوفيتي والعراق ، وهو اتفاق يستكمل الانسحاب الفوري » . ثم أضاف « ايجنانتكو » أن الرئيس « جوبارتشوف » على اتصال بالرئيس « بوش » . وأن الرئيس « بوش » يقدر كل الجهود السوفيتية ، ولكنه يرى أن الوقت قد تأخر جدا .

ويوم ٢١ فبراير وقف « بوش » في واشنطن يعلن في مؤتمر صحفى « أنه يعطى العراق مهلة ٤٨ ساعة ليبدأ انسحابه من الكويت دون شروط » - ومعنى ذلك دون تعهدات بعدم التعرض للقوات العراقية المنسحبة . وقال « بوش » إنه « إذا لم تكن القوات العراقية

قد بدأت انسحابها من الكويت بحلول ظهر يوم السبت ٢٣ فبراير - فإنه سوف يأمر ببدء الهجوم البري .

ويوم ٢٢ فبراير ألقى الرئيس « صدام حسين » خطابا قال فيه :

« إن القيادة السوفيتية قالت إنه إذا انسحب العراق ، فإن الحرب سوف تتوقف والمفاوضات سوف تبدأ . وقد قلنا إن القوات العراقية سوف تنسحب . ولكن ماذا قال « بوش » ؟ لقد قال إنها خدعة عراقية ، وإن الحرب سوف تستمر . إن الأمريكيين لم يلتفتوا أبدا لما قلنا ، ولم يدرسوه مطلقا بالناية الكافية . »

واعتبر الرئيس « بوش » أن ما قاله الرئيس « صدام حسين » يعتبر رفضا لإنذاره الأخير ، ولم يكن ذلك تفسيراً دقيقاً لما قاله الرئيس العراقي . وكان من الذين أحسوا بذلك الملك « الحسن » الذي اتصل بالسفير الأمريكي في الرباط يقول له « إنه استمع بنفسه إلى خطاب « صدام حسين » ، وتقديره الشخصي أن الخطاب يحتوي على قبول واضح بالانسحاب . »

وكان « طارق عزيز » لايزال في موسكو يتحدث مع « جورباتشوف » . وقد تلقى هناك تعليمات من بغداد قام بتوصيلها إلى الرئيس « جورباتشوف » الذي أعلن أنه تلقى ردا إيجابيا من بغداد بقبول كل قرارات مجلس الأمن . واتصل الرئيس « جورباتشوف » بالرئيس « بوش » يقترح عليه دعوة مجلس الأمن لاجتماع عاجل يعلن فيه العراق قبوله لقرارات مجلس الأمن السابقة كلها . وكان رد الرئيس « بوش » عليه « أنه لا يعتبر الرد العراقي كافيا ، وأن المهلة التي أعطاهما للانسحاب قد انتهت ، وأنه أصدر أمره فعلا بالهجوم البري . »



كان الجنرال « شوارتزكوبف » مستعدا لتنفيذ خطة الهجوم البري ، وكانت قواته - طبقا للعملية التي أطلق عليها رمزا اسم « Ave Maria » (المجد للعزراء) - قد تحركت فعلا لتقوم بحركة التفاف واسعة حول مواقع الجيش العراقي الذي كان محروما من أية وسائل استطلاع تستطيع إعطاؤه فكرة عن تحركات القوات الأمريكية .

وفى ذلك الوقت تلقت القوات العراقية صدمة إضافية . فقد كانت القوات على الجبهة تعتمد على ثلاث شبكات من الاتصال مع قيادتها العليا في بغداد . وخلال الضرب الجوي في الأسابيع الأولى من الحرب فقدت القيادة العراقية شبكتين من شبكات اتصالها مع الجبهة - لكن شبكة واحدة ظلت تعمل وتستبقى القوات العراقية في الجبهة متصلة على نحو أو آخر بقيادتها .

ويوم ٢٣ فبراير تعطلت الشبكة الثالثة ، وأصبحت القوات العراقية معزولة عن

قيادتها بالكامل ، فى الوقت الذى توقفت فيه كل حركة الإمداد والتموين . وكانت كل الجسور والطرق والكبارى قد تحطمت . وسادت النطوط العراقية حالة فوضى عارمة ، وإن كانت القيادة العراقية قد تمكنت فى آخر لحظة من إصدار أوامرها إلى عدد من الفرق فى الكويت بالخروج من المدينة والانسحاب صوب البصرة .

وفى ذلك الوقت كانت حركة الالتفاف حول الجبهة العراقية قد أكملت مهمتها ، فوصلت قوات فرنسية تلحقها قوات أمريكية وبريطانية إلى منطقة « الناصرية » على نهر دجلة . واتصل قائد القوة الأمريكية بالجنرال « شوارتزكوبف » يقول له إن الجيش العراقى قد تم حصاره ، وأن آفاق من جنوده يستسلمون . وقد بلغ من عنف الاندفاع فى تنفيذ العملية « المجد للعزاء » أن فرق المهندسين العسكريين التابعين لها لم يشغلوا أنفسهم بالتحصينات العراقية التى كانت على طريق تقدمهم ، وكان قرارهم بشأنها هو تحريك أساطيل معداتهم العملاقة لردم المواقع العراقية بالكامل على من فيها من العراقيين . وقد روت بعض التقارير بعد الحرب أن مئات من الجنود العراقيين دفنوا أحياء فى المواقع التى كانوا فيها .

وكان الرأى العام العربى قد بدأ يفىق لهول الكارثة ، خصوصا بعد أن صدمته صورة حية خرجت أخيرا من العراق عن إصابة مباشرة نمرت مخبأ من الغارات الجوية احتوى فيه مئات من المدنيين . وبدأت حركة فوران شعبى فى العالم العربى لاقت أصداء مماثلة فى نواح كثيرة من عالم أفاق بسرعة على حقائق أخفتها عنه الصور ، ثم كشفتها له صور أخرى . وراحت واشنطن تتحسب .

وجرت اتصالات بين الجنرال « كولين باول » رئيس أركان حرب القوات الأمريكية المشتركة ، وبين الجنرال « نورمان شوارتزكوبف » قائد قوات التحالف ، يتشاور معه ، وكان رأى الاثنىن معا أن القوة العراقية العسكرية والتكنولوجية والصناعية تم تدميرها .

واتصل الرئيس « بوش » بدوره بالجنرال « شوارتزكوبف » يسأله سؤالا محددا : هل يعتبر أن الهدف الاستراتيجى من الحرب ، وهو إبادة الجيش العراقى وتدمير الامكانية العراقية - قد تحقق ؟ ، وكان رد « شوارتزكوبف » هو قوله « إنه يعتبر أن الهدف تحقق بالكامل » .

وعُقد الرئيس « بوش » اجتماعا سريعا مع وزير الدفاع « ريتشارد تشينى » ومع الجنرال « كولين باول » رئيس أركان الحرب المشتركة ، ومع الجنرال « برنت سكوكروفت » مستشاره للأمن القومى - ثم خرج إلى مؤتمر صحفى دعا إليه على عجل ليقول : « إنه أصدر إلى الجنرال « شوارتزكوبف » أمرا بوقف إطلاق النار » .

وكانت ميادين القتال لوحة كبيرة مخيفة من الحريق وبحيرات الدم ، وغابات من

العتاد المدمر .

الفصل الثالث عشر

ما بعد العاصفة !

« لا تتصرفوا في مدريد على أساس أن العرب
منهزمون » .

[تعليمات الرئيس ، حافظ
الأسد ، لوفد التفاوض السوري
في مدريد - نوفمبر ١٩٩١] .

عندما أصدر الرئيس « جورج بوش » قراره بوقف العمليات في العراق يوم ٢٨
فبراير ، كان قراره يركز على عدة عوامل :

١ - تقييم الجنرال « شوارتزكوبف » بأن الهدف الاستراتيجي من الحرب تحقق ،
وأن الجيش العراقي تم تمزيقه بالكامل ، كما أن القدرة الصناعية والتكنولوجية للعراق قد
جرى تحطيمها تماما .

٢ - تقديرات من خبراء الشؤون العربية في وزارة الخارجية ، ووكالة المخابرات
المركزية مؤداها أن الجيش العراقي الممزق سوف تعود بقاياه إلى بغداد وتقوم بانقلاب على
السلطة .

٣ - معلومات من سوريا بأن قيادات كثيرة في حزب البعث العراقي وصل ضيقها

مداه . وأن هذا الضيق سوف يدفعها إلى إزاحة القيادة الحالية للحزب ، ووضع قيادة أخرى مكانها .

٤ - تأكيدات من السعودية بأن جهودها المتواصلة لعدة شهور أسفرت عن توحيد فصائل المعارضة العراقية (رغم سابق مشاكلها مع بعضها) ، وأن هناك مشروع حكومة جاهزة لتولى الحكم في أول لحظة مناسبة (وكانت هذه التأكيدات تصل إلى حد تعيين اسم رئيس الحكومة ، وهو ضابط سني وبعثي سابق ، وتكريتي النسب والأصل ، وهو بهذه المواصفات يستطيع أن يتعامل على الفور مع مؤسسة الحكم في بغداد ، ويوظف خبراتها دون انتظار لحكومة جديدة في العراق) .

وكانت تلك العوامل كلها عناصر مريحة بالنسبة لتفكير واضعي الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بمجرد توقف المعارك .

كان السيناريو الذي استعدت له السياسة الأمريكية تقودها في تلك الفترة وكالة المخابرات المركزية التي تسلمت قيادة العمل من قيادة الجنرال « نورمان شوارتزكوبف » - هو ما أطلق عليه في ذلك الوقت « سيناريو تشاوتشيسكو » (إشارة إلى عملية سقوط حاكم رومانيا الشهير « نيكولاي تشاوتشيسكو » وقتله) .

والعقدة الرئيسية في السيناريو هي -عملية انقلاب يقوم بها الحزب والجيش بتعاون بين عناصر من الداخل والخارج ، وتتغير قمة السلطة بحمام دم ، ثم تتواصل الأمور .

وطبقا لما نشرته جريدة الـ « وول ستريت جورنال » الواسعة الاطلاع والنفوذ^(١) فإن محطة إذاعة سرية تشرف عليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بدأت تعمل من السعودية ، ومع بداية الضرب الجوي فجر يوم ١٧ يناير راحت توجه نداءاتها إلى الشعب العراقي أن يثور ، ثم جاء التأييد من الرئيس « بوش » نفسه الذي قال يوم ١٥ فبراير ما نصه :

« إن على العسكريين العراقيين ، وعلى الشعب العراقي أن يأخذوا الأمور في أيديهم الآن ، وأن يرغموا « صدام حسين » على أن يختفى .

إننا لسنا طرفا في نزاع مع الشعب العراقي ، وإنما خلافنا مع الديكتاتور العراقي فقط ! »



(١) عدد ١٠ ابريل ١٩٩١ .

ولم تكن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد الحرب تتصور أو تريد تقسيم العراق ، فهي أول من يدرك أن التركيبة الإنسانية للعراق تركيبة خطيرة . فالأغلبية (حوالي ٥٠٪) من الشيعة ، ثم تليها الكتلة السنية (وهي حوالي ٣٠٪) ، وأخيراً تجيء الكتلة الكردية (وهي حوالي ٢٠٪) - فإذا حدث وانفك تماسك العراق بتقسيمه ، أو بظروف تجعل التقسيم وارداً ، فالأرجح أن الشيعة سوف يجدون مستقبلهم الطبيعي في الالتحاق بإيران ، كما أن الأكراد سوف يقيمون في شمال العراق نواة لدولة كردية (« كردستان ») تجذب إليها وتشد أقليتها كردية موجودة في تركيا (ما بين ٣ إلى ٤ ملايين كردى) - كذلك سوف يشدون إليهم أكراد إيران (حوالي ٣ ملايين) - وأكراد سوريا (أقل من مليون) - . هذا فضلاً عن أكراد في جنوب الاتحاد السوفيتي . وفي الوقت ذاته فإن السنة في العراق سوف تجد نفسها حائرة بين الالتحاق بسوريا أو الأردن ، فهي وحدها لا تستطيع إقامة دولة عراقية . وإن كان دورها في هذه الدولة أساسياً لأنها حلقة الوصل البشري والجغرافي بين شيعة العراق وأكراده . فسنة العراق عرب مثل الشيعة ، وهم في نفس الوقت سنيون مثل الأكراد ، وموقعهم الجغرافي وسط بين الجنوب الشيعي والشمال الكردي . وهكذا فإن تقسيم العراق إذا حدث فسوف يؤدي إلى قلاقل شديدة للغاية في المنطقة الحساسة الواقعة بين جبال الأناضول وجبال أفغانستان ، وإلى تفريغ مخيف يصيب منطقة الهلال الخصيب .

وهذا كله لا تريده الاستراتيجية الأمريكية التي تطلب تهدئة المنطقة بعد الحرب ، وليس إثارته بتحركات عنصرية وطائفية واسعة تغير موازين القوى إذا لم تكن قلبها رأساً على عقب .

وإذن فقد كان هدف « بوش » :

● التخلص من نظام الرئيس « صدام حسين » ،

مع :

● تدمير القوة النامية - الصناعية والعسكرية - للعراق ،

وفي نفس الوقت مع :

● المحافظة على تركيبة العراق .

وكانت تلك معادلة بالغة الصعوبة والتعقيد ، ذلك أن تحقيقها - على فرض أنه كان ممكناً - يقتضى استعمال الجراحة ، وليس استعمال الضغوط السياسية والاقتصادية والنفسية ، فهذا النوع من الضغوط إذا استعمل وأدى استعماله إلى نتيجة فإن هذه النتيجة سوف تؤثر أول ما تؤثر في التركيبة البشرية ، ومعنى ذلك أن يحدث ما لا يريده « بوش » ، وتنفك هذه التركيبة بما فيها الدولة في العراق ، وليس النظام وحده .

وبالضغوط السياسية والاقتصادية والنفسية للحرب بدا أن ما لا يريده الرئيس « بوش » هو أقرب الاحتمالات إلى الوقوع فعلا ، فهذه الضغوط كلها وصلت إلى حد أن انفكك تركيبة العراق بدا احتمالا قائما لعدة أيام ، أو لأسابيع بعد الحرب . وقد ساعدت عليه إلى جانب تعقيد التركيبة نفسها وإلى جانب الضغوط - عوامل خارجية أدت دورها في الجنوب الشيعي ، وفي الشمال الكردي على حد سواء .



كانت مناطق الشيعة في جنوب العراق هي قلب جبهة القتال ، وبعد تراجع الجيش العراقي فإن سكان هذه المناطق كان يتعين عليهم أن يجدوا لأنفسهم هوية مختلفة يواجهون بها جيوشا أجنبية دخلت غازية . وكان طبيعيا أن تكون هذه الهوية مستقلة عن الدولة العراقية التي كانت طرفا في الحرب . ومن المنطقي أن تكون الهوية الجاهزة هي الهوية المذهبية - أي الشيعة .

ومن الإنصاف أن يقال إن الشيعة في العراق تمسكوا طويلا بهويتهم القومية ، وكان امتحانهم الأكبر هو الحرب العراقية - الإيرانية . فقد كانت هذه الحرب في جزء منها تحمل إيحاءات صراع سني - شيعي ، كما أنها تحمل ملامح عربية - فارسية . وكانت النقطة الحرجة أن شيعة العراق - بحكم وزنهم في المجتمع العراقي ، وبحكم أوضاعهم الطبقية في هذا المجتمع - يمثلون أغلبية جنود الجيش ، في حين كان السنة هم أغلبية الضباط . وكانت هذه النقطة بالذات واحدة من النقاط التي حاول « آية الله الخميني » بنفسه أن يستغلها ، متصورا أن جيشا أغلبية جنوده من الشيعة سيتردد في الدخول للنهابة في حرب ضد الدولة الشيعية الوحيدة في المنطقة . ولكن رهان « آية الله الخميني » على شيعة العراق لم ينجح لأنهم أطاعوا نداء الدولة القومية ، وخاضوا الحرب دون الالتفات إلى النداء الشيعي القوي الموجه إليهم من طهران .

وللإنصاف أيضا فإن الحكومة الإيرانية في بداية الأزمة ، وحتى إلى قرب نهاية الحرب - لم تتردد في تقديم تعهدات إلى الحكومة العراقية مفادها أن إيران لن تستغل ظروف العراق الصعبة وتحاول تأليب الشيعة على بغداد . لكن سير المعارك حدا بطهران إلى اعتبار نفسها في حل من سابق تعهداتها .

وفي الوقت الذي حاول فيه بعض سكان الجنوب في الظروف الصعبة التالية للحرب أن يحموا أنفسهم بإظهار هويتهم الشيعية ، فإن بعض العناصر في إيران لم تلبث أن تقدمت للساحة ، فإذا ألوف من حراس الثورة الإيرانيين يدخلون بسلاحهم إلى مناطق جنوب العراق ، وإذا الفتنة تتحرك .

ولم يكن حراس الثورة الإيرانيون هم فقط الذين دخلوا بسلاحهم وبالألاف كل يوم لتحريك الفتنة ، وإنما تحركت أيضا جيوبٌ للفتنة كانت نائمة . فقد كان الشاه « محمد رضا بهلوى » فى أيام تربيعة على عرش الطاووس فى طهران يتحرك بمطامحه فى جنوب العراق ، وهدفه على الأرجح هو تخفيف الضغط عن مناطق خوزستان الإيرانية (وأصول سكانها فى غالبيتهم عربية) . وكانت حركة الشاه فى الجنوب العراقى مؤيدة ومعززة بنشاط سرى قامت به « الموساد » (المخابرات الإسرائيلية) بقصد إرباك حكومة بغداد ، ومنعها فى أى وقت من الاشتراك فى معركة قد تدخل فيها الدول العربية ضد إسرائيل (٢) .

وفى ظرف أيام كانت نيران الفتنة على أشدها . وراحت القوات الأمريكية فى المنطقة تتفرج على حركة عصيان واسع فى جنوب العراق ضد الحكومة المركزية فى بغداد ، وضد منشأتها ومؤسساتها . واستبيحت مخازن الجيش العراقى المدمرة ، ووقف الجنود الأمريكيون يراقبون ألوفا من الناس يقتحمون أطلال هذه المخازن ، وينهبون ما فيها من ذخائر وموون ، ويدخلون فى اشتباكات نموية مع جيش عائد مكسور القلب وتأثر الأعصاب من معركة غير متكافئة .



وكانت مناطق الأكراد فى الشمال قصة أخرى أكثر تعقيدا ، ذلك أن الشعب الكردى يتوزعه الجغرافى فى جبال ما بين الأناضول وأفغانستان كانت له طموحات مشروعة ، لكنه كان يواجه عقبات لا حل لها . فوطنه المأمول « كردستان » (مبعثر بين خمس دول (هى : تركيا ، والعراق ، وإيران ، وسوريا ، والاتحاد السوفيتى) ومعنى ذلك أن بروز أى مشروع قومى لهذا الشعب العريق كان لا بد له أن يواجه خمس سيادات دولية مختلفة ، بينها واحدة من القوتين الأعظم فى ذلك الوقت . ونتيجة لهذا الوضع الدقيق فإن القيادات الكردية وجدت نفسها داخلية - أو لعلها متورطة - فى علاقات دولية تصورت أن تستعين بها ، فإذا هذه العلاقات الدولية هى التى تستغل الحركة الكردية وتتلاعب بأمالها فى سبيل تحقيق مصالحها هى . وقد كان شاه إيران مرة أخرى طرفا من الأطراف التى حاولت استغلال الحركة القومية الكردية فى صراعها ضد الحركة القومية العربية - وبالذات فى العراق .

وقد ترددت فى عديد من الأوقات روايات ملحة عن نشاط إسرائيلى يحاول بدوره

(٢) مذكرات ، دافيد كيمى ، وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية بعنوان ، الخيار الأخير ، وقد نشرته دار واينفيلد ونيكلسون ، فى لندن سنة ١٩٩١ .

استغلال الحركة القومية الكردية لصالحه^(٣) ، وكانت هناك معلومات يرويها عدد من قادة الأحزاب الكردية ذاتها . وكان الأمر في هذه الروايات يتراوح بين تصديق وشك ونفى .

وتكشفت حقائق يصعب تجاهلها . فأخيرا سنة ١٩٩١ وعندما نشر « دافيد كيمحي » وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية مذكراته بعنوان « الخيار الأخير » - إذا به يعترف في فصل كامل بأنه كان هو بنفسه مندوب « الموساد » (المخابرات الإسرائيلية) لدى « الملا مصطفى البرزاني » ، وأن إسرائيل أقامت جسر اتصال مع بعض قيادات الحركة الكردية في شمال العراق منذ سنة ١٩٦٥ ، وأنها ظلت تتعاون مع شاه إيران في شمال العراق مع الأكراد ، وفي جنوب العراق مع بعض تنظيمات الشيعة - حتى سنة ١٩٧٩ .

وقد روى « دافيد كيمحي » في مذكراته (٤):

« لقد قررنا أن نعطي للأكراد كل المساعدات التي يحتاجونها ، وكنا ننسق في ذلك مع شاه إيران الذي تعاوننا معه أيضا في الجنوب لأنه كان يخاف على مقاطعة خوزستان العربية في جنوب إيران من الدعوة العراقية إلى عروبتها . فقد كانت سياستنا هي التعاون مع القوميات غير العربية في الشرق الأوسط ، وبالتحديد مع تركيا ، وإيران ، واثيوبيا . كما كانت سياستنا أن نتعاون مع السنة من غير العرب ، ومع الأقليات الشيعية في المنطقة . وقد قمنا إلى أكراد العراق أسلحة و ذخائر ، ومدربين ووسائل اتصالات ، ومعدات طبية . »

ثم روى « دافيد كيمحي » أيضا (صفحة ١٩٠) أن « مناحم بيجين » رئيس وزراء إسرائيل تلقى سنة ١٩٨٠ تقريرا تفصيليا عما قدمته إسرائيل للحركة الكردية من مساعدات بالمال ، والأسلحة ، والمدربين .

وهكذا فإنه في الظروف الشاقة والمرهقة في جنوب العراق وشماله بعد حرب الخليج كانت هناك الفوضى ، والجيوش الغازية ، والجيران المحليون يستغلون حالة التمزق في العراق . وفوق ذلك وإضافة عليه كانت هناك : إسرائيل .

وفي حين كان الهدف الاستراتيجي الأمريكي مازال حتى هذه اللحظة يريد الإبقاء على وحدة العراق ، فإن استراتيجيات أخرى لم يكن لديها مانع من تمزيقه .

ومرة أخرى فإن النتائج التي أسفرت عنها الحرب ، والتي أغرت بعض عناصر

(٣) ناقشت ، الملا مصطفى البرزاني ، في هذا الأمر أثناء لقاء مع سنة ١٩٧٥ في طهران ، وكان يقيم بها لاجئا في تلك الوقت ، وكنت سمعت عن صلته بالإسرائيليين من ابنه ، عبيد الله ، - ونفى لي ، الملا مصطفى البرزاني ، أي صلة بإسرائيل ، لكن المعلومات والوثائق التي ذاعت بعد ذلك كانت قاطعة !

(٤) صفحة ١٨٩ إلى صفحة ٢٠٠ من كتاب ، الخيار الأخير ، - دافيد كيمحي .

الشبيعة في الجنوب - عادت فقامت بنفس الدور مع الأكراد في الشمال ... ظروف للحرب وعناصر التدخل الخارجي أيضا .

وربما كان التدخل الخارجي التركي^(٥) في ذلك الوقت أظهر بكثير من التدخل الإسرائيلي في تلك الساعات الحرجة .

ووجدت بغداد نفسها بعد كارثة القتال تواجه عصيانا في الجنوب وعصيانا في الشمال ، وأصبح الوضع بالغ الخطورة إلى حد أن الحكومة فقدت سيطرتها على محافظات العراق الثماني عشرة باستثناء ثلاث محافظات هي : بغداد ، والانبار ، والموصل ، ولكن الحكم في بغداد كان مصمما على استعادة السيطرة الكاملة على الوضع ، معتبرا أن تلك وسيلته الوحيدة لحصر آثار الكارثة التي أطبقت على للعراق .

وكانت وسائل الإعلام الأمريكية ماضية في عملية « دفع الشعب العراقي لأداء دوره » غير واعية أن الميزان الدقيق لتركيبة العراق يتأرجح بشدة ، ويوشك على أن يتفكك وتنفلت حركته .



بسبب تعدد الأطراف وتباين المقاصد ، كانت التوجهات السياسية لا تستقر على حال فوق أرضية هي بتاريخها متفجرة ، وهي بواقعها بعد الحرب أكثر استعدادا للحريق .

وكانت أولى النتائج التي برزت بعد العصيان الذي اتخذ لنفسه وجها شعبيا في جنوب

(٥) كان الدور التركي الرسمي في شئون الشرق الأوسط باستمرار دورا مرتبكا وحائرا ، فقد كانت محاولة « أتاتورك » من الأساس قائمة على نسيان الجغرافيا والتاريخ ، وسلخ تركيا من موقعها فيهما معا وإحاقها بأوروبا بصرف النظر عن كل المواريث ، بما في ذلك الدين نفسه .

وكانت سياسة تركيا تعزل شئون الشرق الأوسط مرات ، ثم تعود إليه مرغمة بحقائق الاشياء ، أو ربما برغبتها في أن تثبت فائدتها للسياسة الأمريكية وتزكي نفسها لعضوية السوق الأوروبية - إلى جانب أن مغالمة البترول العربي كانت دائما عنصر غواية يصعب عليها مقاومته .

ومن المفارقات أن الشعب التركي كان دائما أصدق تعبيراً من حكوماته المتعاقبة ، ولقد ظل ثابتاً في ولاءاته رغم التقلبات السياسية لحكوماته .

العراق - هي ظهور حكومة مؤقتة شيعية الهوية مقرها في طهران ، ويتصدر صفوفها السيد « محمد باقر الحكيم » .

وفوجئت المملكة العربية السعودية بأن الحكومة المؤقتة التي أعنتها للعراق والتي حرصت على طابعها السني ، تكاد تفقد وظيفتها قبل أن تعلن عن وجودها . فبينما هذه الحكومة لا تزال موجودة في ظلال الرياض تنتظر - إذا بحكومة منافسة تجد لها أرضية على الميدان وسط عملية غليان تكاد أن تتخذ شكل الثورة ، مما يعطي لهذه الحكومة المنافسة نوعا من مشروعية الأمر الواقع . وكانت المفاجأة قاسية بالنسبة للمملكة العربية السعودية التي تتوجس دائما مما تتصوره خطرا شيعيا يورق أحلامها ويثير شكوكها .

إن شيعة العالم العربي ، وهم يتمركزون بالدرجة الأولى في شريط يمتد من جنوب العراق إلى جنوب شبه الجزيرة العربية - قاموا بأدوار بارزة في تاريخ الحركة القومية العربية ، لكن بعض المؤسسات الرسمية للفكر السنّي لم تستطع في كثير من الأحيان تقدير هذا الدور ، وقد راحت هذه المؤسسات تخلط مرات كثيرة مقترضة وجود خلافات أعمق بين المذاهب الإسلامية . وبدلا من أن تحاول مؤسسات السنّة الواثقة من نفسها بحكم أغلبيتها الساحقة في العالم العربي - تقريب الخلافات بين المذاهب ، فإنها - واعية أو غير واعية - راحت تزيد الفجوة غير مدركة أنها بذلك تفتح ثغرات لا داعي لها في الجسم العربي .

كانت بعض قيادات السنّة تبالغ في الخلاف بين المذاهب ، وتضع على حساب مجمل التراث الشيعي شوائب لحقت بأطرافه (وهو أمر طبيعي في كل مذهب ديني) ، ثم إنها بطريقة عشوائية أضافت الشيعة على حسابات الخلاف العربي - الفارسي ، وعلى النزاع التاريخي بين الخلافة العثمانية^(٦) وبين ممالك الصفويين والكاچار ، وعلى التناقضات التي جرت بين الدولة القومية العربية وبين الدولة الإيرانية تحت حكم أسرة « بهلوي » - إلى جانب أن مواريث الفتنة الكبرى في صدر الإسلام كانت لا تزال حية في مخطوطات قديمة لا تزال تقرأ وتدرس في بعض مدارس الفقه السنّي .

وكانت هذه التعقيدات بين السنّة والشيعة أكثر ما تكون في شبه الجزيرة العربية وشواطئها المطلّة على الخليج ، وضاعف من أثر ذلك أن هذه المناطق بالذات أصبحت هي نفسها مناطق تدفق البترول . وقد كان الملك « فيصل » - برحمه الله - لا يخفي إعجابه

(٦) رغم أن الخلافة العثمانية كانت تمثل السنّة في الإسلام ، فإنه لا بد من التنبه إلى أن أكبر تجمع للعلويين - وهم من فروع الشيعة - موجود في تركيا ، ففيها ما بين عشرة ملايين إلى اثني عشر مليونا منهم ، يطلق عليهم ساسة أنقرة في بعض الأحيان وصف « أتراك الجبال » !

بشاه إيران الأخير « محمد رضا بهلوى » ، لكنه فى كل مرة أبدى فيها إعجابه بالشاه لم ينس أن يضيف قوله : « لا عيب فيه - طال عمرك - إلا أنه شيعى » .

وفى مارس ١٩٩١ - وحكومة المملكة العربية السعودية لا تخفى سعادتها بما حدث للعراق - جاءت يقظتها المفزعة من هذه السعادة بمخاوفها من أن الشيعة على وشك الاستيلاء على السلطة فى العراق . وفوجيء الأمريكيون الذين كانوا يتابعون برضا ما يجرى فى جنوب العراق - بأن الذعر استولى على قلب الرياض التى راحت تلح وتحذر وتندق نواقيس الخطر معتبرة أن ما تصفه بالخطر الشيعى أصبح العدو رقم واحد ، وحتى قبل « صدام حسين » .

وكانت صيحة الخطر السعودية أنه إذا نجح الشيعة فى الجنوب واستولوا على بغداد ، أو إذا أقاموا دولة لهم فى الجنوب العراقى وحده ، فإن المد الشيعى من هناك سوف يصل إلى الكويت ، وإلى البحرين ، ويندفع إلى المقاطعات الشرقية للمملكة العربية السعودية ، وبالذات منطقة القطيف وعاصمتها الظهران - عاصمة البترول السعودى - وإذن فهى القارعة !



ومن الغريب أنه فى الشمال مع الأكراد جرى شىء مشابه . وكما كانت السعودية على نحو أو آخر تعتبر نفسها مسئولة فى الجنوب ، فإن تركيا كانت تعتبر نفسها مسئولة فى الشمال ، وكان اعتمادها بطبيعة الحال على الحركة الكردية . وما كادت أصوات المدافع تسكت بعد سرىان وقف إطلاق النار ، حتى كان الرئيس التركى « تورجوت أوزال » يستقبل بنفسه قادة الحركة الكردية - وبينهم السيد « جلال الطالبانى » . وكان حديثه معهم غريباً ، فقد بدأ يقول لهم « إن فى عروقه دماء كردية ، فجدته مباشرة سيدة كردية وعلى حجرها ترمى فى بيت تتردد فيه مفردات اللغة الكردية ، وأغانى الموسيقى الكردية ، وعلى مائدتها عرف أطباق المطبخ الكردى وأغرم بها » .

وانتقل « أوزال » من هذه الخلفية الكردية لتربيته إلى إبداء الاستعداد لتشجيع الحركة الكردية على أداء دورها المنتظر فى شمال العراق .

كانت الحركة الكردية ممثلة فى السيد « مسعود البرزانى » (زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى) ، وفى السيد « جلال الطالبانى » (زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى) - قد تعهدت للحكومة العراقية قبل الحرب أنها لن تستغل مصاعبها بسبب الظروف الطارئة رعاية لحق الوطن قبل حق أقلية قومية فيه . واطمئنانا إلى ذلك سحبت

الحكومة العراقية وحدات الجيش في الشمال لتكون ضمن خطة المعركة بدلا من استبقائها حيث هي لتحافظ على الأمن .

وهكذا فلن شمال العراق كله كان خاليا من أية قوات عسكرية عراقية ، ولم تكن فيه إلا قوات البوليس العادية تؤدي وظيفتها ضمن جهاز الادارة المدنية - ومع الفرصة السانحة ، ومع تشجيع « تارجوت أوزال » ، ومع تحريض أمريكي سافر - تدفقت قوات « الباشمرجة » الكردية من معاقلها في الجبال في نفس الوقت الذي أحس فيه السكان في المحافظات الشمالية في العراق أن هناك فراغا في السلطة ، وأن هناك حالة فوضى تسمح لكثيرين أن يتصرفوا كما شاءوا .

واختلطت جموع خارجة للعصيان في المدن مع قوات « الباشمرجة » نازلة من الجبال ، وجرت صدامات مسلحة ، ووقعت أعمال سلب ونهب ، وسادت شمال العراق حالة من العصيان شبيهة بما حدث في الجنوب .



من وسط الدخان الكثيف للمعارك والذي كان مازال منعقدا بسحبه فوق جبهات القتال - برزت مفاجأة لم تكن متوقعة . فقد ظهر أن الجنرال « شوارتزكوبف » أخطأ في حسابات الدمار الذي لحق بالقوات العراقية . ففي حين قدر الجنرال « شوارتزكوبف » أن الجيش العراقي لم يتبق منه غير فرقتين سليمتين تمكنتا من الإفلات على جسر جنوبي البصرة في آخر لحظة - فإن الحقيقة كانت أن الجيش العراقي رغم الخسائر الفادحة التي لحقت به وبمعداته الثقيلة ، تمكن من الخروج من المعركة ولديه ما بين عشرين وخمس وعشرين فرقة (من أصل ٥٥ فرقة) تعززها ما بين ألف وخمسمائة إلى ألف وثمانمائة دبابة (من أصل ٤ آلاف دبابة) - وما بين ثلاثة آلاف وثلاثة آلاف وخمسمائة مدرعة (من أصل ٧ آلاف مدرعة) - ثم تبين أن عددا من هذه الفرق ، وبينها ستة فرق من الحرس الجمهوري ، كانت بعيدة عن ميدان القتال ، ولا تزال محتفظة بقدراتها القتالية والمعنوية .

وكانت بغداد قد اعتبرت أن استعادة السيطرة على الجنوب والشمال - بعد أن أفلتت الأوضاع في كليهما - هو الامتحان الذي يتعين عليها أن تدخله لحصر آثار كارثة الحرب .

وبدأت فرق من الجيش العراقي تزحف في اتجاه الجنوب ، وفرق أخرى تزحف في اتجاه الشمال .

وفي الجنوب مرت أسابيع حرجة ، وجرت معارك دموية لم تسلم العتبات المقدسة للشيعنة في النجف وكربلاء من أثارها . ثم استطاع الجيش العراقي أن يستعيد السيطرة على الجنوب .

وأما في الشمال فقد تعقد الوضع بعض الشيء ، ذلك أنه حين بدأ الجيش العراقي زحفه إلى المحافظات الكردية - كانت حركته مفاجئة لغالبية الناس ، وسرت إشاعات بأن الجيش العراقي قادم بأسلحته الكيماوية وأنه لن يتردد في استعمالها لاستعادة السيطرة في المناطق الكردية . وإذا جموع كثيفة من الأكراد يتركون مدنهم وقراهم ويتجهون إلى الشمال كتلا بمئات الألوف (قدرتها الحكومة العراقية بـ ٣٠٠ ألف ، وقدرتها الأمم المتحدة بستمائة ألف) . وفوجئت الحكومة التركية بطوفان من البشر قادم يخترق حدودها باحثاً عن الأمان هناك في حماية الصديق التركي الذي شجع ، ووراءه الصديق الأمريكي الذي حرض . ولكن الحكومة التركية أقامت متاريسها ورفعت أسوارها لكي تصد الطوفان البشري القادم ، وقد صدته بالفعل ، وبقسوة وعنف شديدين .

وفي هذه الفترة بدا كما لو أن حكومات الغرب ووسائل الإعلام الغربية - اكتشفت القضية الكردية لأول مرة ، فإذا حملات دعائية واسعة ، وإذا تبرعات تجمع ، وإذا قضية حقوق إنسان تهتز لها الضمانر في واشنطن ولندن وباريس . وتحت ضغوط إعلامية وشعبية نتجت عن هذه الحملة - تقدم « جون ميچور » رئيس وزراء بريطانيا باقتراح يقضى بقيام قوات بريطانية وأمريكية باحتلال أجزاء من شمال العراق تخصص كمستوطنات للنازحين من الأكراد . ودخل « جورج بوش » في اعقاب « جون ميچور » يقول إنه « لا يستطيع أن يترك مصير الأكراد تحت رحمة « صدام حسين » . »

وبدأ عدد من الدول الأوروبية يلفت النظر إلى أن ما يجري في شمال العراق لا معنى له ، وكل ما يمكن أن يترتب عليه خلق قضية لاجئين أخرى تتحول إلى عبء على المجتمع الدولي بمثل ما حدث للاجئين الفلسطينيين ، وأن الأولى من ذلك هو تهنئة الأوضاع بما يسمح للنازحين الأكراد أن يعودوا بهدوء إلى مدنهم وقراهم في شمال العراق ليستأنفوا وأسرهم حياتهم العادية حيث كانوا قبل أن يبدأ النزوح الجماعي المفروع .

ووجدت مشكلة إضافية زادت من تعقيد الأحوال . ذلك أن الطوفان الكردي الذي تدفق من العراق في اتجاه تركيا ، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية للتصدي له ، ثم الحيرة التي بدت على المجتمع الدولي في أسلوب علاج المشكلة - ما لبث كله أن أيقظ

المشاعر الكامنة في أكراد تركيا . فإذا بحركة حزب العمال الكردي وغيرها من الحركات الكردية في المنطقة تخرج بنشاطها السياسي إلى العلن ، وإذا هي في صدام مع قوات الجيش التركي ، وإذا بالطيران التركي يطاردها حتى في مخابىء كانت قد وجدتها لنفسها في الجبال الواقعة داخل العراق .

ووجد الأكراد أنفسهم مرة أخرى ، وكما حدث لهم في تاريخهم المأساوي الطويل ، واقعين بين نيران متقاطعة تصيبهم في أى موقع يضعون أنفسهم فيه ، وأثر كثيرون منهم أن يحملوا أمتعتهم على ظهورهم وأن يستديروا عاندين إلى مدنهم وقراهم القديمة في شمال العراق .

وهكذا جرى إخماد نار الانفجار في شمال العراق بنفس الطريقة تقريبا التي جرى بها إخمادها في جنوب العراق .

ويوم ٧ مايو كانت كل قوات التحالف (الأمريكية والبريطانية) .. قد انسحبت من العراق تاركة كل من فيه لمقاديره .



ولقد راجت بعد ذلك تكهنات تقول إن الأمريكيين تركوا عن قصد للعراق قوة عسكرية يستطيع أن يحافظ بها على تماسكه . ولكن الوقائع والوثائق تشير إلى أن بقاء هذا الحجم من القوة للجيش العراقي حدث بالرغم من السياسة الأمريكية وليس نتيجة لها . فالجنرال « شوارتزكوبف » كان قاطعا في حديثه مع الرئيس « بوش » ، وفي التقرير الرسمي الأولى الذى قدمه لوزير الدفاع الأمريكي عن عمليات « عاصفة الصحراء » - بأن ما تبقى من الجيش العراقي لا يزيد عن فرقتين أو ثلاث فرق نصف متماسكة ، وأن تظهر بعد ذلك قرابة عشرين فرقة فمعناه أن القيادة الأمريكية أخطأت في حساباتها بشكل ما ، أو تسرعت في تقديراتها عن الخسائر العراقية ، وأخذها شكل ميدان القتال المزدهم بالفوضى ، فلم تستطع أن تمد بصرها إلى ما وراءه .

ولقد ساعدت بعض دول الخليج على الترويج لهذه التكهنات عن النوايا الأمريكية ، وقال بعض المسئولين فيها إن « الأمريكان تركوا للعراق قوة كافية قادرة على تهديد أمن نظم الخليج دون أن تكون قادرة في نفس الوقت على تهديد المصالح الأمريكية فيه » ، والدافع وراء ذلك أن تظل هذه الدول في حاجة إلى الحماية الأمريكية لا تستغنى عنها .

ولقد كان أحد أفراد الأسرة الحاكمة في الكويت قاسيا في تعبير استعمله مع وزير الدفاع الأمريكي « ريتشارد تشينى » حين قال له : « إنكم قطعتم ذيل الأفعى ، ولكن الأفعى لا تموت بقطع ذيلها وإنما بقطع رأسها » .

كما أن أحد أعضاء مجلس الوزراء الكويتي لم يتردد في أن يقول لوزير الخارجية الأمريكي « جيمس بيكر » :

« إن صاحب السمو (يقصد الأمير) مازال غير مطمئن ، ولن يطمئن في ظل الأحوال الراهنة .

إنكم أعطيتموه « مخدة » أمريكية مريحة ينام عليها ، ولكنكم تركتم له كوابيس عراقية تزعج نومته !! »

ويمكن الآن أن يقال إن قيادة الجنرال « شوارتزكوبف » ، والرئيس الأمريكي « جورج بوش » ، وراءها - وقعا جميعا في أربعة أخطاء متصلة ببعضها في حساباتهم لمدى الدمار الذي لحق بالقوة العسكرية العراقية :

١ - بالغت قيادة الجنرال « شوارتزكوبف » ، في حجم القوات التي خصصتها القيادة العراقية للدفاع عن الكويت نفسها ، فقد حسبت كل التحركات القاصدة إلى جنوب العراق على أنها في إطار مهمة الدفاع عن الكويت - والذي ظهر بعد ذلك هو أن القيادة العراقية احتفظت في المنطقة الجنوبية الوسطى بحوالي اثنتي عشرة فرقة كانت مهمتها الدفاع عن بغداد ، وليس الدفاع عن الكويت ، في حالة ما إذا تمكنت القوات الأمريكية من اختراق الجبهة والتقدم إلى العاصمة .

٢ - إن قيادة الجنرال « شوارتزكوبف » لم تنتبه إلى أن العراق في الأيام السابقة للحرب مباشرة خفف قواته من الكويت مخافة تطويقها هناك مع مسار العمليات ، وإزاء تفوق ساحق لقوة نيران التحالف .

٣ - إن قيادة الجنرال « شوارتزكوبف » إلى جانب ذلك توقعت أن تنفك فرق عراقية بأكملها نتيجة لتأثيرات النداء الشيعي بعد انهيار الجبهة ، وبعد ظهور وتصاعد حركة العصيان في الجنوب . وكان تقدير هذه القيادة أن الجنود الشيعة ، ومنهم تتكون غالبية الجيش العراقي ، سوف يؤثرون الفرار على أي أوامر تصدر إليهم بمقاتلة إخوانهم من الشيعة . ولقد حدثت بعض التوترات فعلا ، فإن منطقة البصرة من أيام الحرب العراقية الإيرانية شهدت مأساة شيعة يتقاتلون مع شيعة ، ثم جاءت ضغوط الحرب وما بعدها ، وكان يمكن أن تتفاعل المشاعر المكيوتة وينجم عن تفاعلها انفجار خطير - لكن العامل الوطني تغلب في النهاية على العامل الطائفي كما حدث وقت الحرب مع إيران - إلى جانب قدر من استعمال القوة بالطبع مما ساعد على عودة التماسك ، خصوصا عندما بدأ أن النظام في بغداد قادر على أن يخوض معركة بقائه .

٤ - إن قيادة الجنرال « شوارتزكوبف » ، أثناء اتفاقها النهائي لترتيبات وقف إطلاق

النار مع وفد عسكري عراقي ، سمحت للطيران العراقي أن يستعمل طائرات الهليكوبتر ، وإن كانت قد أصرت على منع استعمال « الأجنحة الثابتة » - أي الطائرات العادية . واستطاعت الطائرات الهليكوبتر في وسط حالة شديدة من الفوضى على الأرض أن تحقق نوعاً من الاتصال المستمر والدائم بين أطراف الدولة العراقية ، ولقد ساعد ذلك بسرعة على ضبط الأمور بما في ذلك تحقيق السيطرة على وحدات الجيش العراقي ، سواء تلك المنسحبة من الجنوب ، أو المتمركزة في المنطقة الوسطى .



ولقد وجد الرئيس « جورج بوش » نفسه بعد انتهاء المعارك أمام حالتين في العراق :

● العراق الدولة لم ينفطر عقده ، وإنما بقي جهاز الدولة ، كما بقيت له كفاية من قوة يستطيع أن يمارس بها سلطته . ولم يكن الرئيس « بوش » يمانع في ذلك كثيراً .

● ومن ناحية أخرى ، فإن الرئيس « صدام حسين » خرج من عاصفة النار وهو مازال على رأس السلطة في العراق ، بل إنه نتيجة لتماسك الدولة وتنامي قدرتها على السيطرة - استطاع تدعيم سلطته بسرعة (وهذا ما لم يكن « بوش » يريده) .

ولم يكن في مقدور الرئيس « بوش » أن يقنع العالم بأنه سيعود إلى ميدان القتال لمجرد الخلاص من شخص الرئيس « صدام حسين » رغم أن ذلك كان من بين أول أهدافه . ولقد اقتنع بأن الأيام كفيلة بأن تحقق له ما يريد شريطة أن يواصل تشديد الضغط على العراق - وهذا ما راح يفعله بوسيلتين :

- الأولى : تشديد الحصار الاقتصادي على العراق .
- والثانية : تدمير امكانياته العسكرية الباقية ، وبأسلوب قصد أن يكون مستفزاً .



كان العراق قد خرج من الحرب في حالة اقتصادية صعبة .

ولم تكن الحرب قد أصابت البنية الأساسية للعراق فحسب ، وإنما وصل تأثيرها إلى احتياجات الغذاء والدواء وقطع الغيار وغيرها من الاحتياجات الحيوية للناس . وربما كان

العراق يتوقع رفع العقوبات الاقتصادية عنه ما دامت أغراض التحالف قد تحققت ، وأولها انسحابه من الكويت ، وتقليص قواته العسكرية .

وقد رحبت بغداد بكل البعثات الدولية التي جاءت تتقصى أحوال البلد وأحوال أهله ، وكان الظن أن تقارير هذه البعثات سوف تكون مؤثرة على ضمير العالم بما يجعل رفع العقوبات عنه ممكنا حتى يستطيع تصدير بترول له واستيراد احتياجاته - لكن الولايات المتحدة وقفت بالمرصاد .

ونقد قدمت بعثة الأمم المتحدة التي رأسها الأمير « صدر الدين أغاخان » تقريرا إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٧ يوليو ١٩٩١ ، رسمت فيه صورة إنسانية مؤثرة لما يواجهه الشعب العراقي . ومع ذلك فإن كل ما أمكن لمجلس الأمن أن يفعله هو أن يصرح للعراق ببيع بترول تصل قيمته إلى قرابة ٢ بليون دولار . ثم ألحقت بذلك شروط وجدها العراق مستحيلة بالنسبة له . فقد كان قرار مجلس الأمن ينص على « الاحتفاظ بجزء من مبيعات البترول العراقي لصالح التعويض عن أضرار الحرب » .

كما أن مجلس الأمن قرر أيضا أن يكون شراء احتياجات العراق بمعرفة الأمم المتحدة ، وأن يكون توزيع ما يشتريه من احتياجات أهله خاضعا لإشرافها أيضا .

وفيما يتعلق بالتعويضات فإن العراق كان على استعداد للقبول بمبدأ التعويض ، ولكنه اقترح ترتيبات أخرى يسمح له بمقتضاها أن يصدر بترول لخمس سنوات - قدر دخله خلالها ب ٢١٤ بليون دولار - وبذلك فإنه يتمكن من تلبية احتياجات مواطنيه الأساسية ودفع ديونه . ثم يكون في وسعه بعد ذلك تسديد التعويضات على دفعات أكبر في ظروف أفضل . ولم يقبل مجلس الأمن حتى بمناقشة هذا الاقتراح .



وكانت الوسيلة الثانية للضغط على العراق ، هي تدمير ما بقي من امكانياته العسكرية غير التقليدية وبطريقة مستفزة .

كانت الولايات المتحدة وبريطانيا هما اللتان أخذتا على نفسيهما هذه المهمة مباشرة ، وإن حاولتا لبعض الوقت أن تتخفيا وراء مجلس الأمن .

وكانت البداية قرار من مجلس الأمن بتاريخ ١٨ ابريل يطلب من العراق تقديم تقرير بمعلومات كاملة عن امكانياته الكيماوية والصاروخية ، مع بيان مواقعها وحالتها الراهنة . واستجاب العراق وقدم القائمة المطلوبة منه ، وكانت كما يلي :

- مختبرات بحث وتطوير : خمسة مواقع يشمل كل موقع فيها خمسة معامل ، وقد جرى تدميرها أثناء الحرب .
- مصنع لإنتاج مادة الزارين : وقد دمر أثناء الحرب .
- مصنع لإنتاج غاز الخردل : وقد دمر أثناء الحرب .
- موقع لإنتاج غاز التابون : وقد دمر أثناء الحرب .
- موقع لإنتاج المواد الوسيطة يضم أربعة مصانع : وقد دمر أثناء الحرب .
- مصنع ملء قذائف مدفعية - وهاون - وطائرات - وصواريخ - وهو يضم خمسة مصانع : وقد دمرت جميعا أثناء الحرب .
- رؤوس صواريخ حربية عيار ١٢٢ مليمترًا معبأة بغاز الزارين وعددها ٦٦٢٠ رأس صاروخي - وكذلك صواريخ من طراز « صقر - ٣٠ » وعددها ٢٥٠٠ ، وهي معبأة بغاز الزارين : وجميعها تحت الانقراض في مخزن مدمر .
- قنابل طائرات من طراز « د . ب - ٢ » وهي معبأة بغاز الزارين وعددها ٦٠٠ : وهي موجودة تحت الانقراض في مخزن مدمر .
- مخزونات من غاز الزارين حجمها ٢٥ طنا - ومواد وسيطة لإعداد غاز التابون تركيبة « ب . و . س . ب - ٣ » حجمها ٥٠٠ طن - وكمية من غاز الخردل مصنعة تصنيعا نهائيا وحجمها ٢٨٠ طنا .

كانت هذه قائمة أولى ، ثم تعرضت قائمة ثانية لتوزيع الأسلحة الكيماوية الموجودة في قواعد العمليات ، وكانت على النحو التالي :

- ٣٣٦ قنبلة غازات مزدوج من منتج الزارين معبأة في قنابل للطائرات : موجودة في قاعدة « الوليد » الجوية .
- ١٤٠ قنبلة طائرات عيار ٢٥٠ معبأة بغاز الخردل : موزعة على قواعد صدام - تموز - القادسية - البكر - مطار الثور .
- ١٠٥ قنابل مدفعية عيار ١٥٥ مليمترًا معبأة بغاز الخردل : موجودة في ميدان التدريب على الأسلحة الكيماوية بمنطقة الفالوجا .

ثم لحقت بذلك قائمة ثالثة عن الصواريخ ، وكانت تضم ٢٠١ صاروخ من طراز « سكود » و « الحسين » و « الوليد » .

ومع أن القوائم الثلاث كانت تشمل على ترسانة كيماوية وصاروخية ضخمة - إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تقتنعا بأن هذا هو كل شيء لدى العراق . وقرر مجلس الأمن إرسال بعثات تقوم بالتفتيش على المواقع العراقية التي تختارها ، وكانت طائرات الاستكشاف الأمريكية قد وضعت صورة جوية كاملة ومفصلة للعراق .

وأعلن الرئيس « جورج بوش » أنه إذا لم تتمكن بعثات التفيتش على الأسلحة من الذهاب إلى أى موقع تختار الذهاب إليه ، فإنه سوف يأمر الطيران الأمريكى بمعاودة قصف العراق .



ويوم ١٤ مايو ١٩٩١ وصلت إلى العراق أولى بعثات التفيتش عن ترسانته الكيماوية ، وكانت تضم حوالى الستين خبيرا وفتيا .

كان مجلس الأمن قد طلب إلى البعثة أن تنفذ برنامجا لتدمير ترسانة العراق من الأسلحة الكيماوية فى مدة ٤٥ يوما ، ولكن البعثة التى ذهبت للعراق عادت لتقول إنها بما عرفته ، وما تبحث عنه من امكانيات العراق الكيماوية - تحتاج إلى سنتين كاملتين لتنفيذ مهمتها .

ويوم ٢٢ يونيو وصلت إلى العراق بعثة أخرى مكونة من ١٦ خبيرا وفتيا مهمتها البحث عن الامكانيات النووية فيه . وطافت البعثة بعدد من المواقع ، ثم طلبت تعزيزها بعدد آخر من المتخصصين . ولحق بها يوم ٣ يوليو عدد آخر من الخبراء والفنيين زادوا عن العشرين .

وفى نفس الوقت تقريبا كانت هناك بعثة من ٤٧ خبيرا وفتيا تتولى مهمة تدمير قواعد الصواريخ .

وبشكل ما فإن فرق البحث عن الترسنة الكيماوية العراقية كانت قادرة على أن تشق طريقها إلى مهمتها - وكذلك كان الحال بالنسبة لفرق البحث عن الصواريخ . وأما فرقة البحث عن الأسلحة النووية ، فقد راحت تتخبط فى الظلام . فقد أحست أن العراق يعتمد أن يخفى عنها أسرارها يحاول باستماتة أن يحو أى أثر لها ، أملا لو استطاع أن ينفذ بها من وسط أطلال الحرب وركامها .

ولم تستطع مجموعة البحث عن الامكانيات النووية للعراق أن تحصل على شىء له قيمة خلال زيارتها الأولى . فلقد فتحت لها الأبواب كى تفتش على مفاعل صغير وعدد من المعامل لا توحى معداتها بشىء قاطع . وكانت البعثة تعرف أن هناك ما بين ٢٠ إلى ٣٠ كيلوجراما من « اليورانيوم ٢٣٥ » المخصب تم إنقاذاها والمحافظة عليها بعد الغارة الإسرائيلية التى دمرت المفاعل العراقى « أوزيراك » سنة ١٩٨١ . ولم يكن هناك أثر لهذه الكمية من اليورانيوم .

وبدا سر العراق النووى مغلقا على الأقل فى الوقت الراهن .

وفجأة وقع ما لم يكن ينتظره أحد . فبين مئات النازحين إلى الشمال في اتجاه الحدود التركية ، برز رجل في حوالى الأربعين من عمره - من وسط الزحام - وطلب أن يقابل ضابط أمن مسئولاً من القوات البريطانية أو الأمريكية .

وفى ذلك الوقت كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قد أنشأت لنفسها مكتبا يتولى منه بعض ضباطها مهمة استجواب اللاجئين الأكراد النازحين إلى تركيا - لكى يحصلوا منهم على أى كم من المعلومات يمكنهم الحصول عليه عن الأحوال داخل العراق بعد الحرب ، بما فى ذلك آراء عامة الناس من المواطنين العراقيين .

وما هى إلا دقائق حتى كان الرجل الخارج من وسط زحام النازحين إلى الشمال وجها لوجه مع ضابط مخابرات أمريكى . وبعد حديث لمدة ربع ساعة عرف الضابط الأمريكى أنه حصل على جائزة قيمة ، فقد قال له الرجل الخارج من الزحام إنه عالم عراقي يعمل فى مؤسسة الطاقة النووية ، وعلى صلة بالبرنامج النووى العراقى ، وقد استطاع إثبات شخصيته وطبيعة عمله من أوراق كانت معه . وأضاف أنه على استعداد لأن يقول ما عنده فى مقابل أن يسمح له ولزوجته وأولاده بالهجرة إلى الولايات المتحدة .

ومساء نفس اليوم وصل إلى موقع الحدود خبير أمريكى متخصص ، وأعاد عليه الرجل الخارج من الزحام قصته ، وكان واضحا من تفاصيلها أنه يعرف ما يتحدث عنه . وصباح اليوم التالى كانت إحدى الطائرات الأمريكية تنقل العالم العراقى وأسرتة من قاعدة « انسرليك » فى الأناضول متوجهة رأسا إلى مطار واشنطن حيث نقل الرجل الخارج من الزحام إلى مقر وكالة المخابرات المركزية فى « لانجلى » ، وعلى مدى ثلاثة أيام راح يتحدث بالتفصيل عما يعرف ، وراح يجيب عن مئات من الأسئلة التى وجهها إليه الفريق الفنى الذى تولى استجوابه .



ويوم ٢٠ سبتمبر وصلت بعثة أخرى تمثل الأمم المتحدة إلى العراق . وكان يرأسها أمريكى هو « دافيد كاي » . وكانت هذه البعثة ، خلافا لبعثات أخرى سبقتها ، تعرف ما تريد . كان عدد أفرادها من الخبراء والفنيين قرابة ستين رجلا . ولم يكن هناك ما يميزهم عن بعثات أخرى سبقتهم فى مهام مماثلة إلى العراق . وكان فى انتظار البعثة حينما نزلت فى مطار بغداد مجموعة ضباط اتصال عراقيين لديهم الأوامر بمراقبتها إلى حيث تريد ، وتسهيل مهمتها طبقا لقرار مجلس الأمن .

وصباح يوم ٢٢ سبتمبر نزلت البعثة إلى سياراتها ، وراح رئيسها « دافيد كاي »

يطلب المرور ببعض شوارع بغداد ، ثم طلب إيقاف قافلة سياراته - هو ومساعدوه - أمام مبنى كبير هو مبنى وزارة العمل العراقية .

وكان الضباط العراقيون فى دهشة مما تريده بعثة التفتيش فى وزارة العمل . وأما « دافيد كاي » فكان يعرف أين يقصد بالضبط . فقد شق طريقه ووراءه مساعدوه إلى غرفة دخلها مليئة بالدواليب الحديدية ، وبدأ التفتيش . ثم إذا هو يمسك بمجموعة من الملفات يتضح أنها ملفات التأمينات الاجتماعية للعاملين فى مؤسسة الطاقة النووية العراقية : أسماؤهم - عناوينهم - تخصصاتهم - أحوالهم الاجتماعية - مواقع عملهم - البيئات الدراسية والتدريبية التى ذهبوا إليها وشاركوا فيها - مرتباتهم - سفرياتهم ... إلى آخره .

واكتشف العراقيون أن جزءا من الأسرار التى كانوا يحرصون عليها قد انكشف . ولم يكونوا على استعداد للتسليم بسهولة ، وفى نفس الوقت فإن « دافيد كاي » لم يكن على استعداد للتراجع . ونشبت أزمة من نوع قابل للالتهاب بين فريق تفتيش تابع للأمم المتحدة ، وبين السلطات العراقية التى اعتبرت أن الخطر يتعدى كشف تفاصيل عن أسرار نووية - ليصبح انكشافا لشخصيات العلماء فى مشروعه النووى ، وذلك لا يمكن أن يكون له إلا معنى واحد وهو أن هؤلاء العلماء سوف يصبحون من الآن فصاعدا هدفا مستباحا أمام قوى معادية للعراق تتخلص منهم ولو بالقتل .

وفى الوقت الذى كانت فيه البعثة تريد أن تخرج من وزارة العمل العراقية بما تحمله من ملفات - جاء الأمر بعدم السماح لأفرادها بمغادرة المبنى ، وكانوا قد وصلوا إلى فئانه وقاربوا سياراتهم الرسمية . ولم يسمح لسيارات البعثة بالخروج . ورفض أعضاؤها أن يتخلوا عما يحملونه حتى وإن بقوا إلى الأبد حيث هم . واثرت ضجة فى العالم كله لأن « دافيد كاي » ورجاله يمسكون بالملفات التى حصلوا عليها - وقوة أمن عراقية تمنعهم من الخروج ، ولكنها لا تتعرض لهم بالقوة خشية العواقب التى يمكن أن تترتب على ذلك . وكان اللافت للنظر أن « دافيد كاي » فى مساء أول يوم من أيام الأزمة فتح جهاز اتصال بالأقمار الصناعية مع واشنطن ، وليس مع نيويورك حيث مقر الأمم المتحدة ، ثم راح يملئ البيانات التى تحتويها الملفات .

وقالت السلطات العراقية إن « دافيد كاي » اتصل فى واشنطن بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية . ولم ينكر « دافيد كاي » أنه اتصل بواشنطن ، ولكنه قال إنه لم يتصل بوكالة المخابرات المركزية ، وإنما اتصل بوزارة الخارجية الأمريكية لأنه قدر أهمية المعلومات التى أمسك بها فى يديه ، وكان يريد توصيلها إلى أى جهة فى الولايات المتحدة .

ولأنه كان يعرف أن الأمم المتحدة لا تعمل بعد الظهر ، وأنه لن يجد فيها مسئولاً أو جهازاً يستطيع أن يتلقى منه ما لديه - فإنه آثر اختصار الطريق والاتصال مباشرة بوزارة الخارجية حيث كان واثقاً أنه سيجد من يتلقى منه .

وقد اعتذرت الأمم المتحدة في اليوم التالي قائلة إن رئيس بعثتها في بغداد ، دافيد كاي ، تعدى اختصاصاته بالاتصال مباشرة بوزارة الخارجية الأمريكية في حين أنه كان يتحتم عليه أن يقصر اتصاله على الأمم المتحدة في نيويورك . ولم يغير اعتذار الأمم المتحدة من الحقيقة في شيء . والواقع أن الفواصل كانت قد تلاشت في ذلك الوقت بين الأمم المتحدة ، والولايات المتحدة .



كانت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نزع فتيل - أو فتائل - الانفجار في الخليج ، تحاول الآن شيئاً أكثر طموحاً من تحرير الكويت وتدمير العراق ، وقد وجدت الفرصة مواتية لها بالكامل لتعيد ترتيب المنطقة على هوى مصالحها . ولقد كان واضحاً للولايات المتحدة أن الصراع العربي الإسرائيلي هو مصدر معظم القلاقل التي عرقلت خططها طوال القرن العشرين - الذي كان قرناً أمريكياً - بترولياً .

وهكذا تحددت الأولويات :

- خريطة سياسية جديدة للمنطقة - موطن البترول والثروة وقلب العالم لا يزال .
- وتسوية نهائية ومعتمدة للصراع العربي الإسرائيلي ، وهو العقبة الرئيسية وبؤرة القلاقل لا يزال .

وإذا كان لا بد - من وجهة نظر مصالحها ودورها العالمي - أن يكون القرن الواحد والعشرين قرناً أمريكياً - أي قرناً بترولياً هو الآخر - فإن الشرق الأوسط الذي يعتمد اقتصادها ورخاؤها على بترولها - يجب أن يمكن ويهدأ .

ومع مجمل التطورات التي طرأت وتداعيت من ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ (حين وقع الغزو العراقي للكويت) - إلى ٢٨ فبراير (حين سرى وقف إطلاق النار في حرب الخليج) - أصبح للولايات المتحدة حق أو سلطة رسم خريطة جديدة للمنطقة ، وكانت تلك

ضرورة حيوية ولو بتطويع عوامل الجغرافيا والتاريخ كما حدث فى سوابق أخرى عرفتها خرائط الدنيا وألوان هذه الخرائط .

وكانت أبرز ملامح خريطة الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة فى المنطقة كما بانّت أطرافها فى أعقاب الحرب ، تتصور الخطوط التالية :

● كان الخط الأول يفرض نوعا من الفصل بين شواطئ الخليج حيث يوجد البترول وبين العمق العربى وراهه فى وديان الهلال الخصيب ووادى النيل . أى إبعاد الكنز عن مواقع الكثافة السكانية العربية . ولما كان الكنز هناك بعيدا وراء الصحارى ، ومطلا على البحر بالجغرافيا ، ثم إنه بالواقع (الراهن) موجود بالفعل فى تنظيم إقليمى هو مجلس التعاون الخليجى - إذن فالفكرة ممكنة وتنفيذا متاح :

١ - تزداد دول مجموعة الخليج التصاقا ببعضها تحت قيادة المملكة العربية السعودية ، وتفرغ من تصفية حساباتها القبلية القديمة مع بعضها ، وتدرک بعد تجربة العراق فى الكويت أن أمنها ليس له غير ضمان واحد (هو القوة العسكرية الأمريكية) - وعليها أن تقبل بوجود هذه القوة بغير تلك الحساسيات التى داخلت هواجسها فى مرحلة سابقة .

٢ - ضرورة العدول عن أفكار متعجلة وغير ناضجة جرى طرحها على عجل فى أجواء المعركة ، وتجلت فيما أطلق عليه اتفاق دمشق ، والذى قضى بأن تتولى قوات مصرية سورية مهمة توفير نوع من الأمن القريب لدول البترول ، فهذا الأمن القريب غير مضمون لأن تكاليفه قد تتعرض لمزايدات غالية الثمن ، كما أن كفاءته موضع مساعلة ، ثم إنه قد يفتح الباب لدخول مشاكل مستجدة بدل أن يسد الباب أمام مشاكل أوشكت من نفسها أن تخرج .

ولقد أدت فكرة إعلان دمشق دورها فى وقتها ، ومن المستحسن الآن تركها تتوارى وتختفى .

٣ - إن دول الخليج - على حد تعبير استعمله وزير الدفاع الأمريكى « ريتشارد تشينى » - تستطيع أن تصوغ علاقاتها من جديد على امتداد عمق العالم العربى وراهها ، على نمط ما كان ، ولايزال حتى الآن بين « هونج كونج » - و « الصين » .
علاقة قريبة وبعيدة ، متصلة ومنفصلة - فى نفس الوقت .

وقد كان « ريتشارد تشينى » نفسه هو الذى تولى الإعداد لهذا الجانب من الخريطة الجديدة عن طريق اتفاقات عسكرية للأمن بدأت بالكويت ، ومنها إلى غيرها .

● وأما الخط الثانى على الخريطة الجديدة ، فقد كان يعتمد فكرة ظهرت فى أوروبا

الغربية ، والغريب أن الحزب الشيوعي الايطالي كان أول من سعى إليها بنشاط ، وكانت هذه الفكرة تتصور تعاوننا من نوع ما للبحر الأبيض المتوسط يجمع شماله مع جنوبه ، وينضم إليهما شرقه . وميزة هذه الفكرة - من وجهة نظر دعائها - أنها تصرف الأنظار عن خصوصية القومية العربية ، وتلفتها إلى اتجاه آخر يستطيع أن يدور حول شواطئ الحضارات القديمة (متذرا مرة أخرى بالجغرافيا والتاريخ) - فإذا هي تشبك حبات عقد فريد - ! - يضم سوريا ولبنان وإسرائيل ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب ، إلى أسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وتركيا - دائرة كاملة حول البحر تنتشغل بالمؤثرات الحضارية المتبادلة عبر البحر ، وتلهث - على نحو ما - وراء السوق الأوروبية المشتركة .

وتتحقق بذلك عدة أهداف :

١ - تدخل إسرائيل بلا عناد ولا حساسية وسط المحيط الذي تعيش فيه ، وتندمج مطمئنة إلى هوية نصف شرق أوسطية ونصف أوروبية شرقية ، ثم إنها في هذا المحيط تستطيع أن تشارك في مجتمع اقتصادي وثقافي يزيل عنها وحشة الغربية التي حصرتها عقودا متصلة ، وجعلتها في بعض الأحيان تشعر بالاختناق .

٢ - إن مثل هذا الترتيب كفيل بأن يريح أوروبا الغربية من هم يؤرقها ، وهو هم تدفق موجات الهجرة إليها من الشواطئ الجنوبية ، فهي تستطيع أن تساعد الجنوب بشكل أو آخر على الاحتفاظ بموجاته البشرية الباقية عن فرصة أفضل وراء البحر بحيث يكف الفقراء عن إقلاق راحة الأغنياء ويتركونهم في سلام .

٣ - بالإضافة إلى ذلك ، فإن مثل هذا الترتيب يستطيع أن يساعد على ضبط التفاعلات في شرق البحر الأبيض وجنوبه ، فهو قادر على أن يستبعد الأزمات ، ويستوعب الصدمات ، ويؤثر ويوجه دون أن يجعل الولايات المتحدة مضطرة في أي وقت لدور رجل البوليس . وهذا في حد ذاته يرضى أوروبا ، ويعطيها الإحساس بشيء من التواجد في منطقة هي بالنسبة لها منطقة جوار جغرافي وتاريخي .

● وربما كان هناك من فكروا أيضا في منطقة ظل بين الخطين يجرى فيها تعظيم دور منظمة المؤتمر الاسلامي ، وتحجيم دور الجامعة العربية .

فالتركيز على فكرة المؤتمر الاسلامي يخلط الأمة العربية في وعاء أوسع يخف فيه تأثير القومية العربية ، وتأثير أي دولة من دول الكثافة السكانية تبرز لدور قيادي في تيارها .

... في حين أن فكرة القومية العربية تؤدي إلى تركيز الخصوصية العربية وتستدعي دورا لقيادتها - دولة أو رجلا ، أو كليهما في نفس الوقت .

وهكذا فإنه بخط على الخريطة حول شواطئ الخليج ، وبخط ثان عليها حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط ، وبمنطقة ظل بينهما - تكون منطقة القلب في العالم العربي مفتوحة ليس فقط لإعادة الرسم ، ولكن لإعادة التشكيل .

وكانت هذه هي المهمة التي تحمل بها « جيمس بيكر » وزير الخارجية الأمريكي .

« تشيني » لمهمة الخليج .

وأوروبا الغربية لمهمة البحر الأبيض المتوسط .

و « بيكر » لمهمة منطقة الوسط ، أو منطقة القلب .



وفور انتهاء حرب الخليج ، كان « جيمس بيكر » جاهزا لدوره .

كان « بيكر » قد بدأ هذه المحاولة لتهدئة وتسكين الأوضاع في الشرق الأوسط من قبل أزمة وحرب الخليج ، ثم اعترضته الأزمة والحرب ، وبعد انتهائهما فإنه عاد يستأنف الجهد من حيث تركه مدعما هذه المرة بتجربة الأزمة والحرب ، وبالنتائج السياسية والعسكرية والنفسية التي تخلفت في المنطقة بعدهما .

كان « بيكر » يريد أن يتحرك نحو مؤتمر - من نوع ما - تشترك فيه كل أطراف الأزمة تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وقد قدم إليه مساعده « دنيس روس » خطة عمل مفصلة تستطيع أن تجمع كل الأطراف وكل القضايا ، وكل التصورات في إطار واحد ينتهي إلى التسوية .

وفي ظرف شهر قليلة كان « بيكر » قد قام بثماني زيارات إلى المنطقة جرب فيها أن يسد الثغرات وأن يفتح الطرق ، وكانت أكبر العقبات إسرائيل التي راحت الآن تطلب مكافآت مضاعفة عن دور « الساكت الصامت » أثناء أزمة وحرب الخليج .

كان تصور « بيكر » لمؤتمر التسوية المنتظر على ثلاث مراحل :

١ - مرحلة مؤتمر مفتوح تشارك فيه كل الأطراف وينحصر دوره في كسر الحواجز وبناء الجسور ، وكان مطلب « بيكر » أن يحضره العرب جميعا ، أطراف النزاع : سوريا والأردن والفلسطينيون - ومصر باعتبارها طرفا مهما ، وإن كان قد سبق إلى تسوية منفردة مع إسرائيل ، ثم مجموعة دول الخليج البترولية كلها وعلى رأسها السعودية ، وأيضا مجموعة دول المغرب العربي . وكان القصد ألا يظل طرف عربي خارج التسوية التعاقدية

التي تتم مع إسرائيل ، فقد كان لا بد لكل الحواجز السياسية والاقتصادية والنفسية أن تنكسر مرة واحدة .

وكان المقدر لهذا المؤتمر ألا يطول عن يومين ، أو ثلاثة على الأكثر ، ويكون بذلك قد أدى دوره ، وينفض .

٢ - ومرحلة ثانية - بعدها بأيام - تجرى فيها لقاءات ثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية المشتبكة معها حتى الآن ، وهي سوريا والأردن والفلسطينيون ، على أن يجرى التفاوض بين كل طرف من هذه الأطراف وبين إسرائيل على حدة ، وألا يتوقف طرف في انتظار طرف آخر ، بمعنى أن كل تفاوض هو عملية منفصلة تستقل بحركتها وتوقيتاتها ولا تتأثر بغيرها .

٣ - ثم تجيء مرحلة ثالثة بعد اللقاءات الثنائية للمرحلة الثانية ، وبدون انتظار لما تسفر عنه ، وهذه المرحلة هي التي تطرح للبحث آفاق التعاون في المنطقة على أوسع نطاق : من خطط التنمية المشتركة ، إلى موارد المياه ، إلى طرق المواصلات ، إلى تطبيع العلاقات ، إلى التعاون الإقليمي الشامل وبغير حدود .

وكانت إسرائيل هي التي تضع الشروط :

- فهي لا تريد وفدا فلسطينيا على صلة من أي نوع مع منظمة التحرير الفلسطينية .

- وهي لا تريد لأوروبا الغربية أكثر من دور مراقب في المؤتمر .

- وهي لا تريد للأمم المتحدة أكثر من وجود مندوب مراقب ليس له أن يفتح فمه بكلمة واحدة ، لأنها لا تنق فيها بسبب أغلبية دول العالم الثالث بين أعضائها .

- وهي لا تريد شروطا عليها من أي نوع ، مثل مطالبتها بوقف الاستيطان حتى وإن عرض عليها - في مقابله - إنهاء المقاطعة العربية لها . هذا مع أن وقف الاستيطان يمكن الرجوع عنه في أي لحظة ، في حين أن وقف المقاطعة العربية سوف يكون نهائيا لأنه يصعب العودة إليه بعد العدول عنه .

وأكثر من ذلك ، فقد كانت بعض شروط إسرائيل إملاء غير قابل للمراجعة ، وبينها أنه : لا دولة فلسطينية ، ولا تعامل مع منظمة التحرير ، ولا أرض في مقابل السلام ، ولا انسحاب من كامل أرض إسرائيل (يهودا والسامرة وغزة) - وأخيرا فإن مستقبل هضبة الجولان ليس مطروحا للمناقشة على الأقل الآن .

وكان « جيمس بيكر » قد اختار مدريد مقرا للمرحلة الأولى من مؤتمر التسوية

الدولى (٧) ، وراح يدفع الجميع إليه بالرضا أحيانا ، وبالغضب أحيانا أخرى . وكان منظره فى بعض المرات أشبه ما يكون باللوحه الشهيرة على جدران بعض المعابد المصرية القديمة - تصور « رمسيس الثانى » يمسك بأسراه من الحيثيين والكنعانيين والفرس من سعورهم بقبضة يده ويأخذهم إلى مصير بالنسبة لهم خطر ومجهول .

كان « جيمس بيكر الثالث » (وهذا هو الاسم الرسمى لوزير الخارجية الأمريكية) يعيد صورة « رمسيس الثانى » بعد أكثر من ثلاثة آلاف سنة !



وكانت الأطراف العربية كلها ، وإن تعددت الأسباب لديها ، تشعر أنها لا تستطيع أن تتخلف عن اجتماع مدريد :

١ - سوريا - على حد قول الرئيس « حافظ الأسد » نفسه - تشعر « بأن الأمريكان هذه المرة لديهم النية للحل ، والمشكلة هى ما إذا كانت لديهم الإرادة » - وهكذا كانت سوريا أميل إلى اختبار « النية والإرادة » الأمريكية - خصوصاً وأنه ليست هناك خيارات أخرى فى الوقت الحاضر .

٢ - الأردن - على حد قول الملك « حسين » نفسه - يشعر « بأنه إذا كان هناك دور أردنى مطلوب فى الحل ، ولو حتى كغطاء للحضور الفلسطينى (الذى صمم الإسرائيليون على أن يكون تمثيله ضمن وفد أردنى - فلسطينى) - فإن الأردن لا يحق له أن يتردد ، خصوصاً بعد كل ما تعرض له أثناء أزمة وحرب الخليج ، وإذا كان الآخرون يطلبون

(٧) كان اختبار « مدريد » راجعاً إلى عدة اعتبارات منها أن تكاليف عقد المؤتمر أرخص لأنه كان مقرراً أن تتحمل الولايات المتحدة كل النفقات ، وقد وجدت الخارجية الأمريكية أن « مدريد » أرخص من « لوزان » و « زيوريخ » (فى سويسرا) ، وكانت كلتاها مرشحة كمقر للمؤتمر . وكانت أسبانيا متحمسة لأسباب سياسية وثقافية تتصل بعلاقتها مع المسلمين واليهود ، إلى جانب أنها هذا العام - ١٩٩٢ - سوف تحتفل بعيد القرن الخامس على قيام « كريستوفر كولومبس » باكتشاف أمريكا ، وسوف تكون إلى جانب ذلك مقراً للمعرض العالمى « إكسبو ١٩٩٢ » .

دوره ، فإن عليه أن يكون أول من يطلب هذا الدور لنفسه - ما دامت هناك فرصة أو مناسبة .

٣ - والفلسطينيون - على حد قول السيد « ياسر عرفات » نفسه - يشعرون أنهم لا يستطيعون التخلف عن مؤتمر للتسوية تحضره الأطراف العربية الأخرى ، فمجرد حضورهم إثبات لحقهم ودورهم ، وهم يعرفون ثوابتهم وعليهم أن يتمسكوا بها ، وألا يقولوا كلمة « لا » ، تاركين لإسرائيل أن تقولها إذا شاءت .

٤ - وحتى دول المغرب العربي قررت الذهاب ، وكان موقفها هو ما عبر عنه الرئيس « الشاذلي بن جديد » نفسه بقوله : « كنا نستطيع ألا نذهب بممثل عن المجموعة المغاربية إلى مدريد ، ولكن المشكلة أن من يتخلف في هذه الظروف سوف يعتبر معارضا للتسوية ، وهذه قضية في مواجهة الولايات المتحدة وكذلك دول الخليج . وإذا كنا قد حددنا موقفنا بأننا نقبل ما تقبله منظمة التحرير - إذن فإننا نحضر ما دامت منظمة التحرير حاضرة . ولنفرض أننا تخلفنا - فماذا بعد ؟ .. في السنوات القادمة : خمس أو عشر سنوات ، لا ينتظرنا إلا ما نراه الآن ، وليست على الأفق المرئى متغيرات تؤثر على معادلات القوة . »

٥ - وأما دول مجموعة الخليج العربي ، فقد عبر عن موقفها أمين عام منظمة التعاون الخليجي حين قال : « لقد ثبت أن التهديد علينا ليس من إسرائيل ، ولكن من بعض العرب ! »

٦ - وبالطبع فإن مصر كانت راغبة في أن ترى العالم العربي كله ، وقد توصل إلى النتيجة التي توصلت إليها هي عندما وقعت اتفاقيات كامب دافيد .

وكان « جيمس بيكر » في ذروة انتصاره وهو يقول « إن هذه أول مرة يجلس فيها العرب والإسرائيليون للتفاوض وجها لوجه . »

ولم يكن ذلك دقيقا ، وإن لم يكن خطأ كله .

إن العرب والإسرائيليين التقوا مرات كثيرة وجها لوجه ، واقتربوا أحيانا من موائد المفاوضات المباشرة ، وجلسوا في بعض الأحيان إليها ، والعالم يرى ويسمع :

● لقد اجتمع العرب والإسرائيليون وجها لوجه لأول مرة سنة ١٩٣٩ في مؤتمر لندن ، الشهير الذي بحث قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين . وكان التمثيل العربي على أرفع مستوى ، فمن الجانب العربي كان ممثل مصر هو رئيس وزرائها في ذلك الوقت « على ماهر » (باشا) ، وكان رئيس الوفد السعودي هو الملك « فيصل » (الأمير

« فيصل » وزير خارجية المملكة وقتها) - وقد فشل المؤتمر لأن الجانب اليهودى لم يقبل بأى سقف لتحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين - فقد كان يشعر أن سلطة الانتداب البريطانى عاجزة أمامه بسبب ضغوط الحركة اليهودية وتأثيرها ، خصوصا فى الولايات المتحدة التى كانت بريطانيا تنظر إليها بأمل ورجاء تنتظر عونها ومساعدتها وتدخلها فى الحرب مع ألمانيا النازية ، وكانت نذر الحرب وقتها على الأبواب .

● وبعد معركة فلسطين سنة ١٩٤٨ التقى العرب والإسرائيليون للمرة الثانية فى فندق الزهور فى « رودس » تحت رعاية وسيط من الأمم المتحدة هو الدكتور « رالف بانس » . ومع أن وسيط الأمم المتحدة راح يتنقل بين أدوار الفندق للقاء الوفود العربية ، ثم لقاء الوفد الإسرائيلى ، فإن المؤتمر توصل إلى اتفاقات الهدنة - سنة ١٩٤٩ - وبمقتضاها أصبحت هناك لجان هدنة مشتركة دائمة تضم ممثلين عربا ، إلى جانب ممثلين عن إسرائيل . وكانت الخطوة التالية أن ترفع الأمم المتحدة اجتماعات لجان الهدنة إلى المستوى السياسى .

● وكانت كل الدول العربية سنة ١٩٤٩ قد قبلت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ ، وهو القرار الذى قضى بتقسيم فلسطين إلى دولة فلسطينية ودولة يهودية . وأنشأ مجلس الأمن تأسيسا على هذا القبول العربى ما سعى فى ذلك الوقت بـ « لجنة التوفيق » ، ومهمتها أن تجمع الطرفين معا على تسوية مقبولة . وكانت « لجنة التوفيق » مشكلة من ممثلى ثلاث دول هى : الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا . وفى « لوزان » بدأت اجتماعات « لجنة التوفيق » ، وشارك فى أعمالها العرب والإسرائيليون (للمرة الثالثة) . ولم تصل « لجنة التوفيق » إلى نتيجة لأن إسرائيل كانت قد احتلت أثناء معركة ١٩٤٨ أراضى تتعدى الحدود التى رسمها قرار التقسيم للدولة اليهودية . وكان قرارها فى النهاية هو الاحتفاظ بالأرض .

وقد ظلت « لجنة التوفيق » تقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى سنة ١٩٥٧ . وحتى هذه اللحظة (١٩٩٢) فإن « لجنة التوفيق » مازالت موجودة رسميا فى سجلات الأمم المتحدة ، وعلى أوراقها .

● وجرت محاولة - رابعة - للتسوية بعد معركة ١٩٦٧ وحين قبلت بعض الدول العربية (مصر والأردن) بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى عهد بتنفيذه إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ، وهو وقتها « يو ثانت » ، وبدوره عين « يو ثانت » ممثلا خاصا له للاتصال بالأطراف التى قبلت القرار ٢٤٢ - بهدف الوصول إلى أساس للتسوية مقبول . وكان هذا الممثل الخاص للسكرتير العام هو « جونار يارنج » السفير الدائم للسويد فى الأمم المتحدة .

وجرب السفير « جونار يارنج » أن يسعى بين الأطراف ، ولم ينجح . ثم جربت بعده الدول الأعضاء الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا) - فعددت جلسات خاصة في نيويورك طوال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، ولم يتوصل أحد لنتيجة لأن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كان يشترط للتسوية « عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة » ، ولم تكن إسرائيل مستعدة لقبول هذا المبدأ على كل الجبهات ، وبالذات على الجبهة الأردنية - الفلسطينية ، أو على الجبهة السورية . ولقد حاولت إسرائيل في ذلك الوقت أن تلوح باستعدادها للخروج من سيناء في مقابل خروج مصر من التزامها العربي ، ولم تقبل مصر . وانتهت محاولات « جونار يارنج » ثم محاولات الدول الأربع الكبرى - إلى الفشل .. وكانت إسرائيل تريد الأرض أكثر مما تريد السلام .

● سنة ١٩٧٣ ، وبعد حرب أكتوبر ، جرت المحاولة الخامسة ، وكانت في تلك المرة لقاء كاملا على مائدة مفاوضات في جنيف ، فقد حضرت مصر والأردن ، وكذلك قامت سوريا بتكليف مصر بتمثيلها في المؤتمر ، ولم تنجح المحاولة لعدة أسباب :

١ - كان « هنري كيسنجر » هو مهندس مؤتمر جنيف ، وكان يريد احتكار إدارة عملية السلام ، وضبط توقيتاتها بحيث يتيح للولايات المتحدة فرصة العودة إلى المنطقة من أوسع الأبواب .

٢ - ولم يكن « كيسنجر » وإسرائيل يريدان أي دور في التسوية للاتحاد السوفيتي ، وكان هدف الاثنين - إخراج الاتحاد السوفيتي من المفاوضات - ومن المنطقة - بالكامل . وأحس الاتحاد السوفيتي بهذه المحاولة ، وعرف أن لجنة عسكرية مشتركة مصرية - إسرائيلية - أمريكية تجتمع سرا في إحدى قاعات المؤتمر بدون علمه . ووصل الأمر بـ « أندريه جروميكو » وزير الخارجية السوفيتي - إلى حد أن قال لـ « هنري كيسنجر » إنه « إذا عرف مرة أخرى أن هناك اجتماعا للجنة العسكرية المشتركة يجرى من وراء ظهر الاتحاد السوفيتي ، فإنه سيبحث بضابط سوفييتي رفيع المستوى ليقترح القاعة ويدخل للجُلوس فيها ، وليكن ما يكون » .

٣ - ولم تكن إسرائيل تريد أي نوع من أنواع مشاركة الأمم المتحدة في مؤتمر جنيف . فقد كان قبولها لوجود الأمم المتحدة يحمل من وجهة نظرها اعترافا ضمنيا بالقرارات التي سبق صدورها عن المنظمة الدولية . كما أنها كانت تعتبر أن المناخ العام في الأمم المتحدة متحيز ضدها .

٤ - إن إسرائيل في هذا المؤتمر حاولت أن تغري مصر مرة أخرى بصفقة منفردة . وفي هذه المرة كانت الصفقة المنفردة جوائز . ففي حديث بين الكولونيل الإسرائيلي « ايزاك

سيون « وهو عضو فى الوفد العسكرى الإسرائيلى فى مؤتمر جنيف - وبين ضابط رفيع المستوى فى الوفد المصرى - قال الكولونيل « سيون » إنه « لا يفهم لماذا تضيع مصر وقتها فى مشاكل فلسطين دون فائدة - بينما فى وسعها أن تتجه غربا لاحتلال ليبيا وتضمها إليها ، وفى هذه الحالة فإن إسرائيل سوف تكون على استعداد لإغماض عينها عن ذلك . وهذا مفيد لمصر بأكثر من الاستعداد للحرب مع إسرائيل مرة كل عدة سنوات بسبب فلسطين ؟ »

وكان مؤدى هذا العرض صفقة ترضى فيها إسرائيل بإطلاق يد مصر فى جوارها الإفريقى ، فى مقابل أن ترضى مصر بإطلاق يد إسرائيل فى جوارها الآسيوى العربى .

ولم ينجح مؤتمر جنيف ، وإن كانت التطورات بعده قد اتخذت لنفسها مساراً آخر .



ثم جاء مؤتمر « مدريد ١٩٩١ » بالتصور الذى قدمته له السياسة الأمريكية وبمراحله الثلاث ، ولأول وهلة كانت هناك أوضاع لا تجعل الموازين فى صالح العرب ، بل ولا تجعلها عادلة أو شبه عادلة بين الطرفين .

وكان أول أسباب الخلل فى الموازين - هو ما عبر عنه « جيمس بيكر » دون أن يقصد ، وقد تمثل فى قوله « إن الطرف الآن مناسب لحل أزمة الشرق الأوسط المستعصية ، وخصوصاً بعد التغييرات التى وقعت فى الاتحاد السوفيتى ، ثم النتائج التى انتهت إليها حرب الخليج » .

وكانت ترجمة ذلك عملياً أن الحل أصبح ملائماً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى - وضرب الجيش العراقى .

وبصرف النظر عن الأسباب التى أدت إلى هذين الحثين ، فلا يمكن لأحد - من وجهة نظر عربية - أن يعتبر أياً منهما وضعاً إيجابياً يهدد لحل متوازن أو عادل للصراع العربى - الإسرائيلى .

والسبب الثانى - أن الاتحاد السوفيتى الذى أصر العرب حتى النهاية على أن يكون راعياً مشاركاً للمؤتمر مع الولايات المتحدة - لم يكن هو ذلك الاتحاد السوفيتى الذى طلبه العرب وأصروا وضحوا فى سبيل حضوره بدور الأمم المتحدة ، وبدور أوروبا ، وبأى دور دولى آخر كان يمكن دعوته للمشاركة فى بحث مستقبل السلام فى المنطقة .

إن العرب أصروا على مشاركة الاتحاد السوفيتى فى رعاية المؤتمر ناسين أن الظروف تغيرت ، وأن ما كان مفيداً بالأمس قد لا يعود كذلك اليوم . ومع كل العرفان

لجهود قام بها الاتحاد السوفيتي في تأييد العرب سابقا - فإن الاتحاد السوفيتي لاحقا أصبح دولة مختلفة تحتاج إلى الولايات المتحدة ، وتخطب ود إسرائيل .

ولقد كان الرئيس « ميخائيل جورباتشوف » الذي رأس المؤتمر مع الرئيس « جورج بوش » - شريكا بالصورة ، فقد كان ظاهرا وغير فاعل ، وموجودا ولكن بدون تأثير ، ولم يسمح له أن يظهر في الصورة أو أن يتواجد مجرد تواجد إلا بعد أن فتح أبواب الهجرة اليهودية منه واسعة إلى إسرائيل ، وإلا بعد أن أعاد علاقاته الدبلوماسية كاملة بالدولة اليهودية .

وأسوأ من ذلك ، فإن « ميخائيل جورباتشوف » ذهب إلى « مدريد » وهو في حالة احتياج كامل إلى تأييد « جورج بوش » - اقتصاديا إبلاده حتى لا تتمزق ، وسياسيا لشخصه حتى لا يصرعه منافسه « بوريس يلتسين » في صراع داخل الكرملين !

وكانت تلك مأساة أضيفت إلى مآسى مؤتمر السلام !

(ولقد كان من المفارقات الغريبة في مدريد أن الملك « خوان كارلوس ، وزوجته الملكة صوفيا ، قاما بدعوة كل من « بوش ، و « جورباتشوف ، على انشاء في قصر « رزويلا ، ليلة افتتاح المؤتمر ، ونزل الملك والملكة إلى باب القصر يستقبلان الضيوف . وعندما وصل « بوش ، صعد الاثنان معه سلام القصر إلى صالون الاستقبال ، وفي غمرة الحماسة والترهيب بالضيف الأمريكي نسي كلاهما (الملك والملكة) أن هناك ضيفا ثانيا منتظرا (ضيفا سوفيتيا) - ثم جاء كبير المساعدين العسكريين للملك « خوان كارلوس ، بهمس في أذنه ، وبعدها أسرع الملك « خوان كارلوس ، وزوجته الملكة « صوفيا ، إلى نزول السلم عاندين إلى منخل القصر . وهناك كان « ميخائيل جورباتشوف ، ومعه ثلاثة من المرافقين قد أدخلوا غرفة قائد الحرس ينتظرون ... حتى يتنكر ملك وملكة أسبانيا أن رئيس القوة الأعظم الثانية في العالم منسى على أبواب قصر « رزويلا ، ا)

والسبب الثالث - أن العالم العربي يذهب إلى « مدريد » منقسما على نفسه ، وأسوأ من الانقسام أن نما عربيا كان على أيد عربية ، سواء كانت هذه الأيدي في « مدريد » أو بعيدا عنها . وحتى إذا لم يكن الدم العربي على الأيدي العربية ، فقد كان الدم العربي الذي سال في أزمة الخليج منذ يوم ٢ اغسطس ١٩٩٠ وإلى يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ - مازال حارا وساخنا . ورغم ابتسامات حاول أصحابها رسمها على ملامحهم ، فإن الوجه العربي في مدريد لم يكن مشرقا .

والسبب الرابع - أنه لم يكن لدى العرب سلاح قوة يحتكمون إليه إذا فشلت أحاديث السلام ، ولا كان لديهم سلاح بترول يلوحون به عقابا لطرف يتجاهل حقوقهم ويساعد مغتصبها . فقد كان معظم السلاح العربي إما عاجزا أو مدمرا ، كما أن البترول العربي

كان مشغولا بمعاينة العرب ، وقد فرض على الشعب الفلسطيني (ضغطا) لم يكن يستحقه ، ولا كان هناك ما يبرره .

وكان الرئيس « حافظ الأسد » قد وجه نصيحة إلى الوفد السوري المسافر إلى « مدريد » ، ولعله أرادها أن تصل منه إلى غيره من الوفود العربية - فقد قال لوفده : « لا يصح لأحد منا أن يتصرف وكأنه مهزوم ... نحن لسنا مهزومين » .

وربما كان الرئيس السوري على حق بالمعنى التاريخي - ولكن المعنى السياسي كانت له شواهد يصعب إنكارها . فقد انعقد مؤتمر « مدريد » على أساس شروط إسرائيلية تساهلت أحيانا في الشكل ، ولم تتنازل في أي لحظة عن الموضوع !

ومع ذلك ، وبصرف النظر عن كل الاعتبارات ، فلعلة لم يكن هناك بديل لـ « مدريد » في الظروف التي فرضت على الكل « مدريد » - والمهم ما بعدها .

والمشكلة الحقيقية أن إسرائيل تملك في يدها كل الأوراق المؤثرة في اللعبة الراهنة ، وأولها الأرض المحتلة - وتفوق عسكري لا شك فيه .



والغريب أن إسرائيل كانت هي الطرف الذي يتمنع ويظهر العناد رغم أن « جيمس بيكر » رتب كل شيء حسب ما طلبته وزيادة .

كان وزير الخارجية الأمريكي في اقتراجه من عملية التسوية قد استعار من سلفه الأسبق « هنري كيسنجر » مدرسة في التفاوض مع العرب شديدة الغرابة ، وكانت استعارة « جيمس بيكر » من « هنري كيسنجر » مفهومة لأن كبار مستشاريه في وزارة الخارجية (« ايجلبرجر » و « روس » و « هاس » .. وغيرهم) كانوا جميعا من معاوني « كيسنجر » أو مريديه .

وكانت للمدرسة التي ابتدعها « هنري كيسنجر » في التفاوض مع العرب أساليب خاصة ، ولعل أول من تنبه إليها ، وقام بجهد في تحليلها أستاذ العلوم السياسية الإسرائيلي « أموس برلموتر » (٨) .

(٨) كتب « برلموتر » كتابا كاملا عن المفاوضات بين العرب وإسرائيل نشر في لندن سنة ١٩٨٠ بعنوان « مفاوضات السلام » ، وقد نشرته جامعة « أوكسفورد » .

وقد كان تحليل « برلموتر » أن « هنرى كيسنجر » استطاع مبكرا أن يرصد غرام العرب بالكلمات ، خصوصا تلك الجديدة عليهم ، وبدأ يعلمهم بعضها .

وكان تقديره أنه إذا استطاع أن يترك ألفاظه تشيع على ألسنتهم ، فإنها سوف نرشح إلى فكرهم ، ومن ثم إلى نظرهم لموضوعات التفاوض .

وباعتباره أستاذا نابها فإن « كيسنجر » توجه طبيعيا إلى صدر الساحة يأخذ لنفسه دور المعلم دون أن يستثير حساسية أحد ، ثم راح يركز في لقاءاته العربية الأولى على ما يستطيع نظراؤه العرب التقاطه من كلماته .

وكان حسابه أنه إذا تحقق له ذلك - فإن في استطاعته تغيير الإطار المعرفى العربى الأسمى بإطار معرفى مختلف يتحكم هو فيه .

ومن هذا المنطلق ، فإن « كيسنجر » بدأ مع مفاوضاته العرب يطرح تعبيرات مثل :

● **“Peace Process”** (عملية السلام) - ومعنى ذلك تحويل السلام من هدف إلى عملية ، والبدء على الفور بالجلوس إلى المائدة ، وترك التفاوض نفسه يصنع آليته .

● و **“Momentum”** (قوة الدفع) - ومعنى هذا أن عملية السلام تحتاج باستمرار إلى وقود جديد وإلا توقفت ، وبما أن العرب هم الراغبون فى التسوية لاستعادة أراضيهم - إذن فإن الوقود عليهم !

● و **“Confidence Building Measures”** (إجراءات بناء الثقة) - ومعنى هذا أن استمرار قوة الدفع مرهون بإجراءات تتخذ لبناء ثقة الطرف الآخر - وإسرائيل هى التى تحتاج إلى تأكيد الثقة لأنها هى التى ستعطى المحسوس (الأرض) فى مقابل غير المحسوس (السلام) الذى يعطيه العرب .

وهكذا ، وهكذا .. ألفاظ وتعبيرات تدعو إلى « الخطوة خطوة » حتى لا تصادم القضايا ، وإلى « البدء بالأسهل » من موضوعات الخلاف حتى يمكن بالتقدم السريع فيها تحقيق الوصول إلى شوط يصعب على الأطراف أن تتركه يذهب سدى ، إلى آخره !

وبدأ المفاوضون العرب يسمعون من « كيسنجر » ، ويعتبرون كلماته وتعبيراته لغة العصر فيرددونها بعده ، ومع كثرة ترددها يترسخ اقتناعهم بها غير شاعرين أنهم بذلك ينقلون أنفسهم مقما إلى أرضيته ، وداخل إطاره المعرفى ، ووفق قائمة أولوياته .



والآن كان « جيمس بيكر » (بمعونة عدد من مساعدي المعلم القديم) يقوم بتوسيع فصول المدرسة ، وبتطوير مناهج التعليم . وساعده على ذلك أن الاتحاد السوفيتي كان على استعداد للمشاركة في دق الجرس لكي يبدأ اليوم الدراسي الجديد .

وبدأ « جيمس بيكر » فحدد حصص هذا اليوم الدراسي على شكل خطاب دعوة مشتركة وقعه كل من الرئيسين « جورج بوش » و « ميخائيل جورباتشوف » :

- مدخل يشير بسرعة إلى « فرصة تاريخية سانحة لتحقيق تسوية سلمية من خلال مفاوضات مباشرة على نطاقين : بين الدول العربية وإسرائيل - وبين إسرائيل والفلسطينيين - تركز على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

- « ولتحقيق هذا الهدف يتقدم رئيس الولايات المتحدة ، ورئيس الاتحاد السوفيتي بدعوتكم إلى مؤتمر سلام تتبناه كلنا الدولتين . »

- « وهذا المؤتمر تليه على الفور مفاوضات ثنائية مباشرة . »

- « ويرجو الرئيس « بوش » والرئيس « جورباتشوف » منكم قبول هذه الدعوة قبل الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٩١ - بتوقيت واشنطن . »

- « وسوف تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر . »

- « تلى ذلك فى ظرف أسبوعين على الأكثر ، مفاوضات متعددة الأطراف تركز على قضايا المنطقة المتنوعة مثل : الرقابة على الأسلحة ، والأمن الإقليمي ، والمياه ، وقضايا اللاجئين ، والبيئة ، والتنمية الاقتصادية ، وأى مواضيع أخرى ذات اهتمام مشترك . »

- « رئاسة المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية للولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي . »

- « أما الحكومات المدعوة فتشمل إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن ، ويحضر الفلسطينيون كجزء من وفد أردنى - فلسطينى ، وتدعى مصر بصفة مشارك ، والأمم المتحدة بصفة مراقب ، وكذلك دول الوحدة المغاربية . »

- « وسوف يدعى مجلس التعاون الخليجي إلى المؤتمر كمراقب ، ثم تدعى الدول الأعضاء فيه للمشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف ، (التى تبحث قضايا المنطقة المتنوعة ، وأهمها التنمية الاقتصادية !)

- « والمؤتمر لن تكون له سلطة فرض حلول على الأطراف ، وبالإمكان عقده مرة ثانية فقط بموافقة كل الأطراف . »

- « وبالنسبة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك (والذي لا يجب أن تكون له علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية) - فإن هذه المفاوضات ستجرى على مراحل تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت ، وهدفها الوصول إلى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة ، وبمجرد الاتفاق ستدوم ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت مدة خمس سنوات ، وبدءاً من السنة الثالثة منها تجرى المفاوضات بشأن الوضع الدائم ... »

وهكذا ، برنامج كامل محدد لحصص اليوم الدراسي يضعه « الأساتذة » ولا يستطيع « التلامذة » أن يخرجوا عنه أو يعدلوه ، وعلى أساسه يتحدد السقوط أو النجاح !

والكل يطيع ، وقصارى ما يطلبه أيهم هو بعض التطمينات ، وتكتب أوراق تطمينات أمريكية إلى العرب ليس فيها غير الالتزام بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وكليهما عبارات عامة تحتمل كل تأويل . (الغريب أن أحدا لم يطلب أوراق تطمينات من الاتحاد السوفيتى !)

وأما إسرائيل فقد حصلت بدورها على ورقة تطمينات ، لكن ورقتها لم تكن تفسيرات عامة لنصوص تحتمل التأويل ، بل كانت تعهدات محددة لها قوة فعل مستقلة ومؤكدة :

١ - « إن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة مبنية على علاقات فريدة بين الدولتين تستند على قيم ومصالح مشتركة وعلى احترام الديمقراطية . ومنذ إنشاء دولة إسرائيل أدركت الولايات المتحدة أن التحديات التي تواجه إسرائيل تتعلق بجوهر وجودها . وعلى امتداد فترة طويلة للغاية عاشت إسرائيل فى منطقة رفض فيها جيرانها الاعتراف بوجودها وحاولوا تدميرها . لهذا السبب كان مفتاح التقدم نحو السلام دائما هو الاعتراف باحتياجات أمن إسرائيل ، وبضرورة التعاون بين دولتنا لتلبية هذه الاحتياجات . »

٢ - « إن التزامات الولايات المتحدة بأمن إسرائيل باقية وثابتة ، وأى محاولة للدس بيننا للمساس بهذه الالتزامات لن نتجح لأنها لا تفهم الروابط العميقة بين دولتنا وطبيعة التزاماتنا بأمن إسرائيل ، بما فى ذلك الالتزام بتثبيت وتأكيد تفوقها الكيفى . »

٣ - « لا نؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة - وليس للمؤتمر قوة فرض حلول على الأطراف ، أو استخدام حق النقض - ولن يعود المؤتمر للانعقاد إلا بموافقة الجميع - ولا يمكن أن يجبر طرف فيه على الجلوس مع طرف لا يريده (والمقصود هو منظمة التحرير الفلسطينية) - ولن تكون هناك مفاجآت بخصوص نوعية التمثيل فى المؤتمر أو فى المفاوضات ، وسوف يكون الفلسطينيون المشاركون فيه ضمن وفد أردنى من سكان الضفة الغربية وغزة الذين يقبلون بالمفاوضات ، ويريدون العيش فى سلام مع إسرائيل من

خلال تسويات مرحلية - ولا تريد الولايات المتحدة إدخال منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التسوية .

٤ - « تواصل الولايات المتحدة تأييد التعهد الذي قدمه الرئيس « فورد » إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية « رابين » في ١ سبتمبر ١٩٧٥ بشأن هضبة الجولان ، وسوف تولى وزنا كبيرا لموقف إسرائيل بأن كل تسوية سلمية مع سوريا يجب أن تقوم على بقاء إسرائيل في هضبة الجولان . وفيما يتعلق بذلك فإن الولايات المتحدة على استعداد لاقتراح ضمانات أمريكية لترتيبات أمنية إذا تم اتفاق بهذا الشأن بين سوريا وإسرائيل . »



ولم تكن إسرائيل بعد قانعة بالانتظام في الصف ، فقد كانت « تلميذا » من نوع ممتاز يريد المسكن والمأكل والملبس ومصروف الجيب بالمجان - إذا كان مطلوبا منه أن يلتزم بالصف - وكان على مرحلة المفاوضات المتعددة الأطراف أن تكون وسيلة الى تلبية احتياجاته ، فهي المفاوضات التي يتعين عليها أن تبحث قضايا المنطقة المتنوعة مثل الرقابة على الأسلحة ، والأمن الإقليمي ، والمياه ، وقضايا اللاجئين ، والبيئة ، و « التنمية الاقتصادية » .

وكان هذا البند الأخير هو ما يعنى إسرائيل ، فهذه هي المفاوضات التي ستحضرها دول مجلس التعاون الخليجي التي ينبغي عليها أن تدفع فاتورة الحساب .

ولقد طورت إسرائيل نظرية أمن جديدة تأخذ في حسابها متغيرات العالم ومستجدات المنطقة ، وهذه النظرية هي الآن موضع اختبار مطروح على التجربة ، ومقتضى الخطوط العريضة في هذه النظرية كما يلي :

- إن إسرائيل ليست مستعدة للتخلي عن أراض مما هو تحت سلطة الاحتلال الآن ، فهذه الأراضي ضرورية للدعوى الأسطورية غير القابلة للتجزئة ، وضرورية للتوسع والاستيطان .

- إن الأمن الآن ، وبعد وصول الصواريخ العراقية - بصرف النظر عن تأثيرها المادي - لم يعد ممكنا ضمانه في المستقبل بالأدوات العسكرية وحدها ، ذلك أن تكلفة مثل هذه الأدوات العسكرية يمكن أن تكون أعلى مما يحتمله الاقتصاد الإسرائيلي .

- إن الاقتصاد الإسرائيلي مقبل أكثر وأكثر على ظروف تقلص وانكماش ترجع إلي الأزمة الاقتصادية الأمريكية ، إلى جانب اضطرار صانع القرار الأمريكي (وهذا باد الآن في سياسات « بوش ») - إلى توجيه أكبر قدر ممكن من الموارد الأمريكية نحو النمو

الاقتصادى لمواجهة سوق أوروبا الموحدة ، وسوق المحيط الهادى التى تقودها اليابان .

وبزوال الخطر العسكرى العربى ولو مؤقتا ،

وبوجود القوة الأمريكية سافرة فى الخليج إلى أجل ،

فإن المساعدات الأمريكية لإسرائيل يحتمل أن تقل ، ويصعب أن تزيد ، مع العلم

بأن الاحتياجات الإسرائيلية متصاعدة .

.. إن الولايات المتحدة حريصة على أمن إسرائيل وعلى اقتصادها ، وقد كانت

إسرائيل - وسوف تظل إلى زمن طويل - أهم دعائم السياسة الأمريكية فى المنطقة بقدر

ما أن البترول العربى هو أهم أهداف هذه السياسة .

وإذا كانت الولايات المتحدة قد تضطر فى المستقبل أن تقلل مساعداتها بصفة عامة -

أو على الأقل لا تتحمل زيادات فيها - فإن الولايات المتحدة يتعين عليها أن تطمئن إلى أن

إسرائيل لديها من مصادر أخرى ما يعوضها ويطمئنها إلى المستقبل .

- ليست هناك مصادر لمساعدات ، ولا استثمارات مؤثرة يمكن أن تجيء من أوروبا

واليابان إلى إسرائيل ، فهذه الاستثمارات إذا خرجت من مواطنها الأصلية ، أمامها أوروبا

الشرقية والاتحاد السوفيتى ، وهما مجالان للاستثمار تفتحت أبوابهما على الآخر .

- أكثر من ذلك ، فإن إسرائيل تواجه منافسة صعبة بسبب رخص الأيدى العاملة

حتى فى صادرات كانت توجهها إلى السوق الأوروبية المشتركة ، ولقد حدث بالفعل أن

بولندا انتزعت من إسرائيل أسواقا فى ألمانيا الغربية ، وأخرجتها منها .

- وإنه فإن على إسرائيل ، وبمساعدة من الولايات المتحدة ، أن تجد موزعا فاعلا

فى المنطقة المحيطة بها ، وكان الموضع الذى عثر عليه الطرفان (الولايات المتحدة

وإسرائيل) هو ما يطلق عليه الآن مشروع السوق الشرق أوسطية . ومما يلتفت النظر أن

الخطاب الرئيسى لـ « شيمون بيريز » رئيس حزب العمل الإسرائيلى فى المؤتمر السنوى

لحزبه - ركز على فكرة هذه السوق ، وتحدث عن تكامل بين :

وفرة موارد المياه التركية

وسعة السوق الاستهلاكية المصرية

ومقدرة التكنولوجيا الإسرائيلية .

وخلص إلى أن اتحاد هذه العوامل الثلاثة ممولة بفوائض بترول الخليج - يستطيع

أن يحقق لإسرائيل ما تريد ، ويجعلها جزءا من المشروع الاقتصادى للشرق الأوسط

فيعزز أمنها ، ويوفر لها من خلاله ما تريده من استثمارات فى التكنولوجيا فيحقق

رخاءها .

يلفت النظر أيضا أن « اسحاق شامير » رئيس وزراء إسرائيل كان يتحدث أمام مؤتمر الرؤساء اليهود في « بلتيمور » يوم ٢١ نوفمبر ١٩٩١ ، وقد حدد احتياجات إسرائيل في الحقبة القادمة بخمسين إلى ستين بليون دولار ، وقام أمام سامعيه بتقسيم مواردها :

- عشرة بلايين ضمانات أمريكية .
- عشرة بلايين يوفرها يهود العالم .
- عشرة بلايين توفرها إسرائيل بنفسها لنفسها .

ولاحظ سامعو « اسحاق شامير » أن هناك ما بين عشرين إلى ثلاثين بليون دولار لا تزال ناقصة في حساباته ، وسألوه عنها وكان رده :
« لنتنظر حتى نرى ما سوف يحدث في المنطقة ،
وكانت الإشارة واضحة إلى أن « شامير » يفكر في مصادر من داخل منطقة الشرق الأوسط ذاتها .

وكانت الوزارات والأجهزة المختصة في إسرائيل مشغولة بإعداد مشروعات :

- ربط لشبكات الكهرباء بين مصر وإسرائيل والأردن وسوريا !
- خط للسكك الحديدية يمتد من حيفا إلى الخليج .
- خطوط أنابيب بترول من الخليج إلى البحر الأبيض .
- خطوط مياه قادمة من تركيا عبر سوريا ولبنان إلى النقب .
- خط أنابيب يحمل مياه النيل من سيناء إلى النقب أيضا ..

وكانت الولايات المتحدة تشجع وتضغط .

وكانت الأطراف العربية ما زالت تردد ما حفظته من عبارات عن « عملية السلام » ، و « قوة الدفع » ، و « إجراءات بناء الثقة » ، إلى آخره !



البحث عن مستقبل

ثم ماذا ؟

ماذا عن الغد ، وبعد الغد ، وما وراء الاثنين إلى مدى ما يستطيع البصر أن يصل إليه ، ويطوله ، ويحاول فحصه ودراسته ؟

إن المستقبل يظل دائما أولى بالاهتمام ، وأحق بالرعاية - رغم أن الناس في العادة يتركون الحاضر يستغرقهم وكلما يقدرّون على تجاوزه ، ولو بالنظر . والأسباب مفهومة .

فالحاضر قائم أمامهم يطرح نفسه عليهم إلى درجة الحصار .

ثم إن الحاضر حياتهم ، وليس سهلا أن ينظر بشر إلى ما بعد حياته .

ثم إن النظر إلى المستقبل محفوف بمصاعب واحتمالات قد تبدو مستعصية على الحساب .

لكن عبرة التاريخ الإنساني ماثلة تعلم الجميع - ولا بد أن تعلمهم - أن الذين يستطيعون الإطلال بالفكر على المستقبل ، هم وحدهم القادرون - بالفعل - على إدراك احتمالاته ، وتوقّي مفاجآته ، وبلوغ غاياته . وتلك مغامرة تصل إلى حد المخاطرة ، ولكنها المغامرة الخيرة والمخاطرة التي تستحق التضحية رغم ما تحمله من مشاق .

وإذن ماذا ؟ ماذا عن المستقبل ؟



ومن الواضح - بقدر ما يمكن أن يكون هناك وضوح - أن العالم في المستقبل القريب ، ما بين خمس سنوات إلى عشر ، سوف يكون عالما بالغ الخشونة ، ذلك أن دولة واحدة فيه - وهي الولايات المتحدة الأمريكية - قد أصبحت منفردة على قمته .

وهي هناك لا تبنى نظاما عالميا جديدا ، وإنما هي تحاول استبقاء نظام عالمي قديم يكاد يستهلك ما بقى من أسباب قوته .

فالنظم الجديدة لا تبنى برغبة طرف أو تصوراته ، وإنما تبنيتها حقائق القوة حين تتراكم ، ويؤدى تراكمها إلى تفاعلات تصنع حقائق جديدة قادرة على تشكيل عصر بكامله وضبط إيقاعه .

ولقد كانت الولايات المتحدة هي مهندس النظام العالمي الذى قام منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، وكانت الحقائق التى مكنت لهذا النظام العالمي الأمريكى هي قوة الاقتصاد المعتمد على البترول ، وحيوية المبادرة التى اندفعت بها الرأسمالية الأمريكية خارج حدودها ، وقدره السلاح الأمريكى الذى سبق إلى بعيد بأسلحته النووية ، وجاذبية نموذج الحياة الأمريكية الفوارة ، ونفاذ وسائل الإعلام الأمريكى - وفيها السينما - بما جعل الولايات المتحدة قادرة على تحديد جدول أولويات الاهتمامات السياسية والثقافية لبقية شعوب العالم التى اضطرت - راضية أو كارهة - إلى ضبط مواقيتها على الساعة الأمريكية .

وكان الاتحاد السوفيتى الذى خرج لتحدى هذا النظام الأمريكى - عاجزا من البداية عن المنافسة . فهذه الدولة العظمى التى ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ، وبرزت بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت مثقلة بالفعل بميراث امبراطورى عمره قرابة ثلاثمائة سنة ، ولم يكن كافيا أن يجيء سياسى ومفكر ضخم من طراز « لينين » لكى يحول الامبراطورية المتداعية - فى عصر نهاية الامبراطوريات - ويخترع منها اتحادا جديدا بين شعوب وقوميات حالما أن تتمكن التجربة السوفيتية من صهرها جميعا فى بوتقة واحدة . فالعبء الامبراطورى ظل كما هو ، والمركز راح يواصل سيطرته على الأطراف ، ثم إن الحلم السوفيتى انتهى إلى تحكم مجموعة بيروقراطيات بيزنطية مثل : بيروقراطية الحزب ، وبيروقراطية الحكم . وبيروقراطية الجيش ، وبيروقراطية الكى . جى . بى . جهاز مراقبة الحزب والدولة (أو المخابرات بلغة أصرح) .

وكان سباق السلاح هو الوسيلة التى اعتمدها الولايات المتحدة لاستنزاف الاتحاد السوفيتى على مدى ثلاثين سنة - من بداية رئاسة « كنىدى » سنة ١٩٦١ إلى بداية رئاسة « بوش » سنة ١٩٨٩ - وهكذا سقطت وانهارت دولة عظمى رغم أنها تملك ثلاثين ألف رأس نووى كافية لتدمير العالم ست مرات !

وبسقوط الاتحاد السوفيتى تخلصت الولايات المتحدة من أهم تحد واجه نظامها

العالمى ، ولم يعد هناك غير تنظيف بعض الجيوب ، والانفراد بقمة دولية خالصة لها
وصافية - أو هكذا بدا !



لكن القمة لم تكن خالصة للولايات المتحدة أو صافية ، وإنما بدت السحب الداكنة
زاحفة تسوقها رياح تشتد قوتها بالتدريج . ولعل الولايات المتحدة كانت أول من يدرك
أن الخلاص من تحدى الاتحاد السوفيتى للنظام الأمريكى - هو فصل من قصة عصر ،
وليس العصر كله ، والأسباب كثيرة متنوعة :

١ - هناك أن الولايات المتحدة استنزفت نفسها بسباق السلاح ، كما استنزفت الاتحاد
السوفيتى - ولما كانت مواردها أكثر ، فإنها استطاعت أن تتحمل أكثر - وفى نفس
الوقت فهناك حدود لكل طاقة مهما اتسعت !

٢ - ثم إن المجتمع الأمريكى بطلباته المتزايدة - مع استنزاف جزء كبير من موارده -
صرف أكثر مما أنتج ، أى أنه استدان ليستهلك ، ووصل حجم دينه للعالم الخارجى
إلى ما بين أربعة وخمسة تريليون دولار ، وهو يوازى مجمل الانتاج الأمريكى
لسنة كاملة مقدما .

٣ - إن الشعب الأمريكى يواجه أزمات اجتماعية وفكرية شديدة ، بينها أزمة القيم ،
وضمنها قيمة المنفعة ، وهى واحدة من القيم التى ساعدت هذا المجتمع على
اندفاعاته الفوارة الأولى ، ومقتضاها أن ما هو نافع مشروع (دون تساؤل كاف
عن مشروعيته بالنسبة لمن ؟ وما هى حدود المنفعة ؟ وبأية ضوابط أخلاقية
وإنسانية وقانونية ؟) - وبينها أيضا قيم الاستهلاك واعتباره هدفا أساسيا للحياة
(دون تساؤل كاف عما إذا كان الإنسان مخلوقا ليستهلك ، أو أن هناك أهدافا أخرى
لحياة الأفراد والأمم غير مجرد السلع ؟)

٤ - إن الولايات المتحدة شأنها شأن امبراطوريات أخرى غلبت فى التاريخ - يعترىها
غرور القوة خصوصا فى مظهرها العسكرى ، بينما التحديات الكبرى فى العصر
لا تحلها القوة العسكرية . والذى يحدث فى العادة عندما تبدأ الامبراطوريات فى
التراجع أنها تبحث لنفسها عن انتصارات سهلة تردع بها الآخرين ، وتقع نفسها
بأنها مازالت الأولى - وتلك أصبحت لازمة من لوازم السياسة الأمريكية فى
سنواتها الأخيرة ، وتجلت فى معارك سهلة مثل « جرانادا » ، و « بناما » ، وحتى
العراق .

ويلفت النظر - في السنة الأخيرة - أن الرئيس « جورج بوش » كلما واجهته التحديات الحقيقية للولايات المتحدة (وهي المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية - الفكرية) - راح يهرب منها بمطاردة العراق ، سواء تحت دعوى مساعدة الأكراد فيه ، أو تحت دعوى إتمام تجريده من السلاح النووي ، وهو سلاح لا وجود له - بعد - مع التسليم بأنه كانت هناك محاولة في بدايتها للحصول عليه .

وقد وصل الرئيس « جورج بوش » في خطابه عن حالة الاتحاد يوم ٢٨ يناير الأخير (١٩٩٢) - إلى حد أنه بدأ خطابه الذي ركز فيه على المشاكل الداخلية الأمريكية - باستثارة روح ما أسماه « نصر الخليج » ، فقال في التمهيد لكلامه ما نصه : « إن هذا الوضع (يقصد التراجع الاقتصادي) غير قابل للبقاء ، This will not stand - وهي نفس العبارة التي استعملها في وصف احتلال العراق للكويت ، وكأنما أراد أن يذكر سامعيه بأن ما حدث في الخليج العربي قابل للتكرار في علاج مشاكل الاقتصاد الأمريكي . وكان ذلك أقرب إلى فنون العلاقات العامة منه إلى علاج لمشاكل الركود والتضخم والبطالة .. إلى آخره . ذلك أن معركة عسكرية (وبآخر ما وصلت إليه تكنولوجيا السلاح) ضد دولة من العالم الثالث - لا تصلح معيارا لما هو مطلوب في علاج أزمات اقتصادية واجتماعية تمكنت واستفحلت .

وبالطبع فإن الخطاب العام للادارة الأمريكية ، وعلى رأسها « بوش » ، محكوم هذه الفترة باعتبارات انتخابية . والظاهر الآن أن « بوش » سوف يحصل على مدة رئاسة أخرى ، وبسبب تفاقم الأزمة الأمريكية ، وليس بسبب أن لديه علاجا لها . فالأزمة الشاملة التي يواجهها المجتمع الأمريكي لا تجعل الحزب المنافس (الحزب الديمقراطي) أقدر على الخيال والفكر السياسي من الحزب الجمهوري (حزب « بوش ») كما أن هذه الأزمة لم تترك على ساحة العمل السياسي منافسا يستطيع أن يثبت نفسه أمام « بوش » . فالحالة الأمريكية العامة لا تسمح الآن للحزب الديمقراطي أن يفرز شخصية أخرى مثل « روزفلت » ، ولا حتى مثل « كنيدي » !



وتخشى الولايات المتحدة الآن من منافسين جدد للنظام الأمريكي العالمي . وهؤلاء المنافسون لم يصلوا بعد إلى وسط الحلبة ، وإنما هم مازالوا عند أطرافها . وأهم هؤلاء المنافسين اثنان :

● أوروبا الغربية ، وفي قلبها ألمانيا الموحدة (الشاطيء الآخر - بالنسبة للولايات المتحدة - من المحيط الأطلنطي) .

● اليابان ، وإلى جانبها الصين ، ومن حولهما مجموعة نمور جنوب شرق آسيا (الشاطئ الأخر - بالنسبة للولايات المتحدة - من المحيط الهادى) .

ولا تملك القوة الأعظم المتفردة كثيرا إزاء المنافسين الجدد لها . وقد نجحت فى الماضى إزاء التحدى السوفيتى لأن سباق السلاح كان فى طوعها ، وأما فى عالم المستقبل فالولايات المتحدة أول من يدرك أن سباق السلاح ليس مجال المنافسة ، وإنما مجالها : التكنولوجيا - وكفاءة الانتاج - والنفاذ إلى الأسواق . وهذه العناصر الثلاثة تميل الآن عنها ، متأرجحة إلى نواح أخرى .

فالتكنولوجيا اليابانية تجرى . وكفاءة الانتاج الألمانى تؤكد نفسها . والأسواق مفتوحة أو نصف مفتوحة ، والحكم هو حجم الطلب وأحيانا قبضة الاحتكار . وربما نتذكر أن العالم إلى جانب دوله الأعضاء فى الأمم المتحدة ، يرى أمام عينيه كيانات ضخمة ممثلة فى الشركات الدولية العملاقة أصبحت لها قوة الدول ، وأصبحت لها فاعلية تتعدى فاعلية معظمها . وربما لا يغيب عن الذاكرة أن هناك الآن ألف شركة بالعدد تملك ٥٢ ٪ من انتاج العالم بالضبط ، وهذه الشركات لا جنسية لها ولا حدود ، ومن الصعب أن يحدد أحد من يملك ماذا ؟ أو من يسيطر أو لا يسيطر هنا . أو هناك ؟

ولربما كان يكفى فى الإشارة إلى أزمة تكنولوجيا الانتاج وكفاءته فى الولايات المتحدة أن يركز أحد على صناعة السيارات ، وكانت هذه الصناعة فى يوم من الأيام جوهرة التاج فى الصناعة الأمريكية ، وهى الآن مضغوطة إلى درجة الاختناق من منافسة السيارات اليابانية من ناحية ، والسيارات الأوروبية من ناحية أخرى .

ولقد كان فى استطاعة الولايات المتحدة أن تقبل التحدى وتجدد فى وسائلها الانتاجية ، وتعيد تنظيم إدارة انتاجها - لكن ذلك يفرض تضحيات جسيمة لا يظهر أن المجتمع الأمريكى أو قياداته السياسية على استعداد لها .



بدلا من قبول الولايات المتحدة بالتحدى الجديد على أرضه وفى ميادينه - فإنها اندفعت إلى أسلوب خشن فى محاولة لتأكيد نظامها العالمى واستبقاء سيطرته :

١ - تصورت - وما زالت تتصور - أن فى إمكانها إلهاء أوروبا الغربية بما يجرى فى أوروبا الشرقية ، ذلك أن أوروبا الغربية لا تستطيع أن تعزل نفسها عن امتدادها القارى فى الشرق . وبما أن شرق أوروبا - بعد انهيار الاتحاد السوفيتى - أصبح مجالا لتقلبات وتقلصات حادة - فإن أوروبا الغربية يتحتم عليها أن تنشغل وتقلق .

لكن أوروبا الغربية حتى هذه اللحظة تحاول بنجاح أن تستوعب ما يجرى إلى جوارها في الشرق . وهي تساعد فعلا ، وإنما إلى متى ؟

وربما كانت الولايات المتحدة تتوقع أن تتولى مشاكل الشرق استنزاف أوروبا الغربية ، لكن بعض الحقائق ظهرت ، ولم تكن ظاهرة من قبل .

وعلى سبيل المثال : فقد ظهر أن ألمانيا (الغربية) بدأت منذ خمس وعشرين سنة تجنب من مواردها ، وتبنى احتياطيا ماليا يمكنها من مواجهة مشاكل الوحدة الألمانية إذا طرأت ظروف تسمح بتحقيقها . وكانت ألمانيا (الغربية) تجنب سنويا عشرة بلايين مارك ألماني . وعندما وقع الانهيار في الشرق ، كانت ألمانيا (الغربية) مستعدة له باحتياطي جاهز وصل إلى ٢٥٠ بليون مارك ألماني .

ومضت ألمانيا الموحدة تمارس أدوارا تؤكد بها استقلالية قرارها لأول مرة منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية .

في هذا المجال أيضا تصورت الولايات المتحدة أن التناقض الألماني - الفرنسي يمكن أن يبعث حيا مرة أخرى - وهي مسألة لا تزال معلقة .

وأیضا تصورت الولايات المتحدة أن بريطانيا - وهي الحليف اللصيق بها لأسبابه - يمكن أن تكون طابورها الخامس داخل أوروبا الغربية - لكن أوروبا تبدو منتبهة لـ « حصان طروادة » البريطاني .

٢ - راحت الولايات المتحدة تحاول بسياستها أن تمنع في الشرق أي لقاء بين اليابان والصين ، والحقيقة أن هذا اللقاء للجنس الأصفر بامكانياته الفادحة (تكنولوجيا - وبشر) يمكن أن يكون قوة القرن الواحد والعشرين . لكن البلدين (اليابان - والصين) يدركان أهمية اللقاء بينهما ، وإن كانا في نفس الوقت ، وحتى هذه اللحظة ، محكومين بمواريث تاريخية وبطموحات وطنية قد تبدو متعارضة .

وعلى أي حال فمعركة الأقدار في الشرق الآسيوي مازالت تجرى - وتجري على أشدها .

٣ - ثم لجأت الولايات المتحدة إلى تخويف أوروبا من القوة النووية على أرض أوروبا الشرقية ، وفيما كان الاتحاد السوفيتي سابقا .

من قبل كانت الولايات المتحدة تقول لأوروبا الغربية إن المظلة النووية الأمريكية هي حمايتها الوحيدة من الخطر السوفيتي . وفي هذه المرحلة فإن التخويف يجرى من خطر انفلات نووي ناتج من واقع أن المركز النووي السوفيتي

قد أصبح الآن عدة مراكز (روسيا - بيلوروسيا - أوكرانيا) خرجت من الاتحاد السوفيتي القديم . وهي مراكز شاردة ، بدلا من مركز واحد مضبوط . ثم إنها مراكز متعارضة متصادمة ، وقد يؤدي انفلاتها إلى كوارث .

ومن هذا الاعتبار تحاول الولايات المتحدة أن تجعل أوروبا الغربية تقبل باستمرار حلف الأطلنطي كمنظمة عسكرية تحمي أوروبا الغربية برادع نووى أمريكي . وتلفت النظر عبارات ذات معنى قالها الرئيس « بوش » في اجتماع قمة حلف الأطلنطي الأخير - في نوفمبر ١٩٩١ - في روما . فقد قال لهم بالحرف :

- « إنكم تفكرون في إنشاء قوة مشتركة أوروبية تستغنون بها عن وجودنا معكم هنا ، وأنا أقول لكم إن هذا ليس بديلا كافيا .

وأنا أريدكم أن تصارحونا بما يدور في أفكاركم . إذا كنتم لا تريدوننا وتريدون لأنفسكم طريقا آخر فقولوا لنا . إذا لم تكونوا في حاجة إلينا فقولوها صراحة ! »

٤ - وبقوة الأشياء نجحت الولايات المتحدة في أن تعطي نفسها حقوقا لا يتوقف طرف في العالم يسائل نفسه - أو غيره - عن أسسها أو مصادرها :

● بين هذه الحقوق - حق أخلاقي على البشرية كلها يعتبر نفسه حكما ومرجعا في قضية حقوق الإنسان ، ومن ذلك أن وزارة الخارجية الأمريكية تصدر كل سنة تقريرا تعطي فيه لبقية دول العالم أرقاما يتقرر بها نجاحهم أو سقوطهم في احترام حقوق الإنسان .

● وبين هذه الحقوق - حق إشراف على الأداء العالمي الاقتصادي وفقا لقواعد السوق الحرة - من المنظور الأمريكي - وبالتالي فإن الولايات المتحدة لها أن تقرر من هو الذي يتسق مع العصر ، ومن الذي يجافيه ؟

● وأخيرا بين هذه الحقوق - حق تكييف وتطبيق القانون الدولي وحماية الشرعية الدولية من منظور أمريكي ، وهي تستخدم لتحقيق ذلك ترسانة هائلة من الأسلحة ، تبدأ من أسلحة الحرب النفسية إلى أسلحة الجو بما فيها الطائرات والصواريخ .

وبالتوازي مع ذلك كله يمارس الإعلام الأمريكي دوره الهائل في التأثير والتطويق وإحكام التطويق والعزل .

والحملة الأمريكية على الصين الشعبية بعد وقائع ميدان « تيان آن منه » ، شاهد ودليل ، فقد تحولت « عملية عصيان محصورة في ميدان واحد لم تنتشر منه

إلى غيره في نفس المدينة ، ولم تنتقل من نفس المدينة إلى غيرها من مدن قارة
بأكملها يسكنها مليار وربع مليار من البشر - إلى قضية ملء الأرض والسماء
والفضاء .

وهذا الوصف لوقائع « تيان آن منه » لـ « هنرى كيسنجر » نفسه ، وقد قاله في
معرض الدعوة لنظريته في ضرورة أن تقترب الولايات المتحدة من الصين لكي
تسحبها بعيدا عن اليابان حتى لا تساعد على تحول موازين القوة في حقب قادمة
إلى الشاطئ الآخر للمحيط الهادئ .

٥ - وفي هذا السياق جاءت حرب الخليج - وسيلة محققة لإحكام الولاية الأمريكية على
بترول الشرق الأوسط ، وهو أكبر موارد البترول في العالم وأكثرها احتمالا للبقاء
حقبا ممتدة قادمة .

ذلك أنه إذا تحققت الولاية الأمريكية على البترول ، فمعنى ذلك أن أهم محركات
الانتاج على اتساع العالم تحت سيطرتها ، تمنع أو تسمح . ترفع أو تخفض . وبعد
البترول هناك فوائضه . ولعله من هنا إصرار الولايات المتحدة على تسوية أمور
الشرق الأوسط وأزماته بحيث لا تطير شرارة منها تقترب من حقول البترول التي
يتوقف عليها بالدرجة الأولى أن يكون القرن الواحد والعشرون قرنا أمريكيا ،
أو يرتفع عليه علم أو أعلام أخرى .

٦ - ولكي يكون هذا الدواء الأمريكي مقبولا ، أو مبلوعا من الآخرين - فقد كان لا بد
من كسانه بعشاء من السكر . وهكذا انهمكت الولايات المتحدة في نظام للإدارة
العالمية يكون تحت إشرافها .

نظام تكون بنى فيه رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب . ثم يدخله أعضاء
آخرون ، جماعات أو فرادى ، لتمد محدودة ولمهام معينة : الأمم المتحدة أحيانا -
شئ من نوع التحالف الدولي في الخليج أحيانا أخرى - أدوار لأوروبا الغربية واليابان
في شئ من نوع المؤتمر متعدد الأطراف للشرق الأوسط . وهكذا - حتى لا تبدو
منفردة بشئون العالم ، مسيطرة وحدها على مقاديره . وكلها محاولات للتهنئة
والتطمين ، لكن فصول السنة المتعاقبة والمتغيرة تعلن عن نفسها مبكرا بنسمة ربح ،
أو سرب طير مهاجر .

والواقع أن الشواهد تظهر مشيرة إلى أن التوترات المحسوسة في السنوات الأخيرة
بدأت تفسح عن نفسها ، فهناك في الاعلام الأمريكي مقدمات حملة على الثقة الألمانية
المتزايدة بالنفس . كما أن أشباح الماضي من أيام « هتلر » - بما فيها الجحيم الذي

عانى منه اليهود ! - يعاد بعثها الآن لكي تحارب معارك المستقبل . كما أن شيئا من نفس النوع ، وربما أشد ، بدأت ممارسته مع اليابان ، وقد كانت ذكرى مرور نصف قرن على معركة « بيرل هاربور » (الهجوم اليابانى المفاجيء على الأسطول الأمريكى فى المحيط الهادى) - فرصة لم تفت للحض على كراهية اليابان . كذلك كانت زيارة الرئيس « بوش » إلى طوكيو فى أوائل شهر يناير ١٩٩٢ فرصة أخرى لجلد الشعب اليابانى علنا إلى درجة أرغمت كثيرين من قياداته على الرد بتذكير الولايات المتحدة أنها عاجزة عن المنافسة بسبب قصور فى الإدارة وجشع لدى المديرين ، وبسبب نقص فى كفاءة العمل ، وأمية تحد من طاقة قوته !

لكن تلك كلها ألعاب متشابكة متضاربة لا تنشئ نظاما عالميا جديدا ، ولعلها أقرب إلى أن تنشئ حالة من الفوضى العالمية لا يستطيع أحد تقدير نتائجها أو حساب تفاعلاتها . والحاصل أنه ليست هناك حالة أخطر من محاولة طرف أن يتمسك باحتكار القوة مع تناقص أسبابها الحقيقية فى يده . والأقرب إلى طبائع السلوك الانسانى أن هذا الحال يدفع بأصحابه إلى ممارسة العنف للتغطية على الإحساس بالضعف . ثم إن الشكوك تساوره - شأن أى كائن حى بلغ ذروة الجيل فى حياته ، ولم يعد أمامه غير النزول . وصحيح أنه مازال الأقوى سلاحا واقتصادا ونفودا ، لكنه بالنسبة للآخرين يفقد وهم يضيفون ، وهو يقل وهم يزيدون ، وهو يصغر وهم يكبرون .

ومما يستحق التدقيق أن هناك محاولة جارية الآن لتجميد الأوضاع على ما هى عليه ، وتقنين حركتها فى إطار يبدو متفقا عليه ، ويكتسب شرعية الرضا والقبول ، وربما كان اجتماع قمة دول مجلس الأمن الأخير - ٣١ يناير ١٩٩٢ - إشارة واضحة إلى هذه الرغبة . فبريطانيا - التى تعتبر نفسها صاحبة علاقات خاصة مع الولايات المتحدة - هى التى دعت رؤساء الدول الأعضاء فى مجلس الأمن إلى اجتماع ليست له سابقة ، والهدف منه - كما قيل - تعزيز فاعلية النظام الدولى الجديد بواسطة تأكيد دور الأمم المتحدة .

والغريب أن الداعين للاجتماع لم يتطرقوا إلى ضرورة توسيع نطاق العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، بحيث تعكس الحقائق العالمية الجديدة والمستجدة منذ إنشاء الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ . ولكنها تجمد هذه العضوية الدائمة لأصحابها الحاليين بمقولة لرئيس وزراء بريطانيا تساعل فيها ببراءة : « لماذا نغير فريقا ناجحاً ؟ »

ولقد كان الرد السهل على « جون ميجور » ، هو تكفيره بأنه إذا كان النظام العالمى القديم قد انتهى ، فإن إدارته القديمة يجب أن تنتهى معه . وإذا كان هناك نظام عالمى جديد بالفعل ، فإنه يحتاج إلى إدارة جديدة .

والحقيقة أن هذا الفريق الناجح الذي يشير إليه رئيس وزراء بريطانيا ، ويعنى به الأعضاء الخمسة الدائمين منذ إنشاء الأمم المتحدة ، لا يعكس حقائق القوة فى نظام جديد يجرى الحديث عنه - وإنما هو يعكس محاولة لاجراء جراحة تجميل (شد جلد) للنظام القديم وترتيباته ، حتى يبدو جديدا ، وحتى يقع فى وهم الأطراف جميعا أنه جديد .

لكن جراحات التجميل لا تصنع خلقا مختلفا ، وربما أن ما تفعله أقرب إلى خداع البصر منه إلى أى شىء آخر .

وهذا عامل آخر يضاف إلى أسباب الفوضى حين لا تكون المظاهر متفككة ومتسقة ومعبرة عن الحقائق .

وفى المحصلة ، فإن القمة الدولية فى حالة قلق وشك وارتباك ، لم تكن هناك عندما كانت الخطوط واضحة أيام التحدى السوفيتى للنظام الأمريكى .



وإذا كانت تلك أجواء القمة الدولية فى المستقبل القريب ، فإن ما تحتها سوف يكون على مثالها فى أحسن الأحوال بتأثير العدوى منها ، وقد يكون فى حال أسوأ بتأثير عوامل إضافية محلية أو إقليمية .

● ويمكن بصفة عامة أن يقال إن ما يسمى بمجموعة دول الكومنولث المستقلة (وهو اسم يمكن أن يطلق على أى عدد من الدول فى العالم دون أن يدل على شىء بالذات ، وهى مجموعة الدول التى تبقت من الاتحاد السوفيتى ، وأهمها روسيا وبييلوروسيا وأوكرانيا) - سوف تجد طريقها كدول مستقلة قادرة على مسئولية العصر ، وأن ذلك قد يستغرق منها سنوات تتراوح ما بين خمس إلى عشر سنوات لكى تتغلب على المستعصى من مشاكلها - هذا إذا لم تقم القوات المسلحة السوفيتية بحركة من نوع ما تجرب بها لم شتات الدولة ، وهو احتمال قائم حتى هذه اللحظة ، وإن كانت صعوبته تزداد مع كل يوم .

● ويمكن بصفة عامة أن يقال أيضا إن أوروبا الغربية كلها ، سواء أعضاء السوق الأوروبية ، أو أعضاء مجموعة التجارة الحرة ، أو مجموعة دول البلطيق التى خرجت من إطار الاتحاد السوفيتى القديم (ليتوانيا ، واستونيا ، ولاتفيا) ، إلى جانب بعض دول شرق أوروبا ذات الامكانيات الكامنة ، مع درجة من النمو الصناعى كافية (مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر ، وبعض ما كان فى يوجوسلافيا مثل سلوفنيا وكرواتيا) - قد تجد طريقها خصوصا برعاية خاصة من ألمانيا الموحدة .

● ويمكن كذلك أن يقال إن أمريكا اللاتينية على الحافة ، خطوة إلى الأمام فتلحق بالتطور الطبيعي - أو خطوة إلى الوراء فإذا هو الضياع . والشاهد أن بلادا مؤثرة في أمريكا اللاتينية ، وفي مقدمتها البرازيل ، قرب هذه الحافة التي تتقرر عندها المصائر .

● هناك وراء ذلك كتل إنسانية - دولية - مازالت بعيدة ، وهي تحاول ، وأهمها الصين التي مازال الحزب الشيوعي الصيني يحكمها بمزيج من آراء « كونفوشيوس » و « ماركس » ، مضافا إليهما بعض آراء « ميلتون فريدمان » - الكاهن الأعظم الجديد لاقتصاد السوق .

ثم هناك الهند أيضا ، وهي ألف مليون من البشر (وكانوا على أيام « نهرو » ٣٦٠ مليوناً ، وكان « نهرو » يقول باستمرار : « في الهند ٣٦٠ مليون مشكلة ، لأن كل هندي مشكلة في حد ذاته) - لكن الهند بين الدول التي قطعت - بسبب ظروف تاريخية خاصة - شوطا كبيرا في التصنيع ، ثم إنها دولة نووية ، ومع ذلك فقد ظهر بتجربة الاتحاد السوفيتي أن القوة النووية ليست عاصما للدول من السقوط والاتحلال .

ويبقى مع ذلك أن مستقبل أكبر قارات الدنيا - آسيا - معلق بأبكر كتلتين بشريتين في العالم ، وهما : الصين ، والهند .

● هناك بالقرب من العالم العربي ، وعلى أطرافه تحركات مازالت في بداياتها وقصدها يمكن تصوره ، ولكن حركتها ، ونتائج هذه الحركة ومضاعفاتها ، تجيء إلى المنطقة بأوضاع يصعب حسابها .

فإيران - مثلا - تسعى إلى دور إقليمي مؤثر ، وهي تملك بعض أسبابه ، كما أن تطورات الظروف بعد حرب الخليج وضعت في يدها بعض أوراقه ، فهي طرف فاعل في أمن الخليج ، وهذا مشروع - كما أنها طرف فاعل في الجمهوريات الإسلامية من الاتحاد السوفيتي السابق ، وهذا أيضا مشروع ، فأجزاء كبيرة من جمهورية « أذربيجان » كانت حتى أواسط القرن التاسع عشر جزءا من إيران قبل أن يخطفها التوسع الامبراطوري الروسي - ثم إن إيران طرف فاعل في الحزام الشمالي الواقع فوق العالم العربي ، والذي ارتكز عليه حلف بغداد القديم الذي تحول لاحقا إلى الحلف المركزي ثم سقط مع سقوط أسرة « بهلوي » ، ولكن الثورة الإيرانية التقطت ظلال الفكرة القديمة ، وهي تعيد صياغتها من جديد ، وتضيف إليها تحسينات آسيوية وخليجية في نفس الوقت .

وهناك أيضا بالقرب من العالم العربي ما تفكر فيه تركيا من تجمع لدول البحر

الأسود ، تلتقى فيه تركيبة من دول البلقان التي كانت أصلا محسوبة على أوروبا الشرقية .

ثم هناك أخيرا أن اليونان تحوم حول نفس الفكرة ، أو شيء قريب منها . فهناك عقد انفرط ، وهناك كثيرون يريدون أن يلتقطوا حباته المتدرجة ويجمعوها في عقد جديد ، أو عقود مختلفة .

وكلها على أي حال تحركات جارية ، وهناك أقوياء في العالم يتابعونها ، ومن الملاحظ - مثلا - أن ألمانيا تقوم الآن بتحركات مباشرة تجاه طهران . وكانت طهران دائما نقطة جذب بالنسبة لبرلين .



من حول ذلك على الخريطة الدولية بقع من الخطر الداهم يمتزج فيها الظلام والدم .

هناك منطقة القرن الإفريقي - مثلا - وهي منطقة قريبة من العالم العربي ، وبعض دولها تنتمي إليه (مثل الصومال وهي عضو في الجامعة العربية) ، وبعض بلادها حيوية بالنسبة له (مثل أثيوبيا وكونها واحدا من أهم منابع النيل) - وهي منطقة انفك رباطها ، وانطلقت فيها وحوش الحرب والجوع والموت .

ولوضع الأمور في نصابها فإن العالم العربي ساهم بجزء كبير في تفكك رباط القرن الإفريقي حتى آل حاله إلى ما آل إليه .

فالمال العربي تحت قيادة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية دخل إلى القرن الإفريقي ليمنع انتشار واستقرار الشيوعية - كما يقال - وتوصل إلى إغراء الجنرال « سياد بري » حاكم الصومال - كي يقوم بمغامرات مفاجئة قادت إلى حروب أهلية دامية . ونفس الشيء تقريبا تكرر مع نظام « منجستو هيلاماريام » في أثيوبيا .

وتأثيرات القرن الإفريقي تصب في جنوب السودان ، وتجعل هذا البلد العربي ، رغم أهميته البالغة ، يتأكل بالحرب الأهلية في الجنوب ، ويمتد التآكل إلى شرق السودان أيضا ، وإلى غربه .

ومنطقة شرق أفريقيا مأساة ، وكذلك غربها ، وكذلك الوسط .

وتشعر هذه الدول بوطأة الفقر والتخلف والحروب الأهلية - وفوق ذلك كله وطأة الديون . وكان آخر ما تفتق عنه ذهن بعض الساسة فيها أن يطالبوا بلغاء ديون أفريقيا

السوداء ، فى مقابل الأحزان التى خلفتها عصور العبودية على روح وامكانيات هذه الدول . وتجرى حجتهم على النحو التالى :

□ « علينا للغرب ثلاثمائة بليون دولار من الديون ، وطبقا للاحصائيات فإن تجار الرقيق من أوروبا وأمريكا خطفوا من أبنائنا ما بين خمسين إلى ستين مليوناً من العبيد ذهبوا للعمل فى مزارع أمريكا ، شمالاً وجنوباً ، وفى أوروبا أيضاً . وهؤلاء كان معظمهم من الشباب ، ولو أنهم بقوا لشاركوا فى تطوير أوطانهم . والذى حدث أننا تأخرنا بسبب هذا النزيف من البشر ، مضافاً إليه النزيف فى المواد الخام وقد جرى نهبها هى الأخرى . »

ويرد الغرب :

■ « كانت العبودية جريمة . لكنها كانت جريمة فى إطار عصر كان يقبل بها . وقد كنا نحن بعد ذلك ، عندما صحا ضميرنا ، أول من تصدى لهذه الجريمة . ولنفرض - جدلاً - أننا كنا على استعداد للتعويض ، فكيف نصل إلى عائلات عبيدنا القدامى أو قبائلهم وأوطانهم ؟ »

ويرد البعض فى أفريقيا :

□ « لقد عوضتم السكان الذين يعيشون فى إسرائيل الآن بصفة عامة وجماعية عن الجرائم التى ارتكبتها أوروبا فى حق اليهود ، ولم تطلبوا من إسرائيل (إعلام وراثه رسمى يؤكد حقها فى إرث « يهود الجحيم » .

والحالة بالنسبة لأفريقيا أظهر وأجلى - فالقارة هى القارة . والعبيد كانوا منها ، ولا أقل من أن تتنازلوا عن الديون ، والتعويض بسيط : ألفى دولار عن كل إنسان - وذلك ليس كثيراً !! »

□

هناك بعد ذلك منطقة الحزام الشمالى فوق الشرق الأوسط ، وهو الحزام الممتد من أفغانستان إلى الجمهوريات الإسلامية مما كان الاتحاد السوفيتى سابقاً (تادجستان - وأزباكستان - وأذربيجان - وكازاخستان) ، ثم باكستان وإيران وتركيا . وهذه منطقة ترتج بالزلازل ، وتفور بالبراكين ، وتختلط فيها موارث الإسلام بمؤثرات حضارية مختلفة عنه ، إلى جانب قضايا هوية ثقافية وسياسية ، ومشكلات أمن ونمو ، وتيارات عنيفة تهب من الخارج فى اتجاهات معاكسة .

وهذه منطقة لعب فيها المال العربى - أيضاً - أدواراً يصعب فهمها .

وعلى سبيل المثال ، فقد كان المال العربي - مرة أخرى تحت توجيه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - هو الذى مَوَّل حرب أفغانستان بقصد استنزاف الاتحاد السوفيتى . وأدى تدخل المال العربى إلى حدة فى المشاعر الدينية والقبلية ، وإلى تجارة رائجة فى السلاح وما يترتب عليه ، وإلى تحويل المنطقة إلى أكبر مركز لتجارة المخدرات فى العالم . وتداعت مؤثرات ذلك كله إلى باكستان التى اتخذت قاعدة لحرب أهلية فى أفغانستان ، بينما هى نفسها على وشك أن تتحول إلى ساحة حرب أهلية تؤدى لتفاعلاتها إلى مجرى صدام مسلح يتجدد مع الهند - وكلاهما بقرب امتلاك سلاح نووى .

والمال العربى مازال يجرب حظه فى الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتى السابق ، لأن بعض الدول العربية ترى أن إيران تتداخل بقوة التأثير الدينى فى هذه الدول ، وخصوصا أذربيجان بحكم أنها كانت حتى القرن التاسع عشر جزءا من إيران ، كذلك تتداخل تركيا بقوة التأثير الثقافى متمثلا فى أصول لغوية وحضارية .

ويتصور بعض العرب أنهم لا يستطيعون البقاء بعيدا ، ثم يخطر ببالهم أن مزيجا من المال لبناء مساجد ، مع عدد من الشيوخ للوعظ والإرشاد - كفيل بأن يعطيهم دورا . والحاصل أن المساجد تبنى والشيوخ يذهبون - لكن التأثير الأكبر يحدث حين يعتلى المنابر دعاة الأصولية الإسلامية ، ويحيط بالأعمدة أتباع الطرق الصوفية .

والمهم أن « هلال المتاعب » (كما أسماه زيجنيو برجينسكى) - مستشار الأمن القومى فى رئاسة « جيمى كارتر » - يتسع ويكبر ، ويوشك أن يصبح قمرا كاملا لا تتعكس عليه شمس ، ولا يسطع منه ضوء لعاشق أو شاعر - وإنما ظلام كثيف ، ومطر له لون الدم !



وهكذا يمكن أن ينقسم عالم الفوضى القادم على المستقبل المرئى إلى عوالم متضاربة :

● دولة قائدة للنظام هى الولايات المتحدة ، وقد خلصت من تحد سابق لتواجه احتمال تحد لاحق ، لكنها لا تزال تمسك بالقوة العسكرية الغالبة وبموارد البترول العربى الأسطورية .

● قوى صاعدة إلى قرب القمة ، وهى تتحدى النظام بوسائل العصر الحديث - تكنولوجيا الإنتاج بديلا عن سلاح الحرب حتى الآن - وقد ترث القمة وتقيم نظاما

جديدا ، أو قد تفرض على قيادة النظام الراهن نوعا من المشاركة الفعلية يختلف عن مجرد توزيع الأدوار بارادة من أعلى - وهذه القوى هي : مجموعة المحيط الأطلنطي المحيطة بألمانيا ، ومجموعة المحيط الهادى المحيطة باليابان .

● دول يمكن أن تشارك مع النظام القديم أو مع النظام الجديد ، لان لديها الفرصة ، ولديها المرونة ، وهذه هي دول أوروبا : الشمال ، وبعض الشرق والجنوب .

● دول لا بد من إعطائها الفرصة حتى تقف لأنها مهمة أو مؤثرة ، ثم إن لديها الفرصة بمواردها البشرية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية (إسرائيل - جنوب أفريقيا - وربما تركيا) .

● دول يصعب إهمالها لتضيق فى حالة الفوضى العارمة لأن لها أدوارا مازالت مرغوبة ، أو لأن ضياعها يمكن أن يؤدي إلى خلل فى الموازين ، هذا مع التسليم بأن مساعدتها بالكامل قد لا تكون مطلوبة ، أو قد تكون صعبة (اندونيسيا - مصر - الأردن - وباكستان مثلا) .

● دول يمكن تركها لظروفها تعوم أو تغرق .

● وأخيرا دول يمكن نسيانها بالكامل .

وهكذا سوف تبرز فى الفترة القادمة عدة أنواع من الدبلوماسية :

- دبلوماسية القيادة والمشاركة

- دبلوماسية المساندة والمساعدة

- دبلوماسية التبرعات والهبات

- دبلوماسية الإحسان والصدقة

- دبلوماسية الإهمال والنسيان



أين الأمة العربية فى ذلك كله : موقعها ؟ حركتها ؟ دورها ؟ ومستقبلها ؟

إن عناصر الحقيقة فى وجود أمة عربية واحدة هي : موارد بشرية - وثروات طبيعية - وموقع جغرافى - وإطار قومى واحد يجمع ويربط .

وعندما افتقرت عناصر الحقيقة لدى الأمة ، وتنازعت وتباعدت وتحاربت أيضا - فإن عوامل القوة تحولت إلى أسباب ضعف .

الموارد البشرية وحدها : عبء على أصحابها .
والثروات الطبيعية وحدها : مطمع لآخرين أقوى .
والموقع الجغرافي وحده : استباحة لراغبين فى السيطرة ولديهم وسائلها .
والفكرة القومية وحدها : عجز ، لأن أى فكرة مجردة فيلسوف تائه كالمجازيب
فى حين أنها مع بقية العوامل نبى مقاتل !

وهكذا أصيبت الأمة بحالة من العرى الكامل حولتها إلى أشلاء متناثرة : مدن
وقبائل - حقول بترول وأطلال مدن - صحارى ووديان - أغنياء وفقراء - جيوش
مسلحة وجماهير عزلاء - قصور وقبور - دول يسر ودول عسر - دول فائض مالى
ودول فائض سكانى - إلى آخر ما تحفل به الكتابات المعاصرة من تعبيرات .
ولقد زاد على انقسام عناصر الحقيقة فى الأمة - شىء آخر هو ظاهرة تآكل هذه
العناصر ، كل عنصر فى حد ذاته .

ومثلا ، فإن المدن العربية لم تعد كما كانت مصادر إشعاع ونور . فلقد زحفت
جيوش الفقر إلى العواصم ، وحاولت دخولها باحثة عن أمل ، واستعصى عليها
الدخول ، فعاشت من حول العواصم ، أحزمة من الحاجة والإحباط تحاصرها . ثم زاد
ضغط الحاجة والإحباط ، فإذا الأمل ضائع بين مغامرات تتصور امكانية القفز على
الواقع ، أو حنين يزين امكانية التراجع إلى الماضى .

ومن الغريب أن تتهمك المدن العربية ، كما هو حادث الآن فى مناقشة عقيمة
بين العلمانيين الديمقراطيين ، وبين الدينيين الشرعيين . وهذه مناقشة تأخرت عن
موعدا قرابة قرنين من الزمان . وقد كان محلها الملائم - ربما - فى أعقاب الحملة
الفرنسية على مصر ، وفى عصر « محمد على » . أو وقت كان « رفاعة رافع
الطهطاوى » يفتح نوافذ الفكر بعد قرون العفن والعتمة . أو عند مقدمات القرن
العشرين حين كان « جمال الدين الأفغانى » والشيخ « محمد عبده » ، وكوكبة من أعلام
الفكر العربى والإسلامى - يرون انهيار دولة الخلافة ويبحثون عن بديل تستطيع الأمة
أن تطمئن إليه وتقيم مستقبلها فى أماته .

لكن المستغرب أن تجيء هذه المناقشة مع مداخل القرن الواحد والعشرين ، ثم
يتوهم طرفاها أنها حوار حان أوانه لاختيار مناهج المستقبل والمفاضلة بينها ، غائبا
عن كليهما أن هناك وحدة كامنة وراء المصطلحات . فالديمقراطية والدين كلاهما عدل
ومساواة بين الناس ، وسلام يحفظ تماسك المجتمعات على أساس متين ، وليس على
وهم مما يصنعه الغنى والترف ، أو تصنعه السلطة والنفوذ .

وفي نفس الوقت ، فإن القبائل لم تعد مستودع العصبية (على حد تعبير « ابن خلدون ») .

وفي وقت من الاوقات - قريب - فإن القبائل العربية أعطت للإسلام بعضا من أهم الحركات التي تطلعت إلى تجديد روحه ، وجلاء حقيقته ، وأهمها الحركة الوهابية .

لكن مواطن العصبية أصابها الترف قبل أن تتحرك لتجديد العمران ، وهكذا فإن القبائل التي فاض عليها الذهب الأسود والأصفر تجد فيها من يتصورون علاقاتهم ببقية الأمة العربية على نحو قريب من علاقات هونج كونج بالصين - وهو وضع غير قابل للبقاء ، كما أثبتت تجربة هونج كونج والصين نفسها .

وكان شيوخ القبائل في مرحلة من المراحل يدركون حقيقة أن هناك نوعا من العقد السياسي والاجتماعي يربط المشيخات بالمدن في إطار الأمة الواحدة .

وكان الملك « عبد العزيز » مؤسس المملكة العربية السعودية يفهم أهمية هذا العقد .

وبشكل ما فإنه يمكن القول إن الجيل الحاكم الراهن من أمراء السعودية مازال لديه الكثير من الفهم لدواعي هذا العقد ومتطلباته (الملك « فهد » - الأمير « عبد الله » - الأمير « سلطان » - الأمير « سلمان » مثلا) .

وفي الكويت فقد كان جيل الرعيل الأول من أمثال الشيخ « عبد الله السالم الصباح » يفهم ويدرك . وحتى الثلاثي الذي يحكم الكويت الآن (الشيخ « جابر » - والشيخ « سعد » - والشيخ « صباح ») . مازال يتذكر .

والحقيقة أن محنة الكويت ذاتها لا بد لها أن تقنع كثيرين في هذا البلد أن ما حمى بلادهم في واقع الأمر هو التركيبة الخاصة التي سمحت للكويت بأن تقوم بالدور الذي قامت به على رأس الخليج .

ذلك أن موجة التعاطف مع الكويت يوم ٢ أغسطس كانت ترجع بالدرجة الأولى إلى انفتاح التجربة الكويتية وسماحتها - وكان هذا التعاطف هو المسئول أولا وأخيرا عن تهينة رأى عام عربي ملائم وموات - وبغيره كان تحرير الكويت يصبح مهمة صعبة غير قابلة للتحقيق على الأرجح .

ومع ذلك ، فإن تركيبة وطبيعة الكويت يجرى الآن تغييرها لكي تنكمش إلى حجم إمارة بترولية عادية لا تستطيع أن تفرض نفسها كقضية حية على ضمير عربي عام - يراها شيئا مختلفا يستحق الحفاظ عليه والوقوف بجانبه .

والسبب أن هناك تغييرا يحدث في أبنية القبائل .

فالجيل الذى فهم وأدرك يبتعد ويحل محله جيل آخر ، لم يعرف البعض فيه غير الثروة ، والقوة التى تصنعها الثروة ، ولم يعرف هذا البعض غير الصلة بالأجنبى ، والنفوذ المستمد من الصلة مع الأجنبى .

وإذن فلا المدن - هى المدن التى كانت .

ولا القبائل - هى القبائل التى كانت .

وهذا الوضع يكسر قواعد وعقودا تقليدية مهمة ، كما أنه يصوغ أنواعا مستجدة من العلاقات والتحالفات حرجة وخطرة .

والغريب أن المدن والقبائل كلتيهما وصلت إلى نوع من الاستسلام للظروف ، وإن وصل إليه كل طرف من باب مختلف :

□ المدن وصلت إلى الصلح مع إسرائيل - دون حل مقبول للصراع العربى الإسرائيلى - من باب الفقر ، أملة أن تجد فى المساعدات الاقتصادية الأمريكية حلا لمشاكل حياتها .

(اتفاقية كامب دافيد سنة ١٩٧٨)

□ والقبائل وصلت إلى ما هو أكثر من الصلح مع إسرائيل - من باب الغنى ، أملة أن تجد فى المساعدات العسكرية الأمريكية حلا لمشاكل أمنها !

(المؤتمر المتعدد الأطراف فى موسكو سنة ١٩٩٢)

وقد تم ذلك كله فى مناخ عربى عام سادته خلط شديد حول مفاهيم وقضايا أساسية وحيوية مثل : النظام العالمى الجديد والأمن القومى ، والديمقراطية السياسية ، والتنمية الاقتصادية - بل والإسلام نفسه .

وعاش العالم العربى ، ومازال يعيش هذا الخلط ، وتتباعد يوما بعد يوم مسافة الاختلاف بين ما تجرى به الألسنة ، وما تجرى عليه التصرفات ، وبين ما يفهمه ويمارسه العالم من مدلولات المعانى حين تتحول إلى سياسات ، وبين فهم العالم العربى لهذه المعانى وممارساته السياسية لمدلولاتها .

وفوق هذا تستمر إزاء العالم العربى خطوط سياسات ثابتة تستهدف عدة مطالب :

● حصره فى تناقضاته الداخلية ، بل والعمل على زيادة حدتها .

- استنزاف موارده ، طبيعية أو مالية أو إنسانية .
- عزله عن عصر التكنولوجيا ، وبالضرب المباشر إذا دعا الأمر .
- تعويق تنميته الحقيقية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية .
- وأخيرا تذويب شخصيته وخصوصيته وتسييلها بحيث تصبح قابلة للتسرب إلى مجار غريبة تستوعبها ، وفي هذا كله تقوم إسرائيل بالدور الرئيسي مسنودة ومؤيدة بقوى هائلة تساعدها ، كما تساعدها أيضا حالة اختراق خارجي كامل للعالم العربي لم يسبق لها مثيل في تاريخه كله .



إلى أين من هنا ؟

من سوء الحظ أن الصدمات التي توالى على العالم العربي بعثت اهتمامه وفتنت تركيزه ، فأصبح فكره مستغرقا في التفاصيل الجزئية والفرعية ، مشغولا بالكامل تقريبا عن تصور ، أو درس شئون مصيره ومستقبله بإحاطة وعمق .

وفيما عدا محاولات^(١) تعد على أصابع يد واحدة - فإن الفكر العربي أهدر الجزء الأكبر من جهده في قضايا ومشاكل وحكايات من الماضي تسهل فيها الحكمة بأثر رجعي ، ثم انصرف الجزء الأقل إلى بحث موضوعات انية ، تخدم سياسات الأطراف أكثر مما تخدم مستقبل الأمة . وربما كانت المساهمات « الفكرية » التي سألت حبرا على ورق عندما أنشئ « مجلس التعاون العربي » ، أو عندما وقعت « أزمة الخليج » ، أو في الفترة ما بين « اجتماع مدريد ، واجتماع موسكو » - نماذج تستدعي إطالة النظر في حالة العقل العربي !

على أن هموم الأمة مازالت تلح على كثيرين من مفكريها وتدفعهم إلى تصورات ، أو سيناريوهات بالتعبير الشائع ، تتراوح بين التشاؤم والتفاؤل . وعلى سبيل المثال ، فإن التشاؤم يبلغ مذاه لدى مفكر عربي مثل الدكتور « أنطوان زحلان »^(٢) - فهو يقول :

(١) قام بها مركز دراسات الوحدة العربية ، ومنتدى العالم الثالث بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة .
 (٢) كان أستاذا للطبيعة في الجامعة الأمريكية في بيروت ، وشارك في مشروعات عديدة لبحث المستقبل العربي بالتعاون مع الجامعة العربية ، ومع الأمم المتحدة .

« لا يستطيع أحد أن يطير إذا لم يكن في استطاعته أن يمشى . والعالم العربي تخلف عن المشى مع العالم عندما عجز في مجال التكنولوجيا ، وحين ترك أفضل عقوله تهاجر منه - عندنا نصف مليون عربي حاصلين على الدكتوراه أو الماجستير في أهم التخصصات العلمية هاجروا إلى أمريكا وأوروبا ، وهم الآن هناك - أي نزيف في العقول سمحنا به .

واستثمارات العرب في الخارج حجمها الآن تريليون دولار ، وهذا هو الجزء الأهم من مخرجات العالم العربي القادرة على التنمية .

والآن يوجد عشرون مليون عربي يبحثون عن فرص عمل في أوروبا وأمريكا ، وهؤلاء ليسوا الأساتذة والعلماء ، ولكن العمالة التي تبحث عن حياة لم تستطع أن تعثر عليها في أوطانها الأصلية . والتفكيرات تقول إنه بعد خمسين سنة يكون هناك مائتا مليون عربي يبحثون عن الحياة خارج أوطانهم .

ولقد فاتتنا الفرصة وتخلفنا . وعلى أي حال فإننا لسنا أول أمة - حضارة تراجعت وتخلفت ، ثم اختفت وبادت . »

هناك سيناريو ثان أقل تشاؤما وإن لم يكن أكثر سعادة ، والذي يطرحه هو الدكتور « ابراهيم أبو اللغد » (٣) ، ورأيه « أن الأمة العربية ليس أمامها سيناريو واحد ، وإنما أمامها اثنين :

□ أولهما السيناريو الإفريقي : وبمقتضاه فإن العالم العربي سوف يقتل أثر أفريقيا إلى عوالم من الظلام والنسيان ، تشتعل فيها التناقضات الطائفية والعنصرية والقبلية ، وتصل بها إلى درجة الحروب الأهلية ، وربما إلى سقوط فكرة الأمة والدولة . ثم يحل الفقر إلى درجة المجاعة ، وبقيّة العالم لا تستطيع أن تفعل شيئا . فلا يستطيع العالم أن يهتم بطرف أكثر مما يهتم هذا الطرف بنفسه . والذي يهتم العالم من أرض العرب هو بترولها ، فإذا أمكن عزله عن الكثافة السكانية العربية تحقق الهدف . ثم إن أمة عربية يتزايد سكانها بنسبة تتأرجح حول ٣ ٪ سنويا ، هي عبء لا يستطيع أحد أن ينهض به ، ومن الأفضل تركه لمقاديره .

(٣) أستاذ في جامعة ، جورج تاون ، في واشنطن . وهو مفكر ومؤلف شارك في كثير من الأبحاث والمؤتمرات عن المستقبل العربي .

□ والسيناريو الثاني هو السيناريو اللاتيني : وبمقتضاه فإن العالم العربي سوف يقتفى أثر أمريكا اللاتينية وتنتهي مقاديره إلى جماعات مصالح *Oligarchies* مالية وعسكرية وبيروقراطية تحكم جموع الفقراء فيه بالقوة والقمع ، وتحصل لنفسها على أكبر نصيب من الثروة متحالفة ومحتمية بمصالح عالمية لها نصيب الأسد في موارد الشرق الأوسط ، وهي تريد أن تطمئن إلى نوع من النظام المفروض فيه .

وثالثا - فإن هناك سيناريو آخر أقرب إلى التفاؤل ، وداعيته هو الأمير « الحسن بن طلال »^(٤) ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية ، وفي هذا السيناريو يعترض الأمير « الحسن » على ما يسميه « سياسات اليأس » التي تسيطر على الأمة العربية ، ويتصور نظاما عربيا يمزج بين إزالة التوتر في العالم العربي سياسيا ، ثم تنمية مشتركة تتعاون فيها إمكانات العرب المادية والبشرية طبقا لخطة تنمية إقليمية . ويكون من شأن هذه الخطة أن تساعد على تحقيق نوع من الرخاء تتأكد فيه حقوق الإنسان . وهكذا فإنه يرى بوجود خط متصل يبدأ من إزالة التوتر ، ويصل إلى كرامة البشر .

ثم يجيء على جانب التفاؤل أيضا سيناريو مختلف يتمثل في الإقدام على خطوة واحدة^(٥) يمكن أن تكون منها بداية حلم عربي يستوحى الحلم الأوروبي الموعود هذا العام ١٩٩٢ .

وهذه الخطوة مسعى إلى تنمية مشتركة للعالم العربي تقوم بتجميع موارد البترول ومعايره وممراته تحت إدارة هيئة عربية عليا مشتركة تتكامل بها حقول البترول وأنابيبه ، وطرقة البحرية وأولها قناة السويس .

ويمكن وفق ترتيبات يتفق عليها أن يكون نصف دخل كل مورد من هذه الموارد أو المعابر - مخصصا لوطنه الأصلي ، ثم يكون النصف الثاني لتنمية مشتركة تأخذ في حسابها أن المستقبل واحد مهما حدث ومهما كان .

(٤) يرأس الأمير ، الحسن ، مؤسسة ، المفندى ، وهي مؤسسة للدراسات مقرها عمان ، والأمير ، الحسن ، يشارك عمليا في أبحاثها وندواتها ، ويقوم بصفته بتوجيه نشاطها ، ويديرها الآن الأستاذ ، السيد يسين ، وكان مديرا لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

(٥) طرح فكرة هذا السيناريو في مقال نشرته لى جريدة ، التيمس ، البريطانية في سبتمبر ١٩٩٠ ، ويظهر أنه كان وقتها - وإلى الآن - إسرافا في التفاؤل لا يسمح به واقع الحال !

وليس ضروريا أن يبدأ السعى إلى الحلم بقفزة واحدة تشمل الكل ، وإنما يستطيع الحلم أن يضبط خطاه وفق تصورات تناسب أصحابه وتطمينات تشجع حركتهم .

ولقد بدأ الحلم الأوروبي بتوحيد موارد الفحم والحديد بين فرنسا وألمانيا ، ثم اتسع نطاق المصالح المشتركة ، وعلا بناؤها بين أعداء الأمس ليصبحوا شركاء اليوم - رغم أنهار من الدم سالت في حروبهم التي اندلعت وتجددت عبر حقب من الزمان طويلة .

.....
.....

يبقى أن هناك سيناريو مختلفاً بالكامل ، واحتمالاته تحوم على الآفاق ، وشكله العام حتى هذه اللحظة ظلال لا تتضح منها قسما محددة تنبئ وتدل - وهو السيناريو الإسلامي .

إن الأمة الشاعرة بوطأة الأزمات تطبق عليها من كل ناحية ، تبحث بالدرجة الأولى عن يقين .

والأزمات ضاغطة من كل نوع على جسد الأمة وروحها . على عقلها وقلبها ، على معدتها وأعصابها ، على رؤيتها وهويتها . وأول ما تحتاجه أمة في مثل هذه الحالة أرضية تقف عليها ، وتتحصن فيها وتحتمى بها من عاصفات الريح وداهمات الشر .

والدين هو وحده هذه الأرضية التي تمنح أصحابها ذلك اليقين النهائي الضروري حتى لمجرد البقاء .

والإسلام ليس غريبا عن السلطة ، فمعظم التاريخ العربي جرى تحت ظله أو تحت اسمه .

وفي العصر الحديث - ورغم أفكار وتطورات وتجارب - فإن الإسلام أثبت حيويته وقدرته على التوجيه والتعبئة .

وقد شهد الإسلام أخيرا ثلاث تجارب سياسية قدمت نفسها ببطاقة إسلامية :

١ - تجربة باكستان ، حيث تقدم الإسلام إلى الساحة السياسية وراء القوات المسلحة ، كما حدث في محاولات متكررة آخرها محاولة الجنرال ضياء الحق ، ما بين سنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٨٨ .

٢ - تجربة ايران ، حيث اقتحم الإسلام طريقه بالثورة إلى السلطة في طهران ، وأقام هناك دولة أحدث قيامها نوعاً من هزات الزلزال مازالت تحدث تأثيراتها حتى هذه اللحظة .

٣ - تجربة الجزائر ، حيث وصل الإسلام عن طريق صناديق الاقتراع ، وطبقاً للقواعد الديمقراطية إلى قرب مفاتيح الحكم ، مما دفع قوى أخرى خافت وترددت ، ثم انقضت على التجربة بنوع من الانقلاب البارد - وهي تجربة مازالت معلقة .

وخلال هذه التجارب كانت الصيحة مسموعة أو مكتوبة أن « الإسلام هو الحل » .

أى أنه السيناريو الممكن الوحيد لأزمة الأمة ، وإعطائها مستقبلاً ترضاه .

وعلى أى حال ، فإن هذا السيناريو الدينى مازال ظلاً هائماً حول الآفاق ، ومن الصعب على أحد أن يصنفه باعتباره داعياً إلى التفاؤل أو داعياً إلى التشاؤم .

والملاحظ أن مواقف الآخرين تجاه هذا السيناريو الدينى موزعة بشكل واسع

وإلى حد يثير الاهتمام :

● فالولايات المتحدة لا تعترض عليه كمبدأ ، وتتصور - على نحو أو آخر - أنها تستطيع التعامل معه .

● لكن أوروبا الغربية تشعر بالتطير إزاءه ، ولم تكن فرنسا مثلاً بعيدة عن الانقلاب البارد الذى تم فى الجزائر ، وإن ادعت العكس . وربما شجعها على الادعاء أنها اختلفت مع أصحاب الانقلاب البارد فى بعض تفاصيل التنفيذ ، وليس فى المبدأ من أساسه .

● وفى نفس اللحظة ، فإن إسرائيل تنظر إلى احتمالات السيناريو الدينى بقلق لا تخفيه . وقد عبر عنه رئيس الدولة « حاييم هيرتزوج » فى خطابه الأخير - فبراير ١٩٩٢ - أمام البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج .

وتعتقد إسرائيل أن دخول الإسلام - بعد تراجع القومية - إلى ساحة المقاومة ضدها معناه أن معركتها فى العالم العربى تبدأ من جديد ، وأنها ستكون معركة شرسة لأن المطلق الدينى الذى تستند إليه دعاواها سوف يصطدم بمطلق إسلامى فى مواجهته ، وهو رد من نفس نوع التحدى - وقد تكون المعركة معه أكثر عنفاً وأطول وأعدى .

● والدول العربية المعتدلة - كما يسمونها - سواء كانت دول كثافة سكانية

أو دول كثافة بترولية - تخشى من السيناريو الدينى ، وتقاومه عمليا رغم كل ما تبذره فى الظاهر من علامات الحياد .

● والمدهش أن تيارا متنامى النفوذ بين المثقفين العرب - وبالأخص الديمقراطيين منهم والتقدميين - أصبحوا على قناعة بأن السيناريو الدينى حتمية مرحلة يصعب تجنبها لسببين أساسيين :

- السبب الأول أن النظم الحاكمة تقوم بلعبة مزدوجة ، فهى تخيف دعاة الإصلاح بمخاطر التطرف ، وبالتالي تقوم بتلجيم حركة التطور الطبيعى .

- والسبب الثانى أن مطرقة الدين هى وحدها القادرة على كسر معازل الفساد والانحراف ، وذلك ما حدث فى إيران . وفى ظن هذا التيار المتنامى أن تجاوزات الثورة الإيرانية غير واردة فى احتمالات السيناريو الدينى فى إطار عربى ، وذلك بسبب الاختلاف بين مؤسسات ومرجعيات السنة والشيعية .

على أن ذلك لا ينفى وجود مخاوف لدى هذا التيار بين المثقفين من أن السيناريو الإسلامى قد يرد على باله أنه نهاية التاريخ ، لأنه يرى فرصته انتصارا نهائيا وأبديا للحق لا يجوز بعده تداول السلطة .



وربما أن هذه السيناريوهات المختلفة والمتفاوتة بين التشاؤم والتفاؤل - لا تمثل المحتمل والممكن فى العالم العربى ، ذلك أن بعضها ينسى حقائق الجغرافيا والتاريخ - وبعضها ينسى حقائق السياسة العربية الراهنة .

إن سيناريوهات التشاؤم تنسى :

١ - أن عزل الموارد العربية عن الكثافة البشرية العربية صعب بسبب حجم وعمق الصلات بين العرب ، وحتى إذا بدا أن الانفصال اليوم حالة قائمة ، فمن الصعب اعتبارها حالة دائمة ، فهى تأثيرات ظرف تتمحى آثاره بالزمن وبضغوطات المستقبل .

٢ - أن العالم العربى قريب من أوروبا - وبالتالي الغرب - إلى درجة تجعل تركه للنسيان مستحيلا ، ولعل أول المخاطر المباشرة التى يمكن أن تنشأ عن النسيان هو أن أوروبا سوف تجد نفسها معرضة لهجرات عربية إليها . وإذا كان التقدير أن مائتى مليون عربى سوف يضطرون إلى البحث عن فرصة فى الغرب خلال خمسين سنة ، فمن المنطقى أن تحاول أوروبا أن تساعد العرب على تنمية أنفسهم فى

أوطانهم دون أن تتركهم لقلقل بجوارها ولهجات تدفعهم على شواطئها وتدق أبوابها . وقد يؤدي الأمر إلى استعمال العنف مرة أخرى بين شمال البحر الأبيض وجنوبه .

٣ - أن الأرض العربية متصلة حضاريا بالغرب ، وهي ليست بعيدة عنه مثل أفريقيا - وأبسط ما يمكن أن يقال إن هذه الأرض هي مهبط الرسالات الدينية الثلاث التي تأسست عليها مجتمعات الدنيا المتحضرة ، وبالتالي فإن ما يدور عليها مؤثر بالتأكيد ، ومحتك بالغرب مهما كانت محاولات الفصل والبعد .

٤ - ثم إن العرب أصحاب إسهام مباشر في الحضارة العالمية كما هي الآن ، وتصور اعتزالهم لدورهم أو انسحاب تأثيرهم من هذه الحضارة العالمية يكاد يكون ضربا من المستحيلات .

٥ - ثم إن الموقع الجغرافي العربي مازال في وسط العالم ، وهو متأثر بما يجرى فيه ، مشدودا إلى المشاركة فيما يجرى على اتساعه ولو بمجرد النظر والتأمل - وهذا يحدث تأثيرات قد لا تكون متوافرة في بعض أقاليم أفريقيا .

٦ - وأخيرا فإن الأمة العربية قطعت شوطا لا بأس به من النمو ، وتوقف النمو وارد ، ولكن التراجع الكامل عنه إلى الظلمات - خصوصا بالقرب الجغرافي والتاريخي - صعب تصوره .

٧ - أن هناك تغييرات حتمية تقع فعلا في العالم العربي - رغم كل ما قيل ويقال - وأظهر التغييرات أن بلدا مثل المملكة العربية السعودية يتحول بضغط الثروة ، وبضغط زيادة الكثافة السكانية ، وبضغط قوى اجتماعية متحركة - من أسرة إلى دولة . وبالطبع فإن هذا التحول لن يكون سهلا ، لكن تأثيره سوف يكون واسعا لأن السعودية هي الباب الطبيعي لشبه الجزيرة العربية ، وهي موطن الثروة العربية في الظرف التاريخي الراهن .

٨ - أن محركات التطور تواصل دورانها ، وبالتالي فإن ما يمكن أن يطلق عليه وصف «القبائل» من باب الإشارة والإجمال ، لا ينبغى النظر إليه طبقا للصور التقليدية القديمة .

ففي كثير من بلدان الخليج التي يمكن أن يشير إليها الوصف العام لتعبير «القبائل» ، توجد الآن جماعات من صفوة المثقفين والمفكرين في العالم العربي ، وبعضهم يقوم بأدوار بارزة في الحياة السياسية والثقافية والجامعية والإعلامية في بلادهم وخارج بلادهم . والحاصل فعلا أن كثيرين بينهم محاورون رئيسيون في عملية البحث الواسع والعميق حول مستقبل الأمة ، وخياراتها المتاحة لإعادة تشكيله

وصياغته . بل إن جماعات منهم تخوض بالفعل معارك شجاعة من أجل هذا المستقبل في ظروف تتعاضد فيها محاولات الارتداد إلى الوراء ، أو حتى الردة كما يسميها بعض من أبرز مثقفي الخليج .



يبقى أن سيناريوهات التفاؤل التي تبدأ بإزالة التوتر الإقليمي في المنطقة ، وتنتهي بإمكانية التنمية الإقليمية لها ، أو تبدأ بتوحيد موارد البترول ومعايره - تنسى الحقائق السياسية الراهنة :

١ - طبيعة التحدي الإسرائيلي الذي يواجهه العرب ، وهو تحد لا يستطيع ببنيانه الداخلي ، فكرا أو عملا ، أن يقبل منطق التسوية ، فهو بالدرجة الأولى عقيدة دينية ، والعقيدة لا تستطيع أن تقبل حلا وسطا ، لأن العقيدة تقوم على الإيمان ، وليس هناك نصف إيمان . ثم إنه في جوهره مشروع استيطاني ، وأى مشروع استيطاني لا يملك إلا إنكار الآخر ، وإلا فإنه ينكر نفسه !

هذا مع العلم بأن إسرائيل - عقيدة ومشروعا - ليست في حد ذاتها معجزة ذات خطر .

فاقتصادها ليس أفضل حالا بكثير من اقتصاديات العرب . ومثلا فإن صادراتها لا تزيد على ٨ بلايين دولار سنويا (مقارنة بـ ٣١ بليون دولار لسنغافورة ، وهي نصف تعداد إسرائيل) - كما أن ٣٠ ٪ من هذه الصادرات ماس مستورد من جنوب أفريقيا مصقول في إسرائيل ، ومنها يعاد تصديره .^(٦)

وهي غير قادرة على الحياة بالمستوى التي هي عليه إلا بكم من المساعدات يصل سنويا إلى قرابة ٩ بلايين دولار ، أي بمعدل أكثر من ألفي دولار لكل فرد في إسرائيل . وأما القوة العسكرية - العقيدة والمشروع - فهي قوة مستعارة مستمدة من ارتباطات خارجية واسعة ومتشعبة .

ومع ذلك ، فإن إسرائيل قادرة على أداء دورها لأنها الحارس المأمون ، والمضمون ، والقادر ، والقريب من الكنز العربي .

٢ - أن الأمة العربية لم تصل بعد إلى صيغة للتعايش مع جوارها ، وبالذات إيران وتركيا وباكستان . وقد تفجرت التناقضات مع إيران لكي تصل إلى الحرب المسلحة .

(٦) دراسة للدكتور . عبد المنعم سعيد . نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام .

كما أن العلاقات مع تركيا مثقلة بتعقيدات كامنة وظاهرة . ثم إن باكستان علامة استفهام لا تزال معلقة ، وهي قريبة إلى درجة كبيرة من موارد الثروة العربية .

٣ - أن هناك احتمالات نزاع جديد في المنطقة على موارد المياه ، فموارد المنطقة شحيحة ، والطلب عليها متزايد للزراعة والصناعة وحياة الناس بما فيها الشرب ، والصراع عليها في العقود القادمة قد يكون ضاريا ، وقد يصل إلى درجة الحرب .

٤ - أن حرب الخليج تركت مخاوف سوداء وبقعا دامية على الواقع العربي ، وعنى الأيدي العربية ، وعلى الضمير العربي . ويضاعف من أثر ذلك أن القبائل العربية لا تزال تعتمد منطق الثأر إلى درجة أن اجتماعا أخيرا لمجلس الجامعة العربية شهد إصرارا غير مستعد للمناقشة - مجرد المناقشة - في مسألة الحصار المفروض على العراق ، وعندما حاول البعض أن يطالب بالمراجعة لأن أطفالا صغاراً يموتون من نقص الغذاء والدواء ، كان رد وزير عربي من وزراء البترول هو قوله : « فليموتوا ، وليمت كل الناس في العراق ما داموا يقبلون بصدام حسين رئيسا لهم » .

٥ - أن حجم النفوذ الاجنبي والاختراق الاجنبي لحياة الأمة زاد بدلا من أن يقل ، وأكثر من ذلك فإن الاعتماد على الاجنبي لم يعد يدارى نفسه ، كما كان يحدث في مراحل سابقة ، وإنما هو الآن ظاهر يعلن عن نفسه مختالا وفخورا إلى درجة أن صور الرئيس « جورج بوش » تشاهد الآن في المنطقة وتحتها الآية التي تقول : « سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين » .

ولقد أدى ذلك - ضمن ما أدى - إلى نوع من ضياع الهوية ، بل والهجرة منها ، وكأنما هوية أي فرد أو شعب أو أمة ، أرضا واسعة للسياحة فيها طبق ما تريده الأهواء والأجواء ، وكأن الجذور الإنسانية والحضارية والثقافية للمجتمعات حزمة نباتات زينة يعاد وضعها وترتيبها في أي مكان يناسبها حجما وموقعا ولونا !

والأسوأ أن بعض العرب لا ينزعون الهوية العربية عن حاضرهم ومستقبلهم فحسب ، وإنما يعوّدون بأثر رجعي إلى خلع هويتهم عن ماضيهم ، وكأنما التاريخ رحلات صيف على رمال شواطئ ، أو شتاء فوق ثلوج جبال !

٦ - أن العالم العربي يعيش حالة استباحة كاملة لمصانره . فبعد فترة من الكبرياء لحقت بإتمام مرحلة الاستقلال الوطني - تغيرت الأحوال وأصبحت الأمة - شعوبا وأفرادا ، وحتى قيادات - فريسة مكشوفة للإهانة والعنوان . والأمثلة كثيرة ، وإن كان عدها مؤلما . والمهم أن هذه الاستباحة تجهض أي حمل قبل أو أن ولادته .

ولقد أدى ذلك إلى نوع من التشرذم مبالغ في غرابته .
فلقد كان يمكن توصيف حالة تشرذم في مجتمع ، في بلد ، في مدينة ، في قرية ،
أو في أسرة ، ونحن الحاصل في العالم العربي الآن أن التشرذم حل في نفس الكيان
الإنساني الفرد حتى أصبح كل رجل ، وكل امرأة ممزقا في داخله ، موزعا في
مشاعره ، منقسما على ذاته .

٧ - أن العالم العربي فراغ من المؤسسات ، أي نوع من المؤسسات تقوم بدور الحافظ
والموجه والمحرك للوعي العام والمسئولية العامة - وبالتالي فإن الإرادة الجماعية
لشعوب الأمة لا تجد ما يستوعب تدفقها ، وتروح تياراتها الجارية إلى مستنقعات
راكدة ، ويتسرب كثير من طاقتها بالبخر أو بالتسرب .

٨ - أن التوجهات العربية تواجه حالة استلاب كامل من وسائل الإعلام في الغرب ،
فهذه الوسائل تحتكر قدر المعرفة المتاح في العالم العربي ، وتحصره أو على الأقل
توجهه . ومن المفارقات أن العرب من القمة إلى القاعدة كانوا يتابعون وقائع أزمة
الخليج عن طريق محطة C. N. N. .

٩ - أن المصالح المباشرة في الثروة والسلطة تقع تحت عناصر حاكمة ذات خصائص
تتفرد بها .

ففيها بقايا أحلام تكسرت أجنحتها وحطت على الأرض ، فلا هي تقوم ولا هي تنام .
وفيها مشروعات تحولت إلى نظم ، وضاعت المشروعات وبقيت النظم بلا شرعية
تعطيها معنى أو قيمة . وفيها قبائل تتحول إلى جيوش في نفس الوقت الذي تتحول
فيه جيوش إلى قبائل .

١٠ - أن طبيعة السلطة في العالم العربي لم تعد فقط طبيعة فردية ، وإنما أصبحت
شخصية كذلك .

بل إن بقية قيادات الدولة تحت مستوى الرؤساء - والعهد على الإعلام العربي -
لم تعد لها وظيفة غير أنها حملة رسائل من رؤسائها إلى نظرائهم في العالم القريب
والبعيد ، وكأن رؤساء الوزارات والوزراء لم يبق لهم اختصاص إلا نقل الرسائل
وتوصيلها - وهي مهام يمكن أن تقوم بها مؤسسات ، وشركات نقل البريد !

والشاهد أن العنصر الشخصي في صنع القرار قادر على ترك آثاره بأبعد من عمر
أي فرد . وعلى سبيل المثال ، فإن علاقة الرئيس « أنور السادات » بشاه إيران -
« محمد رضا بهلوي » - تركت ، حتى بعد اختفاء الاثنين من الساحة ، آثارا على

العلاقات بين مصر وإيران مازالت مضاعفاتها قادرة على استمرار القطيعة بين بلدين من أكبر البلاد الحقيقية فى المنطقة وأقدمها وأعرقها .

وهكذا ... وهكذا ...

عالم عربى تحكمه ثلاث قطرات : قطرة بترول . قطرة دم . وقطرة ماء .
والقطرات الثلاث لا تمتزج !

وعالم عربى تحكمه مجموعة من العقد ، وهذه العقد لا تحل ولا تنفج !
وعالم عربى تحكمه مؤثرات تهب عليه من خارجه ، وتدفع أشرعه إلى أى اتجاه تريد !



ثم ماذا ؟

تظل هناك احتمالات كبرى معلقة بالمستقبل ، كما أن المستقبل بدوره معلق بها :

● ما هى التأثيرات المحتملة لحركة التعليم التى شهدها العالم العربى فى العقود الأربعة الأخيرة ؟

● ما هى التأثيرات المحتملة لحركة التنمية التى شهدها العالم العربى خصوصا فى مجالات التصنيع ؟

● ما هى التأثيرات المحتملة لحركة النمو الطبقي والاجتماعى ، والتى تبدت معها امكانية ظهور طبقة متوسطة عربية يتسع نطاقها رغم الضغوط الشديدة الواقعة عليها ؟

● ما هى التأثيرات المحتملة لحركة كتل الشباب فى الأمة العربية ، وهى أمة أكثر من نصف أبنائها شباب أقل من الثلاثين ؟

● ما هى التأثيرات المحتملة لحركة مشاركة المرأة التى كانت محجوبة عن فرص التعليم والعمل ، ثم دخلت كى تشارك ؟

● ما هى التأثيرات المحتملة لحركة الثروة العربية ، وغير العربية التى تجرى فى المنطقة ، هذا مع العلم بأن مصر وحدها جرت فيها تدفقات مالية خلال العشرين سنة الأخيرة ، بلغ حجمها ١٤٠ بليون دولار ؟

● ما هي التأثيرات المحتملة لحركة الأفكار والتجارب التي نثرت بذورها في أرجاء المنطقة خلال العقود القليلة الأخيرة ؟ وإذا كانت القوى التي نثرت هذه الأفكار قد شاخت بالزمن ، فإن الأفكار لها القدرة على إعادة بعث نفسها من جديد مرة أخرى .

● ما هي التأثيرات المحتملة لحركة تفاعل الأزمات التي تزاومت وتصادمت في المنطقة خلال السنوات الأخيرة ، وهي أزمات تمس الحياة والقيم وحتى الكبرياء القومي ؟

● ما هي التأثيرات المحتملة لحركة الصراعات الدولية ، سياسية أو اقتصادية ، خصوصا وأن بعضها ممن يقبل بسهولة - على المدى المتوسط والبعيد - أن يترك للولايات المتحدة أمور بتزول الشرق الأوسط دون مراجعة ودون جهد مستقل ، تترتب عليه سياسات تستطيع أن تجيء إلى المنطقة بتوازنات مختلفة ؟

● وأخيرا ما هي التأثيرات المحتملة لحركة العالم كله - شرقه وغربه - أمامنا وحولنا - على الأقل في الشمال - وكله واصل إلى العالم العربي ، فاعل فيه أراد أو لم يرد - ذلك أن التأثيرات الواصلة إلينا بالعلوم والتكنولوجيا ، بالأفكار والنماذج ، بالثقافة والإعلام - تحدث كثيرا لا يمكن من الظاهر رؤيته أو رصده ؟

إن هذه الاحتمالات كلها تبدو وكأنها رهان على « مجهول » . وإلى حد ما فإن ذلك صحيح !

ومع ذلك فإن الرهان على « المجهول » ، ليس رهانا على « المعجزة » . ذلك أن « المجهول » ، موجود حقيقي ، وإن تعذر تحويل وجوده إلى أرقام وحقائق - أو إلى قوانين يمكن أن يستوعبها برنامج حاسب الكتروني يجرى عملياته ويطبعاها في لمعة برقي .

إن ما هو عملي قابل بسهولة للحساب .

وأما ما هو إنساني وتاريخي وحضاري ، فإن تقديره صعب بقواعد الحساب لأن مجاله هو عالم التفاعلات والتداعيات ، إلى آخره .

والعالم العربي وسط حالة من هذا النوع .

إن حالة من هذه الحالات استطاعت أن تخترق الأستار الحديدية في شرق أوروبا . وليس حول العالم العربي ستار من حديد أو حديد ، فهو في وسط العالم مفتوح على الآخر ومكشوف .

ولعله في حاجة إلى فترة يمتص فيها ويهضم واقعه وتجاربه ، ويشحن طاقاته .

ولعله فى حاجة إلى صيحة تنبيه أو إلهام ، توقف أو تقود بطريقة تختلف عما شهدته الدنيا جاريا وراء الستار الحديدى .

فلا يحتاج العالم العربى إلى رجل مثل « بريجنيف » يحفظه بالتحنيط ، ولا إلى رجل مثل « جورباتشوف » يضيعه بالتفريط ، ولا إلى رجل مثل « يلتسين » يشده إلى المغامرة مع المجهول دون تخطيط .

على أن هناك حقيقة أخيرة لا مفر من مواجهتها ، وتلك هى أن أزمة وحرب الخليج لم تكن حتمية أو ضرورية ، ولم تكن مفيدة لا فى بداياتها ، ولا فى نهاياتها . ولقد كان استعمال القوة فى احتلال الكويت ، وهما قام على إنكار الواقع وضروراته .

كما أن الأيام قد تثبت أن النصر فى الحرب ضد العراق كان هو الآخر وهما اعتمد على الاستهانة بالمستقبل واحتمالاته .

ذلك أنه إذا سقطت المنطقة فى الفوضى - طبقا لسيناريوهات التشاؤم - فإن طوفانها سوف يغرق الجميع فى مستنقعاته وأوحاله .

وإذا استطاعت المنطقة أن تجتاز جسور الأمان - طبقا لسيناريوهات التفاؤل - فإن المنطقة قد تستعيد إرادتها ، وتفكر فى تشكيل مستقبلها بإرادتها ، وليس بالرعب من لقاء بالخطأ مع مارد جن انطلق من قمممه وكان ضائعا سر طلسمه !